

لموقِّق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدامة المقدسي المرقة المقدسي عبد الله المرقة المقدسي المرقة المقدسي المرقة المقدسي المرقة المقدسي المرقة المقدسي المرقة المقدسي المرقة الم

الشِّحُ الْبَهِرُ

لشمس الدين أبي النرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الشمس الدين أبي النرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي

الإنصاف

فى معَ فَ الراجِح مِنَ الْخِلَافِ لعلاء الدين أبى الحسن على بن سليمان بن أحمد المرداوي

الدُستور عالمنبُ بُرِعالِ المحِسِّ التركي الدُستور عالمبُ بُرِعالِ المحِسِّ التركي

الجزءالسًادس

الجنائز – الزكاة

کلیان و التوریموالیان الطباعة و التوریموالیان

حقوق الطبع محفوظة الطبعة الأولى ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م

خادم الحرمين الشريفين اللائي بهرب كير العزر العزر السيول خدمتة للعائم وطلكبه أجزل الكمثوبيُّه .. ووفقه لميضايِّه



المقنع

الشرح الكبير

كتَابُ الجَنائِزِ

يُسْتَحَبُّ ذِكْرُ الْمَوْتِ ؛ لأَنَّه رُوِى عن النبيِّ عَلَيْكُمْ ، أَنَّه قال : ﴿ أَكْثِرُوا فَرَحُرَ هَاذِمِ اللَّذَاتِ ، فَما ذُكِرَ فِي كَثِيرٍ إِلَّا قَلْلَهُ ، وَلَا فِي قَلِيلٍ إِلَّا كَثَرَهُ ﴾ . وَكَرَ هَاذِمِ اللَّذَاتِ ، فَما ذُكِرَ فِي تَلِيلٍ إِلَّا قَلْلَهُ ، مَعْناه ، متى ذُكِر في قَلِيلٍ مِن رَوَى البخارِيُّ أُوَّلَهُ ﴿ . قال ابنُ عَقِيلٍ : مَعْناه ، متى ذُكِر في قَلِيلٍ مِن الرِّزْقِ السَّكَثْرَه و ١٠٩٠ مَ الإِنْسَانُ ؛ لاَسْتِقْلالِ ما بَقِيَ مِن عُمُرِه ، ومتى ذَكَرَه في كَثِيرٍ قَلَلَهُ ؛ لأَنَّ كَثِيرَ اللَّانِيَا إِذَا عُلِم انْقِطَاعُه بالمَوْتِ قَلَّ عِندَه .

الإنصاف

كتاب الجنائز

فائدة : الجَنائزُ ، بفَتْحِ الجيمِ ، جَمْعُ جِنازَةٍ ، بالكَسْرِ ، والفَتْحُ لُغَةٌ . ويقال : عكْسُه . ويقال : عكْسُه . ذكره صاحِبُ « المَشَارِقِ » (٢٠ . وإذا لم يكُن ِ المَيِّتُ على السَّريرِ ، لا يقالُ له ; جِنازَةٌ ، ولا نَعْشٌ . وإنَّما يقالُ له : سَرِيرٌ .

⁽۱) كذا ذكر المصنف ولم نعثر عليه فيه ، وانظر تلخيص الحبير ٢ / ١٠١ ، والفتح الرباني ٧ / ٣٠ . وأخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في ذكر الموت ، من أبواب الزهد ، وفي : باب حدثنا سفيان بن وكيع ... ، من أبواب القيامة . عارضة الأحوذي ٩ / ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٧ . والنساقي ، في : باب كارة ذكر الموت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤ ، ٥ . وابن ماجه ، في : باب ذكر الموت والاستعداد له ، من كتاب الزهد . من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٩٣ . كلهم بدون زيادة فما ذكر ... إلى آخره ، وبهذه الزيادة عزاه النبهاني في الفتح الكبير للبيهقي في شعب الإيمان وابن حبان والبزار . الفتح الكبير ١٤٥ . وانظر إرواء الغليل ٣ / ١٤٥ .

⁽٢) انظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضي عياض ١٥٦/١ .

الشرح الكبير ﴿ وِيُسْتَحَبُّ الْاسْتِعْدَادُ للمَوْتِ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَلِحًا ﴾(١) . وإذا مَرض الإنسَانُ اسْتُحِبُّ أن يَصْبرَ ؟ لِمَا وَعَدَ اللَّهُ الصَّابِرِينَ مِنِ الأَجْرِ ، قالِ اللهُ تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾(٢) . ويُكْرَهُ الأَنِينُ ؛ لأنَّه رُوى عن طاوُس كَراهَتُه . ولا يَتَمَنَّى المَوْتَ لِضُرٍّ نَزَل به ؛ لقَوْل النبيِّ عَلِيْكُ : ﴿ لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ لِضُرٌّ نَزَلَ بِهِ ، وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ أَحْينِي مَا كَانَتِ الحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، وَتَوَفَّنِنِي إِذَا كَانَتِ الوَفَاةُ خَيْرًا لِي » . مُتَّفَقٌ عليه (") . وقال التِّرْمِذِيُّ : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . ويُحْسِنُ ظَنَّه بِرَبِّه تعالى ؟ لِما روَى جَابِرٌ ، قال : سَمِعْتُ رسولَ اللهِ عَيْلِكَةٍ قبلَ مَوْتِهِ بِثَلاثَةِ أَيَّامٍ يقولَ : « لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُخْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » . رواه مسلمٌ بمَعْناه ؟ وأبو داودَ^(؛) . وقال مُعْتَمِرٌ ، عن أبيه ، أنَّه قال عندَ مَوْتِه : حَدِّثْنِي

⁽١) سورة الكهف ١١٠ .

⁽٢) سورة الزمر ٤.

⁽٣) أخرجه البخاري ، في : باب تمنى المريض الموت ، من كتاب الطب ، وفي : باب الدعاء بالموت والحياة ، من كتاب الدعوات . صحيح البخاري ٧ / ١٥٦ ، ٨ / ٩٤ . ومسلم ، في : باب كراهة تمني الموت لضر نزل به ، من كتاب الذكر . صحيح مسلم ٢٠٦٤/٤ . كا أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية تمني الموت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن التمني للموت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ١٩٥ . والنسائي ، في : باب تمنى الموت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣ ، ٤ . وابن ماجه ، في : بأب ذكر الموت والاستغداد له ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٢٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٦٣ ، ١٧١ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ، ٢٤٧ ،

⁽٤) أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بحسن الظن بالله عند الموت ، من كتاب الجنة . صحيح مسلم ٢٢٠٥/ ، ٢٢٠٦ ، وأبو داود ، في : باب ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت ، من كتاب =

الشرح الكبير

بالرُّخص ِ .

٧٢١ - مسألة : و (تُسْتَحَبُّ عِيادَةُ المَرِيضِ ، وتَذْكِيرُه التَّوْبَةَ وَالوَصِيَّةَ) عِيادَةُ المَرِيضِ مُسْتَحَبَّةٌ ؛ لِما روَى البَرَاءُ ، قال : أَمَرَنا رسولُ اللهِ عَيَّاتِهِ بِسَبْعٍ ، ونَهانا عن سَبْعٍ ؛ أَمَرَنا بعِيادَةِ المَرِيضِ ، واتّبَاعِ اللهِ عَيَّاتُةِ بِسَبْعٍ ، ونَهانا عن سَبْعٍ ؛ أَمَرَنا بعِيادَةِ المَريضِ ، واتّبَاعِ الجِنازَةِ . وذكر الحديثَ . رواه البُخارِيُّ ، ورواه مسلمٌ بمعْناهُ (١٠ . وعن عليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قال : سَمِعْتُ رسولَ اللهِ عَيِّاتِهُ يقولُ : « مَا وَعَن عليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قال : سَمِعْتُ رسولَ اللهِ عَيِّاتِهُ يقولُ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا ، إلَّا ابْتَعَثَ اللهُ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ ، يُصَلُّونَ عَلَيْهِ ، مَنْ مُسْلِمً يَعُودُ مُسْلِمًا ، إلَّا ابْتَعَثَ اللهُ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ ، يُصَلُّونَ عَلَيْهِ ، أَيُّ سَاعَةٍ مِنَ اللَّهُ لِ كَانَتْ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَأَيُّ سَاعَةٍ مِنَ اللَّهُ لَ كَانَتْ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَأَيُّ سَاعَةٍ مِنَ اللَّهُ لِ كَانَتْ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَأَيُّ سَاعَةٍ مِنَ اللَّهُ إِلَا كَانَتْ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَأَيُّ سَاعَةٍ مِنَ اللَّهُ إِلَا كَانَتْ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَأَيُّ سَاعَةٍ مِنَ اللَّهُ إِلَيْهُ إِلَى كَانَتْ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَأَيُّ سَاعَةٍ مِنَ اللَّهُ إِلَى كَانَتْ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَأَيُّ سَاعَةٍ مِنَ اللَّهُ إِلَى كَانَتْ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَأَيُّ سَاعَةٍ مِنَ اللَّهُ إِلَا الْمَاتِهُ عَلْ اللَّهُ الْمُ الْمُعْتِيْ فَالْ الْمُعْتِلِمُ اللهُ إِلَا اللهُ الْمُعْتِيْلُهُ إِلَا اللهُ الْمُعْتَى اللهُ اللهِ الْمُعْتَلُولُ إِلَا اللهُ الْمُعْتِيْلُولُ اللهُ الْمُعْتِلُولُ اللهُ الْمُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُعْتِلِمُ اللهُ الْمُعْتُولُ اللهُ الْمُعْتِلَا الْمُعْتَى اللّهُ الْمُعْتِيْلُ اللْهُ الْمُعْتِلِيْلُولَ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ الْمُعْتَلُولُ اللّهُ الْمُعْتَعَلَيْلِهُ الْمُعْتَلِيْلِ الْمُعْتَلِيْلِ الْمُعْتَلِيْلِ الْمُعْتَلِقُ الْمُولِمُ اللّهُ الْمُعْتَعَالَ اللّهُ الْمُعْتَلِيْلُ اللّهُ الْمُعْتَلِيْلُ الْمُعْتَلَاقُ الْمُعْتَلِقُ اللّهُ الْمُعْتَلِيْلُ الْمُعْتَلِقُ اللّهُ الْمُعْتَعِلَا اللّهُ الْمُعْتَعَلَقَ الْمُعْتَلَالِهُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعْتَلَقَ الْمُعْتَلِقُ اللّهُ

قوله: وتُسْتَحَبُّ عِيادَةُ المريضِ. يعْنى ، مِن حينِ شُروعِه فى المَرَضِ. وهذا الإنصاف المندهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ. وقيل: يُسْتَحَبُّ عِيادَتُه بعدَ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ. وجزَم به ابنُ تَميمٍ. وقال فى « المُبْهِجِ »: تجِبُ العِيادةُ. واخْتارَه الآجُرِّيُّ. وقال فى « الفُروع ِ »: والمُرادُ مرَّةً. وقال فى أوَاخِر « الرِّعايَةِ الكُبْرى »: عِيادَةُ المريضِ « الفُروع ِ »: عِيادَةُ المريضِ

= الجنائز . سنن أبي داود ٢/ ١٦٨ . كا أخرجه ابن ماجه ، ف : باب التوكل واليقين ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٩٥ . و ١٣٩٥ . و ١٣٩٥ ، ٣٣٥ ، ٣٣٥ ، ٣٣٥ ، ٣٣٥ ، ٣٩٥ . ١٩٩٥ . و ١٩٩٥ . ١٣٩٥ . ١٩٩٥ . و ١٩٩٥ . و ١٩٩٥ . و ١٩٩٥ . و ١٩٠٠ . و ١٩٠٠ . و ١٩٠٠ . و ١٠٠ المظلوم ، من كتاب المظالم ، و ف : باب نصر المظلوم ، من كتاب المظالم ، و ف : باب تشميت العاطس إذا الطب ، و ف : باب الميثرة الجمراء ، وباب خواتيم الذهب ، من كتاب اللباس ، و ف : باب تشميت العاطس إذا الطب ، و ف : باب الميثرة الجمراء ، وباب خواتيم الذهب ، من كتاب اللباس ، و ف : باب تضميت العاطس إذا ٢ / ٠٩ ، ١٩٠ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١١٩ . الخرجه الترمذي ، ف : باب ما الذهب والفضة ... ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٣٥ . كما أخرجه الترمذي ، ف : باب ما جاء ف كراهية لبس المعصفر للرجل والقسى ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذي ، ١ / ٢٥٢ . والنسائي ، ف : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، و ف : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان . المجتبى ف : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، و ف : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان . المجتبى ف : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز ، و ف : باب إبرار القسم ، من كتاب الأيمان . المجتبى ف : باب الأمر باتباع الجنائز ، من كتاب المسلم ٤ / ٤٤ ، ٢ / ٩ . والإمام أحمد ، ف : المسند ٤ / ٢٥٧ ، ٢٩٩ . و ١٩٠٠ .

الشرح الكبير يُصْبِحَ » . رَواه الإمامُ أحمدُ ، وأبو داودَ ، وابنُ ماجه ، والتِّرْمِـذِيُّ (١) ، وزادٍ : ﴿ وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ () فِي الْجَنَّةِ ﴾ . وقال : حديثٌ حسنٌ غريبٌ . وعن أبي هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسولُ اللهِ عَلَيْكُ : ﴿ مَنْ عَادَ مَريضًا نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّماء : طِبْتَ وَطَابَ مَمْشَاكَ ، وَتَبَوَّأْتَ مِنَ الْجَنَّةِ

الإنصاف فرْضُ كِفايَةٍ . قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : والذي يقْتَضِيه النَّصُّ . وصوَّب ذلك . فيقالُ : هو واجِبٌ على الكِفَايَةِ . واخْتارَه في « الفائقِ » . وقال أبو حَفْصٍ العُكْبَرِيُّ : السُّنَّةُ عِيادَةُ المريضِ مرَّةً واحدةً . وما زادَ ، نافِلَةٌ .

فوائله ؛ الأُولَى ، قال أبو المَعالِي ابنُ مُنَجِّي : ثلاثَةٌ لا تُعادُ ، ولا يُسَمَّى صاحِبُها مرِيضًا ؛ وَجَعُ الضُّرس ، والرَّمَدُ ، والدُّمُّلُ . واحْتَجَّ بقوْلِه ، عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ : ﴿ ثُلَاثَةً لَا تُعَادُ ﴾(٣) ، فذكرَه . رَواه النَّجَّادُ عن أبي هُرَيْرَةَ مَرْفوعًا . واقْتَصَرَ عَليه في ﴿ الفُروعِ ﴾ . وقال في ﴿ الآدَابِ ﴾ : وظاهرُ كلام الأصحاب [١٧١/١ ظ] يُدُلُّ على خِلافِ هذا . وكذا ظاهرُ الأحاديثِ . والخَبَرُ المذْكورُ لا تُعْرِفُ صِحَّتُه ، بل هو ضعيفٌ . وذكَره ابنُ الجَوْزِيِّ في المَوْضُوعاتِ . ورَوَاه الحاكِمُ في « تَارِيخِه » بإسْنادٍ جيِّدٍ ، عن يَحْيي بنِ أَبِي كَثِيرٍ قَوْلَه . وعن زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ ، قال : عادَنِي النَّبِيُّ عَلِيْكُ ، مِن وَجَعِ عَيْنِي . انتهي . الثَّانيةُ ، لا يُطِيلُ الجُلوسَ عندَ المريض . وعنه ، قدرُه ، كما بينَ خُطْبَتَى الجُمُعَةِ . قال في

⁽١) أخرجه الإمام أحمد بلفظه في : المسند ٩٧/١ ، ١١٨ . وأخرجه بمعناه أبو داو د في : باب في فضل العبادة على وضوء ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/١٦٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في عيادة المريض ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ١٩٣/٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في ثواب من عاد مريضا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٦٣/١ ، ٤٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٢١/١ ، ١٣٨ . (٢) الخريف : الرطب المجتنى .

⁽٣) رواه ابن الجوزي ، في : الموضوعات ٢٠٨/٣ ، ٢٠٩ . وابن عدى ، في : الكامل ٢٣١٤/٦ . وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه مسلمة بن على وهو ضعيف . المجمع ٣٠٠/٢ .

مَنْزِلًا » . رَواه التُّرْمِذِيُّ ، وابنُ ماجه(١) ، وهذا لَفْظُه . وعنه قال : قال الشرح الكبير رَسُولُ اللهِ عَلَيْظِيدٍ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : يَا ابْنَ آدَمَ (٢) مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي . قَالَ : يَارَبِّ ، كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرضَ ، فَلَمْ تَعُدْهُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لُو عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ » . وذَكَر الحديثَ . رَواه مسلمٌ (") . وإذا دَخَل على المَريضِ سَـأُله(١٠) عن حالِه ودَعاله ، وَرَقاه . قال ثابتٌ لأنَسِ : يا أَبَا حَمْزَةَ ، اشْتَكَيْتُ . قال أَنَسٌ ؛ أَفَلَا أَرْقِيكَ برُقْيَةِ رسول اللهِ عَلَيْكَ ؟ قال : بلي ، قال : ﴿ اللَّهُمَّ رَبُّ النَّاسِ ، مُذْهِبَ الْبَاسِ ، اشْفِ أَنْتَ

« الفُروع ِ » : ويتَوَجَّهُ اخْتِلافُه بالْخِتلافِ النَّاس ، والعمَل بالقَرائن وظاهرِ الحالِ ، ومُرادُهم في الجُمْلَةِ . انتهى . وهو الصُّوابُ . ثم رأيْتُ النَّاظِمَ قطَع به . الثَّالثةُ ، قال الإِمامُ أَحمدُ : يعودُ المريضُ بُكْرَةً وعَشِيًّا . وقالَ عن قُرْبِ وَسَطِ النَّهارِ : ليس هذا وَقْتَ عِيادَةٍ . فقال بعضُ الأصحاب : يُكْرَهُ إِذَنْ . نصَّ عليه . قال المَجْدُ : لا بأس به في آخِرِ النَّهارِ . ونصَّ الإِمامُ أحمدُ على أنَّ العِيادَةَ في رَمضانَ ليْلًا . قال جماعةٌ مِنَ الأُصحاب : وتكونُ العِيادَةُ غِبًّا . قال في ﴿ الفُرُوعِ ۗ ﴾ : وظاهرُ إطْلاقِ جماعَةٍ ، خِلافُ ذلك . قال : ويتَوجُّهُ اخْتِلافُه بالْخِتِلافِ النَّاسِ ، والعَمَلِ بالقَرائنِ وظاهرِ الحَالِ . قَالَ : ومُرادُهم في ذلك كلُّه في الجُمْلَةِ . الرَّابعةُ ، نصَّ الإمامُ أحمدُ ، أنَّ المُبْتَدِعَ لا يُعادُ . وقال في « النَّوَادِرِ » : تحْرُمُ عِيادَتُه . وعنه ، لا يُعادُ الدَّاعِيَةُ

⁽١) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في زيارة الإخوان ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذي ٨/ ١٧٠ . وابين ماجه ، في : باب ما جاء في ثواب من عاد مريضًا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٢٦٤/١ .

⁽٢) سقط من : م .

⁽٣) في : باب فضل عيَّادة المريض ، من كتاب البر والصلة والآداب . صحيح مسلم ١٩٩٠/٤ .

⁽٤) في م : « سأل » .

الشرح الكبير الشَّافِي، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا ١٠٥٠ . وروَى أَبُو سَعِيدِ ، قال : أَتَى جبْريلُ النبيُّ عَلَيْكُم ، فقال : يا محمدُ ، اشْتَكَيْتَ ؟ قال : « نَعَمْ » . قال : باسْم اللهِ أَرْقِيكَ ، مِنْ كُلِّ شَيْء يُؤْذِيكَ ، مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْس وَعَيْن

الإنصاف فقط . واعْتَبَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّين ، المَصْلَحَةَ في ذلك . وأمَّا مَن جهَر بالمَعْصِيةِ مُطْلَقًا مع بَقاء إسْلامِه ، فهل يُسنَنُّ هجْرُه ؟ وهو الصَّحيحُ . قدَّمه ابنُ عَبْدِ القَوىِّ () في « آدَابِهِ » ، و « الآدَابِ الكُبْرِي » ، و « الوُسْطَى » لابن مُقْلِحٍ ، أو يجبُ إِنِ ارْتدَع ، أم يجبُ مُطْلَقًا إلَّا مِنَ السَّلام ، أو تركُ السَّلام فرضُ كِفايَة ، ويُكْرَهُ لَبَقِيَّةِ النَّاسِ ؟ فيه أَوْجُهٌ للأصحاب . وأَطْلَقَهما في « الفُروع ِ » . وتُركُ الْعِيادَةِ مِنَ الْهَجْرِ . الخامسةُ ، تُكْرَهُ عِيادَةُ الذِّمِّيِّ . وعنه ، تُباحُ . قال في « الرِّعايَةِ » : قلتُ : ويجوزُ الدُّعاءُ له بالبَقاء والكثْرَةِ لأَجْلِ الجزْيَةِ . السَّادسةُ ، يُحْسِنُ المريضُ ظنَّهِ برَبِّه . قال القاضي : يجبُ ذلك . قال المُجْدُ : يَنْبَغِي أَنْ يُحْسِنَ الظَّنَّ باللهِ تِعالَى . وتَبعَه في ﴿ مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ ﴾ . والصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّه يُعَلِّبُ رَجاءَه على خُوْفِه . وقال في ﴿ النَّصِيحَةِ ﴾ : يُعَلِّبُ الخَوْفَ . ونصَّ أحمدُ ، يَنْبَغي للمُؤْمِن أَنْ يكونَ رَجاؤُه وحوفُه واحِدًا . زادَ في روايَةٍ ، فأيُّهما غلَب صاحِبُه هلَك . قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هذا هو العَدْلُ . السَّابِعةُ ، تَرْكُ الدُّواء أَفْضَلُ . ونصَّ عليه . وقدَّمه في ﴿ الْفُرُوعِ ِ ﴾ ، وغيرِه . والْحتارَ القاضي ، وابنُ عَقِيلِ ، وابنُ الجَوْزِيِّ ، وغيرُهم ، فِعْلُه أَفْضَلُ . وجزَم به في ﴿ الْإِفْصَاحِ ِ ﴾ . وقيل : يجِبُ . زادَ

⁽١) أخرجه البخاري ، في : باب رقية النبي عليه ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٧/ ١٧١ . وأبو داود ، في : باب كيف الرق ، من كتاب الطب . سنن أبي داود ٣٣٨ / ٣٣٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء ف التعوذ للمريض، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذي ٤ / ١٩٦. والإمام أحمد، في : المستد . 177 . 101 / 5

⁽٢) هو محمد بن عبد القوى بن بدران ، تقدمت ترجمته في ١٨/١ .

المقنع

الشرح الكبير

حَاسِدٍ (١) اللهُ يَشْفِيكَ (١) . قال أبو زُرْعَة : كلا الحَدِيثَيْن صحيحٌ (١) . ورُوِى أَنَّ النبيَّ عَلِيلِهُ قال : ﴿ إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ ، فَنَفْسُوا لَهُ فِي الْأَجَلِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنْ قَضَاءِ اللهِ شَيْئًا ، وَإِنَّهُ يُطَيِّبُ نَفْسَ الْمَرِيضِ (١) . واه ابن ماجه (١) .

الإنصاف

بعضُهم ، إِنْ ظَنَّ نَفْعَه . ويحْرُمُ بِمُحَرَّم مَأْكُولِ وغيرِه ، وصَوْتِ مَلْهاةٍ وغيرِه ، وَجُوزُ التَّدَاوِى بَبُولِ الإِبلِ فقط . ذكره جماعة . نصَّ عليه . وظاهر كلامِه فى مَوْضِع ، لا يجوزُ . وهو ظاهِرُ « التَّبْصِرةِ » وغيرِها . قال : وكذا كلَّ مأكولٍ مُسْتَخْبَثٍ ، كَبُولِ مأكُولٍ أو غيرِه ، وكلَّ ماثع يَجِس . ونَقَلَه أبو طالِب ، والمَرُّوذِى ، وابنُ هانِي ، وغيرُهم . ويجوزُ بَبُولِ ما أَكِلَ لَحْمُه . وفي والمَرُّوذِى ، وابنُ هانِي ، وغيرُهم . ويجوزُ بَبُولِ ما أَكِلَ لَحْمُه . وفي والمَرُّوذِى ، وابنُ هانِي ، يجوزُ بدِفْلَى (٥ ونحوِه لاتضُرُ . نقل ابنُ هانِي ، والفَضْلُ ، في حَشِيشَةٍ تُسْكِرُ ، تُسْخَقُ وتُطْرَحُ مع دَواءٍ ، لا بأسَ إلَّا مع الماءِ فلا . وذكر غيرُ واحدٍ ، أَنَّ الدَّواءَ المَسْمومَ إِنْ غَلَبَتْ منه السَّلامَةُ – زادَ بعضُهم ، وهو وذكر غيرُ واحدٍ ، أنَّ الدَّواءَ المَسْمومَ إِنْ غَلَبَتْ منه السَّلامَةُ – زادَ بعضُهم ، وهو الأَدْوِيَة . وقيل : لا . وفي « البُلْغَةِ » ، لا يجوزُ التَّذَاوِى بخَمْرٍ في مرَض . وكذا الأَدْوِيَة . وقيل : لا . وفي « البُلْغَةِ » ، لا يجوزُ التَّذَاوِى بخَمْرٍ في مرَض . وكذا

⁽۱) في م : « حاسدة » .

⁽٢) أخرجه مسلم ، فى : باب الطب والمرض والرقى ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ / ١٧١٨ . وابن والترمذى ، فى : باب ما جاء فى التعوذ للمريض ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما عَوَّذ به النبى عَلِيلِهُ وما عُوِّذ به ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٦٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢٨ ، ٥٠ ، ٥٠ ، ٧٥ .

⁽٣) انظر : عارضة الأحوذي ١٩٧/٤ .

⁽٤) فى : بـاب ما جاء فى عيادة المريض ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٢ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب حدثنا عبد الله بن سعيد ، من أبواب الطب . عارضة الأحوذى ٨ / ٢٣٨ .

⁽٥) الدفلي : شجرة مُرَّة ، وهي من السموم . تهذيب اللغة ١٢٦/١٤ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يُرَغِّبه في التَّوْبَةِ مِن المَعاصِي ، والخُرُوجِ مِن المَظالِم ، وفي الوَصِيَّة ؛ لِما روَى ابنُ عُمَر ، عن النبيِّ عَلَيْتُ أَنَّه قال: « مَا حَقُّ امْرِئَ مُسْلِم يَبِيتُ لَيْلَتَيْن ، ولَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ ، إلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » . مُتَّفَقٌ عليه (١) .

الإنصاف

بنجاسة أكْلًا وشُرْبًا . وظاهِرُه ، يجوزُ بغيرِ أكْلٍ وشُرْبٍ ، وأنَّه يجوزُ بطاهرٍ . وف « الغُنْيَةِ »، يحْرُمُ بمُحَرَّمٍ ؛ كخَمْرٍ وشَيْءٍ (٢) نَجِس . ونقل الشَّالنَّجِيُّ، لا بأسَ بجعْلِ المِسْكِ في الدَّواءِ ، ويُشْرَبُ . وذكر أبو المَعَالِي ، يجوزُ اكْتِحالُه بمِيلِ ذَهَبٍ وفِضَّةٍ . وف « الإيضاحِ » ، وفضَّةٍ . وف « الإيضاحِ » ، يجوزُ يتِرْياقٍ . انتهى . ولا بأسَ بالحِمْيَةِ . نقلَه حَنْبَلٌ . الثَّامنةُ ، يُكْرَهُ الأَنِينُ على أصحِّ الرِّوايتَيْن ، والمذهبِ منهما .

تنبيه : ظاهر قوله : وتَذْكيرُه التَّوْبَةَ والوَصِيَّةَ . أَنَّه سواءٌ كان مَرضُه مَخُوفًا أو لا . وهو ظاهرُ كلامِ كثيرٍ مِنَ الأصحابِ . وصرَّح به كثيرٌ منهم . وقدَّمه فى « الفُروع ِ » . قلتُ : وهو الصَّوابُ ، مُحصوصًا التَّوْبَةَ ، فإنَّها مَطْلُوبَةٌ فى كلِّ وَقَتْ ٍ ، وَتَتَأَكَّدُ فى المَرضِ . وقال أبو الخَطَّابِ فى « الهِدايَة » : هذا فى المَرضِ

⁽۱) أخرجه البخارى، فى : أول كتاب الوصايا . صحيح البخارى ٤ / ٢ . ومسلم ، فى : أول كتاب الوصايا . صحيح مسلم ٣ / ١٢٤٩ . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فيما يؤمر به من الوصية ، من كتاب الوصايا . سنن أبى داود ١ / ١٠١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الحث على الوصية ، من أبواب الوصايا . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٧ ، الجنائز ، وفى : باب ما جاء فى الحث على الوصية ، من أبواب الوصايا . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٧ ، / / ٢٧٣ . والنسائى ، فى : باب الكراهية فى تأخير الوصية ، من كتاب الوصايا . المجتبى ٦ / ١٩٩ . وابن ماجه ، فى : باب الحث على الوصية ، من كتاب الوصايا . سنن ابن ماجه ٢ / ١٩٠ . والدارمى ، فى : باب الأمر من استحب الوصية ، من كتاب الوصايا . سنن الدارمى ٢ / ٢٠٠ . والإمام مالك ، فى : باب الأمر بالوصية ، من كتاب الوصايا . الموطأ ٢ / ٢٠١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٤ ، ١٠ ، ٥ ، ٧٠ ،

⁽٢) فى النسخ : ﴿ مَنِي ﴾ . والمثبت كما فى الغنية ١/١ .

فَإِذَا نَزَلَ بِهِ ، تَعَاهَدَ بَلَّ حَلْقِهِ بِمَاءٍ أَوْ شَرَابٍ ، وَنَدَّى ٢٨, عَ شَفَتَيْهِ اللهُ اللهُ بَقُطْنَةٍ ، وَلَدَّى ٢٨, عَوْلَ : لَا إِلَّهَ إِلَّا اللهُ . مَرَّةً ،

٧٢٢ – مسألة : (وإِذَا نَزَلَ به ، تَعاهَدَ بَلَّ حَلْقِه بماءٍ أَو شَرابٍ ، السرح الكبر ونَدَّى شَفَتَيْه بقُطْنَةٍ) يُسْتَحَبُّ أَن يَلِىَ المَريضَ أَرْفَقُ أَهْلِه به ، وأَعْلَمُهم بسَياسَتِه ، وأَتْقاهم لله تِعالى . فإذا رَآه مَنْزُولًا به تَعَاهَدَ بَلَّ حَلْقِه ، بتَقْطِيرِ ماءٍ أَو شَرابٍ فيه ، ويُنَدِّى شَفَتَيْه بقُطْنَةٍ ؛ لأَنَّه رُبَّما يَنْشَفُ حَلْقُه مِن شِدَّةٍ ما نَزَل به ، فيَعْجِزُ عن الكلام .

٧٢٣ - مسألة : (و) يُسْتَحَبُّ أَن (يُلَقِّنَه قَوْلَ : لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ . مَرَّةً)

المَخُوفِ. وجزَم به فی «الخُلاصَةِ»، و «مَجْمَعِ البَحْرَيْسن»، الإنصاف و «الرِّعايَةِ»، و «الحَواشِي»، و «ابنِ تَميمٍ»، وغيرِهم. وجزَم به في «المُسْتَوْعِبِ» في الوَصِيَّةِ. قلتُ: وهو ضعيفٌ جُدَّا في التَّوْبَةِ.

قوله : فإذا نَزَلَ به ، تعاهَدَ بَلَّ حَلْقِه بماءٍ أو شَرابٍ ، وندَّى شَفَتَيْه بقُطْنَةٍ . بلا نِزاعٍ .

وقوله: ولَقَّنه قَوْلَ: لا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ . مَرةً ، ولم يَزِدْ على ثلاثٍ ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّم بعدَه ، فَيُعِيدُ تَلْقِينَه بلُطفٍ ومُداراةٍ . [١٧٢/١ و] الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أَنَّه يُلَقَّنُ ثلاثًا ، ويُجْزِئُ مرَّةً ، ما لم يَتَكَلَّمْ . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : اختارَه الأكثر . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . ونقَل مُهنَّا ، وأبو طالِبِ ، يُلَقَّنُ مرَّةً . قدَّمه في ﴿ الفُروعِ ﴾ ، وِفاقًا للمُفْرَداتِ . ونقَل مُهنَّا ، وأبو طالِبِ ، يُلَقَّنُ مرَّةً . قدَّمه في ﴿ الفُروعِ ﴾ ، وِفاقًا للمُثرَّةِ الثَّلاثَةِ . قال في ﴿ مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ ﴾ : المنْصُوصُ أنَّه لا يزيدُ على مرَّةٍ ، ما لم يتكلَّمْ ، وإنَّما اسْتُحِبَّ تَكُرارُ الثَّلاثِ ، إذا لم يُجِبْ أَوَّلا ؛ لجَوازِ أَنْ يكونَ ساهِيًا أَو غافِلًا ، وإذا كرَّر الثَّلاثَ، عُلِمَ أَنَّ ثَمَّ مانِعًا .

فَائِدَةً : قَالَ أَبُو المَعَالِي : يُكْرَهُ تَلْقِينُ الْوَرَثَةِ للمُحْتَضِرِ بلا عُذْرٍ .

لَقُوْلِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكَ : ﴿ لَقُّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَّهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ . رَواه مسلمٌ (١) . وقال الحسنُ : سُئِل رسولُ الله عَلَيْكَ : أَيُّ الأعْمال أَفْضَلُ ؟ فقال : « أَنْ تَمُوتَ يَوْمَ تَمُوتُ وَلِسَانُكَ رَطْبٌ مِنْ ذِكْرِ اللهِ » . رَواه سعيدُ بنُ مَنْصُورٍ . ٧٧٤ – مسألة : (ولا يَزيدُ على ثَلاثٍ) لئَلَّا يُضْجرَه (إلَّا [١١٠./٢] أَن يَتَكَلَّمَ بعدَه) بشيءِ (فيُعِيدَ تَلْقِينَه بِلُطْفٍ ومُدارَاةٍ) ليَكُونَ آخِرُ كَلامِه : « لا إِلهَ إِلَّا اللهُ » . نَصَّ عليه أحمدُ . ورُوىَ عن عبدِ اللهِ بِن

المُبَارَكِ ، أَنَّه لمّا حَضَرَه المَوْتُ جَعَلَ رجلٌ يُلَقِّنُه « لا إلهَ إلَّا اللهُ » فأكْثَرَ عليه ، فقال له عبدُ الله ِ: إِذَا قُلْتُ مَرَّةً فأنا على ذلك ما لم أَتَكَلَّمْ . قال التِّرْمِذِيُّ(٢) : إِنَّمَا أَرَادُ مَا رُوِيَ عَنِ النِّبِيِّ عَيْقِيُّكُ أَنَّهُ قَالَ : ﴿ مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ ﴾ . رَواه أبو داودَ (٦) . ورَوَى سعيدٌ (٤) ، بإِسْنادِه ، عن مُعاذِ بن ِ جَبَل ِ ، أَنَّدلمّا حَضَرَتْه الوَفاةُ ، قال : أَجْلِسُوني .

تَنبِيه : قولُه : ولقَّنه قوْلَ : لا إِلهَ إِلَّا اللهُ . قال الأصحابُ : لأنَّ إِقْرارَه بها إِقْرارٌ بالأُخْرَى . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : ويتَوَجَّهُ احْتِمالٌ بأنْ يلَقِّنه الشَّهادتَيْن . كما ذكره

⁽١) في : باب تلقين الموتى لا إله إلا الله ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢/ ٦٣١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التلقين ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/ ١٦٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تلقين المريض ...، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذي ٤/ ١٩٩ . والنسائي ، في : باب تلقين الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٤/ ٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في تلقين الميت لا إله إلا الله ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١/ ٤٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣ .

⁽٢) في : عارضة الأحوذي ٤/ ٢٠١ .

⁽٣) في : باب في التلقين ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/ ١٦٩ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند . 784 , 777 /0

⁽٤) سقط من النسخ ، وأثبتناه من المغنى .

فلمَّا أَجْلَسُوه قال: كَلِمَةٌ سَمِعْتُها مِن رسول اللهِ عَلِيلَةٍ كُنْتُ أَخْبَوُها ، ولو لا مَا حَضَرَ نِي مِن المَوْتِ مَا أُخْبَرْتُكُم بَهَا ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَيْقَاتُهُ يَقُولُ : « مَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَريكَ لَهُ ، إِلَّا هَدَمَتْ مَا كَانَ قَبْلَهَا مِنَ الْخَطَايَا وِالذُّنُوبِ ، فَلَقُّنُو هَا مَوْ تَاكُمْ ». فَقِيلَ : يارسولَ الله ِ، فكيف هي للأحْياء ؟ قال : ﴿ هِيَ أَهْدَمُ وَأَهْدَهُ »(١).

٧٢٥ – مسألة : ﴿ وَيَقْرَأُ عِنْدَه سُورَةَ يَسَ ﴾ لِما رَوَى مَعْقِلُ بنُ يَسَارِ ، قال : قال رسولُ الله عَلَيْكَ : ﴿ اقْرَأُواْ يَسْ عَلَى مَوْتَاكُمْ ﴾ . رَواه أبو داود (٢) . وقال أحمدُ : ويَقْرَءُون عندَ المَيِّتِ إذا حُضِرَ ؛ ليُخَفُّفَ عنه بالقَرْآنِ ، يَقْرَأُ يَسَ . وأَمَرَ بقِراءَةِ فاتِحَةِ الكِتابِ . ورَوَى الإمَامُ أحمدُ " : « يَسَ قَلْبُ الْقُرْآنِ ، لَا يَقْرَؤُهَا رَجُلٌ يُرِيدُ اللهَ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ ، وَاقْرَءُوهَا عَلَى مَرْضَاكُمْ » .

جماعةً مِنَ الحَنفِيَّةِ والشَّافِعِيَّةِ ؛ لأنَّ الثَّانيةَ تَبَعٌ ، فلِهذا اقْتَصَرَ في الخَبَرِ على الأولَى . الإنصاف قوله : ويقرأ عندَه سورَةَ يس . قال الأصحابُ : وكذا يقْرَأُ عندَه سُورةَ

⁽١) أورده السيوطي في جمع الجوامع ١/ ٨٢٧ بدون : فلقنوها ... إلى آخره ، وعزاه لأبي يعلي وابن عساكر . وأخرج عبد الرزاق نحوه عن ابن مسعود ، في : باب تلقنة المريض ، من كتاب الجنائز . مصنف عبد الرزاق ٣ / ٣٨٧ .

⁽٢) في : باب القراءة عند الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٠/٢ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما يقال عند المريض إذا حُضر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٢٦٥/١ ، ٤٦٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/٢٦ ، ٢٧ .

⁽٣) في : المسند ٢٦/٥ . بلفظ : « موتاكم » بدل : « مرضاكم » .

٧٢٦ - مسألة : (و يُوَجِّهُه إلى القِبْلَةِ) التَّوْجيهُ إلى القِبْلَةِ عندَ المَوْتِ مُسْتَحَبُّ . وهو قَوْلُ عَطاء ، والنَّخَعِيِّ ، ومالكِ ، وأهل المَدِينَةِ ، والأُوْزاعِيِّ ، وأهل الشَّام ، والشافعيِّ ، وإسحاقَ . وأَنْكَرَه سعيدُ بنُ المُسَيَّبِ ، فإنَّهم لمَّا أرادُوا أَن يُحَوِّلُوه إلى القِبْلَةِ ، قال : أَلَم أَكُنْ على القِبْلَةِ إلى يَوْمِي هذا(١) ؟ والأُوَّلُ أُوْلَى ؛ لأنَّ حُذَيْفَةَ ، قال : وَجُّهُونِي . وقد رُوِيَ عن النبيِّ عَلَيْكُ : « خَيْرُ الْمَجَالِس مَا اسْتُقْبِلَ بهِ الْقِبْلَةَ »(١) . ولأنَّ فِعْلَهم ذلك بسعيدٍ دَلِيلٌ على أنَّه كان مَشْهُورًا بينَهم ، يَفْعَلُه المُسْلِمُون بمَوْتاهم . وصِفَةُ تَوْجيهه إلى القِبْلَةِ أَن يُوضَعَ على جَنْبه الأَيْمَن ، كما يُوضَعُ في اللَّحْدِ ، إن كان المَكانُ واسِعًا . وهذا مَذْهَبُ الشافعيِّ ؛ لأنَّ هكذا اسْتَقْبَلَ المُصَلِّي على جَنْبه . وإن كان المَكانُ ضَيِّقًا جُعِل على ظَهْرِه ، ويُجْعَلُ رَأْسُه على مَوْضِع مِرْ تَفِع إِ ؟ لِيَتَوَجَّهَ نَحْوَ القِبْلَةِ . هكذا ذَكَرَه القاضي . ويَحْتَمِلُ أَن يُجْعَلَ على ظَهْره بكلِّ حال ، ويَحْتَمِلُه كَلامُ الخِرَقِيِّ ؛ لقَوْلِه : وجُعِل على بَطْنِه مِرْآةٌ أو غَيْرُها . وإنَّما يُمْكِنُ ذلك إذا كان على ظُهْره .

الإنصاف

قوله : ويُوجِّهُه إلى القِبْلَةِ . وهذا ممَّا لا نِزاعَ فيه ، لكنَّ أكثرَ النُّصوصِ عنِ الإِمامِ أَحمَدَ ، على أَنْ يُجْعَلَ على جَنْبِه الأَيْمَنِ . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . قال ف

الفاتحة . ونصَّ عليهما ، واقْتَصَرَ الأَكثرُ على ذلك . وقيل : يقْرأُ أيضًا سُورةَ تَبارَكَ . وجزَم به في « المُسْتَوْعِب » .

⁽١)أخرجه عبدالرزاق ، فى : باب غسل المرءإذا حضره الموت ... إلخ ، من كتاب الجنائز ، المصنف ٣٩٢/٣ . (٢) تقدم تخريجه فى ٣/ ٣٩٧ .

ويُسْتَحَبُّ تَطْهِيرُ ثِيابِ المَيِّتِ قبلَ مَوْتِه ؛ لأَنَّ أَبا سعيدٍ لَمَّا حَضَرَه الشرح الكبم المَوْتُ دَعا بثِيابٍ جُدُدٍ فلَبِسَها ، ثم قال : سَمِعْتُ رسولَ اللهِ عَلِيِّ يقولُ : « الْمَيِّتُ يُبْعَثُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا » . رَواه أبو داودَ^(۱) .

(الفائق) : وهو الأفضلُ . قال المَجْدُ : وهو المشهورُ عنه ، وهو أصحُ . وقدّ مه في (الفُروعِ) . وقال : نقلَه الأكثرُ . وقدّ مه ابنُ تَميم ، و (الرِّعايَة) . وعنه ، مُسْتَلْق على قفاه أفضلُ . وعليها أكثرُ الأصحابِ . قال في (مَجْمَعِ البَحْرَيْن) : اخْتارَه أبو الخَطَّابِ ، والشَّيْخُ ، يعنى به المُصنِّفُ ، وعليها الأصحابُ . قال في (الفُروعِ) : واختارَه الأكثرُ . قال أبو المَعالِي : اخْتارَه أصحابُنا . قلتُ : وهذا المعمولُ به ، بل رُبَّما شقَّ جعْلُه على جَنْبِه الأَيْمَنِ . وزادَ جماعةٌ على هذه الرِّوايَة ، المعمولُ به ، بل رُبَّما شقَّ جعْلُه على جَنْبِه الأَيْمَنِ . وزادَ جماعةٌ على هذه الرِّوايَة ، يرْفَعُ رأسه قليلًا ؛ ليَصِيرَ وَجْهُه إلى القِبْلَةِ دُونَ السَّماءِ ؛ منهم ابنُ عَقِيلٍ ، والمُصنِّفُ ، والشَّارِ عُ . وعنه ، هما سواة . قطع به في (المُحَرَّرِ) . وقال القاضى : إنْ كان المُوضِعُ واسِعًا ، فعلى جَنْبِه ، وإلَّا فعلَى ظهْرِه . وقدَّمه في الشَّرَحِ) .

تنبيه: ظاهرُ قولِه: وإذا نَزَلَ به (۲)، فَعَلَ كَذَا وَيُوَجِّهُهُ . أَنَّهُ لَا يُوَجِّهُهُ قَبَلَ النَّزُولِ به ، وتَيقُّنِ موْتِه . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أَنَّ الأُوْلَى التَّوْجِيهُ قَبَلَ ذلك . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا المشْهورُ في المذهبِ .

فائدة : اسْتحَبَّ المُصنِّفُ ، والشَّارِحُ ، تطْهيرَ ثِيابه قُبَيْلَ مُوتِه .

⁽١) في : باب ما يستحب من تطهير ثياب الميت عند الموت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٦٩/٢ .

⁽٢) زيادة من : ١ .

المنع فَإِذَا مَاتَ أَغْمَضَ عَيْنَيْهِ ، وَشَدَّ لَحْيَيْهِ ، وَلَيَّنَ مَفَاصِلَهُ ، وَخَلَعَ ثِيَابَهُ ، وَسَجَّاهُ بَنَوْبِ يَسْتُرُهُ ، وَجَعَلَ عَلَى بَطْنِهِ مِرْآةً أَوْ نَحْوَهَا ، وَوَضَعَهُ عَلَى سَرِيرٍ غَسْلِهِ ، مُتَوَجِّهًا ، مُنْحَدِرًا نَحْوَ رجْلَيْهِ .

الشرح الكبير

٧٢٧ - مسألة : (فإذا مات أغْمَضَ عَيْنَيْه ، وشَدَّ لَحْيَيْه ، ولَيَّنَ مَفاصِلَه ، وخَلَع ثِيابَه ، وسَجَّاه بثَوْب يَسْتُرُه ، وجَعَل على بَطْنِه مِرْآةً أو نَحْوَها ، ووَضَعَه على سَرِيرِ غُسْلِه ، مُتَوَجِّهًا ، مُنْحَدِرًا نَحْوَ رجْلَيْهِ) يُسْتَحَبُّ تَغْمِيضُ المَيِّتِ عَقِيبَ المَوْتِ . ويُسْتَحَبُّ لمَن حَضر المَيِّتَ أن لا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِخَيْرٍ ؛ لِما رَوَتْ أَمُّ سَلَمَةَ ، قالت : دَخُل رسولُ اللهِ عَلَيْكُ على أبي سَلَمَةَ ، وقد شَقَّ بَصَرُه'' ، فأغْمَضَه ، ثم قال : ﴿ إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبضَ تَبعَهُ الْبَصَرُ ». فَضَجَّ ناسٌ مِن أَهْلِه ، فقال : « لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ ﴾ فَإِنَّ الْمَلائِكَةَ يُؤَمِّنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ » . ثم قال : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةً ، وَارْفَعْ دَرَجَتُهُ فِي الْمُقَرَّبِينَ ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرينَ ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَارَبُّ الْعَالَمِينَ ، وَأُفْسِحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ » . رَواه مسلمٌ (٢) . ورَوَى شَدَّادُ بنُ أَوْسٍ ، قال : قال رسولُ الله عَلَيْكُ : ﴿ إِذَا

تنبيه : قوله : فإذا ماتَ أَغَمَضَ عَيْنَيه . هذا صحيحٌ ؛ فلِلْرَّجل أَنْ يُغَمِّضَ ذاتَ محارمِه ، وللمرْأةِ أَنْ تُغمِّضَ ذا محْرَمِها . وقال الإمامُ أحمدُ : يُكْرَهُ أَنْ يُغَمِّضَه جُنُبٌ ، أو حائضٌ ، أو يقْرَباه . ويُسْتَحَبُّ أَنْ يقولَ عندَ تغميضِه : باسم الله ِ،

⁽١) شق بصره : شخص ، أي نظر إلى شيء و لم يرتد إليه طرفه .

⁽٢) في : باب في إغماض الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣٤ . كما أخرجه أبو داود ، ف : باب تغميض الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٩ ، ١٧٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في تغميض الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٧ . والإمام أحمد ، في : المسند

حَضَرْتُمْ مَوْتَاكُمْ فَأَغْمِضُوا الْبَصَرَ ، فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتْبَعُ الرُّوحَ ، وَقُولُوا حَيْرًا ؟ فَإِنَّهُ يُومَّنُ عَلَى مَا قَالَ أَهْلُ الْمَيِّتِ » . رَواه الإِمامُ أَحمدُ في المُسْنَدِ (' . وَيُسْتَحَبُّ شَدُّ ذَقَنِه بعِصابَةٍ عَرِيضَةٍ ، يَرْبِطُها مِن فَوْقِ رَأْسِه ؟ لأنَّ المَيِّتَ إِذَا كَانَ مَفْتُوحَ العَيْنَيْنِ والفَم قَبُح مَنْظَرُه ، ولا يُؤمَنُ دُخُولُ الهَوامِّ فيه ، والماء فِي وَقْتِ غَسْلِه . قال بَكْرُ بنُ عبدِ اللهِ المُزَنِيُّ : ويقولُ الذي يُغْمِضُه : والماء فِي وَقْتِ غَسْلِه . قال بَكْرُ بنُ عبدِ اللهِ المُزَنِيُّ : ويقولُ الذي يُغْمِضُه : بسم الله ، وعلى وَفاقِ رسولِ اللهِ عَلَيْكُ . ويُجْعَلُ ١٠٠/٢١ ع على بَطْنِه شيءٌ مِن الحَدِيدِ ، كالمِرْ آقِ ونَحْوِها ، لِقَلَّا يَنْتَفِحَ بَطْنُه ، ويُلِيِّنُ مَفاصِلَه ، وهو أن يَرْدُدُ ذِراعَيْه إلى عَضُدَيْه إلى جَفْبَيْه ، ثم يَرْدُدَهما ؛ ليكونَ ذلك أَبْقَى للينِه ، أن يَرْدُدُ ذِراعَيْه إلى عَضُدَيْه وتَحْمُديْه إلى جَنْبَيْه ، ثم يَرْدُدُهما ، ويَرُدُّ ساقَيْه فيكونَ أَمْكُنَ للغاسِل في تَمْكِينِه وتَمْدِيدِه . قال أَصْحابُنا : ويُسْتَحَبُّ ذلك فيكونَ أَمْكُنَ للغاسِل في تَمْكِينِه وتَمْدِيدِه . قال أَصْحابُنا : ويُسْتَحَبُّ ذلك عَلِيه ، فيكونَ أَمْكَنَ للغاسِل في تَمْكِينِه وتَمْدِيدِه . قال أَصْحابُنا : ويُسْتَحَبُّ ذلك عَقِيبَ مَوْتِه ، قبلَ قَسْوِتِها ببُرُودَتِه . فإن شَقَّ عليه ذلك تَرَكَه . ويَخْلَعُ فيلبَ ، ويُسَجِّيه بِقُوْبٍ يَسْتُمُ ، فيلَ قَلْ النبَيَّ عَلَيْه الفَسادُ والتَّغَيُّرُ ، ويُسَجِّيه بِقُوبٍ يَسْتُمُ ، يُما يَلْ الله عَلْ الله عَلْمَ الله عَلْهُ الله عَلْمَ الله عَلْه الفَسادُ والتَعْيُّرُ ، ويُسَجِّيه بِقُوبٍ يَسْتُو . مُتَفَقَ يُسْمِ عَ إليه الفَسادُ والتَعْيُّرُ ، ويُسَجِّيهِ بِقُوبٍ يَسْتُمَ الله عَلْمُ الله عَلَى المَارَوتُ عائشَةً ، أَنَّ النبيَ عَلَيْه أَلْهُ مَنْ الله عَلَى الله عَلْمُ الله وهو المُعْرَة وَرَاكُ الله الفَسادُ والتَعْيُّرُ ، ويُسَجِّيه بِعُوبٍ عَبْرَةٍ (١٠ . مُتَقَلَى المِه الفَسادُ والمَّوالِه الفَسادُ والمَّه عَلَى الله والمُعْرَة وَرَاكُونَ الله عَلْمُ المَدَواتِ الله الفَسادُ والمَنْ الله عَلْ الله المُنْ النبي اله المُعْلَى المُعَلَّى المَنْتُولُ الله المُعْرَاقِ المُعْلَى الل

الإنصاف

وعلى مِلَّةِ رسولِ الله ِ . نصَّ عليه .

قوله: وجعَل على بَطْنِه مِرآةً أُو نحَوَها. يعْنِي ، مِنَ الحديدِ ، أُو الطِّينِ ، ونحوِه. قال ابنُ عَقِيلِ : هذا لا يُتَصوَّرُ إلَّا وهو على ظهْرِه. قال : فيُجْعَلُ تحَتَ رأْسِه شيءٌ عالِ ؛ ليُجْعَلُ مُسْتَقْبِلًا بِوَجْهِهِ القِبْلَةَ .

⁽١) مسند أحمد ٤ / ١٢٥ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى تغميض الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٨ .

⁽٢) الحبرة ، وزان عنبة : ثوبِ يمانى من قطن أو كتان مخطط .

الشرح الكبر عليه (۱) . ويُسْتَحَبُّ أن يَلِي ذلك منه أَرْفَقُ النَّاسِ به ، بأَرْفَقِ ما يَقْدِرُ عليه . قال أَحمدُ : تُغْمِضُ المَرْأَةُ عَيْنَيْه إذا كانت ذاتَ مَحْرَم . قال : ويُكْرَهُ للحائِضِ والجُنُبِ تَغْمِيضُه ، وأن يَقْرَباه . وكرِه ذلك عَلْقَمَةُ . ورُوِي نَحُوه عن الشافعيُ . وكرِه الحسنُ ، وابنُ سِيرِينَ ، وعَطاءٌ ، أن تُغَسِّلُه الحائِضُ والجُنُبُ المَيِّتَ . ونَحْوَه قال مالكُ . وقال ابنُ المُنْذِرِ : يُغَسِّلُه الجُنُبُ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيِّلِكُ : ﴿ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ ﴾ (١) . ولا نَعْلَمُ بينَهم الجُنُبُ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيِّلِكُ : ﴿ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ ﴾ (١) . ولا نَعْلَمُ بينَهم للجُنُبُ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيِّلِكُ : ﴿ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ ﴾ (١) . ولا نَعْلَمُ بينَهم للله عَلْمُ الله على صَرِيرِ عَسْلِه ، أو لَوْحٍ ؛ لللك طاهِرًا ؛ لأنَّه أَكْمَلُ وأحْسَنُ . ويُوضَعُ على سَرِيرِ عَسْلِه ، أو لَوْحٍ ؛ لأَنَّه أَحْمَلُ وأَحْسَنُ . ويُوضَعُ على سَرِيرِ عَسْلِه ، أو لَوْحٍ ؛ لأَنَّه أَحْمَلُ وأَحْسَنُ . ويُوضَعُ على سَرِيرِ عَسْلِه ، أو لَوْحٍ ؛ لأَنَّه أَحْمَلُ وأَحْسَنُ . ويُوضَعُ على سَرِيرِ عَسْلِه ، أو لَوْحٍ ؛ لأَنَّه أَحْمَلُ وأَحْسَنُ . ويُوضَعُ على سَرِيرِ عَسْلِه ، أو لَوْحٍ ؛ لأَنَّه أَحْمَلُ وأَحْسَنُ . ويُوضَعُ على سَرِيرِ عَسْلِه ، أو لَوْحٍ ؛ لأَنَّهُ أَحْمَلُ وأَحْسَنُ . ويكونُ مُتَوَجِّهَا مُنْحَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْه ؛ ليَنْصَبَّ عنه ماءُ العَسْلِ وما يَخْرُحُ منه ، ولا يَسْتَنْقِعُ تَعَة فَيُفْسِدَه . . .

٧٢٨ – مسألة : (ويُسارِعُ فى قَضَاءِ دَيْنِه) لِما رُوِى أَنَّ النبيَّ عَيْنِيْكُ .
 قال : « نَفْسُ الْمُؤْمِن مُعَلَّقَةٌ بدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ » . رَواه الإمامُ أحمدُ ،

الإنصاف

تنبيه : قوله : ويُسارِعُ في قَضاءِ دَيْنِه . وكذا قال الأصحابُ . قال في « الفُروع ِ » : والمُرادُ ، واللهُ أعلمُ ، يجبُ ذلك .

⁽٢) تقدم تخريجه في ٦٤/١ .

وابنُ ماجه ، والتّرْمِذِيُّ(١) ، وقال : حديثٌ حسنٌ . وعن سَمُرَةَ قال : صَلَّى نَبِيُّ اللهِ عَلَيْتُهِ الصُّبْحَ ، فقال : ﴿ هَلْهُنا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فُلَانِ ؟ ﴾ قالوا : نعم . قال : ﴿ فَإِنَّ صَاحِبَكُم مُحْتَبَسٌّ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فِي دَيْنِ عَلَيْهِ ﴾ . رَواه الإمامُ أَحمدُ (') . وإن تَعَذَّرَ إيفاءُ دَيْنِه في الحال ، اسْتُحِبُّ لوارثِه أو غيرِه أَن يَتَكَفَّلَ به عنه ، كما فَعَل أبو قَتادَةَ لَمَّا أُتِيَ النبيُّ عَلِيُّكُ بجنازَةٍ ، و لم يُصَلِّ عليهَا ، قال أبو قَتادَةَ : صَلِّ عليها يا رسولَ الله ِوعليَّ دَيْنُه . رَواه البخار يُ^(٣) .

و ٧٢٩ - مسألة : (و) يُسار عُ في (تَفْرِيقِ وَصِيَّتِهِ) ليَتَعَجَّلَ له ثُوابَها بجَرَيانِها على المُوصَى له.

• ٧٣ - مسألة : (و) يُسْتَحَبُّ المُسارَعَةُ في (تَجْهيزه إذا تُيُقِّنَ مَوْتُه ﴾ لأنَّه أَصْوَنُ له ، وأَحْفَظُ له مِن التَّغْيِيرِ . قال أحمدُ : كرامَةُ المَيِّتِ

قوله : وتجْهيزِه . قال فى « الفُروع ِ » : قال الأصحابُ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُسْرَعَ الإنصاف

⁽١) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء عن النبي عَلَيْكُ أنه قال : نفس المؤمن معلقة بدَينه ... إلخ ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٢٩٧/٤ . وابن ماجه ، في : باب التشديد في الدين ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٨٠٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٠٤٠ ، ٥٠٨ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب ما جاء في التشديد في الدين ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢٦٢/٢ .

⁽٢) في : المسند ١١/٥ ، ٢٠ ، ٢٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التشديد في الدين ، من كتاب البيوع ٢٢١/٢ . والنسائي ، في : باب التغليظ في الدين ، من كتاب البيوع . المجتبى ٣٧٧/٧ .

⁽٣) في : باب إذا أحال دين الميت على رجل جاز ، من كتاب الحوالة ، وفي : باب من تكفل عن ميت دينا ، من كتاب الكفالة . صحيح البخاري ٣ / ١٢٤ . ١٢٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التشديد في الدين ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٢١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على المديون ، من أُبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٩٠/٤ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على من عليه =

الشرح الكبير تَعْجيلُه . لأنَّ النبيَّ عَلِيلًا قال : « إِنِّي لَأْرَى طَلْحَةَ(١) قَدْ حَدَثَ فِيهِ الْمَوْتُ ، فَآذِنُونِي بهِ ، وَعَجِّلُوا ، فإنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجِيفَةِ مُسْلِمِ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانَىْ أَهْلِهِ » . رَواه أبو داودَ^(١) . ولا بَـأْسَ أن يُنْتَظَرَ بها مِقْدارُ مَا

الإنصاف في تجهيزه . واحْتجُّوا بقولِه ، عليه أَفْضَلُ الصَّلاةِ والسَّلام : « لا يَنْبَغِي لجيفَةِ مُسْلِمِ أَنْ تُحْبَسَ بينَ ظَهْرَانَيْ أَهْلِهِ » . قال : و « لَا يَنْبَغِي » للتَّحْريم . واحْتجَّ بعضُهم باسْتِعمالِ الشَّارعِ ، كقولِه ، عليه أَفْضَلُ الصَّلاةِ والسَّلام ، في الحريرِ : « لا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقين »^(٣) . واعلمْ أنَّ موْتَه تارةً يكونُ فَجْأَةً ، وتارةً يكونُ غيرَ فَجْأَةٍ . فإنْ كان غيرَ فجأَةٍ ، بأنْ يكونَ عن مرَضٍ ونحوِه ، فيُسْتَحَبُّ المُسارَعَةُ في تجهيزه ، إذا تُيقِّن موْتُه ، ولا بأسَ أنْ ينتظرَ به مَن يحْضُرُه ، إنْ كان قريبًا ، و لم يُخْشَ عليه ، أو يشُقُّ على الحاضِرين . نصُّ عليه في رِوايَةِ حَنْبَلِ ؛ لما يُرْجَى له بكَثْرُةِ الجَمْعِ ، ولا بأْسَ أيضًا أنْ ينْتَظِرَ وَلِيَّه . جزَم به في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » ، و « ابنِ تَميم ي . وهو أَحَدُ الوَجْهَيْنِ . وقيل : لا يُنتظرُ . وأَطْلَقَ أَحْمَدُ تَعْجِيلَه في رِوايَةٍ عنه . وأَطْلَقَهما في « الفُروع ِ » . وإنْ كان موتُه فجأةً ؛

⁼ دين ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب الكفالة بالدين ، من كتاب البيوع . المجتبى ٤/ ٥٣ ، ٥٣ ، . ٧ / ٢٧٩ . والدارمي ، في : باب في التشديد في الدين ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢ / ٢٢١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٠٠ ، ٥ / ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ . ٣١١ .

⁽١) هو طلحة بن البراء ، أنصارى له صحبة . أسد الغابة ٣/ ٨٢ ، ٨٣ .

⁽٢) في : باب التعجيل بالجنازة وكراهية حبسها ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/ ١٧٨ .

 ⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب القباء وفروج حرير ...، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ١٨٦/٧ . ومسلم ، في : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ...، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣/ ١٦٤٦ . والنسائي ، في : باب الصلاة في الحرير ، من كتاب القبلة . المجتبي ٥٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٣/٤ ، . 10. 6 129

يَجْتَمِعُ لها جَماعَةٌ ؛ لِما يُؤمَّلُ مِن الدُّعاء له ، إذا صُلِّي عليه ، ما لم يُخَفْ الشرح الكبير عليه ، أو يَشُقُّ على النَّاس . نَصَّ عليه أحمدُ . وإن شُكَّ في أمْر المَيِّتِ ، اعْتُبِرَ بِظُهُورٍ أماراتِ المَوْتِ ، مِن انْفِصالِ كَفَّيْه ، واسْتِرْخاءِ رجْلَيْهِ ، ومَيْلِ أَنْفِه ، وانْخِسافِ صُدْغَيْه وامْتِدادِ جلْدَةِ وجْهه . فإن مات فَجْأَةً ، · كَالْمَصْعُوقِ ، أو خائِفًا مِن حَرْبٍ أو سَبُعٍ ، أو تَرَدَّى مِن جَبَلِ ، إنْتُظِرَ

كالموتِ بالصَّعْقَةِ ، والهَدْم ِ ، والغَرَقِ ، ونحوِ ذلك ، فينتظرُ به حتى يُعْلمَ موْتُه . قدَّمه في « المُغْنِي » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الفُروعِ » ، و « ابنِ تَميم ٍ » ، و « الرِّعايَةِ » . قال في « الفائق » : ساغَ تأْخِيرُه قليلًا . وعنه ، يُنْتظَرُ يوْمٌ . قال الإمامُ أحمدُ : يُتْرَكُ يوْمًا . وقال أيضًا : يتْركُ مِن غُدُوةٍ إلى اللَّيْلِ . وقيل : يُتْركُ يُؤْمَيْنِ مَا لَمْ يُخَفُّ عَلَيْهِ . قال الآمِدِيُّ : أَمَّا الْمَصْعُوقُ ، والحائفُ ، ونحُوه ، فَيْتَرَبُّصُ به ، وإنْ ظهرَ علامَةُ المَوْتِ ، يومًا أو يؤمَّيْن . وقال : إنْ [١٧٢/١ ظ] لم يَطُلْ مَرَضُه ، بُودِرَ به عندَ ظُهورِ علاماتِ المُوْتِ . وقال القاضي : يُتْرِكُ يوْمَيْن أو ثلاثةً ، ما لم يُخَفْ فَسادُه .

قوله : إِذَا تُنْقُنَ مَوْتُه ، بالْخِسافِ صُدْغَيْه ، ومَيلِ أَنْفِه ، والْفِصالِ كَفَّيْه ، واسْتِرخاءِ وِجْلَيْه . هكذا قال في « الهدايَّةِ » ، و « المُسْتَـوْعِب » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « الفائسقِ » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » ، و « الشُّرحِ » ، وغيرِهم . وزادَ في « المُغْنِي » ، و ﴿ الشُّرْحِ ِ ﴾ ، و ﴿ الرِّعايَةِ الكُبْرِي ﴾ ، وغيرِهم ، وامْتدَّت جلْدَةُ وَجْهِه . وِلم يذْكُرْ في ﴿ الخُلاصَةِ ﴾ انْفِصالَ كَفَّيْه . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّ موْتَه يُتَيقَّنُ بانْخِسافِ صُدْغَيْهِ ، ومَيلِ أَنْفِه . جزَم به في ﴿ الْمُذْهَبِ ﴾ ، وغيرِه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، وغيرِه .

الشرح الكبير به هذه العَلامَاتُ ، حتى يُتَيَقَّنَ مَوْتُه . قال الحسنُ في المَصْعُوقِ : يُنْتَظَرُ به ثَلاثًا . قال أحمدُ : ورُبَّما تَغَيَّرَ في الصَّيْفِ في اليَوْمِ واللَّيْلَةِ . قِيلَ (') : فكيف تَقُولُ ؟ قال : يُتْرَكُ بقَدْر ما يُعْلَمُ أنَّه مَيِّتٌ . قِيلَ له : مِن غُدْوَةٍ إلى اللَّيْل ؟ قال : نعم .

تنبيهان ؛ أحدُهما ، ظاهرُ كلام المُصنِّفِ ، أنَّ ذلك يُعْتبَرُ في كلِّ ميِّتٍ ، والأصحابُ إنَّما ذكروا ذلك في موْتِ الفُجاءَةِ ونحوه ، إذا شكَّ فيه . قلتُ : ويُعْلَمُ المُوتُ بذلك في غيرِ المَوتِ فَجْأَةً بطريقِ أَوْلَى . الثَّاني ، قوله : إذا تُيُقِّنَ مَوْتُه . راجعٌ إلى المُسارعَةِ في تجهيزِه فقط ، في ظاهرِ كلام ِ السَّامَرِّيُّ ، وصاحِبِ « التُّلْخيص » . قالَه في « الحَواشِي » . قال : وظاهرُ كلام ابن تَميم ، أنَّه راجعٌ إلى قولِه : ولين مَفاصِلِه . وما بعدَه . قال ابنُ مُنجَّى في « شَرْحِه » : هو راجعٌ إلى قَضاءِ الدُّيْنِ ، وتفريقِ الوَصِيَّةِ ، والتَّجْهيزِ . قال : وهذا ظاهرُ كلامِه في المذهبِ . فوائل ؛ الأولَى ، قال الآجُرِّيُّ في مَن ماتَ عشيَّةً : يُكْرَهُ ترْكُه في بيْتٍ وحدَه ، بل يبيتُ معه أهلُه . انتهي . ولا بأُسَ بتَقْبيل المَيِّتِ ، والنَّظَر إليه ، ولو بعدَ تكْفينِه . نصَّ عليه . الثَّانيةُ ، لا يُسْتَحَبُّ النَّعْنَى ؛ وهو النِّداءُ بمُوتِه ، بل يُكْرَهُ . نصَّ عليه . ونقَل صالِحٌ ، لا يُعْجبُنِي . وعنه ، يُكْرَهُ إعْلامُ غير قريبِ ، أو صديق . ونقَل حَنْبَلٌ ، أو جارٍ . وعنه ، أو أهلِ دِين . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : ويتَوَجُّهُ اسْتِحْبالُه .

قال: ولعَلُّ المُرادَ لإعْلامِه، عليه أَفْضَلُ الصَّلاةِ والسَّلام، أصحابَه بالنَّجاشِيِّ.

وقوْلُه عِن الذي كان يَقُمُّ المَسْجِدَ : « أَلا آذَنْتُمونِي »(٢) . انتهي . الثَّالثةَ ، إذا

ماتَ له أقارِبُ في دَفْعَةٍ واحدةٍ ، كهَدْم ونحوه ، ولم يُمْكِنْ تجهيزُهم دَفْعَةً واحدةً ،

⁽١) في النسخ : ﴿ قال ﴾ ، والمثبت من المغنى .

⁽٢) سيأتي تخريجه في صفحة ١٧٨ .

فَصْلٌ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ : غَسْلُ الْمَيِّتِ ، وَتَكْفِينُهُ ، وَالصَّلَاةُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَدَفْنُهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ .

فَصَلٌ فى غَسْلِ المَيِّتِ: ٧٣١ – مسألة: ﴿ غَسْلُ المَيِّتِ ودَفْنُه السَرح الكبير وتَكْفِينُه والصَلاةُ عليه ، فَرْضُ كِفايَةٍ ﴾ لأنَّ النبيَّ عَلِيِّكِ قال في الذي وقَصَتْه

بَدَأُ بِالأَخْوَفِ فَالأَخْوَفِ ، فَإِنِ اسْتَوَوْا بَدَأُ بِالأَبِ ، ثَمَ بِالآبِنِ ، ثَمَ بِالأَقْرَبِ الإنصاف فَالأَقْرَبِ . فَإِنِ اسْتَوَوْا ، كَالإِخْوَةِ وِالأَعْمَامِ ، قَدَّمَ أَفْضَلَهم . جَزَم به في « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . وقيل : يُقَدِّمُ الأُسَنَّ . وأطْلَقَهما في « الفُروعِ » . وأطْلَقَ الآجُرِّيُّ ، أنَّه بِقَدِّمُ الأَخْوَفَ ، ثَمَ الفَقِيرَ ، ثَم مَن سَبَق . فعلى المذهبِ ، لو اسْتَوَوْا في الأَفْضَلِيَّةِ ، قُدِّمَ أَسَنَّهم ، فإنِ اسْتَوَوْا في السِّنِّ ، قُدِّمَ أَحدُهم بِالقُرْعَةِ .

فوائد ؛ قوله : غَسْلُ المَيِّتِ فَرْضُ كِفايَةٍ . اعلمْ أَنَّه يُشْتَرَطُ لَعَسْلِه شُرُوطٌ ؛ منها ، أَنْ يكونَ الغاسِلُ مُسْلِمًا ، فلا يصِحُّ غَسْلُ كافِرِ لَمُسْلَمٍ ، إِنِ اعْتَبِرَتْ له النَّيَّةُ ، وإِنْ لم تُعْتَبْر له النَّيَّةُ ، صحَّ . قالَه في « الفُروعِ » . لَمُسْلَمٍ ، إِنِ اعْتَبِرَتْ له النَّيَّةُ ، وإِنْ لم تُعْتَبْر له النَّيَّةُ ، صحَّ . وفيه وَجْة ، يجوزُ إِذَا لم وقال ابنُ تميمٍ : ولا يُعَسِّلُ الكافِرُ مسْلِمًا . نصَّ عليه . وفيه وَجْة ، يجوزُ إِذَا لم تُعْتَبَرِ النَّيَّةُ . وهو تخرِيجٌ للمَجْدِ . وكذا قال في « الرَّعايَةِ » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . قلتُ : الصَّحيحُ ما قدَّمه ابنُ تميمٍ . وهو المنصوصُ ، سواءً اعْتَبْرْنا له النَّيَّةُ أَم لا . وأمَّا إذا حضر مسْلِمٌ ، وأمر كافِرًا بمُباشَرَةِ غَسْلِه ، فعَسَّله نائبًا عنه ، النَّيَّةُ أَم لا . وأمَّا إذا حضر مسْلِمٌ ، وأمر كافِرًا بمُباشَرَةِ غَسْلِه ، فعَسَّله نائبًا عنه ، صحَّ غَسْلُه . قدَّمه في « الفُروعِ » . قال المَجْدُ : يحْتَمِلُ عندِى أَنْ يصِحُّ الغَسْلُ عندِى أَنْ يصِحُّ الغَسْلُ ، فيصِحُ ، كالحَيِّ إذا نوَى رفْعَ الحَدَثِ ، فأَمَر كافِرًا بغَسْلُ أَعْضائِه . وكذا الأَضْحِيةُ إذا باشرَها ذِمِّيَّ على المَشْهورِ ، اعْتِمادًا على كافِرًا بغَسْلُ أَعْضائِه . وكذا الأَضْحِيةُ إذا باشرَها ذِمِّيَّ على المَشْهورِ ، اعْتِمادًا على كافِرًا بغَسْلُ أَعْضائِه . وكذا الأَضْحِيةُ إذا باشرَها ذِمِي على المَشْهورِ ، اعْتِمادًا على في المُشْرُوعِ » . وظاهِرُ كلامِ الإمامِ أَحْمَدَ ، أنَّه لا يصِحُّ . وهو روايةٌ في « الفُروع » . وألمُرادُ إنْ صحَّ غَسْلُ الكافِر ، يَنْبَغِي « (المُروع ») . وأطْلَقَهما هو وصاحِبُ « الفُروع » . والمُرادُ إنْ صحَّ غَسْلُ الكافِر ، يَنْبَغِي

الشرح الكبر راحِلتُه: « اغْسِلُوهُ بِمَاء وَسِدْر ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ (١) ». مُتَّفَقُّ

أَنْ لا يُمَكَّنَ . قال في « الرِّعايَةِ » : فإنْ غَسَّلَه الكافِرُ ، وقلنا : يصِعُّ ، يمَّمَه معه مسْلِمٌ . ويأْتِي غَسْلُ المسْلِم الكافِرَ في كلام المُصنِّفِ . ومِنَ الشُّروطِ ، كوْنُ الغاسِل عاقِلًا . ويجوزُ كُونُه جُنْبًا وحائضًا مِن غيرِ كراهَةٍ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهب . نصَّ عليه . وعنه ، يُكْرَهُ فيهما . وجزَم به في « الرِّعايَةَ الصُّغْرِي » . وقدَّمه في « الكُبْري » . وعنه ، في الحائض ، لا يُعْجَبُنِي ، والجُنُبُ أَيْسَرُ . وقيل : المُحْدِثُ مثْلُهما . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وقدَّمه في « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » . ويجوزُ أَنْ يُغَسِّلَ حَلالٌ مُحْرِمًا ، وعكْسُه . قال المَجْدُ وغيرُه : الأَفْضَلُ أَنْ يكونَ ثَقَةً عارِفًا بأَحْكَامِ الْغَسْلِ. وقال أبو المَعَالِي : يجبُ ذلك . نقَل حَنْبَلٌ : لا يَنْبَغِي إِلَّا ذلك . وقيل : تُعْتَبُرُ المَعْرِفَةُ . وقيل : تُعْتَبَرُ العَدَالةُ . ويصِحُّ غَسْلُ المُمَيِّزِ للمَيِّتِ . على الصَّحيح مِنَ المذهب . قال في « الفائق » ، و « ابن تَميم » : ويجوزُ مِن مُمِّيِّزٍ في أَصحِّ الوَجْهَيْنِ . وصحَّحه النَّاظِمُ . قال في « القَواعِدِ الأَصولِيَّةِ » : والصَّحيحُ . السُّقوطُ [١٧٣/١ و] . وقدَّمه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، و « الرِّعايَةِ » ، و ﴿ الزَّرْكَشِيِّ ﴾ ، وغيرِهم . قال في ﴿ الرِّعايَةِ الصُّغْرَى ﴾ : يُكْرَهُ أَنْ يكونَ الغاسِلُ مُمَيِّزًا . واقْتَصَرَ عليه . وعنه ، لا يصِحُّ غَسْلُ المُمَيِّز . وأطْلَقَهما في « الفُروع ِ » . وقال : كأَذانِه . وقال في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، بعدَ أَنْ قدَّم الصِّحَّةَ : قال المَجْدُ : ويتَخَرَّجُ أَنَّه إذا اسْتَقَلَّ بغَسْلِه ، لم يعْتَدُّ به ، كما لم يعْتَدُّ بأذانِه ؛ لأنَّه ليس أهْلًا لأداءِ الفرْض ، بل يقَعُ فِعْلُه نفْلًا . انتهى . وقال في ﴿ القَواعِدِ الأُصُولِيَّةِ » : حكَى بعضُهم في جوازِ كوْنِه غاسِلًا للمَيِّتِ ، ويسْقُطُ به الفرْضُ ، رِوايتَيْن . وطائفةٌ وَجْهَيْن . قال : والصَّحيحُ السُّقوطُ كما تقدُّم . قال في

⁽١) في م : « ثوب » . وفي الأصل « ثوبه » . والمثبت من البخاري .

عليه('') . وقال عَلِيْكُم : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ : لَا إِلَّهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾(') . و دَفْنُه الشرح الكبير

« الفُروع ِ » : وفي مُمَيِّز رِوايَتَان كأَذانِه . فدَلَّ أنَّه لا يكْفِي مِنَ المَلائكَةِ . و و الإنصاف ظاهرُ كلامِ الأكثرِ . وقال في « الانتِصارِ » : يكْفِي إنْ علِمَ . وكذا قال القاضي ف « التَّعْليق » . وذكَر ابنُ شِهَابٍ معْنَى كلام ِ القاضى ، ويتَوَجَّهُ فى مُسْلِمى الجِنِّ كذلك وأوْلَى ؛ لتَكْليفِهم . انتهى كلامُ صاحِبِ « الفُروعِ ِ » . وتأتِى النَّيَّةُ والتَّسْمِيةُ في كلام المُصنِّفِ. ويأْتِي كذلك هناك أيضًا ، هل يُشْتَرَطُ العقْلُ ؟ قوله: غَسْلُ المُيِّتِ، وتَكْفينُه، والصَّلاةُ عليه، ودَفْنُه، فَرْضُ كِفايَةٍ . بلا نِزاعٍ . فلو دُفِنَ قبلَ الغَسْلِ مَن أَمْكَن غَسْلُه ، لَزِمَ نبشُه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . نصَّ عليه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، وغيرِه . وجزَم به في « المُغْنِي » ، وغيرِه . وأطْلقَه بعضُهم . وجزَم جماعةٌ مِنَ الأُصحاب ، أنَّه يجبُ نَبْشُه ، إذا لم يُخْشَ تفَسُّخُه . زادَ بعضُهم ، أو تغَيُّرُه . وقيل : يحْرُمُ نبْشُه مُطْلَقًا . ومثْلُه مَن دُفِنَ غيرَ مُتَوَجِّهِ إلى القِبْلةِ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . قال ابنُ عَقِيلٍ : قال أصحابُنا : يُنْبَشُ ، إلَّا أنْ

⁽١) أخرجه البخاري ، في : باب الكفن في ثوبين ، وباب الحنوط للميت ، وباب كيف يكفن الميت ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب ما ينهي من الطيب للمحرم والمحرمة ، وباب المحرم يموت بعرفة ... ، وباب سنة المحرم إذامات، من كتاب حزاء الصيد. صحيح البخاري ٢ / ٩٦ ، ٣ ، ٢٠ ، ٢٣ . ومسلم، في: باب ما يفعل المحرم إذا مات ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٥ - ٨٦٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف يصنع بالمحرم إذا مات ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المحرم يموت في إحرامه ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤ / ١٧٥ . والنسائي ، في : باب كيف يكفن المحرم إذا مات، من كتاب الجنائز، وفي: باب تخمير المحرم وجهه ورأسه، وباب غسل المحرم بالسدر إذا مات، وباب في كم يكفن المحرم إذا مات ، وباب النهي عن أن يحنط المحرم إذا مات ، وباب النهي عن أن يخمر وجه المحرم ورأسه إذا مات ، وباب النهي عن تخمير رأس المحرم إذا مات ، من كتاب المناسك . المجتبى ٤ / ٣٢ ، ٥ / ١١٢ ، ١٥٥ ، ١٥٥ . وابن ماجه ، في : باب المحرم يموت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٠ . والدارمي ، في : باب في المحرم إذا مات ما يصنع به ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٣٣ .

⁽٢) تقدم تخريجه في ٣/ ٣٩ .

فَرْضُ كِفايَةٍ ؛ لأنَّ فى تَرْكِه أذًى للنَّاسِ به وهَتْكَ حُرْمَتِه . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعيِّ ، ولا نَعْلَمُ فيه خِلافًا .

الانصاف

يخافَ أَنْ يَتَفَسَّخَ . وقيل : يَحْرُمُ نَبْشُه . وهو مِنَ المُفْرَدَاتِ . وقدَّم ابنُ تَميم ، أنَّه يُسْتَحَبُّ نَبْشُه . وهو مِنَ المُفْرَداتِ أيضًا . ولو دُفِنَ قبلَ تَكْفينِه ، فقيلَ : حُكْمُه حُكْمُ مَن دُفِنَ قبلَ الغَسْلِ ، على ما تقدُّم . وقال في « الوَسِيلَةِ » : نصَّ عليه . وقدَّمه ف « الرِّعايَةِ » . وقيل : لا ، كَستْرِهِ بلا تُرابٍ . وصحَّحه في « الحاوي الكَبير » ، و « النَّاظِمِ » . وأطْلَقَهما في « الفُروعِ » ، و « مُخْتَصَرِ ابن ِ تَميمٍ » ، و « الفُصولِ » ، و « المُغْنِي » ، و « الشَّرْحِ ِ » . وفي « المُنْتَخَبِ » فيه رِوايَتان . وقال في « الرِّعايَةِ » : وقيل : ولو يَلِنَي . قال في « الفُروع ِ » : كذا قال . فمع تفَسُّخِه لا يُنْبَشُ ، فإذا بَلِيَ كلُّه فأوْلَى أنْ لا يُنْبَشَ . ولو كُفِّن بحريرٍ ، فَذَكُر ابنُ الجَوْزِيِّ فِي نَبْشِهِ وَجْهَيْن ، وتَبِعَه في « الفُروعِ ِ » . قلتُ : الأَوْلَى عَدَمُ نَبْشِه . ولو دُفِنَ قبلَ الصَّلاةِ عليه ، فكالغَسْلِ .على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ ، كما تقدُّم . نصَّ عليه ؛ ليُوجَدَ شَرْطُ الصَّلاةِ ، وهو عدَمُ الحائل . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وقال ابنُ شِهَابِ ، والقاضى : لا يُنْبَشُ ، ويُصلَّى على القَبْرِ . وهو مذهَبُ الأَئمَّةِ الثَّلاثَةِ ؛ لإِمْكانِها عليه . وعنه ، يُخَيَّرُ . قال بعضُهم : فكذا غيرُها . ويجوزُ نبْشُه لغَرَضِ صحيحٍ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . نصَّ عليه . وهو مِنَ المُفْرَداتِ ، كَتَحْسينِ كَفَنِه ، وَدَفْنِه فَى بُقْعَةٍ خَيْرٍ مِن بُقْعَتِه ، وَدَفْنِه لَعُذْرٍ بِلا غَسْلِ وِلا حَنُوطٍ ، وكَا فُرادِه ؛ لإفرادِ جابرِ بنِ عبدِ الله ِلأبِيه . وقيل : لا يجوزُ . قال القاضى في « أَحْكَامِه » : يُمْنَعُ مِن نقْلِ المَوْتَى مِن قُبورِهم إذا دُفِنوا فى مُباحٍ . ويأتِى إذا وقَع فى القَبْرِ مالَه قِيمَةٌ ، أو كُفُنَ بغَصْبٍ ، أو بلَع مالَ غيرِه ، هل يُنْبَشُ ؟ وهل يجوزُ نقْلُه لغرَض صحيح ؟

وَأُولَى النَّاسِ بِهِ وَصِيُّهُ ، ثُمَّ أَبُوهُ ،ثُمَّ جَدُّهُ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ عَصَبَاتِهِ ، ثُمَّ ذَوُو أَرْحَامِهِ، إِلَّاالصَّلَاةَ ؛ فَإِنَّ الْأَمِيرَ أَحَقُّ بِهَا بَعْدَ وَصِيِّهِ .

الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ [١١١/٢ و] مِن عَصَباتِه ، ثم ذُوو أَرْحامِهِ ، إلَّا الصَّلاة الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ المَّيْتِ وَصِيَّه) أَحَقُّ النَّاسِ بِغَسْلِ المَيِّتِ وَصِيَّه عليه ، فإنَّ الأَمِيرَ أَحَقُّ بها بعدَ وصِيِّه) أَحَقُّ النَّاسِ بِغَسْلِ المَيِّتِ وَصِيَّه في ذلك . وقال أصحابُ الشّافعيِّ : أَوْلَى النّاسِ بِغَسْلِ الْمَيِّتِ عَصَباتُه الأَقْرَبُ ، فإن كان له زَوْجَةٌ ، فهل تُقَدَّمُ على العَصَباتِ ؟ فيه الأَقْرَبُ ، فإن كان له زَوْجَةٌ ، فهل تُقَدَّمُ على العَصَباتِ ؟ فيه وَجُهان . ولَنا ، على تَقْدِيمِ الوَصِيِّ ، أَنَّ أَبا بكرٍ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أَوْصَي أَن تُغَسِّلَه امْرَأْتُه أَسْماءُ بنتُ عُمَيْسٍ . وأَوْصَي أَنَسٌ أَن يُغَسِّلَه محمدُ بنُ سِيرِينَ ، فَقُدِّما بذلك . ولا يُعْرَفُ لهما مُخالِفٌ في الصَّحابَةِ ، ولأَنَّه حَقَّ السَّاد عَقَيْسٍ . وأَوْصَي أَنَسٌ أَن يُغَسِّلَه محمدُ بنُ سِيرِينَ ، فَقُدِّما بذلك . ولا يُعْرَفُ لهما مُخالِفٌ في الصَّحابَةِ ، ولأَنَّه حَقَّ

قوله: وأَوْلَى النَّاسِ به وصِيَّه. هذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ ، وهو الإنصاف مِن مُفْردَاتِ المذهبِ . وأَطْلَقَهما ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ .

تنبيه : أَفَادَنَا المُصَنِّفُ صِحَّةَ الوَصِيَّةِ بِالغَسْلِ . وهو الصَّحيحُ مِنَ المَذهبِ . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وقيل : لا تصِحُّ الوَصِيَّةُ بِهِ وَلُو صِحَّخنا الوَصِيَّةُ بِلهِ يَسَعُّ الوَصِيَّةُ بِهِ وَلُو صَحَّخنا الوَصِيَّةَ بِالصَّلَاةِ .

للمَيِّتِ فَقُدِّمَ فيه وَصِيُّه على غيره ، كَتَفْريق ثُلُثِه .

فائدة : حيثُ قُلْنا : يُغَسِّلُ الوَصِيُّ . فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أَنَّه يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَدُلًا ، وعليه الأكثرُ . وقيل : لا تُشْتَرَطُ العَدالَةُ .

فصل : فإن لم يكن له وَصِيَّ فالعَصَباتُ أَوْلَى النَّاسِ به ، وأَوْلاهم أبوه ، ثم جَدُّه وإن عَلا ، ثم ابْنُه ، ثم ابنُ ابْنِه وإن نَزَل ، ثم الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ مِن عَصَباتِه ، على تَرْتِيبِ المِيراثِ ؛ لأَنَّهم أَحَقُّ بالصلاةِ عليه .

الإنصاف

قوله: ثمَّ أَبُوه . بلا نِزاع بينَ الأصحابِ . ووَجَّه في « الفُروعِ » تخْريجًا مِنَ النِّكاحِ بتَقْديمِ الابنِ على الأب

قوله: ثم جَدُّه . هذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وعنه ، يقدَّمُ الابنُ على الجَدِّ فقط . وعنه ، يقدَّمُ الأخُ وبَنُوه على الجَدِّ . حَكاها الآمِدِئُ ، وغيرُه . وعنه ، هما سواءٌ .

قوله: ثم الأقْرَبُ فالأقْرَبُ مِن عَصَباتِه. نسَبًا ونعْمَةً ، فيُقَدَّمُ الأَخُ مِنَ الأَبَوَيْن على الأَخِ مِنَ الأَبوي : إِذَا قُلْنا: هما على الأَخِ مِنَ الأَب . على الصَّحيحِ مِنَ المذهب . وقال القاضى : إِذَا قُلْنا: هما سواءً في وِلاَيَةِ النِّكاحِ . فكذا هنا . وحكاه الآمِدِيُ رِوايةً ، واخْتارَها . وقدَّمه ناظِمُ المُفْرَداتِ . وهو منها . ذكره في كتابِ النِّكاحِ . قلتُ : ويَنْبَغِي أَنْ يكونَ العَمُّ مِنَ الأَبوَين ومِنَ الأَب كذلك . وكذلك أعمامُ الأَب ونحوه ، وبنُو الإِخْوَةِ مِنَ الأَبوَيْن أو الأَب . ثم وَجَدْتُ المُصَنِّفَ والشَّارِحَ وَغيرَهما ، ذكروا ذلك .

قوله : ثم ذَوُو أَرْحامِه . كالمِيراثِ في التَّرْتيبِ . ثم مِن بعدِهم الأجانِبُ . [١٧٣/١ ظ] قالَه ابنُ تَميم ، وغيرُه . وقال في « الفُروع ِ » : قال صاحبُ « السُحَرَّرِ » ، أو صاحبُ « النَظْم ِ » : ثم بعد ذَوى الأرْحام صدِيقُه . ووَجَّهَ في « الفُروع ِ » عن هذا القوْلِ تقْديمَ الجارِ على الأَجْنَبِيِّ . قال : وفي تقْديمِه على الصَّديقِ نظر لله انتهى . وقال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » : ثم ذَوى رَحِمه الأَقْربِ فالأَقْربِ ، ثم أَصْدقائِه مِنَ الأَجانبِ ، ثم غيرِهم، الأَدْيَن الأَعْرَفِ، الأَوْلَى فالأَوْلَى . قال عبْدِه بلا تنبيه : محَلُّ هذا كلِّه في الأَحْرارِ . أمَّا الرَّقِيقُ ، فإنَّ سيِّدَه أحقُّ بغَسْل عِبْدِه بلا

فصل : وأحَقُّ النَّاسِ بالصلاةِ عليه وَصِيُّه . وهذا قولُ سعيدِ بن زَيدٍ ، وأَنَسٍ ، وأَبِي بَرْزَةَ (١) ، وزيدِ بنِ أَرْقَمَ (١) ، وأُمِّ سَلَمَةَ . وقال الثَّوْرِئُ ، ومالكٌ ، والشافعيُ ، وأبو حنيفةَ : تُقَدَّمُ العَصَبَاتُ ؛ لِأَنَّها ولايَةٌ تَتَرَتَّبُ بتَرْتِيبِ العَصَبَاتِ ، فالوَلِيُّ فيها أَوْلَى ، كولايَةِ النُّكاحِ . ولَنا ، إجْماعُ الصَّحابَةِ ، رَضِيَ اللهُ عنهم ، فإنَّ أبا بكرٍ أوْصَى أن يُصَلِّيَ عليه عُمَرُ . قاله ` أَحْمَدُ . قَالَ : وعُمَرُ أَوْصَى أَن يُصَلِّي عليه صُهَيْبٌ ، وأَمُّ سَلَمَةَ أَوْصَتْ أَن يُصَلِّي عليها سعيدُ بنُ زَيْدٍ ، وأبو بَكْرَةَ أَوْصَى أَن يُصَلِّي عليه أبو بَرْزَةَ . وقال غيرُه : عائشةُ أَوْصَتْ أَن يُصَلِّيَ عليها أَبو هُرَيْرَةَ ، وابنُ مسعودٍ أَوْصَى أَن يُصَلِّيَ عليه الزُّبَيْرُ ، وأبو سَرِيحَةَ (٦) أَوْصَى أَن يُصَلِّيَ عليه زيدُ بنُ أَرْقَمَ ، فجاءَ عَمْرُو بنُ حُرَيْثٍ ، وهو أميرُ الكُوفَةِ ، لِيَتَقَدَّمَ فيُصَلِّيَ عليه (١) ، فقال ابنه : أيُّها الأمِيرُ ، إنَّ أبى أوْصَى أن يُصَلِّي عليه زيدُ بنُ أَرْقَمَ . فَقَدَّمَ زِيدًا . وهذه قَضَايا اشْتَهَرَتْ ، و لم يَظْهَرْ لها مُخالِفٌ ، فكانت إِجْمَاعًا . وَلَأَنَّهَ حَقُّ لِلْمَيِّتِ ، فَإِنَّهَا شَفَاعَةٌ لَه ، فَقُدِّمَ وَصِيُّه فيها ، كَتَفْرِيقِ

نِزاعٍ . وقال أبو المَعالِي : لاحقُّ للقاتلِ في المَقْتولِ إنْ لم يَرِثُه ؛ لمُبالغَتِه في قَطيعَةِ الإنصاف الرَّحم ِ . قال في « الفُروع ِ » : و لم أجدْ أحدًا ذكَرَه غيرَه ، ولا يتَّجِهُ في قَتْلِ لا يأثُمُ فيه . انتهى .

⁽١) هو الأسلمي نضلة بن عبيد بن الحارث الصحابي الجليل ، توفي بخراسان أيام يزيد بن معاوية . أسد الغابة . 777 , 771 /0

⁽٢) زيد بن أرقم بن زيد الأنصاري الخزرجي ، شهد الخندق وما بعدها ومات بالكوفة أيام المختار سنة ست وُستين . الإصابة ٥٨٩/٢ .

⁽٣) أبو سريحة حذيفة بن أسيد الغفاري الصحابي ، شهد الحديبية ، وقيل إنه بايع تحت الشجرة ، توفي سنة اثنتين وأربعين . أسد الغابة ١ / ٤٦٦ . تهذيب التهذيب ٢ / ٢١٩ .

⁽٤) فى النسخ : « عليها » . والمثبت من المغنى .

ثُلْثِه . ووِلاَيَةُ النِّكَاحِ يُقَدَّمُ عندَنا فيها الوَصِيُّ أيضًا على الصَّحِيحِ ، وإن سُلِّمَتْ فليست حَقَّاله ، إنَّما هي حَقَّ للمُولَّي عليه ، ولأنَّ الغَرَضَ في الصلاةِ الدُّعاءُ والشَّفاعَةُ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فالمَيِّتُ يَحْتَاجُ ('' لذلك مَن هو أظْهَرُ صَلاحًا ، وأقْرَبُ إجابَةً ، بخلافِ ولايةِ النِّكاحِ . فإن كان الوَصِيُّ فاسِقًا أو مُبْتَدِعًا ، لم تُقْبَلِ الوَصِيَّةُ ، كا لو كان الوَصِيُّ ذِمِّيًّا . وإن كان الأقربُ إليه كذلك لم يُقَدَّمُ ، وصلَّى غيرُه ، كا يُمنَعُ مِن التَّقْدِيمِ في الصَّلُواتِ الخَمْسِ ('') .

والأَمِيرُ أَحَقُّ بالصلاةِ عليه بعدَ الوَصِيِّ . وقال به أَكْثَرُ أهلِ العِلْمِ . وقال الشافعيُّ ، في أَحَدِ قَوْلَيْه : يُقَدَّمُ الوَلِيُّ قِياسًا على تَقْدِيمِه في النِّكاحِ . وقال الشافعيُّ ، في أَحَدِ قَوْلَيْه : يُقَدَّمُ الوَلِيُّ قِياسًا على تَقْدِيمِه في النِّكاحِ . وقال أبو حازِم : ولنا ، قَوْلُه عَيْفِيلٍ : « لَا يُؤمَّنُ الرَّجُلُ فِي شُلْطَانِهِ » (٢) . وقال أبو حازِم : شَهِدْتُ حُسَيْنًا حَينَ ماتَ الحسنُ يَدْفَعُ في قَفا سعيدِ بن العاص ، ويقولُ :

الإنصاف

قوله: إلَّا الصَّلاةَ عليه؛ فإنَّ الأُمِيرَ أَحَقُّ بها بعدَ وَصِيِّه . هذا الذي ذكَرْناه قبلَ ذلك ، مِنَ الأُولُويَّةِ والتَّرْتيبِ في التَّقْديمِ ، إنَّما هو في غَسْلِه . أمَّا الصَّلاةُ عليه ، فأحقُّ النَّاسِ بها وَصِيَّه ، كما قالَه المُصنَّفُ ، ثم الأميرُ ، كما قال . وهو المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وجزَم به في « الحاوِي » ، و « المُغْنِي » ، و « الشَّرَحِ » ، وغيرِه . وقيل : يُقَدَّمُ الأميرُ و « الشَّرَحِ » ، وغيرِه . وقيل : يُقَدَّمُ الأميرُ على الوَصِيِّ . ذكره القاضى على الوَصِيِّ . ذكره القاضى عنِ ابنِ أَحمدَ . نقلَه ابنُ تَميم . وعنه ، يقدَّمُ الوَلِيُّ على السَّلُطانِ . جزَم به ابنُ عَقِيلٍ عن ابنِ أَحمدَ . نقلَه ابنُ تَميم . وعنه ، يقدَّمُ الوَلِيُّ على السَّلُطانِ . جزَم به ابنُ عَقِيلٍ

⁽١) في م : ﴿ يختار ﴾ .

⁽٢) بعده في النسخ: « مسألة » .

⁽٣) تقدم تخريجه في ٤/ ٢٧٨ .

تَقَدَّمْ ، لو لا السُّنَّةُ ما قَدَّمْتُكَ(') . و سعيدٌ أمِيرُ المَدينَةِ . وهذا يَقْتَضِي سُنَّةَ الشرح الكبير رسول الله عَيْطِيُّكُم . وروَى أحمدُ ، بإسْنادِه ، عن عَمَّارِ مَوْلَى بَنِي هاشِم ِ ، قال : شَهدْتُ جنازَةً أُمِّ كُلْثُوم بنتِ على "، وزيدِ بنِ عُمَرَ ، فَصَلَّى عليهما سعيدُ بنُ العاص ، وكان أمِيرَ المَدينَةِ ، و خَلْفَه يَوْ مَئِذِ ثَمَانُون مِن أَصْحاب محمدٍ عَلِيلَةٍ ، فيهم ابنُ عُمَرَ ، والحسنُ ، والحسينُ '` . وقال عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه : الإمامُ أَحَقُّ مَن صَلَّى على الجنازَةِ (٦) . وعن ابن مسعودٍ نَحْوُ ذلك . وهذا أشْهَرُ ، ولم يُنْكَرْ ، فكان إجْماعًا ، ولأنَّها صلاةً شُرعَتْ فيها الجَماعَةُ ، فَقُدِّمَ فيها الأمِيرُ ، كسائِرِ الصَّلَواتِ ، وقد كان النبيُّ عَيْطَالُهُ وخُلَفاؤُه يُصَلُّونَ على الجَنائِز ، ولم يُنْقَلْ إلينا أنَّهم اسْتَأْذُنُوا أَوْلِياءَ المَيِّتِ في التَّقْدِيم . والمُرادُ بالأمِيرِ هـ هُنا الإِمامُ ، فإن لم يكنْ فالأمِيرُ مِن جِهَتِه ، فإن لم يكنْ فالنَّائِبُ مِن قِبَلِه في الإمامة ، فإن لم يكنْ فالحَاكِمُ .

الإنصاف

في « التَّذْكرَةِ ».

تنبيه : أَفَادَنَا المُصَنِّفُ ، رَحِمَه اللهُ ، صِحَّةَ الوَصِيَّةِ بِالصَّلاةِ عليه . وهو صَحيحٌ . واعلمْ أنَّ صِحَّةَ الوَصِيَّةِ بالصَّلاةِ عليه ، حُكْمُها حُكُمُ الوَصِيَّةِ إليه بالنُّكاحِ ، على ما يأْتِي في أثْناءِ بابِ أَرْكانِ النِّكاحِ ، وإبْخَاسُ الأبِ لا يَمْنَعُ الصِّيَّةُ .

⁽١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب من أحق بالصلاة على الميت ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٧١ ،

⁽٢) أخرجه بنحوه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣١٤/٣ ، ٣١٥ . وليس في مسند الإمام أحمد . انظر الفتح الرباني . YEO/V

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في تقدم الإمام على الجنازة ، من كتاب الجنائز . المصنف . YAT / Y

فصل: وأحقُّ النَّاسِ بالصلاةِ بعدَ ذلك العَصَباتُ ، وأحقُّهم الأبُ ، ثم البَّهُ وإن نَزَل ، ثم الأَّخُ العَصَبَةُ ، ثم البَّهُ ، ثم الأَّثُو المَّعْتَقُ ، ثم عَصَباتُه . هذا الصَّحِيحُ ثم الأَّوْرَبُ فالأَقْرَبُ ، ثم المَوْلَى المُعْتَقُ ، ثم عَصَباتُه . هذا الصَّحِيحُ مِن المَذْهَبِ . وقال أبو بكر : في تَقْدِيمِ الأَّخِ على الجَدِّ قَوْلَان . وحُكِى عن مالِكِ [١١١/٢ ط] تَقْدِيمُ الأَبْنِ على الأَب ؛ لأَنَّه أَقْوَى تَعْصِيبًا منه ، والأَخِ على الجَدِّ ؛ لأَنَّه أَوْوَى تَعْصِيبًا منه ، والأَخِ على الجَدِّ ؛ لأَنَّه يُدْلِي بالأَب ، والجَدُّ يُدْلِي بالأَب . ولَنا ، أَنَّهما اسْتَوَيَا فِي الإِدْلاءِ ، والأَبُ أَرَقُّ وأَشْفَقُ ، ودُعاؤُه لا ينِه أَقْرَبُ إلى الإِجابَةِ ، فكان أَوْلَى ، كالقريبِ مع البَعِيدِ ، ولأَنَّ المَقْصُودَ بالصلاةِ الدُّعاءُ للمَيّتِ والشَّفاعَةُ له ، بخِلافِ المِيراثِ .

فصل: وإنِ اجْتَمَعَ زَوْجُ المَرْأَةِ وعَصَبَاتُها ، فأكثرُ الرِّواياتِ عن أَحمدَ تَقْدِيمُ العَصَبَاتِ . وهو ظاهِرُ كَلام الخِرَقِيِّ ، وقولُ سعيدِ بن المُسَيَّبِ ، والزُّهْرِيِّ ، ومذْهَبُ أَبِي حنيفة ، ومالكِ ، والشافعيِّ ، إلَّا أَنَّ أبا حنيفة يُقَدِّمُ زَوْجَ المرأةِ على ابْنِها منه . ورُوِي عن أحمدَ تَقْدِيمُ العَصَبَاتِ . قال ابنُ عَقِيلٍ : وهي أَصَحُّ ؛ لأنَّ أبا بكرٍ صَلَّى على زَوْجَتِه ، و لم يَسْتَأْذِنْ ابنُ عَقِيلٍ : وهي أَصَحُّ ؛ لأنَّ أبا بكرٍ صَلَّى على زَوْجَتِه ، و لم يَسْتَأْذِنْ

الإنصاف

فوائد ؛ إحداها ، صِحَّةُ وصِيَّتِه إلى فاسِقِ يَنْبَنِى على صِحَّةِ إمامَتِه . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . قدَّمه في « الفُروعِ » . وقال أبو المَعالِى ، وغيرُه : لا تصِحُّ وَصِيَّتُه إليه ، وإنْ صحَّحْنا إمامته . وهو ظاهِرُ ما جزَم به الزَّرْ كَشِيُّ . الثَّانيةُ ، لو وَصَّى بالصَّلاةِ عليه إلى اثنين ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، صِحَّةُ الوَصِيَّةِ . وقيل : لا تصِحُ في هذه الصُّورَةِ . فعلى المذهبِ ، قيل : يصليان معًا صلاةً واحدةً . قدَّمه في « الرِّعابَةِ » . وقال : فيه نظر . وقيل : يصليان مُنْفَرِدَيْن . وأطلقهما في « الفُروع ِ » . الثَّالثةُ ، الظَّاهِرُ أَنَّ مُرادَه بالأميرِ هنا ، هو السُّلُطانُ ، وهو الإمامُ « الفُروع ِ » . الثَّالثةُ ، الظَّاهِرُ أَنَّ مُرادَه بالأميرِ هنا ، هو السُّلُطانُ ، وهو الإمامُ

إِخْوَتَهَا . ورُوِىَ ذلك عن ابنَ عباسٍ . وهو قَوْلُ الشُّعْبيِّ ، وعَطَاء ، وعُمَرَ بن ِ عبدِ العزيزِ ، وإسْحاقَ . ولَنا ، أنَّه يُرْوَى عن عُمَرَ ، أنَّه قال لأَهْلِ امْرَأَتِهِ : أَنْتُمْ أَحَقُّ بها(١) . ولأنَّ الزَّوْجَ قد زَالَتْ زَوْجِيَّتُه بالمَوْتِ ، فصار أَجْنَبيًّا ، والقَرابَةُ لم تَزُلْ ، فعلى هذه الرِّوايَةِ ، إن لم يكنْ لها عَصَباتٌ ، فالزَّوْجُ أَوْلَى ؛ لأنَّ له سَبَبًا وشَفَقَةً ، فكان أوْلَى مِن الأَجْنَبِيِّ .

فصل : فإِنِ اجْتَمَعَ أَخُّ مِن أَبُوَيْنِ ، وأخَّ مِن أَبِ ، ففي تَقْدِيم الأخرِ مِن الأَبُوَيْنِ أُو التَّسْوِيَةِ وَجْهان ، بِناءً على الرِّوايتَيْنِ في وِلايَةِ النِّكاحِ ِ . والحُكْمُ في الأعْمامِ وأوْلادِهم وأوْلادِ الإِخْوَةِ كذلك . فإنِ انْقَرَضَ العَصَبَةُ فالمَوْلَى المُنْعِمُ ، ثم عَصَبَاتُه ، ثم الرِّجالُ مِن ذَوى أرْحامِه ، ثم الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ ، ثم الأجانِبُ . فإنِ اسْتَوى وَلِيَّانِ في الدَّرَجَةِ ، فأحَقَّهما

الأَعْظَمُ أَو نائِبُه . واعلمْ أنَّه إذا اجْتَمَعَ السُّلْطانُ وغيرُه ، قُدِّمَ السُّلْطانُ ، فإنْ لم الإنصاف يحْضُرُ فأمِيرُ البَلَدِ ، فإنْ لم يحْضُرْ أميرُ البلَّدِ ، فالحاكمُ . قالَه في « الفُصُولِ » . وقدَّمه في « الفُروع ِ » . وقال : وذكَر غيرُ صاحب « الفُصولِ » ، إنْ لم يكُن الأميرُ ، فالنَّائبُ مِن قِبَلِه في الإِمامَةِ ، فإنْ لم يكُنْ ، فالحاكم . الرَّابعةُ ، ليس تقديمُ الحَليفَةِ والسُّلْطانِ على سَبِيلِ الوُجوبِ . قالَه في « الفُروعِ ِ » ، وغيرِه . إذا عَلِمْتَ ذلك ، فَبَعْدَ الوَصِيِّ والحاكم في الصَّلاةِ عليه أَبُوه ، ثم جَدُّه ، ثم أَقْرَبُ العَصَبَةِ . على الصَّحيح مِنَ المذهب ، وعليه الأصحابُ ، على ما تقدُّم في غَسْلِه . فيُقدُّمُ الأخُ والعَمُّ وعمُّ الأبِ وابنُ الأخِ مِنَ الأَبويْنِ على مَن كان لأبِ منهم . وجعَلَهما القاضي في التَّسْوِيَةِ كَالنَّكَاحِ . وقطَع به الزَّرْكَشِيُّ . وقال في ﴿ الفُصُولِ ﴾ : في تقديم أخرِ

⁽١) أخرجه ابن أبى شيبة ، في : باب في الزوج والأخ أيهما أحق بالصلاة ، من كتاب الجنائز . المصنف . 474 / 4

أَوْ لاهما بالإمامَةِ فِي المَكْتُوباتِ . وقال القاضي : يَحْتَمِلُ تَقْدِيمُ الْأَسَنِّ . وهو ظاهِرُ مَذْهَب الشافعيِّ ؛ لأنَّه أَقْرَبُ إلى إجابَةِ الدُّعاءِ ، وأَعْظَمُ عندَ اللهِ قَدْرًا . والأُوَّلُ أَوْلَى؛ لقَوْلِه عَيْسَةٍ: ﴿ يَوُّمُّ القَوْمَ أَقْرَؤُ هُمْ لِكِتَابِ اللهِ ﴾ (١) .

الإنصاف الأبوَيْن على أخرٍ لأب ، رِوايَتَان ؛ إحْداهما ، هما سواءٌ . قال : وهو الأشْبَهُ . وذكر أبو المَعالِي ، أنَّه قيلَ : في التَّرْجيحِ بِالأُمُومَةِ وَجْهان ، كَنِكَاحٍ وتحَمُّلِ عَقْلٍ ؛ لأَنَّه لا مدْخلَ لها ف وِلاَيةِ الصَّلاةِ . وقال في « التَّلْخيصِ » ، و « المُحَرَّرِ » : يقدَّمُ بعدَ الأميرِ أَقْرَبُ العَصَبَةِ . فيَحْتَمِلُ ما قالَ الأصحابُ ، ويَحْتَمِلُ تقديمُ الابن على الأبِ. ولم أرَه هنا للأصحابِ. ثم الزَّوْجُ بعدَ العَصَبَةِ. على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . قدَّمه في « الفُروعِ ِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « الفائقِ » ، و « المُغْنِي » ، و « الشُّرْحِ ِ » ، وقالًا : أكثرُ الرِّواياتِ عن أحمدَ ، تقْديمُ العَصَباتِ على الزَّوْجِ ِ . قال في « الكافِي » : هذا أَشْهَرُ . وهو ظاهرُ كلام ِ الخِرَقِيِّ . والْحتارَه الخَلَّالُ ، والمُصَنِّفُ ، والشَّارحُ ، وغيرُهم . ونقَل ابنُ الحَكَم ، يُقَدَّمُ الزَّوْجُ على العَصَبَةِ كغَسْلِها . وهي مِن مُفْرَداتِ المذهب . اخْتارَه جماعةٌ مِنَ الأصحاب ؛ منهم الآجُرِّيُّ ، والقاضي في « التَّعْليقِ » ، والآمِدِيُّ ، وأبو الخَطَّابِ في « الخِلافِ » ، وابنُ الزَّاغُونِيِّ ، والمَجْدُ ، وغيرُهم . قال ابنُ عَقِيلِ : وهي أَصَحُّ . قال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » : هذا أصَحُ الرِّوايتَيْن . وصحَّحه في « النَّظْم ِ » ، و « تَصْحيح ِ المُحَرَّرِ » . وجزَم به ابنُ عبْدُوسِ في «تَذْكِرَتِه». وقدَّمه «ابنِ تَميمٍ». وأطَّلَقهما في « المُذْهَبِ » ، و « البُلْغَةِ » ، و « المُحَرّرِ » . وذكر الشّرِيفُ ، يُقدَّمُ الزُّوجُ على ابنِه . وجزَم به في « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » . واقْتَصَرَ ابنُ تَميم على كلام الشَّرِيفِ .

⁽١) تقدم تخريجه في ٤/ ٣٣٦ .

وَفَضِيلَةُ السِّنِّ مُعارَضَةٌ بِفَضِيلَةِ العِلْمِ ، وقد رَجَّحَها الشَّارِعُ في سائِرِ الشرح الكبير الصَّلُواتِ ، مع أنَّه يُقْصَدُ فيها إجابَةُ الدُّعاء ، والحَظُّ للمَا مُومِين ، وقد رُويَ عنه عَلِيلِهِ أَنَّه قال : ﴿ أَئِمَّتُكُمْ شُفَعَاؤُكُمْ ﴾(١) . ولا يُسَلَّمُ أَنَّ المُسِنَّ الجاهِلَ أَعْظُمُ قَدْرًا عندَ اللهِ مِن العالِم وَالأَقْرَبُ (٢) إجابَةً . فإنِ اسْتَوَوْا وتَشَاحُوا أُقْرِعَ بَيْنَهِم ، كما في سائِر الصَّلُواتِ .

> فصل : ومَن قَدَّمَه الوَلِيُّ فهو بمَنْز لَتِه ؛ لأنَّها ولايَةٌ ثَبَتَتْ له ، فكانت له الاسْتِنابَةُ فيها ، كولايَةِ النِّكاحِ ِ .

فصل : وإن كان القَرِيبُ عَبْدًا ، فالحُرُّ البَعِيدُ أَوْلَى منه ؛ لأنَّ العَبْدَ

وأَبْطَلَه أَبُو الْمَعَالِي بَتَقْديم أَبِ عَلَى جَدٍّ . وفي بعضٍ نُسَخٍ ﴿ الْخِلَافِ ﴾ للقاضي ، الزَّوْجُ أَوْلَى مِنِ ابنِ المَيِّتَةِ منه . وفي [١٧٤/١ و] بعضِ النُّسَخِ ، أَوْلَى مِن سائرٍ العَصَبَاتِ في إحْدَى الرِّوايتَيْن . وقاسَ عليه ابنَه منها . وقال في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : ويتَخرَّ جُ مِن تَقْديمِ الزَّوْجِ ، تَقْديمُ المرأةِ على ذَواتِ قَرابَتِه . وعندَ الآجُرِّيِّ ، يُقَدَّمُ السُّلْطانُ ، ثم الوَصِيُّ ، ثم الزُّوْجُ ، ثم العصبَةُ . فعلى المذهبِ ، وهو تقْديمُ العَصبَاتِ على الزُّوْجِ ، يقَدَّمُ ذَوُو الأرْحامِ على الزَّوْجِ أيضًا . قال في « الفُروعِ » : ثم السُّلْطانُ ، ثم أَقْرَبُ العَصَبَةِ ، ثم ذَوُو الأرْحامِ . والمُرادُ ثمَّ الزَّوْجُ ، إنْ لم يُقَدَّمْ على عصبَةٍ . انتهى . فَبَيَّنَ أَنَّ مُرادَ الأصحابِ ، إذا قدَّمْنا العَصبَةَ على الزَّوْجِ ، يُقَدَّمُ عليه ذَوُو الأَرْحَامِ . وإذا قدَّمْناه على العَصَبَةِ ، فيُقدَّمُ على ذَوِى الأَرْحَامِ بطَريقٍ أَوْلَى .

تنبيه : محَلُّ هذا الخِلافِ في الأحْرارِ . وأمَّا لو كان المَيِّتُ رقِيقًا ، فإنَّ سيِّدَه

⁽١) ذكره القرطبي في تفسيره ٢٧٠/١ ، ٢٧١ .

⁽٢) في الأصل : « إن قرب » .

الشرح الكبير ﴿ لَا وَلَا يَهَ لَهُ فَي النِّكَاحِ وَلَا المَالَ ، كَذَلْكُ هَذَا . فَإِنِّ اجْتَمَعَ صَبِيٌّ ومَمْلُوكٌ ونِسَاءٌ ، فالمَمْلُوكُ أَوْلَى ؛ لأنَّه تَصِحُّ إمامَتُه بهما ، فإن لم يكنْ إلَّا نِساءٌ وصِبْيانٌ ، فقِياسُ المَذْهَبِ أَنَّه لا يَصِحُ أن يَؤُمَّ أَحَدُ الجنْسَيْنِ الآخَرَ . ويُصَلِّي كُلُّ نَوْعٍ لأَنْفُسِهم ، وإمامُهم منهم ، ويُصَلِّي النِّساءُ جَماعَةً وإمامَتُهُنَّ في وَسَطِهنَّ . نصَّ عليه أحمدُ . وبه قال أبو حنيفةَ . وقال الشافعيُّ : يُصَلِّينَ مُنْفَرِ داتٍ ، لا يَسْبِقُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا ، وإن صَلَّيْنَ جَماعَةً جاز . ولَنا ، أَنَّهُنَّ مِن أهل الجَماعَةِ ، فَسُنَّ أَن يُصَلِّينَ جَماعَةً ، كَالرِّجَالِ ، وما ذَكَرُوه مِن كَوْنِهِنَّ مُنْفَرِداتٍ ، لا يَسْبِقُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا تَحَكُّمٌ لا يُصارُ إليه إلَّا بدَلِيلٍ ، وقد صَلَّى أَزْواجُ النبيِّ عَلَيْكُم على سعدِ ابن أبى وَقّاص ِ . رَواه مسلمٌ'` .

الإنصاف ۚ أحقُّ بالصَّلاةِ عليه مِنَ السُّلْطانِ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وعنه ، السُّلْطانُ أحتُّى . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وهو احْتِمالٌ في « مُخْتَصَرِ ابنِ تَميم ِ » .

فوائله ؛ مَن قدَّمه الوَلِيُّ فهو بمَنْزِلَتِه . قالَه في « الفُروع ِ » . وقال في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » : ووَكِيلُ كُلِّ يقومُ مقامَه في رُثْبَتِه ، إذا كان ممَّن يصِحُّ مُباشَرتُه للفِعْلِ ، كولايَةِ النُّكاحِ وأوْلَى . وقال أبو المَعالِي : فإنْ غابَ الأَقْرَبُ بمَكانٍ تَفُوتُ الصَّلاةُ بحُضورِه تحَوَّلَتْ للأبْعَدِ ، فلَه مَنْعُ مَن قَدِمَ بوَكَالَةٍ ورسالَةٍ . قال في « الفُروع ِ » : كذا قال . ولو قدَّم الوَصِيئُ غيرَه فوَجْهان . وأَطْلَقَهما في « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » ، و « الفُروع ِ » . قلتُ : الأَوْلَى أنَّه ليس له ذلك ، وينْتَقِلُ إلى مَن بعدَ الوَصِيِّ ، أو يفْعَلُه الوَصِيُّ . ولو تَساوَى اثْنان في الصِّفاتِ ، فالصَّحيحُ مِنَ

⁽١) في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٨ .

فصل : فإنِ اجْتَمَعَ جَنائِزُ ، فتَشاحَّ أُولِياؤُهم فى مَن يَتَقَدَّمُ للصلاةِ الشرح الكبير عليهم ، قُدِّمَ أَوْلاهم بالإمامَةِ فى الفَرائِض . وقال القاضى : يُقَدَّمُ مَن سَبَقَ مَيْتُه . ولَنا ، أَنَّهم تَساوَوْا ، فأشبَهُوا الأولِياءَ إذا تَساوَوْا فى الدَّرَجَةِ ، مع قَوْلِه عَلِيْتُه : « يَوُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ الله ِ » . وإن أراد وَلِى كلِّ مَيِّتٍ إِفْرادَ مَيِّتِهِ بصلاةٍ جاز .

المذهبِ، يُقَدَّمُ الأَوْلَى بالإِمامَةِ. قدَّمه في «الفُروعِ »، و «المُغْنِي »، و « الشُّرْحِ ، ، ونصراه ، وغيرهم . وقيل : يقدُّمُ الأسنُّ . قال القاضي : يَحْتَمِلُ تَقْديمُ الْأَسَنِّ ؛ لأنَّه أَقْرَبُ إِلَى إِجابَةِ الدُّعاءِ ، وأَعْظَمُ عندَ الله ِقَدْرًا . جزَم به في ﴿ البُّلْغَةِ ﴾ . وقدَّمه في ﴿ الفائقِ ﴾ ، و ﴿ الرِّعايتَيْنِ ﴾ ، و ﴿ الحاوِيَيْنِ ﴾ ، و ﴿ نِهَايَةِ ابْنِ رَزِينِ ﴾ ، و ﴿ نَظْمِهَا ﴾ . وأَطْلَقَهما في ﴿ التَّلْخيصِ ﴾ ، و ﴿ ابْن تَميم ۣ » . وقال : فإنِ اسْتَوَوْا أُقْرِعَ بينَهم . قال في « القَواعِدِ الفِقْهِيَّةِ » : لو اجْتَمع اثْنان مِن أُوْلِياء المَيِّتِ ، واستَوَيا وتَشاحًّا في الصَّلاةِ عليه، أُقْر عَ بينَهما . ويقدَّمُ الحُرُّ البعيدُ على العَبْدِ القريبِ . ووَجُّه في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ احْتِمالًا بتَقْديمِ القَريبِ . ويقَدُّمُ العَبْدُ المُكلَّفُ على الصَّبِيِّ الحُرِّ والمرْأةِ . قالَه في « الرِّعايَةِ » . ولو تقدَّم أَجْنَبيّ وصلَّى ، فإنْ صلَّى الوَلِيُّ خلْفَه ، صارَ إِذْنًا . قال أبو المَعالِي : ويُشْبِهُ تَصَرُّفَ الفضُولِيِّ إذا أُجِيزَ ، وإلَّا فله أنْ يعيدَ الصَّلاةَ . قال في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ : وظاهِرُه ، لا يعيدُ غيرُ الوَلِيِّ . قال : وتَشْبيهُه المَسْأَلَةَ بتَصرُّ فِ الفُضولِيِّ يقْتَضِي مَنْعَ التَّقْديمِ بلا إِذْنِ . قال : ويتَوجَّهُ أَنَّه كَتَقْديم غير صاحب البَيْتِ ، وإمام المَسْجِدِ بلا إِذْنِ ، كما تقدُّم . ويَحْتَمِلُ المَنْعُ هنا ؛ لمَنْعِ الصَّلاةِ ثانيًا ، وكوْنِها نفْلًا عندَ كثيرٍ مِنَ العُلَماءِ . انتهى . وقال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » : قلتُ : فلو صلَّى الأَبْعَدُ ، أو أَجْنَبِيٌّ مع حُضورِ الأَوْلَى بغيرِ إذْنِه ، صحَّ ، كصلاةِ غيرِ إمامِ المَسْجِدِ الرَّاتِب ، ولأنَّ مقْصودَ الصَّلاةِ الدُّعاءُ للمَيِّتِ ، وقد حصَل ، وليس فيها كَبِيرُ افْتِئاتٍ تشِحُّ به

٧٣٣ – مسألة : ﴿ وَأَحَقُّ النَّاسِ بِغَسْلِ المَرْأَةِ ﴾ وَصِيُّها ، ثم (الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ مِن نِسائِها) أُمَّهاتُها(١) ، ثم بنتُها ، ثم بَناتُها ، ثم أَخَوَاتُها ، كَمَا ذَكَرْنا في حَقِّ الرجلِ . وكلَّ مَن لها رَحِمٌ ومَحْرَمٌ ، بحيث لو كانت رَجُلًا لم يَحِلُّ له نِكاحُها ، أَوْلَى بها ممَّن لا رَحِمَ لها وبعدَها التي لها رَحِمٌ وليست بمَحْرَم ، كَبَناتِ العَمِّ ، والعَمَّاتِ ، وبَنَاتِ الخَالِ ،

الأَنْفُسُ عادةً ، بخِلافِ وِلاَيَةِ النِّكاحِ . ولو ماتَ بأرْضٍ فَلاةٍ ، فقال في « الفُصولِ » : يقدَّمُ أَقْرَبُ أهلِ القَافِلَةِ إلى الخَيْرِ ، والأَشْفَقُ . قال في « الفُروعِ » : والمُرادُ كالإمامَةِ .

قوله : وغَسْلُ المَرأةِ أَحَقُّ النَّاسِ به الأقربُ فالأقرَبُ مِن نسائِها . حُكْمُ غَسْل المرأة إذا أوْصَتْ ، حُكْمُ الرَّجُلِ إذا أوْصَى ، على ما سبَق . وأمَّا الأقاربُ ، فأحقُّ النَّاسِ بغَسْلِها ، أمُّها ، ثُمَّ أمَّهاتُها وإنْ علَتْ ، ثم بنتُها وإنْ نزَلتْ ، ثم القُرْبَى ، كالمِيراثِ ، وعمَّتُها وخالَتُها سواءً ؛ لاسْتِوائِهما في القُرْبِ والمَحْرَمِيَّةِ . وكذا بِنْتُ أَخِيهَا وبِنْتُ أُخْتِها . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . قدَّمه في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ ، و ﴿ شُرْحِ المَجْدِ ﴾ . وقال في ﴿ الهِدايَةِ ﴾ : يقَدُّمُ بَناتُ الأَخِ على بَناتِ الأُخْتِ . قال في ﴿ الْفُروعِ * : فَدَلَّ أَنَّ مَن كَانتْ عَصَبَةً ، ولو كَانتْ ذكرًا ، فهي أوْلَى . لكنَّه سوَّى بينَ العَمَّةِ والخالَةِ . قال المَجْدُ في « شُرْحِه » : وهو في غايَةِ الإشكالِ . قال: والضَّابِطُ في ذلك ، أنَّ أوْلَى النِّساءِ ذاتُ الرَّحِم المَحْرَمِ ، ثم ذاتُ الرَّحِم غير المَحْرَم . ويقدَّمُ الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ ، فإذا اسْتَوَيْتَا امْرأَتان في القُرْبِ مع

⁽١) في م: « أمها ».

وَلِكُلِّ وَاحدٍ مِنَ الزُّوْجَيْنِ غَسْلُ صَاحِبِهِ [٣٨ ع] ، فِي أَصَحِّ المنع الرِّوَايَتَيْن ، وَكَذَلِكَ السَّيِّدُ مَعَ سُرِّيَّتِهِ .

الشرح الكبير

والخَالَةِ ، فَهُنَّ أُوْلَى مِن الأَجانِب . وبهذا قال الشافعيُّ إِن لم يكنْ لها زَوْجٌ . فإن كان لها زَوْجٌ ، فهل يُقَدَّمُ على النِّساء ؟ فيه وَجْهان ؟ أَحَدُهما ، يُقَدَّمُ ؟ لأنَّه يَنْظُرُ منها إلى مالا يَنْظُرُ النِّساءُ . والثَّانِي ، يُقَدَّمُ النِّساءُ على الزَّوْ جِرِ ؟ لأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ تَزُولُ بِالمَوْتِ ، والرَّحِمَ لا يَزُولُ ، كَإِذَكُوْنا في حَقِّ الرجل ﴿ .

٧٣٤ – مُسألة : ﴿ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِن الزَّوْجَيْنِ غَسْلُ صَاحِبَهِ فَى إحْدَى الرِّوايَتَيْن ، كذلك السَّيِّدُ مع سُرِّيَّتِه) اخْتَلَفَتِ الرِّوايَةُ عن أحمد ، رَحِمَه اللهُ تعالى ، في غَسْلِ كُلُّ واحِدٍ مِن الزُّوْجَيْنِ الآخَرَ ، فرُوِيَ عنه

المَحْرَمِيَّة فيهما ، أو عدَمِها ، فعندَنا هما سواءٌ ، اعْتِبارًا بالقُرْبِ والمَحْرَمِيَّةِ فقط . الإنصاف وعندَ الشَّافِعِيَّة ، مَن كانت في محَلِّ العُصوبَةِ لو كانت ذكرًا ، فهي أوْلَى . وبه قال أبو الخَطَّابِ في بنْتَى الأَخْرِ والأُخْتِ دُونَ العَمَّةِ والخالَةِ . و لم يَحْضُرْنِي لتَفْرقَتِه وَجْهٌ . انتهى . ويقدُّمُ مِنْهُنَّ مَن يقدُّمُ مِنَ الرِّجالِ . وقال ابنُ عَقِيل ، في الصَّلاةِ عليه : حتى وَالِيه وقاضِيه [١٧٤/١ ظ] . ثم بعدَ أقارِبِها ، الأَجْنَبِيَّاتُ ، ثم الزَّوْجُ ، أو السُّيُّدُ . على الصَّحيح ِ ، على ما يأتِي قريبًا .

> قوله : ولِكُلِّ واحِدٍ مِنَ الزَّوْ جَين غَسْلُ صَاحِبه في أَصَحِّ الروايتيْن . اعلمْ أنَّه يجوزُ للمرْأَةِ أَنْ تُغَسِّلَ رَوْجَها . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . نصَّ عليه ، وعليه الأصحابُ . وذكره الإمامُ أحمدُ ، وابنُ المُنْذِر ، وابنُ عَبْدِ البِّرِّ إجْماعًا . وجزَم به المَجْدُ وغيرُه . ونفَى الخِلافَ فيه . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا المنْصوصُ المشْهورُ الذي قطَع به جمهورُ الأصحاب . ولو كان قبلَ الدُّخولِ ، أو بعدَ طَلاقٍ رَجْعِيٌّ ، إنْ أَبِيحَتِ الرَّجْعِيَّةُ . قال في « الرِّعايَةِ » : وقيل : أو حَزْمَتْ . وكذا لو وَلَدَتْ عَقِبَ

الشرح الكبير الجَوازُ فيهما ، نَقَلَها عنه حَنْبَلٌ . ورُوى عنه المَنْعُ مُطْلَقًا ، حَكاها ابنُ المُنْذِرِ . ورُوِى عنه التَّفْرِقَةُ ، وهو جَوازُ غَسْلِ الزَّوْجِ ِ دُونَ الزَّوْجَةِ . والقولُ بجَواز غَسْل المرأةِ زَوْجَها قولُ أهل العلم ، حَكاه ابنُ المُنْذِرِ إجْماعًا . قالت عائشةُ : لو اسْتَقْبَلْنَا مِن أَمْرِنا ما اسْتَدْبَرْنا ما غَسَّلَ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ إِلَّا نِساؤُه . رَواه أبو داودَ<١٠ . وأَوْصَى أبو بكر ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أَن تُغَسِّلُه امْرَأْتُه أَسْماءُ بنتُ عُمَيْسِ ، فَفَعَلَتْ . وغَسَّلَ أَبا موسى امْرَأَتُه أُمُّ عبدِ الله(٢٠) . قال أحمدُ : ليس فيه اخْتِلافٌ بينَ النَّاسِ . وعنه ، لا يَجُوزُ . حَكَى عنه صالِحٌ ما يَدُلُّ على ذلك ؛ لأَنُّها فُرْقَةٌ بينَ الزُّوْجَيْنِ ، أَشْبَهَتِ الطُّلاقَ ، ولأنُّها أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ ، أَشْبَهَتِ الآخَرَ .

الإنصاف ﴿ مُوْتِه . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وفيه وَجْهٌ ، لا تُعَسِّلُه والحالَةُ هذه . والرِّوايةُ الثَّانيةُ ، لا تُغَسِّلُه مُطْلَقًا ، كالصَّحيحِ مِنَ المذهبِ ، في مَن أَبانَها في مَرَضِه . وحُكِي عنه روايةٌ ثالثةٌ ، تُغَسِّلُه لعدَم مَن يُغَسِّلُه فقط . فَيَحْرُمُ عليها النَّظَرُ إلى العَوْرَةِ . قال في ﴿ الْإِفَادَاتِ ﴾ : ولأَحَدِ الزُّوْجَيْنِ غَسْلُ الآخَرِ لضَرُورَةٍ .

فَائِدَةً : قال أَبُو المَعالِي : ولو وُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ بِعِدَ مُوْتِه ، أُو قَبَّلَتْ ابنَه لشَهُوَةٍ ، لم تُغَسِّلُه ؛ لرَفْع ِ ذلك حِلَّ النَّظَرِ واللَّمْسِ بعدَ المؤتِ . ولو وَطِئَ أَخْتَها بشُبْهَةٍ ، ثم ماتَ في العِدَّةِ ، لم تُغَسِّلُه إِلَّا أَنْ تَضَعَ عَقِيبَ مَوْتِه ؛ لزَوالِ الحُرْمَةِ . واقْتَصَرَ عليه في « الفُروع ِ » .

⁽١) في : باب في ستر الميت عند غسله ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٥ . كما أخرجه ابن ماجه ، ف : باب ما جاء في غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٦٧ .

⁽٢) أخرجهما عبد الرزاق ، في المصنف ٢/٣ ، ٤١٠ .

فصل: والمَشْهُورُ عن أَحمدَ جَوازُ غَسْلِ الرَجلِ زَوْجَتَه . وهو الدر الكبر قولُ عَلْقَمَةُ ، وعبدِ الرَحمنِ بنِ يَزيدَ () ، وجابِرِ بنِ زَيدٍ ، وسُلَيْمانَ بنِ يَسارٍ ، وأَبِي سَلَمَةَ ، وأَبِي قَتَادَةَ ، وحَمَّادٍ ، ومالكِ ، والأوْزاعِيِّ ، والشافعيِّ ، وإسحاقَ . وعن أَحمدَ روايَةٌ ثانِيةٌ ، ليس للزَّوْجِ غَسْلُها . وهو قولُ أَبِي حَنيفة ، والثَّوْرِيِّ ؛ لأَنَّ المَوْتَ فُرْقَةٌ تُبِيحُ أَخْتَها ، وأَرْبَعًا سِواها ، فَحرَّمَ اللَّهُ عنه ، والثَّوْرِيِّ ؛ لأَنَّ المَوْتَ فُرْقَةٌ تُبِيحُ أَخْتَها ، وأَرْبَعًا سِواها ، فَحَرَّمَ اللَّهُ سَوالنَّظَرَ ، كالطَّلاقِ . ولَنا ، ماروَى ابنُ المُنْذِرِ ، أَنَّ عليًا ، وفر مَتَ قَبْلِي رَضِى اللهُ عنه ، غَسَّلَ فَاطِمَةَ ، عليها السَّلامُ () . واشْتَهَرَ ذلك ، فلم يُنْكُرْ ، فكان إجْمَاعًا ، ولأَنَّ النبيَّ عَلِيهِ قال لعائشةَ : « لَوْ مِتِّ قَبْلِي لِنَي كُنْ مَاجِه () . والأَصْلُ في إضَافَةِ الفِعْلِ إلى الشَّخْصِ أَن يكونَ للمُباشَرَةِ ، فإنَّ حَمْلَه على الأَمْرِ يُبْطِلُ فائِدَةَ الشَّخْصِ أَن يكونَ للمُباشَرَةِ ، فإنَّ حَمْلَه على الأَمْرِ يُبْطِلُ فائِدَةَ الشَّخْصِ أَن يكونَ للمُباشَرَةِ ، فإنَّ حَمْلَه على الأَمْرِ يُبْطِلُ فائِدَةَ

تنبيه: أثْبَتَ الرِّوايَةَ الثَّانيةَ أبو الخَطَّابِ في « الهِدايَةِ » ، وصاحِبُ الإنصاف « المُدْهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « التَّلْخيصِ » ، و المُصنِّفُ ، وغيرَه أَثْبَتَها ، و لم يُثْبِتْها والمُصنِّفُ ، وغيرَه أَثْبَتَها ، و لم يُثْبِتْها المَحْدُ وخيرَه أَثْبَتَها ، ولم يُثْبِتْها المَحْدُ وجماعة . قال في « الفُروع ِ » : وحُكِي عنه المَنْعُ مُطْلَقًا ، فَذَكَرها بصِيغَةِ

⁽١) هو عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، تابعي ثقة ، قتل في الجماجم سنة ثلاث وثمانين . تهذيب التهذيب ٢٦٩/٦ .

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق فى الموضع السابق .

⁽٣) فى : باب ما جاء فى غسل الرجل امرأته وغسل المرأة زوجها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧٠/١ كل أخرجه الدارمى ، فى : باب فى وفاة النبى عَلَيْكُ ، من المقدمة . سنن الدارمى ١/ ٣٧، ٣٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/ ٢٢٨ . والجميع بلفظ : « فغسلتك » .

قال ابن حجر : قوله : « لغسلتك » باللام تحريف ، والذى فى الكتب المذكورة : « فغشلتك » بالفاء وهو الصواب ، والفرق بينهما أن الأولى شرطية والثانية للتمنى ١ . هـ . تلخيص الحبير ٢ / ١٠٧ .

الشرح الكبير التَّخْصِيص ، ولأنَّه أَحَدُ الزَّوْجَيْن ، فأبيحَ له غَسْلُ صاحِبِه ، كالآخر . والمَعْنَى في ذلك أنَّ كلُّ واحِدٍ مِن الزَّوْجَيْنِ يَسْهُلُ عليه اطِّلا عُ الآخَر على عَوْرَتِه ؛ لِما كان بَيْنَهما في الحياةِ ، ويَأْتِي بالغَسْل على ما يُمْكِنُه ، لِما كان بينَهما مِن المَوَدَّةِ والرَّحْمَةِ . وما قَاسُوا عليه لا يَصِحُّ ؛ لأنَّه يَمْنَعُ الزَّوْجَةَ مِن النَّظَر ، بخِلافِ هذا ، ولأنَّه لا فَرْقَ بينَ الزَّوْجَيْنِ إِلَّا بَقَاءُ العِدَّةِ . ولو وضَعَتْ حَمْلَها عَقِيبَ مَوْتِهِ كان لها غَسْلُه وقد انْقَضَتْ عِدَّتُها .

فصل : فإن طَلَّقَ امْرَأْتَه طَلاقًا بائِنًا ، ثم مات أحَدُهما في العِدَّةِ ، لم يَجُزْ لواحِدٍ منهما غَسْلُ الآخر ؟ لأنَّ اللَّمْسَ والنَّظَرَ مُحَرَّمٌ حالَ الحياةِ ، فبعدَ المَوْتِ أَوْلَى . وإن كان الطَّلاقُ رَجْعِيًّا ، وقُلْنا : الرَّجْعِيَّةُ مُحَرَّمَةٌ .

الإنصاف التَّمْريضِ . وأمَّا الرَّجُلُ ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّه يجوزُ له أنْ يُعَسِّلَ امْرأَتُه . وعليه أكثرُ الأصحاب ، ونقَله الجماعةُ عن الإمام أحمدَ . وجزَم به في « الجامِع ِ الصَّغِيرِ » ، والشَّريفُ ، وأبو الخَطَّابِ في « خِلاَفَيْهِما » ، والشِّيرَازِيُّ في « المُبْهج ِ » ، و « الإيضَاح ِ » ، وصاحِبُ « الوَجيزِ » ، و « المُنَوِّرِ » . وقدَّمه في «الفُروعِ»، و «المُحَرَّرِ»، و «الفائقِ»، و «ابنِ تَميمٍ»، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « الشُّرَّح ِ » . وقال : هو المشهورُ عن أَحْمَدَ . ونَصَرَه هو والمُصَنِّفُ وغيرُهما . وقال الزَّرْكَشِيعٌ : هو المشهورُ عندَ الأصحاب . وعنه ، لا يُغَسِّلُها مُطْلَقًا . وأطْلَقَهما في « الكافِي » . وعنه ، يُغَسِّلُها عندَ الضَّرورَةِ . وهو ظاهِرُ كلامِه في رِوايَةِ صالحٍ ، وقد سُئِلَ ، هل يُغَسِّلُ الرَّجُلُ زَوْجَتُه ، والمرأةُ زَوْجَها ؟ فقال : كِلاهُما واحِدٌ ، إذا لم يكُنْ مَن يُغَسُّلُهما ، فأرْجُو أَنْ لا يكونَ به بأسٌ . واختارَه الخِرَقِيُّ ، وابنُ أبيي مُوسى . وجزَم به في « الإفاداتِ » .

فكذلك . وإن قُلْنَا : هي مُباحَةٌ ، فحُكْمُها حُكْمُ الزَّوْجَيْن ؛ لأَنَّها تَرِثُه ويَرِثُها ، ويُباحُ له وَطْؤُها والخَلْوَةُ والنَّظَرُ إليها ، أَشْبَهَ سائِرَ الزَّوْجَاتِ .

فصل : وحُكْمُ أُمِّ الوَلَدِ حُكْمُ الزَّوْجَةِ فِيما ذَكَرْنا . واخْتارَ ابنُ عَقِيلٍ أَنَّه لا يَجُوزُ لها غَسْلُ سَيِّدِها ؛ لأَنَّها عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ، و لم يَبْقَ عُلْقَةٌ مِن مِيراتٍ ولا غيرٍه . وهو قولُ أبى حنيفة ، وأحَدُ الوَجْهَيْن لأصحابِ الشافعيّ . ولنا ، أنَّها في مَعْنَى الزَّوْجَةِ في اللَّمْسِ والنَّظَرِ والاسْتِمْتاعِ ، فكذلك في

الإنصاف

تنبيه: حمَل المُصنِّفُ، ومَن تابعَه، كلامَ الخِرَقِيِّ على التَّنْزِيه. ونَفْي القَوْلِ بذلك. وحمَله ابنُ حامِدٍ، والقاضى على ظاهرِه. قال الزَّرْكَشِيُّ: وهو أَوْفَقُ لنَصِّ أحمدَ.

قوله: وكذا السَّيِّدُ مع سُرِّيَتِه. وهي معه. الصَّحيحُ مِنَ المَدهبِ ، أَنَّ للسَّيِّدِ غَسْلَ سُرِّيَّتِه. وكذا العكسُ. ، لبَقاءِ المِلْكِ مِن وَجْهٍ ؛ لأَنَّه يَلْزَمُه تَجْهِيزُها ، أو أَنَّ النَّفَى إذا الْنَهَى تَقَرَّر حُكْمُه. وعنه ، لا يُغَسِّلُها ولا تُغَسِّلُه . وقيل : له تَعْسِيلُها دُونَها .

فائدتان ؛ إحْداهما ، أمَّ الوَلَدِ مع السَّيِّدِ وهو مَعَها ، كالسَّيِّدِ مع أُمَتِه وهي معه ، على ما تقدَّم . هذا هو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . وقيل بالمَنْع في أمَّ الوَلَدِ ، وإنْ جوَّ زناه للأمَةِ ؛ لبَقاءِ المِلْكِ في الأَمَةِ مِن وَجْهٍ ، كَقَضاءِ دَيْن ووَصِيَّةٍ . الثَّانيةُ ، حيثُ جازَ الغَسْلُ ، جازَ النَّظُرُ لكلِّ منهما غيرَ العوْرَةِ . ذكره جماعةٌ ، وجوَّزه في « الانتِصارِ » ، وغيره بلا لَذَّةٍ . وجوَّز في « الانتِصارِ » ، وغيره ، اللَّمْسَ والخَلْوةَ . قال في « الفُروع ِ » : ويتَوجَّهُ أَنَّه ظاهِرُ كلام ِ الإمام أَحمدَ ، وكلام ِ ابنِ شِهَابٍ . واختَلَفَ كلامُ القاضي في نظرِ الفَرْج ِ ؛ فمَرَّةً أَجازَه بلا لَذَّةٍ ، ومرَّةً منَع . قال : والمُعِينُ في الغَسْلِ والقِيام عليه ، كالغاسِلِ في الخَلْوَةِ بها ، والنَّظرِ إليها . وقال قال : والمُعِينُ في الغَسْلِ والقِيام عليه ، كالغاسِلِ في الخَلْوَةِ بها ، والنَّظرِ إليها . وقال

الغَسْل ، والمِيراثُ ليس مِن جُمْلَةِ المُقْتَضَى ، بدَلِيل مالو كان أَحَدُ الزُّوْجَيْنِ رَقِيقًا ، والاسْتِبْراءُ هٰهُنا كالعِدَّةِ . فأمَّا غيرُها مِن الإِماءِ ، فيَجُوزُ

الإنصاف ابنُ تَميم : ولكُلِّ واحدٍ مِنَ الزُّوْجَيْنِ النَّظَرُ إلى الآخرِ بعدَ المُوتِ ، ما عدَا الفَرْجَ . قَالَهُ أَصِحَابُنَا ، وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحَمُّدُ عَن ذَلَكَ ، فقال : قد اخْتُلِفَ في نظَرِ الرَّجُلِ إلى امْرأَتِه . وجزَم به في ﴿ الْفَائَقِ ﴾ وغيرِه .

فائدة : تُرْكُ التَّغْسيلِ مِنَ الزَّوْجِ والزَّوْجَةِ والسَّيِّدِ أَوْلَى مِن فِعْلِه . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّ الأَجْنَبِيُّ يُقَدُّمُ على الزَّوْجَةِ . جزَم به ابنُ تَميم وغيرُه . وصحَّحه في « الرَّعَايَةِ » وغيرِها . قال في « الفُروعِ » : هو الأَشْهَرُ . وقيل : لا يُقَدَّمُ عليها . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ أيضًا ، أنَّ المرأةَ الأجْنَبِيَّةَ ، تُقَدَّمُ على الزَّوْجِ والسَّيِّدِ . قال في « الفُروع ِ » : هذا الأَشْهَرُ. وجزَم به ابنُ تَميم ٍ وغيرُه . وقيل : لا تُقَدَّمُ عليهما . واخْتارَه القاضي في السَّيِّدِ . والصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّ الزَّوْجَةَ أُوْلَى مِن أُمِّ الوَلَدِ . واخْتارَه المَجْدُ في « شَرْحِه » [١٧٥/١ و] . وقدَّمه ابنُ تَميمٍ ، وابنُ حَمْدانَ . وفيه وَجْهٌ ، هما سواءٌ ، فيُقْرَعُ بينَهما . قالَه ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ ، وصاحِبُ « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » . وقال في « الفُروع ِ » : وفي تقْديم ِ أُمِّ الوَلدِ على زوْجَتِه وعكْسِه وَجْهان ، فحكَى الخِلافَ في أَنَّ الزَّوْجةَ هل هي أُولَى مِن أُمِّ الولَدِ ، أَو أُمَّ الوَلَدِ أُولَى مِنَ الزَّوْجَةِ ؟ وأَطْلَقَهِما . وإنَّما الخِلافُ الذي رأيناه ، هل الزَّوْجَةُ أُولَى ، أو هما سواءٌ ؟ فلعَلَّه اطُّلُع على نقْلٍ في ذلك . وفي تقْديم ِ زَوْجٍ على سَيِّدٍ وعكْسِه ، وتَساوِيهما ، فَيُقْرَعُ ، أَوْجُهٌ . وأَطْلَقَهُنَّ في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ ، و ﴿ الرِّعايَةِ ﴾ ، و ﴿ ابنِ تَميمٍ ۗ ﴾ ، و ﴿ الْحُواشِي ﴾ . قال في ﴿ مَجْمَعُ ِ الْبَحْرَيْنِ ﴾ : الزُّوْجُ أَوْلَى مِنَ السَّيِّدِ ، في أصحِّ الاحْتِمالَيْن . وظاهِرُ كلام ِ أبي الخَطَّابِ تَساوِيهما . قلتُ : الصَّوابُ ما لسَيِّدِها غَسْلُها في أَصَحِّ الرِّوايَتَيْن . ذَكَرَه أبو الخَطَّابِ ؛ لأنَّه يَلْزَمُه كَفَنُها الشرح الكبير ودَفْنُها ومُؤْنَتُها ، فهي أَوْلَى مِن الزَّوْجَةِ . وهل يَجُوزُ لها غَسْلُ سَيِّدِها ؟ قال شيخُنا('): يَحْتَمِلُ أَن لا يَجُوزَ ؛ لأَنَّ المِلْكَ انْتَقَلَ فيها إلى غيره. ويَحْتَمِلُ أَن يَجُوزَ ذلك لسُرِّيَّته ؛ لأنَّها مَحَلُّ اسْتِمْتاعِه ، ويَلْزَمُها [١١٢/٢ ظ] الاستِبْرَاءُ بعدَ مَوْتِهِ ، أَشْبَهَتْ أُمَّ الوَلَدِ . فإن ماتَ الزَّوْجُ قبلَ الدُّخُول بامْرَأتِه ، احْتَمَل أن لا يُباحَ لها غَسْلُه ؛ لأنَّه لم يكنْ بينَهم اسْتِمتاعٌ حالَ الحياة .

> فصل : فإن كانتِ الزَّوْجَةُ ذِمِّيَّةً ، فليس لها غَسْلُ زَوْجها ؛ لأنَّ الكافِرَ لا يُغَسِّلُ المُسْلِمَ ، لأنَّ النِّيَّةَ واجِبَةٌ في الغَسْلِ ، ولا تَصِحُّ مِن الكافِرِ .

تنبيه : ظاهِرُ قولِه : وكذلك السُّيِّدُ مع سُرِّيِّته . أنَّه لا يُغَسِّلُ أمتَه المُزَوَّجَةَ ولا الإنصاف المُعْتَدَّةَ مِن زَوْجٍ . وقد قال في « الفُروعِ » : ولا يُغَسِّلُ أَمَتَه المُزَوَّجَةَ والمُعْتَدَّة مِن زَوْجٍ ، فإنْ كانتْ في اسْتِبْراءِ ، فَوَجْهان ، ولا المُعْتَقَ بعضُها . انتهى . وهذا فيه إشْكَالٌ ، ووَجْهُه ، أنَّ ظاهِرَ كلامِ الأصحابِ ، جوازُ غَسْلِ السُّيِّدِ لأَمَتِه . وهو كالصَّريح مِن قولِهم : إذا اجْتَمَع سيِّدٌ وزَوْجٌ هل يُقَدَّمُ الزَّوْجُ أَو السَّيَّدُ ؟ كما تقدُّم . فلو لم يجَوِّزُوا للسُّيِّدِ غَسْلَها ، لَمَا تَأَتَّى الخِلافُ في الأَوْلَوِيَّةِ بينَه وبينَ الزُّوْجِ ، و لم يحْضُرْنِي عن ذلك جَوابٌ . ولعَلُّ هذا مِن كلام ِ أَبِي المَعالِي ؛ فإنُّ هذه المسْأَلَةَ بعدَ كلام ِ أَبِي المَعالِي في ﴿ الْفُرُوعِ ِ ﴾ ، فيكونُ مِن تَتِمَّةِ كلامِه ، ويكونُ قَوْلًا لا تَفْريعَ عليه .

فَائِدَةَ : للسُّيِّدِ غَسْلُ مُكاتَبَتِه مُطْلَقًا ، وليس لها غَسْلُه إنْ لم يَشْتَرطْ وَطْأَهَا .

⁽١) في : المغنى ٤٦٣/٣ .

الشرح الكبر وقال الشافعيُّ : يُكْرَهُ لها غَسْلُه ، فإن غَسَّلَتْه جاز ؛ لأنَّ القَصْدَ التَّنْظِيفُ ، وليس لزَوْجها غَسْلُها ؟ لأنَّ المُسْلِمَ لا يُغَسِّلُ الكَافِرَ ، ولا يَتَوَلَّى دَفْنَه على ما يَأْتِي ، ولأنُّه لا مِيراثَ بينَهما ، ولا مُوالاةَ ، وقد انْقَطَعَتِ الزَّوْجيَّةُ بالمَوْتِ . ويَتَخَرَّجُ جَوازُ ذلك بِناءً على جَوازِ غَسْلِ المُسْلِمِ الكافِرَ ، وهو مَذْهَبُ الشافعيِّ .

فصل : وليس لغير مَن ذَكَرْنا مِن الرِّجالِ غَسْلُ أَحَدٍ مِن النِّساء ، ولا لأُحَدٍ مِن النِّساء غَسْلُ غير مَن ذَكَرْنا مِن الرِّجالِ ، وإن كُنَّ ذواتَ رَحِمٍ مَحْرَم ِ . وهذا قَوْلُ أَكْثَر أهل العِلْم . وقد رُوئ عن أَحَمدَ ، أنَّه حُكِيَ له عن أبي قِلابَةَ غَسْلُ ابنتِه (١) ، فاسْتَعْظَمَ ذلك ، و لم يُعْجبْه . وذلك لأنَّها مُحَرَّمَةٌ حالَ الحياةِ ، فلم يَجِبْ غَسْلُها ، كالأَجْنَبيَّةِ ، وأُخْتِه مِن الرَّضَاعِ . فإن لم يُو جَدْ مَن يُغَسِّلُها مِن النِّساء ، فقال مُهنَّا: سَأَلْتُ أَحمدَ عن الرجل يُغَسِّلُ أَخْتَه إذا لم يَجد نِساءً . قال : لا . قُلْتُ : فكيف يَصْنَعُ ؟ قال : يُغَسِّلُها وعليها ثِيَابُها ، يَصُبُّ الماءَ صَبًّا . قلتُ لأحمدَ : وكذلك كلُّ ذاتِ مَحْرَم تُغَسَّلُ وعليها ثِيابُها ؟ قال : نعم . وذلك لأنَّه لا يَجِلُّ مَشُّها . والأَوْلَى أَنَّهَا تُيَمَّمُ ، كَالأَجْنَبيَّةِ ؛ لأَنَّ الغَسْلَ مِن غيرِ مَسٍّ لا يَحْصُلُ به التَّنْظِيفُ ، ولا إِزَالَةُ النَّجاسَةِ ، بل رُبَّما كَثُرَتْ ، أَشْبَهَ مالو عَدِمَ الماءَ . وقال الحسنُ ، ومحمدٌ ، ومالكُ ، والشافعيُ : لا بَأْسَ بغَسْلِ ذاتِ مَحْرَمِه عندَ الضَّرُورَةِ .

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في الرجل يغسل ابنته ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣/ ٢٥١ .

٧٣٥ – مسألة : ﴿ وَلِلْرَجِلِ وَالْمُرَأَةِ غَسْلُ مَنَ لَهُ دُونَ سَبْغِ ِ سِنِينَ ، الشرح الكبير وفي ابن السَّبْع ِ وَجْهَان) أمَّا غَسْلُ النِّساء للطِّفْلِ الصَّغِيرِ فهو إجْمَاعٌ. حَكَاهُ ابنُ المُنْذِرِ . واخْتَلَفَ أهلُ العلم في حَدِّه ، فقال أحمدُ : لَهُنَّ غَسْلُ مَن له دُونَ سَبْع ِ سِنِينَ . وقال الحسنُ : إذا كان فَطِيمًا ، أو فَوْقَه . وقال الأَوْزاعِيُّ : ابن أَرْبَع ِ أُو خَمْس ِ . وقال أَصْحَابُ الرَّأَي : الذي لم يَتَكَلَّمْ . ولَنا ، أَنَّ مَن له دُونَ سَبْع ِ سِنِينَ لم يُؤْمَرُ بالصلاةِ ، و لم يُخَيَّرُ بينَ أَبُويْه ، ولا عَوْرَةَ له ، أَشْبَهَ مالو سَلَّمُوه . فأمَّا مَن بَلَغ السَّبْعَ ، ففيه وَجْهان ؛

قوله : وللرَّجُلِ والمرْأَةِ غَسْلُ مَن له دونَ سَبْع ِ سنِينَ . مِن ذَكَرٍ أُو أَنْتَى ، ولو كان الإنصاف دُونَها بِلَحْظَةٍ . وهو المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، ونصَّ عليه . قال المَجْدُ في « شُرْحِه » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » ، و « الفُروعِ » ، وغيرِهم : اخْتارَه أَكْثرُ الأصحابِ. وجزَم به في «الهِدايَةِ»، و «المُلْهُ هَبِ»، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « التَّلْخيصِ » ، و « المُحَرَّرِ » ، وغيرِهم . وصحَّحه في « البُلْغَةِ » ، وغيرِها . وقدَّمه في « الفُروعِ » ، و « ابنِ تَميم ۗ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « الفائقِ » ، وغيرِهم . وعنه ، التَّوَقُّفُ في غَسْلِ الرَّجُلِ للجارِيَةِ . وقال : لا أَجْتَرِيُّ عليه . وعنه ، يُمْنَعُ مِن غَسْلِها . اخْتَارَه المُصَنِّفُ ، وقال : هو أُوْلَى مِن قُوْلِ الأصحابِ . وجزَم به في « الوَجيزِ » . وعنه ، غَسْلُ ابْنَتِه الصَّغِيرَةِ . وقيل : يُكْرَه دُونَ سَبْعٍ إِلَى ثَلاثٍ . وقال الخَلَّالُ : يُكْرَهُ للرَّجُلِ الغَريبِ غَسْلُ ابْنَةِ ثلاثِ سِنِين ، والنَّظَرُ إليها . وحكَى ابنُ تَميم وَجْهًا ، للرَّجُلِ غَسْلُ بنْتِ خَمْسٍ فقط .

الشرح الكبير أَحَدُهما ، يَجُوزُ . اخْتَارَه أَبُو بِكُر ؟ لأَنَّه غيرُ مُكَلَّفٍ ، أَشْبَهَ مَا قَبلَ السَّبْعِ . . والثَّانِي ، لا يَجُوزُ . اخْتارَه ابنُ حامِدٍ . وهو ظاهِرُ كلام أحمدَ في روايَةِ الْأَثْرَمِ ، وقيل : سُئِل عن غُلام ابن سَبْع ِ سِنِينَ تُغَسِّلُه المَرْأَةُ ؟ فقال : هُو ابنُ سَبْعٍ ، وهُو يُؤْمَرُ بالصلاةِ ، ولو كان أقَلُّ مِن سَبْعٍ كان أَهْوَنَ عِنْدِي . وحَكَى أبو الخَطَّابِ في مَن بَلَغ السَّبْعَ (او لم يَبْلغْ) روايَتَيْن . والصَّحِيحُ أنَّ مَن بَلَغ عَشْرًا ليسَ للنِّساء غَسْلُه ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيلًا قال : « وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ به (١) . وأَمَرَ بضَرْبِهم على الصلاةِ لعَشْرٍ . فأمًّا مَن بَلَغَ السَّبْعَ والعَشْرَ ، ففيه احْتِمَالان ، ووَجْهُهما ما ذَكَرْنا . وأمَّا الجاريَةُ إذا لم تَبْلُغْ سَبْعًا ، فقال القاضي ، وأبو الخَطَّابِ : يَجُوزُ للرِّجالِ

قوله : وفي غَسْلِ مَن له سَبْعٌ وجْهان . وأَطْلَقهما في « المُذْهَب » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « ابنِ تَميمٍ » ، و « الفائقِ » ، و « النَّظْمِ ، ، و « شَرْحِ ابنِ مُنَجَّى » ؛ أحدُهما ، ليس له ذلك . وهو المذهبُ . وهو ظاهِرُ كلام الإمام أحمدَ ، في رِوايَةِ الأثْرَم . واخْتارَه ابنُ حامِدٍ . وقال ابنُ تَميم ي: اخْتارَه أبو بَكْرٍ ، وابنُ حامِدٍ . فلعَلُّه اطَّلَع على قوْلِ لأبي بَكْرٍ . وهذا الوَجْهُ ظاهِرُ كلامِه في « الهِدايَةِ » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « الكافِسي » ، و « الهَسادِي » ، و « التَّلْخيص » ، و « البُلْغَسةِ » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « الإفاداتِ » ، و « تَذْكِرَةِ ابن عَبْدُوسِ » ، و « تَجْريدِ العِنايَةِ » ، وغيرِهم ؛ لاقتِصارهم على جَوازِغَسْلِ مَن له دُونَ سَبْعٍ سنِين . والوَجْهُ

⁽۱ - ۱) سقط من : م .

⁽٢) تقدم تخريجه في ٣/ ١٩.

غَسْلُها . وقال الخَلَّالُ : القِياسُ التَّسْويَةُ بينَهما لكلِّ واحِدٍ منهما على الشرح الكبير الآخَرِ . فعلى قَوْلِنا حُكْمُها حُكْمُ الغُلامِ . ولا يُغَسِّلُ الرجلُ مَن بَلَغَتْ عَشْرًا ؛ لِما ذَكَرْنَا في الصَّبِيِّ . ويَحْتَمِلُ أَن يُحَدُّ ذلك بِتِسْعٍ في حَقِّ الجَارِيَةِ ؛ لَقُوْل عائشةَ : إذا بَلَغَتِ الجارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فهي امْرَأَةٌ(١) . وفيما قبلَ ذلك الوَجْهانِ . ونُقِل عن أحمدَ ، رَحِمَه اللهُ ، كَراهَةُ ذلك ، وقال : النِّساءُ أَعْجَبُ إِلَى . وذُكِر له أَنَّ الثُّورِيُّ قال : تُغَسِّلُ المرأةُ الصَّبيُّ ، والرجلُ الصَّبِيَّةَ . فقال : لا بَأْسَ أَن تُغَسِّلَ المَرْأَةُ الصَّبِيَّ ، وأمَّا الرجلُ يُغَسِّلُ الصَّبيَّةَ فلا أَجْتَرِئُ عليه ، إلَّا أن يُغَسِّلَ الرجلُ ابْنَتَه الصَّغِيرَةَ . ويُرْوَى عن أبي قِلاَبَةَ ، أَنَّه غَسَّلَ ابْنَةً له صَغِيرَةً (٢) . وهو قَوْلُ الحسن . وكَرِه غَسْلَ الرجلِ الصَّغِيرَةَ سعيدٌ ، والزُّهْرِيُّ . وقال شيخُنا٣ : وهذا أَوْلَى مِن

الثَّانى ، يجوزُ لها غَسْلُه . وجزَم به ابنُ رَزِينٍ فى « نِهايَتِه » . قال المُصنِّفُ ، الإنصاف والشَّارِحُ ، وصاحِبُ « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الفُروعِ ِ » ، وغيرُهم : الْحتارَه أبو بَكْر . قال في « القَواعِدِ الأُصُولِيَّةِ » : وحكَى بعضُهم الجَوازَ قُوْلَ أَبِي بَكْرٍ . انتهى . ولا يَبْعُدُ أَنْ يكونَ له فيها قُولَان . وقيل : يجوزُ للمَرْأَةِ غَسْلُه دُونَ الرَّجُل . جزَم به في « الوَجيزِ » ، و « المُنَوِّرِ » ؛ فقالًا : وللأَنْثَى غَسْلُ ذَكَرٍ له سبْعُ سِنِين ولا عكس . واخْتارَه المُصَنِّفُ . وصحَّحه في « التَّصْحيح ِ » . فجَعَلَه الوَجْهَ الثَّاني مِنَ الوَجْهَيْنِ اللَّذينِ ذَكَرَهُما المُصَنِّفُ . وأمَّا الشَّارِحُ ، وابنُ مُنَجَّى في « شَرْحِه » ، فإنَّما حكَيَا الوَجْهَيْن كما ذكُرْناهُما أُوَّلًا . وهو أَوْلَى .

⁽١) سبق تخريجه في ٢/ ٣٨٥ .

⁽٢) تقدم في صفحة ٤٨.

⁽٣) في : المغنى ٣/ ٤٦٥ .

المَنع وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ ، أَو امْرَأَةٌ بَيْنَ رِجَال ، أَوْ خُنْثَى مُشْكِلٌ ، يُمِّمَ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْن . وَفِي الْأُخْرَى ، يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاء مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ ، وَلَا يُمَسُّ .

الشرح الكبير قَوْل الأصْحاب ؛ [١١٣/٢ و] لأنَّ عَوْرَةَ الجِاريَةِ أَفْحَشُ مِن عَوْرَةِ الغُلامِ ، وِلأَنَّ العادَةَ مُباشَرَةُ المرأَةِ للغُلامِ الصَّغِيرِ ، والنَّظَرُ إلى عَوْرَتِهِ في حالِ تَرْبِيَتِه ، ومَشُها ، و لم تَجْرِ العادَةُ للرجلِ بمُباشَرَةِ عَوْرَةِ الجارِيَةِ حالَ الحَياةِ ، فكذلك حالَةَ المَوْتِ . وهذا اخْتِيارُ شينخِنا . واللهُ أعلمُ .

فصل : ويَصِحُّ أَن يُغَسِّلَ المُحْرِمُ الحَلالَ ، والحَلالُ المُحْرِمَ ؛ لأنَّ كلُّ واحِدٍ منهما تَصِحُّ طَهارَتُه وغَسْلُه .

٧٣٦ – مسألة : ﴿ وَإِذَا مَاتَ رَجَلٌ بِينَ نِسْوَةٍ ، أَوَ امْرَأَةٌ بِينَ رِجَالٍ ، أُو خُنْثَى مُشْكِلٌ ، يُمِّمَ في أَصَحِّ الرِّوايَتَيْن . وفي الأُخْرَى ، يُصَبُّ عليه المَاءُ مِن فُوقِ القَمِيصِ ، ولا يُمَسُّ) إذا مات رجلٌ بينَ نِسْوَةٍ أجانِبَ ،

تنبيه : مفْهومُ كلام المُصَنِّفِ، أنَّه لا يجوزُ لهما غَسْلُ مَن له أكثرُ مِن سَبْع ِ سِنِين ، قولًا واحدًا . وهو صحيحٌ . قال ابنُ مُنَجِّي في « شُرْحِه » : صرَّح به أبو المَعالِي في ﴿ النِّهَايَةِ ﴾ . وقدَّمه في ﴿ الفُروعِ ﴾ وغيرِه . وهو ظاهرُ كلامِ أكثرِ الأصحابِ . وعنه ، يجوزُ غَسْلُ مَن له سَبْعٌ إلى عشْرٍ . الْحتارَه أبو بَكْرٍ . وهو احْتِمالٌ في « المُغْنِي » ، و « الشُّرْحِ ِ » ، أَمْكَنَ الوَطْءُ أَم لا . قالَه في « الفُروع ِ » . وقال : فلا عَوْرَةَ إِذَنْ . وقال ابنُ تَميم ِ : والصَّحيحُ ، أَنَّها لا تُغَسِّلُهُ إِذَا بِلَغِ عَشْرًا . وَجْهًا وَاحِدًا . انتهى . وقيل : تُحَدُّ الجَارِيَةُ بِتِسْعِ . وقيل : يجوزُ لهماغَسْلُهما إلى البُلوغ ِ . وحَكاه أبو الخَطَّابِ رِوايةً .

قوله [١٧٥/١ ظ] : وإنْ ماتَ رَجُلٌ بينَ نِساءٍ ، أوِ امْرأةٌ بينَ رِجالٍ ، أو خُنْثَى

أو امرأةٌ بينَ رجالِ أجانِبَ ، أو مات خُنثَى مُشْكِلٌ ، فإنَّه يُيَمَّمُ في الصَّحِيحِ مِن المَدْهَبِ. وهذا قولُ سعيدِ بن المُسَيَّبِ، والنَّخَعِيِّ، وحَمَّادٍ، ومالكِ ، وأصحاب الرَّأي ، وابن المُنْذِر ، وهو أَحَدُ الوَجْهَيْن لأصحاب الشافعيِّ . والوَجْهُ الثانِي ، يُغَسَّلُ في قَمِيصٍ ، ويَجْعَلُ الغاسِلُ على يَدِهِ خِرْقَةً . وفيه روايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّه يُغَسَّلُ مِن فوقِ القَمِيصِ ، يُصَبُّ عليه الماءُ صَبًّا ، ولا يُمَسُّ . وهو قولُ الحسن ، وإسحاقَ . ولَنا ، ما روَى واثِلَةُ بنُ الأَسْقَع ِ ، قال : قال رسولُ الله عَيْنِيِّة : « إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرِّجَالِ ، لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ مَحْرَمٌ ، تُيَمَّمُ كَمَا يُيَمَّمُ الرِّجَالُ ﴾(١) . ولأنَّ الغَسْلَ مِن غيرِ مَسٍّ لا يَحْصُلُ به التَّنْظِيفُ ولا إزالةُ النَّجاسَةِ ، بل رُبَّما كَثُرَتْ ، ولا يَسْلَمُ مِن النَّظَر ، فكان العُدُولُ إلى النَّيَشُم أَوْلَى ، كما لو عَدِم الماءَ . فأمَّا إن ماتَتِ الجارِيَةُ بينَ مَحارِمِها الرِّجالِ ، فقد ذَكَرْناه .

مُشْكِلٌ ، يُمِّم في أَصحِّ الرِّوايتَيْن . وهو المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . والرِّوايةُ الإنصاف الأُخْرَى ، يُصَبُّ عليه الماءُ مِن فَوْقِ القَميص . وعنه ، التَّيَمُّمُ وصَبُّ الماء سواءٌ . فعلى المذهب ، يكونُ التَّيُمُّمُ بحائلِ على الصَّحيح ِ . وقيل : أو بدونِ حائلٍ . وعلى الرُّوايَةِ الثَّانيةِ ، لا يُمَسُّ على الصَّحيح ِ . وقيل : يُمَسُّ بحائلٍ .

> فائدة : يجوزُ أَنْ يَلِمَى الخُنْثَى الرِّجالُ والنِّساءُ ، والرِّجالُ أَوْلَى مِنْهُنَّ . على الصُّحيح مِنَ المذهب . وقيل : هُنَّ أُولَى منهم . وأَطْلَقَهما في « الرِّعايَة » .

⁽١) أخرجه أبو داود ، مرسلا عن مكحول ، في : باب في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . المراسيل ١٧٧ . والبيهقي ، مرسلا ، في : باب المرأة تموت مع الرجال ليس معهم امرأة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى

ı

الشرح الكبير

٧٣٧ – مسألة : (ولا يُغَسِّلُ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، ولا يَدْفِنُه ، إلَّا أَن لا يَجِدَ مَن يُوارِيه غيرَه) إذا مات كافِرٌ مع مُسْلِمِين لم يُغَسِّلُوه ، سَواءٌ كان قَرِيبًا لهم أو لا ، ولا يَتَوَلَّوْا دَفْنَه ، إلَّا أَن لا يَجِدُوا مَن يُوارِيه . وهذا قولُ مالكِ . وقال أبو حَفْصِ العُكْبَرِئُ : يَجُوزُ له غَسْلُ قَرِيبِه الكافِر ، ودَفْنُه .

وحَكَاهُ قَوْلًا لأَحْمَدَ . وهو مَذْهَبُ الشافعيِّ ؛ لِما رُوِيَ عن عليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قال : قلتُ للنبيِّ عَيِّلِهُ : إنَّ عَمَّكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ قد مات ، فقالِ

النبئُ عَلَيْكُ : « اذْهَبْ فَوَارِهِ » . رَواه أَبُو داودَ ، والنَّسائِئُ" . ولَنا ، أَنَّه

الإنصاف

قوله: ولا يُغَسِّلُ مُسْلِمٌ كَافِرًا ، ولا يَدْفِنُه ، وكذا لا يُكَفِّنُه ، ولا يَبْبَعُ جِنازَته . وهذا المذهبُ في ذلك كلّه ، وعليه أكثر الأصحابِ . وعنه ، يجوزُ ذلك . اختاره الآجُرِّيُّ ، وأبو حَفْصِ العُكْبَرِيُّ . قال أبو حَفْصِ : رَوَاهُ الجَماعَةُ ، ولعَلَّ ما رَواه الآجُرِّيُّ ، وأبو حَفْصِ العُكْبَرِيُّ . قال أبو حَفْصِ : رَوَاهُ الجَماعَةُ ، ولعَلَّ ما رَواه ابنُ مُشَيْشِ قولٌ قديمٌ ، أو يكونُ قرابَةً بعيدةً ، وإنَّما يُؤْمَرُ بذلك إذا كانتْ قريبَةً مثلَ ما روَاه حَنْبَلّ . انتهى . قال في « الفُروعِ » : كذا قال . وعنه ، يجوزُ فِعْلُ ذلك به دُونَ غَسْلِه . اختارَه المَجْدُ . قال في « الرِّعايَةِ » : وهو أظهرُ . وقدَّمه ابنُ تَميم . قال المَجْدُ : وهو ظاهرُ كلام أحمدَ في روايَة حَنْبَل ، لا بأسَ أَنْ يَلِي قَرابَته الكافِر . وعنه ، يجوزُ دَفْنُه خاصَّةً . قال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » : ذهب إليه بعضُنا . قال في « الفُروع ِ » : ولعَلَّ المُرادَ ، إذا غُسِّل ، أنَّه كثوبٍ نَجِسٍ ، فلا يُوضَّأُ ولا يُنْوَى « الفُروع ِ » : ولعَلَّ المُرادَ ، إذا غُسِّل ، أنَّه كثوبٍ نَجِسٍ ، فلا يُوضَّأُ ولا يُنْوَى « الفُروع ِ » : ولعَلَّ المُرادَ ، إذا غُسِّل ، أنَّه كثوبٍ نَجِسٍ ، فلا يُوضَّأُ ولا يُنْوَى

⁽۱) أخرجه أبو داود ، فى : باب الرجل يموت له قرابة مشرك ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ۱۹۱/۲ . والنسائى ، فى : باب الغسل من مواراة المشرك ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب مواراة المشرك ، من كتاب الجنائز . المجتبى ۲۰/۱ ، ۲۰/۶ . كم أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ۹۷/۱ ، ۹۷/۱ ، ۱۳۰ ، ۱۳۱ ،

كَالْأَجْنَبِيِّ ، والحَدِيثُ الشرح الكبير

لا يُصَلِّى عليه ، ولا يَدْعُوله فلم يكنْ له غَسْلُه ، كالأَجْنَبِيِّ ، والحَدِيثُ يَدُلُّ على مُواراتِه ، وله ذلك إذا خاف مِن التَّغَيُّرِ به ، والضَّرَرِ بِبَقائِه . قال أحمد ، في يَهُودِيُّ أو نَصْرانِيِّ مات ، وله ولَدٌّ مُسْلِمٌ : فَلْيَرْكَبْ دَابَّةً ، ويَسِرْ أَمَاهُ الحِنازَة ي واذل أله الله عَن حَد والله عَن مَن مَن الله عَن مَن مَن الله عَن مَن مَن الله عَن مَن الله عَن مَن الله عَن الله عَنْ الله عَلْمُ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلْمُ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلْمُ عَلَا الله عَلَمْ الله عَلَا الله عَلَا الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلَمُ عَلَا الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمْ عَلَمُ عَلَمْ عَلَا الله عَلَمُ الله عَلَمْ عَلَا الله عَلَمْ عَلَا الله عَلَمُ عَلَمُ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمُ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَا الله عَ

الغَسْلُ ، ويُلْقَى فى حُفْرَةٍ . قلتُ : هذا مُتَعَيَّنٌ قَطْعًا . قال ابنُ عَقِيلٍ ، وجماعةً مِنَ الأصحاب : وإذا أرادَ أَنْ يَتْبَعَها ، ركِب وسارَ أمامَها . قلتُ : قد روَى ذلك الطَّبَرَانِيُّ ، والخَلَّالُ مِن حديثِ كَعْبِ بِنِ مالِكٍ ، أَنَّه عليه أَفْضَلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ ، أَمرَ ثابتَ بنَ قَيْس بذلك ، لمَّا ماتَتْ أَمَّه ، وهي نَصْرانِيَّةٌ . فيُعانِي بها .

تنبيه : محَلُّ الخِلافِ المُتقدِّم ، إذا كان الكافرُ قَرابَةً أَو زَوْجَةً أَو أَمَّ وَلَدٍ . فأمَّا إِنْ كَانتُ أَجْنَبِيَّةً ، فالصَّحيحُ ، أنَّه يُمْنَعُ مِن فِعْلِ ذلك به ، قولًا واحِدًا . وسَوَّى في « التَّبْصِرَةِ » بينَ القَريبِ والأَجْنَبِيِّ . قلتُ : وهو ظاهرُ كلام المُصنِّفِ هنا . وأمَّا غَسْلُ الكافِرِ للمُسْلِم ، فتقدَّمَ حُكْمُه في أوَّلِ الفَصْلِ .

قوله: إلَّا أَنْ لا يَجِدَ مَن يُوارِيه غيرَه . فَيَدْفِنَه . قال الْمَجْدُ في « شَرْحِه » ، ومَن تابَعَه : إذا لم يكُنْ له أَحدٌ ، لَزِمَنا دَفْنُه ، ذِمِّيًّا كان أو حَرْبِيًّا أو مُرْتَدًّا ، في ظاهر كلام أصحابِنا . وقال أبو المَعالِي وغيرُه : لا يَلْزَمُنا ذلك . وقال أبو المَعالِي أيضًا : مَن لا أمانَ له ، كمُرْتَدٌ ، فَتَتْركُه طُعْمَةَ الكَلْب ، وإنْ غَيَّناه فكَجِيفَةٍ .

⁽١) عن أبى وائل ، قال : ماتت أمى وهى نصرانية ، فأتيت عمر ، فذكرت ذلك له ، فقال : اركب دابة ، وسر أمامها . أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى الرجل يموت له القرابة المشرك يحضره أم لا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٤٨ .

وَإِذَا أَخَذَ فِي غَسْلِهِ ، سَتَرَعُوْرَتَهُ وَجَرَّدَهُ .وَقَالَ الْقَاضِي : يُغَسِّلُهُ فِي قَمِيصٍ خَفِيفٍ ، وَاسِعِ الْكُمَّيْنِ ،.....

الشرح الكبير

٧٣٨ – مسألة : (وإِذَا أَحَذَ في غَسْلِه ، سَتَر عَوْرَتَه و جَرَّدَه . وقال القاضى : يُغَسِّلُه () في قَمِيصٍ خَفِيفٍ () ، واسِع الكُمَّيْن) يَجِبُ سَتْرُ عَوْرَةِ المَيِّتِ بغيرِ خِلافٍ عَلِمْناه ، وهو ما بينَ شُرَّتِه إلى رُكْبَته ، وقد قال النبيُّ عَيْلِكُ لعليٍّ : « لَا تَنْظُرْ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ ، وَلَا مَيِّتٍ » . رَواه أبو داودَ () . قال ابنُ عبدِ البرِّ : ورُوِي : « النَّاظِرُ مِنَ الرِّجَالِ إِلَى فُرُوجِ النِّسَاءِ ، وَالمُتكَشِّفُ مَلْعُونُ » (أ) . الرِّجَالِ ، كَالنَّاظِرِ مِنْهُمْ إِلَى فُرُوجِ النِّسَاءِ ، وَالمُتكَشِّفُ مَلْعُونُ » (أ) . قال أبو داود : قلتُ لأحمد : الصَّبِيُّ يُسْتَرُ كَا يُسْتَرُ الكَبِيرُ ، أَعْنِي الصَّبِي قال أبو داود : قلتُ لأحمد : الصَّبِيُّ يُسْتَرُ منه ؟! ليست عَوْرَتُه بعَوْرَةٍ ، المَيِّتُ منه ؟! ليست عَوْرَتُه بعَوْرَةٍ ، ويُغَسِّلُه النِّسَاءُ .

الإنصاف

قوله : وإذا أُخَذ فى غَسْلِه ، ستَر عَوْرَتَه . على ما تَقَدَّمَ فى حَدِّها . بلا نِزاعٍ ، إلاّ أَنْ يكونَ صَبِيًّا صغيرًا دُونَ سَبْعٍ ، فإنَّه يُغَسَّلُ مَجَرَّدًا بغيرِ سُتْرَةٍ ، ويجوزُ مَسُّ عُوْرَتِه .

فَائِدَةَ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَبِداً فَ الغَسْلِ بِمَن يَخافُ عليه ، ثُمَّ الأَقْرَبِ ، ثُمَ الأَفْضَلِ بِعَدَه . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وقيل : يُقدَّمُ عليه الأَسَنُّ . وأَطْلَقَهما في « الفُروعِ » . وأَطْلَقَ الآجُرِّئُ ، يُقَدَّمُ الأَخْوَفُ ، ثم الفَقِيرُ ، ثم مَن سَبق .

⁽١) في م : « يغسل » .

⁽٢) سقط من : م .

⁽٣) تقدم تخريجه في ٢٠٢/٣ .

⁽٤) التمهيد : ١٦٠/٢ . وآخره فيه : ﴿ وَالنَّاظُرُ وَالْمُتَكَشَّفُ مُلْعُونَ ﴾ .

قوله: وجَرَّدَه. هذا الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ. نصَّ عليه، وجزَم به في الإنصاف « الوَجيزِ »، و « تَذْكِرَةِ ابنِ عَبْدُوسِ »، و « المُنَوِّرِ »، وغيرِهم. قال الخِرَقِيُّ : فإذا أَخَذَ في غَسْلِه ، ستَر مِن سُرَّتِه إلى رُكْبَتِه. وقدَّمه في « الفُروعِ »، و « النَّظْمِ »، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْن »،

⁽١) الدخريص ، واحد الدخاريص : ما يوصل به بدن الثوب أو الدرع ليتسع .

⁽٢) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى غسل النبى عَلَيْكُ ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧١/١ . والبيهقى ، فى : باب ما يستحب من غسل الميت فى قميص ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٣٨٧ .

⁽٣) في م : « رسول » .

⁽٤) أخرجه مسلم ، فى : باب فى اللحدونصب اللبن على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢٦٥/٢ . والنسائى ، فى : باب اللحد والشق ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٦٦/٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١/ ٤٩٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٦٩/١ ، استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١/ ٤٩٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٦٩/١ ،

الشرح الكبير في قَمِيصِه ، وقد أرادُوا خَلْعَه ، فَنُودُوا ، أَلَّا تَخْلَعُوه ، واسْتُرُوا نَبِيُّكُمْ (') . وَلَنَا ، أَنَّ تَجْرِيدَ المَيِّتِ أَمْكُنُ لَتَغْسِيلِه وَتَطْهِيرِه ، والحَيُّ يَتَجَرَّدُ إِذَا اغْتَسَلَ ، فكذلك المَيِّتُ ، ولأنَّه إِذَا غُسِّلَ (٢) في ثَوْبه يَنْجُسُ الثُّوْبُ بِمَا يَخْرُجُ ، وقد لا يَطْهُرُ بِصَبِّ المَاءِ عليه ، فيَنْجُسَ المَيِّتُ به . فأمَّا النبيُّ عَلَيْكَ فَدَلَكَ خَاصٌّ له ، أَلا تَرَى أَنُّهم قَالُوا : نُجَرِّدُه كَا نُجَرِّدُ مَوْتَانا . كذلك رَوَتْه عائشة . قال ابنُ عبدِ البَرِّ : رُوىَ ذلك عنها مِن وجْه مِصَحِيحٍ . فالظاهِرُ أَنَّ تَجْرِيدَ المَيِّتِ فيما عدا العَوْرَةَ كان مَشْهُورًا عندَهم ، و لم يكنْ هذا ليَخْفَى عن النبيِّ عَلِيلَةٍ ، بل الظَّاهِرُ أنَّه كان بأمْرِه ؛ لأنَّهم كانوا يَنْتَهُون إلى رَأْيه ، ويَصْدُرُون عن أمْره في الشَّرْعِيَّاتِ ، واتِّباعُ أمْرِه وفِعْلِه أَوْلَى مِن اتَّبَاعِ غِيرِه . ولأنَّ ما يُخْشَى مِن تَنْجِيسِ قَمِيصِه بما يَخْرُجُ منه كان مَأْمُونًا في حَقِّ النِّبِيِّ عَلَيْكُم ؛ لأنَّه طاهِرٌ حَيًّا ومَيِّتًا ، بخِلافِ غيرِه ، وإنَّما قال سعدٌ : الحَدُوا لي لَحْدًا ، وانْصِبُوا عليَّ اللَّبِنَ نَصْبًا ، كما صُنِع برسول الله عليك .

الإنصاف و « الفائق » ، و « المُغْنِي » ، و « الشُّرح ِ » ، ونَصراه ، وغيرِهم . واخْتارَه ابنُ أبِي مُوسى ، والشِّيرازِيُّ ، وأبو الخَطَّابِ في ﴿ الهِدَايَةِ ﴾ . وقال القاضي : يُغَسَّلُ في قَميص وَاسِعِ الكُمَّيْنِ. جزَم به في « الجامِع ِ الصَّغِيرِ » ، و ﴿ التَّعْلِيقِ ﴾ ، والشَّريفُ ، وأبو الخَطَّابِ في ﴿ خِلافَيْهِما ﴾ ، وابنُ البُّنَّا ، وغيرُهم . قال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » : الْحتارَه القاضي وسائرُ أصحابه ، والمجدُ في

⁽١) أخرجه أبو داود ، في : باب في ستر الميت عند غسله ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/ ١٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٧/٦ .

⁽Y) في م: « اغتسل ».

٧٣٩ – مسألة : ﴿ وَيُسْتَرُ المَيِّتُ عَنِ الغُيُونِ ، وَلَا يَحْضُرُهُ إِلَّا مَنِ الشرح الكبير يُعِينُ في غَسْلِه) يُسْتَحَبُّ سَتْرُ المَيِّتِ ، وأن يُغَسَّلَ في بَيْتٍ إِن أَمْكَنَ ؛ لأَنَّه أَسْتَرُ له ، فإن لم يكنْ بَيْتٌ ، جُعِل بينه وبينَ السماء سِتْرًا . وكان ابنُ سِيرِينَ يَسْتَحِبُّ أَن يَكُونَ البَيْتُ الذِي يُغَسَّلُ فِيهِ مُظْلِمًا . ذَكَرَه أَحْمَدُ . ورَوَى أبو داودَ(١) ، بإسنادٍ له ، قال : أَوْصَى الضَّحَّاكُ أَخاه سالِمًا ، قال : إذا

« شُرْحِه »، وابنُ الجَوْزِيِّ. انتهي. وهو الذي ذكَره ابنُ هُبَيْرَةَ عن الإمام أحمدَ^(٧). الإنصاف وقال الإمامُ أحمدُ : يُعْجبُنِي أَنْ يُغَسِّلَ المَيِّتَ وعليه ثُوبٌ ؛ يُدْخِلُ يَدَه مِن تحتِ التَّوْبِ ، فإنْ كان القَمِيصُ صَيِّقَ الكُمَّيْنِ ، فتَق الدُّخاريصَ ، فإنْ تَعَذَّرَ جَرَّدَه . قَالَ فِي ﴿ الفُّروعِ ﴾: اختارَه جماعةً . وقدَّمه في ﴿ الهدائِيةِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخيصِ » ، و « الرِّعايتَيْن · » ، و « الحاوِيَيْن » . قال ف « البُلْغَةِ » : ولا ينزعُ قَميصَه إلَّا أَنْ لا يَتَمَكَّنَ ، فَيَفْتِقَ الكُمُّ ، أو رأْسَ الدَّخارِيصِ ، أو يُجَرِّدَه ويَسْتُرَ عَوْرَتَه . وأَطْلَقَهما في ﴿ المُذْهَبِ ﴾ .

> قوله : ويُسْتَرُ الميِّتُ عن العُيونِ . فيكونُ تحتَ ستْر ، كَسَقْفٍ أو خَيْمَةٍ ونحو ذلك . وهذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . ونقَل أبو داودَ ، يُعَسَّلُ في بَيْتِ مُظْلِم . قوله : ولا يَحْضُرُه إِلَّا مَن يُعِينُ في غَسْلِه . ويُكْرَهُ لغير هم الحُضورُ مُطْلَقًا . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . وقال القاضي ، وابنُ عَقِيل : لَوَلِيُّه الدُّخولُ [١٧٦/١ و] عليه كيفَ شاء . وما هو ببعيد .

⁽١) لم نجده في سننه .

⁽٢) انظر : الإفصاح ، لابن هبيرة ١٨٢/١ .

الشرح الكبير غَسَّلْتَنِي فَاجْعَلْ حَوْلِي سِتْرًا ، وَاجْعَلْ بَيْنِي وَبِينَ السَّمَاءَ سِتْرًا . وذَكَر القاضي، أنَّ عائشةَ قالت: أتانا رسولُ الله عَلَيْكُ ونحن نُعَسِّلُ ابْنَتَه، فجَعَلْنَا بينَها وبينَ السَّقْفِ سِتْرًا(١). وإنَّما اسْتُحِبُّ ذلك لئلَّا يَسْتَقْبلَ السَّماءَ بعَوْرَتِه ، وإِنَّمَا اسْتُحِبُّ سَتْرُ المَيِّتِ ، وأن لا يَحْضُرَه إِلَّا مَن يُعِينُ في غَسْلِه ؛ لأنَّه يُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَى المَيِّتِ إِلَّا لِحَاجَةِ ، لأنَّه رُبَّما كان بالمَيِّتِ عَيْبٌ يَكْتُمُه ، ويَكْرَهُ أَن يُطَّلَعَ عليه بعدَ مَوْتِه ، ورُبَّما حَدَث منه أَمْرٌ يَكْرَهُ الحَيُّ أَن يُطَّلَعَ منه على مِثْلِه ، ورُبُّما ظَهَر فيه شيءٌ هو في الظَّاهِر مُنْكَرٌ فَيُتَحَدَّثُ به ، فيكو نُ فَضِيحَةً ، ورُبَّما بَدَتْ عَوْرَتُه فشاهَدَها . ويُسْتَحَبُّ للحاضِرين غَضٌّ أَبْصارهم عنه ، إلَّا لحاجَةٍ كذلك ، ولهذا أَحْبَبْنا أَن يكونَ الغاسِلُ ثِقَةً أُمِينًا ؟ لَيْسْتُرَ مَا يَطَّلِعُ عَلِيهِ . وفي الحَدِيثِ عن النبيِّ عَيِّكُ : « لِيُغَسِّلْ مَوْتَاكُمُ الْمَأْمُونُونَ » . رَواه ابنُ ماجه(١) . وعن عائشةَ ، عن النبيِّ عَلَيْكُم ، أنَّه قَالَ : ﴿ لِيَلِهِ أَقْرَابُكُمْ مِنْهُ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ، فَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ فَمَنْ تَرَوْنَ أَنَّ (") عِنْدَهُ حَظًّا مِنْ وَرَعٍ ۗ » . رَواه الإمامُ أحمدُ (ْ) . وقال القاضى : لَوَلِيِّه أَن

الإنصاف

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، لا يُعَطَّى وَجْهُه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ ، وعليه الأصحابُ ، ونقَله الجماعَةُ . وظاهِرُ كلام أبي بَكْرٍ ، أنَّه يُسَنُّ ذلك ، وأَوْمَأ إليه ؟ لأَنَّه رُبُّما تَغَيَّرُ لَدَم ِ ، أو غيرِه ، فيُظَنُّ به السُّوءُ . ونقَل حَنْبَلٌ ، إنْ فَعَله أو تركه ،

⁽١) لم نجد هذا عن عائشة رضي الله عنها ، والأحاديث في تغسيل ابنة رسول الله عَلِيْكُ ، عن أم عطية وأم سليم .

⁽٢) في : باب ما جاء في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٩ .

⁽٣) سقط من : م .

⁽٤) في : المسند ٦/٩ ١١، ١٢٠ ، ١٢٢ .

يَدْخُلَ كيف شاء . والأَوْلَى ما ذَكَرْنا ، إن شاء اللهُ ؛ لأنَّ العِلَّةَ تَقْتَضِى الشرح الكبير التَّعْمِيمَ .

• ٧٤ - مسألة: (ثم يَرْفَعُ رَأْسَه برِفْقِ إِلَى قَرِيبٍ مِنِ الجُلُوسِ ، وَيَعْصِرُ بَطْنَه عَصْرًا رَفِيقًا ، ويُكْثِرُ صَبَّ الماءِ حِينَادٍ) يُسْتَحَبُّ للغاسِلِ أَن يَبْدَأَ فَيَحْنِى المَيِّتَ حَنْيًا رَفِيقًا ، لا يَبْلُغُ به الجُلُوسَ ؛ لأنَّ في الجُلُوسِ أَن يَبْدَأَ فَيَحْنِى المَيِّتَ حَنْيًا رَفِيقًا ، لا يَبْلُغُ به الجُلُوسَ ؛ لأنَّ في الجُلُوسِ أَذِيَّةً ، ثم يُمِرُ يَدَه على بَطْنِه ، يَعْصِرُه عَصْرًا ؛ ليُخْرِجَ ما معه مِن نَجاسَةٍ ، الذِيَّةُ ، ثم يُمِرُ يَدَه على بَطْنِه ، ويُكْثِرُ صَبَّ الماء حِينَئِدٍ ، ليُخْفِى مَا يَخْرُجُ منه ، ويَلا يَخْرُجَ بعد ذلك ، ويُكْثِرُ صَبَّ الماء حِينَئِدٍ ، ليُخُورَ حتى لا يَظْهَرَ ويَدْهَبَ به الماء . ويُسْتَحَبُّ أَن يكونَ بِقُرْبِهِ مِجْمَرٌ فيه بَخُورٌ حتى لا يَظْهَرَ منه رَيْحٌ . ورُوى عن أحمد ، أنَّه قال : لا يَعْصِرُ بَطْنَ المَيِّتِ في المَرَّةِ الأُولَى ، ولكَنْ في الثَّانِيةِ . وقال في موضِع آخَرَ : يَعْصِرُ بَطْنَ المَيِّتِ في الثَّانِيةِ . اللَّولَى ، ولكَنْ في الثَّانِية . وقال في موضِع آخَرَ : يَعْصِرُ بَطْنَ المَيِّتِ في الثَّانِية . يُمْسَحُ مَسْحًا رَفِيقًا مَرَّةً واحِدَةً . وقال أيضًا : عَصْرُ بَطْنِ المَيِّتِ في الثَّانِية المُكُنُ ؛ لأنَّ المَيِّتَ لا يَلِينُ حتى يُصِيبُه الماء .

فلا بأْسَ . الثَّانيةُ ، يُسْتَحَبُّ تَوْجِيهُه فى كلِّ أَحْوالِه . وكذا على مُغْتَسَلِه مُسْتَلْقيًا . الإنصاف قالَه فى « الفُروعِ ِ » . وقدَّمه ، وقال : ونصوصُه، يكونُ كوقْتِ الاحْتِضارِ .

قوله: ثم يَرْفَعُ رَأْسَه برِفْق إلى قَريب مِنَ الجِلُوسِ ، ويَعْصِرُ بَطْنَه عَصْرًا رَفِيقًا ، ويُكْثِرُ صَبَّ الماءِ حينَئذٍ . يَفْعَلُ به ذلك كلَّ غَسْلَةٍ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وعنه ، لا يَفْعَلُه إلَّا في الثَّالثةِ .

تنبيه : مُرادُ المُصَنِّفِ وغيرِه ممَّن أطْلَقَ ، غيرُ الحامِل ، فإنَّه لا يَعْصِرُ بَطْنَها ؟

الله عَنَّ يَلُفُّ عَلَى يَدِه خِرْقَةً فَيُنَجِّيهِ بِهَا. وَلَا يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَتِه. وَيُسْتَحَبُّ الله عَلَى يَدِه خِرْقَةً فَيُنَجِّيهِ بِهَا. وَلَا يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَتِه. وَيُسْتَحَبُّ أَلَّا يَمَسَّ سَائِرَ بَدَنِهِ إِلَّا بِخِرْقَةً .

الشرح الكبير

فصل: فإن كانتِ امرأةً حامِلًا لم يَعْصِرْ بَطْنَهَا ؛ لِتَلَّا يُؤْذِى الوَلَدَ^(۱) ، لِمَا رَوَتْ أَمُّ سُلَيْم ، قالت: قال رسولُ الله عَلَيْك : « إِذَا تُوفِيِّتِ الْمَرْأَةُ ، فَأَرَادُوا غَسْلَهَا ، فَلْيَبْدَأْنَ بِبَطْنِهَا ، فَلْيُمْسَحْ مَسْحًا رَفِيقًا إِنْ لَمْ تَكُنْ حُبْلَى ، فَإِنْ كَانَتْ حُبْلَى فَلَا يُحَرِّكْنَهَا ». رَواه الخَلَّالُ (۱) .

٧٤١ – مسألة : (ثم يَلُفُ على يَدِه خِرْقَةً ، فَيُنَجِّيه . ولا يَحِلُ إِلَى اللهِ عَوْرَتِه ، ويُسْتَحَبُّ أَن لَا يَمَسَّ سَائِرَ بَدَنِه إلَّا بِخِرْقَةٍ)
 يُسْتَحَبُّ للغاسِلِ إذا عَصَر بَطْنَ المَيِّتِ أَن يُنَجِّيَه ، فيلُفَ على يَدِه خِرْقَةً

الانصاف

لَئُلَّا يُؤْذِى الوَلَدَ . صرَّح به ابنُ تَميم ، وصاحِبُ « الحَواشِي » ، وغيرُهما . قوله : ثم يَلُفُ على يَدِه خِرْقَةً فَيُنَجِّيهِ . وصِفَتُه ، أَنْ يَلُفَها على يَدِه ، فيَغْسِلَ بها أَحَدَ الفَرْجَيْن ، ثم يُنَجِّيه ، ويأْخذَ أُخْرَى للفَرْجِ الآخِرِ . وفي « المُجَرَّدِ » ، يكْفِي خِرْقَةٌ واحدةٌ للفَرْجَيْن . وحُمِل على أنَّها غُسِلَتْ وأُعِيدَتْ .

تنبيه : قوله : ولا يجِلُّ مَسُّ عَوْرَتِه . ولا النَّظَرُ إليها . يعْنِي ، إذا كان المَيِّتُ

⁽¹⁾ في النسخ : « أم الولد » . والمثبت من المغنى .

⁽٢) حديث أم سليم فى تغسيل المرأة عزاه المزى فى تحفة الأشراف للترمذى ولم يذكر موضع روايته له ، وكذلك ابن حجر فى النكت الظراف . انظر تحفة الأشراف ١٣ / ٨٥ . وأخرجه البيهقى ، فى : باب فى غسل المرأة ، من كتاب الجنائز ، ثم عزاه للترمذى . واستدرك عليه صاحب الجوهر النقى بقوله : لم أجده فى كتاب الترمذى وما رأيت أحدًا غير البيهقى عزاه إليه . السنن الكبرى ٤ / ٥ . والذى عند الترمذى هو قوله بعد رواية حديث أم علية - وفى الباب عن أم سليم . انظر عارضة الأحوذى ٤ / ٢١١ باب ما جاء فى غسل الميت ، من أبواب الجنائز . وأورده الهيثمى فى مجمع الزوائد ٣ / ٢١ وعزاه للطبرانى فى الكبير . وهو فيه . انظر : المعجم الكبير ٢٥ / ٢٥ .

المقنع

خَشِنَةً فَيُنَجِّيَه (١) بها ؛ لتَلَّا يَمَسَّ عَوْرَتَه ؛ لأَنَّ النَّظَرَ إلى عَوْرَةِ المَيِّتِ الشرح الكبير حَرامٌ ، فمَسُّها أَوْلَى . ويُزيلُ ما على بَدَنِه مِن نَجاسَةٍ ؛ لأنَّ الحَيَّ يَبْدَأُ بذلك في اغْتِسالِه مِن الجنابة . ويُسْتَحَبُّ أن لا يَمَسَّ سائِرَ بَدَنِه إلَّا بخِرْقَة ؟ لِما رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللهُ عنه ، غَسَّلَ النبيُّ عَلِيلًا وبيَدِه خِرْقَةٌ ، يَمْسَحُ بها ما تحتَ القَمِيصِ (١) . قال القاضى : يُعِدُّ الغاسِلُ خِرْقَتَيْن ، يَغْسِلُ بإحْداهما السَّبيلَيْن ، وبالأُخْرَى سائِرَ بَدَنِه .

> ٧٤٧ - مسألة : (ثم يَنْوى غَسْلَه' ، ويُسَمِّى) النِّيَّةُ في غَسْل المَيِّتِ وَاجِبَةً عَلَى الْغَاسِلِ ، وَفَى وُجُوبِ التَّسْمِيَةِ رِوَايَتَانِ ، كَغُسْلِ

> > كبيرًا ، فإنْ كان صغيرًا فقد تقدُّم قرِيبًا .

الإنصاف

قوله : ويُسْتَحَبُّ أَنْ لا يمسَّ سائرَ بدَنِه إلَّا بخِرْقَةٍ . وهذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحاب . وقال ابنُ عَقِيل : بَدَنُه كُلَّه عَوْرَةٌ إِكْرَامًا له ، مِن حيثُ وجَب سَتْرُ جَميعِه ، فَيَحْرُمُ نظَرُه . و لم يَجُزْ أَنْ يحْضُرَه إِلَّا مَن يُعِينُ على أَمْرِه . وهو ظاهِرُ كلام ِ أَبِي بَكْرٍ . وقال في « الغُنْيَةِ » كقولِ الأصحابِ ، مع أنَّه قال : جميعُ بَدَنِه عورَةً ؛ لُوجوب سَتْر جميعِه .

قوله : ثم يَنْوِي غَسْلَه . الصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّ النِّيَّةَ لعَسْلِه فَرْضٌ . قال في « الفُروع ِ » : فَرْضٌ على الأَصَحِّ . قال في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » : فرْضٌ في ظاهرٍ

⁽١) في م: « يمسحه ».

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الميت يغسل من قال يستر ولا يجرد ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبي شيبة ٢٤٠/٣ .

⁽٣) في م : « غسلهما » .

الشرح الكبير الجَنابَةِ ، وإنَّما أَوْجَبْناها على الغَاسِل لتَعَذُّرها مِن المَيِّتِ ، ولأنَّ الحَيّ هو المُخاطَبُ بالغَسْلِ . وقال القاضي ، وابنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ لا تُعْتَبَرَ النِّيَّةُ ؛ لأنَّ القَصْدَ التَّنْظِيفُ ، فأشْبَهَ غَسْلَ النَّجاسَةِ . والصَّحِيحُ الأُوَّلُ ؛ لأنَّه لو كان كذلك لَما وَجَب غَسْلُ مُتَنَظِّفٍ ، ولجاز غَسْلُه بماء الوَرْدِ ، وكلِّ ما يَحْصُلُ به التَّنْظِيفُ ، وإنَّما هو غَسْلُ تَعَبُّدٍ ، فأَشْبَهَ غُسْلَ الجَنابَةِ .

الإنصاف المذهب ، وعليه الجمهورُ . وصحَّحَه المَجْدُ في « شَرْحِه » ، وابنُ تَميم . وجزَم به في « الكافِي » ، وغيرِه ، وابنُ حَمْدانَ ، وغيرُهم . وعنه ، ليستْ بفَرْض . وذكرها القاضي وَجْهًا . قال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » : اخْتارَه ابنُ عَقِيلٍ ، وابنُ أبي مُوسى . وهو ظاهِرُ كلام ِ الخِرَقِيِّ ؛ لحُصولِ تَنْظيفِه بدُونِها ، وهو المقْصودُ .` وأَطْلَقَهما في « المُحَرَّرِ » ، و « الرِّعايَةِ الصُّغْرَى » ، و « الفائقِ » . وقيل : إنْ قُلْنا : يَنْجُسُ بِمَوْتِه ، صحَّ غَسْلُه بلا نِيَّةٍ . ذكَرَه في « الرِّعايَةِ » .

فائدة : لا يُعْتَبُرُ نَفْسُ فِعْلِ الغَسْلِ في أَصحِّ الوَّجْهَيْنِ . اخْتَارَه المَجْدُ . وهو ظاهرُ ما قدَّمه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » . قال في « الحَواشِي » : وهو ظاهرُ ما ذكرَه الشَّيْخُ وغيرُه . والوَجْهُ الثَّانِي ، يُعْتَبَرُ . قال ابنُ تَميم ي: وهو ظاهرُ كلامِه . قال في « التَّلْخيصِ » : ولابُدَّ مِن إعادةٍ غَسْل ِالغَريقِ على الأَظْهَرِ . فظاهِرُه اعْتِبارُ الفِعْلِ . قالَه في « الحَواشِي » ، وأَطْلَقَهما في « الفُروعِ » ، و « مُخْتَصَرِ ابن ِ تَميم ِ » ، و ﴿ الرِّعايَةِ الكُبْرِي ﴾ . فعلى الأوَّلِ ، لو تُركَ المَيِّتُ تحتَ مِيزابِ ، أو أَنْبُوبَةٍ ، أو مطَرٍ ، أو كان غرِيقًا ، فحَضَر مَن يصْلُحُ لغَسْلِه ونوَى غَسْلَه ، إذا اشْتَرَطْناها ، ومضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ غَسْلُه فيه ، أَجْزَأُ ذلك . وعلى الثَّانِي ، لا تُجْزِئُه . وإذا كان المَيِّتُ ماتَ بغَرَقٍ أو بمطَرٍ ، فقال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » : يجِبُ تَغْسِيلُه ، ولا يُجْزِئُ ما أصابَه مِنَ الماءِ . نصَّ عليه . قال المَجْدُ : هذا إنِ اعْتَبَرْنا الفِعْلَ أو لم يكُنْ

الشرح الكبير

٧٤٣ – مسألة ؛ قال : (ويُدْخِلُ إِصْبَعَيْه مَبْلُولَتَيْن بالماء بينَ شَفَتَيْه ، فيمَسَحُ أَسْنَانَه ، وفي مَنْخَرَيْه فَيُنَظِّفُهما ، ويُوضِّئُه ، ولا يُدْخِلُ الماءَ في فيه ولا أَنْفِه) وجُمْلَةُ ذلك أَنَّه إذا نَجَى المَيِّتَ وأزال عنه (النَّجاسَة ، بَدَأ بعدَ ذلك فوضًاه وُضُوءَ الصلاة ، فيغْسِلُ كَفَيْه ، ثم يَأْخُذُ خِرْقَةً خَشِنَةً فيبُلُها ويَجْعَلُها على إِصْبَعَيْه ، فيمُسَمَحُ أَسْنَانَه وأَنْفَه ، حتى يُنَظِّفُهما ، ويكونُ ذلك في رفْق ، ثم يَغْسِلُ وَجُهَه ، ويُتَمِّمُ وصُوءَه ؛ لقَوْلِ رسولِ الله عَلَيْكُ للنِّساءِ في رفْق ، ثم يَغْسِلُ وَجْهَه ، ويتُمِّمُ وصُوءَه ؛ لقَوْلِ رسولِ الله عَلَيْكُ للنِّساءِ الله عَسَلْنَ ابْنَتَه : « ابْدَأْنَ بِمَيَامِنِهَا ، وَمَوَاضِع ِ الْوُضُوءَ مِنْهَا » . مُتَّفَقً الله عَلَيْد في فيه ولا عليه (المُؤَوّ وَمِنْهَا » . مُتَّفَقً عليه (الله عَلَيْكُ المَاءَ في فيه ولا عليه (الله عَلْ المَاءَ في فيه ولا

ثَمَّ مَنْ نَوَى غَسْلِه فى ظاهرِ المذهبِ. قال: ويتَخَرَّجُ أَنْ لا حاجةً إلى غَسْلِه إذا لم يُعْتَبَرِ الإنصاف الفِعْلُ ولا النَّيَّةُ. وقال فى « الفائقِ »: ويجِبُ غَسْلُ الغَريقِ ، على أَصحِّ الوَجْهَيْن. ومأْخَذُهما وُجوبُ الفِعْلِ.

قوله : ويُسَمِّى . حُكْمُ التَّسْمِيَةِ هنا ، في الوُجوبِ وعدَمِه ، حُكْمُها في الوُضوءِ والغُسْلِ . على ما تقدَّمَ في بَابِها .

قوله : ويُدْخِلُ إِصْبَعَيْه مَبْلُولَتَيْن بالماءِ بينَ شَفَتَيه ، فيَمْسَحُ أَسْنانَه ، وفي مَنْخَرَيْه فيُنظّفُهما . هذا الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، وعليه أكثرُ الأصحاب ، وقطَع به كثيرٌ

⁽١) سقط من : م .

⁽٢) يأتى تخريجه من حديث أم عطية .

الشرح الكبير أَنْفِه في قولِ أَكْثَرِ أهلِ العِلْمِ ؛ منهم سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ ، والنَّخَعِيُّ ، والثَّوْرِئُ ، وأبو حنيفةَ . وقال الشافعيُّ : يُمَضْمِضُه ويُنْشِقُه كَمَا يَفْعَلُ الحَيُّ . ولَنا ، أنَّ ذلك لا يُؤْمَنُ معه وُصُولُه إلى جَوْفِه ، فَيُفْضِي إلى المُثْلَةِ به ، ولا يُؤْمَنُ مِن خُرُوجه في أَكْفانِه فَيُفْسِدَها .

\$ \$ ٧ - مسألة : (ثم يَضْرِبُ السِّدْرَ ، فيَغْسِلُ برَغْوَتِه رَأْسَه ولِحْيَتَه

الإنصاف منهم . وقيل : يفْعَلُ ذلك بخِرْقَةٍ خَشِنَةٍ مبْلُولَةٍ ، أو بقُطْنَةٍ يَلُفُّها على الخِلالِ . قال ف ﴿ مَجْمَع ِ البَّحْرَيْنِ ﴾ : هذا الأوْلَى . نصَّ غليه ، واقْتَصَرَ عليه . وكذا الزَّرْكَشِيُّ . وقال ابنُ أَبِي مُوسى : يَصُبُّ الماءَ على فِيه وأَنْفِه ، ولا يُدْخِلَه فيهما .

فائدة : فعْلُ ذلك مُسْتَحَبُّ لا واجبٌ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . نصَّ ا عليه ، وعليه أكثرُ الأصحاب . قالَه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، وغيره . قال الزَّرْكَشِيقُ : هو قوْلُ أحمدَ وعامَّةِ أصحابه . وقدَّمه في « الفَروعِ » وغيره . وصحَّحَه فى « الفائقِ » وغيرِه . وقيل : واجبٌ . واخْتارَه أبو الخَطَّابِ فِ « الخِلافِ » ، و كالمَضْمَضَةِ .

فائدة : يُسْتَحَبُّ أَنْ يكونَ ذلك بخِرْقَةٍ . نصَّ عليه .

قوله : ويُوضِّئُه . الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّ وُضوءَه مُسْتَحَبُّ لا واجِبٌ . وعليه أكثرُ [١٧٦/١ ظ] الأصحابِ ؛ لقِيامِ مُوجبِه ، وهو زَوالُ عَقْلِه . وقيل : واجِبٌ . وهو ظاهِرُ كلام ِ القاضى فى مَوْضِعٍ مِن « تَعْلِيقِه » ، وابنِ الزَّاغُونِيِّ . قوله : ويَضْرِبُ السِّدْرَ ، فيَغْسِلُ برَغْوَتِه رأْسَه ولِحْيَتَه . بلا نِزاعٍ .

وقوله : وسائرَ بَدَنِه . هو الْحتِيارُ المُصنِّفِ ، وجماعَةٍ مِنَ الأصحابِ . وهو الذي ذكَره ابنُ هُبَيْرَةَ عن الإمام أحمدَ . وجزَم به في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ،

وسائِرَ بَدَنِه ، ثَم يَغْسِلُ شِقَّه الأَيْمَنَ ، ثَم الأَيْسَرَ ، يَهْعَلُ ذلك ثَلاثًا) يُسْتَحَبُّ أَن يَبْدَأَ الغاسِلُ بعدَ وُضُوءِ المَيِّتِ بعَسْلِ رَأْسِ المَيِّتِ ، فيَغْسِلُه برَغْوَةِ السِّدْرِ ، ويَغْسِلُ بَدَنَه بالثُّهُ اللَّهُ ، يَهْعَلُ ذلك ثَلاثًا . والمَنْصُوصُ عن السِّدْرِ ، ويَغْسِلُ بَدَنَه بالثُّهُ اللَّهُ عَسَلَ ثَلاثًا بهاءٍ وسِدْرٍ . قال صالح : أحمد ، رَحِمَه الله ، أنَّه يُسْتَحَبُّ أَن يُغْسَلَ ثَلاثًا بهاءٍ وسِدْرٍ . قال صالح : قال أبي : المَيِّتُ يُغَسَّلُ بهاءٍ وسِدْرٍ ، ثَلاثَ غَسَلَاتٍ . قلت : فينه عَليه ؟ قال أبي : المَيِّتُ يُغَسَّلُ بهاءٍ وسِدْرٍ ، ثَلاثَ غَسَلَاتٍ . قلت : فينه عَليه ؟ قال قال : أَنَّ شِيءٍ يكونُ هو أَنْقِي له . وذُكِر عن عَطاءٍ ، أَنَّ ابنَ جُرَيْجٍ قال قال : أَنَّ شِيءٍ يكونُ هو أَنْقي له . وذُكِر عن عَطاءٍ ، أَنَّ ابنَ جُرَيْجٍ قال له : إنَّه يَنْقَى عليه السِّدُرُ إذا غُسِّلَ به كلَّ مَرَّةٍ . قال عَطاءً : هو طَهُورٌ . واحْتَجَ أَحمدُ بحَدِيثِ أُمْ عَطِيَّةَ ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ حِينَ تُوفِينِ ابْنَتُه قال : واحْتَجَ أَحمدُ بحَدِيثِ أُمْ عَطِيَّةَ ، أَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ حينَ تُوفِينِ ابْنَتُه قال : ها أَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ الله

الإنصاف

و « شَرْحِ ابنِ مُنَجَّى » . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أَنَّه لا يغْسِلُ برَغْوَةِ السَّدْرِ إلَّا وَشَرَحِ ابنِ مُنَجَّى » . والصَّحيحُ مِنَ المُحَرَّرِ » ، و « الوَجيزِ » ، وغيرِهما . وقدَّمه فى « الفُروعِ » ، و « الفائقِ » . واختارَه أبو الخطَّابِ وغيرُه . وإذا ضرَب السِّدْرَ وغسَل برَغْوَتِه رأْسَه ولحْيَتَه ، أو رأْسَه ولحْيَتَه وسائرَ بَدَنِه ، وأرادَ أَنْ يُغَسِّلُه ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّه يجْعَلُ السِّدْرَ فى كلِّ مرَّةٍ مِنَ العَسَلاتِ . نصَّ عليه . قال المُصنِّفُ فى « المُغْنِى » (١) ، والشَّارِحُ ، والزَّرْ كَشِى : ومنصوصُ أحمد ، والخِرَقِيِّ وغيرُه . والخِرَقِيِّ ، أنَّ السِّدْرَ يكونُ فى الغَسَلاتِ الثَّلاثِ . وجزَم به الخِرَقِيُّ وغيرُه . وقدَّمه فى « الفُروعِ » وغيرِه . قال فى « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » : وهو ظاهرُ كلام وقدَّمه فى « الفُروعِ » وغيرِه . قال فى « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » : وهو ظاهرُ كلام

⁽١) النُّفُل : حثالة الشيء ، وهو التّخين الذي يبقى أسفل الصاف .

⁽٢) هكذا ورد هذا اللفظ في الأصل ، م . و لم نجده في مصادر الحديث .

[.] TVO/T (T)

وَسِدْرٍ ، وَاجْعَلْنَ فِي الآخِرَةِ كَافُورًا » . مُتَّفَقٌ عليه'' . ''وقال في المُحْرِمِ: « اغْسِلُوهُ بِمَاءِ وَسِدْرِ » . مُتَّفَقٌ عليه ' . وذَهَبَ كَثِيرٌ مِن أَصْحابنا المُتَأْخُرِينَ ، إلى أنَّه لا يُتْرَكُ في الماءِ سِدْرٌ يُغَيِّرُه ، ثم اخْتَلَفُوا ، فقال ابنُ حامد : يُطْرَحُ في كلِّ المِياهِ شيءٌ يَسِيرٌ مِن السِّدْرِ لا يُغَيِّرُه ليَجْمَعَ بينَ العَمَل بالحديثِ ، ويكونَ الماءُ باقِيًا على إطْلاقِه . وقال القاضي ، وأبو الخَطَّابِ: يُغَسَّلُ أُوَّلَ مَرَّةٍ بِالسِّدْرِ، ثم يُغَسَّلُ بعدَ ذلك بالماءِ القراح (")،

الإنصاف المُصنِّفِ هنا ؛ لقولِه : يفْعَلُ ذلك ثلاثًا . بعدَ ذِكْرِ السِّدْرِ وغيرِه . ونقَل حَنْبَلُ ، يُجْعَلُ السِّنْدُرُ في أَوَّلِ مرَّةٍ . اخْتارَه جماعةٌ ؛ منهم أبو الخَطَّاب . وعنه ، يُجْعَلُ. السِّدْرُ فِي الْأُولَى والثَّانيةِ ، فيكونُ فِي الثَّالثةِ الكافورُ . ونقَل حَنْبُلُّ أيضًا ، ثلاثًا بسِدْرٍ ، وآخِرُها بماءٍ . وقال بعضُ الأصحابِ : يُمَرِّخُ جسَدَه كُلُّ مرَّةٍ بالسُّدْرِ ، ثم

⁽١) أخرجه البخاري ، في : باب التيمن في الوضوء والغسل ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر ، وباب ما يستحب أن يغسل وترا ، وباب يبدأ بميامن الميت ، وباب مواضع الوضوء من الميت ، وباب هل تكفن المرأة في إزار الرجل ، وباب يجعل الكافور في الأخيرة ، وباب نقض شعر المرأة ، وباب كيف الإشعار للميت ، وباب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون ، وباب يلقي شعر المرأة خلفها ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١ / ٥٣ ، ٢ / ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ . ومسلم ، في : باب في غسل الميت ، من كتاب " الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٦ - ٦٤٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في غسل الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٠٩ - ٢١١ . والنسائي ، في : باب غسل الميت بالماء والسدر ، وباب نقض رأس الميت ، وباب غسل الميت وترا ، وباب غسل الميت أكثر من خمس ، وباب غسل الميت أكثر من سبع ، وباب الكافور في غسل الميت ، وباب الإشعار ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٢٤/٤ – ٢٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٨ ، ٤٦٩ . والإمام مالك ، في : باب غسل الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٨٤ ، ٨٥ ، . 2 . 4 . 2 . 4 / 7

⁽٢ - ٢) سقط من م . والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢٧ .

⁽٣) القراح: الخالص.

فيكونُ الجَمِيعُ غَسْلَةً واحِدَةً ، ويكونُ الاعْتِدادُ بالآخِر دُونَ الأوَّل ؛ لأنَّ الشرح الكبر أَحْمَدَ ، رَحِمَه اللَّهُ ، شَبَّهَ غَسْلَه بغُسْلِ الجَنَابَةِ ، ولأَنَّ السِّدْرَ إِن غَيَّرَ الماءَ سَلَبَه الطُّهُورِيَّةَ ، وإن لم يُغَيِّرُه فلا فائِدَةَ فى تَرْكِ يَسِيرٍ لا يُؤَثِّرُ . والأوَّلُ ظاهِرُ كَلام أحمدَ . ويكونُ هذا مِن قَوْلِه دَالًّا على أنَّ تَغْييرَ آلماء بالسِّدْرِ لا يُخْرِجُه عن طُهُورِيَّتِه . [١١٤/٢ ط] فإن لم يَجدِ السِّدْرَ غَسَّلَه بما يَقُومُ مَقامَه ، ويَقْرُبُ منه ، كالخِطْمِيِّ (١) ونَحْوِه ؛ لحُصُولِ المَقْصُودِ به ، وإن غَسَّلَه بذلك مع وُجُودِ السِّدْرِ جازِ ؛ لأنَّ الشُّرْ عَ وَرَد بهذا لمَعْنَى مَعْقُولِ ، وهو التَّنْظِيفُ ، فَيَتَعَدَّى إلى كلِّ ما وُجد فيه المَعْنَى . قال أبو الخَطَّابِ : ويُسْتَحَبُّ أَن يَخْضِبَ رَأْسَ المَرأة ، ولِحْيَةَ الرجل بالحِنَّاء . ويُسْتَحَبُّ أَن يَبْدَأَ بِشِقِّهِ الأَيْمَنِ ، فَيَغْسِلَ وَجْهَه ويَدَه اليُمْنَى مِن المَنْكِبِ إلى الكَفِّين ، وصَفْحَةَ عُنُقِه اليُّمْنَى ، وشِقَّ صَدْرِه ، وَجَنْبَه ، وفَخِذَه ،

يصُبُّ عليه الماءَ بعدَ ذلك ويُدَلِّكُ . قال في ﴿ الفُروع ِ ﴾ : ويُمَرِّخُ بسِدْرٍ مَضْروبِ الإنصاف أُوَّلًا . وأمَّا صِفَةُ السِّدْرِ مع الماء ، فقال الخِرَقِيُّ : يكونُ في كلِّ المياهِ شيءٌ مِنَ السِّدْر . قال في « المُغْنِي »(٢)، و « الزَّرْكَشِيِّ »: هذا المنْصوصُ عن أحمدَ . قال الزُّرْكَشِيُّ : وظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ ، لا يُشْتَرَطُ كُوْنُ السِّدْرِ يسبِيرًا ، ولا يجبُ الماءُ القَراحُ بعدَ ذلك . قال : وهو ظاهرُ كلامِ أحمدَ في الأُوَّل ، ونصُّه في الثَّانِي . قال في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : وقيل : يُذَرُّ السِّدْرُ فيه وإنْ غَيْرُه . وقال في ﴿ المُغْنِي ﴾ (٣) : وذهَب كثيرٌ مِنَ المُتَأْخِرين مِن أصحابِنا ، أنَّه لا يُتركُ مع الماءِ سِدْرٌ يُغَيِّرُه . ثم

⁽١) الخطمى : نبات منضج محلل .

[.] TYO/T (T)

TY7/T (T)

وساقَه ، وهو مُسْتَلْق ، ثم يَصْنَعَ ذلك بالجانِب الأيْسَر ، ثم يَرْفَعَه مِن جانِبهِ ، ولا يَكُبُّه لوَجْهه ، فيَغْسِلَ الظُّهْرَ وما هناك مِن وَرِكِه ، وفَخِذِه ، وساقِه ، ثم يَعُودَ فَيَحْرِفَه على جَنْبِه الأَيْمَنِ ، ويَغْسِلَ شِقَّه الأَيْسَرَ كذلك . هَكَذَا ذَكَرَهُ إِبرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، والقاضي ؛ وذلك لقَوْلِه عَيْطِيُّهُ : « ابْدَأْنَ بمَيَامِنِهَا » . وهو أشبه بغُسْل الحَيِّ .

فصل : والواجبُ غَسْلَةٌ واحِدَةٌ ؛ لأنَّه غُسْلٌ واجبٌ مِن غير نَجاسَةٍ أصابَتْه ، فكان مَرَّةً واحِدَةً ، كغُسْل الجَنابَةِ . قال عَطاءٌ : يُجْزِئُه غَسْلَةٌ واحِدَةٌ إِن نَقَّوْه . وقد رُوِيَ عن أحمدَ ، أنَّه قال : لا يُعْجبُنِي إِن غُسِّلَ واحِدَةً ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيْكُ قال : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا » . وهذا على سَبِيلِ الكَراهَةِ دُونَ الإِجْزاءِ ؛ لِما ذَكَرْنا ، ولأنَّ النبيَّ عَلَيْكُ قال في المُحْرِمِ: « اغْسِلُوهُ بِمَاءِ وَسِدْرِ »(١). ولم يَذْكُرْ عَدَدًا .

فصل : والحَائِضُ والجُنُبُ إذا ماتا كغيرهما في الغَسْل ، قال ابنُ المُنْذِر : هذا قولُ مَن نَحْفَظُ عنه مِن عُلَماء الأمْصارِ . وقد قال الحسنُ ، وسعيدُ بنُ المُسَيَّبِ : ما مات مَيِّتٌ إِلَّا جَنُبَ . وقِيلِ عن الحسنِ : إنَّه

الإنصاف اخْتَلَفُوا ؛ فقالَ ابنُ حامِدٍ : يُطْرَحُ في كلِّ الماءِ شيءٌ يسييرٌ مِنَ السِّدْرِ لا يغَيُّرُه . وقال : الذي وَجدْتُ عليه أصحابَنا ، أنَّه يكونُ في الغَسْلَةِ وَزْنُ دِرْهَم ونحُوه مِنَ السُّدْرِ ، فإنَّه إذا كان كثيرًا سلَبه الطُّهُوريَّةَ . وقال القاضي ، وأبو الخَطَّابِ ، وطائفةٌ ممَّن تبعَهُما : يُغَسَّلُ أُوَّلَ مرَّةٍ بثُفْلِ السِّدْرِ ، ثم يُغَسَّلُ بعدَ ذلك بالماءِ القَراحِ ، فيكونُ الجميعُ غَسْلَةً واحدةً ، والاعْتِدادُ بالآخِرِ دُونَ الأُوَّلِ ، سواءٌ زالَ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧ .

المقنع

الشرح الكبير

يُغَسَّلُ الجُنُبُ للجَنابَةِ ، والحائِضُ للحَيْضِ ، ثم يُغَسَّلانِ للمَوْتِ(') . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّهما خَرَجا مِن أَحْكام التَّكْلِيفِ ، و لم يَبْقَ عليهما عِبادَةٌ واجبَةٌ ، وإنَّما الغَسْلُ للمَيِّتِ تَعَبُّدٌ ، وليَكُونَ في حالٍ خُروجِه مِن الدُّنْيا على أَكْمَل ِ حالٍ مِن النَّظَافَةِ ، وهذا يَحْصُلُ بغَسْلَةٍ واحِدَةٍ ، ولأنَّ الغَسْلَ الواحِدُ يُجْزِئُ مَن وُجِد في حَقِّه شَيْئَان ، كالحَيْض والجَنابَةِ ، كذا هذا .

السِّذْرُ أَو بَقِيَ منه شيءٌ . وقال الآمِدِيُّ : لا يُعْتَدُّ بشيءٍ مِنَ الغَسَلاتِ التي فيها الإنصاف السِّدْرُ في عَدَدِ الغَسكلاتِ .

فائدة : يقومُ الخِطْمِيُّ ونحوُه مقامَ السَّدْر .

قوله : ثم يَغْسِلُ شِقَّه الأيمنَ ، ثم الأيسَرَ . هذا الصَّحيحُ مِنَ المذهب . وقيل : يبدَأُ في غَسْلِ شِقِّه الأيمنِ بصَفْحَةِ عُنُقِه ، ثم بالكَتِفِ إلى الرَّجْلِ ، ثم الأيسرِ كذلك ، ثم يرْفَعُ جانِبَه الأيمنَ ويغْسِلُ ظهْرَه ووَركَه وفَخِذَه ، ويفْعَلُ بجانبه الأيْسَر كذلك . ذكَره القاضي . وهو الذي في « الكافِي » ، و « مُخْتَصَرِ ابنِ تَميم ، ، وغيرهما . قال في « الحَواشِي » : وهو أَشْبَهُ بِفِعْلِ الحَيِّ . وقال في « الرِّعايَةِ » : وقيل : لا يغْسِلُ الأيْسَرَ قبلَ إكْمالِ غَسْلِ الأَيْمَنِ .

فائدة : يُقَلُّبُه على جَنْبِه مع غَسْل ِشِقَّيْه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وقيل : يُقَلُّبُهُ بِعِدَ غَسْلِهِما .

قوله : يَفْعَلُ ذلك ثلاثًا . يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ مُرادُه ذلك مع الوُضوءِ . وهو أحدُ الوَجْهَيْن . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : وحُكِيَى روايةً . قال ابنُ تَميم ي: وعنه ، يُوضَّأُ لكُلِّ غَسْلَةٍ . والْحتارَه ابنُ أبِي مُوسى . وقدَّمه في ﴿ النُّمسْتَوْعِبِ ﴾ . ويَحْتَمِلُ أنَّ

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبه ، في : باب في الجنب والحائض يموتان ما يصنع بهما ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

فصل: وقال بعض أصحابِنا: يَتَّخِذُ الغاسِلُ ثَلَاثَةَ آنِيَةٍ ؛ كبِيرًا يَجْمَعُ فِيهِ المَاءَ الذي يُغَسِّلُ به المَيِّتَ يكونُ بالبُعْدِ منه ، وإناءَيْن صَغِيرَيْن يَطْرَحُ مِن أَحَدِهما على المَيِّتِ ، والثَّالِثُ يَغْرِفُ به مِن الكَبِيرِ في الصَّغِيرِ الذي يُغَسِّلُ به المَيِّتَ ، لَيَكُونَ الكبيرُ مَصُونًا ، فإذا فَسَدَ المَاءُ الذي في الصَّغِيرِ ، وطار فيه من رَشاشِ الماءِ ، كان ما بَقِي في الكبيرِ كافِيًا . الصَّغِيرِ ، وطار فيه من رَشاشِ الماءِ ، كان ما بَقِي في الكبيرِ كافِيًا . ويَسْتَعْمِلُ في كلِّ أُمُورِه الرِّفْقَ به في تَقْلِيبِه ، وعَرْكِ أعْضائِه ، وعَصْرِ بَطْنِه ، وتَلْيِينِ مَفاصِلِه ، وفي سائِرِ أُمُورِه ، احْتِرامًا له ؛ فإنَّه مُشَبَّةٌ بالحَيِّ في وَلَا يَأْمَنُ إِن عَنْفَ به أَن يَنْفَصِلَ منه عُضْوٌ ، فيكونَ مُثْلَةً به ، وقد حُرْمَتِه ، ولا يَأْمَنُ إِن عَنْفَ به أَن يَنْفَصِلَ منه عُضْوٌ ، فيكونَ مُثْلَةً به ، وقال : قال عَلِيلِةً : « كَسُرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ "() . وقال : قال عَلِيلَةً : « كَسُرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ "() . وقال : « إِنَّ اللهُ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلُهِ »() .

الإنصاف

مُرادَه بالتَّثَليثِ ، غيرُ الوُضوءِ . وهو الوَجْهُ الثَّانِي ، وهو المذهبُ . نصَّ عليه ، وعليه أكثرُ الأصحابِ ، فلا يُوضَّأُ إِلَّا أَوَّلَ مرَّةٍ ، إِلَّا أَنْ يخْرُجَ منه شيءٌ ، فَهُعادَ وُضُوءُه . قالَه الإِمامُ أَحمدُ .

فائدة : يُكْرَهُ الاقْتِصارُ في غَسْلِه على مرَّةٍ واحدةٍ . على الصَّحيح مِنَ المذهبِ .

⁽١) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الحفّار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان ؟ ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٠ . وابن ماجه ، فى : باب فى النهى عن كسر عظام الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١٦ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الاختفاء ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٣٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٥١٨ ، ١٠٥ ، ١٠٥ ، ٢٠٠ ، ٢٦٤ .

⁽٢) أخرجه البخارى ، فى : باب الرفق فى الأمر كله ، من كتاب الأدب ، وفى : باب كيف يرد على أهل الذمة السلام ، من كتاب الاستئذان ، وفى : باب الدعاء على المشركين ، من كتاب الدعوات ، وفى : باب عرض اللدمى وغيره ، من كتاب الستئابة المرتدين . صحيح البخارى ٨ / ١٤ ، ٧١ ، ٩ / ، ٠٠ ، ٩ / ٠٠٠ . ومسلم ، فى : باب النهى عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ... ، من كتاب السلام ، وفى : باب فضل الرفق ، من كتاب البر . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٠٢ ، ١٧٠٦ ، وأبو داود ، فى: باب فى الرفق، من كتاب

يُمِرُّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُنَقَّ بِالثَّلَاثِ ، أَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ ، الله المنع غَسَّلَهُ إِلَى خَسَّلَهُ إِلَى خَسَّلَهُ إِلَى خَسَّلَهُ إِلَى خَسَّلَهُ إِلَى خَسَّلَهُ إِلَى خَسَّلَهُ إِلَى خَسْلَهُ إِلَى خَسْلَهُ إِلَى خَسْلَهُ إِلَى خَسْلَهُ إِلَى خَسْلَهُ إِلَى خَسْلَهُ إِلَى خَسْلِهِ عَلَى الله عَل

الشرح الكبير

٧٤٥ – مسألة: (فإن لم يُنقَ بالثَّلاثِ، (أو خَرَجَ) منه شيءٌ، غَسَّلَه إلى خَمْسٍ ، فإن زاد فإلى سَبْعٍ) إذا فَرَغ الغاسِلُ مِن الغَسْلَة الثَّالِثَة ، لم يُمِرَّ يَدَه على بَطْنِ المَيِّتِ ، لِقَلَّا يَخْرُجَ منه شيءٌ ، فإن رَأَى الغاسِلُ أَنَّه لَمِرَّ يَدَه على بَطْنِ المَيِّتِ ، لِقَلَّا يَخْرُجَ منه شيءٌ ، فإن رَأَى الغاسِلُ أَنَّه لَم يُنتَقَ بالثَّلاثِ غَسَّلَه خَمْسًا أو سَبْعًا ، إن رَأَى ذلك ، ولا يَقْطَعُ إلَّا على وثر . قال الإمامُ أحمد : ولا يُزادُ على سَبْع إلى القَوْلِ النبيِّ عَلِيَّالِيَّهُ : « اغْسِلْنَهَا وَرُر . قال الإمامُ أحمد : ولا يُزدُ على مَا ذلك ، وجَعَل ما أَمَرَ به وِثرًا .

وعنه ، لا يُعْجِبُنِي ذلك .

الإنصاف

قوله: ويُمِرُّ في كلِّ مرةٍ يَدَه. وهو المذهبُ . جزَم به ابنُ مُنَجَّى في « شَرْحِه » ، و « الفائقِ » ، و « الوَجيزِ » ، وغيرِهما . وقدَّمه في « الفُروعِ » ، و « الفائقِ » ، و « الرِّعايَةِ » ، و « ابنِ تَميم » ، وغيرِهم . وعنه ، يفْعَلُ ذلك عَقِبَ الثَّانيةِ . نقله الجماعةُ عنِ الإمام ِ أحمد ؟ لأنَّه يلينُ فهو أمْكَنُ . وعنه ، يفْعَلُ ذلك عَقِبَ الثَّالثةِ . وقيلَ : هل يُمِرُّ يدَه ثلاثًا ، أو مرَّتَيْن ، أو مرَّةً ؟ فيه ثلاثَةُ أوْجُهٍ .

قوله : فإنْ لم يُنَقَّ بالثَّلاثِ ، أو حَرَج مِنه شيءٌ ، غسَّله إلى خَمْسٍ ، فإنْ زادَ فإلى سَبْعٍ . ذكر المُصنِّنُ هنا مسْأَلتَيْن ؛ إحْدَاهما ، إذا لم يُنَقَّ بالثَّلاثِ ، غُسُّلَ إلى

⁼ الأدب . سنن أبى داود ٢ / ٥٥٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى التسليم على أهل الذمة ، من أبواب الاحب . سنن ابن المستغذان . عارضة الأحوذى ١٠ / ١٧٥ . وابن ماجه ، فى : باب الرفق ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢١٦ . والدارمى ، فى : باب فى الرفق ، من كتاب الرقاق . سنن الدارمى ٢ / ٣٢٣ . والإمام مالك ، فى : باب ما يؤمر به من العمل فى السفر ، من كتاب الاستئذان . الموطأ ٢ / ٩٧٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١١٢ ، ٤ / ٨٧ ، ٦ / ٣٧ ، ٥٠ ، ١٩٩ .

۱) في م : (وخرج) .

الشرح الكبير وقال أيضًا : « اغْسِلْنَهَا وِتْرًا »('' . فإن لم يُنَقُّ بالسَّبْعِ ،' فقــالَ شيخُنا(٢) : الأُوْلَى غَسْلُه حتى يُنَقِّى ؛ لقَوْلِه عَلَيْكُ : ﴿ اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ » . ولأنَّ الزِّيادَةَ على الثَّلاثِ إنَّما كانت للإنقاء أو للحاجَةِ إليها ، فكذلك ما بعدَ السَّبْعِ ، ولا يَقْطَعُ إِلَّا عَلَى وِتْرٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ يَزِيدُ عَلَى سَبْعٍ [١١٠/٢ و] فصل : فإن خَرَج مِن المَيِّتِ نَجاسَةٌ بعدَ الثَّلاثِ ، وهو على مُغْتَسَلِه مِن قُبُلِه أو دُبُره ، غَسَلَه إلى خَمْس ، فإن خَرَج بعدَ الخَمْس ، غَسَلُه إلى سَبْعٍ ، ويُوَضِّئُه في الغَسْلَةِ التي تَلِي خُرُوجَ النَّجَاسَةِ . قال صَالِحٌ : قَالَ أَبِي : يُوَضَّأُ المَيِّتُ مَرَّةً وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ منه شيءٌ ، فيُعادَ عليه الوُضُوءُ . وهذا قولُ ابنِ سِيرِينَ ، وإسحاقَ . واختارَ أبو الخَطَّابِ أَنَّه يُغْسَلُ مَوْضِعُ النَّجاسَةِ ، ويُوَضَّأَ ، ولا يَجِبُ إعادَةَ غَسْلِه . وهو قولَ الثُّورِيِّ ، ومالكٍ ، وأبي حنيفةَ ؛ لأنَّ خُرُوجَ النَّجاسَةِ مِن الحَيِّ

الإنصاف خَمْس ، فإنْ لم يُنتَّى بالخَمْس ، غُسِّلَ إلى سَبْع . فظاهرُ كلام المُصنِّف ، أنَّه لا يُزادُ على سَبْعٍ . ونقَله الجماعةُ عن الإمام أحمدَ . قال في ﴿ الْفُرُوعِ ﴾ : وجزَم به [١٧٧/١ و] جماعةً . قال الزَّرْكُشِيُّ : نصَّ عليه أحمدُ ، والأصحابُ . ونقَل أبو طالِبٍ ، لا تجوزُ الزِّيادةُ . ونقَل ابنُ وَاصِلِ ، يُزادُ إلى خَمْسٍ . والصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّه يُزادُ على سَبْعِ إلى أنْ يُنَقِّى . ويقْطَعُ على وِثْرٍ . قدَّمه في ﴿ الفُروعِ ﴾ ، وجزَم به في « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . وقال : إنَّما يذْكُرُ أَصحابُنا ذلك لعدَم

⁽١) تقدم تخريجه من حديث أم سلم في صفحة ٦٢.

⁽٢) في : المغنى ٣/ ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

بعدَ غُسْلِه لا يُبْطِلُه ، فكذلك المَيِّتُ . وللشافعيِّ قَوْلان كالمَدْهَبَيْن . ولنا ، أنَّ القَصْدَ مِن غَسْل المَيِّتِ أن يَكُونَ خاتِمَةُ أَمْرِهِ الطهارةَ الكامِلةَ ، ولنا ، أنَّ القَصْدَ مِن غَسْل المَيِّتِ أن يَكُونَ خاتِمَةُ أَمْرِهِ الطهارةَ الكامِلةَ ، ولأنَّ النبيَّ عَيِّلِيَّةٍ قال : « اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خُمَسًا أَوْ سَبْعًا ، إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ » . فإن خَرَجَتْ منه نَجاسَةٌ مِن غيرِ السَّبِيلَيْنِ ، فقالَ أحمدُ ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ » . فإن خَرَجَتْ منه نَجاسَةٌ مِن غيرِ السَّبِيلَيْنِ ، فقالَ أحمدُ ، في روايَةِ أَبي داودَ : الدَّمُ أَسْهَلُ مِن الحَدَثِ . يَعْنِي الدَّمُ الذي يَخْرُجُ مِن

الإنصاف

الاحْتِياجِ ِ إليه غالِبًا ، ولذلك لم يُسمِّ عليه أفْضَلُ الصَّلاةِ والسَّلام ، فوْقَها عَدَدًا . وقولُ أحمدَ : لا يُزادُ على سَبْعٍ . محْمولٌ على ذلك ، أو على ما إذا غُسِلَ غَسْلًا مُثْقِيًا إلى سَبْعٍ ، ثم خرَجَتْ منه نَجاسَةً . انتهى . قلتُ : قد ثبَت في « صَحِيحٍ البُخارِئ » ، في بعض رواياتِ حديثِ أمِّ عَطِيَّةَ : « اغْسِلْنَهَا ثَلاثًا ، أو خَمْسًا ، أو سَبْعًا ، أو أَكْثَرَ مِن ذلك إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ » . الثَّانيةُ ، إذا خرَج منه شيءٌ بعدَ الثَّلاثِ ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّه يُغسَّلُ إلى خَمْس ، فإنْ خرَج منه شيءٌ بعدَ ذلك ، فإلى سَبْع . نصَّ عليه . قال المَجْدُ ، وصاحبُ « مَجْمَع البَحْرَيْن » ، و ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : الْحتارَه الأَكثرُ . قال الزَّرْكَشِيُّ : وعليه الجمهورُ . وقدَّمه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » . قال ابنُ عَقِيلِ في « الفُصولِ » : لا يختلِفُ المذهبُ فيه ؛ لأَنَّ هذا الغَسْلَ و جَب لزَو الِ عَقْلِه ، فقد و جَب بما لا يوجبُ الغُسْلَ ، فجازَ أَنْ يَبْطُلَ بما تبْطُلُ به الطَّهارةُ الصُّعْرى ، بخِلافِ غُسْلِ الجَنابَةِ ؛ لأنَّه ليس بمُمْتنع أنْ يبْطُلَ الغُسْلُ بما لا يوجبُ الغُسْلَ ، كخَلْعِ الخُفِّ لا يُوجبُ غَسْلَ الرِّجْل ، وتُنْقَضُ الطُّهارَةُ به . انتهى . مع أنَّ صاحبَ « الفُروع ِ » وغيرَه قطَعوا ، أنَّ غَسْلَ المَيِّتِ تَعَبُّدِى ۗ لا يُعْقَلُ مَعْناه . وقال أبو الخَطَّابِ ، وابنُ عَقِيلٍ : لا تَجِبُ إعادةُ غَسْلِه بعد الثَّلاثِ ، بل تُغْسَلُ النَّجاسَةُ ويُوضَّأُ . وقدَّمه في « الفُروعِ ِ » . ويأْتِي إذا خرَج منه شيءٌ بعدَ السُّبعرِ قريبًا .

فَائِدَةَ : لُو لَمُسَنَّهُ أَنْثَى لَشَهْوَةٍ ، وَانْتَقَضَ طُهْرُ الْمَلْمُوسِ ، غُسِّلَ عَلَى قُوْلِ أَبِي

الشرح الكبر أَنْفِه أَسْهَلُ مِن الحَدَثِ في أنَّه لا يُعادُ له الغَسْلُ ؛ لأنَّ الحَدَثَ يَنْقُضُ الطهارةَ بالاَتْفاقِ ، ويُسَوَّى بينَ قَلِيلِه وكَثِيرِه . ويَحْتَمِلُ أَنَّه أَرادَ أَنَّ الغَسْلَ لا يُعادُ مِن يَسِيرِه ، كما لا يَنْقُضُ الوُضُوءَ ، بخِلافِ الخارِجِ مِن السَّبِيلَيْن .

٧٤٦ – مسألة : ﴿ وَيَجْعَلُ فِي الغَسْلَةِ الأَخِيرَةِ كَافُورًا ﴾ يُسْتَحَبُّ أَن يَجْعَلَ فِي الغَسْلَةِ الأَخِيرَةِ كَافُورًا ؛ ليَشُدَّه ويُبَرِّدَه ويُطَيِّبُه ؛ لقَوْل النبيِّ عَلِيْكُ ، للنِّساء اللَّاتِي غَسَّلْنَ ابْنَتَه : « اغْسِلْنَهَا بالسِّدْرِ. وِتْرًا ثَلَاثًا ، أَوْ

الإنصاف الخَطَّابِ ومَن تابعَه . فيُعانِي بها . وعلى المذهب ، يُوضَّأُ فقط . ذكَرَه أبو المَعالِي .

فائدتان ؛ إحْداهما ، قال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » : لفْظُ المُصنَّفِ وإطْلاقُه يعُمُّ الخارجَ النَّاقِضَ مِن غير السَّبيلَيْن ، وأنَّه يُوجبُ إعادَةَ غَسْلِه . وقد نصَّ عليه في روايَةٍ الأَثْرَم . ونقَل عنه أبو داودَ ، أنَّه قال : هو أَسْهَلُ . فيَحْتَمِلُ أنَّه أرادَ ، لا يُعادُ العَسْلُ مِن ذلك ؟ لأنَّ في كونِه حدَثًا مِنَ الحَيِّ خِلافًا ، فنَقَصَتْ رُتْبَتُه عن المُجْمَعِ عليه هنا . ويَحْتَمِلُ أنَّه أرادَ ، لا يُعادُ الغَسْلُ مِن يسيرِه ، كما يُنْقَضُ وُضوءُ الحَيِّ . انتهى . وقدَّم الرُّوايةَ الأُولَى ابنُ تَميم ، والزَّرْكَشِيُّ . الثَّانيةُ ، يجِبُ الغَسْلُ بمَوْتِه . وعلَّلُه ابنُ عَقِيلِ بزَوالِ عَقْلِه . وتجبُ إعادَتُه إذا خرَج مِنَ السَّبِيلَيْن شيءٌ . وكذا لو خرَج مِن غيرِ السَّبِيلَيْن ، على رِوايَةِ الأَثْرَمِ المُتقدِّمَةِ ، وجميعُ ذلك مِن مُوجباتِ الوُّضوءِ لا غيرُ . فيُعايَى بهنَّ .

قوله : ويَجْعَلُ في الغَسْلَةِ الأَخِيرَةِ كَافُورًا . هذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحاب . وقيل : يجْعَلُ الكافُورَ في كلِّ الغَسَلاتِ . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . فعلى المذهبِ ، يكونُ مع الكافُورِ سِدْرٌ . على الصَّحيحِ . نَقَلَه الجماعةُ عَنِ الإِمامِ أَحْمَدَ . قال الخَلْالُ : وعليه العمَلُ . واخْتارَه المَجْدُ في « شَرْحِه » . وقيل : يُجْعَلُ

خَمْسًا ، أو أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، واجْعَلْنَ فِي الْغَسْلَةِ الْأَخِيرَةِ كَافُورًا » . و ف خديثِ أُمِّ سُلَيْمٍ : « فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ غَسْلَةٍ مِنَ الثَّالِثَةِ أَوْ غَيْرِهَا ، فَاجْعَلْنَ مَاءً فِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَافُورٍ ، وَشَيْءٌ مِنْ سِدْرٍ ، ثُمَّ اجْعَلْن ذَلِكَ فِي جَرَّةٍ جَدِيدَةٍ ، ثُمَّ أَفْرِغْنَهُ عَلَيْهَا ، وَابْدَئِي بِرَأْسِهَا حَتَّى يَبْلُغَ رِجْلَيْهَا » .

٧٤٧ – مسألة : (والماءُ الحارُّ، والحِلالُ، والأَشْنَانُ (١)، يُسْتَعْمَلُ إِنِ احْتِيجَ إِلَيه) هذه الظَّلاثَةُ تُسْتَعْمَلُ عندَ الحاجَةِ إِلَيها ، مثلَ أَن يُحْتاجَ إِلَى الماءِ الحارِّ لشِدَّةِ البَرْدِ ، أو الوَسَخُ لا يَزُولُ إِلَّا به ، وكذلك الأَشْنانُ يُسْتَعْمَلُ إِذَا كَانَ عَلَى المَيِّتِ وَسَخٌ . قال أحمدُ : إِذَا طَالَ ضَنَى الْمُشْنانُ يُسْتَعْمَلُ إِذَا كَانَ عَلَى المَيِّتِ وَسَخٌ . قال أحمدُ : إِذَا طَالَ ضَنَى المَيِّتِ وَسَخٌ ، قال أحمدُ : إِذَا طَالَ ضَنَى المَريضِ غُسِّلَ بِالأَشْنَانِ . يَعْنِي أَنَّه يَكُثُرُ وَسَخُه ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الأَشْنَانِ ليكونَ مِن شَجَرَةِ لينِي اللهُ لِإُخْرَاجِ شِيءٍ ، والأَّوْلَى أَن يكونَ مِن شَجَرَةِ كَالصَّفْصافِ ونحوه ، ومِمّا يُنقِي ولا يَجْرَحُ ، وإِن جَعَلَ على رَأْسِه قُطْنًا ، كَالصَّفْصافِ ونحوه ، ومِمّا يُنقِي ولا يَجْرَحُ ، وإِن جَعَلَ على رَأْسِه قُطْنًا ،

وحدَه فى ماءٍ قَراحٍ . اخْتارَه القاضى . وأَطْلَقَهما فى « الفُروعِ » ، و « ابنِ الإنصاف تَميم ِ » .

قوله: والماءُ الحارُّ ، والحِلَالُ ، والأَشْنَانُ ، يُسْتَعْملُ إِنِ احْتِيجَ إليه. إذا احْتِيجَ إلى شيءِ مِن ذلك ، فإنَّه يُسْتَعْمَلُ مِن غيرِ خِلافٍ بلا كَراهَةٍ . ومَفْهومُه ، أَنَّه إذا لم يُحْتَجْ إليه أَنَّه لا يسْتَعْمِلُه ، فإنِ اسْتَعْمَلَه كُرِهَ في الخِلالِ والأَشْنانِ بلا نِزاعٍ ، يُحْتَجْ إليه أَنَّه لا يسْتَعْمِلُه ، فإنِ اسْتَعْمَلَه كُرِهَ في الخِلالِ والأَشْنانِ بلا نِزاعٍ ، وعليه أكثرُ في الماء الحارِّ . على الصَّحيح مِنَ المذهبِ ؛ لأَنَّه مُوجبُه ، وعليه أكثرُ الأصحاب . وعنه ، لا يُكْرَهُ . واسْتَحَبَّه ابنُ حامِدٍ .

⁽١) الأشنان : مادة تجلو وتنقّى .

الشرح الكبير فحَسَنٌ . ويَتَتَبَّعُ ما تحتَ أظفاره فَيُنَقِّيه ، فإن لم يَحْتَجْ إلى شيءِ مِن ذلك لم يُسْتَحَبُّ اسْتِعْمالُه . وبهذا قال الشافعيُّ . وقال أبو حنيفة : والمُسَخَّنُ أَوْلَى ، لكنْ حالَ أَنَّه يُنَقِّى ما لا يُنَقِّى الباردُ . ولَنا ، أنَّ البارِدَ يُمْسِكُه والمُسَخَّنَ يُرْخِيه ، ولهذا يُطْرَحُ الكافُورُ في الماء ليشُدَّه ويُبَرِّدَه ، والإنْقاءُ يَحْصُلُ بالسِّدْر إذا لم يَكْثُرْ وَسَخُه ، فإن كَثُر و لم يَزُلْ إلَّا بالحَارِّ

. ٧٤٨ – مسألة : (ويَقُصُّ شارِبَه ، ويُقَلِّمُ أَظْفَارَه ، ولا يُسَرِّحُ شَعَرَه ، ولا لِحْيَتَه) متى كان شاربُ المَيِّتِ طَويلًا اسْتُحِبَّ قَصُّه . وهذا قولَ الحسن ، وبكر بن عبدِ الله ِ، وسعيدِ بن جُبَيْر ، وإسْحاقَ . وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا يُؤْخَذُ مِن المَيِّتِ شيءٌ ؛ لأنَّه قَطْعُ شيءِ منه فلم يُسْتَحَبُّ ، كالخِتانِ . ولأصحاب الشافعيِّ اخْتلافٌ كالقَوْلَيْن . ولَنا ، قَوْلُ أَنَس : اصْنَعُوا بِمَوْتَاكُمْ مَا تَصْنَعُونَ بِعَرَائِسِكُمْ(') . والعَرُوسُ يُحَسَّنُ ، ويُزالُ عنه ما يُسْتَقْبَحُ مِن الشَّارِبِ وغيرِه ، ولأنَّ تَرْكَه يُقَبِّحُ مَنْظَرَه ، فشُرِ ع إِزالَتُه ، كَفَتْح ِ عَيْنَيْه وَفَمِه ، ولأنَّه فِعْلٌ مَسْنُونٌ في الحياةِ

الإنصاف

فائدة: لا بأس بغَسْلِه في الحَمَّام. نقلَه مُهنّا.

فائدة : قوله : ويَقُصُّ شَارِبَه . بلا نِزاع ٍ ، وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وللشَّافِعِيِّ قوُلُ كذلك .

⁽١) عزاه ابن حجر إلى الغزالي في الوسيط مرفوعاً . تلخيص الحبير ٢/ ١٠٦ .

لا مَضَرَّةَ فيه ، فشُرع بعدَ المَوْتِ ، كالاغْتِسال . وعلى هذا يُخَرَّجُ الشرخ الكبير الخِتانُ ؟ لِما فيه مِن المَضَرَّةِ . وإذا أُخِذ منه جُعِل مع المَيِّتِ في أَكْفانِه ، وكذلك كلَّ ما أُخِذ منه مِن شَعَرٍ أو ظُفْرٍ أو غيرِهما ، فإنَّه يُغَسَّلُ ويُجْعَلُ معه في أَكْفانِه ؟ لأنَّه جُزْءٌ مِن المَيِّتِ ، فأشْبَهَ أعْضاءَه .

> فصل : فأمَّا قَصُّ الأَظْفارِ إِذَا طَالَتْ فَفيها رِوايَتَانِ ؟ إَحْدَاهُمَا ، لا تُقَلَّمُ ، ويُنَقِّي وَسَخُها [١١٥/٢ ط] وهو ظاهِرُ كَلام الخِرَقِيِّ ؛ لأنَّ الظُّفْرَ لا يَظْهَرُ كَظُهُورِ الشَّارِبِ ، فلا حاجَةَ إلى قَصِّه . والثَّانِيَةُ ، يُقَصُّ إذا كان فاحِشًا . نصَّ عليه ؛ لأنَّه مِن السُّنَّةِ ، ولا مَضَرَّةَ فِيه ، فيُشْرَعُ أُخذُه ، كالشَّارِبِ . ويُمْكِنُ حَمْلُ الرِّوايَةِ الأُولَى على ما إذا لم يَفْحُشْ. ويُجْرَّجُ في نَتْفِ الإِبطِ وَجْهَانَ ، بِناءً عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي قَصِّ الأَظْفَارِ ؛ لأَنَّه فِي مَعْناهِ .

> فصل : فأمَّا العانَةُ ففيها وَجْهان ؛ أَحَدُهما ، لا تُؤْخَذُ . وهو ظاهِرُ كَلام ِ الخِرَقِيِّ . وهو قُولَ ابن ِ سِيرِينَ ، ومالكِ ، وأبي حنيفةَ . ورُوِيَ

قوله : ويُقَلِّمُ أَظْفَارَه . هذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب . وهو مِنَ الإنصاف اَلْمُفْرَداتِ . وعنه ، لا يُقَلِّمُها . قدَّمه ابنُ رَزِينِ . وأَطْلَقَهما في « المُغْنِي » ، و « الفائقِ » ، و « الحاوِيَيْن » . وقيل : إِنْ طالَتْ وَفَحُشَتْ أُخِذَتْ ، وإلَّا فلا . فوائل ؛ إحْدَاها ، يأْخُذُ شَعَرَ إِبطَيْه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . نصَّ عليه ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وجزَم به في « الفائقِ » وغيرِه . قدَّمه في « الفَروع ِ » وغيرِه . وقيل : لا يأْخُذُه . وقيل : إنْ فَحُشَ أَخَذَه ، وإلَّا فلا . الثَّانيةُ ، لا يأْخُذُ شَعَرَ عانَتِه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . جزَم به في « الوَجيزِ » وغيرِه . وهو ظاهِرُ كلام ِ الخِرَقِيِّ ، والمُصنِّفِ ، وغيرِهما . وصحَّحَه المُصنِّفُ في ﴿ المُغْنِي ﴾ ،

الشرخ الكبير عن أحمدَ ، أنَّ أَخْذَها مَسْنُونٌ . وهو قولُ الحبين ، وبكر بن عبدِ الله ِ ، وسعيدِ بن ِ جُبَيْرٍ ، وإسحاقَ ؛ لأنَّ سعدَ ابنَ أبى وَقَّاصِ جَزٌّ عانَةَ مَيِّتٍ (١) . ولأنَّه شَعَرٌ يُسَنُّ إِزالَتُه في الحيالةِ ، أَشْبَهَ قَصَّ الشَّارِبِ . والصَّحِيحُ الأُوَّلُ ؛ لأنَّه يُحْتاجُ في أُخْذِها إلى كَشْفِ العَوْرَةِ ، ولَمْسِها ، وهَتْكِ المَيِّتِ ، وذلك مُحَرَّمٌ لا يُفْعَلُ لغيرِ واجِبٍ ، ولأَنَّ العانَةَ مَسْتُورَةٌ ، يُسْتَغْنَى بِسَتْرِها عن إِزالَتِها ؛ لأنَّها لا تَظْهَرُ ، بخِلافِ الشَّارِب . فإذا قُلْنا بأُخْذِها ، فقال أحمدُ : تُؤْخَذُ بالمُوسَى أو بالمِقْراضِ . وقال القاضي : تُزالُ بالنُّورَةِ ؛ لأنَّه أَسْهَلُ ، ولا يَمَسُّها . ووَجْهُ قول أحمدَ أنَّه فِعْلُ سعدٍ ، والنُّورَةُ لا يُؤْمَنُ أَن تُتْلِفَ جَلْدَ المَيِّتِ . ولأَصْحَابِ الشافعيِّ وَجْهان كهذَيْن .

الإنصاف والشَّارِحُ ، وغيرُهما . وقدَّمه في « الفُروعِ ِ » ، وغيرِه . وعنه ، يأْخُذُه . اخْتارَه القاضي في « التَّعْليقِ » . وجزَم به [١٧٧/١ ظ] في « الهدايّةِ » ، و « المُذْهَب » ، و « مَسْبُسوكِ السنَّاهَب » ، و « المُسْتَسوْعِب » ، و « الخسلاصةِ » ، و « التَّلْخيصِ » ، و « البُلْغَةِ » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « المُنَوِّرِ » ، و « إِدْرَاكِ الغَايَةِ » ، و « تَجْريدِ العِنايَةِ » ، و « الفائق » ، وغيرهم . وقدَّمه ابنُ تَميمٍ ، و « الحاوِيَيْن » . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا اخْتِيارُ الجمهورِ . وأَطْلَقَهما في « الرَّعايتَيْن » ، و « النَّظْمِ » . وعنه ، إنْ فَحُشَ أَخَذَه ، وإلَّا فلا . وقال أبو المَعالِي : ويأْخُذُ ما بينَ فَخِذَيْه . فعلى رِوايَةِ جَوازِ أَخْذِه ، يكونُ بنُورَةٍ ؛ لتَحْريمٍ النَّظَرِ . قال في « الفُصولِ » : لأنَّها أَسْهَلُ مِنَ الحلْق بالحديدِ . واختارَه القاضي .

⁽١) أخرجه البيهقي ، في : باب المريض يأخذ من أظفاره و عانته ، من كتاب الجنائز . السنن الكبري٣٩٠/٣ .

فصل : فأمَّا الخِتانُ فلا يُشْرَعُ ؛ لأنَّه إبانَةُ جُزْءِ مِن أعْضائِه . وهذا قُولُ أَكْثَرَ أَهُلِ العِلْمِ . وجُكِمَ عَن بعض أَهْلِ العلمِ أَنَّه يُخْتَنُ . حَكَاه الإمامُ أحمدُ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لِما ذَكَرْناه . ولا يُحْلَقُ رَأْسُ المَيِّتِ . وقال بعضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : يُحْلَقُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِهُ جُمَّةٌ ، للتَّنْظِيفِ . والأُوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّه ليس مِن السُّنَّةِ في الحياةِ ، وإنَّما يُرادُ لزينَةٍ أَو نُسُكٍ ، ولا يُطْلَبُ شيءٌ من ذلك هلهنا.

وقيل : يُؤْخَذ بحلْق أو قَصٍّ . قدَّمه ابنُ رَزينِ في « شَرْحِه » ، و « حَواشِي ابنِ الإنصاف مُفْلِحٍ » . وقال : نصَّ عليه . قلتُ : وهو المذهبُ ؛ فإنَّ أحمدَ نصَّ عليه في روايَةٍ . حَنْبَلِ ، وعليه المُصَنِّفُ والشَّارِ حُ . وأطْلَقَهما في « الفُروع ِ » ، و « الرِّعايَة ِ » . وظاهِرُ « المُغْنِي » ، و « الشَّرْح ِ » ، « والزَّرْكَشِيِّ » ، إطْلاقُ الخِلافِ . وقيل: يُزالُ بأَحَدِهما. قال ابنُ تَميمٍ: ويُزالُ شَعَرُ عانَتِه بالنُّورَةِ ، أو بالحَلْقِ. وجزَم به في «الهدايَّةِ »، و «المُنْهَب »، و « المُسْتَوْعِبِ » ، وغيرِهم . وقدَّمه في « الرِّعايَةِ الكُبْرى » . وعلى كلِّ قَوْلٍ ، لا يُباشِرُ ذلك بيَدِه ، بل يكونُ عليها حائلٌ . وكُلُّ ما أُخِذَ ، فإنَّه يُجْعَلُ مع المَيِّتِ ، كما لو كان عُضْوًا سقَط منه ، ويُعادُ غَسْلُ المَأْخُوذِ . نصَّ عليه ؛ لأنَّه جُزْءٌ منه كَعُضْوٍ . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : والمُرادُ يُسْتَحَبُّ غَسْلُه . الثَّالثةُ ، يحْرُمُ خَتْنُه . بلا نِزاع في المذهب . الرَّابعةُ ، يحْرُمُ حلْقُ رأسيه . على الصَّحيح مِنَ المذهب . قال في ﴿ الرُّعَايِنَيْنِ ﴾ : ولا يحْلِقُ رأْسَه في الأصحِّ . وجزَم به في ﴿ المُحَرَّرِ ﴾ ، و « المُنَوِّرِ » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « الفائقِ » ، والمُصَنِّفُ في « الْمُغْنِي » ، و ﴿ الشُّرْحِ ﴾ ، و ﴿ ابنِ تَميم ﴾ ، وغيرِهم . وقدُّمه في ﴿ الْفُروعِ ﴾ . وقال : ظاهرُ كلام جُماعَةٍ ، يُكْرَهُ . قال : وهو أَظْهَرُ . قال المَرُّوذِيُّ : لا يُقَصُّ . وقيلَ :

فصل : وإن جُبِر عَظْمُه بِعَظْمٍ فَجَبَرَ ، ثَمَ مات ، فإن كان طاهِرًا لَم يُنْزَعْ ، وإن كان نَجِسًا وأَمْكَنَ إِزالَتُه مِن غيرِ مُثْلَةٍ أُزِيلَ ؛ لأَنَّه نَجاسَةٌ مَقْدُورٌ على إِزالَتِها مِن غيرِ ضَرَرٍ . وإن أَفْضَى إلى المُثْلَة لِم يُقْلَعْ ، وإن كان فى حُكْم الباطِن كالحَىِّ . وإن كان عليه جَبِيرَةٌ يُفْضِى نَزْعُها إلى مُثْلَةٍ ، مُسِح عليها ، كَحالِ الحياةِ ، وإلَّا نَزَعَها وغَسَل ما تَحْتَهَا . قال أحمدُ ، فى المَيِّتِ تَكُونُ أَسْنانُه مَرْبُوطَةً بِذَهَبِ : إن قَدَر على نَزْعِه مِن غيرِ أن تَسْقُطَ بعضُ تَكُونُ أَسْنانُه مَرْبُوطَةً بِذَهَبِ : إن قَدَر على نَزْعِه مِن غيرِ أن تَسْقُطَ بعضُ أَسْنانِه نَزَعَه ، وإن خاف سُقُوطَ بعضِها تَرَكَه .

فصل : ومَن كان مُشَنَّجًا ، أو به حَدَبٌ ، أو نحوُ ذلك ، فأمْكَنَ تَمْدِيدُه بالتَّلْيِينِ والماءِ الحَارِّ ، فَعَل ذلك ، وإن لم يُمْكِنْ إلَّا بعَسْفٍ ، تَرَكَه بحالِه . فإن كان على صِفَةٍ لا يُمْكِنُ تَرْكُه على النَّعْشِ إلَّا على وَجْهٍ يُشْهَرُ بالمُثْلَةِ ، تُركَ في تابُوتٍ ، أو تحتَ مِكَبَّةٍ ، كا يُصْنَعُ بالمَرْأَةِ ؛ لأَنَّه أَصْوَنُ له وأَسْتَرُ . ويُسْتَحَبُّ أَن يُتْرَكَ فوقَ سَرِيرِ المرأةِ شيءٌ مِن الخَشَبِ أو الجَرِيدِ مثلُ القُبَّةِ ، ويُسْتَحَبُّ أَن يُتْرَكَ فوقَه ثَوْبٌ ، ليَكُونَ أَسْتَرَ لها . وقد رُوىَ أَنَّ فاطِمَةَ بِنْتَ رسولِ اللهِ ويُسْتَلِي اللهِ عَنها ، أوَّلُ مَن صُنِعَ لها ذلك بأمْرِها .

فصل : فأمَّا تَسْرِيحُ رَأْسِه ولِحْيَتِه فكَرِهَه أَحمدُ ، وقد(١) قالَتْ

الإنصاف يُحْلَقُ . وجزَم به فى « التَّبْصِرَةِ » . الخامسةُ ، يُسْتَحَبُّ خِضَابُ شَعَرِ المَيِّتِ بِحِنَّاءِ . نصَّ عليه . وقيل : يُسْتَحَبُّ للشَّائبِ دُونَ غيرِه . اختارَه المَجْدُ ، وحمَل نصَّ أَحَمدَ عليه . وقال أبو المَعالِى : يُخَضَّبُ مَن كان عادَتُه الخِضَابَ فى الحَياةِ . قوله : ولا يُسَرِّحُ شَعَرَه ، ولا لِحْيَتَه . هكذا قال الإمامُ أحمدُ . قال القاضى :

⁽١) سقط من : م .

عائشة : عَلامَ تَنُصُّونَ (١) مَيَّتَكُم (٢) ؟ أي لا تُسَرِّحُوا رَأْسَه بالمُشْطِ ، ولأنَّ ذلك يَقْطَعُ شَعَرَه ويَنْتِفُه . وهذا مَذْهَبُ أبي حنيفةَ . وقد رُويَ عن أُمِّ عَطِيَّةَ ، قالَتْ : مَشَطْناها ثَلاثَةَ قُرُونٍ . مُتَّفَقٌ عليه" . قال أحمدُ : إنَّما ضَفَرْنَ . وأَنْكَرَ المَشْطَ . فكأنَّه تَأَوَّلَ قَوْلَهَا : مَشَطْناها . على أنَّها أرادتْ ضَفَرْنَاهَا ؛ لما ذَكَرْنا . واللهُ أعلمُ .

٧٤٩ – مسألة : (ويُضْفَرُ شَعَرُ المرأةِ ثَلاثَةَ قُرُونِ ، ويُسْدَلُ مِن وَرائِها ﴾ يُسْتَحَبُّ ضَفْرُ شَعَر المرأةِ ثلاثةَ قُرُونٍ ؛ قَرْنَيْها وِناصِيتَها ، ويُلْقَى مِن خلفِها . وبهذا قال الشافعيُّ ، وإسحاقُ ، وابنُ المُنْذِر . وقال الأوْزاعِيُّ ، وأَصْحابُ الرَّأَي : لا يُضْفَرُ ، ولكنْ يُرْسَلُ مع خَدَّيْها ' مِن بين ِ يَدَيْها '' مِن الجانِبَيْن ، ثم يُرْسَلُ عليه الخِمارُ ؛ لأنَّ ضَفْرَه يَحْتاجُ إلى

يُكْرَهُ ذلك . وقيل : لا يُسَرَّحُ الكَثِيفُ . واسْتَحَبَّ ابنُ حامِدٍ ، يُمْشَطُ بمُسْطٍ الإنصاف واسِعرِ الأسْنانِ .

> تنبيه : محَلُّ ما تقدُّم مِن ذلك كلِّه ، في غير المُحْرِم ، فأمَّا المُحْرِمُ ، فإنَّه لا يَأْخُذُ منه شيئًا ممَّا تقدُّم ، على ما يأتِي قريبًا .

> قوله : ويُضْفَرُ شَعَرُ المَرْأَةِ ثَلاثَةَ قُرُونٍ ، ويُسْدَلُ مِن وَرَائِها . هذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب . وقال أبو بَكْر : يُسْدَلُ أمامَها .

⁽١) نصه : حرَّكه . والنُّصة : الخصلة من الشعر ، أو الشعر الذي يقع على وجهها من مقدم رأسها .

⁽٢) أخرجه البيهقي ، في : باب المريض يأخذ من أظفاره وعانته ، من كتاب الجنائز . السنن الكبري ٣٩٠/٣ . وعبد الرزاق ، في : باب شعر الميت وأظفاره ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣/ ٤٣٧ .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٦٨ .

⁽٤ – ٤) سقط من : م .

ثُمَّ يُنَشِّفُهُ بِثَوْبِ . فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ السَّبْعِ حَشَاهُ بِالْقُطْنِ ،

الشرح الكبير تُسْرِيحِه ، فَيَتَقَطَّعُ ويَتَنَتَّفُ (١) . ولَنا ، ما رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ ، قالَتْ : ضَفَرْنا شَعَرَها ثلاثَةَ قُرُونِ ، [١١٦/٢ و] وأَلْقَيْناه خلفَها . تَعْنِي بنْتَ النبيِّ عَنْكِ . مُتَّفَقٌ عليه . ولمسلم : فضَفَرْنا شَعَرَهَا ثَلاثَةَ قُرُونٍ ؛ قَرْنَيْها وناصِيَتَها . وفي حديثِ أُمِّ سُلَيْمٍ ، عن النبيِّ عَلِيلَةٍ : ﴿ وَاضْفُرْنَ شَعَرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ؛ قُصَّةً ، وَقَرْنَيْنِ ، وَلَا تُشَبِّهْنَهَا بِالرِّجَالِ »('') .

• ٧٥ – مسألة : (ثم يُنَشِّفُه بثَوْبِ) وذلك مُسْتَحَبُّ ؛ لتَلَّا تَبْتَلَّ أَكْفَانُه ، وفي حديثِ ابنِ عباسٍ في غَسْلِ النبيِّ عَلِيُّكُ قال : فَجَفَّفُوه بِثَوْبِ") . ذَكَرَه القاضي . وهذا مَذْهَبُ الشافعيِّ .

١٥٧ - مسألة : (فإن خَرَج منه شيءٌ بعدَ السَّبْع ِ حَشَاه بالقُطْن ،

الإنصاف

قوله : ثم يُنَشِّفُه بِئُوْبٍ . لِقَلَّا يَيْتَلَّ كَفَنُه . وقال في ﴿ الْوَاضِحِ ِ ﴾ : لأنَّه سُنَّةً للحَيِّ في روايَةٍ . قال في « الفُروع ِ » : كذا قال . وفي « الوَاضِح ِ » أَيضًا ، لأنَّه مِن كَمالِ غُسْلِ الحَيِّ . واعلمْ أنَّ تَنْشِيفَ المَيِّتِ مُسْتَحَبُّ ، وقطَع به الأكثرُ . وذكرَ في « الفُروعِ » ، في أثناء غَسْلِ المَيِّتِ ، رِوايةً بكَراهَةِ تَنْشِيفِ الأَعْضاءِ ، كَدَم ِ الشَّهيدِ . وفي ﴿ الفُصولِ ﴾ ، في تَعْليلِ المَسْأَلَةِ ، ما يدُلُّ عَلَى الوُجوبِ . فائدة : لا يَتَنَجَّسُ مَا نُشِّفَ به . نصَّ عليه . وقيل : يَتَنَجَّسُ .

قوله : فإنْ حرَج مِنه شَيءٌ بعدَ السُّبْع ِ حَشَاه بِالقُطْنِ ، فإنْ لم يَسْتَمْسِكْ فَبِالطِّينِ

⁽۱) في م: « وينشف ».

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٦٨ .

⁽٣) أخرج عبد الرزاق نحوه ، عن هشام بن عروة ، بلفظ : لف النبي عَلِيُّكُ في ثوب حبرة جُفِّف فيه . المصنف

فإن لم يَسْتَمْسِكُ فبالطِّينِ الحُرِّ) متى خَرَجَتْ مِن المَيِّتِ نَجاسَةٌ بعدَ السَّبْعِ لِم يَعُدْ إِلَى الغَسْل . نَصَّ عليه أحمدُ ؛ لأنَّ إعادَةَ غَسْلِه يُفْضِي إِلَى الحَرَجِ ، ولأنَّ النبيَّ عَلِيلَةً أَمَرَ ثَلاثًا ، أو خَمْسًا ، أو سَبْعًا ، في حديثِ أُمِّ عَطِيَّةَ . لكنْ يَحْشُوه بالقُطْن ، أو يُلْجَمُ بالقُطْن كَا تَفْعَلُ المُسْتَحاضَةُ ، ومَن به سَلَسُ البَوْلِ ، فإن لم يُمْسِكُه ذلك حُشِي بالطِّينِ الخالِصِ الصُّلْبِ الذي له قُوَّةٌ يُمْسِكُ المَحَلَّ.

٧٥٢ - مسألة : (ثم يُغْسَلُ المَحَلُّ ويُوضَّأُ) وقد ذُكِرَ عن أحمدَ ، أنَّه لا يُوضَّأُ . وهو قولٌ لأصْحاب الشافعيِّ . والأوْلَى ، إن شاء اللهُ ، أنَّه يُوَضَّأُ ، كَالْجُنُبِ إِذَا أَحْدَثَ بعدَ الغُسْلِ ؛ لتَكُونَ طَهارَتُه كَامِلَةً .

الحُرِّ . إذا خرَج منه بعدَ السَّبْعِ شيءٌ ، سَدَّ المَكانَ بالقُطْنِ والطِّينِ الحُرِّ ، ولا يُكْرَهُ الإنصاف حَشْوُ المَحَلِّ إِنْ لَم يَسْتَمْسِكْ بذلك . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . وعنه ، يُكْرَهُ . حَكَاهَا ابنُ أَبِي مُوسى . وأَطْلَقَهما ابنُ تَميم .

> قوله : ثم يُغْسَلُ المَحَلُّ ، ويُوضَّأُ . ولا يُزادُ على السَّبْع ِ ، روايَةً واحدةً . لكنْ إِنْ حَرَج شيءٌ غُسِلَ المَحَلُّ . قال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » : قلتُ : فإنْ لم يَعْدُ الخارجُ مؤضِعَ العادَةِ ، فقِياسُ المذهب ، أنَّه لا يُجْزِئُ فيه الاسْتِجْمارُ .

> قوله : ويُوضَّأُ . هذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وعنه ، لا يُوضَّأُ ؛ للمَشَقَّةِ والخَوْفِ عليه . وهو ظاهِرُ كلام ِ الخِرَقِيِّ . وهما رِوايَتان منْصُوصَتان .

> تنبيه : قال ابنُ مُنَجَّى في « شُرْحِه » : لم يتَعرَّضِ المُصنِّفُ إلى أنَّه يُلْجِمُ المَحَلَّ بالقُطْنِ ، فإنْ لم يمنَعْ ، حشَاه به . قال : وصرَّح به أبو الخَطَّابِ ، وصاحِبُ

٧٥٣ – مسألة : (فإن خَرَج منه شيءٌ بعدَ وَضْعِه في أَكْفانِه ، لم يَعُدُ إِلَى الغَسْلِ ﴾ قال شيخُنا () وَجِمَه اللهُ : لا نَعْلَمُ في ذلك خِلافًا ، إذا كان الخارِجُ يَسِيرًا ؛ لِما في إعادَةِ الغَسْلِ مِن المَشَقَّةِ الكَثِيرَةِ ؛ لأنَّه يَحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجِهِ ، وإعَادَةِ غَسْلِهِ ، وغَسْلِ أَكْفَانِهِ ، وتَجْفِيفِها أو إِبْدَالِهَا ، ثُمُ لَا يُؤْمَنُ مثلُ هذا في المَرَّةِ الثَّانِيَةِ وِالثَّالِثَةِ ، فَسَقَطَ ذلك . ولا يَحْتَاجُ أَيضًا إلى إعادَةِ وُضُوئِه ، ولا غَسْلِ مَوْضِع ِ النَّجَاسَةِ ، دَفْعًا لهذه المَشَقَّةِ ، ويُحْمَلُ بحالِه . وقد رُوىَ عن الشُّعْبِيِّ ، أنَّ ابْنَةً له لمَّا لُفَّتْ في أَكْفَانِهَا ، بَدَامِنها شيءٌ ، فقالَ الشُّعْبِيُّ : ارْفَعُوا . وإن كان كَثِيرًا ، فالظَّاهِرُ عنه أنَّه يُحْمَلُ أيضًا ؛ لِما ذَكَرْنا . وعنه ، أنَّه يُعادُ غَسْلُه ، ويُطَهَّرُ كَفَنُه ؟ لأنَّه يُؤْمَنُ مِثْلُه في الثَّانِي للتَّحَفُّظِ بِالتَّلَجُّم والشَّدِّ .

« النَّهَايَةِ » فيها ، يعْنِي به أبا المَعالِي ، وجزَم به في « المُذْهَبِ » ، و« الخُلاصَةِ » .

قوله : وإنْ خَرَج مِنه شَيْءٌ بعدَ وضْعِهِ في أَكْفَانِهِ ﴾ لَمْ يَعُدْ إلى الغَسْل . وهو المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : هذا هو المشهورُ عن أَحْمَدَ ، وهو أَصحُّ . وعنه ، يُعادُ غَسْلُه ، ويُطَهَّرُ كَفَنُه . وعنه ، يُعادُ غَسْلُه ، إنْ كَانَ غُسِّلَ دُونَ سَبْعٍ . وعنه ، يُعادُ غَسْلُه مِنَ الخارِجِ ، إذا كان كثيرًا قبلَ تَكْفينِه وبعدَه . وصحَّحه في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » . قال الزَّرْكَشِيُّ : وهي أَنصُّها . وهو ظاهِرُ كلامِ الخِرَقِيِّ . وأَطْلَقَهما في ﴿ المُحَرَّرِ ﴾ . وعنه ، خُرُوجُ الدَّم أيْسَرُ . و تقدُّم الاحتمالُ في ذلك .

⁽١) في : المغنى ٣/٩٨، ٣٩٠ .

وَيُغَسَّلُ الْمُحْرِمُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَلَا يُلْبَسُ الْمَخِيطَ ، وَلَا يُخَمَّرُ اللهَ الْمُخْرِمُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَلَا يُلْبَسُ الْمَخِيطَ ، وَلَا يُخَمَّرُ اللهَ وَأَنْسُهُ ، وَلَا يُقْرَبُ طِيبًا .

المَخِيطَ ، ولا يُخَمَّرُ رَأْسُه ، ولا يُقْرَبُ طِيبًا) إذا مات المُحْرِمُ لم يَبْطُلْ الْمَخْرِمُ لم يَبْطُلْ حُكْمُ إِحْرامِه بمَوْتِه ، ويُجَنَّبُ ما يُجَنَّبُه المُحْرِمُ مِن الطيب ، وتَغْطِيَةِ الرَّأْس ، ولُبْس المَخِيطِ ، وقَطْع الشَّعَرِ . رُوِى ذلك عن عثمان ، وعليٌ ، الرَّأْس ، ولُبْس المَخِيطِ ، وقطع الشَّعرِ . رُوِى ذلك عن عثمان ، وعليٌ ، والبن عَباس . وبه قال عَطاءٌ ، والتَّوْرِئُ ، والشافعيُ ، وإسحاقُ . وقال مالكٌ ، والأَوْراعِيُ ، وأبو حنيفة : يَبْطُلُ إحْرامُه بمَوْتِه ، ويُصْنَعُ به ما عادة شَرْعِيَّةٌ ، فبَطَلَتْ بالمَوْتِ ، كالصلاةِ والصيام . ولَنا ، ما روى ابن عباس ، أنَّ رجلًا وَقَصَه بَعِيرُه (١) ونحن مع النبي عَلَيْكُ ، فقال النبي عَلَيْك ، فقال النبي عَلَيْك : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْيَيْن ، وَلَا تُوسُوهُ طِيبًا ، عَلَيْ اللهُ يَبْعُثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّدًا ﴾ " . وفي روايَةٍ : وَلَا تُحَمِّمُ وارَ رَأْسَهُ ، فَإِنَّ اللهُ يَبْعُثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَة مُلَبِّدًا ﴾ " . مُتَّفَقَ عليه (٢ . فإن قيلَ : هذا خَاصِّ له ؛ لأنَّه يُعْتُهُ يَوْمَ النِيَّ عَلِيلًا في واحِد حُكْمُه في مِثْلِه ، إلَّا أَن

قوله : ويُغَسَّلُ المُحْرِمُ بِماءِ وسِدْرٍ . هذا المذهبُ ، وعليه الأُصِحابُ . وعنه ، الإنصاف يُصَبُّ عليه الماءُ ولا يُغَسَّلُ كالحَلَالِ ؛ [١٧٨/١ و] لِقَلَّا يَتَقَطَّعَ شَعَرُه .

⁽١) وقصه بعيره : رمى به فدقُّ عنقه .

⁽٢) ملبدا: أي ملصق بعض شعره ببعض كاللبد.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧.

يَرِدَ تَخْصِيصُه ، ولهذا ثَبَت حُكْمُه فى شُهداء أُحُدٍ ، وفى سائِرِ الشَّهداء . قال أبو داود: سَمِعْتُ أَحَمدَ يَقُولُ: فى هذا الحديثِ خَمْسُ سُنَن ؟ كَفِّنُوهُ فَى ثَوْبَيْهِ ، أَى يُكَفَّنُ فى ثَوْبَيْن . وأن يَكُونَ فى الغَسَلاتِ كلِّها سِدْرٌ ، ولا تُخَمِّرُوا رَأْسَه ، ولا تُقَرِّبُوه طِيبًا ، وكَوْنُ الكَفَن مِن جَمِيع المالِ . قال أحمدُ فى مَوْضِع : يُصَبُّ عليه الماءُ صَبًّا ، ولا يُغَسَّلُ كَا يُغَسَّلُ الحَلالُ . وإنَّما كُره عَرْكُ رَأْسِه ومَواضِع ِ الشَّعَر ، كيلا يَنْقَطِعَ شَعَرُه .

فصل: واختُلِفَ عن أحمدَ في تَغْطِيةِ وَجْهِه ، فعنه ، لا يُغَطَّى . نَقَلَها عنه إسماعيلُ بنُ سعيدٍ ؛ لأنَّ في بَعْضِ الحديثِ : « وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ » . وعنه ، لا بَأْسَ بتَغْطِيَةٍ وَجْهِه . نَقَلَها عنه سائِرُ أَصْحابِه ؛ لحديثِ ابن عباسِ المَذْكُورِ ، فإنَّه أَصَحُّ ما رُوِيَ فيه ، وليس فيه سِوَى لحديثِ ابن عباسِ المَذْكُورِ ، فإنَّه أَصَحُّ ما رُوِيَ فيه ، وليس فيه سِوَى المَنْع ِ مِن تَغْطِيةِ الرَّأْسِ . ولا يُلْبَسُ المَخيطَ ؛ لأنَّه يَحْرُمُ [١١٦/٢ ط] عليه في حياتِه ، فكذلك بعدَ المَوْتِ . واختُلِفَ عن أحمدَ أيضًا في تَغْطِية رِجْلاه ، كذلك ذكرَه الخِرَقِيُ . رِجْلاه . كذلك ذكرَه الخِرَقِيُ .

الإنصاف

تنبيه: مفهوم قولِه: ولا يُخَمَّرُ رأْسُه. أنَّه يُعَطِّى سائِرَ بَدَنِه ، فيُعَطِّى رِجْلَيْه . وهو المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب . ونقل حَنْبَلِّ المَنْعَ مِن تَعْطِيَة رِجْلَيْه . جزَم به الخِرَقِيُّ ، وصاحِبُ (العُمْدَةِ » ، و (التَّلْخيصِ » . قال الخَلَّالُ : هو وَهْمٌ مِن ناقِلِه . وقال : لا أغرِفُ هذا فى الأحاديثِ ، ولا رواه أحد عن أبي عبد الله غير ناقِله . وهو عندى وَهْمٌ مِن حَنْبَل . والعَمَلُ على أنَّه يعَطِّى جميعَ بدَنِ المُحْرِم إلَّا رأْسَه ؛ لأنَّ الإحْرامَ لا يتَعَلَّقُ بالرَّجْلَيْن ، وهذا لا يُمْنَعُ مِن تَعْطِيتِهما فى حَياتِه ، وله كذا بعدَ مماتِه . وأطلقهما ابنُ تَميم . قال الزَّرْكَشِيُّ : قلتُ : فلا يقالُ : كلامُ الخِرَقِيِّ خرَج على المُعْتادِ ؛ إذْ فى الحديثِ ، أنَّه يُكَفَّنُ فى ثَوْبَيْه ، أى الإزَارُ والرِّداءُ . الخِرَقِيِّ خرَج على المُعْتادِ ؛ إذْ فى الحديثِ ، أنَّه يُكَفَّنُ فى ثَوْبَيْه ، أى الإزَارُ والرِّداءُ .

وقال الخَلَّالُ : لا أَعْرِفُ هذا في الأحادِيثِ ، ولا رَواه أَحَدُّ عِن أَبِي عبدِ اللهِ الشرح الكبر غيرُ حَنْبَلِ ، وهو عندى وَهُمَّ (١) مِن حَنْبَلِ ، والعَمَلُ على أَنَّه يُعَطَّى جَمِيعُ المُحْرِمِ ، إلَّا رَأْسَه ، ولأنَّ المُحْرِمَ لا يُمْنَعُ مِن تَغْطِية رِجْلَيْه في حَياتِه ، فإن كان المَيِّتُ امرأةً مُحْرِمَةً ، أُلْبِسَتِ القَمِيصَ ، فكذلك بعدَ مَوْتِه . فإن كان المَيِّتُ امرأةً مُحْرِمَةً ، أُلْبِسَتِ القَمِيصَ ، وحُمِّرَتْ ، كما تَفْعَلُ في حَياتِها ، ولم تُقْرَبْ طِيبًا ، ولم يُغَطَّ وَجْهُها ؛ لأنَّه يَحْرُمُ عليها في حَياتِها ، فكذلك بعدَ مَوْتِها . فإن ماتَتِ المُتَوَقَّى عنها زَوْجُها في عِدَّتِها ، احْتَمَلَ أن لا تُطَيَّبَ ؛ لأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ حالَ حَياتِها ، واحْتَمَلَ أن لا تُطَيَّبَ ؛ لأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ حالَ حَياتِها ، وقد زال أن تُطَيَّبَ إنَّما حَرُمَ لكوْنِه يَدْعُو إلى نِكاحِها ، وقد زال بالمَوْتِ . وهو أَصَحُ . ولأصحاب الشافعيِّ وَجْهان .

والعادةُ أَنَّه لا يُعَطِّى مِن سُرَّتِه إِلَى رِجْلَيْه . انتهى . وقال المَجْدُ في « شَرْحِه » : الإنصاف يمْكِنُ تَوْجِيهُ تَحْرِيم ، أَنَّ الإِحْرامَ يحرِّمُ تَغْطِيَةَ قَدَمَي الحَىِّ بما جَرَتْ به العادَةُ ، كَالْخُفِّ وَالْجَوْرَبِ وَالْجُمجُم وَنحِوه ، وقد اسْتَيْقَنَّا تحْرِيمَ ذلك بعدَ المَوْتِ ، مع كُونِه ليس بمُعْتادٍ فيه ، وإنَّما المُعْتادُ فيه ، سَتْرُهما بالكَفَنِ ، فكان التَّحْرِيمُ أَوْلَى . كُونِه ليس بمُعْتادٍ فيه ، وإنَّما المُعتادُ فيه ، سَتْرُهما بالكَفَنِ ، فكان التَّحْرِيمُ أَوْلَى . انتهى . وهو الصَّحيحُ مِنَ انتهى . وهو الصَّحيحُ مِنَ الله عَلَى وَجْهَه . وهو الصَّحيحُ مِنَ المُدهبِ ، والمُشهورُ مِنَ الرِّوايتَيْن ، بِناءً على أنَّه يجوزُ تَعْطِيةُ وَجْهِه في حالِ حَياتِه . وعنه ، لا يُعَطَّى وَجْهَه . وأطْلَقَهما ابنُ تَميم .

فوائد ؛ إحْدَاها ، يُجَنَّبُ المُحْرِمُ المَيِّتُ ما يُجَنَّبُ فى حَياتِه لَبَقَاءِ الإِحْرامِ ، لكنْ لا يجِبُ الفِداءُ على الفاعِلِ به ما يُوجِبُ الفِدْيَةَ لوْ فَعَلَه حَيًّا . على الصَّحيح مِنَ المُذهبِ . وقيل : تجِبُ عليه الفِدْيَةُ . وقال فى « التَّبْصِرَةِ » : يسْتُرُ على نفْسِه المُذهبِ . وقيل : تجِبُ عليه الفِدْيَةُ . وقال فى « التَّبْصِرَةِ » : يسْتُرُ على نفْسِه

⁽١) الوهم : الغلط .

 ٧٥٥ – مسألة : (وَالشَّهِيدُ لَا يُغَسَّلُ ، إِلَّا أَن يَكُونَ جُنبًا) إذا مات الشَّهِيدُ في المَعْرَكَةِ لم يُعَسَّلْ روايَةً واحِدَةً ، إذا لم يَكُنْ جُنُبًا . وهذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ ، ولا نَعْلَمُ فيه (١) خِلَافًا ، إِلَّا عن الحسن ، وسَعِيدِ بن المُسَيَّب ، فإنَّهُما قالا : يُغَسَّلُ ، ما مات مَيِّتٌ إِلَّا جُنْبًا . ولَنا ، ما روَى جابِرٌ ، أنَّ النبيَّ عَلِيلًا أَمَرَ بِدَفْنِ شُهَدَاء أُحُدٍ في دِمائِهُم ، ولم يُغَسِّلُهم ، ولم يُصَلُّ عليهم . مُتَّفَقٌ عليه (٢) . إذا ثَبَت هذا فيَحْتَمِلُ أَنَّ تَرْكَ الغَسْل لِما يَتَضَمَّنُه مِن إِزالَةِ أَثْرِ العِبادَةِ المُسْتطابِ شَرْعًا ، فإنَّه جاء عن النبيِّ عَلَيْكُم

الإنصاف بشيءٍ . الثَّانيةُ ، قال في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : وظاهرُ كلامِ الإمامِ أَحمدَ ، والأصحابِ ، أَنَّ بِقِيَّةً كَفَنِه كَحَلالٍ . وذكر الخَلَّالُ عن أحمدَ ، أَنَّهُ يُكَفَّنُ في ثَوْبَيْه لا يُزادُ عليهما . والْحتارَه الخَلَّالُ . ولعَلَّ المُرادَ ، يُسْتَحَبُّ ذلك ، فيكونُ كما ذكرَه صاحِبُ « المُحَرَّر » ، وغيرُه . وذكَر في « المُغْنِي » وغيره ، الجوازَ . انتهي .

تنبيه : هذا كلُّه في أحْكام المُحْرِم ، فأمَّا إنْ كان المَيِّتُ امْرأَةً ، فإنَّه يجوزُ إِلْبَاسُها المَخِيطَ ، وتُجنَّبُ ما سِوَاه ، ولا يُعَطَّى وَجْهُها ، رِوايةً واحدةً . قالَه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » . الثَّالثة ، لا تُمْنَعُ المُعْتَدَّةُ إذا ماتَتْ مِنَ الطِّيب . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . وقيل : تُمْنَعُ .

قوله : والشُّهيدُ لا يُغَسُّلُ . سواءٌ كان مُكَلَّفًا أو غيرَه . وكلامُ المُصَنِّفِ وغيرِه مِنَ الأصحابِ ، يَحْتَمِلُ أَنَّ غَسْلَه مُحَرَّمٌ ، ويَحْتَمِلُ الكراهَةَ . قطَع أبو المَعالِي

⁽١) سقط من : م .

⁽٢) لم يروه مسلم . انظر تحفة الأشراف ١٦/٢ .

والحديث أخرجه البخاري، في: باب الصلاة على الشهيد، وباب من لم ير غسل الشهداء، بدون لفظ: وو لم =

أَنَّه قال : « وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ ، لَا يُكْلَمُ^(۱) أَحَدٌ فى سَبِيلِ اللهِ ، وَاللهُ الشرِ الكبر أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ فِى سَبِيلِه ، إِلَّا جَاءَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ ، وَالرِّيحُ رِيحُ مِسْكٍ » . رَواه البخارِئُ^(۱) . وروَى عبدُ الله بنُ ثَعْلَبَةَ ، أَنَّ النبيَّ عَلِيْكُ قال : « زَمِّلُوهُمْ بِدِمَائِهِم ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كُلْمٌ يُكْلَمُ فِى اللهْ إِلَّا يَأْتِى يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدْمَى ، لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ ، وَرِيحُهُ رِيحُ الْمِسْكِ » . رَواه

بالتَّحْريم ِ . وحُكِى رِوايةً عن أحمدَ . وقال فى « التَّبْصِرَةِ » : لا يجوزُ غَسْلُه . وقال الإنصاف فى « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » : قلتُ : لم أَقِفْ على تَصْريح ٍ لأصحابِنا ، هل غَسْلُ الشَّهيدِ حَرامٌ أو مَكْروةٌ ؟ فيَحْتَمِلُ الحُرْمَةَ ؛ لمُخالَفَةِ الأَمْرِ . انتهى .

= يصل عليهم ، ، وباب من يقدم فى اللحد ، وباب اللحد والشق فى القبر ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب من قتل من المسلمين يوم أحد ... إلغ ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ١١٥ ، ١١٥ ، ١١٥ ، ٥ و من كتاب ٥ / ١٣١ . كما أخرجه أبو داود بدون لفظ : « ولم يصل عليهم » ، فى : باب فى الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى ترك الصلاة على الشهيد ، من كتاب الجنائز . المجتبى الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٣ . والنسائى ، فى : باب ترك الصلاة عليهم ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ، ٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الصلاة على الشهداء ودفنهم ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه / ١٥٠ . والإمام أحمد نحوه ، فى : المسند ٢٤٧/١ ، ٢٩٩/٣ .

⁽١) الكَلُّم : الجرح .

⁽٢) في : بأب ما يقع من النجاسات ... إلخ ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب من يجرح في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب المسك ، من كتاب الذبائح . صحيح البخارى ٢٨/١ ، ٢٨/٢ ، ٢٠/٧ . ١ ٢٥/٧ . كأ أخرجه مسلم ، في : باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٩٥ – ١٤٩٧ . والترمذى ، في : باب ما جاء في من يكلم في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٤٩٧ . والنسائى ، في : باب مواراة الشهيد في دمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب عارضة الأحوذى ١٥٧/٧ . والنسائى ، في : باب مواراة الشهيد في دمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب من كتاب الجهاد . المجتبى ١٦٤/٥ ، ٢٤/٥ ، ٥٠ . والدارمى ، في : باب في القتال في سبيل الله سبحانه وتعالى ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢/٢٥ . والإمام مالك ، في : باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢١/١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢١/١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢١/١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢١/١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢١/١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢١/١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢١/١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢١/١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند باب الشهداء في المسند باب الشهداء في المسند باب الشهداء في المسند باب الشهداء في المسند باب المسلم الله ، والإمام أحمد ، في المسند باب المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم الله ، والمسلم المسلم المسل

النَّسَائِيُّ (). ويَحْتَمِلُ أَنَّ الغَسْلَ لا يَجِبُ إِلَّا مِن أَجْلِ الصلاةِ ، إِلَّا أَنَّ المَيِّتَ لا فِعْلَ له ، فأُمِرْنا بغَسْلِه ليُصَلَّى عليه ، فمَن لم تَجِب الصلاةُ عليه لم يَجِبْ غَسْلُه ، كالحَيِّ . ويَحْتَمِلُ أَنَّ الشَّهَداءَ في المَعْرَكَة يَكْثُرُون ، فيَشُقُ غَسْلُه ، كالحَيِّ . ويَحْتَمِلُ أَنَّ الشَّهَداءَ في المَعْرَكَة يَكْثُرُون ، فيُفِي عنه لذلك .

فصل: فإن كان الشَّهِيدُ جُنُبًا عُسِّلَ. وبه قال أبو حنيفة . وقال مالكُ : لا يُغَسَّلُ ؛ لعُمُومِ الخَبَرِ في الشَّهَداءِ . وعن الشافعيِّ كالمَذْهَبَيْن . ولَنا ، ما رُوِيَ أَنَّ حَنْظَلَةَ بَنَ الرَّاهِبِ قُتِل يَوْمَ أُحُدٍ ، فقال النبيُّ عَيَّلِهُ : « مَا شَأْنُ مَا شُأْنُ حَنْظَلَةَ ؟ فَإِنِّى رَأَيْتُ الْمَلائِكَةَ تُعَسِّلُهُ » . قالُوا : إنَّه جامَعَ ، ثم سَمِع الهَيْعَةَ (٢) فَخَرَجَ إِلَى القِتالِ . رَوَاه ابنُ إسحاق ، في « المَغَازِي » (٣) . الهَيْعَةَ (٢) فَخَرَجَ إِلَى القِتالِ . رَوَاه ابنُ إسحاق ، في « المَغَازِي » (١) . ولائنه غُسْلُ واجبٌ لغيرِ المَوْتِ ، فلم يَسْقُطْ بالمَوْتِ ، كغَسْلِ النَّجَاسَةِ .

الإنصاف

قوله : إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنْبًا . يعْنِي ، فَيُغَسَّلُ . وهو المذهبُ ، وعليه الجمهورُ . وعنه ، لا يُغَسَّلُ أيضًا .

فوائله ؛ إحْدَاها ، حُكْمُ مَن طَهُرَتْ مِنَ الحَيْضِ والنَّفاسِ حُكْمُ الجُنُبِ ، خِلافًا ومذهبًا . وكذا كلَّ غُسْلِ وجَب قبلَ القَتْلِ ، كالكافرِ يُسْلِمُ ثم يُقْتَلُ . وقيلَ في الكافرِ : لا يُغَسَّلُ ، وإنْ غُسِّلُ غيرُه . وصحَّحه ابنُ تَميم . وقدَّمه في « الرِّعايَةِ الكَبْرَى » . قال في « الفُروعِ » : ولا فَرْقَ بينَهم . وأمَّا إذا ماتَتْ في أثناءِ حيْضِها أو نِفاسِها ، فقد سَبَقَتِ المَسْأَلَةُ في بابِ الغُسْلِ . فعلى المذهبِ في أصْلِ المَسْأَلَةِ ،

⁽١) في : بـاب من كلم في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٦ / ٢٥ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٣١ .

⁽٢) الهيعة : الصوت تفزع منه وتخافه ، من عدو أو غيره .

⁽٣) انظر : سيرة ابن هشام ٧٥/٣ . وأخرجه البيهقى ، فى : باب الجنب يستشهد فى المعركة ، من كتاب الجنائز : السنن الكبرى ١٥/٤ .

المقنع

الشرح الكبير

وحديثهم وَرد فى شُهداء أُحد ، وحديثنا حاصٌ فى حَنْظَلَة ، وهو مِن شُهداء أُحد ، فيَجِبُ تَقْدِيمُه . وعلى هذا ، كلَّ مَن وَجَب عليه الغُسْلُ بسَبَبِ سابِق على المَوْتِ ، كالمرأة تَطْهُرُ مِن حَيْضٍ أو نِفاسٍ ثم تُقْتَلُ ، فهى كالجُنُب ؛ لِما ذَكَرْنا مِن العِلَّة . ولو قُتِلَتْ فى حَيْضِها أو نِفاسِها لم يَجِب العَسْلُ ؛ لأنَّ الطَّهْرَ شَرْطٌ فى الغُسْلِ ، أو فى السَّبَبِ المُوجِب ، فلا يَثَبُتُ الحُكْمُ بدُونِه . فإن أَسْلَمَ ، ثم اسْتُشْهِدَ قبلَ الغُسْلِ ، فلا غُسْلَ عليه ؛ الخُدْهُ رُوى أَنَّ أَصَيْرِمَ بَنِى عبدِ الأَشْهَلِ (١) أَسْلَمَ يَوْمَ أُحُدٍ ، ثم قُتِل ، فلم يُؤمَرْ بغُسْلٍ .

٧٥٦ – مسألة : ﴿ وَيُنْزَعُ عنهُ السِّلاحُ وَالجُلُودُ ، ويُزَمَّلُ فِي ثِيابِه ،

لو مات وعليه حدَثُ أَصْغَرُ ، فهل يُوضَّأُ ؟ على وَجْهَيْن . وأطْلَقَهما في الإنصاف (الفُروع ِ » ، و « الرِّعايَة » ، و « ابنِ تَميم ٍ » ، و « الحواشي » . قلتُ : الذي ظَهَر أنَّه لا يُوضَّأُ ؛ لأنَّه تَبَعٌ للغَسْل ِ ، وهو ظاهِرُ الحديثِ . الثَّانيةُ ، لو كان على الشَّهيدِ نَجَاسَةٌ غيرُ الدَّم ِ ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّها تُغْسَلُ . وعليه الأصحابُ . وفيه احْتِمال ببَقائِها ، كالدَّم ِ . فعلى الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ ، لو لم تُزُلِ النَّجَاسَةُ إِلَّا بزَوالِ الدَّم ِ ، لم يَجُزْ إِزَالتُها . ذكرَه أبو المَعالِى . قال في تُزُلِ النَّجَاسَةُ إِلَّا بزَوالِ الدَّم ِ ، لم يَجُزْ إِزَالتُها . ذكرَه أبو المَعالِى . قال في « الفُروع ِ » : وجزَم غيرُه بغَسْلِها ؛ منهم صاحبُ « التَّلْخيص ٍ » ، وابنُ تَميم ٍ ، وابنُ تَميم ٍ ، وابنُ حَمْدانَ في « رِعايَتِه » . قلتُ : فيُعانِي بها . الثَّالثةُ ، صرَّح المَجْدُ بوُجوبِ وابنُ حَمْدانَ في « إلفُروع ِ » : وهو ظاهِرُ كلامِهم . وذكرُوا رِوايَةَ بقاءِ دَم ِ الشَّهيدِ . قال في « الفُروع ِ » : وهو ظاهِرُ كلامِهم . وذكرُوا رِوايَةَ كَرَاهَةٍ تَنْشيفِ الأَعْضاء ، كدَم الشَّهيدِ .

⁽١) سمه عمرو بن ثابت بن وقش . سيرة ابن هشام ٣٠/٣ .

الشرح الكبير وإن أَحَبُّ ('كَفَّنَه بغيرها')) أمَّا دَفْنُه في ثِيَابه ، فلا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ، وقد ثَبَت بقَوْل النبيِّ عَلِيُّكُم : ﴿ ادْفِنُوهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ ﴾(١) . وعن ابن عباس ، أنَّ رسولَ اللهِ عَلِيْكُ : أَمَرَ بِقَتْلَى أُحُدٍ أَن يُنْزَعَ عنهم الحَديدُ والجُلُودُ ، وأن يُدْفَنُوا في ثِيابِهم ، بدِمائِهم . رَواه أبو داودَ ، وابنُ ماجه"). وليس ذلك بواجبٍ ، لكنَّه الأوْلَى . ويَجُوزُ للوَلِيِّ أَن يَنْز عَ ثِيابَه ويُكَفِّنَه بغيرِها . وقال أبو حنيفة : لا يَنْزِعُ ثِيَابَه ؛ لظاهِرِ الخَبَرِ . وَلَنَا ، مَا رُوىَ أَنَّ صَفِيَّةَ أَرْسَلَتْ إِلَى النبيِّ عَلِيُّكُ ثَوْبَيْنِ ، لَيُكَفِّنَ فيهما حَمْزَةَ ، فَكَفَّنَه في أَحَدِهما ، وكَفَّنَ في الآخَر رجلًا آخَرَ . رَواه

· قوله : وإنْ أَحَبُّ كَفَّنَه في غيرِها . يعْنِي ، إنْ أَحَبُّ كَفَّن الشَّهيدَ في ثِيابٍ غيرِ الثِّيابِ التي قُتِلَ فيها . وهِذا قُولُ القاضي في ﴿ المُجَرَّدِ ﴾ . قال الزَّرْكَشِيُّ : وشَلَّا القاضي في « المُجَرَّدِ » ، فجعَل ذلك مُسْتَحَبًّا ، وتَبعَه على ذلك أبو محمدٍ . قلتُ : جزَم به في « المُغْنِي » ، و « الشُّرْحِ » ، ونَصَرَاه . والصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّه يجِبُ دَفْنُه في ثِيابِه التي قُتِلَ فيها . نصَّ عليه ، وعليه أكثرُ الأصحاب . قال الزَّرْكَشِيُّ : وهو المنصوصُ ، وعليه جمهورُ الأصحاب ؛ منهم القاضي في « الخِلافِ » . قال في « الفُروعِ ِ » : ويجِبُ دَفْنُه في بقِيَّةِ ثِيابِه في المَنْصُوصِ . [١٧٨/١ ظ] وأطْلقَهما ابنُ تَميم . فلا يُزادُ على ثِيابِه ، ولا يُنْقَصُ عنها بحسَبِ

⁽۱ - ۱) في م : « فيكفنه في غيرها » .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٩١ ، ٩٢ .

⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٥ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٤٧ .

[١١٧/٢ و] يَعْقُوبُ بنُ شَيْبَةَ (١) ، وقال : هو صالِحُ الإِسْنادِ . وحَدِيثُهم يُحْمَلُ على الإباحَةِ والاسْتِحْباب . إذا ثَبَت هذا ، فإنّه يُنْزَعُ عنه ما لم يَكُنْ مِن عَامَّةِ لِباسِ النَّاسِ ، مِن الجُلُودِ والفِراء والحَديدِ . قال أحمدُ : لا يُتْرَكُ عليه فَرْوٌ ، ولا خُفَّ ، ولا جلْدٌ . وبهذا قال أبو حنيفةَ ، والشافعيُّ . وقال مالكٌ : لا يُنزَعُ عنه فَرْوٌ ولا خُفٌّ ولا مَحْشُوٌّ ؛ لعُمُوم الخَبَر وهو قولُه : « ادْفِنُوهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ » . وما رَوَيْناه أَخَصُّ ، فكانَ أُولَى .

٧٥٧ - مسألة : ﴿ وَلا يُصَلَّى عليه ، في أَصَحِّ الرِّوايتَيْن ﴾ وهذا قولُ مالكٍ ، والشافعيِّ ، وإسحاقَ . وعن أحمدَ ، روايَةٌ أُخْرَى ، أنَّه يُصَلَّى عليه . اخْتَارَهَا الخُلَّالُ . وهو قولُ الثَّوْرِيِّ ، وأبي حنيفةً . إلَّا أنَّ كلامَ أحمد ، رَحِمَه اللهُ ، في هذه الرِّوايَةِ يُشِيرُ إلى أنَّ الصلاةَ عليه مُسْتَحَبَّةٌ غيرُ واجِبَةٍ ، وقد صَرَّحَ بذلك في روايَةِ المَرُّوذِيِّ ، فقال : الصلاةُ عليه

المَسْنُونِ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وقيل : لا بأسَ بالزِّيادَةِ أو النَّقْصِ ليَحْصُلَ الإنصاف المَسْنُونُ . ذكره القاضي في ﴿ التَّخْرِيجِ ِ ﴾ . وجزَم به ابنُ تَميم .

> قوله : ولا يُصَلَّى عليه ، في أَصَحِّ الرِّوايتَيْن . وهو المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب. قال في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْنِ » : هذا أُصحُّ الرُّواياتِ. وهو قوْلُ الْخِرَقِيِّ ، والقاضي . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا المشْهورُ مِنَ الرِّواياتِ ، واختِيارُ القاضي ، وعامَّةِ أصحابه . وجزَم به في « الوَجيز » وغيره . وقدَّمه في « الفُروعِ ِ » ، و « المُغْنِي » ، و « الشُّرح ِ » ، و « ابنِ تَميم ٍ » ، وغيرِهم .

⁽١) وأخرجه البيهقي ، في : باب الدليل على جواز التكفين في ثوب واحد ، من كتاب الجنائز . السنن الكبري ٣ / ٤٠١ . وعبد الرزاق ، في : باب الكفن ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٢٧ .

الشرح الكبير أَجْوَدُ ، وإن لم يُصَلُّوا عليه أَجْزَأً(') . وقال في مَوْضِع ٟ آخَرَ : يُصَلَّى عليه ، وأهلُ الحِجازِ لا يُصَلُّونَ عليه ، وما تَضُرُّه الصَّلاةُ ، لا بَأْسَ به . فَكَأَنَّ الرِّوايتَيْنِ فِي اسْتِحْبَابِ الصلاةِ ، لا فِي وُجُوبِها ؛ إحْدَاهُما ، يُسْتَحَبُّ ؛ لِمَا رُوَى عُقْبَةُ ، أَنَّ النبيَّ عَلِيْكَ خَرَج يَوْمًا ، فَصَلَّى على أَهْلِ أُحُدٍ صَلاتَه على المَيِّتِ ، ثم انْصَرَفَ إلى المِنْبَرِ . مُتَّفَقٌ عليه (٢) . وعن ابن عباس ، أنَّ النبيُّ عَلِيْكُ صَلَّى على قَتْلَى أُحُدٍ (٣) . ووَجْهُ الرِّوايَةِ الأُولَى ما روَى جابِرٌ ، أنَّ النبيَّ عَلِيلًا أَمَرَ بِدَفْنِ شُهَداءِ أُحُدٍ في دِمائِهم ، و لم يُغَسِّلْهم ، و لم يُصَلِّ عليهم . مُتَّفَقٌ عليه (، وحديثُ عُقْبَةَ مَخْصُوصٌ بشُهَداءِ أَحُدٍ ، فإنّه صَلّى عليهم في القُبُورِ بعدَ سِنِين ، وهم لا يُصَلُّون على القَبْرِ أَصْلًا ، ونحن لا نُصَلِّي عليه بعدَ شَهْرٍ . وحديثَ ابنِ عباسٍ يَرْوِيه

والرُّوايَةُ الثَّانيةُ ، تجبُ الصَّلاةُ عليه . الْحتارَها جماعةٌ مِنَ الأصحابِ ؛ منهم الخَلَّالُ ، وأبو بَكْرٍ عبدُ العزيزِ في ﴿ التَّنْبِيهِ ﴾ ، وأبو الخَطَّابِ . وحُكِيَ عنه ، تحْرُمُ

⁽١) في م: « أجزأه ».

⁽٢) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة على الشهيد ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب علامات النبوة في الإسلام ، من كتاب المناقب ، وفي : باب غزوة أحد ، من كتاب المغازي ، وفي : باب في الحوض ، من كتاب الرقاق . صحيح البخاري ١١٤/٢ ، ١١٥ ، ٢٤٠/٥ ، ٢٤٠/٥ . ومسلم ، في : باب إثبات حوض النبي عَلِيُّهُ وصفاته ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤/ه ١٧٩٦ ، ١٧٩٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الميت يصلي على قبره بعد حين ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٣/٢ . والنسائي ، في : باب الصلاة على الشهداء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤٩/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٩/٤ ، ١٥٣ ،

⁽٣) أخرجه البيهقي ، في : باب من زعم أن النبني عَلِيَّ صلى على شهداء أحد ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ١٣ .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٩٠ . مع بيان عدم رواية مسلم له .

الحسنُ بنُ عُمارَةَ ، وهو ضَعِيفٌ ، وقد أَنْكَرَ عليه شُعْبَةُ روايَةَ هذا الحَديثِ . إذا ثَبَت هذا ، فيَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ سُقُوطُ الصلاةِ عليهم لكَوْنِهم أَحْياءً عندَ رَبِّهم ، والصلاةُ إِنَّما شُرعَتْ في حَقِّ المَوْتَي ، ويَحْتَمِلُ أَنَّ ذلك لِغناهم عن الشَّفاعَةِ لهم ، فإنَّ الشَّهِيدَ يُشَفَّعُ في سَبْعِين مِن أَهْلِه ، فلا يَحْتاجُ إلى شَفِيعٍ ، والصَّلاةُ إنَّما شُرعَتْ للشَّفاعَةِ .

فصل : والبالِغُ وغيرُه سَواءٌ في تَرْكِ غَسْلِه والصلاةِ عليه ، إذا كان شَهِيدًا . وبهذا قال الشافعيُّ ، وأبو يُوسُفَ ، ومحمدٌ ، وأبو ثَوْرٍ ، وابنُ المُنْذِر . وقال أبو حنيفة : لا يَثْبُتُ حُكْمُ الِشُّهادَةِ لغير البالِغِ ؛ لأنَّه ليس مِن أَهْلِ القِتالِ . ولَنا ، أنَّه مُسْلِمٌ قُتِل في مُعْتَرَكِ المُشْرِكِين بقِتَالِهِم ، أَشْبَهَ البالِغَ ، ولأنَّه يُشْبِهُ البالِغَ في غَسْلِه والصلاةِ عليه إذا لم يَكُنْ شَهِيدًا ، فيُشْبِهُه في سُقُوطِ ذلك عنه بالشُّهادَةِ ، وقد كان في شُهَداءاً حُدٍ حارثَةُ بنُ النُّعْمانِ ، وهو صَغِيرٌ ، والحديثُ عامٌّ في الكُلِّ ، وما ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بالنِّساءِ .

الصَّلاةُ عليه . وعنه ، إنْ شاءَ صَلَّى ، وإنْ شاءَ لم يُصَلِّ . فعَلَيْها ، الصَّلاةُ أَفْضَلُ . الإنصاف على الصَّحِيحِ . قدَّمه في « الفُروعِ » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْسِن » ، و ﴿ الزَّرْكَشِيِّ ﴾ ، و ﴿ ابنِ تَميم ۗ ﴾ . وعنه ، ترْكُها أَفْضَلُ . وظاهِرُ كلام القاضي في ﴿ الخِلافِ ﴾ ، أنَّهما سواءٌ في الأَفْضَلِيَّةِ .

> تنبيه : محَلُّ الخِلافِ في الشُّهيدِ الذي لا يُغَسَّلُ ، فأمَّا الشَّهِيدُ الذي يُغَسَّلُ ، فإنَّه يُصَلَّى عليه على سَبِيلِ الوُجوبِ ، رِوايةً واحدةً .

> فائدةٌ جليلةٌ : قيلَ : سُمِّنَي شَهِيدًا لأنَّه حَيٌّ . وقيل : لأنَّ الله وَمَلاثِكَتَه يشْهَدون له بالجَنَّة . وقيل : لأنَّ المَلائكَةَ تَشْهَدُ له . وقيل : لِقِيامِه بشَهادَةِ الحِّق حتى قَتِلَ .

المنه وَإِنْ سَقَطَ مِنْ دَابَّتِهِ ، أَوْ وُجِدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ ، أَوْ حُمِلَ فَأَكُلَ ، أُوْ طَالَ بَقَاؤُهُ ، غُسِّلَ وَصُلِّي عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

· ٧٥٨ - مسألة : (وإن سَقَط مِن دَابَّتِه، ('أو وُجد مَيِّتًا ولا') أَثَرَ به، أو حُمِلَ فأَكُلَ ، أو طال بَقَاؤُه ، غُسِّلَ وصُلِّيَ عليه) إذا سَقَط مِن دَابَّتِه فمات ، أو وُجد مَيُّتًا ولا أثَرَ به ، فإنَّه يُغَسَّلُ ويُصَلَّى عليه . نَصَّ عليه أحمدُ . وتأوَّلَ الحديثَ : « ادْفِنُوهُمْ بكُلُومِهِمْ »(٢) . فإذا كان به كَلْمٌ لم يُغَسَّلْ .

الإنصاف وقيل: لأنَّه يشْهَدُ ما أُعِدُّ له مِنَ الكَرامَةِ بالقَتْل. وقيل: لأنَّه شَهدَ لله ِبالوُجودِ والإلهِيَّةِ بالفِعْلِ ، كما شهِدَ غيرُه بالقَوْلِ . وقيل : لسُقوطِه بالأرْضِ ، وهي الشُّهادَةُ . وقيل : لأنَّه شُهدَ له بوُجوب الجَنَّةِ . وقيل : مِن أَجْل شاهِدِه ، وهو دَمُه . وقيل : لأنَّه شُهدَ له بالإيمانِ وبحُسْنِ الخَاتِمَةِ بظاهر حالِه . وقيل : لأنَّه يُشْهَدُ له بالأَمانِ مِنَ النَّارِ . وقيل : لأنَّ عليه شاهِدًا بكَوْنِه شهِيدًا . وقيل : لأنَّه لا يشْهَدُه عندَ مُوْتِه إِلَّا مَلائِكَةُ الرَّحْمَةِ . وقيل : لأنَّه الذي يشْهَدُ يوْمَ القِيامَةِ بإبْلا غ الرُّسُلِ . فهذه أَرْبَعَةَ عَشَرَ قُولًا ؛ ذكر السَّبْعَةَ الأُولَى ، ابنُ الجَوْزِيِّ . والثَّلاثَةَ التي بعدَها ، ابنُ قر قُولِ^(٣)في « المَطالِع ِ » . والأَرْبَعَةَ الباقِيَةَ ، ابنُ حَجَرٍ في « شَرْح ِ البُخارِيِّ »(٤) في كتابِ الجِهادِ ، وقال : وبعضُ هذا يخْتَصُّ بمَن قُتِلَ في سبيل اللهِ ، وبعضُها يَعُمُّ غيرَه . انتهى . ولا يخْلُو بعضُها مِن نوْع ِ تَداخُل .

قوله : وإنْ سقَط مِن دائِّتِهِ ، أو وُجدَ مَيُّنَا ولا أثَرَ به . يعْنِي ، غُسِّلَ وصُلِّي

⁽۱ - ۱) في م : « ووجد ميتا لا » .

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥/ ٤٣١ بلفظ « زملوهم » .

⁽٣) هو إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم ، الوهرانى ، المعروف بابن قرقول ، أبو إسحاق . الإمام العلامة ، ولد بالأندلس ، وكان رحالًا في العلم ، نقالًا ، فقيها . له كتاب « المطالع على الصحيح » . توفي سنة تسع وستين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٢٠ ، ٥٢١ .

⁽٤) انظر : فتح الباري ٦/ ٤٢ ، ٤٣ .

وهذا قولُ أبى حنيفةَ فى الذى يُوجَدُ مَيِّتًا لاَ أَثَرَ به . وقال الشافعيُّ : لا يُغَسَّلُ الشرح الكبير بحالٍ ؛ لأَنَّه مات بسَبَبٍ مِن أَسْبابِ القِتالِ . ولَنا ، أنَّ الأَصْلَ وُجُوبُ الغَسْلِ ، فلا يَسْقُطُ بالاَحْتِمال ، ولَأنَّ سُقُوطَ الغَسْلِ فى مَحَلِّ الوِفاقِ مَقْرُونٌ بِمَن كُلِم ، فلا يَجُوزُ تَرْكُ اعْتِبار ذلك .

> فصل: وكذلك إن حُمِل ، فأكل ، أو طال بَقَاؤُه ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْكُمْ غَسَّلَ سَعْدَ بنَ مُعاذٍ ، وصَلَّى عليه ، وكان شَهِيدًا ، رَمَاه ابنُ العَرِقَةِ يَوْمَ الخَنْدَقِ بسَهْمٍ ، فَقَطَعَ أَكْحَلَه (١) ، فحُمِلَ إلى المَسْجِدِ ، فلَبِثَ فيه

عليه . وكذا لو سقط مِن شاهِق فمات ، أو رَفَسَتْه دابَّةٌ فمات منها . قال الإنصاف الأصحاب : وكذا لو مات حَتْفَ أَنْفِه . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وكذا مَن عادَ عليه سَهْمُه فيها . نصَّ عليه . فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ في ذلك كلّه ، أنَّه يُغَسَّلُ ويُصلَّى عليه ، وحُكِى عليه . وقدَّمه في « الفُروعِ » ، وغيرِه . وقيل : لا يُغَسَّلُ ولا يُصلَّى عليه ، وحُكِى روايةً . واختارَه القاضى قديمًا في مَن سقط عن دايَّتِه ، أو عادَ عليه سِلاحُه فمات ، أو سقط مِن شاهِق ، أو في بيْر ، و لم يكُنْ ذلك بفِعْلِ العَدُوِّ . واختارَه القاضى أيضًا في « شَرْحِ المُذْهَبِ » في مَن وُجِدَ ميَّتًا ، ولا أثَرَ به . قدَّمه الشَّيْخُ في « المُغنِي » ، والشَّارِحُ ، أنَّه إذا عادَ عليه سِلاحُه فقتَله ، لا يُغَسَّلُ ، ولا يصَلَّى عليه ، ونَصَراه .

تنبيه : قوله : وإنْ وُجِدَ مَيْتًا ولا أثَرَ به . هكذا عبارةُ أكثرِ الأصحابِ . وزادَ أبو المَعالِي ، ولا دَمَ ف أثْفِه ودُبُره ، أو ذَكْرِه .

قوله : أو حُمِلَ فأكل ، أو طال بَقَاؤُه . يعْنِي ، لو جُرِحَ فأكل ، فإنَّه يُغَسَّلُ ، ويُصَلَّى عليه . وكذا لو جُرِحَ فشَرِبَ ، أو نامَ ، أو بالَ ، أو تكلَّم . زادَ جماعةٌ ، أو

⁽١) الأكحل : عرق معروف ، إذا قطع فى اليد لم يرقأ الدم .

الشرح الكبير ۚ أيَّامًا ، ثم مات(١٠ .. وظاهِرُ كَلام الخِرَقِيِّ ، أنَّه متى طالَتْ حَياتُه بعدَ حَمْلِه غُسِّلَ ، وصُلِّيَ عليه ، وإن مات في المَعْرَكَةِ ، أو عَقِبَ حَمْلِه ، لم يُغَسَّلْ ، و لم يُصَلُّ عليه . وقال مالكٌ : إن أكَلَ ، أو شَرب ، أو بَقِيَ يَوْمَيْنِ أُو ثَلاثَةً ، غُسِّلَ . وقال أحمدُ في مَوْضِع ٍ : إِن تَكَلَّمَ ، أَو أَكَلَ ، أو شَرِب ، صُلِّيَ عليه . وعن أحمدَ ، أنَّه سُئِل عن المَجْرُوحِ إذا بَقِيَ في المَعْرَكَةِ يَوْمًا إلى اللَّيْلِ ثم مات ، فرَأَى أن يُصَلِّي عليه . وقال أصحابُ الشافعيِّ : إن مات [١١٧/٢ ع حالَ الحَرْبِ ، لم يُغَسَّلْ ، و لم يُصَلُّ عليه ، وإلَّا غُسِّلَ وصُلِّيَ عليه . قال شيخُنا ٢٠ : والصَّحِيحُ التَّحْدِيدُ بما ذَكَرْنا مِن طُولِ الفَصْلِ وِالأَكْلِ ؛ لأنَّ الأَكْلَ لا يَكُونُ إِلَّا مِن ذِي حَياةٍ مُسْتَقِرَّةٍ ، وطُولُ الفَصْلِ يَدُلُّ على ذلك ، وقد ثَبَت اعْتِبارُهما في كَثِيرٍ مِن المَواضِع ِ ،

الإنصاف عطّس. نصَّ عليه ؛ منهم ابنُ تَميم ، وصاحِبُ « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، وابنُ حَمْدانَ في « رعايَتِه الكُبْري » ..وهذا المذهبُ في ذلك كلِّه ، ولو لم يَطُلِ الفَصْلُ . وجزَم به في « التَّلْخيصِ » وغيرِه . وقدَّمه في « المُسْتَوْعِبِ » ، و « المُحَرَّرِ » ، و ﴿ الفَروعِ ﴾ ، و ﴿ مَجْمَعِ البَحْرَيْنَ ﴾ ، و ﴿ ابنِ تَميمٍ ﴾ . وهو ظاهِرُ كلام الخِرَقِيِّ . وقيل : لا يُغَسُّلُ إِلَّا إِذَا طَالَ الفَصْلُ ، أَو أَكُلَ فَقَطَ . اخْتَارَه المَجْدُ في

⁽١) أخرجه البخاري ، في : باب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١/ ١٢٥ ، ٥/ ١٤٣ ، ١٤٤ . ومسلم ، في : باب جواز قتال من نقض العهد ... إلخ ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣/ ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ . وأبو داو د مختصرا ، في : باب في العيادة مرارا ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/ ١٦٥ . والنسائي مختصرا ، في : باب ضرب الخباء في المساجد ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٢/ ٣٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/ ١٤١ ، ٥٦ مختصرا .

⁽٢) في : المغنى ٣/ ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

وأمَّا الكَلامُ والشربُ ، وحالَةُ الحَرْبِ ، فلا يَصِحُّ التَّحْدِيدُ بشيء منها ؟ الشرح الكبير لِما رُوىَ أَنَّ النبيَّ عَلِيلَةً قال يَوْمَ أُحُدٍ : ﴿ مَنْ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ سَعْدُ بنُ الرَّبيع ِ؟ ﴾ فقال رَجُلٌ : أنا أنْظُرُ يا رسولَ الله ِ. فنَظَرَ فوَجَدَه جَريحًا به رَمَقٌ ، فقال له : إِنَّ رسولَ اللهِ أُمَرَنِي أَن أَنْظُرَ فِي الأَحْياء أنت أم في الأَمْواتِ ؟ قال : فأنا في الأمْواتِ ، فأَبْلِغْ رسولَ اللهِ عَلِيِّ عَنِّي السَّلامَ . وذَكَر الحديثَ ، قال : ثم لم أَبْرَحْ أَن مات() . ورُوىَ أَنَّ أَصَيْرِمَ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ وُجِد صَرِيعًا يَومَ أُحُدٍ ، فقِيلَ له : ما جاء بك ؟ قال : أَسْلَمْتُ ، ثم جِئْتُ . وهما مِن شُهَداءِ أُحُدٍ ، دَخَلا في عُمُومِ قُولِ النبيِّ عَلَيْكُم : « ادْفِنُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ » . ولم يُغَسَّلًا (١) ، ولم يُصَلَّ عليهما (١) ،

« شَرْحِه » ؛ فقال : الصَّحيحُ عندِي ، التَّحْديدُ بطُولِ الفَصْل أو الأَكْلِ ؛ لأنَّه عادَةُ الإنصاف ذوى الحياةِ المُسْتَقِرَّةِ ، وطولُ الفَصْل دَليَّل عليها . فأمَّا الشُّرْبُ والكلامُ ، فيُوجَدان ممَّن هو في السِّياقِ . قال ابنُ تَميم : وهو أصحُّ . وجزَم به في « الوَجيز » . وصحَّحه المُصَنِّفُ . قلتُ : وهو عَيْنُ الصَّوابِ . وعنه ، يُغَسُّلُ في ذلك كلُّه إلَّا مع جراحَةٍ كثيرةٍ ، ولو طالَ الفَصْلُ معها . قال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ ﴾ : والأَوْلَى أَنَّه إِنْ لم يتَطاوَلْ به ذلك ، فهو كغيره مِنَ الشُّهَداء . واخْتارَه جماعةً مِن أصحابِنا . وقدَّمه في « الرِّعايتَيْن » . وقيل : الاعْتِبارُ بتَقَضَّى الحرْب ، فمتى ماتَ وهي قائمةٌ ، لم يُغَسُّل ، ولو وُجَدَ منه شيءٌ مِن ذلك . وإنْ ماتَ بعدَ الْقِضائِها ، غُسِّلَ . قال في ﴿ مَجْمَعِ البَّحْرَيْنِ ﴾ : قلتُ : وكذا نقَله ابنُ البُّنَّا في

⁽١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب الترغيب في الجهاد ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢ / ٤٦٥ . ٤٦٦ .

⁽٢) في الأصل: ﴿ يَعْسَلُهُم ﴾ .

⁽٣) في الأصل: ١ عليهم ١ .

وقد تَكَلَّما وماتا بعدَ انْقِضاءِ الحَرْبِ. وفي حديث أهلِ اليَمَامَةِ ، عن ابنِ عُمَرَ ، أَنَّه طاف في القَتْلَى ، فوجَدَ أبا عَقِيلٍ الْأَنْيْفِيَّ ، قال : فسَقَيْتُه ماءً ، وبه أَرْبَعَةَ عَشَرَ جُرْحًا ؛ كُلُّها قد خَلَص إلى مَقْتَلٍ ، فَخَرَجَ الماءُ مِن جراحاتِه كلِّها ، فلم يُغَسَّلْ .

فصل: فإن كان الشَّهِيدُ قد عاد عليه سِلاحُه فقَتلَه ، فهو كالمَقْتُولِ بِأَيْدِى العَدُوِّ. وقال القاضى: يُغَسَّلُ ، ويُصَلَّى عليه ؛ لأنَّه مات بغيرِ أيْدِى المُشْرِكِين ، أشْبَهَ مَن أصابَه ذلك فى غيرِ المُعْتَرَكِ . ولَنا ، ما روَى أيدِى المُشْرِكِين ، أشْبَهَ مَن أصابَه ذلك فى غيرِ المُعْتَرَكِ . ولَنا ، ما روَى أبو داودَ (٢) ، عن رجل مِن أصْحابِ رسولِ اللهِ عَلَيْكُ ، قال : أغَرْنَا على أبو داودَ (٢) ، عن رجل مِن أصْحابِ رسولِ اللهِ عَلَيْكُ ، قال : أغَرْنَا على حَيِّ مِن جُهَيْنَةَ (٣) ، فطَلَبَ رجلٌ مِن المُسْلِمِينَ رجلًا منهم ، فضَرَبه فأخطأه ، فأصاب نَفْسَه بالسَّيْفِ ، فقال رسولُ اللهِ عَلَيْكَ : « أَخُوكُمْ يَا

الإنصاف

« العُقُودِ » عن مذهبنا . انتهى . قال الآمِدِى " : إذا حَرَج المَجْروحُ مِنَ المُعْرَكَةِ ، ثَمَ ماتَ بعدَ تَقَضَّى القِتالِ ، 1 ١٧٩/١ و] فهو كغيرِه مِنَ المَوْتَى . قال ابنُ تَميمٍ : وظاهرُ كلام القاضى فى مؤضِع ، أنَّ الاعْتِبارَ بقِيام الحرْبِ ، فإنْ ماتَ وهى قائمة " ، لم يُعَسَّلْ ، وإنِ انْقضَتْ قبل مؤتِه ، غُسلّ . ولم يُعْتَبرْ خُروجُه مِنَ المُعْركَةِ . انتهى . قال فى « الفُروع ِ » : نقل الجماعة ، إنَّما يُتْركُ عَسْلُ مَن قُتِلَ فى المُعْركَةِ ، وإنْ حُمِلَ وفيه روحٌ ، غُسلٌ .

تنبيه : قوله : أو طالَ بَقَاؤُه . قال في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : والمُرادُ عُرْفًا .

 ⁽۱) عبد الرحمن بن عبد الله بن ثعلبة الأنصارى ، وفى نسبه : أنيف بن جشم ، فلعله نسب إليه .
 شهد بدرا ، واستشهد باليمامة . أسد الغابة ٦/ ٢١٩ .

⁽٢) فى : باب فى الرجل يموت بسلاحه ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٢ / ٢٠ .

⁽٣) جهينة : قبيلة من قضاعة .

مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ » . فابْتَدَرَه الناسُ ، فوَجَدُوه قد مات ، فلَفَّه رسولُ اللهِ عَلَيْهِ بِثِيابِه ودِمَائِه ، وصَلَّى عليه ، فقالُوا : يارسولَ الله ، أشَهِيدٌ هو ؟ قال : « نَعَمْ ، وَأَنَا لَهُ شَهِيدٌ » . وعامِرُ بنُ الأكْوع ِ بَارَزَ مَرْحَبًا يومَ خَيْبَرَ ، فال : « نَعَمْ ، وَأَنَا لَهُ شَهِيدٌ » . وعامِرُ بنُ الأكْوع ِ بَارَزَ مَرْحَبًا يومَ خَيْبَرَ ، فلم فذَهَبَ يَسْفُلُ (١) له ، فرَجَعَ سَيْفُه على نَفْسِه ، فكانت فيها نَفْسُه (١) . فلم يُفْرَدُ عن الشَّهَداء بحُكْم . ولأنَّه شَهِيدُ المَعْرَكَة ، أشْبَهَ مالو قَتَلَه الكُفَّارُ ، وبهذا فارَقَ ما لَو كان في غير (١) المُعْتَرَكِ .

فصل: ومَن قُتِل مِن أهلِ العَدْلِ (١٠) في المَعْرَكَةِ ، فَحُكْمُه في الغَسْلِ حُكْمُ مَن قُتِل في مَعْرَكَةِ المُشْرِكِين . وقال القاضى : يُخَرَّجُ على رِوايَتَيْن ، كَالْمَقْتُولِ ظُلْمًا . ولَنا ، أنَّ عَلِيًّا ، رَضِى الله عنه ، لم يُغَسِّلْ مَن قُتِلَ معة ، وعَمَّارٌ أَوْصَى أن لا يُغَسَّلُ ، وقال : ادْفِنُونِي في ثِيابِي ، فإنِّي مُخاصِمٌ . ولأنَّه شَهِيدُ المَعْرَكَةِ ، أَشْبَهَ قَتِيلَ الكُفَّارِ . وهذا قولُ أبي مخاصِمٌ . وقال الشافعيُ ، في أَحَدِ قَوْلَيْه : يُغَسَّلُون ؛ لأنَّ أَسْمَاءَ غَسَّلَتِ حنيفة . وقال الشافعيُ ، في أَحَدِ قَوْلَيْه : يُغَسَّلُون ؛ لأنَّ أَسْمَاءَ غَسَّلَتِ حنيفة . وقال الشافعيُ ، في أَحَدِ قَوْلَيْه : يُغَسَّلُون ؛ لأنَّ أَسْمَاءَ غَسَّلَتِ النَّهَ بِنَ الزَّبَيْرِ . والأَوْلَى ؛ لِما ذَكَرُ نا ، فأمًا عبدُ اللهِ بنُ الزَّبَيْرِ . والأَوْلَى ؛ لِما ذَكَرُ نا ، فأمًا عبدُ اللهِ بنُ الزَّبَيْرِ . والأَوْلَى ؛ لِما ذَكَرُ نا ، فأمًا عبدُ اللهِ بنُ الزَّبَيْرِ . والأَوْلَى ؛ لِما ذَكَرُ نا ، فأمًا عبدُ اللهِ بنُ الزَّبَيْرِ . والمُقتُولِ ظُلْمًا ، ولأَنَّه ليس بِشَهِيدِ المَعْرَكَةِ . فأمًا الباغِي ، فيَحْتَمِلُ أَن يُغَسَّلَ ، ويُصَلَّى عليه . اختارَه الخِرَقِيُ ، وأمَّ الباغِي ، فيَحْتَمِلُ أَن يُغَسَّلَ ، ويُصَلَّى عليه . اختارَه الخِرَقِيُ ،

الإنصاف

⁽١) في م: « سيف » . ويسفل أي يضربه من أسفله .

 ⁽٢) أخرجه مسلم ، ف : باب غزوة ذى قرد وغيرها ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣ / ١٤٤٠ .
 والإمام أحمد ، ف : المسند ٤ / ٥١ ، ٥٠ .

⁽٣) سقط من : م .

⁽٤) أي الذين يقاتلون البغاة مع الإمام .

الشرح الكبير والقاضي . ويَحْتَمِلُ إِلْحَاقُه بأهِل العَدْل ؛ لأنَّه لم يُنْقَلْ غَسْلُ أهْل الجَمَل وصِفِّينَ (١) مِن الجَانِبَيْن ، ولأنَّهم يَكْثُرُون في المُعْتَرَكِ ، فيَشُقُّ عليهم غَسْلُهم ، أَشْبَهُوا أَهلَ العَدْلِ . وهل يُصَلَّى على أهْلِ العَدْل ؟ فيه احْتِمَالَان ؛ أَحَدُهما ، لا يُصَلَّى عليهم ؛ لأنَّهم أشْبَهُوا شُهَدَاءَ المُشْركِينَ . ويَحْتَمِلُ أَن يُصَلَّى عليهم ؛ لأنَّ عليًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، صَلَّى عليهم . والمَرْ جُومُ يُغَسَّلُ ، ويُصَلَّى عليه ، وكذلك المَقْتُولُ قِصَاصًا ، كسائِر

٧٥٩ - مسألة : (ومَن قُتِل مَظْلُومًا ، فهل يُلْحَقُ بِالشَّهِيدِ ؟ على رُوايَتَيْنَ ﴾ إَحْدَاهُمَا ، يُغَسَّلُ ، ويُصَلَّى عليه . اخْتَارَهَا الخَلَّالُ . وهو قولُ الحسن ، ومَذْهَبُ مالكِ ، والشافعيِّ ؛ لأنَّ رُتْبَتَه دونَ رُتْبَةِ الشُّهيدِ في المُعْتَرَكِ ، أَشْبَهَ المَبْطُونَ (٢) ، ولأنَّ هذا لا يَكْثُرُ القَتْلُ فيه ، فلم يَجُزْ

الإنصاف

المَوْتي.

قوله : ومَن قُتِلَ مَظْلُومًا – كقتيلِ اللُّصوصِ ونحوِه – فهل يُلْحَقُ بالشَّهِيدِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْن . وأَطْلَقَهما في « الفائقي » ، و « المُغْنِي » ، و « الشَّرْحِ ِ » ، و ﴿ الرِّعايتَيْنِ ﴾ ، و ﴿ الحِاوِيْنِ ﴾ ؛ إحْدَاهما ، يلْحَقُ بشَهيدِ المعْرَكَةِ . وهو المذهبُ . اخْتَارَه أَكْثُرُ الأُصحَابِ . قال في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ : ولا يُعَسَّلُ المُقْتُولُ ظُلْمًا على الأُصحِّ . قال الزَّرْكَشِيُّ : اخْتارَه القاضي وعامَّةُ أُصحابِه . وصحَّحه في

⁽١) وقعة الجمل نسبة إلى جمل عائشة الذي كانت تركبه في المعركة التي كانت سنة خمس وثلاثين بين أهل الشام وفيهم معاوية وعائشة وطلحة والزبير وغيرهم وبين على بن أبي طالب .

وصفين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي ، وكانت وقعة صفين بين على ومعاوية في سنة سبع وثلاثين . معجم البلدان ٣ / ٤٠٢ .

⁽٢) المبطون : من اشتكى بطنه من إسهال أو استسقاء أو غيره فمات .

إِلْحَاقُه بشَهِيدِ المُعْتَرَكِ . والثَّانِيَةُ ، حُكْمُه حُكْمُ الشَّهِيدِ . وهو قولُ الشرح الكبر الشَّعْبِيِّ ، والأُوْزاعِيِّ ، وإسحاقَ في الغَسْلِ ؛ لأنَّه شَهِيدٌ ، أشْبَهَ شَهِيدَ الشَّعْبِيِّ ، والأُوْزاعِيِّ ، وإسحاقَ في الغَسْلِ ؛ لأنَّه شَهِيدٌ ، أشْبَهَ شَهِيدَ المُعْتَرَكِ . قال النبيُّ عَيْقِلِيْ : « ١١٨/٢ ، و مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ »(١) .

« مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . وقدَّمه ابنُ تَميم . الرِّوايةُ الثَّانيةُ ، لا يلْحَقُ بشَهِيذِ الإنصاف المعْركةِ . الْحَتارَه الْخَلَّالُ ، وصحَّحه في « التَّصْحيحِ » . وجزَم به في « الوَجيز » .

تنبيه: قدْ يقالُ: دَخَلَ فَى كلامِه، إذا قَتَلَ البَاغِى العادِلَ ، وهو أَحَدُ الطَّريقَتَيْن . إِخْتَارَه أَبُو بَكْرٍ ، والقاضى . وقيل : بل حُكْمُه حُكْمُ قَتيلِ الكُفَّارِ . وهو المنْصوصُ . واخْتَارَه المُصنِّفُ ، والشَّارِحُ ، والمَجْدُ ، وغيرُهم . وعنه ، يلْحَقُ بشَهِيدِ المُعْرَكَةِ إِنْ قُتِلَ فَى مُعْتَرَكٍ بِينَ المُسْلِمين ، كَقَتِيلِ البُعَاةِ والخَوارِجِ فَى المُعْركَةِ ، أو قَتَلَه الكُفَّارُ صَبْرًا فى غيرِ حَرْبٍ ، كَخُبَيْبِ('') ، وإلَّا فلا .

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب من قاتل دون ماله ، من كتاب المظالم . صحيح البخارى ٣ / ١٧٩ . ومسلم ، فى : باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حتى كان القاصد مهدر الدم فى حقه ... إلخ ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ١٢٥ . وأبو داود ، فى : باب فى قتال اللصوص ، من كتاب السنة . سنن أبى داود ٢ / ٥٤٦ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى من قتل دون ماله فهو شهيد ، من أبواب الديات . عارضة الأحوذى ٦ / ١٨٨ – ١٩١ . والنسائى ، فى : باب من قتل دون ماله ، وباب من قاتل دون دينه ، وباب من قاتل دون دينه ، وباب من قاتل دون المه ، فى : باب من قتل دون ماله ، وباب من قاتل دون دينه ، فى : باب من قتل دون ماله ، وباب من كتاب التحريم . المجتبى ٧ / ٥٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٧ . واين ماجه ، فى : باب من قتل دون ماله فهو شهيد ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٨٠ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٨٠ ، ١٨٠ ، ١٨٠ ، ١٩٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ . ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ .

 ⁽٢) خبيب بن عَدِى بن مالك الأنصارى، شهد بدرًا، وكان في الرهط الذين غدرت بهم قبائل من المشركين في سرية عاصم وباعوه إلى قريش، فصلبوه وقتلوه تأرًا لمن كان قتل منهم يوم بدر . الإصابة ٢٦٢/٣ - ٢٦٤ .

فصل: فأمَّا الشَّهِيدُ بغيرِ قَتْلٍ ، كَالْمَطْعُونِ '' ، وَالْمَبْطُونِ ، وَالْغَرِقِ ، وَصَاحِبِ الْهَدْمِ ، وَالتُّفَسَاءِ ، فَإِنَّهُم يُغَسَّلُون ، ويُصَلَّى على عليهم . لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ، إلَّا أَنَّه رُوِى عن الحسن : لا يُصَلَّى على النُّفَسَاءِ ؛ ('لأَنَّهَا شَهِيدَةٌ '' . ولَنا ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْكُ صَلَّى على المُرَأَةِ ماتَتْ فَي نِفَاسِها ، فقامَ وَسَطَها . مُتَّفَقٌ عليه '' . وصَلَّى المُسْلِمُون على عُمَر ، في نِفاسِها ، فقامَ وَسَطَها . مُتَّفَقٌ عليه '' . وصَلَّى المُسْلِمُون على عُمَر ، وعلى أَرضَى اللهُ عنهما ، وهما شَهِيدان . وقال النبيُّ عَلَيْكُ : « الشَّهَدَاءُ خَمْسٌ ؛ الْمَطْعُونُ ، والْمَبْطُونُ ، وَالْعَرِقُ ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ ، خَمْسٌ ؛ الْمَطْعُونُ ، والْمَبْطُونُ ، وَالْعَرِقُ ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ ،

الإنصاف

فوائد ؛ إحداها ، قيل : إنَّما لم يُغَسَّلِ الشَّهيدُ دَفْعًا للحَرج والمَشَقَّةِ ، لكَثْرَةِ الشُّهَداءِ في المغركةِ . وقيل : لأنَّهم لمَّا لم يُصَلَّ عليهم ، لم يُغسَّلُوا . وقيل ، وهو الصَّحيحُ : لِقَلَّ يزُولَ أثرَ العِبادَةِ المطْلُوبِ بَقَاؤُها . وإنَّما لم يُصَلَّ عليهم ، قيل : لأنَّهم أَحْياةٌ عندَ رَبِّهم ، والصَّلاةُ إنَّما شُرِعَتْ في حقِّ المؤتى . وقيل : لِغِناهم عنِ الشَّهاعَةِ . الثَّانيةُ ، قال في « الفُروعِ » : الشَّهيدُ غيرُ شَهِيدِ المعْركةِ ، بِضْعَةَ الشَّهاعَةِ . الثَّانيةُ ، قال في « الفُروع ِ » : الشَّهيدُ غيرُ شَهِيدِ المعْركةِ ، بِضْعَة

⁽١) أي من أصابه الطاعون فمات .

⁽٢ - ٢) سقط من : م .

⁽٣) أخرجه البخارى ، فى : باب الصلاة على النفساء إذا ماتت فى نفاسها ، وباب أين يقوم من المرأة والرجل ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١١١ ، ١١٦ . ومسلم ، فى : باب أين يقوم الإمام من الميت للصلاة عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٤ . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٢ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على النفساء ، من كتاب الحيض ، وفى : باب الصلاة على الجنائز قائما ، وباب اجتاع جنائز الرجال والنساء ، من كتاب الجنبى ١ / ١٦٠ ، ٤ / ٥٠ ، ٥٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى أين يقوم الإمام إذا صلى على الجنائز ، من كتاب الجنائيز ، سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ١٤ ،

وَالشَّهِيدُ فَى سَبِيلِ اللهِ ﴾(١) . قال التِّرْمِذِئ : هذا حديثُ حسنٌ الشرح الكبر صحيحٌ . وكلَّهم ، غيرَ الشَّهِيدِ فَى سَبِيلِ اللهِ ، يُغَسَّلُون ، ويُصَلَّى عليهم ، ولأنَّ النبيَّ عَلِيلِّةٍ تَرَك غَسْلَ شَهِيدِ المَعْرَكَةِ ؛ لِما يَتَضَمَّنُه مِن إِزالَةِ الدَّمِ المُسْتَطابِ شَرْعًا ، أو لمَشَقَّةٍ غَسْلِهم ، لكَثْرَتِهم ، أو لِما فيهم من الجراح ِ ، ولا يُوجَدُ ذلك هَلُهنا .

• ٧٦ - مسألة : (وإذا وُلِد السِّفْطُ لأَكْثَرَ مِن أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، غُسِّلَ

عَشَرَ ، مُفَرَّقَةً فى الأخبارِ ، ومِن أغْرِبِها : « مَوْتُ الغَرِيبِ ، شَهادَةٌ »^(۱) رَواه أَبنُ الإنصاف ماجَه والخَلْالُ مَرْفُوعًا ، وأغْرَبُ منه : « مَن عَشِقَ وعَفَّ وكَتَمَ فَماتَ ، ماتَ شَهِيدًا »^(۱) . ذكرَه أبو المَعالِى ، وابنُ مُنجَّى . وقال بعضُ الأصحابِ المُتَأَخِّرين : كُوْنُ العِشْقِ شَهادَةً مُحالٌ . ورَدَّه فى « الفُروعِ » .

تنبيه :مفهوم قوله : وإذا وُلِدَ السِّفْطُ لأَكْثَرَ مِن أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، غُسِّلَ وصُلِّي عليه .

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب فضل التهجير إلى الظهر ، وباب الصف الأول ، بدون لفظ :
و الشهيد ... » ، من كتاب الأذان ، وفى : باب الشهادة سبع سوى القتل ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ١٩٧١ ، ١٨٤ ، ٢٩/٤ . ومسلم ، فى : باب بيان الشهداء ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم
/ ١٥٢١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الشهداء مَن هم ، مِن أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤/ ٢٠٨ . والدارمى ، فى : باب ما يعد من الشهداء ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمى ٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى العتمة والصبح ، من كتاب صلاة الجماعة . الموطأ ١/ ١٣١ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ١٣٠ ، ٣٢٥ ، ٣/ ٤٨٩ ، ٥/ ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٧ . وبدون لفظ :

^{· (}٢) أخرجه ابن ماجه ، بلفظ ﴿ غربة ﴾ ، في : باب ما جاء فيمن مات غريبا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١٩٥١ . وانظر : اللّآلئ المصنوعة ، للسيوطي ١٣٣/٢ ، ١٣٣ .

⁽٣) أخرجه الخطيب ، في : تاريخ بغداد ١٨٤/١٣ . عن ابن عباس . وانظر : كنز العمال ٣٧٢/٣ .

النسرح الكبير وصُلِّي عليه) السِّفْطُ : الوَلَدُ (١) تَضَعُه المرأةُ لغير تَمام ، أو مَيُّتًا . فإن خَرَج حَيًّا واسْتَهَلُّ ، غُسِّلَ وصُلِّيَ عليه ، بغيرِ خِلافٍ . حَكَاه ابنُ المُنْذِرِ إجْماعًا . وإن خَرَج مَيِّتًا ، فقال أحمدُ : إذا أتَى له أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وصُلِّيَ عليه . وهذا قولُ سعيدِ بن المُسَيَّب ، وابن سِيرِينَ ، وإسحاقَ . وصَلَّى ابنُ عُمَرَ على ابن الابْنَتِه (٢) وُلِدَ مَيِّتًا (٢) . وقال الحسنُ ، وإبراهيمُ ، والحَكَمُ ، وحَمَّادٌ ، ومالكُ ، والأوْزاعِيُّ ، وأصحابُ الرَّأَى : لا يُصَلَّى عليه حتى يَسْتَهلُّ . وللشافعيِّ قَوْلانِ كالمَذْهَبَيْن ؛ لِما رُويَ عن النبيِّ عَلِيْكُ ، أَنَّه قال : « الطِّفْلُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَا يَرِثُ ، وَلَا يُورَثُ ، حَتَّى يَسْتَهِلَّ » . رَواه التِّرْمِذِيُّ (ْ) . ولأنَّه لم يَثْبُتْ له حُكْمُ الحَياةِ ، ولا يَرثُ ولا يُورَثُ ، فلا يُصَلِّى عليه ، كمَن دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُر . ولَنا ، ما روَى المُغِيرَةُ ، أَنَّ النبيَّ عَلِيْكُ قال : « وَالسِّقْطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ » . رَواه أبو داودَ ،

الإنصاف أنَّه لو وُلِدَ لدُونِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، أنَّه لا يُغَسَّلُ ولا يصَلَّى عليه . وهو صحيحٌ ، وهو المذهبُ . وهو ظاهِرُ كلامِه في « المُحَرَّرِ » ، و « الوَجيزِ » ، وغيرِهما . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » . قال في « الفُصُولِ » : لم يَجُزْ أَنْ يصَلَّى عليه . وجزَم به في « النَّظْمِ ِ » ، و « ناظِمِ المُفْرَداتِ » . فقال :

بعدَ ارْبَعِ الشُّهورِ سقْطٌ يُغسَلُ وصَلِّ لو لم يَسْتَهلَّ نَقَلُوا

⁽١) بعده في م زيادة : « الذي » .

⁽Y) في النسخ: « لأبيه ». والمثبت من المغني.

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في السقط من قال يصلي عليه ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبى شيبة ٣١٧/٣ . وعبد الرزاق ، في : باب الصلاة على الصغير والسقط وميراثه ، من كتاب الجنائز . المصنف ٥٣١/٣ . وقد أخرجه كلاهما بمعناه .

⁽٤) في : باب ما جاء في ترك الصلاة على الجنين حتى يستهل ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٤٩ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب ميراث الصبي ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٩٣ .

والتِّرْمِذِيُّ^(١) . وفي رِوايَةِ التِّرْمِذِيِّ : « وَالطِّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ » . وقال : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وذَكَرَه أحمدُ ، واحْتَجَّ به ، وبحديثِ أبي بكر الصِّدِّيقِ ، أنَّه قالُ : ما أَحَدٌ أَحَقُّ أَن يُصَلَّى عليه مِن الطِّفْلِ (٢) . ولأنَّه نَسَمَةٌ نُفِخ فيها الرُّوحُ ، فيُصَلَّى عليه ، كالمُسْتَهِلِّ ، فإنَّ النبيَّ عَلِيُّكُ أَخْبَرَ في حديثِ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ ، أنَّه يُنْفَخُ فيه الرُّوحُ لأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (٣) . وحَدِيثُهم، قال التُّرْمِذِئُ: قد اضْطَرَبَ النَّاسُ فيه، فرَواه بعضُهم مَرْفُوعًا. قال التُّرْمِذِيُّ : كِأَنَّ (٤) هذا أَصَحُّ مِن المَرْفُوعِ . وإنَّما لم يَرِثْ ؛ لأنَّه لا

وعنه ، متى بانَ فيه خَلْقُ الإِنْسانِ ، غُسِّلَ وصُلِّى عليه . واخْتارَه أبو بَكْرٍ فى الإنصاف

⁽١) أخرجه أبو داود ، في : باب المشي أمام الجنازة . من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على الأطفال ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٤٨ . كما أخرجه بلفظ الترمذي النسائي ، في : باب مكان الراكب من الجنازة ، وباب مكان الماشي من الجنازة ، وباب الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الأطفال، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٣. والإمام أحمد، في: المسند ٤ / ٢٤٧ ، ٢٥٢ . وأخرجه بلفظ أبى داود الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٩ .

⁽٢) أخرجه البيهقي ، في : باب السقط يغسل ويكفن ويصلي عليه إن استهل أو عرفت له حياة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبري ٩/٤ . وعبد الرزاق بلفظ آخر ، في : باب الصلاة على الصغير والسقط وميراثه ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٢/٣٥ .

⁽٣) الحديث أخرجه البخارى ، في : باب ذكر الملائكة ، من كتاب بدء الخلق ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لَلْمَلَائِكَةَ إِنَّى جَاعَلَ فَى الْأَرْضَ خَلِيفَةً ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك ، من كتاب القدر ، وفي : باب ﴿ ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين ﴾ ، من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ٤/ ١٣٥ ، ١٦١ ، ٨ / ١٥٢ ، ٩ / ١٦٥ . ومسلم، في: باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٤ / ٢٠٣٦ . وأبو داود ، في : باب في القدر ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٣٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الأعمال بالخواتم ، من أبواب القدر . عارضة الأحوذي ٨ / ٣٠١ , وابن ماجه ، في : باب في القدر ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

⁽٤) في النسخ : « كان » . والمثبت من عارضة الأحوذي ٢٤٩/٤ .

الشرح الكبير أيُعْلَمُ حَياتُه حالَ مَوْتِ مُوَرِّثِه ، وذلك مِن شَرْطِ الإِرْثِ ، والصلاةُ مِن شَرْطِها أن تُصادِفَ مَن كانت فيه حَياةٌ ، وقد عُلِم ذلك بما ذَكَرْنا مِن الحَديثِ ، ولأن الصلاةَ دُعاءٌ له ولوالِدَيْه ، فلم يُحْتَجْ فيها إلى الاحْتِياطِ واليَقِين ، بخِلافِ المِيراثِ . فأمَّا مَن لم يَبْلُغُ أَرْبَعَةَ أَشْهُر ، فلا يُغَسَّلُ ، ولا يُصَلَّى عليه ، ويُلَفُّ في خِرْقَةٍ ، ويُدْفَنُ ؛ لعَدَم ِ وُجُودِ البَحياةِ . لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ، إلَّا عن ابن ِ سِيرِينَ ، فإنَّه قال : يُصَلَّى عليه إذا عُلِم أنَّه نُفِخَ فيه الرُّوحُ (' ' . وحديثُ الصّادِقِ المَصْدُوقِ يَدُلُّ على أنُّه لا يُنْفَخُ فيه الرُّوحُ إِلَّا بعدَ الأرْبَعَةِ أَشْهُر ، وقبلَ ذلك لا يَكُونُ نَسَمَةً ، فلا يُصَلَّى عليه ، كسائر الجَماداتِ ، ذَكَرَه شيخُنا(١) . وحَكَني ابنُ أبي موسى ، أنّه يُصَلِّي على السِّقْطِ إذا اسْتَبَانَ فيه بعضُ خَلْق الإنْسانِ . والأُوَّلُ أُوْلَى . فصل: ويُسْتَحَبُّ أن يُسَمَّى السِّقْطُ؛ لأنَّه يُرْوَى عن النبيِّ عَلَيْكُ أنَّه

« التُّنْبيهِ » ، وابنُ أبي مُوسى . وجزَم به في « الهدايَةِ » ، و « المُذَّهَب » ، َ و « المُسْتَوْعِب » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « البُلْغَةِ » ، و « التَّلْخيص » . وقال: وقد ضَبَطَه بعضُ الأصحابِ بأرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ؛ لأنَّهَا مَظِنَّةُ الحَياةِ . وقدَّمه ابنُ

فوائد ؟ إحداها ، يُسْتَحَبُّ تَسْمِيَةُ هذا المَوْلودِ . نصَّ عليه . واختارَه الخَلَّالُ وغيرُه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » . وعنه ، لا يُسَمَّى إِلَّا بعدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ . نقَلَه

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في السقط من قال يصلي عليه ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣١٧/٣ . وعبد الرزاق ، في : باب الصلاة على الصغير والسقط وميراثه ، من كتاب الجنائز . المصنف . 081/8

⁽٢) في : المغنى ٣/٢٥٠ .

قال: « سَمُّوا أَسْقَاطَكُمْ ، فَإِنَّهُمْ أَسْلَافُكُمْ »('). رَواه ابنُ السَّمَّاكِ(') الشرح الكبير بإسنادهِ . قِيل: إنَّهم يُسَمَّوْن ليُدْعَوْا يَوْمَ القِيامَةِ بأَسْمائِهِم . فإذا لم يُعْلَمْ أَذَكَرٌ هو أَمْ أَنْثَى ، سُمِّى اسْمًا يَصْلُحُ لهما جَمِيعًا ؛ كَسَلَمَةَ ، وقَتَادَةَ ، وهِبَةِ اللهِ ، وما أَشْبَهَه .

الماءِ ، أو للخَوْفِ عليه مِن التَّقَطُّع ِ بالغَسْلُ يُمِّمَ) مَن تَعَذَّرَ غَسْلُه لعَدَم ِ اللهِ ، كالمَجُدُورِ ، والغَرِيقِ ،

الجماعة عن الإمام أحمد ، قال القاضى وغيره : لأنّه لا يُبعَثُ قبلَها . وقال القاضى الإنصاف في « المُعْتَمَدِ » : يُبْعَثُ قبلَها . وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال الشّيْخُ تَقِى الدّينِ : وهو قولُ كثيرٍ مِنَ الفُقهاءِ . وقال في « نِهايَة المُبتَدِى » : لا يُقطَعُ بإعادَتِه وعَدَمِها كالجَمادِ . وقال في « الفُصولِ » : لا يجوزُ أَنْ يُصلِّى عليه كالعَلقَةِ ؛ لأنّه لا يُعادُ ولا يُحاسَبُ . الثّانية ، يُستَحَبُّ تَسْمِية مَن لم يَسْتَهِلَ أَيضًا . كالعَلقَةِ ؛ لأنّه لا يُعادُ ولا يُحاسَبُ . الثّانية ، يُستَحَبُّ تَسْمِية مَن لم يَسْتَهِلَ أَيضًا . وإنْ جُهِلَ ذكر أَم أَنْنَى ، سُمِّى باسم صالح لهما ، كطلْحَة وهِبَةِ اللهِ . الثّالثة ، لو كان السّقطُ مِن كافرٍ ، فإنْ حُكِمَ بإسلامِه ، فكمُسلم ، وإلّا فلا . ونقل حَنْبُل ، يصلَّى على كلِّ مؤلودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ . الرَّابِعة ، مَن ماتَ في سَفِينَةٍ ، غُسلَ وصُلِّى على على على مؤلودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ . الرَّابِعة ، مَن ماتَ في سَفِينَةٍ ، غُسلَ وصُلِّى على على على عَدْوفِ فَسادٍ أو عليه بعدَ تَكْفِينِه ، وأَلْقِى في البَحْ سَلَّا ، كا دْخالِه في القَبْرِ مع خَوْفِ فَسادٍ أو حاجَةٍ . ونقلَ عَبْدُ اللهِ ، يُمَقَلُ بشيءٍ . وذكره في « الفُصُولِ » عن أصحابِنا . قال : حاجَةٍ . ونقلَ عَبْدُ اللهِ ، بَدَلٌ عنِ التُرابِ إلَّا هنا . فيُعانِي بها .

قُولُه : ومَن تَعَذَّر غَسْلُه يُمِّمَ . وَكُفِّنَ وَصُلِّى عليه ، مثلُ اللَّدِيغِ ونحوِه . وهذا

⁽١) عزاه فى الكنز ٢ ٢٠/١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ لابن عساكر.، وفيه 3 أفراطكم ، بدل 3 أسلافكم ، . (٢) عثمان بن أحمد بن عبد الله البغدادي ، ابن السماك ، أبو عمرو ، مسند العراق ، كتب المصنفات الطوال بخطه ، وكان من الثقات . توفى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء ٥ ٤٤٤/١ ، ٤٤٥ .

المنع وَعَلَى الْغَاسِلِ سَتْرُ مَا رَآهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا .

الشرح الكبير

والمُحْتَرِقِ يُمِّمَ إِذا أَمْكُنَ ، كالحَيِّ العادِمِ للماءِ ، أو الذي يُؤْذِيه الماءُ ، وإن أَمْكُنَ غَسْلُ بعضِه غُسِّلَ ويُمِّمَ للباقِي ، كالحَيِّ . ويَحْتَمِلُ أَلَّا يُيَمَّمَ ، ويُصَلَّى عليه على حَسَبِ حالِه ، ذَكَرَه ابنُ عَقِيلٍ ؛ لأنَّ المَقْصُودَ بغَسْلِ المَيِّتِ التَّنْظِيفُ ، ولا يَحْصُلُ ذلك بالتَّيَمُّم . والأوَّلُ أَصَحُّ إِن أَمْكَنَ غَسْلُه بأن يُصَبُّ عليه الماءُ صَبًّا ، ولا يُمَسُّ ، [١١٨/٢ ظ] غُسِّلَ كذلك . واللهُ أعلمُ .

٧٦٢ – مسألة : (وعلى الغاسِل سَتْرُ مارَآه إن لم يَكُنْ حَسَنًا) يَنْبَغِي للغاسِل ، و مَن حَضر ، إذا رَأى مِن المَيِّتِ شيئًا مِمَّا يُحِبُّ المَيِّتُ سَتْرَه أَن يَسْتُرَه ، ولا يُحَدِّثَ به ؛ لِما رُوِيَ عن النبيِّ عَلِيْكُ أَنَّه قال : « مَنْ غَسَّلَ مَيُّتًا ، ثُمَّ لَمْ يُفْشِ مَا عَلَيْهِ ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . رواه

الإنصاف الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وعنه ، لا يُبَمَّمُ ؛ لأنَّ المقْصودَ التَّنظيفُ . قلتُ : فيُعالَى بها . وذكر ابنُ أبي مُوسى ، في المُحْتَرقِ ونحوه ، يُصَبُّ عليه الماءُ ، كَمَن خِيفَ عليه بمَعْركَةٍ . وذكر ابنُ عَقِيل روايةً ، في مَن خِيفَ تَلاشِيه به ، يُغَسُّلُ . وذكَرَ [١٧٩/١ ظ] أبو المَعالِي ، في مَن تعَذَّر نُحروجُه مِن تحتِ هَدْمٍ ، لا يُصلَّى عليه ؛ لتَعذُّرِ الغَسْلِ كَمُحْتَرِقٍ .

قوله : وعلى الغاسِل سَتْرُ ما رآهُ إِنْ لم يكُنْ حَسَنًا . شَمِلَ مَسْأَلَتَيْن ؛ إحْدَاهما ، إذا رأًى غيرَ الحسَنِ . الثَّانيةُ ، إذا رأًى حسَنًا . الأُولَى صريحَةٌ في كلامِه ، والثَّانيةُ مفْهومَةً مِن كلامِه . والصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّه يجبُ عليه سَتْرُ غير الحسَن . وهو ظاهِرُ قولِه : وعلى الغاسِلِ . لأنَّ « على » ظاهِرَةٌ في الوُجوبِ . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّه لا يجِبُ إظْهارُ الحسَنِ ، بل يُسْتَحَبُّ . قال في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : ويلْزَمُ

ابنُ ماجه(١) . وقال : « مَنْ سَتَر عَوْرَةَ مُسْلِم ، سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ »(١) . فإن رَأَى حَسَنًا مثلَ أماراتِ الخَيْر ، مِن وَضَاءَةِ الوَجْهِ ، والتَّبَشُم ، ونَحْو ذلك ، اسْتُحِبَّ إِظْهَارُه ، لَيَكْثُرَ التَّرَحُّمُ عليه ، والتَّشَبُّهُ بجَمِيل سِيرَتِه . قال ابنُ عَقِيل : إلَّا أن يَكُونَ مَغْمُوصًا عليه في الدِّين والسُّنَّةِ ، مَشْهُورًا ببدْعَةٍ ، فلا بَأْسَ بإظْهَارِ الشَّرِّ عليه ؛ لتُحْذَرَ طَرِيقَتُه . وعلى هذا يُنْبَغِي أن يَكْتُمَ ما يَرَى عليه مِن أماراتِ الخَيْر ، لئَلَّا يُغْتَرُّ به ، فَيُقْتَدَى به في بدْعَتِه

الغاسِلَ سَتْرُ الشُّرِّ ، لا إظْهارُ الخَيْرِ في الأشْهَرِ فيهما . نقَل ابنُ الحَكَم ، لا يُحَدِّثُ الإنصاف به أحدًا . واختارَه أبو الخَطَّاب ، والمُصنِّفُ ، وأكثرُ الأصحاب . قال المَجْدُ : والصَّحيحُ ، أنَّه واجبٌ . والتَّحَدُّثُ به حَرامٌ . وقدَّمه في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » وغيره . وقطّع به أبو المَعالِي في « شُرَّاحِه » وغيره . وقيل : لا يجبُ سَتْرُ ما رآه مِن قَبِيحٍ ، بل يُسْتَحَبُّ . واخْتارَه القاضي . وجزَم به ابنُ الجَوْزِيِّ وغيرُه . وقدَّمه في « الرَّعايَةِ » . وقيل : يجبُ إظْهارُ الحسَن . وقال جماعةً مِنَ الأصحاب : إنْ كان المَيِّتُ معْرُوفًا ببدْعَةٍ أو قِلَّةِ دين أو فُجور ونحوه ، فلا بأسَ بإظْهار الشُّرِّ عنه ، وسَتْر الخَيْرِ عنه ؛ لتُجْتنَبَ طريقَتُه . وجزَم به في « المُحَرَّرِ » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » ، و « الكافِي » ، وأبو المَعالِي ، وابنُ تَميم ي ، وابنُ عَقِيلٍ ؛ فقال : لا بأُسَ عندِي بإظْهارِ الشُّرِّ عنه؛ لتُحْذَارَ طَرِيقَتُه. انتهي. لكنْ هل يُسْتَحَبُّ ذلك أو

⁽١) في : باب ما جاء في غسل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .

⁽٢) قريب منه ما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٧٤ .

وانظر ما أخرجه ابن ماجه ، في : باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ، من المقدمة ، وفي : باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات ، من اكتاب الحدود . سنن ابن ماجه ١ / ٢ ، ٨٢ / ٠ . ٨٥ .

المنع فَصْلٌ فِي الْكَفَن : وَيَجِبُ كَفَنُ الْمَيِّتِ فِي مَالِهِ ، مُقَدَّمًا عَلَى الدَّيْن وَغَيْرهِ ،

الشرح الكبير

فصلٌ في الكَفَن ٧٦٣ - مسألة: (ويَجبُ كَفَنُ المَيِّتِ في مالِه، مُقَدَّمًا على الدَّيْنِ وغيرِه) مِن الوَصِيَّةِ والمِيراثِ؛ لأنَّ النبيُّ عَلِيُّكُمْ أَمَرَ به، ولأنَّ سُتْرَتَه واجِبَةً في الحَياةِ، فكذلك بعدَ المَوْتِ. ويَكُونُ ذلك مِن رَأْس مالِه؛ لأَنَّ حَمْزَةَ ومُصْعَبًا ، رَضِيَ اللهُ عنهما ، لم يُوجَدْ لكلِّ وَاحِدٍ منهما إلَّا تَوْبُّ فكُفَّنَ فيه ، ولأنَّ لِبَاسَ المُفْلِس مُقَدَّمٌ على قَضاء دَيْنِه ، فكذلك كَفَنُ المَيِّتِ ، ولا يَنْتَقِلَ إلى الوَرَثَةِ مِن مال المَيِّتِ إلَّا ما فَضَلَ عن حاجَتِه الأَصْلِيَّةِ . وهذا قُولُ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ ، وفيه قَوْلانِ شاذَّان ؛ أَحَدُهما ، قولُ خِلاسِ بن ِ عَمْرُو(') : إنَّ الكَفَنَ مِن الثُّلُثِ . والآخَرُ ، قال طاوسٌ : إن كان المالُ قَلِيلًا فِمِنِ الثُّلُثِ(٢) . والصَّحِيحُ الأوَّلُ ؛ لِما ذَكَرْنا . وكذلك مَؤُونَةُ دَفْنِه وتَجْهيزه ، وما لا بُدَّ للمَيِّتِ منه ، قِياسًا على الكَفَن . فأمَّا الحَنُوطُ والطَّيبُ فليس بِواجِبٍ ، ذَكَرَه ابنُ حامِدٍ ؛ لأنَّه لا يَجبُ في الحَياةِ ،

الإنصاف يُباحُ ؟ قال في « النُّكَتِ » : فيه خِلافٌ . قلتُ : الأَوْلَى أَنَّه يُسْتَحَبُّ . وظاهرُ تَعْلَيلِهِم يَدُلُّ عَلَى ذَلْك .

قوله : ويجبُ كَفَنُ المَيِّتِ في مالِه ، مُقَدَّمًا على الدَّيْنِ وغيرِه . وهذا المذهبُ المُقْطُوعُ به عندَ أكثر الأضحاب ، واختارُوه . وقيل : لا يُقَدَّمُ على دَيْنِ الرَّهْنِ ، وأرْشِ الجِنايَةِ ونحوِهما . وجزَم به في ﴿ الحاوِي الصَّغِيرِ ﴾ في أوَّلِ كتابِ الفَرائضِ .

⁽١) هو خلاس بن عمر والهجري البصري، تابعي ثقة ، توفي قبيل المائة . تهذيب التهذيب ١٧٦/٣ – ١٧٨ . (٢) أخرجهما عبد الرزاق ، في : باب الكفن من جميع المال ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٣٦/٣ .

فكذلك بعدَ المَوْتِ . وقال القاضي : يَحْتَمِلُ أَنَّه وَاجِبٌ ؛ لأَنَّه مما جَرَتِ الشرح الكبير العادَةُ به . وليس بصَحِيح إ لأنَّ العادَةَ جَرَتْ بتَحْسِين الكَفَن ، وليس بواجب . ولأصحاب الشافعيِّ وَجْهان كَهَذَيْن .

فوائله ؛ الأُولَى ، الواجبُ لحَقِّ اللهِ تَعالَى ، ثَوْبٌ واحدٌ بلا نِزاعٍ . فلو وَصَّى الإنصاف بأقَلُّ منه ، لم تُسْمَعْ وَصِيَّتُه . وكذا لحَقِّ الرَّجُل والمرأَّةِ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . قدَّمه في « الفُروعِ ِ » . وقال : اخْتَارَه جماعةٌ . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا المشْهورُ . اخْتارَه ابنُ عَقِيلِ ، وأبو محمدٍ . وقيل : ثَلاثَةٌ . اخْتارَه القاضي . وحُكِيَ رِوايَةً . قال المَجْدُ : وهو ظاهِرُ كلام الإمام أحمدَ . وأطْلَقَهما ابنُ تَميم . فلو أَوْصَى أَنْ يُكَفَّنَ بِنَوْبِ واحدٍ ، صحَّ . قال ابنُ تَميم ي: قال بعضُ أصحابِنا : وَجْهًا واحِدًا . وقال في « التَّلْخيص » : إذا قُلْنا : يجبُ ثلاثَةُ أَثْواب . لم تصِحَّ الوَصِيَّةُ بأَقُلُّ منها . انتهى . وقيل : يُقَدَّمُ الثَّلاثةُ على الإرْثِ والوَصِيَّةِ ، لا على الدَّيْنِ ، اختارَه المَجْدُ في « شَرْحِه » . وجزَم به أبو المَعالِي ، وابنُ تَميم . وأَطْلُقَ في تقديمها على الدَّيْنِ، وَجْهَيْنِ. وقال أبو المَعالى: إنْ كُفِّنَ مِن بَيْتِ المال، فَقُوبٌ واحدٌ ، وفي الزَّائدِ للجَمالِ وَجْهان . وقيل : تجبُ ثلاثَةٌ للرَّجُل ، وخَمْسَةٌ للمَرْأَةِ . ويأتِي ذلك عندَ قوْلِه : والواجبُ مِن ذلك ثَوْبٌ يسْتُرُ جَمِيعَه . الثانية ، يجبُ مَلْبُوسُ مثْلِه في الجُمَعِ والأعْيادِ ، إذا لم يُوصِ بدُونِه . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ. قال في « الفُروعِ ِ » : ذكرَه غيرُ واحدٍ . وجزَم به المَجْدُ في « شَرْحِه » ، وابنُ تَميم . وقال في « الفُصُولِ » : يكونُ بحسَب حالِه كَنَفَقَتِه في حَياتِه . الثَّالثةُ ، الجديدُ أَفْضلُ مِنَ العَتيق . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . نصَّ عليه ، وعليه أكثرُ الأصحابِ ، ما لم يُوصِ بغيرِه . وقيل : العَتِيقُ الذي ليس بِبَالٍ ، أَفْضَلُ . قالَه ابنُ عَقِيلِ ، وجزَم به في « الفُصُولِ » . وقيلَ لأحمدَ : يصَلِّي فيه ، أو يُحْرِمُ فيه ، ثم يَغْسِلُه ويضَعُه لكَفَنِه ، فرآه حَسَنًا . وعنه ، يُعْجَبُنِي جديدٌ أو

الإنصاف غَسِيلٌ . وكَرِهَ لُبْسَه حتى يُدَنِّسَه . وقال المُصَنِّفُ في « المُغْنِي »(') : جَرَتِ العادَةُ بتَحْسِينِه ، ولا يجِبُ . وكذا قال في « الوَاضِحِ » وغيرِه : يُسْتَحَبُّ بما جَرَتْ به عادةُ الحَيِّ . الرَّابعةُ ، يُشْتَرَطُ في الكفَن ، أَنْ لا يصِفَ البَشَرَةَ ، ويُكْرَهُ إذا كان يحْكِي هَيْئَةَ البَدَنِ ، وإنْ لم يَصِفِ البَشَرَةَ . نصَّ عليه . ويُكْرَهُ أيضًا بشَعَر وصُوفٍ ، ويحْرُمُ بجُلُودٍ ، وكذا بحرِيرِ للمَرْأَةِ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . نصَّ عليه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » . قال في « الفُروع ِ » : وجعَلَه المَجْدُ ، ومَن تابَعَه ، احْتِمالًا لابن عَقِيل . قلتُ : صرَّح به في « الفُصُولِ » ، و لم يطَّلِعْ على النَّصِّ . وعنه ، يُكْرَهُ ولا يحْرُمُ . قدَّمه في « التَّلْخيص » ، و « ابن تَميم ِ » ، و « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » . وقيل : لا يُكْرَهُ . ويجوزُ التَّكْفِينُ بالحَريرِ عندَ العدَم للضَّرُورَةِ ، ويكونُ ثَوْبًا واحدًا ، والمُذَهَّبُ مثلُ الحريرِ فيما تقدَّم مِنَ الأحْكامِ . ويُكْرَهُ تَكْفِينُها بِمُزَعْفِرٍ ومُعَصْفَرٍ . قال في « الفُروعِ ِ » : ويَتَوَجَّهُ فيه كما سبَق في سَتْر العَوْرَةِ ، فيَجيءُ الخِلافُ ، فلا يُكْرَهُ لها ، لكنَّ البَياضَ أَوْلَى . انتهى : وزادَ في « المُسْتَوْعِب » ، يُكْرَهُ بما فيه النُّقُوشُ . وهو مَعْنَى ما في « الفُصُولِ » . وجزَم به ابنُ تَميم وغيرُه . ويَحْرُمُ تَكْفِينُ الصَّبِيِّ بحَرِيرٍ ، ولو قُلْنا بجَوازِ لُبْسِه في حَياتِه . قَالَه في ﴿ التَّلْخَيْصِ ﴾ ، و ﴿ الفُروعِ ﴾ . الخامسةُ ، لا يُكْرَهُ تَعْمِيمُه . على [١٨٠/١ و] الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . قدَّمه ابنُ تَميم ٍ ، و « الرِّعايَةِ الصُّغْرَى » ، و « الحاوِيَسْ » . وقال بعضُ الأصحاب : يُكْرَهُ . وأَطْلَقَهما في « الفُروعِ » ، و « ابن حَمْدَانَ » . السَّادسةُ ، لو سُرقَ كفَنُ المَيِّتِ كُفِّنَ ثانِيًّا . نصَّ عليه ، وعليه الأصحابُ ، وابنُ حَمْدانَ . قال في « الفُروعِ » : ثانِيًا ، وثالِثًا في المَنْصُوص ، وسواءً قُسِّمَتِ التَّركَةُ أو لا ، ما لم يُصْرَفْ في دَيْنِ أو وَصِيَّةٍ . ولو

[.] TA7/T (1)

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، فَعَلَى مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ ، إِلَّا الزَّوْجَ لَا يَلْزَمُهُ المنع كَفَنُ امْرَأَتِهِ .

الشرح الكبير المراكة : (فإن لم يَكُنْ له مالٌ ، فعلَى مَن تَلْزَمُه نَفَقَتُه ، إلَّا الشرح الكبير الزَّوْ جَ لا يَلْزَمُه كَفَنُ امرأتِه) إذا لم يَكُنْ للمَيِّتِ مالٌ ، فكَفَنُه على مَن تَلْزَمُه

جُبِي له كَفَنَ فما فضَل فلِرَبّه ، فإنْ جُهِلَ كُفَّنَ به آخَرُ . نَصَّ عليه ، فإنْ تعَذَّر الإنصاف تُصُدُّقَ به . هذا الصَّحيحُ مِنَ المذهب . وقدَّمه في (الفُروعِ) ، و (الحاوِيْن) . وقيل : تُصْرَفُ الفَضْلَةُ في كَفَنِ آخَرَ ، ولو عُلِمَ رَبُّها . جزَم به في (الرِّعايَةِ الصَّغْرى) . وقال : نصَّ عليه . وفي (مُنْتُخَب ولَدِ الشِّيرَازِيِّ) ، هو كزَكاةٍ في رِقاب أو غُرْم . وجعَل المَجْدُ اخْتِلاطَه كَجَهْلِ رَبِّه . الشِّيرَازِيِّ) ، هو كزَكاةٍ في رِقاب أو غُرْم . وجعَل المَجْدُ اخْتِلاطَه كَجَهْلِ رَبِّه . قال في (الفُروع ِ) : وكلام غيرِه خِلافه . وهو أظهر النهروع ِ) : ولعَلَّ المُرادَ لوَرَثَةِ المَيِّتِ . قال في (الفُروع ِ) : ولعَلَّ المُرادَ وَرَثَةُ رَبِّه. فهو إذَنْ واضِحٌ مُتعينٌ . (قالَا : لضَعْف وسَهُو () . ولو أكل المَيِّتَ سَبُعٌ ، وَرَثَةُ رَبِّه. فهو إذَنْ واضِحٌ مُتعينٌ . (قالَا : لصَعْف وسَهُو () . ولو أكل المَيِّتَ سَبُعٌ ، وَرَثَةُ رَبِّه. فهو إذَنْ واضِحٌ مُتعينٌ . (قالَا : لصَعْف وسَهُو () . ولو أكل المَيِّتَ سَبُعٌ ، وَرَثَةُ رَبِّه. فهو إذَنْ واضِحٌ مُتعينٌ . (قالُا : لصَعْف وسَهُو له دُونَ الوَرَثَةِ . قطَع به ابنُ تَعْمَ عَنْ مَنْ اللَّوْنَ ، فإنَّ للأَجْنَبِيُ إجْماعًا . قالَه في (الحَاوِيَيْن) . وأيَّ للا خُنَبِي إجْماعًا . قالَه في (الحَاوِيَيْن) . ويأتِي بعضُ ذلك في القَطْع والسَّرِقَةِ .

قوله: فإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، فعلى مَن تَلْزَمُه نَفَقَتُه . ثم فى بَيْتِ المَالِ ، فإنْ تَعَذَّر مِن بَيْتِ المَالِ ، فإنْ تَعَذَّر مِن بَيْتِ المَالِ ، فعلى كلِّ مُسْلم عالم . قال فى « الفُروع ِ » : أَطْلَقَه الأصحابُ . قال فى « الفُنونِ » : قال حَنْبَلُّ (٢) : ويكونُ بتَمَنِه ، كالمُضْطَرُّ . وذكره أيضًا غيرُه . قال الشَّيْخُ تَقِى الدِّينِ : ومَن ظَنَّ أَنَّ غيرَه لا يقومُ به ، تعَيَّن عليه .

⁽۱ – ۱) فی ط : (وإلا فضعیف انتهی) .

⁽٢) في الأصل ، ط : ﴿ حنبلي ﴾ .

الإنصاف

مَوُّونَتُه في الحَياةِ ، وكذلك دَفْنُه ، وما لا بُدَّ للمَيِّتِ منه ؛ لأنَّ ذلك يَلْزَمُه

فَائِدَةَ : لَا يُكَفَّنُ ذِمِّى مِن بَيْتِ المَالِ للعُدْمِ كَمُرْتَدٍّ . وقيل : يجِبُ كَالْمَخْمَصَةِ . وذكر جماعة لا يُنْفَقُ عليه ، لكنْ للإمامِ أَنْ يُعْطِيَه . وجزَم به المَحْدُ ، وابنُ تَميم . زادَ بعضُهم ، لمَصْلَحَتِنا .

فائدة : لو وُجِدَ ثَوْبٌ واحدٌ ، ووُجِدَ جماعةٌ مِنَ الأَمْواتِ ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّه يُجْمَعُ في الثَّوْبِ ما يُمْكِنُ جَمْعُه فيه منهم . قال في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : هو الأَشْهَرُ . وقدَّمه ابنُ تَميم ، وصاحِبُ «مِجْمَعِ البَحْرَيْن » . وقال : قالَه أصحابُنا . وجزَم به في « الإفاداتِ » . قال ابنُ تَميم : وقال شيخُنا : يُقَسَّمُ الكَفَنُ بينَهم ويُسْتَرُ بما يحْصُلُ لكُلِّ واحدٍ منهم عوْرَتُه ، ولا يُجْمَعُون فيه . وقال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » ، تفْريعًا على الأَوَّلِ : قلتُ : فإنْ أَمْكَنَ أَنْ يُجْعَلَ بينَ كلِّ اثْنَيْن حَاجِزٌ مِن عَسَبٍ ونحوه ، فلا بأْسَ . انتهى . قلتُ : يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَحَبُّ هذا . ولو لم يجدُ ما يَسْتُرُ كلُّ المَيِّتِ ، ستَر رأْسَه وباقِيه بحَشِيشٍ أو وَرَقٍ . قدَّمه في « الرِّعايَةِ » . وجزَم به في « المُسْتَوْعِب » ، و « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » . وقيل : بل يَسْتُرُ عَوْرَتَه ، وما فضَل يَسْتُرُ بهْ رأْسَه ، وما يَلِيه . قلتُ : وهو الصَّوابُ . وجزَم به في ﴿ المُغْتِي ﴾ ، و ﴿ الشُّرحِ ﴾ ، و ﴿ شَرْحِ ابنِ رَزِينِ ﴾ ، و ﴿ مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . وجزَم به فى « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، و « النَّظْنم ِ » . وقدَّمه ابنُ تَميم ٍ ، و « الحَواشِي » . وقال في « الفُروع ِ » : وهل يُقَدُّمُ سَتْرُ رأْسِه ؛ لأنَّه أَفْضَلُ مِن باقِيه بحَشِيش ، أو كَحَالِ الحياةِ ؟ فيه وَجْهان . وقال في « القاعِدَةِ السُّتِّين بعدَ المِائَةِ » : إذا اجْتَمَعَ مَيُّتَان فَبُذِلَ لهما كَفَنان ، وكان أَحَدُ الكَفَنَيْن أَجْوَدَ ، و لم يُعَيِّنِ البَاذِلُ ما لكُلِّ واحدٍ منهما ، فإنَّه يُقْرَعُ بينَهما . وقطَع به . وقال : في كلام أحمدَ ما يُشْعِرُ بأنَّه أَخَذ بالحديثِ الواردِ في ذلك .

فائدة : يُقَدُّمُ الكَفَنُ على دَيْنِ الرَّهْنِ وأَرْشِ الجِنايَةِ ونحوِهما . على الصَّحيحِ مِنَ

حالَ الحياةِ ، فكذلك بعدَ المَوْتِ ، إلَّا الزَّوْجَ لا يَلْزَمُه كَفَنُ امرأتِه . وهذا قولُ الشَّعْبِيِّ ، وأبي حنيفة ، وبعض أصحاب الشافعيِّ . وقال بَعْضُهم : يَجِبُ على الزَّوْجِ . واختُلِفَ فيه عن مالكٍ . واحْتَجُوا بأنَّ كُسُوتَها واجِبةً عليه في الحَياةِ ، فوَجَبَ عليه كَفَنُها ، كَسَيِّدِ العَبْدِ . ولَنا ، أنَّ النَّفَقَة والكُسْوة وَجَبَتْ في النِّكاحِ للتَّمْكِينِ مِن الاستِمْتاعِ ، ولهذا تَسْقُطُ بالنَّشُوزِ والبَيْنُونَةِ ، وقد انقَطَعَ ذلك بالمَوْتِ ، فأشبة مالو انقَطَع بالفُرْقَة في الحَياةِ ، ولأنها بانت منه في المَوْتِ ، فأشبهَ ما لأجْنبيَّة ، وفارقَتِ المَمْلُوكَ ، فإنَّ نَفقتُه بالقرابَةِ ، ولا تَبْطُلُ بالمَوْتِ ؛ بذليلِ الآبِقِ وفِطْرَتُه ، والوَلدُ تَجِبُ نَفقتُه بالقرابَةِ ، ولا تَبْطُلُ بالمَوْتِ ؛ بذليلِ الآبقِ وفِطْرَتُه ، والوَلدُ تَجِبُ نَفقتُه بالقرابَةِ ، ولا تَبْطُلُ بالمَوْتِ ؛ بذليلِ أنَّ السَّيِّدَ والوالِدَ أَحَقُ بذَفِيه وتَولِّيه . إذا تَقَرَّرَ هذا فإن لم يَكُنْ لها مالٌ ، فعلى مَن تَلْزَمُه نَفَقَتُها مِن الأقارِبِ ، فإن لم يَكُنْ ففي بَيْتِ المالِ ، كمَن فعلى مَن تَلْزَمُه نَفَقَتُها مِن الأقارِبِ ، فإن لم يَكُنْ ففي بَيْتِ المالِ ، كمَن لا زَوْجَ لها .

فصل : ويُسْتَحَبُّ تَحْسِينُ الكَفَن ِ ؛ لِما روَى مسلمٌ (١) ، أَنَّ النبيَّ

المذهبِ. وقيل: لا يُقَدَّمُ. وجزَم به في « الحاوِى الصَّغِيرِ » في أُوَّلِ كتابِ الإنصاف الفَرائض.

قوله : إِلَّا الزَّوجَ لا يَلْزَمُه كَفَنُ امْرَأَتِه . هذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ ، ونصَّ عليه . وجزَم به في « الوَجيزِ » وغيرِه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » وغيرِه . وهو

⁽١) فى : باب فى تحسين كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢٥١/٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢٧٦/٢ . والترمذى ، فى : باب منه ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢١٧/٤ . والنسائى ، فى : باب الأمر بتحسين الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٢٨/٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فيما يستحب من الكفن ، من كتاب الجنائز ٢٧٣/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٥/٣ ، ٣٤٩ ، ٣٢٩ .

الشرح الكبير عَلِينَ ذَكُر رَجُلًا مِن أصحابه ، قُبض فكُفِّنَ في كَفَن غير طائِل ، فقال : « إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ ، فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ » . فإن تَشَاحَّ الوَرَثَةُ ، جُعِل بحَسَب حال الحياة ، إن كان مُوسِرًا ، كان حَسَنًا رَفِيعًا ، على نَحْو ما كان يَلْبَسُ في حال الحياةِ ، وإن كان دُونَ ذلك ، فعلى حَسَب حالِه ، وليس ِلتَّمَنِه حَدٌّ ؟ لأنَّ ذلك يَخْتَلِفُ باخْتِلافِ البُلْدانِ والأوْقاتِ ، ولأنَّ التَّحْدِيدَ إِنَّمَا يَكُونُ بِنَصٍّ أَو إِجْمَاعٍ ، ولم يُوجَدْ واحِدٌ منهما . وقال الخِرَقِيُّ : إِذَا تَشَاحٌ الوَرَثَةُ فِي الكَفَنِ ، جُعِل بثَلاثِينَ ، وإن كان مُوسِرًا فبخَمْسِين . وهذا مَحْمُولٌ على وَجْهِ التَّقْرِيبِ ، ولعَلَّ الجَيِّدَ في زَمَنِهِ والمُتَوَسِّطَ كان يَحْصُلَ بهذا القَدْرِ . وقد رُوى عن [١١٩/٢ و] ابن مسعودٍ ، أنَّه أَوْصَى أَن يُكَفَّنَ بنَحْو مِن ثَلاثِين دِرْهَمًا^(١) .

فصل : والمُسْتَحَبُّ أَن يُكَفَّنَ في جَدِيدٍ ، إِلَّا أَن يُوصِيَ المَيِّتُ بغيره ، فَتُمْتَثَلَ وَصِيَّتُه ، كَا رُوِىَ عن الصِّدِّيقِ ، رَضِىَ اللَّهُ عنه ، أَنَّه قال : كَفُّنُونِي في تُوْبَيَّ هَذَيْنِ ، فإنَّ الحَيَّ أَحْوَجُ إلى الجَدِيدِ مِن المَيِّتِ ، وإنَّما هما للمُهْلَةِ(٢) والتُّرابِ . رَواه البخارئُ بمَعْناه(٣) . وذَهَب ابنُ عَقِيلِ إلى أَنَّ

الإنصاف مِنَ المُفْرَداتِ . وقيل : يَلْزَمُه . وحُكِنَى رِوايةً . وقيلَ : يلْزَمُه مع عدَم التَّركَةِ . الْحتارَه الآمِدِيُّ . فعلى المذهب ، إذا لم يكُنْ لها تَرِكَةٌ ، فعلى مَن تجِبُ عليه نَفَقَتُها لُو كَانَتْ خَالِيَةً مِنَ الزُّوْجِ .

⁽١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ذكر الكفن والفساطيط ، من كتاب الجنائز . المصنف ٤٣٣/٣ .

⁽٢) في م: « اللهلة » والمهلة بتثليث المم: هي الصديد والقيح الذي يذوب فيسيل من الجسد .

⁽٣) في : باب موت يوم الاثنين ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٢٧/٢ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في كفن الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٢٤/١ .

التَّكْفِينَ في الخَلِيعِ (١) أَوْلَى لهذا الخَبَرِ . والأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لدَلالَةِ قولِ النبيِّ الشرح الكبير عَلِيلِيْهِ وفِعْلِ أصحابِه به .

وكروس الله عند الله المنافعة والمستحب تكفين الرجل في ثلاث لفائف المنط ، يُبسَط بعضها فوق بَعْض بعد تَجْمِيرِها) الأَفْضَلُ عندَ إمامِنا ، رَحِمَه الله ، أن يُكفَّن الرجل في ثَلاث لَفائِف بِيض ، ليس فيها قَمِيصٌ ولا عِمامَةٌ ، لا يَزِيدُ عليها ولا يَنْقُصُ منها . قال التِّرْمِذِيُ (١) : والعَمَلُ عليها عندَ أَكْثَرِ أهل العِلْم مِن أصحاب النبي عَيِلِية وغيرِهم . وهو مَذْهَبُ عندَ أَكثَر أهل العِلْم مِن أصحاب النبي عَيلِية وغيرِهم . وهو مَذْهَبُ الشافعي . ويُسْتَحَبُّ كُوْنُ الكَفَن أَبيض ؛ لأَنَّ النبي عَيلِية كُفِّنَ في ثلاثة الشافعي ". ولقَوْل رسول الله عَيلِية : « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاض ، أَثُوابٍ بِيض " . ولقَوْل رسولِ الله عَيلِية : « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاض ،

قوله: ويُسْتَحَبُّ تَكْفِينُ الرَّجُلِ في ثَلاثِ لَفَائفَ بِيضٍ ، يُبْسَطُ بَعضُها فوقَ الإنصاف بَعضٍ بعد تَجميرِها. بلا نِزاعٍ . زادَ غيرُ واحدٍ مِنَ الأصحابِ ، منهم المُصَنَّفُ في

⁽١) أى الثوب المخلوع بعد لبسه .

⁽٢) في : عارضة الأحوذي ٢١٧/٤ ، ٢١٨ .

⁽٣) أخرجه البخارى ، ف : باب الثياب البيض للكفن ، وباب الكفن ولا عمامة ، وباب موت يوم الاثنين ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ٩٥ ، ٩٧ ، ١٢٧ . ومسلم ، ف : باب كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٩ . وأبو داود ، ف : باب ف الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧٧ . والترمذى ، ف : باب ما جاء فى كفن النبى عَلِيلَةً ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢١٧ . والنسائى ، فى : باب كفن النبى عَلِيلَةً ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٩ ، ٣٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى كفن النبى عَلِيلَةً ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٢٧٢ . والإمام أحمد ، فى : باب ما جاء فى كفن الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٣٢ ، ٢٢٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٢٧٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٢١٤ . كلهم من حديث عائشة .

فَإِنَّهُ أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ ، وَكَفِّنُوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ » . رَواه النَّسَائِيُّ (') . وحُكِى عن أَبِي حنيفة ، أنَّ المُسْتَحَبَّ أن يُكَفَّنَ (') في إزارٍ ورِداءٍ وقَمِيصٍ ، لِما رَوَى عبدُ اللهِ بنُ المُغَفَّلِ ، أنَّ النبيَّ عَيِّلِكُ كُفِّنَ في قَمِيصِه (') . ولأنَّ النبيَّ عَيِّلِكُ كُفِّنَ في قَمِيصِه (') . ولأنَّ النبيَّ عَيِّلِكُ أَبَى قَمِيصِه . رَواه النَّسَائِيُّ ') . ولنا ، قولُ النبيَّ عَيْلِكُ في ثَلاثَة أَثُوابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ (') ، ليس عائشة : كُفِّنَ رسولُ اللهِ عَيْلِكُ في ثَلاثَة أَثُوابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ (') ، ليس

الإنصاف

« الكافِي » ، يُجَمِّرُها ثَلاثًا . قال في « الفُروع ِ » : والمُرادُ وِتْرًا ، بعدَ رَشِّها بماءِ وَرْدٍ وغيرِه ، ليَعْلَقَ بها البَخورُ .

فائدة : يُكْرَهُ زِيادَةُ الرَّجُلِ على ثَلاثَةِ أَثُوابٍ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . جزَم به في « المُغْنِي » ، و « الشَّرحِ » ، و « شَرْحِ ابنِ رَزِينِ » ، وغيرِهُم . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وقيل : لا يُكْرَهُ . قدَّمه في « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » ، و « ابنِ تَميمٍ » ، وصحَّحه . وأَطْلَقَهما في « الفُروعِ » .

(٥) سحول ، مثل رسول : بلدة باليمن ، يجلب منها الثياب ، وينسب إليها على لفظها .

⁽١) تقدم تخريجه في ٥/٢٧٤ .

⁽٢) في م : « يكون » .

⁽٣) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٣ / ٢٤ . وعزاه للطبراني في الكبير .

⁽٤) في : باب القميص في الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٠ ، ٣٠ . كما أخرجه البخارى ، في : باب الكفن في القميص الذي يُكفَّ ... إلخ ، وباب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلة ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب الكسوة للأسارى ، من كتاب الجهاد ، وفي : تفسير سورة التوبة ، باب ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ... ﴾ ، من كتاب التفسير ، وفي : باب القميص ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢ / ٩٦ ، ١١٦ ، ٤ / ٧٣ ، ٦ / ٨٥ ، ٨٥ ، ٨٥ ، لا من كتاب التفسير ، وفي : باب القميص ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢ / ٩٦ ، ٩٦ ، ١١٥ ، والترمذى ، في : باب نفسير سورة التوبة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١١ / ٢٤٥ ، ٢٤٥ . وابن ماجه ، في : باب في الصلاة على أهل القبلة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٢٤٥ ، ٤٨٨ .

¹⁷⁷

فيها قَمِيصٌ ولا عِمامَةٌ . مُتَّفَقٌ عليه (۱) . وهو أصَحُ حديثٍ يُرْوَى في كَفَن رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُ ، وعائشة أَوْرَبُ إلى النبي عَلِيْكُ وأَعْرَفُ بأَحْوالِه ، ولهذا لمَّا ذُكِر لها قولُ النَّاسِ : إنَّ النبي عَلِيْكُ كُفِّنَ في بُرْدٍ ، قالت : قد أَتِي بالبُرْدِ ، ولكنَّهم لم يُكَفِّنُوه فيه ، فحفِظتُ ما أَغْفَله غيرُها . وقالَتْ أَيْضًا : أَدْرِجَ رسولُ اللهِ عَلِيْكَ في حُلَّةٍ يَمنِيَّةٍ كانت لعَبْدِ اللهِ بن أبى بكرٍ ، ولكنَّه عنه ، فرَفَعَ عبدُ الله بن أبى بكر الحُلَّة ، وقال : أَكفَّنُ فيها . ثم قال : لم يُكفَّنُ فيها رسولُ الله عَلَيْكُ وأَكفَّنُ فيها . فتصدَّق بها . رَواه مسلم (۱) . ولأنَّ حالَ الإحْرَام أَكْمَلُ أحْوالِ الحَيِّ ، وهو لا يُلْبَسُ مسلم (۱) . ولأنَّ حالَ الإحْرَام أَكْمَلُ أَحْوالِ الحَيِّ ، وهو لا يُلْبَسُ المَخِيطَ ، فكذلك حالَةُ المَوْتِ . وأمَّا إلْباسُ النبي عَلِيَّا للهِ بن أَبَيًّ ؛ لأنَّه المَخِيط ، فإنَّما فعَل ذلك تَكْرِمَةً لا يُنِه عبدِ اللهِ بن عبدِ اللهِ بن أَبَيًّ ؛ لأنَّه كان سأله ذلك ، ليَتَبَرَّكَ به أبوه ، ويَنْدَفِعَ عنه العَذابُ ببرَكة قَمِيص رسولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

فصل: ويُسْتَحَبُّ تَجْمِيرُ الأَكْفانِ ، وهو تَبْخِيرُها الْعُودِ ، فَيُحْعَلُ الْعُودُ عَلَى النَّارِ فِي مِجْمَرٍ ، ثم يُبَخَّرُ به الكَفَنُ حتى تَعْبَقَ رائِحَتُه ، ويَكُونُ ذلك بعدَ أن يُرَشَّ عليه ماءُ الوَرْدِ ؛ لتَعْلَقَ به الرَّائِحَةُ . وقد رُوِيَ عَنَالَنبيِّ عَلِيْكُ أَنَّهُ قال : ﴿ إِذَا أَجْمَرْ تُمُ الْمَيِّتَ فَأَجْمِرُوهُ ثَلَاثًا ﴾ . رَواه الإِمامُ عن النبيِّ عَيْقَ أَنَّهُ قال : ﴿ إِذَا أَجْمَرْ تُمُ الْمَيِّتَ فَأَجْمِرُوهُ ثَلَاثًا ﴾ . رَواه الإِمامُ

الإنصاف

⁽١) انظر تخريج حديث : « كفن في ثلاثة أثواب بيض » . المتقدم قبل قليل .

⁽٢) في : باب في كفن الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٠ ، ٦٥١ .

⁽٣) ف م : « تجميرها » .

المتنع ثُمَّ يُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا ، وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ فِيمَا بَيْنَهَا ، وَيُجْعَلُ مِنْهُ فِي قُطْن يُجْعَلُ مِنْهُ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ ، وَيُشَدُّ فَوْقَهُ خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةُ الطَّرَفِ كَالتُّبَّانِ ، تَجْمَعُ أَلْيَتَيْهِ وَمِثَانَتَهُ ، وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ ، وَمَوَاضِع ِ سُجُودِهِ ، وَإِنْ طُيِّبَ جَمِيعُ بَدَنِه كَانَ حَسَنًا ،

الشرح الكبير أحمدُ (١) . وأَوْصَى أبو سعيدٍ ، وابنُ عُمَرَ ، وابنُ عباسٍ ، أَن تُجَمَّرَ أَكْفَانُهِم بِالعُودِ . ولأنَّ هذا عادَةُ الحَيِّ عندَ غُسْلِه ، وتَجْدِيدِ ثِيابِه ، أنَّ تُجَمَّرَ بالطِّيبِ والعُودِ ، فكذلك المَيِّتُ .

٧٦٦ - مسألة : (ثم يُوضَعُ عليها مُسْتَلْقِيًا ، ويُجْعَلُ الحَنُوطُ (١) فيما بينَها ، ويُجْعَلُ منه في قُطْنِ يُجْعَلُ بَيْنَ ٱلْيَتَيْهِ ، ويُشَدُّ فوقَه خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةُ الطَّرَفِ كَالتُّبَّانِ ، تَجْمَعُ أَلْيَتَيْه ومَثَانَته ، ثم يُجْعَلُ الباقِي على مَنافِذِ وَجْهِه ، ومَواضِع ِ سُجُودِه ، وإن طَيَّبَه كلَّه كان حَسَنًا) وجُمْلَةُ ذلك أنَّ المُسْتَحَبَّ أن يُؤْخَذَ أَوْسَعُ اللَّفائِفِ وأَحْسَنُها ، فَتُبْسَطَ أَوَّلًا ،

قوله : ثم يُوضَعُ عليها مُسْتَلْقِيًا ، ويُجْعَلُ [١٨٠/١ ظ] الحَنُوطُ فيما بينَها . بلا نِزاعٍ . والمُسْتَحَبُّ أَن يُذَرُّ بينَ اللَّفائفِ حتى على اللِّفافَةِ . ونصَّ عليه أحمدُ والأصحابُ.

فائدة : الحَنُوطُ والطِّيبُ مُسْتَحَبُّ ، ولا بَأْسَ بالمِسْكِ فيه . نصَّ عليه . وقيل : يجِبُ الحَنُوطُ والطِّيبُ .

قوله : ويُجْعَلُ منه فى قُطْنِ يُجْعَلُ منه بينَ أَلْيَتَيْه ، ويُشَدُّ فوقَه خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةُ

⁽١) في : المسند ٣٣١/٣ .

⁽٢) الحنوط: طيب يخلط للميت خاصة.

لتظْهَرَ للنَّاسِ ؛ لأنَّ هذا عادَةُ الحَيِّ ، يَجْعَلُ الظَّاهِرَ أَفْخَرَ ثِيابِه . ويَجْعَلُ عليها حَنُوطًا عليها حَنُوطًا وكَافُورًا ، ثم يَبْسُطُ فوقَها الثَّالِثَةَ ، ويَجْعَلُ فوقَها حَنُوطًا وكَافُورًا ، ثم يَبْسُطُ فوقَها الثَّالِثَةَ ، ويَجْعَلُ فوقَها حَنُوطًا وكَافُورًا ، ولا يَجْعَلُ على وَجْهِ العُلْيَا ، ولا على النَّعْشِ شيئًا مِن وكَافُورًا ، ولا يَجْعَلُ على وَجْهِ العُلْيَا ، ولا على النَّعْشِ شيئًا مِن المَنورًا ، ولا يَخْعُلُواعلى وكافُورًا ، ولا يَحْمُلُ المَيِّتُ مَسْتُورًا بتَوْبٍ فيُوضَعُ عليها أَكْفانِي حَنُوطًا والكَافُورِ في مُسْتُورًا بتَوْبٍ فيُوضَعُ عليها مُسْتُورًا بتَوْبٍ فيُوضَعُ عليها مُسْتُورًا بتَوْبٍ فيُوضَعُ عليها مُسْتُورًا بتَوْبٍ فيُوضَعُ عليها مُسْتُورًا بي لأنَّه أَمْكَنُ لِإِدْراجِه فيها ، ويُجْعَلُ مِن الحَنُوطِ والكَافُورِ في مُسْتَلْقِيًا ؛ لأنَّه أَمْكَنُ لِإِدْراجِه فيها ، ويُجْعَلُ مِن الحَنُوطِ والكَافُورِ في مُسْتَلْقِيًا ؛ لأنَّه أَمْكَنُ لِإِدْراجِه فيها ، ويُجْعَلُ مِن الحَنُوطِ والكَافُورِ في مُسْتَلْقِيًا ؛ لأنَّه أَمْكَنُ لِإِدْراجِه فيها ، ويُحْعَلُ مِن الحَنُوطِ والكَافُورِ في مُسْتَلْقِيًا ؛ لأَنَّه أَمْكُنُ لِإِدْراجِه فيها ، ويُحْعَلُ مِن الحَنُوطِ والكَافُورِ في مُنْ ويُجْعَلُ مِن الحَنُوطِ والكَافُورِ في مُنْ تَعْرِيكِه ، ويُشَدُّ فوقَه خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةُ الطَّرَفِ كَالتُبَّانِ ، وهو السَّراوِيلُ حينَ تَحْرِيكِه ، ويُشَدِّ فوقَه خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةُ الطَّرَفِ كَالتُبَّانِ ، وهو السَّراوِيلُ بلا أَكْمَامٍ ، ليَجْمَعَ أَلْيَتَيْه ومَثَانَتُه ، ويُجْعَلُ بَاقِي الطِّيبِ على مَنافِذَوَ جُهِه ، بلا أَكْمَامٍ ، ليَجْمَعَ أَلْيَتَيْه ومَثَانَتُه ، ويُجْعَلُ بَاقِي الطِّيبِ على مَنافِذَو وَجْهِه ،

الطَّرَفِ كَالتُّبَّانِ ، تَجْمَعُ أَلْيَتَيْه ومَثانَتَه ، ويُجْعَلُ الباقى على مَنافِذِ وَجْهِه ، ومَوَاضِع ِ الإنصاف شُجودِه .

قوله: وإنْ طُيِّبَ جميعُ بَدَنِه كان حَسنًا. هذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ ، لكنْ يُسْتَثْنَى داخِلُ عَيْنَيْه. على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . نصَّ عليه. قال فى « الفُروع ِ » : والمنصوصُ يكونُ داخِلَ عَيْنَيْه . وجزَم به ابنُ تَميم . وقيل : يُطيَّبُ أيضًا داخِلُ عَيْنَيْه . وهو ظاهِرُ كلام ِ المُصنِيِّفِ هنا . وهو ظاهرُ ما قدَّمه فى أيضًا داخِلُ عَيْنَيْه . وجزَم به الشَّارِحُ . وقيل : التَّطْييبُ وعدَمُه سواءٌ .

فائدتان ؛ إحْداهما ، لا يُوضَعُ في عَيْنَيْه كافُورٌ . الثَّانيةُ ، يُكْرَهُ الوَرْسُ والزَّعْفَرانُ في الحَنُوطِ .

⁽١)أخرجه الإمام مالك ، في : باب النهي عن أن تتبع الجنازة بنار ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٦ .

ثُمَّ يُرَدُّ طَرَفُ اللِّفَافَةِ الْعُلْيَا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَن ، وَيُرَدُّ طَرَفُهَا الْآخَرُ فَوْقَهُ ، ثُمَّ يُفْعَلُ [. : و] بالثَّانِيَةِ وَالثَّالِئَةِ كَذَٰلِكَ ، وَيُجْعَلُ مَا عِنْدَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ يَعْقِدُهَا ،.

الشرح الكبير في فيه ، ومَنْخَره ، وعَيْنَيْه ، لئَلَّا يَحْدُثَ منهنَّ حادِثٌ ، وكذلك في الجراحِ النَّافِذَةِ ، ويُتْرَكُ منه على مَواضِع ِ السُّجُودِ تَشْريفًا لهذه الأعْضاء المُخْتَصَّةِ بِالشُّجُودِ ، ويُطَيَّبُ رَأْسُه ولِحْيَتُه ؛ لأنَّ الحَيَّ يَتَطَيَّبُ هكذا ، وإن طَسُّه كلُّه كان حَسَنًا.

٧٦٧ - مسألة: (ثم يُرَدُّ طَرَفُ اللِّفَافَةِ العُلْيا على شِقِّه الأيْمَن ، ثم يُرَدُّ طَرَفُها الآخَرُ على شِقُّه الأيْسَر ﴾ وإنَّما اسْتُحِبُّ ذلك ، لئَلَّا يَسْقُطَ عنه الطَّرَفُ الأَيْمَنُ إذا وُضِع على يَمِينِه في القَبْرِ (ثم يُفْعَلُ بالثَّانِيَةِ والثَّالِثَةِ كذلك ، ويُجْعَلُ ما عندَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ مِمّا عندَ رَجْلَيْهِ) لأَنَّه أَحَقُّ بالسَّتْر مِن رِجْلَيْه ، فالاحْتِيَاطُ لسَتْرِه بتَكْثِيرِ ما عندَه أَوْلَى ، ثم يَجْمَعُ ما فَضَل 'عندَ رَأْسِه ورِجْلَيْه' ، فَيَرُدُّه عندَ رَأْسِه ورجْلَيْه ، وإن خاف انْتِشَارَها عَقَدَها ، فإذا وَضَعَه في قَبْرِه حَلُّها ؛ لأنَّ عَقْدَ هذا إنَّما كان للخَوْفِ مِن

قوله: ثم يُرَدُّ طَرَفُ اللِّفافَةِ العُلْياعلى شِقِّه الأيمن ، ويُرَدُّ طَرَفُها الآخرُ فوقَه، ثم يفعلُ بالنَّانيةِ والنَّالثةِ كذلك . فظاهِرُه ، أنَّ طَرَفَ اللِّفافَةِ التي مِن جانِبه الأيسَرِ ، تُرَدُّ على اللَّفافَةِ التي مِنَ الجانِبِ الأَيْمَنِ . وجزَم به في ﴿ المُغْنِي ﴾ ، و ﴿ الشُّرَّحِ ِ ﴾ . وقالًا : لِئَلًّا يَسْقُطَ عنه الطَّرَفُ الأَيْمَنُ إِذَا وُضِعَ عَلَى يَمِينُهُ فِي الْقَبْرِ . وجزَم به في « الحَواشِي » . وعلَّلَه بذلك . وزادَ فقال : لأنَّ ذلك عادةُ الأحْياء في لُبْسِ الأَقْبِيَةِ

⁽١ - ١) في النسخ : ﴿ جمع وطرف العمامة ﴾ . والمثبت من المغنى .

انْتِشارِها . وقد أُمِن بِدَفْنِه . وقد رُوِىَ عن النبيِّ عَلِيْكُ أَنَّه لمَّا أَدْخَلَ نُعَيْمَ الشرح الكبير ابنَ مسعودٍ الأَشْجَعِيَّ القَبْرَ ، نَزَع الأخِلَّةَ بفِيه ('' . وعن ابنِ مسعودٍ ، وسَمُرَةَ نَحْوُه (ولا يُخْرَقُ الكَفَنُ) لأَنَّه إِفْسَادٌ له .

فصل : وتُكْرَهُ الزِّيادَةُ فى الكَفَنِ على ثَلاثَةِ أَثْوابٍ ؛ لِما فيه مِن إضاعَةِ المَالِ ، وقد نَهَى عنه عليه السَّلامُ . ويَحْرُمُ تَرْكُ شيءٍ مع المَيِّتِ مِن مالِه لغيرِ حاجَةٍ ؛ لِما ذَكَرْنا ، إلَّا مثلَ ما رُوِىَ عن النبيِّ عَيْقِطَةً أَنَّه تُرِكَ تَحْتَه

الإنصاف

والفَرَجِيَّاتِ(١) . وعلَّله ابنُ مُنَجَّى فى « شُرْجِه » بالكَلام ِ الأَخيرِ ، وزادَ ، والمُرْدِيَةِ . قال فى « الفُروع ِ » : جزَم به الشَّيْخُ وغيرُه . وقدَّم فى « الفُروع ِ » ، والأَرْدِيَةِ . قال فى « الفُروع ِ » : جزَم به الشَّيْخُ وغيرُه . وقدَّم فى « الفُروع ِ » ، أَنَّه يُرَدُّ طَرَفُ اللِّفَافَةِ العُلْيا مِنَ الجانبِ الأَيْسَرِ على شِقِّهِ الأَيْمَنِ ، ثَم طَرَفُها الأَيْمَنُ على الأَيْسَرِ ، ثم الثَّانيةُ والثَّالثةُ كذلك ، عكْسُ الأُولَى . وقال : جزَم به جماعةً . قلتُ : الأَيْسَرِ ، ثم الثَّانيةُ والثَّالثةُ كذلك ، عكْسُ الأُولَى . وقال : جزَم به جماعةً . قلتُ : منهم صاحِبُ « المُفولِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « المُحَرِّرِ » ، و « المُحَدِّرِ » ، و « النَّظْم ِ » ، و « المُنوِّر » . قال المَجْدُ : لأنَّه عادةً لُبْسُ الحَيِّ في قباءٍ ورِدَاءٍ ونحوهما . وقال في « الفُروع ِ » مِن عندِه : ويتوجَّهُ احْتِمالٌ ، أنَّهما سَواءً .

قوله: وتُحَلَّ العُقَدُ في القبرِ – بلا نزاع ٍ – ولا يُخْرَقُ الكَفَنُ. الصَّحيحُ مِنَ المُذَهبِ ، كَراهَةُ تَخْرِيقِ الكَفَنِ مُطْلَقًا. وكَرِهَه أَحمدُ. وقال: فإنَّهم يتَزاوَرون فيها. وقال أبو المَعالِى: لا يُخرَقُ إلَّا لحَوْفِ نَبْشِه. قال أبو الوَفاءِ: ولو خِيفَ نَبْشُه لا يُخرَقُ إلَّا لحَوْفِ نَبْشِه. وهو ظاهِرُ كلامُ غيره.

⁽١) أخرجه البيهقي ، في : باب عقد الأكفان عند خوف الانتشار وحلها إذا أدخلوه القبر ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٤٠٧ .

⁽٢) الفرجيات : ثوب واسع طويل الأكام يتزيا به علماء الدين .

الشرح الكبير قَطِيفَةٌ فى قَبْرِه (١٠ . فإن تُركَ نَحوُه فلا بَأْسَ .

٧٦٨ – مسألة: (وإن كُفَّنَ في قَمِيص ٍ ومِثْزَرٍ ولِفافَةٍ، جاز) التَّكْفِينُ في القَمِيصِ واللُّفافَةِ والمِعْزَرِ جائِزٌ ، إِلَّا أَنَّ الأُوَّلَ أَفْضَلُ ، وهذا جائِزٌ لا كَرَاهَةَ فيه ؛ فإنَّ النبيَّ عَلَيْكُ أَلْبَسَ عبدَ الله بِنَ أَبِيٌّ قَمِيصَه لمَّا مات . رَواه البخارىُ" . فَيُؤْزَرُ بالمِئْزَرِ ، ويُلْبَسُ القَمِيصَ ، ثم يُلَفُّ باللِّفافَةِ بعدَ ذلك . وقال أحمدُ : إن جَعَلُوه قَمِيصًا ، فأحبُّ إلىَّ أن يَكُونَ مثلَ قَمِيصِ له كُمَّان وتَخارِيصان" وأزْرارٌ ، ولا يُزَرُّ عليه القَمِيصُ .

فصل : قال أبو داودَ : قُلْتُ لأحمدَ : يَتَّخِذُ الرجلُ كَفَنه يُصَلِّى فيه أَيَّامًا . أَو قُلْتُ : يُحْرِمُ فيه ، ثم يَغْسِلُه ويَضَعُه لكَفَنِه ؟ فَرَآه حَسَنًا . قال : يُعْجبُنِي أَن يَكُونَ جَدِيدًا أَو غَسِيلًا . وكَرِه أَن يَلْبَسَه حتى يُدَنِّسَه .

فصل : ويَجُوزُ التَّكْفِينُ في ثَوْبَيْنِ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْكُ في المُحْرِمِ الذي

قوله : وإنْ كُفِّنَ في قميصِ ومِثْزَرِ ولفافةٍ ، جازَ . مِن غيرِ كَراهَةٍ . وهو المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب . قال الزَّرْكَشِيُّ : وقال أبو الخَطَّابِ في « الهدايَةِ » : فإنْ تعَذَّرَتِ اللَّفائِفُ ، كُفِّنَ في مِئْزَرِ وقَمِيصٍ ولفافةٍ ، فظاهِرُه ، الكَراهَةُ مع عَدَم ِ التَّعَلُّم ، أو لا يجوزُ .

⁽١) أخرجه مسلم ، في : باب جعل القطيفة في القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٥ ، ٦٦٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٢٦٨/٤ . والنسائي ، في : باب وضع الثوب في اللحد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ع / ٦٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٢٨ ، ٣٥٥ .

⁽٢) نقدم تخريجه في صفحة ١٢٢ .

 ⁽٣) في الأصل : ﴿ وتخاريسان ﴾ . والتخريص لغة في الدُّخريص . وتقدم معناه في صفحة ٥٧ .

وَقَصَتْه دَابَّتُه : « وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْن » . رَواه البخاريُّ^(۱) .

٧٦٩ -مسألة : (وتُكَفَّنُ المرأةُ في خَمْسَةِ أَثُوابِ ؟ إزارٍ ، وخِمارٍ ، وقَمِيص ، ولِفافَتَيْن) قال ابنُ المُنْذِر : أَكْثَرُ مَن نَحْفَظُ عنه مِن أهل العِلْم يَرَى أَن تُكَفَّنَ المرأةُ في خَمْسَةِ أَثْوابٍ . منهم الشُّعْبِيُّ ، ومحمدُ بنُ سِيرِينَ ، والنَّخَعِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، والشافعيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو تَوْرٍ ، وأصحابُ الرَّأَي . وكان عَطاءٌ يَقُولُ : تُكَفَّنُ فى ثَلاثَةِ أَثْوابٍ ؛ دِرْعٍ ، وثَوْبٍ تحتَ الدِّرْ عِ ِ تُلَفُّ به ، وثَوْبِ فوقَه تُلَفُّ فيه (٢) . وقال سُلَيْمانَ بنُ موسى (٣) :

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، يكونُ القَمِيصُ جُكُمَّيْن ودَخارِيصَ . على الصَّحيح ِ مِنَ الإنصاف المذهب . نصَّ عليه . وقيل : لا . الثَّانيةُ ، الإزارُ ؛ القَمِيصُ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وهو قوْلُ الخِرَقِيِّ وغيرِه . وعنه ، يُزَرُّ عليه .

> قوله : وتُكَفَّنُ المرأةُ في خمسةِ أثوابٍ ؛ إزارٍ ، وحِمارٍ ، وقميصٍ ، ولِفافتَيْن . هذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب . قال الزَّرْكَشِيقُ : اخْتارَه القاضي ، وأكثرُ الأصحاب. قال في « المُغْنِي »(1): هذا الذي عليه أكثرُ أصحابِنا. وهو الصَّحيحُ. وكذا قال الشَّارحُ . قال الطُّوفِيُّ في « شَرْحِ الخِرَقِيِّ » : وهو أَوْلَى وأَظْهَرُ . قال ابنُ رَزينٍ : عليه أكثرُ الأشْياخِ . وجزَم به في « الهِدايَةِ » ، و « العُقُـودِ » لابنِ النِّبًا ، و « المُذْهَب » ، و « مَسْبُوكِ الذِّهَب » ، و « الكافِسين » ،

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق بمعناه ، في : باب كفن المرأة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٤٣٣/٣ .

⁽٣) في النسخ : « موسى بن سليمان » وهو خطأ . وأثبتناه على الصواب كما في مصنف عبد الرزاق . وانظر المغنى ٣٩١/٣ ، وتقدم التعريف به في ٤٠٦/٤ .

[.] T97, T91/T(E)

الشرح الكبير ﴿ وْجُمَارٌ وَلِفَافَةٌ () . والصَّحِيحُ الأُوَّلُ . وإنَّمَا اسْتُحِبُّ ذلك ؛ لأنَّ المرأةَ تَزِيدُ في حالٍ حَيَاتِها على الرجل في السَّتْر لزيادَةِ عَوْرَتِها على عَوْرَتِه ، فكذلك بعدَ المَوْتِ ، ولمَّا كانت تَلْبَسُ المَخِيطَ في إحْرامِها . وهو أكْمَلُ أَحْوال الحِيِّ ، اسْتُحِبُّ إِلْباسُهَا إِيَّاهُ بعدَ مَوْتِها ، بخِلافِ الرجل ، [١٢٠/٢ و] وقد روَى أبو داود (٢) ، بإسنادِه عن لَيْلَى بنتِ قَانِفِ الثَّقَفِيَّةِ ، قالت : كُنْتُ في مَن غَسَّلَ أُمَّ كُلْثُوم بنْتَ رسول الله عَلِيلَةِ عندَ وفاتِها ، فكان أوَّلُ ما أعْطانا الحِقاءَ " ، ثم الدِّرْعَ ، ثم الخِمارَ ، ثم المِلْحَفَةَ () ،

الإنصاف و « التَّلْخيص » ، و « البُلْغَةِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الوَجيزِ » . وقدَّمه في « المُسْتَوْعِب » ، و « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » ، و « الفُروع ِ » . والمنْصوصُ عن أَحْمَدَ ، أَنَّ المرأةَ تُكَفَّنُ بخِرْقَةٍ يُشَدُّ بها فَخِذَاها ، ثم مِثْزَرٍ ، ثم قَمِيصٍ وخِمارٍ ، ثم لِفافةٍ واحدةٍ . وجزَم به الخِرَقِيُّ ، و « المُحَرَّر » ، و « الإفاداتِ » ، و « المُنَوِّرِ » . وقدَّمه ابنُ رَزينِ في « شَرْحِه » ، و « الفائق » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . وقال : هو الاختِيارُ . وأطْلقَهما ابنُ تَميم . وقال المَجْدُ في « شَرْحِه » : وعندِى أنَّه يُشَدُّ فَخِذَاها بالإِزارِ تحتَ الدُّرْ عِ ِ ، وتُلَفُّ فوقَ الدِّرْ عِ والخِمار باللِّفَافَتَيْن ، جَمْعًا بينَ الأحاديثِ . وقال في « الرِّعايَةِ الصُّغْرَى » ، و « الحاويَيْن » : وتُكَفَّنُ المرأةُ في قَميص وإزارٍ وخِمارٍ ولِفافَتَيْنِ ، وما يَشُدُّ فَخِذَيها . وهو قوْلُ في « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » . قال الزَّرْكَشِيُّ : وشَذَّ في « الرِّعايَةِ

⁽١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب كفن المرأة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٤٣٣/٣ .

⁽٢) في : باب في كفن المرأة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٨ .

⁽٣) الحقاء : هو الإزار الذي يشد على العورة .

⁽٤) الملحفة: الملاءة التي تلتحف بها المرأة.

ثَمَّ أَدْرِجَتْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الثَّوْبِ الآخَرِ . قالت : ورسولُ اللهِ عَلِيْكُ عَنْدَ البابِ الشرَّ الكبير معه كَفَنُها ، يُناوِلُناها ثَوْبًا ثَوْبًا . وَرَوَتْ أَمُّ عَطِيَّةَ ، أَنَّ النبيَّ عَلِيْكُ ناوَلَها إزارًا ، ودِرْعًا ، وخِمارًا ، وثَوْبَيْنِ (') .

فصل : قال أحمدُ : يُكَفَّنُ الصَّبِيُّ في خِرْقَةٍ ، وإِن كُفِّنَ في ثَلاثَةٍ فلا بَأْسَ . وكذلك قال إسحاقُ ، ونَحْوه قال سعيدُ بنُ المُسَيَّبِ ، والثَّوْرِيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ ، وغيرُهم . لا اخْتِلافَ بينَهم في أَنَّ ثَوْبًا يُجْزِئُه ، وإِن كُفِّنَ في ثَلاثَةٍ فلا بَأْسَ .

فصل : قال المَرُّوذِيُّ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ : فَى كُمَ تُكَفَّنُ الْجَارِيَةُ إِذَا لَمْ تَبْلُغْ ؟ قال : فَى لِفَافَتَيْن ، وقَمِيصٍ ، لا خِمارَ فيه . وكَفَّنَ ابنُ سِيرِينَ

الصُّغْرَى » ، فزادَ على الخَمْسَةِ ما يَشُدُّ فَخِذَيها . انتهى . وقال بعضُ الإنصاف الأصحاب : لا بأس أَنْ تُنَقَّبَ . وذكر ابنُ الزَّاغُونِيِّ وَجْهًا ، أَنَّها تُسْتَرُ بالخِرْقَةِ ، وَهُو أَنْ يُشَدُّ إِحْدَى طَرَفَيْها ممَّا يَلِي ظَهْرَها ، وهو أَنْ يُشَدَّ فِي وَسَطِها ، ثَمْ تُؤْخَذُ أُخْرَى فَيُشَدُّ إِحْدَى طَرَفَيْها ممَّا يَلِي ظَهْرَها ، [١٨١/١ و] والأُخْرَى ممَّا يَلِي السُّرَّةَ ، ويكونُ لِجَامُها على الفَرْجَيْن ؛ ليُوقَنَ بذلك مِن عَدَم ِ خُروج ِ خارِج ٍ . وقال : هو الأشْهَرُ عندَ الأصحابِ .

فائدة : يُكَفَّنُ الصَّغِيرُ ف تَوْبِ واحدٍ ، ويجوزُ فِ ثَلاثَةٍ . نصَّ عليه . قال المَجْدُ : وإنْ وَرِثَه غيرُ مُكَلَّفٍ ، لم تَجُزِ الزِّيادةُ على ثَوْبٍ ؛ لأَنَّه تَبَرُّعٌ . وتُكَفَّنُ الصَّغيرةُ في قَمِيصٍ ولِفافَتَيْن إنْ كان لها دونَ تِسْعٍ ، وكذا ابنَهُ تِسْعٍ إلى البُلوغِ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . قدَّمه في « الفُروعِ » . ونقل الجماعةُ ، أنَّها مِثْلُ على البَالغَةِ . قال الزَّرْكَشِيُّ : وتُكفَّنُ الجارِيَةُ التي لم تبُلُغْ في لِفافَتَيْن وقَمِيصٍ . ثم اخْتُلِفَ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٦٨ .

الشرح الكبير بنتًا له قد أعْصَرَتْ ، أى قارَبَتِ المَحِيضَ في قُمِيصٍ ولِفافَتَيْن . ورُوى في بَقِير ولِفَافَتَيْن (١) . قال أحمدُ : البَقيرُ القَمِيصُ الذي ليس له كُمَّان . والحَدُّ الذي تَصِيرُ به الجاريَةُ في حُكْم المرأةِ في الكَفَن هو البُلُوغُ . هذا ظاهِرُ كَلامٍ أَحمدَ ، في رِوايَةِ المَرُّوذِيِّ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلِيْكُ : ﴿ لَا يَقْبَلُ الله صَلَاةَ حَائِضِ إِلَّا بِخِمارِ »(١) . مَفْهُومُه أَنَّ غيرَها لا تَحْتاجُ إلى خِمارٍ في صلاتِها ، كذلك في كَفَنِها . وروَى عن أحمدَ أَكْثَرُ أُصحابه : إذا كانت بِنْتَ تِسْعٍ يُصْنَعُ بها ما يُصْنَعُ بالمرأةِ . واحْتَجَّ بأنَّ النبيَّ عَلِيكُ دَخَلَ بعائشةَ وهي بنْتُ تِسْع ِ" . وقالت عائشةُ : إذا بَلَغَتِ الجارِيَةُ تِشْعًا فهي

فصل : قال أحمدُ : لا يُعْجبُني أن تُكَفَّن في شيءٍ مِن الحَرير . وكَرِه ذلك الحسنُ ، وابنُ المُبارَكِ ، وإسحاقُ . قال ابنُ المُنْذِرِ : ولا أَحْفَظُ

الإنصاف ﴿ فَ حَدِّ البُّلُوغِ ۚ ؛ فقيلَ عنه : إنَّه البُّلُوغُ المُعْتادُ ۚ . وقيل ، وهو الأكثرُ عنه : إنَّه بلُوغُ تِسْعِ سِنِين . انتهى . وحَكاهما في « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » رِوايتَيْن ، وأَطْلَقَهما .

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الجارية في كم تكفن ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٦٤/٣ .

 ⁽۲) تقدم تخریجه فی ۱۹۷/۳.

⁽٣) أخرجه البخاري ، في : باب تزويج النبي عليه عائشة ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفي : باب إنكاح الرجل ولده الصغار ، وباب تزويج الأب ابنته من الإمام ، وباب من بني بامرأة وهي بنت تسع سنين ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٧١/٥ ، ٢٢/٧ ، ٢٧ ، ٨٥ . وأبو داود ، في : باب في تزويج الصغار ، من كتاب النكاح . سنن أبى داود ٤٩٠/١ . وابن ماجه ، في : باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء ، من كتاب النكاح . ابن ماجه ٢٠٣/ ، ٢٠٤ . والدارمي ، في : باب في تزويج الصغار إذا زوجهن آباؤهن .، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ١٥٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٦ ، ١١٨ ، ٢١١ . (٤) تقدم تخريجه في ٣٨٥/٢ .

عن غَيْرِهم خِلافَهم . وفي جَواز تَكْفِين المرأة بالحرير احْتِمالانِ ؟ أَحَدُهما ، الجَوازُ . وهو أُقْيَسُ ؛ لأنَّه مِن لُبْسِها في حَياتِها . والثَّانِي ، المَنْعُ . لأنَّها إنَّما تَلْبَسُه في حَياتِها ؛ لأنَّها مَحَلِّ للزِّينَةِ والشُّهُوةِ ، وقد زال ذلك . وعلى كلِّ حالٍ فهو مَكْرُوةٌ . وكذلك يُكْرَهُ تَكْفِينُها بالمُعَصْفَر ، ونَحْوِه ؛ لِما ذَكَرْنا . قال الأوْزَاعِيُّ : لا يُكَفَّنُ في الثِّيابِ المُصْبَغَةِ ، إلَّا ما كان مِن العَصْبِ ؛ يَعْنِي ما صُنِع بالعَصْبِ ، وهو نَبْتُ باليَمَن ِ (١٠ .

فصل : وإن أَحَبُّ أهلُ المَيِّتِ أن يَرَوْه لَمْ يُمْنَعُوا ؛ لِما روَى جابرٌ ، قال : لمَّا قُتِل أَبِي جَعَلْتُ أَكْشِفُ الثَّوْبَ عن وَجْهِه وأَبْكِي ، والنبيُّ عَلَيْكُ لا يَنْهانِي (١) . وقالت عائشةُ : رَأَيْتُ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ يُقَبِّلُ عَبْانَ بنَ مَظْعُونٍ وهو مَيِّتٌ ، حتى رَأَيْتُ الدُّمُوعَ تَسِيلُ (٢) . والحَدِيثان صَحِيحان .

• ٧٧ – مسألة : ﴿ وَالْوَاجِبُ مِنْ ذَلْكُ ثُوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَه ﴾ لِمَارَوَتْ

قوله : والوَاجِبُ مِن ذلك ثوبٌ يَسْترُ جَميعَه . يعْنِي ، الذَّكَرَ والأُنْثَى ، والكبيرَ الإنصاف

⁽١) في اللسان : العصب برود يمنية يعصب غزلها ، أي يجمع ويشد ، ثم يصبغ وينسج ، فيأتي موشيا لبقاء ما

⁽٢) أخرجه البخارى ، في : باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفنه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب من قتل من المسلمين يوم أحد ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ٩١ ، ٥ / ١٣١ . ومسلم ، في : باب من فضائل عبد الله بن عمرو بن حرام ... ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٩١٧ . والنسائي ، في : باب تسجية الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٤ / ١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند . T.V . Y9A / T

⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في تقبيل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٩ . والترمذي ، فى: باب ما جاء فى تقبيل الميت، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٠٨/٤، ٢٠٩. وابن ماجه =

أَمُّ عَطِيَّةً ، قَالَتْ : لمّا فَرَغْنا ، يَعْنِي مِن غَسْلِ ابْنَةِ النبيِّ عَلِيْكُمْ ، أَلْقَى إلينا حَقْوَه ، فقال : « أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ » . ولم يَزِدْ على ذلك . رَواه البخاريُ (۱) . وقال : مَعْنى أَشْعِرْنَها . الْفُفْنَها فيه . ولأنّ العَوْرَةَ المُغَلَّظَةَ يُجْزِئُ في سَتْرِها تَوْبُ واحِدٌ ، فكَفَنُ المَيِّتِ أَوْلَى . وهذا وَجُهٌ لأصحابِ الشافعيّ . وظاهِرُ مَذْهَبِهم أَنَّ الواجِبَ مِا يَسْتُرُ العَوْرَةَ ، كالحَيِّ . وقال القاضي : لا يُجْزِئُ للقادِرِ أقلُ مِن ثَلاثَة أَثُوابٍ . ورُوى نَحُوه عن عائشة . القاضي : لأنّه لو أَجْزَأ أقلُ منها ، لم يَجُزِ التَّكْفِينُ بها في حَقِّ مَن له أَيْتَامٌ ، احْتِياطًا فم . والصَّحِيحُ الأَوَّلُ . وما احْتَجَّ به القاضي لا يَصِحُ ؛ لأنّه يَجُوزُ التَّكْفِينُ بالحَسَنِ مع حُصُولِ الإِجْزاءِ بما دُونَه .

فصل: فإن لم يَجِدْ نَوْبًا يَسْتُرُ جَمِيعَه ، سَتَر رَأْسَه ، وجُعِل على رِجْلَيْه حَشِيشٌ أُو وَرَقٌ ، كَا رُوِىَ عن مُصْعَبٍ ، أَنَّه قُتِل يَوْمَ أُحُدٍ ، فلم يُوجَدْ له شيءٌ يُكَفَّنُ فيه ، إلَّا نَمِرَةً (٢) ، فكانت إذا وُضِعَتْ على رَأْسِه بَدَتْ رِجْلاه ، وإذا وُضِعَتْ على رِجْلاه ، وإذا وُضِعَتْ على رِجْلاه خَرَج رَأْسُه ، فأمَرَ النبيُ عَلِيلًا أَن يُعَطَّى

الإنصاف

والصَّغِيرَ . وهذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقيل : تجِبُ ثَلاثَةُ أَثُوابٍ . اخْتَارَه القاضى . وهو ظاهرُ كلامِ الإمامِ أَحمدَ . وقيل : تجِبُ خَمْسَةٌ . ذكره ابنُ تَميمٍ . وتقدَّم ذلك أوَّلَ الفَصْلِ بأتَمَّ مِن هذا وزيادَةٍ .

⁼ في : باب ما جاء في تقبيل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٦٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٢٠٦ .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٦٨ .

⁽٢) النمرة : كساء فيه خطوط بيض وسود تلبسه الأعراب .

رَأْسُه ، ويُجْعَلَ على رِجْلَيْه الإِذْخِرُ() . رَوَاه البخارِيُ() . فإن لم يَجِدْ الشرح الكبر إلَّا ما يَسْتُرُ العَوْرَةَ سَتَرَها ، كحالِ الحَياةِ . فإن كَثُر القَتْلَى ، وقَلَّتِ الأَكْفانُ ، كُفِّنَ الرَّجُلانِ () والتَّلاثَةُ في الثَّوْبِ الواحِدِ . قال أَنسٌ : كَثُر القَتْلَى ، وقَلَّتِ الثِّيابُ ، يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ ، قال : فَكُفِّنَ الرَّجُلُ والرَّجُلان القَتْلَى ، وقَلَّتِ الثِّيابُ ، يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ ، قال : فَكُفِّنَ الرَّجُلُ والرَّجُلان والثَّلاثَةُ في الثَّوْبِ الواحِدِ ، ثم يُدْفَنُون في قَبْرٍ واحِدٍ . رَواه أبو داودَ ، والتَّرْمِذِيُ الرَّمِ ذِيُ .

فصلٌ في الصلاة على المَيِّتِ: والصلاةُ على المَيِّتِ ١٢٠/٢ ط] فَرْضُ

فوائد ؛ قوله : فَصْل فى الصَّلاةِ على المَيِّتِ . تقَدَّم فى كلام المُصَنِّفِ ، أَنَّ الإنصاف الصَّلاةَ فَرْضٌ على الكِفَايَةِ . وتقدَّم مَن أُولَى بالصَّلاةِ عليه ، فى كلامِه أيضًا . وتُسَنُّ لها الجَماعَةُ بلا نِزاعٍ . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّها تَسْقُطُ بصَلاةٍ رَجُلٍ أو امْرأةٍ . قدَّمه فى « الفُروعِ » ، و « ابنِ تَميمٍ » ، و « الرِّعايَةِ » ، و « مَجْمَعِ .

⁽١) الإذخر : نبات ذكى الريح ، وإذا جف ابيض .

⁽٢) في : باب إذا لم يجد كفنا ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب هجرة النبي على وأصحابه إلى المدينة ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفي : باب غزوة أحد ، وباب من قتل من المسلمين يوم أحد ، من كتاب المغازى ، وفي : باب غزوة أحد ، وباب من قتل من المسلمين يوم أحد ، من كتاب المغازى ، وفي : باب فضل الفقر ، من كتاب الرقاق . صحيح البخارى ٢١٩/٨ . ٢١ ، ٢١١ ، ٢٢ ، ٢٢ ، ١٢١ ، وأبو داود ، في : باب ما جاء في الدليل على أن الكفن من جميع المال ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب كراهية المغالاة في الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/٤٠١ ، ١٧٧ . والترمذى ، في : باب مناقب مصعب بن عمير رضى الله عنه ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ١٢ / ٢٣٨ . والنسائي ، باب مناقب مصعب بن عمير رضى الله عنه ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ١٠ / ٢٣٨ . والنسائي ، في : باب القميص في الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٠٩ .

⁽٣) في م: (الرجل او الرجلان) .

⁽٤) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الشهيد يغسل ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٧٤/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى قتلى أحد وذكر حمزة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٣٤/٤ .

كِفَايَةٍ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلِيلِكُ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَّه إِلَّا اللَّهُ »(١) .

الإنصاف

البَحْرَيْن ». وعنه ، لا تسْقُطُ إلَّا بثلاثة فصاعِدًا . وقيل : لا تَسْقُطُ إلَّا باثْنَيْن فصاعِدًا . اخْتارَه صاحِبُ « الرَّوْضَةِ » . وقيل : تسْقُطُ بنساءٍ وخَناثَى عندَ عدَم الرِّجالِ ، وإلَّا فلا . قالِ ابنُ تَمِيمٍ : وهو ظاهِرُ كلام بعض أصحابنا . وجزَم به في « التَّلْخيصِ » ، و « الفائق » . وقدَّم المَجْدُ سقُوطَ الفَرْضِ بفِعْلِ المُمَيِّز كَعْسْلِه ، وقدَّمه في « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . وقيل : لا تسْقُطُ ؛ لأنَّها نَفْل . جزَم به أبو المَعالَى . وأطْلَقَهما في « الرِّعايةِ » ، و « القواعِدِ الأصُولِيَّةِ » . ويأتِي هل يُسنُّ للنِّساءِ الصَّلاةُ على المَيِّتِ جماعةً ؟ عندَ قوْلِه : وإنْ لم يحْضُرْه غيرُ النِّساءِ ، صَلَّيْنَ عليه . مُسْتُوفًى .

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، يُسْتَحَبُّ أَنْ لا تَنْقُصَ الصَّفُوفُ عِن ثَلاثَةٍ . نصَّ عليه . فلو وقف فيها فَذًا ، جازَ عندَ القاضى في « التَّعْليقِ » ، وابنِ عَقِيلٍ ، وأبي المَعالِي ، وأنَّه أَفْضَلُ أَنْ يعيِّنَ صفَّا ثالثًا . وجزَم به في « الإفاداتِ » . قال في « الفُصُولِ » : فتكونُ مسْأَلَة مُعاياةٍ . انتهى . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، عدَمُ الصَّحَةِ ، كصلاةِ الفَرْضِ . وتقدَّم ذلك مُسْتُوفِي في صَلاةِ الجماعةِ ؛ عندَ قولِه : وإنْ صلَّى رَكْعَةً الفَرْضِ . وتقدَّم ذلك مُسْتُوفِي في صَلاةِ الجماعةِ ؛ عندَ قولِه : وإنْ صلَّى رَكْعَةً فَذًا ، لم يصِحَّ . الثَّانيةُ ، لم يُصَلَّ على النَّبِيِّ عَيْقِيلَةٍ بإمام ، إجْماعًا . قالَه ابنُ عَبْدِ البَرِّ ؛ احْتِرامًا له وتَعْظيمًا . ورَوَى الطَّبَرانِيُّ، والبَرَّارُ، أَنَّه (عَيِّلِيلَةٍ) أَوْصَى بذلك () . قال في احْتِرامًا له وتَعْظيمًا . ورَوَى الطَّبَرانِيُّ، والبَرَّارُ، أَنَّه (اسْتَقَرَّ خَلِيفَةٌ بعدُ ، فيُقدَّمُ ، فلو « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » : قلتُ : ولأنَّه لم يكُنْ قد اسْتَقَرَّ خَلِيفَةٌ بعدُ ، فيُقدَّمُ ، فلو تَقَدَّم أَحَدٌ رُبَّما أَفْضَى إلى شَحْناءَ . انتهى . قلتُ : فيه نظر ، والذي يظهَرُ ، أَنَّ أَبا

⁽١) تقدم تخريجه في ٣٩/٣ .

۲ – ۲) زیادة من : . .

⁽٣) ذكره الهيثمي في : مجمع الزوائد ٢٤/٩ . وقال : رواه البزار ، والطبراني في الأوسط .

المرأة) المُسْتَحَبُّ أَن يَقُومَ الإِمامُ في صلاة الجِنازَةِ جِذَاءَ رَأْسَ الرجلِ ، ووَسَطِ المرأة) المُسْتَحَبُّ أَن يَقُومَ الإِمامُ في صلاةِ الجِنازَةِ جِذَاءَ رَأْسَ الرجلِ ، ووَسَطِ المرأة . وإن وقف في غير هذا المَوْضِع خالَفَ السُّنَّة ، وصَحَتْ صَلاتُه . وبه قال إسحاق ، والشافعي ، وأبو يُوسُف ، ومحمد . وقال الخِرَقِي : يَقُومُ عندَ صَدْرِ الرجل . وهو قريبٌ مِن القَوْلِ الأَوَّلِ ؛ لقُرْبِ الخِرَقِي : يَقُومُ عندَ صَدْرِ الرجل . وهو قريبٌ مِن القَوْلِ الأَوَّلِ ؛ لقُرْبِ أَحَدِهما مِن الآخر ، فالواقِفُ عندَ أَحَدِهما واقِفٌ عندَ الآخر . وقال

قوله: السُّنَّةُ أَنْ يَقُومَ الإِمامُ عندَ رَأْسِ الرَّجُلِ . هذا إِحْدَى الرِّوايتَيْن . جزَم به في « الكافِي » ، وابنُ مُنجَّى في « شَرْحِه » . وقدَّمه في « الشَّرْحِ » . وهو المشهورُ في حديثِ أنس . قال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » : اختارَه المُصنِّفُ . والرِّوايةُ الثَّانيةُ ، أنَّه يقفُ عندَ صدْرِ الرَّجُلِ . وهو المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب . ونقلها الأكثرُ أيضًا . قال في « الفُروعِ » : نقله واختارَه الأكثرُ . قال الزَّرْكَشِيُّ : نَصَّ عليها في رِوايَةِ عَشَرَةٍ مِن أصحابِه . قال المُصنِّفُ في النَّرْرُ كَشِيُّ : نَصَّ عليها في رِوايَةِ عَشَرَةٍ مِن أصحابِه . قال المُصنِّفُ في « المُعْنِي » (۱) : لا يختلِف المذهبُ أنَّه يقِفُ عندَ صَدْرِ الرَّجُلِ ، وعندَ مَنْكِبَيْه . وجزَم به الخِرَقِيُّ ، و « المُنْقَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخيصِ » ، و « البُلغَيةِ » ، و « المُنتَقِ ب » ، و « المُنتَوْعِبِ » ، و « الإفاداتِ » ، و « الوَجيزِ » ، و « المُنتَوْعِبِ » ، و « المُنتَوْعِبِ » ، و « الإفاداتِ » ، و « الوَجيزِ » ، و « المُنتَوْعِبِ » ، و « المُنتَوْعِبِ » ، و « المُعَيْقِ » ، و « المُعَانِقِ » ، و « المُعَيْقِ » ، و « المُعَانِقِ » ، و « المُعَانِقِ » ، و « المُعَانِقِ » ، و « المُعَانِقُ » ، و « المُعَانِقِ » . و « المُعِ المُعَانِقِ المُعَانِقِ المُعَانِقِ المَعَانِقِ المُعَانِقِ ال

⁽١)زيادة من :١.

^{. 201 / (1)}

الشرح الكبير أبو حنيفةَ : يَقُومُ عندَ صَدْر الرجل والمرأةِ ؛ لأنَّهما سواءٌ ، فإذا وَقَف عندَ صَدْرِ الرجل ، فكذلك المرأةُ . وقال مالِكٌ : يَقِفُ عندَ وَسَطِ الرجل ؛ لأنَّ ذلك يُرْوَى عن ابن مسعود ، ويَقِفُ عندَ مَنْكِب المرأة ؛ لأنَّ الوُقُوفَ عندَ أعالِيها أمْثَلُ وأَسْلَمُ . وروَى سعيدٌ ، قال : حَدَّثَني خالدُ ابنُ يَزيدَ بنِ أَبِي مَالِكٍ الدِّمَشْقِيُّ ، قال : حَدَّثَنِي أَبِي ، قال : رَأَيْتَ واثِلَةَ ابنَ الأَسْقَع ِ يُصَلِّي على الجَنائِز ، فإذا كانُوا رِجالًا صَفَّهم، ثم قام وَسَطَهُم، وإذا كانُوا رِجالًا ونِساءً جَعَل رَأْسَ أَوَّل امرأةٍ عندَ رُكْبَةِ الرجل ، ثم يَقُومُ وَسَطَ الرجالِ() . ولَنا ، ما رُوِيَ أَنَّ أَنَسًا صَلَّى على رجل ، فقام عندَ رَأْسِه ، ثم صَلَّى على امرأة ، فقام حِيالَ وَسَطِ السَّرير ، فقال له العَلاءُ بنُ زِيادٍ : هكذا رَأَيْتَ رسولَ اللهِ عَلِيلًا قام على الجنازَةِ مَقَامَك منها ، ومِن الْرجلِ مَقامَك منه ؟ قال نعم . فلمَّا فَرَغ ، قال : احْفَظُوا . قال

الإنصاف وصحَّحه ابنُ هُبَيْرَةً . قال المَجْدُ ، والشَّارِحُ : القَوْلان مُتَقَارِبان ؛ فإنَّ الواقِفَ عندَ أَحَدِهما ، يُمْكِنُ أَنْ يكونَ عندَ الآخرِ لتَقارُبهما ، فالظَّاهِرُ ، أَنَّه وَقَفَ بينَهما . وأَطْلَقَهما في « تَجْريدِ العِنايَةِ » . وقيل : يقومُ عندَ مَنْكِبَيْه . وتقدَّم في كلامِه في « المُغْنِي » .

قوله : ووَسَطِ المَرْأَةِ . هذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ ، ونقَله الأكثرُ عن الإمام ِ أَحْمَدَ . وعنه ، يقِفُ عندَ صَدْرِ الرُّجُلِ والمْرأةِ . وهو قوْلٌ في « الرِّعايَةِ » . قال الخَلَّالُ : رِوايَةُ قِيامِه عندَ صَدْرِ المرأةِ سَهْوٌ ، فيما حُكِنَى عنه ، والعَمَلُ على ما

⁽١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب أين توضع المرأة من الرجل ، من كتاب الجنائز . المصنف ٤٦٧/٣ . وابن أَلَى شبية ، في : باب ما قالوا فيه إذا اجتمع رجل وامرأة كيف يصنع في القيام عليهما ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣١٤/٣ .

وَيُقَدَّمُ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُهُمْ ، وَيُجْعَلُ وَسَطُ الْمَرْأَةِ حِذَاءَ رَأْسِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ الرَّجُلِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ .

التِّرْمِذِيُّ ('): هذا حديثُ حسنٌ . وعن سَمُرَةَ ، قال : صَلَّيْتُ وَراءَ النبيِّ الشرح الكبر عَيْضَةً على امرأةٍ ماتَتْ فى نِفاسِها ، فقام وَسَطَهَا . مُتَّفَقٌ عليه ('') . والمرأةُ تُخالِفُ الرجلَ فى مَوْقِفِ الصلاةِ ، فجاز أن تُخالِفَه هـ هُنا ، وقِيامُ الإِمامِ عندَ وَسَطِها أَسْتَرُ لها ، فكان أوْلَى .

٧٧٢ - مسألة : (ويُقَدَّمُ إِلَى الإِمامِ أَفْضَلُهُم ، ويُجْعَلُ وَسَطُ المرأةِ حِذاءَ رَأْسِ الرجلِ . وقال القاضى : يُسَوَّى بينَ رُءُوسِهم) إذا كانَتِ

رَوَاه الجماعةُ . وأطْلَقَهما في « تَجْريدِ العِنايَةِ » . فعلى المذهبِ في المَسْأَلَتَيْن ، يقومُ الإنصاف مِنَ الخُنْثَى بينَ الصَّدْرِ والوَسَطِ ، [١٨١/١ ع ا (و كذا لو اجْتَمَعَ رجُلٌ وامرأةٌ ، على إحْدَى الرِّواياتِ. وهو ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ ، واخْتِيارُ أبي الخَطَّابِ في « خِلافِه » . قال : والمنتصوصُ ، وبها قطع القاضي في « التَّعْليقِ » ، و « الجامِع » ، والشَّرِيفُ ، يُسوِّى بينُ رأْسَيْهما ، ويقِفُ حِذاءَ صَدْرِهما . وعنه ، التَّخْيِيرُ ، مع الْحَتِيارِ التَّسْوِيَةِ ؟ .

قوله : ويُقَدَّمُ إلى الإِمامِ أَفْضَلُهم . هذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقدَّمه في « الفُروعِ » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » ، و « الرِّعايَةِ » ، وغيرِهم .

⁽۱) فى : باب ما جاء أين يقوم الإمام من الرجل والمرأة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥١ ، ٢٥٢ . ٢٥٢ . ٢٥٢ كأ خرجه أبو داود مطولا ، فى : باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى أين يقوم الإمام إذا صلى على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ١١٨ .

⁽٣ – ٣) فى ط : « ويأتى الخلاف ، فى محل الوقوف إذا اجتمع الرجال والنساء قريبا ، وتحريره . فائدة : لم يذكر المصنف ولا غيره موقف المنفرد . قال ابن نصر الله : والظاهر ، أنه كالإمام . انتهى . وهو كما قال .

الشرح الكبير الجَنائِزُ نَوْعًا واحِدًا ، قُدِّمَ أَفْضَلُهم إلى الإمام ؛ لأنَّ الأَفْضَلَ يَلِي الإمامَ في صَفِّ المَكْتُوبَةِ ، فكذلك هلهنا . وقد دَلَّ على الأصْلِ قَوْلُه عليه السَّلامُ : ﴿ لِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى ﴾(١) . فإن تَسَاوَوْا في الفَضْل ، قُدِّمَ الأَكْبَرُ فَالأَكْبَرُ . نَصَّ عليه أحمدُ في روايَةِ المَيْمُونِيِّ . فإن تَساوَوْا قُدِّمَ السَّابِقُ . وقال القاضي : يُقَدَّمُ السابِقُ وإن كان صَبِيًّا ، ولا تُقَدَّمُ المرأةُ وإن كانَتْ سابقَةً ؛ لمَوْضِع ِ الذُّكُورِيَّةِ . فإن تَساوَوْا قَدَّمَ الإِمامُ مَن شاء ، فإن تَشاحُوا أُقْرِعَ بينَهم .

فصل : فإن كانُوا أَنْواعًا ، كرِجالِ وصِبْيانٍ وخَناثَى ونِساءٍ ، قُدِّمَ الرِّجالُ ، بغيرِ خِلافٍ في المَذْهَبِ ، إلَّا ما حَكَيْنا مِن قَوْل القاضي ، إذا سَبَق الصَّبِيُّ . وهذا قولُ أَكْثَرِ أهلِ العِلْمِ . ثم يُقَدُّمُ بعدَهم الصِّبيانُ . هذا المَنْصُوصُ عن أحمدَ ، في روايَةِ الجَماعَةِ . وهو مَذْهَبُ أَبِي حنيفةَ ،

الإنصاف وجزَم به أبنُ تَميم . وقيل : يُقَدَّمُ الأَكبرُ . وقيل : يُقَدَّمُ الأَدْيَنُ . وقيل : يُقَدَّمُ السَّابِقُ ، إِلَّا المرأةَ . جزَم به أبو المَعالِي . وقال : لا يجوزُ تقْديمُ النِّساءِ على الرِّجالِ . انتهى . ثم القُرْعَةُ ، ومع التَّساوي يُقَدُّمُ مَن اتَّفَقَ .

فوائد ؛ إحْدَاها ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ إِلَى الإمام الرَّجُلُ الحُرُّ ، ثم العَبْدُ البالِغُ ، ثم الصَّبِيُّ الحُرُّ ، ثم العَبْدُ ، ثم الخُنْثَى ، ثم المرأةُ الحُرَّةُ ، ثم الأمَةُ . على الصَّحيح مِنَ المذهب. ونقلَه الجماعة عن الإمام أحمدَ. وجزَم به في « الإِفاداتِ » ، و « الوَجيزِ » ، و « المُنَوِّرِ » . وقال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » : هذا ظاهِرُ المذهبِ. وصحَّحَه في « البُلْغَةِ » . وقدَّمه في « الهِدايَةِ » ، (١) تقدم تخريجه في ٤ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

والشافعيِّ . وقال الخِرَقِيُّ : يُقَدَّمُ النِّساءُ على الصِّبْيانِ ؛ لأنَّ المرأة شَخْصِّ الشرح الكبير مُكلَّفٌ ، فهى أَحْوَجُ إلى الشَّفاعَةِ . وروَى عَمَّارٌ مَوْلَى الحارِثِ بن نَوْفَل ، أَنَّه شَهِد جِنازَةَ أُمِّ كُلْثُومٍ وابْنِها ، فجُعِلَ الغُلامُ مِمَّا يَلِى القِبْلَةَ ، فأَنْكَرْتُ ذلك ، وفي القَوْمِ ابنُ عباس ، وأبو سعيدٍ ، وأبو قتادَة ، وأبو فأنو هُرَيْرَة ، فقالُوا : هذه السُّنَّةُ (') . ولَنا ، أَنَّهم يُقَدَّمُونَ عليهِنَّ في الصَّفِّ في الصَّفِّ في الصلاةِ المَكْتُوبَةِ إذا اجْتَمَعُوا ، فكذلك عندَ اجْتِماعِ الجَنائِزِ ، كالرِّجالِ . فأمَّا حديثُ عَمَّارٍ ، فالصَّحِيحُ فيه أَنَّه جَعَلَها مِمّا يَلِي القِبْلَةَ ، كالرِّجالِ . فأمَّا حديثُ عَمَّارٍ ، فالصَّحِيحُ فيه أَنَّه جَعَلَها مِمّا يَلِي القِبْلَةَ ، كالرِّجالِ . فأمَّا حديثُ عَمَّارٍ ، فالصَّحِيحُ فيه أَنَّه جَعَلَها مِمّا يَلِي القِبْلَةَ ، وَجَعَل ابْنَها مِمّا يَلِي القِبْلَة ، عن وَجَعَل ابْنَها مِمّا يَلِي هاشِمٍ . وأَحْرَجَه كذلك أبو داودَ ، والنَّسائِيُّ ، عَمّارٍ مَوْلَى بَنِي هاشِمٍ . وأَحْرَجَه كذلك أبو داودَ ، والنَّسائِيُّ ، وغيرُهما (') . ولَفْظُه قال : شَهِدْتُ جِنازَةَ صَبِيُّ وامرأةٍ ، فقُدِّمَ الصَّبِيُّ مِمَّا

و « المُستَوْعِبِ » ، و « الكافِي » ، و « التَّلْخيصِ » ، و « المُحَرَّرِ » ، الإنصاف و « النَّظْمِ » ، و « البنِ تَميمٍ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحَاوِيَيْسن » ، و « الفُروعِ » ، و « الحَواشِي » ، و « الفائقِ » ، و « الشَّرَّحِ » ، وغيرِهم . وعنه ، تُقَدَّمُ المرأةُ على الصَّبِيِّ . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . واختارَها الخِرَقِيُّ ، وأبو الوَفاءِ ، ونصرها القاضي وغيرُه . وعنه ، تُقَدَّمُ المرأةُ على الصَّبِيِّ والعَبْدِ . وهو خِلافُ ما ذكره غيرُ واحدٍ إجْماعًا . وعنه ، يُقَدَّمُ الصَّبِيُّ على العَبْدِ . اختارَها الخَدَّرُه الخَدِّ إذا كان دُونَه . وقيل : هما سواءٌ . وتقدَّم الخَدَّرُه . وتقدَّم

⁽١) انظر ما يأتي في تخريج الحديث عند أبي داود والنسائي .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب إذا حضر جنائز رجال ونساء من يقدم ، من كتاب الجنائز . سنن ألى داود ٢ / ١٨٦ . والنسائى ، فى : باب اجتماع جنازة صبى وامرأة ، من كتاب الجنائز ، ونحوه عن نافع ، فى : باب اجتماع جنائز الرجال والنساء ، من كتاب الجنائز . المجتمع جنائز الرجال والنساء ، من كتاب الجنائز . المجتمع ٤ / ٥٧ ، ٥٨ .

الشرح الكبير يَلِي القَوْمَ ، ووُضِعَتِ المرأةُ وراءَه . وفي القوم أبو سعيدٍ الخُدْرِئُ ، وابنُ عباسٍ ، وأبو قَتادَةَ ، وأبو هُرَيْرَةَ ، فقُلْنا لهم ، فقالُوا : السُّنَّةُ . أمَّا الحديثُ الأوَّلُ فغيرُ صَحِيحٍ ؛ فإنَّ زَيْدَ بنَ عُمَرَ هو ابنُ أُمٍّ كُلْثُومٍ ، الذي صُلِّي عليه معها ، وكان رجلًا له أوْلادٌ . [١٢١/٢ و] كذلك قال الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ . ولأنَّ زَيْدًا ضُرِب في حَرْبِ كانت بينَ بَنِي عَدِئٌ ، في خِلافَةِ بعضِ بَنِي أُمَيَّةً ، فَصُرِ عَ وَحُمِل ، فمات . ومثلُ هذا لا يَكُونُ إِلَّا رجلًا .

فصل : ولا نعْلَمُ خِلافًا في تَقْدِيمِ الخُنْثَى على المرأةِ ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أن يَكُونَ رِجِلًا ، وأَدْنَى أَحْوالِه مُساواتُه لها. ويُقَدَّمُ الحُرُّ على العَبْدِ ؛ لشَرَفِه وتَقْدِيمِه عليه في الإمامَةِ . وكذلك في تَقْدِيم الكّبير على الصَّغِير لذلك . وقد روَى الخَلَّالُ ، بإِسْنادِه ، عن عِليٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، في جنازَةِ حُرٍّ وعَبْدٍ ، ورجل وامْرَأةٍ ، وصَغِيرٍ وكَبيرٍ ، يُجْعَلُ الرجُلُ مِمَّا يَلِي الإِمامَ ،

الإنساف ذلك في صَلاةِ الجماعةِ ، عند قولِه : وكذلك يُفعّل بهم في تقديمِهم إلى الإمام ِ ، إذا اجْتَمَعَتْ جَنائِزُهم . الثَّانيةُ ، يُقَدَّمُ الأَفْضَلُ أَمَامَهما في المسير . ذكره ابنُ عَقِيل وغيرُه . الثَّالثةُ ، قال في ﴿ الحَواشِي ﴾ : قال غيرُ واحدٍ : والحُكْمُ في التَّقْديمِ إذا دُفِنُوا في قَبْرِ واحدٍ ، حُكْمُ التَّقْديم إلى الإمام ، على ما تقدُّم . وقطَع به ابنُ تَميم . الرَّابعةُ ، جَمْعُ المُوتَى في الصَّلاةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلاةِ عليهم مُنْفَرِدين . على الصَّحيحِ مِنَ المُذْهِبِ . نصَّ عليه . وقيل : عكْسُه . قال في « المُذْهَبِ » : إذا اجْتمعَتْ جَنائزُ رِجالٍ ونِساءِ ، فإنْ أُمِنَ التَّغَيُّرُ عليهم ، فالأَفْضَلُ أَنْ يَصَلَّى على كلِّ جِنازَةٍ وحدَها . فإنْ خِيفَ عليهم التَّغَيُّر ، وأمْكَنَ أنْيُجعَلَ لكُلِّ واحدٍ إمامٌ ، فعَل ذلك . وإنْ لم يمْكِنْ ذلك ، صُلِّيَ عليهم صَلاةً واحدةً . انتهى . ووَجَّه في ﴿ الفَروعِ ﴾ احْتِمالًا بالتَّسْويَةِ .

والمرأةُ أمامَ ذلك ، والكَبيرُ ممّا يَلِي الإمامَ ، والصَّغِيرُ أمامَ ذلك ، والحُرُّ ــ مِمَّا يَلِي الإمامَ ، والمَمْلُوكُ أمامَ ذلك . فإنِ اجْتَمَعَ حُرٌّ صَغِيرٌ وعَبْدٌ كَبيرٌ ، فقال أحمدُ ، في رِوايَةِ الحسنِ بن محمدٍ (١) : يُقَدُّمُ الحُرُّ وإن كان غُلامًا . ونَقَل أبو الحارثِ : يُقَدُّمُ الأَكْبَرُ . قال شيخُنا(``): وهو أَصَحُّ إن شاء اللهُ تعالى ؛ لأنَّه يُقَدَّمُ في الصَّفِّ في الصلاةِ . وقَوْلُ عليٌّ مُتَعارضٌ ؛ فإنَّه قد قال : يُقَدُّمُ الكَبِيرُ على الصَّغِيرِ ، كَقَوْلِه : يُقَدَّمُ الحُرُّ على العَبْدِ .

فصل : وإذا اجْتَمَعَ رجلٌ وامرأةٌ فصُلِّي عليهما جَمِيعًا ، جُعِل رَأْسُ الرجل حِذاءَ وَسَطِ المرأةِ ، في إحْدَى الرِّوايَتَيْنِ عن أحمدَ . احْتارَه أبو الخَطَّابِ ؛ لَيَكُونَ مَوْقِفُ الإِمامِ عندَ رَأْسِ الرَّجُلِ ، ووَسَطِ المرأةِ .

قوله :ويُجْعَلُ وَسَطُ المَرأةِ حِذَاءَ رَأْسِ الرَّجُلِ . وهذا بِناءً منه على ما قالَه أوَّلًا ؟ الإنصاف أنَّه يقومُ عندَ رأْسِ الرَّجُلِ ووَسَطِ المرأةِ . وتقدَّمَ أنَّ الصَّحيحَ مِنَ المذهب ، أنَّه يقومُ عندَ صدْر الرَّجُل ووَسَطِ المرأةِ . فكذا يجعَلُ إذا اجْتَمَعُوا . وهذا الصَّحيحُ مِنَ المذهب. قدَّمه في «الهدايَّةِ»، و «الفُروعِ»، و «الرِّعايتَيْسنِ»، و ﴿ الحَاوِيَيْنِ ﴾ ، وغيرِهم . وقدَّم المُصنِّفُ هنا بأنَّه يُخالِفُ بينَ رُءُوسِهم عندَ الأجْتِماع . قال في « المُغْنِي »(٣): وهو ظاهرُ كلام الخِرَقِيِّ . قال ابنُ مُنجَّى في « شَرْحِه » : هذا المذهبُ . واخْتارَه أبو الخَطَّاب ، والشِّيرَازيُّ . وقدَّمه في « المُسْتَوْعِب » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاويَيْن » ، و « الخُلاصَةِ » . وهو ظاهِرُ مَا قَدَّمَهُ في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ . وقال القاضي : يُسَوِّي بينَ رُءُوسِهم ، ويقومُ مقامَه

⁽١) الحسن بن محمد الأتماطي البغدادي ، نقل عن الإمام أحمد مسائل صالحة . طبقات الحنابلة ١ / ١٣٨ .

⁽٢) في : المغنى ١١/٣ه .

^{. 202 / (4)}

الشرح الكبير والرِّوايَةُ الثَّانِيَةُ ، يُسَوَّى بينَ رُءُوسِهم . اخْتارَها القاضي . وهو قولُ إبراهيمَ ، وأهل مَكَّةَ ، وأبى حنيفةَ ، ويُرْوَى ذلك عن ابن عُمَرَ (') . وروَى سعيدٌ ، بإسْنادِه ، عن الشُّعْبِيِّ ، أنَّ أُمَّ كُلْثُومِ بنتَ عليٌّ ، وابْنَها زيدَ بنَ عُمَرَ تُوفِّيا جَمِيعًا ، فأخرِ جَتْ جِنازَتاهما ، فصَلَّى عليهما أميرُ المَدِينَةِ ، فَسَوَّى بِينَ رُءُوسِهما وأَرْجُلِهما حينَ صَلَّى عليهما(١) .

الإنصاف مِنَ الرِّجالِ . وهو رِوايةٌ عن أحمدَ ، نقَلَها جماعةٌ . قال في « الفُروع ِ » : الْحتارَه جماعةً . قال الزَّرْكَشِيُّ : هي المنْصوصَةُ عن أحمدَ . واختارَها القاضي في « الجامِع ِ » ، و « التَّعْليق » ، والشَّرِيفُ أبو جَعْفَرٍ . وجزَم به في « مَسْبُوكِ الذُّهَبِ » ، و « الهَادِي » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « الإِفاداتِ » ، و « الوَجيزِ » ، و « المُنَوِّر » . وقدَّمه في « الكافِي » ، و « الفائقِ » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » ، ونَصَرَه . وصحَّحه في «النَّظْم » . وأَطْلَقَهما في «الشَّرِّح ِ»، و « المُذْهَبِ » ، و « ابنِ تَميم ٍ » ، و « تَجْريدِ العِنايَةِ » . وعنه ، التَّخْيِيرُ مع الْحَتِيارِ التَّسْوِيَةِ . قال ابنُ عَقِيلِ : إنْ جَعَل المْرأَةَ عندَ صَدْرِ الرَّجُلِ أو أَسْفَلَه ، فلا

فَائدتان ؟ إحْدَاهما ، لو اجْتَمَعَ رِجالٌ مَوْتَى فقط ، أو نِساءٌ فقط ، فالصَّحِيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّه يُسَوَّى بينَ رُءوسِهم ، وعليه أكثرُ الأصخابِ . وعنه ، يُجْعَلُون درَجًا ؛ رأسُ هذا عندَ رِجْلِ هذا ، وأنَّ هذا والتَّسْوِيَةَ سواءً . قال الخَلَّالُ : على هذا ثَبَت قُولُه . وأمَّا الحَناثَى إذا اجْتَمعوا ، فإنَّه يُسَوَّى بينَ رُءُوسِهم . الثَّانيةُ ، إذا اجْتَمَعَ مَوْتَى ، قُدِّمَ مِنَ الأَوْلِياء للصَّلاةِ عليهم أَوْلَاهُم بالإمامَةِ . على الصَّحيح ِ مِنَ

⁽١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب أين توضع المرأة من الرجل ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٦٧ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٤١ .

٧٧٣ - مسألة : (ثم يُكَبِّرُ أَرْبَعَ تَكْبِيراتٍ ؛ يَقْرَأُ فَى الأُولَى الفاتِحة ، ويُصَلِّى على النبيِّ عَلِيلِ في الثانِيةِ) وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ التَّكْبِيرَ على الجِنازَةِ أَرْبَعٌ ، لا يَجُوزُ النَّقْصُ منها ، ولا تُسَنُّ الزِّيادَةُ عليها ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلِيلَةً كَبَّرَ على النَّجاشِيِّ أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عليه (') . فيُكَبِّرُ الأُولَى ، ثم يَسْتَعِيذُ ، في الشَّعِيذُ ، في السَّعِيدُ ، في السَّعِيدُ ، في الصَّعِيحِ مِن المَذْهَبِ وقال القاضى: يُخرَّ جُ على روايَتَيْن، كالاسْتِفْتاحِ . ويَقْرَأُ الحَمْدَ ، يَبْتَدِئُها بِ «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ» ويَقْرَأُ الحَمْدَ ، يَبْتَدِئُها بِ «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ» كسائِر الصَّلَواتِ . ولا يُسَنُّ الاسْتِفْتاحُ ، في المَشْهُورِ عنه . قال أبو داودَ : كسائِر الصَّلَواتِ . ولا يُسَنُّ الاسْتِفْتَ والصَلاةَ على الجِنازَةِ بـ « سُبْحانَكَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ يُشالُ عن الرجل يَسْتَفْتِ والصَلاةَ على الجِنازَةِ بـ « سُبْحانَكَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ يُشالُ عن الرجل يَسْتَفْتِ والصَلاةَ على الجِنازَةِ بـ « سُبْحانَكَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ يُشالُ عن الرجل يَسْتَفْتِ والصَلاةَ على الجِنازَةِ بـ « سُبْحانَكَ عَى الرجل يَسْتَفْتِ والصَلاةَ على الجِنازَةِ بـ « سُبْحانَكَ

المذهب. جزَم به فى « المُذْهَبِ » وغيرِه . وقدَّمه فى « الفُروع ِ » ، الإنصاف و « المُغْنِى » ، ونَصَره ، وغيرِهما . وقيل : يُقَدَّمُ وَلِى السَّبَقِهم حُضورًا . الْحتارَه القاضى . وقيل : يُقَدَّمُ ولِي ال ١٨٢/١ و السَّبَقِهم مَوْتًا . وقيل : يُقدَّم وَلِي السَّبَقِهم غَسْلًا . وأطلَقَهُنَّ ابنُ تَميم مَ الْ نَساوَوْا ، أُقْرِعَ . ولوَلِي كلِّ مَيِّتٍ أَنْ يَنْفَرِدَ بصَلاتِه على مَيِّته .

قوله : ويُكَبِّرُ أَرْبِعَ تَكْبِيراتٍ ؛ يَقْرَأُ في الأُولَى بالفاتِحَةِ . هذا المذهبُ مُطْلَقًا ،

⁽۱) أخرجه البخارى ، فى : باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه ، وباب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد ، وباب التكبير على الجنائز أربعا ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب موت النجاشى ، من كتاب مناقب الأنصار . صحيح البخارى ٢ / ٩٢ ، ١١١ ، ١١٢ ، ٥ / ٦٥ . ومسلم ، فى : باب فى التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٦ ، كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الصلاة على المسلم يموت فى بلاد الشرك ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٩ ، والنسائى ، فى : باب الصفوف على الجناؤة ، وباب عدد التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٦ ، ٥٩ ، وابن ماجه، فى :

اللَّهُمَّ وبحَمْدِك » ؟ قال : ما سَمِعْتُ . قال ابنُ المُنْذِرِ : كان التَّوْرِئُ يَسْتَجِبُ أَن يَسْتَفْتِحَ فَى صلاةِ الْجِنازَةِ ، و لَم نَجِدْه فَى كُتُبِ سائِرِ أَهلِ الْعِلْمِ . وقد رُوِىَ عن أحمدَ مثلُ قَوْلِ الثَّوْرِيِّ ؛ لأَنَّ الاَسْتِعاذَةَ فيها العِلْمِ . وقد رُوِىَ عن أحمدَ مثلُ قَوْلِ الثَّوْرِيِّ ؛ لأَنَّ الاَسْتِعاذَةَ فيها مَشْرُوعَةً ، فسُنَّ فيها الاَسْتِفْتاحُ ، كسائِرِ الصَّلُواتِ . ولَنا ، أَنَّ صلاة الجِنازَةِ شُرِع فيها التَّخْفِيفُ ، ولهذا لا يُقْرَأُ فيها بعدَ الفاتِحَةِ بشيءٍ ، وليس فيها رُكُوعٌ ولا سُجُودٌ . فأمَّا التَّعَوُّذُ فهو سُنَّةٌ للقراءَةِ مُطْلَقًا في الصلاةِ وغيرِها ؛ لقَوْلِ اللهِ تِعالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَآسْتَعِذْ بِآللهِ مِنَ ٱلشَّيْطُنِ وَغِيرِها ؛ لقَوْلِ اللهِ تِعالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَآسْتِعاذَةِ والاَسْتِعادَة والاَسْتِفْتاحِ الشَافِعِيِّ في الاَسْتِعاذَة والاَسْتِفْتاحِ وَجُهانَ .

فصل : وقِراءَةُ الفاتِحَةِ واجِبَةٌ في صلاةِ الجِنازَةِ . رُوِيَ ذلك عن ابنِ عباسٍ . وهو قولُ الشافعيِّ ، وإسحاقَ . وقال الثَّوْرِيُّ ، والأوْزاعِيُّ ،

وعليه الأصحابُ . وعنه ، لا يقْرَأُ الفاتِحَةَ إِنْ صلَّى في المَقْبَرَةِ . نصَّ عليه في رِوايَةِ النُّهْ زاطئ .

تنبيه: ظاهِرُ كلامِ المُصنَّفِ، أنَّه لا يزِيدُ على الفاتحةِ . وهو صحيحٌ ، وهو المُن عَقِيلِ في المُن عَقِيلِ في اللهِ الفُصولِ » : لا يقْرَأُ غيرَها بغيرِ خِلافٍ في مَذْهَبِنا . وقال في « التَّبْصِرَةِ » : يقْرَأُ الفَاتحةَ وسُورَةً .

⁼ باب ما جاء فى الصلاة على النجاشى ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١/٩٩٠ . والإمام مالك ، فى : باب التكبير على الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٨١ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

⁽١) سورة النحل ٩٨ .

و مالكٌ ، وأبو حنيفةَ : لا يَقْرَأُ فيها بشيء ؛ لأنَّ ابنَ مسعودٍ قال : إنَّ النبيَّ الشرح الكبير عَلَيْكُ لَمْ يُوَقِّتْ فيها قَوْلًا ولا قِراءَةً . ولأنَّ ما لا رُكُوعَ فيه لا قِراءَةَ فيه ، كَسُجُودِ التِّلاوَةِ . ولَنا ، ما رَوَتْ أُمُّ شَريكِ ، قالت : أَمَرَنا رسولَ اللهِ عَلَيْكُ أَن نَقْرَأُ عَلَى الجنازَةِ بِفَاتِحَةِ الكِتابِ . رَواه ابنُ ماجه(١) . وعن جابر ، أنَّ النبيُّ عَلِيلًا كَبَّرَ على الجنازَةِ أَرْبعًا ، وقَرَأ بفاتِحَةِ الكِتابِ بعدَ التَّكْبيرَةِ الأُولَى . رَواه الشافعيُّ في « مُسْنَدِهِ »(٢) . ثم هو داخِلُ في · عُمُوم قَوْلِه عليه السَّلامُ: ﴿ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ (") يَقْرَأُ بِأُمِّ الْقُرْآنِ ("). ولأنَّها صلاةً يَجِبُ فيها القِيامُ ، فَوَجَبَتْ فيها القِراءَةُ ، كسائِر الصَّلُواتِ . وحديثَ ابنِ مسعودٍ ، إن صَحَّ ، فإنَّمَا قال : لم يُوَقِّتْ . أَى لم يُقَدِّرْ . ولا يَدُلُّ هذا على نَفْي أَصْلِ القِراءَةِ ، وقد روَى عنه ابنُ المُنْذِرِ ، أَنَّه قَرَأَ على جنازَةٍ بفاتِحَةِ الكِتابِ . ثم لا يُعارِضُ [١٢١/٢ ﴿] مَا رَوَيْنَاهُ ؟ لأَنَّهُ نَفَىٌ مُقَدَّمٌ عليه الإثباتُ ، وفارَقَ سُجُودَ التِّلاوَةِ ، فإنَّه لاقِيامَ فيه ، والقِراءَةُ مَحَلُّها القِيامُ . ويُسْتَحَبُّ إِسْرارُ القِراءَةِ والدُّعاء والصلاةِ على النبيِّ عَلَيْكُم

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، يَتَعَوَّذُ قبلَ قِراءةِ الفاتحةِ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . الإنصاف وعنه ، لا يَتَعَوَّذُ . قال القاضي : يُخَرَّجُ في الاسْتِعاذَةِ رِوايَتان . وأَطْلَقُهما في « المُذْهَبِ » ، و « التَّلْخـيصِ » ، و « البُلْغَـةِ » ، و « الرِّعايتَيْــن » ، و ﴿ الحِاوِيَيْنِ ﴾ ، وغيرِهم . الثَّانيةُ ، لا يَسْتَفْتِحُ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ ،

⁽١) في : باب ما جاء في القراءة على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٩ .

⁽٢) في : كتاب صلاة الجنائز وأحكامها . ترتيب المسند ١ / ٢٠٩ .

⁽٣) في م: « لا ».

 ⁽٤) تقدم تخریجه فی ۳/۲٤٠.

الشرح الكبير فيها . لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ، ولا يَقْرَأُ بعدَ الفاتِحَةِ شيئًا . وقد رُويَ عن ابن عباس ، أنّه جَهَر بفاتِحَة الكِتاب في صلاة الجِنَازَة (١١) . قال أحمد : إنَّما جَهَر ليُعَلِّمَهم .

فصل : ويُكَبِّرُ الثَّانِيَةَ ، ويُصَلِّى على النبيِّ عَيْضَةٍ ؛ لِما رُوِيَ عن ابن عباس ، أنَّه صَلَّى على جنازَةٍ بمَكَّةَ فَكَبَّرَ ، ثم قَرَأُ وجَهَر ، وصَلَّى على النبيِّ عَلِيْكُ ، ثم دَعا لصاحِبها(٢) فأحْسَنَ ، ثم انْصَرَفَ ، وقال : هكذا يَنْبَغِي أَن تَكُونَ الصلاةُ على الجِنازَةِ^(٣) . وعن أبي أمامَةَ بن سَهْلِ ، أَنَّه أَخْبَرَه رجلٌ مِن أصحاب النبيِّ عَلَيْكُ أَنَّ مِن السُّنَّةِ في الصلاةِ على الجنازَةِ أَن يُكَبِّرَ الإمامُ ، ثم يَقْرَأ بفاتِحَةِ الكِتابِ بعدَ التَّكْبيرَةِ الأولَى ، يَقُرَأُ فِي نَفْسِه ، ثم يُصَلِّي على النبيِّ عَيْقِكُ ، ويُخْلِصَ الدُّعاءَ للجنازَةِ في ا التَّكْبِيراتِ ، لا يَقْرَأُ في شيءِ مِنهُنَّ ، ثم يُسَلِّمَ سِرًّا في نَفْسِه . رَواه الشافعيُّ ف « مُسْنَدِه »(١) . وصِفَةُ الصلاةِ على النبيِّ عَلَيْكُ كَصِفَةِ الصلاةِ عليه في

الإنصاف وعليه جماهيرُ الأصحاب. وعنه، بلَيي. اخْتارَه الخَلَّالُ. وجزَم به في « التَّبْصِرَةِ » . وأطْلَقَهما في « المُذْهَب » ، و « التَّلْخيصِ » ، و « البُّلْغَةِ » ، و « ابن تَميم ِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاويَيْن » .

ُ قُولُه : ويُصَلِّى عَلَى النَّبِيِّ عَيْلِكُ فَي الثَّانيَةِ . كَمَا فِي التَّشَهُّدِ ، ولا يزيدُ عليه .

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من قال يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ، من كتاب الجنائز . المصنف

⁽٢) في النسخ: « لصاحبه » . والمثبت من المغنى . ·

⁽٣) أخرجه البيهقي ، في : باب الدعاء في صلاة الجنازة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٤٢ .

⁽٤) في : كتاب صلاة الجنائز وأحكامها . ترتيب المسند ١ / ٢١٠ ، ٢١١ .

التَّشَهُّدِ. نَصَّ عليه أحمدُ: وهو مَذْهَبُ الشافعيِّ ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيْكُ لمَّا سَأْلُوه : كيف نُصَلِّي عليك ؟ عَلَّمَهم ذلك (') . وإن أتى بها على غيرِ صِفَةِ التَّشَهُّدِ فلا بَأْسَ ؛ لأنَّ القَصْدَ مُطْلَقُ الصلاةِ . وقال القاضى ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ على مَلائِكَتِك المُقرَّبِين (')، وأنبِيائِك والمُرْسَلِين، وأهل مَلَّاعَتِك أَجْمَعِين ، مِن أهلِ السّماواتِ وأهلِ الأَرْضِين ، إنَّك على كلِّ شيءٍ قَدِيرٌ . لأنَّ أحمدَ قال ، في روايَةِ عبدِ الله ِ : يُصَلِّى على النبيِّ عَيْقَالًا ، ويُصَلِّى على المَلائِكةِ المُقرَّبين .

٧٧٤ - مسألة : (ويَدْعُو في) التَّكْبِيرَةِ (الثَّالِثَةِ) لقولِ النبيِّ
 عَلِيْكُ : « إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ » . رَواه أبو

وهذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وقطَع به أكثرُهم . واسْتَحَبَّ القاضى الإنصاف أَنْ يقولَ ، بعدَ الصَّلاةِ على النَّبِيِّ عَلَيْكُ : اللَّهُمَّ صَلِّ على مَلائِكَتِك والمُقَرَّبِين ، وأَهْلِ طاعَتِك أَجْمَعِين . لأَنَّ عَبْدَ اللهِ نقَل : يصلِّى على النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، وأَهْلِ طاعَتِك أَجْمَعِين . لأَنَّ عَبْدَ اللهِ نقَل : يصلِّى على النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، والمُقرَّبِين (٢). وقيل: لا تَتَعَيَّنُ الصَّلاةُ على النَّبِيِّ عَلَيْكُ أَنْ تَكُونَ كالتى فى التَّشَيَّةِ . وهو ظاهرُ كلام المُصنِّفِ هنا . وجزَم به فى تكونَ كالتى فى التَّشَهَيَّدِ . وهو ظاهرُ كلام المُصنِّفِ هنا . وجزَم به فى

« الكافِي » .

تنبيه : قوله : ويَدعُو في الثَّالثةِ . يعْنِي ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ بِمَا وَرَد ؛ وممَّا وَرَد ، ما قالَه المُصنَّفُ . ووَرَد غيرُه . والصَّحيحُ مِنَ المَدهبِ ، أَنَّ الدُّعاءَ يكونُ في الثَّالثةِ ، وعليه جماهيرُ الأصحاب . ونقَل جماعةٌ عن أحمَد ، يدْعُو للمَيِّتِ بعدَ

⁽١) تقدم تخريجه من حديث كعب بن عجرة في ٣/٥٤٥.

^{(ُ}٢ُ) هكذًا ورَّدت فى نسخ الشرَّح بدُون « ُو ﴾ وفى نسخ الإنصاف بإثباتها . وفى مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله بدونها .

فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَاثِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَ كَبِيرِ نَا ،وَذَكَرِ نَا وَأَنْتَانَا ؛ إِنَّكَ تَعْلَمُ مُنْقَلَبَنَا وَمَثْوَانَا ، وَأَنْتَ عَلَ كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتُهُ فَتَوَفَّهُ عَلَيْهِمَا ، [٤٠٠]

الشرح الكبير داودَ(١) . والدُّعاءُ هـ هُنا واجبٌ ؛ لهذا الحديثِ ، ولأنَّه المَقْصُودُ ، فلا يَجُوزُ الإِخْلالُ به ، ويَكْفِي أَدْنَى دُعاءِ لهذا الحديثِ : قال أحمدُ : ليس على المَيِّتِ دُعاءٌ مُؤَقَّتٌ . والأوْلَى أن يَدْعُوَ لنَفْسِه ولوالِدَيْه وللمَيِّتِ وللمُسْلِمِين بما رُوىَ عن النبيِّ عَلِيلًا ، فرَوَى أبو إبراهيمَ الأَشْهَلِيُّ ، عن أبيه ، قال : كان رسولُ اللهِ عَلِيْكُ إذا صَلَّى على الجنازَةِ ، قال : ﴿ ﴿ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيُّنَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرِنَا وَأَنْتَانَا » ﴾ . قال التُّرْمِذِيُّ ' : هذا حديثٌ حسنٌ صحِيحٌ . وروَى أبو داودَ ' ، عن أبي هُرَيْرَةَ مثلَ حديثِ أَبِي إبراهيمَ ، وزاد : (« اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيهِ عَلَى) الْإِيمَانِ، (وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ) عَلَى الإسْلَام ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا

الإنصاف الرَّابِعَةِ ، وللمُسْلِمِين بعدَ الثَّالثةِ . احْتارَه الخَلَّالُ . واحْتَجَّ المَجْدُ في ذلك ، على أنَّه

⁽١) في : باب في الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٨ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ .

⁽٢) في : باب ما يقول في الصلاة على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٢٤٠/٤ ، ٢٤١ . كما أخرجه النسائى ، في : باب الدعاء ، من كتاب الجنائز . المجتبي. ٤ / ٦٦ . والإمام أحمد ، في : المسند

⁽٣) في : باب في الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٨ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما يقول في الصلاة على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٤١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٦٨ .

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ ، واعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، اللّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الذَّنُوبِ وَالْخَطَايَا ، كَمَا يُنَقَّى التَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ . عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ .

الشرح الكبير

تُضِلَّنَا (۱) بَعْدَهُ ». وفي حديثٍ آخر ، عن أبي هُرَيْرَةَ ، عن النبيِّ عَلَيْكُمْ : (اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا ، وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا ، وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَام ، وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَام ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلَانِيَتِهَا ، جِئْنَا شُفَعَاءَ ، فَاغْفِرْ لَهُ ». رَواه قَبَضَتُهَا ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلَانِيَتِهَا ، جِئْنَا شُفَعَاءَ ، فَاغْفِرْ لَهُ ». رَواه أبو داودَ (۱) . وعن عَوْفِ بن مالكِ الأشجعيِّ ، قال : صَلَّى النبيُّ عَلَيْكَ على جنازَةٍ فَحَفِظتُ مِن دُعَائِهِ ، وهو يَقُولُ : (« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَأَوْسِعْ مُدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَأَوْسِعْ مُدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِلْكَمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقّهِ مِنَ الْخَطَايَا ، كَمَا نَقَيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وأَبُدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ أَلْهُ بَوْ أَهُلا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ (وَزَوْجًا خَيْرًا اللَّنَسِ ، وأَبُدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ (وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ (وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ أَوْبَهِ ، وَأَعِدْ ، وَأَعِدْ ، وَأَعِدُ ، وَأَعِدْ ، وَأَعِدْ ، وَأَعِدُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ») . حتى تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ ذَلْكَ المَيِّتَ . رَواه مسلم "" . وذَكَر ابنُ أَبِي مُوسِي ، أَنَّه يَقُولُ أَنْ أَنُهُ وَلُونَ ذَلْكَ المَيِّتَ . رَواه مسلم "" . وذكر ابنُ أَبِي مُوسِي ، أَنَّه يَقُولُ

لا يتَعَيَّنُ الدُّعاءُ للمَيِّتِ في الثَّالثةِ ، بل يجوزُ في الرَّابعَةِ ، و لم يحْكِ خِلافًا . قال الإنصاف

⁽١) في م : « تفتنا » .

⁽٢) في : باب في الدعاء للميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٨/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٦/٢ ، ٣٤٥ ، ٣٦٣ ، ٤٥٩ .

⁽٣) فى: بأب الدعاء للميت فى الصلاة، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٦٦٢/٢، ٦٦٣. كما أخرجه النسائى، فى: باب الدعاء، من كتاب الجنائز. المجتبى ٢٠/٤. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الدعاء فى الصلاة على الجنازة، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٢٨١/١، والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٣/٦ ، ٢٨ .

الشرح الكبير مع ذلك: الحَمْدُ لله الذي أمات وأحيا ، الحَمْدُ لله الذي يُحْيى المَوْتَى ، له العَظَمَةُ والكِبْرِياءُ ، والمُلْكُ والقُدْرَةُ والسَّناءُ ، وهو على كلِّ شيء قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ إِنَّه عَبْدُك ، ابنُ عَبْدِك ، ابنُ أَمَتِك ، أنت حَلَقْتَه وَرَزَقْتَه ، وأنت أَمَتَّه وأنت تُحْيِيهِ ، وأنت تَعْلَمُ سِرَّه ، جئْنَاك شُفَعاءَ له ، فشَفِّعْنَا فيه ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِحَبْلِ جِوارِكَ له ، إِنَّكَ ذُو وَفَاءِ وَذِمَّةٍ ، اللَّهُمَّ وَقِه مِن فِتْنَةِ القَبْرِ ، [١٢٢/٢ و] ومِن عَذاب جَهَنَّمَ ، اللَّهُمَّ إِن كَان مُحْسِنًا فجازه بإحْسانِه ، وإن كان مُسِيئًا فتَجاوَزْ عنه ، اللَّهُمَّ قد نزَل بك ، وأنت خَيْرُ مَنْزُولِ به ، فَقِيرًا إلى رَحْمَتِك ، وأنت غَنِيٌّ عن عَذابهِ ، اللَّهُمَّ ثَبَّتْ عندَ المَسْأَلَةِ مَنْطِقَه ، ولا تَبْتَلِه في قَبْره . وقال الخِرَقِيُّ : يَقُولُ في الدُّعاء : اللَّهُمَّ إِنَّه عَبْدُك وابنُ أُمَتِك ، نَزَل بِك وأنت خَيْرُ مَنْزُولِ بِه ، ولا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا . وقَوْلُه : لا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا . إِنَّما يَقُولُه لمَن لم يَعْلَمْ منه شَرًّا ؛ لِتَلَّا يَكُونَ كَاذِبًا . وقد رَوَى القاضي حديثًا ، عن عبدِ الله ِبن الحارثِ ، عن أبيه ، أنَّ النبيُّ عَلَيْكُ عَلَّمَهم الصلاةَ على المَيِّتِ: ﴿ اللَّهُمُّ اغْفِرْ لِأَحْيَائِنَا وَأَمْوَاتِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبَنَا ، اللَّهُمَّ إِنَّ عَبْدَكَ وَابْنَ عَبْدِكَ نَزَلَ بِفِنَائِكَ ، فَاغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا » . فقُلْتُ ، وأنا أَصْغَرُ الجَماعَةِ : يارسولَ اللهِ ، وإن لم أعْلَمْ خَيْرًا ؟ قال : ﴿ لَا تَقُلْ إِلَّا مَا تَعْلَمُ »(١) . وإنَّما شُرِع هذا للخَبَر ، ولأنَّ النبيُّ عَلِيُّكُ لمَّا أَثْنِيَ عندَه على

الإنصاف الزَّرْكَشِيُّ ، بعدَ ذِكْرِ الرِّوايتَيْنِ هنا : قال الأصحابُ : لا تتَعَيَّنُ الثَّالثةُ للدُّعاء ، بل

⁽١) عزاه الهيثمي إلى الطبراني في الكبير والأوسط . وقال : فيه ليث بن أبي سلم ، وهو ثقة ولكنه مدلس . انظر: مجمع الزوائد ٣٣/٣.

لمسع

الشرح الكبير

جِنازَةٍ بِخَيْرٍ ، قال : « وَجَبَتْ » . وأَثْنِى على جِنازَةٍ أُخْرَى بِشَرِّ ، قال : « وَجَبَتْ » . ثم قال : « إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَي بَعْضٍ شُهدَاءُ » . رَواه أبو داودَ () . وفي حديثٍ عن النبيِّ عَلِيلًا ، أنه قال : « مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَشَهِدَ لَهُ اثْنَانِ مِنْ جِيرَانِهِ الْأَدْنِينَ بِخَيْرٍ ، إِلَّا قَالَ اللهُ تَعَالَى : قَدْ يَمُوتُ ، فَشَهِدَ لَهُ اثْنَانِ مِنْ جِيرَانِهِ الْأَدْنِينَ بِخَيْرٍ ، إِلَّا قَالَ اللهُ تَعَالَى : قَدْ قَبِلْتُ شَهَادَةَ عِبَادِى عَلَى مَا عَلِمُوا ، وَغَفَرْتُ لَهُ مَا أَعْلَمُ » . رَواه الإمامُ أَحمدُ في « المُسْنَدِ » () . وفي لَفْظٍ ، عن النبيِّ عَلِيلًا ، أنه قال : « مَا مِنْ أَحمدُ في « المُسْنَدِ » () . وفي لَفْظٍ ، عن النبيِّ عَلِيلًا ، أنه قال : « مَا مِنْ مُسْلِم يَمُوتُ ، فَيَقُولُانِ : اللَّهُمَّ لَا نَعْلَمُ مُسْلِم يَمُوتُ ، وَغَفَرْتُ لَهُ أَلْ تَعَالَى : قَدْ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمَا لِعَبْدِي ، وَغَفَرْتُ لَهُ مَا لَا يَعْلَمُ اللهُ يَعْلَمُ اللهُ تَعَالَى : قَدْ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمَا لِعَبْدِي ، وَغَفَرْتُ لَهُ مَا لَا يَعْلَمُانِ » . أَخْرَجَه اللَّالَكائِيُّ () .

٧٧٥ -مسألة : ﴿ وَإِنْ كَانْ صَبِيًّا ﴾ جَعَلْ مَكَانَ الاسْتِغْفَارِ لَهُ ﴿ اللَّهُمَّ

الإنصاف

لو أُخَّر الدُّعاءَ للمَيِّتِ إلى الرَّابِعَةِ ، جازَ .

قُولُه : وإِنْ كَانَ صَبِيًّا قَالَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْه ذُخْرًا لِوَالِدَيْه ، إلى آخزه . وكذا يُقالُ

⁽١) في : باب في الثناء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٥/٢ . كما أخرجه البخارى ، في : باب ثناء الناس على الميت ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب تعديل كم يجوز ، من كتاب الشهادات . صحيح البخارى ٢٢١/٣ ، ٢٢١/٣ . ومسلم ، في : باب في من يثنى عليه خير أو شر من الموتى ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢٥٥/٢ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الثناء الحسن على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٧٩/٤ . والنسائى ، في : باب الثناء ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٢١/٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الثناء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٢٧٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦١/٣ ، جاء في الثناء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٢٨٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨١٠ ،

⁽٢) المسند ٢ / ٣٨٤ ، ٤٠٨ ، بلفظ : ﴿ ثلاثة أبيات ﴾ ، ٣ / ٢٤٢ بلفظ : ﴿ أَرَبِعَة أَهِلَ أَبِيات ﴾ . (٣) عنواه السيوطى للخطيب في تاريخه عن أنس . انظر جمع الجوامع ١ / ٧٢٦ . وهو في تاريخ بغداد ٧ / ٤٥٦ . واللالكائي هو هبة الله بن الحسن بن منصور ، المتوفى سنة ثماني عشرة وأربعمائة ، وله كتاب السنن . انظر تاريخ التراث العربي ٢١١/٣/١ . وابنه محمد بن هبة الله الحافظ ، سمع الحديث وصنف ، =

الله وَشِفِيعًا مُجَابًا . اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بهِ مَوَازينَهُمَا ، وَأَعْظِمْ بهِ أَجُورَهُمَا ، وَأُلْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَاجْعَلْهُ فِي كَفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ ، وَقِهِ برَحْمَتِكَ عَذَابَ الْجَحِيم .

الشرح الكبير

اجْعَلْهِ ذُخْرًا لُوالِدَيْهِ ، وفَرَطًا(') وأَجْرًا ، وشَفِيعًا مُجابًا ، اللَّهُمُّ ثَقُّلْ به مَوازينَهما ، وَأَعْظِمْ به أُجُورَهما ، واجْعَلْه في كَفالَةِ أَبيه إبراهيمَ ، وألْحِقْه بصالِح ِ سَلَفِ المُؤْمِنِين ، وقِهِ برَحْمَتِك عَذَابَ الجَحِيم) اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأَسْلافِنا ، وأَفْراطِنا ، ومَن سَبَقَنَا بالإيمانِ . وبأَىِّ شيءِ دَعا مِمَّا ذَكَرْنا أُو نَحْوَه ، أَجْزَأ .

الإنصاف في الأُنْثَى الصَّغيرَةِ ، ولا يَزيدُ على ذلك . وذكر في ﴿ المُسْتَوْعِبِ ﴾ وغيرِه ، إنْ كان صغِيرًا ، زادَ الدُّعاءَ لوالِدَيْه بالمَعْفِرَةِ والرَّحْمَةِ ؛ للخَبَر . وقدَّمه في « الفُروعِ » . واقْتَصَرَ جماعةٌ مِنَ الأصحابِ على الدُّعاءِ لوالِدَيْه بالمَغْفِرَةِ والرَّحْمَةِ ؛ للخَبَر ، لكنْ زادَ ، والدُّعاءَ له . وزادَ جماعةٌ ، سُؤالَ المَعْفِرَةِ له . وفي « الخِلافِ » للقاضي وغيرِه ، في الصَّبِيِّ ، الأشْبَهُ أنَّه يُخالِفُ الكبيرَ في الدُّعاء له بالمَغْفِرَةِ ؛ لأنَّه لا ذَنْبَ عليه . وكذا في « الفُصولِ » ، أنَّه يدْعُو لوالِدَيْه ؛ لأنَّه لا ذَنْبَ له ، فالعُدولُ إلى الدُّعاء لوالِدَيْه هو الأشْبَهُ .

فوائد ؛ إحْدَاها ، إنْ لم يعْرِفْ إسْلامَ والدّيه ، دَعا لمَوالِيه . قال في « الفُروع ِ » : ومُرادُهم في مَن بلَغ مجْنونًا وماتَ ، أنَّه كَصَغير . الثَّانيةُ ، نقَل حَنْبَلٌ وغيرُه ، أنَّه يُشِيرُ في الدُّعاء بإصْبَعَيْه . ونقَل الأَثْرَمُ وغيرُه ، لا بَأْسَ بذلك . قال ابنُ تَميم ، و « الفائق » : لا بأسَ بالإشارَةِ حالَ الدُّعاء للمَيِّتِ . نصَّ عليه .

⁼ وتوفى سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة . اللباب ٣٠٠٠/٣ . (١) الفرط ؛ بالتحريك : ما تقدمك من أجر أو عمل .

هنع

٧٧٦ - مسألة : (ثم يَقِفُ بعدَ الرّابِعَةِ قَلِيلًا ، ويُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً واحِدَةً الشر الكِيمِ عن يَمِينِه) ظاهِرُ كَلام شيخِنا (') ، رَحِمَه الله ' ، أنّه لا يَدْعُو بعدَ الرّابِعَة . فقل ذلك عن أحمدَ جَماعَةٌ مِن أصحابِه ، أنّه قال : لا أعْلَمُ فيه شيئًا ؛ لأنّه لو كان فيه دُعاةٌ مَشْرُوعٌ لنُقِلَ . وعن أحمدَ أنّه يَدْعُو ، ثم يُسَلِّمُ ؛ لأنّه قِيامٌ في صلاةِ الجِنازَةِ ، فكان فيه ذِكْرٌ مَشْرُوعٌ ، كالذي قبلَ الرَّابِعَةِ . قال ابنُ أبي موسى ، وأبو الخطَّابِ : يَقُولُ : ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ابنُ أبي موسى ، وأبو الخطَّابِ : يَقُولُ : ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي اللَّهُمَّ لا تَحْرِمُنا اللهُمَّ لا تَحْرِمُنا أَجْرَه ، ولا خِلافُ هنهنا في الاسْتِحْبابِ ، أَجْرَه ، ولا خِلافَ في المَذْهَبِ أنّه غيرُ واجِبٍ . وقد روَى الجُوزَجَانِيُّ ،

الثَّالثةُ ، يقولُ فى الصَّلاةِ على الخُنْثَى المُشْكلِ : إنْ كان هذا المَيِّتُ أُو الشَّخْصُ ، الإنصاف إلى آخِرِهِ . قالَه فى « الرِّعايَةِ » وغيرِه . وقالَه ابنُ عَقِيلٍ ، وأبو المَعالِى وغيرُهم . ويقولُ فى الصَّلاةِ على المُرْأةِ : إنَّ هذه أمَتُك بِنْتُ أَمْتِكَ ، إلى آخرِه .

قوله : ويَقِفُ بعدَ الرَّابِعَةِ قليلًا . هذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وقطَعوا به . و لم يذْكُر جماعةٌ منهم الوُقوفَ بعدَ الرَّابِعَةِ .

تنبيه: ظاهِرُ كلامِ المُصَنِّفِ ، أَنَّه لا يَدْعُو بشيءٍ بعدَ الرَّابِعَةِ . وهو صحيحٌ . وإنَّما يقِفُ قلِيلًا بعدَها ؛ لِيُكَبِّرُ آخِرُ الصُّفوفِ ، وهو المذهبُ . نقله الجماعةُ عنِ الإمامِ أحمدَ . واختارَه الخِرَقِيُّ ، وابنُ عَقِيلِ ، والمُصنِّفُ وغيرُهم . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « الشَّرَح ِ » ، و « شَرْح ابنِ رزِينٍ » . وهو ظاهِرُ كلامِه في

⁽١) انظر المغنى ٣/ ٤١٦ .

⁽٢) سورة البقرة ٢٠١ .

النسرح الكبير بإسْنادِه ، أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ كان يُكَبِّرُ أَرْبَعًا ، ثم يَقُولُ ما شاء اللهُ ، ثم يَنْصَرِفُ(') . قال الجُوزَجَانِيُّ : أَحْسَبُ هذه الوَقْفَةَ ليُكَبِّرَ آخِـرُ الصُّفُوفِ ، فإنَّ الإمامَ إذا كَبَّرَثم سَلَّمَ ، خِفْتُ أن يَكُونَ تَسْلِيمُه قبلَ أن يُكَبِّرَ آخِرُ الصُّفُوفِ ، فإن كان هكذا فاللهُ عَزَّ وَجَلَّ المُوَفِّقُ له ، وإن كان غيرَ ذلك فإنِّي أَبْرَأُ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِن أَن أَتَأُوَّلَ على رسولِ اللهِ عَيْضَا أَمْرًا لم يُردْه ، أو أراد خِلافَه .

« الوَجيزِ » ، و ﴿ إِدْرَاكِ الغايَةِ » ، و « المُنتَخَب » ، و « المَذْهَب الأَحْمَدِ » . وعنه ، يقِفُ ويدْعُو . الْحتارَه أبو بَكْرِ ، والآجُرِّيُّ ، وأبو الخَطَّابِ ، والمَحْدُ في « شَرْحِه » ، وابنُ عَبْدُوسٍ في « تَذْكِرَتِه » وغيرُهم . وجزَم به في « الهِدايَةِ » ، و « التَّرْغيب » ، و « البُلْغَةِ » ، و « الحاوى الكَبيرِ » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « الإِفاداتِ » . وقدَّمه فى « المُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخيصِ » [١٨٢/١ ظ] ، و « المُحَرَّر » ، و « الرِّعايتَيْنِ » ، و « الحاوى الصَّغِيرِ » ، و « النَّظْمِ » . قال في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » : هذا أَظْهَرُ الرُّوايتَيْن . وأَطْلَقَهما في « المُذْهَب » ، و « الكافِي » ، و « ابنِ تَميم ﴿ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَب » . فعلى هذه الرِّوايَةِ ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يقولَ : اللَّهُمَّ رَبَّنا آتِنا في الدُّنيا حَسَنَةً ، وفي الآخِرَةِ حسَنةً ، وقِنَا عذَابَ النَّارِ . على الصَّحيحِ . اخْتارَه ابنُ أبي مُوسى . وجزَم به في « الهِدايَّةِ » ، و « المُنْهُ في » ، و « مَسْبُ وكِ النَّدَّهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « التَّلْخيصِ » ، و « الحاوِيَيْن » . وحَكاه ابنُ الزَّاغُونِيِّ عنِ الأَكْثَرِينِ . واخْتَارَه المَجْدُ . وهو ظاهرُ نَصِّ الإمامِ أَحْمَدَ . وقدُّمه في ِ « الفُروعِ ِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . وقيل : المُسْتَحَبُّ أَنْ

⁽١) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٧٠ .

فصل : والتَّسْلِيمُ واجبٌ فيها ؛ لقَوْلِه عليه السَّلامُ : « وَتَحْلِيلُهَا الشرح الكبير التَّسْلِيمُ »('). والسُّنَّةُ أن يُسَلِّمَ على الجنازَةِ تَسْلِيمَةً واحِدَةً. قال أحمدُ: التَّسْلِيمُ على الجنازَةِ تَسْلِيمَةٌ واحِدَةٌ ، عن سِتَّةٍ مِن أصحاب رسول اللهِ عَلِيلَةٍ ، وليس فيها اخْتِلافٌ إِلَّا عن إبراهيمَ . رُوِيَ ذلك عن عليٌّ ، وابن ِ عُمَرَ ، وابن عباس ِ ، وجابر ، وأبى هُرَيْرَةَ ، وأنَس ِ ، وابنِ أبى أَوْفَى ، وواثِلَةَ بن الأَسْقَع ِ . وبه قال سَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ ، والحسنُ ، وابنُ سِيرِينَ ،

يقولَ : اللَّهُمُّ لا تَحْرَمْنا أَجْرَه ، ولا تَفْتِنَّا بعْدَه ، واغْفِرْ لَنا وله . اخْتارَه أبو بَكْر . الإنصاف قَالَهُ ابنُ الزَّاغُونِيِّ . وقال أيضًا : كُلُّ حسَنَّ . وذكر في ﴿ الْوَسِيلَةِ ﴾ روايةً ، ويقولُ أَيُّهِما شاءَ . قال في « الإفاداتِ » : يقولُ : رَبَّنا آتِنَا في الدُّنْيَا حَسَنَةً ، إلى آخِره . أو يدْعُو . وقال في ﴿ البُّلْغَةِ ﴾ : ويدْعُو بعَدَ الرَّابِعَةِ دُعاءً يسِيرًا . وعنه ،يُخْلِصُ الدُّعاءَ للمَيِّتِ في الرَّابِعَةِ . نصَّ عليه . واخْتارَه الخَلَّالُ . وتقدَّم ذلك قريبًا .

> فائدة : الصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّه لا يتَشَهَّدُ بعدَ الرَّابِعَةِ ولا يُسَبِّحُ مُطْلَقًا ، وعليه أكثرُ الأصحاب ، وقطَعوا به ، ونصَّ عليه . وهو ظاهِرُ كلام المُصنِّفِ وغيره والْحتارَ حَرْبٌ ، مِن كِبار أئمَّةِ الأصحاب ، أنَّه يقولُ : السَّلامُ عَلَيْك أيُّها النَّبِيُّ ورَحْمَةُ اللهِ وبرَكاتُه ، السَّلامُ علينا ، وعلى عِبادِ اللهِ الصَّالِحِين ، أشْهَدُ أنْ لا إِلهَ إِلَّا اللهُ ، وأشْهَدُ أنَّ محمدًا عبْدُه ورسُولُه .

> قوله : ويُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً واحِدَةً . هذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحاب ، ونصَّ عليه . واسْتَحَبُّ القاضي أنْ يُسلِّمَ تسْليمَةً ثانيةً عن يَسارِه . ذكره الحَلْوانِيُّ وغيرُه رِوايةً . فعلى المذهبِ ، يجوزُ الإِثْيَانُ بالثَّانيةِ مِن غيرِ اسْتِحْبابِ . وقال في « الفُروع ِ » : ويتَوَجَّهُ أنَّ ظاهِرَ كلام ِ أَحمَدَ يُكْرَهُ ؛ لأنَّه لم يعْرِفْه .

 ⁽١) تقدم تخريجه في ٣/٧٠٤.

الشرح الكبير وأبو أَمَامَةَ بنُ سَهْلِ (١) ، والقاسِمُ بنُ محمدٍ ، وإبراهيمُ النَّخَعِيُّ ، والثُّورِيُّ ، وابنُ عُيَيْنَةً(٢) ، وابنُ المُبارَكِ ، وعبدُ الرحمن بنُ مَهْدِئِّ [١٢٢/٢ على الجنازَةِ تَسْلِيمَتَيْن المُبارَكِ : مَن سَلَّمَ على الجنازَةِ تَسْلِيمَتَيْن فهو جاهِلٌ جاهِلٌ . واخْتَارَ القاضي أنَّ المُسْتَحَبُّ تَسْلِيمَتَان ، ووَاحِدَةٌ تُجْزِئُ . وبه قال الشافعيُ ، وأصحابُ الرَّأْي ، قِياسًا على سائِر الصَّلَواتِ . وَلَنَا ، مَا رُوَى عَطَاءُ بِنُ السَّائِبِ ، أَنَّ النبيُّ عَلِيلِ سَلَّمَ على الجنازَةِ تَسْلِيمَةً و احِدَةً (٣). رَواه الجُوْزَجَانِيُّ. ولأنَّه قولُ مَن سَمَّيْنا مِن الصحابَةِ، ولم يُعْرَفْ لهم مُخالِفٌ في عَصْرهم ، فكان إجْماعًا . واخْتِيارُ القاضي في هذه المَسْأَلةِ مُخالِفٌ لقَوْلِ إمامِه وأصحابه ، ولإجْماع ِ الصحابةِ والتَّابعِين ، رَحْمَةُ الله ِ عليهم . ويُسْتَحَبُّ أَن يُسَلِّمَهَا عن يَمِينِه ، وإن سَلَّمَ تِلْقاءَ وَجْهه فلا بَأْسَ . وسُئِل أَحمدُ : يُسَلِّمُ تِلْقَاءَ وَجْهِه ؟ قال : كلُّ هذا جائِزٌ ، وأَكْثَرُ ما رُوىَ فيه عن يَمِينِه . قِيلَ : خُفْيَةً ؟ قال : نعم . يَعْنِي أَنَّ الكلُّ جائِزٌ ، والتَّسْلِيمُ عن يَمِينِه أَوْلَى ؛ لأنَّه أَكْثَرُ ما رُوى ، وهو أَشْبَهُ بسائِرِ الصَّلَواتِ. قال

قوله : عن يَمِينِه . بلا نِزاعٍ ، ونصَّ عليه . ويجوزُ تِلقاءَ وَحْهِه . نصَّ عليه . وجَعَله بعضُ الأصحاب الأَوْلَى . وتقدُّم في صِفَةِ الصَّلاةِ ، هل تجبُ ، ورَحْمَةَ اللهِ ِ أم لا ؟

⁽١) أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري ، أبو أمامة ، ولد في حياة النبي ﷺ ، وتوفي سنة مائة . تهذيب التهذيب ١ / ٢٦٣ – ٢٦٥ .

⁽٢) أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي، الإمام الكبير، حافظ العصر، المتوفي سنة ثمان وتسعين وماثة. سير أعلام النبلاء ١٠٠/٨-٤١٨-

⁽٣) أخرجه البيهقي ، في : باب ما روى في التحلل من صلاة الجنازة بتسليمة واحدة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤٣/٤.

أَحْمَدُ : يَقُولُ : السَّلامُ عليكم ورَحْمَةُ اللهِ . وروَى عنه علىُّ بنُ سعيدٍ ، الشرح الكبير أَبَّه قال : إذا قال : السَّلامُ عليكم . أَجْزَأُه . وروَى الخَلَّالُ ، بإسْنادِه عن على على بن ِ أبى طالِبٍ ، رَضِىَ اللهُ عنه ، أنَّه صَلَّى على يَزِيدَ بن ِ المُكَفِّفِ ، فَسَلَّمَ واحِدَةً عن يَمِينِه : السَّلامُ عليكم (') .

فصل : ورُوِى عن مُجاهِدٍ ، أنَّه قال : إذا صَلَّيْتَ فلا تَبْرَحْ مُصَلَّكَ حَتَى تُرْفَعَ . قال : ورَأَيْتُ عبدَ اللهِ بِنَ عُمَرَ لا يَبْرَحُ مُصَلَّاه ، إذا صَلَّى على حتى تُرْفَعَ . قال : ورَأَيْتُ عبدَ اللهِ بِنَ عُمَرَ لا يَبْرَحُ مُصَلَّاه ، إذا صَلَّى على جِنازَةٍ حتى يَراها على أيْدِى الرِّجالِ . قال الأوْزاعِيُّ : لا تُنْقَضُ الصَّفُوفُ حتى تُرْفَعَ الجِنازَةُ .

٧٧٧ – مسألة : (ويَرْفَعُ يَدَيْه مع كلِّ تَكْبِيرَةٍ) أَجْمَعَ أَهلُ العِلْمِ على أَنَّ المُصَلِّى على الجِنازَةِ يَرْفَعُ يَدَيْه في التَّكْبِيرَةِ الأُولَى ، ويُسْتَحَبُّ أَنَّ على أَنَّ المُصَلِّى على الجِنازَةِ يَرْفَعُ يَدَيْه في التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ، وعُمَرَ بن عبدِ العزيزِ ، يَرْفَعَ يَدَيْه في كُلِّ تَكْبِيرَةٍ . يُرْوَى ذلك عن سالِم ، وعُمَرَ بن عبدِ العزيزِ ، يَرْفَعَ يَدَيْه في كُلِّ تَكْبِيرَةٍ . يُرْوَى ذلك عن سالِم ، وعُمَرَ بن عبدِ العزيزِ ، وعَطاءٍ ، وقَيْس بن أبي حازِم (١) ، والزُّهْرِيِّ ، وإسحاق ، وابن

فائدة : قال فى « الفُروع ِ » : ظاهِرُ كلام ِ الأصحابِ ، أنَّ الإِمامَ يَجْهَرُ الإِنصاف بِالتَّسْلِيمِ ، وظاهرُ كلام ِ ابنِ الجَوْزِيِّ ، أنَّه يُسِرُّ . انتهى . قلتُ : قال فى « المُذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : والهَيْئاتُ رَفْعُ اليَدَيْن مع كلِّ تكْبيرةٍ ، والإَنْجفاتُ فى التَّسْليمِ إلى اليَمِينِ . انتهى . وقال فى « الرِّعايتيْن » ، و « الحاوييْن » : ثم يُسَلِّمُ عن يَمينِه . نصَّ عليه . وقيل :

⁽۱) أخرجه ابن ألى شيبة ، فى : باب فى التسليم على الجنائز كم هو ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٧. (٢) أبو عبد الله قيس بن أبى حازم حصين بن عوف الكوفى ، أدرك الجاهلية ، ورحل إلى النبى عَلَيْكُ ليبايعه فقبض وهو فى الطريق ، توفى سنة أربع وثمانين . تهذيب التهذيب ٨٦٦/٨ – ٣٨٩ . .

المنع وَالْوَاحِبُ مِنْ ذَلِكَ ،الْقِيَامُ ،وَالتَّكْبيرَاتُ، وَالْفَاتِحَةُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلِيْكُم ، وَأَدْنَى دُعَاءِ لِلْمَيِّتِ ، وَالسَّلَامُ .

الشرح الكبير المُنْذِرِ، والأَوْزاعِيِّ ، والشافِعيِّ . وقال مالكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفةً : لا يَرْفَعُ يَدَيْه إِلَّا فِي الْأُولَى ؛ لأنَّ كلَّ تَكْبيرَةٍ مَقامُ رَكْعَةٍ ، ولا تُرْفَعُ الأَيْدِي في جَمِيع ِ الرَّكَعاتِ . وَلَنا ، ما رُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ ، قال : كان رسولُ اللهِ عَمَالِلَهِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ في كلِّ تَكْبِيرَةٍ (١٠ . رَواه ابنُ أبي موسى . وعن ابن عُمَرَ ، وأنَس ، أنَّهُما كانا يَفْعَلان ذلك . ولأنَّها تَكْبيرَةٌ حالَ الاسْتِقْرارِ، أَشْبَهَتِ الْأُولَى ، وما قاسُوا عليه مَمْنُوعٌ . إذا ثَبَت ذلك ، فإنّه يَحُطّ يَدَيْه إذا رَفَعَهما عندَ انْقِضاءِ التَّكْبيرَةِ ، ويَضَعُ يَدَه اليُّمْنَى على اليُّسْرَى ، كما في بَقِيَّةِ الصَّلَواتِ . وفيما روَى ابنُ أبى موسى ، أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ صَلَّى على جنازَةِ ، فَوَضَعَ يَمِينَه على شِمالِه^(۱) .

٧٧٨ - مسألة : (والواجِبُ مِن ذلك ، التَّكْبيراتُ ، والقِيامُ و) قِراءَةُ (الفاتِحَةِ ، والصلاةُ على النبيِّ عَلِيُّكُ ، وأَدْنَى دُعاءِ للمَيِّتِ ،

الإنصاف يُسرُّه.

قوله : والوَاجِبُ مِن ذلك ، القِيَامُ . تَبِعَ في ذلك أكثرَ الأصحاب . ومُرادُه ، إذا كانتِ الصَّلاةُ فرْضًا . قالَه في « الفُروعِ ِ » ، و « الرِّعايَةِ » ، و « ابنِ تَميم ٍ » ، و « الحاوِي » ، وغيرِهم . قال في « الفُروعِ ِ » : وظاهِرُه ، ولو تكَرَّرَتْ أنَّ فِعْلَ

⁽١) عزاه الزيلعي إلى الدارقطني في « علله » مرفوعا عن ابن عمر . نصب الراية ٢٨٥/٢ . وأحرجه البيهقي ، موقوفا على ابن عمر ، في : باب يرفع يديه في كل تكبيرة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤٤/٤ . (٢) أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في رفع اليدين على الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٩٦ . والبيهقي ، في : باب ما جاء في وضع اليمني على اليسرى في صلاة الجنازة ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٣٨ .

والسَّلَامُ) لِما ذَكَرْنا مِن قبلُ . ويُشْتَرَطُ لها النَّيَّةُ ، وسائِرُ شُرُوطِ المَكْتُوبَةِ الشرح الكبير قِياسًا عليها ، إلَّا الوَقْتَ . وَيَسْقُطُ بعضُ واجبانِها عن المَسْبُوقِ ، على ما

الصَّلاةِ الثَّانيةِ فَرْضٌ . وقال فى « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » : قلتُ : وقِياسُ جَوازِ صَلاةِ الإنصاف النَّافِلَةِ مِنَ القاعِدِ ، وجَوازِ صَلاةِ الجِنازَةِ قاعِدًا ، إذا كان قد صَلَّى عليه مَرَّةً . انتهى . قلتُ : قد ذكروا فى « الهِدايَةِ » ، و « المُذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « البُلْغَةِ » ، الأَرْكانَ ، و لم يذْكُروا القِيامَ . فظاهِرُه أَنَّه غيرُ رُكْن ، و لم أَر مَن صرَّح بذلك مُطْلَقًا .

قوله: والتَّكْبِيرَاتُ. بلا نِزاعٍ، لكنْ لو ترَك تكْبِيرةً عمْدًا، بَطَلَتِ الصَّلاةُ، وسَهْوًا يكَبُّرُها ما لم يَطُلِ الفَصْلُ. على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ. وقيل: يُعيدُها كما لو طالَ.

قوله: والفَاتِحَةُ. هذا المذهبُ، والصَّحيحُ مِنَ الرِّوايَتَيْن، وعليه أكثرُ الأصحابِ. وعنه ، لا تجِبُ. ولم يُوجِبِ الشَّيْخُ تَقِى الدِّينِ القِراءةَ ، بل اسْتَحَبَّها. وهو ظاهِرُ نقْل أبي طالبٍ. ونقَل ابنُ وَاصِلٍ (') وغيرُه، لا بأْسَ. وعنه، لا يقْرأُ الفاتحةَ في المَقْبَرَةِ. وتقدَّمَتْ هذه الرِّوايَةُ.

قوله: والصَّلَاةُ على النَّبِيِّ عَلِيْكَ . وهذا المذهبُ ، وأطْلقه أكثرُ الأصحابِ . وجزَم به فى « الرِّعايَةِ الصُّغْرى » ، و « النَّظْمِ » ، و « الحاوِى » ، وغيرهم . وقدَّمه فى « الفُروعِ » ، و « الحواشِي » . قال فى « الرِّعايَةِ الكُبْرى » : فى الأصحِّ . وقال المَجْدُ وغيرُه : يجِبُ إِنْ وَجَبَتْ فى الصَّلاةِ ، وإلَّا فلا . وقطَع به ابنُ تَميم ، وصاحِبُ « الفائقِ » . وهو ظاهِرُ ما اختارَه فى « النُّكَتِ » .

(المقنع والشرح والإنصاف ١١/٦)

171

 ⁽١) هو محمد بن أحمد بن واصل المصرى ، أبو العباس . عنده عن أبى عبد الله مسائل حسان . طبقات الحنابلة
 ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

الشرح الكبير سَيَأْتِي . ولا يُجْزِئُ أن يُصَلِّيَ على الجنازَةِ راكِبًا ؛ لأنَّه يُفَوِّتُ القِيامَ الواجبَ . وهو قولُ أبي حنيفةَ ، والشافعيِّ . ولا نَعْلَمُ فيه خِلافًا . فصل : ويُسْتَحَبُّ أن يُصَفُّ في الصلاةِ على الجنازَةِ ثَلاثَةُ صُفُوفٍ ؟ لِما روَى الخَلَّالُ ، بإسنادِه ، عن مالكِ بن هُبَيْرَةَ ، وكانت له صُحْبَةٌ ، قال : قال رسولُ اللهِ عَلِيْكُ : « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُو فٍ فَقَدْ أَوْ جَبَ » . قال : فكان مالكُ بنُ هُبَيْرَةَ إِذَا اسْتَقَلَّ أَهلَ الجِنازَةِ جَزَأُهم ثَلاثَةَ أَجْزَاءٍ . قال التُّرْمِذِيُّ (١) : هذا حديثٌ حسنٌ . قال أحمدُ : أُحِبُّ إذا كان فيهم قِلَّةَ

قوله : والسَّلامُ . الصَّحيحُ مِنَ المذهب ، وُجوبُ التَّسْليمَةِ الواحدةِ ، وهي الأَوْلَى ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وعنه ، ثِنْتَان . خرَّجَها أبو الحُسَيْنِ وغيرُه . وهي مِنَ المُفْرَ داتِ .

فائدة : قال في « الفُروع ِ » ، بعدَ أَنْ ذكر الواجبَ : ولعَلَّ ظاهِرَ ذلك ، تعَيُّنُ القِراءةِ في الأُولَى ، والصَّلاةِ في الثَّانيةِ ، والدُّعاءِ في [١٨٣/١ و] الثَّالثةِ ، خِلافًا « للمُسْتَوْعِب » ، و « الكافِي » . و لم يسْتَدِلُّ في « الكافِي » لِمَا قال . وقالَه في « الوَاضِحِ » في القِراءَةِ في الأُولَى . وهو ظاهِرُ كلام ِ أَبِي المَعالِي وغيرِه . وسبَق كلامُ المَجْدِ . انتهى . قلتُ : صرَّح في ﴿ التَّلْخيصِ ﴾ ، و ﴿ البُّلْغَةِ ﴾ بالتَّعْيين . فقال : وأقَلَّ ما يُجْزِئُ في الصَّلاةِ سِتَّةُ أَرْ كانٍ ؛ النِّيَّةُ ، والتَّكْبيراتُ الأرْبَعُ ، والفاتحةُ بعدَ الأُولَى ، والصَّلاةُ على النَّبيِّ عَلِيلَةٍ ، بعدَ الثَّانيةِ ، والدُّعاءُ للمَيِّتِ بعدَ الثَّالثةِ ، والتَّسْلِيمَةُ مرَّةً واحدةً . انتهى .

⁽١) في : باب ما جاء في الصلاة على الجنازة والشفاعة للميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٤٧ ، ٢٤٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصفوف على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من صلى عليه جماعة من المسلمين ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٧٩ .

أَن يَجْعَلَهِم ثَلاثَةَ صُفُوفٍ . قِيلَ له : فإن كان وراءَه أَرْبَعَةٌ ؟ قال : يَجْعَلُهِم صَفَّى رجلٌ واحِدٌ . صَفَّى ن ، في كلِّ صَفِّ رجلٌ واحِدٌ . وكره أن يكون في صَفِّ رجلٌ واحِدٌ . وذَكر ابنُ عَقِيلٍ أَنَّ عَطَاءَ بنَ أَبِي رَباحٍ روَى ، أَنَّ النبيَّ عَقِيلٍ صَلَّى على جِنازَةٍ ، فكانُوا سَبْعَةً ، فجَعَلَ الصَّفَّ الأَوَّلَ ثَلاثَةً ، والثّانِيَ اثْنَيْن ، والثّالِثَ واحِدًا . قال ابنُ عَقِيلٍ : ويُعالِين ' بها ، فيُقالُ : أين تَجِدُون فذًا والثّالِثُ واحِدًا . قال ابنُ عَقِيلٍ : ويُعالِين ' بها ، فيُقالُ : أين تَجِدُون فذًا إلى المتحديث واحِدًا ، فإنَّني لم أَرَه في غيرِ كتابِ ابنِ عَقِيلٍ ، وقد صار أحمدُ إلى خيرِه ، والصَّحِيحُ في هذا أن يَجْعَلَ خِلافِه ، ولو عَلِم فيه حديثًا لم يَعْدُه إلى غيرِه . والصَّحِيحُ في هذا أن يَجْعَلَ خَلَرُ النَّنْنِ صَفًا .

فصل: ويُسْتَحَبُّ تَسْوِيَةُ الصَّفِّ في صلاةِ الجِنازَةِ ؟ نَصَّ عليه أحمدُ . وقِيلَ لعَطَاءٍ : أُخِذَ على النَّاسِ أَن يُصَفُّوا على الجِنازَةِ كَا يُصَفُّون في الصلاةِ ؟ قال : لا ، قَوْمٌ يَدْعُون ويَسْتَغْفِرُونَ (٢) . وكره أحمدُ قَوْلَ عَطاءٍ هذا . وقال : يُسَوُّونَ صُفُوفَهم ، فإنَّها صلاةً . ولأنَّ النبيَّ عَلَيْ نعَى النَّجاشِيَّ في النَّجاشِيَّ عَلَيْهِ ، وخَرَج إلى المُصَلَّى ، فصَفَّ بهم وكبَّرَ أَرْبَعًا . في اليومِ الذي مات فيه ، وخَرَج إلى المُصَلَّى ، فصَفَّ بهم وكبَّرَ أَرْبَعًا . مُثَفِّقَ عليه (١) . وعن أبى المَلِيحِ (١) ، أنَّه صَلَّى على جِنازَةٍ ، فالْتَفَتَ ،

الإنصاف

⁽١) من المعاياة ، وهي أن تأتى بكلام لا يهتدي له .

⁽٢) في : المغنى ٣/٠٤٠ ، ٤٢١ .

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب تسوية الصفوف عند الصلاة على الجنائز ، من كتاب الجنائز . المصنف ٧٠ م. ٢٠ م.

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٥ .

⁽٥) أبو المليح بن أسامة الهذلي ، يأتي حديثه هذا بتامه في صفحة ٢٨٩ .

الشرح الكبير فقال: اسْتَوُوا، ولْتَحْسُنْ شَفاعَتُكم.

الإنصاف

فوائد ؛ يُشْتَرَطُ لصلاةِ الجنازَةِ ما يُشْترطُ للصَّلاةِ المَكْتوبَةِ ، على ما تقدَّم ، إلَّا الوَقْتَ . قال المَجْدُ ، وصاحِبُ « الخُلاصَةِ » ، و « التَّلْخيص » ، وابنُ تَميم ي و « الفائق » ، وغيرُهم : ويُشْتَرَطُ أيضًا حُضورُ المَيِّتِ بينَ يَدَيْه ، فلا تصِحُّ الصَّلاةُ على جِنازَةٍ محْمُولَةٍ . وصرَّح به جماعةٌ في المَسْبُوقِ . قال المَجْدُ وغيرُه : قُرْبُها مِنَ الإِمامِ مقصودٌ ، كقُرْبِ المأمومِ مِنَ الإِمامِ ؛ لأنَّه يُسَنُّ الدُّنُوُّ منها . قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : للصَّلاةِ على جِنازَةٍ مَحْمولَةٍ مأْخَذان ؛ الأوَّلُ ، اشْتِراطُ اسْتِقْرار المَحَلُّ ، فقد يُخَرُّجُ فيه ما في الصَّلاةِ في السَّفينَةِ ، وعلى الرَّاحِلَةِ مع اسْتِيفاء الفَرائضِ وإمْكَانِ الانْتِقالِ . وفيه رِوايَتان . والثَّانِي ، اشْتِراطُ مُحاذَاةِ المُصلِّي للجنازَةِ ، بحيثُ لو كانتْ أعْلَى مِن رأْسِه ، وهذا قد يُخَرُّ جُ فيه ما في عُلُوِّ الإمام على المأموم ِ ، فلو وُضِعَتْ على كُرْسِيِّ عالٍ ، أو مِنْبَرٍ ، ارْتَفَعَ المَحْذورُ الأوَّلُ دونَ الثَّانِي . انتهي . وقال أبو المَعالِي أيضًا : لو صُلِّي على جنازَةٍ وهي مَحْمولَةٌ على الأعْناقِ ، أو على دابَّةٍ ، أو صَغِيرِ على يدَىْ رَجُلِ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّ الجِنازَةَ بمَنْزِلَةِ الإِمام ِ . ولو صُلِّى عليها ، وهي مِن وَرَاءِ جِدارٍ ، لم يصبح ً . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبُ . وقال القاضي في « الخِلافِ » : صلاةُ الصَّفِّ الأخيرِ جائزةٌ ، ولو حصَل بينَ الجِنازَةِ وبينَه مَسافَةٌ بعيدةٌ . ولو وقَف في مَوْضِعِ الصَّفِّ الأخيرِ بلا حاجَةٍ ، لم يَجُزْ . وقال في « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » : ولا تصِحُّ الصَّلاةُ على مَن في تَابوتٍ مُغَطَّى ، وقيل : إِنْ أَمْكَنَ كَشْفُه عادةً ، ولا مِن وَرَاءِ جِدارٍ أَو حائلٍ غيرِه . وقلتُ : يصِحُّ كالمكَّبَّةِ . انتهى . وقال في « الرِّعايَةِ » أيضًا : ولا يجبُ أنْ يُسامِتَ الإمامُ المَيِّتَ ، فَإِنْ لَمْ يُسَامِتُه كُرَهَ ، وصحَّتْ صَلاتُه . انتهى . ويُشْتَرَطُ أيضًا ، تَطْهيرُ المَيِّتِ بماءِ ، أو تيَمُّم لعُذْرِ أو عدَم ، فإنْ تعَذَّر صلَّى عليه . ويُشْتَرَطُ أيضًا ، إسْلامُ المَيِّتِ. ولا يُشْتَرَطُ معْرِفَةُ عَيْنِ المَيِّتِ، فَيَنْوى الصَّلاةَ على الحاضرِ. على

وَإِنْ كَبَّرَ الْإِمَامُ خَمْسًا كُبِّرَ بِتَكْبِيرِهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُتَابَعُ فِي زِيَادَةٍ الله ع عَلَى أَرْبَعٍ . وَعَنْهُ ، يُتَابَعُ إِلَى سَبْعٍ .

٧٧٩ – مسألة : (وْإِنْ كَبَّرَ الإمامُ خَمْسًا كُبِّرَ بِتَكْبِيرِه . وعنه ، لا يُتابَعُ في زِيادَةٍ على أَرْبَعٍ . وعنه ، يُتابَعُ إلى سَبْعٍ) لا يَخْتَلِفُ المَذْهَبُ أنَّه لا تَجُوزُ الزِّيادَةُ على سَبْع ِ تَكْبيراتٍ ، ولا النَّقْصُ مِن أَرْبَع ٍ ، والأَوْلَى أن لا يُزادَ على أرْبَعٍ . فإن كَبَّرَ الإمَامُ خَمْسًا تابَعَه المَأْمُومُ ، في ظاهِر المَذْهَبِ ، ولا يُتابِعُه فيما زادعليها . كذلك رَواه الأثْرَمُ . وهو ظاهِرُ كلام الخِرَقِيِّ . وعنه ، لا يُتابِعُه في زِيادَةٍ على أَرْبَع ٍ ، ولكنْ لا يُسَلِّمُ إلَّا مع الإِمام ِ . نَقَلَها عنه حَرْبٌ . اخْتارَها ابنُ عَقِيل ٍ . وهذا قولُ الثَّوْرِيِّ ،

الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وقيل : إنْ جَهِلَه نَوَى مَن يُصلِّى عليه الإِمامُ . وقيل : لا . الإنصاف فعلى المذهبِ ، الأَوْلَى معْرِفَةُ ذُكُورِيَّتِه وأَنُوثِيَّتِه ، واسمِه ، وتَسْمِيَتُه فى دُعائِه . وإنْ نَوَى أَحَدَ المُوْتَى ، اعْتُبَرَ تَعْيينُه ، كَتَزْويجه إحْدَى مُولِيَتَيْه ، فإنْ بانَ غيرُه ، فجزَم أبو المَعالِي ، أنَّها لا تصِحُّ . وقال : إنْ نَوَى على هذا الرَّجُلِ ، فَبَانَ امْرأةً ، أو عكْسُه ، فالقِياسُ الإِجْزاءُ ، لقُوَّةِ التَّعْيينِ على الصِّفَةِ فى الأيْمانِ وغيرِها . قال فى « الفَروع ِ » : وهو معْنَى كلام ِ غيره . وقال في « الرِّعايَةِ » : وإنْ نَوَى أَحَدَ المُوْتَى ، عَيَّنه ، فإنْ عَيَّن مَيِّتًا فَبَانَ غيرُه ، احْتَمَلَ وَجْهَيْن .

> قوله : وإنْ كَبَّر خَمْسًا كُبِّرَ بَتَكْبِيرِه . و لم يُتابَعْ على أزيدَ منها . وهذا إحْدَى الرُّواياتِ . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . قال الزُّرْكَشِيُّ : هي أَشْهَرُ الرُّواياتِ . قال الشَّارِحُ: هذا ظاهِرُ المذهبِ. واخْتارَه الخِرَقِيُّ، والمُصَنِّفُ. وقدَّمه في « التَّلْخيصِ » ، و « النَّظْمِ » . وعنه ، لا يُتابَعُ في زِيادَةٍ على أَرْبَعٍ . قال أبو المَعالِي : هذا المذهبُ . قال في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْنِ » : هي ظاهِرُ كلام أبي

الشرح الكبير ومالِكِ ، وأبي حنيفةَ ، والشافعيِّ ؛ لأنُّها زيادَةٌ غيرُ مَسْنُونَةٍ للإمام ، فلا يُتابعُه المَأْمُومُ فيها ، كالقُنُوتِ في الرَّكْعَةِ الأُولَى . والرِّوايَةُ الأُولَى هي الصَّحِيحَةُ . قال الخَّلالُ : كلُّ مَن رؤى عن أَبي عبدِ اللهِ يُخالِفَ حَرْبًا . وَلَنَا ، مَا رُوِيَ عَن زِيدِ بِنِ أَرْقَمَ ، أَنَّه كَبَّرَ عَلَى جِنَازَةٍ خَمْسًا ، وقال : كان النبئ عَلِيُّكُ يُكَبِّرُها . أُخْرَجَه مسلمٌ ، ورَواه سعيدٌ (١) . وفيه : فسُئِلَ عن ذلك ، فقال : سُنَّةُ رسول الله عَلَيْكُ . وروَى سعيدٌ ، بإسنادِه ، عن مَوْلًى لَحُذَيْفَةَ ، أَنَّه كَبَّرَ على جِنازَةٍ خَمْسًا ، فقِيلَ له ؛ فقال : مَوْلايَ ووَلِيُّ نِعْمَتِي صَلَّى على جنازَةٍ وكَبَّرَ عليها خَمْسًا . وذَكَر حُذَيْفَةُ ، أَنَّ النبيَّ فَعَل ذلك(١) . وبإسْنادِه ، أنَّ عليًّا صَلَّى على سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ ، فكُبَّرَ عليه خَمْسًا . وروَى الخَلَّالُ ، بإسنادِه ("عـن عُمَرَ بن الخَطَّابِ") ، قال :

الإنصاف الخَطَّابِ . وجزَم به في « المُنوِّر » . واخْتارَه ابنُ عَقِيلٍ ، وابنُ عَبْدُوسٍ في « تَذْكِرَتِه » . وقدَّمه في « الهدايَةِ » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و ﴿ الحَاوِيَيْنِ ﴾ ، و ﴿ إِدْراكِ الغايَةِ ﴾ ، و ﴿ شَرْحِ ابنِ رَزِينٍ ﴾ . وعنه ، يُتابَعُ إلى شَبْعٍ ، وهي المذهبُ . نَقَلها الجماعةَ عن الإمامِ أحمدَ . واخْتارَها أبو بَكْرٍ

⁽١) أخرجه مسلم ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٢٥٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التكبير على الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٣٩ . والنسائي ، في : باب عدد التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٤ / ٥٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من كبر خمسا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ،

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كان يكبر على الجنازة خمسا ، من كتاب الجنائز . المصنف

⁽٣ - ٣) سقط من النسخ . وانظر المغنى ٣ / ٤٤٨ .

كلُّ ذلك قد كان ، أرْبَعًا ، وخَمْسًا ، وأَمَرَ النَّاسَ بأرْبَع (١٠) . قال أَحْمَدُ ، في إسْنادِ حديثِ زيدِ بنِ أَرْقَمَ : إسْنادُه جَيِّدٌ . ومَعْلُومٌ أَنَّ المُصَلِّين معه كانُوا يُتابعُونه . وهذا أَوْلَىَ مِمّا ذَكَرُوه . فأمّا إن زاد على خَمْسٍ ، ففيه أيضًا روايَتان؛ إحْدَاهما ، لا يُتابعُه المَأْمُومُ ؛ لأنَّ المَشْهُورَ عن النبيِّ عَلِيْكُ وأصحابه خِلافُها . والثانيةُ ، يُتابعُه إلى سَبْع ٍ . قال الخَلَّالُ : ثَبَت القَوْلُ عن أبي عبدِ اللهِ أنَّه يُكَبِّرُ مع الإِمام ِ إلى سَبْع ِ ثم لا يُزادُ عليه . وهذا قُولُ بَكْرِ بن عِبدِ اللهِ المُزَنِيِّ ؛ لأنَّه رُوِيَ عن النبيِّ عَلَيْكُ أَنَّه كَبَّرَ على حَمْزَةَ سَبْعًا . رَواه ابنُ شاهِينَ (٢) . وَكَبَّرَ عليٌّ على أَبِّي قَتادَةً (٣) سَبْعًا (١) ، وعلى سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ سِتًّا ، وقال : إنَّه بَدْرِيٌّ ^(٥) . ورُوىَ أنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ

الحَدَّلالُ ، وأبو بَكْرِ عبدُ العَزيزِ ، وابنُ بَطَّةَ ، وأبو حَفْصٍ ، والقاضي ، والشَّرِيفُ الإنصاف أبو جَعْفَرٍ ، وأبو الخَطَّابِ ، وأبو الحُسَيْنِ ، والمَجْدُ ، وغيرُهم . قال الزَّرْكَشِيُّ :

⁽١) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يستدل به على أن أكثر الصحابة اجتمعوا على أربع ... إلخ ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٧/١٤ .

⁽٢) وأخرجه البيهقي ، في : باب من زعم أن النبي عَلِيَّةً صلى على شهداء أحد ، من كتاب الجنائز . السنن الكيرى ٤ / ١٣ .

⁽٣) في م : « ابن ابي قتادة » .

⁽٤) أخرجه البيهقي ، في : باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣٦/٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب من كان يكبر على الجنازة سبعا وتسعا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٠٤/٣ . وقال صاحب السنن : هكذا روى وهو غلط لأن أبا قتادة رضي الله عنه بقي بعد على رضي الله عنه مدة طويلة . وقد أورده ابن كثير في ذكر من توفي سنة أربع وخمسين . البداية والنهاية ٦٨/٨ . أما ابن حجر فقد رجح تأخر وفاته . تهذيب التهذيب ٢٠٤/١ ، الإصابة ٣٣٧/٧ .

⁽٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣٦/٤ . وعبد الرزاق ، في : باب التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣/ ٤٨١ ، ٤٨١ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في التكبير على الجنازة من كبر أربعا ، وفي : باب من كان يكبر على الجنازة سبعا وتسعا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٠١/٣ ، ٣٠٤ .

الله عنه ، جَمَع النَّاسَ فاسْتَشارَهم ، فقال بَعْضُهم : كَبَّرَ النبيُّ عَلَيْكُ سَبْعًا . ('وقال بَعْضُهم: خَمْسًا'). وقال بَعْضُهم: أَرْبَعًا. فجَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ على أَرْبَع ِ تَكْبيراتٍ ، وقالَ : هو أَطْوَلُ الصلاةِ (٢٠ . وإذا قُلْنا : لا يُتابعُه . لم يُسَلِّمْ حتى يُسَلِّمَ إمامُه . قال ابنُ عَقِيل : لا يَخْتَلِفُ قولُ أحمدَ إذا كَبَّرَ الإِمامُ زِيادَةً على أَرْبَعٍ ، أنَّه لا يُسَلِّمُ قبلَ إِمامِه ، على الرِّواياتِ الثَّلاثِ ، بِلِيَقِفُ ويُسَلِّمُ معه . وهو مَذْهَبُ الشافعيِّ . وقال الثُّورِيُّ ، وأبو حنيفةَ : ٠ يَنْصَرِفُ ، كَمَا لُو قَامُ الإمامُ إِلَى خَامِسَةٍ . قَالَ أَبُو عَبِدِ اللهِ : مَا أَعْجَبَ حَالَ الكُوفِيِّين ، شُفْيَانُ يَنْصَر فُ إِذَا كَبَّرَ الخَامِسَةَ ، والنبيُّ عَلَيْكُ كَبَّرَ خَمْسًا ، وَفَعَلَهُ زِيدُ بِنُ أَرْقَمَ ، وحُذَيْفَةُ . وقال ابنُ مسعودٍ : كَبِّرْ ما كَبَّرَ إمامُكَ . ولأنَّ هذه زيادَةٌ مُخْتَلَفٌ فيها ، فلم يُسَلِّمْ قبلَ إمامِه إذا اشْتَغَلَ به ، كما لو صَلَّى خلفَ مَن يَقْنُتُ في صلاةٍ يُخالِفُه المَأْمُومُ في القُنُوتِ فيها . وهذا يُخالِفُ مَا قَاسُوا عَلَيه مِن وَجْهَيْن ؛ أَحَدُهما ، أَنَّ زِيادَةَ الرَّكْعَةِ الخامِسَةِ لَا خِلَافَ فيه . الثَّانِي ، أَنَّ الرَّكْعَةَ زِيادَةُ فِعْلِ ، وهذه زِيادَةُ قولٍ . وكلَّ تَكْبِيرَةٍ قُلْنا يُتابَعُ الإمامُ [١٢٣/٢ ط] فيها فله فِعْلُها ، ومَا لا فلا .

الإنصاف الْحتارَها عامَّةُ الأصحاب . قال في « تَجْريدِ العِنايَةِ » : تُوبِعَ على الأَظْهَرِ إلى سَبْعٍ . وجزَم به في « الإفاداتِ » . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « المُحَرَّر » ، و « ابن تَميم ، ، و « الفائقِ » . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وأَطْلَقَهُنَّ في « المُذْهَب » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِب » . وعلى الرَّواياتِ كلُّها ، المُخْتارُ

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

⁽٢) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يستدل به على أن أكثر الصحابة اجتمعوا على أربع ... إلخ ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣٧/٤ .

فصل :فإن زاد على سَبْعٍ لم يُتابعُه . نَصَّ عليه أحمدُ . وقال ، في روايَة ِ الشرح الكبير أبي داود : إن زاد على سَبْع فِينْبَغِي أن يُسَبَّح به ، ولا أعْلَمُ أَحَدًا قال بالزِّيَادَةِ على سَبْعٍ إِلَّا عبدَ الله بنَ مسعودٍ . قال عَلْقَمَةُ : رُوىَ أَنَّ أَصحابَ عبدِ الله ِ، قالُوا له : إنَّ أصحابَ مُعاذٍ يُكَبِّرُون على الجَنائِزِ خَمْسًا ، فلو وَقَّتَّ لنا وَقْتَا(') . فقال : إذا تَقَدَّمَكم إمامٌ ، فَكَبِّرُوا ما يُكَبِّرُ ، فإنَّه لا وَقْتٌ ، ولا عَدَدٌ . رَواه سعيدٌ ، والأَثْرَمُ (٢) . والصَّحِيحُ أنَّه لا يُزادُ عليها ؛ لأنَّه لم يُنْقَلْ ذلك عن النبيِّ عَلِيلَةٍ ، ولا عن أَحَدٍ مِن أَصحابِه ، ولكنْ لا يُسَلِّمُ حتى يُسَلِّمَ إمامُه ؛ لِما ذَكَرْناه .

> فصل : والأَفْضَلُ أن لا يَزيدَ على أرْبَعٍ ؛ لأنَّ فيه خُرُوجًا مِن الخِلافِ ، وأَكْثَرُ أَهِلِ العِلْمِ يَرَوْنِ التَّكْبِيرَ أَرْبَعًا ؛ منهم عُمَرُ وابْنُه ، وزيدُ بنُ ثابتٍ ، وجابرٌ ، وابنُ أبى أَوْفَى ، والحسنُ بنُ عليٌّ ، والبَراءُ بنُ عازِبٍ ، وأَبُو هُرَيْرَةَ ،وعُقْبَةَ بنُعامِر ،وابنُ الحَنَفِيَّةِ ،وعَطاءٌ ،والأَوْزَاعِيُّ .وهو قُولُ أَبِي حَنَيْفَةَ ، وَمَالِكِ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لأَنَّ النَّبِيُّ عَلِيْكُ كُبُّرَ

الإنصاف

أَرْبِعًا . نصَّ عليه في روايَةِ الأَثْرُم .

فوائد ؛ إحْدَاها ، لا يُتابَعُ الإِمامُ إذا زادَ على أَرْبَعٍ ، إذا عُلِمَ أو ظُنَّ بدْعَتُه أو رَفْضُه لإِظْهَارِ شَعَارِهُم . ذَكَرَهُ ابنُ عَقِيلِ مَحَلُّ وَفَاقٍ . نَقَلَهُ عَنْهُ في ﴿ الْقُواعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » . فيكونُ مُسْتَثْنَى مِنَ الخِلافِ في كلامِ الأُصحابِ ، مع أنَّ ظاهِرَ كلام ِ المُصَنِّفِ وغيرِه خِلافُ ذلك [١٨٣/١ ط] . الثَّانيةُ ، قال المَجْدُ في

⁽¹⁾ أي: قررت عددًا معينا من التكبير.

⁽٢) أخرجه البيهقي ، في : باب من ذهب في ذلك مذهب التخيير ... إلخ ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى . TV/E

الشرَ الكبير على النَّجاشِيِّ أَرْبِعًا . مُتَّفَقٌ عليه (١) . وكَبَّرَ على قَبْر بعدَ ما دُفِن أَرْبَعًا (٢) . وجَمَع عُمَرُ النَّاسَ على أَرْبَعٍ . ولأنَّ أَكْثَرَ الفَرائِضِ لا يَزِيدُ على أَرْبَعٍ . فصل : ولا يَجُوزُ النَّقْصُ مِن أَرْبَعٍ . ورُوىَ عن ابن عباس ، أنَّه كَبَّرَ على الجنازَةِ ثَلاثًا" . و لم يُعْجِبْ ذلك أبا عبدِ اللهِ . وقال : قد كَبَّرَ أنسٌ تُلاثًا ناسِيًا ، فأعاد . ولأنَّه خِلافُ ما نُقِل عن النبيِّ عَلَيْكُم ، ولأنَّ الصلاة الرُّبَاعِيَّةَ إِذَا نَقَـص (ُ) منها رَكْعَةً ، بَطَلَتْ ، كذا هُنا . فعلي هذا إن نَقَص منها تَكْبيرَةً عَامِدًا بَطَلَتْ ؛ لأنَّه تَرَك واجبًا فيها عَمْدًا . وإن تَرَكَها سَهْوًا احْتَمَلَ أَن يُعِيدَها ، كَما فَعَلَ أَنَسٌ ، واحْتَمَلَ أَن يُكَبِّرَها ، ما لم يَطُل الفَصْلُ ، كَمَا لُو نُسِيَ رَكْعَةً ، ولا يُشْرَعُ لها شُجُودُ سَهُو في المَوْضِعَيْن .

فصل : قال أحمدُ : يُكَبِّرُ (على الجِنازَةِ فيجِيئُون بأُخْرَى ، يُكَبِّرُ ") إلى سَبْعٍ ، ثم يَقْطَعُ لا يَزِيدُ على ذلك حتى تُرْفَعَ الأَرْبَعُ . قال أصحابُنا :

الإنصاف ﴿ شَرْحِه ﴾ ، وتَبِعَه في ﴿ مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ ﴾ : هل يدْعُو بعدَ الزِّيادَةِ ؟ يَحْتَمِلُ أَنْ يُخَرَّجَ على الرِّوايتَيْن في الدُّعاءِ بعدَ الرَّابعَةِ. وهذا الصَّحيحُ. قدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « الرِّعايَةِ الكُبْرى » . ويَحْتَمِلُ أَنْ لا يَدْعُوَ هنا . وإنْ قُلْنا : يدْعُو هناك . ويَحْتَمِلُ أَنْ يدْعُوَ هنا فيما قبلَ الأخيرَةِ . وإنْ قُلْنا : لا يدْعُو هناك . وأَطْلَقَهُنَّ ابنُ تَميم . النَّالثةُ ، لو كبَّر ، فجيءَ بجنازَةٍ ثانيةٍ ، أو أكْثرَ ،

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٥.

⁽٢) أخرجه مسلم ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢٥٨/٢ .

⁽٣) أخرجه اعبد الرزاق ، في : باب التكبير على الجنازة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٨١ . وابن أبي شيبة ، في : باب من كبر على الجنازة ثلاثا ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٠٣ .

⁽٤) في م: « أنقص » .

⁽٥ - ٥) سقط من : م .

إذا كَبَّرَ على جنازَةٍ ، ثم جيءَ بأُخْرَى ، كَبَّرَ الثانيةَ عليهما ، و(') يَنْويهما ، فإن جيءَ بثالِثَةٍ كَبَّرَ الثَّالِثَةَ عليهنَّ ، ونَواهُنَّ ، فإن جيءَ برابعَةٍ ، كَبَّرَ الرَّابِعَةَ عليهنَّ ، ونَواهُنَّ ، ثم يُكْمِلُ التَّكْبيرَ عليهنَّ إلى سَبْعٍ ، ليَحْصُلَ للرَّابِعَةِ أَرْبَعٌ ، إذ لا يَجُوزُ النُّقْصانُ منهُنَّ ، ويَحْصُلُ للأُولَى سَبْعٌ ، وهو أَكْثَرُ مَا يَنْتَهِي إليه التَّكْبِيرُ ، فإن جيءَ بخامِسَةٍ لم يَنْوها بالتَّكْبِيرِ ؛ لأنَّه دائِرٌ بينَ أَن يَزيدَ على سَبْعٍ أَو يَنْقُصَ في تَكْبيرِ ها عن أَرْبَعٍ ، وكلاهما لا يَجُوزُ . وهكذا إن جيءَ بثانِيَةٍ بعدَ أن كَبَّرَ الرَّابِعَةَ ، لم يَجُزْ أن يُكَبِّرَ عليها الخامِسَةَ ؟ لِما بَيَّنًا . فإن أراد أهلُ الجِنازَةِ الأُولَى رَفْعَها قبلَ سَلام ِ الإِمام ِ لم يَجُزْ ؟ لأنَّ السَّلامَ رُكْنٌ لا تَتِمُّ الصلاةُ إلَّا به . إذا تَقَرَّرَ هذا ، فإنَّه يَقْرَأُ في التَّكْبيرةِ الخامِسَةِ الفاتِحَةَ ، ويُصَلِّي على النبيِّ عَلِيلًا في السَّادِسَةِ ، ويَدْعُو للمَيِّتِ

فكَبَّر ، ونَوَاها لهما ، وقد بَقِيَ مِن تكْبيرِه أرْبَعٌ ، جازَ على غيرِ الرِّوايَةِ الثَّانيةِ . نصَّ الإنصاف عليه . وحرَّ ج في « مَجْمَعِ البَّحْرَيْنِ » عَدَمَ الجَوازِ بكُلِّ حالٍ . فعلى المنْصوصِ ، يدْعُو عَقِيبَ كُلِّ تَكْبِيرةٍ . اخْتَارُه القاضي في « الخِلافِ » . قال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ »: وهو أُصحُّ . وقيل : يُكَبُّرُ بعدَ التَّكْبيرةِ الرَّابعةِ مُتَنَابِعًا ، كالمَسْبوقِ . وهو احْتِمالَ لابن عَقِيل . وقيل : يقْرأْ في الخامسَةِ ، ويصَلَّى على النَّبيُّ عَلِيلًا ، في السَّادسَةِ ، ويدْعو في السَّابِعَةِ . وهو المذهبُ . قدَّمه في « المُغْنِي » ، و ﴿ الشُّرْحِ ِ ﴾ ، و ﴿ شَرْحِ ِ ابنِ رَزِينِ ﴾ . وقدُّمه في ﴿ الرِّعليَتْينِ ﴾ ، و « الحاوِيْيْن » . وجزَم به في « الكافِي » وغيرِه . وأطْلَقَهُنَّ في « الفُروع ِ » . وأَطْلَقَ القَوْلَيْنِ الأَخِيرَيْنِ في ﴿ المُذْهَبِ ﴾ ، و ﴿ التَّلْخيصِ ﴾ ، و ﴿ ابنِ تَميم ۣ ﴾ . وقال في ﴿ الرِّعايَةِ ﴾ : وقيلَ : يقْرَأُ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلهِ ﴾ . في الرَّابِعَةِ ، ويُصَلِّي

⁽١) في م: ﴿ أُو ﴾ .

الشرح الكبير ﴿ فِي السَّابِعَةِ ؛ لَيُكْمِلَ لجَمِيع ِ الجَنائِزِ القِراءَةَ والأَذْكارَ ، كَمَا كَمَّلَ لَهُنَّ التَّكْبيراتِ . وذَكَر ابنُ عَقِيل وَجْهًا ، قال : يَحْتَمِلُ أَن يُكَبِّرَ ما زاد على الأرْبَعِ مُتَتَابِعًا ، كَمَا قُلْنَا فِي القَضَاءِ للمَسْبُوقِ . والصَّحِيحُ الأُوَّلُ ؛ لأنَّ ما بعدَ الأُولَى(') جَنائِزُ ، فاعْتُبرَ في الصلاةِ عليهنَّ شُرُوطُ الصلاةِ ، كالأُولَى .

على النَّبِيِّ عَلَيْكُم ، في الخامسةِ ، ويدْعُو للمَيِّتِ في السَّادِسَةِ ، فيَحْصُلُ للرَّابِعِ أَرْبَعُ تَكْبيراتٍ . قال في « الفُروع ِ » : وفي إعادةِ القراءةِ أو الصَّلاة للتي حضَرَتْ الوَجْهان . وأَطْلَقَهما أيضًا ابنُ تَميم ، وابنُ حمْدانَ في « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » . والصُّوابُ ، أنَّ القِراءةَ والصَّلاةَ على النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، على الجنازَةِ لا تُشْرَعُ بعدَ التَّكْبيرةِ الثَّانيةِ . وهو مُرادُ صاحِب « الفُروعِ » . صرَّح به ابنُ حمْدانَ ، وابنُ تَميمٍ . والألفُ في قوله: أو الصَّلاةِ . زائدةٌ . والله أعلمُ .

فوائد ؛ الصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّ الصَّلاةَ لا تبطُّلُ بمُجاوزَةِ سَبْع تكبيراتٍ عَمْدًا . نصَّ عليه . وجزَم به في « الرِّعايَةِ الكُبْري » وغيرها . وقدَّمه في « الفُروع ِ » . وقيل : تَبْطُلُ . وذكر ابنُ حامِدٍ وغيرُه ، تَبْطُلُ بمُجاوزَةِ أَرْبَعٍ عَمْدًا ، وبكُلِّ تَكْبيرةٍ لا يُتابَعُ عليها . فعلى المذهب ، لا يجوزُ للمأمومِ أنْ يُسَلِّمَ قبلَ الإمام . نصَّ عليه . وجزَم به في « الرِّعايَةِ » وغيرها . وقدَّمه في « الفُروع ِ » . وذكر أبو المَعالِي وَجْهًا ، يَنْوِى مُفارَقَتَه ويسَلِّمُ . والمُنْفَرِدُ كالإمامِ في الزِّيادَةِ . والمَسْبوقُ خلفَ الإمام المُجاوزِ ، إنْ شاءَ قَضَى ما فاتَه بعدَ سلامٍ الإِمامِ ، وإنْ شاءَ سلَّم معه . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . قال بعضُ الأصحابِ . والسَّلامُ معه أَوْلَى . وقال في « الفُصولِ » : إنْ دَخَلَ معه في الرَّابِعَةِ ، ثم كبَّر الإِمامُ

⁽١) في م: « الأول ».

وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ [١٤٠] ، قَضَاهُ عَلَى صِفَتِهِ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : يَقْضِيهِ مُتَتَابِعًا .

الشرح الكبير

• ٧٨ - مسألة: (ومَن فاتَه شيءٌ مِن التَّكْبِيرِ، قَضاه على صِفَتِه. وقال الخِرَقِيُّ : يَقْضِيه مُتَتابعًا) يُسْتَحَبُّ للمَسْبُوقِ في صلاةِ الجنازَةِ قَضاءُ ما فَاتَهُ مَنها . وهذا قولَ سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ ، وعَطاءِ ، والنَّخَعِيِّ ،

على الجِنازَةِ الرَّابِعَةِ ثلاثًا ، تمَّتْ للمَسْبُوقِ صَلاةً جِنازَةٍ ، وهي الرَّابِعَةُ ، فإنْ أَحَبُّ الإنصاف سلَّم معه ، وإنْ أَحَبُّ قَضَى ثلاثَ تَكْبيراتٍ لتَتِمُّ صلاتُه على الجميع ِ . ويتَوجُّهُ احْتِمالٌ ؟ تَتِمُّ صلاتُه على الجميع وإنْ سلَّم معه ؛ لتَمَام ِ أَرْبَع ِ تَكْبِيراتٍ للجميع ِ . والمَحْذُورُ النَّقْصُ عن ثَلاثٍ ، ومُجاوَزَةُ سَبْعٍ ؛ ولهذا لو جيءَ بجنازَةٍ خامسةٍ ، لَمْ يُكَبِّرُ عَلَيْهَا الْحَامِسَةَ . قَالَه في « الفُروعِ » . ويجوزُ للمَسْبُوقِ أَنْ يَدْخُعَلَ بينَ التُّكْبِيرِتَيْن كالحاضرِ ، إجْماعًا وكغيرِه . وعنه ، ينْتَظِرُ تَكْبِيرَه . وقال في « الفُصولِ » : إِنْ شَاءَ كَثَّر ، وإِنْ شَاءَ انْتَظَرَ ، وليس أَحَدُهما أُولَى مِنَ الآخَرِ ، كسائرِ الصَّلُواتِ . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : كذا قال . ويقْطَعُ قِراءتَه للتَّكْبيرَةِ الثَّانيةِ ؛ لأنَّها سُنَّةٌ . ويَتْبَعُه ، كمَسْبوقٍ يرْكَعُ إمامُه . واختارَ المَجْدُ ، يُتِمُّها ما لم يَخَفْ فُوْتَ الثَّانيةِ . وإذا كبَّر الْإِمامُ قبلَ فَراغِه أَدْرَكَ التَّكْبِيرةَ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ ، كالحاضرِ ، وكادْراكِه راكِعًا . وذكّر أبو المَعالِي وَجْهًا ، لا يدْرِكُ ، ويدْخُلُ المَسْبُوقُ بعدَ الرَّابعَةِ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وقيل : لا يدْخُلُ . وقيل : يَدْخُلُ إِنْ قُلْنا : بعدَهـا ذِكْرٌ . وإلَّا فلا . ويقْضِي ثلاثَ تَكْبِيراتٍ . على الصَّحيح ِ . وقيل : أَرْبَعًا .

قوله : ومَن فاتَه شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِير ، قَضَاه على صِفَتِه . هذا المذهبُ . قال ابنُ مُنَجِّى في ﴿ شَرْحِه ﴾ : هذا المذهبُ . وجزَم به في ﴿ المُذْهَبِ ﴾ ، و ﴿ مَسْبُوكِ الذُّهَبِ » ، و « التَّلْخيصِ » ، و « البُّلْغَةِ » ، و « الإِفاداتِ » ، و « تَذْكِرَةِ

الشرح الكبير والزُّهْرِيِّ ، وابن ِ سِيرِينَ ، وقَتادَةَ ، ومالكٍ ، والثَّوْرِيِّ ، والشَّافعيِّ ، وإسْحاقَ ، وأصحابِ الرَّأَى ؛ لقَوْلِه عليه السَّلامُ : ﴿ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا »'' . وفي لَفْظٍ : « فَأَتِمُّوا »'` . وقِياسًا على سائِرِ الصَّلَواتِ . ويَكُونُ القَضاءُ على صِفَةِ الأداء ؛ لِما ذَكَرْنا . فعلى هذا إذا أَدْرَكَ الإمامَ في الدُّعاء تابَعَه فيه ، فإذا سَلَّمَ الإمامُ كَبَّرَ ، وقَرَأُ الفاتِحَةَ ، ثم كَبَّرَ وصَلَّى على [١٢٤/٢ و] النبيِّ عَلِيْقَالُم ، ثم كَبَّرَ وسَلَّمَ . وقال الشافعيُّ : متى دَخَل المَسْبُوقُ في الصلاةِ ابْتَدَأُ الفاتِحَةَ ، ثم أتَى بالصلاةِ في الثانِيَةِ . وَوجْهُ الأُولَني أَنَّ المَسْبُوقَ في سائِرِ الصلواتِ يَقْرَأُ فيما يَقْضِيه الفاتِحَةَ ، وسُورَةً على صِفَةِ ما فاتَه ، فَيُنْبَغِي أَن يَأْتِيَ هُهُنا بالقِراءَةِ على صِفَةِ ما فاتَه قِياسًا عليه . وقال الْخِرَقِيُّ : يَقْضِيه مُتَتَابِعًا . وكذلك رُوِيَ عن أَحمدَ ، وحَكَاه عن إبراهيمَ ، قال : يُبادِرُ بالتَّكْبِيرِ مُتَتَابِعًا ؛ لِما رَوَى نافِعٌ ، عن ابنِ عُمَرَ ، أَنَّه قال :

الإنصاف ابنِ عَبْدُوسٍ » ، وغيرِهم . وقدَّمه في « الفُروعِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و ﴿ الحَاوِيْنِن ﴾ ، و ﴿ الشُّرْحِ ِ ﴾ ، و ﴿ الْفَائَقِ ﴾ ، و ﴿ تُجْرِيدِ العِنايَةِ ﴾ ، وغيرِهم . وقال الخِرَقِيُّ : يقْضِيه مُتَتَابِعًا . ونصَّ عليه . والْحتارَه ابنُ عَقِيلِ في « التَّذْكِرَةِ » . وجزَم به في « المُنوِّر » . وقدَّمه في « المُسْتَوْعِب » ، و ﴿ المُحَرَّدِ ﴾ ، و ﴿ النَّظْمِ ﴾ ، و ﴿ الزَّرْكَشِيِّ ﴾ ، وقال : هو منْصوصُ أحمدَ . وقال القاضي ، وأبو الخَطَّابِ وغيرُهما : إِنْ رُفِعَتِ الجنازَةُ قبلَ إِتْمامِ التَّكْبيرِ ، قَضاه مُتُوالِيًا ، وإنْ لم تُرْفَعْ ، قَضاه على صِفَتِه . ذكَرَه الشَّارِحُ . وقال المَجْدُ ، بعدَ أَنْ حكَى القَوْلَيْنِ الأَوَّلَيْنِ : ومحَلَّ الخِلافِ ، فيما إذا نُحشِيَ رفْعُ الجِنازَةِ . أمَّا إنْ

⁽١) هكذا ويبدو أنه سقط منه : ﴿ وَمَا فَاتَّكُمْ فَاقْضُوا ﴾ . ليتسق مع ما بعده .

⁽٢) تقدم تخريجه في ٣/٥٥٣ .

لا يَقْضِى (') . فإن كَبَّرَ مُتَتابِعًا فلا بَأْسَ . ولم يُعْرَفْ له مُخالِفٌ في الشرح الكبير الصحابة ، فكان إجْماعًا . وكذا قال ابنُ المُنْذِرِ : يَقْضِيه مُتَوالِيًا . وقال القاضي ، وأبو الخَطَّابِ : إن رُفِعَتِ الجِنازَةُ قبلَ إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ قَضاهُ مُتَوالِيًا ، وإن لم تُرْفَعْ قَضاه على صِفَتِه ، كما سَبَق .

٧٨١ – مسألة : (فإن سَلَّمَ و لم يَقْضِه ، فعلى رِوايَتَيْن) إحْدَاهما ، لا تَصِحُّ . وهو مَذْهَبُ أبى حنيفة ، ومالكٍ ، والشافعيِّ ؛ لِما ذَكَرْنا مِن الحديثِ والمَعْنَى . والثانية ، تَصِحُّ ، اخْتارَهَا الخِرَقِيُّ ؛ لما ذَكرْنا مِن حديثِ ابنِ عُمَرَ . وقد رُوِيَ عن عائشة ، أنَّها قالت : يارسولَ اللهِ ، إنِّى حديثِ ابنِ عُمَرَ . وقد رُوِيَ عن عائشة ، أنَّها قالت : يارسولَ اللهِ ، إنِّى أَصِلِّى على الجِنازَةِ ، ويَخْفَى على بعضُ التَّكْبِيرِ ؟ قال : « مَا سَمِعْتِ فَكَبِّرِي ، وَمَا فَاتَكِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْكِ »(١٠ . وهذا صَرِيحٌ ، ولأنَّها فكبِّرِي ، وَمَا فَاتَكِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْكِ »(١٠ . وهذا صَرِيحٌ ، ولأنَّها

عُلِمَ ، بعادَةٍ أو قرِينَةٍ ، أنَّها تُنْزِلُ ، فلا تردُّدَ أنَّه يَقْضِى التَّكْبيراتِ بذِكْرها ، على الإنصاف مُقْتَضَى تعْليلِ أصحابِنا . انتهى . وأمَّا صاحِبُ « الفُروعِ » ، فقال : ويقْضِى ما · فاتَه على صِفَتِه ، فإنَّ خَشِيَ رَفْعَها تابعَ ، رُفِعَتْ أم لا . نصَّ عليه . وقيل : على صِفَتِه . والأصحُّ إلَّا أَنْ تُرْفَعَ ، فيُتابعَ . انتهى . قلتُ : وقطَع غالِبُ [١٨٤/١ و] الأصحابِ بالمُتابعَةِ . وعلى الرِّوايَةِ الثَّانيةِ ، إنْ رُفِعَتِ الجِنازَةُ ، قطَعه على الصَّحيح ِ . وقيل : يُتِمَّه مُتَتَابعًا .

قوله : فَإِنْ سَلَّم و لم يَقْضِه ، فعلى رِوايَتَيْن . وأَطْلَقَهما في « المُسْتَوْعِبِ » ،

⁽١) أخرجه ابن أبى شيبة ، في : باب في الرجل يفوته التكبير على الجنازة يقضيه أم لا ، من كتاب الجنائز المصنف ٣ / ٣٠٦ .

⁽٢) لم نجده .

الشرح الكبير تَكْبِيراتٌ مُتَوالِياتٌ حالَ القِيام ، فلم يَجبْ قَضاءُ ما فات منها ، كتَكْبيراتِ العِيدِ . وحَدِيثُهم وَرَد في الصَّلَواتِ الخَمْسِ ، بدَلِيلِ قَوْلِه في صَدْرِ الحَدِيثِ : « فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ » . وفي رِوايَةٍ ، سَعَى في جِنازَةِ سعدٍ حتى سَقَط رِداوُه عن مَنْكِبَيْه ، فعُلِمَ أنَّه لم يُردْ بالحديثِ هذه الصلاة . والقِياسُ على سائِرِ الصَّلُواتِ لا يَصِحُ ؛ لأنَّه لا يَقْضِي في شيءٍ مِن الصَّلوَاتِ التَّكْبِيرَ المُنْفَرِدَ ، ويَبْطُلُ بتَكْبِيراتِ العِيدِ .

الإنصاف و « التَّلْخيصِ » ، و « ابنِ تَميم ٍ » ، و « الحاوِيَيْن » ؛ إحْدَاهما ، لا يجِبُ القَضاءُ ، بل يُسْتَحَبُّ . وهو المذهبُ المنْصوصُ . نصَّ عليه ، وعليه أكثرُ الأُصحابِ. قالَه في « الفُروعِ ِ » وغيرِه . قلتُ : منهم الخِرَقِيُّ ، والقاضي ، وأصحابُه ، والمُصنِّفُ ، والمَجْدُ ، وغيرُهم . وجزَم به في « المُحَرَّرِ » ، و ﴿ الْإِفَادَاتِ ﴾ ، و ﴿ الْوَجِيزِ ﴾ ، و ﴿ الْمُنَوِّرِ ﴾ ، و ﴿ نَاظِمِ الْمُفْرَدَاتِ ﴾ ، وغيرِهم . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « النَّظْـم » ، و « الفائقِ » ، وغيرِهم . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . والرِّوايةُ الثَّانيةُ ، يجبُ القَضاءُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ، والآجُرِّئُ ، والحَلْوانِيُّ ، وابنُ عَقِيلٍ . وقال : الْحَتَارَه شَيْخُنا . وقال : ويقْضِيه بعدَ سلامِه، لا يأتِي به ثم يتْبَعُ الإِمامَ في أَصعِّ الرِّوايتَيْن .

فائدة : يُكْرَهُ لمَن صَلَّى عليها أَنْ يُعيدَ الصَّلاةَ مرَّةً ثانيةً . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب ، وعليه الأكثر ، ونصَّ عليه . وقيل : يَحْرُمُ . وذكَّره في « المُنتَخَبِ » نصًّا . وفي كلام ِ القاضي ، الكَراهَةُ وعدَمُ الجَوازِ . وقال في « الفُصولِ » : لا يصَلِّيها مرَّتَيْن ، كالعيدِ . وقيل : يصَلِّى ثانيًا . الْحتارَه ابنُ عَقِيلٍ في ﴿ الْفُنونِ ﴾ ، والمَجْدُ ، والشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وقال أيضًا في مؤضِعٍ آخَرَ : ومَن صَلَّى على الجِنازَةِ ، فلا يعيدُها إلَّا لسَبَبِ ، مثْلَ أَنْ يُعيدَ غيرُه الصَّلاةَ فيُعِيدَها معهم ، أو يكونَ هو أحقُّ بالإمامَةِ مِنَ الطَّائفَةِ الثَّانيةِ ، فيُصلِّى بهم . وأطْلَقَ في « الوَسِيلَةِ » ،

فصل : إذا أَدْرَكَ الإِمامَ بينَ تَكْبِيرَتَيْنِ ، فعن أَحمدَ ، أَنَّه يَنْتَظِرُ الإِمامَ حتى يُكَبِّرَ معه . وهو قولُ أبي حنيفةَ ، والثَّوْريِّ ، وإسحاقَ ؛ لأنَّ التَّكْبيراتِ كالرَّكَعاتِ ، ثم لو فاتَّنه رَكْعَةٌ ، لم يَتَشاغَلْ بِقَضائِهَا ، كذلك التَّكْبِيرَةُ . والثانيةُ ، يُكَبِّرُ ولا يَنْتَظِرُ . وهو قولُ الشافعيِّ ؛ لأنَّه في سائِر الصَّلَواتِ إِذا أَدْرَكَ الإِمامَ ، كَبَّرَ معه ، و لم يَنْتَظِرْ ، وليس هذا اشْتِغالًا بقَضاء ما فاتَه ، وإنَّما يُصَلِّي معه ما أَدْرَكَه ، فيُجْزئُه ذلك ، كالذي يَتَأُخُّرُ عن تَكْبِيرِ الإِمامِ قَلِيلًا . وعن مالكِ كالرِّوايَتَيْن . قال ابنُ المُنْذِر : سَهَّلَ أحمدُ في القَوْلَيْن جَمِيعًا . ومتى أَدْرَكَ الإمامَ في التَّكْبيرَةِ الْأُولَى فَكَبَّرَ ، وشَرَع في القِراءَةِ ، ثم كَبَّرَ الإمامُ قبلَ أن يُتِمُّها ، فإنَّه يُكَبِّرُ ويُتابِعُه ، ويَقْطَعُ القِراءَةُ ، كالمَسْبُوقِ في بَقِيَّةِ الصَّلَواتِ ، إذارَكَع الإِمامُ قبلَ إِتْمَامِه القِراءَةُ .

٧٨٢ – مسألة : ﴿ وَمَن فَاتَتُه الصَّلاةُ عَلَى الْجِنازَةِ ، صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إلى شَهْرٍ) مَن فاتَتْه الصلاةُ على الجِنازَةِ ، فله أن يُصَلِّي عليها ، ما لم تُدْفَنْ ، فَإِن دُفِنَتْ ، فله أَن يُصَلِّيَ على القَبْرِ إلى شَهْرٍ . هذا قولُ أَكْثَرِ أَهلِ العِلْمِ .

و « فُروع ِ أَبِي الحُسَيْن »، عن ابن ِ حامِدٍ ، أنَّه يُصَلِّي ثانيًا ؛ لأنَّه دُعاءٌ . وَاخْتارَ الإنصاف ابنُ حامِدٍ ، والمَجْدُ ، يصَلِّي عليها ثانِيًا تَبعًا ، لا اسْتِقلالًا إجْماعًا . ويأْتِي قريبًا اسْتِحْبابُ الصَّلاةِ لمَن لم يُصلِّ . ويأْتِي أنَّه إذا صَلَّى على الغائب ، ثم حضَر ، اسْتِحْبَابُ الصَّلَاةِ عليه ، بعدَ قُوْلِه : وإنْ كان في أَحَدِ جَانِبَيِي الْبَلَدِ ، لم يُصَلُّ عليه . فهو مُسْتَثْنًى مِنَ النُّصوصِ .

قوله : ومَن فاتَنَّه الصَّلاةُ على الجِنازَةِ ، صَلَّى على القَبْرِ إلى شَهْرٍ . هذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ. وجزَم به فى « الوَجيزِ » ، و « الإِفاداتِ » ،

الشرح الكبير رُويَ ذلك عن أبي موسى ، وابن عُمَرَ ، وعائشة ، رَضِيَ اللهُ عنهم . وهو مَذْهَبُ الأُوْزَاعِيِّ ، والشافعيِّ . وقالِ النَّخَعِيُّ ، والثَّوْرِيُّ ، ومالكٌ ، وأبو حنيفةَ : لا تُعادُ الصلاةُ على المَيِّتِ ، إلَّا للوَلِيِّ إذا كان غائبًا ، ولا يُصَلَّى على القَبْرِ إِلَّا كذلك ، ولو جاز ذلك ، لصُلِّي على قَبْرِ النبيِّ عَيْقِكُ في جَمِيعِ الأعْصار . ولَنا ، ما رُوىَ أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ ذَكُر رجلًا مات ، فقال : « فَدُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ » . فأتَى قَبْرَه ، فصَلَّى عليهِ . مُتَّفَقٌ عليه (١٠ . وعن ابن عباس ، أنَّه مَرَّ مع النبيِّ عَلَيْكُ بقَبْر مَنْبُوذٍ ، فأمَّهم وصَلُّوا خلفَه (٢) . قال أحمدُ: ومَن يَشُكُّ في الصلاةِ على القَبْرِ! يُرْوَى عن النبيِّ عَيُّكُ مِن سِتَّةِ وُجُوهٍ ، كلُّها حِسانٌ . ولأنَّ غيرَ الوَلِيِّ مِن أهلِ الصلاةِ ، فسُنَّتْ له الصلاةَ ، كالوَلِيِّ ، وإنَّما لم يُصَلُّ على قَبْرِ النبيِّ عَلِيْكُ ؛ لأنَّه لا يُصَلَّى على القَبْرِ بعدَ شَهْرٍ .

الإنصاف و « المُنوِّرِ » . وقدَّمه في « التَّلْخيصِ » ، و « ابنِ تَميمٍ » ، و « الرِّعايتَيْن » ،

⁽١) أخرجه البخاري ، في : باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذي والعيدان ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الإذن بالجنازة ، وباب الصلاة على القبر بعدما يدفن ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١ / ١٢٤ ، ٢ / ٩٢ ، ١١٣ . ومسلم ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٥٣ ، ٣٨٨ .

⁽٢) أخرجه بألفاظ مختلفة البخاري ، في : باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل ... إلخ ، من كتاب الأذان ، وفي : باب الصفوف على الجنازة ، وباب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز ، وباب سنة الصلاة على الجنازة ، وباب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز ، وباب الصلاة على القبر بعد ما يدفن ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢١٧/١ ، ٢١٧/١ ، ١١١ ، ١١١ ، ١١٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٢٥٦/٤ . والنسائي ، في : باب الصلاة على القبر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٠/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٨/١ .

فصل: ولا يُصَلَّى على القَبْرِ بعدَ شَهْرٍ ، ويُصَلَّى قبلَه . وبهذا قال بعضُ (۱) أصحابِ الشافعيِّ . وقال بَعْضُهم : يُصَلَّى عليه أبدًا . واختارَه ابنُ عَقِيلٍ ؟ لأنَّ النبيَّ عَلِيلًا [١٢٤/٢ ط] صَلَّى على شُهَداءِ أُحُدِ بعدَ ثَمانِي ابنُ عَقِيلٍ ؟ لأنَّ النبيَّ عَلِيلًا [١٢٤/٢ ط] صَلَّى على شُهَداءِ أُحُدِ بعدَ ثَمانِي سِنِين . حديثٌ صحيحٌ (۱) . وقال بعضُهم : يُصَلَّى عليه ما لم يَبْلَ جَسَدُه . وقال أبو حنيفة : يُصَلِّى عليه الوَلِيُّ خاصَّةً إلى ثَلاثٍ . وقال

الإنصاف

و « الحاوِيَيْن » ، و « النَّظْمِ » ، و « الفائِقِ » ، و « الفُروعِ » . وقيل : يُصلِّى عليها إلى سنَةٍ . وقيل : يصلِّى عليها ما لم يَثْلَ . فعليه ، لو شَكَّ في بِلَاه ، صَلَّى . على الصَّحيحِ . وقيل : لا يصلِّى . وأطلقهما في « الفُروعِ » ، و « ابنِ تميم » . وقيل : يصلِّى عليه أبدًا . اختارَه ابنُ عَقِيل . قال ابنُ رَزِينٍ في « شَرْحِه » : وهو أظهر . فعلى المذهب ، ذكر جماعة مِنَ الأصحابِ ؛ منهم المُصنِّفُ ، والشَّارِحُ ، وابنُ تَميم ، وغيرُهم ، لا تضرُّ الزِّيادةُ اليَسِيرةُ . قال في « الفُروعِ » : ولعله مُرادُ الإمام أحمد . قال القاضى : كاليوْم واليَوْمَيْن .

فوائد ؛ إحْدَاها ، متى صلَّى على القَبْرِ كان المَيِّتُ كَالإِمامِ . قالَه في « الرِّعايَةِ الكُبْرى » وغيرِه . الثَّانيةُ ، حيثُ قُلْنا بالتَّوْقيتِ ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أَنَّ أُوَّلَ المُدَّةِ مِن وَقْتِ دَفْنِه . جزَم به في « التَّلْخيصِ » ، و « البُلْغَةِ » ، و « الوَجيزِ » ، و غيرِهم . وقدَّمه في « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « الفائق » ، و « النَّرْكَشِيِّ » . وقال : هذا و « الفائق » ، و « الفائق » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » . وقال : هذا

⁽١) سقط من : الأصل .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٩٦ .

وأخرجه بلفظه البخارى ، فى : باب غزوة أحد ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ١٢٠/٥ . وأبو داود ، فى : باب الميت يصلى على قبره بعد حين ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٩٣/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٥٤/٤ .

الشرح الكبر إسحاقُ: يُصَلِّي عليه الغائِبُ إلى شَهْر ، والحَاضِرُ إلى ثَلاثٍ . ولَنا ، ما روَى سعيدُ بنُ المُسَيَّب ، أَنَّ أُمَّ سعدٍ ماتَتْ والنبيُّ عَلَيْكُ عائِبٌ ، فلمَّا قَدِم صَلَّى عليها ، وقد مَضَى لذلك شَهْرٌ'' . قال أحمدُ : أَكْثَرُ مَا سَمِعْتُ أَنَّ النبيَّ عَلِيْكُ صَلَّى على أُمِّ سعد بن عُبادَةَ بعدَ شَهْر . ولأنَّها مُدَّةٌ يَغْلِبُ على الظُّنِّ بَقاءُ المَيِّتِ فيها ، أَشْبَهَتِ الثَّلاثَةَ ، أو كالغائِب . وتَجْويزُ الصلاةِ عليه مُطْلَقًا باطِلٌ ، بأنَّ قَبْرَ النبيِّ عَلَيْكُ ، لا يُصَلَّى عليه الآن إجْماعًا ، وكذلك التَّحْدِيدُ ببلَى المَيِّتِ ؛ لكَوْنِه عليه السَّلامُ لا يَبْلَى . فإن قِيلَ : فالخَبَرُ دَلُّ على الصلاةِ بعدَ شَهْر ، فكيف مَنَعْتُموه ؟ قُلْنا : تَحْدِيدُه بالشَّهْر يَدُلُّ على أنَّ صَلاتَه ، عليه الصلاةُ والسَّلامُ ، كانت عندَ رأس الشَّهْر ؟ لَيَكُونَ مُقَارِبًا للحَدِّ . وتَجُوزُ الصلاةُ بعدَ الشُّهْرِ قَريبًا منه ؛ لدَلالَةِ الخَبَرِ عليه ، ولا يَجُوزُ بعدَ ذلك ؛ لعَدَم وُرُودِه فيه .

المشْهُورُ . واخْتَارَهُ ابنُ أَبِي مُوسِي . فعليه ، لو لم يُدْفَنْ مَدَّةً تزيدُ على شَهْر ، جازَ أَنْ يَصَلِّي عَلَيْهِ . وقيل : أوَّلُ المُدَّةِ مِن حين المُوتِ . اخْتارَه ابنُ عَقِيل . وأَطْلَقَهما في ﴿ الفَروع ِ ﴾ ، و ﴿ ابن تَميم ﴾ . الثَّالثةُ ، وحيثُ قُلْنا بالتَّوْقيتِ أيضًا ، فإنَّ الصَّلاةَ تحْرُمُ بعدَه . نصَّ عليه . الرَّابعةُ ، قوْلُه : صَلَّى على القَبْر . هذا ممَّا لا نِزاعَ فيه أعْلَمُه . يعْنِي ، أنَّه يصَلِّي على المَيِّتِ وهو في القَبْر . صرَّح به في « مَجْمَعٍ البَحْرَيْنِ » . فأمَّا الصَّلاةُ وهو خارِجُ القَبْرِ في المَقْبَرَةِ ، فتَقَدَّم الخِلافُ فيه ، في باب اجْتِنابِ النَّجاسَةِ . الخامسةُ ، مَن شَكُّ في المُدَّةِ ، صلَّى حتى يعْلَمَ فَراغَها . قَالَهُ الأَصْحَابُ . وقال في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : ويتَوجَّهُ الوَجْهُ في الشُّكِّ في بَقائِه .

⁽١) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٢٥٨/٤ .

فصل: ومَن صَلَّى عليها مَرَّةً ، فلا تُسَنُّ له إعادَةُ الصلاةِ عليها ، وإذا صُلِّى على الجِنازَةِ ، لم تُوضَعْ لأَحَدِ يُصَلِّى عليها ، ويُبادَرُ بِدَفْنِها . قال القاضى : إلَّا أن يُرْجَى مَجِىءُ الوَلِيِّ فَتُوَخَّرُ ، إلَّا أن يُخافَ تَغَيُّرُه . وقال القاضى : إلَّا أن يُرْجَى مَجِىءُ الوَلِيِّ فَتُوَخَّرُ ، إلَّا أن يُخافَ تَغَيُّرُه . وقال ابنُ عَقِيلٍ : لا يُنْتَظَرُ به أَحَدٌ ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيلِيٍّ قال في طَلْحَةَ بنِ البَرَاءِ : (عَجُلُوا بِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لجيفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانَى المُهُ الْفَى الْهُ أَن تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانَى اللهُ أَهْلِهِ » (١) . وأمّا مَن أَدْرَكَ الجِنازَةَ مِمَّن لم يُصَلِّ ، فله أن يُصَلِّى عليها ، فعله أن يُصَلِّى عليها ، فعله على " ، وأنس " ، وسَلْمان في رَبِيعَة (١) ، وأبو حَمْزَة (١) ، رَضِيَ اللهُ عنه م .

الإنصاف

السَّادسة ، حُكْمُ الصَّلاةِ على الغَريقِ ونحوِه فى مِقْدارِ المُدَّةِ ، كَحُكْمِ الصَّلاةِ على القَبْرِ . هذا هو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . وقال القاضى فى « تَخْريجِه » : إذا تَفَسَّخَ المَيِّتُ فلا صلاة . السَّابعة ، لو فاتَتْه الصَّلاةُ مع الجماعةِ ، اسْتُجِبَّ له أَنْ يصَلِّى عليها . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . جزَم به المُصنَّفُ فى « المُغنِى » ، وصاحِبُ « التَّلخيصِ » وغيرُهما . وقدَّمه فى « الفُروعِ » وغيرِه . وقيل : يصَلِّى مَن لم يصَلِّ إلى شَهْرٍ . وقيل : يصَلِّى مَن لم يصَلِّ إلى شَهْرٍ . وقيَّده ابنُ شِهاب . وقيل : لا تُجْزِئُه الصَّلاةُ بنِيَّة السُّنَّةِ . جزَم به أبو المَعالِى ؛ لأنَّه لا يَتَنقُل بها ليَقْضِيَها بدُخولِه فيها . قال فى « الفُروعِ » : كذا قال . وذكر الشَّيْخُ تَقِى الدِّينِ ، أنَّ بعضَ الأصحابِ ذكر وَجْهًا ، أنَّها فرْضُ كِفايَةٍ ، مع سقُوطِ الإِثْمِ بالأَوْلَى . وقال أيضًا : فُروضُ الكِفاياتِ ، إذا قامَ بها رجُلّ ، سقُوطِ الإِثْمِ بالأَوْلَى . وقال أيضًا : فُروضُ الكِفاياتِ ، إذا قامَ بها رجُلّ ،

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٢ .

⁽٢) هو سلمان بن ربيعة بن يزيد الباهلي ، سلمان الخيل ، يقال إن له صحبة ، قتل سنة خمس و عشرين . تهذيب التهذيب ١٣٦/٤ ، ١٣٧ .

 ⁽٣) أبو حمزة عيسى بن سليم الحمصى ، ثقة صدوق . ذكر ابن حجر أن له عند مسلم حديث عوف بن مالك في الصلاة على الجنازة . تهذيب التهذيب ٨ / ٢١١ .

الله و يُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ بِالنِّيَّةِ ، فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِ جَانِبَي الْبَلَدِ ، لَمْ يُصَلُّ عَلَيْهِ بِالنُّيَّةِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ .

الشرح الكبير

فصل : ويُصَلَّى على القَبْر ، وتُعادُ عليه الصلاةُ جَماعَةً وفُرادَى . نَصَّ عليهما أحمدُ . وقال : وما بَأْسٌ بذلك ، قد فَعَلَه عِندَّةٌ مِن أصحاب رسول اللهِ عَلِيْتُهُ . وفي حديثِ ابن عباسِ ، قال : انْتَهَى النبيُّ عَلَيْتُهُ إلى قَبْرِ رَطْبِ ، فَصَفُّوا حَلْفَه ، فَكَبَّرَ أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عليه'' .

٧٨٣ - مسألة : (ويُصَلَّى على الغائِب بالنِّيَّةِ ، فإن كان في أَحَدِ جانِبَي البَلَدِ ، لم يُصَلُّ (') عليه بالنِّيَّةِ ، في أَصَحِّ الوَجْهَيْن) تَجُوزُ الصلاةُ على الغائِب في بَلَدٍ آخَرَ بالنِّيَّةِ ، بَعِيدًا كان البَلَدُ أُو قَرِيبًا ، فيَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ ،

الإنصاف سَقَطَتْ ، ثم إذا فَعَل الكُلُّ ذلك ، كان كلُّه فرْضًا . ذكره ابنُ عَقِيل محَلَّ وفاقي ، لكنْ لَعَلُّه إذا فَعَلُوه جميعًا ، فإنَّه لا خِلافَ فيه . وفي فِعْل البعض بعدَ البَعض ، [١٨٤/١ ظ] وَجْهان . الثَّامنةُ ، لا تجوزُ الصَّلاةُ على المَيِّتِ مِن وَراءِ حائِلِ قبلَ الدُّفْن . نصَّ عليه ، لعدَم الحاجَةِ . وسَبَق أنَّه كإمامٍ ، فيَجيءُ الخِلافُ . قالَه في « الفَروع ِ » . وصحَّحَ في « الرِّعايَة » الصِّحَّةَ كالمكَّيَّة . وتقدَّم ذلك في شروط صحَّة الصَّلاةِ عليها.

قوله : ويُصلِّى على العَائِب بالنِّيَّة . هذا المذهبُ مُطْلَقًا ، وعليه جماهيرُ الأصحاب ، وقطّع به كثيرٌ منهم . وعنه ، لا تجوزُ الصَّلاةُ عليه . وقيل : يصَلَّى عليه إنْ لم يكُن صُلِّي عليه ، وإلَّا فلا . اخْتارَه الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وابنُ عَبْدِ القَويّ ، وصاحِبُ « النَّظْم » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٨ .

⁽٢) في م: « تصح » .

ويُصَلِّى عليه كصلاتِه على الحاضِر ، وسَواءٌ كان المَيِّتُ في جَهَةِ القِبْلَةِ أو لم يَكُنْ . وبهذا قال الشافعيُّ . وقال مالكٌ ، وأبو حنيفةَ : لا يَجُوزُ . وحَكَى ابنُ أبى موسى ، عن أحمدَ رِوايَةً كَقَوْلِهِما ؛ لأَنَّ^(١) مِن شَرْطِ الصلاةِ على الجِنازَةِ حُضُورَهَا ، بدَلِيلِ مالو كان في البَلَدِ . ولَنا ، أنَّ النبيَّ عَلِيْكُ نَعَى النَّجاشِيُّ صاحِبَ الحَبَشَةِ في اليوم الذي مات فيه ، وصَلَّى بهم بالمُصَلَّىٰ ، فكَبَّرَ عليه أَرْبَعًا . مُتَّفَقٌ عليه (٢) . فإن قِيلَ : فيَحْتَمِلُ أَنَّ النبيَّ عَلِيْكُ زُويَتْ له الأَرْضُ ، فأَرىَ الجنازَةَ . قُلْنا : لم يُنْقَلْ ذلك ، ولو كان لأُخْبَرَ به ، ولَنا ، الاقْتِداءُ بالنبيِّ عَلِيلًا ما لم يَثْبُتْ ما يَقْتَضِي اخْتِصاصَه ، ولأنَّ المَيِّتَ مع البُعْدِ لا تَجُوزُ الصلاةُ عليه وإن رُئِيَ ، ثم لو اخْتَصَّتِ الرُّوِّيَةُ بالنبيِّ عَلِيلًا لاخْتَصَّتِ الصلاةُ به ، وقد صَفَّ النبيُّ عَلَيْكُ أَصِحابَه فَصَلَّى بهم . فإن قِيلَ : لم يَكُنْ بالحَبَشَةِ مَن يُصَلِّي عليه . قُلْنا : ليس هذا مَذْهَبَكُم ، فإنَّكُم لا تُجِيزُونَ الصلاةَ على الغَريق ، والأسِير ، وإن كان لم يُصَلُّ عليه ، ولأنَّ هذا بَعِيدٌ ؛ لأنَّ النَّجاشِيُّ كان مَلِكَ الحَبَشَةِ ، وقد أَظْهَرَ إِسْلامَه ، فيَبْعُدُ أَنَّه لم يُوافِقْه أَحَدٌ يُصَلِّى عليه .

تنبيه : ظاهِرُ كلام المُصنِّفِ ، صِحَّةُ الصَّلاةِ على الغائِب عن البَلَدِ ، سواءٌ كان قرِيبًا أو بعيدًا . وهو صحيحٌ ، وهو المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : لاَبُدَّ أَنْ يكونَ الغائِبُ مُنْفَصِلًا عنِ البَلَدِ بما يُعَدُّ الذُّهابُ إليه نوْعَ سفَرٍ . وقال: أَقْرَبُ الحُدودِ، ما تجبُ فيه الجُمُعَةُ. وقال القاضي: يكْفِي حَمْسونَ خُطْوَةً.

⁽١) في م: « ليس ».

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٥.

فصل: فإن كان المَيِّتُ في أَحَدِ جانِبَي البَلَدِ ، لم يُصَلِّ عليه مَن في الجانِبِ الآخَرِ ، في أَصَحِّ الوَجْهَيْنِ . اخْتارَه أبو حَفْصٍ البَرْمَكِيُّ ؛ لأَنَّه يُمْكِنُه الحُضُورُ للصلاةِ عليه ، أو على قَبْرِه ، أشْبَهَ مالو كانا في جانِبٍ واحِدٍ . والثّانِي ، يَجُوزُ كالوكان في بَلَدٍ آخَرَ . وقدرُوي عن ابن حامِدٍ ، أَنَّه صَلَّى على مَيِّتٍ مات في أَحَدِ جانِبَى بَعْدادَ ، وهو في الآخرِ .

فصل : وتَتَوَقَّتُ الصِهلاةُ على الغائِبِ بشَهْرٍ ، كالصلاةِ على القَبْرِ ؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ بَقاؤُه مِن غيرِ تَلاشٍ أَكْثَرَ مِن ذلك . فعلى هذا قال ابنُ عَقِيلٍ

الإنصاف

فائدة : مُدَّةُ جَوازِ الصَّلاةِ على الغائبِ ، كمُدَّةِ جَوازِ الصَّلاةِ على القَبْرِ . على الصَّحيحِ مِنَ المُذهب ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقال القاضي في « الخِلافِ » : يصلَّى على الغائبِ مُطْلَقًا . قلتُ : وهو ظَاهِرُ كلامِ كثيرٍ مِنَ الأصحابِ . وهو الواقِعُ في البلادِ البعيدةِ .

قوله: وإنْ كان فى أَحَدِ جانِبَى البَلَدِ ، لم يُصَلَّ عليه بالنَّيَّةِ ، فى أَصَعِّ الوَجْهَيْن . وهو المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ . والوَجْهُ الثَّانى ، يصَلَّى عليه للمَشْقَّةِ . اخْتارَه ابنُ حامِدٍ . وأَبْطَلَه المَجْدُ بمَشْقَّةِ المَرَضِ والمطرِ . قال فى « الفُروعِ » : ويتوجَّهُ فيها تخْريجٌ .

تنبيه : ظاهِرُ كلامِ المُصنِّفِ ، أنَّ الخِلافَ جارٍ ، سواةً كانتِ البَلَدُ صغيرةً أو كبيرةً . وهو ظاهِرُ إطْلاقِ بعضِهم . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّ مَحَلَّ الخِلافِ في البَلَدِ الكبيرِ . ويَحْتَمِلُه كلامُ المُصنِّفِ . وأمَّا البَلَدُ الصَّغِيرُ ، فلا يصَلَّى على مَن في جانِبه بالنَّيَّة ، قوْلًا واحدًا . قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : القائِلُون بالجَوازِ قيَّدَ مُحَقِّقُوهم البَلَدُ بالكَبيرِ ، ومنهم مَن أطْلقَ ولم يُقيِّدْ . انتهى . قلتُ : الذي يظْهَرُ أنَّ مُرادَ مَن أطْلَقَ ، البَلَدُ الكَبيرُ .

[١٢٥/٢ و] ، فى أكيل السَّبُع ِ ، والمُحْتَرِقِ بالنّارِ : يَحْتَمِلُ أَن لا يُصَلَّى الشرح الكبير عليه ؛ لذَهابِه ، ويُصَلَّى على الغَرِيقِ ، إذا غَرِق قبلَ الغُسْلِ ، كالغائِبِ البَعِيدِ ؛ لأَنَّ الغُسْلَ تَعَذَّرَ لمَانِع ٍ ، أَشْبَهَ الحَيَّ إذا عَجَز عن الغُسْلِ والتَّيَشُم ِ ، صَلَّى على حَسَب حالِه .

٧٨٤ – مسألة : (ولا يُصَلِّى الإِمامُ على الغالِّ ، ولا مَن قَتَل نَفْسَه)
 الغَالُّ ؛ هو الذي يَكْتُمُ غَنِيمَته أو بعضها ، ليَأْخُذَها لنَفْسِه ويَخْتَصَّ بها .

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، لو حضر الغائِبُ الذي كان قد صُلِّي عليه ، اسْتُجِبَّ أَنْ الإنصاف يُصلَّى عليه ثانِيًّا . جرَم به ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ ، واقْتَصرَ عليه في « الفُروع » . قلتُ : فيُعانِي بها . وهي مُسْتَثْناةٌ مِن قوْلِهم : لا يُسْتَحَبُّ إعادةُ الصَّلاةِ عليه . على ما تقدَّم . الثَّانيةُ ، لا يُصلَّى مُطلَقًا على المُفْتَرَسِ المأْكُولِ في بَطْنِ السَّبُع ، والذي قد اسْتَحَالَ باحْتِراقِ النَّارِ ونحوهما . على الصَّحيح مِنَ المذهب . السَّبُع ، والذي قد اسْتَحَالَ باحْتِراقِ النَّارِ ونحوهما . على الصَّحيح مِنَ المذهب . قال في « الفُصولِ » : فأمَّا إنْ حصل في بَطْنِ السَّبُع ، وجزَم به في « المُذْهَب » . وقدَّمه في السَّبُع ، مُ عليه مع مُشاهَدَةِ السَّبُع . وجزَم به في « المُذْهَب » . وقدَّمه في « الرِّعايةِ الكُبْري » . وقيل : يُصِلَّى عليهما . وأطْلْقَهما في « الفُروع » ، « الرِّعايةِ الصَّغري » ، و « الحَاوِيَيْن » .

قوله: ولا يُصلِّى الإِمَامُ على الغالِّ ، ولا مَن قتلَ نَفْسَه . مُرادُه ، لا يُسْتَحَبُّ . وهذا المذهبُ . نصَّ عليه ، وعليه أكثرُ الأصحابِ ، وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وقيل : يَحْرُمُ . وهو وَجْهٌ حَكاه ابنُ تَميم . وحكَى روايةً حَكاها في « الرِّعاية » . وهذا ظاهِرُ ما قدَّمه الزَّرْكَشِيُّ . وقال : هذا المذهبُ المنصوصُ بلا رَيْبٍ . ويَحْتَمِلُه كلامُ المُصنَفِّ وغيرِه . وعنه ، يُصَلِّى عليهما حتى على باغ ومُحارِبٍ . واختارَه ابنُ عَقِيل .

110

الشرح الكبر فهذا لا يُصَلِّي عليه الإمامُ ، ولا على قاتِل نَفْسِه عَمْدًا . ويُصَلِّي عليهما سائِرُ النَّاس . نَصَّ على هذا أحمدُ . وقال عُمَرُ بنُ عبدِ العَزيز ، والأوْزاعِيُّ : لا يُصَلِّى على قاتِل نَفْسِه بحال ؛ لأنَّ مَن لا يُصَلِّى عليه الإمامُ لا يُصَلِّى عليه غيرُه ، كشّهيدِ المَعْرَكَةِ . وقال عَطاءٌ ، والنَّخَعِيُّ ، والشافعيُّ : يُصَلِّي الإمامُ وغيرُه على جَمِيع ِ المُسْلِمِين ؛ لقَوْل النبيِّ عَلَيْكُم : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ . رَواه الخَلَّالُ بإسْنَادِه' ' . وَلَنا ، ما روَى جابرُ بنُ سَمُرَةَ ، أنَّ النبيَّ عَلِيلَةٍ جاءُوه برجل قد قَتَل نَفْسَه بمَشاقِص (١) ، فلم يُصَلِّ عليه . رَواه مسلمٌ (° . وروَى أبو داودَ نحوَه (' . وعن زيدِ بن ﴿ خالِدِ الجُهَنِيِّ ، قال : تَوُفَّيَ رجلٌ مِن جُهَيْنَةَ يومَ خَيْبَرَ ، فذُكِرَ ذلك لرسول اللهِ عَلَيْكُ ، فقال : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » . فَتَغَيَّرَتْ وُجُوهُ القَوْم . فلمّا

الإنصاف

تنبيهان ؛ الأوَّلُ ، مفْهومُ كلام المُصنَنِّفِ ، أنَّه يُصلِّي على غيرِ الغالِّ ومَن قتَل نفْسَه ، وذلك قِسْمان ؛ أحدُهما ، أهْلُ البدَع ِ . والصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّه لا يصَلِّي عليهم . وعنه ، يصَلِّي عليهم . وهو ظاهرُ كلام المُصَنِّفِ هنا . الثَّاني ، غيرُ أَهْلِ البِدَعِ . فيُصلِّى عليهم مُطْلَقًا . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وعنه ، لا يُصلِّى على أهْل الكَبائر . وهي مِنَ المُفْرَداتِ . وجزَم بها في « التَّرْغيب » وغيره . وقدَّمها في « التُّلْخيص » . واخْتارَ المَجْدُ ، أنَّه لا يصَلِّي على كُلِّ مَن ماتَ على مَعْصِيَةٍ

⁽١) تقدم تخريجه في ٣٩/٣ .

⁽٢) المشقص: سهم ذو نصل عريض.

⁽٣) في : باب ترك الصلاة على القاتل نفسه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٢ . كما أخرجه النسائي ، في : باب ترك الصلاة على من قتل نفسه ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٨٧ ، ١٠٧ ، ٩٧ ، ٩٧ .

⁽٤) في : باب الإمام لا يصلي على من قتل نفسه ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٤ .

رَأَى ما بهم قال : ﴿ إِنَّ صَاحِبَكُمْ غَلَّ مِنَ الْغَنِيمَةِ ﴾ ' ا . احْتَجَّ به أحمد . واخْتَصَّ الامْتِناعُ بالإِمام ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيلَةً لمَّا امْتَنَعَ مِن الصلاةِ على الغالِّ ، قال : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » . ورُوىَ أَنَّه أَمَرَ بالصلاةِ على قاتِل نَفْسِه ، وكان ﷺ هو الإمامَ ، فأَلْحِقَ به مَن ساواه في ذلك ، ولا يَلْزَمُ مِن تَرْكِ صلاةِ النبيِّ عَلَيْكُ تَرْكُ صلاةِ غيره ؛ فإنَّه كان في بَدْء الإسلام لا يُصَلَّى على مَن عليه دَيْنٌ لا وَفاءَله ، ويَأْمُرُهم بالصلاةِ عليه . فإن قِيلَ : هذا خاصٌّ بالنبيِّ عَلَيْكُ ؛ لأنَّ صَلاتَه سَكَن . قُلْنا : ما ثَبَت في حَقِّ النبيِّ عَلَيْكُ ، ثَبَت في حَقِّ غيره ، ما لم يَقُمْ على أُختِصاصِه به دَلِيلٌ . فإن قِيلَ : فقد تَرَك النبيُّ عَلَيْكُ الصلاةَ على مَن عليه دَيْنٌ . قُلْنا : ثم صَلَّى عليه بعدُ ، فرَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النبيُّ عَلِيْكُ كَانَ يُؤْتَى بالرجل المُتَوَفِّي عليه الدَّيْنُ ، فيَقُولُ : ﴿ هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ وَفَاء ؟ » . فإن حُدِّثَ أَنَّه تَرَك وَفاءً صَلَّى عليه ، وإلّا قال للمُسْلِمِين : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبكُمْ » . فلمَّا فَتَح اللهُ الفُتُوحَ قام ، فقالَ : « أَنَا أُوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَمَنْ تُوفِّي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَتَرَكَ دَيْنًا

ظاهرةٍ بلا تَوْبَةٍ . قال في « الفُروع ِ » : وهو مُتَّجَةً . وعنه ، ولا يُصلِّي على مَن قُتِلَ الإنصاف في حَدٍّ . وقال في « التَّلْخيص » : لا يختلفُ المذهبُ ، أنَّه إذا ماتَ المَحْدودُ ، أنَّه يُجوزُ للإمام الصَّلاةُ عليه؛ فإنَّه عليه أفْضَلُ الصَّلاةِ والسَّلام ، صلَّى على الغَامِدِيَّةِ (٢). وجزَم في « الرَّعايَةِ الصُّغْرِي » ، و « الحاويَيْن » ، أنَّ الشَّارِبَ الذي لم يُحَدُّ كالغالُ

⁽١) أخرجه أبو داود ، في : باب في تعظيم الغلول ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٢/٢ . والنسائي ، في : باب الصلاة على من غلى ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٢ . وابن ماجه ، في : باب الغلول ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٥٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١١٤ .

⁽٢) سيأتي تخريجه بعد قليل .

الشرح الكبير عَلَىَّ قَضَاؤُهُ ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ »`` . قال التِّرْمِذِيُّ : هذا حديثٌ صحِيحٌ . ولولا النَّسْخُ كان كمَسْأَلَتِنا ، وهذه الأَحادِيثُ خاصَّةٌ ، فيَجبُ تَقْدِيمُها على قَوْلِه : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ » .

فصل : قال أحمدُ : لا أشْهَدُ الجَهْمِيَّةَ ١٠ ولا الرَّافِضَةَ ١٠ ، ويَشْهَدُه مَن شاء ، قد تَرَك النبيُّ عَلِيْكُ الصلاةَ على أَقَلُّ مِن ذا ؟ الدُّيْنِ ، والغُلُولِ ، وقاتِلِ

الإنصاف وقاتلِ النَّفْسِ . وذكرَه في « الكُبْرى » رِوايةً . وعنه ، ولا على مَن ماتَ وعليه دَيْنٌ ، لم يُخْلِفُ وَفَاءً . وهي مِنَ المُفْرَداتِ . التنبيه الثاني ، المُرادُ هنا بالإمام ، إمامُ القَرْيَةِ . وهو وَالِيها في القَضاءِ . قدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « ابنِ تَميم ٍ » . وذكرَه

(١) أحرجه البخاري ، في : باب الدين ، من كتاب الكفالة ، وفي : باب الصلاة على من ترك دينا ، من كتاب الاستقراض ، وفي : باب قول النبي عَلَيْكُ من توك كلا أو ضياعًا فإلى ، من كتاب النفقات ، في : باب قول النبي عَلَيْكُ من ترك مالا فلأهله ، و : باب ميراث الأسير ، مو كتاب الفرائض . صحيح البخاري ١٢٨/٣ ، ١٥٥ ، ١٩٤ ، ٨٧/٨ ، ٨٧/٨ ، ١٩٤ ، ١٩٤ . ومسلم في : باب من ترك مالا فلورثته ، من كتاب الفرائض . صحيح مسدم ٢٣٧/٣ ، ١٢٣٨ . وأبو داود ، في : باب في ميراث ذوي الأرحام ، من كتاب الفرائض ، وفى : باب أرزاق الذرية ، من كتاب الإجارة ، وفى : باب فى التشديد فى الدين ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢/١١ ، ١٢٣ ، ٢٢١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على المديون ، من أبواب الجنائز ، وفى : باب ما جاء من ترك مألًا فلورثته ، من أبواب الفرائض . عارضة الأحوذي ٢٩١/٤ ، ٢٣٩/٨ . والنسائي ، في : باب الصلاة على من عليه دين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٥٣/٤ . وابن ماجه ، في : باب من ترك دينا أو ضياعا ... ، من كتاب الصدقات ، وفي : باب ذوى الأرحام ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ۸۰۷/۲ ، ۹۱۵ . والإمام أحمد ، في : المسند ۲۹۰/۲ ، ۶۵۳ ، ۶۵۲ ، ۲۹۲/۳ ، ۲۷۱ ،

⁽٢) الجهمية : هم أصحاب جهم بن صفوان ، وهو من الجبرية الخالصة ، الذين ينفون الفعل حقيقة عن العبد ، ويضيفونه إلى الله تعالى . الملل والنحل ١ / ١٣٥ .

⁽٣) كان من مذهب زيد بن على جواز إمامة المفضول ، فأجاز إمامة الشيخين أبي بكر وعمر ، فلما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة رفضوه ، فسموا رافضة . الملل والنحل ٣٠٤/١ - ٣٠٦ .

نَفْسِه . وقال : لا يُصَلِّى على الرّافِضِيِّ . وقال أبو بكر بنُ عَيّاش : لا أَصَلِّي على رافِضِيٌّ ، ولا حَرُوريٌّ (). وقال الفِرْيابيُّ () : مَن شَتَم أَبا بكر فهو كافِرٌ ، لا يُصَلَّى عليه . قِيلَ له : فكيف تَصْنَعُ به ، وهو يَقُولُ : لا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ قال : لا تَمَسُّوه بأيْدِيكم ، ادْفَعُوه بالخُشُب حتى تُوارُوه . وقال أحمدُ : أَهِلُ البِدَعِ لا يُعادُون إن مَرضُوا ، ولا تُشْهَدُ جَنائِزُهم إن ماتُوا . وهو قَوْلُ مالكِ . قال ابنُ عبدِ البّرِ ": وسائِرُ العُلَماء يُصَلُّون على أهلِ البِدَعِ والخَوَارِجِ وغيرِهم ؛ لعُمُوم قولِه عليه السَّلامُ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾(") . ولَنا ، أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ تَرَك الصلاةَ بأَدْوَنَ مِن هذا ، فأوْلَى أَن تُتْرَكَ الصلاةُ به ، وروَى ابنُ عُمَرَ أَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكُمْ قال : ﴿ إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسًا ، وإنَّ مَجُوسَ أُمَّتِي الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ ، فَإِنَّ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فِلا تَشْهَدُوهُمْ » . رَواه الإمامُ أحمدُ(٤) .

أبو بَكْرٍ . نقَل حَرْبٌ ، إمامُ كلِّ قَرْيَةٍ وَالِيها . وخَطَّأَه الخَلَّالُ . قال المَجْدُ : الإنصاف والصَّوابُ تَسْوِيَتُه ، فإِنَّ أَعْظَمَ مُتَوَلِّ للإمامةِ في كلِّ بلْدَةٍ ، يحْصُلُ بامْتِناعِه الرَّدْعُ والزَّجْرُ . ونقَل الجماعةُ عن الإمام أحمدَ ، أنَّه الإمامُ الأعْظَمُ . والْحتارَه الخَلَّالُ . وجزَم به في « التَّبْصِرَةِ » . وقدَّمه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْنِ » . وقال : هو أَشْهَرُ

⁽١) الحروريـة أتباع نجدة بن عامر الحروري الحنفي ، وهم فرقة من الخوارج . الملل والنحل ١ / ٢١٢ .

⁽٢) أبـو عبـد الله محمد بن يوسف الفريابي الحافظ ، شيخ البخاري ، المتوفي سنة اثنتي عشرة ومائتين . العبر

⁽٣) تقدم تخريجه في ٣٩/٣ .

⁽٤) في : المسند ٢ / ٨٦ ، ١٢٥ . كما أخرجه أبو داود مختصرا ، في : باب في القدر ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٢٤ .

فصِل : ولا يُصَلَّى على أطْفالِ المُشْرِكِين ؛ لأنَّ لهم حُكْمَ آبَائِهم ، إلَّا مَن حَكَمْنا بإسلامِه ، بأن يُسْلِمَ أحدُ أَبُوَيْه ، أو يَمُوتَ ، أو يُسْبَى مُنْفَرِدًا مِن أَبُوَيْه ، أو مِن أَحَدِهما ، فإنَّه يُصَلَّى عليه . وقال أبو ثَوْرٍ ، في مَن سُبييَ مع أَحَدِ أَبُوَيْه : لا يُصَلَّى عليه ، حتى يَخْتارَ الإِسْلَامَ . ولَنا ، أنَّه مَحْكُومٌ بإسْلامِهِ ، أَشْبَهُ مَن سُبِي مُنْفُرِدًا منهما .

فصل : ويُصَلَّى على سائِر المُسلمين ؛ أهْل الكَبائِرِ ، والمَرْجُومِ في الزِّنَا ﴾ [١٢٥/٢ ظ] وغيرِهم . قال أحمدُ : مَن اسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، وصَلَّى صَلاتَنا ، نُصَلِّي عليه ونَدْفِنُه . ويُصَلِّي على وَلَدِ الزِّنا ، والزّانِيَةِ ، والذي يُقادُ منه في القِصاص ، أو يُقْتَلُ في حَدٍّ . وسُئِل عمَّن لا يُعْطِي زَكاةَ مالِه ، قال: يُصَلَّى عليه، ما نَعْلَمُ أنَّ النبيَّ عَلِيلًا تَرَك الصلاةَ على أَحَدٍ ، إلَّا على قاتِل نَفْسِه والغالِّ . وهذا قولُ عَطاءِ ، والنَّخَعِيِّ ، والشافعيِّ ، وأصحاب الرَّأْي ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ : لا يُصَلَّى على البُغَاةِ ، ولا على المُحارِبِين ؛ لأَنُّهم بايَنُوا أهلَ الإِسْلام ، أَشْبَهُوا أهلَ دارِ الحَرْبِ . وقال مالكٌ : لا يُصَلَّى على مَن قُتِل في حَدٍّ ؛ لأنَّ أبا بَرْزَةَ الأَسْلَمِيَّ قال : لم يُصَلِّ رسولُ اللهِ

الإنصاف [١/٥٥/١] الرُّوايتَيْن . وقيل : الإمامُ الأعْظَمُ أو نائبُه .

فائدة : إذا قُتِلَ البَاغِي ، غُسِّلَ وصُلِّى عليه . وأمَّا قاطِعُ الطَّريقِ ، فإنَّه يُقْتَلُ أُوَّلًا . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . فعليه يُغَسَّلُ ويصَلَّى عليه ، ثم يُصْلَبُ ، على الصَّحيح ِ . قدَّمه في ﴿ التَّلْخيصِ ﴾ ، و ﴿ ابنِ تَميم ٍ ﴾ . وقيل : يُصْلَبُ عَقِيبَ القَتْلِ ، ثم يُنْزَلُ فيُغَسَّلُ ويُصَلَّى عليه ، ويُدْفَنُ . جَزَم به فى « الرِّعايَةِ الكُبْرى » ، ف بابِ المُحارِبِين . وأَطْلَقَهما في « الفُروعِ ِ » . وقيل : يُصْلَبُ قبلَ القَتْلِ .

عَلَيْكُ عَلَى مَاعِزِ بِنِ مَالُكٍ ، و لَم يَنْهُ عِن الصلاةِ عليه . رَواه أبو داودَ (') . وَلَنَا ، قولُ النبيِّ عَلَيْكُ : « صَلَّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » . رَواه الخَلَّالُ . وروى عِن أَلَى شُمَيْلَةَ ، أَنَّ النبيُّ عَلِيْكُ خَرَج إِلَى قُباءَ ، فاسْتَقْبَلَه رَهُطٌ مِن الأَنْصَارِ ، يَحْمِلُون جِنازَةً على بابٍ ، فقال النبيُّ عَلِيْكُ : « مَا هَذَا ؟ »قالُوا : مَمْلُوكُ لآلِ فُلانٍ . قال : « أَكَانَ يَشْهَدُأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ؟ » قالُوا : قد كان قالُوا : نعم ، ولكنَّه كان وكان . فقالَ : « أَكَانَ يُصَلِّى ؟ »قالُوا : قد كان يُصَلِّى ويَدَعُ . فقالَ هم : « ارْجِعُوا بِهِ ، فَعَسِّلُوهُ ، وَكَفِّنُوهُ ، وَالَّذِى نَفْسِى بِيدِهِ لَقَدْ كَادَتِ الْمَلاَئِكَةُ تَحُولُ بَيْنِى وَيَدَعُ . وأَمَّا أَهُلُ الحَرْبِ فلا يُصَلِّى عليهم ؛ لكُفْرِهم ، لا تُقْبَلُ فيهم عَلَيْهُ » (') . وأمّا أهلُ الحَرْبِ فلا يُصَلَّى عليهم ؛ لكُفْرِهم ، لا تُقْبَلُ فيهم شَفاعَةٌ ، ولا يُسْتَجابُ فيهم دُعاءٌ ، وقد نُهينا عن الاسْتِغْفارِ هم . وأمّا تَرْكُ الصلاةِ على ماعِز ، فيَحْتَمِلُ أَنَّ النبيَّ عَلِيْكَ تَرَكُ الصلاةَ عليه لعُذْرٍ ؛ بدلِيلِ الصلاةِ على ماعِز ، فيحتَمِلُ أَنَّ النبيَّ عَلَيْكَ تَرَكُ الصلاةَ عليه لعُذْرٍ ؛ بدلِيلِ الصلاةِ على ماعِز ، فيحتَمِلُ أَنَّ النبيَّ عَلَى النَّهِ الْمَدِينَةِ لَوْسِعَتْهُمْ ، وتُصَلِّى عليها ؟ فقالَ : الصلاةِ على الغامِديَّةِ ، فقالَ له عُمَرُ : تَرْجُمُها ، وتُصَلِّى عليها ؟ فقالَ : « لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوْسِعَتْهُمْ » (") . كذلك

ويأْتِي هذا في بابِ حَدِّ المُحارِبين .

⁽١) في : بـابالصلاة على من قتلته الحدود ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٤ .

⁽٢) أخرجه بنحوه عبد الرزاق في مصنفه ٩/٣ ٥٠ . وعزاه الهيثمي إلى الطبر اني في الكبير . مجمع الزوائد ٣/٤١ . ٢٠٤٤ .

⁽٣) أخرحه مسلم ، فى : باب من اعترف على نفسه بالزنا ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣ / ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، وأبو داود ، فى : باب فى المرأة التى أمر النبى عليه برجمها من جهينة ، من كتاب الحدود . سنن أبى داود ٢ / ٢٦١ ، ٤٦٣ ، والترمذى ، فى : باب تربص الرجم بالحبلى حتى تضع ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٦ / ٢١١ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على المرجوم ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٠ . والدارمى ، فى : باب الحامل إذا اعترفت بالزنا ، من كتاب الحدود . سنن الدارمى ٢ / ١٨٠ . والإمام أحمد ، فى : باب الحامل إذا عترفت بالزنا ، من كتاب الحدود . سنن الدارمى ٢ / ١٨٠ .

النُّنع وَإِنْ وُجِدَ بَعْضُ الْمَيِّتِ ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُصَلَّى عَلَى الْجَوَارِ حِرِ ،....

الشرح الكبير ﴿ رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ . وروَى مَعْمَرٌ ، وهِشَامٌ ، أَنَّهُ أَمَرَهُمُ بالصلاةِ عليها . والله أعلمُ .

٧٨٥ – مسألة : ﴿ وَإِنْ وُجِدْ بَعْضُ الْمَيِّتِ ، غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ . وعَنْهُ ، لا يُصَلَّى على الجَوارِحِ) هذا المَشْهُورُ في المَذْهَبِ . وِهُو مَذْهَبُ الشافعيِّ . وعنه ، لا يُصَلَّى على الجَوارِحِ . نَقَلَهَا عنه ابنُ مَنْصُورِ . قال الخَلَّالُ : ولَعَلَّه قولٌ قَدِيمٌ لأبي عبدِ الله ِ ، والأوَّلُ الذي اسْتَقَرَّ عليه قَوْلُه .

قوله : وإِنْ وُجدَ بعضُ الميِّتِ - يعْنِي ، تَحْقيقًا -غُسِّلَ وصُلِّي عليه . يعْنِي ، غيرَ شَعَر وظُفْر وسِنٍّ . وظاهِرُه ، سواءٌ كان البعضُ المُوجودُ يعِيشُ معه ، كَيَدٍ ورجْل ونحوهما ، أوْلا ، كرأس ونحوه . وهو صحيحٌ ، وهو المذهبُ . قال في « مَجْمَعٍ البَحْرَيْنِ » ، تَبَعًا للمَجْدِ في « شَرْحِه » : هذا أصحُّ الرُّوايتَيْن . وقدَّمه في « الفَروع ِ » ، و « ابن تَميم » ، و « الشُّرح ِ » ، وقال : هو المشْهورُ . قال في « الوَجيز » : وبعضُ المَيِّتِ ككُلِّه . وعنه ، لا يُصلِّى على الجَوارحِ . قال الحَدَّلالُ : لعَلَّه قوْلٌ قديمٌ لأبي عَبْدِ الله ِ ، والذي اسْتَقَرَّ عليه قوْلُه هو الأوَّلُ . فعليها ، الاعْتِبارُ بالأَكْثَر منه ، فإنْ وُجدَ الأَكْثُرُ أَوَّلًا ، صُلِّى عليه . ولو وُجدَ بعدَه الأَقَلُّ ، لم يصلُّ عليه . وإنْ وُجِدَ الأقلُّ أوَّلًا ، لم يُصلُّ عليه لفَقْدِ الأَكْتَرِ . فظاهرُ كلام ابن أَبِي مُوسِي ، أنَّ ما دُونَ العُضْوِ الكاملِ لا يُصَلَّى عليه . وقال في « الرِّعايَةِ » : وقيل : ما دُونَ العُضْو القاتل لا يُصَلَّى عليه . وقالَه في « الفُروع ِ » . وهو في بعض نُسَخ ِ ابن تَميم .

قوله : وصُلِّى عليه . تحريرُ المذهبِ ، أنَّه إنْ عُلِمَ أنَّه لم يُصَلَّ عليه ، وَجَبَتِ

وقال أبو حنيفة ، ومالك : إن وُجِد الأَكْثَرُ صُلِّى عليه ، وإلَّا فلا ؛ لأنَّه بَعْضٌ لا يَزِيدُ على النَّصْفِ ، فلم يُصَلَّ عليه ، كالذي بان في حَياةِ صاحِبِه ، والشَّعْرِ والظُّفْرِ . ولَنا ، إجْماعُ الصحابةِ ، رَضِيَ الله عنهم ، قال أحمد : صَلَّى أبو أَيُّوبَ على رِجْل ، وصَلَّى عُمَرُ على عِظامِ بالشّامِ ، وصَلَّى أبو عَلَى رُءوسِ بالشّامِ . رَواهما عبدُ الله بنُ أحمد ، بإسْنادِه (١٠) . وقال عُبَيْدَةَ على رُءوسِ بالشّامِ . رَواهما عبدُ الله بنُ أحمد ، بإسْنادِه (١٠) . وقال الشافعي : ألقى طائِرٌ يَدًا بمَكَّةَ مِن وَقْعَةِ الجَمَل ، عُرِفَتْ بالخَاتم ، وكانت يدَ عبدِ الرحمن بن عَتّاب بن أسِيدٍ ، فصَلَّى عليها أهلُ مَكَّة (١٠) . وكان ذلك بمَحْضَر مِن الصحابة ، ولم نَعْرِفْ مِن الصحابة مُخالِفًا في وكان ذلك ، ولأنَّه بعضٌ مِن جُمْلة تَجِبُ الصلاة عليها ، فيُصَلَّى عليه ، والشَّعَرُ والظَّفْرُ لا حَياةَ فيه ، والمَّاتِ ؛ لأَنَّه مِن جُمْلة لا يُصَلَّى عليها ، والشَّعَرُ والظَّفْرُ لا حَياة فيه .

الإنصاف

الصَّلاةُ عليه ، قُولًا واحدًا . وإِنْ كان صُلِّى عليه ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أَنَّه يُستَحَبُ الصَّلاةُ عليه . قال المَجْدُ ، وتَبِعَه ابنُ تَميم : وهو الأصحُّ . وقدَّمه فى « الفُروعِ » ، و « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . وقيل : يجبُ أيضًا . اختارَه الفاضى . وصحَّحه فى « الرِّعايَةِ » . وحيثُ قُلْنا : يُصلَّى . فإنَّه يَنُوى على البَعضِ المُوجودِ فقط . على الصَّحيح مِنَ المذهبِ . وقيل : يَنُوى الجُمْلةَ . واختارَه فى « التَّلْخيص » . وأمّا غَسْلُه ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّه واجِبٌ . قال ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ : رِوايةً واحدةً . وكذا تكفِينُه ودَفْنُه . قال فى « الفُروع ِ » : تَميم ، وابنُ حَمْدانَ : رِوايةً واحدةً . وكذا تكفِينُه ودَفْنُه . قال فى « الفُروع ِ » :

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣/ ٣٥٦.

 ⁽۲) أخرجه البيهقى ، فى : باب ما ورد فى غسل بعض الأعضاء ... إلخ ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى .
 ۱۸/٤ .

فصل : وإن وُجِد الجُزْءُ بعدَ دَفْنِ المَيِّتِ ، غُسِّلَ وصُلِّيَ عليه ، و دُفن إلى جانِبِ القَبْرِ ، أو نُبِش بعضُ القَبْرِ ودُفِن فيه ، ولا حاجَةَ إلى كَشْفِ المَيِّتِ ؛ لأَنَّ ضَرَرَ نَبْشِ المَيِّتِ وكَشْفِه أَعْظَمُ مِن الضَّرَرِ بِتَفْرِقَةِ أَجْزائِه .

الإنصاف يُغَسُّلُ ويُكَفَّنُ ويُدْفَنُ في الأصحِّ . وقيل : لا يجِبُ ذلك كلُّه . وهو مِنَ المُفرَداتِ ، وَهُو ضعيفٌ . قال ابنُ تَميمٍ : وحكَى الآمِدِئُ سقُوطَ الغَسْلِ إِنْ قُلْنا : لا يُصَلَّى عليها .

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، إذا صُلِّي على البَعض ، ثم وُجدَ الأكثرُ ، فقال المَجْدُ في « شَوْحِه » : احْتَمَلَ أَنْ لا تجبَ الصَّلاةُ ، واحْتَمَلَ أَنْ تجبَ ، وإنْ تكرَّرَ الوُجوبُ ، جَعْلًا للأَكْثَر كالكُلِّ . وهو الصَّحيحُ . جزَم به في « المُغْنِي » ، و « الشُّرْحِ ِ » . وتَبِعَ المَجْدَ في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، و « الفُروع ِ » ، و ﴿ الرِّعايَةِ ﴾ . وقيل : لا يُصَلَّى على الأَقَلِّ . وعنه ، يصَلَّى . قال ابنُ تَميم : وإذا وُجِدَتْ جَارِحَةٌ مِن جُمْلَةٍ ، لم يُصَلُّ عليها . وإنْ قُلْنا بالصَّلاةِ على الجَوارحِ ، وجَبِ أَنْ يصَلَّى عليها ، ثم إذا وُجدَ الجُمْلَةُ ، فهل تجبُ إعادةُ الصَّلاةِ ؟ فيه وَجْهان تقدُّما . وفيه وَجْهٌ ثالثٌ ، يجِبُ هنا ، وإنْ لم تجِبْ فيما إذا صلَّى على الأَكْثَرِ ، ثم وُجِدَتِ الجارِحَةُ . وهل يُثْبَشُ ليُدْفَنَ معه أو بجَنْبه ؟ فيه وَجْهان ، وأطْلَقَهما في « الفُروعِ » ، و « ابنِ تَميمٍ » ، و « ابنِ حمْدانَ » . قال في « المُغْنِي » ، و ﴿ الشُّرْحِ ِ ﴾ : وإنْ وُجِدَ الجزءُ بعدَ دَفْنِ المَيِّتِ ، غُسِّلَ وصُلِّيَ عليه ودُفِنَ إلى جانِب القَبْر ، أَو يُنْبَشُ بعضُ القَبْرِ ويدْفَنُ فيه . وقال ابنُ رَزِينٍ : دُفِنَ بجَنْبِه و لم يُنْبَشْ ؛ لأَنَّه مُثْلَةً . التَّانيةُ ، ما بَانَ مِن حيٍّ ، كيَدٍ وساقٍ انفْصَلَ في وَقْتٍ ، لو وُجدَتْ فيهِ الجُملَةُ ، لم تُغَسَّلُ و لم يصَلُّ عليها . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وقيل : يصَلَّى عليها إنِ احْتَمَلَ موْتُه . قالَه في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ .

وَإِنِ اخْتَلَطَ مَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ بِمَنْ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، صُلِّى عَلَى الله عَلَيْهِ ، صُلِّى عَلَى الله الله الله عَلَيْهِ . الْجَمِيعِ ، يَنْوِى مَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

٧٨٦ - مسألة : (وإنِ اخْتَلَطَ مَن يُصَلَّى عليه بَمَن لا يُصَلَّى عليه ، وَمُلِّى عليه ، وَلَمْ الْجَمِيعِ ، يَنْوِى مَن يُصَلَّى عليه) قال أحمد : ويَجْعَلُهم بينه وبين القِبْلَةِ ، ثم يُصَلِّى عليهم . وهذا قولُ مالكِ ، والشافعيّ . وقال أبو حنيفة : إن كان المسلمون أكْثَرَ ، صَلَّى عليهم ، وإلَّا فلا ؛ لأنَّ الاغتِبارَ بالأَكْثَرِ ؛ بدَلِيلِ أِنَّ دارَ المسلمين الظّاهِرُ فيها الإسلامُ ؛ لكَثْرَةِ المسلمين بالأَكْثَرِ ؛ بدَلِيلِ أِنَّ دارَ المسلمين الظّاهِرُ فيها الإسلامُ ؛ لكَثْرَةِ المسلمين على أن وعَكْسُها دارُ الحَرْبِ ؛ لكثرَةِ الكُفّارِ بها . ولَنا ، أنَّه أمْكَنَ الصلاة على المسلمين مِن غيرِ ضَرَرٍ ، فوَجَبَ ، كما لو كانوا أكثرَ ، ولأنّه إذا جاز أن يَقْصِدَ الأقلَّ ، ويَبْطُلُ ما قالُوه على المسلمين أنْحتُه بأَجْنَبِيّاتٍ ، أو مَيْتَةٌ بمُذَكّياتٍ ، فإنَّه [١٢٦/٢ و] يَثْبُتُ الحُكْمُ للأقلِّ ، دُونَ الأكثرِ .

فصل: وإن وُجِد مَيِّت ، فلم يُعْلَمْ أَمُسْلِمٌ هو أَم كَافِرٌ ؟ نَظَر إلى العَلاماتِ ؛ مِن الخِتانِ ، والثِّيابِ ، والخِضابِ ، فإن لم يَكُنْ عليه عَلامَة ، وكان في دارِ الإِسْلامِ غُسِّلَ ، وصُلِّى عليه . وإن كان في دارِ الكُفْرِ ، لم يُعَسَّلْ ، و لم يُصَلَّ عليه . نصَّ عليه أحمد ؛ لأنَّ الأصْلَ أنَّ مَن كان في دارٍ ، فهو مِن أهْلِها ، يَثْبُتُ له حُكْمُهم ما لم يَقُمْ على خِلافِه دَلِيلٌ .

قوله: وإنِ اخْتَلَطَ مَن يُصَلَّى عليه بِمَن لا يُصَلَّى عليه ، صُلِّىَ على الجميع ِ ، الإنصاف يَنْوِى مَن يُصَلَّى عليه . وهذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وكذا حُكْمُ غَسْلِهم وتكْفِينِهم ، بلا نِزاع ٍ . وعنه ، إنِ اخْتَلَطُوا بدارِ الحرْبِ ، فلا صلاةَ . وأمَّا

٧٨٧ – مسألة: (ولا بَأْسَ بالصلاةِ على المَيْتِ في المَسْجِدِ) إذا لم يُخَفْ تَلْوِيثُه . وبهذا قال الشافعيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو تُوْر ، وداودُ . وكره ذلك مالكُ ، وأبو حنيفة ؛ لأنَّه رُوِى عن النبيُّ عَلِيلِيُّ أَنَّه قال : « مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلا شَيْءَ لَهُ » . رَواه أَحمدُ في « المُسْنَدِ » (أ) . ولَنا ، ما روى مسلمٌ (أ) وغيرُه ، عن عائشة ، رَضِيَ اللهُ عنها ، قالَتْ : ما صَلَّى رسولُ اللهِ عَلَى سُعِيدُ ، قال : اللهِ عَلَى سُعِيدُ ، قال : صَدَّتَنَا عبدُ العزيز بنُ محمدٍ ، عن هِشام بن عُرُوة ، عن أبيه ، قال : صُلِّى على أبي بكرٍ في المَسْجِدِ ، وقال : حَدَّثَنَا مالكُ ، عن نافِعٍ ، عن ابن على أبي بكرٍ في المَسْجِدِ ، وقال : حَدَّثَنَا مالكُ ، عن نافِعٍ ، عن ابن على أبي بكرٍ في المَسْجِدِ ، وقال : حَدَّثَنَا مالكُ ، عن نافِعٍ ، عن ابن على أبي بكرٍ في المَسْجِدِ ، وقال : حَدَّثَنَا مالكُ ، عن نافِعٍ ، عن ابن على أبي بكرٍ في المَسْجِدِ ، وقال : حَدَّثَنَا مالكُ ، عن نافِعٍ ، عن ابن على أبي بكرٍ في المَسْجِدِ ، وقال : حَدَّثَنَا مالكُ ، عن نافِعٍ ، عن ابن على أبي بكرٍ في المَسْجِدِ ، وقال : حَدَّثَنَا مالكُ ، عن نافِعٍ ، عن ابن على أبي بكرٍ في المَسْجِدِ ، وقال : حَدَّثَنَا مالكُ ، عن نافِعٍ ، عن ابن

الإنصاف ﴿ دَفْتُهِم ، فقال الإمامُ أحمدُ : إنْ قَدَروا دَفَنُوهِم مُنْفَردين ، وإلَّا فمع المُسْلِمين .

قوله: ولا بأَسَ بِالصَّلاةِ على الميِّتِ في المُسْجِدِ. يعْنِي ، أَنَّها لا تُكْرَهُ فيه. وهذا المُذهبُ بلا رَيْبٍ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ. وقيل: الصَّلاةُ فيه أَفْضَلُ. قال الآجُرِّيُّ: السُّنَّةُ الصَّلاةُ عليه فيه وأنَّه قوْلُ أحمدَ. وقيل: عدَّمُ الصَّلاةِ فيه أَفْضَلُ.

⁽۱ – ۱) سقط من : م .

⁽٢) المسند ٢ / ٤٤٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٦ .

⁽٣) فى : باب الصلاة على الجنازة فى المسجد ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٨ . كا أخرجه أبو داود ، فى : باب الصلاة على الجنازة فى المسجد ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨٥ . والنسائى ، فى : باب الصلاة على الجنازة فى المسجد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى المساخد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٦ .

⁽٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الصلاة على الجنازة في المسجد ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٢٦ .

غُمَرَ ، قال : صُلِّى على عُمَرَ بالمَسْجِدِ (') . وهذا كان بمَحْضَرٍ مِن الصحابة ، رَضِى الله عنهم ، فلم يُنْكَرْ ، فكان إِجْماعًا ، ولأنَّها صلاةً فلم يُمْنَعْ منها في المَسْجِدِ ، كسائِرِ الصَّلواتِ ، وحديثُهم يَرْوِيه صَالِحٌ مَوْلَى التَّوْأُمَةِ . وقد قال فيه ابنُ عبدِ البَرِّ : مِن أهلِ العلم مَن لا يَحْتَجُّ بحديثه أَصْلًا ؛ لضَعْفِه ، ومنهم مَن يَقْبَلُ منه ما رَواه عن ابنِ أَبي ذِئْبٍ خاصَّةً . ثم يُحْمَلُ على مَن خِيفَ منه الانْفِجارُ ، وتَلْوِيثُ المَسْجِدِ .

فصل : فأمَّا الصلاةُ على الجِنازَةِ في المَقْبَرَةِ ، ففيها رِوايتان ؛ إحْداهما ، لا بَأْسَ بها ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيْ الْجِنازَةِ في المَقْبَرَةِ () . وقال ابنُ المُنْذِرِ : ذَكَر نافِعٌ ، أَنَّه صُلِّى على عائشة ، وأُمِّ سَلَمَة وَسَطَ قُبُورِ البَّهُ المُنْذِرِ : فَكَر نافِعٌ ، أَنَّه صُلِّى على عائشة أبو هُرَيْرَة ، وحَضَر ذلك ابنُ عُمَرَ () ، وفَعَلَه البَقِيعِ ؛ صَلَّى على عائشة أبو هُرَيْرَة ، وحَضَر ذلك ابنُ عُمَرَ () ، وفَعَلَه عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ . والرِّوايَةُ الثّانِيةُ ، يُكْرَهُ . رُوِى ذلك عن على ، وعبدِ الله بِن عمرو بن العاص ، وابن عباس ، وبه قال عَطَاةً ، والنَّخَعِيّ ، والشافعيُّ ، وإسحاق ، وأبنُ المُنذِرِ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْكَ : « الأرْضُ كُلّها والشافعيُّ ، وإسحاق ، وأبنُ المُنذِرِ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْكَ : « الأرْضُ كُلّها مَسْجِدٌ إلّا الْمَقْبَرَةَ والْحَمَّامَ » () . ولأنَّه ليس بمَوْضِع لصلاةٍ غيرِ صلاةِ مَسْجِدٌ إلّا الْمَقْبَرَةَ والْحَمَّامَ » () . ولأنَّه ليس بمَوْضِع لصلاةٍ غيرِ صلاةِ

الإنصاف

تنبيه : مَحَلُّ الخِلافِ ، إذا أُمِنَ تَلْوِيتُه ، فأمَّا إذا لم يُؤْمَنْ تَلْوِيتُه ، لم تَجُزِ الصَّلاةُ فيه . ذكرَه أبو المَعالِي وغيرُه .

وخيَّرَه الإمامُ أحمدُ في الصَّلاةِ عليه فيه وعدَمِها .

⁽١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب الصلاة على الجنائز في المسجد ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٣٠/١ .

⁽٢) تقدُم تخريجه في صفحة ١٧٨ .

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب هل يصلى على الجنازة وسط القبور ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٨٢٥

۲۹۷/۳ فریجه فی ۲۹۷/۳

الشرح الكبير الجِنازَةِ ، فَكُرِهَتْ فيه صلاةُ الجنازَةِ ، كالحَمَّام .

٧٨٨ - مسألة : (وإن لم يَحْضُرْه إلَّا النِّسَاءُ صَلَّيْنَ عليه) لأنَّ عائشةَ ، رَضِيَ اللهُ عنها ، أَمَرَتْ أَن يُؤْتَى بسعدِ بنِ أَبِي وَقَاصٍ ؛ لتُصَلَّىَ عليه . ولأنَّ الصلاةَ على المَيِّتِ صلاةً مَشْرُوعَةٌ ، فَتُشْرَعُ في حَقِّهنَّ ، كسائِر الصَّلُواتِ .

قوله : وإنْ لم يَحْضُرْه غيرُ النِّساءِ صَلَّيْنَ عليه . الصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّه يُسَنُّ لهُنَّ الصَّلاةُ عليه جماعةً ، إذا لم يصَلِّ عليه رجالٌ . نصَّ عليه ؛ كالمَكْتوبَةِ . وقيل : لا يُسَنُّ لهُنَّ جماعةٌ . بل الأَفْضَلُ فُرادَى . اخْتارَه القاضي . وعلى كِلا القَوْلَيْنِ يَسْقُطُ فَرْضُ الصَّلاةِ بَهِنَّ ، ولو كانتْ واحدةً . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ ، كما تقدُّم في أوَّلِ الفَصْلِ . [١٨٥/١ ط] ويقدُّمُ مِنْهِنَّ مَن يُقدُّمُ مِنَ الرِّجالِ . قال في « الفُصولِ » : حتى ولو كان مِنْهُنَّ وَالِيةٌ وقاضِيَةٌ . فأمَّا إذا صلَّى الرِّجالُ ، فإنَّهُنَّ يصَلِّينَ فُرادَى . وهو ظاهرُ ما قدَّمه في « الفُروع ِ » . وقيل : جماعةً . ويَحْتَمِلُه كلامُ المُصَنِّفِ هنا . وأطْلَقهما ابنُ تَميمٍ ، وابنُ حمْدانَ .

فائدة : له بصَلاةِ الجِنازَةِ قِيراطٌ . وهو أمْرٌ معْلومٌ عندَ اللهِ . وذكر ابنُ عَقِيلِ أَنَّه قِيراطٌ نِسْبُتُه مِن أَجْرِ صاحِبِ المُصِيبَةِ ، وله بتَمام ِ دَفْنِها قِيراطٌ آخَرُ . وذكر أبو المَعاْلِي وَجْهًا ، أنَّ الثَّانِيَ بَوَضْعِه في قَبْرِه . قال في « الفُروعِ ِ » : ويتَوجَّهُ احْتِمالٌ إذا سُتِرَ باللّبن .

فائدة : يُكْرَهُ أَخْذُ الأُجْرَةِ للحَمْلِ والحَفْرِ والغَسْلِ ونحوِه . على الصَّحيحِ مِنَ المذهب . قدَّمه في « الرِّعايتَيْن » . وصحَّحه في « الحاوي الصَّغير » . قال في « نَمْجْمَع ِ البَحْرَيْن » : وَيجوزُ أَخْذُ الأُجْرَةِ . وعنه ، لا يُكْرَهُ . وعنه ، يُكْرَهُ بلا

فَصْلٌ فِي حَمْلِ الْمَيِّتِ وَدَفْنِهِ: يُسْتَحَبُّ التَّرْبِيعُ فِي حَمْلِهِ، اللهُ وَهُوَ أَنْ يَضَعَ قَائِمَةَ السَّرِيرِ الْيُسْرَى الْمُقَدَّمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْيُمْنَى، وَهُوَ أَنْ يَضَعَ قَائِمَتهُ الْيُمْنَى الْمُقَدَّمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْيُمْنَى الْمُقَدَّمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَنْتَقِلَ إِلَى الْمُوَّخِرَةِ،

فصل فى حَمْلِ المَيِّتِ وَدَفْنِه : ٧٨٩ - مسألة : (يُسْتَحَبُّ التَّرْبِيعُ السَرِيرِ الأَرْبَعِ . وهو سُنَّةٌ ؛ لقَوْلِ ابن ِ مسعودٍ ، رَضِى اللهُ عنه : إذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُم جِنازَةً ، فلْيَأْخُذْ بجَوانِبِ السَّرِيرِ الأَرْبَعِ . رَواه سعيدٌ ، في الأَرْبَع ، ثم لْيَتَطَوَّعْ بعدُ أو لِيَذَرْ ، فإنَّه مِن السُّنَّة . رَواه سعيدٌ ، في الأَرْبَع ، ثم لْيَتَطَوَّعْ بعدُ أو لِيَذَرْ ، فإنَّه مِن السُّنَّة . رَواه سعيدٌ ، في «سُنَنِه »(١) . وهذا يَقْتَضِي سنَّة النبيِّ عَلِيلِةً .

• ٧٩ - مسألة ؛ قال : (وهو أَن يَضَعَ قائِمَةَ السَّرِيرِ اليُسْرَى المُقَدَّمَةَ

حَاجَةً . قَدَّمَه في « المُسْتَوْعِبِ » . قال ابنُ تَميم يَ : كَرِهَ أَحْمَدُ أَخْذَ أَجْرَةً ، إِلَّا أَنْ الإنصاف يكونَ مُحْتَاجًا ، فمِن بَيْتِ المَالِ ، فإنْ تَعَذَّر أَعْطِى قَدْرَ عَمَلِه . وعنه ، لا بأس . والصَّحيحُ ، جَوازُ أَخْذِها على مالا يُعْتَبَرُ أَنْ يكونَ فاعِلُه مِن أَهْلِ القُرْبَةِ . قالَه بعضُ أصحابِنا . انتهى . وأطْلَقَهُنَّ في « الفُروع ِ » . وقيل : يَحْرُمُ أَخْذُ الأَجْرَةِ . وقالَه ِ الآمِدِئُ . وهو مِنَ المُفْرَداتِ .

قوله: يُسْتَحَبُ التَّرْبِيعُ فى حَمْلِه. هذا المذهبُ مُطْلَقًا، وعليه جماهيرُ الأصحابِ، وقطَع به أكثرُهم. وقال أبو حَفْصٍ، والآجُرِّئُ وغيرُهما: يُكْرَهُ التَّرْبِيعُ إِنِ ازْدَحَموا عليه أَيُّهم يحْمِلُه.

قوله : وهو أَنْ يَضَعَ قائِمَةَ السَّرِيرِ اليُسْرَى المَقَدَّمَةَ على كَتِفِه اليُّمْنَى ، ثم يَنْتَقِلَ إلى

⁽١) وأخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٤ .

المتنع وَإِنْ حَمَلَ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ فَحَسَنٌّ .

الجانِبَيْن ، فيَنْبَغِي أَن يَبْدَأُ فيه بمُقَدَّمِه ، كَالأُوَّل .

الشرح الكبير للله على كَتِفِه اليُّمْنَي ، ثم يَنْتَقِلَ إلى المُؤِّخَّرَةِ ، ثم يَضَعَ قَائِمَتُه اليُمْنَى المُقَدَّمَةَ على كَتِفِه اليُسْرَى ، ثم يَنْتَقِلَ إلى المُؤَّخَّرَةِ) هذا صِفَةُ التَّرْبيع ِ في المَشْهُورِ في المَذْهَب . اخْتارَه الخِرَقِيُّ ، وإليه ذَهَب أبو حنيفةَ ، والشافعيُّ . وعن أَحْمَدَ ، أَنَّه يَدُورُ عليها ، فيَأْخُذُ بعدَ يَاسِرَةِ المُؤَّخَّرَةِ يامِنَهَ المُؤُّخَّرَةِ ثم المُقَدَّمَةَ . وهو مَذْهَبُ إسحاقَ . رُوىَ ذلك عن ابن مسعودٍ ، وابن عُمَرَ ، وسعيد بن ِ جُبَيْرٍ ، وأَيُّوبَ . ولأنَّه أَخَفُّ . وَوَجْهُ الأَوَّل ، أَنَّه أَحَدُ

٧٩١ – مسألة : (وإن حَمَل بينَ العَمُودَيْن فَحَسَنٌ) حَكَاه ابنُ المُنْذِرِ عن عثمانَ ، وسعد بن مالك ، وابن عُمَرَ ، وأبى هُرَيْرَةَ ، وابن

المُؤَخَّرةِ . مُرادُه بقائمةِ السَّريرِ اليُسْرَى ، المُقَدَّمةُ التي مِن جهَةِ يمين المَيِّتِ .

قوله: ثم يَضَعَ قَائمَتُه اليُّمْنَى المَقَدَّمَةَ على كَتِفِه اليُّسْرَى ، ثم يَنْتَقِلَ إلى المؤُّخرةِ. وهذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . ونقَلَه الجماعةُ عن الإمام أحمدَ ، فتكونُ البَداءَةُ مِنَ الجَانِبَيْنِ مِن عَندِ رأْسِه ، والخِتامُ مِن عندِ رِجْلَيْه . وعنه ، يبْدَأُ بالمُؤَّخُّرةِ وهي الثَّالثةُ ، يجْعُلُها على كَتفِه الأيْسَرِ ، ثم المُقَدَّمةِ ، فتكونُ البَداءةُ بالرَّأسِ ، إ والخِتامُ به . وأطْلقَهما في « المُحَرَّرِ » .

قوله : وإنْ حمَل بينَ العُمودَيْنِ فَحَسَنٌ . يعْنِي ، لا يُكْرُهُ . وهذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ ، ونصَّ عليه . وعنه ، يُكْرَهُ . وعنه ، التَّربيعُ والحمْلُ بينَ العَمودَيْن سواءٌ . فعليها ، الجَمْعُ بينَهما أُولَى . زادَ في « الرِّعايَةِ الكُبْري »، إذا جمعَ وحملَ بينَ العَمُودَيْنِ ، فمِن عندِ رأسِه ، ثم مِن عندِ رجْلَيْه . وقال في « المُذْهَبِ » : مِن ناحِيَةِ رِجْلَيْه لا يصِحُّ إِلَّا التَّربيعُ . الزُّبَيْرِ. وقال به الشافعيُّ ، وأحمدُ ، وأبو ثَوْرٍ ، وابنُ المُنْذِرِ ، وكَرِهَه النَّخَعِيُّ ، والحسنُ ، وأبو حنيفةَ ، وإسحاقُ . والصَّحِيحُ الأَوَّلُ ؛ لأَنَّ الصَحابةَ ، رَضِيَ اللهُ عنهم ، فَعَلُوه ، وفيهم أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ . وقال مالكُ : ليس في حَمْلِ المَيِّتِ تَوْقِيتُ ، يَحْمِلُ مِن [١٢٦/٢ ط] حيث شاء . ونَحْوَه قال الأَوْزاعِيُّ . واتِّباعُ الصحابةِ ، رَضِيَ اللهُ عنهم ، فيما فَعَلُوه وقالُوه أَحْسَنُ .

٧٩٧ – مسألة : (ويُسْتَحَبُّ الإِسْراعُ بها) لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا بينَ الْأَيْمَّةِ ، رَحِمَهم الله ؛ وذلك لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْكَ : « أَسْرِعُوا بِالجِنَازَةِ ،

فائدة : يُسْتَحَبُّ سَتُرُ نَعْشِ المرأةِ . ذكره جماعةٌ مِنَ الأصحابِ ؛ منهم ابنُ الإنصاف حمْدانَ . وقدَّمه في « الفُروعِ » . قال في « المُسْتَوْعِبِ » : يُسْتَرُ بالمكبة . ومَعْناه في « الفُصولِ » . قال بعضُ العُلَماءِ : أوَّلُ مَنِ اتَّخِذَ ذلك له زَيْنَبُ أَمُّ . المُؤْمِنِين () ، وماتَتُ سَنَةَ عِشْرِين . وقال في « التَّلْخيصِ » : لا بأسَ بجعْلِ المكبة عليه وفوْقها ثوْبٌ . انتهى . ويكْرهُ تعْطِيتُه بغيرِ البَياضِ ، ويُسنُّ به . وقال ابنُ عَقِيلٍ ، وابنُ الجَوْزِيِّ وغيرُهما : لا بأسَ بحمْلِها في تابُوتٍ . وكذا مَن لم يمْكِنْ توعُيلُ ، وابنُ الجَوْزِيِّ وغيرُهما : لا بأسَ بحمْلِها في تابُوتٍ . وكذا مَن لم يمْكِنْ ترْكُه على النَّعْشِ إلَّا بمِثْلِه ، كالأحدب ونحوه . قال في « الفُصولِ » : المُقَطَّعُ تُلقَّقُ تُوعِيلُ ، والله أيضاؤه بطين حُرِّ ويُعَطَّى حتى لا يتَبَيَّنَ تَشْوِيهُه . وقال أيضًا : الواجِبُ جَمْعُ أعْضائِه في كفّن واحدٍ وقبرٍ واحدٍ . وقال أبو حَفْصٍ وغيره : يُسْتَحَبُّ شَدُّ النَّعْشِ اعْمِدَةٍ أعْضائِه في كفّن واحدٍ وقبرٍ واحدٍ . وقال أبو حَفْصٍ وغيره : يُسْتَحَبُّ شَدُّ النَّعْشِ بعِمامَةٍ . انتهى . ولا بأسَ بحَمْلِ الطَّفْلِ بينَ يَدَيْه ، ولا بأسَ بحَمْلِ المَيْتِ بأَعْمِدَةٍ بعِمامَةٍ ، وعلى دابَّةٍ لغَرَضٍ صحيحٍ ، ويجوزُ لبُعْدِ قَبْرِه . وعنه ، يُكْرَهُ .

قوله : ويُسْتَحَبُّ الإِسْرَاعُ بِها . مُرادُه إذا لم يُخَفُّ عليه بالإِسْراعِ ، فإن خِيفَ

⁽١) أخرج ابن سعد أنه لما ماتت زينب بنت جحش أشارت أسماء بنت عميس على عمر أن يجعل لها نعشًا ويغشيه =

الشرح الكبير ۚ فَإِنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رَقَابِكُمْ » . مُتَّفَقٌ عليه (١٠ . واخْتَلَفُوا في الإسْراع ِ المُسْتَحَبِّ ، فقال القاضي : هو إِسْراعٌ لا يَخْرُجُ عن المَشْي المُعْتادِ . وهو قولُ الشافعيِّ . وقال أصحابُ الرَّأَي : يَخُبُّ ويَرْمُلُ ؛ لِما روَى أبو داودَ (٢) ، عن عُييْنَةَ ابن عبد الرحمن ، عن أبيه . قال : كُنَّا في جِنازَةِ عثمانَ بن أبي العاص ، وكُنَّا نَمْشِي مَشْيًا خَفِيفًا ؛ فلَحِقَنا أَبُو بَكْرَةَ (") ، فرَفَعَ سَوْطَه ، فقال : لقد رَأَيْتُنَا مع رسولِ اللهِ عَلِيلَةِ نَرْمُلُ رَمَلًا . ولَنا ، ما روَى أبو سعيدٍ ، عن النبيِّ

الإنصاف عليه، تأنَّى . قال: وإنْ لم يُخَفُّ عليه ، فنَصَّ الإمامُ أحمدُ، أنَّه يسْرِعُ، ويكونُ دُونَ الخَبَبِ . وهو المذهبُ . قال المَجْدُ : يَمْشِي أَعْلَى دَرجاتِ المَشْيِي المُعْتادِ . وقال في « المُذْهَبِ » : يُسْرِعُ فوقَ المَشْيي ودُونَ الخَبَبْ . وقال القاضي : يُسْتَحَبُّ الإسراعُ بحيثُ لا يخْرُجُ عنِ المَشْيِ المُعْتادِ. وقال في « الرِّعايَةِ » : يُسَنُّ الإسراعُ بها يسِيرًا . قال في « الكافِي » : لا يُفْرِطُ في الإِسْراعِ فَيَمْخُضُهَا ويُؤْذِي مُتَّبِعِيها .

⁼ بثوب ، وكانت أول من صنع لها ذلك . الطبقات ١١١/٨ . وتقدم في صفحة ٨٢ حكاية صاحب الشرح أن أول من صنع لها ذلك فاطمة بنت رسول الله عليك .

^{. (}١) أخرجه البخارى ، في : باب السرعة بالجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٠٨ . ومسلم ، ف : باب الإسراع بالجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥١ ، ٢٥٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الإسراع بالجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الإسراع بالجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٣٣٣ . والنسائي ، في : باب السرعة بالجنازة ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٤ / ٣٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز . من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٤ . والإمام مالك ، في : باب جامع الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٣٤٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٤٠ ، ٢٨٠ ، ٤٨٨ .

⁽٢) في : بـاب في الإسراع بالجنـازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٣/٢ . كمـا أخرجـه النسائي ، في : باب السرعة بالجنازة ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٣٥/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٦/٥ – ٣٦ . (٣) في م: « أبو بكر ».

عَلَيْكُ ، أَنَّه مُرَّ عليه بجنازَةٍ تُمْخَضُ مَخْضًا (') ، فقالَ : « عَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ الشرح الكبير فِي جَنَائِزِ كُمْ ». رَواه الإمامُ أحمدُ في « المُسْنَدِ »(١) . ولأنَّ الإسرافَ في الإِسْراعِ يَمْخُضُها ، ويُؤْذِي حامِلِيها ومُتَّبِعِيها ، ولا يُؤْمَنُ على المَيِّتِ . وقال ابنُ عباسٍ في جِنازَةِ مَيْمُونَةَ : لا تُزَلْزِلُوا ، وارْفُقُوا ، فإنَّها أَمُّكُمْ (٣) .

> فصل : واتِّباعُ الجَنائِزِ سُنَّةً ؛ لقَوْلِ البَراءِ : أَمَرَنا النبيُّ عَلَيْكُ باتِّباعِ الجَنائِزِ . مُتَّفَقٌ عليه(١٠ . واتَّبَاعُ الجَنائِز على ثَلاثَة أَضْرُب ؛ أَحَدُها ، أَن يُصَلِّي عليها ثم يَنْصَرِفَ . قال زيدُ بنُ ثابِتٍ : إذا صَلَّيْتَ فقد قَضَيْتَ الذي عليك (٥) . وقال أبو داودَ : رَأَيْتُ أَحمدَ مالا أُحْصِي صَلَّى على جَنائِزَ ، و لم يَتْبَعْها إلى القَبْر ، و لم يَسْتَأْذِنْ . الثانِي ، أَن يَتْبَعَها إلى القَبْر ، ثم يَقِفَ حتى تُدْفَنَ ؛ لقَوْلِ رسولِ اللهِ عَلَيْلَةِ : ﴿ مَنْ شَهِدَ الْجِنَازَةَ حَتَّى يُصِلِّىَ فَلَهُ قِيرَاطٌ ، وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ » . قِيلَ : وما القِيرَاطَان ؟ قال :

الإنصاف

انتهى . وكلامُهم مُتَقاربٌ .

فائدة : يُراعَى بالإسْراعِ الحاجَةُ . نصَّ عليه .

⁽١) تمخص مخضا: تتحرك شديدًا.

⁽٢) مسند أحمد ٤٠٦/٤ عن أبي موسى . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ .

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب المشي بالجنازة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٤٤٢/٣ .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٧.

⁽٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب انصراف الناس من الجنازة قبل أن يؤذن لهم ، من كتاب الجنائز . المصنف ٥١.٤/٣ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل يصلي على الجنازة له أن لا يرجع حتى يؤذن له ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبي شيبة ٣١٠/٣ .

الشرح الكبير « مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عليه (١٠ . الثالثُ ، أن يَقِفَ بعدَ الدُّفْنِ ، فَيَسْتَغْفِرَ له ، ويَسْأَلَ اللهَ له التَّثْبِيتَ ، ويَدْعُوَ له بالرَّحْمَةِ ، فإنَّه رُوىَ عن النبيِّ عَلِيلُكُمْ أَنَّه كان إذا دَفَن مَيِّتًا وَقَف ، فقالَ : « اسْتَغْفِرُوا لَهُ (`` ، وَاسْأَلُوا اللهَ لَهُ التَّثْبِيتَ ؛ فإنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ » . رَواه أبو داودَ ('` . ورُوِيَ عن ابن عُمَرَ ، أنَّه كان يقْرَأُ عندَه عندَ الدَّفْن أَوَّلَ البَقَرَةِ و خاتِمَتَها . ويُسْتَحَبُّ لمُتَّبِع ِ الجِنازَةِ أَن يَكُونَ مُتَخَشِّعًا ، مُتَفَكِّرًا في مَآلِه (٢) مُتَّعِظًا بالمَوْتِ ، وبما يَصِيرُ إليه المَيِّتُ ، لا يَتَحَدَّثُ بأَحَاديثِ الدُّنْيَا ، ولا يَضْحَكُ . قال سعدُ بنُ مُعاذٍ : ما تَبعْتُ جنازَةً فحَدَّثْتُ نَفْسِي بغير ما هو مَفْعُولٌ بها . ورَأَى بعضُ السَّلَفِ رجلًا يَضْحَكُ في جنازَةٍ ، فقالَ : تَضْحَكُ وأنت تَتْبَعُ الجنازَةَ ؟! لا كَلَّمْتُك أَبْدًا .

⁽١) أخرجه البخارى ، في : باب فضل اتباع الجنائز ، وباب من انتظر حتى تدفن ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١١٠ . ومسلم ، في : باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب فضل الصلاة على الجنائز وتشييعها ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل الصلاة على الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٦١ . والنسائي ، في : باب فضل من تبع جنازة ، وباب ثواب من صلى على جنازة ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب شهود الجنائز ، من كتاب الإيمان . المجتبى ٤ / ٢٤ ، ٦٣ ، ٨ / ١٠٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في ثواب من صلى على جنازة ومن انتظر دفنها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩١. والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢ ، ٣ ، ٢١ ، ١٤٤ ، ٢٣٣ ، ٢٤٦ ، ٢٧٣ ، . 071 . 0. T . £9A . £9T . £A. . £V0 . £V. . £0A . £T. . £.1 . TAV . TA. . 141 / 0 . 798 / 8 . 97 . 77 . 7 . / 4

⁽٢) في م: « الله ».

⁽٣) في : باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود . 197 / 7

⁽٤) في م : « حاله » .

المقنع

الشرح الكبير

٧٩٣ - مسألة : (و) يُسْتَحَبُّ أن (يَكُونَ المُشاةُ أمامَها ، والرُّكْبانُ خلفَها) أَكْثَرُ أهل العلم يَرَوْن الفَضِيلَةَ للماشِي أَن يَكُونَ أمامَ الجِنَازَةِ ، رُوِيَ ذلك عن أبي بكر ، وعُمَرَ ، وعثمانَ ، وابن عُمَرَ ، وأبي هُرَيْرَةَ ، والحسنِ بنِ عليٌّ ، وابن الزُّبَيْرِ ، وأبى قَتادَةَ ، وأبى أُسِيدٍ ، وشَرَيْحٍ ، والقَاسِمِ بنِ محمدٍ ، وسالمٍ ، والزُّهْرِيِّ ، ومالكٍ ، والشافعيِّ . وقال الأوْزاعِيُّ ، وأصحابُ الرَّأَى : المَشْيُ خلفَها أَفْضَلُ ؛ لِمَا رَوَى ابنُ مسعودٍ ، عن النبيِّ عَلَيْكُ أَنَّه قال : « الجنَازَةُ مَتْبُوعَةٌ ، وَلَا تَتْبَعُ ، لَيْسَ مِنْهَا(') مَنْ تَقَدَّمَهَا ﴾('' . وقال عليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنه : فَضْلُ الماشِي خلفَ الجنازَةِ على الماشِي قُدّامَها ، كَفَضْل المَكْتُوبَةِ على التَّطَوُّعِ ، سَمِعْتُه مِن رسولِ اللهِ عَلِيُّ (") . ولأنَّها مَتْبُوعَةٌ فيَجِبُ أَن تُقَدَّمَ

قوله : وأنْ يَكُونَ المُشاةُ أمامَها . يعْنِي ، يُسْتَحَبُّ ذلك . وهذا المذهبُ ، الإنصاف وعليه أكثرُ الأصحاب . واخْتَارَ صَاحِبُ « الرِّعَايَةِ » ، يَمْشِي حَيثُ شَاءَ . وقال المُصَنِّفُ في « الكافِي » : حيثُ مشَى فحَسَنٌ . وعلى الأُوَّلِ ، لا يُكْرَهُ خلْفَها وحيثُ شاء . قاله في « مَجْمَع البَحْرَيْن » .

⁽١) في سنن أبي داود وسنن ابن ماجه : « معها » . وفي سنن الترمذي : « فيها » . وفي المسند ٣٩٤/١ ، ه ۱۱ ع: « منا » .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الإسراع بالجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٨٣/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المشي خلف الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٣١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في المشي أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند . LTT , E19 , E10 , T9E , TVA / 1

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب المشي أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٤٤٧ .

الشرح الكبير كالإِمام في الصلاة ، ولهذا قال في الحديثِ الصَّحِيحِ : « مَنْ تَبعَ جَنَازَةً ﴾'' . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابنُ عُمَرَ ، قال : رَأَيْتُ النبيَّ عَلِيْكُ وَأَبَّا بكر ، وعُمَرَ ، يَمْشُون أمامَ الجِنازَةِ . رَواه أبو داودَ ، والتُّرْمِذِيُّ ٢٠٠٠ ، وعن أنَس نَحْوُه ، رَواه ابنُ ماجه(٢) . قال ابنُ المُنْذِرِ : ثَبَت أنَّ النبيَّ عَلِيْكُ ، وأبا بكر ، وعُمَرَ ، كانُوا يَمْشُون أمامَ الجنازَةِ . وقال أبو صالِح : كان أصحابُ رسول الله عَلِيُّكُ يَمْشُون أمامَ الجنازَةِ . ولأنَّهم شُفَعاءُ له ؟ بِدَلِيلٍ قَوْلِهِ عليه السّلامُ: « مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، يَبْلُغُونَ مِائَةً ، كُلُّهُمْ (ْ) يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ ﴾ . رَواه مسلمٌ (ْ) . والشُّفِيعُ يَتَقَدُّمُ [١٢٧/٢ و] المَشْفُوعَ له ، وحديثُ ابنِ مسعودٍ يَرْوِيه أبو مَاجِدٍ ، وهُو مَجْهُولٌ . قِيلَ ليَحْيَى : مَن أَبُو مَاجِدٍ هَذَا ؟ قَالَ : طَائِرٌ طَارَ .

قوله : والرُّكْبانُ خَلْفَها . يعْنِي ، يُسْتَحَبُّ . وهذا بلا نِزاعٍ . فلو رَكِبَ وكان

⁽١) انظر تخريج الحديث المتقدم بلفظ : « من شهد جنازة » . ولفظ : « من تبع » موجود في مصادر التخريج .

⁽٢) أخرجه أبو داود، في: باب المشي أمام الجنازة، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . والترمذي، ف : باب ما جاء في المشي أمام الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٢٨ . كما أخرجه النسائي ، ف: باب مكان الماشي من الجنازة ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٤ / ٤٦ . وابن ماجه ، في : باب في المشيي أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ . والإمام مالك ، في : باب المشي أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٢٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٨ ، ١٢٢ .

⁽٣) في : باب ما جاء في المشي أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ .

⁽٤) ف م: « لهم».

⁽٥) في : باب من صلى عليه مائة شفعوا فيه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٤ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الصلاة على الجنازة والشفاعة للميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٤٧ . والنسائي ، في : باب فضل من صلى عليه مائة ، من كتاب الجنائز . المجتبي ٤ / ٦٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٢ ، ٤٠ ، ٩٧ ، ٢٣١ .

قال التِّرْ مِذِيٌّ : سَمِعْتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ يُضَعِّفُ هذا الحَدِيثَ . والحَدِيثُ الشرح الكبير الآخَرُ لِم يَذْكُرُه أَصِحَابُ السُّنَن . وقالُوا : هو ضَعِيفٌ . ثُم نَحْمِلُه على مَن تَقَدَّمَهَا إلى مَوْضِع ِ الصلاةِ أو الدُّفْنِ ، و لم يَكُنْ معها . وقِياسُهم يَبْطُلُ بسُنَّةِ الصُّبْحِ والظُّهْرِ ، فإنَّها تابعَةٌ لهما ، وَتَتَقَدَّمُهما في الوُجُودِ .

> فصل : ويُكْرَهُ الرُّكُوبُ في اتِّباعِ الجَنائِز ؛ لِما روَى ثَوْبانُ ، قال : خَرَجْنا مع رسول الله عَلِيلَةِ في جنازَةٍ ، فرَأَى ناسًا رُكْبانًا ، فقالَ : « أَلَا تَسْتَحْيُونَ أَنَّ مَلَائِكَةَ اللهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ ، وَأَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الدَّوَابِّ » . رَواه التُّرْمِذِيُّ (١) . فإن رَكِب ، فالسُّنَّةُ أن يَكُونَ خلفَ الجنازَةِ . قال الخَطَّابِيُ (١) في الرَّاكِب : لا أَعْلَمُهم اخْتَلَفُوا في أنَّه يَكُونُ خلفها ؟ ("لقَوْلِ النبيِّ عَلَيْكُمْ اللَّهُ إِلَا اكِبُ يَمْشِي خَلْفَ الْجِنَازَةِ ، وَالْمَاشِي يَمشِي خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا ، وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ يَسَارِهَا ، قَرِيبًا مِنْهَا » . رَواه أَبُو

أمامَها ، كُرهَ . قالَه المَجْدُ . ومُرادُ مَن قال : الرُّكْبانُ خلْفَها . إذا كانتْ جنازَةَ الإنصاف مُسْلِمٍ . وأمَّا إذا كانتْ جنازَةَ كافرِ ، فإنَّه يرْكبُ ويتقدَّمُها ، على ما تقدُّم .

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، يُكْرَهُ الرُّكوبُ لمَن تَبعَها بلا عُذْرٍ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب. وقيل: لا يُكْرَهُ ، كُركوبه [١٨٦/١] في عَوْدِه . قال القاضي في « تَخْرِيجِه » : لا بأُسَ به ، والمَشْئَى أَفْضَلُ . الثَّانيةُ ، في راكب السَّفينةِ وَجْهان ؛ أَحَدُهما ، هو كَراكب الدَّابَّةِ ، فيكونُ خلْفَها . وقدَّمه صاحِبُ ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ ، في

⁽١) في : باب ما جاء في كراهية الركوب خلف الجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٣٢ .

كم أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ . (٢) في : معالم السنن ٣٠٨/١ .

⁽٣ - ٣) سقط من : الأصل .

داودَ (١) ، والتُّرْمِـذِي ، ولَفْظُه : ﴿ الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجِنَازَةِ ، وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا ، وَالطُّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ ۗ (٢) . وقال : هذا حديثٌ صحيحٌ . ولأنَّ سَيْرَ الرَّاكِبِ أمامَها يُؤْذِي المُشاةَ . فأمَّا الرُّكُوبُ في الرُّجُوعِ مِن الجِنازَةِ فلا بَأْسَ به . قال جابرُ بنُ سَمُرَةَ : إِنَّ النبيَّ عَلِيلَةٍ اتَّبَعَ جِنازَةَ ابنِ الدُّحْداحِ ماشِيًا ، ورَجَع على فَرَسٍ . قال التُّرْمِـذِيُّ (٣) : هذا حديثٌ صحيحٌ .

فصل : ويُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ عندَ الجَنَائِزِ ؛ لنَهْي ِ النبيِّ عَلَيْكُ أَن تُتْبَعَ

الإنصاف باب جامع الأيمانِ ، لو حلَّف لا يرْكَبُ ، حَنِثَ برُكوب سفِينَةٍ ، في المنْصُوص ، تَقْديمًا للشُّرْعِ واللُّغَةِ . فعلى هذا ، يكونُ راكِبًا خلْفَها . قلتُ : وهو الصُّوابُ . والثَّانِي ، يكونُ منها كالماشِي ، فيكونُ أمامَها . وأطْلَقَهما في « الفُروعِ » ، و « ابن تَميم ، ، و « الرَّعايَةِ » ، و « الفائقِ » ، و « الحَواشِي » . قال بعضُ الأصحابِ : هذان الوَجْهان مَبْنِيَّان على أنَّ حُكْمَه كراكبِ الدَّابَّةِ ، أو كالماشيي ، وأنَّ عليهما يَنْبَنِي دَوَرَانُه في الصَّلاة .

⁽١) في : بـاب المشي أمام الجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٣ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند . YE9 . YEA / E

⁽٢) أخرجه الترمذي، في : باب ما جاء في الصلاة على الأطفال ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٤٨ . كما أخرجه النسائي ، في : باب مكان الراكب من الجنازة ، وباب مكان الماشي من الجنازة ، وباب الصلاة على الأطفال ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند . 707 . 727 / 2

⁽٣) في : باب ما جاء في الرخصة في ذلك ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٢٣٣/٤ . وهذا لفظه . وعند مسلم بمعناه . في : باب ركوب المصلى على الجنازة إذا انصرف ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم . 778/7

الجَنائِزُ بصَوْتٍ (١) . قال ابنُ المُنْذِر : رَوَيْنا عِن قَيْس بن عُبَادٍ (١) ، أنَّه قال : كان أصحابُ رسول الله عَلِيُّ يَكْرَهُون رَفْعَ الصَّوْتِ عندَ ثَلاثِ ؛ عندَ الجَنائِزِ ، وعندَ الذِّكْرِ ، وعندَ القِتالِ " . وكُره سعيدُ بنُ المُسَيُّبِ ، وسعيدُ بنُ جُبَيْرٍ ، والحسنُ ، والنَّخَعِيُّ ، وإمامُنا ، وإسحاقُ ، قُولَ القَائِلِ خَلَفَ الْجِنَازَةِ : اسْتَغْفِرُوا له . وقال الأوْزاعِيُّ : بدْعَةٌ . وقال سعيدُ بنُ المُسَيَّب في مَرَضِه : إيَّايَ وحَادِيهم ، هذا الذي يَحْدُو لهم ، يَقُولُ : اسْتَغْفِرُوا له ، غَفَر اللهُ لكم . وقال فَضَيْلُ بنُ عَمْرُو : بَيْنَا ابنُ عُمَرَ في جِنازَةٍ ، إِذْ سَمِع قائِلًا يَقُولُ : اسْتَغْفِرُوا له ، غَفَرَ اللهُ لكم . فقال ابنُ عُمَرَ : لَا غَفَرِ اللَّهُ لَكَ . رَواهما سعيدٌ . قال أحمدُ : ولا يَقُولُ خلفَ الجنازَةِ: سَلِّمْ رَحِمَك اللَّهُ. فإنَّه بدْعَةٌ. ولكنْ يَقُولُ: بسم اللهِ، وعلى مِلَّةِ رَسُولَ اللهِ . وَيَذْكُرُ اللهَ إِذَا تَنَاوَلَ السَّرِيرَ . وَمَسُّ الجِنَازَةِ بِالأَيْدِي والأَكْمام والمَنادِيل مُحْدَثُّ مَكْرُوهٌ ، ولا يُؤْمَنُ معه فَسادُ المَيِّتِ ، وقد مَنَع العُلَماءُ مَسَّ القَبْرِ ، فمَسُّ الجَسَدِ مع احْتِمالِ الأذَى أَوْلَى بالمَنْعِ . فصل : ويُكْرَهُ اتِّبَاعُ المَيِّتِ بِنارٍ . قال ابنُ المُنْذِرِ : يَكْرَهُ ذلك كلَّ

^{. (}١) أخرجـه أبو داود ، في : باب في النار يتبع بها الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٢٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٣ .

 ⁽٢) قيس بن عُبَاد القيسى الضُبَعى ، أبو عبد الله البصرى ، تابعى ثقة ، قدم المدينة في خلافة عمر ، رضى الله
 عنه ، خرج مع ابن الأشعث في فتنته ، قتله الحجاج بعدها . تهذيب التهذيب ٤٠٠/٨ .

⁽٣) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى رفع الصوت فى الجنازة ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبى شيبة ٢٧٤/٣ .

الشرح الكبير مَن نَحْفَظُ (١) عنه مِن أهلِ العلم . رُوِيَ عن ابن عُمَرَ ، وأبي هُرَيْرَةَ ، وعبدِ الله ِبن مُغَفِّل ِ ، ومَعْقِل بن يَسارِ (١٠) ، وأبي سعيدٍ ، وعائشة ، وسعيدِ بنِ المُسَيَّبِ ، أنَّهم وَصَّوْا أن لا يُتْبَعُوا بنارٍ . وروَى ابنُ ماجه" ، أَنَّ أَبَا مُوسَى حَينَ حَضَرَه المَوْتُ ، قال : لا تَتْبَعُونِي بَمِجْمَرٍ . قالُوا له : أَوَ سَمِعْتَ فيه شيئًا ؟ قال : نعم ، مِن رسول الله عَلَيْكُم . وروَى أبو داودَ('' ، بإسْنادِه ، أنَّ النبيَّ عَلِيُّ قال : ﴿ لَا تُتْبَعُ الْجِنازَةُ بِصَوْتٍ وَلَا نَارِ » . فإن دُفِن لَيْلًا فاحْتاجُوا إلى ضَوْءِ ، فلا بَأْسَ به ، إنَّما كُرهَ المَجَامِرُ فيها البَخُورُ . وفي حديثٍ عن النبيِّ عَلَيْكُ أَنَّه دَخَل قَبْرًا لَيْلًا ، فأَسْر جَ له سِراجٌ (١٠) . قال التُّرْمِذِيُّ : هذا حديثُ حسنٌ .

فصل : ويُكْرَهُ اتِّباعُ النِّساء الجَنائِزَ ؛ لِما رُوىَ عن أُمِّ عَطِيَّةَ ، قالت : نَهِينا عن اتّباع ِ الجَنائِزِ ، و لم يُعْزَمْ علينا . مُتَّفَقٌ عليه (١٠ . كَره ذلك ابنُ مسعودٍ ، وابنُ عُمَرَ ، وأبو أَمَامَةَ ، وعائشةَ ، ومَسْرُوقٌ ، والحسنُ ،

⁽١) في م: « يحفظ ».

⁽٢) معقل بن يسار بن عبد الله أبو على ، أسلم قبل الحديبية وشهد بيعة الرضوان ، سكن البصرة وتوفى بها ف آخر خلافة معاوية . الإصابة ١٨٤/٦ – ١٨٦ .

⁽٣) في : باب ما جاء في الجنازة لا تؤخر إذا حضرت ولا تتبع بنار ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٧٦/١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٧/٤ .

⁽٤) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة .

⁽٥) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الدفن بالليل ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٧٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلي فيها على الميت ولا يدفن ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٧ .

⁽٦) أخرجه البخاري ، في : باب اتباع النساء للجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ٩٩ . ومسلم ، في : باب نهي النساء عن اتباع الجنائز ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٤٦/٢ . كما أخرجه أبو =

والنَّخَعِيُّ ، والأُوْرَاعِيُّ ، وإسحاقُ . ورُوِيَ أَنَّ النبيَّ عَلِيْكُ خَرَج فإذا نِسوَةُ جُلُوسٌ ، قال : « مَا يُجْلِسُكُنَّ ؟ » . قُلْن : نَنْتَظِرُ الجِنازَةَ . قال : « هَلْ تَحْمِلْنَ ؟ » . قُلْن : لا . قال : « هَلْ تَحْمِلْنَ ؟ » . قُلْن : لا . قال : « هَلْ تَحْمِلْنَ ؟ » . قُلْن : لا . قال : « فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ ، « هَلْ تُدْلِينَ في مَن يُدْلِي ؟ » . قُلْنَ : لا . قال : « فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ ، فَيْرَ مَأْجُورَاتٍ » . رَواهُ ابنُ ماجه (') . [١٢٧/٢ ض ورُوِيَ أَنَّ النبيَّ عَلِيلَةً فَيْرَ مَأْجُورَاتٍ » . رَواهُ ابنُ ماجه (') . والله عَلَيْتِ ؟ » . قالَت : يارسولَ لَقِي فاطمة ، قال : « مَا أُخْرَجَكِ يَا فَاطِمَهُ مِنْ بَيْتِكِ ؟ » . قالَت : يارسولَ الله عَلَيْتُ أَهْلَ هذا البَيْتِ ، فرَحَمْتُ إليهم مَيِّتُهم ، أو عَزَيْتُهم به . قال لها رسولُ الله عَلَيْكِ : « فَلَعَلَّكِ بَلَغْتِ مَعَهُمُ الْكُذَى » (') . قالت : مَعاذَ الله ، وقد سَمِعْتُك تَذْكُرُ فيها ما تَذْكُرُ . قال : « لَوْ بَلَغْتِ مَعَهُمُ الْكُذَى » (فَا فَلَكَ يَعُهُمُ الْكُذَى » . الله فَا فَذَكَرَ تَشْدِيدًا . رَواه أبو داودَ (') .

فَصل : فَإِن كَانَ مَع الْجِنازَةِ مُنْكَرٌ يَراه أُو يَسْمَعُه ، فإن قَدَر على إِنْكَارِه وَإِن اللّهِ . وإن لم يَقْدِرْ على إِزالَتِهِ ، ففيه وَجْهان ؛ أَحَدُهما ، يُنْكِرُه ، ويَتْبَعُها . فَيَسْقُطُ فَرْضُه بالإِنْكَارِ ، ولا يَتْرُكُ حَقًّا لباطِل . والثانِي ، يَرْجِعُ . لأَنّه يُؤدِّى إلى اسْتِماع مَحْظُورٍ ورُوْيَتِه ، مع قُدْرَتِه على تَرْكِ ذلك .

⁼ داود ، فى : باب فى اتباع النساء الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٨٠/٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى اتباع النساء الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٤٠٨ .

⁽١) في : بعاب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٣ ، ٥٠٣ .

⁽٢) الكدى : المراد بها هنا المقابر ، لأنها كانت في مواضع صلبة .

 ⁽٣) في : بناب التعزية ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب النعى ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٣ : والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٦٩ .

٧٩٤ – مسألة : (ولا يَجْلِسُ مَن تَبِعَها حتى تُوضَعَ) ومِمَّن رَأَى أَن لا يَجْلِسَ حتى تُوضَعَ عن أعْناقِ الرِّجالِ الحسنُ بنُ عليٍّ ، وابنُ عَمَرَ ، وأبنُ الزُّبَيْرِ ، والنَّخَعِيُّ ، والشَّعْبِيُّ ، والأُوْزَاعِيُّ ، وأبنُ الزُّبَيْرِ ، والنَّخَعِيُّ ، والشَّعْبِيُّ ، والأُوْزَاعِيُّ ، وأسحاقُ . ووَجْهُ ذلك ما روَى مسلمٌ (() ، بإسنادِه ، عن أبي سعيدٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ عَنِيلِهُ : ﴿ إِذَا اتَّبَعْتُمُ الْجِنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوضَعَ » . وقال الشافعيُّ : هذا مَنْسُوخٌ بقَوْلِ عليٍّ : قام رسولُ اللهِ عَنِيلِهُ تَمْ قَعَد . رَواه مسلمٌ (() . قال إسحاقُ : مَعْنَى قَوْلِ عليٍّ : كان النبيُّ عَيِلِهُ إذا رَأَى الجِنازَةَ قام ، ثم تَرَك ذلك بعدُ . وعلى هذا التَّفْسِيرِ لا يَصِحُّ دَعْوَى النَّسْخِ . وليس في اللَّفْظِ عُمُومٌ فيَعُمُّ الأَمْرَيْن جَمِيعًا ، فلم يَجُزِ النَّسْخُ بأَمْرٍ النَّسْخِ . وليس في اللَّفْظِ عُمُومٌ فيَعُمُّ الأَمْرَيْن جَمِيعًا ، فلم يَجُزِ النَّسْخُ بأَمْرٍ النَّهُ عَلَيْكُ ثَمَ قَعَد . يَدُلُّ على ابْتِداءِ مُحْتَملٍ ، ولأَنْ قَوْلَ على ": قام رسولُ الله عَنِيلَةُ ثُمْ قَعَد . يَدُلُّ على ابْتِداءِ مُحْتَملٍ ، ولأَنْ قَوْلَ على ": قام رسولُ الله عَنْ اللهُ عَنْ عَعَد . يَدُلُّ على ابْتِداء

الإنصاف

قوله : ولا يَجْلِسُ مَن تَبِعَها حتى تُوضَع . يعْنِي ، يُكْرَهُ ذلك . وهو المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وعنه ، يُكْرَهُ الجُلوسُ ، كمَن كان بعيدًا عنها .

تنبيه : قَوْلُه : حتى تُوضَعَ . يعْنِي ، بالأرْضِ للدَّفْنِ . وهذا المذهبُ . نقَلَه الجماعةُ . وعنه ، حتى تُوضَعَ في اللَّحْدِ .

⁽١) فى : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٠ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٨١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٨ . وذكر أبو داود – بعد رواية الحديث – الحلاف الآتى بين رواية الثورى وأبى معاوية .

⁽٢) فى: باب نسخ القيام للجنازة، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن آبى داود ١٨٢/٢ . والترمذى ، فى : باب الرخصة فى ترك القيام لها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٥ . والنسائى ، فى : باب الوقوف للجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن كتاب الجنائز . سنن المنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٠ . والإمام أحمد ، فى : باب ما جاء فى القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٨٢٠ .

فِعْلِ القِيامِ ، وهُ هُنا إِنَّمَا وُجِدَتْ منه الاسْتِدَامَةُ . إذا ثَبَت هذا ، فأظْهَرُ السرح الكبر الرِّواَيَتَيْن أَنَّه أُرِيدَ وَضْعُها عن أَعْناقِ الرِّجالِ . وهو قولُ مَن ذَكَرْنا مِن قبلُ . وقد رُوِى الحديثُ : « إذَا اتَّبَعْتُمُ الْجِنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوضَعَ بِالْأَرْضِ » . ورَواه أبو مُعاوِيَةَ : « حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ » . وحديثُ مُفْيانَ أَصَحُ . فأمَّا مَن تَقَدَّمَ الجِنازَةَ فلا بَأْسَ أَن يَجْلِسَ قبلَ أَن تَنْتَهِيَ إليه . قال التِّرْمِذِيُ (') : رُوِى عن بعضِ أهلِ العلم من أصحابِ النبيِّ عَيَالِيَّةِ ، قال التِّرْمِذِيُ (') : رُوِى عن بعضِ أهلِ العلم من أصحابِ النبيِّ عَيَالِيَّةِ ، قالَهُ مَا الجِنازَةَ ، فيَجْلِسُونَ قبلَ أَن تَنْتَهِيَ إليهم . وإذا جاءَتْ وهو جالِسٌ لم يَقُمْ لها . لِما يَأْتِي بعدُ .

٧٩٥ – مسألة : (وإن جاءَتْ وهو جالِسٌ لم يَقُمْ لها) لِما ذَكَرْنا مِن حديثِ عَلَى ، وقد فَسَرَه إسْحاقُ بِما حَكَيْنا . وقد رُوِى عن أحمد ، أنَّه قال : إن قام لم أُعِبْه ، وإن قَعَد فلا بَأْسَ . وذَكَر ابنُ أبى موسى ، والقاضى ، أنَّ القِيامَ مُسْتَحَبُّ ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيْتُهُ قال : « إذَا رَأَى أَحَدُكُمُ الْجِنَازَةَ فَلْيَقُمْ حينَ يَرَاهَا ، حَتَّى تَخْلُفَهُ » . رَواه مسلمٌ (١) . وقد ذكرْنا الْجِنَازَةَ فَلْيَقُمْ حينَ يَرَاهَا ، حَتَّى تَخْلُفَهُ » . رَواه مسلمٌ (١) . وقد ذكرْنا

قوله: وإنْ جاءَت وهو جالِسٌ لم يَقُمْ لها. وهو المذهبُ. نصَّ عليه ، وعليه الإنصاب أكثرُ الأصحابِ. وجزَم به فى « الوَجيزِ » وغيرِه. وقدَّمه فى « الفُروعِ » ، و « المُغْنِى » ، و « الشَّرحِ » ، وغيرِهم. وعنه ، يُسْتَحَبُّ القِيامُ لها ، ولو كانتُ كافِرَةً. نَصَرَه ابنُ أَبِى مُوسى. واخْتارَه القاضى ، وابنُ عَقِيلٍ ، والشَّيْخُ تَقِيُ

 ⁽١) في : عارضة الأحوذي ٢٦٤/٤ .

⁽٢) في : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥٩ ، ٦٦٠ . كما أخرجه البخارى ، و٢) في : باب القيام للجنازة، وباب متى يقعد إذا قام للجنازة، من كتاب الجنائز. صحيح البخارى ٢/٧ ، ، =

أَنَّ آخِرَ الأَمْرَيْنِ مِن رسولِ اللهِ عَلَيْكُ تَرْكُ القيامِ لها ، والأَخْذُ مِن آخِرِ أَمْرِهُ أَوْلَى . وقد رُوِىَ فى حديثٍ ، أَنَّ يَهُودِيًّا رَأَى النبيَّ عَلَيْكُ قَام للجِنازَةِ ، فقالَ : يا محمدُ ، هكذا نَصْنَعُ . فتَرَكَ النبيُّ عَلَيْكُ القِيامَ لها(') .

الانصاف

الدِّينِ ، وصاحِبُ « الفائقِ » فيه . وعنه ، القِيامُ وعدَمُه سواءٌ . وعنه ، يُسْتَحَبُّ القِيامُ حتى تَغِيبَ أو تُوضَعَ . وقالَه ابنُ أبى مُوسى . قال فى « الفُروعِ » : ولعَلَّ المُرادَ على هذا ، يقومُ حينَ يَرَاها قبلَ وُصُولِها إليه ؛ للخَبَرِ .

فوائله ؛ إحْدَاها ، كان الإمامُ أحمدُ ، رَحِمَه اللهُ ، إذا صلَّى على جِازَةٍ ، هو وَلِيُّها ، لم يجْلِسْ حتى تُدْفَنَ . ونَقَل حَنْبَلْ ، لا بأسَ بقِيامِه على القَبْرِ حتى تُدْفَنَ ؛ جَبْرًا وإكْرامًا . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : هذا حسن لا بأسَ به . نصَّ عليه . الثَّانيةُ ، اتّباعُ الجِنازَةِ سُنَّةٌ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . وقال في آخِر « الرِّعايَةِ » : اتّباعُها فَرْضُ كِفايَةٍ . انتهى . وهو حَقِّ له ولأهْلِه . وذكر الآجُرِّئ ، أنَّ مِنَ الحَيْرِ أَنْ يَتْبَعَها لقَضاءِ حَقِّ أَخِيه المُسْلَم ِ . الثَّالثَةُ ، يَحْرُمُ عليه أَنْ يَتْبَعَها ومعها أَنْ يَتْبَعَها لقَضاءِ حَقِّ أَخِيه المُسْلَم ِ . الثَّالثَةُ ، يَحْرُمُ عليه أَنْ يَتْبَعَها ومعها أَنْ يَتْبَعَها لقَضاءِ حَقِّ أَخِيه المُسْلَم ِ . الثَّالثَةُ ، يَحْرُمُ عليه أَنْ يَتْبَعَها ومعها أَنْ يَتْبَعَها ومعها أَنْ يَتْبَعَها ومعها أَنْ يَتْبَعَها وَيُنْكِرُ بحسْبِه ، ويَلزَمُ مُنْكُرٌ عاجِزٌ عن مَنْعِه . على الصَّحيح مِنَ المَدْهِ . وعنه ، يَتْبَعُها ويُنْكِرُ بحسْبِه ، ويَلزَمُ أَو لَطْم نِسْوَةٍ ، وتَصْفيقٍ ورَفْع أَصُواتِهِنَّ . وعنه ، يَتْبَعُها ويُنْكِرُ بحسْبِه ، ويَلزَمُ القَادِرَ ، فلو ظنَّ أَنَّه إذا تَبِعَها أُزِيلَ المُنْكُرُ ، لَزِمَه على الرِّوايتَيْن ؛ لحُصُولِ القَادِرَ ، فلو ظنَّ أَنَّه إذا تَبِعَه في « الفُروع ِ » . فيُعانِي بها . وقيل في العاجِزِ : المُقْطُودَيْن . ذكرَه المَجْدُ . وتَبِعَه في « الفُروع ِ » . فيُعانِي بها . وقيل في العاجِزِ : كمَن دُعِي إلى غَسْل مَيِّتٍ ، فسَمِعَ طَبُلًا أَو نَوْحًا ، وفيه رِوايَتان . نقل المَرُّوذِيُ ،

⁼ وأبو داود ، فى : باب القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٨١/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى القيام للجنازة ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ . والنسائى ، فى : باب الأمر بالقيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٣٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٤٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٤٤٥ .

⁽١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في القيام للجنازة ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٣ .

المقنع

الشرح الكبير

٧٩٦ - مسألة : (ويُدْخَلُ قَبْرَه مِن عندِ رِجْلِ القَبْرِ ، إِن كَان أَسْهَلَ عليهم) المُسْتَحَبُّ أَن يُوضَعَ رَأْسُ المَيِّتِ عندَ رِجْلِ القَبْرِ ، ثم يُسَلَّ سَلَّا الْفَبْرِ . رُوِى ذلك عن ابن عُمَرَ ، وأنَسٍ ، وعبدِ اللهِ بن يَزيدَ إلى القَبْرِ . رُوِى ذلك عن ابن عُمَرَ ، وأنَسٍ ، وعبدِ اللهِ بن يَزيدَ الأَنْصارِيِّ ، والشَّغبِيِّ ، والشَّغبِيِّ ، والشَّافعيِّ . وقال أبو حنيفة : الأَنْصارِيِّ ، والنَّخعِيِّ ، والشَّغبِيِّ ، والشَّافعيِّ . وقال أبو حنيفة : تُوضَعُ الجِنازَةُ على جانِبِ القَبْرِ مِمَّا يَلِي القِبْلَةَ ، ثم يُدْخَلُ القَبْرَ مُعْتَرِضًا ؛

الإنصاف

لا. ونقَل أبو الحارِثِ وأبو داود ، يُغسَّلُه ويَنْهاهُم . قلتُ : إِنْ غلَب على ظَنَّه الرَّجْرُ ، غَسَّلَه ، وإلَّا ذَهَب . الرَّابِعةُ ، يُكْرَهُ للمرأةِ اتبّاعُها . على الصَّحيحِ مِنَ المَذَهبِ . نصَّ عليه ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقيل : يُكرَهُ للأَجْنَبِيَّةِ . قال ابنُ أبي مُوسى : قد رخَّص بعضُهم لها في شُهودِ أبيها ووَلَدِها وذِي قَرابَتِها ، مع التَّحَفُّظِ والاَسْتِحْياءِ والتَّسَتُّرِ . وقال الآجُرِّئ : يَحْرُمُ . وما هو ببعيدٍ في زَمَنِنا هذا . قال أبو المَعالِي : يُمْنَعْنَ مِن اتبّاعِها . وقال أبو حَفْصٍ : هو بِدْعَةٌ ، يُطْرَدْنَ ، فإنْ أبو المَعالِي : يُمْنَعْنَ مِن اتبّاعِها . وقال أبو حَفْصٍ : هو بِدْعَةٌ ، يُطْرَدْنَ ، فإنْ رَجَعْنَ ، وإلَّا رَجَع الرِّجالُ ، بعدَ أَنْ يَحْتُوا على أَفُواهِهِنَّ التُرابَ . قال : ورخَّص الإمامُ أحمدُ في اتباع جنازَةٍ يتبتُعُها النِّسَاءُ . قال أبو حَفْصٍ : ويَحْرُمُ بلُوغُ المرأةِ القَبْرَ .

قوله: ويُدْخَلُ قَبْرَه مِن عندِ رِجْلِ القَبْرِ ، إِنْ كَان أَسْهِلَ عليهم. وهو المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقيل : يبْدَأُ بإدْخالِ رِجْلَيْه مِن عندِ رأْسِه . ذكره ابنُ الزَّاغُونِيِّ .

فوائد ؛ إحْدَاها ، إذا كان دُخُوله مِن عندِ رِجْلِ القَبْرِ يشُقُّ ، أَدْخَلَه مِن قَبْلَتِه

⁽١) عبد الله بن يزيد بن زيد الأنصارى أبو موسى ، أحد من بايع بيعة الرضوان ، وكان عمره يومئذ سبع عشرة سنة ، له أحاديث عن النبى عَلِيلًا ، مات قبل السبعين وله نحو من ثمانين سنة . سير أعلام النبلاء ١٩٧/٣ ، ١٩٨٨ .

الشرح الكبير ﴿ لأَنَّه يُرْوَى عن عليٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه . وقال النَّخَعِيُّ : حَدَّثَنِي مَن رَأَى أهلَ المَدِينَةِ فِي الزَّمَنِ الأُوَّلِ يُدْخِلُونَ مَوْتاهِم مِن قِبَلِ القِبْلَةِ ، وأنَّ السَّلُّ شيءٌ أَحْدَثُه أَهلُ المَدِينَةِ . ولَنا ، أنَّ الحارثَ أوْصَى أن يَلِيَه عندَ مَوْتِه عبدُ اللهِ ابنُ يزيدَ الأَنْصَارِيُّ ، فصَلَّى (١) عليه ، ثم دَخَل القَبْرَ ، فأَدْخَلَه مِن رجْلَي القَبْر ، وقال : هذه السُّنَّةُ (٢) . وهذا يَقْتَضِي سُنَّةَ رسول اللهِ عَلَيْكُ . رَواه الإمامُ أحمدُ"ً . وروَى ابنُ عُمَرَ ، وابنُ عباسِ ، أنَّ النبيُّ عَلِيُّكُ سُلِّ مِن قِبَلِ إِ ٢ ١٢٨ وِ] رَأْسِه سَـلَّا('') . وما ذُكِر عن النَّخَعِيِّ لا يَصِحُّ ، لأنَّ مَذْهَبه بخِلافِه ، ولأنَّه لا يَجُوزُ على العَدَدِ الكَثِيرِ أَن يُغَيِّرُوا سُنَّةً (° ظاهِرةً في الدُّفْن " إِلَّا بِسَبَبِ ظاهِرٍ ، أو سُلْطَانٍ قاهِرٍ . ولم يُنْقَلُّ شيءٌ مِن

الإنصاف مُعْتَرِضًا . قالَه في « المُحَرَّرِ » ، و « الفائقِ » وغيرِهما . وقال في « الفُروع ِ » : لا يُدْخَلُ المَيِّتُ مُعْتَرِضًا مِن قَبْلَتِه . ونقَل الجَماعَةُ ، الأَسْهَلُ ، ثم سواءٌ . الثَّانيةُ ، أَوْلَى النَّاسِ بالتَّكْفِينِ والدُّفْنِ، أَوْلَاهُم بالغَسْلِ، على ما تقدُّم. وقال في « المُحَرَّر » وغيره : والسُّنَّةُ أَنْ يَتَوَلَّى دَفْنَ المَيِّتِ غاسِلُه . انتهى . والأَوْلَى لِمَن هو أحقُّ بذلك أنْ يتَولَّاهُما بنَفْسِه ، ثم بنَائِبه إنْ شاءَ ، ثم بعدَهم الأَوْلَلي بالدَّفْنِ ، الرِّجالُ الأجانِبُ ، ثم مَحارِمُه مِنَ النِّساءِ ، ثم الأجْنبيَّاتُ ، ومَحارِمُها مِنَ الرِّجالِ أَوْلَى مِنَ

⁽١) ف الأصل : « يصلي » .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الميت يدخل من قبل رجليه ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود

⁽٣) أورده صاحب الفتح الرباني في الزوائد التي ليست في المسند. انظر بلوغ الأماني شرح الفتح الرباني ٢٠/٨. وهو عند أبي داود، في: باب في الميت يدخل من قبل رجليه، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ١٩٠/٢، ١٩١. (٤) قال ابن حجر : لم أجده عن ابن عمر ، إنما هو عن ابن عباس ، ولعله من طغيان القلم . تلخيص الحبير ١٢٨/٢ . وأخرجه عن ابن عباس الإمام الشافعي . انظر ترتيب المسند ١/٥/١ .

⁽٥ - ٥) سقط من : م .

ذلك ، ولو نُقِلَ فسُنَّةُ النبيِّ عَلِيلَةٍ مُقَدَّمَةٌ على فِعْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ . فأمَّا إن الشرح الكبير كَانَ أَخْذُهُ مِن قِبَلِ القِبْلَةِ ، أو مِن رَأْسِ القَبْرِ أَسْهَلَ عليهم ، فلا حَرَجَ فيه ؛ لأنَّ اسْتِحْبَابَ أُخْذِهِ مِن عندِ رجْل القَبْر ، إنَّما كان طَلَبًا للأسْهَل . قال أحمدُ : كُلُّ لا بَأْسَ به .

الإنصاف

الأجانب ، ومِن مَحَارمِها النِّساء بدَفْنِها . وهل يُقدَّمُ الزَّوْجُ على مَحارمِها الرِّجالِ أم لا ؟ فيه رِوايَتان وأطْلَقَهُما في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ ، و ﴿ ابنِ تَميمٍ ﴾ ، و ﴿ النُّكَتِ ﴾ ؟ إحْدَاهما ، يقَدَّمُ المَحارِمُ على الزَّوْجِ . قال الخَلَّالُ : اسْتَفاضَتِ الرُّوايةُ عن الإمام أَحْمَدُ ، أَنَّ الأُوْلِياءَ يَقَدَّمُونَ على الزَّوْجِ . وهو ظاهرُ كلام ِ الخِرَقِيِّ ، وظاهِرُ ما قدَّمه في « المُغْنِي » . وقدَّمه في « النَّظْم » . والرِّوايةُ الثَّانيةُ ، الزَّوْجُ أحقُّ مِنَ الأُوْلِياء بذلك . الْحتارَه القاضي ، وأبو المَعالِي . فإنْ عُدِمَ الزَّوْجُ ومَحارِمُها الرِّجالُ ، فهل الأجانبُ أوْلَى ، أو نِساءُ مَحارِمِها مع عدَم ِ مَحْذُورٍ مِن تَكَشُّفِهِنَّ بِحَضْرَةِ الرِّجالِ أو غيره ؟ قال المَجْدُ : أو اتِّباعهنَّ ؟ فيه روايَتان ، وأطْلَقَهما في « الفُروعِ » ، [١٨٦/١ ظ] و « ابنِ تَميمٍ » ، و « النُّكَتِ » ؛ إِحْدَاهما ، الأجانِبُ أَوْلَى . وهو الصَّحيحُ . قال المُصنِّفُ : هذا أصحُّ وأحْسَنُ . واختارَه المَجْدُ . وقدَّمه النَّاظِمُ . وقال : هو أشْهَرُ القَولَيْن . والثَّانيةُ ، نِساءُ مَحارِمِها أَوْلَى . خِزَم به الخِرَقِيُّ . والْحتارَه ابنُ عَقِيلِ ، وأبو المَعالِي . وقدَّمه الزَّرْكَشِيُّ ، وابنُ رَزين في « شَرْحِه » . وقال : نصَّ عليه . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : هذه الرِّوايَةُ محْمُولَةٌ عندِي على ما إذا لم يَكُنْ في دَفْنِهِنَّ مَحْذُورٌ مِن اتِّباع ِ الجنازَةِ ، أو التَّكَشُّفِ بِحَضْرَةِ الأجانبِ أو غيرِه . فعلى هذه الرُّوايَةِ ، يُقَدَّمُ الأَقْرَبُ منهنَّ فَالْأَقَرَبُ ، كَمَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ . وعلى كِلا الرِّوايتَيْن ، لا يُكْرَهُ دَفْنُ الرِّجالِ للمرأةِ ، وإِنْ كَانَ مَحْرَمُهَا حَاضِرًا . نصَّ عليه . قال في « الفُروع ِ » : ويتَوجهُ احْتِمالٌ ، يَحْمِلُها مِنَ المُغْتَسَلِ إِلَى النَّعْشِ . النَّالثةُ ، يُقَدَّمُ مِنَ الرِّجالِ الخَصِيُّ ، ثم الشَّيْخُ ،

فصل : قال أحمدُ : يُعَمَّقُ القَبْرُ إلى الصَّدْر ، الرجلُ والمرأةُ في ذلك سَواةٌ . كان الحسنُ ، وابنُ سِيرينَ يَسْتَحِبّان ذلك . وروَى سعينـٌ ، بإِسْنادِه ، أَنَّ عُمَرَ بنَ عبدِ العزيز لمَّا مات ابْنُه ، أَمَرَهم أَن يَحْفِرُوا قَبْرَه إِلَى السُّرَّةِ ، ولا يُعَمِّقُوا ، فإنَّ ما على ظَهْرِ الأرْضِ أَفْضَلُ مِمَّا سَفُلَ منها . وذَكَر أبو الخَطَّابِ أنَّه يُسْتَحَبُّ أن يُعَمَّقَ قَدْرَ قامَةٍ وبَسْطَةٍ . وهو قولُ الشافعيِّ ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيُّكُ قال : « احْفِرُوا ، وَأُوْسِعُوا ، وَأَعْمِقُوا » . رَواه أبو داودَ '' . ولأنَّ ابنَ عُمَرَ أَوْصَى بذلك . والمَنْصُوصُ عن أحمدَ ما ذَكَرْنا أَوَّلًا ؛ لأنَّ التَّعْمِيقَ قَدْرَ قامَةٍ وبَسْطَةٍ يَشُقُّ ، ويَخْرُجُ عن العادَةِ . وقَوْلُه عَلِيْكُ : « أَعْمِقُوا » ليس فيه بَيانُ قَدْرِ التَّعْمِيقِ ، و لم يَصِحَّ مَا رَوَوْه عن ابن عُمَرَ ، ولو صَحَّ عندَ أحمدَ لم يَعْدُه إلى غيرِه . إذا ثُبَت هذا ، فإنَّه يُسْتَحَبُّ تَحْسِينُه وتَعْمِيقُه وتَوْسِيعُه ؛ للخَبَرِ . وقد روَى زيدُ بنُ أَسْلَمَ ،

الإنصاف ثم الأَفْضَلُ دينًا ومَعْرِفةً . ومَن بَعُدَ عَهْدُه بجماعٍ أَوْلَى ممَّن قُرُبَ . الرَّابعةُ ، يُسْتَحَبُّ تَعْمِيقُ القَبْرِ وتَوْسَعَتُه مِن غيرِ حدٌّ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . نصَّ عليه . وقدُّمه في « الفُروع ِ » . وجزَم به في « الكافِي » . وقال أحمدُ أيضًا : إلى الصَّدْرِ. وقال أكثرُ الأصحاب: قامَةٌ وبَسْطَةٌ. قالَه في ﴿ الفُروعِ ﴾ ، وذكرَه غيرُ واحدٍ نصًّا عن أحمدَ . والبَسْطَةُ ، البَاعُ . الخامسةُ ، يكْفِي مِن ذلك ما يَمْنَعُ ظُهورَ الرَّائحةِ ، والسِّباعِ . ذكره الأصحابُ .

⁽١) في : باب في تعميق القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في دفن الشهداء ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذي ٧ / ٢٠٦ . والنسائي ، في : باب ما يستحب من إعماق القبر ، وباب ما يستحب من توسيع القبر ، وباب دفن الجماعة في القبر الواحد ، وباب من يقدم، من كتاب الجنائز . المجتبى ٦٦/٤ – ٦٩ . وابن ماجه، في : باب ما جاء في حفر القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٩ . ٢٠ .

الشرح الكبير

قال : وَقَف رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُ عَلَى قَبْرٍ ، فَقَالَ : « اصْنَعُوا كَذَا ، اصْنَعُوا كَذَا » مُ مَقَال : « اصْنَعُوا كَذَا » ، ثَمَ قَال : « مَابِي أَنْ يَكُونَ يُغْنِي عَنْهُ شَيْئًا ، وَلَكِنَّ اللهُ يُحِبُّ إِذَا عُمِلَ الْعَمَلُ أَنْ يُحْكَمَ » . قَالَ مَعْمَرٌ : وَبَلَغَنِي أَنَّهُ قَالَ : « وَلَكِنَّهُ أَطْيَبُ لِأَنْفُسِ الْعَمَلُ أَنْ يُحْكَمَ » . رَواه عبدُ الرَّزَاقِ ، في كتاب الجَنَائِزِ (') .

٧٩٨ – مسألة : (ويَلْحَدُ له لَحْدًا ، ويَنْصِبُ عليه اللَّبِنَ نَصْبًا)

قوله : ويَلْحَدُ له لحدًا . الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّ اللَّحْدَ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ ، بل ِ ^{الإنصاف}

⁽١) فى : باب حسن عمل القبر ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

⁽٢) في : المغنى ٣/٣٦) .

⁽٣) أخرجه البيهقي ، في : باب ما روى في ستر القبر بثوب ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٥٤/٤ .

لقَوْلِ سعدِ بنِ أَبِي وَقَاصِ : الْحِدُوالِي لَحْدًا ، وانْصِبُوا على اللَّبنَ نَصْبًا ، كَمَا صُنِعَ برسول اللهِ عَلِيْكُ . رَواه مسلمٌ'' . ومَعْنَى اللَّحْدِ : أَنَّه إذا بَلَغ أَرْضَ القَبْرِ حَفَر فيه مِمَّا يَلِي القِبْلَةَ مَكَانًا يُوضَعُ فيه المَيِّتُ ، فإن كانت الأرْضُ رُخْوَةً جَعَلَ شِبْهَ اللَّحْدِ مِن الحِجارَةِ . قال أحمدُ : وَلا أَحِبُ الشَّقَّ ؟ لِما رَوَى ابنُ عَبَّاس ، أَنَّ النبيَّ عَلِيلًا قال : ﴿ اللَّحْدُ لَنَا ، وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا ﴾ . رَواه أبو داودَ ، والنَّسائِيُّ ، والتِّرْمِذِيُّ ' ، وقال : غريبٌ . فإن عَجَز عن اللُّحْدِ شَقَّ له في الأرْضِ ، ومَعْنَى الشُّقِّ : أن يَحْفِرَ في أرْضِ القَبْرِ شَقًّا يَضَعُ المَيِّتَ فيه ، ويَسْقُفُه عليه بشيء .

٧٩٩ - مسألة : (ولا يُدْخِلُ القَبْرَ خَشَبًا ، ولا شيئًا مَسَّتْه النَّارُ)

الإنصاف يُكْرَهُ الشَّقُ بلا عُذْر ، وعليه الأصحابُ . وعنه ، ليس اللَّحْدُ بأَفْضَلَ منه . ذكرها في « الفُروع » ، و « الرِّعايَة » .

قوله : ويَنْصِبُ عليه اللَّبِنَ نَصْبًا . الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّ اللَّبِنَ أَفْضَلُ مِنَ القَصَب ، وعليه أكثرُ الأصحاب . وعنه ، يُنْصَبُ عليه قَصَبٌ . اخْتارَه الخُلالُ ، وصاحِبُه ، وابنُ عَقِيل .

تنبيه : مُرادُه بقولِه : ولا يُدْخِلُه خَشَبًا . إذا لم يكُنْ ضرورَةٌ ، فإنْ كان ثُمَّ ضَرورةً أَدْخاً الخَشَبُ .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٧ .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٠ . والنسائي ، في : باب اللحد والشق ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٦٦/٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قول النبي : اللحد لنا والشق لغيرنا ، مِن أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٦٦ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٦ .

قال إبراهيمُ: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ اللَّبنَ ، ويَكْرَهُون الخَشَبَ () . ولا يُسْتَحَبُّ الدُّفْنُ في تابُوتٍ ؛ لأنَّه خَشَبٌ ، و لم يُنْقَلْ عن النبيِّ عَيْسَةٍ ولا عن أصحابه ، وفيه تَشَبُّهُ بأهل الدُّنْيَا ، والأرْضُ أَنْشَفُ لفَضَلاتِه . ويُكْرَهُ الآجُرُّ ، وسائِرُ ما مَسَّتهُ النَّارُ ، تَفاؤُلًا أن لا تَمَسَّه النَّارُ .

• • ٨ – مسألة : ﴿ وَيَقُولُ الذِّي يُدْخِلُه : بِسْمِ اللهِ ، وعلى مِلَّةِ رسول الله ِ) ، لِما رَوَى ابنُ عُمَرَ ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْكُ كَانَ إِذَا أَدْخُلَ الْمَيِّتَ القَبْرَ ، قال : « بِسْمِ اللهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ » . ورُوى : « '` وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ » . قال التِّرْمِذِيُّ ^(٣) : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ . وروَى

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، يُكْرَهُ الدَّفْنُ في تَابوتٍ ، ولو كان المَيِّتُ امرأةً . نِصَّ الإنصاف عليه . زادَ بعضُهم ، ويُكْرَهُ في حَجَرٍ مَنْقُوشٍ . وقال بعضُهم : أو يُجْعَلُ فيه حديدٌ ، ولو كانتِ الأرْضُ رُخْوَةً أو نَدِيَّةً . الثَّانيةُ ، لا توْقيتَ في مَن يُدْخِلُه القَّبْرَ ، بل ذلك بحسَبِ الحاجَةِ . نصَّ عليه . كسائرِ أَمُورِه . وقيل : الوِتْرُ أَفْضَلَ .

قوله : ويَقُولُ الذَى يُدْخِلُه : بسم الله ِ، وعلى مِلَّةِ رسولِ الله ِ. وهذا المذهبُ .

⁼ وقد عزاه ابن حجر في : تلخيص الحبير ٢ / ١٣٧ للإمام أحمد . وانظر : نصب الراية للزيلعي ٢ / ٢٩٦ ، والفتح الرباني ٨ / ٥٣ ، ٥٣ . وأخرجه الإمام أحمد من طريق جرير بن عبد الله . المسند ٤ / ٣٥٧ ، ٣٥٩ . (١) أخرجه ابن أبى شيبة ، في : باب ما قالوا في القصب يوضع على اللحد ، من كتاب الجنائز . مصنف ابن أبي شيبة ٣٣٣/٣ .

⁽٢) قبله في م زيادة : (في سبيل الله) .

⁽٣) في : باب ما يقال إذا أدخل الميت القبر ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٢٦٦/٤ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في إدخال الميت القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٥، ٤٩٤/١ . وأخرج الرواية الثانية أبو داود ، في : باب في الدعاء للميت إذا وضع في قبره ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩١/٢ . وأخرج الرواية الأولى الإمام أحمد ، في : المسند ٢٧/٢ ، ٤٠ ، ٤١ .

الشرح الكبير ابنُ مِاجه(١) ، عن سعيدِ بن المُسَيَّب ، قال : حَضَرْتُ ابنَ عُمَرَ في جِنازَةٍ ، فَلَمَّا وَضَعَها فِي اللَّحْدِ ، قال : بِسْمِ اللهِ ، ''وفي سَبيلِ الله'ِ' ، وعلى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ . فلمَّا أَخَذَ في تَسْويَةِ اللَّبنِ على اللَّحْدِ ، قال : اللَّهُمَّ أجِرْهَا [١٢٨/٢ ط] من الشَّيْطانِ ، ومِن عَذابِ القَّبْرِ ، اللَّهُمَّ جَافِ الأَرْضَ عن جَنْبَيْها ، وصَعِّدْ رُوحَها ، ولَقِّها منك رضْوانًا . قُلْتُ : يا ابْنَ عُمَرَ أشيءٌ سَمِعْتَه مِن رسول اللهِ عَلَيْكُ أم قُلْتَه برَأْيكَ ؟ قال : إنِّي إذًا لقادِرٌ على القَوْلِ ! بل سَمِعْتُه مِن رسولِ الله عَلَيْكُ . ورُوِىَ عن عُمَرَ ، أَنَّه كان إذا سَوَّى على المَيِّتِ قال : اللَّهُمَّ أَسْلَمَه إليك الأهلُ والمالُ والعَشِيرَةُ ، وذَنْبُهُ عَظِيمٌ ، فاغْفِرْ له . رَواه ابنُ المُنْذِر (") .

فصل : وإذا مات في سَفِينَةٍ في البَّحْر ، فقالَ أحمدُ : يُنْتَظَرُ به إن كانُوا يَرْ جُونِ أَن يَجِذُوا له مَوْضِعًا يَدْفِنُونه ، حَبَسُوه يَوْمًا أُو يَوْمَيْن ، ما لم يَخافُوا عليه ، فإن لم يَجدُوا غُسِّلَ ، وكُفِّنَ ، وحُنِّطَ ، ويُصَلَّى عليه ، ويُثَقَّلُ بِشَيءٍ ، ويُلْقَى في الماءِ . وهذا قولُ عَطاءِ . قال الحسنُ : يُتْرَكُ في

الإنصاف وعنه ، يقولُ : اللَّهُمَّ بارِكْ في القَبْرِ وصاحِبِه . قال في « الفُروعِ » : وإنْ قَرَأً : ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْوَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾(') ﴿ وإِنْ أَتَى بذِكْرٍ ودُعاءٍ يلِيقُ عندَ وَضْعِه وإلْحادِه ، فلا بأسَ ؛ لفِعْلِه عليه أَفْضَلُ الصَّلاةِ والسَّلام ، وفِعْلِ الصَّحابَةِ رضُوانُ اللهِ عليهم أَجْمَعِين .

⁽١) في : باب ما جاء في إدخال الميت القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١/٩٥/ ..

⁽۲ – ۲) سقط من : م .

⁽٣) وأخرجه البيهقي ، في : باب ما يقال بعد الدفن ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٥٦ .

⁽٤) سورة طه ٥٥.

ز نْبيلِ (') ، ويُلْقَى في البَحْر . وقال الشافعيُّ : يُرْبَطُ بينَ لَوْحَيْن ؛ لِيَحْمِلُه البَحْرُ إلى السَّاحِل ، فرُبَّما وَقَع إلى قَوْم يَدْفِنُونَه ، وإن أَلْقَوْه في البَحْر لِم يَأْتُمُوا . والأُوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّه يَحْصُلُ بِهِ السَّتْرُ المَقْصُودُ مِن دَفْنِه ، وإِلْقَاؤُه بينَ لَوْحَيْن يَعْرِضُ له التَّغَيُّرُ والْهَتْكُ ، ورُبَّما بَقِيَ على السّاحِل مَهْتُوكًا عُرْيانًا ، ورُبَّما وَقَع إلى قَوْم مِن المُشْرِكِين ، فكان ما ذَكَرْنا أَوْلَى .

٨٠١ - مسألة : (وَيَضَعُه في لَحْدِه على جَنْبه الأَيْمَن ، مُسْتَقْبلَ القِبْلَةِ) بوَجْهه ؛ لقَوْل النبيِّ عَلِيلَةٍ : « إِذَا نَامَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَسَّدْ يَمِينَهُ »(''). ويُسْتَحَبُّ أَن يَضَع تحتَ رَأْسِه لَبنَةً ، أو حَجَرًا ، أو شَيْئًا مُرْتَفِعًا ، كَا يَصْنَعُ الحَيُّ . وإن تَرَكَه فلا بَأْسَ ؛ لأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قال: إذا جَعَلْتُمُونِي في اللَّحْدِ فأَفْضُوا بخَدِّي إلى الأرْض .. ويُدْنَى من الحائِطِ ؛ لِئَلَّا يَنْكُبُّ على وَجْهه ، ويُسْنَدُ مِن وَرائِه بتُرابِ ؛ لِئَلَّا يَنْقَلِبَ .

قوله: ويَضَعُه في لَحْدِه على جنْبه الأَيْمن ، مُسْتقبلَ القِبْلَةِ . وَضْعُه في لَحْدِه على الإنصاف جَنْبِهِ الأَيْمَنِ مُسْتَحَبٌّ ، بلا نِزاعٍ . وكوْنُه مُسْتَقْبلَ القِبْلَةِ واجبٌ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهب . اخْتارَه القاضي وأصحابه ، والمُصنِّفُ ، وغيرُهم . وقطَع به الآمِدِئُ ، والشَّريفُ أبو جَعْفَرٍ ، والقاضي أبو الحُسَيْنِ ، وغيرُهم . وقدَّمه في « الفُروع ِ » . وقال صاحِبُ « الخُلاصَةِ » ، و « المُحَرَّر » : يُسْتَحَبُّ ذلك . وقدَّمه ابنُ تَميم ِ . فعلى المذهبِ ، لو وُضِعَ غيرَ مُسْتَقْبِلِ القِبْلَةِ ، نُبِشَ . على الصَّحيح مِنَ المذهبِ. قال ابنُ عَقِيلِ: قال أصحابُنا: يُنْبَشُ إِلَّا أَنْ يَخافَ أَنْ

⁽١) الزنبيل: القفة.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٢/٢ .

الشرح الكبر قال أحمدُ : ما أُحِبُّ أن يُجْعَلَ في القَبْر مُضَرَّبَةٌ (١) ، ولا مِخَدَّةٌ . وقد جُعِلَ ف قَبْرِ النبيِّ عَلِيْكُم قَطِيفَةٌ حَمْراءُ (٢) ، فإن جَعَلُوا قَطِيفَةً فِلعِلَّةٍ . فإذا فَرَغُوا نَصَبُوا عليه اللَّبنَ نَصْبًا ؛ لِما ذَكَرْنا مِن حديثِ سَعْدِ(٣) . ويُسَدُّ عليه بالطِّين لِئَلَّا يَصِلَ إليه التُّرابُ ، وإن جَعَل مَكانَ اللَّبن قَصَبًا ، فحَسَنٌ ؟ لأنَّ الشُّعْبِيُّ ، قال : جُعِل على لَحْدِ النبيِّ عَلَيْكُ طُنُّ (ْ) قَصَبِ (ْ) . قال الخَلَّالُ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللهِ يَمِيلُ إِلَى اللَّبِنِ ، ويَخْتَارُه عَلَى القَصَبِ ، ثَمْ تَرَك ذلك ومال إلى اسْتِحْبابِ القَصَبِ على اللَّبنِ ، وأمَّا الخَشَبُ فكر هَه على كلِّ حالٍ ، ورَخُّصَ فيه عندَ الضَّرُورَةِ . قال شيخُنـا(١) : وأَكْثَرُ الرِّواياتِ عن أحمدَ اسْتِحْبَابُ اللِّينِ ، وتَقْدِيمُه على القَصَبِ ؛ لحَديثِ سَعْدٍ ، وقَوْلُه أَوْلَى مِن قُولِ الشُّعْبِيِّ ؛ لأنَّ الشُّعْبِيَّ لم يَرَ ، ولم يَحْضُرْ ، وكِلاهُما حَسَنَّ .

الإنصاف يَتَفَسَّخَ . وعلى القوْلِ الثَّانِي ، لا يُنْبَشُ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . قالَه في « النُّبكَتِ » . وتقدُّم ذلك مُسْتَوْفًى في أوَّلِ فصْل غَسْلِ المَيِّتِ بأتُّمَّ مِن هذا .

فوائد ؛ منها ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يضعَ تحتَ رأسِه لَبنَةً كالمِخَدَّةِ للحَيِّ ، ويُكْرَهُ وَضْعُ بساطٍ تحتَه مُطْلَقًا . قدَّمه في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ . والمنْصوصُ عن أحمدَ ، أنَّه لا بأْسَ

⁽١) المضربة : وسادة تضرب بالخيوط . التلخيص للعسكري ١ / ٢٣٥

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٨ .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٥٧

⁽٤) الطن: حزمة القصب أو الحطب.

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في القصب يوضع على اللحد ، من كتاب الجنائز . المصنف

[.] TTT , TTT / T

⁽٦) في : المغنى ٣ / ٤٢٩ .

قال حَنْبَلٌ : قُلْتُ لأَحمدَ : فإن لم يَكُنْ لَبِنٌ ؟ قال : يُنْصَبُ عليه القَصَبُ والحَشِيشُ ، وما أَمْكَنَ مِن ذلك .

٢٠٨ - مسألة: (ويَجْثُو التُّرابَ في القَبْرِ ثَلاثَ حَثَياتٍ ، ويُهالُ عليه التُّرابُ) رُوِى عن أبى عبدِ الله ، أنَّه حَضَر جِنازَةً ، فلَمَّا أَلْقِى عليها التُّرَابُ ، قام إلى القَبْرِ فَحَثَى عليه ثَلاثَ حَثَياتٍ ثم رَجَعٍ إلى مَكانِه . وقال : قد جاء عن على وصح ، أنَّه حَثَى على قَبْرِ ابْنِ المُكَفِّفِ (١) . ورُوِى عنه قد جاء عن على وصح ، أنَّه حَثَى على قَبْرِ ابْنِ المُكَفِّفِ (١) . ورُوِى عنه

الإنصاف

بالقطيفة مِن عِلَّةٍ ، قالَه في « الفُروع ِ » . وعنه ، لا بأْسَ بها مُطْلَقًا . قال ابنُ تميم ِ : وإنْ جُعِلَ تحته قطيفة فلا بأسَ . نصَّ عليه . وقيل : يُسْتَحَبُ . ومنها ، يُكْرَهُ وضْعُ مُضَرَّبَةٍ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . وقال ابنُ حامِدٍ : لا بأْسَ بها . وتُكْرَهُ المِحَدَّةُ ، قولًا واحدًا . ومنها ، كرة الإمامُ أحمدُ الدَّفْنَ عندَ طُلُوع ِ الشَّمْسِ وَتُكْرَهُ المِحَدَّةُ ، قولًا واحدًا . ومنها ، كرة الإمامُ أحمدُ الدَّفْنَ عندَ طُلُوع ِ الشَّمْسِ وَعُروبِها ، وكذا عندَ قيامِها ، وهو مِنَ المُفْرَداتِ ، وجزَم به ناظِمُها . وقال في «المُغْنِي »(١) : لا يجوزُ . وذكر المَجْدُ ، أنَّه يُكْرَهُ . ومنها ، الدَّفْنُ في النَّهارِ أولَى ، ويجوزُ ليْلًا . نصَّ عليه . وعنه ، يُكْرَهُ . ذكرَه ابنُ هُبَيْرَةَ اتَّفاقَ الأَثمَّةِ الأَرْبَعَةِ . وعنه ، لا يفْعَلُه إلَّا ضَرُورَةً . ومنها ، الدَّفْنُ في الصَّحراءِ أَفْضَلُ . وكرهه أبو المَعالِي وغيرُه في البُنْيانِ .

قوله : ويَحْثُو التُّرابَ في القَبْرِ ثَلاثَ حَثَياتٍ . الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، اسْتِحْبابُ فعْلِ ذلك مُطْلَقًا ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقيل : يُسْتَحَبُّ ذلك للقَريبِ منه

⁽١) أخرجه البيهقي ، في : باب إهالة التراب في القبر بالمساحي وبالأيدى ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى

^{. 0.7 / (1)}

الشرح الكبير أنَّه قال : إن فَعَل فحَسَنٌ ، وإن لم يَفْعَلْ فلا بَأْسَ . ووَجْهُ اسْتِحْبابه ما رُويَ أنَّ النبيُّ عَلِيُّكُ صَلَّى على جنازَةٍ ، ثم أتَى قَبْرَ المَيِّتِ مِن قِبَل رَأْسِه ، فحَتَى عليه ثَلاثًا . أُخْرَجَه ابنُ ماجه(١) . وعن جعفر بن محمدٍ ، عن أبيه ، أنّ النبيُّ عَلِيلًا حَثَى على المَيِّتِ ثُلاثَ حَثَياتٍ بيَدَيْه جَمِيعًا . رَواه الشافعيُّ(٢) . وعن ابن عباس ، أنَّه لَمَّا دَفَن زيدَ بنَ ثابتٍ ، حَتَى في قَبْره ثَلاثًا ، وقال : هكذا يَذْهَبُ العِلْمُ " . فإذا فَرَغ مِن لَحْدِه أهالَ عليه التُّرابَ ؛ لأنَّ دَفْنَه واجبٌ ، وذلك يَحْصُلُ بإهالَةِ التُّرابِ عليه .

٨٠٣ – مسألة : ﴿ وَيُرْفَعُ القَبْرُ عِنِ الأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ مُسَنَّمًا ﴾ يُسْتَحَبُّ رَفْعُ القَبْرِ عن الأرْض ؟ ليُعْرَفَ أَنَّه قَبْرٌ ، فيُتَوَقَّى ، ويُتَرَحَّمَ على صاحِبِه . وقد روَى السَّاجِيُّ ، عن جابِرٍ ، أنَّ النبيُّ عَلِيْكُ رُفِع قَبْرُه عن

الإنصاف فقط . وعنه ، لا بأسَ بذلك . وحيثُ قُلْنا : يحْثُو . فيَأْتِي به مِن أَيِّ جِهَةٍ كانتْ . وقيل : مِن قِبَل رأسِه . جـزَم به ابنُ تَميم ِ [١٨٧/١ و] .

فائدة : يُكْرَهُ زيادةُ تُرابه . نصَّ عليه . قال في « الفُصولِ » : إلَّا أَنْ يحْتاجَ إليه . نقَل أبو داودَ ، إلَّا أَنْ يَسْتَوَى بالأَرْض ، ولا يُعْرَفَ . قال في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : والمُرادُ مع أنَّ تُرابَ قَبْر لا يُنْقَلُ إِلَى آخَرَ .

فائدة : لا بأس بتعليمِه بحَجَرٍ ، أو خَشَبَةٍو نحوهما . نصَّ عليه . ونصَّ أيضًا ،

⁽١) في : باب ما جاء في حثو التراب في القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٩ .

⁽٢) في : كتباب الجنائز . ترتيب المسند ١ / ٢١٦ .

⁽٣) أخرجه البيهقي ، ف : باب إهالة التراب في القبر بالمساحي وبالأيدي ، من كتاب الجنائز . السنن الكبري . 21. / 4

الأرْضِ قَدْرَ شِبْرِ (۱) . وروَى القاسِمُ بنُ محمدٍ ، قال : قُلْتُ لعائشة : يا أُمَّهُ ، اكْشِفِى لَى عن قَبْرِ رسولِ اللهِ عَلِيلًة وصاحِبَيْه . فكَشَفَتْ لَى عن ثَلاثَة قَبُورٍ ، لا مُشْرِفَة إلى المَهْ وَلا اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهُ عَبُورٍ ، مَبْطُوحَة بِبَطْحاءِ العَرْصَةِ الحَمْراءِ . رَواه أبو داودَ (۱) . ولا يُسْتَحَبُّ رَفْعُه أكْثَرَ مِن ذلك ؛ العَرْصَةِ الحَمْراءِ . رَواه أبو داودَ (۱) . ولا يُسْتَحَبُّ رَفْعُه أكثرَ مِن ذلك ؛ لما ذكر نا ، ولقَوْلِ النبيِّ عَلِيلًة لعلي : « لا تَدعْ تِمْثَالًا إلَّا طَمَسْتَهُ ، وَلا يَما ذَكر نَا ، ولقَوْلِ النبيِّ عَلِيلًة لعلي : « لا تَدعْ تِمْثَالًا إلَّا طَمَسْتَهُ ، وَلا يَمْ وَلَوْ النبيِّ عَلِيلًة وصاحِبَيْه : لا مُشْرِفَة ، وَلا اللهِ عَلَيْ أَلُولُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ أَنْ يُوادَ على القَبْرِ على حُفْرَتِه ، عن جابِرٍ ، قال : وروى الخَلَّالُ ، بإسْنادِه ، عن جابِرٍ ، قال : وروى الخَلَّالُ ، بإسْنادِه ، عن جابِرٍ ، قال : نَهَى رسولُ الله عَلَيْ أَن يُوادَ على القَبْرِ على حُفْرَتِه ، فَ اللهُ عَلَيْ أَنْ يُوادَ على القَبْرِ على حُفْرَتِه ، فَنْ رَبَهُ فَا اللهُ عَلَيْ الْعَبْرِ على القَبْرِ على حُفْرَتِه ، فَنَهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ الْعَبْرِ على حُفْرَتِه ، فَنْ عَلَيْ الْعَبْرِ على القَبْرِ اللهِ اللهُ اللهُ القَبْرِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

فصل : وتُسْنِيمُ القَبْرِ أَفْضَلُ مِن تَسْطِيحِه . وبه قال مالكٌ ، وأبو

أَنَّه يُسْتَحَبُّ ، ولا بأْسَ بلَوْحٍ ، نقَلَه المَيْمُونِيُّ . ونقَل المَرُّوذِيُّ ، يُكْرَهُ . ونقَل الإنصاف الأَثْرَمُ ، ما سجِعْتُ فيه بشيءِ .

الكيرى ١١/٣ .

[.] (١) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يزاد في القبر على أكثر من ترابه لئلا يرتفع جدًّا ، من كتاب الجنائز . السنن

⁽٢) لاطئة : مستوية على وجه الأرض .

⁽٣) في : باب في تسوية القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٢ .

⁽٤) فى : باب الأمر بتسوية القبور ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٦ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى تسوية القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٩٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى تسوية القبور ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦٩ . والنسائى ، فى : باب تسوية القبور إذا رفعت ، من كتاب الجنائز . الجتبى ٤ / ٧٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ؛ / ٩٦ ، ٩٢٩ ، ١٤٥ .

⁽٥) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يزاد في القبر على أكثر من ترابه لئلا يرتفع جدا ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣ / ٢٠٠ .

الشرح الكبير حنيفةً ، والثُّوريُّ . وقال الشافعيُّ : تَسْطِيحُه أَفْضَلُ . قال : وبَلَغَنا أنَّ النبيُّ عَلِيْكُ سَطَّحَ قَبْرَ ابْنِه إبراهيـمَ(١) . وعن القاسِم ، قال : رأيْتُ قَبْرَ النبيِّ عَلِيْكُ وأبي بكر ، وعُمَرَ مُسَطَّحَةٌ (٢) . ولَنا ، ما روَى سُفْيانُ التَّمَّارُ ، أَنَّه قال : رَأَيْتُ قَبْرَ النبيِّ عَلِيلَةٍ مُسَنَّمًا . رَواه البُخَارِيُ (٢) . وعن الحسن مِثْلُه . ولأَنَّ التَّسْطِيحَ أَشْبَهُ بأَبْنِيَةِ أَهْلِ الدُّنْيَا ، وهو أَشْبَهُ بشِعارِ أهل البدَع ِ ، فكان مَكْرُوهًا . وحَدِيثنا أَثْبَتُ مِن حَدِيثِهم وأصَحُّ ، فكان أولم .

٤ • ٨ - مسألة : (ويُرَشُّ عليه الماءُ) ليَتَلَبَّدَ تُرابُه . قال أبو رافِع ي : سَلَّ رسولُ اللهِ عَلَيْظِهِ سعدًا ، ورَشَّ على قَبْرِه ماءً . رَواه ابنُ ماجـه^(١) . وعن جابِرٍ ، أنَّ النبيَّ عَلِيْكُ رُشَّ على قَبْرِه مـاءٌ(٥) . رَواهُ الخَلَّالُ .

فصل : ولا بَأْسَ بِتَعْلِيمِ القَبْرِ بحَجَرِ أَو خَشَبَةٍ ، يَعْرِفُه بها . نَصَّ عليه أَحْمَدُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوِدَ (١) ، بإسْنادِه ، عن المُطَّلِب (٧) ، قال : لَمَّا

قوله : ويُرَشُّ عليه الماءُ . وكذا قال الأصحابُ . وقال في « الفُروعِ » : ويُرَشُّ

الإنصاف

⁽١) أخرجه الشافعي ، في : كناب الجنائز . ترتيب المسند ١ / ٢١٥ .

⁽٢) في م : « مسطح » .

⁽٣) في : باب ما جاء في قبر النبي عَلِيُّهُ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري . 171/7

⁽٤) في : باب ما جاء في إدخال الميت القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٥/١ .

⁽٥) أخرجه البيهقي ، في : باب رش الماء على القبور ووضع الحصباء عليه ، من كتاب الجنائز . السنن الكبري

⁽٦) في : بــاب في جمع الموتى في قبر والقبر يعلم ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٩ . ١٩٠ . (V) في م: « عبد المطلب ».

مات عثمانُ بَنُ مَظْعُونٍ أُخْرِجَ بِجِنازَتِه فَدُفِنَ ، أَمَرَ النبِيُّ عَلِيْكُ رَجُلًا (') أَن يَأْتِيَه بَحَجَرٍ ، فلم يَسْتَطِعْ حَمْلَه ، فقام رسولُ الله عَلَيْكُ ، فحَسَرَ عن ذِراعَيْه ، ثم حَمَلَها فَوَضَعَها عندَ رَأْسِه ، وقال : ﴿ أُعَلِّمُ (') بِها قَبْرَ أَخِى ، وأَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِهِ ﴾ . ورَواه ابنُ ماجه ('') ، عنه عليه السّلامُ ، مِن روايَةٍ أَنَسٍ .

فصل: فأمّا التَّلْقِينُ بعدَ الدَّفْن ، فقال شيخُنا('): فلم نَسْمَعْ فيه عن أحمدَ شيئًا ، ولا أعْلَمُ فيه للأئِمَّةِ قَوْلًا ، سِوَى ما رَواه الأَثْرَمُ ، قال: قُلْتُ أَحمدَ شيئًا ، ولا أعْلَمُ فيه للأئِمَّةِ قَوْلًا ، سِوَى ما رَواه الأَثْرَمُ ، قال: قُلْتُ لأبي عبدِ اللهِ : فهذا الذي يَصْنَعُون إذا دُفِن المَيِّتُ ، يَقِفُ الرجل ، فيقُولُ : يا فُلانُ ابنَ فُلانَة (°) ، اذْكُرْ ما فارَقْتَ عليه ، شَهَادَةَ أن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ؟

الإنصاف

عليه الماءُ . وعنه ، لا بأسَ .

فائدة: يُسْتَحَبُ تَلْقينُ المَيِّتِ بعد دفْنِه عندَ أكثرِ الأصحابِ. قال في « الفُروعِ »: اسْتحبَّه الأكثرُ. قال في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ »: اخْتارَه القاضى ، وأصحابه ، وأكثرُنا . وجزَم به في « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « مُخْتَصَرِ ابنِ تَميمٍ » ، وغيرِهم . فيجْلِسُ المُلَقِّنُ عندَ رأسِه . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : تلْقينُه بعدَ دفْنِه مُباحٌ عندَ أحمدَ ، وبعض أصحابِنا . وقال : الإباحة أعْدَلُ الأقوالِ ، ولا يُكْرَهُ . قال أبو المَعالِى : لو أسمَر فوا قبلَه لم يَعودُوا ؛ لأنَّ الخَبَرَ قبلَ انْصِرافِهم . وقال المُصَنِّفُ : لم نسمَعْ في انْصَرفوا قبلَه لم يَعودُوا ؛ لأنَّ الخَبَرَ قبلَ انْصِرافِهم . وقال المُصَنِّفُ : لم نسمَعْ في

⁽١) سقط من النسخ . والمثبت من سنن أبي داود .

⁽٢) فى سنن أبى داود : « أتعلم » .

⁽٣) في : باب ما جاء في العلامة في القبر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٨ .

⁽٤) في : المغنى ٤٣٧/٣ .

⁽٥) في م : « فلان » .

الشرح الكبير فقالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا فَعَلَ هذا إِلَّا أَهلَ الشَّام ، حينَ مات أَبُو المُغِيرَةِ (١) جاء إنْسانٌ ، فقالَ ذلك . قال : وكان أبو المُغِيرَةِ يَرْوى فيه عن أبي بكر ابن أبي مَرْيَمَ ، عن أشْياخِهم ، أنَّهم كانُوا يَفْعَلُونه . وقال القاضي ، وأبو الخَطَّابِ : يُسْتَحَبُّ ذلك . ورَوَيا فيه عن أبي أمامَةَ الباهِلِيِّ ، أنَّ رسولَ الله عَلِيْكُ قال: ﴿ إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ ، فَسَوَّيْتُمْ عَلَيْهِ التُّرَابَ ، فَلْيَقُمْ أَحَدُكُمْ عِنْدَ رَأْسِ قَبْرِهِ ، ثُمَّ لْيُقُلْ : يَا فُلَانُ ابِنَ فُلَانَةَ . فَإِنَّهُ يَسْمَعُ وَلَا يُجيبُ ، ثُمَّ لْيَقُلْ : يَا فُلانُ ابنَ فُلَانَةَ الثَّانِيَةَ ، فَيَسْتَوِى قَاعِدًا ، ثُمَّ لْيَقُلْ : يا فُلَانُ ابنَ فُلَانَةَ . فَإِنَّهُ يَقُولُ : أَرْشِدْنَا يَرْحَمْكَ اللهُ . وَلَكِنْ لَا تَسْمَعُونَ . فَيَقُولُ : ` اذْكُرْ مَا خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا ، شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّكَ رَضِيتَ بِاللهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ نَبيًّا ، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا . فَإِنَّ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا يَتَأَخَّرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَيَقُولُ : انْطَلِقْ فَمَا يُقْعِدُنَا عِنْدَ هَذَا وَقَدْ لُقِّنَ حُجَّتَهُ . وَيَكُونُ اللهُ تَعَالَى حُجَّتَهُ دُونَهُمَا » .

التَّلْقين شيئًا عن أحمد ، ولا أعلمُ فيه للأئمَّةِ قولًا ، سِوَى ما رَوَاه الأَّثْرَمُ ، قال: قلتُ لأبي عبدِ الله : فهذا الذي يَصْنَعونَ إذا دُفِنَ المَيِّتُ ، يقِفُ الرَّجلُ فيقولُ : يا فلانُ ابنَ فُلانَهَ إلى آخِره . فقال : ما رأَيْتُ أَحَدًا فعَل هذا إِلَّا أَهْلَ الشَّام ، حينَ ماتَ أبو المُغِيرَةِ . وقال في « الكافِي » : سُئِلَ أحمدُ عن تلْقين المَيِّتِ في قبره ؟ فقال : ما رأَيْتُ أَحَدًا يفْعلُه إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ . وقد روَى الطَّبَرَانِيُّ ، وابنُ شاهِينَ ، وأبو بَكْرٍ ف ﴿ الشَّافِي ﴾ وغيرُهم في ذلك حدِيثًا . وقال في ﴿ الفُروع ِ ﴾ : وفي تلْقين غير المُكَلُّفِ وَجْهان ، بِناءً على نُزولِ المَلكَيْن إليه ، وسُؤالِه وامْتِحانِه ؛ النَّفْيُ قُوْلُ

⁽١) هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني الحمصي ، ثقة ، مات سنة اثنتي عشرة وماثتين وصلى عليه الإمام أحمد بن حنبل . تهذيب التهذيب ٣٦٩/٦ .

فقالَ رَجُلٌ : يارسولَ الله ِ، فإن لم يَعْرِفِ اسْمَ أُمِّه ؟ قال : « فَلْيَنْسِبْهُ إِلَى الشرح الكبير حَوَّاءَ » . رَواه ابنُ شاهِينَ ، بإسْنادِه (١) ، في « كِتَابِ ذِكْرِ الْمَوْتِ » .

> ٨٠٥ – مسألة : (ولا بَأْسَ بتَطْيِينِه) ومِمَّن رَخَّصَ في ذلك الحسنُ ، والشافعيُّ . وروَى أحمدُ ، بإسْنادِه ، عن نافِع ٍ ، قال : تُوُفِّيَ ابنَّ لعَبْدِ الله بِن عُمَرَ وهو غائِبٌ ، فقَدِمَ فَسَأَلَنَا عنه ، فَدَلَلْناه عليه ، فكانَ يَتَعَاهَدُ القَبْرَ ، ويَأْمُرُ بإصْلاحِه . وقال ابنُ عَقِيلِ : رُوِيَ عن جَعْفَرِ بن محمدٍ ، عن أبيه ، أنَّ النبيُّ عَلَيْكُ رُفِع قَبْرُه مِن الأرْضِ شِبْرًا ، وطَيِّنَ بطِينٍ أَحْمَرَ مِن العَرْصَةِ ، وجُعِل عليه مِن الحَصْباءِ . وإن تَرَكَه كان حَسَنًا ؟ لِمَا رَوَى الحِسنُ ، عن عبدِ الله بن مسعودٍ ، قال : قال رسولُ الله عَلَيْكُ :

القاضي ، وابن عَقِيلٍ . والإثباتُ قولُ أبي حَكيمٍ ، وغيرِه . قال في « مَجْمَع ِ الإنصاف البَحْرَيْن » : وهو ظاهرُ كلام ِ أبي الخَطَّابِ . وحَكاه ابنُ عَبْدوس إلمُتَقَدِّمُ عن الأصحاب . قال الشَّيْخُ تَقِئُ الدِّينِ : وهو أصحُّ . قال ابنُ حَمْدانَ في « نِهَايَة المُبْتَدئين »: قال أبو الحسن ابنُ عَبْدُوس ِ: يُسْأَلُ الأَطْفَالُ عن الإِقْرارِ الأَوَّلِ حينَ الذُّرِّيةِ ، والكِبارُ يُسألُونَ عن مُعْتَقَدِهم في الدُّنيا ، وإقرارهم الأوَّل . قال في « المُسْتَوْعِب » : وقال شَيْخُنا : يُلَقَّنُ . وقَدَّمَه في « الرِّعايتَيْن » . فعلي هذا ، يكونُ المذهبُ التَّلْقينَ ، والنَّفْسُ تميلُ إلى عدَمِه ، والعمَلُ عليه ، وأَطْلَقَهما ابنُ تَميمٍ في « مُخْتَصَره » ، و « الحاويين » .

قوله : ولا بأسَ بتَطْيينِه . هذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقيل :

⁽١) عزاه الهيثمي إلى الطبراني في الكبير ، وقال : فيه من لم أعرفه جماعة . مجمع الزوائد ٣٢٤/٢ . وقال ابن القبم : حديث لا يصح رفعه . زاد المعاد ٢٠٣/١ . وانظر تلخيص الحبير ١٣٥/٢ ، وإرواء الغليل ٢٠٣/٣ .

المنع وَيُكْرَهُ تَجْصِيصُهُ ، وَالْبِنَاءُ وَالْكِتَابَةُ عَلَيْهِ ، وَالْجُلُوسُ ، وَالْوَطْءُ عَلَيْهِ ، وَالإِتِّكَاءُ إِلَيْهِ .

الشرح الكبير « لَا يَزَالُ المَيِّتُ يَسْمَعُ الأَذَانَ مَالَمْ يُطَيَّنْ قَبْرُهُ » . أو قال : « مَالَمْ يُطْوَ رَه و و (۱) . قد ه (۱) .

٨٠٦ - مسألة : (ويُكْرَهُ تَجْصِيصُه ، والبناءُ عليه ، والجُلُوسُ ، والوَطْءُ عليه، والأتِّكاءُ إليه، [١٢٩/٢] والكِتابَةُ عليه) لِما روَى جابِرٌ، قال: نَهَى رسولُ اللهِ عَلَيْكُ أَن يُجَصُّصَ القَبْرُ، وأَن يُبْنَى عليه، وأَن يُقْعَدَ عليه . رَواه مسلمٌ ، والتُّرْمِذِيُّ (١) . وزاد : وَأَن يُكْتَبَ عليها . وقال :

الإنصاف يُسْتَحَبُّ . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وقال أبو حَفْص : يُكْرَهُ .

قوله : ويُكْرَهُ تَجْصيصُه ، والبناءُ والكتابَةُ عليه . أمَّا تَجْصيصُه ، فمَكْ وهُ ملا خِلَافٍ نَعْلَمُه . وكذا الكِتابَةُ عليه ، وكذا تزْويقُه ، وتخْليقُه ، ونحوُه ، وهو بِدْعَةٌ . وأمَّا البِناءُ عليه ، فمَكْروةٌ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ ، سواءٌ لاصَقَ البِناءُ الأَرْضَ أم لا ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . قال في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ : أَطْلَقَه أَحمدُ ، والأصحابُ. وقال صاحِبُ « المُسْتَوْعِبِ » ، والمَجْدُ ، وابنُ تَميمٍ ،

⁽١) رواه الديلمي ، في : كتاب فردوس الأخبار ٥/٢٣٤ . وأورده ابن الجوزي ، في : الموضوعات ٢٣٨/٣ . وأقره السيوطي ، في : اللآلئ المصنوعة ٤٣٩/٢ .

⁽٢) أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٦٧. والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية تجصيص القبور والكتابة عليها ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٧١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في البناء على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٣ . والنسائي ، في : باب الزيادة على القبر ، وباب البناء على القبر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧١ ، ٧٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في النهي عن البناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٩٥ ، ٣٣٢ ، ٣٩٩٠ ، . 799 / 7

حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . ولأنَّ ذلك من زينَةِ الدُّنْيَا ، فلا حاجَةَ بالمَيِّتِ الشرح الكبير إليه . وكُره أحمدُ أن يُضْرَبَ على القَبْر فُسْطاطٌ ؛ لأنَّ أبا هُرَيْرَةَ أَوْصَى حينَ حضَره المَوْتُ أن لا تَضْربُوا عليَّ فُسْطَاطًا . وروَى أبو مَرْثَدِ الغَنَويُّ ، أنَّ النبيُّ عَلِيلَةً قال : ﴿ لَا تَجْلِسُوا عَلَى القُبُورِ ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا ﴾ . رَواه مسلمٌ (١) . وقال الخَطَّابِيُّ : ثَبَت أَنَّ النبيَّ عَلِيلِكُ نَهَى أَن تُوطَأُ القُبُورُ . قال(٢) : ورُوىَ أَنَّ النبيَّ عَلِيلَتُهُ رَأَى رجلًا قد اتَّكَأُ على قَبْر ، فقالَ : ﴿ لَا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ »(٣) . وعن أبى هُرَيْرَةَ، قال : قال رسولُ اللهِ عَلَيْكَ :

وغيرُهم : لا بأُسَ بقُبَّةٍ وبَيْتٍ وحظيرةٍ في مِلْكِه . وقدَّمه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، لكن الْحِتَارَ الأَوَّلَ . وقال المَجْدُ : يُكْرَهُ ذلك في الصَّحراء ، للتَّضْييق والتَّشَبُّـهِ بِأَبْنِيَةِ أَهْلِ الدُّنْيَا . وقال في « المُسْتَوْعِب » : ويُكْرَهُ إِنْ كان في مُسَبَّلَةٍ . قال في « الفُروع ِ » : ومُرادُه الصَّحراءُ . وقال في « الوَسِيلَةِ » : يُكْرَهُ البناءُ الفاخِرُ كَالْقُبَّةِ . قال في ﴿ الفُروعِ » : وظاهِرُه لا بأُسَ ببِناءِ . وعنه ، مَنْعُ البِناءِ في وَقْفٍ عامٍّ . وقال أبو حَفْص : تَحْرُمُ الحُجْرَةُ ، بل تُهْدَمُ . وحرَّم الفُسْطاطَ أيضًا . وكَرِهَ الإِمامُ أَخْمُ الفُسْطاطَ والخَيْمَةَ . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّين : متى بنَى ما يخْتَصُّ به فيها ، فهو غاصِبٌ . وقال أبو المَعالِي : فيه تَضْيِيقٌ على المُسْلِمين ، وفيه في مِلْكِه

⁽١) في : باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة إليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٦٨/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية القعود على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٤/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الوطء على القبور والجلوس عليها والصلاة عليها ، من أبواب الجنائز عارضة الأخوذي ٢٧٠/٤ . والنسائي ، في : باب النهي عن الصلاة إلى القبر ، من كتاب القبلة . المجتبي ٥٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٥/٤ .

⁽٢) في : معالم السنن ٢/١ ٣١ .

⁽٣) عزاه الهيثمي بمعناه عن عمارة بن حزم إلى الطبراني في الكبير ، وقال : وفيه ابن لهيعة وفيه كلام وقد وثق . مجمع الزوائد ٦١/٣ .

الشرح الكبر (لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ مُسْلِمِ ﴾ . رَواه مسلمٌ (١) . ويُكْرَهُ التَّغَوُّطُ بينَ القُبُورِ ؛ لِما روَى عُقْبَةُ بنُ عامِرٍ ، قال : قال رسولُ اللهِ عَلَيْكَ : ﴿ لَأَنْ أَطَا عَلَى جَمْرَةٍ ، أَوْ سَيْفٍ ، أَحَبُّ إِلَى مِنْ أَنْ أَطَأْ عَلَى قَبْر مُسْلِمٍ ، وَلَا أَبَالِي أُوَسَطَ الْقُبُورِ قَضَيْتُ حَاجَتِي ، أَوْ وَسَطَ السُّوقِ » . رَواه الخَلَّالُ ، و ابنُ ماجه(٢).

الإنصاف إسْرافٌ وإضاعَةُ مالِ . وقال في « الفُصول » : القُبَّةُ والحظيرةُ والتُّرْبَةُ ، إنْ كان في مِلْكِه ، فعَل ما شاءَ ، وإنْ كان فى مُسَبَّلَةٍ ، كُرهَ التَّصْييقُ بلا فائدةٍ ، ويكونُ اسْتِعْمالًا للمُسَبَّلَةِ فيما لم تُوضَعْ له .

قوله : ويُكْرَهُ الجُلوسُ ، والوَطْءُ عليه ، والاتِّكاءُ إليه . هذا المذهبُ ، وعليه أَكْثُرُ الْأَصْحَابِ . وَكُرَاهَةُ الْمَشْيِ فِي المقابِرِ بِالنَّعْلَيْنِ مِن مُفْرَداتِ المذهبِ . وجزَم به ناظِمُها . وقال القاضي في « التَّعْليقِ » : لا يجوزُ . وقالَه في « الكافِي » ، وغيرِه . وقدَّم ابنُ تَميم ، وغيرُه ، له المَشْئُ عليه ليَصِلَ إلى مَن يزُورُه للحاجَة ِ . وفعَله الإمامُ أحمدُ . وسألَه عَبْدُ اللهِ ، يُكْرَهُ دَوْسُه وتَخَطِّيه ؟ فقال : نعمْ ، يُكْرَه دَوْسُه . و لم يَكْرَهِ الآجُرِّيُّ تَوَسُّدَه ؛ لفِعْل ِ عليٍّ ، رَضِيَ اللهُ عنه . رَوَاه مالِكُّ (") .

⁽١) في : باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٦٧/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية القعود-على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٤/٢ . والنسائي ، في : باب التشديد في الجلوس على القبور ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٨/٤ . وابن مناجه ، في : باب ما جاء في النهي عن المشي على القبور والجلوس عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٤٩٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١/٢ ، ٣١٢ ، ٣٨٩ ، ٤٤٤ ، ٢٢٥ .

⁽٢) في : بـاب ما جاء في النهي عن المشيعلي القبور والجلوس عليها ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه

⁽٣) في : باب الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١/ ٢٣٣ .

فصل : ولا يَجُوزُ اتِّخاذُ السُّرُجِ على القُبُورِ ؛ لَقَوْلِ النبيِّ عَلَيْكُ : « لَعَنَ اللهُ زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ ، وَالْمُتَّخِذَاتِ عَلَيْهِنَّ () الْمَسَاجِدَ والسُّرُجَ » . رَواه أَبُو داودَ ، والنَّسائِيُ ، بمَعْناه () . ولو أبيحَ لم يَلْعَنِ النبيُّ عَلَيْكُ مَن فَعَلَه ، ولأَنَّ فيه تَضْيِيعًا للمالِ في غيرِ فائِدَةٍ . ولا يَجُوزُ اتِّخاذُ المَساجِدِ على القُبُورِ ؛ لهذا الخَبرِ ، ولأنَّ النبيَّ عَلَيْكُ قال : « لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ ، اتَّخَذُوا قُبُورِ ؛ لهذا الخَبرِ ، ولأنَّ النبيَّ عَيْكُ قال : « لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ ، اتَّخَذُوا قُبُورِ ؛ لهذا الخَبرِ ، ولأنَّ النبيَّ عَيْكُمُ مَثلَ ما صَنعُوا . مُتَّفَقٌ عليه () . ولأنَّ تُخْوِيمَ الْأَمْواتِ ، مُتَّفَقٌ عليه () . ولأنَّ تُخْوِيمَ الأَمْواتِ ، بالسُّجُودِ لها . وقد رُوىَ أَنَّ ابْتِداءَ عِبادَةِ الأَصْنامِ تَعْظِيمُ الأَمْواتِ ، باتِّخاذِ صُورِهم ، ومَسْجِها ، والصلاةِ عندَها أَنْ اللهُ عَنْ اللهُ مُواتِ ، باتِّخاذِ صُورِهم ، ومَسْجِها ، والصلاةِ عندَها () .

الإنصاف

قال في « الفُروع ِ » : فيتَوجَّهُ مِثْلُه في الجُلوس ِ .

فائدة : لا يجوزُ التَّخَلِّي عليه . على الصَّحيحِ مِنَ المَذهبِ . وقال في « نِهايَةِ الأَزْجِيِّ » : يُكْرَهُ التَّخَلِّي . قلتُ : فلعَلَّه أرادَ بالكراهَةِ التَّحْريمَ ، وإلَّا فبعيدٌ جدًّا . ويُكْرَهُ التَّخَلِّي بينَها . وكرِهَه الإمامُ أحمدُ . زادَ حَرْبٌ ، كراهِيَةً شديدةً .

⁽١) في م : « عليها » .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى زيارة النساء القبور ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٩٦/٢ . كا أخرجه والنساقى ، فى : باب التغليظ فى اتخاذ السرج على القبور ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٧٧/٤ . كا أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية أن يتخذ على القبر مسجد ، من أبواب الصلاة ، ومختصرا فى : باب ما جاء فى كراهية زيارة القبور للنساء ، من أبواب الجنائز ٢/٦ ١ ، ٢٧٦/٤ . وابن ماجه مختصرا أيضا ، فى : باب ما جاء فى النهى عن زيارة النساء القبور ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١٠٥/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٢٩/١ ، ٢٧٦ ، ٣٥٣ ، ومختصرا فى : ٢٣٧/٢ ، ٣٥٦ ، ٢٤٢ ، ٤٤٣ .

⁽٤) يشير المصنف إلى ما رواه البخارى عن ابن عباس ، في : تفسير سورة نوح ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ٢ / ١٩٩ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ خَلْعُ النِّعالِ لَمَن دَخَلِ المَقَابِرَ ؛ لِمَا رَوَى بَشِيرُ بِنُ الخَصاصِيَةِ ، قال : بَيْنَا أَنَا أَمَاشِي رَسُولَ اللهِ عَلِيْكَ إِذَا رَجَلٌ يَمْشِي فِي الْفَبُورِ ، عليه نَعْلان ، فقالَ له : « يَا صَاحِبَ السِّبْتِيَتَيْنِ ('' ، أَلْقِ سِبْتِيَتَيْكَ » . فَنَظَرَ الرَجلُ ، فَلَمّا عَرَفِ رَسُولَ اللهِ عَلِيْكَ خَلَعَهما ، فرمَى سِبْتِيَتَيْكَ » . فَنَظَرَ الرَجلُ ، فَلَمّا عَرَفِ رَسُولَ اللهِ عَلِيْكَ خَلَعَهما ، فرمَى سِبْتِيَتَيْكَ » . فَنَظَرَ الرَجلُ ، فَلَمّا عَرَفِ رَسُولَ اللهِ عَلِيلًا خَلَعَهما ، فرمَى بَهما . رَواه أبو داودَ (') . قال أحمدُ : إسْنادُه جَيِّدٌ ، ('أَذْهَبُ إليه") . وأكثرُ أهلِ العلم لا يَرَوْن بذلك بَأْسًا . قال جَرِيرُ بن حازِمٍ : رَأَيْتُ الحَسنَ ، وابنَ سِيرِينَ ، يَمْشِيان بِينَ القُبُورِ بِيعالِهما . ومنهم مَن احْتَجَ بقَوْلِ النبيّ عَيْفِي فِي المَيِّتِ إذا دُفِنَ ، وتَوَلَّى عنه أَصْحَابُه : « إنَّهُ يَسْمَعُ قَرْعَ النبيّ عَيْفِي فِي المَيِّتِ إذا دُفِنَ ، وتَوَلَّى عنه أَصْحَابُه : « إنَّهُ يَسْمَعُ قَرْعَ النبيّ عَيْفِي فِي المَيِّتِ إذا دُفِنَ ، وتَوَلَّى عنه أَصْحَابُه : « إنَّهُ يَسْمَعُ قَرْعَ النبيّ عَيْفِيهِ فِي المَيِّتِ إذا دُفِنَ ، وتَولَّى عنه أَصْحَابُه : « إنَّهُ يَسْمَعُ قَرْعَ النبيّ عَيْفِيهِ فِي المَيْتِ إذا دُفِنَ ، وتَولَّى عنه أَصْحَابُه : « إنَّهُ يَسْمَعُ قَرْعَ

الإنصاف وقال في « الفُصولِ » : حُرْمَتُه باقيةٌ ؛ ولهذا يُمْنَعُ مِن جميع ِ ما يُؤْذِي الحَيَّ أَنْ يُنال

فائدة : يُكْرَهُ الحديثُ عندَ القُبورِ ، والمَشْىُ بالنَّعْلِ ، ويُسْتَحَب خَلْعُه ، إلَّا خُوف خَوْفَ نَجَاسَةٍ أَو شَوْكٍ وَنحوِه . وعنه ، لا يُسْتَحَبُ خَلْعُ النَّعْلِ ، كالخُف ، وفى التُّمُشْكِ وَجْهان . وأَطْلَقَهما فى « المُغْنِى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الخَاوِيَيْن » ، و « النُّكَتِ » ، و « الفائق » ، و « الفُروع » . وقال : نَظَرًا و « المَعْنَى » ، و القَصْرِ على النَّصِّ ؛ أحدُهما ، لا يُكْرَهُ . انْعَارَه [١٨٧/١ ط]

القاضي . وجزَم به في « المُسْتَوْعِب » . وهو ظاهرُ كلام الخِرَقِيِّ . والثَّانِي ،

به ، كَتَفْريب النَّجاسَةِ منه . انتهى .

⁽١) السبتيتان : نعلان لا شعر عليهما .

⁽٢) ف : باب المشى بين القبور في النعل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٤ . كما أخرجه النسائي ، في : باب كراهية المشى بين القبور في النعال السبتية ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٩ ، ٧٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في خلع النعلين في المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٩ ، ٥٠٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٨٣ ، ٨٤ ، ٣٢٤ .

⁽٣ – ٣)فى النسخ : ﴿ أَذَهِبِ الأَمْرِ عَلَيْهِ ﴾ . والمثبت من المغنى .

نِعَالِهِم » . رَواه البُخارِئُ(') . وقال الخَطَّابِيُّ(') : يُشْبِهُ أَن يَكُونَ النبيُّ الشرَ الكبير عَلِيْكُ إِنَّمَا كَرِه للرجلِ المَشْيَ في نَعْلَيْه ؛ لِمَا فيه مِن الخُيلاءِ ، فإنَّ نِعالَ السِّبْتِ مِن لِباسِ أَهلِ التَّنَعُّمِ ، قال عَنْتَرَةُ(') :

* يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ ليس بتَوْأُم ِ *

ولَنا ، أَمْرُه عليه السَّلامُ في الحَدِيثِ المُتَقَدِّمِ ، وأَدْنَى أَحُوالِ الأَمْرِ النَّدْبُ ، ولأَنَّ خَلْعَ النَّعْلَيْنِ أَقْرَبُ إِلَى الخُشُوعِ ، وزِيِّ أَهْلِ التَّواضُعِ ، واحْتِرامِ أَمْوَاتِ المُسْلِمِينَ . وإخبارُ النبيِّ عَلِيلِيٍّ أَنَّ المَيِّتَ يَسْمَعُ قَرْعَ نِعالِهِم لاَ يَنْفِي الكَراهَة ، إنَّما يَدُلُّ على وُقُوعِ هذا منهم ، ولا نِزاعَ فيه . فأمّا إن كان للماشِي عُذْرٌ يَمْنَعُه مِن الخَلْعِ ؛ مِن شَوْكٍ يَخافُ منه على قَدَمَيْه ، أو نَجاسَةٍ تَمَسُّهما ، لم يُكْرَهِ المَشْئُ فيهما ؛ لأنَّ العُذْرَ يَمْنَعُ الوُجُوبَ في بعضِ الأَحْوالِ ، فالاسْتِحْبابُ أَوْلَى . ولا يَدْخُلُ في الوُجُوبَ في بعضِ الأَحْوالِ ، فالاسْتِحْبابُ أَوْلَى . ولا يَدْخُلُ في الوَجُوبَ في بعضِ الأَحْوالِ ، فالاسْتِحْبابُ أَوْلَى . ولا يَدْخُلُ في

يُكْرَهُ كَالنَّعْلِ . وقطَع ابنُ تَميم ، وابنُ حمْدانَ ، أَنَّه لا يُكْرَهُ بالنِّعالِ . قال في الإنصاف « النُّكَتِ » : وهو غريبٌ ضعيفٌ مُخالِفٌ للخَبَرِ والمذهبِ .

⁽۱) في : باب الميت يسمع خفق النعال ، وباب ما جاء في عذاب القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٦٣ ، ١٢٣ . ١٢٣ . ١٢٣ . وفي : باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ... إلخ ، من كتاب الجنة . صحيح مسلم ٤ / ٢٢٠٠ ، ٢٢٠١ . وأبو داود ، في : باب المشي بين القبور في النعل ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٩٥ . والنسائي ، في : باب التسهيل في غير السبتية ، وباب المسألة في القبر ، وباب مسألة الكافر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٢٦ ، ١٢٦ . ومختصرا في ٢ / ٣٤٧ ، ٢٤٥ .

⁽٢) في : معالم السنن ٣١٧/١ .

⁽٣) عجز بيت له من معلقته ، وصدره : . * _ . * .

^{*} بطلٌ كأنَّ ثيابَه في سَرْحَةٍ *

ديوانه ١٠٣ .

الاستِحْبابِ نَزْعُ الْخِفَافِ ؛ لأَنَّه يَشُقُّ . وقد رُوِىَ عن أَحمدَ ، أَنَّه كان إذا أراد أن يَخْرُجَ إلى الْجِنازَةِ لَبِس خُفَّيْه ، مع أمْرِه بخَلْع ِ النِّعالِ . فأمّا غيرُ النِّعالِ ممّا يُلْبَسُ كَالتُّمُشْكِاتِ (١) وغيرِها ، ففيه وَجْهان ؛ أَحَدُهما ، يُخْلَعُ قِياسًا على النِّعالِ . والثانِي ، أنَّ الكرَاهَةَ لا تَتَعَدَّى النِّعالَ . ذكرَه القاضى ؛ لأنَّ النَّعالِ . والثانِي ، فلا يَتَعَدَّى مَحَلَّه .

فصل: والدَّفْنُ و ١٣٠/٢ و] في مَقابِرِ المسلمين أَعْجَبُ إِلى أَبِي عبدِ اللهِ مِن الدَّفْنِ في البُيُوتِ ؛ لأَنَّه أَقَلُّ ضَرَرًا على الأَحْياءِ مِن الوَرَثَةِ ، وأَشْبَهُ مِمَساكنِ الآخِرَةِ ، وأَكْثَرُ للدُّعاءِله ، والتَّرَحُّم عليه . و لم يَزَلِ الصحابة والتّابِعُون ومَن بعدَهم يُقْبَرُون في الصَّحارَى . فأمّا النبيُ عَلَيْكُ فإنّما قُبِر في بَيْتِه ، قالَتْ عائشة : لِئلًا يُتَّخَذَ قَبْرُه مَسْجِدًا . رَواه البُخارِيُ (٢) . ولأَنَّه عَلِيلًا كَانَ يَدُفِنُ أَصْحابَه في البَقِيع ، وفِعْلُه أَوْلَى مِن فِعْلِ غيرِه ، وإنَّما أصحابُه رَأُوا تَحْصِيصَه بذلك . ولأَنَّه رُوى : « يُدْفَنُ الأَنْبِياءُ حَيْثُ وإنَّما أصحابُه رَأُوا تَحْصِيصَه بذلك . ولأَنَّه رُوى : « يُدْفَنُ الأَنْبِياءُ حَيْثُ يمُوتُونَ » (٣) . وصِيانَةً له عن كَثْرَةِ الطُّرَاقِ ، وتَمْيِيزًا له عن غيرِه عَيَالَة . فصل : ويُسْتَحَبُّ الدَّفْنُ في المَقْبَرَةِ التي يَكُثُرُ فيها الصّالِحُون ؛ لتَنَالَه في البَقاع الشَّرِيفَة . فقد رَوى (١) البُخَارِيُ ، بَرَكَتُهم ، وكذلك في البِقاع الشَّرِيفَة . فقد رَوى (١) البُخَارِيُ ، بَرَكَتُهم ، وكذلك في البِقاع الشَّرِيفَة . فقد رَوى (١) البُخَارِيُ ، بَرَكَتُهم ، وكذلك في البِقاع الشَّرِيفَة . فقد رَوى (١) البُخَارِيُ ، بَرَكُتُهم ، وكذلك في البِقاع الشَّرِيفَة . فقد رَوى (١) البُخَارِيُ ،

لانصاف

⁽١) التمشك ، بضم المثناة من فوق وضم الميم أيضا و سكون الشين بعدها الكاف : نوع من النعال مشهور عند أهل بغداد . قاله ابن نصر الله في حواشيه . الفروع ٣٠٣/٢ .

⁽۲) انظر مواضع تخريج حديث « لعن الله اليهود والنصارى ... » الموضع الثانى والثالث ، تقدم فى ۹۹/۳. (٣) أخرج نحوه ابن ماجه ، فى : باب ذكر وفاته ودفنه عَلِيَّةً ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ۱ / ۷۱۱ .

⁽٤) في م : ﴿ روى في ﴾ .

المقنع

الشرح الكبير

ومسلمٌ (') ، أنَّ موسى عليه السَّلامُ لَمَّا حَضَرَه المَوْتُ ، سَأَل اللهَ تَعالَى أَن يُدْنِيَه إلى الأرْضِ المُقَدَّسَةِ رَمْيَةً بحَجَرٍ .

فصل : وجَمْعُ الأَقَارِبِ فِي الدَّفْنِ حَسنٌ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلِيْكُ حَينَ حَضَرِ عَمَان بنَ مَظْعُونٍ : « أَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِهِ (٢) » . ولأَنَّه أَسْهَلُ لزِيارَتِهم ، وأَكْثَرُ للتَّرَحُم عليهم . ويُسَنُّ تَقْدِيمُ الأَبِ ثُم مَن يَلِيه في السِّنِ والفَضِيلَةِ إِذَا أَمْكَنَ .

فصل: ويُسْتَحَبُّ دَفْنُ الشَّهِيدِ حِيثُ قُتِل . قال أَحمدُ : أمّا القَتْلَى فعلى حديثِ جابِرٍ ، أنَّ النبيَّ عَلِيلِ قال : « ادْفِنُوا الْقَتْلَى فِي مَصَارِعِهِمْ »(") . وروَى ابنُ ماجه(أ) ، أنَّ النبيَّ عَلِيلِ أَمَرَ بقَتْلَى أُحُدٍ أن يُردُّوا إلى مصارِعِهم . ولا يُنْقَلُ المَيِّتُ مِن بَلَدٍ إلى آخَرَ ، إلَّا لغَرَض صَحِيحٍ . وهذا قولُ الأوْزاعِيِّ ، وابن المُنْذِرِ . قال عبدُ اللهِ بنُ أَنِي مُلَيْكَةَ : تُوفِّى عبدُ الرحمن ِ بنُ أَنِي مُلَيْكَةَ : تُوفِّى عبدُ الرحمن ِ بنُ أَنِي بكرٍ بالحُبْشِيِّ (") ، فحُمِلَ إلى مَكَّةَ ، فدُفِنَ ، فلَمّا قَدِمَتْ الرحمن ِ بنُ أَبِي بكرٍ بالحُبْشِيِّ (") ، فحُمِلَ إلى مَكَّة ، فدُفِنَ ، فلَمّا قَدِمَتْ

الإنصاف

⁽١) أخرجه البخارى ، فى : باب من أحب الدفن فى الأرض المقدسة أو نحوها ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١١٣ ، ومسلم ، فى : باب من فضائل موسى كالله ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٨٤٣ ، ١٨٤٣ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب نوع آخر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٩٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٦٩ ، ٣١٥ .

⁽٢) في الأصل: « أهلي » . والحديث تقدم تخريجه في صفحة ٢٢٩ .

⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الميت يحمل من أرض إلى أرض وكراهة ذلك ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٨٠ . والنسائي ، في : باب أبين يدفن الشهيد ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٦٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٩٨ ، ٣٩٨ .

^{(ُ}ه) في م : « بَالْحِبْشَة » والخُبْشِيع ، بضم المهملة في آخره ياء النسب : جبل بأسفل مكة بينه وبين مكة سنة =

عائشة أَتَتْ قَبْرَه ، ثم قالَتْ : والله لو حَضَرْ تُك ما دُونْتَ إِلَّا حَيثُ مُتَ ، ولو شَهِدْتُك ما زُرْتُك (') . ولأنَّ ذلك أخفُ لمُؤْنَتِه وأَسْلَمُ له مِن التَّغْيِيرِ . فأمّا إن كان فيه غَرَضٌ صحيحٌ جاز . قال أحمدُ : ما أعْلَمُ بنَقْلِ الرجلِ فأمّا إن كان فيه غَرَضٌ صحيحٌ جاز . قال أحمدُ : ما أعْلَمُ بنَقْلِ الرجل يَمُوتُ في بَلَدِه إلى بَلْدَة أُخْرَى بَأْسًا . وسُئِل الزُّهْرِيُّ عن ذلك ، فقالَ : يَمُوتُ في بَلَدِه إلى بَلْدَة أُخْرَى بَأْسًا . وسَعِيدُ بنُ زيدٍ مِن العَقِيقِ (') إلى قد حُمِل سعدُ بنُ أبى وَقَاصٍ ، وسَعِيدُ بنُ زيدٍ مِن العَقِيقِ (') إلى المَدِينَة . وقال ابنُ عُيَيْنَة : ماتَ ابنُ عُمَرَ هنهنا ، فأوْصَى أن لا يُدْفَنَ بسَرِفٍ (') .

فصل : وإذا تَنازَعَ اثْنان مِن الوَرثَةِ ، فقالَ أَحَدُهما : يُدْفَنُ في المَقْبَرَةِ المُسَبَّلَةِ ، وقال الآخَرُ : يُدْفَنُ في مِلْكِه . دُفِن في المُسَبَّلَةِ ، لأَنَّه لا مِنَّة فيها ، وهو أقلُّ ضَرَرًا على الوارِثِ (' . فإن تَشاحًا في الكَفَنِ ، قُدِّم قولُ مَن قال نُكَفِّنُه مِن مِلْكِه ؛ لأنَّ ضَرَرَه على الوارِثِ بلُحُوقِ المِنَّةِ ، وتَكْفِينُه مِن مالِه قلِيلُ الضَّرَرِ . وسُئِل أحمدُ عن الرجل يُوصِي أن يُدْفَنَ في دارِه .

الإنصاف

⁼ أميال . معجم البلدان ١٩٧/٢ .

⁽۱) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى زيارة القبور للنساء ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٧٥ . والبيهقى ، فى : باب من كره نقل الموتى من أرض إلى أرض ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٥٧ . وعبد الرزاق ، فى : باب لا ينقل الرجل من حيث يموت ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ١٧ ٥ .

 ⁽٢) العقيق هو الوادى شقه السيل ، وفي بلاد العرب منها أربعة منها عقيق بناحية المدينة المنورة . معجم البلدان /٣
 ٧٠٠/٣ .

⁽٣) سرف : موضع على ستة أميال من مكة . معجم البلدان ٣ / ٧٧ .

⁽٤) في م : « الورثة » .

قال : يُدْفَنُ في المَقابِرِ مع المسلمين ، وإن دُفِن بذارِه أَضَرَّ بالوَرَثَةِ . وقال : لا بَأْسَ أَن يَشْتَرِى الرجلُ مَوْضِعَ قَبْرِه ، ويُوصِى أَن يُدْفَنَ فيه ، فَعَل ذلك عَبْانُ ، وعائشة ، وعُمَرُ بنُ عبدِ العزيز ، رَضِى الله عنهم . وإذا تَشاحَّ اثنان في الدَّفْنِ في المَقْبَرَةِ المُسَبَّلَةِ ، قُدِّمَ أَسْبَقُهما ، كما لو تَنازَعا في مَقاعِدِ الأَسْواقِ ، ورحابِ المَساجِدِ ، فإن تَساوَيا أَقْرِعَ بَيْنَهما .

فصل: وإن تَيَقَّنَ أَنَّ المَيِّتَ قد بَلِى وصار رَمِيمًا ، جاز نَبشُ قَبْرِه ، وَدَفْنُ غيرِه فيه . وإن شَكَّ في ذلك رَجَع إلى قول أهل الخِبْرَةِ . فإن حَفَر فو مَكانٍ آخَر . نَصَّ عليه . واسْتَدَلَّ بأنَّ كَسْرَ عَظْمِ المَيِّتِ كَكَسْرِه وهو حَيِّ . وسُئِل أحمدُ عن المَيِّتِ يُخْرَجُ مِن كَسْرَ عَظْمِ المَيِّتِ يُخْرَجُ مِن قَبْرِه إلى غيرِه . فقال : إذا كان شيءٌ يُؤْذِيه ، قد حُوِّلَ طَلْحَةُ ، وحُوِّلَتْ عَائِشةُ . وسُئِل عن قَوْمٍ دُفِنُوا في بَساتِينَ ومَواضِعَ رَدِيئَةٍ . فقالَ : قد نَبش مُعاذَ المرأتَه وقد كانَتْ كُفِّنَتْ في خُلْقَان ، فكَفَّنَهَا . ولم يَرَ أبو عبدِ اللهِ بَأْسًا أن يُحَوَّلُوا .

١٠٠٨ - مسألة : ﴿ وَلَا يُدْفَنُ فِيهِ اثْنَانَ إِلَّا لَضَرُورَةٍ ، وَيُقَدَّمُ الأَفْضَلُ
 إلى القِبْلَةِ ويُجْعَلُ بينَ كلِّ اثْنَيْن حَاجِزٌ مِن التُّرابِ) لا يُدْفَنُ في القَبْرِ أَكْثَرُ

قوله: ولا يُدْفَنُ فيه اثنان إلَّا لضَرورَةٍ . وكذا قال ابنُ تَميمٍ ، والمَجْدُ ، الإنصاف وغيرُهما . وظاهِرُه التَّحْريمُ إذا لم يكُنْ ضَرورةٌ . وهو المذهبُ . نصَّ عليه . وجزَم به أبو المَعالِى وغيرُه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » وغيرِه . وعنه ، يُكْرَهُ . اخْتارَه ابنُ

الشرح الكبير ﴿ مِن وَاحِدٍ ، إِلَّا لَضَرُورَةٍ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْأَثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ يُدْفَئُون في قَبْرٍ واحِدٍ . قال : أمَّا في مِصْرٍ فلا ، ولكنْ في بِلادِ الرُّومِ تَكْثُرُ القَتْلَى . وهذا قُولُ الشافعيِّ . ولأنَّ النبيَّ عَلِيلَةٍ كان يَدْفِنُ كلَّ مَيِّتٍ في قَبْرٍ ، ولأنَّه لايَتَعَذَّرُ [١٣٠/٢ ط] في الغالِب إفرادُ كلِّ واحِدٍ بقَبْر في المِصْر ، ويتَعَذَّرُ ذلك غالِبًا في دارِ الحَرْبِ ، وفي مَوْضِع ِ المُعْتَرَكِ . فإن وُجدَتِ الضَّرُورَةُ جاز دَفْنُ الأثْنَيْنِ والثَّلاثَةِ ، سَواءٌ كان في مِصْرِ أو غيره للحاجَةِ . ومتى دُفِئُوا في قَبْرِ وَاحِدٍ قُدِّمَ الْأَفْضَلُ إِلَى القِبْلَةِ ، ثم الذي يَلِيه ، على حَسَبِ تَقْدِيمِهم إلى الإمام في الصلاةِ عليهم ، على ما ذَكَرْنا ؛ لِما روَى هِشامُ بنُ عامِر قال : شُكِيَ إِلَى رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُ الْجِرَاحَاتُ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقَالَ : ﴿ احْفِرُوا ، وَأُوْسِعُوا ، وَأَحْسِنُوا ، وَادْفِنُوا الِاثْنَيْنِ وَالنَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ، وَقَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا » . رَواه التِّرْمِذِيُّ (') ، وقال : حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

الإنصاف عَقِيلٍ ، والشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وغيرُهما . قال في « الفُروعِ ِ » : وهو أظْهَرُ ، وقطَع به المَجْدُ في نَبْشِه لغَرَض ِ صحيح ٍ ، و لم يُصَرِّحْ بخِلافِه ، فدَلَّ على أنَّ المذهبَ عندَه ، روايةً واحدةً ، لا يَحْرُمُ . انتهى . وعنه ، يجوزُ . نقَل أبو طالِب وغيرُه ، لا بأَسَ . وعنه ، يجوزُ ذلك في المَحارِمِ . وقيل : يجوز في مَن لا حُكْمَ لعَوْرَتِه . وهو احتمال للمَجْدِ في ﴿ شَرْجِه ﴾ .

قوله : ويُقَدَّمُ الأَفْضَلُ إلى القِبْلَةِ . يعْنِي ، حيثُ جوَّزْنا دفْنَ اثْنَيْن فأكثرَ في قبر واحدٍ ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّه يُقَدَّمُ إلى القِبْلَةِ الْأَفْضَلُ . وقيل : يُقَدَّمُ الأكبرُ . وقيل : يُقَدَّمُ الأَدْيَنُ . والخِلافُ هنا كالخِلافِ في تقديمِهم إلى الإِمَامِ في

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٨ .

ويَنْبَغِى أَن يُجْعَلَ بِين كُلِّ اثْنَيْن حَاجِزٌ مِن تُرابٍ ؛ لأَنَّ الكَفَنَ حَائِلٌ غيرُ حَصِينٍ . قال أَحمدُ : ولو حَفَر لهم شِبْهَ النَّهْرِ ، وجَعَل رَأْسَ أَحَدِهم عندَ رِجْلِ الآخَرِ ، وجَعَل بينَهما حاجِزًا مِن تُرابٍ ، لم يَكُنْ به بَأْسٌ .

فصل : فإن مات له أقارِبُ بَدَأ بمَن يَخافُ تَغَيُّرُه ، فإنِ اسْتَوَوْا في ذلك بَدَأ بأَ قُرْبِهِم إليه ، على تَرْتِيبِ النَّفَقاتِ ، فإنِ اسْتَوَوْا في القُرْبِ ، قَدَّمَ أَسَنَّهم وأَفْضَلَهم .

الإنصاف

الصَّلاةِ عليهم ، على ما تقدَّم . وكذا لوِ اختلفَتْ أنواعُهم ، كرِجالٍ ونِساءٍ وصِبْيانٍ ، قُدِّمَ إلى القِبْلَةِ مَن يُقَدَّمُ إلى الإِمَام في الصَّلاةِ عليهم ، كما تقدَّم . قالَه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » وغيرِه . فإنِ اسْتَوَوا في الصِّفاتِ ، قُدِّمَ أَحَدُهم إلى القِبْلَةِ بالقُرْعَةِ . قالَه في « القَواعِدِ » .

قوله: ويُجْعَلُ بينَ كلِّ اثْنَيْن حاجزٌ مِنَ التُّرَابِ. هذا المذهبُ مُطْلَقًا ، وعليه الأصحابُ . إلَّا أنَّ الآجُرِّىَ قال : إنَّما يجْعَلُ ذلك إذا كان رِجالٌ ونِساءٌ . قال في الفُروع ِ » : كذا قال .

فوائد ؛ إحْدَاها ، قال ابنُ حمْدانَ وغيرُه : وإِنْ جُعِلَ القبرُ طويلًا ، وجُعِلَ رأْسُ كلِّ واحد عندَ رِجْلَى الآخرِ ، أو وسَطِه ، جازَ . وهو أحْسَنُ ممَّا قبلَه ، ويكونُ رأْسُ المُفْضولِ عندَ رِجْلَى الفاضلِ أو وسَطِه (') كالدَّرَجِ . الثَّانيةُ ، يُسْتَحَبُّ جَمْعُ الأقاربِ في بُقْعَةٍ واحدةٍ ؛ لأَنَّه أَسْهَلُ لزيارَتِهم وأبعدُ لاندراسِهم . ويُسْتَحَبُّ الدَّفْنُ في البُقْعَةِ التي يكثرُ فيها الصَّالحون والشهداءُ ، وكذا البِقَاعُ الشَّريفةُ . الثَّالثةُ ، مَن سبق إلى مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةٍ ، قُدِّم . فإنْ جاءَا معًا ، أَقْرِعَ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وقال المَجْدُ ، وتَبعَه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، وصاحِبُ الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وقال المَجْدُ ، وتَبعَه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، وصاحِبُ

⁽١) في ١ : « ساقه » .

٨٠٨ – مسألة : (وإن وَقَعَ في القَبْر ماله قِيمَةٌ ، نُبش وأُخِذَ) قال أحمدُ : إذا نَسِيَ الحَفَّارُ مِسْحاتَه (') في القَبْر جاز أن يَنْبُشَ عنها . قِيلَ : فإن أَعْطَاهُ أَوْلِياءُ المَيِّتِ ؟ قال : إِن أَعْطَوْهُ حَقَّهُ أَيَّ شِيءٍ يُرِيدُ ! وقد رُوِيَ أَنّ

الإنصاف ﴿ القَواعِلْ الفِقْهِيَّةِ ﴾ : إذا جاءًا معًا ، قُدِّمَ منَ له مَزِيَّةٌ ﴿ نحوُ كُونِه ۚ ۚ عندَ أَهْلِه . قال في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْنِ » : قلتُ : وكذا لو كان واقِفُ الأَرْضِ ، إنْ جازَ أَنْ يُدْفَنَ فيها كما قدَّمْنا ، مَن له مَزيَّةٌ بإخْراجِ السَّبْق في المُفاضلَةِ . ثم قال : فإنْ تَساوَيَا ، أَقْرِعَ. قلتُ: فإنْ خِيفَ على أَحَدِهما بتَفْونِتِه هذه البُقْعَةَ، فيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ بذلك، كَما يَقدُّمُ المُضْطَرُّ على صاحب الطُّعام ونحوه . انتهى . الرَّابعةُ ، متى عُلِمَ أنَّ المَيِّتَ صارَ تُرابًا ، قال في « الفُروع ِ » : ومُرادُهم ظُنَّ أنَّه صارَ تُرابًا ، ولهذا ذكر غيرُ واحدٍ ، يعْمَلُ بقول أهْلِ الخِبْرَةِ ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّه يجوزُ دَفْنُ غيرِه فيه . قال أبو المَعالِي : جازَ الدُّفْنُ ، والزِّراعَةُ ، وغيرُ ذلك . ومُرادُه ، إذا لم يُخالِفْ شَرْطَ واقِفِه لتَعْيينِه الجهَةَ . وقيل : لا يجوزُ . قال الآمِدِيُّ : ظاهِرُ المذهب ، أنَّه لا يجوزُ . وأمَّا إذا لم يَصِرْ تُرابًا ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهب ، أنَّه لا يجوزُ الدُّفْنُ فيه . نصَّ عليه . ونقَل أبو طالِب ، تَبْقَى عِظامُه مَكانَه ويُدْفَنُ . اخْتارَه الخَلَّالُ . الخامسةُ ، قال جماعَةٌ مِنَ الأصحابِ ؛ منهم أبو المَعالِي ، كما تقدُّم : له حرثُ أرْضِه إذا بَلِيَ العَظُّمُ .

قوله: وإنْ وقَع في القَبْر ماله قيمَةٌ ، نُبشَ وأُخِذَ . هذا المذهبُ مُطْلَقًا ، وعليه الأُصحابُ . وعنه ، المَنْعُ إِنْ بُلْـِلَ له عِوَضُه . قال في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ : فدَلُّ على روايةٍ ؛ يُمْنَعُ مِن نَبْشِه بلا ضَرُورةٍ .

⁽١) المسحاة : أداة القشر والجرف .

⁽٢ - ٢) في ا: « شوكة » .

وَإِنْ كُفِّنَ بِثَوْبٍ غَصْبٍ ، أَوْ بَلَعَ مَالَ غَيْرِهِ ، غَرِمَ ذَلِكَ مِنْ تَرِكَتِهِ . اللَّفَع وَقِيلَ : يُنْبَشُ ، وَيُؤْخَذُ الْكَفَنُ ، وَيُشَقُّ جَوْفُهُ فَيُخْرَجُ .

الشرح الكبير

المُغيرَةَ بنَ شُعْبَةَ طَرَحِ خاتَمَه فى قَبْرِ رسولِ اللهِ عَلَيْكُ ، ثَم قال : خَاتَمِى . فَفُتِحَ مَوْضِعٌ منه ، فأَخَذَ المُغِيرَةُ خاتَمَه ، وكان يَقُولُ : أَنا أَقْرَبُكُم عَهْدًا برسولِ اللهِ عَلَيْكُ '' . ولأنَّه أَمْكَنَ رَدُّه إلى صاحِبِه مِن غيرِ ضَرَرٍ ، فَوَجَبَ .

٨٠٩ – مسألة: (وإن كُفِّنَ بِتُوْبِ غَصْبِ ، أو بَلَع مالَ غيرِه ، غَرِم ذلك مِن تَرِكَتِه . وقِيلَ : يُنْبَشُ ، ويُؤْخَذُ الكَفَنُ ، ويُشَقُّ جَوْفُه فيُخْرَجُ) إذا بَلَع المَيِّتُ مالًا ، لم يَخْلُ مِن أن يَكُونَ له أو لغيرِه ، فإن كان له لم يُشَقَّ بَطْنُه ؟ لأَنَّه اسْتَهْلَكَه في حَياتِه ، ويَحْتَمِلُ أنَّه إن كان كَثِيرَ القِيمَةِ ، شُقَّ بَطْنُه وأُخْرِجَ ؟ لأَنَّ فيه حِفْظَ المالِ عن الضَّياعِ ، ونَفْعَ الوَرَثَةِ الذين تَعَلَّقَ بَطْنُه وأُخْرِجَ ؟ لأَنَّ فيه حِفْظَ المالِ عن الضَّياعِ ، ونَفْعَ الوَرَثَةِ الذين تَعَلَّقَ

تنبيه : مُرادُه بقولِه : مالَه قِيمَةٌ . يعْنِي ، في العادَةِ والعُرْفِ . وإِنْ قلَّ خطَرُه ،

الإنصاف

قال أبو المَعالِى : ذكرَه أصحابُنا . قال : ويَحْتَمِلُ ما يَجِبُ تَعْرِيفُه لو رَماهُ به فيه . قوله : وإنْ كُفِّنَ بِتَوْبٍ غَصْبٍ . لم يُنْبَشْ ؛ لهتكِ حُرْمَتِه . وهذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ ، منهم القاضى . وجزَم به فى « الوَجيزِ » ، و غيرِه . وقدَّمه فى « الفُروعِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « تَجْريدِ العِنايَةِ » . وقال المَجْدُ : إنْ تَعَيَّر المَيِّتُ وخُشِيَ عليه المُثلةُ ، لم يُنْبَشْ ، وإلَّا نُبِشَ . وجزَم به فى « المُشتَوْرِ » . وقيل : يُنْبَشُ مُطْلقًا ، ويُؤْخَذُ الكَفَنُ . صحَّحه فى « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . وجزَم به فى « الإفاداتِ » . وقدَّمه فى « الرِّعايَةِ الصَّغْرى » ،

⁽١) انظر : المسند ، للإمام أحمد ١/ ١٠١ ، والبداية والنهاية ٥ / ٢٧٠ .

حَقُّهُم بمالِه في مَرَضِه . وإن كان المالُ لغيره ، وابْتَلَعَه بإذْنِه ، فهو كالِه ؛ لأنَّ صاحِبَه أَذِنَ في إِتْلَافِه . وإنِ ابْتَلَعَه غَصْبًا ، ففيه وَجْهان ؛ أَحَدُهما ، لا يُشَقُّ بَطْنُهُ ، ويُغْرَمُ مِن تَركَتِه ؛ لِما في ذلك مِن المُثْلَةِ ، ولأنَّه إذا لم يُشَقُّ بَطْنُ الحامِلِ مِن أَجْلِ الوَلَدِ المَرْجُوِّ حياتُه ، فمِن أَجْلِ المال أَوْلَى . والثَّانِي ، يُشَقُّ إِن كَثُرَتْ قِيمَتُه ؛ لأنَّ فيه دَفْعَ الضَّرَر عن المالِكِ برَدِّ مالِه إليه ، وعن المَيِّتِ بإبْراء ذِمَّتِه ، وعن الوَرَثَةِ بحِفْظِ التَّركَةِ لهم . ويُفارِقُ الجَنِينَ مِن وَجْهَيْن ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّه لا يَتَحَقَّقُ حَياتَه . والثَّانِي ، أَنَّه ما حَصَلَ

الإنصاف و « النَّظْم » ، و « الحاويين » . وأَطْلَقَهُنَّ ابنُ تَميم ، وابنُ حمْدانَ في « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » . وأَطْلَقَ الأُوَّلَ والأَخيرَ في « التَّلْخيص » . فعلى المذهب ، يغْرَمُ ذلك مِن تَركَتِه ، كما قال المُصَنَّفُ . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، وعليه جمهورُ الأصحاب . قال ابنُ تَميم : قالَه أصحابُنا . وقال المَجْدُ : يضْمَنُه مَن كَفَّنه فيه ؟ لمُباشَرَتِه الإِثْلافَ عالِمًا ، فإنْ جهِلَه فالقَرارُ على الغاصِبِ ، ولو كان المَيِّتَ . وجزَم به في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْنِ » ، و « الرِّعايَةِ الصُّغْرِي » ، و « الحاوِيَيْنِ » . فائدة : حيثُ تعَذَّرَ الغُرْمُ نُبشَ ، قُولًا واحدًا .

قوله : أو بلَع مالَ غيره ، غَرِمَ ذلك مِن تَرِكَتِه . وهذا المذهبُ . جزَم به في « الوَجيزِ » ، و « المُنَوِّرِ » . وقدَّمه في « الفُروعِ ِ » ، و « تَجْريدِ العِنايَةِ » . ومالَ إليه الشَّارِ حُ . وقيل : يُنْبَشُ ويُشَقُّ جَوْفُه فيُخْرَجُ منه . صحَّحه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » . وقدُّمه في « النَّظْم ِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » . وأَطْلَقَهما في « التُّلْخيصِ » ، و « الشُّرْحِ ِ » ، و « الفائقِ » . فعلى هذا القوْلِ ، لو كان ظَنَّه مِلْكَه ، فَوَجْهان : وأَطْلَقَهما في « الفُروع ِ » ، و « مُخْتَصَرِ ابنِ تَميم » ، و « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » . قلتُ : الصَّوابُ نَبْشُه . وقال المَجْدُ هنا كَمْ قالَ

بجِنايَتِه . فإن لم يَكُنْ له تَرِكَةٌ ، و لم يَتَبَرَّ عْ إنْسانٌ بتَخْلِيص ذِمَّتِه ، شُقَّ الشرح الكبير بَطْنُه على كلا الوَجْهَيْن . وعلى الوَجْهِ الأُوَّلِ ، إذا يَلِيَ جَسَدُه ، وغَلَب على الظَّنِّ ظُهُورُ المالِ وتَخْلِيصُه مِن أعْضاءِ المَيِّتِ جاز نَبْشُه وإخْراجُه ؛

فى التي قبلَها . وأَطْلَقَهُنَّ [١٨٨/١ و] في « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » . وذكر جماعةٌ مِنَ الإنصاف ِ الأُصحابِ ، أنَّه يغْرَمُ اليسِيرَ مِن تَرِكَتِه وَجْهًا واحدًا . وما هو ببعيدٍ . وحيثُ قُلْنا : يغْرَمُ مِن ترِكَتِه . فتعَذَّرَ ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّه يُثْبَشُ ويُشَقُّ جوْفُه . وقال بعضُ الأصحاب : إِنْ بُذِلَتْ قِيمَتُه لم يُشَقَّ . وجزَم به المُصَنِّفُ ، والشَّارِ حُ . وقال بعضُ الأصحابِ أيضًا : إنْ بذَلَها وارِثٌ ، لم يُشَقُّ ، وإلَّا شُقَّ . وقيل : لم يُشَقَّ مُطْلَقًا

> تنبيه : مفْهومُ قولِه : أو بلَع مالَ غيره . أنَّه لو بلَع مالَ نفْسِه ، أنَّه لا يُنْبَشُ . وهو الصَّحيحُ ، وهو المذهبُ . قدَّمه في «المُغْنِيي»، و «الشَّـرْحِ ِ»، و (الفُروع ِ) . ويَحْتَمِلُ أَنْ يُنْبَشَ (١) إذا كانَ له قيمةٌ . وقال في (المُبْهِج ِ) : يُحْسَبُ مِن ثُلْثِه . فعلى المذهب ، يُؤْخَذُ إذا بَلِيَ . وعلى المذهب أيضًا ، لو كان عليه دَيْنٌ يُنْبَشُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المذهب . وجزَم به في « مَجْمَع ِ البَّحْرَيْن » . وظاهِرُ كلامِه في ﴿ المُغْنِي ﴾ ، و ﴿ الشَّرْحِ ِ ﴾ ، أنَّه لا يُثْبَشُ .

> فائدة : لو بلَع مالَ غيره بإذْنِه ، أُخِذَ إذا بَلِيَ المَيِّتُ ، ولا يُعْرَضُ له قبلَه ، ولا يضْمَنُه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وقيل : هو كمالِه . وقال في « الفُصولِ » : إنْ بَلعه بإذْنِه ، فهو المُثْلِفُ لمالِه ، كقولِه : أَلْقِ مَتاعَكَ في البَحْرِ . فأَلَّقاه . قال : وكذا لو رآه مُحْتاجًا إلى رَبْطِ أَسْنانِه بذَهَبٍ ، فأعْطاه خَيْطًا مِن ذَهَبٍ ، أو أَنْفًا مِن ذَهَبِ ، فأَعْطَاه فرَبَطَه به وماتَ ، لم يجبْ قَلْعُه ورَدُّه ؛ لأنَّ فيه مُثْلَةً . قال في

 ⁽١) في ط: « يشق » .

الشرح الكبير لِما روَى أبو داودَ' ' ، أنَّ النبيَّ عَلِيلًا قال : « هَذَا قَبْرُ أبي رغَال' ' ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَعَهُ غُصْنًا مِنْ ذَهَب ، إِنْ أَنْتُمْ نَبَشْتُمْ عَنْهُ أَصَبْتُمُوهُ مَعَهُ » . فابْتَدَرَه النَّاسُ ، فاسْتَخْرَجُوا الغُصْنَ . ولو كان في أَذُنِ المَيِّتِ حَلَقٌ ، أو في أَصْبُعِه خاتَمٌ أُخِذَ . فإن صَعُبَ أُخْذُه بُرد ، وأُخِذَ ؛ لأنَّ تَرْكُه تَضْييعٌ للمال . وإن كُفِّنَ بتَوْبِ مَغْصُوبِ غَرِم قِيمَتَه مِن تَرِكَتِه ، ولا يُنْبَشُ . ذَكَرَه القاضي ؛ لِما فيه مِن هَتْكِ حُرْمَتِه مع إِمْكَانِ دَفْعِ الضَّرَر بدُونِها . ويَحْتَمِلُ ا أَن يُنْبَشَ إِن كَانَ الكَفَنُ بَاقِيًا بحالِه ، ليُرَدُّ إِلَى مَالِكِه عَيْنُ مَالِه ، وإن كَانِ بَالِيًا فَقِيمَتُه فَى تَرِكَتِه . وإن دُفِن فَى أَرْضٍ غَصْبٍ ، أَو أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ بينَه وبينَ غيرِه بغيرِ إِذْنِ الشَّرِيكِ ، نُبِش وأُخْرِجَ ؛ لأنَّ القَبْرَ في الأرْض يَدُومُ ضَرَرُه ، ويَكْثُرُ ، بخِلافِ الكَفَن ِ ، وإن أَذِنَ المَالِكُ في الدُّفْنِ في أَرْضِه ، ثُمُ أَراد إخراجَه لم يَمْلِكُ ذلك ؛ لأنَّ في ذلك ضَرَرًا . وإن بَلِي المَيِّتُ وعاد تُرابًا ، فلصاحِب الأرْضِ أَخْذُها . [١٣١/٢ و] وكلُّ مَوْضِع ٍ أَجَزْنا نَبْشَه لَحُرْمَةِ مِلْكِ الآدَمِيِّ ، فالأَفْضَلُ تَرْكُه .

الإنصاف « الفُروع ِ » : كذا قال .

فائدة : لو ماتَ وله أَنْفٌ ذَهَبٌ ، لم يُقْلَعْ ، لكنْ إنْ كان بائِعُه لم يأْخُذْ ثَمَنَه أَخَذَه مِن تركَتِه ، ومع عدَم التَّركَةِ يأخذُه إذا بَلِيَ . وهذا المذهبُ . وقيل : يُؤْخَذُ في الحالِ . قال في « الفُروعِ » : فدَلُّ على أنَّه لا يُعْتَبَرُ للرُّجوعِ حياةُ المُفْلِسِ في قُوْل ، مع أنَّ فيه هنا مُثْلَةً .

⁽١) في : باب نبش القبور العادية يكون فيها المال ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٦١ .

⁽٢) أبو رغال : هو أبو ثقيف ، وكان من ثمود .

فصل: وإن دُفِن مِن غيرِ غَسْل ، أو إلى غيرِ القِبْلَةِ نُبِش ، وغُسِّل ، ووُجِّه ، إلَّا أن يُخافَ عليه أن يَتَفَسَّخ ، فيُتْرَكُ . وهذا قولُ مالكِ ، والشافعيّ ، وأبى تَوْر . وقال أبو حنيفة : لا يُنْبَشُ ؛ لأنَّ النَّبْشَ مُثْلَةٌ ، وقد نُهِي عنها . ولنا ، أنَّ هذا واجبٌ فلا يَسْقُطُ بذلك ، كا خراج ما له قِيمَة . وقولُهم : إنَّ النَّبْشَ مُثْلَةٌ . قُلْنا : إنَّمَا هو مُثْلَةٌ في حَقِّ مَن تَغَيَّر ، وهو لا يُنْبَشُ .

فصل : وإن دُفِن قبلَ الصلاةِ عليه ، فرُوِى عن أَحمدَ ، أَنَّه يُنْبَشُ ويُصَلَّى عليه . وعنه ، إن صُلِّى على القَبْرِ جاز . واخْتارَ القاضى أَنَّه يُصَلَّى على القَبْرِ ، ولا يُنْبَشُ . وهو مَذْهَبُ أَبى حنيفةَ ، والشافعيِّ ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْكُ صَلَّى على قَبْرِ المِسْكِينَةِ ولم يَنْبُشْها(') . ولَنا ، أَنَّه دُفِن قبلَ واجبٍ ، أَشْبَهَ

الإنصاف

فوائله ؛ دَفْنُ الشَّهِيد بِمَصْرَعِه سُنَّةً . نصَّ عليه . حتى لو نُقِلَ ، رُدَّ إليه . ويجوزُ نَقُلُ غيرِه . أَطْلَقَه الإِمامُ أَحمدُ . قال في « الفُروع ِ » : والمُرادُ ، وهو ظاهِرُ كلامِهم ، إنْ أُمِنَ تَغَيَّرُه . وذكر المَجْدُ إنْ لَم يُظَنَّ تَغَيُّرُه . انتهى . وقال في « الكافي » : وحمْلُ المَيِّتِ إلى غيرِ بلَدِه لغير حاجَةٍ مَكْرُوهٌ . ولا يُنْقَلُ إلَّا لغرض صحيح ٍ ، كَبُقْعَةٍ شريفةٍ ومُجاورة صالح ٍ . قال في « الفُروع ِ » : وظاهِرُ كلامِهم ، ولو رَضِيَ به . وصرَّح به أبو المَعالِي ، فقال : يجبُ نقلُه لضَرُورة ٍ ، نحو كونِه بدارِ حَرْبٍ ، أو مَكانٍ يُخافُ فيه نَشُه وتحريقُه ، أو المُثْلَةُ به . قال : فإنْ تعَذَّرَ نقلُه بدارِ حَرْبٍ ، فالأَوْلَى ، تسويتُه بالأَرْض وإخفاؤه مخافة العَدُوّ . ومَعْناه تعذَّرَ نقلُه بدارِ حَرْبٍ ، فالأَوْلَى ، تسويتُه بالأَرْض وإخفاؤه مخافة العَدُوّ . ومَعْناه كلامُ غيرِه . فيُعايَى بها . وتقدَّم في أوَّلِ الفصلِ الأَوَّلِ مِن هذا الباب ، لو دُفِنَ قبلَ عَسْلِه أو تكْفينِه ، أو الصَّلاةِ عليه ، هل يُنْبَشُ أم لا ؟ وهل يجوزُ نَبْشُه لغرض غَسْلِه أو تكْفينِه ، أو الصَّلاةِ عليه ، هل يُنْبَشُ أم لا ؟ وهل يجوزُ نَبْشُه لغرض غَسْلِه أو تكْفينِه ، أو الصَّلاة عليه ، هل يُنْبَشُ أم لا ؟ وهل يجوزُ نَبْشُه لغرض

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٨ ، في مصادر تخريج حديث أنه ذكر رَجلامات ، فقال : ﴿ دَلُونِي عَلَى قَبْرِه ﴾ .

الشرح الكبير مالو دُفِن مِن غيرٍ غَسْل ِ ، وإنَّما يُصَلَّى على القَبْر عندَ الضَّرُورَةِ . وأمَّا المِسْكِينَةُ فقد كان صُلِّيَ عليها ، فلم تَبْقَ الصلاةُ عليها واجبَةً ، فلذلك لم تُنْبَشْ . فإن تَغَيَّرَ المَيِّتُ ، لم يُنْبَشْ بحال .

فصل : وإن دُفِن بغير كَفَنِ ففيه وَجْهان ؛ أَحَدُهما ، يُتْرَكُ ؛ لأنَّ القَصْدَ بالكَفَن سَتْرُه ، وقد حَصَل بالتُّراب . والنَّانِي ، يُنْبَشُ ويُكَفَّنُ ؟ لأنَّ التَّكْفِينَ واجبٌ ، فأشْبَهَ الغَسْلَ . واللهُ أعلمُ .

فصل: ولا يَجُوزُ الدَّفْنُ في السّاعاتِ التي نَهَى النبيُّ عَلِيلًا عن الدَّفْنِ فيها في حَدِيثِ عُقْبَةَ بن عامِر ، وهو قَوْلُه : ثَلاثُ ساعاتٍ كان النبيُّ عَلَيْكُم يَنْهانا عن الصلاةِ فيهنَّ ، وأن نَقْبُرَ فيهنَّ مَوْتانا ؛ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بازغَةً حتى تَرْتَفِعَ ، وحينَ يَقُومُ قائِمُ الظّهيرَةِ ، وحِينَ تَتَضَيَّفُ الشَّمْسُ للغُرُوب حتى تَغْرُبَ . رَواه مسلمٌ (١) . ومَعْنَى تَتَضَيَّفُ : أَى تَجْنَحُ وتَمِيلُ للغُرُوب، من قَوْلِك: تَضَيَّفْتُ فُلانًا ؛ إذا مِلْتَ إليه. فأمَّا في غير هذه الأَوْقاتِ فَيَجُوزُ الدَّفْنُ لَيْلًا ونَهارًا . قال أحمدُ في الدَّفْن باللَّيْل : وما بَأْسٌ بذلك ، أبو بكر دُفِن لَيْلًا ، وعلى دَفَن فاطمةَ لَيْلًا . وحَدِيثُ عائِشةَ : كُنّا سَمِعْنَا صَوْتَ المَسَاحِي مِن آخِر اللَّيْلِ فِي دَفْنِ النبيِّ عَلَيْكُ (٢٠٠٠. ودُفِن

الإنصاف صحيح ؟ فليرُاجَعْ هناك .

⁽١) تقدم تخريجه في ٤ / ٢٤٠ .

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٦٢ ، ٢٤٢ ، ٢٧٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما جاء في الدفن بالليل ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣ / ٣٤٧ .

عَثَانُ ، وعائشةُ لَيْلًا . وهذا قولُ عُقْبَةَ بن عامِر ، وسعيدِ بنِ المُسَيَّبِ ، وعَطاءِ ، والثَّوْرِيِّ ، والشافعيِّ ، وإسحاقَ . وعنه ، أنَّه يُكْرَهُ . وهو قولُ الحسن ؛ لِما رؤى مسلم (١) ، أنَّ النبيُّ عَلَيْكُ ذَكُر رجلًا مِن أصحابه قُبِض ، فَكُفِّنَ فِي كَفَنِ غير طائِلِ ، ودُفِن لَيْلًا ، فَرَجَرَ النبيُّ عَيِّلِكُمْ أَن يُقْبَرَ الرجلُ باللَّيْلِ ، إِلَّا أَن يُضْطَرَ إِنْسَانٌ إِلَى ذلك . ووَجْهُ الأَوَّل مَا ذَكَرْنَا مِن فِعْلِ الصحابةِ . وروَّى ابنُ مسعودٍ ، قال : والله لِكَأَنِّي أَسْمَعُ رسولَ اللهِ ِ عَلِيْكُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ، وهو في قَبْر ذي البجَادَيْن ('' ، وأبو بكر وعُمَرُ ، وهو يقولُ : ﴿ أَدْنِيَا مِنِّي أَخَاكُمَا حَتَّى أَسْنُدَهُ فِي لَحْدِهِ ﴾ . ثم قال لَمَّا فَرَغ مِن دَفْنِه ، وقام على قَبْرِه مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَمْسَيْتُ عَنْهُ رَاضِيًا فَارْضَ عَنْهُ » . وكان ذلك لَيْلًا ، قال : فوالله ِلقد رَأَيْتُنِي ولوَدَدْتُ أَنِّي مَكَانَه ، ولقد أَسْلَمْتُ قبلَه بخَمْسَ عَشَرَةَ سَنَةً ، وأَخَذَه مِن قِبَلِ القِبْلَةِ . رَواه الخَلَّالُ في ﴿ جَامِعِه ﴾(٢) . وعن ابن عباس ِ ، أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ دَخَل قَبْرًا لَيْلًا ، فأُسْرِجَ له سِراجٌ ، فأخَذَ مِن قِبَلِ القِبْلَةِ ، وقال : « رَحِمَكَ الله ، إِنْ كُنْتَ لَأُوَّاهًا تَلَّاءً لِلْقُرْآنِ (٤٠٠) . قال التِّرْمِذِيُّ : حديثٌ حسنٌ .

الإنصاف

⁽١) في : باب في تحسين الكفن ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٥١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الكفن ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٦ . والنسائي ، في : باب الأمر بتحسين الكفن ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٢٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلي فيها على الميت ولا يدفن ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٩٥ .

⁽٢) هو عبد الله بن عبد نُهم بن عفيف المزنى ، وهو عم عبد الله بن مغفل بن عبد نهم ، وله صحبة . الإصابة ١٦١/٤ - ١٦٣٠ .

⁽٣) عزاه الهيثمي إلى الطبراني في الأوسط . مجمع الزوائد ٣/٣ .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٠ .

وَإِنْ مَاتَتْ حَامِلٌ لَمْ يُشَقَّ بَطْنُهَا ، وَتَسْطُوعَلَيْهِ الْقَوَابِلُ فَيُخْرِجْنَهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُشَقَّ [٢٤٠] بَطْنُهَا ، إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يَحْيَا .

الشرح الكبير

ولأنَّه أَحَدُ الزَّمانَيْن ، فجاز الدَّفْنُ فيه كالنَّهارِ . وحَدِيثُهم مَحْمُولٌ على التَّأْدِيبِ ، والدَّفْنُ بالنَّهارِ أَوْلَى ؛ لأنَّه أَسْهَلُ على مُتَّبِعِها ، وأكْثَرُ للمُصَلِّين عليها ، وأمْكَنُ لاتِّباعِ السُّنَّةِ في دَفْنِه وإلحادِه .

• ١٨ - مسألة : (وإن ماتَتْ حامِلٌ لم يُشَقَّ بَطْنُها ، وتَسْطُو عليه القَوابِلُ ، فيُخْرِجْنَه) إذا ماتَتْ حامِلٌ ، وفي بَطْنِها وَلَدٌ يَتَحَرَّكُ وتُرْجَى حَياتُه ، لم يُشَقَّ بَطْنُها ، مُسْلِمَةً كانت أو ذِمِّيَّةً ، ويُدْخِلُ القَوابِلُ أَيْدِيَهُنَّ فَوْجُهُ ، فيُدْخِرُجْنَ الوَلَدَمِن مَخْرَجِه . فإن لم يُوجَدْنِساءٌ لم يَسْطُ الرجالُ عليه ؛ لِما فيه مِن هَتْكِ المَيِّتَةِ [١٣١/٢ ط] وتُتْرَكُ حتى يُتَيَقَّنَ مَوْتُه . عليه ؛ لِما فيه مِن هَتْكِ المَيِّتَةِ [١٣١/٢ ط] وتُتْرَكُ حتى يُتَيَقَّنَ مَوْتُه . ومَذْهَبُ مالكُ ، وإسحاقَ نَحْوُ هذا (وَيحْتَمِلُ أَن يُشَقَّ بَطْنُها ، إذا غَلَب على الظَّنِّ أَنّه يَحْيا) وهو مَذْهَبُ الشافعيّ ؛ لأنّه إثلاف جُزْءٍ مِن المَيِّتِ عِلى الظَّنِ أَنّه يَحْيا) وهو مَذْهَبُ الشافعيّ ؛ لأنّه إثلاف جُزْءٍ مِن المَيِّتِ بِالشَّقِ ، ولأنّه يُشَقُّ لإِخْراجِ المالِ ، فإبْقاءُ الحَيِّ أَوْلَى . ولَنا ، أنَّ هذا بالشَّقِ ، ولأنّه يُشَقُّ لإِخْراجِ المالِ ، فإبْقاءُ الحَيِّ أَوْلَى . ولَنا ، أنَّ هذا الشَّقُ ، ولأنّه يُشَقُّ لإِخْراجِ المالِ ، فإبْقاءُ الحَيِّ أَوْلَى . ولَنا ، أنَّ هذا اللَّيْ ، ولمَ يُمْكِنْ . ولنا ، أنَّ هذا اللَّ ولمَا يَعْ الطَّنَ اللهُ اللَّهُ عَلَيْ الْعَامُ المَيِّ الْهُ الْعَامُ المَّالَ ، ولمَا يَعْ الطَّنَ اللهُ اللَّهُ الْعَلْمُ المَالِ ، فَا بْقَاءُ الحَيِّ أَوْلَى . ولنا ، أنَّ هذا اللهُ المُحَالِ المَالِ المَّذِيْ الْمَامُ المَالِ المَالِ المَالِ المَالِ المَالِ المَالِ المَالِ المَالِ المَالَ المَالِ المَالَ المَالِ المَالِ المَالَ المَالِ المَالِ المَالِ المَالِ المَالِ المِلْمُ المَالِ المَالِ المَالَ المَالِ المَالِ المَالِ المَالِ المَالِ المَالَ المَالَ المَالَ المُعَلَّ المَالَ المَالِ المَالَّ المَالِ المَالِ المَالِ المَالَ المَالَّ المَالَ المَالَ المَالَ المَالَ المَالَ المَالِ المَالِ المَالِ المَالِ المَالِ المَالَ المَالَ المَالَ المَالَ المَالَقِيْنِ المَالَ المُنْ المَالَقَ المَالَ المَالَ المَالَ المَالَ المَالَ المَالَ المَالَ المَالَ

الإنصاف

قوله : وإنْ ماتَتْ حامِلٌ لم يُشَقَّ بَطْنُها . وهذا المذهبُ . نصَّ عليه ، وعليه أكثرُ الأصحاب . قال الزَّرْ كَشِيُّ : هذا المنْصوصُ ، وعليه الأضحابُ .

قوله : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُشَقَّ بَطْنُها ، إذا غلَب على الظَّنِّ أَنَّه يَحْيَا . وهو وَجْهٌ في « ابن تَميم » وغيره . فعلى المذهب ، تَسْطُو عليه القَوَابِلُ فَيُحْرِجْنَه ، إذا احْتملَ حياتُه . على الصَّحيح مِنَ المذهب . وقال القاضي في « الخِلاف » : إنْ لم يُوجَدْ أماراتُ الظَّهورِ بانْفِتاحِ المَخارِج وقُوَّةِ الحَرَكَةِ ، فلا تَسْطُو القَوابِلُ . فعلى الأُوَّلِ ، إنْ تعَذَّرَ إِخْراجُه بالقَوابِلِ ، فالمذهَبُ ، أَنَّه لا يُشَقُّ بَطْنُها . قالَه في .

المقنع.

الشرح الكبير

الوَلَدَ لا يَعِيشُ عادَةً ، ولا يَتَحَقَّقُ أَنَّه يَحْيا ، فلا يَجُوزُ هَتْكُ حُرْمَةٍ مُتَيَقَّنَةٍ لأَمْرٍ مَوْهُومٍ ، وقد قال عليه السَّلامُ : « كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْمُرِّمَوْهُومٍ ، وقد قال عليه السَّلامُ : « كَسْرُ عَظْمِ الْمُيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ » . رَواه أبو داودَ () . وفيه مُثْلَةٌ ، وقد نَهَى النبيُ عَيَّالَةٍ عن المُثْلَةِ () . وفارَقَ الأَصْلَ ؛ فإنَّ حَياتَه مُثْتَفِيةٌ () ، وبقاؤه مَظْنُونٌ . فعلى المُثْلَةِ () . وفارَقَ الأَصْلَ ؛ فإنَّ حَياتَه مُثْتَفِيةٌ () ، وبقاؤه مَظْنُونٌ . فعلى هذا إن خَرَج بعضُ الوَلَدِ حَيًّا ، ولم يُمْكِنْ إخراجُه إلَّا بالشَّقِ ، شُقَّ المَحَلُ ، وأخرِجَ ؛ لِما ذَكَرْنا . وإن مات على حالِه ، فأمْكَنَ إخراجُه ، أخرِجَ وغُمِّ وأُخْرِجَ ؛ لِما ذَكَرُنا . وإن مات على حالِه ، فأمْكَنَ إخراجُه ، أخر جَوفُهُم وغُسِّلَ ما ظَهَر مِن الوَلَدِ ، وما بَقِيَ ففي حُكْمِ الباطِن ، وظَهَر الباطِن ، وظَهَر البَعْضُ ، فتَعَلَّقَ الحُكْمُ به ، وما بَقِيَ فهو على ما كان عليه . ذَكَرَه ابنُ عَقِيلٍ ، وقال : هي حادِثَةٌ سُئِلْتُ عنها .

« المُغْنِى » ، و « الشَّرْحِ ِ » ، و « الفُروعِ ِ » ، وغيرِهم . وعليه أكثرُ الإنصاف الأصحابِ . واخْتارَ ابنُ هُبَيْرَةَ ، أَنَّه يُشَقُّ ويُخْرَجُ الوَلَدُ . قلتُ : وهو أَوْلَى . فعلى

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٧٢ .

⁽٢) أخرجه البخارى ، فى : باب النهبى بغير إذن صاحبه ، من كتاب المظالم ، وفى : باب قصة عكل وعرينة ، من كتاب المغازى ، وفئ : باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجثمة ، من كتاب الذبائح . صحيح البخارى ٣ / ١٦٨ ، ٥ / ١٦٥ ، ٧ / ١٦٢ . وأبو داود ، فى : باب فى النهى عن المثلة ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب ما جاء فى المخارية ، من كتاب الحدود . سنن أبى داود ٢ / ٤٥ ، ٤٤٤ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى النهى عن طبر النهى عن المثلة ، من أبواب الديات . عارضة الأحوذى ٦ / ١٧٩ . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن صبر البهامم وعن المثلة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٦٣ . والدارمى ، فى : باب الحث على الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب النهى عن مثلة الحيوان ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى الصدقة ، من كتاب الإكام أحمد ، فى : المسند ٤ / ٢٥٣ ، ٢٠٧ ، ٢٤٦ ، ٤٣٢ ، ٤٣٢ ، ٤٣٢ ، ٤٣٨ .

⁽٣) في النسخ : « متيقنة » وهو خطأ ، وانظر المغني ٣/ ٤٩٨ .

الله وَإِنْ مَاتَتْ ذِمِّيَّةٌ حَامِلٌ مِنْ مُسْلِمٍ ، دُفِنَتْ وَحْدَهَا ، وَيَجْعَلُ ظَهْرُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ .

الشرح الكبير

٨١١ – مسألة .: (وإن ماتَتْ ذِمِّيَّةٌ حامِلٌ مِن مُسْلِم دُفِنَتْ وَحْدَها ، ويُجْعَلُ ظَهْرُها إلى القِبْلَةِ ﴾ وإنَّما اخْتارَ أحمدُ ذلك ؛ لأنَّها كافِرَةٌ ، فلا تُدْفَنُ في مَقْبَرَةِ المسلمين ، ووَلَدُها مَحْكُومٌ بإسْلامِه ، فلا يُدْفَنُ بينَ الكُفَّارِ ، مع أنَّ ذلك رُوِيَ عن واثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ ، وعن عُمَرَ ، أنَّها تُدْفَنُ في مَقابِرِ المسلمين(١) . قال ابنُ المُنْذِرِ : لا يَثْبُتُ ذلكِ . قال أصحابُنا : ويُجْعَلُ

الإنصاف المذهب ، (٢ يُتْرَكُ ولا يُدْفَنُ ٢) حتى يموتَ . قال في ﴿ الفُروعِ ، : هذا الأَشْهَرُ . واخْتَارَه القاضي ، والمُصَنِّفُ ، وصاحِبُ « التَّلْخيصِ » ، وغيرُهم . وقدَّمه في « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاويَيْن » . وعنه ، يسْطُو عليه الرِّجالُ . والأوْلَى بذلك المَحارمُ . اخْتارَه أبو بَكْر ، والمَجْدُ ، كَمُداوَاةِ الحَيِّ . وصحَّحه في « مَجْمَع ِ البَحْرَيْنِ » . وهو أَقْوَى مِنَ الذي قبلَه . وأَطْلَقَهما ابنُ تَميمٍ . و لم يُقَيِّدُه الإِمامُ أحمدُ بالمَحْرَم . وقيَّده ابنُ حَمْدانَ وغيرُه بذلك .

فائدة : لو خرَج بعضُ الحَمْل حيًّا ، شُقَّ بطْنُها حتى يكْمُلَ خُروجُه . فلو ماتَ قبلَ خُروجِه ، وتعَذَّرَ خُروجُه ، غُسِّلَ ما خرَج منه وأَجْزَأً . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . قلتُ : فيُعايَى بها . وأوَّلُ مَن أَفْتَى في هذه المسْأَلَةِ ابنُ عَقِيلٍ . وقيل : تَيَمَّهَ لِما لم يخْرُجُ ، وهو احْتِمالَ لابن الجَوْزيِّ .

قوله : وإنْ ماتَتْ ذِمِّيَّةٌ حامِلٌ مِن مُسْلِمٍ ، دُفِنَتْ وَحْدَها . إنْ أَمْكَنَ ، وإلا دُفِنَتْ مع المُسْلِمين . وهذا الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . وانْحتارَ الآجُرِّيُّ ، تُدْفَنُ بجَنْبِ

⁽١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب المرأة من أهل الكتاب الحبلي من المسلمين ، من كتاب الجنائز . المصنف . OTA / T

 ⁽٢ - ٢) في ط : (تترك ولا تدفن) .

ظَهْرُها إلى القِبْلَةِ على جانِبِها الأيْسَرِ ؛ ليَكُونَ وَجْهُ الجَنِينِ إلى القِبْلَةِ على الشرح الكبير جانِبِه الأيْمَنِ ؛ لأنَّ وَجْهَ الجَنِينِ إلى ظَهْرِها .

٨١٢ – مسألة : (ولا تُكْرَهُ القِراءَةُ على القَبْرِ ، فى أَصَحِّ الرِّوايَتَيْن) هذا هو المَشْهُورُ عن أَحمدَ ، فإنَّه رُوِىَ عنه ، أَنَّه قال : إذا دَخَلْتُم المَقابِرَ اقْرَأُوا آيَةَ الكُرْسِيِّ ، وثَلاثَ مِرارٍ ﴿ قُلْ هُوَ آللهُ أَحَدٌ ﴾ ، ثم قُلْ : اللَّهُمَّ اقْرَأُوا آيَةَ الكُرْسِيِّ ، وثَلاثَ مِرارٍ ﴿ قُلْ هُوَ آللهُ أَحَدٌ ﴾ ، ثم قُلْ : اللَّهُمَّ إِنَّ فَضْلَه لأَهْلِ المَقابِرِ . ورُوِىَ عنه ، أَنَّه قال : القِراءَةُ عندَ القَبْرِ بِدْعَةٌ ،

مَقابرِ المُسْلِمين ، وأنَّ المَرُّوذِيَّ قال : كلامُ أحمدَ ، لا بأْسَ به مَعَنا ؛ لِمَا في الإنصاف بَطْنِها .

قوله: ويُجْعَلُ ظَهْرُها إِلَى القِبْلَةِ. يعْنِي ، وتكونُ على جَنْبِها الأَيْسَرِ؛ ليكونَ وَجُهُ الجَنِينِ إِلى القِبْلَةِ على جَنْبِه الأَيْمَنِ.

فائدتان ؛ إحداهما ، لا يُصَلَّى على هذا الجَنِين ؛ لأنَّه ليس بمَوْلودٍ ولا سقْط . وهذا المذهب . وذكر بعض الأصحاب ، يُضلَّى عليه إنْ مضَى زَمَنُ تَصْويره . قال في « الفُروع ِ » : ولعلَّ مُرادَه إذا انْفُصَلَ . الثَّانية ، يُصَلَّى على المُسْلِمَة الحامل ، بلا نِزاع ٍ ، ويُصَلَّى على حَمْلِها إنْ كان قد مضَى زَمَنُ تَصْويره ، وإلَّا صُلِّى عليها دُونَه . هذا الصَّحيحُ مِنَ المذهب . وقال ابنُ عَقِيل في « فُنونِه » : لا يُنْوَى بالصَّلاة على حَمْلِها . وعلَّه بالشَّكُ في وُجودِه .

قوله: ولا تُكْرَهُ القراءَةُ على القَبْرِ ، فى أَصَحُّ الرُّوَايتَيْن . وهذا المذهبُ . قالَه فى « الفُروع ِ » [١٨٨/١ ظ] وغيرِه ، ونصَّ عليه . قال الشَّارِحُ : هذا المشْهورُ عن أحمدَ . قال الخَلَّالُ ، وصاحِبُه : المذهبُ رِوايةً واحدةً ، لا تُكْرَهُ . وعليه أكثرُ الأصحابِ ، منهم القاضى . وجزَم به فى « الوَجيزِ » وغيرِه . وقدَّمه فى الأصحابِ ، منهم القاضى . وجزَم به فى « الوَجيزِ » وغيرِه . وقدَّمه فى

الشرح الكبير ﴿ وَرُوِىَ ذَلَكَ عَنِ هُشَيْمٍ ۚ . قَالَ أَبُو بَكُرٍ ۚ : نَقَلَ ذَلَكَ عَنِ أَحْمَدَ جَمَاعَةٌ ، ثم رَجَع رُجُوعًا أَبانَ به عن نَفْسِه . فَرَوَى جَماعَةٌ ، أَنَّ أَحمدَ نَهَى ضَريرًا يَقْرَأُ عندَ القَبْرِ ، وقال له : القِراءَةُ عندَ القَبْرِ بدْعَةٌ . فقالَ له محمدُ بنُ قُدامَةَ الجَوْهَرِيُّ ('): يا أبا عبدِ الله ِ: ما تَقُولُ في مُبَشِّرِ الحَلَبِيِّ (') ؟ قال : ثِقَةٌ . قال : فأخْبَرَنِي مُبَشِّرٌ ، عَن أبيه ، أنَّه أَوْصَى إذا دُفِن أَن يُقْرَأُ عندَه بفاتِحَةِ البَقَرَةِ وخاتِمَتِها ، وقال : سَمِعْتُ ابنَ عُمَرَ يُوصِي بذلك . فقالَ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ : فارْجِعْ فقُلْ للرجلِ يَقْرَأُ . وقال الخَلَّالُ : حَدَّثَنِي أَبُو عليِّ الحسنُ ابنُ الهَيْثُمِ البَزَّارُ(")، شيخُنا الثِّقَةُ المَأْمُونُ ، قال : رَأَيْتُ أَحمدَ بنَ حَنْبَلِ يُصَلِّي خَلْفَ ضَرِيرٍ يَقْرَأُ على القُبُورِ . وقد رُوِيَ عن النبيِّ عَلَيْكُ أَنَّه قال :

الإنصاف « الفُروعِ ِ » ، و « المُغْنِي » ، و « الشُّرْحِ ِ » ، و « ابن ِ تَميـم ٍ » ، و « الفائقِ » ، وغيرهم . والرِّوايةُ الثَّانيةُ ، تُكْرَهُ . اخْتارَها عَبْدُ الوَهَّابِ الوَرَّاقُ^(٤) ، والشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّين . قالَه في « الفُروع ِ » . واخْتارَها أيضًا أبو حَفْصٍ . قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : نقَلها جماعةٌ ، وهي قوْلُ جمهورِ السَّلَفِ ، وعليها قُدَماءُ أصحابِه . وسَمَّى المَرُّوذِيُّ . انتهى . قلتُ : قال كثيرٌ مِنَ الأصحابِ : رجَع الإِمامُ أَحمدُ عن هذه الرِّوايةِ ؟ فقد روَى جماعةٌ عن ِ الإِمامِ أَحمدَ، أنَّه مَرَّ بضَريرٍ يقْرأُ عندَ قَبْرِ، فَنَهاه. وقال: القِراءةُ عندَ القَبْرِ بدْعَةٌ. فقال محمدُ بنُ قُدامَةَ الجَوْهَرِئُ: يا أبا عَبْدِ اللهِ؛ ما تقولُ في مُبَشِّرٍ الْحَلَبِيِّ؟ فقال: ثِقَةٌ. فقال: حدَّثَنِي مُبَشِّرٌ

⁽١) نقل عن الإمام أحمد أشياء ؛ منها العزاء عند القبور ، واحتج بحديث ابن عمر . طبقات الحنابلة ٥/١ ٣١ . (٢) مبشر بن إسماعيل الحلبي ، أبو إسماعيل . كان ثقة مأمونا . روى عنه الإمام أحمد . توفي سنة مائتين . تهذيب

⁽٣) في الأصل : (البزاز) . وانظر ترجمته في طبقات الحنابلة ١ / ١٤٠ . (٤) عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع الوراق ، أبو الحسن . الإمام القدوة الرباني الحجة ، كان كبير الشأن من خواص الإمام أحمد . توفي سنة إحدى وخمسين ومائتين . تاريخ بغداد ١١/ ٢٥ – ٢٨ .

« مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا ، فَقَرَأً عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَهُمَا يَسَ ، غُفِرَ الشر الكبير لَهُ » (١) . ورُوى عنه ، عليه السَّلامُ ، أَنَّه قال : « مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأً سُورَةَ يَسَ ، خُفِف عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ ، وَكَانَ لَهُ بِعَدَدِ مَنْ فِيهَا حَسَنَاتٌ » (٢) .

٨١٣ – مسألة : (وأَى قُرْبَةٍ فَعَلَها وجَعَل ثَوابَها للمَيِّتِ المُسْلِمِ ، نَفَعَه ذلك) أمّا الدُّعاءُ ، والاسْتِغْفارُ ، والصَّدَقَةُ ، وقضاءُ الدَّيْنِ ، وأَداءُ

عن أبيه ، أنّه أوْصبى إذا دُفِنَ أَنْ يُقْرَأُ عندَه بفاتحة البَقَرَةِ وَحَاتِمَتِها . وقال : سمِعْتُ الإنصاف ابن عمر يُوصِى بذلك . فقال الإمامُ أحمدُ : ارْجِعْ فقلْ للرَّجُلِ يقْرَأُ . فهذا يدُلُّ على رُجوعِه . وعنه ، لا يُكْرَهُ وَقْتَ دَفْنِه دُونَ غيرِه . قال فى « الفائقِ » : وعنه ، يُسَنُّ وقتَ الدَّفْنِ . اختارَها عَبْدُ الوَهَّابِ الوَرَّاقُ وشيْخُنا . وعنه ، القِراءةُ على القَبْرِ بِغْهِ عليه أَفْضَلُ الصَّلاةِ والسَّلام ، ولا من فِعْلِ أصحابِه . بِدْعَةٌ ؛ لأَنّها ليستْ مِن فِعْلِه عليه أَفْضَلُ الصَّلاةِ والسَّلام ، ولا من فِعْلِ أصحابِه . فعلى القوْلِ بأنّه لا يُكْرَهُ ، فيُسْتَحَبُّ . على الصَّحيحِ . قال فى « الفائقِ » : تُسْتَحَبُّ القِراءةُ على القَبْرِ . نصَّ عليه أَخِيرًا . قال ابنُ تَميم : لا تُكْرَهُ القِراءةُ على القَبْرِ . نصَّ عليه . وقيلَ : تُباحُ . قال فى « الرِّعايَةِ الصُّغرى » : وتُباحُ القِراءةُ على القَبْرِ . نصَّ عليه . وقدَّمه فى « الرِّعايَةِ الصُّغرى » : و « الخَاوِيَيْن » . قال فى « المُعْنِى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « شَرْحِ ابن و « الخاويَيْن » . قال فى « المُعْنِى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « شَرْحِ ابن و رَيْن » : لا بأسَ بالقِراءةِ عندَ القَبْرِ . وأَطْلِقَهِما فى « الفُروعِ » .

قوله : وأَىُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا وجَعَلَهَا للْمَيُّتِ المُسْلِمِ ، نَفَعَه ذلك . وهو المذهبُ

⁽١) أخرجه ابن عدى ، فى : الكامل فى الضعفاء ٥/ ١٨٠ . وأورده ابن الجوزى فى : الموضوعات ٢٣٩/٣ . وعزاه السيوطى إلى ابن النجار فى تاريخه . الدر المنثور ٥/ ٢٥٧ .

⁽٢) عزاه القرطبي إلى الثعلبي في تفسيره . تفسير القرطبي ١٥/ ٣ .

الشرح الكبير الواجِباتِ ، فلا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ، إذا كانتِ الواجباتُ مِمّا يَدْخُلُه النِّيابَةُ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَ نِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَانِ ﴾(١) . وقال سبحانه : ﴿ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ ـ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (١) . ودُعاءُ النبيِّ عَلِيْكُ لَابِي سَلَمَةَ حينَ مات(٣) ، وللمَيِّتِ الذي صَلَّى عِليه(١) ، ولذي البِجادَيْن(٥) حينَ

الإنصاف مُطْلَقًا ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وقطَع به كثيرٌ منهم . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وقال القاضي في ﴿ المُجَرُّدِ ﴾ : مَن حَجَّ نَفْلًا عن غيرِه ، وقَع عن مَن حَجَّ لَعْدَم إذنه .

فائدة : نقَل المَرُّوذِيُّ ، إذا دَخَلْتُم المَقابرَ فاقْرأُوا آيَةَ الكُرْسِيِّ وثَلاثَ مَرَّاتٍ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ . ثم قولُوا : اللَّهُمَّ إنَّ فضْلَه لأهْل المَقابر ، يعْنِي ، ثَوابَه . وقال القاضي : لابُدَّ مِن قَوْلِه : اللَّهُمَّ إِنْ كَنتَ أَثَبْتَنِي عَلَى هذا ، فقد جعَلْتُ نُوابِّه ، أو مَا تَشَاءُ مَنَّهُ ، لَفُلانٍ . لأَنَّهُ قَد يَتَخَلَّفُ فلا يَتَحَكَّمُ عَلَى اللهِ . وقال المَجْدُ : مَنْ سأَلَ الثُّوابَ ثُمُ أَهْداه ، كَقُولِه : اللَّهُمْ أَثِينِي على عَمَلِي هذا أَحْسَنَ الثُّوابِ ، واجْعَلْه لْفُلانِ . كَانْ أَحْسَنَ ، ولا يَضُرُّ كُوْنُه مجْهُولًا ؛ لأنَّ اللهَ يَعْلَمُه . وقيل : يُعْتَبُرُ أَنْ ينُويَه بذلك وقتَ^(١) فِعْل القُرْبَةِ . وقال الحَلْوَانِيُّ في « التَّبْصِرَةِ » : يُعْتَبَرُ أَنْ ينُويَه بذلك قبلَ فِعْلِ القُرْبَةِ . وقال ابنُ عَقِيلِ ف « مُفْرَداتِه » : يُشْتَرَطُ أَنْ تتقَدَّمَه نِيَّةُ ذلك أو تُقارِنَه . قال في « الفُروع ِ » : فإنْ أرادُوا أنَّه يُشْتَرَطُ للإِهْداءِ ونقْلِ

⁽١) سورة الحشر ١٠.

⁽٢) سورة محمد ١٩.

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٨ .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥١ .

⁽٥) ق م : (النجادين) .

⁽٦) في أ : ﴿ قبل ﴾ .

دَفَنَه ('). وشَرَع الله تعالى ذلك لكلِّ مَن صَلَّى على مَيِّتٍ. وسَأَل رجلٌ رسولَ الله عَلَيْتُ ، أَيْنَفَعُها إِن تَصَدَّقْتُ رسولَ الله عَلَيْتُ ، أَيْنَفَعُها إِن تَصَدَّقْتُ عَهَا ؟ قال : « نَعَمْ » . رَواه أبو داود (') . وجاءَتِ امرأة النبيَّ عَلِيلِه ، عَها ؟ قال : « فقالَتْ : يارسولَ الله ، إِنَّ فَرِيضَةَ الله في الحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا ، لا يَسْتَطِيعُ أَن يَثْبُتَ على الرّاحِلَة ، أَفَا حُجُّ عنه ؟ قال : شَيْخًا كَبِيرًا ، لا يَسْتَطِيعُ أَن يَثْبُتَ على الرّاحِلَة ، أَفَا حُجُّ عنه ؟ قال :

لإنصاف

الثَّوابِ ، أَنْ يَنْوِىَ المَيِّتَ به الْبِداءً ، كَا فِهِمَه بعضُ المُتأخِّرِين وبعَّدَه ، فهو ، مع مُخالَفَتِه لعُموم كلام الإمام أحمدَ والأصحاب ، لا وَجْهَ له فى أثر له ولا نَظَر . وإنْ أرادُوا أنَّه يصِحُّ أَنْ تَقَعَ القُرْبَةُ عن المَيِّتِ البَّنداء بالنَّيَّةِ له ، فهذا مُتَّجَة . ولهذا قال ابنُ الجَوْزِيِّ : ثَوابُ القُرآنِ يصِلُ إلى المَيِّتِ إذا نَواه قبلَ الفِعْل ، ولم يُعْتَبرِ الإهْداء . فظاهِرُه عَدَمُه . وهو ظاهِرُ ما سبَق في « التَّبْصِرَةِ » . وقال ابنُ عَقِيل في « الفُنونِ » : قال حَنْبَل : يُشْتَرَطُ تَقْديمُ النَّيَّة ِ ؛ لأنَّ ما تدْخلُه النِّيابَةُ مِنَ الأَعْمالِ لا يحْصُلُ للمُسْتَنِيبِ إلَّا بالنَّيَّة مِنَ النَّائِبِ قبلَ الفَراغ .

تنبيه : قَوْلُه : وأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَها ، وجَعَلَها للمَيِّتِ المُسْلِم ِ ، نفَعَه ذلك . وكذا

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥١ .

⁽٢) في : باب ما جاء في من مات من غير وصية يُتصدُّق بها ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ٢ / ٢ · ١ · ١ كما أخرجه البخارى ، في : باب إذا قال أرضى أو بستاني صدقة عن أمى فهو جائز وإن لم يين لمن ذلك ، وباب ما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا عنه ، وباب الإشهاد في الوقف والصدقة ، وباب إذا وقف أرضا ولم يين الحدود فهو جائز ، من كتاب الوصايا . صحيح البخارى ٤ / ٩ · ١ · ١ ، ١ . ومسلم ، في : باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت ، من كتاب الوصية . صحيح مسلم ٢ / ٢ ٩ ، ٢ ، ١ / ١ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الصدقة عن الميت ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٧٥ . والنسائي ، في : باب إذا مات الفجأة هل يستحب الميت المناف ، في : باب صدقة الحي عن الميت ، من كتاب الوصايا . المجتبى ٢ / ٢٠٩ ، والإمام مالك ، في : باب صدقة الحي عن الميت ، من كتاب الأقضية . الموطأ ٢ / ٢٠٠ . والإمام أمالك ، في : باب صدقة الحي عن الميت ، من كتاب الأقضية . الموطأ ٢ / ٢٠٠ . والإمام أمالك ، في : المسند ١ / ٢٠٠ ، ٥ / ٢٠٠ .

الشرح الكبير « أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ » . قالَتْ : نعم . قال : « فَدَيْنُ اللهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى »(١) . وقال في الذي سَالَه ، إِنَّ أُمِّي ماتَتْ وعليها صَوْمُ شَهْرٍ ، أَفَأْصُومُ عنها ؟ قال : « نَعَمْ »(١) . وكلُّها أحادِيثُ صِحاحٌ ، وفيها دَلاَلَةٌ على انْتِفَاعِ ِ المَيِّتِ بسائِرِ القُرَبِ ؛ لأنَّ الصومَ ،

الإنصاف ِ لو أَهْدَى بعضَه ، كَنِصْفِه ، أو تُلْثِه ، ونحو ذلك . كما تقَدُّم عن ِ القاضي وغيرِه . وهذه قد يُعالَى بها ، فيقالُ : أَيْنَ لَنا مُوْضِعٌ تَصِحُّ فيه الهَدِيَّةُ ، مع جَهالَةِ المُهْدِي لها ؟ ذَكَرَها في « النُّكَتِ » . وتقدُّم في أُوَاحرِ بابِ الجُمْعَةِ ، كراهةُ إيثارِ الإنسانِ

(١) جمع المصنف في هذا السياق ألفاظ حديثين:

الأول دون تشبيه الحج بالدين ، والثاني بمعناه ولكن السائل رجل .

وقد أخرج الأول ، البخارى ، في : باب وجوب الحج وفضله ، من كتاب الحج ، وفي : بابَ الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة ، وباب حج المرأة عن الرجل ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازى ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ يـأيها الذين آمنوا لا تدخلوابيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا ... ﴾ إلخ ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ٢ / ١٦٣ ، ٣ / ٢٣ ، ٥ / ٣٢٢ ، ٨ / ٦٣ . ومسلم ، في : باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما أو للموت ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٧٣ ، ٩٧٤ . وأبو داود ، في : باب الرجل يحج عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/ ٤٢٠] . والترمذي ، في : باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ١٥٧/٤ . والنسائي ، في : باب الحج عن الميت الذي لم يحج ، وباب الحج عَن الحي الذي لا يستمسك على الرحل ، وباب حج المرأة عن الرجل ، من كتاب الحج ، وفي : باب الحكم بالتشبيه والتمثيل ، من كتاب القضاة . المجتبي ٥ / ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٨ / ٢٠٠ ، ٢٠١ . وابن ماجه ، في : باب الحج عن الحي إذا لم يستطع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٠ . والدارمي ، في : باب في الحج عن الحبي ، من كتاب المناسك . نسنن الدارمي ٢ / ٣٩ ، ٤٠ . والإمام مالك ، في : باب الحج عمن يحج عنه ، من كتاب الحج. الموطأ ١/ ٣٥٩. والإمام أحمد، في : المسند ١/ ٢١٢، ٢١٣، ٢١٩، ٢٥١، ٣٢٩،

(٢) أخرجه البخارى ، في : باب من مات وعليه صوم ، من كتاب الصوم . صحيح البخارى ٣ / ٤٦ . ومسلم ، ف : باب قضاء الصيام عن الميت ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٠٤ . والترمذي ، ف : باب ما جاء في المتصدق يرث صدقته ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذي ٣ / ١٧٣ . وابن ماجه ، في : باب من مات وعليه صيام من نذر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٩ . والإمام أحمد ، ف : السند ١ / ٢٢٧ ، ٥ / ٢٤٩ ، ٢٥٩ .

والحجَّ ، والدُّعاء ، والاسْتِغْفَار ، كُلُها عِباداتٌ بَدَنِيَّة ، وقد أَوْصَلَ اللهُ نَفْعَها إلى المَيَّتِ ، فكذلك ما سِواها ، مع ما ذكرْنا مِن الحَدِيثِ فى ثُوابِ مَن قَرَأ يس ، وتَخْفِيفِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَن أَهلِ المَقابِرِ بقِراعَته ، ولأنّه عَمَلُ بِرِّ وطاعَة ، فوصَلَ نَفْعُه وثُوابُه ، كالصَّدَقَة ، والصيام ، والحَجِّ الواجِب . وقال الشافعي : ما عَدَا الواجِباتِ ، والصَّدَقة ، والدُّعاء ، والاسْتِغْفَار ، لا يُفْعَلُ عن المَيِّتِ ، ولا يَصِلُ ثُوابُه إليه ؛ لقَوْلِ الله تِعالى : والاسْتِغْفَار ، لا يُفْعَلُ عن المَيِّتِ ، ولا يَصِلُ ثُوابُه إليه ؛ لقَوْلِ الله تِعالى : ابْنُ آدَمَ انقَطَعَ عَمَلُهُ إلَّا مِنْ ثَلَاثٍ ؛ صَدَقةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْم يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ ابْنُ آدَمَ انقَطَعَ عَمَلُهُ إلَّا مِنْ ثَلَاثٍ ؛ صَدَقةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْم يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ ابْنُ آدَمَ انقَطَعَ عَمَلُهُ إلَّا مِنْ ثَلَاثٍ ؛ صَدَقةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْم يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ ابْنُ آدَمَ انقَطَعَ عَمَلُهُ إلَّا مِنْ ثَلَاثٍ ؛ صَدَقةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْم يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ يَتَعَدَّى فاعِلَه ، فلا يَتَعَدَّاه ثَوابُه . وقال بعضُهم : إذا قُرِئَ القُرْآنُ عندَ المَيِّتِ ، أَو أَهْدِى إليه يَتَعَدَّاه ثَوابُه . وقال بعضُهم : إذا قُرِئَ القُرْآنُ عندَ المَيِّتِ ، أَو أَهُدِى إليه شَوابُه ، وقال بعضُهم : إذا قُرِئَ القُرْآنُ عندَ المَيِّتِ ، أَو أَهْدِى إليه شَوابُه ، وقال بعضُهم : إذا قُرِئَ المَسْلِمِين ؛ فإنَّه م فى كلَّ عَصْر الرَّحْمَةُ . ولَنا ، ما ذَكَرْنَاه ، وأَنَّه إجْماعُ المُسْلِمِين ؛ فإنَّهم فى كلَّ عَصْر الرَّحْمَةُ . ولَنا ، ما ذَكَرْنَاه ، وأَنَّه إجْماعُ المُسْلِمِين ؛ فإنَّهم فى كلَّ عَصْر

لإنصاف

بالمَكانِ الفاضِلِ ، وهو إيثارٌ بفَضِيلَةٍ ، فَيَحْتاجُ إلى الفرقِ بِينَه وبِينَ إهْداءِ القُرَبِ . تنبيه : شَمِلَ قُولُه : وأَى قُرْبَةٍ فَعَلَها . الدُّعاءَ والاسْتِغْفارَ ، والواجِبَ الذَى تَدْخُلُه النِّيابَةُ ، وصَدَقَةَ التَّطَوُّعِ ، والعِتْقَ ، وحَجَّ التَّطَوُّعِ ، فإذا فَعَلَها المُسْلِمُ وجعَل ثَوابَها للمَيِّتِ المُسْلِم ، نفَعه ذلك إجْماعًا . وكذا تصِلُ إليه القِراءةُ والصَّلاةُ

⁽١) سورة النجم ٣٩ .

⁽٢) أخرجه مسلم ، فى : باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ، من كتاب الوصية . صحيح مسلم ٣ / ١٢٥٥ . وأبو داود ، فى : باب فيما جاء فى الصدقة عن الميت ، من كتاب الوصايا . سنن أبى داود ٢ / ١٠٤ . والترمذى ، فى : باب فى الوقف ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦ / ١٤٤ . والنسائى ، فى : باب فضل الصدقة عن الميت ، من كتاب الوصايا ، المجتبى ٦ / ٢١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٣٧٠ .

ومِصْرٍ يَجْتَمِعُون ويَقْرَءُون القُرْآنَ ، ويُهْدُون ثُوابَه إلى مَوْتاهم مِن غيرٍ نَكِيرٍ . ولأنَّ الحَدِيثَ صَحَّ عن النبيِّ عَلِيلًا : ﴿ إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاء أَهْلِهِ عَلَيْهِ ﴾(') . واللهُ أَكْرَمُ مِن أَن يُوصِلَ عُقُوبَةَ المَعْصِيَةِ إليه ، ويَحْجُبَ عنه الِمَثُوبَةَ . والآيةُ مَخْصُوصَةً بما سَلَّمُوه ، فيُقاسُ عليه ما اخْتَلَفْنَا فيه ؛ لكَوْنِه في مَعْناه . ولا حُجَّةَ لهم في الخَبَرِ الذي احْتَجُوا به ؛ لأنَّه إِنَّمَا دَلَّ على انْقِطاع ِ عَمَلِه ، وليس هذا مِن عَمَلِه فلا دَلالَةَ فيه عليه ، ولو دَلَّ عليه كان مَخْصُوصًا بمَا سَلَّمُوه ، فيَتَعَدَّى إلى ما مَنَعُوه ، وما ذَكَرُوه مِن المَعْنَى غيرُ صَحِيحٍ ، فإنَّ تَعَدِّيَ الثُّوابِ ليس بفَرْ ع ٍ لتَعَدِّي النَّفْع ِ ، ثم هو باطِلَّ بالصوم ِ والدُّعاءِ والحَجِّ ، وليس له أَصْلٌ يُعْتَبَرُ به . واللهُ أعلمُ .

الإنصاف والصِّيامُ.

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، قال المَجْدُ : يُسْتَحَبُّ إهْداءُ القُرَبِ للنَّبِيِّ عَلَيْهِ . قال في « الفُنونِ » : يُسْتَحَبُّ إهْداءُ القُرَبِ ، حتى للنَّبيِّ عَلَيْ . ومنَع مِن ذلك الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ؛ فلم يَرَه لمَن له ثَوابٌ بسَبَبِ ذلك ، كأُجْرِ العاملِ ، كالنَّبِيِّ عَلْمُ ، ومُعَلِّم الخَيْر ، بخِلافِ الوالدِ ، فإنَّ له أَجْرًا كأَجْرِ الوَلَدِ . الثَّانيةُ ، الحَيُّ في كلِّ ما تقدُّم كَالْمَيِّتِ فَى نَفْعِه بِالدُّعَاءِ [١٨٩/١ و] ونحوِه . وكذا القِراءةُ ونحوُها . قال

⁽١) متفق عليه من رواية ابن عمر ، وهو عند مسلم من رواية عمر . أخرجه البخاري ، في : باب قول النبيي · عَلَيْكُ يَعْدُبُ الميت ... إلخ ، وباب البكاء عند المريض ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١٠١/٢ ، ١٠٦ . ومسلم ، في : باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٦٣٨/٢ – ٦٤١ . وأبو داود ً، في : باب في النوح ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٢/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت ، وباب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٢٢٢/٤ ، ٢٢٥ . والنسائي ، في : باب النهي عن البكاء على الميت ، وباب النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبي ١٣/٤ ، ١٥ ، ١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٦/١ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٥ ، . YA1/7 . 1 TE . 71 . TA . T1/7 . 0 E . EV

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصْلَحَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ يُبْعَثُ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يُصْلِحُونَ اللَّهِ هُمُ طَعَامًا لِلنَّاسِ .

الشرح الكبير

اليهم ، ولا يُصْلِحُون هم طَعامًا للنّاس) لِما روَى عبدُ اللهِ بنُ جَعْفُو ، اليهم ، ولا يُصْلِحُون هم طَعامًا للنّاس) لِما روَى عبدُ اللهِ بنُ جَعْفُو ، قال رسولُ اللهِ عَلَيْكُ : « اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفُو طَعَامًا ، فَقَدْ جَاءَهُمْ أَمْرٌ شَعَلَهُمْ » . رَواه أبو داودَ(۱) . ويُرْوَى عن عبد الله بن أبى بكو ، أنَّه قال : فما زالَتِ السُّنَّةُ فينا ، حتى تَرَكَها مَن تَرَكَها مَن تَرَكَها . ولأَنَّ أهلَ المَيِّتِ رُبَّما اشْتَعَلُوا بمُصِيبَتِهم وبمَن يَأْتِي إليهم عن تَرَكَها . ولأَنَّ أهلَ المَيِّتِ رُبَّما اشْتَعَلُوا بمُصِيبَتِهم وبمَن يَأْتِي إليهم عن

الإنصاف

القاضى: لا تُعْرَفُ رِوايَةٌ بالفَرْقِ بِينَ الحَىِّ والمَيِّتِ . قال المَجْدُ : هذا أصحُّ . قال في ﴿ الفائقِ ﴾ : هذا أظْهَرُ الوَجْهَيْن . وقدَّمه في ﴿ الفُروع ِ ﴾ . وقيل : لا ينتفِعُ بذلك الحَيُّ . وهو ظاهِرُ كلامِ المُصنِّفِ هنا . وأطْلَقَهما ابنُ تميم ، و ﴿ الرِّعايتَيْن ﴾ ، و ﴿ الحاوِيَيْن ﴾ . وجزَم المُصنِّفُ وغيرُه ، في حَجِّ النَّفْلِ عنِ الحَيِّ ، لا ينْفَعُه . ولم يَسْتَدِلَّ له . وقال ابنُ عَقِيلٍ في ﴿ المُفْرَداتِ ﴾ : القِراءةُ ونحوُها لا تصِلُ إلى الحَيِّ .

قوله: ويُسْتَحَبُّ أَنْ يُصْلَحَ لأَهْلِ المُيِّتِ طَعامٌ يُبْعَثُ به إليهم. بلا نِزاعٍ . وزادَ المَجْدُ وغيرُه: ويكونُ ذلك ثلاثَةَ آيَّامٍ . وقال: إنَّما يُسْتَحَبُّ إذا قُصِدَ أَهْلُ المَيِّتِ . فأمَّا لِمَا يَجْتَمِعُ عندَهم، فيُكْرَهُ ؛ للمُساعدَةِ على المَكْرُوهِ . انتهى .

⁽۱) في : باب صنعة الطعام لأهل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٧٣ . كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢١٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١٤ . والإمام أحمد ، في • المسند ١ / ٥٠٤ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلرِّجَالِ زِيَارَةُ الْقُبُورِ . وَهَلْ تُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْن .

الشرح الكبير إصْلاح ِ طَعام ِ لهم ، ولأنَّ فيه جَبْرًا لقُلُوبِهم . فأمَّا إصْلاحُ أهلِ المَيِّتِ طَعامًا للنَّاسِ فَمَكْرُوهٌ ؛ لأنَّه زِيادَةٌ على مُصِيبَتِهم ، وشُغْلُّ لهم إلى شُغْلِهِم ، وتَشْبِيهٌ بِصَنِيعٍ أَهُلُ الجَاهِلِيَّةِ . وقدرُويَ أَنَّ جَريرًا وَفَدعلي عُمَرَ ، فقالَ : هل يُناحُ على مَيِّتِكم ؟ قال : لا . قال : فهل يَجْتَمِعُون عندَ أَهْلِ المَيِّتِ ، ويَجْعَلُونَ الطُّعَامَ ؟ قال : نعم . قالَ : ذلك النُّـوْحُ(') . وإن دَعَتِ الحاجَةُ (٢) إلى ذلك جاز ؟ فإنَّه رُبُّما جاءَهم مَن يَحْضُرُ مَيُّتُهم مِن أهل القُرَى البّعِيدَةِ ، ويَبِيتُ عندَهم ، فلا يُمْكِنُهم إِلَّا أَن يُطْعِمُوه .

(فصل : ويُسْتَحَبُّ للرِّجالِ زِيارَةُ القُبُورِ . وهل تُكْرَهُ للنِّساء ؟ على رِوايَتَيْنِ ﴾ لا نَعْلَمُ خِلافًا بينَ أهل ِ العلم ِ في اسْتِحْبابِ زِيارَةِ الرجالِ

قوله : ولا يُصْلِحُون هم طَعامًا للنَّاسِ . يغنِي ، لا يُسْتَحَبُّ ، بل يُكْرَهُ . وهذا المذهبُ مُطْلَقًا ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وجزَم به في ﴿ الوَجيزِ ﴾ ، و « المُغْنِي » ، و « الشُّرح ِ » ، وغيرِهم . وقدَّمه في « الفُروع ِ » وغيرِه . وعنه ، يُكْرَهُ إِلَّا لحاجَةٍ . وقيل : يَحْرُمُ . وقال الزَّرْكَشِيُّ : ظاهِرُ كلام الخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ يُبَاحُ لَغَيْرِ أَهْلِ الْمَيِّتِ ، ولا يُبَاحُ لأَهْلِ الْمَيِّتِ . وقال غيرُه : يُسَنُّ لغير أهْل المَيِّتِ ، ويُكْرَهُ لأَهْلِه .

قوله : ويُسْتَحَبُّ للرجالِ زِيارَةُ القُبُورِ . هذا المذهبُ مُطْلَقًا . نصَّ عليه ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ. وحَكاه الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ إِجْمَاعًا. قال في

⁽١) ذكره الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا في بلوغ الأماني ٨ / ٩٥ . وعزاه لسعيد بن منصور في سننه . (٢) في م : ﴿ الْحَالَةِ ﴾ .

القُبُورَ . قال على بنُ سعيدٍ : قُلْتُ لأَحمدَ : زِيارَةُ القُبُورِ أَفْضَلُ أَمْ تَرْكُها ؟ قال : ﴿ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ قَال : ﴿ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ قِلْكَ أَنَّه قال : ﴿ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيارَةِ الْقُبُورِ ، فَزُورُوهَا ؛ فَإِنَّها تُذَكِّرُ الْمَوْتَ ﴾(١) . وللتّرْمِذِيِّ : زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، فَزُورُوهَا ؛ فَإِنَّها تُذَكِّرُ الْمَوْتَ ﴾(١) . وللتّرْمِذِيِّ :

الإنصاف

«الشّرْحِ »: لا نعْلَمُ خِلافًا بينَ أهْلِ العِلْمِ في اسْتِحْبابِ زِيارةِ الرِّجالِ القُبورَ . وأمَّا المُصَنِّفُ في «المُعْنِي » فقال (٢) : لا نعْلَمُ خِلافًا في إباحَةِ زِيارَتِها للرِّجالِ . قال المُصَنِّفُ في «المُحْمَعِ البَحْرَيْن » : يُسْتَحَبُّ في ظاهرِ المَدهبِ . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا المنصوصُ المشهورُ عندَ الأصحابِ . وجزَم به في «الهدايّةِ »، و «المُدهبِ »، و «المُسْتَوْعِبِ »، و «الكافِي »، و «النَّظْمِ »، و «الوَجينِ »، و «الرَّجينِ »، و اللَّحْمِ واحدٍ مِن وغيرِهم . وعنه ، لا بأس بزيارَتِها . وهو ظاهرُ كلام الخِرقِيِّ وغيرِ واحدٍ مِن الأصحابِ . وقد أنحذ أبو المعالى ، والمَجْدُ ، والزَّرْكَشِيُّ ، وغيرُهم ، الإباحَة مِن كلام الخِرقِيِّ ؛ فقالوا : وقيلَ : يُباحُ ، ولا يُسْتَحَبُّ . وهو ظاهرُ كلامِ الخِرقِيِّ ؛ لأنّه أمْرٌ بعدَ حَظْرٍ . لكن الجُمْهور قالُوا : الاسْتِحْبابُ لقرينَةِ تذكّرِ المُوتِ ، أو للأمْر .

⁽١) أخرجه مسلم ، فى : باب استئذان النبى على ربه عز وجل فى زيارة قبر أمه ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب بيان ما كان من النهى عن أكل لحوم الأضاحى بعد ثلاث فى أول الإسلام وبيان نسخه ، من كتاب الأضاحى . صحيح مسلم ٢٩٨٢ ، ٦٧٢ ، ٦٧٢ ، ١٥٦٤ / ، وأبو داود ، فى : باب فى زيارة القبور ، من كتاب المخائز ، وفى : باب فى الأوعية ، من كتاب الأشربة . سنن أبى داود ٢٩٥ / ، ٢٩٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرخصة فى زيارة القبور ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٧٤/٤ . والنسائى ، فى : باب زيارة القبور ، وباب زيارة قبر المشرك ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب الإذن فى ذلك ، من كتاب الضحايا ، وفى : باب الإذن فى ذلك ، من كتاب الضحايا ، ما جاء فى زيارة قبور المشركين ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه / ٢٠٨/٨ . والإمام ماجه ، فى : باب ما جاء فى زيارة قبور المشركين ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه / ١٠٥٠ . والإمام مالك ، فى : باب ادخار لحوم الأضاحى ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٢/٨٥٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ، المنخى ٣٠ / ٢٠١ ، ٣٦٠ ، ٣٦٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ – ٣٥٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ . ٣٥٠ . ٣٦١ ، ٣٦٠ . ٣٠٠ . ٢٠٠

الشرح الكبير ﴿ فَاإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ ﴾ . فأمّا زيارَةُ القُبُورِ للنِّساء ففيها روايَتانِ ؟ إحْداهما ، الكَراهَةُ ؛ لِما رَوَتْ أَمُّ عَطِيَّةَ ، قالَتْ : نُهينَا عن زيارَةِ القُبُورِ ، ولم يُعْزَمْ علينا . مُتَّفَقُّ عليه (') . ولقَوْلِ النبيِّ عَلِيْكُ : ﴿ لَعَنَ اللَّهُ زَوَّارَاتِ (٢) القُبُورِ ٣٠٠). قال التِّرْمِذِيُّ : ٢١٣٢/٤ هذا(١) حَدِيثٌ صحيحٌ . وهذا خاصٌّ في النِّساءِ ، والنَّهْيُ المَنْسُوخُ كان عامًّا للرجالِ والنِّساءِ . ويَحْتَمِلُ أَنَّه كان خاصًّا للرِّجالِ . ويَحْتَمِلُ كَوْنَ الخَبَرِ في لَعْنِ زَوَّاراتِ القُبُورِ بعدَ أَمْرِ الرِّجالِ بزِيارَتِها ، فقد دار بينَ الحَظِّرِ والإِباحَةِ ، فَأُقَلَّ أَحْوَالِهِ الكَرَاهَةُ . وَلَأَنَّ المَرَأَةَ قَلِيلَةُ الصَّبْرِ ، كَثِيرَةُ الجَزَعِ ، وفي

الإنصاف

قوله: وهل تُكْرَهُ للنِّساء؟ على رِوَايَتَيْن . وأَطْلَقَهما في « الهِدايَةِ » ، و « المُذْهَب » ، و « المُسْتَوْعِب » ، و « الكافِي » ، و « التَّلْخيص » ، و ﴿ ابنِ تَميم ي ، و ﴿ الشُّرْحِ ﴾ ؟ إحْدَاهما ، يُكْرَهُ لَهُنَّ . وهي المذهبُ . جزَم به الخِرَقِيُّ ، و « الوَجيز » ، و « المُنَوِّر » ، وغيرهم . وصحَّحه ابنُ عَقِيلِ ، وابنُ مُنجَّى في ﴿ الخُلاصَةِ ﴾ . وقدَّمه في ﴿ الفُروعِ ِ » ، • و ﴿ المُحَرَّرِ » ، و ﴿ الرَّعَايَتُينَ ﴾ ، و ﴿ الفائق ﴾ . قال في ﴿ مَجْمَعِرِ البَحْرَيْنِ ﴾ : هذا أَظْهَرُ الرُّواياتِ . قال في ﴿ النَّظْمِ ﴾ : هـو أَوْلَى . ورَجَّحه المُصَنِّفُ وغيرُه . والرُّوايةُ الثَّانيةُ ، لا تُكْرَهُ ، فتُباحُ . وعنه رِوايةٌ ثالثةٌ ، تحْرُمُ ، كما لو عَلِمتْ أنَّه يقَعُ منها مُحَرَّمٌ . ذكَره المَجْدُ . واختارَ هذه الرُّوايةَ بعضُ الأصحاب . وحكَاها ابنُ تَميم وَجْهًا . قال في « جامِع ِ الاختِيارَاتِ » : وظاهرُ كلام الشيْخ ِ تَقِيِّ الدِّين ، تَرْجيحُ

⁽١) تقدم تخريج حديث أم عطية في صفحة ٢١٠ . بلفظ : ﴿ نهينا عن اتباع الجنائز ... ﴾ .

⁽٢) في م: (زائرات ،) .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ينظر ٢٣٥ .

⁽٤) سقط من : م .

زِيارَتِها للقَبْرِ تَهْيِيجٌ لحُزْنِها(') ، وتَجْدِيدٌ لذِكْرِ مُصابِها ، فلا يُؤْمَنُ أن يُفْضِيَ بها ذلك إلى فِعْل ما لا يَحِلُّ ، بخِلافِ الرجل ، وَلهذا اخْتَصَصْنَ بالنَّوْحِ والتَّعْدِيدِ ، وخُصِصْنَ بالنَّهْيِ عن الحَلْقِ والصَّلْقِ (٢) ونحوهما . والرِّوايةُ الثَّانِيَةُ ، لا يُكْرَهُ ؛ لعُمُوم قَوْلِه عليه السَّلامُ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زَيَارَةِ الْقُبُورِ ، فَزُورُوهَا » . وهو يَدُلُّ على سَبْقِ النَّهْي ونَسْخِه ، فيَدْخُلُ فيها الرجالُ والنِّساءُ . وروَى ابنُ أبي مُلَيْكَةَ ، عن عائشةَ ، أنَّها زارَتْ قَبْرَ أَخِيها ، فقالَ لها : قد نَهَى رسولُ الله عَلَيْكُ عن زِيارَةِ القُبُورِ . قَالَتْ : نعم قد نَهَى ، ثم أَمَرَ بزِيارَتِها(") . وروَى التُّرْمِذِيُّ ، أَنَّ عائشةَ زارَتْ قَبْرَ أَحِيها . وروَى عنها أنَّها قالَتْ : لو شَهدْتُه ما زُرْتُه (عُن الله) .

التَّحْرِيمِ ؛ لاحْتِجاجِه بلَعْنِه ، عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ، زَوَّاراتِ القُبورِ ، وتصْحيحِه الإنصاف إيَّاه . وأَطْلَقَهُنَّ في « الحاوِيَيْن » . وتقدُّم في فصْلِ الحَمْلِ ، أَنَّه يُكْرَهُ لَهُنَّ اتِّباعُ الجَنائزِ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ .

> فوائل ؛ إحْدَاها ، يجوزُ للمُسْلم زيارةُ قَبْرِ الكَافرِ . قالَه المَجْدُ وغيرُه . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يجوزُ زِيارَتُه للاعْتِبارِ . وقال أيضًا : لا يُمْنَعُ الكافِرُ مِن زِيارةِ قَبْرِ أبيه المُسْلِم . الثَّانية ، الأولَى للزَّائرِ أنْ يقِفَ أمامَ القَبْرِ . على الصَّحيح مِنَ المذهب . وعنه ، يقِفُ حيثُ شاءَ. والأَوْلَى أَنْ يكونَ حالةَ الزِّيارَةِ قائمًا . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وعنه ، قُعودُه كقِيامِه . ذكَره أبو المَعالِي . ويَنْبَغِي أَنْ

⁽١) في م: « للحزن ».

⁽٢) الصلق: الصوت الشديد.

⁽٣) أخرجه البيهقي ، في : باب ما ورد في دخولهن في عموم قوله فزوروها ، من كتاب الجنائز . السنن الكبري

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٠ .

• ٨١ – مسألة : (ويَقُولُ إِذَا زَارَهَا ، أَو مَرَّ بَهَا) مَا رَوَى مسلمٌ (١) ، عن بُرَيْدَةَ ، قال : كان رسولُ الله عَلَيْكُ يُعَلِّمُهم إذَا خَرَجُوا إلى المَقابِرِ ، فكان قَائِلُهم يَقُولُ : « السَّلامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيارِ مِن الْمُؤْمِنِينَ

الإنصاف يَقْرُبَ مِنه ، كَزِيارَتِه حالَ حَياتِه . ذكَرَه في ﴿ الوَسِيلَةِ ﴾ ، و ﴿ التُّلْخيص ﴾ . الثَّالثةُ ، ظاهرُ كلامِ الأصحابِ ، اسْتِحْبابُ كَثْرَةِ زِيارَةِ القُبورِ . وهو ظاهرُ كلامِ الإمام ِ أَحْمَدَ . قال في رِوايَةِ أَبِي طَالِبٍ : وقال له رَجُلُ : كَيْفَ يْرِقُ قَلْبِي ؟ قال : ادْخُلِ المَقْبَرَةَ . وهو ظاهرُ الحديثِ : ﴿ زُورُوا القُبُورَ ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الآخِرَةَ ﴾(٢) . وقدَّمه في « الفُروع ِ » . وقال في « الرِّعِايَةِ الكُبْرِي » : ويُكْرَهُ الإكتارُ مِن زِيارَةِ المَوْتَى . قلت: وهو ضعيفٌ جدًّا، و لم يُعْرَفْ له فيه سلَفٌ . الرَّابعةُ، يجوزُ لَمْسُ القَبْرِ مِن غيرِ كراهَةٍ . قِدُّمه في ﴿ الرِّعايتَيْنِ ﴾ ، و ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ . وعنه ، يُكْرَهُ . وأَطْلَقَهما في « الحاوِيَيْن » ، و « الفائقِ » ، و « ابنِ تَميم ٍ » . وعنه ، يُسْتَحَبُّ . قال أبو الحُسَيْنِ في ﴿ تَمامِهِ ﴾ : وهي أصحُّ . وقال في ﴿ الوَسِيلَةِ ﴾ : هل يُسْتَحَبُّ عَنْدَ فَراغِ دَفْنِه وَضْعُ يَدِه عليه ، وجُلُوسُه على جانِبَيْه ؟ فيه رِوايَتان .

قوله : ويَقُولُ إِذَا زَارَهَا أُو مَرَّ بها : سَلامٌ عليكم ، إِلَى آخِرِه . نَكَّرَ المُصَنِّفُ ، رَحِمُه اللهُ تعالى ، لفُظَ السَّلام . وقالَه جماعةٌ مِنَ الأصحاب . ونصَّ عليه الإمامُ[١/٨٩/١ ع] أحمدُ . وورَد الحديثُ فيه مِن طريقِ أحمدَ (٣) ، مِن رِوايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ

⁽١) في : باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٧١ . كما أخرجه النسائى ، في : باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٧٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٩٤ . والإمام أحمد ، ف: المسند ٥ / ٣٥٣ ، ٣٦٠ (٢) سبق تخریجه فی ٥/ ٤٣١ .

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد ، ف : المسند ٢/ ٣٧٥ . بلفظ : ١ السلام ... » .

وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلاحِقُونَ ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ الله وَالْمُسْتَأْخِرِينَ ، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ .

والْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلاحِقُونَ (') نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمُ الشرح الكبر الْعَافِيَةَ » . وفي حَدِيثِ عائشة : « وَيَرْحَمُ الله المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ^(١) » . وفي حَدِيثٍ آخَرَ : « اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ ، ولا تَفْتِنًا بَعْدَهُم (° » . وإن زاد : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنا ولهم . كان حَسَنًا .

وعائِشَةَ . وجزَم به في « الرِّعايَةِ الصُّغْرِي » . وذكر جماعةً مِنَ الأصحاب أنَّه يقولُ مُعَرَّفًا ؛ فيقول : السَّلامُ عَلَيْكُمْ . ونصَّ عليه الإمامُ أحمدُ . قال في ﴿ الْفُروعِ ِ ﴾ : وهو أشهرُ في الأخبارِ ، روَاه مُسْلِمٌ مِن رِوايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ (١) ، وبُرَيْدَةَ . وجَزَم به في « الهِدايَةِ » ، و « المُذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « الكافِي » ، وغيرِهم . وقدَّمه في « الفَروعِ ِ » . وخيَّره المَجْدُ وغيرُه بينَهما ؛ منهم صاحِبُ « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . وقدَّمه ابنُ تَميمٍ ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيِّين » ، وقالوا : نصَّ عليه . وقدَّمه في « الفائقِ » .

⁽١) في م : (لاحقون) .

⁽٢) أخرَجه مسلم ، في : باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٧١ . والنسائي ، في : باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين ، من كتاب الجنائز ، المجتبى ٤ / ٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٢١ .

⁽٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة ، وباب ما جاء فيما يقًال إذا دخل المقابر ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ ، ٤٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٧١ ،

⁽٤) لم يروه مسلم عن أبي هريرة ، بل عن عائشة وبريدة فقط .

وَيُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ أَهْلِ الْمَيِّتِ ،....

الشرح الكبير

٨١٦ - مسألة : (ويُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ أَهْلِ المَيِّتِ) لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ، وسَواةٌ في ذلك قبل (١) الدَّفْنِ وبعده ، إلَّا أنَّ الثَّوْرِئَ قال : لا يُسْتَحَبُّ بعدَ الدَّفْنِ ؛ لأَنَّه خَاتِمَةُ أَمْرِه . ولَنا ، قَوْلُه عليه السَّلامُ : « مَنْ يُسْتَحَبُّ بعدَ الدَّفْنِ ؛ لأَنَّه خَاتِمَةُ أَمْرِه . ولَنا ، قَوْلُه عليه السَّلامُ : « مَنْ يُسْتَحَبُّ بعدَ الدَّفْنِ ؛ لأَنَّه خَاتِمَةُ أَمْرِه . قال التِّرْمِذِئُ : حديثٌ غريبٌ .
 عَزَّى مُصَابًا ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ »(١) . قال التِّرْمِذِئُ : حديثٌ غريبٌ .

الإنصاف

وقال ابنُ ناصِرٍ (٣) : يقولُ للمَوْتَى : عَلَيْكُم السَّلامُ .

فائدة : إذا سلَّم على الحَىِّ ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أَنَّه يُحَيَّرُ بينَ التَّعْريفِ والتَّنْكيرِ . قدَّمه في « الفُروعِ » . وقال : ذكرَه غيرُ واحدٍ . قلتُ : منهم المَجْدُ ، وصاحِبُ « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » . وعنه ، تعْرِيفُه أَفْضَلُ . قال النَّاظِمُ : كالرَّدِّ . وقيل : تنْكيرُه أَفْضَلُ . اخْتارَه ابنُ عَقِيل . ورَدَّه المَجْدُ . وقال ابنُ البَنَّا : سَلامُ التَّحِيَّةِ مُنَكَّرٌ ، وسَلامُ الوَداعِ مُعَرَّفٌ .

قوله : ويُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ أَهْلِ المِيِّتِ . يعْنِى ، سواءٌ كان قبلَ الدَّفْنِ أَوْ بعدَه . وهذا المُذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقال القاضى فى « الخِلافِ » : التَّعْزِيَةُ بعدَ الدَّفْنِ أَوْلَى ؛ للإِياسِ التَّامِّ منه .

فَائدة : يُكْرَهُ تَكْرارُ التَّعْزِيَةِ . نصَّ عليه . فلا يُعَزِّى عندَ القَبْرِ مَن عَزَّى قبلَ

⁽١) في الأصل: « ما قبل ».

⁽٢) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى أجر من عزى مصابا ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٢٩٤/٤ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى ثواب من عزى مصابا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١١/١ .

⁽٣) هو محمد بن ناصر بن محمد السلامي البغدادي ، أبو الفضل . الإمام المحدث الحافظ ، كان شافعيًا أشعريًا ثم انتقل إلى مذهب الحنابلة في الأصول والفروع . توفي سنة خمسين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء ٠٠/٥٥٠ – ٢٧٠ .

وروى ابنُ ماجه (١٠) ، بإسناده ، عن النبي عَلَيْكُ أَنَّه قال : « مَا مِنْ مُؤْمِن يُعَزِّى أَخَاهُ بِمُصِيبَةٍ ، إلَّا كَسَاهُ اللهُ مِن حُلَلِ الْكَرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . والمقْصُودُ بالتَّعْزِيَةِ تَسْلِيَةُ أَهْلِ المُصِيبَةِ ، وقضاءُ حُقُوقِهم ، وسَواءٌ في ذلك قبلَ الدَّفْنِ وبعدَه . ويُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ كلِّ أَهْلِ المُصِيبَةِ ؛ كِبارِهم وصِغارِهم ، ويَبْدَأُ بخِيارِهم والمَنْظُورِ إليه منهم ؛ لِيَسْتَنَّ به غيرُه ، وذي الضَّعْفِ منهم عن تَحَمُّلِ المُصِيبَةِ ؛ لحاجَتِه إليها . ولا يُعَزِّى الرجلُ الأَجْنَبِيُ شَوابٌ النِّساءِ ؛ مَخافَة الفِتْنَةِ .

الإنصاف

ذلك . قالَه في ﴿ الفُروعِ ﴾ . وقال في ﴿ الرِّعايتَيْنِ ﴾ ، و ﴿ الحَاوِيَيْنِ ﴾ : وعنه ، يَكُرُهُ عندَ القَبْرِ لَمَن عزَّى . وقال ابنُ تَميم : قال الإمامُ أَحمدُ : أكْرَهُ التَّعْزِيَةَ عندَ القَبْرِ ، إلَّا لَمَن لَم يُعَزِّ . وأطْلَقَ جوازَ ذلك في رِوايَةٍ أُخْرَى . انتهى . وتُكْرَهُ التَّعْزِيَةُ لامْرأة شابَّة أَخْنَبِيَّة لِلفِتْنَة . قال في ﴿ الفُروعِ ﴿ ﴾ : ويتوجَّهُ فيه ما في تَشْمِيتِها إذا عَطَسَتْ . ويُعَزِّى مَن شَقَّ ثُوْبَه . نصَّ عليه ، لزَوالِ المحرَّم ِ ، وهو الشَّقُ ، ويُكْرَهُ اسْتِدامَةُ لُبْسِه .

تنبيهان ؛ أحدُهما ، ظاهِرُ كلامِ المُصَنِّفِ وغيرِه ، أنَّ التَّعْزِيَةَ لِيستْ مَحْدُودَةً بِحَدِّ . وهو قُولُ جماعةٍ مِنَ الأصحابِ . فظاهِرُه ، يُسْتَحَبُّ مُطْلَقًا . وهو ظاهِرُ الحبَرِ . وقيل : آخِرُها يومُ الدَّفْنِ . وقيل : تُسْتَحَبُّ إلى ثلاثَةِ أَيَّامٍ . وجزَم به في الحبَرِ . وقيل : أَسْتَحَبُّ إلى ثلاثَةِ أَيَّامٍ . وجزَم به في المُسْتَوْعِبِ » ، و « ابنِ تميمٍ » ، و « الفائق » ، و « الحاوِيَيْن » . وقدَّمه في « الرِّعايتَيْن » . وذكر ابنُ شِهَابٍ ، والآمِدِئُ ، وأبو الفَرَجِ ، والمَجْدُ ، وابنُ تميمٍ ، وغيرُهم ، يُكْرَهُ بعدَ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ؛ لتَهْيِيجِ الحُزْنِ . قال المَجْدُ : لإذْنِ

⁽١) في : باب ما جاء في ثواب من عزى مصابا ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥١١ .

فصل : ﴿ وَيُكْرَهُ الجُلُوسُ لِهَا ﴾ وذَكَرَه أبو الخَطَّابِ ؛ لأنَّه مُحْدَثٌ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يُكْرَهُ الاجْتِماعُ بعدَ خُرُوجِ الرُّوحِ ؛ لأنَّ فيه تَهْييجًا للحَزْنِ . وقال أَحمدُ : أَكْرَهُ التَّعْزِيَةَ عندَ القَبْرِ ، إِلَّا لمَن لم يُعَزِّ ، فيُعَزِّى إِذَا دُفِنَ المَيِّتُ ، أَو قَبلُه . وقِال : إِن شِئْتَ أَخَذْتَ بِيَدِ الرجلِ في التَّعْزِيَةِ وإن شِئْتَ فلا . وإذا رَأى الرجلَ قد شَقَّ ثَوْبَه على الْمُصِيبَة عَزَّاه ، ولم يَتْرُكُ حَقًّا لباطِل ِ ، وإن نَهاه فَحَسَنٌّ .

الإنصاف الشَّارِع ِ في الإحْدادِ فيها . وقال : لمَ أُجِدْ في آخِرِها كلامًا لأصحابِنا . وقال أبو المَعالِي : اتَّفَقُوا على كراهتِه بعدَها ، ولا يبْعدُ تَشْبِيهُها بالإحْدادِ على المَيِّتِ . وقال : إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَائِبًا ، فلا بأَسَ بَتَعْزِيَتِه إذا حَضَر . واخْتَارَه النَّاظِمُ . وقال : ما لم تُنْسَ المُصِيبَةُ . الثاني ، قوله : ويُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ أَهْلِ المِّيِّتِ . وهكذا قال غيرُه مِنَ الأصحابِ . قال في ﴿ النُّكَتِ ﴾ : وقولُ الأصحابِ : أَهْلُ الْمَيُّتِ . خرج على الغالبِ . ولعَلَّ المُرادَ ، أَهْلُ المُصِيبَةِ . وقطَع به ابنُ عَبْدِ القَوِى ۗ في ﴿ مَجْمَعِ البَحْرَيْن » مذهبًا لأحمد ، لا تفَقُّهَا مِن عندِه . قال في ﴿ النُّكَتِ » : فيُعَزَّى الإنسانُ فى رَفيقِه وصَديقِه ونحوِهما ، كما يُعَزَّى فى قرِيبِه . وهذا مُتَوَجَّةٌ . انتهى .

قوله : ويُكْرَهُ الجُلُوسُ لها . هذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب ، ونصَّ عليه . قال في « الفُروع ِ » : الْحتارَه الأكثرُ . قال في « مَجمَع البَحْرَيْن » : هذا اخْتِيارُ أُصحابِنا . وجزَم به في ﴿ الوَجيزِ ﴾ وغيرِه . وقدَّمه في ﴿ الفُروعِ ﴾ ، و « ابنِ تَميم ٍ » ، و « الرَّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، وغيرِهم . وعنه ، ما يُعْجَبُنِي . وعنه ، الرُّخْصَةُ فيه ؛ لأنَّه عزَّى وجلَس . قال الخَلَّالُ : سهَّل الإِمامُ أحمدُ في الجُلوسِ إليهم في غيرِ موضعٍ . قال في ﴿ الحَاوِيَيْنِ. ﴾ ، و ﴿ الرَّعَايَةِ الصُّغْرى » : وقيل : يُباحُ ثلاثًا كالنَّعْي . ونُقِلَ عنه المَنْعُ منه . وعنه ، الرُّخْصَةُ اللهُ أَجْرَكَ ، وأَجْسَنَ عَزاءَكَ ، ورَحِم مَيْتَك) هكذا ذَكَرَه بعضُ أصحابِنا . الشرح الكبير اللهُ أَجْرَكَ ، وأَجْسَنَ عَزاءَكَ ، ورَحِم مَيْتَك) هكذا ذَكرَه بعضُ أصحابِنا . قال شيخُنا " : ولا أَعْلَمُ في التَّعْزِيَةِ شيئًا مَحْدُودًا ، إلَّا أَنَّه يُرْوَى أَنَّ النبيَّ عَزَّى رَجلًا ، فقال : « رَحِمَكَ اللهُ وآجَرَكَ » . رَواه الإمامُ أَحْدُ " . وعَزَّى أَحمدُ أَبا طالِبٍ ، فوقف على بابِ المَسْجِدِ ، فقال :

لأَهْلِ المَيِّتِ . نَقَله حَنْبَلٌ . واخْتارَه المَجْدُ . ومَعْناه اخْتِيارُ أَبِي حَفْصٍ . وعنه ، الإنصاف الرُّخْصَةُ لأَهْلِ المَيِّتِ ولغيرِهم ، خوْفَ شدَّةِ الجَزَعِ . وقال الإمامُ أَحَمُدُ : أَمَا والمَيِّتُ عندَهم ، فأكْرَهُه . وقال الآجُرِّئُ : يأْثُمُ إِنْ لَم يمَنعُ أَهْلَه . وقال في « الفُصولِ » : يُكْرَهُ الاجْتِماعُ بعدَ نُحروجِ الرُّوحِ ؛ لأَنَّ فيه تَهْيِيجًا للحُزْنِ .

فَائِدَةَ : لَا بِأْسَ بِالجُلُوسِ بِقُرْبِ دَارِ المَيِّتِ ، لِيَتَبَعَ الْجِنَازَةَ ، أَو يَخْرِجَ وَلِيُّه فَيُعَزِّيَه . فَعَلَهُ السَّلْفُ .

قوله: ويَقُولُ فى تَعْزِيةِ المُسْلَمِ بِالمُسْلِمِ: أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ ، وأَحْسَنَ عَزاءَك ، وغَفَر لمَيِّتك . ولا يَتَعَيَّنُ ذلك ، بل إنْ شاءَ قالَه ، وإنْ شاءَ قال غيره ، فإنَّه لا يَتَعَيَّنُ فيه شيءٌ ؛ فقد عزَّى الإمامُ أحمدُ رَجلًا ، فقال : آجَرَنا اللهُ وإيَّاكَ في هذا الرَّجُلِ . وعزَّى أبا طالِبٍ ، فقال : أَعْظَمَ اللهُ أُجْرَكُم ، وأَحْسَنَ عزاءَكُم .

277

⁽١) في م : و عظم ، .

⁽٢) في : المغنى ٣/٤٨٥ .

⁽٣) لم يروه الإمَّام أحمد في المسند ، انظر : الفتح الرباني ٨ / ٩١ .

والحديث أخرجه البيهقي مرسلا ، ف : باب ما يقول ف التعزية من الترحم على الميت والدعاء له ولمن خلف ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٢٠ .

وَفِي تَعْزِيَتِهِ عَنْ كَافِرٍ : أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ . وَفِي تَعْزِيَةِ الْكَافِرِ بِمُسْلِمٍ : أَحْسَنَ اللهُ عَزَاءَكَ ، وغَفَرَ لِميِّتِكَ . وَفِي [٤٤٢] تَعْزِيَتِهِ عَنْ كَافِرٍ : أُخْلَفَ اللهُ عَلَيْكَ ، وَلَا نَقَصَ عَدَدَكَ .

الشرح الكبير أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكُم ، وأَحْسَنَ عَزاءَكُم . واسْتَحَبُّ بعضُ أَهلِ العلمِ أَن يَقُولَ مَا رَوَى جَعْفَرُ بنُ محمدٍ ، عن أبيه ، عن جَدُّه ، قال : لَمَّا تُوقِّيَ رسولُ اللهِ عَلَيْكُ وَجَاءَتِ التَّعْزِيَةُ ، سَمِعُوا قَائِلًا يَقُولُ : إِنَّ فِي اللهِ عَزِاءً مِن كُلِّ مُصِيبَةٍ ، وخَلَفًا مِن كُلِّ هَالِكٍ ، وَدَرَكًا مِن كُلِّ مَا فَات ، فَبَاللَّهُ فِثِقُوا ، وإيَّاهُ فَارْجُوا ، فإنَّ المُصابَ مَن حُرِم الثَّوابَ . رَواه الشافعيُّ (') في « مُسْنَدِه » . وإن عَزَّى مُسْلِمًا بَكَافِرٍ ، قال : ﴿ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وأَحْسَنَ عَزاءَكَ ﴾ .

١٣٣/٢ - [١٣٣/٢ و] مسألة : (و) يَقُولُ (في تَعْزيَةِ الكافِر بالمُسْلِم : أَحْسَنَ اللَّهُ عَزاءَك، وغَفَر لِمَيِّتِك. وفي تَعْزِيَتِه عن كافِرٍ: أَخْلَفَ اللهُ عليك ولا نَقَص عَدَدَك ﴾ تَوَقُّفَ أحمدُ عن تَعْزِيَةِ أهل ِ الذِّمَّةِ ، وهي

قوله : [١٩٠/١ و] وفى تَعْزِيَتِه عَن كافِرٍ : أَعْظُمَ اللهُ أُجْرَك ، وأَحْسَنَ عَزَاءَك . يعْنِي، إذا عزَّى مُسْلِمٌ مسْلمًا عن مَيِّتٍ كافرٍ، فأفادَنا المُصَنِّفُ، رَحِمه اللهُ تعالى، أنَّه يعَزُّيه عنه . وهو صحيحٌ ، وهو المذهب ، وعليه جماهيرُ الأصحاب . وجزَم به في ﴿ الوَجيزِ ﴾ وغيرِه . وقدُّمه في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ وغيرِه . وقيلَ : لا يُعَزِّيه عن كافرٍ . وهو رِوايةٌ في «الرِّعايَةِ» . وقال في «الرِّعايَةِ»: وقيل: يقولُ : أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَك ، وأُحْسَنَ عَزَاءَك . وصارَ لك خَلَفًا عنه .

قوله : وفى تَعْزِيَةِ الكافرِ بِمُسْلِم ِ : أَحْسَنَ اللهُ عَزاءَك ، وغفَر لمُيِّتِك . وفى تَعْزِيَتِه

⁽١) في : كتاب الجنائز . ترتيب مسند الشافعي ٢١٦/١ .

تَخُرُّجُ على عِيادَتِهم ، وفيها روايَتان ؛ إحْداهما ، لا نَعُودُهم ؛ لقَوْل النبيِّ عَلِيْكُ : « لَا تَبْدَءُوهُمْ بِالسَّلَامِ »('' . وهذا في مَعْناه . والثانيــةُ ، نَعُودُهم ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيْكُ أَتَى غُلامًا مِن اليَهُودِ كان مَرِض يَغُودُه ، فَقَعَدَ عندَ رَأْسِه ، فقال له : « أُسْلِمْ » . فَنَظَرَ إِلَى أَبِيه وهو عندَ رَأْسِه ، فقال له(١) : أَطِعْ أَبَا القَاسِم . فأَسْلَمَ ، فقام النبيُّ عَلَيْكُ وهو يَقُولُ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ بِي مِنَ النَّارِ » . رَواه البُخارِيُّ (") . فعلي هذا يُعَزِّيهم ،

عن كافر : أخْلَفَ اللهُ عليك ، ولا نقَص عَدَدَك . أو كَثَّرَ عَدَدَك . فَيْدعو لأهْلَ الإنصاف الذُّمَّةِ بما يرْجعُ إلى طُولِ العُمْرِ وكثرةِ المالِ والولَدِ ، ولا يدْعُو لكافرِ حيِّ بالأجْرِ ، ولا لكافرٍ مَيِّتٍ بالمَغْفِرَةِ . وقال أبو حَفْصِ العُكْبَرِئُ : ويقولُ له أيضًا : وأحْسنَ عَزَاءَك. وقال أبو عَبْدِ اللهِ ابنُ بَطَّةَ: يقولُ: أعْطاكَ اللهُ على مُصِيبَتِك أَفْضلَ ما أعْطَى أَحَدًا مِن أَهْل دِينك . وقال في « الفائق » : قلتُ : لا يَنْبَغِي تَعْزيَتُه عن كافر ، ولا ّ الدعاءُ بالإخلافِ عليه ، وعَدَم تَنْقيص عَدَدِه ، بل المشْروعُ الدُّعاءُ بعدَم ِ الكافِرِين وإبادَتِهم ، كما أُخْبَرَ اللهُ تعالى عن قوْم ِ نُوح ٍ . انتهى .

⁽١) أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ... ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ / ١٧٠٧ . وأبو داود ، في : باب في السلام على أهل الذمة ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٢ / ٤٦٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب ، من أبواب السير ، وفي : باب ما جاء في التسلم على أهل الذمة ، من أبواب الاستئذان . عارضة الأحوذي ٧ / ١٠٣ ، ١٠ / ١٧٥ . وابن ماجه ، ف: باب رد السلام على أهل الذمة ، من كتاب الأدب . سنن أبن ماجه ٢ / ١٢١٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٣٣ ، ٢٦٦ ، ٢٤٦ ، ٤٤٤ ، ٩٥٤ ، ٥٢٥ ، ٤ / ١٤٤ ، ٣٣٣ ، ٦ / ١٩٨ . (٢) سقط من : م .

٣) في : باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلي عليه ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب عيادة المشرك ، من كتاب المرضى. صحيح البخاري ٢ / ١١٨ ، ٧ / ١٥٢ . كما أخرجه أبو داود، في: باب في عيادة الذمي ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٧٥ ، ٢٢٧ . ٠٨٠ .

الشرح الكبم ويَقُولُ مَا ذَكَرْنَا ، ويَقْصِدُ بقولِه : لا نَقَصَ عَدَدَكَ : زيادَةَ عَدَدِهم ؛ لتَكْثُرَ جِزْيَتُهُم . وقال أبو عبدِ اللهِ ابنُ بَطَّةَ : يَقُولُ : أَعْطَاكَ اللهُ على مُصِيبَتِك أَفْضَلَ مَا أَعْظَى أَحَدًا مِن أَهُلَ دِينِكَ .

فصل : فأمَّا الرَّدُّ مِن المُعَزَّى ، فرُوىَ عن أحمدَ بنِ الحسينِ (١) ، قال : سَمِعْتُ أَبا عبدِ الله ِ ، وهو يُعَزَّى في عَبْثَرِ ابن ِ عَمِّه ، وهو يَقُولَ : اسْتَجابَ اللهُ دُعاءَك ، ورَحمَنا وَإِيَّاك .

تنبيه : يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ مُرادُ المُصَنِّفِ بتَعْزِيَةِ الكافرِ بمُسْلم أَو عن كافر ، حيثُ قيلَ بجَوازِ ذلك ، مِن غيرِ نظَر إلى أنَّ المُصَنِّفَ اختارَ ذلك أوْلا . ويَحْتَمِلُ أَنَّ مُرادَه ، جَوازُ التَّعْزِيَةِ عندَه ، فيكونُ قد اخْتارَ جَوازَ ذلك . والأوَّلُ ، أَوْلَى . واعلمُ أنَّ الصَّحيحَ مِنَ المذهب ، تحريمُ تَعْزِيَتِهم ، على ما يأتِي في كلام المُصنِّف ، في باب أَحْكَام الذِّمَّةِ . ولنا روايةً بالكَراهَةِ . قدَّمها في ﴿ الرَّعايتَيْنِ ﴾ ، و « الحاويَيْن » ، وروايَةً بالإباحَةِ ، فعليهما(٢) نقولُ ما تقدُّم .

فوائد ؛ إحْدَاها ، قال في ﴿ الفُروعِ ، ؛ لم يذْكُر الأصحابُ ، هل يَرُدُّ المُعَزِّي شيئًا أم لا ؟ وقد رَدُّ الإِمامُ أحمدُ على مَن عزَّاه ، فقال : اسْتَجابَ اللهُ دُعاءَكَ ، ورَحِمَنا وإيَّاكَ . انتهي . وكفّي به قُدْوَةً ومتَّبَعًا(٣) . قلتُ : جزَم به في « الرَّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « المُغْنِي » ، و « الشَّرْحِ ، ، وغيرِهم . الثَّانيةُ ، معْنَى التَّعْزِيَةِ ، التَّسْلِيَةُ ، والحَثُّ على الصَّبَّر بوَعْدِ الأَجْر ، والدُّعاءُ للمَيِّتِ والمُصاب . الثَّالثةُ ، لا يُكْرَهُ أُخْذُه بيَدِ مَن عزَّاه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . نَصَّ

⁽١) في النسخ : ١ الحسن ، . وتقدمت ترجمته في صفحة ٢/ ٢٩ .

⁽٢) في ا : ﴿ فعليها ﴾ .

⁽٣) في ا : (ومتبوعا) .

وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ الْمُصَابُ عَلَى رَأْسِهِ ثَوْبًا اللهَ لَلْمُ اللهُ اللهُ عَلَى رَأْسِهِ ثَوْبًا الله الله يَعْرَفُ بِهِ .

الشرح الكبه على رَأْسِه تَوْبًا يُعْرَفُ به) لِيُعَرَّى . البُكاءُ على المَيِّتِ ، وأن يَجْعَلَ المُصابُ الشرح الكبه على رَأْسِه تَوْبًا يُعْرَفُ به) لِيُعَرَّى . البُكاءُ بمُجَرَّدِه لا يُكْرَهُ فى حالٍ . وقال الشافعي : يُباحُ قبلَ المَوْتِ ، ويُكْزَهُ بعدَه ؛ لِما روَى عبدُ اللهِ بنُ عَتِيكِ (') ، قال : جاء (') رسولُ اللهِ عَيْلِة إلى عبدِ اللهِ بنِ ثابِتٍ يَعُودُه ، عَتِيكِ (') ، قال : جاء (') رسولُ اللهِ عَيْلَة إلى عبدِ اللهِ بنِ ثابِتٍ يَعُودُه ، فَوَجَدُه قد غُلِب ، فصاح به فلم يُجِبْه ، فاسْتَرْجَعَ ، وقال : « غُلِبْنَا عَلَيْكَ فَوَالَ . فصاح النِّسْوَةُ ، وبَكَيْنَ ، فَجَعَلَ ابنُ عَتِيكِ يُسْكِتُهُنَ .

عليه . وعنه ، الوَقْفُ . وكَرِهَه عَبْدُ الوَهَّابِ الوَرَّاقُ . وقال الخَلَّالُ : أحبُّ إِلَىَّ أَنْ الإنصاف لا يفْعلَه . وكَرِهَه أَبو حَفْصِ عندَ القَبْرِ .

قوله: ويَجُوزُ البُكَاءُ على اللَّتِ . يعْنِى ، مِن غيرِ كراهَةٍ ، سواءٌ كان قبلَ مَوْتِه أُو بعدَه ؛ لكثرَ وِ الأُحاديثِ فى ذلك . وهذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . ووَجَّه فى الفُروعِ ، احْتِمالًا بحَمْلِ النَّهْي عن البُكاءِ بعدَ المُوْتِ ، على تَرْكِ الأُوْلَى . قال المَجْدُ : أو أَنَّه كَرِهَ كَثرةَ البُكاءِ والدَّوامَ عليه أَيَّامًا . قال جماعةٌ : الصَّبْرُ عن البُكاءِ أَجْمَلُ ، منهم ابنُ حمْدانَ . وذكر الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّين ، أنَّ البُكاءَ يُسْتَحَبُّ البُكاءِ أَجْمَلُ ، منهم ابنُ حمْدانَ . وذكر الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّين ، أنَّ البُكاءَ يُسْتَحَبُّ

فقالَ النبيُّ عَلَيْهُ : « دَعْهُنَّ ، فَإِذَا وَجَبَ فَلَا تَبْكِيَنَّ بَاكِيَةٌ »(٣) . يَعْنِي إِذَا

⁽١) في مصادر تخريج الحديث أنه جابر بن عتيك .

⁽٢) في الأصل : و جاز) .

⁽٣) أخرجه أبو داود ، ف : باب في فضل من مات بالطاعون ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٦٧ . والنسائى ، في : باب النبى عن البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١٢/٤ . والإمام مالك ، ف : باب النبى عن البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٣٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٤٦ .

الشرح الكبير ماتَ . ولَنا ، ما روَى أنَسٌ ، قال : شَهدّنا بنتَ رسول الله عليه ، ورسولُ اللهِ عَلَيْكُ جَالِسٌ على القَبْرِ ، فرَأَيْتُ عَيْنَيْه تَدْمَعَان (١) . وقَبَّلَ النبيُّ عَلَيْكُ عَمْانَ بنَ مَظْعُونٍ وهو مَيِّتٌ ، وعَيْناه تُهَرَاقان(٢) . وقالَتْ عائشةُ : دَخُط أَبُو بَكُرٍ ، فَكَشَفَ عَن وَجْهِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُ فَقَبَّلُهُ ، ثُم بَكَى (٣) . وكلُّها أحاديثُ صِحاحٌ . ورُوِيَ أَنَّ النبيُّ عَلِيلًا دَخَل على سعدِ بنِ عُبادَةَ ، وهو في غاشِيَتِه ، فَبَكَى ، وبَكَى أصحابُه ، وقال : « أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ ِ الْعَيْنِ ، وَلَا بِحُزْنِ القَلْبِ ، ولَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا ، وأشار إلى لِسَانِهِ ، أَوْ يَرْحُمُ ﴾ . مُتَّفَقُ عليه(الله عليه وَحَدِيثُهم مَحْمُولَ على رَفْعِ ِ

الإنصاف رَحْمةً للمَيِّتِ، وأنَّه أَكْمَلُ مِنَ الفَرَحِ، كَفَرَحِ الفُضَيْلِ (٥) لمَّا ماتَ ابنُه على ". قلتُ: اسْتِحْبابُ البُكاء رَحْمةً للمَيِّتِ سُنَّةً صحيحةً لا يُعْدَلُ عنها .

قوله : وأنْ يَجْعَلَ المُصَابُ على رَأْسِه ثَوْبًا يُعْرَفُ به . يعْنِي ، يجوزُ ذلك ليَكونَ علامَةً يُعْرَفُ بها. وهذا المذهبُ، وعليه أكثرُ الأصحابِ. وقال في

⁽١) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي علي يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه ... ، وباب من يدخل قبر المرأة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ٢ / ١٠٠ ، ١١٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٢٦ ،

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٣ .

⁽٣) أخرجه البخاري ، في : باب الدخول على الميت بعد الموت ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب قول النبي عَلِيْكُ لُو كُنتَ مَتَحَدًّا حَلِيلًا ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفي : باب مرض النبي عَلِيكُ ووفاته ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ٩٠ ، ٥ / ٨ ، ٦ / ١٧ . والنسائي ، في : باب تقبيل الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٥٥ ، ١١٧

⁽٤) أُخرجه البخاري ، في : باب البكاء عند المريض ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠٦/٢ . ومسلم ، في : باب البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢٣٦/٢ .

⁽٥) الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي ، أبو على . الإمام القدوة الثبت ، شيخ الإسلام . كان شاطرًا يقطع الطريق ، ثم تاب الله عليه فجاور بحرم الله . وكان ثقة نبيلًا فاضلا عابدًا ورعا ، كثير الحديث . توفى سنة سبع وثمانين ومائة . انظر ترجمته وترجمة ابنه على ، فى : سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٧٣ – ٣٩٥ .

الصُّوْتِ ، والنَّدْبِ ، وشِبْهِهما ، بدَلِيلِ ما روَى جابِرٌ ، أنَّ النبيُّ عَلِيُّكُ الشرح الكبير أَخَذَ ابْنَه ، فَوَضَعَه في حِجْره ، فَبَكَى ، فقالَ له عبدُ الرحمن بنُ عَوْفٍ : أَتُبْكِي ! أَوَ لَم تَكُنْ نَهَيْتَ عَنِ البُكاء ؟ قال : ﴿ لَا ، وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ ؛ صَوْتٍ عِنْدَ مُصِيبَةٍ ، وَخَمْشِ وُجُوهٍ ، وَشَقٍّ جُيُوبِ ، وَرَنَّةِ شَيْطَانٍ »(١) . حديثٌ حسنٌ . وهذا يَدُلُّ على أنَّه لم يَنْهَ عن مُطْلَق البُكاء ، إنَّما نَهَى عنه مَوْصُوفًا بهذه الصِّفاتِ . وقال عُمَرُ : ما على نِساء بَنِي المُغِيرَةِ أَن يَبْكِينَ على أَبي سُليمانَ ، ما لم يَكُنْ نَقْعٌ أو لَقْلَقَةٌ (٢) . اللَّقْلَقَةُ : رَفْعُ الصَّوْتِ ، والنَّقْعُ : التُّرابُ .

الإنصاف

« المُذْهَب » : يُكْرَهُ لُبْسُه خِلافَ زِيِّه المُعْتادِ .

فائدة : يُكْرُهُ للمُصابِ تَغْييرُ حالِه ؛ مِن حلْع ِ رِدَائِه وتَعْلِه ، وتغْليقِ حائوتِه ، وتُعْطيلِ مَعاشِه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . وقيل : لا يُكْرَهُ . وسُئِلَ الإمامُ أحمدُ عن مَسْأَلَةٍ يَوْمَ ماتَ بِشُرٌ ، فقال : ليس هذا يومَ جوابٍ ، هذا يومُ حُزْنٍ . وأطَّلَقَهما ف ﴿ الفُروعِ ﴾ . وقال المَجْدُ : لا بأُسَ بهَجْرِ المُصابِ الزِّينَةَ وحُسْنَ الثِّيابِ ثَلاثَةَ آيًام ِ . وجزَم به ابنُ تَميم ، وابنُ حمْدانَ .

⁽١) أخرجه البخارى ، في : باب قول النبي عليه إنا بك لمخزونون ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠٥/٢ . ومسلم ، في : باب رحمته علي بالصبيان والعيال ... إلخ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨٠٨/٤ . وأبو داود مختصرًا ، في : باب في البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٤/٣ .

⁽٢) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب ما يكره من النياحة على الميت، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٣ / ١٠٢ . ووصله عبد الرزاق ، في : باب الصبر والبكاء والنياحة ، من كتاب الجنائز . المصنف . 009, OOA / T

الله وَلَا يَجُوزُ النَّدْبُ، وَلَا النِّيَاحَةُ، وَلَا شَقُّ الثِّيَابِ، وَلَا لَطْمُ الْخُدُودِ، وَلَا لَطْمُ الْخُدُودِ، وَلَا يَشْبَهَ ذَلِكَ .

الشرح الكبير

النَّيَابِ ، ولَطْمُ الْخُدُودِ ، وما أَشْبَهَ ذلك) النَّدْبُ هو تَعْدادُ مَحاسِنِ النِّيَابِ ، ولَطْمُ الْخُدُودِ ، وما أَشْبَهَ ذلك) النَّدْبُ هو تَعْدادُ مَحاسِنِ المَيِّتِ ، وما يَلْقَوْنَ بعدَه ، بلَفْظِ النَّدْبَةِ ، كَقَوْلِهم : وارَجُلاهُ ، واجَبَلاهُ ، والنَّقِطَاعُ ظَهْراهُ . فهذا وأشباهُه مِن النَّوْحِ ، وشَقِّ الجُيُوبِ ، ولَطْمِ الْخُدُودِ ، والدُّعاءِ بالوَيْلِ والنُّبُورِ ونَحْوِه لا يَجُوزُ . وقال بعضُ أصحابِنا : هو مَكْرُوهٌ . ونقل حَرْبٌ عن أحمد كلامًا يَحْتَمِلُ إباحَةَ النَّوْحِ والنَّدْبِ . وانْحَدَرَه الخَلَّلُ وصاحِبُه ؛ لأنَّ واثِلَةَ بنَ الأَسْقَعِ ، وأبا وائِل ، كانا واخْدَرَه النَّوْحَ ويَنْكِيان (۱ . وقال أحمد : إذا ذَكَرَتِ المرأةُ مثلَ ما حُكِى عن فاطمة ، في مثلِ الدُّعاءِ لا يكونُ مثلَ النَّوْحِ . يَعْنِي لا بَأْسَ به . ورُوِى عن فاطمة ، في مثلِ الدُّعاءِ لا يكونُ مثلَ النَّوْحِ . يَعْنِي لا بَأْسَ به . ورُوِى عن فاطمة ، في مثلِ الدُّعاءِ لا يكونُ مثلَ النَّوْحِ . يَعْنِي لا بَأْسَ به . ورُوِى تَعْنَ فاطمة ، في مثلِ الدُّعاءِ لا يكونُ مثلَ النَّوْحِ . يَعْنِي لا بَأْسَ به . ورُوِى تَعْنَ فاطمة ، في مثلِ الدُّعاءِ لا يكونُ مثلَ النَّوْحِ . يَعْنِي لا بَأْسَ به . ورُوى تَعْنَ فاطمة ، في مثلِ الدُّعاءِ لا يكونُ مثلَ النَّوْحِ . يَعْنِي لا بَأْسَ به . ورُوى تَعْرِه المَاسَلُونَ مَالَ النَّوْحِ . يَعْنِي لا بَأْسَ به . ورُوى تَعْنَ فاطمة ، في مثلِ الدُّعاءِ لا يكونُ مثلَ النَّوْحِ . يَعْنِي لا بَأْسَ به . ورُوى تَعْرَفُوهُ الْمُورِي الْمُورِي مَالِ الْمُعْمِ الْمُورِي الْمُورِي الْمُورِي مَالَ النَّوْمَ الْمُورِي الْمُورِي الْمُورِي النَّوْمِ الْمُورِي الْمُورِي الْمُورِي الْمُورَةِ فَلَهُ الْمُؤْمِ الْمَالَ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْ

الإنصاف

قوله: ولا يَجوزُ النَّدْبُ ، ولا النِّباحَةُ . هذا المذهبُ مُطْلَقًا ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . ونصَّ عليه في روايَة حَنْبل . وجزَم به في « المُذْهَبِ » ، و « السَّبُوكِ النَّهْبِ » ، و « التَّلْخيصِ » ، و « البُلْغَةِ » ، و « النَّظْم ِ » ، و « الوَجيزِ » ، و « الإَفَاداتِ » ، و « المُنْتَخَبِ » . قال في « مَجْمَع البَحْرَيْن » : اختارَه المَجْدُ ، وجماعة مِن أصحابِنا . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « مَجْمَع البَحْرَيْن » ، و « الزَّرْكَشِيِ » . وقال : هو المذهبُ . وعنه ، يُكْرَهُ النَّدْبُ والنَّوْحُ الذي ليس فيه إلَّا تعدادُ المَحاسِن بصِدْقِ . جزَم به في « الهِدايَةِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الخُلاصَةِ » . وقدَّمه في « الرِّعايتَيْسن » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الخُلاصَةِ » . وقدَّمه في « الرِّعايتَيْسن » ،

⁽١) أخرج أثر أبى واثل ابن أبى شيبة ، فى : باب من رخص فى استهاع النوح ، مِن كتاب الجنائز . المصنفِ ٣ / ٣٩١ .

عن فاطمة ، رَضِيَ اللهُ عنها ، أنَّها قالت : يا أبتاهُ ، مِن رَبِّه ما أدْناهُ ، إلى جَبْريلَ أَنْعاهُ ، يا أَبَتاهُ ، أجاب رَبًّا دَعاهُ(١) . ورُويَ عن عليٌّ ، عن فاطمةً ، رَضِيَ [١٣٣/٢ ط] اللهُ عنهما ، أنَّها أَخَذَتْ قَبْضَةً مِن تُراب قَبْر النبيِّ عَلِيْكُ ، فَوَضَعَتْها على عَيْنِها ، ثم قالت :

ماذا على مُشْتَمِّ تُرْبَةِ أَحْمَدٍ أَنْ لا يَشَمَّ مَدَى الزَّمانِ غُوالِيا صُبَّتْ عَلَى مصائِبٌ لو أنَّها صُبَّتْ على الأيّام عُدْنَ لَيالِيا

ووَجْهُ الْأُولَى أَنَّ النبيَّ عَلِيلًا نَهَى عنها في حديثِ جابِرٍ الذي ذَكَرْناه'` ، وقال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ ﴾'` . قال أَحمدُ : هُو النَّوْحُ . ولَعَن رسولُ الله عَلَيْكُ النَّائِحَةَ والمُسْتَمِعَةَ (عُ) . وقالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ : أَخَذَ علينا رسولُ اللهِ عَلَيْكُ عندَ البَيْعَةِ أَن لا نَنُوحَ . مُتَّفَقّ

و « الكافِي » . قال الآمِدِيُّ : يُكْرَهُ في الصَّحيح مِنَ المذهبِ . قال : واخْتارَه ابنُ الإنصاف حامِدٍ ، وابنُ بَطَّةَ ، وأبو حَفْصِ العُكْبَرِيُّ ، والقاضي أبو يَعْلَى ، والخِرَقِيُّ . انتهى . نقَله عنه في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » . وقال : اخْتارَه [١٩٠/١ ظ] كثيرٌ مِن أصحابِنا . وأطْلَقَهما في « الفائقي » . وذكر المُصنِّفُ عن الإمام أحمدَ ما يدُلُّ على إِبَاحَتِهِمَا ، وأَنَّهُ اخْتِيارُ الخَلَّالِ وصَاحِبِهِ . قَالَهُ في ﴿ الفُّرُوعِ ِ ﴾ . قلتُ : قد نقَلَه الآمِدِئُ عنِ الخَلَّالِ وصاحبِه قبلَ المُصَنِّفِ . ذكَرَه في « مَجْمَعِ البَحْرَيْنِ » .

⁽١) أخرجه البخاري ، في : باب مرض النبي عليه ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٨/٦ . وابن ماجه ، في : باب ذكر وفاته ودفنه ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٢٢/١ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٩ .

⁽٣) سورة المتحنة ١٢.

⁽٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في النوح ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢ / ١٧٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٦٥ .

الشرح الكبير عليه(١) . وعن أبي موسى ، أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ بَرِئَ مِن الحالِقَةِ والصَّالِقَةِ والشَّاقَّةِ . الصَّالِقَةُ ؛ التي تَرْفَعُ صَوْتَها . وعن ابن مسعودٍ ، أنَّ النبيُّ عَلَيْكُم قال : ﴿ لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ (٢) الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الجُيُوبَ ، وَدَعا بدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ » . مُتَّفَقٌ عليهما (٣) . ولأنَّ ذلك يُشْبهُ التَّظَلَّمَ والاسْتِغَاثَةَ والتَّسَخُّطَ بقَضاءِ الله ِ، ولأنَّ شَقَّ الجُيُوبِ إِفْسادُ المالِ ''لغيرِ حاجَة ٍ'' .

الإنصاف وقطَع المَجْدُ ، أنَّه لا بأُسَ بيَسِيرِ النَّدْبِ إذا كان صِدْقًا ، و لم يخْرُجْ مخْرَجَ النَّوْحِ ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهي عن النوح والبكاء والزجر عن ذلك ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب تفسير سورة الممتحنة ، وفي : باب بيعة النساء ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ١٠٦/٢ ، ١٨٧/٦ ، ٩٩/٩ . ومسلم ، في : باب التشديد في النياحة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢٥/٢ ، ٦٤٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب بيعة النساء ، من كتاب البيعة . المجتبي ١٣٤/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند . 2 . 1/7 . 10 . 15/0

(٢) في م: (لطم) .

(٣) الأول أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهي من الحلق عند المصيبة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٠٣/٢ . ومسلم ، في : باب تحريم ضرب الخدود ... إلخ ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١٠٠/١ ، ١٠١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في النوح ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٧٣/٢ . والنسائي ، في : باب شق الجيوب ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١٨/٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود وشق الجيوب ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٥٠٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٦/٤ ، . 217 . 2 . 2 . 497

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب ليس منا من شق الجيوب ، وباب ليس منا من ضرب الخدود ، وباب ما ينهي عن الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة ، من كتاب الجنائز ، و في : باب ما ينهي من دعوة الجاهلية ، من كتاب المناقب . صحيح البخاري ١٠٣/٢ ، ١٠٤ ، ٢٢٣/٤ . ومسلم ، في : باب تحريم ضرب الخدود ... ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٩٩/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود ... ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٢٢٠/٤ . والنسائي ، في : باب دعوى الجاهلية ، وفي : بَابِ ضرب الخلود ، وباب شق الجيوب ، من كتاب الجنائز . المجتبي ١٧/٤ ، ١٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ٥٠٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/٣٨٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٢ ، ٥٥٦ .

(٤ - ٤) في م : ﴿ بغير الحاجة ﴾ .

فصل: ويَنْبَغِي للمُصاب أن يَسْتَعِينَ بالله ِ، ويَتَعَزَّى بعَزائِه ، ويَمْتَثِلَ السرح الكبير أَمْرَه في الاسْتِعانَةِ بالصَّبْرِ والصلاةِ ، ويَسْتَنْجزَ ما وَعَدَ اللهُ الصَّابِرينَ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلصَّابِرِينَ ﴾ الآيَتَيْن (١) . ويَسْتَرْجعَ ويَقُولَ : اللَّهُمَّ أَجُرْنِي فِي مُصِيبتي ، واخْلُفْ لِي خَيْرًامنها ؛ لقَوْل أُمِّ سَلَمَةَ : سَمِعْتُ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ يَقُولُ: « مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ ، فَيَقُولُ إِنَّا لِللهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، اللَّهُمَّ أَجُرْنِي فِي مُصِيبَتِي ، وَاخْلُفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا آجَرَهُ الله فِي مُصِيبَتِهِ ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا » . قُلْتُ : فلَمّا مات أبو سَلَمَةَ ، قُلْتُ كَمَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ عَمَالِكُمْ ، فأخْلَفَ الله لي خَيْرًا منه ، رَسُولَ اللهِ عَ عَلِيْكُ . رَواه مسلمٌ (٢) . ولْيَحْذَرْ أَن يَتَكَلَّمَ بشيء يُحْبطُ أَجْرَه ويُسْخِطُ

ولا قُصِدَ نظْمُه ؛ كَفِعْل أَبِي بَكْرٍ ، وفاطمَةَ . وتابَعَه في « مَجْمَعِ البَحْرَيْن » ، الإنصاف و « ابن تميم ي ، و « الزَّرْكَشِيِّ » . قلتُ : وهذا ممَّا لا شَكَّ فيه . قال في « الفائقِ » : ويُباحُ يَسِيرُ النَّدْبِ الصِّدْقِ . نَصَّ عليه .

> قوله : ولا يَجُوزُ شَقُّ النِّيابِ ، ولَطْمُ الْخُدُودِ ، وما أَشْبَهَ ذلك . مِنَ الصُّراخِ ، وخَمْشِ الوَجْهِ ، ونَتْفِ الشَّعَرِ ، ونَشْرِه وحَلْقِه . قال جماعةٌ ؛ منهم ابنُ حَمْدانَ ، والنَّخَعِيُّ^(٣) : قال في « الفَصُول » : يَحْرُمُ النَّحِيبُ والتّعْدادُ ، والنِّياحَةَ ، وإظْهارُ الجَزَعِ.

⁽١) سورة البقرة ١٥٥ – ١٥٧ .

⁽٢) في : باب ما يقال عند المصيبة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣٣ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب جامع الحسبة في المصيبة ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٣٦ مختصرًا . والإمام أحمد ، ف : المسند ٦ / ٣٠٩ .

⁽٣) كذا في : ١ . وفي الأصل : « النخفي » . و لم نعرفه .

رَبَّه ، ممَّا يُشْبِهُ التَّظُلُّمَ والاَسْتِغاثَةَ ، فإنَّ الله عَدْلُ لا يَجُورُ ، له ما أَخَذَ ، وله ما أَعْطَى ، ولا يَدْعُو على نَفْسِه ، فإنَّ النبيَّ عَلَيْ قال ، لَمّا مات أبو سَلَمَةَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُم؛ فَإِنَّ الْمَلاَئِكَةَ يُوَمِّنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ»(١). ويَحْتَسِبُ ثَوابَ الله تِعالى ويَحْمَدُه؛ لِما روَى أبو موسى، أنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قال : « إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ ، قَالَ الله تَعَالَى لِمَلاَئِكَتِهِ : قَبَطْتُمْ وَلَدَ عَبْدِى ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ . فَيَقُولُونَ : نَعَمْ . فَيَقُولُونَ : حَمِدَكَ ، فَالْ الله تَعَلَى لِمَلاَئِكَتِهِ : فَيَقُولُونَ : نَعَمْ . فَيَقُولُونَ : حَمِدَكَ ، فَالْتَوْدُونَ : خَمِدَكَ ، وَاسْتُوهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ، وَسَمُّوهُ بَيْتَ وَالْدَعْ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ، وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ »(٢) . حديثٌ حسَنٌ غريبٌ .

فصل: وقد صَحَّ عن النبيِّ عَلِيْكُ ، أَنَّه قال: ﴿ إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا يُنَاحُ عَلَيْهِ ﴾ . وفي لَفْظٍ: ﴿ إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ﴾ . مُتَّفَقٌ عليهما (٣) . واخْتَلَفَ أَهلُ العلم في مَعْنَى الحَدِيثِ ، فَحَمَله قَوْمٌ على

الإنصاف

فوائد ؛ منها ، قال فى « الفُروعِ » : جاءَتِ الأُخْبارُ ، المُتَّفَقُ على صِحَّتِها ، بَعْذيبِ المَيِّتِ بالنِّيَاحَةِ والبُكاءِ عليه ، فحَمَله ابنُ حامِدٍ على ما إذا أَوْصَى به ؛ لأَنَّ عادَةَ العَرَبِ الوَصِيَّةُ به ، فخرَج على عادَتِهم . قال النَّوَوِئُ فى « شَرْحِ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ١٨.

⁽٢) أخرجه الترمذى ، ف : باب فضل المصيبة إذا احتسب ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى على ١٣٠٠ . والإمام أحمد ، ف : المسند ٤ / ٢٣٧ . والإمام أحمد ، ف : المسند ٤ / ٢٣٧ .

٤ / ٢٣٧ . وإيمام المحمد ، في : المستدع / ٢٠٥ . (٣) الأول متفق عليه من رواية عمر ، أخرجه البخارى ، في : باب ما يكره من النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . الجنائز . صحيح البخارى ٢/٧ . ومسلم ، في : باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . المجتبى صحيح مسلم ٢/٣٣ . كما أخرجه النسائى ، في : باب النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى 12/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦/١ ، ٣٦ ، ٥٠ ، ٥١ .

ظاهِره ، وقالُوا : يَتَصَرَّفُ اللهُ سبحانه في خَلْقِه بما يَشَاءُ . وأَيَّدُوا ذلك بما الشرح الكبير رَوَى أَبُو مُوسَى ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلِيلًا قَالَ : ﴿ مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ ، فَيَقُومُ بَاكِيهِمْ فَيَقُولُ : وَاجَبَلَاهُ ، وَاسَيِّدَاهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، إِلَّا وَكُلَ اللَّهُ بِهِ مَلكَيْن يَلْهَزَانِهِ (') : أَهَكَذَا كُنْتَ ؟ ﴾(') . حديثٌ حسنٌ . وروَى النُّعْمانُ بنُ بَشِيرٍ ، قال : أُغْمِيَ على عبدِ اللهِ بن رَواحَةَ ، فجَعَلَتْ أُخْتُه عَمْرَةُ تَبْكِي ؛ واجَبَلاهُ ، واكَذا ، واكَذا . تُعَدِّدُ عليه . فقالَ حينَ أفاقَ : ما قُلْتِ شيئًا إِلَّا قِيلَ لِي (٢) : أنت كذاك ؟ فلمَّا مات لم تَبْكِ عليه . أُخْرَجَه البُّخارِيُّ (١) وأَنْكَرَتْ عائشةُ ، رَضِيَ اللهُ عنها ، حَمْلَه على ظاهِرِه ، ووافَقَها ابنُ عباس ِ ، فقالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ عُمَرَ ، والله ِما حَدَّثَ رسولُ الله ِعَلِيْكُ : ﴿ إِنَّ

مُسْلِمٍ »(°) : هو قوْلُ الجمهورِ وهو ضعيفٌ ، فإنَّ سِياقَ الخَبَر يُخالِفُه . انتهي . الإنصاف وحمَله الأُثْرُمُ على مَن كَذَّبَ به حينَ يموتُ . وقيل : يَتَأَذَّى بذلك مُطْلِقًا . واخْتارَه الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وقيل : يُعَذَّبُ بذلك . وقال في ﴿ التَّلْخيصِ ﴾ : يتَأذُّى بذلك إِنْ لَمْ يُوصَ بَتُرْكِه ، كَمَا كَانَ السَّلَفُ يُوصُونَ ، وَلَمْ يَعْتَبِرْ كُوْنَ النِّياحَةِ عادَةَ أَهْلِه .

⁼ والثاني تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٢ .

⁽١) لهز ، كلكز : ضربه بجُمع كفه في صدره .

وفي الأصل: « يكرهانه » . وفي هامش الأصل ، صوابه : يلهزانه أو يلكزانه .

⁽٢) أحرجه الترمذي ، ف : باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذي ٤ / ٢٢٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الميت يعذب بما نيح عليه ، من أبواب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٥٠٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤١٤ .

⁽٣) سقط من : م .

⁽٤) في : بـاب غزوة مؤتة من أرض الشام ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٥ / ١٨٣ .

⁽٥) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٨٦ ، ٢٢٩ .

الله لَيَزيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاء أَهْلِهِ عَلَيْهِ » . وقالَتْ : حَسْبُكم القُرْآنُ : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾(١) . وذَكر ذلك ابنُ عباس لابن عُمَرَ ، حينَ روَى حَدِيثَه ، فما قال شيئًا . رَواه مسلمٌ(') . وحَمَلَه قَوْمٌ على مَن كان النَّوْحُ سُنَّتَه ، و لم يَنْهَ عنه أَهْلَه ، لقَوْلِ الله ِ تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا آلَّذِينَ ءَامَنُوا قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾") . وقولِ النبيِّ عَلِيكُ : « كُلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِه »(نَ . وحَمَلَه آخَرُون على مَن

والْحْتَارَ الْمَجْدُ ، إذا كان عادةَ أَهْلِه و لم يُوصِ بتَرْكِه ، يُعَذَّبُ ؛ لأنَّه متى ظَنَّ وُقوعَه ولم يُوصِ ، فقد رَضِيَ ، ولم يَنْهَ مع قُدْرَتِه . وقدَّمه في « الرِّعايتَيْن » ،

⁽١) سورة الأنعام ١٦٤ ، وسورة الإسراء ١٥ ، وسورة فاطر ١٨ .

⁽٢) في : باب الليت يعذب ببكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٤٢ ، ٦٤٢ . كا أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي عَلَيْكُ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٠١ . والنسائي ، في : باب النياحة على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ١٦ ، ١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤١ ، ٤٢ .

⁽٣) سورة التحريم ٦.

⁽٤) أخرجه البخاري ، في : باب الجمعة في القرى والمدن ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه ، من كتاب الاستقراض ، وفي : باب كراهية التطاول على الرقيق ... ، وباب العبد راع في مال سيده ، من كتاب العتق ، وفي : باب تأويل قول الله تعالى : ﴿ من بعد وصية توصون بها أو دين ﴾ ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا ، وباب المرأة راعية في بيت زوجها ، من كتاب النكاح ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاری ۲ / ۲ ، ۱۰۰ ، ۳ / ۹۰ ، ۱۹۲ ، ۱۹۷ ، ۱۹۷ ، ۲ / ۳۶ ، ۲ / ۳۶ ، ۲۷ ، ۹ ، ۲۷ . ومسلم ، في : باب فضيلة الإمام العادل ... ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٣ / ١٤٥٩ . وأبو داود ، في : باب ما يلزم الإمام من حق الرعية ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١١٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الإمام العادل ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذي ٧ / ١٩٨ . والإمام أحمد ، في : المسند . 171 . 111 . 1 . 1 . 00 . 08 . 0 / 7

أَوْصَى بذلك في حَياتِه ، كَقُوْلِ طَرَفَةَ (١) :

إذا مُتُ فانْعِينِي بما أنا أَهْلُهُ وشُقِّي عَلَيَّ الجَيْبَ يا ابْنَةَ مَعْبدِ

وقال آخَرُ :

مَنْ كَانَ مِنَ أُمَّهَاتِي بَاكِيًا أَبَدًا فَالْيَوْمَ إِنِّي أَرَافِي اليَوْمَ مَقْبُوضَا

ولاَبُدَّ مِن حَمْلِ البُكاءِ في هذا الحَدِيثِ على البُكاءِ الذي معه نَدْبٌ ونِياحَةٌ ، ونَحْوُهذا ؛ بدَلِيلِ ما قَدَّمْنا مِن الأحاديثِ .

فصل : ويُكْرَهُ النَّعْىُ ، وهو أَن يَبْعَثَ مُنادِيًا يُنَادِى فَى النَّاسِ : إِنَّ فُلانًا مَات . لَيَشْهَدُوا ('' جِنازَتَه ؛ لِما روَى حُذَيْفَةُ ، قال : سَمِعْتُ رسولَ اللهِ عَلَيْنَةً يَنْهَى عن النَّعْي . قال التِّرْمِذِيُ ('') : هذا حديثٌ حسنٌ . واسْتَحَبَّ جَماعَةٌ مِن أَهلِ العلمِ أَن لا يُعْلَمَ النَّاسُ بْجَنائِزِهم ؛ منهم ابنُ مسعودٍ ، جَماعَةٌ مِن أَهلِ العلمِ أَن لا يُعْلَمَ النَّاسُ بْجَنائِزِهم ؛ منهم ابنُ مسعودٍ ،

الإنصاف

و « الحاوِيْن » ، و « الحواشِي » . وظاهِرُ كلامِ المُصنِّفِ في « المُغْنِي » () ، أنَّه يُعَذَّبُ بالبُكاءِ الذي معه نَدْبٌ ، أو نِياحَةٌ بكُلِّ حالٍ . ومنها ، ما هَيَّجَ المُصِيبَةَ ؛ مِن وَعْظٍ ، أو إنْشادِ شِعْرٍ ، فمِنَ النِّياحَةِ . قالَه الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَمَعْناه لابنِ عَقِيلٍ في « الفُنونِ » . ومنها ، يُكْرَهُ الذَّبْحُ عندَ القَبْرِ ، وأكْلُ ذلك . نَصَّ عليه . وجزَم الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بحُرْمَةِ الذَّبْحِ والتَّضْجِيَةِ عندَه . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : وف الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بحُرْمَةِ الذَّبْحِ والتَّضْجِيَةِ عندَه . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : وف

⁽١) ديوانه بشرح الأعلم ٤٦ .

⁽٢) في م : « لتشهد » .

⁽٣) فى : بـاب ما جاء فى كراهية النعى ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ٢٠٧ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى النهى عن النعى ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٧٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٣٨٥ ، ٣٨٥ .

[.] ٤٨٨ ، ٤٨٧ /٣ (٤)

الشرح الكبير وعَلْقَمَةُ ، والرَّبيعُ بنُ انحُثَيْم ، وعَمْرُو بنُ شُرَحْبيلَ (١) ، قال : إذا أنا مُتَّ فلا أَنْعَى . وقال كَثِيرٌ مِن أهل العلم : لا بَأْسَ مِن أَن يُعْلَمَ بالرجلِ إِخْوانُه ومَعارِفَه وذوو الفَضْلِ ، من غيرِ نِداءٍ . قال إبراهيمُ النَّخَعِيُّ : لا بَأْسَ أَن يُعْلِمَ الرجلَ إِخْوِانَه وأَصْحَابَه ، إِنَّمَا كَانُوا يَكْرَهُونَ أَن يُطافَ في المَجالِس : أنْعِي فُلانًا . كَفِعْل أهل الجاهِليَّة (١) . ومِمَّن رَخَّصَ في هذا ؛ أبو هُرَيْرَةَ ، وابنُ عُمَرَ ، وابنُ سِيرِينَ . فرُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ ، أنَّه لَمَّا نُعِيَ له رافِعُ بنُ خَدِيجٍ ، قال : كيف تُريدُون أن تَصْنَعُوا به ؟ قالُوا : نَحْبِسُه حتى نَرْسِلَ إِلَى قَباءَ ، وإلى قَرَياتٍ (٢) حَوْلَ المَدِينَةِ ، ليَشْهَدُوا جنازَتُه . قال : نِعْمَ ما رَأَيْتُمْ '' . وقال النبيُّ عَلَيْكُ في الذي دُفِن لَيْلًا : « أَلَا آذَنْتُمُونِي »(°) . وقد صَحَّ أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ نَعَى النَّجاشِيُّ ، في اليَوْمِ الذي مات فيه . مُتَّفَقٌ عليه (١) . ولأنَّ في كَثْرَةِ المُصَلِّين عليه أَجْرًا لهم ،

الإنصاف مَعْنى هذا ما يفْعَلُه كثيرٌ مِن أهْل زَمانِنا مِنَ التَّصَدُّقِ عندَ القَبْر بخُبْز أو نحوه ، فإنَّه بدْعَةٌ ، وفيه رِياءٌ وسُمْعَةٌ ، وإشهارٌ لصَدقةِ التَّطوُّ عِ المَنْدوبِ إلى إِخْفائِها . انتهى . وتَبِعَه جماعةً . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : قال جماعةً : وفي مَعْنِي الذُّبْحِ على القَبْرِ ،

⁽١) أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني الكوفي ، تابعي ثقة ، توفي سنة ثلاث وستين . تهذيب التهذيب

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب النعي على الميت ، من كتاب الجنائز . المصنف ٣٩٠/٣ .

⁽٣) في م : (من قد بات) .

⁽٤) أخرج البيهقي نحوه ، في : باب من كره النعي والإيذان والقدر الذي لا يكره منه ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٤ / ٧٤ .

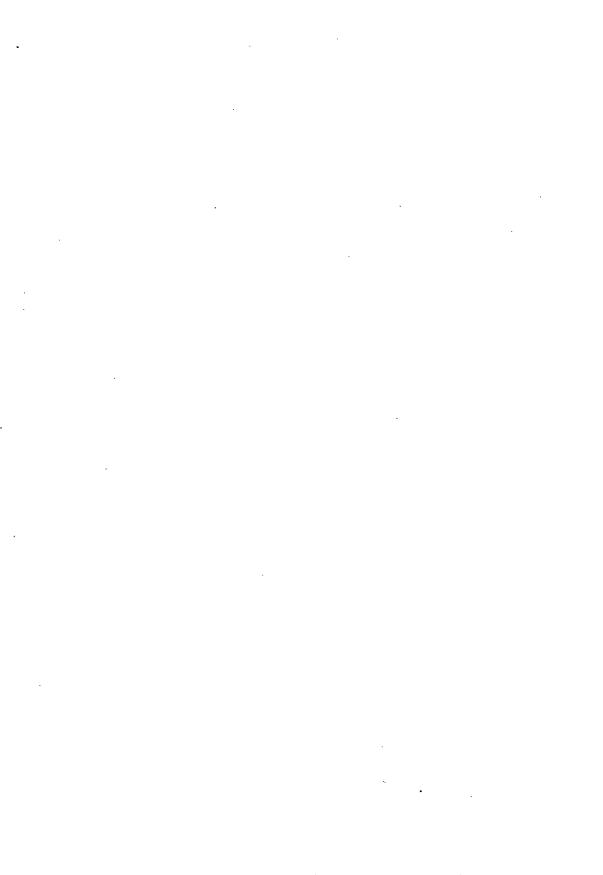
⁽٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٨ .

⁽٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٥ .

ونَفْعًا للميِّتِ ، فإنَّه يَحْصُلُ لكلِّ مُصَلِّ منهم قِيراطٌ مِن الأَجْرِ . وروَى الإِمامُ الشرح الكبير أَحْمُدُ(١) ، بإسْنادِه ، عن أبي المَلِيحِ ، أنَّه صَلَّى على جنازَةٍ ، فالْتَفَتَ فقالَ : اسْتَوُوا ، ولْتَحْسُنْ شَفَاعَتُكُمْ ، ألا وإنَّه حَدَّثَنِي عبدُ الله بنُ سَلِيطٍ ، عن إحْدَى أُمُّهاتِ المؤمنين ، وهي مَيْمُونَةُ ، وكان أحاها مِن الرَّضاعَةِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْكُ قَالَ : ﴿ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّى عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسَ إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ » . فَسَأَلْتُ أَبَا المَلِيحِ عَنِ الْأُمَّةِ ؟ فقالَ : أَرْبَعُونَ . آخِرُ الصلاةِ . والحَمْدُ للهِ ربِّ العالَمِين .

الصَّدقةُ عندَه ، فإنَّه مُحْدَثّ ، وفيه رياءٌ وسُمْعَةٌ . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّين : إخراجُ الإنصاف الصَّدَقَةِ مع الجنازَةِ بدْعَةٌ مكْروهةٌ . وهو يشْبِهُ الذَّبْحَ عندَ القَبْرِ . ونقَل أبو طالِبٍ ، لم أَسْمَعْ فيه بشيءٍ ، وأَكْرَهُ أَنْ أَنْهَى عن الصَّدَقَةِ .

⁽١) في : المسند ٦/ ٣٣١ ، ٣٣٤ . وانظر ما تقدم في صفحة ١٦٣ .



كِتابُ الزكاةِ

قال ابنُ قُتْيَبَةَ ('): الزكاةُ مِن الزكاءِ والنَّماءِ والزِّيادَةِ ، سُمِّيَتْ بذلك ؟ لأَنَّها تُثَمَّرُ المالَ وتُنَمِّيه . يقالُ : زَكَا الزَّرْعُ . إذا كَثُرَ رَيْعُه . وزَكَتِ النَّفَقَةُ . إذا بُورِكَ فيها . وهي في الشَّرِيعَةِ حَقَّ يَجِبُ في المالِ ، فعندَ إطْلاقِ النَّفَقَةُ . إذا بُورِكَ فيها . وهي في الشَّرِيعَةِ حَقَّ يَجِبُ في المالِ ، فعندَ إطْلاقِ الفَّظِها في الشَّرْعِ تَنْصَرْفُ إلى ذلك . والزكاةُ أحَدُ أَرْكانِ الإِسْلامِ ، وهي واجبة بالكِتابِ والسُّنَّةِ والإِجْماعِ ؟ أمّا الكِتابُ ، فقَوْلُه تعالى : ﴿ وَءَاتُوا الرَّكَةُ بَالْكِتابِ والسُّنَّةُ ، فإنَّ النبيَّ ، عَلَيْكُ ، بَعَث مُعاذًا إلى اليَمَن ، الزَّكُوةَ ﴾ (') . وأمّا السُّنَةُ ، فإنَّ النبيَّ ، عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أغْنِيَائِهِمْ ، فَتُرَدُّ فقال : ﴿ أَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللهَ قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أغْنِيَائِهِمْ ، فَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ » . مُتَّفَقٌ عليه (') . وأجمعَ المُسْلِمون في جميع ِ الأعْصارِ على وُجُوبِها ، واتّفَقَ الصحابَةُ ، رَضِيَ اللهُ عنهم ، على قِتالِ مانِعِي الزكاةِ ، وُجُوبِها ، واتّفَقَ الصحابَةُ ، رَضِيَ اللهُ عنهم ، على قِتالِ مانِعِي الزكاةِ ،

الإنصاف

كتابُ الزَّكاةِ

فَائِدَةَ : الزَّكَاةُ فِي اللَّغَةِ ، النَّمَاءُ . وقيلَ : النَّمَاءُ والتَّطْهِيرُ ؛ لأَنَّهَا تُنَمِّى الْمَالَ وَتُطَهِّرُ مُعْطِيها . وقيل : تُنَمِّى أَجْرَها . وقال الأَزْهَرِيُّ : تُنَمِّى الفُقَراءَ . قلْتُ : لو قيلَ : إِنَّ هذه المَعانى كلَّها فيها . لَكَانَ حسنًا ؛ فتُنَمِّى المَالَ ، وتُنَمِّى أَجْرَها ، وتُنَمِّى اللَّهَ ، وتُطَهِّرُ مُعْطِيها . وسُمِّيَتْ زكاةً في الشَّرَعِ للمَعْنَى اللَّعَوِيِّ . وحدُّها في الشَّرَعِ ، حقٌ يجبُ في مالٍ خاصٍّ . قالَه في « الفُروعِ » .

⁽١) في : غريب الحديث ١٨٤/١ .

⁽٢) سورة البقرة ٤٣ .

⁽٣) تقدم تخريجه في ٩٩/٢ . ويضاف إليه : وأخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية أخذ خيار المال فى الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ١١٧/٣ ، ١١٨ .

الشرح الكبر فرَوَى البخاريُّ بإِسْنادِه عن أبي هُرَيْرَةَ ، قال : لمّا تُوُفِّيَ رسولُ الله ، عَلِيْكُم ، وارْتَدَّتِ العَرَبُ ، وكَفَر مَن كَفَر مِن العَرَب ، فقال عُمَرُ لأبي بكر :كيف تُقاتِلُ النَّاسَ وقد قال رسولُ الله ِ، عَلَيْلَةٍ : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَها فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَحِسَابُهُ عَلَى الله ِ » ؟ فقال أبو بكر : والله ِ لأَقاتِلَنَّ مَن فَرَّقَ بينَ الصلاةِ والزكاةِ ؟ فإنَّ الزكاةَ حَقُّ المال ، والله لِو مَنَعُونِي عَناقًا(') كانُوا يُؤَدُّونَها إلى رسول اللهِ عَلَيْكُ لقاتَلْتُهم على مَنْعِها . قال عُمَرُ : فوالله ِما هو إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ أَنْ قَدْ [١٣٤/٢ ط] شَرَح اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرِ للقِتال ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الحَقُّ(١) . ورَواه أبو داودَ ، وقال : لو مَنعُونِي عِقالًا . قال أبو عُبَيْدٍ : العِقالُ صَدَقَةُ العام ("). قال الشَّاعرُ(١):

سَعَى عِقالًا فلم يَتْرُكُ لنا سَبَدًا فكيفَ لو قد سَعَى عَمْرٌو عِقالَيْن (°) وقِيلَ : كَانُوا إِذَا أَخَذُوا الفَرِيضَةَ أَخَذُوا معها عِقالَها . ومَن روَى « عَناقًا » ففي رِوايَتِه دَلِيلٌ على جَوازِ أُخْذِ الصَّغِيرَةِ مِن الصِّغارِ .

الإنصاف

⁽١) العناق : الأنثى من أولاد المعز والغنم من حين الولادة إلى تمام حول .

⁽٢) تقدم تخريجه في ٣١/٣.

⁽٣)نسبأبو عبيدوابن منظور هذا القول إلى الكسائي، غريب الحديث ٣/ ٢١٠، اللسان (ع ق ل) ٤٦٤/١١.

⁽٤) البيت لعمرو بن العداء الكلابي . غريب الحديث ، لأبي عبيد ٣ / ٢١١ ، النهاية ٣ / ٢٨٠ ، ٢٨١ ، واللسان ، الموضع السابق . وتاج العروس (ع ق ل) ٨ / ٢٧ .

⁽o) قال ابن الأثير: نصب عقالا على الظرف ، أراد مدة عقال .

والسبد: ما يطلع من رءوس النبات قبل أن ينتشر.

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ مِنَ الْمَالِ ؛ السَّائِمَةِ مِنْ بَهِيمَةِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُولُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللللِّلْ

السرية المرابة على المرابة الزكاة في أرْبَعَةِ أَصْنافٍ مِن المالِ ؛ السّائِمَةِ السرع بَهِيمَةِ الأَنْعَامِ ، والخَارِجِ مِن الأَرْضِ ، والأَنْمانِ ، وعُرُوضِ التّجارَةِ) وسيَأْتِي شَرْحُ ذلك في مَواضِعِه ، إن شاء الله . (ولا تَجِبُ في غيرِ ذلك) لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الوُجُوبِ ، وهذا قولُ أكثرِ أهلِ العِلْمِ . وقال غيرِ ذلك) لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الوُجُوبِ ، وهذا قولُ أكثرِ أهلِ العِلْمِ . وقال أبو حنيفة : في الحَيْلِ الزكاةُ إذا كانت ذُكُورًا وإناثًا ، فإن كانت ذُكُورًا أو إناثًا مُفْرَدةً ، ففيها روايتان ، وزكاتُها دينارٌ عن كلِّ فَرَسٍ ، أو رُبعُ عُشْرِ قيمنِها ، والخِيرَةُ في ذلك إلى صاحِبها ؛ لِما روَى جابِرٌ ، أنَّ النبيَّ عَلَيْكِ قال : « فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ ، فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ »() . وعن عُمَرَ ، أنَّه قال : « فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ ، فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ »() . وعن عُمَرَ ، أنَّه كان يأْحُذُ مِن الرَّأْسِ عَشَرَةً () ، ومِن الفَرَسِ عَشَرَةً ، ومِن البِرْذَوْنِ كَان يأْحُذُ مِن الرَّأْسِ عَشَرةً () ، ومِن الفَرِسِ عَشَرَةً ، ومِن البِرْذَوْنِ خَمْسَةً () . ولأَنَّه حَيُوانٌ يُطْلَبُ نَماؤُه لَجِهَةِ السَّوْمِ ، أَشْبَهُ النَّعَمَ . ولَنا ، خَمْسَةً () . ولأَنَّه حَيُوانٌ يُطْلَبُ نَماؤُه لَجِهَةِ السَّوْمِ ، أَشْبَهُ النَّعَمَ . ولَنا ، قَوْلُهُ عليه السلامُ : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ » .

قوله : ولا تَجِبُ في غيرِ ذلك . يعْنِي ، لا تجبُ في غيرِ السَّائمةِ ، والخارِجِ مِنَ الإنصاف

⁽١) أخرجه الدارقطنى ، فى : باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطنى ٢ / ١٢٦ . والبيهقى ، فى : باب من رأى فى الخيل صدقة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١١٩ .

⁽٢) أي دراهم .

⁽٣) رواه الدارقطنى ، فى : باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطنى ٢ / ١٢٦ .

الشرح الكبير مُتَّفَقٌ عليه(١) . وقَوْلُه عليه السلامُ : ﴿ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ »(١) . حديثُ صحيحٌ . ولأنَّ ما لا تُخْرَجُ زَكاتُه مِن جنْسِه لا تَجِبُ فيه الزكاةُ ، كسائِرِ الدُّوابِّ . وحَدِيثُهم يَرْوِيه غُوركُ السُّعْدِئُ (٦) ، وهو ضَعِيفٌ . وأمَّا عُمَرُ فإنَّما أَخَذ منهم شيئًا تَبَرَّعُوا به ، وعَوَّضَهم عنه رِزْقَ عَبيدِهم . كذلك رَواه أحمدُ('' . والزكاةُ لا يُؤْخَذُ عنها عِوَضٌ ، ولأنَّ عُمَرَ حينَ عَرَضُوا عليه ذلك ، شاوَرَ الصحابَةَ فيه .

الإنصاف الأرْض ، والأَثْمانِ ، وعُروض التِّجارةِ .

⁽١) أخرجه البخاري ، في : باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ، وباب ليس على المسلم في عبده صدقة ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٤٩ . ومسلم ، في : باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٥ ، ٦٧٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب صدقة الرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٧٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء ليس في الخيل والرقيق صدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٢٢ . والنسائي ، في : باب زكاة الخيل ، وباب زكاة الرقيق ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٢٥ ، ٢٦ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الحنيل والرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٩ . والدارمي ، في : باب ما لا تجب فيه الصدقة من الحيوان ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨٤ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعسل ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٧٧ . والإمام أخمد ، في : المسند ٢ / ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٧ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤٦٩ ، . 177 . 17.

⁽٢) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في زكاة الذهب والورق ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذي ١٠١/٣ ، ١٠٢ . وأبو داود ، في : باب زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦٣/١ . والنسائي ، في : باب زكاة الورق ، من كتاب الزكاة . المجتبي ٢٧/٥ . وابن ماجه ، في : باب زكاة الورق والذهب ، وباب صدقة الخيل والورق ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٧٠/١ ، ٥٧٩ . والدارمي ، في : باب في زكاة الورق ، من كتاب الزكاةِ . سنن الدارمي ٣٨٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٢/١ ، . 124, 127, 120, 177, 171, 117

⁽٣) هو غورك بن الخضرم ، كما ذكر الدارقطني . وانظر ميزان الاعتدال ٣٣٧/٣ .

⁽٤) في : المسند ١٤/١ .

فقال عليٌّ : هو حَسَنٌ إن لم يَكُنْ جزْيَةً يُؤْخَذُون بها مِن بَعْدِك . فَدَلَّ على الشرح الكبير أَنَّ أَخْذَهِم بذلك غيرُ جائِزٍ . وقِياسُها على النَّعَم لا يَصِحُّ ، لكمَال نَفْعِها بدَرِّها ولَحْمِها ، ويُضَحَّى بجنْسِها ، وتَكُونُ هَدْيًا ، وتَجبُ الزكاةُ مِن عَيْنِها ، ويُعْتَبَرُ كَمالُ نِصابِها ، والخَيْلُ بخِلافِ ذلك . واللهُ أعلمُ .

> ٨٢٢ - مسألة : (وقال أصحابُنا : تَجبُ في المُتَوَلِّدِ بينَ الوَحْشِيِّ والأَهْلِيِّ) و سَواءٌ كانتِ الوَحْشِيَّةُ الفُحُولَ أو الأُمَّهاتِ . وقال أبو حنيفةَ ، ومالكٌ ؛ إن كانتِ الأُمُّهاتُ أَهْلِيَّةً وَجَبَتِ الزكاةُ فيها ، وإلَّا فلا ؛ لأنَّ وَلَدَ البَهيمَةِ يَتْبَعُ أُمَّه . وقال الشافعيُّ : لا زَكاةَ فيها ؛ لأنَّها مُتَوَلِّدَةٌ مِن وَحْشِيٍّ ، أَشْبَهَ المُتَوَلِّدَ مِن وَحْشِيَّيْن . وحُجَّةُ أصحابنا ، أَنَّها مُتَوَلِّدَةٌ بينَ ما تَجبُ فيه الزكاةُ ، وما لا تَجبُ ، فَوَجَبَ فيها الزكاةُ ، كالمُتَوَلَّدِ بينَ سائِمَةٍ ومَعْلُوفَةٍ . وزَعَم بعضُهم أنَّ غَنَمَ مَكَّةَ مُتَوَلِّدَةٌ بينَ الظِّباء والغَنَم ، وفيها الزكاةُ بالاتِّفاقِ . فعلى هذا القَوْلِ تُضَمُّ إلى جِنْسِها مِن الأهْلِيِّ في وُجُوبِ الزكاة ، وتَكُونُ كأَحَدِ أَنْواعِه . قال شيخُنا(١) : والقولُ بانْتِفاء الزكاةِ فيها أصَحُّ ؛ لأنَّ الأصْلَ انْتِفاءُ الوُجُوبِ ، وإنَّما يَثْبُتُ بنَصٍّ أو إجْماعٍ أو

وقوْلُه : وقال أصحابُنا : تَجبُ في المُتَوَلِّدِ بين الوَحْشِيِّ والأهليِّ . وهو الإنصاف المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ . وهو مِنَ المُفْرداتِ . وجزَم به المُصَنِّفُ في « الهادِي » . قال في « الفُروع ِ » : جزَم به الأكثرُ . قال : و لم أجِدْ فيه نصًّا ، وإنَّما أوْجبوا فيه ، تَعْليبًا واحْتِياطًا ؛ كتَحْريم ِ قَتْلِه ، وإيجابِ الجزاءِ بقَتْلِه ،

⁽١) في : المغنى ٣٦/٤ .

قِياسٍ ، ولا نَصَّ فيها ولا إجْماعَ ولا قِياسَ ، لأنَّ النَّصَّ إنَّما هو في بَهيمَةِ الأنعام مِن الأزْواجِ الثَّمانِيَةِ ، وليس هذا منها ، ولا داخِلَةً في اسْمِها ولا حُكْمِها ولا حَقِيقَتِها ، فإنَّ المُتَوَلِّدَ بينَ شَيْئَيْنِ مُنْفَرِدٌ باسْمِه وجِنْسِه ، كَالْبَغْلِ ، والسِّمْعِ (') المُتَوَلِّدِ بينَ الضَّبُعِ والذِّئْبِ ، فكذلك المُتَوَلَّدُ بينَ الظُّبْي ِ والمَعْزِ ''ليس بمَعْزٍ ولا ظَبْي ٍ ، فلا تَتَناوَلُه النُّصُوصُ ، ولا يَصِحُ قِياسُه عَليها ؛ لتَباعُدِ ما بينَهما ، واحتِلافِ حُكْمِهما" ، في كَونِه لا يُحْزِئُ في هَدْيِ ولا أُضْحِيَةٍ ولا دِيَةٍ ، ولو وَكُلَ وَكِيلًا في شِراء شاةٍ ، لم يَدْخُلْ في الوَكالَةِ ، ولا يَحْصُلُ منه ما يَحْصُلُ مِن الشَّاةِ ؛ مِن الدَّرِّ وكَثْرَةِ النَّسْل ، بل الظَّاهِرُ أَنَّه لا نَسْلَ له كالبَغْل ، فامْتَنَعَ القِياسُ . فإذَنْ إيجابُ الزَّكَاةِ فِيهِ ٢ /١٣٥/ و] تَحَكُّمٌ بغير 'دَلِيلِ . فإن قِيلَ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ احْتِياطًا وتَغْلِيبًا للإيجابِ ، كَمَا أَثْبَتْنَا التَّحْرِيمَ فيها في الحَرَمِ والإِحْرَامِ احْتِياطًا . لم يَصِحُّ ؛ لأنَّ الواجباتِ لا تَثْبُتُ احْتِياطًا بالشَّكِّ ، ولهذا لا تَجبُ الطهارَةُ على مَن تَيَقَّنَها وشَكَّ في الحَدَثِ . وأمَّا السَّوْمُ والعَلَفُ فالاعْتِبارُ فيه بما تَجبُ فيه الزكاةُ ، لا بأصْلِه الذي تَوَلَّدَ منه ، بدَلِيل أَنَّها تَجبُ في أَوْ لادِ المَعْلُوفَةِ

الإنصاف

والنُّصوصُ تَتَناوَلُه . قال المَجْدُ : تَتَناولُه بلاشَكِّ . واخْتارَ المُصَنِّفُ ، لا تجبُ الزَّكاةُ فيه . وإليه ميْلُ الشَّارِحِ . وجزَم به في « الوَجيزِ » . قال في « الفُروعِ » : وهو مُتَّجَةٌ . وأطْلَقَ في « التَّبْصِرَةِ » فيه وَجْهَيْن . وذكر ابنُ تَميمٍ ، أنَّ القاضي ذكرَهما ، وحكى في « الرِّعايَةِ » فيه رِوايتَيْن . وأطْلَقَ الخِلافَ في « الفائقِ » .

⁽١) حيوان من الفصيلة الكلبيّة أكبر من الكلب في الحجم قوائمه طويله ورأسه مفلطح .

⁽٢ - ٢) سقط من : م .

إذا أسامَها ، ولا تَجِبُ في أَوْلادِ السَّائِمَةِ إذا عَلَفَها . وقولُ مَن زَعَم أنَّ الشرح الكبير غَنَمَ مَكَّةَ مُتَوَلِّدَةً مِن الظِّباءِ والغَنَمِ لا يَصِحُّ ، وإلَّا لَحُرِّمَتْ في الحَرَمِ والإِحْرامِ ، كسائِرِ المُتَوَلِّدِ بينَ الوَحْشِيِّ والأَهْلِيُّ ، ولَما كان لها نَسْلٌ ، كالبَغْل والسِّمْع ِ .

> ٨٢٣ – مسألة : (وفي بَقَرِ الوَحْشِ رِوايَتانَ) إحْداهُما ، فيها الزكاةُ . احْتارَها أبو بكر ؛ لأنَّ اسْمَ البَقَر يَشْمَلُها ، فتَدْخُلُ في مُطْلَق الخَبَرِ . والثانِيَةُ ، لازَكاةَ فيها . وهي أَصَحُّ ، وهو قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ ؛

قوله: وفي بَقَرِ الوَحْشِ رِوايَتَان . وأَطْلَقَهما في « الهِدايَةِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الهادِي » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « الفائق » ؛ إحْداهما ، تجبُ فيها . وهي المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحاب . قال في « الفُروع ِ » : هو ظَاهِرُ المذهب ، اخْتارَه أصحابُنا . قال المَجْدُ : اخْتارَه الأضحابُ . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . والرِّوايةُ النَّانيةُ ، لا تجِبُ الزَّكاةُ فيها . اخْتارَها المُصَنِّفُ . وهو ظاهرُ قُولِه : ولا تَجبُ في غير ذلك . قال الشَّارِحُ : وهي أَصَحُّ . قال في « مَجْمَعِ ِ البَحْرَيْنِ » : ولا زكاةَ في بقَرِ الوَحْش ، في أصحِّ الرِّوايتَيْن . قال ابنُ رَزين : وهو أَظْهَرُ . [١٩١/١ و] وصحَّحَه في « تَصْحيح ِ المُحَرَّرِ » . وجزَم به في « الوَجيزِ » . قال في « الخُلاصَةِ » : وفائِدَتُه تكْميلُ النِّصابِ ببَقَرَةِ وَحْشِ . انتهى . والظَّاهرُ ، أنَّه أرادَ في الغالب ، وإلَّا فمتى كَمَلَ النِّصابُ منه ، وجَبَتْ فيه ، عندَ مَن يقولَ ذلك .

فوائد ؛ منها ، حُكْمُ الغَنَمِ الوَحْشِيَّةِ حكمُ البقرِ الوَحْشِيَّةِ ، خِلافًا ومذهبًا . والوُّجوبُ فيها مِنَ المُفْرِداتِ . ومنها ، لا تجبُ الزُّكاةُ في الظِّباءِ . على الصَّحيحِ مِنَ

الشرح الكبير لأنَّ اسْمَ البَقَرِ عندَ الإِطْلاقِ لا يَنْصَرِفُ إليها ، ولا تُسَمَّى بَقَرًا إلَّا بالإِضافَةِ إلى الوَحْشِ ، ولأنَّها حَيُوانٌ لا يُجْزِئُ نَوْعُه في الأَضْحِيَةِ والهَدْي ، فلم تَجِبْ فيه الزكاةُ ، كالظُّباءِ ، وليست مِن بَهيمَةِ الأنْعامِ ، فلم تَجِبْ فيها الزكاةُ ، كسائِرِ الوَحْشِ . يُحَقِّقُ ذلك أَنَّ الزكاةَ إِنَّما وَجَبَتْ في بَهيمَةِ الأُنْعام دُونَ غيرها ، لكَثْرَةِ النَّماء فيها مِن دَرِّها ونَسْلِها ، وكَثْرَةِ الانْتِفاعِ ِ بها ، وَخِفَّةٍ مُؤْنَتِها ، وهذا المَعْنَى مُخْتَصٌّ بها ، فاخْتَصَّتِ الزكاةُ بها . ولا تَجِبُ الزكاةُ في الظِّباء ، لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ؛ لعَدَم تَناوُل اسْم الغَنَم لها . واللهُ أَعْلَم .

٨٧٤ – مسألة : (ولا تَجبُ إلَّا بشُرُوطٍ خَمْسَةٍ ؛ الإسلام ،

الإنصاف المذهب، ونصَّ عليه . وهو ظاهرُ كلام المُصنِّفِ هنا ، وعليه الأصحابُ . وحكَى القاضي في « الطُّريقَةِ » ، وابنُ عَقِيلٍ في « المُفْرَداتِ » ، عنِ ابنِ حامِدٍ ، وُجوبَ الزَّكَاةِ فيها . وحُكِمَى رِوايةً ؛ لأنَّها تُشْبهُ الغَنَمَ . والظُّبْيَةُ تُسَمَّى عَنْزًا . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وأَطْلَقَهما في « المُحَرَّرِ » . ومنها ، تجبُ الزَّكاةُ في مالِ الصَّبِيِّ والمجنونِ ، بلا خِلافٍ عندَنا . وهل تجبُ في المالِ المُنْسُوبِ إلى الجَنِينِ ، إذا انْفَصَلَ حُيًّا، أم لا؟ قال في « الفُروع ِ » : ظاهِرُ كلام الأَكْثَرِ ، عدَمُ الوُجوب . وجزَم به المَجْدُ في مسْأَلَةِ زكاةِ مالِ الصَّبِيِّ ، مُعَلِّلًا بأنَّه لا مالَ له . بدليلِ سقُوطِه مَيِّتًا ؟ لاحْتِمالِ أَنَّه ليس حَمْلًا ، أو أنَّه ليس حيًّا . وقال المُصَنِّفُ ، في فِطْرَةِ الجَنِين : لم يْثُبُتْ له أَحْكَامُ الدُّنْيَا إِلَّا فِي الإِرْثِ والوَصِيَّةِ بشَرْطِ خُروجِه حيًّا . واخْتَارَ صاحِبُ « الرُّعايَةِ » الوُجوبَ لحُكْمِنَا له بالمِلْكِ ظاهِرًا ، حتى مَنَعْنا باقِيَ الوَرَثَةِ . وهما وَجْهَانَ ذَكَرَهُما أَبُو المَعَالِي . وتَبِغَه في « الفُروع ِ » .

تنبيه : دخُل في قَولِه : ولا تَجبُ إلا بشُروطِ خَمْسةِ ؛الإسلام ، والحُرُّيَّةِ.

والحُرِّيَةِ ، فلا تَجِبُ على كَافِرٍ ، ولا عَبْدٍ ، ولا مُكاتبِ) لا تَجِبُ الزكاةُ على كَافِرٍ ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلِي اللهِ لِمُعاذِ حينَ بَعَثَه إلى اليَمَن : ﴿ إِنَّكَ تَأْتِى قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا وَسُولُ اللهِ » . إلى قولِه ﴿ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللهُ تَعَالَى وَلِه ﴿ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللهُ تَعَالَى وَلَهِ ﴿ فَا إِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللهُ تَعَالَى وَلَهِ اللهِ مَلْكَفِهُمْ أَنَّ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ مَدَقَةً تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِياتِهِمْ ، فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ » . مُتَّفَقً عليه (١) . فَجَعَلَ الإِسْلامَ شَرْطًا لُوجُوبِ الزكاةِ ، ولأنَّها أَحَدُ أَرْكانِ عليه الإسلام ، فلم تَجِبْ على كَافِرٍ ، كالصِّيام . وذَهَب بعضُ العُلَماء إلى أَنَّها لَا يُعْدَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَهُولِ اللهُ اللهُ عَلَيه في حال كُفْرِه ، بمَعْنَى أَنَّه يُعاقَبُ عليها إذا مات على كُفْرِه ، وهذا لا يَتَعَلَّقُ به حُكُمٌ ، فلا حاجَة إلى ذِكْرِه . هذا حُكُمُ الكافِرِ الأَصْلِيّ . وهذا لا يَتَعَلَّقُ به حُكُمٌ ، فلا حاجَة إلى ذِكْرِه . هذا حُكُمُ الكافِرِ الأَصْلِيّ .

ِ المُعْتَقُ بعضُه ، فتَجِبُ الزَّكاةُ فيما يَمْلِكُه بجُزْئه الحُرِّ . قالَه الأصحابُ . الإنصاف

قوله: ولا تَجِبُ على كافِر . هذا المذهبُ ، وقطَع به الأكثرُ . قال فى « الرِّعايَةِ » : لا تجِبُ على أصْلِيٍّ ، على الأشهرِ . وكذا المُرْتَدُ . نصَّ عليه ، سواءً حكمنا ببقاءِ مِلْكِه مع الرِّدَةِ أو زوالِه . جزَم به فى « المُنْهَبِ » ، و « الكافِى » ، و « التَّلْخيصِ » ، وغيرِهم . وقدَّمه فى « المُسْتَوْعِبِ » ، والمَجْدُ فى « شَرْحِه » . ونصرَه . وذكره فى « الشَّرْحِ » ظاهِرَ المذهبِ . واختاره القاضى فى « المُجرَّدِ » وغيرِه . وهو ظاهرُ ما قدَّمه فى « الفُروع » ، فى كتابِ الصَّلاةِ . « المُجرَّدِ » وغيرِه . وهو الصَّوابُ . وقيلَ : لمنْعِه مِن مالِه . وإنْ قُلْنا : يزولُ مِلْكُه . فلا زكاة عليه . وأطلَق القوْلَيْن ابنُ تَميم . وعنه ، تجِبُ عليه . يزولُ مِلْكُه . فلا زكاة عليه . وأطلَق القوْلَيْن ابنُ تَميم . وعنه ، تجِبُ عليه .

⁽١) تقدم تخريجه في ٩٩/٢ .

الشرح الكبير فأمَّا المُرْتَدُّ فَلَنا فيه وَجْهٌ ، أنَّه يَجبُ عَليه قَضاءُ الزكاةِ في حال ردَّتِه إذا أَسْلَمَ . ولأصحاب الشافعيِّ فيه قَوْلان مَبْنِيَّان على زَوال مِلْكِه بالرِّدَّةِ ، فإن قُلْنا : يَزُولُ . فلازَكاةَ عليه . وإن قُلْنا : لايَزُولُ مِلْكُه . أو : هو مَوْقُوفٌ . وَجَبَتْ عليه ؟ لأنَّه حَقُّ الْتَزَمَه بالإسلام ، فلم يَسْقُطْ بالرِّدَّةِ ، كَحُقُوقِ الآدَمِيِّين . والأُوَّلُ ظاهِرُ المَذْهَب . ولا تَجبُ على عَبْدٍ . وهذا قولُ أَكْثَر أَهْلِ العِلْمِ . ورُوِيَ عن عَطاءِ ، وأَبِي ثَوْرٍ ، أَنَّه يَجِبُ على العَبْدِ زَكَاةُ مالِه . و لَنا ، أَنَّ العَبْدَ ليس بتامِّ المِلْكِ ، فلم يَلْزَمْه زَكاةٌ ، كالمُكاتَب ، ولأنَّ الزكاةَ إِنَّمَا وَجَبَتْ عَلَى سَبِيلِ الْمُواسَاةِ ، وَمِلْكُ الْعَبْدِ نَاقِصٌ لا يَحْتَمِلُ المُواساةَ ، بدَلِيل أنَّه لا تَجبُ عليه نَفَقَةُ أقاربه ، لكَوْنِها وَجَبَتْ مُواساةً ولا يَعْتِقُونَ عليه . ولا تَجِبُ على مُكاتَبِ ؛ لأنَّه عَبْدٌ ، لقَوْلِه عليه السلامُ : « الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ » . رَواهُ أَبُو داودَ^(١) . ولأَنَّ مِلْكُه غيرُ

الإنصاف بمَعْنَى أنَّه يُعاقَبُ عليها إذا ماتَ على كُفْره . وعنه ، تجبُ على المُرْتَدِّ . نصرَه أبو المعالِي . وصحَّحَه الأَزَجِيُّ في « النِّهايَةِ » . وقال ابنُ عَقِيل في « الفُصولِ »: تجبُ لما مضَى منَ الأحْوالِ على مالِه حالَ ردَّتِه ؛ لأنَّها لا تُزيلُ مِلْكُه ، بل هو موْقوفٌ . وحَكَاه ابنُ شَاقُلًا رِوايةً . وأَطْلَقَهما في « المُحَرَّرِ » ، و « مُخْتَصَرِ ابنِ تَميمٍ » ، و ﴿ الرِّعايتَيْنِ ﴾ ، و ﴿ الحاوِيَيْنِ ﴾ ، و ﴿ الفائقِ ﴾ . وتقدُّم ذلك بأتُّمُّ مِن هذا في أوَّل كتاب الصَّلاةِ .

قوله : ولا تَجبُ على مُكاتب . هذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وعنه ، هو

⁽١) في : باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته ... ، من كتاب العتق . سنن أبي داود ٣٤٦/٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذي ٥/٥٥ . وابن ماجه ، في : باب المكاتب ، من كتاب العتق. سنن ابن ماجه ٨٤٢/٢ . والإمام أحمد ، في : =

تامٌّ ، فهو كالعَبْدِ ، ولا نَعْلَمُ أَحَدًا قال بوُجُوبِ الزكاةِ على المُكاتَبِ إلَّا أَبَا ثَوْرٍ ، ذَكَرَه عنه ابنُ المُنْذِرِ . واحْتَجَّ أَبُو ثَوْرِ بأنَّ الحَجْرَ مِن السَّيِّدِ لا يَمْنَعُ وُجُوبَ الزكاةِ ، كالحَجْرِ على الصَّبِيِّ والمَجْنُونِ والمَرْهُونِ . و حُكِي عن أبي حنيفة ، أنَّه أوْ جَبَ العُشْرَ في الخارج ِ مِن أرْضِه ، بِناءً على أَصْلِه فِي أَنَّ العُشْرَ مُؤْنَةُ الأرْض ، وليس بزَكاةٍ . ولَنا ، ما رُوِيَ أَنَّ النبيَّ عَلِيلِهِ قال : ﴿ لَا زَكَاةَ فِي مَالِ الْمُكَاتَبِ ﴾(') . رَواه الفُقَهاءُ في كُتُبهم . ولأنَّ الزكاةَ تَجِبُ على طَرِيقِ المُواساةِ ، فلم تَجِبْ في مالِ المُكاتَبِ ، كَنَفَقَةِ الْأَقَارِبِ ، وفارَقَ المَحْجُورَ عليه ، فإنَّه مُنِعَ التَّصَرُّفَ [١٣٥/٢ ظ] لنَقْص تَصَرُّفِه لا لنَقْص مِلْكِه ، والمَرْهُونُ مُنِعَ مِن التَّصَرُّفِ فيه بعَقْدِه ، فلم يَسْقُطْ حَقُّ اللهِ تِعالَى . ومتى كان مَنْعُ التَّصَرُّفِ فيه لدَيْنِ لا يُمْكِنُه وَفاؤُه مِن غيرِه ، فلا زكاةَ عليه ، وسَيأْتِي ذلك إن شاء اللهُ تعالى . فإن عَجَز المُكاتَبُ ورُدَّ في الرِّقِّ ، صار ما في يَدِه لسَيِّدِه ، فاسْتَقْبَلَ به حَوْلًا ، إِن كَانَ نِصابًا ، وإلَّا ضَمَّه إلى ما في يَدِه ، كَالْمُسْتَفادِ . وإِن أُدَّى المُكَاتَبُ ماعليه ، وبَقِيَ في يَدِه نِصابٌ ، فقد صار حُرًّا تامَّ المِلْكِ ، فيَسْتأُنِفُ الحَوْلَ مِن حين ِ عِتْقِه ويُزَكِّي ، كسائِرِ الأحْرارِ .

كَالْقِنِّ . وعنه ، يُزَكِّي بَإِذْنِ سَيِّدِه .

الإنصاف

⁼ المسند ٢/٨٧ ، ١٨٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ .

⁽١) أخرجه البيهقى ، فى : باب من قال زكاة ماله على مالكه وإن العبد لا يملك ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٠٩ . والدارقطنى ، فى : باب ليس فى مال المكاتب زكاة حتى يعتق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطنى ٢ / ١٠٨ .

المنع فَإِنْ مَلَّكَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ مَالًا ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُهُ . فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَمْلِكُهُ. فَزَكَاتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ.

الشرح الكبير

• ٨٢ – مسألة : (فإن مَلَّكَ السَّيِّدُ عَبْدَه مالًا ، و قُلْنا : إنَّه يَمْلِكُه . فلا زَكَاةَ فيه . وإن قُلْنا : لا يَمْلِكُه . فزَكَاتُه على سَيِّدِه ﴾ اخْتَلَفَتِ الرِّوايَةُ عن أحمدَ ، رَحِمَه اللهُ ، في زَكاةِ مال العَبْدِ الذي مَلَّكَه إيَّاه سَيِّدُه ، فرُويَ عنه ، زكاتُه على سَيِّدِه . هذا مَذْهَبُ سُفْيانَ (١) ، وأصحاب الرَّأَى ، وإسْحاقَ . وعنه ، لا زَكاةَ فيه على واحِدٍ منهما . قال ابنُ المُنْذِرِ : وهذا قُولُ ابنِ عُمَرَ ، وجابِرٍ ، والزُّهْرِئِّ ، وقَتادَةَ ، ومالكٍ . وللشافعيِّ قَوْلان كَالْمَذْهَبَيْنَ . وقال أبو بكر : المَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ على الرِّوايَتَيْن في مِلْكِ العَبْدِ بالتَّمْلِيكِ ؛ إحْداهُما ، لا يَمْلِكُ . قال أبو بكرٍ : وهو اخْتِيارِي . وهو

قوله : فإنْ مَلَّكَ السَّيِّذُ عَبْدَه مالًا ، وقلنا : إنَّه يَمْلِكُه . فلا زَكاةَ فيه . يعْنِي ، على واحدِ منهما . وهو المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب . قال ابنُ تَميم ، وابنُ رَجَبٍ في « قَواعِدِه » ، وصاحِبُ « الحَواشِي » ، و « القَواعِدِ الأَصُولِيَّةِ » : قالَه أَكْثُرُ الأُصحابِ . قلتُ : منهم أبو بَكْرٍ ، والقاضيي ، والزَّرْ كَشِيُّ . وهو المذهبُ المعْرُوفَ المُقْطُوعُ به . وجزَم به في « الوَجيز » وغيره . وقدَّمه في « الفَروعِ » ، و « المُحَرَّر » ، و « ابن تَميم » ، و « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، و « الفائق » ، وغيرِهم . وعنه ، يُزَكِّيه العَبْدُ . ذَكَرها فى « الإيضَاحِ » ، وغيرِه . وقالَهَ ابنُ حامِدٍ . والْحتارَه في ﴿ الفائق ﴾ . وعنه ، يُزَكِّيه العَبْدُ بإذْنِ سَيِّدِه . قال ابنُ تَميم : والمَنْصوصُ عن أحمدَ ، يُزَكِّي العبْدُ مالَه بإذْنِ سيِّدِه . وعنه ، التَّوَقُّفُ . وقال في ﴿ الْفَرُوعِ ﴾ ، تَبَعًا لابنِ تَميم وغيرِه : ويَحْتَمِلُ أَنْ يُزَكِّيهِ السَّيُّدُ . قال في

⁽١) في الأصل: ﴿ الشافعي ﴾ .

ظاهِرُ كَلامِ الخِرَقِيِّ ؛ لأنَّ العَبْدَ مالٌ ، فلا يَمْلِكُ المالَ ، كالبَهائِمِ ، فعلى هذا تَكُونُ زَكَاتُه على السَّيِّدِ ؛ لأَنَّه مِلْكُ له في يَدِ عَبْدِه ، فكانت زَكاتُه عليه ، كالمالِ الذي في يَدِ المُضارِبِ والوَكِيلِ . والثّانِيَةُ ، يَمْلِكُ ؛ لأَنَّه آدَمِيٌّ يَمْلِكُ النَّكَاحَ ، فمَلكَ المالَ ، كَالحُرِّ ، ولأَنَّ قَوْلَه عليه السلامُ : « مَنْ الدّمِيِّ يَمْلِكُ النَّكَاحَ ، فمَلكَ المالَ ، كَالحُرِّ ، ولأَنَّ قَوْلَه عليه السلامُ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ »(١) . يَدُلُّ على أَنَّه يَمْلِكُ ، ولأَنَّه بالآدَمِيَّةِ يَتَمَهَّدُ للمِلْكِ مِن قِبَلِ أَنَّ اللهَ تعالَى ، خَلَق المالَ لَبَنِي آدَمَ لِيَسْتَعِينُوا به على القِيامِ للمِلْكِ مِن قِبَلِ أَنَّ اللهَ تعالَى ، خَلَق المالَ لَبَنِي آدَمَ لِيَسْتَعِينُوا به على القِيامِ للمِلْكِ مِن قِبَلِ أَنَّ اللهَ تعالَى ، خَلَق المالَ لَبَنِي آدَمَ لِيَسْتَعِينُوا به على القِيامِ

لإنصاف

(القواعِدِ الفِقْهِيَّةِ) : وعنِ ابنِ جامِدٍ ، أنَّه ذكر احْتِمالًا بُوجوبِ زَكَاتِه على السَّيِّدِ ، على كِلا الرَّوايَتِيْن ، فيما إذا مَلَّكَ السَّيِّدُ عَبْدَه ، سواءٌ قُلْنا : يَمْلِكُه ، أَوْلا ؛ لاَنَّه إمَّا ملكُ له ، أو في حُكْم مِلْكِه ؛ لتَمَكَّنِه مِنَ التَّصَرُّفِ فيه ؛ كسائرِ أَمُوالِه . قلتُ : وهو مذهب حسن . فإنْ قُلْنا : لا أَيمْلِكُه . فزَكاتُه على سيِّدِه بلا نِزاعٍ . قلتُ : وهو مذهب حسن . فإنْ قُلْنا : لا أَيمْلِكُه . فزَكاتُه على سيِّدِه بلا نِزاعٍ . تنبيه : أَفَادَنَا المُصَنِّفُ ، رَحِمَه الله ، أنَّ العَبْدَ إذا مَلَّكَه سيِّدُه مالًا ، أنَّ في مِلْكِه خلافًا ؛ لقَوْلِه : وقُلْنا إنَّه يَمْلِكُه . واعْلَمْ أنَّ الصَّحيحَ مِنَ المذهبِ والرِّوايَتَيْن ، أنَّه خلافًا ؛ لقَوْلِه : وقُلْنا إنَّه يَمْلِكُه . واعْلَمْ أنَّ الصَّحيحَ مِنَ المذهبِ والرِّوايَتِيْن ، أنَّه لا يَمْلِكُ بالتَّمْلِيكِ . وعليه أكثرُ الأصحابِ ؛ منهم الخِرَقِيُّ ، وأبو بَكْرٍ ، والقاضى . قالَه ابنُ رَجَبٍ في (قَواعِدِه) ، و (قَواعِدِ ابنِ اللَّحَامِ) . وقال : والقاضى . قالَه ابنُ رَجَبٍ في (قَواعِدِه) ، و (قواعِدِ ابنِ اللَّحَامِ) . وقال :

⁽١) أخرجه البخارى ، فى : باب الرجل يكون له ممر أو شرب فى حائط أو نخل ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم البخارى ٢٥٠ ، ١٥١ . ومسلم ، فى : باب من باع نخلًا عليها ثمر ، من كتاب البيوع . صحيح مسلم ٢٤١ . وأبو داود ، فى : باب العبديهاع وله مال ، من كتاب الإجارة . سنن أبى داود ٢٤٠ ، ٢٤١ . والتزمذى ، فى : باب ما جاء فى ابتياع النخل بعد التأبير والعبد وله مال ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥/٥٥ . والنسائى ، فى : باب العبد يباع ويستثنى المشترى ماله ، من كتاب البيوع . المجتبى ٢٦١/٧ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى من باع نخلًا مؤبرًا أو عبدًا له مال ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢٤١/٧ . والدارمى ، فى : باب فى من باع عبدًا له مال ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢٥٣/٥ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى مال المملوك ، من كتاب البيوع . الموطأ ٢٦١/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٩/٢ ، ١٥٠ ، ٢٥٠ ، ١٥٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٠ . ٣٠١/٥ .

الشرح الكبير بُوطَائِفِ العِباداتِ ، وأعْباءِ التَّكالِيفِ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾(١) . فبالآدَمِيَّةِ يَتَمَهَّدُ للمِلْكِ ، كَمَا تَمَهَّدَ للتَّكْلِيفِ ، فعلى هذا لا زَكاةَ على السَّيِّدِ في مالِ العَبْدِ ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُه ، ولا على العَبْدِ ؛ لنَقْص مِلْكِه ، والزكاةُ إِنَّما تَجبُ على تامِّ المِلْكِ .

فصل : ومَن بعضُه حُرٌّ عليه زَكاةُ مالِه ؛ لأنَّه يَمْلِكُ بجُزْئِه الحُرِّ ، ويُورَٰثُ عنه ، فمِلْكُه كامِلٌ ، فهو كالحُرِّ في وُجُوبِ الزكاةِ . وهذا أَحَدُ الوَجْهَيْن لأصحاب الشافعيّ . وفيه لهم وجْهّ آخَرُ ، لا تَجبُ ؛ لأنّه ناقِصٌ ، أَشْبَهَ القِنَّ . والأَوَّلُ أَوْلَى . فأمَّا أمُّ الوَلَدِ والمُدَبَّرُ فحُكْمُهما حُكْمُ القِنِّ ؟ لأُنَّه لا حُرِّيَّةَ فيهما .

الإنصاف هذه الرُّوايَةُ أَشْهَرُ عندَ الأصحاب . قال في « التَّلْخيصِ » ، في باب الدُّيونِ المُتَعَلِّقةِ بالرَّقيق : والذي عليه الفَتْوَى ، أنَّه لا يَمْلِكُ . قال في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ ، في آخِرِ بابِ الحَجْرِ : اخْتَارَ الأصحابُ ، أنَّه لا يَمْلِكُ . والرُّوايَةُ الثَّانيةُ ، يَمْلِكُ [١٩١/١ ظ] بالتَّمْليكِ . اخْتَارَه أَبُو بَكْرٍ . قَالَه في ﴿ الفُروعِ ﴾ ، وابنُ شَاقْلًا . وصحَّحَها ابنُ عَقِيلٍ ، والمُصَنَّفُ في « المُغْنِي » . قال في « القَواعِدِ الْأَصُولِيَّةِ » : وهي أَظْهَرُ . قال في « الفائقِ » ، و « الحاوِي الصُّغيرِ » : ويَمْلِكُ بتَمْليكِ سُيِّدِه وغيرِه ، في أُصحِّ الرُّوايتَيْن . قال في « الرِّعايتَيْن » : لو مُلِّكَ ، مَلَكَه في الأُقْيَسِ . وأطْلَقَهما في « الفُروع ِ » ، و « التُلْخيصِ » ، و « مَجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، و « الحاوِى الكَبير » .

فائدة : تجبُ الزَّكاةُ على المُعْتَقِ بعضُه بقَدْرِ ما يَمْلِكُه .

⁽١) سورة البقرة ٢٩.

الإنصاف

فائدة : لهذا الخلاف فوائدُ عديدةً . أَكْثُرُها مُتَفَرِّقَةً في الكتاب . ومنها ، ما تقدُّم ، و هو ما إذا مَلَّكَه سيِّدُه مالًا . ومنها ، إذا مَلَّكَه سيِّدُه عبْدًا وأهَلَّ عليه هِلالُ الفِطْر ، فإنْ قُلْنا : لا يَمْلِكُه . فَفِطْرَتُه على السَّيِّدِ . وإن قُلْنا : يَمْلِكُه . لم تجبْ على واحدٍ منهما . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . واخْتارَه القاضي ، وابنُ عَقِيلٍ ، وغيرُهما ، اعْتِبارًا بزَكاةِ المالِ . وقال في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : فلا فِطْرَةَ إِذَنْ في الأصحِّ . وقيل : تجبُ فِطْرَتُه على السَّيِّدِ . صحَّحَه المُصنِّفُ ، والشَّارِ حُ . قلتُ : وهو الصَّوابُ . وأطْلَقَهما في ﴿ القَواعِدِ الفِقْهيَّةِ ﴾ . ويُؤدِّي السَّيُّدُ عن عبْدِ عبْدِه، إنْ لم يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ . وإنْ ملَك ، فلا فِطْرَةَ له ؛ العدَم مِلْكِ السَّيِّدِ ونقْص مِلْكِ العَبْدِ . وقيل : يَلْزَمُ السَّيَّدَ الحُرَّ كَنَفَقَتِه . وهو ظاهِرُ كلام الخِرَقِيِّ . وانحتارَه المُصَنَّفُ ، والشَّارِحُ . ومنها ، تكْفيرُه بالمال في الحَجِّ ، والأيْمانِ ، والظُّهار ، ونحُوها . وفيه للأصحابِ طُرُقٌ . ذكَرَها ابنُ رَجَبٍ في ﴿ فَوائِدِه ﴾ ، وذَكَرْتُها في آخرِ كِتابِ الأَيْمانِ . ومنها ، إذا باعَ عبْدًا ، وله مالٌ . وللأصحاب أيضًا فيها طُرُقٌ . ذَكَرْتُها في آخرِ بابِ بَيْعِ الأُصولِ والنِّمارِ ، في كلامِ المُصنِّفِ . ومنها ، إذا أَذِنَ لَعَبْدِه الذِّمِّيِّ أَنْ يَشْتَرِى له بمالِه عبْدًا مُسْلِمًا ، فاشْتَراه ؛ فإنْ قُلْنا : يَمْلِكُ بالتَّمْليكِ . لم يصِحُّ شِراؤُه له . وإنْ قُلْنا : لا يَمْلِكُ . صحَّ ، وكان مَمْلُوكًا للسَّيِّدِ . قال المَجْدُ : هذا قِياسُ المذهب عندِي . قال ابنُ رَجَبِ : قلتُ : ويتَخَرَّجُ فيه وَجْهٌ ، لا يَصِحُّ على القَوْلَيْن ، بِناءً على أَحَدِ الوَجْهَيْن ؛ أَنَّه لاَ يَصِحُّ شِراءُ الذِّمِّيِّ لمُسْلم بالوَكَالَةِ . انتهى . قلتُ : ويتخَرُّ جُ الصَّحيحُ على القَوْلَيْن ، بناءً على أَحَدِ الوَجْهَيْن ؟ أنَّه يَصِحُّ(') شِراؤه للمُسْلِم بالوَكالَةِ. ومنها ،عكْسُ هذه المسْأَلَةِ ؛ لو أَذِنَ الكافِرُ لعبدِه المُسْلَم ، الذي يَثْبُتُ مِلْكُه عليه ، أَنْ يشْتَرِي بَالِه رَقِيقًا مُسْلِمًا ، فإِنْ قُلْنا:

١١) في الأصل ، ١: ولا يصح ١.

الإنصاف يَمْلِكُ . صحَّ ، وكان العبْدُ له . وإنْ قُلْنا : لا يَمْلِكُ . لم يصحَّ . ومنها ، تَسَرِّى العَبْدِ ، وفيه طَرِيقان ؛ أحدُهما ، بناؤُه على الخِلافِ في مِلْكِه . فإنْ قُلْنا : يَمْلِكُ . جازَ تَسَرِّيه ، وإلَّا فلا ؛ لأنَّ الوَطْءَ بغيرِ نِكاحٍ ولا مِلْكِ يَمينٍ ، مُحَرَّمٌ بنَصِّ الكتاب والسُّنَّةِ . وهي طريقَةُ القاضِي ، والأصحاب بعدَه . قالَه ابنُ رَجَبِ . وقدَّمه فى « الفُروع ِ » . والثَّانِي ، يجوزُ تَسَرِّيه على كلا الرِّوايتَيْن . وهبي طرِيقَةُ الخِرَقِيِّ ، وأبي بَكْرٍ ، وابن أبي مُوسَى ، وأبي إسْحاقَ بن شَاقْلًا . ذكره عنه في « الوَاضِحِ » ، ورَجَّحَها المُصنِّفُ في « المُغْنِي » . قال ابنُ رَجَب : وهي أصحُّ . وحَرَّرَها في « فَوائِدِه » . وتأْتِي هذه الفائِدَةُ في كلام ِ المُصَنِّفِ في آخرِ بابِ نفَقَةِ الأقارب والمَماليك ، في قوله : وللعَبْدِ أَنْ يتَسَرَّى بإذْنِ سَيِّده . بأتَّمَّ مِن هذا . ومنها ، لو باعَ السَّيِّدُ عبْدَه نفْسَه بمالِ في يَدِه ، فهل يعْتِقُ ؟ المنْصُوصُ ، أنَّه يعْتِقُ بذلك . وذكرَه القاضي(١) مع قولِه : إنَّ العَبْدَ لا يَمْلِكُ . ونَرَّلَه القاضي على القولِ بالمِلْكِ . ومنها ، إذا أعْتَقَه سيِّدُه وله مالٌ ، فهل يسْتَقِرُّ مِلْكُه للعَبْدِ أم يكونُ للسَّيِّدِ ؟ على رِوايتَيْن . فمِنَ الأصحابِ مَن بَناها على القوْلِ بالمِلْكِ وعَدَمِه . فإنْ قُلْنا يَمْلِكُه . اسْتَقَرَّ مِلْكُه عليه بالعِتْقِ ، وإلَّا فلا . وهي طريقَةُ أبي بَكْرٍ ، والقاضي في « خِلافِه » ، والمَجْدِ . ومنهم ، مَن جعَل الرِّوايتَيْن على القوْلِ بالمِلْكِ . ومنها ، لو اشْتَرى العَبْدُ زوْجَتَه الأَمَةَ بمالِه . فإنْ قُلْنا : يَمْلِكُ . انفسَخَ نِكاحُه . وإنْ قُلْنا : لا يَمْلِكُ . لم ينْفَسِخْ . ومنها ، لو مَلَّكَه سيِّدُه أَمَّةً فاسْتَوْلَدَها . فإنْ قُلْنا : لا يَمْلِكُ . فَالْوَلَدُ مِلْكُ السَّيِّدِ . وإنْ قُلْنا : يَمْلِكُ . فَالْوَلَدُ مَمْلُوكُ الْعَبْدِ ، لَكِنَّه لا يعْتِقُ عليه ، حتى يَعْتِقَ ، فإذا عَتَق ، و لم يَنْزعْه منه قبلَ عِثْقِه ، عتَق عليه ؛ لتَمام مِلْكِه حِينَئذٍ . ذَكَرَه القاضي في « المُجَرَّدِ » . ومنها ، هل ينْفُذُ تَصُّرُفُ السَّيِّدِ في مالِ العَبْدِ دونَ اسْتِرْجَاعِه ؟ فَإِنْ قَلْنَا : لا يَمْلِكُ . صحَّ بغيرِ إشْكَالِ . وَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ . فظاهِرُ

⁽١) في القواعد الفقهية ص ٤٢١ : ﴿ الحرق ﴾ . ولعله الصواب .

الإنصاف

كلام الإمام أحمد ، أنَّه ينْفُذُ عِنْقُ السَّيِّدِ لرقيق عبده . [١٩٢/١ و] قال القاضى : فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَجَعَ فَيهُ قَبَلَ عِثْقِه . قال : وإنْ حُمِلَ عَلَى ظَاهِرِه ، فلأنَّ عَثْقَه يتَضَمَّنُ الرُّجوعَ في التَّمْليكِ . ومنها ، الوَقْفُ عليه ، فنَصَّ أحمدُ ، أنَّهُ لا يصِحُّ . فقيلَ : ذلك يتَفَرَّعُ على القوْلِ بأنَّه لا يَمْلِكُ . فأمَّا إنْ قيلَ : إنَّه يَمْلِكُ . فيَصِحُّ الوَقْفُ عليه ؛ كالمُكاتَبِ في أَظْهَرِ الوَجْهَيْنِ ، والأَكْثَرون على أنَّه لا يصِحُّ الوَقْفُ عليه ، على الرُّوايتَيْن لضَعْفِ مِلْكِه . ويأتِي في كلام المُصَنِّفِ في أوَّلِ الوَقْفِ . ومنها ، وَصِيَّةُ السَّيِّدِ لعبْدِه بشيءِ مِن مالِه ، فإنْ كان بجُزْءِ مُشاعٍ منه ، صحَّ وعتَق مِنَ العَبْدِ بِنِسْبَةِ ذلك الجُزْءِ ؛ لدُخولِه في عُمومِ المالِ ، ويَكْمُلُ عِتْقُه مِن بقِيَّةِ الوَصِيَّةِ . نصَّ عليه ، وفي تعْلِيلِه ثَلاَتُهُ أَوْجُهٍ . ذَكَرَها ابنُ رَجَبٍ في ﴿ فَوائِدِ قَواعِدِه » . وعنه ، لا تصِحُ الوَصِيَّةُ لقِنِّ . ومنها ، ذكر ابنُ عَقِيلٍ ، وإنْ كانتِ الوَصِيَّةُ بَجُزْءٍ مُعَيَّنِ ، أو مُقَدَّرِ ، ففي صحَّةِ الوَصِيَّةِ رِوايتان ؛ أَشْهَرُهما ، عَذَمُ الصِّحَّةِ . فمِنَ الأصحابَ مَن بَناهُما على أنَّ العَبْدَ هل يَتَمَلَّكُ أم لا ؟ وهي طريقَةً ابنِ أبِي مُوسى ، والشِّيرَازِيِّ ، وابنِ عَقِيلِ ، وغيرِهم . وأشارَ إليه الإِمامُ أحمدُ ، في رِوايَةِ صالحٍ. ومنهم من حَمَل الصِّحَّة على أنَّ الوَصِيَّةَ كَقَدْرِ المُعَيَّنِ ، أو المُقَدَّرِ مِنَ التَّرَكَةِ لا بِعَيْنِه ، فَيَعُودُ إِلَى الجُزْءِ المُشاعِ ِ . قال ابنُ رَجَبٍ : وهو بعيدٌ جِدًّا . ويأتِي ذلك في كلام المُصنِّف ، في باب المُوصَى له بأتَّمَّ مِن هذا . ومنها ، لو غَزَا العَبْدُ على فَرَس مَلَّكَه إِيَّاها سيِّدُه . فإن قُلْنا : يَمْلِكُها . لم يُسْهَمْ لها ؛ لأنَّها تَبَعّ لمَالِكِهَا ، فَيُرْضَخُ لِهَا ، كَمَا يُرْضَخُ له . وإنْ قُلْنا : لا يَمْلِكُها . أُسْهِمَ لها ؛ لأنَّها لسَيِّدِه . قال ابنُ رَجَبِ : كذا(١) قال الأصحابُ ، والمنصوصُ عن الإمام أحمدَ ، أنَّه يُسْهَمُ لَفَرَسِ العَبْدِ ، وتَوَقَّفَ مرَّةً أُخْرَى ، وقال (١) : لا يُسْهَمُ لها مُتَّجِدًا. ومَوْضِعُ هذه الفوائدِ في كلام ِ الأصحابِ ، في آخرِ بابِ الحَجْرِ ، في أَحْكَامُ العَبْدِ .

⁽١) سقط من الأصول ، والمثبت من القواعد الفقهية لابن رجب ص ٤٢٣ .

الإنصاف

تنبيه : هل الخِلافُ في مِلْكِ العَبْدِ بالتَّمْليكِ ، مُخْتَصٌّ بتَمْليكِ سَيِّدِه أم لا ؟ فَاخْتَارَ فِي ﴿ التَّلْخِيصِ ﴾ ، أنَّه مُخْتَصٌّ به ، فلا يَمْلِكُ مِن غير جَهَتِه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « الرِّعايتَيْن » . وقال في « التَّلْخيص » : وأصحابُنا لم يُقَيِّدوا الرُّو ايتَيْن بتَمْليكِ السَّيِّدِ ، بل ذكرُو هما مُطْلَقًا في مِلْكِ العَبْدِ إذا مُلِّكَ . قلتُ : جزَم به في « الحاويَيْن » ، و « الفائق » . قال في « القَواعِدِ » : وكلامُ الأَكْثَرين يدُلُّ على خِلافِ ما اخْتارَه صاحِبُ « التَّلْخيص » . فإذا عَلِمْتَ ذلك ، فيتَفَرَّ عُ على هذا الخِلافِ مَسائِلُ ؛ منها ، اللُّقَطَةُ بعدَ الحَوْلِ . قال طائِفَةٌ مِنَ الأصحاب : تَنْبَنِي على روايَتَى المِلْكِ وعدَمِه ، جَعْلًا لتَمْليكِ الشَّارعِ كتَمْليكِ السَّيِّدِ ، منهم صاحِبُ « المُسْتَوْعِبِ » . وظاهِرُ كلام ابنِ أبي مُوسَى ، أنَّه يَمْلِكُ اللُّقطَةَ ، وإنْ لم تُمْلَكْ بتَمْليكِ سيِّدِه . وعندَ صاحِبِ « التَّلْخيصِ » ، لا يَمْلِكُها بغيرِ خِلافٍ . وكذلك ف « الهداية » ، و « المُغنِي » ، و « الكَافِي » ، و « الرِّعاية الصُّغْرَى » ، و « الحاوى الصَّغير » ، و « المُذْهَب » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « الفائق » ، وغيرِهم ، أنَّها مِلْكٌ لسيِّدِه بمُضِيِّ الحَوْلِ . ومنها ، حِيازَةُ المُباحاتِ ؛ مِن احْتِطابِ ، أو احْتِشاشِ ، أو اصْطِيادٍ ، أو معْدِنٍ ، أو غيرِ ذلك . فمِنَ الأصحابِ مَن قال : هو مِلْكُ لسيِّدِه دُونَه . روايَةً واحدَةً ، كالقاضِي ، وابن عَقِيل ، لكنْ لو . أَذِنَ له السَّيِّدُ في ذلك ، فهو كتَمْليكِه إيَّاه . ذكَرَه القاضي وغيرُه . وخرَّج طائِفَةٌ المَسْأَلَةَ على الخِلافِ في مِلْكِ العَبْدِ وعدَمِه ، منهم المَجْدُ ، و قاسَه على اللَّقَطَة . وهو ظاهِرُ كلامِ ابنِ عَقِيلِ في مَوْضِعِ آخَرَ . ومنها ، لو أُوصِيَى للعَبْدِ ، أو وُهِبَ له ، وقبلَه بإِذْنِ سيِّدِه ، أو بدُونِه ، إذا أَجَزْنا له ذلك على المنْصوص ، فالمالُ للسَّيِّدِ . نَصَّ عليه في روايَةٍ حَنْبَل . وذكره القاضي وغيرُه . وبَناه ابنُ عَقِيل وغيرُه على الخِلافِ في مِلْكِ السُّيِّدِ . ويأْتِي أيضًا هذا في كلام المُصنِّفِ ، في باب المُوصَى له . ومنها ، لو خلَّع العَبْدُ زُوْجَتُه بعِوض ، فهو للسُّيِّدِ . ذكَّره الخِرَقِيُّ . وظاهِرُ كلام ابن

الثَّالِثُ ، مِلْكُ نِصَابِ ، فَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ فَلَا زَكَاةً فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْصًا يَسِيرًا ؛ كَالْحَبَّةِ وَالْحَبَّتَيْن .

الشرح الكبير

٨٢٦ – مسألة : (الثَّالِثُ ، مِلْكُ نِصاب ، فإن نَقَص عنه فلا زَكَاةً فيه ، إِلَّا أَن يَكُونَ نَقْصًا يَسِيرًا ؛ كالحَبَّةِ والحَبَّتَيْن) مِلْكُ النِّصابِ شَرْطٌ لُوجُوبِ الزكاةِ ، لِما يَأْتِي في أَبُوابِه مُفَصَّلًا إِن شاء اللهُ . فإن نَقَص عن النُّصاب فلا زَكاةَ فيه ، إن كان النَّقْصُ كَثِيرًا بالاتِّفاقِ ، وإن كان يَسِيرًا ، فقد اخْتَلَفَتِ الرِّوايَةُ عن أحمدَ ، رَحِمَه اللهُ ، في ذلك ، فرُوِيَ أَنَّه قال ، في نِصابِ الذُّهَبِ إِذَا نَقَصٍ ثُمُّنًا : لا زَكَاةً فيه . اخْتَارَه أَبُو بكرٍ ، وهو ظاهِرُ قُولِ الخِرَقِيِّ ، ومَذْهَبُ الشافعيِّ ، وإسْحَاقَ ، وابنِ المُنْذِرِ ؛ لقَوْلِ

عَقِيلٍ ، بِناوُّه عَلَى الخِلافِ في مِلْكِ العَبْدِ . قال ابنُ رَجَبِ : يَعْضُدُه أَنَّ العَبْدَ هنا الإنصاف يِمْلِكُ البُضْعَ ، فمَلَكَ عِوضَه بالخُلْعِ ؛ لأنَّ مَن مَلَك شيئًا ملَكَ عِوضَه . فأمَّا مَهْرُ الأُمَةِ ، فهو للسَّيِّدِ . ذكر ذلك كلُّه ابنُ رَجَبٍ في الفائدةِ السَّابعَةِ مِن « قَواعِدِه » بأُبسطَ مِن هذا .

> قوله : الثَّالِثُ ، مِلْكُ نِصابٍ ، فإنْ نقَص عنه فلا زَكاةً فيه ، إلَّا أَنْ يكونَ نَقْصًا يَسِيرًا ، كَالْحَبَّةِ والْحَبَّتَيْن . فالنِّصابُ تقْريبٌ في النَّقْلَيْن . وهذا المذهبُ . قال في « الفُروعِ » : وذهَب إليه الأَكْثَرون . قدَّمه ابنُ تَميم ، و « الرِّعايَتُين » ، و « الحاوِيَيْن » ، تَبَعًا للمُصَنِّفِ في « المُغْنِي » ، و « الكافِي » ، [١٩٢/١ ظ] وصاحبُ « مُجْمَع ِ البَحْرَيْن » ، وقال : قالَه غيرُ الخِرَقِيِّ . قال في « الفائق » : ولو نقَص النَّصابُ ما لا يُضْبَطُ ، كحبَّةٍ وجَبَتْ ، في أُصحِّ الوَجْهَيْن . قال في « الحَواشِي » : قالَه الأصحابُ . قال الزَّرْكَشِيُّ : المشْهورُ عندَ الأصحابِ ، لا يُعْتَبَرُ النَّقْصُ اليَسِيرُ ، كالحَبَّةِ والحَبَّتَيْن . وجزَم به فى « التَّلْخيصِ » ، و « النَّظْم ِ » .

الشرح الكبير النبيِّ عَلِيْكُ : ﴿ لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أُوَاقٍ صَدَقَةٌ ﴾(١) . وقال : ﴿ لَيْسَ فِي أَقَلَّ مِنْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ صَدَقَةٌ »^(٢) . ورُوِيَ عن أحمدَ ، أنّ نِصابَ الذَّهَبِ إِذَا نَقَص ثُلُثَ مِثْقَالٍ زَكَّاه . وهو قولُ عُمَرَ بن عِبدِ العزيز ، وسُفْيانَ . وإن نَقَص نِصْفًا لا زَكاةَ فيه . وقال أصحابُنا : إن كان النَّقْصُ يَسِيرًا ؛ كالحَبَّةِ والحَبَّتَيْن ، وجَبَتِ الزكاةُ ؛ لأنَّه لا يَنْضَبطُ غالِبًا ، فهو

وعنه ، النَّصابُ تحديدٌ ، فلا زكاة فيه ، ولو كان النَّقْصُ يسِيرًا . قال في « المُبْهِج ِ » : هذا أَظْهَرُ وأَصحُ . وجزَم به في « الوَجيزِ » . قال في « الشُّرح ِ » : وهو ظاهِرُ الأُخْبَارِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لا يُعْدَلَ عنه . وهو ظاهِرُ كلام ِ الخِرَقِيِّ . وهو قوْلُ القاضي ، إِلَّا أَنَّه قال : إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْصًا يَدْخُلُ فِي الْمَكَايِيلِ ، كَالْأُوقِيَّةِ ، ونحوِها ، فلا يُؤثِّرُ . وأَطْلَقَهما في « الفُروعِ » ، و « حَواشِي المُقْنِعِ » ، و « الكافِي » ، و « الزُّرْكَشِيِّ » . وعنه ، لا يضُرُّ النَّقْصُ ، ولو كان أَكْثَرَ مِن حَبَّيْن . وعنه ، حتى ثلاثَةِ دَراهِمَ وثُلُثِ مِثْقالٍ . وأَطْلقَ في « الفائقِ » في ثُلُثِ مِثْقالٍ

(٢) أخرجه الدارقطني ، في : باب وجوب زكاة الذهب والورق ... ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني

٩٣/٢ . وأبو عبيد ، في : الأموال ٤٠٩ .

⁽١) أخرجه البخاري ، في : باب ما أُدِّي زكاته فليس بكنز ، وباب زكاة الورق ، وباب ليس فيما دون خمس ذود صدقة ، وباب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٤٨ ، ١٥٦ . ومسلم ، في : أول كتاب الزكاة . صحيح مسلّم ٢ / ٦٧٤ ، ٦٧٥ . وأبو داود ، في : باب ما تجب فيه الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٥٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذي ٣ / ١٢٠ ، ١٢١ . والنسائي ، في : باب زكاة الإبل ، وباب زكاة الورق ، وباب زكاة الحبوب ، وباب القدر الذي تجب فيه الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٢٦ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ . وابن ماجه ، في : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٢ . والدارمي ، في : باب ما لا يجب فيه الصدقة من الحبوب والورق والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨٤ . والإمام مالك ، في : باب ما تجب فيه الزكاة ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٩٢ ، ٢ . ٤ ، ٣ . ٤ . ٣ . ٢ ، ٢ ، . 797 . 77 . 79 . 72 . 77 . 70 . 70 . 70 . 70

كَنَقْصِ الحَوْلِ سَاعَةً أو سَاعَتَيْن ، وإن كَان نَقْصًا بَيِّنًا ، كَالدَّانِقِ (') والدَّانِقَيْن ، فلا زَكَاةَ فيه . وقال مالكُ : إذا نَقَص نَقْصًا يَسِيرًا يَجُوزُ جَوازَ الوازِنَةِ ، وجَبَتِ الزكاةُ ؛ لأَنَّها تَقُومُ مَقامَ الوازِنَةِ ، أَشْبَهَتِ الوازِنَة . والأَوَّلُ ظاهِرُ الأَخْبَارِ ، فَيَنْبَغِى أَن لا يُعْدَلَ عنه .

لإنصاف

الرَّوايتَيْن . وأَطْلَقَ ابنُ تَميم في الدَّانِقِ والدَّانِقَيْن ، الرِّوايتَيْن . وقيل : الدَّانِق والدَّانِقان لا يمْنَعُ في الفِضَّةِ ، ويمْنَعُ في الدَّهَبِ . قال أبو المَعالى : وهذا أوْجَهُ . وقيل : يضُرُّ النَّقْصُ اليسيرُ في أَوَّلِ الحَوْلِ أو وسَطِه ، دُونَ آخِرِه . قال الزَّرْكَشِيُّ : لا يُعْتَبَرُ النَّقْصُ اليسيرُ . ثم بعدَ ذلك يؤيِّرُ نقْصُ ثَمَن ، في رِوايَةٍ اختارَها أبو بَكْرٍ . وفي أُخْرَى ، في الفِضَّةِ ثُلُثُ دِرْهَم . وفي أُخْرَى ، في الذَّهبِ نِصْفُ مِثْقالٍ . ولا يؤيِّرُ الثَّلُثُ .

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، الصَّحيحُ ، أنَّ نِصابَ الزَّرْعِ والنَّمْرِ تحْديدٌ . وجزَم به القاضى فى « المُحَرَّدِ » ، والسَّامَرِّى فى « المُسْتَوْعِبِ » ، والمُصنَّفُ فى « المُعْنِى » ، والمَحْدُ فى « شَرْحِه » . وهو ظاهِرُ كلام الخِرَقِيِّ . وعنه ، نِصابُ ذلك تقْريبٌ . وهو ظاهِرُ كلام المُصنِّفِ هنا ، وجزَم به فى « الوَجيزِ » . وقدَّمه فى « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » . قلتُ : وهو الصَّوابُ . وأطلَّقهما فى « الفُروعِ » ، و « الفائقِ » ، و « ابنِ تَميم » . فعلى المذهب ، يُوَثِّرُ نحو رَطلَيْن ومُدَّدُن . وعلى الرِّوايَةِ الثَّانيةِ ، لا يُؤثِّرُ . قالَه فى « الفُروعِ » ، قال : وجعلَه فى « الرِّعايَة » من فوائدِ الخِلافِ . الثَّانيةُ ، لا اعْتِبارَ بنَقْصِ داخلَ الكَيْلِ ، فى أصحِّ « الرَّعايَة » من فوائدِ الخِلافِ . الثَّانيةُ ، لا اعْتِبارَ بنَقْصِ داخلَ الكَيْلِ ، فى أصحِّ « الرَّعايَة » من فوائدِ الخِلافِ . الثَّانيةُ ، لا اعْتِبارَ بنَقْصِ داخلَ الكَيْلِ ، فى أصحِّ الوَجْهَيْن . قال فى « الفُروعِ » : جزَم به الأئمَّةُ . وقيلَ : يُعْتَبرُ . وقال فى « القُروعِ » : جزَم به الأئمَّةُ . وقيلَ : يُعْتَبرُ . وقال فى « القُروعِ » : جزَم به الخَمْسَةِ أُوسُقِ ظَهَرَ فيها ، سقَطَتِ « التَّلْخيص » : إذا نقَص ما لو وُزِّعَ على الخَمْسَةِ أُوسُقِ ظَهَرَ فيها ، سقَطَتِ « التَّلْخيص » : إذا نقَص ما لو وُزِّعَ على الخَمْسَةِ أُوسُقِ ظَهَرَ فيها ، سقَطَتِ « التَّلْخيص » : إذا نقَص ما لو وُزِّعَ على الخَمْسَةِ أُوسُقِ ظَهَرَ فيها ، سقَطَتِ

⁽١) الدانق : سدس الدرهم .

٨٢٧ – مسألة : ﴿ وَتَجِبُ فيما زاد على النِّصابِ بالحِسابِ ، إِلَّا في السَّائِمَةِ ﴾ فلا شيءَ في أوْقاصِها على ما يَأْتِي بَيانُه . واتَّفَقُوا على زِيادَةِ الحَبِّ ، أنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فيها بالحِسابِ ، واخْتَلَفُوا في زِيادَةِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ ، فرُوِىَ وُجُوبُ [١٣٦/٢ و] الزكاةِ فيها عن عليٌّ ، وابن ِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنهما . وبه قال عُمَرُ بنُ عبدِ العزِيزِ ، والنَّخَعِيُّ ، ومالكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، والأوْزاعِيُّ ، والشافعيُّ ، وأبو يُوسُفَ ، ومحمدٌ ، وأبو ثَوْرِ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ ، وعَطاءٌ ، وطاوسٌ ، والحسنُ ، والشُّعْبيُّ ، ومَكْحُولٌ ، والزُّهْرِيُّ ، وعَمْرُو بنُ دِينارٍ ، وأبو حنيفةَ : لا شيءَ في زيادَةِ الدَّراهِم حتى تَبْلُغَ أَرْبَعِين ، ولا في زِيادَةِ الذُّهَب حتى تَبْلُغَ أَرْبَعَةَ دَنانِيرَ ؛ لقَوْلِه عليه السلامُ : ﴿ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ﴾(') . وعن مُعاذٍ ، عن النبيِّ عَلَيْكُ أَنَّه قال : ﴿ إِذَا بَلَغَ

الإنصاف الزَّكاةُ ، وإلَّا فلا .

قوله : وتَجِبُ فيما زادَ على النِّصاب بالحِساب ، إلَّا في السَّائِمةِ . لا تجبُ الزُّكاةُ في وَقْصِ السَّائمةِ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وقطَع به أَكْثُرُهم . وقيل : تجبُ في وَقْصِها . اخْتارَه الشِّيرازِيُّ . فعلي هذا القوْلِ ، لو تَلِفَ بعِيرٌ مِن تسْعَةِ أَبْعِرَةٍ ، أو مَلَكَه قبلَ التَّمَكُّنِ ، إنِ اعْتَبَرْنا التَّمَكُّن ، سقط تسعُ شِيَاهٍ . ولو تَلِفَ مِنَ التُّسْعِ سِيَّةٌ ، زَكَّى الباقِيَ ثُلُثَ شاةٍ . ولو كانتْ مَعْصوبَةً فأخذ

⁽١) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٣ ، ٣٦٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في زكاة الذهب والفضة ، من أبواب الزَّكاة . عارضة الأحوذي ٣ / ١٠١ ، ١٠٢ . وابن ماجه ، في : باب زكاة الورق والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٩٢ ، ١٣٢ ، ١٤٥ .

الْوَرِقُ مِائَتَيْنَ فَفِيهِ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ ، ثُمَّ لَا شَيْءَ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا » (الله عَفْوَ بعدَ النصاب ، كالسّائِمةِ . ولَنا ، ما رُوِى عن النبيِّ عَيَّالِهُ ، أَنَّه قال : « هَاتُوا رُبْعَ كالسّائِمةِ . ولَنا ، ما رُوِى عن النبيِّ عَيَّالِهُ ، أَنَّه قال : « هَاتُوا رُبْعَ العُشُورِ ، مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ حَتَّى يَتِمَّ مِائَتَيْنَ ، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَى دِرْهَمَ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ مَوْقُوفًا عليهما (المُ مَوْقُوفًا عليهما (المَعْرُوبُ عَلَى السَحابةِ ، فَيَكُونُ إِجْماعًا . وَلَانَّهُ مالٌ يَتَجَرَّأُ ، فلم يَكُنُ له عَفْوٌ بعدَ النِّصابِ ، كالحُبُوبِ . وما احْتَجُوا والخَبْرِ الأوَّلِ فهو احْتِجاجٌ بدَلِيلِ الخِطابِ ، والمَنْطُوقُ راجِحٌ عليه . والخَبْرُ النَّانِي يَرْوِيه أبو العطُوفِ الجَرَّاحُ بنُ مِنْهَالٍ ، وقد قال الدّارَقُطْنِيُ : :

الإنصاف

منها بعيرًا بعدَ الحَوْلِ ، زكَّاه بِتُسْعِ شَاةٍ . ولو كان بعضُها ردِيئًا أو صِغارًا ، كان الواجِبُ وسَطًا ، ويخرجُ مِنَ الأعْلَى بالقيمَةِ . فهذه أَرْبَعُ مسائِلَ مِن فوائدِه . وعلى المذهب ، يجبُ فى الصُّورَةِ الأُولَى شَاةٌ . وفى الثّانيةِ ، ثلاثةُ أخماسِها . وفى الثّالثةِ ، للذهب ، يجبُ فى الصُّورَةِ الأُولَى شَاةٌ . وفى الثّانيةِ ، ثلاثةُ أخماسِها . وفى الثّالثةِ ، تعمّلُ الواجِبُ بالخِيَارِ ، ويتعلّقُ الردِىءُ بالوقص ؛ لأنّه أحظُ . واختارَه أبو الفَرَجِ أيضًا . ومن فوائدِ الخِلافِ أيضًا ، لو تَلِفَ عِشْرون بعِيرًا مِن أَرْبَعِين قبلَ التَّمَكُنِ ، فيجِبُ على المذهب ، حمْسَةُ أتُساعِ بِنْتِ لَبُونٍ . بعِيرًا مِن أَرْبَعِين قبلَ التَّمَكُنِ ، فيجِبُ على المذهب ، حمْسَةُ أتُساعِ بِنْتِ لَبُونٍ .

⁽۱) أخرجه الدارقطنى ، فى : باب ليس فى الكسر شىء ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطنى ٢ / ٩٣ . والبيهقى ، فى : باب ذكر الخبر الذى روى فى وقص الورق ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٣٥ . (٢) أخرجه الدارقطنى ، فى : باب وجوب زكاة الذهب والورق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطنى . ٩٣/٢ .

⁽٣) أخرجه عن على أبو داود ، فى : باب زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ٣٦٣/١ . وأخرجه عن ابن عمر ابن أبى شيبة فى مصنفه ١٩٩/١ .

الله الرَّابِعُ ، تَمَامُ الْمِلْكِ ، فَلَا زَكَاةً فِي دَيْنِ الْكِتَابَةِ ، [٢٠ و] وَلَا فِي السَّائِمَةِ الْمَوْقُوفَةِ

الشرح الكبر هو مَتْرُوكُ الحَدِيثِ . وقال مالكَ : هو دَجَّالٌ . ويَرْويه عن عُبادَةَ بن نُسَيٍّ ، عن مُعاذٍ ، و لم يَلْقَ عُبادَةُ مُعاذًا ، فيَكُونُ مُنْقَطِعًا . والماشِيَةُ يَشُقُّ تَشْقِيصُها ، بخِلافِ الأثمان .

٨٢٨ - مسألة: الشُّرْطُ (الرَّابِعُ ، تَمامُ المِلْكِ ، فلا زَكاةَ في دَيْنِ المُكاتَبِ) بغير خِلافٍ عَلِمْناه ؛ لنُقْصانِ المِلْكِ فيه ، فإنَّ له أن يُعَجِّزَ نَفْسَه ، ويَمْتَنِعَ مِن أَدائِه .

٨٢٩ – مسألة : (ولا) تَجِبُ (في السَّائِمَةِ المَوْقُوفَةِ ، ولا في

الإنصاف وعلى الثَّانِي ، يجِبُ نِصْفُ بنْتِ لَبُونٍ . وعلى المذهبِ ، لو كان عليه دَيْنٌ بقَدْر الوَقْصِ ، لم يُؤَثَّرُ في وُجوبِ الشَّاةِ المُتَعَلِّقةِ بالنِّصابِ . ذكَرَه ابنُ عَقِيلِ وغيرُه . قالَه ف ﴿ الْفُرُوعِ ِ ﴾ ، واقْتَصَرَ عليه . قال المَجْدُ ، في ﴿ شُرْحِه ﴾ : وفوائدُ ذلك

فَائدة : قال في « الفُروع ِ » : في تعَلُّق الوُجوب بالزَّائدِ على نِصاب السَّرِقَةِ . احْتِمالان . يعْنِي ، أنَّ القَطْعَ هل يتَعَلَّقُ بجميع ِ المَسْروق ِ ، أو بالنِّصابِ منه فقط ؟ فظاهِرُ ما قطَع به المَجْدُ في « شَرْحِه » ، أنَّه يتَعَلَّقُ بالجميع ِ . وهي نظِيرُ المسألةِ التي

قوله : فلا زَكاةً في دَيْنِ الكِتابَةِ . هذا المذهبُ ، وقطَع به الأصحابُ ؛ لعدَم اسْتِقْرارِها . قال في « الفُروع ِ » : ولهذا لا يصبحُ ضمانُ دَيْنِ الكِتابَةِ ، وفيه روايةٌ بصِحَّةِ الضَّمانِ ، فدَلَّ على الخِلافِ هنا . انتهى .

قوله : ولا في السَّائِمةِ المُوتُوفَةِ ، ولا في حِصَّةِ المُضَارِبِ مِنَ الرُّبْحِ قَبْلَ

وَلَا فِي حِصَّةِ الْمُضَارِبِ مِنَ الرِّبْحِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّهَ

حِصَّةِ المُضارِبِ مِن الرِّبْحِ قبلَ القِسْمَةِ ، على أَحَدِ الوَجْهَيْن فيهما) لا الشرح الكبير تَجِبُ الزِكَاةُ فِي السَّائِمَةِ المَوْقُوفَةِ ؛ لأنَّ المِلْكَ لا يَثْبُتُ فيها في وَجْهٍ ، وَفَى وَجْهِ يَثْبُتُ ناقِصًا ، لا يَتَمَكَّنُ مِن التَّصَرُّفِ فيها بأنْواعِ التَّصَرُّفاتِ .

الإنصاف

القِسْمَةِ ، على أَحَدِ الوَجْهَيْنِ فيهما . أمَّا السَّائمَةُ المُوقوفَةُ ، فإنْ كانت على مُعَيَّنين ، كالأقارب ونحوهم ، ففي وُجوب الزَّكاةِ فيها [١٩٣/١ و] وَجْهان . وأطْلَقَهما ابنُ تَميم ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ؛ أحدُهما ، تجبُ الزَّكاةُ فيها . وهو المذهبُ. نَصَّ عليه. قدَّمه في «الفُروعِ»، و«شَرْحِ المَجْدِ»، و « الفائقِ » . قال في « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » : والنَّصُّ ، الوُجوبُ. والوَجْهُ الثَّاني ، لا زَكَاةَ فيها . قدَّمه في ﴿ الشُّرْحِ ِ ﴾ . قال بعضُ الأصحاب : الوَّجْهان مَبْنيَّان على مِلْكِ المُوْقُوفِ عليه وعدَمِه . وجزَم به المَجْدُ في « شَرْحِه » . وعندَ بعض الأصحابِ ، الوَجْهان مَبْنِيَّان على رِوايَةِ المِلْكِ فقط . قالَه ابنُ تَميم ٍ . فعلى المذهبِ ، لا يجوزُ أَنْ يُخْرِجَ مِن عَيْنِها ؟ لمَنْعِ نقْلِ المِلْكِ في الوَقْفِ ، فيخرجُ مِن غَيْرِها . قلتُ : فيُعالِي بها . وإنْ كانتِ السَّائمةُ أو غيرُها وَقْفًا على غيرِ مُعَيَّن ، أو على المساجدِ والمَدارسِ ، والرُّبُطِ ونحوِها ، لم تجِبِ الزَّكاةُ فيها . وهذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ قاطِبَةً ، ونَصَّ عليه ؛ فقال في أرْضٍ موْقوفَةٍ على المساكينِ : لا عُشْرَ فيها ؛ لأنَّها كلُّها تصيرُ إليهم . قال في « الفُروع ِ » : ويتَوجَّهُ خِلافٌ .

فائدة : لو وقَفَ أَرْضًا أو شَجَرًا على مُعَيَّن ، وجبَتِ الزَّكاةُ مُطْلَقًا في العَلَّةِ . على الصُّحيح ِ مِنَ المذهبِ ؛ لجَوازِ بيْعِها ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، ونَصَّ عليه . وجزَم به الخِرَقِيُّ ، و﴿ التُّلْخيصِ ﴾ ، وابنُ رَزِينِ في ﴿ شَرْحِه ﴾ ، والزُّرْكَشِيُّ ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، وقال : رِوايةً واحدَةً . وغيرُهم . وقدُّمه في « الفُروعِ ِ » ،

الشرح الكبير وذَكر شيخُنا في هذا الكِتاب المَشْرُوح وَجْهَا آخَرَ ، أَنَّ الزكاةَ تَجَبُ فيها . وذَكَرَه القاضي . ونَقَل مُهَنّا عن أحمدَ ما يَدُلُّ على ذلك ؛ لعُمُوم قَوْلِه عليه السلامُ: ﴿ فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ ﴾(١) . ولِعُمُوم ِ غيرِه مِن النُّصُوص ِ ، ولأنَّ المِلْكَ يَنْتَقِلُ إلى المَوْقُوفِ عليه في الصَّحِيحِ مِن المَذْهَب ، أَشْبَهَتْ

و « ابن تَميم » ، و « الرَّعايَةِ الكُبْري » . وقيل : تجبُ مع غِنَى المُوقوفِ عليه ، دُونَ غيرِه . جزَم به أبو الفَرَج ِ ، والحَلْوانِيُّ ، وابنُه ، وصاحِبُ « التَّبْصِرَةَ » . قال ف ﴿ الفُروع ِ ﴾ : ولعَلَّه ظاهِرُ ما نقلَه على بنُ سعيدٍ وغيرُه . فحيثُ قُلْنا بالوُجوب ، فإنْ حصَل لكُلِّ واحدٍ نِصِابُ زكاةٍ، وإلَّا خُرِّجَ على الرِّوايتَيْن في تأثيرِ الخُلْطَةِ في غيرٍ السَّائمةِ ، على ما يأتِي .

فوائله ؛ منها ، لو أَوْصَى بْدَراهِمَ في وُجوهِ البِّر ، أو ليُشْتَرَى بها ما يُوقَّف ، فاتَّجَرَ بها الوَصِيُّ ، فربْحُه ، مع أَصْل المال ، فيما وصَّى به ، ولا زَكاةَ فيهما ، وإنْ خَسِرَ ، ضَمِنَ النَّقْصَ . نَقَلَه الجماعةُ عن الإمام أحمدَ . وقيل : ربْحُه إرْثُ . وقال فِ المُؤجُّرِ ، فِي مَنِ اتَّجرَ بمالِ غيرِه ، إنْ رَبِحَ : له أَجْرَةُ مِثْلِه . ويأتِي ما إذا نَمَى المُوصَى بوَقْفِه بعدَ المُوتِ وقَبَلَ وَقَفَه ، في كتاب الوَصايا في فوائدِ ما إذا قَبلَ الوصِيَّةَ بعدَ المُوْتِ ، متى يَثْبُتُ له المِلْكُ . ومنها ، المالُ المُوصَى به يُزَكِّيه مَن حالَ عليه الحَوْلَ على مِلْكِه . ومنها ، لو وَصَّى بنَفْعِ نِصَابِ سائمةٍ ، زَكَّاها مالِكُ الأصْل . قال في ﴿ الرِّعايتَيْنِ ﴾ ، وتابعَه في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : ويَحْتَمِلُ لا زَكاةَ إِنْ وَصَّى بها أبدًا . فَيُعانِي بها . وأمَّا حِصَّةُ المُضارِب مِنَ الرِّبْحِ قِبلَ القِسْمةِ ؛ فذكَر المُصنِّفُ في

⁽١) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٠ . والترمذي ، ف : باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذي ٣ / ١٠٨ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الغنم ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٧ ، ٥٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند . 40 / 4

سائِرَ أَمْلاكِه . وللشَّافِعِيَّةِ وَجْهان كهذَّيْن . فإذا قُلْنا بوُجُوب الزكاةِ فيه ، فَيُنْبَغِي أَن يَخْرُجَ مِن غيرِه ؛ لأَنَّ الوَقْفَ لا يَجُوْزُ نَقْلُ المِلْكِ فيه .

وُجوب الزَّكاةِ فيها وَجْهَيْن ، (وأطْلَقَهما في « الفائق » ') . واعْلَمْ أنَّ حصَّةَ الإنصاف المُضارِب مِنَ الرِّبْحِ قِبَلَ القِسْمَةِ لا تَخْلُو ؛ إمَّا أنْ نقولَ : لا يمْلِكُها بالظُّهور ، أو يَمْلِكُها . فإنْ قُلْنا : لا يَمْلِكُها بالظُّهُور . فلا زَكَاةَ فيها ، ولا يَنعَقِدُ عليها الحَوْلُ حتى تُقَسَّمَ . وإنْ قُلْنَا : تُمْلَكُ بمُجَرَّدِ الظُّهورِ . فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، لا تجِبُ فيها الزَّكاةُ أيضًا ، ولا ينْعَقِدُ عليها الحَوْلُ قبلَ القِسْمَةِ . نَصَّ عليه ، وعليه أكثرُ الأصحاب ؛ منهم أبو بَكْرٍ ، وابنُ أبى مُوسَى ، والقاضى . وجزَم به فى « الخِلَافِ » ، و « المُجَرَّدِ » . وذكره في « الوَسِيلَةِ » ظاهِرَ المذهب . واخْتارَهِ المُصَنِّفُ وغيرُه . وصحَّحَه في « تَصْحيح ِ المُحَرَّر » . وجزَم به في « الوَجيز » وغيرِه . وقدَّمه في « الشُّرحِ ِ » ، و « الفُروع ِ » ، و « الحَواشِيي » ، وغيرِهم . والوَجْهُ الثَّانِي ، تجبُ الزَّكاةَ فيها ، وينْعقِدُ عليها الحَوْلَ . انْحتارَه أبو الخَطَّابِ . وقدَّمه في «المُسْتَـوْعِبِ»، و «الخُـلاصَةِ»، و «الرِّعايتَيْـن »، و « الحاوِيْن » . وأطْلَقَهما في « المُذْهَب » ، و « شُرْحِ المَجْدِ » ، و « محرَّرِه » ، و « الفائقِ » . وقال في « الفائقِ » ، بعدَ إطْلاقِ الوَجْهَيْن : والمُخْتارُ وُجوبُها بعدَ المُحاسَبَةِ . فعلى القوْلِ بالوُجوبِ ، يُعْتَبَرُ بلوغُ حِصَّتِه نِصابًا ، فإنْ كان دُونَه انْبَنَى على الخُلْطَةِ فيه ، على ما يأْتِي ، ولا يَلْزَمُه إخراجُها قبلَ القَبْضِ ، كَالدَّيْنِ ، ولا يجوزُ له إخراجُها مِن مالِ المُضارَبَةِ بلا إذْنٍ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهب . نَصَّ عليه . وقدَّمه في ﴿ الفُروعِ ﴾ وغيرِه . قال في ﴿ القَواعِدِ ﴾ : وأمًّا حتَّى رَبِّ المالِ ، فليس للمُضارِب تزْكِيَتُه بدُونِ إِذْنِه . نَصَّ عليه في روايَةٍ

⁽۱ – ۱) زیادة من : ش .

فصل : فأمَّا حِصَّةُ المُضارِبِ مِن الرِّبْحِ قِبلَ القِسْمَةِ ، فلا تَجِبُ فيها الزكاةُ . نَصَّ عليه أحمدُ ، في روايَةِ صالحٍ ، وابنِ مَنْصُورٍ ، فقال : إذا احْتَسَبا يُزَكِّي المُضارِبُ إذا حالَ الحَوْلُ مِن حينَ احْتَسَبا ؟ لأنَّه عَلِم ما لَه في المالِ ، ولأنَّه إذا اتَّضَعَ بعدَ ذلك كانتِ الوَضِيعَةُ على صاحِبِ المالِ . يَعْنِي إِذَا اقْتَسَما ؟ لأَنَّ القِسْمَةَ في الغالِبِ تَكُونُ عندَ المُحاسَبَةِ ، فقَوْلُ أَحمدَ يَدُلُّ على أنَّه أرادَ بالمُحاسَبةِ القِسْمَةَ ؛ لقَوْلِه : إنَّ الوَضِيعَةَ تَكُونُ على رَبِّ المال . وهذا إِنَّمَا يَكُونُ بعدَ القِسْمَةِ ، وهذا اخْتِيارُ شيخِنا(') . واختارَ أبو الخَطَّابِ وُجُوبَ الزكاةِ فيها مِن حين ِ ظُهُورِ الرِّبْعِ ِ ، إذا كَمَلَتْ نِصابًا ، إِلَّا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الشَّركَةَ تُؤَثِّرُ في غيرِ الماشِيةِ ؛ لأنَّ العامِلَ يَمْلِكُ الرِّبْحَ بِظُهُورِه ، فإذا مَلَكَه جَرَى في حَوْل الزكاةِ ، ولأنَّ مِن أَصْلِنا أنَّ الزكاةَ تَجِبُ في الضَّالَ والمَغْصُوبِ وإن كان رُجُوعُه مَظْنُونًا ، كذلك هذا .

الإنصاف الآجُرِّيِّ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يصيرَ المُضارِبُ شرِيكًا ، فيكونُ حكْمُه حُكْمَ سائرِ الخُلَطاءِ . وقيل : يجوزُ ؛ لدُخولِهما على حُكْم الإسْلام ، ومِن حُكْمِه ، وُجوبُ الزَّكاةِ وإخراجُها مِنَ المالِ . صحَّحَه صاحِبُ « المُسْتَوْعِب » ، و « المُحَرَّر » . وأَطْلَقَهما في « المُحَرَّر » ، و « الفائق » .

فَائِدَةً : يَلْزَمُ رَبُّ المَالِ زَكَاةُ رأْسِ مَالِهِ مَعَ حِصَّتِهِ مِنَ الرِّبْعِ ِ ، وَيُنْعَقِدُ عليها الحَوْلُ بالظُّهورِ . نَصَّ عليه . زادَ بعضُهم ، في أَظْهَرِ الرُّوايتَيْن . قال في « الفُروع ِ » : وهو سَهْوٌ قبل [١٩٣/١ ط] قَبْضِها . وفيه احْتِمالٌ . ويَحْتَمِلُ سقُوطُها قبلَه لتَزَلْزُلِها. انتهى . وأمَّا حِصَّةُ المُضارِبِ إذا قُلْنا : لا يَمْلِكُها

⁽١) انظر : المغنى ٢٦٠/٤ .

ولنا ،أنَّ المُضارِبَ لا يَمْلِكُ الرِّبْحَ بالظُّهُورِ على روايَةٍ ، وعلى روايَةٍ يَمْلِكُهُ مِلْكًا غيرَ تامٍّ ؛ لأَنّه وِقايَةٌ لرَأْسِ المالِ ، فلو نَقَصَتْ قِيمَةُ الأَصْلِ ، أو خَسِر فيه ، أو تَلِف بعضُه ، لم يَحْصُلْ للمُضارِبِ ، ولأَنَّه مَمْنُوعٌ مِن التَّصَرُّفِ فيه ، فلم يكنْ فيه زكاةٌ ، كالِ المُكاتب . ولأَنَّ مِلْكُه لو كان تامًّا لا ختصَّ برِبْجِه ، كا لو اقْتَسَما ثم خَلَطا المالَ ، والأَمْرُ بخِلافِ ذلك ، فإنَّ برِبْجِه ، كا لو اقْتَسَما ثم خَلَطا المالَ ، والأَمْرُ بخِلافِ ذلك ، فإنَّ التَّكَرَ فَرَبِحَ فيها عِشْرِين ، ثم التَّجَرَ فَرَبِحَ قَلاثِين ، فإنَّ الخَمْسِين التي رَبِحَها بينَهما نِصْفَيْن ، ولو تَمَّ مِلْكُه اتَّجَرَ فَرَبِحَ قَلاثِين ، فإنَّ الخَمْسِين التي رَبِحَها بينَهما نِصْفَيْن ، ولو تَمَّ مِلْكُه بمُجَرَّدٍ ظُهُورِ الرِّبْحِ لمَلَكُ مِن العِشْرِين الأُولَى عَشَرَةً ، واختَصَّ بمُجَرَّدِ ظُهُورِ الرِّبْحِ لمَلَكُ مِن العِشْرِين الأُولَى عَشَرَةً ، واختَصَّ برُبْجِها ، وهي عَشَرَةٌ مِن الثَّلاثِين ، وكانتِ العِشْرُون الباقِيَةُ بينَهما نِصْفَيْن ، فيصِيرُ للمُضارِبِ ثَلاثُون . وفارَقَ المَغْصُوبَ والضَّالَ ، فإنَّ المِلْكَ فيه تامُ ، وإنَّما حِيلَ بينَه وبينَه بخِلافِ مَسْأَلَتِنا .

الإنصاف

بالظّهورِ . فلا يَلْزَمُ رَبَّ المَالِ زَكَاتُها . على الصَّحيحِ مِنَ المَدْهِبِ . وهو قُولُ القاضى ، والأَكْثرِين . واختارَه المَجْدُ في « شَرْحِه » . وحكى أبو الخطَّابِ في « انْتِصَارِه » عنِ القاضى ، يَلْزَمُ رَبَّ المَالِ زَكَاتُه ، إذا قُلْنا : لا يَمْلِكُه العامِلُ بدُونِ القِسْمَةِ . وهو ظاهِرُ كلامِ القاضى في « خِلافِه » ، في مسْأَلَةِ المُزارَعَةِ . وحَكاه في « المُسْتَوْعِبِ » وَجْهًا . وصحَّحَه . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . قال في « القَواعِدِ الفِقْهِيَّةِ » : وهو ضَعِيفٌ . قال في « الحَواشِي » : وهو بعيدٌ . وقدَّمه المَجْدُ في « شَرْحِه » ، لكن اختارَ الأوَّلَ .

فائدة : لو أدَّاها رَبُّ المَالِ مِن غيرِ مالِ المُضارَبَةِ ، فرأْسُ المَالِ باقٍ ، وإنْ أَدَّاها منه ، حُسِبَ مِنَ المَالِ والرِّبْحِ . على الصَّحيح ِ مِنَ المَدْهبِ . قدَّمه في « الفُروع ِ » . وقال : ذكرَه القاضي . وتَبِعَه صاحِبُ « المُسْتَوْعِبِ » ،

ومَن أَوْجَبَ الزكاةَ على المُصارِب ، فإنَّما يُوجِبُها عليه إذا حال الحَوْلُ مِن حين تَبْلُغُ حِصَّتُه نِصابًا أو يَضُمُّها إلى ما عندَه مِن جنس المال ، أو مِن الأَثْمَانِ ، إِلَّا إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الشَّرِكَةَ تُؤَثِّرُ في غيرِ السَّائِمَةِ . وليس عليه إخراجُها قبلَ القِسْمَةِ ، كالدَّيْن . وإن أرادَ إخراجَها مِن المال قبلَ القِسْمَةِ لم يَجُزْ ؛ لأنَّ الرِّبْحَ وِقايَةً لرَأْسِ المالِ . ويحْتَمِلُ أن يَجُوزَ ؛ لأنَّهما دَخَلا على حُكُّم الإسلام ، ومِن حُكْمِه وُجُوبُ الزكاةِ ، وإخراجُها مِن المال . فصل : وإن دَفَع إلى رَجُل أَلْفًا مُضارَبَةً ، على أنَّ الرِّبْحَ بينَهما نِصْفَيْن ، فحال الحَوْلُ وقد رَبح أَلْفَيْن ، فعلى رَبِّ المال زَكاةُ أَلْفَيْن . وقال الشافعيُّ في أَحَدِ قَوْلَيْه : عليه زَكاةُ الجَمِيع ِ ؛ لأنَّ الأَصْلَ له ، والرِّبْحَ ('نَماءُ مالِه ' . ولَبَا ، أَنَّ حِصَّةَ المُضارِبِ له دُونَ رَبِّ المالِ ، لأَنَّ للْمُضارِبِ المُطالَبَةَ بها ، ولو أرادَ رَبُّ المالِ دَفْعَ حِصَّتِه إليه مِن غيرِ هذا المالِ لِم يَلْزَمْه قَبُولُه ، ولا تَجبُ على الإنْسانِ زَكاةُ مِلْكِ غيره . وقَوْلُه : ﴿إِنَّهُ نَمَاءُۥ ا مالِه . قُلْنا : إِلَّا أَنَّه لغيرِه ، فلم تَجِبْ عليه زَكاتُه ، كما لو وَهَب نِتاجَ سائِمَتِه لغيرِه . إذا ثَبَت هذا ، فإنَّه يُخْرِجُ الزكاةَ مِن المالِ ؛ لأنَّها مِن مُؤْنَتِه ، فكانت منه ، كَمُؤْنَةِ حَمْلِه ، ويُحْسَبُ مِن الرِّبْحِ ؛ لأنَّه وقايَةٌ لرَأْس المال .

الإنصاف

و « المُحَرَّرِ » وغيرُهما . فيَنْقُصُ رُبْعُ عُشْرِ رأْسِ المالِ . وقال المُصَنِّف ، في « المُغْنِي » ، و « الشَّارِحِ » : يُحْسَبُ مِنَ الرِّبْحِ فقط ، ورأسُ المالِ باقٍ . وجزَما به ؛ لأنَّ الرِّبْحَ وِقايَةٌ لرأْسِ المالِ . وقدَّمه في « الرِّعايَةِ » ، و « الحَواشِي » . وقال في « الكافِي » : هي مِن رأْسِ المالِ . ونصَّ عليه الإمامُ

⁽١ – ١) في م : « إنما نمي » .

وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَلِيءٍ مِنْ صَدَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، زَكَّاهُ إِذَا قَبَضَهُ اللهَ ع لِمَا مَضَى .

• ٨٣ - مسألة : (ومَن كان له دَيْنٌ على مَلِيءٍ مِن صَداقٍ أُو غيرِه ، الشرح الكبير وَكَاه إِذَا قَبَضَه لِما مَضَى) الدَّيْنُ على ضَرْبَيْن ؛ أَحَدُهما ، دَيْنٌ على مُعْتَرِفٍ به باذِلٍ له ، فعلى صاحِبِه زَكاتُه ، إلَّا أَنَّه لا يَلْزَمُه إِخْراجُها حتى يَقْبِضَه ، فَيُزكِّيه لِما مَضَى . يُرْوَى ذلك عن على "، رَضِىَ الله عنه . وبهذا قال التَّوْرِيُّ ، وأبو تَوْرٍ ، وأصحابُ الرَّأْي . وقال عثمانُ بنُ عَفّانَ ، وابنُ عُمَرَ ، وجابِرُ بنُ زَيْدٍ ، والحسنُ ، والزُّهْرِيُّ ، وجابِرُ بنُ زَيْدٍ ، والحسنُ ، والزُّهْرِيُّ ،

أَحمدُ ؛ لأنَّه واجِبٌ عليه كدَيْنِه . وقيل : إنْ قُلْنا : الزَّكاةُ فى الذِّمَّةِ . فمِنَ الرِّبْحِ الإنصاف ورأْسِ المالِ . وإنْ قُلْنا : فى العَيْنِ . فمِنَ الرِّبْحِ فقط .

تنبيه : قُوْلُه : على مَليءٍ . مِن شَرْطِه ، أَنْ يكونَ باذِلًا .

فائدة : الحَوالَةُ به والإِبْراءُ منه ، كالقَبْضِ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وقيل : إنْ جُعِلا وَفاءً فكالقَبْضِ ، وإلَّا فلا .

قوله: زَكَّاه إِذَا قَبَضَه لما مَضى . يعْنِى ، مِنَ الأَحْوالِ . وهذا المذهبُ ، سواءٌ قصَد ببَقائِه الفِرارَ مِنَ الزَّكَاةِ أُو لا . وجزَم به فى « المُغْنِى » ، و « الشَّرَح ِ » ، و « الوَجيزِ » ، وغيرِهم . وقدَّمه فى « الفُروع ِ » وغيرِه . وعليه الأصحابُ .

الشرح الكبير وقَتَادَةُ ، والشافعيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ : عليه إخراجُ الزكاةِ في الحال ، وإن لم يَقْبِضُه ؛ لأنَّهُ قادِرٌ على أُخْذِه والتَّصَرُّفِ فيه ، أَشْبَهَ الوَدِيعَةَ . ورُوىَ عن عائشةَ ، وابن عُمَرَ : ليس في الدَّيْنِ زَكَاةٌ . وهو قولُ عِكْرِمَةَ ؛ لأَنَّه غيرُ تامٌّ ، فلم تَجبْ زَكَاتُه ، كعَرْض القُنْيَةِ . ورُوِيَ عن سَعِيدِ بنِ المُسَيُّب ، وعَطاءِ ، وأبى الزِّنَادِ ، يُزَكِّيه إذا قَبَضَه لسَنَةٍ واحِدَةٍ . ولَنا ، أَنَّه مِلْكُه ، يَقْدِرُ على قَبْضِه والانْتِفاعِ ِبه ، فلَزِمَتْه زَكاتُه لِما مَضَى ، كسائِرِ

الإنصاف وعنه ، يُزَكِّيه لسنَةٍ واحدةٍ ، بِناءً على أنَّه يُعْتبرُ لُوجوبِها إمْكانُ الأداءِ ، و لم يُوجَدْ فيما مضكى .

فوائد ؛ إحْدَاها ، يُجْزِئُه إخْراجُ زَكاتِه قبلَ قَبْضِه لزَكاةِ سنِين ، ولو منع التَّعْجيلَ لأَكْثَرَ مِن سنَةٍ ؛ لقيام ِ الوُجوبِ ، وإنَّما لم يجِبِ الأداءُ رُخْصَةً . الثَّانيةُ ، لو مَلَكَ مَائِةً نَقْدًا ، وَمَائِةً مُؤَجَّلَةً ، زكَّى النَّقْدَ ؛ لتَمامِ حُوْلِه ، وزَكَّى المُؤَجَّلَ إذا قَبَضَه . الثَّالثة ، أوَّلُ حَوْلِ الصَّداقِ ، مِن حينِ العَقْدِ . على الصَّحيح مِنَ المذهبِ ، عَيْنًا كان أو دَيْنًا ، مُسْتَقِرًّا كان أو لا . نصَّ عليه . وكذا عِوَضُ الخُلْعِ والأَجْرَةِ . وعنه ، ابْتِداءُ حَوْلِه مِن حين القَبْض لا قبلَه . وعنه ، لا زَكاةَ في الصَّداقِ قبلَ الدُّخولِ حتى يُقْبَضَ . فَيَثْبُتُ الانْعِقادُ والوُجوبُ قبلَ الحَوْلِ . قال المَجْدُ : بالإجْماع ، مع احْتِمالِ الانْفِساخ . وعنه ، تملكُ قبلَ الدُّخولِ نِصْفَ الصَّداقِ . وكذا الحُكْمُ خِلافًا ومذهبًا في اعْتِبارِ القَبْضِ في كُلِّ دَيْنٍ ، إذا كان في غيرِ مُقابلَةِ مالٍ ، أو مالٍ زَكُوىٌ عندَ الكُلِّ . كَمُوصَّى به ، ومَوْروثٍ ، وثَمَنِ مَسْكَنٍ . وعنه ، لا حوْلَ لأُجْرَةٍ ، فيُزَكِّيه في الحالِ كالمَعْدِنِ . اخْتَارَه الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وهو مِنَ المُفْرداتِ . وقيَّدَها بعضُ الأصحابِ بأُجْرَةِ العَقارِ . وهو مِنَ المُفْرداتِ أيضًا ، نظرًا إلى كوْنِها غلَّهَ أَرْضٍ ممْلُوكَةٍ له . وعنه أيضًا ، لا حوْلَ لمُسْتَفادٍ .

أَمْوالِه ، ولا تَجِبُ عليه زَكاتُه قبلَ قَبْضِه ؛ لأنَّه دَيْنٌ ثابِتٌ فى الذِّمَّةِ ، فلم الشرح الكبير يَلْزَمْه الإِخْراجُ قبلَ قَبْضِه ، كالدَّيْنِ على المُعْسِر ، ولأنَّ الزكاةَ تَجِبُ على سَبِيلِ المُواساةِ ، وليس مِن المُواساةِ أن يُخْرِجَ زَكَاةَ مالِ لا يَنْتَفِعُ به .

وذكرَها أبو المَعالِي في مَن باعَ سمَكًا صادَه بنِصَابِ زَكاةٍ . فعلى الأوَّلِ ، لا يَلْزَمُه الإِخْرَاجُ قِبَلَ القَبْضِ . الرَّابِعةُ ، لو كان عليه دَيْنٌ مِن بهيمَةِ الأنْعام ، فلا زكاةً ؛ لاشْتِراطِ السَّوْمِ فيها ، فإنْ عُيِّنتْ زُكِّيتْ كغيْرها . وكذا الدِّيَةُ الواجبَةُ ، لا تجبُ فيها الزَّكاةُ ؛ لأنَّها لم تتَعَيَّنْ مالًا زكويًّا ؛ لأنَّ الإِبلَ في الذِّمَّةِ فيها أصْلٌ أو أحدَها .

تنبيه : شَمِلَ قُوْلُ المُصَنِّفِ : مِن صَداقٍ أو غيْرِه . القَرْضَ ، ودَيْنَ عُروضِ التِّجارَةِ . وكذا المَبيعَ قبلَ القَبْضِ . جزَم به المَجْدُ وغيرُه ، فيُزَكِّيه المُشْتَرِى ، ولو زالَ مِلْكُه عنه ، أو زالَ ، أو انْفَسَخَ العَقْدُ ، بتَلَفِ مَطْعوم ٍ قبلَ قَبْضِه . ويُزَكِّي المَبِيعَ بشَرْطِ الخِيَارِ ، أو في خِيَارِ المُجْلِسِ مَن حُكِمَ له بمِلْكِه ، ولو فُسِخَ العَقْدُ . ويُزَكِّي أيضًا دَيْنَ السَّلَمِ إِنْ كَانَ للتِّجارَةِ ، و لم يكُن أَثْمَانًا . ويُزَكِّي أيضًا ثُمَنَ المَبِيعِ ورأْسَ مالِ السَّلَمِ قبلَ قَبْضِ عِوَضِهِم ، ولو انْفَسَخَ العَقْدُ . قال في « الفُروع ِ » : جزَم بذلك جماعَةٌ . وقال في « الرِّعايَةِ » : وإنَّما تجِبُ الزَّكاةُ في مِلْكِ تَامٌّ مَقْبُوضٍ . وعنه ، أو مُمَيَّزٍ لم يُقْبَضْ . [١٩٤/١ و] ثم قال : قلتُ : وفيما صَحَّ تصرُّفُ رَبِّه فيه قبلَ قبْضِه ، أو ضَمِنَه بتَلَفِه . وفى ثَمَنِ المَبِيعِ ، ورأسِ مالِ المُسَلَّم ِ قَبَلَ قَبْضِ عِوَضِهِما ، ودَيْنِ السَّلَم ِ إِنْ كَانَ للتِّجَارَةِ ، و لم يكُن أَثْمَانًا ، والمَبِيعِ فِي مُدَّةِ الخِيَارِ قبلَ القَبْضِ ، رِوايتَان . وللباثع إخْراجُ زكاةِ مَبِيعٍ فيه خِيارٌ منه ، فَيَبْطُلُ البَّيْعُ فِي قَدْرِه ، وفي قِيمَتِه رِوايَتَا تَفْريقِ الصَّفْقَةِ ، وفي أيِّهما تُقْبَلُ .

قوله : وفى قيمَةِ المُخْرَجِ ، وجْهان . وأَطْلَقَهما فى « الفُروعِ » ، و « ابن تميم ». قلتُ : الصَّوابُ قوْلُ المُخْرِجِ . فأمَّا مَبِيعٌ غِيرُ مُتعَيَّن ولا مُتمَيَّزٍ فيُزَكِّيه

وأمَّا المُسْتَوْدَعُ(') ، فهو كالذى فى يَدِه ؛ لأنَّ المُسْتَوْدَعَ(') نائِبٌ عنه ، فيَدُه كَيدِه .

الإنصاف

البائعُ . الخامسةُ ، كلُّ دَيْن سقَط قبلَ قَبْضِه ، و لم يُتَعَوَّضْ عنه ، تسْقُطُ زكاتُه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . وقيل : هل يُزكِّيه من سقط عنه ؟ يُخَرُّ جُ على روايتَيْن . وإِنْ أَسْقَطَه رَبُّه زكَّاه . نصَّ عليه . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهب ، كالإبراء مِنَ الصَّداقِ ونحوه . وقيل : يُزَكِّيه المُبَرَّأُ مِنَ الدَّيْن ؛ لأنَّه مِلْكٌ عليه . وقيل : لا زكاة عليهمًا . وهو احْتِمالٌ في « الكافِي » . وهو مِنَ المُفْرداتِ . وإنْ أَخَذ ربُّه به عِوَضًا ، أُو أَحالَ أُو احْتالَ ، زادَ بعضُهم ، وقُلْنا : الحَوالَةُ وَفاءٌ ، زكَّاه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ ، كَعَيْنٍ وَهَبَها . وعنه ، زَكَاةُ التَّعْويضِ على المَدِينِ . وقيل في ذلك وفي الإِبْراءِ : يُنزَكِّيه ربُّه إِنْ قدَر وإلَّا المَدِينُ . السَّادسةُ ، الصَّداقُ في هذه الأحْكام كَالدُّيْنِ فيما تقدُّم . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . وقيل : سقُوطُه كلُّه لانْفِساخ ِ النُّكاحِ مِن جهَتِها كإسْقاطِها ، وإنْ زكَّتْ صداقَها . قال الزَّرْ كَشِيُّ : وقيلَ : لا ينْعَقِدُ الحَوْلُ ؛ لأنَّ المِلْكَ فيه غيرُ تامٍّ . وقيلَ : محَلُّ الخِلافِ فيما قبلَ الدُّخولِ . هذا إذا كان في الذِّمَّةِ . أمَّا إنْ كان مُعَيَّنًا فإنَّ الحَوْلَ ينْعَقِدُ مِن حين المِلْكِ . نَصَّ عليه . انتهى . وإنْ زَكَّتْ صداقَها كلَّه ، ثم تنَصَّفَ بطَلاقٍ ، رجَع فيما بَقِيَ بكُلِّ حقُّه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . وقيل : إنْ كان مِثْلِيًّا ، وإلَّا فقِيمَةُ حقُّه . وقيلَ : يْرْجِعُ بِنِصْفِ مَا بَقِيَ ، ونِصْفِ بَدَلِ مَا أُخْرَجَتْ . وقيل : يُخَيَّرُ بينَ ذلك ونِصْفِ قيمَةِ ما أصْدَقَها يومَ العَقْدِ أو مِثْلِه ، ولا تُجْزِئُها زَكاتُها منه بعدَ طَلاقِه ؛ لأنَّه مُشْتَرَكٌ . وقيل : بلَى ، عن حقِّها ، وتغْرَمُ له نِصْفَ ما أُخْرَجَتْ ، ومتى لم تزَكُّه رَجَع بِنِصْفِه كَامِلًا ، وتزَكِّيه هي . فإنْ تعَذَّر ، فقال في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ : يتوجُّهُ لا

⁽١) أي الوديعة .

⁽٢) من عنده الوديعة .

وَفِى الدَّيْنِ عَلَى غَيْرِ الْمَلِيءِ ، وَالْمُؤَجَّلِ ، وَالْمَجْحُودِ ، اللهَ وَالْمَغْصُوبِ ، وَالضَّائِعِ ، رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ كَالدَّيْنِ عَلَى الْمَلِيءِ ، وَالثَّانِيَةُ ، لَا زَكَاةَ فِيهِ .

الشرح الكبير

مسألة: (وفي الدَّيْنِ على غيرِ المَلِيءِ، والمُؤجَّلِ، والمَجْحُودِ، والمَعْصُوبِ، والضَّائِعِ، رِوايَتان) هذا الضَّرْبُ الثّانِي، وهو الدَّيْنُ على المُماطِلِ، والمُعْسِرِ، والمَجْحُودِ الذي لا بَيِّنَةَ به، والمَعْصُوبِ، والضّالِ، حُكْمُه حُكْمُ الدَّيْنِ على المُعْسِرِ، وفي ذلك كُلّه روايَتان ؛ (إحداهُما) لا تَجبُ فيه الزكاةُ. وهو قولُ قَتادَةَ ، وإسْحاقَ، وأبى ثَوْرٍ، وأهْلِ العِراقِ ؛ لأَنَّه مالٌ مَمْنُوعٌ منه ، غيرُ قادِرٍ على الانْتِفاعِ به، أَشْبَهَ الدَّيْنَ عَلَى المُكاتَبِ. (و) الرِّوايَةُ (الثّانيةُ) يُزَكِّيه إذا قَبَضَه لِما مَضَى. وهو قولُ الثَّوْرِيّ ، وأبى عُبَيْدٍ ؛ لِما رُوِيَ عن على "، رَضِيَ لما مَضَى. وهو قولُ الثَّوْرِيّ ، وأبى عُبَيْدٍ ؛ لِما رُوِيَ عن على "، رَضِيَ

الإنصاف

يلْزَمُ الزَّوْجَ . وقال فى « الرِّعايَةِ » : يلْزَمُه ، ويرْجِعُ عليها إنْ تعَلَّقَتْ بالعَيْنِ . وقيل : أو بالذِّمَّةِ .

(افائدة: لو وهبَتِ المرأةُ صداقها لزَوْجِها، لم تسْقُطْ عنها الزَّكاةُ. على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ. قالَه القاضى وغيرُه. وعنه، تجِبُ على الزَّوْجِ. وفي (الكافِي) احْتِمالٌ بعدَمِ الوُجوبِ عليها!).

قوله: وفى الدَّيْنِ على غيرِ المَلىءِ ، والمُوَجَّلِ ، والمُجْحُودِ ، والمُعْصُوبِ ، والمُضُوبِ ، والضائِع ِ ، رِوايَتان . وكذا لو كان على مُماطِل ، أو كان المالُ مسْروقًا ، أو مُوْروثًا ، أو غيرَه ، جَهِلَه ، أو جَهِلَ عندَ مَن هو . وأطْلَقَهما في « الفُروع ِ » ،

⁽۱ – ۱) زیادة من : ش .

الله عنه ، أنّه قال ، في الدَّيْنِ المَظْنُونِ : إِن كَانَ صَادِقًا [١٣٧/٢ و] فَلْيُزَكّه إِذَا قَبَضَه لِما مَضَى . وعن ابن عباس نحوه . رَواهُما أبو عُبَيْد (١٠ . ولأنّه مالٌ يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فيه ، أشْبَهَ الدَّيْنَ على المَلِيءِ ، ولأنّ مِلْكُه فيه تامٌ ، مالٌ يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فيه ، أشْبَهَ الدَّيْنَ على المَلِيءِ ، ولأنّ مِلْكُه فيه تامٌ ، أشْبَهَ ما لو نَسِيَ عندَ مَن أوْدَعَه . وللشافعيِّ قَوْلان كالرِّوايَتَيْن . وعن عُمَر ابن عبد العزيز ، والحسن ، واللَّيثِ ، والأوْزاعِيِّ ، ومالك ن يُزكّيه إذا قبضه لعام واحِد ؛ لأنّه كان في البتداء الحَوْلِ في يَدِه ، ثم حَصَل بعدَ ذلك في يَدِه ، فو جَبَ أَن لا تَسْقُطَ الزكاةُ عن حَوْلٍ واحِد . ولَنا ، أَنَّ هذا المالَ في يَدِه ، فو جَبَ أَن يَتَساوَى في وُجُوبِ الزكاةِ في جميع ِ الأحْوالِ على حالِ واحِد ، فو جَبَ أَن يَتَساوَى في وُجُوبِ الزكاةِ وَ مُحْد في بعض الحَوْلِ مَنَع ، كَنَقْصِ أَلُ المَوْلِ . قَوْلُهم : إِنَّه حَصَل في يَدِه في كلِّ الحَوْلِ . قَوْلُهم : إنَّه حَصَل في يَدِه في كلِّ الحَوْلِ . قَدْنا : هذا لا يُؤَثِّرُ ؛ لأَنَّ المانِعَ إذا وُجِد في بعض الحَوْلِ مَنَعَ ، كَنَقْصِ النِّصَابِ ، ولا فَرْقَ بينَ كَوْنِ الغَرِيم يَجْحَدُه في الظَّاهِرِ دُونَ الباطِنِ ، أَو فيهما .

الإنصاف

و « الشَّرَحِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « المُحَرَّرِ » ؛ إحْدَاهما ، كالدَّيْنِ على المَلىءِ ، فتَجِبُ الزَّكَاةُ في ذلك كلِّه إذا قَبَضَه . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . قال في « الفُروعِ » : اختارَه الأَكْثَرُ . وذكره أبو الخَطَّابِ ، والمَجْدُ ظاهِرَ المذهبِ . وصحَّحه ابنُ عَقِيلٍ ، وأبو الخَطَّابِ ، وابنُ الجَوْزِيِّ ، والمَجْدُ في « شَرْحِه » ، و صحَّحه ابنُ عَقِيلٍ ، وأبو الخَطَّابِ ، وابنُ الجَوْزِيِّ ، والمَجْدُ في « شَرْحِه » ، و صحَّحه ابنُ عَقِيلٍ ، و أبو الخَطَّابِ ، وابنُ الجَوْزِيِّ ، ونصرَها أبو المَعالى .

⁽١) في : الأموال ٤٣١ ، ٤٣٢ .

وأخرج ابن أبي شيبة حديث على ، فى : باب وما كان لا يستقر يعطيه اليوم ويأخذه إلى يومين فليزكه ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٦٣ .

فصل : وظاهِرُ كلام أحمدَ ، أنَّه لا فَرْقَ بينَ الحالِّ والمُؤَجَّل ؛ لأنَّ ·البَراءَةَ تَصِحُ مِن المُؤَجَّل ، ولو لا أنَّه مَمْلُوكٌ لم تَصِحَّ منه البَراءَةُ ، لكنَّه في حُكْم الدَّيْنِ على المُعْسِرِ ، لتَعَذُّر قَبْضِه في الحالِ .

فصل : ولو أجَّرَ دارَه سِنِين بأرْبَعِين دِينارًا ، مَلَك الأُجْرَةَ مِن حين العَقْدِ ، وعليه زَكاةُ الجميع إذا حالَ الحَوْلُ ؛ لأنَّ مِلْكَه عليها تامُّ ، بدَلِيل جَوازِ التَّصَرُّفِ فيها بأَنْواعِ التَّصَرُّفاتِ ، ولو كانت(١) جاريَةً كان له وَطْؤُها . وكَوْنُها يَعْرِضُ الرُّجُوعُ ، لانْفِساخِ العَقْدِ لا يَمْنَعُ وُجُوبَ الزكاةِ ، كالصَّداقِ قبلَ الدُّنحُولِ . ثم إن كان قد قَبَض الأُّجْرَةَ أُخْرَجَ الزكاةَ منها ، وإن كانت دَيْنًا فهي كالدَّيْن ، مُعَجَّلًا أو مُؤَجَّلًا . وقال ابنُ أبي موسى : فيه روايةٌ ، أنَّه يُزَكِّيه في الحال ، كالمَعْدِنِ . والصَّحِيحُ الأوَّلُ ؟ لقَوْلِه عليه السلامُ : ﴿ لَا زَكَاةَ فِي مَالِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ﴾(٢) . وكما لو مَلَكَه بِهِبَةٍ ، أو مِيراثٍ ، أو نحوِه . وقال مالكٌ ، وأبو حنيفةَ : لا يُزَكِّيها حتى يَقْبِضَها وَيَحُولَ عليها حَوْلٌ ؛ بناءً على أنَّ الأُجْرَةَ إِنَّما تُسْتَحَقُّ بانْقِضاء مُدَّةِ الإِجارَةِ . وهذا يُذْكَرُ في مَوْضِعِه ، إن شاء اللهُ تعالى .

وقال : اخْتَارَهَا الخِرَقِيُّ ، وأبو بَكْرٍ . وجزَم به فى « الإيضاحِ » ، الإنصاف و « الوَجيز » . وجزَم به جماعَةٌ في المُؤَّجَّلُ ؛ وفاقًا للأئمَّةِ الثَّلاثةِ ؛ لصِحَّةِ الْحَوالَةِ به والإِبْراءِ . وشَمِلَه كلامُ الخِرَقِيِّ . وقطع به في « التَّلْخيص ِ » ، و « المُغْنِي » ، و « الكافِي » . والرِّوايةُ الثَّانيةُ ، لا زكاةَ فيه بحالٍ . صحَّحَها في « التَّلْخيصِ »

⁽١) أي الأجرة.

⁽٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب من استفاد مالًا ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٧١/١ من حديث عائشة رضى الله عنها مرفوعًا .

فصل: ولو اشْتَرَى شيئًا بعِشْرِين دِينارًا ، أو أَسْلَمَ نِصابًا فى شيء ، فَحَالَ الْحَوْلُ قَبْلَ أَن يَقْبِضَ الْمُشْتَرِى الْمَبِيعَ ، أو المُسْلَمَ فيه ، والعَقْدُ ، باقٍ ، فعلى البائِع والمُسْلَم إليه زَكَاةُ الشَّمَن ؛ لأَنَّ مِلْكَه ثابِتٌ فيه ، فإنِ انْفَسَخَ العَقْدُ لتَلَف المَبِيع ، أو تَعَذَّرَ المُسْلَمُ فيه ، وَجَب رَدُّ الثَّمَن ، وزَكَاتُه على البائِع والمُسْلَم إليه .

فصل: والغنيمة يُمْلِكُ الغانِمُون أَرْبَعَة أَخْماسِها بانْقِضاءِ الْحَرْبِ ، فإن كانت جِنْسًا واحِدًا تَجِبُ فيه الزكاة ، كالأَثْمانِ والسّائِمة ، ونصِيبُ كلِّ واحِدٍ منهم نِصابٌ ، فعليه زَكاته إذا انْقَضَى الحَوْلُ ، ولا يَلْزَمُه إخراجُ زَكاتِه قبلَ قَبْضِه ، كالدَّيْنِ على المَلِيءِ . وإن كان دُونَ النّصابِ فلا زَكاة فيه ، إلّا أن يَكُونَ أَرْبَعَةُ أَخْماسِها يَبْلُغُ النّصابَ ، فتَكُونُ خُلْطَةً ، ولا تُضَمُّ فيه ، إلّا أن يَكُونَ أَرْبَعَةُ أَخْماسِها يَبْلُغُ النّصابَ ، فتكُونُ خُلْطَةً ، ولا تُضَمُّ إلى الخُمسِ ؛ لأنّه لا زَكاة فيه . فإن كانت أَجْناسًا ، كإبل وبَقَر وغَنم ، فلا زَكاة على واحِد منهم ؛ لأنّ للإمام أن يَقْسِمَ بينَهم قِسْمَةً بحُكْم (١) ، فيعْطِى لكلّ واحِد منهم مِن أيّ أَصْنافِ المالِ شاء ، فما تَمَّ مِلْكُه على شيءٍ مُعَيِّن ، بخِلافِ المِيراثِ .

الإنصاف

وغيره . وجزَم به فى « العُمْدَةِ » فى غيرِ المُوَّجَّلِ ، ورَجَّحَها بعضُهم . واخْتارَها ابنُ شِهابٍ ، والشَّيْخُ تَقِى الدِّينِ . وقدَّمه « ابنِ تميمٍ » ، و الفائقِ » . وقيل : تجِبُ فى المُدُفونِ فى دارِه ، وفى الدَّيْنِ على المُعْسِرِ والمُماطِلِ . وجزَم فى « الكافِى » بوُجوبِها فى وَدِيعَةٍ ، جَهِلَ عندَ مَن هى . وعليه ، والمُماطِلِ . وجزَم فى « الكافِى » بوُجوبِها فى وَدِيعَةٍ ، جَهِلَ عندَ مَن هى . وعليه ، مالا يؤملُ رُجُوعُه ؛ كالمَسْرُوقِ ، والمُعْصُوبِ ، والمَجْحودِ ، لا زكاة فيه ، وما

⁽١) في م : « تحكم » .

فصل : وقد ذَكَرْنا أَنَّ حُكْمَ المال المَغْصُوبِ حُكْمُ الدَّيْنِ على المُعْسِرِ ، على ما فيه مِن الخِلافِ ، فإن كان سائِمةً ، وكانت مَعْلُوفَةً عندَ صاحِبِها وغاصِبِها فلا زَكاةَ فيها ؛ لفُقْدانِ الشُّرْطِ . وإن كانت سائِمَةً عندَهما ففيها الزكاةُ ، على الرِّوايَةِ في وُجُوبِ الزكاةِ في المَغْصُوبِ . وإن كانت مَعْلَوفَةً عندَ المالِكِ ، سائِمَةً عندَ الغاصِبِ ، ففيه وَجْهان ؛ أَحَدُهما ، لا زَكاةَ فيها ؟ لأنّ صاحِبَها لم يَرْضَ بإسامَتِها ، فلم تَجبْ عليه الزكاةُ بفِعْل الغاصِب ، كما لو رَعَتْ مِن غيرِ أن يُسِيمَها . والثَّانِي ، عليه الزكاةُ ؛ لأنَّ السُّومَ يُوجِبُ الزكاةَ مِن المالِكِ ، فأوْجَبَها مِن الغاصِب [١٣٧/٢ ط] ، كما لو كانت سائِمَةً عندَهما ، وكما لو غَصَب بَذْرًا فزَرَعَه ، وَجَب العُشْرُ فيما خَرَج منه . وإن كانت سائِمَةً عندَ المالِكِ ، مَعْلُوفَةً عندَ الغاصِب ، فلا زَكَاةَ فيها ؛ لفُقْدانِ الشُّرْطِ . وقال القاضي : فيه وَجْهٌ آخَرُ ، أنَّ الزكاةَ تَجِبُ فيها ؟ لأنَّ العَلَفَ مُحَرَّمٌ ، فلم يُؤَثِّرْ في الزكاةِ ، كما لو غَصَب أَثْمانًا فصاغَها حَلْيًا . قال أبو الحسن الآمِدِيُّ : هذا هو الصَّحِيحُ ؛ لأنَّ العَلَفَ إِنَّما أَسْقَطَ الزَّكَاةَ لِمَا فيه مِن المُؤْنَةِ ، ولا مُؤْنَةَ عليه هـ هُنا . ولَنا ، أنَّ السَّوْمَ

يؤُملُ رَجُوعُه ، كَالدَّيْنِ عَلَى الْمُفْلِسِ ، أَو الغائبِ الْمُنْقَطِعِ خَبَرُه ، فيه الزَّكَاةُ . قال الإنصاف الشَّيْخُ تَقِى الدِّينِ : هذه أَقْرَبُ . وعنه ، إِنْ كَانَ الذي عليه الدَّيْنُ يُؤَدِّى زَكَاتَه ، فلا زَكَاةَ على ربِّه ، وإلَّا فعليه الزَّكَاةُ . نَصَّ عليه فى المَجْحودِ . ذكرهما الزَّرْكَشِيُّ وغيرُه . فعلى المذهبِ ، يُزكِّى ذلك كلَّه إِذَا قَبَضَه لما مضَى مِنَ السِّنِين . على الصَّحيحِ مِنَ المَدْهِبِ ، وُعليه الأصحابُ ، وجزَموا به . وقال أبو الفَرجِ ، فى المُبْهِجِ مِنَ المَدْهِبِ ، وُعليه الأصحابُ ، وقبَضَه ، فهل يُزكِّيه لما مضَى أَم لا ؟ على « المُبْهِجِ » : إذا قُلْنا : تَجِبُ فى الدَّيْنِ . وقبَضَه ، فهل يُزكِّيه لما مضَى أَم لا ؟ على

شَرْطٌ لُو جُوبِ الزكاةِ وقد فُقِدَ ، فلم يَجبْ ، كنَقْص النِّصاب . قَوْلُه : إِنَّ العَلَفَ مُحَرَّمٌ . مَمْنُوعٌ ، إِنَّما المُحَرَّمُ الغَصْبُ ، والعَلَفُ تَصَرُّفٌ في مالِه بإطْعامِها إيّاه ، ولا تَحْرِيمَ فيه ، ولهذا لو عَلَفَها عندَ مالِكِها ، لم يُحَرَّمْ عليه . وما ذَكَرَه الآمِدِئُ مِن خِفَّةِ الْمُؤْنَةِ غيرُ صَحِيحٍ ، فإنَّ الخِفَّةَ لا تُعْتَبَرُ بِنَفْسِها ، وإنَّما تُعْتَبَرُ بِمَظِئَّتِها ، وهو السَّوْمُ ، ثم يَبْطُلُ ما ذَكَراه بالمَعْلُوفَةِ عندَهما جميعًا ، ويَبْطُلُ ما ذَكَرَه القاضي بما إذا عَلَفَها مالِكُها عَلَفًا مُحَرَّمًا ، أو أَتْلَفَ شاةً مِن النِّصاب ، فإنَّه مُحَرَّمٌ ، وتَسْقُطُ به الزكاةُ . وأمَّا إِذَا غَصَبِ ذَهَبًا فصاغَه حَلْيًا ، فلا يُشْبِهُ مَا اخْتَلَفْنا فيه ؛ لأَنَّ العَلَفَ فات به شَرْطُ الوُجُوبِ ، والصِّياغَةُ لم يَفُتْ بها شيءٌ ، وإنَّما اخْتُلِفَ في كَوْنِها مُسْقِطَةً بِشَرْطِ كَوْنِها مُباحَةً ، فإذا كانت مُحَرَّمَةً لم يُوجَدْ شَرْطُ الإسقاطِ ، وِلأَنَّ المَالِكَ لُو عَلَفَها عَلَفًا مُحَرَّمًا ، سَقَطَتِ الزكاةُ ، ولو صاغَها صِياغَةً مُحَرَّمَةً ، لم تَسْقُطْ ، فافْتَرَقا . ولو غَصَب حَلْيًا مُباحًا ، فكَسَرَه ، أو ضَرَبَه نَقْدًا ، وَجَبَتْ فيه الزكاةُ ؛ لأنَّ المُسْقِطَ لها زال ، ويَحْتَمِلُ أن لا يَجبَ ،

الإنصاف رِوايتَيْن . قال في « الفُروع ِ » : ويتَوجُّه ذلك في بقِيَّةِ الصُّور .

تنبيه : قُولُه : المَجْحُودُ . يعْنِي ، سواءٌ كان مجْحُودًا باطِنًا أو ظاهِرًا ، أو ظاهِرًا وباطِنًا . هذا المذهبُ . [١٩٤/١ ظ] وعليه الأَكْثُرُ . وقَيَّدُه في ﴿ المُسْتَوْعِبِ ﴾ بالمَجْحُودِ ظاهِرًا وباطِنًا . وقال أبو المَعالِي : ظاهِرًا .

فوائد ؛ منها ، لو كان بالمَجْحُودِ بيُّنَّةُ ، وقُلْنا : لا تجبُ في المَجْحُودِ . ففيه هنا وَجْهان . وأَطْلَقَهما في « الفُروع ِ » و « ابن ِ تَميم ِ » . وقال : ذكرهما القاضي ؛ أحدُهما ، تجِبُ . وهو الصَّحيحُ . جزَم به المَجْدُ في « شَرْحِه » .

كَا لُو غَصَبَ مَعْلُوفَةً فأسامَها . ولو غَصَبَ عُرُوضًا ، فاتَّجَرَ فيها ، لم تَجِبْ فيها الزكاة ؛ لأنَّ نِيَّة التِّجارَةِ شَرْطٌ ، و لم تُوجَدْ مِن المالِكِ ، وسَواءٌ كانت للتِّجارَةِ عندَ مالِكِها أو لا ؛ لأنَّ بَقاءَ النِّيَّةِ شَرْطٌ ، ولو لم يَنْوِ التِّجارَةَ بها عندَ الغاصِب . ويَحْتَمِلُ أن تَجِبَ فيها الزكاة إذا كانت للتِّجارَةِ عندَ مالِكِها واسْتَدامَ النِّيَّةَ ؛ لأَنَّها لم تَخْرُجُ عن مِلْكِه بغَصْبِها ، وإن نَوى بها الغاصِبُ الفاصِبِ ضَمانُها ؛ لأَنَّه نَقْصٌ القُنْيَةَ . وكلُّ مَوْضِع أَوْجَبْنا الزكاة ، فعلى الغاصِبِ ضَمانُها ؛ لأَنَّه نَقْصٌ حَصَل في يَدِه ، فضَمِنَه ، كتَلَفِه .

فصل: إذا ضَلَّتْ واحِدَةٌ مِن النِّصابِ أو أَكْثَرُ ، أو غُصِبَتْ ، فنقَصَ النِّصابِ ، فالحُكْمُ فيه كما لو ضَلَّ جَمِيعُه أَو غُصِبَ ؛ لأنَّ كَمالَ النِّصابِ شَرْطٌ لو جُوبِ الزكاةِ ، فعليه الإخراجُ عن شَرْطٌ لو جُوبِ الزكاةِ ، فعليه الإخراجُ عن المَوْجُودِ عندَه . وإذا رَجَع الضّالُ والمَغْصُوبُ أَخْرَجَ عنه ، كما لو رَجَع جَمِيعُه .

الإنصاف

وقدَّمه في « الفائقِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » . والثَّاني ، لا تجبُ. ومنها ، لو وجَبَتْ في نِصابٍ بعضه دَيْنٌ على مُعْسِرٍ ، أو غَصْبُ أو ضالٌ ونحُوه ، ففي وُجوب إِخراج ِ زكاةِ ما بيَدِه قبلَ قَبْضِ الدَّيْنِ والعَصْبِ والضَّالُ وَجْهان . وأَطْلَقَهما في « الفُروع ِ » ، و « ابنِ تَميم ٍ » ؛ أحدُهما ، يجِبُ إِخراجُ زكاةِ ما بيَدِه . وهو المذهبُ . قدَّمه في « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » . وهو ظاهِرُ ما قدَّمه المَجْدُ في « شَرْحِه » . فلو كانت إبلا خمْسًا وعِشْرين ، منها حَمْسٌ مغْصوبة أو ضالَة ، أخرج أرْبعَة أخماس بِنْتِ مَخَاض ٍ . والثَّاني ، لا يجبُ حتى يقبض ذلك . فعلى هذا الوَجْهِ ، لو كان الدَّيْنُ على مَلي ع ، فوَجْهان . وأَطْلَقَهما في « الفُروع ِ » ، و « البنِ تَميم ٍ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » . قلتُ : « الفُروع ِ » ، و « ابنِ تَميم ٍ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » . قلتُ :

فصل : وإن أُسِرَ المالِكُ لم تَسْقُطِ الزكاةُ عنه ، سَواءٌ حِيلَ بينَه وبينَ مالِه أو لم يُحَلْ ؛ لأَنَّ تَصَرُّفَه في مالِه نافِذٌ ، يَصِحُّ بَيْعُه ، وهِبَتُه ، وتَوْكِيلُه فيه . وقال بعضُ أصحابِ الشافعيِّ : يُخَرَّجُ فيه وَجْهٌ ، أنَّه لا تَجِبُ فيه الزكاةَ إذا حِيلَ بينَه وبينَه ، كالمَغْصُوب .

فصل : وإنِ ارْتَدَّ قبلَ مُضِيِّ الحَوْل ، وحال الحَوْلُ وهو مُرْتَدٌّ ، فلا زَكَاةَ عليه (انصَّ عليه) ؟ لأنَّ الإسلامَ شَرْطٌ لوُجُوبِ الزكاةِ ، فعَدَمُه في بعض الحَوْلِ يُسْقِطُ الزكاةَ ، كالمِلْكِ . وإن رَجَع إلى الإِسْلام قبلَ مُضِيِّ الحَوْل ، اسْتَأْنَفَ حَوْلًا ؛ لِما ذَكَرْنا . نَصَّ عليه أحمد . فأمَّا إنِ ارْتَدَّ بعد الحَوْل ، لم تَسْقُطْ عنه الزكاةُ . وهو قولُ الشافعيِّ . وقال أبو حنيفةَ : تَسْقُطُ ؛ لأنَّ مِن شَرْطِها النِّيَّةَ ، فَسَقَطَتْ بالرِّدَّةِ ، كالصلاةِ . ولَنا ، أنَّه حَقٌّ مَالِيٌّ ، فلا يَسْقُطُ بالرِّدَّةِ ، كالدَّيْنِ . وأمّا الصلاةُ فلا تَسْقُطُ أيضًا ، لكنْ لا يُطالَبُ بفِعْلِها ؟ لأنَّها لا تَصِحُّ منه ، ولا تَدْخُلُها النِّيابَةُ ، فإذا عاد لَزِمَه قَضاؤُها ، والزكاةُ تَدْخُلُها النِّيابَةُ ، ويَأْخُذُها الإِمامُ مِن المُمْتَنِعِ ِ ،

الإنصاف الصُّوابُ وجوبُ الإِخْراجِ . ومنها ، لو قَبَض شيئًا مِنَ الدَّيْنِ ، أَخْرَجَ زكاتَه ولو لم يبْلُغْ نِصابًا . على الصُّحيحِ مِنَ المذهبِ ، ونَصَّ عليه في روايَةٍ صالحٍ ، وأبي طالِبٍ ، وابنِ مَنْصُورٍ . وقال : يُخْرِجُ زكاتَه بالحِسَابِ ولو أنَّه دِرْهَمٌ . وعليه أكثرُ الأصحاب . وقدُّمه في « الفَروع ِ » ، والمَجْدُ في « شُرْحِه » ، و « الفائق » ، وغيرهم . وقال القاضي في « المُجَرَّدِ » ، وابنُ عَقِيلِ في « الفُصولِ » : لا يَلْزَمُه ما لم يكُنِ المَقْبُوضُ نِصابًا ، أو يَصِيرُ ما بيَدِه ما يُتَمِّمُ به نِصابًا . ومنها ، يرْجِعُ

⁽۱ - ۱) سقط من : م .

فكذا هلهُ المَمْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الإمامُ مِن مالِه . فإن أَسْلَمَ بعدَ أَخْذِها ، لم يَلْزَمْه أداؤها ؛ لأَنَّها سَقَطَتْ بأَخْذِ الإِمامِ ، كَسُقُوطِها بالأَخْذِ مِن المُسْلِمِ المُمْتَنِعِ . ويَحْتَمِلُ أَن لا تَسْقُطَ ؛ لأَنَّها عِبادَةٌ ، فلا تَصِحُّ بغيرِ نِيَّةٍ . وأَصْلُ هذا إذا أُخِذَتْ مِن المُسْلِمِ المُمْتَنِعِ قَهْرًا ، وسيَأْتِي بغيرِ نِيَّةٍ . وأصْلُ هذا إذا أُخِذَتْ مِن المُسْلِمِ المُمْتَنِعِ قَهْرًا ، وسيَأْتِي ذِكْرُه ، إن شاء اللهُ تعالى . وإن أخذها غيرُ الإمام ، أو نائِبُه ، لم تَسْقُطْ عنه ؛ لأَنَّه لا ولاية له عليه ، فلا يَقُومُ مَقامَه بخِلافِ نائِب الإمام . وإن أدّاها في حال رِدَّتِه ، لم تُحْزِئُه ؛ لأَنَّه كافِرٌ ، فلا تَصِحُ منه ، لكَوْنِها عبادَةً ، كالصلاة .

فصل: وحُكْمُ الصَّداقِ حُكْمُ الدَّيْنِ ؛ لأَنَّه دَيْنٌ للمرأةِ في ذِمَّةِ الرَّجلِ . فإن كان على مَلِيءٍ وجَبَتْ فيه الزكاةُ ، فإذا قَبَضَتْه أَدَّتْ لِما مَضَى ، وإن كان على جاحِدٍ أو مُعْسِرٍ فعلى الرِّوايَتَيْن . ولا فَرْقَ بينَ ما قبلَ الدُّخُولِ وبعدَه ؛ لأَنَّه دَيْنٌ في الدِّمَّةِ ، فهو كثَمَن مَبِيعِها ، فإن سَقَط نِصْفُه بطَلاقِها قبلَ الدُّخُولِ ، وقَبَضَتِ النَّصْفَ ، فعليها زَكاةُ ما قَبَضَتْه خاصَّةً ؛ لأَنَّه دَيْنٌ لم تَتَعَوَّضْ عنه و لم تَقْبِضْه ، فأشْبَهَ ما تَعَدَّر قَبْضُه لفلسٍ خاصَّةً ؛ لأَنَّه دَيْنٌ لم تَتَعَوَّضْ عنه و لم تَقْبِضْه ، فأشْبَهَ ما تَعَدَّر قَبْضُه لفلسٍ خاصَّةً ، لأَنْهِ دَيْنٌ لم تَتَعَوَّضْ عنه و لم تَقْبِضْه ، فأشْبَهَ ما تَعَدَّر قَبْضُه لفلسٍ بالنَّه و كَدُلك لو سَقَط الصَّداقُ كلَّه قبلَ قَبْضِه لانْفِساخِ النِّكاحِ بسَبَبٍ مِن جِهَتِها ، ليس عليها زَكاةٌ لِما ذَكَوْنا . ويَحْتَمِلُ أن تَجِبَ عليها بسَبَبٍ مِن جِهَتِها ، ليس عليها زَكاةٌ لِما ذَكَوْنا . ويَحْتَمِلُ أن تَجِبَ عليها بسَبَبٍ مِن جِهَتِها ، ليس عليها زَكَاةٌ لِما ذَكَوْنا . ويَحْتَمِلُ أن تَجِبَ عليها بسَبَبٍ مِن جِهَتِها ، ليس عليها زَكَاةٌ لِما ذَكَوْنا . ويَحْتَمِلُ أن تَجِبَ عليها بسَبَبٍ مِن جِهَتِها ، ليس عليها زَكَاةٌ لِما ذَكَوْنا . ويَحْتَمِلُ أن تَجِبَ عليها بسَبَبٍ مِن جِهَتِها ، ليس عليها زَكَاةً لِما ذَكَوْنا . ويَحْتَمِلُ أن تَجِبَ عليها بيعا

الإنصاف

المغْصوبُ منه على الغاصب بالزَّكاةِ لنَقْصِه بيَدِه كَتَلَفِه . ومنها ، لو غُصِبَ رَبُّ المالِ الإِنه بأَسْرٍ أو حَبْسٍ . ومُنِعَ مِنَ التَّصَرُّفِ فى مالِه ، لم تَسْقُطْ زَكاتُه . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ ؛ لنُفوذِ تصرُّفِه فيه . وقيل : تَسْقُطُ .

⁽١ - ١)فى م : « يأخذ الإمام منه » .

زَكَاتُه ؛ لأَنَّ سُقُوطَه بسَبَبِ مِن جَهَتِها ، أَشْبَهَ المَوْهُوبَ . وكذلك كلَّ دَيْنِ سَقَط قبلَ قَبْضِه مِن غيرِ إِسْقاطِ صاحِبهِ ، أُو أَيِسَ صاحِبُه مِن اسْتِيفائِه . والمالَ الضّالَّ إذا أيس منه ، فإنَّه لا زكاةَ على صاحِبهِ ؛ لأنَّ الزكاةَ مُواساةً ، فلا تَلْزَمُه المُواساةُ إِلَّا ممّا حَصَل له . وإن كان الصَّداقُ نِصابًا ، فحالَ عليه الحَوْلُ ، ثم سَقَط نِصْفُه ، وقَبَضَتِ النَّصْفَ ، فعليها زَكاةُ النُّصْفِ المَقْبُوضِ ؛ لأنَّ الزكاةَ وجَبَتْ فيه ، ثم سَقَطَتْ مِن نِصْفِه لمَعْنَى اخْتَصَّ به ، فاخْتَصَّ السُّقُوطُ به . وإن مَضَى عليه مَوْلٌ قبلَ قَبْضِه ، ثم قَبَضَتْهُ كُلُّه ، زَكُّتُه لذلك الحَوْل . وإن مَضَتْ عليه أَحْوالٌ قبلَ قَبْضِه ، ثم قَبَضَتْه ، زَكَّتْه لِما مَضَى كلِّه . وقال أبو حنيفة : لا تَجبُ الزكاةُ عليها ما لم تَقْبضه ؟ لأنَّه بَدَلٌ عمَّا ليس بمالٍ ، فلم تَجِبِ الزكاةُ فيه قبلَ قَبْضِه ، كَدَيْنِ الكِتابَةِ . وَلَنَا ، أَنَّه دَيْنٌ يُسْتَجَقُّ قَبْضُه ، وَيُجْبَرُ الْمَدِينُ عَلَى أَدائِه ، فوَجَبَتْ فيه الزكاة ، كثَمَن المبيع ، بخِلاف دَيْن الكِتابَة (فإنّه لا) يُسْتَحَقُّ قَبْضُه ، وللمُكاتب الامْتِناعُ مِن أدائِه ، ولا يَصِحُّ قِياسُهم عليه ؛ لأَنَّه عِوَضٌ عن مالٍ .

فصل: وإن قَبَضَتْ صَداقَها قبلَ الدُّحُولِ ، ومَضَى عليه حَوْلٌ ، فرَكَّتُه ، ثم طَلَّقَها الزَّوْجُ قبلَ الدُّحُولِ ، رَجَع عليها بنِصْفِه ، وكانتِ الزكاةُ مِن النِّصْفِ البَاقِي لها . وقال الشافعيُّ في قولٍ : يَرْجِعُ الزَّوْجُ بنِصْفِ المَوْجُودِ ونِصْفِ قِيمَةِ المُخْرَجِ ؛ لأَنَّه لو تَلِف الكلُّ رَجَع عليها بنِصْفِ المَوْجُودِ ونِصْفِ قِيمَةِ المُخْرَجِ ؛ لأَنَّه لو تَلِف الكلُّ رَجَع عليها بنِصْف

الإنصاف

⁽١ - ١) سقطت من النسخ ، وأثبتناها لضرورة السياق . وانظر المغني ٤/ ٢٧٨ .

قِيمَتِه ، فكذلك إذا تَلِفَ البعضُ . ولَنا ، قَوْلُه تعالى : ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ (١) . ولأنّه يُمْكِنُه الرُّجُوعُ في العَيْنِ ، فلم يَكُنْ له الرُّجُوعُ إلى القِيمَةِ ، كما لو لم يَتْلَفْ مِنه شيءٌ . ويُخَرَّجُ على هذا إذا تَلِف كلّه ، لعَدَم القيمة ، كما لو لم يَتْلَفْ مِنه شيءٌ . وإن طَلَّقها بعدَ الدُّجُولِ وقبلَ الإِخراجِ ، لم يكُنْ لها الإِخراجُ مِن النِّصابِ ؛ لأنَّ حَقَّ الزَّوْجِ تَعَلَّقَ به على وَجْهِ الشَّرِكَةِ ، لكنْ يُخرِجُ الزكاة مِن غيرِه ، أو والزكاة لا تتَعَلَّقُ به على وَجْهِ الشَّرِكَةِ ، لكنْ يُخرِجُ الزكاة مِن غيرِه ، أو يقتَسِمانِه ، ثم تُخرِجُ الزكاة مِن حَصَّتِها . فإن طَلَقها قبلَ الدُّخُولِ مَلكَ النَّصْفَ مُشاعًا ، وكان حُكْمُ ذلك كما لو باعَتْ نِصْفَه قبلَ الحَوْلِ مُشاعًا ، وسيأتِي ذلك ، إن شاء اللهُ تعالى .

فصل: فإن كان الصَّداقُ دَيْنًا ، فأبْرَأْتِ الزَّوْجَ منه بعدَ مُضِيِّ الحَوْلِ ، فَفيه روايتان ؛ إحْداهما ، عليها الزكاة ؛ لأنَّها تَصَرَّفَتْ فيه ، أَشْبَهَ ما لو قَبَضَتْه . والثانية ، زَكاتُه على الزَّوْجِ ؛ لأنَّه مَلَك ما مُلِّكَ عليه ، فَكَأَنَّه لم يَزُلْ مِلْكُه عنه . والأوَّلُ أَصَحُّ ، وما ذكرْناه لهذه الرِّوايَة [١٣٨/٢ ط] لا يَصِحُّ ؛ فإنَّ الزَّوْجَ لم يَمْلِكْ شيئًا ، وإنَّما سَقَط عنه ، ثم لو مَلَك في الحالِ يَصِحُّ ؛ فإنَّ الزَّوْجِ مَ لم يَمْلِكْ شيئًا ، وإنَّما سَقَط عنه ، ثم لو مَلَك في الحالِ لم يَقْتَضِ هذا وُجُوبَ زكاةٍ ما مَضَى . ويَحْتَمِلُ أن لا تَجِبَ الزكاة على واحِدٍ منهما ؛ لِما ذكرْنا في الزَّوْجِ . وأمّا المرأةُ ، فلم تَقْبِضِ الدَّيْنَ ، أَشْبَهَ ما لو سَقَط بغير إسْقاطِها ، وهذا إذا كان الدَّيْنُ ممّا تَجِبُ فيه الزكاة إذا قَبَضَتْه . وكُلُّ دَيْنَ على إنسانٍ أَبْرَأَه صاحِبُه منه بعدَ مُضِىِّ الحَوْلِ عليه ، وَبَصَتْه . وكُلُّ دَيْنَ على إنسانٍ أَبْرَأَه صاحِبُه منه بعدَ مُضِىِّ الحَوْلِ عليه ،

الإنصاف

⁽١) سورة البقرة ٢٣٧ .

قَالَ الْخِرَقِيُّ : وَاللُّقَطَةُ إِذَا جَاءَ رَبُّهَا زَكَّاهَا لِلْحَوْلِ الَّذِي كَانَ الْمُلْتَقِطُ مَمْنُوعًا مِنْهَا.

الشرح الكبير فَحُكْمُه حُكْمُ الصَّداقِ فيما ذَكَرْنا . قال أحمدُ : إذا وَهَبَتِ المرأةُ مَهْرَها لزَوْجها ، وقد مَضَى له عَشْرُ سِنِين ، فإنَّ الزكاةَ على المرأة ؛ لأنَّ المالَ كان لها . وإذا وَهَب رجلٌ لرجل مالًا ، فحالَ الحَوْلُ ، ثم ارْتَجَعَه الواهِبُ ، فالزكاةُ على الذي كان عندَه . وقال في رجل باع شَرِيكُه نَصِيبَه مِن دارِه ، لَمْ يُعْطِه شيئًا ، فلمَّا كان بعدَ سَنَةٍ ، قال : ليس عندي دَراهِمُ فأُقِلْنِي . فأقالَه ، قال : عليه أن يُزَكِّي ؛ لأنَّه قد مَلَكَه حَوْلًا .

٨٣٢ - مسألة ؛ (قال الخِرَقِيُّ : واللَّقَطَةُ إذا جاءرَبُّها زَكَّاها للحَوْل الذي كان المُلْتَقِطُ مَمْنُوعًا منها) قد ذَكَرْ نا في المالِ الضَّائِع ِ روايَتَيْن ، وهذا مته . وعلى مُقْتَضَى قول الخِرَقِيِّ أنَّ المُلْتَقِطَ لو لم يَمْلِكُها ، كمَن لم يُعَرِّفْها ، فإنَّه لا(١) زَكاةَ على مُلْتَقِطِها . وإذا جاء رَبُّها زَكَّاها للزَّمانِ كلُّه ، وإذا كانت ماشِيَةً فإنَّما تَجبُ عليه زَكاتُها إذا كانت سائِمَةً عندَ المُلْتَقِطِ ، فإن عَلَفَها فلا زَكاةً على صاحِبِها ، على ما ذَكَرْنا في المَعْصُوب .

قوله : قالَ الخِرَقِيُّ : واللُّقَطَةُ إذا جاءَ رَبُّها زكَّاها للحَوْلِ الذي كان المُلْتَقِطُ مَمْنُوعًا منها . اللُّقَطَةُ قبلَ أَنْ يعلمَ بها ربُّها ، حُكْمُها حكمُ المالِ الضَّائِعِ . على ما تقدُّم خِلافًا ومذهبًا . وعندَ الخِرَقِيِّ ، أنَّ الزَّكاةَ تجبُ فيها إذا وِجدَها ربُّها لحَوْلِ التَّعْريفِ . وذكر المُصَنِّفُ الخِرَقِيُّ ؛ تأْكِيدًا لُوجوب الزَّكاةِ فيما ذكره .

⁽١) سقط من : م .

فصل : وزَكاتُها بعدَ الحَوْل الأوَّل على المُلْتَقِطِ ، في ظاهِر المَدْهَب ؟ لأنَّ اللَّقَطَةَ تَدْخُلُ في مِلْكِه حُكْمًا (١) كالمِيراثِ ، فتَصِيرُ كسائِر مالِه ، يَسْتَقْبِلُ بِهَا حَوْلًا . وعندَ أبي الخَطَّابِ أنَّه لا يَمْلِكُها حتى يَخْتارَ ذلك . وهو مَذْهَبُ الشافعيِّ ، وسنَذْكُرُ ذلك إن شاء اللهُ في بابه . وحَكَى القاضي في مَوْضِعٍ ، أنَّ المُلْتَقِطَ إذا مَلَكَها وَجَب عليه مثلُها إن كانت مِثْلِيَّةً ، أو قِيمَتُها إن لم تَكُنْ مِثْلِيَّةً . وهو مَذْهَبُ الشافعيِّ . ومُقْتَضَى هذا أن لا تَجبَ عليه زَكَاتُها ؟ لأنَّه دَيْنٌ ، فمَنَعَ الزكاة ، كسائِر الدُّيُونِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَن لا تَجِبَ الزكاةُ فيها لمَعْنَى آخَرَ ، وهو أَنَّ مِلْكَه غيرُ مُسْتَقِرٍّ عليها ، ولصاحِبِها أُخْذُها منه متى وَجَدَها . والمَذْهَبُ الأُوَّلُ ، وما ذَكَره القاضي يُفْضِي إلى ثُبُوتِ مُعاوَضَةٍ في حَقِّ مَن لا وِلايَةَ عليه ، بغيرٍ فِعْلِه ولا اخْتِيارِه ، ويَقْتَضِي ذلك أن يَمْنَعَ الدَّيْنُ الذي عليه المِيراثُ والوَصِيَّةَ ، كسائِر الدُّيُونِ ، والأَمْرُ بِخِلافِه . وما ذَكَرَه ابنُ عَقِيلٍ يَبْطُلُ بما وَهَبَه الأَبُ لوَلَدِه ، وبنصْفِ الصَّداقِ ، فإنَّ لهما اسْتِرْجاعَه ، ولا يَمْنَعُ وُجُوبَ الزكاةِ .

فوائد ؛ إذا ملَك المُلْتَقِطُ اللَّقَطَةَ ، بعدَ الحَوْلِ ، اسْتَقْبلَ بها حوْلًا وزكَّى . على الصُّحيح ِ مِنَ المذهب . نصَّ عليه ، وعليه جماهيرُ الأصحاب . وجزَم به الخِرَقِيُّ وغيرُه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » وغيره . وقيل : لا يَلْزَمُه ؛ لأنَّه مَدِينٌ بها . وحُكِمَى عنِ القاضي ، لا زَكاةَ فيها ، نظرًا إلى أنَّه ملكها مَضْمُونَةً عليه بمِثْلِها ، أو قِيمَتِها ، فهي دَيْنٌ عليه في الحقِيقَةِ . انتهي . وكذلك قال ابنُ عَقِيلٍ ، لكنْ نظَر إلى عدَم ِ اسْتِقْرارِ المِلْكِ فيها . انتهى . فعلَى القَوْلِ الثَّانِي ؛ لو مَلَك قَدْرَ ما يقابِلُ قَدْرَ المنع وَلَا زَكَاةً فِي مَال مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَنْقُصُ النِّصَابَ ، إِلَّا فِي الْمَوَاشِي وَالْحُبُوبِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ.

الشرح الكبير

٨٣٣ – مسألة : ﴿ وَلا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَن عَلَيْهِ دَيْنٌ يَنْقُصُ النِّصَابَ ، إِلَّا فِي المَواشِي والحُبُوبِ فِي إحْدَى الرِّوايَتَيْن) وجُمْلَةُ ذلك أنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ وُجُوبَ الزَكَاةِ فَى الأَمْوالِ الباطِنَةِ ، رِوايَةً واحِدَةً . وهي الأَثْمانُ ، وعُرُوضُ التِّجارَةِ . وبه قال عطاءٌ ، وسُليمانُ بنُ يَسارٍ ، والحسنُ ، والنَّخَعِيُّ ، واللَّيْثُ ، ومالكٌ ، والنَّوْرِيُّ ، والأَوْزاعِيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو ثَوْرٍ ، وأصحابُ الرَّأَى . وقال رَبيعَةُ ، وحَمَّادُ بنُ أَبي سُليمانَ ، والشافعيُّ في الجَدِيدِ : لا يَمْنَعُ ؛ لأنَّه حُرٌّ مسلمٌ مَلَك نِصابًا حَوْلًا ، فَوَجَبَتْ عليه الزكاةُ ، كمَن لا دَيْنَ عليه . ولَنا ، ما رؤى السَّائِبُ بنُ يَزِيدَ ، قال : سَمِعْتُ عثمانَ بنَ عفّانَ يقولُ : هذا شَهْرُ زَكاتِكم ، فمَن كان عليه

عِوَضِها ، زكَّى . على الصَّحيحِ . وقيلَ : لا ؛ لعدَمِ اسْتِقْرارِ مِلْكِه لها . وتقدُّم كلامُ ابن عَقِيلٍ . وإذا مَلَكَها المُلْتَقِطُ وزَكَّاها ، فلا زَكَاةَ إِذَنْ على رَبِّها . على الصَّحيح مِنَ المذهب . وعنه ، بلِّي . وهل يُزكِّيها ربُّها حَوْلَ التَّعْريفِ أو بعدَه ، إذا لم يَمْلِكُهَا المُلْتَقِطُ ؟ فيه الرِّوايَتَان في المالِ الضَّالِّ . وإنْ لم يَمْلِكِ اللَّقَطَةَ ، وقُلْنا : له أَنْ يتَصدَّقَ بها ، لم يضْمَنْ حتى يخْتارَ ربُّها الضَّمانَ ، فتَثْبُتُ حِينَاذٍ في ذِمَّتِه ؛ كك يْن تجدَّدَ ، فإنْ أَخْرَجَ المُلْتَقِطُ زَكاتَها عليه منها ، ثم أخذَها ربُّها ، رجَع عليه بما أُخْرَجَ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب . وقال القاضي : لا يُرجِعُ عليه ، إنْ قَلْنا : لا يَلْزِمُ ربَّها زَكاتُها . قال في ﴿ الرِّعايَةِ ﴾ : لوُجوبِها على المُلْتَقِطِ إِذَنْ .

قوله : ولا زكاةً في مالِ مَن عليه دَيْنٌ يَنْقُصُ النَّصابَ . هذا المذهبُ ، إلَّا ما

دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّه ، حتى تُخْرِجُوا زَكَاةَ أَمُوالِكُم . رَواه أَبُو عُبَيْدٍ فَى الْأَمُوالِ "() ، وفي لَفْظٍ : مَن كان عليه دَيْنٌ فلْيَقْضِ دَيْنَه ، وَلْيُزَكِّ () بَقِيَّةَ مَالِه . قال ذلك بمَحْضَرٍ مِن الصَّحابَةِ و لم يُنْكِرُوه ، فدَلَّ على اتّفاقِهم عليه . وروَى أصحابُ مالكِ ، عن عُميْر بن عِمْرانَ ، عن شُجاعٍ ، عن نافع ، عن ابن عُمَر ، قال : قال رسوكُ الله عَيْنِيَةٍ : « إِذَا كَانَ لِرَجُلِ نَافع ، عن ابن عُمَر ، قال : قال رسوكُ الله عَيْنِية ، () . وهذا نص . ولأن النبي عَيَالِيةٍ قال : « أُمِرْتُ أَنْ آخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ [١٣٩/٢ و] أَغْنِيَائِكُمْ فَأَرُدَهَا في فَقَرَائِكُمْ » . فذلَّ على أنَّها إنَّما تَجِبُ على الأغْنِياءِ ، ولا تُدْفَعُ إلَّا الله قَوْلَه عليه الزكاة ؛ لأنَّها إنَّما تَجِبُ على الأغْنِياءِ ، وكذلك قَوْلُه عليه عليه الزكاة ؛ لأنَّها إنَّما تَجِبُ على الأغْنِياءِ للخَبَرِ . وكذلك قَوْلُه عليه السَّلامُ : « لَا صَدَقَةَ إلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى » () . فأمّا مَن لا دَيْنَ عليه فهو السَّلامُ : « لَا صَدَقَةَ إلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنًى » () . فأمّا مَن لا دَيْنَ عليه فهو السَّلامُ : « لَا صَدَقَةَ إلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنًى » () . فأمّا مَن لا دَيْنَ عليه فهو السَّلامُ : « لَا صَدَقَةَ إلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنًى » () . فأمّا مَن لا دَيْنَ عليه فهو

الإنصاف

اسْتَثْنَى . وعليه أكثرُ الأصحابِ . وعنه ، لا يَمْنَعُ الدَّيْنُ الزَّكَاةَ مُطْلَقًا . وعنه ، يمْنَعُ الدَّيْنُ الحالُّ خاصَّةً . جزَم به فى « الإِرْشادِ » ، وغيرِه .

⁽١) الأموال ٤٣٧ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب الزكاة في الدين ، من كتاب الزكاة . الموطأ ٢٥٣/١ .

⁽٢) فى النسخ : « وليترك » والمثبت من مصادر التخريج .

⁽٣) لم نجد هذا الحديث .

وانظر : النقل عن مالك والليث وأهل الرأى في هذه المسألة ، في الأموال ٤٣٨ .

⁽٤) تقدم معناه في حديث بعث النبي عَلَيْكُ معاذًا إلى اليمن ، في صفحة ٢٩١ . ·

⁽٥) أخرجه البخارى ، فى : باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب وجوب النفقة على الأهل والعيال ، من كتاب النفقات . صحيح البخارى ١٣٩/٢ ، ١٣٩/٢ . ومسلم ، فى : باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى ... إلخ ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧١٧/٢ . وأبو داود ، فى : باب البحال يخرج من ماله ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١/ ، ٣٩ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى النهى عن المسألة ، من أبواب الزكاة ، وفى : باب ما جاء فى الزهادة فى الدنيا . من أبواب الزهد . عارضة الأحوذى =

الشرح الكبر غَنِيٌّ يَمْلِكُ (١) النِّصابَ ، فهو بخِلافِ هذا . يُحقِّقُ هذا أنَّ الزكاةَ إنَّما وَجَبَتْ مُواساةً للفُقَراء ، وشُكْرًا لنِعْمَةِ الغِنَى ، والمَدِينُ مُحْتاجٌ إلى قَضاء دَيْنِه كحاجَةِ الفَقِيرِ أو أَشَدُّ ، وليس مِن الحِكْمَةِ تَعْطِيلُ حاجَةِ المالِكِ(١) لدَفْع ِ حاجَةِ غيرِه ، وقد قال عليه الصلاةُ والسَّلامُ : « ابْدَأُ بنَفْسِكَ ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولَ »(°) . إذا ثَبَتَ ذلك فظاهرُ كلام شيخِنا أنَّه لا فَرْقَ بين الحالِّ والمؤجُّلِ ؛ لِما ذَكَرْنا مِن الأدِلَّةِ . وقال ابنُ أبي موسى : إنَّ المؤجَّلَ لا يَمْنَعُ وُجُوبَ الزكاةِ ؛ لأنَّه غيرُ مُطالَبِ به في الحالِ .

فصل : فأمَّا الأمْوالُ الظَّاهِرَةُ وهي المَواشِي ، والحُبُوبُ ، والثِّمارُ ، ففيها رِوايتان ؛ إحْداهما ، أنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ وُجُوبَ الزكاةِ فَيها ؛ لِما ذَكَرْنا .

الإنصاف

قوله : إِلَّا فِي الحُبوبِ والمَوَاشِي فِي إحْدَى الرِّوايتَيْنِ . وقدَّمه في ﴿ الفائقِ ﴾ . والرِّوايةُ الثَّانيةُ ، يمْنَعُ أيضًا . وهي المذهبُ . نَصَّ عليه ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا الْحِتِيارُ أكثرِ الأصحابِ . قال ابنُ أبي مُوسَى :

⁼ ٣٠٧/٩ ، ٢٠٧/٩ . والنسائي ، في : باب أيتهما العليا ، وباب الصدقة عن ظهر غني ، وباب أي الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . المجتبي ٥٢، ٤٦/٥ . والدارمي ، في : باب من يستحب للرجل الصدقة ، وباب فضل اليد العليا ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ٣٨٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٢ ، ١٥٢ ، · £ ٨ · · £ ٧ ٦ · £ ٧ • · £ ٣ £ · £ · ٢ · ٣ ٩ £ · ٣ ٦ ٢ · ٣ • ٨ · ٣ ١ ٩ · ٢ ٨ · ٢٧ ٨ · ٢٤ • · ٢٣ • . 777/0 . 272 . 2.7 . 2.7 . 727 . 77./7 . 077 . 072 . 0.1

⁽١) في م: « بملك ».

⁽٢) في م: « الملك ».

⁽٣) أخرجه بمعناه من حديث جابر ، مسلم ، في : باب النفقة بالنفس ... ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٩٣/٢ . والنسائي ، في : باب أي الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب بيع المدبر ، من كتاب البيوع . المجتبي ٥٢/٥ ، ٢٦٧/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٥/٣ ، ٣٦٩ .

وقوله : ﴿ ابدأ بمن تعول ﴾ جزء من حديث ﴿ لا صدقة إلا عن ظهر غني ﴾ المتقدم .

قال أحمدُ ، في روايَة إسْحاقَ بن إبراهيمَ : يَبْتَدِئُ بالدَّيْنِ فَيَقْضِيه ، ثم يَنْظُرُ ما بَقِيَ عندَه بعدَ إِخْراجِ النَّفَقَة فَيْزَكِيه ، ولا يكونُ على أَحَدٍ ، دَيْنُه أَكْثَرُ مِن مالِه، صَدَقَةٌ في إبلٍ ، أو بَقَرٍ ، أو غَنَم ، أو زَرْع . وهذا قولُ عطاء ، والحسن ، والنَّخعِيِّ ، وسُليمانَ بن يَسارٍ ، والنَّوْرِيِّ ، واللَّيثِ ، وإسْحاقَ . والرُّوايَةُ الثانيةُ ، لا يَمْنَعُ الزكاةَ فيها . وهو قولُ مالكِ ، والأوْزاعِيِّ ، والشافعيِّ . ورُوِي عن أحمدَ أنَّه قال : قد اختلف ابنُ عُمَرَ وابنُ عباس ، فقال ابنُ عُمَرَ : يُخْرِجُ ما اسْتَدانَ أو أَنْفَقَ على ثَمَرَتِه وأَهْلِه ، ويُزكِّي ما بَقِي . وقال الآخرُ : يُخْرِجُ ما اسْتَدانَ (او أَنْفَقَ على ثَمَرَتِه وأَهْلِه ، ويُزكِّي ما بَقِي . وإليه أَذْهَبُ ، أن لا يُزكِّي ما أَنْفَقَ على ثَمَرَتِه ، ويُزكِّي ما بَقِي ؟ لأنَّ المُصَدِّقَ إذا جاء فو جَدَ إِبِلا أو بَقَرًا أو غَنَمًا ، لم يَسْأَلْ ويُزَكِّي ما بَقِي ؟ لأنَّ المُصَدِّقَ إذا جاء فو جَدَ إِبِلا أو بَقَرًا أو غَنَمًا ، لم يَسْأَلْ ويُزَكِّي ما بَقِي ؟ لأنَّ المُصَدِّقَ إذا جاء فو جَدَ إِبِلا أو بَقَرًا أو غَنَمًا ، لم يَسْأَلْ ويُزَكِّي ما بَقِي ؟ لأنَّ المُصَدِّقَ إذا جاء فو جَدَ إِبِلا أو بَقَرًا أو غَنَمًا ، لم يَسْأَلْ

الإنصاف

هذا الصَّحيحُ مِن مذهبِ أحمدَ . قلتُ : اختارَه أبو بَكْرٍ ، والقاضى ، وأصحابُه ، والحَلْوانِيُّ ، وابنُ الجَوْزِيِّ ، وصاحِبُ « الفائِق » ، وغيرُهم . وجزَم به في « العُمْدَةِ » . وقدَّمه في « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الفُروعِ » . وصحَّحه في « تصْحيحِ المُحَرَّرِ » . وأطْلَقَهما في « الشَّرَحِ » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِييْن » . وعنه ، يمْنَعُ ما اسْتَدانَه للنَّفقَةِ على ذلك ، أو كان ثَمَنَه ، ولا يمْنَعُ ما اسْتَدانَه للنَّفقَةِ على ذلك ، أو كان ثَمَنَه ، ولا يمْنَعُ ما استدانه لمُؤْنَةِ الزَّرْعِ مِن أُجْرَةِ حَصَادٍ ، وكِراءِ أرْضٍ ونحوه عَدَم المَنْعِ ، ما لَزِمَه مِن مُؤْنَةِ الزَّرْعِ مِن أَجْرَةِ حَصَادٍ ، وكِراءِ أرْضٍ ونحوه يَمْنَعُ . نَصَّ عليه . وذكره ابنُ أبي مُوسَى . وقال : رِوايَةً واحدَةً . وتَبِعَه صاحِبُ يَمْنَعُ . نَصَّ عليه . وذكره ابنُ أبي مُوسَى . وقال : رِوايَةً واحدَةً . وتَبِعَه صاحِبُ

⁽١ - ١) سقط من الأصل.

⁽٢) أخرجه البيهقي ، في : باب الدين مع الصدقة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٤٨ .

أَيُّ شيءٍ على صاحِبِها مِن الدَّيْنِ ، وليس المالُ هكذا . فظاهِرُ ذلك أنَّ هذه روايةٌ ثالِثَةٌ ، وهو أنَّه لا يَمْنَعُ الدَّيْنُ الزكاةَ في الأَمْوالِ الظَّاهِرَةِ ، إلَّا في الزُّرُوعِ والثِّمَارِ ، فيما اسْتدانه للإِنْفاقِ عليها خاصَّةً . وهذا ظاهِرُ كلامِ الخِرَقِيِّ . وقال أبو حنيفة : الدَّيْنُ الذي تَتَوَجَّهُ به المُطالَبَةُ يَمْنَعُ في سائِرِ الخُمُوالِ ، إلَّا الزُّرُوعَ والثِّمارَ . بناءً منه على أنَّ الواجِبَ فيها ليس بصَدقة . الأَمْوالِ ، إلَّا الزُّرُوعَ والثِّمارَ . بناءً منه على أنَّ الواجِبَ فيها ليس بصَدقة . والفَرْقُ بينَ الأَمُوالِ الباطِنَةِ والظَّاهِرَةِ أَنَّ تَعَلَّقُ الزكاةِ بالظَّاهِرَةِ آكَدُ ، والفَرْقُ بينَ الأَمُوالِ الباطِنَةِ والظَّاهِرَةِ أنَّ تَعَلَّقُ الزكاةِ بالظَّاهِرَةِ آكَدُ ، فل فَهُورِها ، وتَعلَّقُ قَلُوبِ الفُقَراءِ بها ، ولهذا يُشْرَع إِرْسالُ السُّعاةِ لأُخذِها مِن أَرْبابِها ، وقد كان النبيُّ عَلَيْكَ يَبْعَثُ السُّعاةَ فيَأْخُذُون الصَّدَقاتِ مِن أَرْبابِها ، وكذلك الخُلفاءُ بعدَه ، ولم يَأْتِ عنهم أنَّهم طالبُوا أحَدًا بصَدَقةِ الصَّامِتِ ، ولا اسْتَكْرَهُوه عليها ، إلَّا أَنْ يَأْتِي بها طَوْعًا ، ولأَنَّ السُّعاة فيأُخذُون زَكاةَ ما يَجِدُون ، ولا يَسْأَلُون عَمّا على صاحِبِها مِن الدَّيْنِ ، فدلً على أنَّه لا يَمْنَعُ زَكاتَها ، ولأَنَّ تَعَلَّقَ الأَطْماعِ مِن الفُقَراءِ بها أَكْثَرُ ، والحاجَةُ على أنَّه لا يَمْنَعُ زَكاتَها ، ولأَنْ تَعَلَّقَ الأَصْماعِ مِن الفُقَراءِ بها أَكْثَرُ ، والحَاجَة إلى حِفْظِها أَوْفَرُ ، فتكُونُ الزكاةُ فيها أَوْكَدَ .

الإنصاف

(التَّلْخِيصِ) . وحكى أبو البَركاتِ رِوايةً ؛ أنَّ الدَّيْنَ لا يمْنَعُ في الظَّاهِرِ
 [١٩٥/١ و] مُطْلَقًا . قال الشَّيْخُ تَقِى الدِّينِ : لم أجِدْ بها نصًّا عن أحمدَ . انتهى .
 وعنه ، يمْنَعُ ، خلا الماشِيَةَ . وهو ظاهِرُ كلام الخِرَقِيِّ .

فوائد ؛ الأولَى ، فى الأموالِ ، ظاهِرَةً وباطِنَةً . فالظَّاهِرَةُ ، ما ذكره المُصنِّفُ مِنَ الحُبوبِ والمَواشِى ، وكذا الثِّمارُ . والباطِنَةُ ، كَالأَثْمانِ ، وقِيمَةِ عُروضِ التِّجارَةِ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ ، وعليه الأكثرُ . وقال أبو الفَرَجِ الشِّيرازِيُّ : الأَمْوالُ الباطِنَةُ ، هي الذَّهَبُ والفِضَّةُ فقط . انتهى . وهلِ المعْدِنُ مِنَ الشَّيرازِيُّ : الأَمْوالُ الباطِنَةُ ، هي الذَّهَبُ والفِضَّةُ فقط . انتهى . وهلِ المعْدِنُ مِنَ

فصل : وإنّما يَمْنَعُ الدّيْنُ الزكاة إذا كان يَسْتَغْرِقُ النّصابَ أو يَنْقُصُه ، ولا يَجِدُ ما يَقْضِيه به سِوَى النّصاب ، أو ما لا يُسْتَغْنَى عنه ، مثلَ أن يَكُونَ له عِشْرُون مِثْقالًا ، وعليه مِثْقالٌ أو أقلٌ ، ممّا يَنْقُصُ به النّصابُ إذا قضاه ، ولا يَجِدُ له قضاءً مِن غيرِ النّصابِ ، فإن كان لا يَنْقُصُ به النّصابُ أَسْقَطَ مِقْدارَ الدّيْنِ ، وأخْرَجَ زكاة الباقِي ، فإن كان له ثَلاثُون مِثْقالًا ، وعليه عَشَرَةٌ ، فعليه زكاة العِشرين . وإن كان عليه أكثرُ مِن عَشَرَةٍ ، فلا زكاة عليه . وكذلك لو أنَّ له مائةً مِن الغَنَم ، وعليه ما يُقابِلُ سِتِين ، فعليه زكاة الأربَعِين . وإن كان عليه أكثرُ مِن عَشَرَةٍ ، فلا زكاة عليه ؛ لأنّه يَنْقُصُ النّصابَ ، الأربَعِين . وإن كان له مالان مِن جِنْسَيْن ، وعليه دَيْنٌ جَعَلَه في مُقابَلَةٍ ما يَقْضِي منه ، فلو كان عليه خَمْسٌ مِن الإبلِ ومائتا دِرْهَم ، فإن فلو كان عليه حَمْسٌ مِن الإبلِ ولَه خَمْسٌ مِن الإبلِ ومائتا دِرْهَم ، فإن كانت عليه سَلَمًا أو ديّةً أو نَحْوَ ذلك مما يُقْضَى [١٣٩/٢ ط] بالإبل ، كانت عليه سَلَمًا أو ديّةً أو نَحْوَ ذلك مما يُقْضَى [١٣٩/٢ ط] بالإبل ، خَعَلْتَ قِيمَتها في مُقابَلَةِ الدَّراهِم ، فإن كان أَتْلَفَها ، ووَجَبَتْ عليه زَكاةُ الدَّراهِم ، فإن كان أَتْلَفَها ، جَعَلْتَ قِيمَتها في مُقابَلَةِ الدَّراهِم ؛ لأَنَّها تُقْضَى منها ، وإن كانت قَرْضًا ، جَعَلْتَ قِيمَتها في مُقابَلَةِ الدَّراهِم ؛ لأَنَّها تُقْضَى منها ، وإن كانت قَرْضًا ،

الإنصاف

الأُمُوالِ الظَّاهِرَةِ ، أو الباطِنَةِ ؟ فيه وَجْهان . وأَطْلَقَهما في « الفُروع ِ » ، و « ابنِ تَميم » ، و « الحَاوِيَيْن » ؛ أحدُهما ، هو مِنَ الأَمُوالِ تَميم » ، و « الرَّعايتَيْن » ، و « الحَاوِيَيْن » ؛ أحدُهما ، هو مِنَ الأَمُوالِ الظَّاهِرَةِ . وهو ظاهِرُ كلامِ الشِّيرَازِيِّ ، على ما تقدَّم . والثَّاني ، هو مِنَ الأَمُوالِ الطَّاهِرَة ؛ للباطِنَةِ . قلتُ : وهو الصَّوابُ ؛ لأَنَّه أَشْبَهُ بالأَثْمانِ ، وقِيمَةِ عُروضِ التِّجارَةِ . قال في « المُغنِي » (۱) : الأَمُوالُ الظَّاهِرَةُ ؛ السَّائمةُ ، والحُبوبُ ، والثَّمارُ . قال في « الفَائِق » : وتمنعُ في المَعْدِنِ . وقيلَ : لا . الثَّانيةُ ، لا يمْنَعُ الدَّيْنُ خُمْسَ الرِّكازِ . « الفَائِق » : وتمنعُ في المَعْدِنِ . وقيلَ : لا . الثَّانيةُ ، لا يمْنَعُ الدَّيْنُ خُمْسَ الرِّكازِ .

^{. 778/8(1)}

الشرح الكبر خُرِّجَ على الوَّجْهَيْن فيما يُقْضَى منه ، فإن كانت إذا جَعَلْناها في مُقابَلَة ِ أَحَد المَالَيْنِ ، فَضَلَتْ منها فَضْلَةٌ تَنْقُصُ النِّصابَ الآخَرَ ، وإذا جَعَلْناها في مُقابَلَةٍ ـ الآخَرِ ، لم يَفْضُلْ منها شيءٌ ، كرجل ٍ له مائتا دِرْهَم ٍ وخَمْسٌ مِن الإِبِل ِ ، َ وعليه سِتُّ مِن الإِبلِ قِيمَتُها مائتا دِرْهَم ، إذا جَعَلْناها في مُقابَلَةِ المائتَيْنِ لم يَبْقَ مِن الدَّيْنِ شيءٌ يَنْقُصُ نِصابَ السّائِمَةِ ، وإن جَعَلْناها في مُقابَلَةِ الإبل فَضَل منها بَعِيرٌ يَنْقُصُ نِصابَ الدَّراهِم ، أو كانت بالعَكْس ، مثلَ أن يكونَ عليه مائتان وخَمْسُون دِرْهَمًا ، وله مِن الإبل خَمْسٌ أو أَكْثَرُ تُساوى الدَّيْنَ أُو تَفْضُلُ عليه ، جَعَلْنا الدَّيْنَ في مُقابَلَةِ الإبلِ هـٰهُنا ، وفي مُقابَلَةِ الدَّراهِم ِ في الصُّورَةِ الْأُولَى ؛ لأنَّ له مِن المالِ ما يَقْضِي به الدَّيْنَ سَوى النِّصابِ.

الإنصاف بلا نِزاعٍ . الثَّالثةُ ، لو تعَلَّقَ بعَبْدِ تجارَةٍ أَرْشُ جِنايَةٍ ، منَع الزَّكاةَ في قِيمَتِه ؛ لأنَّه وَجَبِ جَبْرًا لا مُواساةً ، بخِلافِ الزَّكاةِ . وجعَلَه بعضُهم كالدَّيْنِ ؛ منهم صاحِبُ « الفُروع ِ » في « حَواشِيه » . الرَّابعةُ ، لو كان له عَرَضُ قُنْيَةٍ يُباعُ لو أَفْلَسَ يَفِي بما عليه من الدُّيْنِ ، جُعِلَ في مُقابِلَةِ ما عليه مِنَ الدُّيْنِ ، وزكِّي ما معه مِنَ المالِ ، على إِحْدَى الرُّوايتَيْن . قال القاضي : هذا قِياسُ المذهب . ونصرَه أبو المَعالِي ، اعْتِبارًا بما فيه الحظُّ للمَساكِين . وعنه ، يُجْعَلُ في مقابلَةِ ما معه و لا يُزَكِّيه . صحَّحَه ابنُ عَقِيلٍ . وقدَّمه ابنُ تَميمٍ ، وصاحِبُ « الحَواشِي » ، و « الرِّعايتَيْن » ، ُو « الحاوِيَيْن » . وأَطْلَقَهما في « الفُروعِ » ، و « شُرْحِ المَجْدِ » ، و « الفائقِ » . ويَنْبَنِي على هذا الخِلافِ ، ما إذا كان بيَدِه أَلْفٌ ، وله أَلْفٌ دَيْنًا على ، مَليءٍ ، وعليه مِثْلُها ؛ فإنَّه يزَكِّي ما معه على الأُولَى لا الثَّانيةِ . قالَه في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ . وقدَّم في ﴿ الفائقِ ﴾ ، و ﴿ الرِّعايتَيْنِ ﴾ ، و ﴿ الحاوِييْنِ ﴾ هنا ، جَعْلَ الدَّيْنِ مُقابِلًا لما في يَدِه . وقالوا : نصَّ عليه . ثم قالوا : أو قيلَ : مُقابلًا للدَّيْن . الخامسةُ ، لو كان

وكذلك إن كان عليه مائة ورهم ، وله مائتا ورهم وتسع من الإبل ، فإذا جَعَلْناها في مُقابَلَة الإبل ، لم يَنْقُصْ نِصابُها ؛ لكَوْنِ الأرْبَعِ الزّائِدةِ عنه تُساوِى المائة أو أكثر منها ، وإن جَعَلْناها في مُقابَلَة الدَّراهِم سَقَطَتِ الزّكاة منها ، جَعَلْناها في مُقابَلَة الإبل ؛ لِما ذكر نا ، ولأنَّ ذلك أحظ للفُقراء . ذكر القاضى نحو هذا ، فقال : إذا كان النّصابان زكوييّن ، للفُقراء . ذكر القاضى نحو هذا ، فقال : إذا كان النّصابان زكوييّن ، جَعَلْتَ الدّيْنَ في مُقابَلَةِ ما الحَظُّ للْمَساكِين في جَعْلِه في مُقابَلَةِ ، وإن كان مِن غير جنس الدّيْن . وإن كان أحَدُ الماليُن لا زكاة فيه والآخرُ فيه الزكاة ،

الإنصاف

له عَرَضُ تِجارةٍ بَقَدْرِ الدَّيْنِ الذي عليه ، ومعه عَيْنٌ بقدْرِ الدَّيْنِ الذي عليه ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّه يَجْعَلُ الدَّيْنَ في مُقابَلَةِ العَرَضِ ، ويُزكِّى ما معه مِنَ العَيْنِ . نصَّ عليه في رِوايَةِ المَرُّوذِيِّ ، وأيى الحارثِ . وقدَّمه في « الفُروعِ » ، و « الحَواشِي » ، و « ابنِ تَميم » . وقيل : إنْ كان فيما معه مِنَ المالِ الزَّكُويِّ جِنْسُ الدَّيْنِ ، جُعِلَ في مُقابَلَتِه . وحَكاه ابنُ الزَّاغُونِيِّ روايَةً . وتابعَه في جِنْسُ الدَّيْنِ » و « الحاوِيْنِ » ، و غيرهم . وإلَّا اعْتُبِرَ الأَحْظُّ . وأطلقهما في « الرّعايتيْن » ، و « الحاوِيْن » ، وقيل : يُعْتَبُرُ الأَحْظُّ للفُقْراءِ مُطلّقًا ؛ فمَن له مِائتَا « رهم وعَشرَةُ دَنانِيرَ » ، و « الحاوِيْن » . وقيل : يُعْتَبُرُ الأَحْظُ للفُقْراءِ مُطلّقًا ؛ فمَن له مِائتَا ورْهَم وعَشرَةُ دَنانِيرَ » ، و « السَّاتِينَ ، وَقيل الدَّنانِيرَ قَباللَةَ دَيْنِه ، وزَكَّى ما الثَّن ، وقرن له أَرْبَعُون شاةً وعَشرَةُ أَبْعِرةٍ ، ودَيْنُه قِيمَةُ أَحَدِهما ، جَعَل قُبالَةَ دَيْنِه ما المَّنْمَ ، وزَكَّى شاتَيْن . السَّادِسةُ ، دَيْنُ المَضْمونِ عنه ، يَمْنَعُ الزَّكَاةَ بقَدْرِه في مالِه ، دُونَ الضَّامِنِ . على الصَّحيح مِنَ المَدْهبِ ، خِلافًا لأَبِي المَعالَى . السَّابِعةُ ، مالِه ، دُونَ الضَّامِنِ . على الصَّحيح مِنَ المَدْهبِ ، خِلافًا لأَبِي المَعالَى . السَّابِعةُ ، المُصَدِّع أَلزَّكَاةُ في المَالِ المُصوبِ ، كالمالِ المُعصوبِ ، علم المَنْعِ الحِسِّى . هذا الصَّحيحُ مِنَ المنْهبِ ، الشَّرْعِيِّ الشَّرِعِيِّ المَنْعِ المَسْتَقُ ، والشَّارِحُ . وقدَّمه في « الرِّعايتَيْن » . وقال الأَزْجِيُّ في « النَّهايَةِ » : تَعْتَارَه

الشرح الكبر كرَجُل عليه مائتا دِرْهَم ، وله مِثْلُها ، وعُرُوضٌ للقُنْيَةِ تُساوى مائتَيْن ، فقال القاضى : يَجْعَلُ الدَّيْنَ في مُقابَلَةِ العُرُوضِ . وهذا مَذْهَبُ مالكِ ، وأبي عُبَيْدٍ . قال أصحابُ الشافعيِّ : وهو مُقْتَضَى قَوْلِه ؛ لأنَّه مالكٌ لمائتَيْن زائِدَةٍ عن مَبْلَغ ِ دَيْنِه ، فوَجَبَتْ عليه زَكاتُها ، كما لو كان جَمِيعُ مالِه جنسًا واحِدًا . وهذا ظاهِرُ كَلام أحمدَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّه يَجْعَلُ الدَّيْنَ في مُقابَلَةِ ما يَقْضِي منه (١) ، فإنَّه قال ، في رَجُل عندَه أَلْفٌ وعليه أَلْفٌ وله عُرُوضٌ بِأَلْفٍ : إِنْ كَانِتِ العُرُوضُ للتِّجارَةِ زَكَّاها ، وإِنْ كَانِتَ لغيرِ التِّجارَةِ فليس عليه شيءٌ . وهذا مذهبُ أبي حنيفةَ . ويُحْكَى عن اللَّيْثِ بن سَعْدٍ ؛ لأنَّ الدَّيْنَ يُقْضَى مِن جِنْسِه عندَ التَّشاحِّ ، فجَعْلُ الدَّيْنِ في مُقابَلَتِه أَوْلَى ، كما لو كان النِّصابان زَكُويَّيْن . قال شيخُنا ﴿) : وَيَحْتَمِلُ أَن يُحْمَلَ كَلامُ أَحْمَدَ

هذا بعيدٌ ، بل إلْحاقُه بمالِ الدُّيونِ أَقْرَبُ . اخْتارَه أَبو المَعالى . وظاهِرُ « الفُروع ِ » ، إطْلاقُ الخِلافِ . وقيل : إنْ كان المالُ سائمةً زكَّاها ، لحُصولِ النَّماء والنِّتاج مِن غير تصرُّفِ ، بخِلافِ غيرها . وقال أبو المَعالى : إنْ قضَى الحاكِمُ دُيونَه مِن مالِه ، ولم يفْضُلْ شيءٌ مِن مالِه ، فهو الذي ملَك نِصابًا وعليه دَيْنٌ . قال : وإنْ سمَّى لكُلِّ غريم بعضَ أعْيانِ مالِه ، فلا زَكاةَ عليه ، مع بقاء مِلْكِه ؛ لضَعْفِه بتَسْليطِ الحاكم لغريمِه على أُخذِ حقّه . انتهى . وإنْ حجَر عليه بعدَ وُجُوبِها ، لم تَسْقُطِ الزَّكاةُ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وقيل : تَسْقُطُ إِنْ كَانَ قِبلَ تَمَكُّنِه مِنَ الإخْراجِ . قال في « الحَواشِي » ، و « ابن ِ تَميم ٍ » : وهو بعيدٌ . ولا يَمْلِكُ إِخْراجَها مِنَ المَالِ ؟ لاَنْقِطا ع ِ تَصَرُّفِه . قالَه المُصَنِّفُ ، والشَّارِ حُ . وقال ابنُ

⁽١) في م: (عنه) .

⁽٢) في : المغنى ٢٦٧/٤ .

هَلْهُنا على ما إذا كان العَرْضُ تَتَعَلَّقُ به حاجَتُه الأَصْلِيَّةُ ، ولا فَصْلَ فيه عن الشرح الكبير حاجَتِه ، فلا يَلْزَمُه صَرْفُه في وَفاءِ الدَّيْنِ ؛ لأنَّ حاجَتَه أَهَمُّ ، ولذلك لم تَجِبِ الزِكَاةُ في الحَلْي المُعَدِّ للاسْتِعْمال ، ويَكُونُ قولُ القاضي مَحْمُولًا على مَن كان العَرْضُ فاضِلًا عن حاجَتِه ، وهذا أحْسَنُ ؛ لأنَّه في هذه الحال مالكٌ لنِصابِ فاضِل عن حاجَتِه وقَضاء دَيْنِه ، فلَز مَتْه زَكاتُه ، كما لو لم يَكُنْ عليه دَيْنٌ . فأمَّا إن كان عندَه نِصابان زَكُوِيَّان ، وعليه دَيْنٌ مِن غيرِ جِنْسِهِما ، ولا يُقْضَى مِن أَحَدِهِما ، فإنَّك تَجْعَلُه في مُقابَلَةِ ما الحَظَّ للمَساكِينِ في جَعْلِه في مُقابَلَتِه .

> ٨٣٤ – مسألة : (والكَفَّارَةُ كالدَّيْنِ في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ) دَيْنُ اللهِ تعالى كالنَّذْرِ والكَفَّارَةِ ، فيه وَجْهان ؛ أَحَدُهما ، يَمْنَعُ الزكاةَ ؛ لأنَّه دَيْنٌ يَجِبُ قَضاؤُه ، فهو كدَّيْنِ الآدَمِيِّ ، وقد قال عليه السلامُ : « دَيْنُ اللهِ

تَميم : والأُوْلَى أَنْ يَمْلِكَ ذلك كالرَّاهِن . وهما وَجْهان . وأَطْلَقهما في الإنصاف « الفُروع ِ » ؛ فإنَّه قال : لا يُقْبَلُ إِقْرارُه بها . وجزَم به بعضُهَم . ولا يُقْبَلُ إِقْرارُ المَحْجورِ عليه بالزَّكاةِ ، وتتعَلَّقُ بذِمَّتِه ، كَدَيْنِ الآدَمِيِّ . ذَكَرَه المُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ ، وأبو المَعالِي . وهو ظاهِرُ ما قدَّمه في ﴿ الفُروعِ ﴿ ` . وعنه ، يُقْبَلُ ، كما لو صدَّقَه الغَرِيمُ . ويأتِي زكاةُ المرْهُونِ في فَوائِدِ الخِلافِ الآتِي [١٩٥/١ ظ] آخِرَ

البابِ قُوله: والكَفَّارةُ كالدَّيْنِ في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ. وحَكَاهما أَكْثَرُهم رِوايتَيْنِ. وَأَطْلَقَهما في « الهِدايَةِ » ، و « المُغْنِي » ، و « الشُّرْحِ ِ » ، و « الحاوِيَشْن » ، و « الفائقِ » ، و « الفُروعِ ، ، و « الحَواشِي » ، و « ابنِ تَميم ٍ » ،

الشرح الكبر أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى ١٠٠٠ . والآخَرُ ، لا يَمْنَعُ ؛ لأنَّ الزكاةَ آكَدُ منه لتَعَلَّقِها بالعَيْنِ ، فهي كأرْشِ الجِنايَةِ ، ويُفارِقُ دَيْنَ الآدَمِيِّ ، لتَأْكُّدِه ، وتَوَجُّهِ المُطالَبة به . فإن نَذَر الصَّدَقَةَ بمُعَيَّن ِ ، فقال : لله عليَّ أن أتَصَدَّقَ بهذه المائتي دِرْهَم إذا حال الحَوْلُ . [١٤٠/٢ و] فقال ابنُ عَقِيلٍ : يُخْرَجُها ، ولا زَكَاةَ عليه ؛ لأنَّ النَّذْرَ آكَدُ لتَعَلُّقِه بالعَيْنِ ، والزكاةُ مُخْتَلَفَّ فيها . ويَحْتَمِلُ أَن تَلْزَمَه زَكَاتُها ، وتُجْزئُه الصَّدَقَةُ بها ، إِلَّا أَنَّه' ۚ) يَنْوى الزكاةَ بِقَدْرِهَا ، ويكونُ ذلك صَدَقَةً مُجْزِئَةً عن الزكاةِ والنَّذْرِ ؛ لكُوْنِ الزكاةِ صَدَقَةً ، و باقِيها يكونُ صَدَقَةً لنَذْرِه ، وليس بزَكاةٍ . وإنْ نَذَر الصَّدَقَةَ

الإنصاف ﴿ و ﴿ المُحَرَّرِ ﴾ ، إذا لم يَمْنَعْ دَيْنُ الآدَمِيِّ الزَّكاةَ ، فدَيْنُ اللهِ ، مِنَ الكَفَّارَةِ والنَّذْر المُطْلَقِ ، ودَيْنِ الحَجِّ ونحْوه ، لا يمْنَعُ بطريقِ أَوْلَى . وإنْ منَع الزَّكَاةَ ، فهل يمْنَعُ دَيْنُ الله ؟ فيه الخِلافُ ؛ أحدُهما ، هو كالدَّيْنِ الذي للآدَمِيِّ . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . صحَّحَه المَجْدُ ، وابنُ حَمْدانَ في ﴿ رِعَايَتِه ﴾ . وهو قوْلُ القاضي وأَتْبَاعِه . وجزَم به ابنُ لَبَنَّا في ﴿ خِلَافِه ﴾ في الكفَّارَةِ ، والخَراجِ . وقال : نصَّ عليه . وهو الذي احْتَجَّ به القاضي في الكفَّارَةِ . والوَجْهُ الثَّاني ، لا يمْنَعُ وجُوبَ الزُّكاةِ .

فائدتان ؛ إحْداهما ، النَّذْرُ المُطْلَقُ ودَيْنُ الحَجِّ ونحُوه كالكَفَّارَةِ ، كما تقَدَّم . وقال في « المُحَرَّرِ » : والخَراجُ مِن دَيْنِ اللهِ . وتابَعَه في « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، وغيرهم . قالَه القاضي ، وابنُ البُّنَّا ، وغيرُهما . ففِيه الخِلافُ في إِلْحاقِه بدُيونِ الآدَمِيِّين . وأمَّا الإِمامُ أحمدُ ، فقدَّم الخَراجَ على الزَّكاةِ . وقال الشَّيثُ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٦٠..

⁽٢) في الأصل: « أن ه .

ببعضِها ، وكان ذلك البعضُ قَدْرَ الزكاةِ أُو أَكْثَرَ ، فعلى هذا الاحْتِمالِ يُخْرِجُ المَنْذُورَ ، وَيَنْوِى الزكاةَ بقَدْرِها منه . وعلى قولِ ابن عَقِيلٍ ، يَحْتَمِلُ أَن تَجِبَ الزكاةُ عليه ؛ لأنَّ النَّذْرَ إِنَّما تَعَلَّقَ بالبعضِ بعدَ وُجُودِ سَبَبِ الزكاةِ وَتَمامِ شَرْطِه ، فلا يَمْنَعُ الوُجُوبَ ، لكَوْنِ المَحلِّ مُتَّسِعًا لهما جَمِيعًا . وإن كان المَنْذُورُ أقلَّ مِن قَدْرِ الزكاةِ ، وَجَب قَدْرُ الزكاةِ ، ودَخل النَّذْرُ فيه ، في أَحَدِ الوَجْهَيْن ، وفي الآخر يَجِبُ إِخْراجُهما جَمِيعًا .

فصل : وإذا قُلْنا : لا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وُجُوبَ الزكاةِ في الأَمْوالِ الظَّاهِرَةِ . فَحَجَرَ الحَاكِمُ عليه بعدَ وُجُوبِ الزكاةِ ، لم يَمْلِكْ إِخْراجَها ؛ لأَنَّه قد انْقَطَعَ تَصَرُّفُه في مالِه . وإن أقرَّ بها بعدَ الحَجْرِ ، لم يُقْبَلْ إقْرارُه ، وتَتَعلَّقُ بذِمَّتِه ،

لإنصاف

تَقِى الدِّين : الخَراجُ مُلْحَق بدُيونِ الآدَمِيِّن . ويأْتِي ، لو كان الدَّيْنُ زَكَاةً ، هل يَمْنَعُ ؟ عندَ فَوائدِ الخِلافِ فِي أَنَّ الزَّكَاةَ ، هل تجبُ في العَيْن ، أو في الذَّمَّةِ ؟ الثَّانِيةُ ، لو قال : للهِ على أَنْ أَتَصَدَّقَ بهذا . أو هو صَدَقة . فحالَ الحَوْلُ ، فلا زكاة فيه . على الصَّحيح مِنَ المذهب . وقال ابنُ حامِد : فيه الزَّكَاةُ . فقال في قوله : إنْ فيه . على الصَّحيح مِنَ المذهب . وقال ابنُ حامِد : فيه الزَّكَاةُ . فشُفِي ، ثم حالَ الحَوْلُ قبلَ شَفَى اللهُ مُريضِي ، تصَدَّقتُ مِن هاتَيْن المِائتَيْن بمِائة قل . فشُفِي ، ثم حالَ الحَوْلُ قبلَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بها ، وجَبَتِ الزَّكَاةُ . وقال في « الرِّعايَة في : إنْ نذر التَّضْحِية بنِصَابِ مُعَيَّن ، وقيل : أو قال : جعَلْتُه ضَحايا . فلا زكاة ، ويَحْتَمِلُ وجُوبُها إذا تَمَّ حوْلُه مُعَيَّن ، وقيل : أو قال : على لله أَنْ أَتَصَدَّقَ بهذا النِّصابِ إذا حالَ الحَوْلُ . وجَبَتِ الزَّكَاةُ . على الصَّحيح مِنَ المذهب . اختارَه المَعْدُ في « شَرْحِه » . وقيل : هي الزَّكَاةُ . على الصَّحيح مِنَ المذهب . اختارَه المَعْدُ في « شَرْحِه » . و « الفُروع في . الزَّكَاةُ . على الصَّحيح مِنَ المذهب . أَختارَه المَعْدُ في « شَرْحِه » ، و « الفُروع » . كالتي قبلَها . اختارَه ابنُ عَقِيل ، وأَطْلَقَهما « ابن تَميم » ، و « الفُروع » . فعلَى الأوَّلِ ؛ تُحْزِفُه الزَّكَاةُ منه على أصح الوَجْهَيْن ، ويَبْرَأُ بقَدْرِها مِنَ الزَّكَاةِ صَدَقَةً . وكذا لو نذَر الصَّدَقَة ببعض والنَّذُر ، إنْ نَواهُما معًا ؛ لَكُوْنِ الزَّكَاةِ صَدَقَةً . وكذا لو نذَر الصَّدَقَة ببعض والنَّذُر ، إنْ نَواهُما معًا ؛ لَكُوْنِ الزَّكَاةِ صَدَقَةً . وكذا لو نذَر الصَّدَقة ببعض

كَدَيْنِ الآدَمِيِّ . ويَحْتَمِلُأن تَسْقُطَ إذا حُجرَ عليه قبلَ إمْكانِ أدائِها ، كما لو تَلِف مالُه . فإن أقرَّ الغُرَماءُ بؤُجُوبِ الزكاةِ عليه ، أو ثَبَت ببَيِّنَةٍ ، أو كان قد أُقَرَّ بها قبلَ الحَجْر عليه ، وَجَب إِخْراجُها مِن المال ، فإن تَرَكُوها فعليهم إِثْمُهَا . فإن حَجَر الحاكِمُ على المُفْلِسِ في أَمْوالِه الزَّكُويَّةِ ، فهل يَنْقَطِعُ حَوْلَها ؟ يُخَرَّجُ على الرِّوايَتَيْن في المالِ المَغْصُوبِ ، وقد ذَكَرْناه .

فصل : وإذا جَنَى العَبْدُ المُعَدُّ للتِّجارَةِ جنايَةً، تَعَلَّقَ أَرْشُها برَقَبَتِه،ومَنَع وُجُوبَ الزكاةِ فيه ، إن كان يَنْقُصُ النِّصابَ ؛ لأنَّه دَيْنٌ . وإن لم يَنْقُص النِّصابَ ، مَنَع الزكاةَ في قَدْر ما يُقابلُ الأرْشَ .

٨٣٥ - مسألة: الشُّرْطُ (الخامِسُ ، مُضِيُّ الحَوْل شَرْطٌ ، إلَّا في الخارج مِن الأرْض) مُضِيعُ الحَوْل شَرْطٌ لوُجُوب الزكاةِ في السّائِمَةِ ، والأَثْمَانِ ، وعُرُوضِ التِّجارَةِ . لا نَعْلَمُ في ذلك خِلافًا ، إلَّا ما نَذْكُرُه في المُسْتَفادِ. و الأصْلُ فيه ما رؤى ابنُ ماجَه بإسْنادِه ، عن عائشة ، قالت :

النَّصاب ، هل يُخْرِجُهما ، أو يُدْخِلُ النَّذْرَ في الزَّكاةِ ويَنْوِيهما ؟ وقال ابنُ تَميم : وجَبَتِ الزَّكَاةُ ووجَبُ إِخْراجُهما معًا . وقيل : يُدْخِلُ النَّذْرَ في الزَّكَاةِ ويَنْوِيهما

قوله : الخامِسُ ، مُضِيُّ الحَوْلِ شَرْطٌ ، إلا في الخارج ِ مِنَ الأَرْضِ . فيُشْتَرَطُُ . مُضِيُّ الحَوْل في الأَثْمانِ ، والماشِيَةِ ، وعُروضِ التِّجارَةِ . وظاهِرُ كلامِ المُصَنِّف ، اشْتِراطُ مُضِيِّ الحَوْلِ كامِلًا . وهو أحَدُ الوُجوهِ ، وهو ظاهرُ كلام ِ الخِرَقِيِّ ، والقاضي ، لكنْ ذكَرَه إذا كان النَّقْصِ في أثناءِ الحَوْلِ . والوَجْهُ الثَّاني ،

سَمِعْتُ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ يقولُ: ﴿ لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ﴾ (١٠) . رَواه ابنُ عُمَرَ أيضًا ، وأخْرَجَه التَّرْمَذِيُ . وهو لَفْظُ عامٌ . فأمّا ما يُكالُ ويُدَّخَرُ مِن الزُّرُوعِ والشَّمارِ والمَعْدِنِ، فلا يُعْتَبَرُ لهما حَوْلُ . والفَّمارِ والمَعْدِنِ، فلا يُعْتَبَرُ له الحَوْلُ مُرْصَدٌ والفَرْقُ بينَ ما اعْتَبِرَ له الحَوْلُ وما لا يُعْتَبَرُ ، أَنَّ ما اعْتَبِرَ له الحَوْلُ مُرْصَدة للدَّرِ والنَّسْل ، وعُرُوضُ التِّجارَةِ مُرْصَدة للرَّبْحِ ، وكذا الأَثْمانُ ، فاعْتُبِرَ له الحَوْلُ ؛ لكَوْنِه مَظِنَّةَ النَّماءِ ، ليكُونَ للرِّبْحِ ، وكذا الأَثْمانُ ، فاعْتُبِرَ له الحَوْلُ ؛ لكَوْنِه مَظِنَّةَ النَّماءِ ، ليكُونَ الرِّبْحِ ، وكذا الأَثْماءُ به المَعْلُ وأَيْسَرُ ، ولأَنَّ الزكاة إنَّما وَجَبَتْ مُواساةً ، ولم تُعْتَبَرْ حَقِيقَةُ النَّماءِ لكَثْرَةِ احْتِلافِه ، وعَدَم ضَبْطِه ، ولأَنَّ ما اعْتَبِرَتْ مَظِنَّتُه لم يُلْتَفَتْ إلى حَقِيقَتِه ، كالحُكْم مع الأَسْبابِ ، ولأَنَّ الزكاة تَتَكَرَّرُ في هذه الأَمُوالِ ، فلابُدَّ لها مِن ضابِطٍ ، كَيْلا يُفْضِيَ إلى تَعاقُبِ الرَكاة تَتَكَرَّرُ في هذه الأَمُوالِ ، فلابُدَّ لها مِن ضابِطٍ ، كَيْلا يُفْضِيَ إلى تَعاقُبِ الرَكاة في نَفْسِها ، تَتَكامَلُ عندَ إخْراجِ الزكاةِ منها ، فتُوْخَذُ الزكاة منها ، فتُوْخَذُ الزكاة منها ، فتُوْخَذُ الزكاة منها ، فتُوْخَذُ الزكاة منها ، فتُوخَذُ الزكاة منها ، فتُوخَذُ الزكاة منها ، فتُوخَذُ الزكاة منها ، فالمُؤْخَذُ منا المَالِكِ . أَمّا الزُّرُوعُ والثِّمارُ ، فهي نَمَاةً في نَفْسِها ، تَتَكَامَلُ عندَ إخْراجِ الزكاةِ منها ، فتُوْخَذُ الزكاة منها المَاكِدُ المَالِي الرَّاقُ منها ، فتُوَلَّمُ الزكاة منها ، فالمُؤْفَةُ منها ، فالمُؤْفَذُ الزكاة منها ، فالمُؤْفَذُ الزكاة منها المَالمُؤَلِقُ المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَلِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَلْتَهُ المَالِي المَالِي المَلْعَلِي المَلْكُمُ المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالمَالِي المَلْكُولُ المَالِي المَالِي المَالِي المَالِي المَالمَالِي المَالِي ال

الإنصاف

يُعْفَى عن ساعَتَيْن . وهو المذهبُ . قال فى « الفُروع ِ » : وهو الأَشْهَرُ . قلتُ : عليه أكثرُ الأصحاب . وقدَّمه ابنُ تَميم . واخْتارَه أبو بَكْر . وقدَّم المَجْدُ فى « شَرْحِه » ، أنَّه لا يُؤثِّرُ أقلُ مِن مُعْظَم اليوْم . وقال فى « المُحَرَّر » ، و « الفائق » : ولا يؤثِّرُ نقصٌ دُونَ اليوم . وقيل : يُعْفَى عن نِصْف يوم . وقال أبو بَكْر : يُعْفَى عن يوم . اخْتارَه القاضى . وصحَّحه ابنُ تَميم . قال فى « الفُروع ِ » : وجزَم به فى « المُحَرَّر » وغيره . وليس كما قال ، وقد تقدَّم لفظه . وقيل : يُعْفَى عن يوْمَيْن . وقيل : الخَمْسَةُ والسَّبْعَةُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن . وقال فى

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٧ . وسيأتي تخريج حديث ابن عمر في صفحة ٣٥٧ .

المنع فَإِذَا اسْتَفَادَ مَالًا ، فَلَا زَكَاةً فِيهِ حَتَّى يَتِمَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، إِلَّا نِتَاجَ السَّائِمَةِ، وَرِبْحَ التِّجَارَةِ، فَإِنَّ حَوْلَهُ حَوْلُ أَصْلِهِ ۚ إِنْ كَأَنَ نِصَابًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نِصَابًا فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ كَمَلَ النِّصَابُ .

الشرح الكبير حِينَئِذٍ ، ثم تَعُودُ في النَّقْصِ فلا (١) تَجِبُ فيها زَكاةٌ ثانِيَةٌ ، لعَدَم إرْصادِها للنَّماءِ . وكذلك الخارِجُ مِن المَعْدِنِ مُسْتَفادٌ خارِجٌ مِن الأَرْضِ ، بمَنْزِلةِ الزُّرُوعِ والثِّمارِ ، إلَّا أنَّه إن كان مِن جِنْسِ الأَثْمانِ ، وَجَبَتْ فيه الزكاةُ عندَ كُلِّ حَوْلٍ ؛ لأنَّه مَظِنَّةٌ للنَّماءِ ، مِن حيثُ إنَّ الأَثْمانَ قِيَمُ الأَمُوالِ ، ورُءُوسُ مالِ التِّجاراتِ ، وبها تَحْصُلُ المُضارَبَةُ والشَّرِكَةُ ، وهي مَخْلُوقَةٌ لذلك ، فكانت بأصْلِها وخِلْقَتِها ، كَالَ التِّجارَةِ المُعَدِّ لها .

٨٣٦ - مسألة : (فإذا اسْتَفادَ مالًا ، فلا زَكاةَ فيه (٢) حتى يَتِمَّ عليه الحَوْلُ، إِلَّا نِتاجَ السَّائِمَةِ، [١٤٠/٢ ط] وربْحَ التِّجارَةِ ، فإنَّ حَوْلَه حَوْلُ أَصْلِه" إِن كَان نِصابًا ، وإِن لم يَكُنْ نِصابًا فَحَوْلُه مِن حينَ كَمَلَ النِّصابُ ﴾ وجُمْلَةُ ذلك ، أنَّ مَن اسْتَفادَ مالًا زَكُويًّا ممَّا يُعْتَبَرُ له الحَوْلُ ،

قوله : فإذا اسْتفادَ مالًا ، فلا زكاةً فيه حتى يَتِمُّ عليه الحَوْلُ . وهذا المذهبُ ،

[«] الرَّوْضَةِ » : يُعْفَى عن أَيَّامٍ . قال في « الفُروعِ » : فإمَّا أَنَّ مُرادَه ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ؛ لِقِلَّتِهَا ، واعْتِبارِها في مَواضِعَ ، أو ما لم يُعَدُّ كثيرًا عُرْفًا . وقيل : يُعْتَبَرُ طرَفَا الحَوْلِ خاصَّةً في العُروض خاصَّةً .

⁽١) في م: « بملا » .

⁽٢) سقط من : م .

⁽٣) في م : (مثله) .

ولم يَكُنْ له مالٌ سِواه ، وكان المُسْتَفادُ نِصابًا ، أو كان له مالٌ مِن جِنْسِه لا يَبْلُغُ نِصابًا ، فَبَلَغَ بالمُسْتَفادِ نِصابًا ، انْعَقَدَ عليه حَوْلُ الزكاةِ مِن جِينَادٍ ، فإذا تَمَّ وَجَبَتْ فيه الزكاةُ ؛ لعُمُوم قَوْلِه عليه السلامُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ فإذا تَمَّ وَجَبَتْ فيه الزكاةُ ؛ لعُمُوم قَوْلِه عليه السلامُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ » . وهذا مَذْهَبُ الشافعيّ ، وإسْحاق ، و أبي ثَوْرٍ ، وأصحابِ الرَّأْي ؛ لأنَّه لم يَحُلِ الحَوْلُ على نِصابٍ ، فلم تَجِبِ الزكاةُ فيها ، كما لو كَمَلَتْ بغيرِ سِخالِها . والحُكْمُ في فُصْلانِ الإبلِ ، الزكاةُ فيها ، كما لو كَمَلَتْ بغيرِ سِخالِها . والحُكْمُ في فُصْلانِ الإبلِ ، وعُجُولِ البَقرِ ، كالحُكْمِ في السِّخالِ . وعن أحمدَ في مَن مَلَك دُونَ (١) النِّصابِ مِن الغَنَمِ فَكَمَلَ بالسِّخالِ ، احْتُسِبَ الحَوْلُ مِن حينَ مَلَكُ النِّصابِ هو السَّبَبُ ، الأُمَّهاتِ . وهو قولُ مالكِ . والمَذْهَبُ الأَوَّلُ ؛ لأنَّ النِّصابِ هو السَّبَبُ ، الْأَمَّهاتِ . وهو قولُ مالكِ . والمَذْهَبُ الأَوَّلُ ؛ لأنَّ النِّصابِ هو السَّبَ ، المَوْلِ على جَمِيعِه .

وإن كان عندَه نِصابٌ لم يَخْلُ المُسْتَفادُ مِن ثَلاثَة ِ أَقْسام ٍ ؟ أحدُها ، أَن يَكُونَ مِن نَمائِه ، كرِبْح ِ مالِ التِّجارَةِ ، ونِتاج ِ السَّائِمَة ، فهذا يَجِبُ فَنَمُه إلى ما عِنْدَه مِن أَصْلِه فى الحَوْلِ . لا نَعْلَمُ فى ذلك خِلافًا إلَّاما حُكِى عَن الحسن ِ ، والنَّخَعِيِّ ، لا زَكاةَ فى السِّخالِ حتى يَحُولَ عليها الحَوْلُ ؟ عن الحسن ِ ، والنَّخَعِيِّ ، لا زَكاةَ فى السِّخالِ حتى يَحُولَ عليها الحَوْلُ ؟ للحَديثِ المَذْكُورِ . والأوَّلُ أَوْلَى ؟ لقولِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ،

الإنصاف

فَائِدَةَ : يُضَمُّ المُسْتَفَادُ إلى نِصابٍ بيَدِه مِن جِنْسِه أو في حُكْمِه ، ويُزَكِّي كُلَّ

إِلَّا مَا اسْتَثْنَى ، وسواءٌ كان المُسْتَفادُ مِن جِنْسِ مَا يَمْلِكُه أَو لا . وعليه الْأَصْحَابُ . وحُكِى عنه رِوايةٌ في الأُجْرَةِ ؛ أَنَّهَا تَتْبَعُ المالَ الذي مِن جِنْسِها .

⁽١) سقط من : م .

الشرح الكبير لساعِيه: اعْتَدَّ عليهم بالسَّخْلَةِ يَرُوحُ بها الرَّاعِي على يَدَيْه''). والحَدِيثُ مَخْصُوصٌ بربْح ِ التِّجارَةِ ؛ لأنَّه تَبَعٌ له مِن جنْسِه ، أَشْبَهَ زِيادَةَ القِيمَةِ في العُرُوضِ وثَمَنَ العَبْدِ والجاريَةِ .

القِسْمُ الثاني ، أن يكونَ المُسْتَفادُ مِن غير جنس النِّصابِ ، فهذا له حُكْمُ نَفْسِه ، لا يُضَمُّ إلى ما عِندَه في حَوْلِ ولا نِصابٍ ، بل إن كان نِصابًا اسْتَقْبَلَ به خَوْلًا وزَكَّاهُ ، وإلَّا فلا شيءَ فيه . وهذا قولُ جُمْهُورِ العُلَماء . ورُوِيَ عن ابن مسعودٍ ، وابن عباس ، ومُعاويَةَ ، أنَّ الزكاةَ تَجبُ فيه حينَ اسْتَفادَه . قال أحمدُ ، عن غيرِ واحِدٍ : يُزَكِّيه حينَ يَسْتَفِيدُه . وعن الأوْزاعِيِّ في مَن باع عَبْدَه ، أنَّه يُزَكِّي الثَّمَنَ حينَ يَقَعُ في يَدِه إِلَّا أَن يَكُونَ له شَهْرٌ يُعْلَمُ ، فَيُؤَخِّرُه حتى يُزَكِّيه مع مالِه . وجُمْهُورُ العُلَماء على القول الْأُوَّل ؛ منهم أبو بكر ، وعُمَرُ ، وعثمانُ ، وعليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنهم . قال ابنُ عبدِ البَرِّ: والخِلافُ في ذلك شُذُوذٌ ، لم يُعَرِّجْ عليه أَحَدٌ مِن العُلَماء ، ولا قال به أَحَدٌ مِن أَهْلِ الفَتْوَى ؛ لِما ذَكَرْنا مِن الحديثِ. وقد رُوِيَ عن أَحْمَدَ في مَن باع دارَه بعَشَرَةِ آلافٍ إلى سَنَةٍ ، إذا قَبَض المالَ يُزَكِّيه . وهذا

مالٍ إذا تَمَّ حوْلُه . وهذا الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . وقيل : يُعْتَبَرُ النِّصابُ في المُسْتَفادِ

قوله : إِلَّا نِتاجَ السَّائمةِ ، ورِبْحَ التِّجارَةِ ؛ فإنَّ حَوْلَه حولُ أَصْلِه إن كان

⁽١) رواه الإمام مالك ، في : باب ما جاء فيما يعتدّ به من السخل في الصدقة ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٦٥ . والبيهقي ، في : باب السن التي تؤخذ في الغنم ، من كتاب الزكاة . السنن الكبري ٤ / ١٠٠ ،

مَحْمُولٌ مِن قَوْلِه على أَنَّه يُزَكِّيه لكُوْنِه دَيْنًا فى ذِمَّةِ المُشْتَرِى ، فيَجِبُ على البائع ِ زَكاتُه ، كسائِر الدُّيُونِ . وقدصَرَّحَ بذلك فى روايَة بكر بن محمد ، عن أبيه ، فقال : إذا أكْرَى (١) عبْدًا أو دارًا فى سَنَة بألْف ، فحصَلَتْ له الدَّراهِمُ وقَبَضَها ، زَكَاها إذا حال عليها الحَوْلُ ، مِن حِينَ قَبَضَها ، وإن كانت على المُكْتَرِى ، فمِن يَوْم وَجَبَتْ له فيها الزكاة ، بمَنْزِلَة الدَّيْن إذا وَجَبَتْ له فيها الزكاة ، بمَنْزِلَة الدَّيْن إذا وَجَب له على صاحِبه ، زَكَاه مِن يَوْم وَجَب له .

القِسْمُ الثّالِثُ ، أَن يَسْتَفِيدَ مالًا مِن جِنْس نِصابِ عندَه ، قد انعَقَدَ عليه حَوْلُ الزكاةِ بسَبَبِ مُسْتَقِلٌ ، كَمَن عندَه أَرْبَعُونَ مِن الغَنَمِ ، مَضَى عليها بعضُ الحَوْلِ ، فَيَشْتَرِى أَو يَرْثُ أَو يَتَّهِبُ (٢) مائةً ، فهذا لا تَجِبُ فيه الزكاةُ حتى يَمْضِى عليه حَوْلٌ أيضًا . وبهذا قال الشافعيُ . ولا يَسْنِي الوارِثُ حَوْلَه على حَوْلِ المَوْرُوثِ ، وهو أَحَدُ القَوْلَيْنِ للشافعيُّ ؛ لأَنَّه تَجْدِيدُ مِلْكِ . والقَوْلُ الثّانِي ، أَنَّه يَسْنِي على حَوْلِ مَوْرُوثِه ؛ لأَنَّ مِلْكَه مَسْنِيٌّ على مِلْكِ المَوْرُوثِ ، بدَلِيلِ أَنَّه لو اشْتَرَى شيئًا مَعِيبًا ، ثم مات ، قام الوارِثُ مِلْكُ المَوْرُوثِ ، بدَلِيلِ أَنَّه لو اشْتَرَى شيئًا مَعِيبًا ، ثم مات ، قام الوارِثُ مَقامَه في الرَّدِّ بالعَيْبِ . والأَوَّلُ أَوْلَى . وقال أبو حنيفة : يَضُمُّها إلى ما عندَه ، في الحَوْلِ ، فيُزَكِّيهِما جِميعًا عندَ تَمام حَوْلِ المَالِ الأَوَّلِ الذي كان عندَه ، إلَّا أَن يَكُونَ عِوَضًا مِن مالٍ مُزَكِّى . والدَّلِيلُ [١٤١/١ و] على ذلك أَنَّه مالٌ . والدَّلِيلُ النَّالِ الأَوَّلِ الذي كان عندَه ، إلَّا أَن يَكُونَ عِوَضًا مِن مالٍ مُزَكِّى . والدَّلِيلُ [١٤١/١ و] على ذلك أَنَّه مالٌ .

الإنصاف

نِصابًا ، وإنْ لم يَكُنْ نِصابًا فَحَوْلُه مِن حِينَ كَمَل النِّصابُ . هذا المذهبُ ، وعليه الأُصحابُ . وعنه ، حوْلُه مِن حِينَ ملَك الأُمَّاتِ . نقَلها حَنْبَلٌ . وقيلَ : حَوْلُ

⁽١) فى الأصل : « اكترى » .

⁽٢) في م : ١ يهب ١ .

يُضَمُّ إلى جنْسِه في النِّصاب ، فضُمَّ إليه في الحَوْل ، كالنِّتاج ِ ، ولأنَّه إذا ضُمَّ في النِّصابِ وهو سَبَبٌ ، فضَمُّه إليه في الحَوْل الذي هو شَرْطٌ أَوْلَى . وبَيانُ ذلك أنّه لو كان عندَه مائتا دِرْهَم ، مَضَى عليها بعضُ الحَوْلِ ، فُوهِبَ له مائةٌ أُخْرَى ، فإنَّ الزكاةَ تَجبُ فيها إذا تَمَّ حَوْلُها ، بغيرِ خِلافٍ ، ولولا المائتان ما وَجَب فيها شيءٌ ، فإذا ضُمَّتْ إلى المائتَيْن في أَصْل الوُجُوب ، فكذلك في وَقْتِه ، ولأنَّ إِفْرادَه بالحَوْل يُفْضِي إِلَى تَشْقِيصِ الواجِبِ في السَّائِمَةِ ، واخْتِلافِ أَوْقاتِ الواجِب ، والحاجَةِ إلى ضَبْطِ أَوْقاتِ التَّمَلُّكِ ، ومَعْرِفَةِ قَدْرِ الواجِبِ في كُلِّ جُزْءِ مَلَكَه ، ووُجُوبِ القَدْرِ اليَسِيرِ الذي لا يَتَمَكُّنُ مِن إِخْراجِه ، ويَتَكَرَّرُ ذلك ، وهذا حَرَجٌ مَنْفِيٌّ بِقَوْلِهِ تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾(') . وقد اعْتَبَر الشُّرْعُ(') ذلك بإيجابِ غيرِ الجِنْسِ فيما دُونَ خَمْسٍ وعِشْرِين مِن الإِبِلِ ، وضَمَّ الأَرْباحَ والنِّتَاجَ إلى حَوْلِ أَصْلِها مَقْرُونًا بِدَفْع ِ هذه المَفْسَدَةِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ عِلَّةً لذلك ، فيَتَعَدَّى الحُكْمُ إلى مَحَلِّ النِّزاعِ . وقال مالكٌ كَقَوْلِ أَبِي حنيفةً في السَّائِمَةِ ؛ دَفْعًا للتَّشْقِيصِ في الواجِبِ ، وكَقُوْلِنا في الأَثْمانِ ؛

الإنصاف النِّتاجِ منْذُ كَمَل أُمُّهاتُه (٢) نِصابًا ، وحَوْلُ أُمُّهاتِه منْذُ مَلَكَهُنَّ . ذكره في « الرِّعايَةِ » . ووَجَّه في « الفُروعِ » تَخْريجًا واحْتِمالًا في رَبْحِ التِّجارَةِ ؛ أنَّ حَوْلَه

⁽١) سورة الحج ٧٨.

⁽٢) في م: « الشارع ».

⁽٣) في الفروع : « أمّات » . وعلّق على ذلك بقوله : كذا يقال : أمّات ، وإنما يقال : أمّهات في بنات آدم فقط ، واستعمل الفقهاء الأمّهات في المواشي أيضًا ، وهو غلط ، والله أعلم ، كذا ذكره بعضهم ، وقول الفقهاء لغة أيضًا ، ويقال في بني آدم : أمّهات ، وفيه لغة : أمّات . انظر : الفروع ٢/ ٣٤٠ .

لَعَدَمِ ذلك فيها . ولَنا ، قَوْلُه عليه الصلاةُ والسلامُ : « لَا زَكَاةً فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » . رَواه ابنُ ماجه (۱) . وروَى التَّرْمِذَى (۱) بإسنادِه ، عن ابن عُمَر ، أنَّه قال : مَن اسْتَفادَ مالًا ، فَلا زَكاةَ فيه حتى يَحُولَ عليه الحَوْلُ . ورَواه مَرْفُوعًا ، إلَّا أنَّه قال : المَوْقُوفُ أَصَحُّ . وإنَّما رَفَعَه عبدُ الرحمن بنُ زيدِ بن أَسْلَمَ ، وهو ضَعِيفٌ . ولأَنه مَمْلُوكُ أَصُلًا ، فَيُعْتَبرُ له الحَوْلُ شَرْطًا ، كَالمُسْتفادِ مِن غيرِ الجِنْسِ . وأمّا الأرباحُ وألتناجُ ، فإنَّما ضُمَّتْ إلى أَصْلِها ؛ لأنَّها تَبعٌ لها ، وَمُتَوَلِّدَةٌ منها ، لا لِما فَكُرْتُم ، وإن سَلَّمْنا أَنَّ عِلَّةَ ضَمِّها ما ذَكَرْتُمْ مِن الحَرَجِ ، إلَّا أَنَّ الحَرَجَ فَى الأَرْباحِ يَكُثُرُ ويَتَكَرَّرُ في الأَيّامِ والسّاعاتِ ، ويَعْشُرُ " ضَبْطُها ، وَكُرْتُم ولك النِّتَاجُ ، وقد يُوجَدُ ولا يُشْعَرُ به ، فالمَشَقَّةُ فيه أَتُمُّ ؛ لكَثْرَةِ وكذلك النِّتاجُ ، وقد يُوجَدُ ولا يُشْعَرُ به ، فالمَشَقَّةُ فيه أَتُمُّ ؛ لكَثْرَةِ والاتّهابَ ونَحْوَ ذلك يَنْدُرُ ولا يَتَكَرَّرُ غالِبًا ، فلا يَشُقُّ ذلك فيه ، وإن شَقَ ذلك فيه ، وإن شَقَ والاتّهابَ ونَحْوَ ذلك يَنْدُرُ ولا يَتَكَرَّرُ عَالِبًا ، فلا يَشُقُّ ذلك فيه ، وإن شَقَ وان شَقَ والاتَهابَ ونَحْوَ ذلك يَنْدُرُ ولا يَتَكَرَّرُ غالِبًا ، فلا يَشُقُ ذلك فيه ، وإن شَقَ وان شَقَ

الإنصاف

حَوْلُ أَصْلِه . قلتُ : قالَ الزَّرْكَشِيُّ : وقيلَ عنه : إذا كَمَلَ النَّصابُ بالرِّبْحِ ، فحَوْلُه مِن حينَ مَلك الأَصْلَ ، كالمَاشِيَةِ ، في روايَةٍ . فعلَى روايَةٍ حَنْبَل ؛ لو أَبْدَلَ بعضَ نِصابِ بنِصابِ مِن جِنْسِه ، كعِشْرين شاةً بأَرْبَعِين ، احْتَمَلَ أَنْ يَنْبَنِيَ على حَوْلِ الأُولَى ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَبْتَدِئَ [١٩٦/١ و] الحَوْلُ . وأطْلَقَهما في حَوْلِ الأُولَى ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَبْتَدِئَ [١٩٦/١ و] الحَوْلُ . وأطْلَقهما في

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٧ .

⁽٢) في : باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذي / ٢٥/٣ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب الزكاة في العين من الذهب والورق ، من كتاب الزكاة . الموطأ / ٢٠٦/

⁽٣) في الأصل : ﴿ يُعتبر ﴾ .

المنع وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا صِغَارًا ، انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ حِينَ مَلَكَهُ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْعَقِدُ حَتَّى يَبْلُغَ سِنًّا يُجْزِئُ مِثْلُهُ فِي الزَّكَاةِ .

الشرح الكبير فهو دُونَ المَشَقَّةِ في الأوْلادِ والأرْباحِ ، فيَمْتَنِعُ الإِلحَاقُ . وقولُهم : ذلك حَرَجٌ . قُلْنا : التَّيْسِيرُ فيما ذَكَرْنا أَكْثَرُ ؛ لأنَّ المالِكَ يَتَخَيَّرُ بينَ التَّعْجِيل والتَّأْخِيرِ ، وهم يُلْزِمُونَه بالتَّعْجِيلِ ، ولا شَكَّ أنَّ التَّخْييرَ بينَ شَيْعَيْنِ أَيْسَرُ مِن تَعْيِينِ أَحَدِهِما ؛ لأنَّه حِينَفِذٍ يَخْتَارُ أَيْسَرَهما عليه ، وأمَّا ضَمُّه إليه في النِّصابِ ، فَلأَنَّ النِّصابَ مُعْتَبَرُّ لحُصُولِ الغِنَى ، وقد حَصَلِ الغِنَى بالنِّصابِ الأُوَّلِ ، والحَوْلُ مُعْتَبَرٌ لاسْتِنْماءِ المالِ ؛ ليَحْصُلَ أَداءُ الزكاةِ مِن الرِّبْحِ ، ولا يَحْصُلُ ذلك بمُرُورِ الحَوْلِ على أَصْلِه ، فَوَجَبَ أَن يُعْتَبَرَ له الحَوْلُ .

٨٣٧ - مسألة : (وإن مَلَك نِصنابًا صِغارًا ، انْعَقَدَ عليهِ الحَوْلُ مِن حينَ مَلَكَه . وعنه ، لا يَنْعَقِدُ حتى يَبْلُغَ سِنًّا يُجْزِئُ مثلُه في الزكاةِ) الرِّوايَةُ الْأُولَى هَىٰ الْمَشْهُورَةُ فِي الْمَذْهَبِ ؛ لَعُمُوم قَوْلِه عَلَيْهِ السَّلامُ : ﴿ فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ »(') . ولأنَّ السِّخالَ تُعَدُّ مع غيرِها ، فتُعَدُّ مُنْفَرِدَةً كَالْأُمُّهَاتِ . وَالرِّوايَةُ الثانيةُ ، لا يَنْعَقِدُ عليه الحَوْلُ حتى يَبْلُغَ سِنًّا يُجْزِئُ

الإنصاف « الفُروع ِ » . وهما وَجْهان مُطْلَقَان في « مُخْتَصَرِ ابنِ تَميم ٍ » ، وروايَتان مُطْلَقتان في ﴿ الرِّعايَةِ الكُبْرَى ﴾ . قلتُ : الصَّوابُ ، الثَّانِي مِنَ الاحْتِمالَيْن .

قوله : وإنْ ملَك نِصابًا صِغارًا ، انْعَقَدَ عليه الحوْلُ مِن حينَ مَلَكُه . وهو المَذَهُ ، وعليه الأصحابُ . وعنه ، لا ينْعَقِدُ حتى يَبْلُغَ سِنًّا يُجْزِئُ مِثْلُه في

⁽١) يأتي بتهامه في صفحة ٣٩٥ .

مثلُه في الزكاةِ . وهو قولُ أبي حنيفةَ . وحُكِيَ عن الشُّعْبِيِّ ؛ لأنَّه رُويَ عن النبيِّ عَلِيْكُ ، أنَّه قال : « لَيْسَ فِي السِّخَالِ زَكَاةٌ »(١) . ولأنَّ السِّنَّ مَعْنَى يَتَغَيَّرُ بِهِ الفَرْضُ ، فكان لنُقْصانِه تَأْثِيرٌ في الزكاةِ ، كالعَدَدِ . والأُولَى أُولَى ، والحَدِيثُ يَرْوِيه جابِرٌ الجُعْفِيُّ ، وهو ضَعِيفٌ ، عن الشُّعْبِيِّ مُرْسَلًا ، ثم يُمْكِنُ حَمْلُه على أنَّه لا يَجِبُ فيها قبلَ حَوَلانِ الحَوْلِ ، والعَدَدُ تَزِيدُ الزكاةَ بزِيادَتِه ، بخِلافِ السِّنِّ . فإذا قُلْنا بالرِّوايَةِ الثَّانِيَةِ ، وماتَتِ الأُمَّهاتُ كلُّها إِلَّا وَاحِدَةً ، لَمْ يَنْقَطِع ِ الحَوْلُ ، وإن ماتَتْ كَلُّهَا انْقَطَعَ . وقال ابنُ عَقِيلِ : إِذَا كَانْتِ السِّخَالُ [١٤١/٢ ظ] لا تَأْكُلُ المَرْعَى ، بل تَشْرَبُ اللَّبنَ ، احْتَمَلَ أَن لا تَجِبَ فيها الزكاةُ ؛ لعَدَم تَحَقَّق السَّوْم فيها ، واحْتَمَلَ أَن تَجِبَ ؛ لأَنَّها تَبَعٌ للأُمُّهاتِ ، كما تُثْبَعُها في الحَوْلِ .

الواجب . وحكِّي ابنُ تَميم ، أنَّ القاضي قال في « شَرْحِه الصَّغِير » : تجبُ الإنصاف الزَّكَاةُ فِي الحِقَاقِ ، وَفِي بَنَاتِ الْمَخَاضِ ، وَاللَّبُونِ ، وَجْهًا ، بِنَاءً عَلَى السِّخَالِ . ونقَل حَرْبٌ ، لا زَكاةً في بَناتِ المَخاض حتى تكونَ فيها كبيرةً . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : كذا قال . فعلَى المذهب ، لو تغَذَّتْ باللَّبَنِ فقط ، لم تجِبْ لعدَم السُّوم المُعْتَبَر . اخْتارَه المَجْدُ في « شَرْحِه » . وقدَّمه في « الرِّعايَةِ الكُّبري » . وقيل : تجبُ لوُجوبها فيها تَبَعًا للأُمَّاتِ ، كما تَتْبَعُها في الحَوْل . وأَطْلَقَهما في ﴿ « الْفُروعِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » ، و « ابن تَميم » . وهما احْتِمالان ذكرهما ابنُ عَقِيلٍ . وعلى الرُّوايَةِ الثَّانيةِ ، ينْقَطِعُ ما لم يَنْقَ واحِدَةٌ مِنَ الْأُمَّاتِ . نصَّ عليه ، وهو الصَّحيحُ عليها . وقيل : ينْقَطِعُ ما لم يَبْقَ نِصابٌ مِنَ الأُمَّاتِ .

⁽١) لم نجده .

المقنع وَمَتَى نَقَصَ [٣٤٣] النِّصَابُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، أَوْ بَاعَهُ ، أَوْ أَبْدَلَهُ بِعَشِ الْحَوْلِ ، بَعْشِ جنْسِهِ ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ ،

الشرح الكبير

٨٣٨ – مسألة : (ومتى نَقَص النِّصابُ فى بعض الحَوْلِ ، أو باعه ، أو أَبْدَلَه بغيرِ جِنْسِه ، انْقَطَع الحَوْلُ) وُجُودُ النِّصابِ فى جميع الحَوْلِ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الزَكَاةِ ، فإن نَقَص الحَوْلُ نَقْصًا يَسِيرًا ، فقال أبو بكرٍ : ثَبَت أَنَّ فَقُصَ الحَوْلِ ساعَةً أو ساعَتَيْن مَعْفُو عنه . وقال شيخُنا فى كِتاب الكافى : إنْ نَتَجَتْ واحِدَةٌ ، لم يَنْقَطِع الحَوْلُ ، وإن خَرَج بعضها ، وهَلكَتِ الأُخْرَى قبلَ خُرُوجِ بقِيَّتِها ، انْقَطَع الحَوْلُ ؛ لأنَّه لا بعضها ، وهَلكَتِ الأُخْرَى قبلَ خُرُوجِ بقِيَّتِها ، انْقَطع الحَوْلُ ؛ لأنَّه لا يَثْبُتُ لها حُكْمُ الوُجُودِ فى الزكاةِ حتى يَخْرُجَ جَمِيعُها . وقال القاضى : إن كان النِّتاجُ والمَوْتُ حَصَلا فى وَقْتٍ واحِدٍ لم تَسْقُط الزكاةُ ، لأَنَّ النِّصابَ لم يَنْقُصْ ، وإن تَقَدَّمَ المَوْتُ النِّتَاجَ ، سَقَطَتِ الزكاةُ . وظاهِرُ قَوْلِهما أَنَّه لا يُعْفَى عن النَّقْص فى الحَوْلِ وإن كان يَسِيرًا ؛ لعُمُوم قولِه عليه السلامُ : لا يُعْفَى عن النَّقْص فى الحَوْلِ وإن كان يَسِيرًا ؟ لعُمُوم قولِه عليه السلامُ : « لَا زَكَاةَ فِى مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » (١) . وَيَحْتَمِلُ أَن يُحْمَلَ كَلامُ أَلَى بكر على أَنَّه أَراد النَّقْصَ فى طَرَفِ الحَوْلُ ، فيكونُ كَنَقْص الحَوْلُ كَلامُ أَلَى بكر على أَنَّه أَراد النَّقْصَ فى طَرَفِ الحَوْلِ ، فيكونُ كَنَقْص الحَوْلُ النِّسَابِ حَبَّةً أُو حَبَيْيِن . والله أَعلُمُ . وقال بعضُ أصحابِنا : إن نَقَص الحَوْلُ الحَوْلُ ، فيكونُ كَنَقْص الحَوْلُ السَّوْلُ المَّوْلُ المَّوْلُ الْعَالَ مَا الْعَوْلُ الْعَلْمُ أَلَى الْعَلْمُ أَلَى الْعَرْفِ الْعَلْمُ أَلَى الْعَلْمُ الْعَالَ الْعَلْمُ أَلَى الْعَلْمُ أَلَى الْعَرْفُ الْعَلْمُ أَلَى الْعَلْمُ الْعَرُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَرْفُ الْعَلْمُ أَلَى الْمَوْلُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ أَلِي الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلْمُ الْعِلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَامُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعَلَامُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْ

قوله: ومتى نقَص النِّصابُ فى بَعضِ الحَوْلِ . انْقَطَعَ الحَوْلُ . هذا المذهبُ ، وعليه الجمهورُ . وتقدَّم قوْلُ ، بأنَّه لو انْقَطَعَ فى أثناءِ حوْلِ عُروضِ التِّجارَةِ ، وكان كامِلًا فى أوَّلِه وآخِره ، أنَّه لا يَضُرُّ .

قوله : أو باعَه ، أو أَبْدَلَه بغيرِ جِنْسِه ، انْقَطَعَ الحُوْلُ . هذا المذهبُ بشَرْطِه ،

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٧ .

أَقَلَّ مِن يَوْمِ لا يُؤَثِّرُ ؛ لأَنَّه يَسِيرٌ ، أَشْبَهَ الحَبَّةَ والحَبَّتَيْن . وظاهِرُ الحَدِيثِ يَقْتَضِى التَّأْثِيرَ ، وهو أَوْلَى ، إن شاءَ الله تعالى .

فصل: ومتى باع النّصابَ فى أثناءِ الْحَوْلِ ، أو أَبْدَلَه بغيرِ جِنْسِه ، انْقَطَعَ حَوْلُ الزكاةِ ، واسْتَأْنَفَ له حَوْلًا ؛ لِما ذَكَرْنا مِن الحَدِيثِ . ولا نَعْلَمُ فى ذلك خِلافًا ، إلّا أن يُبْدِلَ ذَهَبًا بفِضَّةٍ ، أو فِضَّةً بذَهَبٍ ، فإنَّه مَبْنِيَّ على الرِّوايَتَيْن فى ضَمِّ أَحَدِهما إلى الآخرِ ؛ إحْداهما ، يُضَمُّ ؛ لأنّهما كالمجنسِ الواحِدِ ، إذ هما أُرُوشُ الجِناياتِ وقِيَمُ المُتْلَفاتِ ، فهما كالمالِ الواحِدِ ، فعلى هذا لا يَنْقَطِعُ الحَوْلُ . والرِّوايَةُ الثانيةُ ، لا يُضَمُّ أَحَدُهما إلى الآخرِ ، كالتَّمْرِ والزَّبِيبِ . فعلى هذا يَنْقَطِعُ الحَوْلُ ، والرِّوايَةُ الثانيةُ ، لا يُضَمُّ أَحَدُهما كاللَّهُ والرَّبِيبِ . فعلى هذا يَنْقَطِعُ الحَوْلُ ، ولا يُبْنَى أَحَدُهما على حُوْلِ كَالتَّمْرِ والزَّبِيبِ . فعلى هذا يَنْقَطِعُ الحَوْلُ ، ولا يُبْنَى أَحَدُهما على حُوْلِ الآخرِ ، كالجِنْسَيْن مِن المَاشِيَةِ .

الإنصاف

وعليه الأصحابُ . وقال ابنُ تَميم : وإنْ أَبْدَلَه لا بمِثْلِه ممَّا فيه الزَّكَاةُ ، انْقَطَعَ على الأصحِّ . قال في « القَواعِدِ » : وخرَّج أبو الخَطَّابِ في « الانْتِصارِ » روايةً بالبِنَاءِ في الإَبْدَالِ مِن غيرِ الجِنْسِ مُطْلَقًا .

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، لا ينْقَطِعُ الحَوْلُ بإبْدالِ نِصابِ ذَهَبِ بفِضَةٍ ، أو بالعَكْسِ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . فيكونُ ذلك مُسْتَثَنَّى مِن كلامِ المُصنِّفِ وغيرِه ممَّن أَطْلَقَ . وفيه رِوايةٌ مُخَرَّجَةٌ مِن عَدَم ضَمِّ أَحَدِهما إلى الآخرِ ، وإخراجِه عنه . قال ابنُ تَميم : إبْدالُ أَحَدِ النَّقْدَيْن بالآخرِ يَنْبَنِي على الضَّمِّ . قال في «القَواعِدِ » : فيه رِوايَتَان . قال الزَّرْكشِيُّ : طرِيقَةُ أبى محمدٍ ، وطائفةٍ ، وصحَّحَها أبو العَبَّاسِ ، مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ ، وطريقَةُ القاضي وجماعةٍ ، منهم المَجْدُ ،

إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ عِنْدَ قُرْبِ وُجُوبِهَا ، فَلَا

٨٣٩ - مسألة : (إِلَّا أَن يَقْصِدَ بذلك الفِرارَ مِن الزكاةِ عندَ قُرْب وُجُوبِها ، فلا تَسْقُطُ) وكذا لو أَتْلَفَ جُزْءًا مِن النِّصابِ ، ليَنْقُصَ النِّصابُ ، فتَسْقُطَ عنه الزكاةُ ، لم تَسْقُطْ ، وتُؤْخَذُ منه في آخِرِ الحَوْلِ . وهذا قولُ مالكِ ، والأَوْزاعِيِّ ، وابن الماجشُون ، وإسْحاقَ ، وأبي عُبَيْدٍ . و قال أبو جنيفةَ ، والشافعيُّ : تَسْقُطُ عنه الزكاةُ ؛ لأنَّه نَقَص قبلَ تَمام حَوْلِه ، فلم تَجبْ فيه الزكاةُ ، كما لو أَتْلَفَه لحاجَتِه . ولَنا ، قَوْلُه عزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّا بَلَوْنَا لَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا آصَحَابَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ إلى قَوْلِه: ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَأَلَّصَّرِيم ﴾ (١) . فعاقبَهم الله تعالَى بذلك ، لفِرارِهم مِن الصَّدَقَة .

الإنصاف أنَّ الحَوْلَ لا ينْقَطِعُ مُطْلَقًا ، وإنْ لم نَقُلْ بالضَّمِّ .

تنبيه : حَيْثُ قُلْنا : لا ينْقَطِعُ الحَوْلُ . فالصَّحيحُ ، أنَّه يُخْرِجُ ممَّا مَلَكَه عندَ وُجوبِ الزَّكاةِ . قدَّمه في « الفُروعِ » . وقال القاضي ، وتَبِعَه في « شَرْحِ المُذْهِبِ » : يُخْرِجُ مِمَّا مَلَكَه أَكْثَرَ الحَوْلِ . قال ابنُ تَميم ين ونصَّ أحمدُ على مِثْلِه . الثَّانيةُ ، لا ينْقَطِعُ الحَوْلُ في أَمْوالِ الصَّيارِفَةِ ؛ لِئَلَّا يُفْضِيَ إلى سقُوطِها فيما ينْمُو ، أو وُجوبِها في غيرِه . قال في « الفُروعِ ِ » : والأُصُولُ تَقْتَضِي العَكْسَ . وهذا أيضًا يكونَ مُسْتَثْنَى مِن كلام ِ المُصَنِّفِ وغيره .

قوله : إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بذلك الفِرارَ مِنَ الزَّكاةِ . الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّه إذا قَصَد بالبَيْعِ أو الهِبَةِ أو الإِثْلافِ أو نحوِه الفِرارَ مِنَ الزَّكاةِ ، لم تَسْقُطْ . وعليه جماهيرُ

⁽١) سورة القلم ١٧ – ٢٠ .

ولأنّه قَصَد إسْقاطَ نَصِيبِ مَن انْعَقَدَ سَبَبُ اسْتِحْقاقِه ، فلم يَسْقُطْ ، كَا لو طَلَّقَ امْرَأَتُه في مَرَضِ مَوْتِه ، ولأنّه لَمّا قَصَد قَصْدًا فاسِدًا ، اقْتَضَتِ الحِكْمَةُ عُقُوبَتَه بنقِيضِ قَصْدَه ، كَمَن قَتَل مَوْرُوثَه لاسْتِعْجالِ مِيراثِه ، عاقبَه الشَّرْعُ عُقُوبَتَه بنقِيضِ قَصْدًا فاسِدًا ، وإنّما يُؤَثِّرُ ذلك بالحِرْمانِ . أمّا إذا أَتْلَفَه لحاجَة ، فلم يَقْصِدْ قَصْدًا فاسِدًا ، وإنّما يُؤَثِّرُ ذلك إذا كان عند قُرْبِ الوُجُوبِ ؛ لأنّه حِينَئِذٍ مَظِنَّةُ الفِرارِ ، فإن فَعَل ذلك في أوّلِ الحَوْلِ لم تَجِبِ الزكاة ، لكوْنِه ليس بمَظِنَّةٍ للفِرارِ ، وقِيلَ : تَجِبُ ؛ لِما ذَكَرْنا .

فصل : وإذا قُلْنا : لا تَسْقُطُ الزكاةُ . وحالَ الحَوْلُ ، أَخْرَجَ الزكاةَ مِن جِنْسِ المَالِ المَبِيعِ ، دُونَ المَوْجُودِ ؛ لأَنَّه الذي وَجَبَتِ الزكاةُ بسَبَيه ، ولَوْلاه لم تَجِبْ في هذه زكاةٌ .

فصل : [١٤٢/٢ و] وإذا باع النّصابَ فانْقَطَعَ الحَوْلُ ، ثم وَجَد بالثانِي عَيْبًا فَرَدَّه ، اسْتَأْنَفَ حَوْلًا لزَوالِ مِلْكِه بالبَيْع ِ ، قَلَّ الزَّمانُ أَو كَثُر . وإن حالَ الحَوْلُ على النّصابِ المُشْتَرَى وَجَبَتْ فيه الزكاةُ ، فإن وَجَد به عَيْبًا قبلَ إخراج ِ زَكاتِه فله الرَّدُ ، سَواءٌ قُلْنا : الزكاة تَتَعَلَّقُ بالعَيْن ِ ، أو بالذّمَة ؛ لأنّ الزكاة لا تَتَعَلَّقُ بالعَيْن ِ ، بمَعْنى اسْتِحْقاق ِ الفُقراءِ جُزْءًا منه ، بل بمَعْنى لأنّ الزكاة لا تَتَعَلَّقُ بالعَيْن ِ ، بم بمعنى اسْتِحْقاق ِ الفُقراءِ جُزْءًا منه ، بل بمَعْنى

الإنصاف

الأصحاب ، وقطَع به أكثرُهم . وقال أبو يَعْلَى الصَّغِيرُ في « مُفْرَداتِه » ، عن بعضِ الأصحاب : تسْقُطُ الزَّكاةُ بالتَّحَيُّلِ . وِفَاقًا لأبى حَنِيفَة ، والشَّافِعِيّ ، كما في بعدِ الحَوْلِ الأَوَّلِ . قلتُ : وقواعِدُ المذهبِ وأصولُه تأْبَى ذلك . فعلَى المذهبِ ، اشْتَرَط المُصَنِّفُ أَنْ يكونَ ذلك عندَ قُرْبِ وُجوبِها . وجزَم به جماعَةٌ مِنَ الأصحابِ ؛ منهم أبو الخَطَّابِ في « الهِدايَة » . وقدَّم في « الرِّعايتيْن » ،

الشرح الكبر تَعَلُّق حَقِّهم به ، كَتَعَلُّقِ الأَرْشِ بالجانِي ، فعلى هذا يَرُدُّ النِّصابَ ، وعليه إِخْرَاجُ زَكَاتِه مِن مالِ آخَرَ . فإن أُخْرَجَ الزكاةَ منه ، ثم أرادَ رَدُّه ، انْبَنَى على المَعِيبِ إذا حَدَث به عَيْبٌ آخَرُ عندَ المُشْتَرَى ، هل له رَدُّه ؟ على روايَتَيْن ، ومتى رَدَّه فعليه عِوَضُ الشَّاةِ المُخْرَجَةِ ، تُحْسَبُ عليه بحِصَّتِها مِن الثَّمَن ، والقَوْلُ قَوْلُ المُشْتَرى في قِيمَتِها مع يَمِينِه ؟ لأنَّه غارمٌ ، إذا لم تكنْ بَيِّنَةٌ . وفيه وَجْهٌ ، أنَّ القَوْلَ قَوْلُ البائِعِ ! لأنَّه يَغْرَمُ ثَمَنَ المَبِيعِ ، فَيَرُدُّه . والأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لأنَّ الغارِمَ لثَمَنِ الشَّاةِ المُدَّعاةِ هو المُشْتَرِي . فَإِنْ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِن غيرِ النِّصابِ ، فله الرَّدُّ وَجْهًا واحِدًا .

فصل : وإن كان البَيْعُ بالخِيار ، انْقَطَعَ الحَوْلُ في ظاهِرِ المَذْهَبِ ، سَواءٌ كان الخِيارُ للبائِع ِ أو للمُشْتَرِي ، أو لهما ؛ لأنَّ ظاهِرَ المَذْهَبِ أنَّ البَيْعَ بشَرْطِ الخِيارِ يَنْقُلُ المِلْكَ عَقِيبَ العَقْدِ ، ولا يَقِفُ على انْقِضاء الخِيارِ . فعلى هذا إذا رُدَّ المَبِيعُ على البائِع ِ اسْتَقْبَلَ به حَوْلًا . و عن أَحمد ، لا يَنْتَقِلُ المِلْكُ حتى يَنْقَضِيَ الخِيارُ . وهو قولَ مالكٍ . وقال أبو حنيفةً :

الإنصاف و « الحاوِيين » ، و « الفائق » ، وغيرهم ، عَدَمَ السُّقوطِ إذا فعَله فارًّا قبلَ الحَوْلِ بَيُوْمَيْن فأكثرَ . وفي كلام ِ القاضي ، بَيُوْمَيْن أو يوم ٍ . وقيل : بشَهْرَيْن . حَكَاه في « الرِّعايَةِ » وغيرها . وقدَّم في « الفُروع ِ » ، أنَّه متى قصَد بذلك الفِرارَ مِنَ الزَّكَاةِ مُطْلَقًا ، لم تسْقُطْ ، وسواءٌ كان في أوَّلِ الحَوْلِ أو وسَطِه أو آخره . قال : وأَطْلَقَه الإِمامُ أَحمدُ ؛ فلِهَذا قال ابنُ عَقِيلِ : هو ظاهِرُ كلامِه . وهو ظاهِرُ ما جزَم به في « الخُلاصَةِ » . وقدُّمه في « المُحَرَّرِ » . وقال الزَّرْكَشِيُّي : وهو ظاهرُ كلام الخِرَقِيِّ . وهو الغالِبُ على كلام ِ كثيرٍ مِنَ المُتَقَدِّمين ، والْحتِيارُ طائِفَةٍ مِنَ

لشرح الكبيم

لا يَنْتَقِلُ المِلْكُ إِن كَانِ الخِيارُ للبائِعِ ، وإن كَانِ للمُشْتَرِي خَرَج عن البائِع ِ ، و لم يَدْخُلُ في مِلْكِ المُشْتَرِي . وعن الشافعيِّ ثَلاثَةُ أَقُوالٍ ؛ قَوْلان كَالرِّوايَتَيْن ، وَقَوْلٌ ثَالِثٌ ، أَنَّه مُرَاعًى ، فإن فَسَخاه تَبَيَّنَّا أَنَّه لَم يَنْتَقِلْ ، وإلَّا تَبَيَّنَّا أَنَّه انْتَقَلَ . وَلَنا ، أَنَّه بَيْعٌ صَحِيحٌ ، فَانْتَقَلَ الْمِلْكُ عَقِيبَه ، كَا لُو لَم يُشْتَرَطِ الخِيارُ . وهكذا الحُكْمُ لو فَسَخا البَيْعَ في المَجْلِسِ بخِيارِهما ؟ لأَنَّه لا يَمْنَعُ نَقْلَ المِلْكِ ، فهو كخِيارِ الشُّرْطِ . ولو مَضَى الحَوْلُ في مُدَّةِ الخِيارِ ، ثم فَسَخا البَّيْعَ ، كانت زَكاتُه على المُشْتَرِى ؛ لأَنَّه مِلْكُه . وإن قُلْنا بالرِّوايَةِ الأُّخْرَى ، لم يَنْقَطِع ِ الحَوْلُ بَبَيْعِه ؛ لأنَّ مِلْكَ البائِع ِ لم يَزُلْ عنه . ولو حال عليه الحَوْلُ في مُدَّةِ الخِيارِ ، كانت زَكاتُه على البائِع ِ ، فإِن أُخْرَجُها مِن غيرِه ، فالبَيْعُ بحالِه ، وإِن أُخْرَجُها منه بَطَل البَيْعُ في المُخْرَجِ ، وهل يَبْطُلُ في الباقِي ؟ على وَجْهَيْن ، بِناءً على تَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ . وإِن لَمْ يُخْرِجْهَا حَتَّى سُلِّمَتْ إِلَى المُشْتَرِي ، وانْقَضَتْ مُدَّةُ الخِيارِ ، لَزم البَيْعُ فيه ، وكان عليه الإِخْراجُ مِن غيرِه ، كما لو باع مَا وَجَبَتْ فيه الزكاةُ . ولو اشْتَرَى عَبْدًا ، فَهَلَّ هِلالُ شَوَّالِ ، فَفِطْرَتُه عَلَى الْمُشْتَرِى ، و إن كانِ في مُدَّةِ الخِيارِ على الصَّحِيحِ . وعلى الرِّوايَةِ الأُخْرَى ، يَكُونُ في مُدَّةِ الخِيارِ على البائِع ِ .

المُتأَخِّرين ، كابنِ عَقِيلٍ ، والمَجْدِ ، وغيرِهما . وذكره بعضُهم قوْلًا . وقال فى الإنصاف (الفائقِ » : نصَّ أحمدُ على وُجوبِها فى مَن باعَ قبلَ الحَوْلِ بنِصْفِ عام . قال ابنُ تَميم : والصَّحيحُ ، تأثيرُ ذلك بعدَ مُضِى ٌ أكْثَرِ الحَوْلِ . وقال المَجْدُ فى « شَرْحِه » وغيره : لا أوَّلَ الحَوْلِ ؛ لنُدْرَتِه . وفى كلام ِ القاضى ، فى أوَّلِ الحَوْلِ

فصل : فإن كان البَيْعُ فاسِدًا ، لم يَنْقَطِعْ به الحَوْلُ ، وبَنَى على حَوْلِه الأُوَّلِ ؛ لأنَّه لا يَنْقُلُ المِلْكَ إِلَّا أَن يَقْبِضَه المُشْتَرِي ويَتَعَذَّرَ رَدُّه ، فيَصيرَ كالمَغْصُوبِ ، على ما مَضَى .

فصل : ويَجُوزُ التَّصَرُّفُ في النِّصاب الذي وَجَبَتْ فيه الزكاةُ بالبَيْعِ وأَنْواعِ التَّصَرُّفاتِ ، وليس للسّاعِي فَسْخُ البَيْعِ ِ . وقال أبو حنيفةَ : يَصِحُّ ، إِلَّا أَنَّه إِذَا امْتَنَعَ مِن أَداء الزكاةِ نَقَضِ البَّيْعَ في قَدْرِ ها . وقال الشافعيُّ فَى أَخَدِ قَوْلَيْه : لا يَصِحُ لأنَّنا إن قُلْنا : إنَّ الزكاةَ تَتَعَلَّقُ بالعَيْن . فقد باع مَا لَا يَمْلِكُه . وإن قُلْنا : تَتَعَلَّقُ بالذِّمَّةِ . فقَدْرُ الزكاةِ مُرْتَهَنَّ بها ، وبَيْعُ الرَّهْنِ لَا يَجُوزُ . وَلَنَا ، أَنَّ النبيُّ عَلِيْكُ نَهَىٰ عَن بَيْعِ ِ الثَّمَرَةِ حتى يَبْدُو صَلاحُها . مُتَّفَقٌ عليه(١) . ومَفْهُومُه صِحَّةُ بَيْعِها إذا بَدَا صَلاحُها ،

الإنصاف ۚ نَظُرٌ . وقال أيضًا : في أوَّلِه أو وَسَطِه لم يُوجَدْ لرَبِّ المالِ الغَرَضُ ، وهو التَّرَفُّه بأكثَرِ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه ... ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب بيع المزاينة ، وباب بيع الثمر على رءوس النخل بالذهب والفضة ، وباب بيع الثار قبل أن يبدو صلاحها ، وباب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ، وباب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع ، وفي : باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل ، من كتاب المساقاة . صحيح البخاري ٢ / ١٥٧ / ٣ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٥١ . ومسلم ، في : باب النهي عن بيع الثار قبل بدو صلاحها ، وباب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا ، وباب النهي عن المحاقلة والمزابنة ... من كتاب البيوع . صحيح مسلم ٣ / ١١٦٥–١١٦٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في بيع الثمار قبل أن يبـدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٢٧ . والنسائي ، في : باب بيَّع التمر قبل أن يبدو صلاحه ، وباب العرايا بالرطب ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧ / ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٤٧ ، ٧٤٧ . والدارمي ، في : باب في النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢ / ٢٥٢ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن بيع الثار حتى يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . الموطأ ٢ / ٦١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٧ ، ٤٦ ، ٥٦ ، ٩٥ ، ١٢ ، ٦٢ ، ٥٧ ، ٩٧ ، ٨ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٣٦٣ ، ١٨٥ ، ٥ / ١٨٥ ، ٩٥ ، ١٦٢ ، ٩٥ . 1.7 . ٧. / 7 . 197

وهو عامٌ فيما تَجِبُ فيه الزكاةُ وغيرِه . ونَهَى عن بَيْع ِ الحبِّ حتى يَشْتَدُ ، والعِنَبِ حتى يَسْوَدُ (۱) . وهما ممّا تَجِبُ الزكاةُ فيه . ولأنَّ الزكاة إن وَجَبَتْ في الذِّمَّةِ [١٤٢/٢ ط] لم تَمْنَعْ صِحَّةَ بَيْع ِ النِّصابِ ، كما لو باع ماله وعليه دَيْنٌ لآدَمِيٍّ . وإن تَعَلَّقَتْ بالعَيْنِ ، فهو تَعَلَّقٌ لا يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ في وعليه دَيْنٌ لآدَمِيٍّ . وإن تَعَلَّقَتْ بالعَيْنِ ، فهو تَعَلَّقٌ لا يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ في مُخْوعِ مِن النِّصابِ ، فلم يَمْنَعْ بَيْعَ جَمِيعِه ، كأرش الجنايَة . وقولُهم : باع ما لا يَمْلِكُه . لا يَصِحُّ ؛ فإنَّ المِلْكَ لم يَثْبُتْ للفُقراءِ في النِّصابِ ، فعلى هذا إذا تَصَرَّفَ في النِّصابِ ، ثم أُخْرَجَ الزكاة مِن غيرِه بغيرِ رِضاهم ، وليس برَهْن ، فإنَّ أحكامَ الرَّهْنَ غيرُ ثابِتَةٍ فيه ، فعلى هذا إذا تَصَرَّفَ في النِّصابِ ، ثم أُخْرَجَ الزكاة مِن غيرِه ، وإلَّا كُلُفَ إخْراجَها وتَحْصِيلَها إن لم تَكُنْ عندَه ، فإن عَجز الزكاة بقيتْ في ذَمَّتِه ، كسائِر الدُّيُون . ويَحْتَمِلُ أن يُفْسَخَ البَيْعُ في قَدْرِ الزكاة بقيتَ في ذَمَّتِه ، كسائِر الدُّيُون . ويَحْتَمِلُ أن يُفْسَخَ البَيْعُ في قَدْرِ الزكاة بقيتَ في ذَمَّتِه ، كسائِر الدُّيُون . ويَحْتَمِلُ أن يُفْسَخَ البَيْعُ في قَدْرِ الزكاة بقيتَ في ذَمَّتِه ، كسائِر الدُّيُون . ويَحْتَمِلُ أن يُفْسَخَ البَيْعُ في قَدْرِ الزكاة بقيتَ في ذَمَّتِه ، كسائِر الدُّيُون . ويَحْتَمِلُ أن يُفْسَخَ البَيْعُ في قَدْرِ الزكاة بقيتَ في ذَمَّتِه ، كسائِر الدُّيُون . ويَحْتَمِلُ أن يُفْسَخَ البَيْعُ في قَدْرِ الزكاة بقيتُ النَّهُ المُنْ المُنْ الْهُ الْعَامِ الْهُ الْمُ الْهُ الْهُ الْهِ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهِ الْعَامِ الْهُ الْهِ الْهُ اللّهُ الْهُ الْهُ

الإنصاف

الحَوْلِ والنِّصابِ ، وحصُولُ النَّماءِ فيه .

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، يُزكِّى مِن جِنْسِ المَبيعِ لذلك الحَوْلِ فقط ، إذا قصدَ الفِرارَ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وقيلَ : إنْ أَبْدلَه بعَقارٍ ونحوه ، وَجَبَتْ زَكَاةُ كُلِّ حَوْلٍ . وسألَه [١٩٦/١ ظ] ابنُ هانِئ في مَن ملَك نِصابَ غَنَم سِتَّة أَشْهُو ، ثَم بأَلُّ حَوْلٍ . وسألَه وسألَه إلى ١٩٦/١ ظ ابنُ هانِئ في مَن ملَك نِصابَ غَنَم سِتَّة أَشْهُو ، ثَمُ باعَها ، فمكنَتْ عندَه سِتَّة أَشْهُو ؟ قال : إذا فرَّ بها مِنَ الزَّكاةِ ، زكَّى ثَمَنها إذا حالَ عليها الحَوْلُ . وقيل : يُعْتَبُرُ الأحظُ للفُقَراءِ . الثَّانيةُ ، لو ادَّعَى أَنَّه لم يقْصِدْ بما فعَل الفِرارَ مِنَ الزَّكاةِ ، قُبِلَ فيما بينَه وبينَ الله تِعَالَى . وفي الحُكْم وَجُهان . وأطْلَقَهما الفِرارَ مِنَ الزَّكاةِ ، قَبِلَ فيما بينَه وبينَ الله تِعَالَى . وفي الحُكْم وَجُهان . وأطْلَقَهما

⁽۱) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢ / ٢٢٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٣٦ . وابن ماجه ، فى : باب النهى عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٤٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٢٢١ ، ٢٥٠ .

الشرخ الكبير هلهُنا ، وتُؤْخَذَ مِن النِّصابِ ، ويَرْجِعَ البائِعُ عليه بقَدْرِها ؛ لأنَّ على الفُقَراءِ ضَرَرًا في إِنَّمَامِ البَيْعِ ، وتَفْوِيتًا لَحُقُوقِهم ، فَوَجَبَ فَسْخُه ؛ لقَوْلِه عليه السلامُ : ﴿ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ﴾(١) . وهذا أَصَحُّ .

• ٨٤ – مسألة : ﴿ وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِنِصابِ مِن جِنْسِهُ بَنَى عَلَى خَوْلِهُ ، ويَتَخَرَّجُ أَن يَنْقَطِعَ) إذا باع نِصابًا للزكاةِ ممّا يُعْتَبَرُ لِه الحَوْلُ بجنْسِه ، كَالْإِبِلَ بَالْإِبِلُ ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ ، لَم يَنْقَطِع ِ الْحَوْلُ ، وَيَبْنِي حَوْلَ الثَّانِي على حَوْلِ الأَوُّلِ . وبهذا قال مالكٌ . ويَتَخَرَّجُ أَن يَنْقَطِعَ الحَوْلَ ، ويَسْتَأْنِفَ الحَوْلَ مِن حين الشِّراء . وهذا مَذْهَبُ الشافعيِّ ؛ لقَوْلِه عليه السلامُ : ﴿ لَا زَكَاةَ فِي مَالِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ﴾(٢) . ولأنَّه أَصْلٌ بنَفْسِه ، فلم يُبْنَ على حَوْل غيره ، كما لو اخْتَلَفَ الجنْسان . ووافَقَنا أبو حنيفةً في الأَثْمانِ ووافَقَ الشافعيُّ فيما سِواها ؟ لأنَّ الزكاةَ إنَّما وجَبَتْ في الأَثْمَانِ لكَوْنِها ثَمنًا ، وهذا المَعْنَى يَشْمَلُه ، بخِلافِ غيرها . ولَنا ،

ف « الفُروع ِ » ، و « ابنِ تَميم ٍ » . قلتُ : الأَوْلَى أَنَّه إِنْ عُرِفَ بقَرائِنَ أَنَّه قَصَد. الفِرارَ ، لم يُقْبَلْ قُوْلُه ، وإلَّا قُبِلَ .

قوله : وإنْ أَبْدَلَه بنِصابِ مِن جنْسِه ، بَنَى على حَوْلِه . وهو المذهبُ ، وعليه الأُصحابُ . ويتَخَرُّجُ أَنْ يَنْقَطِعَ . وهو لأبي الخَطَّابِ ؛ كالجِنْسَيْن . قال ابنُ

⁽١) أخرجه أبن ماجه ، في : باب من بني في حقه ما يضر بجاره ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٨٤ . والإمام مالك مرسلا ، في : باب القضاء في المرفق ، من كتاب الأقضية . الموطأ ٢ / ٧٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١٣ ، ٥ / ٣٢٧ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٧ .

أَنَّه نِصَابٌ يُضَمُّ إليه نَمَاؤُه في الحَوْلِ فَبُنِيَ حَوْلُ بَدَلِه مِن جِنْسِه على حَوْلِه ، كَالْعُرُوضِ ، والحَدِيثُ مَخْصُوصٌ بالنَّمَاءِ والعُرُوضِ والنِّتَاجِ ، فَنَقِيسُ عليه مَحَلَّ النِّزَاعِ ، والجِنْسان لا يُضَمُّ أَحَدُهما إلى الآخرِ مع وُجُودِهما . فأوْلَى أن لا يُبْنَى حَوْلُ أَحَدِهما على الآخرِ .

فصل: قال أحمدُ بنُ سَعِيدٍ: سألتُ أحمدَ عن الرجل يكونُ عندَه غَنَمٌ سائِمَةٌ ، فيبيعُها بضِعْفِها مِن الغَنَم ، أعليه أن يُزَكِّيها كلَّها ، أم يُعْطِى زَكاةَ الأَصْلِ ؟ قال: بل يُزَكِّيها كلَّها ، على حَدِيثِ عُمَرَ فى السَّخْلَةِ يَرُوحُ بها الرَّاعِي ؛ لأنَّ نَماءَها معها. قلتُ : فإن كانت للتِّجارَةِ ؟ قال: يُزَكِّيها الرَّاعِي ؛ لأنَّ نَماءَها معها. قلتُ : فإن كانت للتِّجارَةِ ؟ قال: يُزَكِّيها

الإنصاف

تَميم : لم يَنْقَطِعْ على الأصحِّ . وقاس جماعةٌ مِنَ الأصحابِ ؛ منهم القاضى ، وأصحابُه ، والمُصنَّفُ ، والمَجْدُ ، وغيرُهم ، البِناءَ على الحَوْلِ الأُوَّلِ في هذه المسْأَلَةِ على عُروضِ التِّجارَةِ ، تُباعُ بنَقْدٍ أو تُشْتَرى به ، فإنَّه يُبْنَى . وحُكِى الخلافُ .

تنبيه: اعلمْ أنَّ بعضَ الأصحابِ عبَّر في هذه المسْأَلَةِ بالبَيْعِ ، كَا قَالَه المُصنِّفُ هنا ، وعبَّر بعضُهم بالإبدالِ . قال في « الفُروع ِ » : ودَلِيلُهم يقْتَضِي التَّسْوِيَة . وعبَّر القاضى بالإبدالِ . ثم قال : نصَّ عليه في رِوايَة أحمدَ بنِ سعيدِ (۱) ، في الرَّجُلِ يكونُ عندَه غنَمٌ سائمةٌ ، فيبيعُها بضِعْفِها مِنَ الغَنَم ، هل يُزَكِّيها أم يُزكِّي الأصلَ ؟ يكونُ عندَه غنَمٌ سائمةٌ ، فيبيعُها بضِعْفِها مِنَ الغَنَم ، هل يُزكِّيها أم يُزكِّي الأصلَ ؟ فقال: بل يُعْطِي زكاتَها ؛ لأنَّ نَماءَهَا منها . وقال أبو المَعالِي : المُبادَلَة ، هل هي بَيْعٌ ؟ فيه روايَتَان . ثم ذكر نصَّه بجَوازِ إبْدالِ المُصْحَفِ ، لا بَيْعِه ، وقوْلَ أحمد : بَيْعٌ ؟ فيه روايَتَان . ثم ذكر نصَّه بجَوازِ إبْدالِ المُصْحَفِ ، لا بَيْعِه ، وقوْلَ أحمد :

⁽١) أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي السرخسي ، أبو جعفر ، الإمام العلامة الفقيه الحافظ الثبت ، أكثر التطواف ، وتوسع في العلم ، وبعدصيته . توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين . تاريخ بغداد ١٦٦/٤ - ١٦٩ .

الشرح الكبير كلُّها على حَدِيثِ حِماس(١) . فأمَّا إن باع النِّصابَ بدُونِ النِّصابِ انْقَطَعَ الحَوْلُ ، وإن كان عندَه مائتان فباعَها بمائةٍ ، فعليه زكاةً مائةٍ وَحْدَها .

المُعاطَاةُ بَيْعٌ ، والمُبادَلَةُ مُعاطَاةٌ . وأنَّ هذا أشْبَهُ . قال : فإنْ قُلْنا : هي بَيْعٌ . انْقَطَعَ الحَوْلُ ، كَلَفْظِ البَيْعِ ِ ؛ لأَنَّه ابْتِداءُ مِلْكٍ . نَعَم ، المُبادَلَةُ تدُلُّ على وَضْع ِ شيءٍ مُماثِلٍ له كالتَّيَمُّم عِنِ الوُضوءِ ، فكُلُّ بَيْعٍ مُبادَلَةٌ ، ولا عَكْسَ . انتهى . وقال أبو بَكْرٍ فِي المُبادَلَةِ : هل هي بَيْعٌ أم لا ؟ على رِوايتَيْن . وأَنْكُر القاضي ذلك . وقال : هي بَيْعٌ بلا خِلافٍ . ذكَره ابنُ رَجَبٍ في ﴿ القَاعِدَةِ الثَّالَثَةِ وَالْأَرْبَعِين بعدَ المِائَةِ ﴾ . ويأتِي هذا في أَوَائِلِ كتابِ البَيْعِرِ ، عندَ حُكْمٍ بَيْعِ المُصْحَفِ .

فائدة : لو زادَ بالاسْتِبْدالِ ، تَبعَ الْأُصُولَ في الحَوْلِ أيضًا . نصَّ عليه كنتَاجٍ ، فلو أَبْدَل مِائَةَ شَاةٍ بِمِائتَيْن ، لَزِمَه شاتان (٢) ، إذا حالَ حَوْلُ المِائةِ . نصَّ عليه . وقال أبو المَعالِي : يستأنفُ للزَّائدِ حوْلًا . وقال في « الانْتِصارِ » : إنْ ٱبْدَلَه بغيرِ جِنْسِهِ بَنَى . أَوْمَأُ إِلَيْه . ثم سَلَّمه وفرَّق . وقال ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ : لا يَبْنِي

فائدة : لو أَبْدَلَه بغيرِ جِنْسِه ، ثم رُدَّ عليه بعَيْبِ ونحوه ، اسْتَأْنفَ الحَوْلَ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وذكر أبو بَكْرٍ ، إذا أَبْدَلَ نِصابًا بغيرِ جِنْسِه ، ثم رُدَّ عليه بعَيْبِ ونحوِه ، يَنْبَنِي على الحَوْلِ الأُوَّلِ إذا لم تحْصُلِ المُبادَلَةُ بَيْعًا ، وفي نُسْخَةٍ ، إذا لَمْ نَقُلْ : المُبادَلَةُ بَيْعٌ . ولو أَبْدَلَ نِصابَ سائمةٍ بمِثْلِه ، ثم ظهَر على عَيْبٍ ، بعدَ أَنْ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ ، فله الرَّدُّ ، ولا تسْقُطُ الزَّكَاةُ عنه . على الصَّحيح مِنَ المذهب . وقال ابنُ حامِدٍ : إذا دَلَّسَ البائعُ العَيْبَ ، فرُدَّ عليه ، فزَكاتُه عليه ، فإنْ أُخْرَجَ مِنَ النِّصابِ ، فله رَدُّ ما بَقِيَ في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ . وفي الآخرِ ، يَتَعَيَّنُ له الأَّرْشُ . قلتُ :

⁽١) يأتي بتمامه والكلام عليه في المسألة ٩٣٤ في الجزء السابع .

⁽٢) في ا : ﴿ زَكَاةَ مَاتُتَيْنَ ﴾ .

المقنع

الشرح الكبير

٨٤١ – مسألة : (وإذا تَمَّ الحَوْلُ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ فى عَيْنِ المالِ .
 وعنه ، تَجِبُ فى الذِّمَّةِ) الزكاةُ تَجِبُ فى عَيْنِ المالِ إذا تَمَّ الحَوْلُ ، فى إحْدَى الرِّوايَتَيْنِ عن أحمدَ ، وأحدِ قَوْلَى الشافعيِّ . وهذه الرِّوايَةُ هى

الإنصاف

هذا المذهبُ ، على ما يأْتِي في خِيَارِ العَيْبِ . وأَطْلَقَهما ابنُ تَميمٍ . فعلى الأُوَّلِ ، لو الْحتلَفا في قِيمَةِ المُخْرَجِ ، كان القَوْلُ قَوْلَ المُخْرِجِ . قلتُ : وهو الصَّوابُ . وقيلَ : القوْلُ قوْلُ صاحِبِه . وأطْلَقَهما ابنُ تميمٍ ، و « الفُروعِ ِ » على ما تقدُّم . قوله : وإذا تَمَّ الحَوْلُ وَجَبَتِ الزَّكاةُ في عَيْنِ المالِ . هذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب ، ونصَّ عليه في رواية الجماعَةِ . قال في « الفُروعِ » : نقَله والْحتارَه الجماعةُ . قال الجمهورُ : وهذا ظاهرُ المذهبِ . وحَكاه أبو المَعالِي وغيرُه . انتهى . قال المُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ : هي الظَّاهرَةُ عندَ أَكْثَرِ أَصحابِنا . وجزَم به في « الإِرْشادِ » ، والقاضي في « المُجَرَّدِ » ، و « التَّعْليق » ، و « الجامِع ، » ، وصاحِبُ « الوَجيزِ » ، وغيرُهم . واخْتارَه أبو الخَطَّابِ في « خِلافِه الصَّغِيرِ » . وصحَّحَه المَجْدُ في «شُرْحِه»، وغيرُه. وقدَّمه في «الهِدايَةِ»، و « الخُلاصَةِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِى الصَّغِيرِ » ، و « الفَروعِ ِ » ، وغيْرهم . وعنه ، تجبُ في الذِّمَّةِ . قال في « المُذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : يَتَعَلَّقُ بالذِّمَّةِ في أَصحِّ الرِّوايتَيْن . قال ابنُ عَقِيلٍ : هو الأشْبَهُ بمَذهَبِنا . وجزَم به الخِرَقِيُّ ، وأبو الخَطَّابِ في « الانْتِصارِ » . وقال : رِوايَةٌ واحدَةٌ . وقدَّمهُ في ﴿ التَّلْخيصِ ﴾ ، و ﴿ الفائقِ ﴾ ، وابنُ رَزِينٍ في ﴿ شُرْحِه ﴾ ، و ﴿ نِهايَتِه ﴾ ، و « نَظْمِها » ، والْحتارَه . وأَطْلَقَهما في « المُبْهِج ِ » ، و « الإيضَاح ِ » ، و « المُسْتَوْعِب » ، و « البُلْغَةِ » ، و « الشُّرحِ » ، و « الحاوِى الكَبِيرِ » . وقيلَ : تجبُ في الذِّمَّةِ ، وتتَعَلَّقُ بالنِّصابِ . قال في ﴿ الْقَواعِدِ الْفِقْهِيَّةِ ﴾ : ووَقَع

الشرح الكبر الظَّاهِرَةُ عندَ أَكْثَرِ الأصحابِ ؛ لقَوْل النبيِّ عَلَيْكُ : ﴿ فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ »(١) . وقَوْلِه : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ العُشْرُ »(١) . وغير ذلك مِن الألفاظِ الوارِدَةِ بحَرْفِ « في » وهي للظّرْفِيَّةِ (٣٠٠ . وإنَّما جاز الإِخْراجُ مِن

ذلك [١٩٧/١ و] في كلام القاضي ، وأبي الخَطَّابِ وغيْرِهما ، وهي طرِيقَةُ الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ . قال في ﴿ القَواعِدِ ﴾ : وفي كلام أبي بَكْرٍ إشْعارٌ بتَنْزيلِ الرِّوايتيْن على الْحتِلافِ حالَيْن ؛ وهما يَسارُ المالِكِ وإعْسارُه ، فإنْ كان مُوسِرًا وجبَتْ في ذِمَّتِه ، وإنْ كان مُعْسِرًا وجَبَتْ في عَيْنِ المالِ . قال : وهو غَريبٌ .

تنبيه : لهذا الخِلافِ ، أَعْنِي أَنُّها ، هل تجبُ في العَيْنِ أُو في الذِّمَّةِ ؟ فوائدُ جمَّةٌ ؛ منها ، ما ذكرَه المُصنِّفُ هنا ، وهو ما إذا مضَى حَوْلان على النِّصاب ، لم تُؤَّدُّ زَكَاتُهما ، فعليه زَكاةً واحدَةً ، إنْ قُلْنا : تجبُ في الغَيْن . وزَكاتَان إنْ قُلْنا : تجبُ في الذِّمَّةِ . هكذا أطْلَقَ الإمامُ أحمدُ ، أنَّ عليه زكاتَيْن ، إذا قُلْنا : تجِبُ في الذِّمَّةِ .. وتَبعَه جماعةٌ مِنَ الأصحاب ؟ منهم المُصَنِّفُ هنا ، فأطْلَقُوا ، حتى قالَ ابنُ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٦ .

⁽٢) أخرجه البخارى ، في : باب العشر فيما يسقى من ماء السماء ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ٢ / ١٥٥ . ومسلم ، في : باب ما فيه العشر أو نصف العشر ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٥ . وأبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، وباب صدقة الزرع ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٢ ، ٣٧٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره ، من أبواب الزكاة . ٣ / ١٣٤ ، ١٣٥ . والنسائي ، في : باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ، من كتاب الزكاة . المجتبي ٥ / ٣١ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الزروع والثار ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٠ . والدارمي ، في : باب العشر فيما سقت السماء وفيما تسقى بالنضح ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٩٣. والإمام مالك مرسلا، في: باب زكاة ما يخرص من ثمار النخيل والأعناب، من كتاب الزكاة. الموطأ ١/ ٢٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ١٤٥ ، ٣/ ٣٤١ ، ٣٥٣ ، ٥ / ٣٣٣ . (٣) في م : ﴿ للنظر فيه ﴾ .

غيرِ النّصابِ رُخْصَةً . والرِّوايَةُ الثانِيةُ ، أَنَّها تَجِبُ في الذِّمَّةِ . وهو القَوْلُ الثانِي للشافعي ، واخْتِيارُ الخِرَقِي ؛ لأنَّ إخْراجَها مِن غيرِ النّصابِ جائِزٌ ، فلم تكنْ واجِبَةً فيه ، كزَكاةِ الفِطْرِ ، ولأَنَّها لو وَجَبَتْ فيه لامْتَنَعَ المَالِكُ مِن التَّصَرُّفِ فيه ، ولتَمَكَّنَ المُسْتَجِقُون مِن إلزامِه أداءَ الزكاةِ مِن عَيْنِه ، مِن التَّصَرُّفِ فيه ، ولتَمَكَّنَ المُسْتَجِقُون مِن الزامِه أداءَ الزكاةِ مِن عَيْنِه ، أو ظَهَر شيءٌ مِن أَحْكام ثُبُوتِه فيه ، ولسَقَطَتِ الزكاةُ بتلفِ النّصابِ مِن غير تَفْرِيطٍ ، كَسُقُوطِ أَرْشِ الجِنايَةِ بتَلَفِ الجَانِي . وفائِدَةُ الخِلافِ فيما إذا كان له نِصابٌ ، فحالَ عليه حَوْلان ، لم يُؤدِّ زَكاتَهما ، وسنَذْكُرُه ، إذ شاء اللهُ تعالى .

الإنصاف

عَقِيل ، وصاحِبُ « التَّلْخيصِ » : ولو قُلْنا : إِنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ وُجوبَ الزَّكَاةِ . لم تَسْقُطْ هنا ؛ لأنَّ الشيءَ لا يُسْقِطُ نفسه ، وقد يُسْقِطُ غيره . وقدّمه في الفُروعِ » . وقال صاحِبُ « المُسْتَوْعِبِ » ، و « المُحرَّرِ » ، ومَن تابَعَهُما : إِنْ قُلْنا : تَجِبُ فِي الدِّمَّةِ . زكَّى لكُلِّ حَوْلٍ ، إِلَّا إِذَا قُلْنا : دَيْنُ اللهِ يَمْنَعُ . فَيُزكِّى عن حَوْلٍ واحدٍ ، ولا زكاةَ للحَوْلِ الثَّانِي ؛ لأَجْلِ الدَّيْنِ ، لا للتَّعَلِّقِ بالعَيْنِ . وجزَم به في « القواعِدِ الفِقْهِيَّةِ » . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا قوْلُ الأَكْثَرِ . وزادَ في اللهِ شَوْعِبِ » ، متى قُلْنا : يَمْنَعُ الدَّيْنُ . فلا زكاةَ للعَامِ الثَّانِي ، تعَلَّقَتْ بالعَيْنِ أو باللهِ مَنْ وَقَلَ المُحرِّبِ أَحمُدُ ركاةَ العامِ الثَّانِي ، تعَلَّقَتْ بالعَيْنِ أو بالدَّمْةِ . وقالَ : حيْثُ لم يُوجِبُ أَحمُدُ ركاةَ العامِ الثَّانِي ، والعَكْسُ بالعَيْنِ أو وجعَل فَوائدَ الرَّوايَتِيْن ، إِخْواجَ الرَّاهِ المُوسِرِ مِنَ الرَّهْنِ بلا إِذْنِ ، إِنْ عُلَقَتْ بالعَيْنِ ، واخْتِيارَه في سُقُوطِها بالتَّلْفِ وتقْدِيمِها على الدَّيْنِ . قالَ في « الفُروعِ » ، بالعَيْنِ ، واخْتِيارَه في سُقُوطِها بالتَّلْفِ وتقْدِيمِها على الدَّيْنِ . قالَ في « الفُروعِ » ، وقال غيرُه خِلافَه . ويأْتِي أيضًا . وقال في « القَواعِدِ » : قال في « المُسْتَوْعِبِ » : قال في « المُسْتَوْعِبِ » : تتكرَّرُ زَكاتُه لكُلِّ حَوْلٍ على القَوْلِين ، وتأول كلامَ أحمَد بَتَأُويلِ فاسِدٍ .

الإنصاف

تنبيه : محَلُّ هذه الفائدة ، في غيرِ ما زكاتُه الغَنَمُ مِنَ الإبل ، كما قال المُصنَّفُ . فأمًّا ما زَكاتُه الغَنَمُ مِنَ الإبل ، فإنَّ عليه لكُلِّ حَوْلٍ زَكاةً . على كِلا الرِّوايتَيْن . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ ، وعليه جماهيرُ الأصحاب ، وقطَع به كثيرٌ منهم ، ونصَّ عليه . قال في « الفُروع ِ » : أمَّا لو كان الواجبُ غيرَ الجنْس ، كالإبلِ المُزَكَّاةِ بالغَنَم ، فَنَصَّ أَحْمُدُ ، أَنَّ الواجِبَ فيه في الذِّمَّةِ ، وإنْ كانتِ الزَّكاةُ فيه تَتَكَرَّرُ . وفَرُّق بينَه وبينَ الواجب مِنَ الجنْس . وقال في « الرِّعايَة » : والشِّياهُ عن الإبل تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ فَتَتَعَدَّدُ وتَتَكَرَّرُ . وقلتُ : هذا إِنْ قُلْنا : لا تَسْقُطُ بَدَيْنِ اللهِ . انتهى . وقال أبو الفَرَجِ الشِّيرَازِيُّ في ﴿ المُبْهِجِ ِ ﴾ : حُكْمُه حُكْمُ ما لو كان الواجبُ مِن جِنْسِ المُخْرَجِ عنه . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : وظاهِرُ كلام أبي الخَطَّابِ ، والْحَتَارَه صاحِبُ ﴿ المُسْتَوْعِبِ ﴾ ، و ﴿ المُحَرَّرِ ﴾ ، أنَّه كالواجب مِنَ الجنس ، على ما سَبَق مِنَ العَيْنِ والذِّمَّةِ ؛ لأنَّ تعَلُّقَ الزَّكاةِ كَتَعَلُّق الأَّرْشِ بالجَانِي ، والدَّيْنِ بالرَّهْنِ . فلا فَرْقَ إذن . فعلَى المذهب ، لو لم يكُنْ له سِوَى خَمْسٍ مِنَ الإِيلِ ، ففي امْتِناعِ زَكَاةِ الحَوْلِ الثَّانِي ، لكَوْنِها دَيْنًا ، الخِلافُ . وقال القاضي في « الخِلَافِ » ، في هذه المَسْأَلَةِ : لا يَلْزَمُهِ . وعلى المذهبِ أيضًا ، في خَمْسٍ وعِشْرِين بعِيرًا في ثلاثَةِ أَحْوَالِ ؛ الأُوَّلُ ، حَوْلُ بِنْتِ مَخَاضٍ ، ثَمْ ثَمَانِ شِيَاهٍ ؛ لكُلِّ حَوْلٍ أَرْبَعُ شِيَاهٍ . وعلى كلام أبي الخَطَّابِ ، أنَّها تجِبُ في العَيْنِ مُطْلَقًا كذلك لأُوَّلِ حَوْلٍ ، ثم للتَّانِي ، ثم إِنْ نَقَصِ النِّصَابُ بِذَلِكَ عِن عِشْرِين بِعِيرًا إِذَا قَوَّمْنَاه ، فِلِلثَّالِثِ ثلاثُ شِيَاهٍ و إِلَّا أَرْبَعٌ . فوائد ؛ إحْداها ، متى أُفْنَتِ الزَّكاةُ المالَ ، سَقَطَتْ بعدَ ذلك . صرَّح به في « التُّلْخيصِ » . وجزَم به في « الفُروعِ » ، لكنْ نِصَّ أحمدُ ، في روايَة مُهَنَّا على وُجوبِها في الدَّيْنِ بعدَ اسْتِغْراقِه بالزَّكاةِ . قال في « القَواعِدِ » : فإمَّا أَنْ يُحْمَلَ ذلك على القوْلِ بالوُجوبِ فِي الذِّمَّةِ ، وإمَّا أَنْ يُفَرَّقَ بينَ الدَّيْنِ والعَيْنِ ؛ بأنَّ الدَّيْنَ وَصْفٌ الإنصاف

حُكْمِيٌّ لا وُجودَ له في الخارجِ ، فتَتَعَلَّقُ زَكَاتُه بالذِّمَّةِ ، روايةً واحدَةً . ولكنْ نصَّ أَحمدُ ، في رِوايَةِ غيرِ واحدٍ ، على التَّسْوِيَةِ بينَ الدَّيْنِ والعَيْنِ في امْتِنا عِ الزَّكاةِ فيما بعد الحَوْلِ الأَوَّلِ . وصرَّح بذلك أبو بَكْرٍ وغيرُه . الثَّانيةُ ، تعَلُّقُ الزَّكاةِ بالعَيْن مانِعٌ مِن وُجوب الزَّكاةِ في الحَوْلِ الثَّانِي وما بعدَه بلا نِزاعٍ . وليس بمانِعٍ مِن انْعِقادِ الحَوْلِ الثَّانِي الْبَداءُ . وهو قوْلُ القاضي في ﴿ المُجَرَّدِ ﴾ ، وابن عَقِيلٍ . ونقَل المَجْدُ الاتُّفاقَ عليه . وهو ظاهِرُ ما ذكَرَهُ الخَلَّالُ في « الجامِع ِ » . وأُوْرَدَ عن أحمدَ مِن روايَةِ حَنْبَلٍ مَا يَشْهَدُ له . وقيلَ : إنَّه مانِعٌ مِن انْعِقادِ الحَوْلِ الثَّانِي ابْتِداءً . وهو قوْلُ القاضي [١٩٧/١ ظ] في « شُرْح ِ المذهب » ، والمُصنِّفِ في « المُغْنِي » . وأَطْلَقَهما في « القَواعِدِ » . ويأْتِي مَعْنَى ذلك في الخُلْطَةِ إذا باعَ بعضَ النِّصابِ . الثَّالثةُ ، إذا قُلْنا : تجبُ الزَّكاةُ في العَيْن . فقال في « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِي الصَّغِيرِ » : تَتَعَلَّقُ به كَتَعَلُّقِ أَرْشِ جِنايَةِ الرَّقيقِ برَقَبَتِه ، فلِرَبِّه إخراجُ زكاتِه مِن غيرِه ، والتَّصَرُّفُ فيه بَبْيع ٍ وغيرِه ، بلا إذْنِ السَّاعِي ، وكلُّ النَّماءِله . وإنْ أَتْلَفَه ، لَزِمَه قِيمَةُ الزَّكَاةِ دُونَ جَنْسِه ، حيوانًا كان النِّصابُ أو غيرَه . ولو تصَدَّقَ بكُلِّه ، بعدَ وُجوبِ الزَّكاةِ و لم يَنْوِها ، لم يُجْزِئُه . وإذا كان كلَّه مِلْكًا لرَبِّه ، لم يَنْقُصْ بتَعَلَّقِ الزَّكَاةِ ، بل يكونُ دَيْنًا يَمْنَعُ الزَّكَاةَ كَدَيْنِ آدَمِيٌّ ، أو لا يَمْنَعُ لعَدَم رُجْحانِها على زَكَاةِ غيرِها ، بَخِلَافِ دَيْنِ الآدَمِيِّ . وقيل : بل يتَعَلَّقُ به كَتَعَلُّقِ الدَّيْنِ بالرَّهْنِ ، وبمالِ مَن حُجرَ عليه لفَلَسِه ، فلا يصِحُّ تصرُّفُه فيه قبلَ وَفائِه أَو إِذْنِ رَبُّه . وقيل : بل كَتَعَلَّقِه بالتَّرِكَةِ ، قال : وهو أُقْيَسُ . قال في ﴿ القاعِدَةِ الحَامِسَةِ والثَّمانِين ﴾ : تعلُّقُ الزَّكَاةِ بِالنِّصَابِ ، هل هو تعَلُّقُ شَرِكَةٍ أو ارْتِهانٍ ، أو تعَلُّقُ اسْتِيفَاءِ كالجِنايَةِ ؟ اضْطَرَبَ كلامُ الأصحابِ اضْطِرابًا كثيرًا . ويحْصُلُ منه ثلاثَةُ أَوْجُهٍ ؛ أحدُها ، أنَّه تَعَلُّقُ شَرِكَةٍ . وصرَّح به القاضي في مَوْضِعٍ مِن ﴿ شُرْحِ المذهبِ ﴾ . وظاهِرُ كلام

وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا إِمْكَانُ الْأَدَاءِ ،

الشرح الكبير

٨٤٢ – مسألة : (ولا يُعْتَبَرُ في وُجُوبِها إِمْكَانُ (١) الأداء) الزكاةُ تَجِبُ بِحَوَلانِ الحَوْلِ ، وإن لم يَتَمَكَّنْ مِن الأداء . وبهذا قال أبو حنيفة ، وهو أَحَدُ قَوْلَى الشافعيِّ ، وقال في الآخر : هُو شَرْطٌ . وهو قَوْلُ مالكٍ . حتى لو أَتْلَفَ الماشِيَةَ بعدَ الحَوْلِ قبلَ إمْكَانِ الأَداءِ [١٤٣/٢ و] فلا زَكاةَ عليه ، إذا لم يَقْصِدِ الفِرارَ مِن الزكاةِ ؛ لأنَّها عِبادَةٌ ، فاشْتُر طَ لو جُوبها إِمْكَانُ^(١) الأَدَاءِ كَسَائِرِ العِبادَاتِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النبيِّ عَلِيْكُ : ﴿ لَا زَكَاةَ فِي

الإنصاف أبي بَكْرٍ يدُلُّ عليه ، وقد بيَّنه في مَوْضِع آخَرَ . والثَّاني ، تعَلُّقُ اسْتِيفاءِ . وصرَّح به غيرُ واحدٍ ؟ منهم القاضي . ثم منهم مَن يُشَبِّهُه بتَعَلُّقِ الجنايَةِ . ومنهم مَن يشَبُّهُه بِتَعَلُّقِ الدَّيْنِ بِالتَّرِكَةِ . والتَّالثُ ، أنَّه تَعَلُّقُ رَهْنِ . وينْكَشِفُ هذا النِّزاعُ بتَحْريرِ مَسائِلَ ؛ منها ، أنَّ الحَقُّ هل يتَعَلَّقُ بجميع ِ النِّصابِ ، أو بمِقْدارِ الزِّكاةِ فيه غَيْرَ مُعَيَّنٍ ؟ ونقَل القاضي وابنُ عَقِيلٍ ، الاتِّفاقَ على الثَّانِي . ومنها ، أنَّه مع التَّعلُّق بالمالِ ، هل يكونُ ثابِتًا في ذِمَّةِ المالكِ أم لا ؟ ظاهِرُ كلامِ الأكْثَرِ ، أنَّه على القَوْلِ بالتعَلُّقِ بالعَيْنِ ، لا يَثْبُتُ في الذِّمَّةِ منه شيءٌ ، إلَّا أنْ يتْلَفَ المالُ ، أو يتَصَرَّفَ فيه المالِكُ بعدَ الحَوْلِ ، وظاهِرُ كلام ِ أبي الخَطَّابِ ، والمَجْدِ في « شَرْحِه » . أمَّا إذا قُلْنا : الزَّكاةُ في الذِّمَّةِ . يتعَلَّقُ بالعَيْن تعَلُّقَ اسْتِيفاءِ مَحْضٍ ، كتَعَلُّقِ الدُّيونِ بالتَّركَةِ . واخْتَارَه الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وهو حسَنَّ . ومنها ، مَنْعُ التَّصَرُّفِ . والمذهبُ لا يَمْنَعُ . انتهى .

قوله : ولا يُعْتَبَرُ في وجُوبِها إمْكانُ الأَداءِ ، ولا تَسْقُطُ بِتَلَفِ المَالِ . هذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ . وجزَم به في « الوَجيزِ » وغيرِه . وقدَّمه في

⁽١) في م : « مكان » .

مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »(۱). فَمَفْهُومُهُ وُجُوبُها عليه إذا حالَ الْحَوْلُ ، ولأَنَّهُ لو لم يَتَمَكَّنْ مِن الأداءِ حتى حال عليه حَوْلان ، وَجَبَتْ زَكاةُ الْحَوْلَيْن ، ولا يَجُوزُ وُجُوبُ فَرْضَيْن فى نِصابٍ واحِدٍ فى حالٍ واحِدةٍ ، وقِياسُهم يَنْقَلِبُ عليهم ، فيُقالُ : عِبادَةٌ ، فلا يُشْتَرَطُ لُوجُوبِها إمْكانُ الأداءِ ، كسائِرِ العِباداتِ ، فإنَّ الصَّوْمَ يَجِبُ على الحائِضِ والمَريض والعاجزِ عن أدائِه ، والصلاةُ تَجِبُ على المُغْمَى عليه والنّائِم ، والصلاةُ تَجِبُ على المُغْمَى عليه والنّائِم ، والمَريض والعاجزِ عن أدائِه ، والصلاةُ تَجِبُ على المُواتُ . ثم الفَرْقُ بينَهما ومَن أَدْرَكَ مِن أَوَّلِ الوَقْتِ جُزْءًا ثم جُنَّ أو حاضَتِ المَرْأَةُ . ثم الفَرْقُ بينَهما أنَّ تلك العِباداتِ بَدَنِيَّة ، يُكَلَّفُ فِعْلَها ببَدَنِه ، فأَسْقَطَها تَعَذَّرُ فِعْلِها ، وهذه عِبادَةٌ مالِيَّةٌ ، يُمْكِنُ ثُبُوتُ الشَّرِ كَةِ للمَساكِينِ في مالِه والوُجُوبِ في ذِمَّتِه عَبْزِه عن الأداءِ ، كثُبُوتِ الدُّيُونِ في ذِمَّةِ المُفْلِسِ وتَعَلَّقِها بمالِه مع عَجْزِه عن الأداءِ ، كثُبُوتِ الدُّيُونِ في ذِمَّةِ المُفْلِسِ وتَعَلَّقِها بمالِه بجنايَتِه .

٨٤٣ – مسألة : (ولا تَسْقُطُ بتَلَفِ المالِ . وعنه ، أنَّها تَسْقُطُ إذا لم يُفَرِّطْ) المَشْهُورُ عن أحمدَ ، أنَّ الزكاةَ لا تَسْقُطُ بتَلَفِ المالِ ، سَواءٌ

الإنصاف

« الفُروع ِ » وغيرِه . وعنه ، أنَّها تسْقُطُ إذا لم يُفَرِّطْ . فيُعْتَبُرُ التَّمَكُّنُ مِنَ الأَداءِ مُطْلَقًا . اخْتارَه المُصَنِّفُ . واخْتارَ الشَّيْخُ تَقِى الدِّينِ ، أنَّ النِّصابَ إذا تَلِفَ بغيرِ تَفْريطٍ مِنَ المالكِ ، لم يضْمَنِ الزَّكاةَ على كلا الرِّوايتَيْن . قال : واخْتارَه طائفة مِن أَصحابِنا . وذكر القاضى ، وابنُ عَقِيل رِوايةً باغْتِبارِ إمْكانِ الأَداءِ في غيرِ المالِ الظَّاهِرِ . وذكر أبو الحُسَيْنِ رِوايةً ، لا تسْقُطُ بتَلَفِ النِّصابِ غيرَ الماشِيَةِ . وقال

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٧ .

الشرح الكبير فَرَّطَ أُو لَم يُفَرِّطْ . وحَكَى عنه المَيْمُونِيُّ أَنَّه إِن تَلِفَ (١) النِّصابُ قبلَ التَّمَكُّن مِن الأداءِ سَقَطَتِ الزكاةُ ، وإن تَلِفَ بعدَه لم تَسْقُطْ . وحَكاه ابنُ المُنْذِر مَذْهَبًا لِأَحْمَدَ . وهو قَوْلُ الشافعيِّ ، والحسنِ بنِ صالِحٍ ، وإسْحاقَ ، وأَبَى ثَوْرٍ ، وابنِ المُنْذِرِ . و به قال مالكُ ، إلَّا في الماشِيَةِ ، فإنَّه قال : لا شيءَ فيها حتى يَجيءَ المُصَدِّقُ ، فإن هَلَكَتْ قبلَ مَجيئِه فلا شيءَ عليه . وقال أبو حنيفةَ : تَسْقُطُ الزكاةُ بِتَلَفِ النِّصابِ على كلِّ حال ، إِلَّا أَن يكونَ الإمامُ قد طالَبه بها فمَنعَه ؛ لأنَّه تَلَفٌّ قبلَ مَحَلِّ الاستِحْقاقِ،

المَجْدُ ، على الرِّوايَةِ النَّانيةِ : تستُّقطُ في الأمْوالِ الظَّاهِرَةِ دُونَ الباطِنَةِ . نصَّ عليه في رُواَيَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ اللهِ النَّيْسَابُورِي (٢٠٠ وغيرِه . قال في ﴿ الفُرُوعِ ِ ﴾ : كذا قال . وقال أبو حَفْصِ العُكْبَرِيُّ : روَى أبو عبدِ اللهِ النَّيْسابُورِيُّ ، الفَرْقَ بينَ الماشِيَةِ والمالِ . والعَمَلُ على ما روَى الجماعَةُ ، أنَّها كالمالِ . ذكَره القاضي وغيرُه . وقال في « القَواعِدِ الفِقْهِيَّةِ » : وعنه رِوايةٌ ثانيَةٌ ، تسْقُطُ الزَّكاةُ إذا تَلِفَ النَّصابُ أو بعضُه قبلَ التَّمَكُّنِ مِن أَداءِ الزَّكاةِ ، وبعدَ تمام ِ الحَوْلِ ، فمنهم مَن قال : هي عامَّةٌ في جميع ِ الأَمْوالِ . ومنهم مَن خَصُّها بالمالِ الباطِنِ دُونَ الظَّاهِرِ . ومنهم مَن عكَس ذلك . ومنهم مَن خَصُّها بالمَواشي .

تنبيه : يُسْتَثَّنَى مِن عُموم كلام المُصَنِّفِ وغيرِه ، زكاةُ الزُّروعِ والثِّمارِ إذا تَلِفَتْ بجائِحَةٍ قبلَ القَطْعِ ، فإنَّ زكَاتَها تسْقُطُ . وقد صرَّح به المُصنِّفُ في باب زَكَاةِ الْخَارِجِ مِنَ الأَرْضِ ، عندَ قُولِه : فإنْ تَلِفَتْ قبلَه بغير تَعَدُّ منه ، سَقَطَتِ

⁽١) في م: (أتلف) .

⁽٢) هو محمد بن رافع بن أبي زيد سابور القشيري النيسابوري ، أبو عبد الله ، الإمام الحافظ الحجة القدوة ، بقية الأعلام . توفى سنة خمس وأربعين ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢١٤ – ٢١٨ .

فسقطَ بتَافِها ، كا رُو تَلِفَتِ الثَّمَرَةُ قبلَ الجَذاذِ ، ولأنَّه تَعَلَّقَ بالعَيْن ، فسقطَ بتَافِها ، كارْش الجِنايَةِ في العَبْدِ الجانِي . ومَن اشْتَرَطَ التَّمَكُّنَ قال : هذه عِبادَةٌ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُها بالمالِ ، فيسْقُطُ فَرْضُها بتَلْفِه قبلَ إمْكانِ أدائِها ، كالحَجِّ . ومَن نَصَر الأوَّلَ ، قال : مالٌ وَجَب في الذِّمَّةِ ، فلم يُشْتَرَطْ في ضَمانِه إمْكانُ الأداءِ ، يَسْقُطْ بتَلَفِ النِّصابِ ، كالدَّيْنِ أو : فلم يُشْتَرَطْ في ضَمانِه إمْكانُ الأداءِ ، كَثَمَنِ المَبِيعِ . فأمّا الثَّمَرَةُ ، فلا تَجِبُ زَكاتُها في الذِّمَّةِ حتى تُحْرَزَ ؛ كثَمَن المَبِيعِ . فأمّا الثَّمرَةُ ، فلا تَجِبُ زَكاتُها في الذِّمَّةِ حتى تُحْرَزَ ؛ لأنَّها في حُكْم غيرِ المَقْبُوضِ ، ولهذا لو تَلِفَتْ كانت مِن ضَمانِ البائِع ِ ، كل ما ذَلَّ عليه الخَبرُ . وإذا قُلْنا بؤجُوبِ الزكاةِ في العَيْنِ ، فليس هو بمَعْنَى على ما ذَلَّ عليه الخَبرُ . وإذا قُلْنا بؤجُوبِ الزكاةِ في العَيْنِ ، فليس هو بمَعْنَى السِّحِقاقِ جُزْءِ منه ، ولهذا لا يُمْنَعُ التَّصَرُّفُ فيه ، والحَجُّ لا يَجِبُ حتى يَتَمَكَّنَ مِن الأَداءِ ، فإذا وَجَبَ لم يَسْقُطْ بتَلَفِ المَالِ ، بخِلافِ الزكاةِ ، فإنَّ التَّمَكُن مِن الأَداءِ ، فإذا وَجَبَ لم يَسْقُطْ بتَلَفِ المَالِ ، بخِلافِ الزكاةِ ، فإنَّ التَّمَكُن ليس بِشَرْطٍ لو جُوبِها ، على ما قَدَّمْنا . قال شيخُنا (') : فإنَّ التَّمَكُن ليس بِشَرْطٍ لو جُوبِها ، على ما قَدَّمْنا . قال شيخُنا (') :

الإنصاف

الزَّكَاةُ . قال في « القَواعِدِ » : اتَّفَاقًا . قال : وحرَّج ابنُ عَقِيلٍ وَجْهًا بوُجوبِ زَكَاتِها أَيضًا . قال : وهوضَعيفٌ مُخالِفٌ للإِجْماعِ الذي حكَاه ابنُ المُنْذِرِ وغيرُه . قلتُ : قد قالَه غيرُ ابن عَقِيل . وذكرَه ابنُ عقيل في « عُمَدِ الأَدِلَّةِ » رِوايَةً . ذكرَه ابنُ تَميمٍ . قال في « الفُروعِ » : وأظنُّ في « المُغْنِي » (١) أنَّه قال : قِياسُ مَن جعَل وَقْتَ الوُجوبِ بُدُوَّ الصَّلاحِ ، واشْتِدَادَ الحَبِّ ، أنَّه كنَقْص نِصابٍ بعدَ الوُجوبِ قبلَ التَّمكُن ِ مِنَ الأَرْضِ . التَهي . ويأتِي ذلك في بابِ زكاةِ الخارِجِ مِنَ الأَرْضِ . فعلى المذهبِ ، لو تَلِفَ النِّصابُ بعدَ الحَوْلِ وقبلَ التَّمكُن ِ مِنَ الأَداءِ ، ضَمِنَها . فعلى المذهبِ ، لو تَلِفَ النِّصابُ بعدَ الحَوْلِ وقبلَ التَّمكُن ِ مِنَ الأَداءِ ، ضَمِنَها .

⁽١) في : المغنى ٤/٥٤ .

⁽٢) انظر : المغنى ٤/ ١٧٠ .

والصَّحِيحُ ، إن شاء اللهُ ، أنَّ الزَّكاةَ تَسْقُطُ بِتَلَفِ المال ، إذا لم يُفَرِّطْ في الأداءِ ؛ لأنَّها تَجِبُ على سَبيلِ المُواساةِ ، فلا تَجبُ على وَجْهِ يَجبُ أداؤُها مع عَدَم ِ المَالِ وفَقْرِ مَن تَجِبُ عليه ، ولأنَّه حَتٌّ يَتَعَلَّقُ بالعَيْن ۚ ، فَيَسْقُطُ بِتَلَفِها مِن غيرِ تَفْرِيطٍ ، كالوَدِيعَةِ . والتَّفْريطُ ، أن يُمْكِنَه إخْراجُها فلا يُخْرِجُها ، فإن لم يَتَمَكَّنْ مِن إخْراجها فليس بمُفَرِّطٍ ، سَواءٌ كان لعَدَم المُسْتَحِقُّ ، أو لبُعْدِ المال ، أو لكَوْنِ الفَرْضِ لا يُوجَدُ في المال ، ولا يَجدُ ما يَشْتَرِي ، أو كان في طَلَبِ الشِّراءِ ، ونَحْوِ ذلك . وإن قُلْنا بوُجُوبِها بعدَ التَّلَفِ ، فأَمْكَنَه أداؤُها ، أدَّاها ، وإلَّا أَمْهلَ إلى مَيْسَرَتِه و تَمكَّنِه مِن أَدَائِها مِن غير مَضَرَّةٍ عليه ؛ لأنَّه إذا لَزم إنْظارُه بدَيْنِ الآدَمِيِّ المُعَيَّنِ ، فهذا أُوْلَى . فإن تَلِف الزّائِدُ عن النّصاب في السّائِمَة ، لم يَسْقُطْ شيءٌ مِن الزكاة ؟ لأُنُّها تَتَعَلُّقُ بالنِّصابِ دُونَ العَفْو .

الإنصاف وعلى الرِّوايَةِ النَّانيةِ ، لا يَضْمَنُها . وجزَم في « الكافِي » ، و « نِهايَةِ [١٩٨/١ و] أبي المَعالِي » ، بالضَّمانِ . وعلى المذهب أيضًا ، لو تَلِفَ النِّصابُ ، ضَمنَها . وعلى الرِّوايَةِ الثَّانيةِ ، لا يَضْمَنُها . وظاهِرُ كلامِ الخِرَقِيِّ ، أنَّه لا يَضْمَنُها مُطْلَقًا . واخْتارَه في « النَّصِيحَةِ » ، وصاحِبُ « المُسْتَوْعِبِ » ، والمُصَنِّفُ في « المُغْنِي » ، والشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وذكرَه جماعةٌ رِوايةً عن الإِمامِ أحمدَ . ولو أَمْكَنَه إِخْراجُها ، لكنْ خافَ رُجوعَ السَّاعِي ، فهو كَمَن لم يُمْكِنْه إِخْراجُها . فلو نُتِجَتِ السَّائِمةُ ، لم تُضَمَّ في حُكْمِ الحَوْلِ الأَوَّلِ ، على المذهب ، وتُضَمُّ على الثَّانِيَةِ .

تنبيه : اخْتَلَف الأصحابُ في مأْخَذِ الخِلافِ في أَصْلِ المسْأَلَةِ ؛ فقيلَ :

وَإِذَامَضَى حَوْلَانِ عَلَى نِصَابِ لَمْ يُؤَدِّزَكَاتَهُمَا ، فَعَلَيْهِ زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ ، إِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الْعَيْنِ . وَزَكَاتَانِ ، إِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ . إلَّا مَا كَانَ زَكَاتُهُ الْغَنَمَ مِنَ الْإِبل ، فَإِنَّ عَلَيْهِ لِكُلِّ حَوْلٍ زَكَاةً .

الشرح الكبير

 ٤٤ - مسألة : (وإذا مَضَى حَوْلانِ على نِصابٍ لم يُؤدِّز كاتَهما ، فعليه زَكَاةً واحِدَةً ، إِن قُلْنا : تَجِبُ فِي العَيْنِ . وزَكَاتَانِ ، إِن قُلْنا : تَجِبُ في الذُّمَّةِ . إِلَّا مَا كَانَ زَكَاتُهُ الغَنَمَ مِنَ الإِبِلِ ، فَإِنَّ فِيهِ لَكُلِّ حَوْلٍ زَكَاةً ﴾ إذا كان عندَه أَرْبَعُونَ شَاةً [١٤٣/٢ ظ] مَضَى عليها ثَلاثَةُ أَحُوالِ لم يُؤَدِّزَ كاتَها ، فعليه شاةً واحِدَةً ، إِن قُلْنا : تَجِبُ في العَيْنِ ؟ لأَنَّ الزكاةَ تَعَلَّقَتْ في الحَوْلِ الأُوَّل مِن النِّصابِ بقَدْرِها ، فلم تَجبْ فيه فيما بعدَه زكاةً ؛ لِنَقْصِه عن النُّصاب . وهذا هو المَنْصُوصُ عن أحمدَ في روايَةِ جَماعَةٍ ، فإنَّه قال ، في روايَةِ محمدِ بن الحَكَم : إذا كانتِ الغَنَمُ أَرْبَعِين ، فلم يَأْتِه المُصَدِّقُ عامَيْن ، فإذا أُخَذ المُصَدِّقُ شاةً ، فليس عليه شيءٌ في الباقِي ، وفيه

الخِلافُ هنا مَبْنِيٌّ على الخِلافِ في محَلِّ الزَّكاةِ ، فإنْ قيلَ : هي في الذِّمَّةِ . لم الإنصاف تَسْقُطْ ، وإلَّا سَقَطَتْ . وهو قوْلُ الحَلْوانِيِّ في ﴿ التَّبْصِرَةِ ﴾ ، والسَّامَرِّيِّ . وقيل .: إِنَّه ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وفي كلام الإمام أحمدَ إيماءٌ إليه أيضًا ، فتكونُ مِن جُمْلَةِ فوائدِ الخِلافِ . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّ هذه المسْأَلَةَ ليست مَبْنِيَّةً على الخِلافِ ف مَحَلِّ الزَّكاةِ ، هل هي في الذِّمَّةِ أو في العَيْنِ ؟ قال في « القَواعِدِ » : وهو قوْلُ اِلقَاضَى وَالْأَكْثَرِينَ . وَقَدَّمُهُ فِي « الفُروعِ ِ » . وَمِنَ الفَوائِدِ قُوْلُ المُصَنِّفِ : وإنْ كَانَ أَكْثَرَ مِن نِصابِ ، فعليه زَكَاةُ جَميعِه لكُلِّ حَوْلٍ ، إِنْ قُلْنا : تَجِبُ في الذِّمَّةِ . وإِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِي العَيْنِ . نقَص مِن زَكَاتِه لكُلِّ حَوْلٍ بقَدْرِ نَقْصِه منها .

خِلافٌ . وقال ، في روايَةِ صالِحٍ : إذا كان عندَ الرجلِ مائتا دِرْهُم ، فلم يُزَكِّهَا حتى حال عليها حَوْلٌ آخَرُ ، يُزَكِّيها للعام الأوَّلِ ؛ لأنَّ هذه تَصِيرُ مائتَيْن غيرَ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ . وقال في رَجُلِ له أَلفُ دِرْهَمٍ ، فلم يُزَكُّها سِنِين : زَكِّي في أوَّل سَنَةٍ خَمْسَةً وعِشْرين ، ثم في كُلِّ سَنَةٍ بحِسابِ ما بَقِيَ . وهذا قولُ مالكِ ، والشافعيِّ ، وأبي عُبَيْدٍ . فإن كان عندَه أَرْبَعُونَ مِن الغَنَم نُتِجَتْ سَخْلَةً في كُلِّ حَوْلٍ ، وَجَبِ عليه في كُلِّ سَنَةٍ شاةٌ ؛ لأنَّ النَّصابَ كَمَل بالسَّخْلَةِ الحادِثَةِ ، فإن كان نِتاجُ السَّخْلَةِ بعدَ وُجُوب الزكاةِ عليه ، اسْتُؤْنِفَ الحَوْلُ الثانِي مِن حينَ نُتِجَتْ ؛ لأَنَّه حِينَقِدٍ كَمَل . وإن قُلْنا : إِنَّ الزِكَاةَ تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ . وَجَبِ عليه لكُلِّ حَوْلِ زِكَاةً ، مثلَ مَن له أَرْبَعُونَ شَاةً مَضَى عليها ثَلاثَةُ أَحْوالِ لم يُؤُدِّ زَكاتَها ، فعليه ثلاثُ شِياهٍ ، وكذلك مَن له مائةُ دِينارِ مَضَى عليها ثَلاثَةُ أَحْوالِ لَم يُؤَدِّ زَكَاتُها ، فعليه فيها سَبْعَةُ دَنانِيرَ ونِصْفٌ ؛ لأَنَّ الزكاةَ وَجَبَتْ في ذِمَّتِه ، فلم تُؤَثَّرْ في تَنْقِيص النِّصابِ . لكنْ إن لم يكنْ له مالْ آخَرُ يُؤَدِّي الزكاةَ منه ، احْتَمَلَ أن تَسْقُطَ الزكاةُ في قَدْرِها ؛ لأنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ وُجُوبَ الزكاةِ . وقال ابنُ عَقِيلِ : لا تَسْقُطُ الزكاةُ بهذا الحال ؛ لأنَّ الشيءَ لا يُسْقِطُ نَفْسَه ، وقد يُسْقِطُ غيرَه ، بدَلِيلِ أَنَّ تَغَيُّرَ الماءِ بالنَّجاسَةِ في مَحَلُّها لا يَمْنَعُ صِحَّةَ طهارَتِها وإزالَتِها به ، ويَمْنَعُ إِزَالَةَ نَجَاسَةِ غيرِهَا . والأُوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ الثَّانِيَةَ غيرُ الأُولَى . فصل : فأمَّا ما كانت زكاتُه الغَنَمَ مِن الْإِبِلِ ، كَمَا دُونَ خَمْسٍ وعِشْرِين ، فَإِنَّ عليه لكُلِّ حَوْلِ زكاةً . نَصَّ عليه أحمدُ ، فقال في روايَةِ

الإنصاف

وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ جَمِيعِهِ لِكُلِّ حَوْلٍ ، إِنْ اللَّهِ وَكُلِّ كَانُ اللَّهِ وَكُلِّ اللَّهِ وَكُلِّ اللَّهِ وَأَنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِى الْعَيْنِ . نَقَصَ مِنْ وَإِنْ قُلْنَا : تَجِبُ فِى الْعَيْنِ . نَقَصَ مِنْ وَكَاتِهِ كُلَّ حَوْلٍ بِقَدْرِ نَقْصِهِ بِهَا .

لشرح الكبير

الأثرَمِ: المالُ غيرُ الإبلِ إذا أُدِّى عن الإبلِ ، لم يَنْقُصْ ذلك ؛ لأنَّ الفَرْضَ يَجِبُ مِن غيرِها ، فلا يُمْكِنُ تَعَلَّقُه بالعَيْنِ . وقال الشافعيُّ في أَحَدِ قَوْلَيْه : إِنَّ الزكاة تَنْقُصُه ، كسائِر الأموالِ . فإذا كان عندَه خَمْسٌ مِن الإبلِ ، فمضَى عليها أحوالٌ ، فعلى قَوْلِنا يَجِبُ فيها لكلِّ حَوْلٍ شاةٌ ، وعلى قَوْلِه لا يَجِبُ فيها لكلِّ حَوْلٍ شاةٌ ، وعلى قَوْلِه لا يَجِبُ فيها إلا شاةٌ واحِدة ؛ لأنَّها نَقَصَتْ بو جُوبِ الزكاةِ فيها في الحَوْلِ اللَّوَّلِ عن خَمْسة كَامِلة ، فلم يَجِبُ فيها شيءٌ ، كما لو مَلك أرْبَعًا وجُزْءًا النَّصاب ، فلم يَنْقُصْ به النَّصاب ، كما لو أدّاه ، وفارَقَ غيرَه مِن المالِ . فإنَّ الزكاة يَتَعَلَّقُ وجُوبُها النِّصاب ، كما لو أدّاه ، وفارَقَ غيرَه مِن المالِ . فإنَّ الزكاة يَتَعَلَّقُ وجُوبُها بعَيْنِه ، فتَنْقُصُه ، كما لو أدّاه مِن النَّصاب . فعلى هذا لو مَلكَ خَمْسًا وعِشْرِين ، فحالَتْ عليها أحوالٌ ، فعَلَيْه للحَوْلِ الأَوَّلِ بِنْتُ مَخاضٍ ، وعليه لكلِّ حوْلٍ بعدَه أرْبَعُ شِياهٍ . وإن بَلَغَتْ قِيمُ الشِّياهِ الواجِبَةِ أَكْثَرَ مِن وعيس مِن الإبل .

٨٤٥ – مسألة : ﴿ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِن نِصَابٍ ، فعليه زَكَاةُ جَمِيعِهُ لَكُلِّ حَوْلٍ ، إِنْ قُلْنا : تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ . و إِنْ قُلْنا : تَجِبُ فِي العَيْنِ . نَقَصِ لَكُلِّ حَوْلٍ ، إِنْ قُلْنا : تَجِبُ فِي العَيْنِ . نَقَصِ مِن زَكَاتِه لَكُلِّ حَوْلٍ بَقَدْرِ نَقْصِه بَهَا(١)) وقد ذَكَرْنا شَرْحَ ذلك في

الإنصاف

^{. (}١) في م : ﴿ لَمَّا ﴾ .

المَنع وَإِذَا مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أُخِذَتْ مِنْ تَركَتِهِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ اقْتَسَمُوا بِالْحِصَصِ .

الشرح الكبير المَسألةِ قبلَها .

٨٤٦ – مسألة : (وإذا مات مَن عليه الزكاةُ أُخِذَتْ مِن تَركَتِه ، فإن كان عليه دَيْنٌ اقْتَسَمُوا بالحِصَصِ) إذا مات مَن عليه الزكاةُ أُخِذَتْ مِن تَركَتِه ، و لم تَسْقُطْ بمَوْتِه ، هذا قولُ عَطاءٍ ، والحسنِ ، والزُّهْرِيِّ ، وقَتادَةً ، ومالكٍ ، والشافعيِّ ، وإسْحاقَ ، وأبي ثَوْر ، وابن المُنْذِر . وقال الأوْزاعِيُّ واللَّيْثُ : تُوْخَذُمِن الثُّلُثِ ، مُقَدَّمًا على الوَصايا ، و لا يُجاوزُ الثُّلُثَ . وقال ابنُ سِيرِينَ [١٤٤/٢ و] والشُّعْبيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، وحمادُ بنُ أبي سُليمانَ ، والبَتِّيُّ (') ، والثَّوْرِيُّ ، وأصحابُ الرَّأْي : لا يُخْرَجُ إِلَّا أنْ يُوصِيَ بِها ، فتَكِونَ كسائِر الوَصايا ، تُعْتَبَرُ مِن الثُّلثِ ، ويُزاحَمُ بها أصحابُ الوَصايا ؟ لأنُّها عِبادَةٌ مِن شَرْطِها النِّيَّةُ ، فسَقَطَتْ بمَوْتِ مَن هي عليه ،

الإنصاف

قوله : وإذا ماتَ مَن عليه الزَّكاةُ أُخِـذَتْ مِن تَركَتِه . هذا المذهبُ . أَوْصَى بها أو لم يُوص ، وعليه الأصحابُ . ونقَل إسْحاقُ بنُ هانِيٌّ ، في مَن عليه حَجٌّ لم يُوصِ به ، وزكاةٌ وكفَّارَةٌ ، مِنَ الثُّلثِ . ونُقِلَ عنه ، مِن رأْسِ المالِ ، مع عِلْمٍ وَرَثَتِه به . ونُقِلَ عنه أيضًا في زكاةٍ ، من رأْس مالِه مع صَدَقَةٍ . قال في « الفُروع ِ » : فهذه أَرْبَعُ رُواياتٍ فِي المُسْأَلَةِ . وَلَفْظُ الرِّوايَةِ الثَّانيةِ يَحْتَمِلُ تقْييدُه بعدَم وَصِيَّتِه ، كا قيَّد الحَجَّ ، يَوِّيِّدُه أَنَّ الزَّكَاةَ مِثْلُه أو آكَدُ ، ويَحْتَمِلُ أنَّه على إطْلاقِه . و لم أجدْ في كلام

⁽١) أبو عمرو عثمان بن سليمان البتي ، من فقهاء البصرة ، وهو من أهل الكوفة ، وانتقل إلى البصرة ، ومات سنة ثلاث وأربعين ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ٩١ .

كالصوم والصلاة . ولَنا ، أنَّه حَقَّ واجِبٌ تَصِحُّ الوَصِيَّةُ به ، فلم تَسْقُطْ بالمَوْتِ ، كَدَيْنِ الآدَمِيِّ . ويُفارِقُ الصومَ والصلاةَ ، فإنَّهما عِبادَتان بَدَنِيَّتان لا تَصِحُّ الوَصِيَّةُ بهما . فعلى هذا ، إذا كان عليه دَيْنٌ وضاق ماله عن الدَّيْنِ والزكاة ، اقْتَسَمُوا ماله بالحِصَص ، كدُيُونِ الآدَمِيِّينَ إذا ضاق عنها المالُ . ويَحْتَمِلُ أن تُقَدَّمَ الزكاةُ إذا قُلْنا : إنَّها تَتَعَلَّقُ بالعَيْنِ . كَا تَقَدَّمَ حَقُّ المُرْتَهِنِ على سائِرِ الغُرَماءِ بثَمَنِ الرَّهْنِ ، لتَعَلَّقهِ به .

الإنصاف

الأصحاب سِوَى النَّصِّ السَّابِقِ . انتهى .

قوله: فإنْ كان عليه دَيْنُ اقْتَسَمُوا بالحِصَصِ . هذا المذهبُ مُطْلَقًا . نصَّ عليه ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . ونقل عبدُ الله ، يُبْدَأُ بالدَّيْنِ . وذكره جماعةٌ قولًا ؛ منهم ابنُ تَميم ، و « الفائق » ، وغيرُ هما ، كتَقْديمِه بالرَّهْنِيَّةِ . وقيل : تُقدَّمُ منهم ابنُ تَميم ، و « الفائق » ، وغيرُ هما ، كتَقْديمِه بالرَّهْنِيَّةِ . وقيل : تُقدَّمُ الزَّكاةُ . واختارَه القاضى فى « المُجرَّدِ » ، وصاحِبُ « المُسْتَوْعِبِ » وغيرُ هما . قال المَحْدُ : تُقدَّمُ الزَّكاةُ ، كَبقاءِ المالِ الزَّكوِيِّ . فجعلَه أصلًا . وذكرَه بعضهم مِن تَتِمَّةِ القَوْلِ . وحكى ابنُ تَميم وَجْهًا ؛ تُقدَّمُ الزَّكاةُ ، ولو عُلقتُ بالذَّمَةِ . وقال : هو أَوْلَى . وقالَه المَحْدُ قبلَه . وقيل : إنْ تَعَلَقتِ الزَّكاةُ بالغَيْنِ ، قُدِّمَتُ ، وإلَّا فلا . وقال فى « الرِّعايَةِ الكُبْرى » : قُلتُ : إنْ تَعَلَقتِ الزَّكاةُ بالذَّمَّةِ تَحاصًا ، وإلَّا فلا ، بل يُقَدَّم دَيْنُ الآدَمِيِّ . ويأْتِي بعضُ ذلك في آخِرِ كتابِ الوَصايا . وإلَّا فلا ، بل يُقَدَّم دَيْنُ الآدَمِيِّ . ويأْتِي بعضُ ذلك في آخِرِ كتابِ الوَصايا .

فائدتان ؛ إحداهما ، لو كان المالِكُ حيًّا وأَفْلَسَ ، فصَرَّح المَجْدُ ف « شَرْحِه » ، أَنَّ الزَّكَاةَ تُقدَّم حتى في حالِ الحَجْرِ . وقال : سواءٌ قُلْنا : تتعلَّقُ الزَّكَاةُ بالعَيْنِ أو بالذِّمَّةِ . إذا كان النِّصابُ باقِيًا . قال في « القواعِدِ » : وهو ظاهِرُ كلامِ القاضى ، والأَكْثرِين . وظاهِرُ كلام الإمام أحمدَ ، في رواية ابن القاسِم ، تقديمُ الدَّيْنِ على الزَّكَاةِ . الثَّانيةُ ، دُيونُ اللهِ كلُّها سواءً . على الصَّحيح مِنَ المَدهبِ .

الإنصاف نصَّ عليه ، وعليه أكثرُ الأصحاب . وعنه ، تُقَدَّمُ الزَّكاةُ على الحَجِّ . وقالَه بعضُهم . وذكَره بعضُهم قوْلًا . وأمَّا النَّذْرُ بمُتَعَين ؛ فإنَّه يُقَدَّم على الزَّكاةِ والدَّيْنِ . قالَه الأصحابُ . وقال في ﴿ الرِّعايَةِ الكُبْرَى ﴾ : قلتُ : ويَحْتَمِلُ تقْديمُ الدَّيْنِ . انتهى . ومِنَ الفَوائِدِ ، إنْ كان النِّصابُ مَرْهُونًا ، ووَجَبَتْ فيه الزَّكاةُ ، فهل تُؤدّى زكاتُه منه ؟ هنا حالَتان ؛ إحْداهما ، أنْ لا يكونَ له مالٌ غيرُه يُؤدِّي منه الزَّكَاةَ ، فَهُنَا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ مِن عَيْنِ الرَّهْنِ . صرَّح به الخِرَقِيُّ والأصحابُ . الحَالَةُ الثَّانِيةُ ، أَنْ يكونَ للمالكِ مالٌ يُؤدِّي منه الزَّكاةَ غيرُ الرَّهْنِ ، فهُنا ليس له أداءُ الزَّكاةِ منه بدُونِ إِذْنِ المُرْتَهِنِ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وذكَرَه الخِرَقِيُّ أيضًا . وذكَر في « المُسْتَوْعِب » أنَّه متى قُلْنا : الزَّكَاةُ تتعَلَّقُ بالعَيْن ، فله إخراجُها منه أيضًا ؛ لأنَّه تعَلُّقٌ قَهْرِئٌ . وينْحَصِرُ في العَيْنِ ، فهو كَحَقِّ الجِنايَةِ . وقال في « الفُروع ِ » : ويُزَكَّى المرْهونُ على الأصحِّ ، ويُخْرِجُها الرَّاهِنُ منه بلا إِذْنٍ إِنْ عَدِمَ ، كَجِنايَةِ رَهْنِ عَلَى دَيْنِه . وقيل : منه مُطْلَقًا . وقيل : إِنْ عُلِّقَتْ بالعَيْن . وُقيل: يُزَكِّسي راهِنِّ مُوسِرٌ، وإنْ أَيْسَرَ مُعْسِرٌ، جعَل بَدَلَه رَهْنًا . وقيل : لا . انتهى . ومِنَ الفوائدِ ، التَّصَرُّفُ في النِّصاب أو بعضِه ، بَيْع ِ أَو غيرِه ٠ [١٩٨/١ ظ] والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، صِحَّتُه . ونصَّ عليه الإمامُ أحمدُ . قال الأصحابُ : وسواءٌ قُلْنا : الزَّكاةُ في العَيْنِ أو في الذِّمَّةِ . وذكر أبو بَكْرٍ في ﴿ الشَّافِي ﴾ ، إِنْ قُلْنا : الزَّكاةُ في الذِّمَّةِ . صحَّ التَّصَرُّفُ مُطْلَقًا . وإِنْ قُلْنا : في العَيْنِ . لم يصِحُّ التَّصَرُّفُ في مِقْدارِ الزَّكاةِ . قال ابنُ رَجَبٍ : وهذا مُتَوجَّةٌ على قَوْلِنا : إِنَّ تَعَلَّقَ الزَّكَاةِ تَعَلَّقُ شَرِكَةٍ أَو رَهْنِ . صرَّح به بعضُ المُتَأْخُرين . قلتُ : تقدُّم ذلك في الفائدةِ الثَّالثةِ قريبًا . ونزَّل أبو بَكْر هذا على اخْتِلافِ الرُّوايتَيْن المَنْصُوصَتَيْن عن أحمدَ في المراأة إذا وَهَبَتْ زَوْجَها مَهْرَها الذي لها في ذِمَّتِه ، فهل تَجِبُ زَكَاتُه عليه أو عليها ؟ قال : فإنْ صحَّحْنا هِبَةَ المَهْر جَمِيعِه ، فعلَى المرأة

الإنصاف

إِخْرِاجُ زَكَاتِه مِن مالِها ، وإِنْ صحَّحْنا الهبَةَ فيما عَدَا مِقْدارَ الزَّكاةِ ، كان قَدْرُ الزَّكاةِ حقًّا للمَساكِينِ في ذِمَّةِ الزَّوْجِ ، فيَلْزَمُه أداؤه إليهم ، ويسْقُطُ عنه بالهبَةِ ما عدَاه . قال ابنُ رَجَبٍ : وهذا بِناءٌ غريبٌ جدًّا . وعلى المذهب ، لو باعَ النَّصابَ كلُّه ، تَعَلَّقَتِ الزَّكَاةُ بِذِمَّتِهِ حِينَتَذٍ ، بغير خِلافٍ ، كَمَا لُو تَلِفَ . فَإِنْ عَجَز عن أَدائِها ، فقال المَجْدُ: إِنْ قُلْنا: الزَّكاةُ في الذِّمَّةِ البِّنداء . لم يُفْسَخِ البِّيعُ . وإِنْ قُلْنا: في العَيْنِ . فُسِخَ البَيْعُ في قَدْرِها ، تقْدِيمًا لحَقِّ المَساكِينِ . وجزَم به في ﴿ القَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ والعِشْرِينِ » . وقال المُصَنِّفُ : تتَعَيَّنُ في ذِمَّتِه ، كسائرِ الدُّيونِ بكُلِّ حالٍ . ثم ذكر احْتِمالًا بالفَسْخِ في مِقْدارِ الزَّكاةِ مِن غيرِ بِناءِ على مَحَلِّ التَّعَلُّقِ . ومِنَ الفَوائِدِ ، إذا كان النُّصابُ غائبًا عن مالِكِه ، لا يقْدِرُ على الإخراجِ منه ، لم يَلْزَمْه إِخْرَاجُ زَكَاتِه حتى يَتَمكَّنَ مِنَ الأَدَاءِ منه . نصَّ عليه . وصرَّح به المَجْدُ في مَوْضِعٍ مِن « شَرْحِه » . ونصَّ أحمدُ في مَن وجَب عليه زكاةُ مَالِ ، فَأَقْرَضَه ، لا يلْزَمُهُ أداءُ زَكَاتِه حتى يَقْبِضَه . قال في « القَواعِدِ » : ولَعَلُّه يرْجِعُ إِلَى أَنَّ أَدَاءَ الزَّكَاةِ لا يجِبُ على الفَوْرِ . وقال القاضي ، وابنُ عَقِيلِ : يَلْزَمُه أَداءُ زَكَاتِه قبلَ قَبْضِه ؛ لأَنَّه في يَدِه حُكْمًا ، ولهذا يتْلَفُ مِن ضَمانِه ، بخِلافِ الدَّيْن في ذِمَّةٍ غَريمِه . وكذا ذكَرَه المَجْدُ في مَوْضِع ٍ مِن « شَرْحِه » . وأشارَ في مَوْضِع ٍ إلى بِنَاءِ ذلك على محَلِّ الزَّكاةِ . فاإِنْ قُلْنا : الذِّمَّةُ . لَزِمَه الإِخْراجُ عنه مِن غَرِيمِه ؛ لأنَّ زكاتَه لا تسْقُطُ بِتَلَفِه ، بِخِلافِ الدُّيْنِ . وإِنْ قُلْنا : العَيْنُ . لم يَلْزَمْه الإخْراجُ حتى يتَمَكَّنَ مِن قَبْضِه . وقال ابنُ تَميم ، وصاحِبُ ﴿ الفُروعِ ﴾ : ومَن كان له مالٌ غائِبٌ ، وقُلْنا : الزَّكَاةُ في العَيْن . لم يَلْزَمْه الإخراجُ عنه . وإنْ قُلْنا : في الذِّمَّةِ . فِوَجْهان . قال ابنُ رَجَبٍ : والصَّحيحُ الأوَّلُ . وقال : ووُجوبُ الزَّكاةِ على الغائبِ إذا تَلِفَ قبلَ قَبْضِه ، مُخالِفٌ لكلام ِ أحمدَ . ومِنَ الفَوائدِ ، ما تقدُّم على قَوْلِ ؛ وهو ما إذا

الإنصاف

أُخْرَجَ رَبُّ المَالِ زَكَاةَ حَقِّه مِن مَالِ المُضارَبَةِ مِنه ، فالصَّحيحُ مِنَ المَدْهِ ، أَنَّه يُحْسَبُ مَا أُخْرَجَه مِن رَأْسِ المَالِ ونَصِيبِه مِنَ الرِّبْحِ ، كَا تقدَّم . وقيل : يُحْسَبُ مِن نَصِيبِه مِنَ الرِّبْحِ خاصَّةً . اختارَه المُصَنِّفُ في « المُغْنِي »(١) . وقال في « الكافِي » : هي مِن رَأْسِ المَال . فبَعضُ الأصحابِ بني الخِلاف على الخِلاف في محلِّ التَّعلُقِ . فإنْ قُلْنا : الذِّمَّةُ . فهي مَحْسوبَةٌ مِنَ الأصل والرِّبْعِ ، كَقَضاءِ الدُّيونِ . وإنْ قُلْنا : الذِّمَةُ . فهي مَحْسوبَةٌ مِنَ الأَصْلِ والرِّبْعِ ، كَقَضاءِ الدُّيونِ . وإنْ قُلْنا : العَيْنُ . حُسِبَتْ مِنَ الرِّبْعِ ، كَالمُؤْنَةِ . قال ابنُ رَجَبِ في المُضارِبِ ويُهُ كُنُ أَنْ يُنْنَى على هذا الأَصْلِ أَيضًا ، الوَجْهان في جَوازِ إخْراجِ المُضارِبِ زَكَاةَ حَصَّتِه مِن مالِ المُضارِبَةِ . فإنْ قُلْنا : الزَّكَاةُ تتَعَلَّقُ بالعَيْنِ . فله المُضارِبِ زَكَاةَ حَصَّتِه مِن مالِ المُضارِبَةِ . فإنْ قُلْنا : الزَّكَاةُ تتَعَلَّقُ بالعَيْنِ . فله المُضارِبِ زِكَاةَ حِصَّتِه مِن مالِ المُضارِبَةِ . فإنْ قُلْنا : الزَّكَاةُ تتَعَلَّقُ بالعَيْنِ . فله المُضارِبِ زِكَاةً حِصَّتِه مِن مالِ المُضارِبَةِ . فإنْ قُلْنا : الزَّكَاةُ تتَعَلَّقُ بالعَيْنِ . فله الإخراجُ منه ، وإلَّا فلا . قال : وفي كلام بعضِهم إيماءٌ إلى ذلك .

فائدة : قال في « الفُروع ِ » : النَّصابُ الزَّكوِيُّ سَبَّ لُوجوبِ الزَّكاةِ ، و كَا يَدْخُلُ فيه مَن يجِبُ عليه . أو يُقالُ : الإِسْلامُ والحُرِّيَّةُ شَرْطان للسَّبَ ، فعَدَمُهما مانِعٌ في صِحَّةِ السَّبَبِ وانْعِقادِه . وذكر غيرُ واحدٍ هذه الأَرْبَعَة شُروطًا للوُجوبِ كالحَوْلِ ؛ فإنَّه شَرْطٌ للوُجوبِ بلا خِلافٍ ، لا أَثَرَ له في السَّبَبِ . وأمَّا إمْكانُ الأَداءِ ، فشَرْطٌ للزُومِ الأَداءِ . وعنه ، للوُجوبِ . انتهى .

⁽١) انظر : المغنى ٤/ ٢٦١ .

ُ وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ مِنْهَا ،...

الشرح الكبير

باب زكاة بهيمة الأنعام

٨٤٧ - مسألة : (ولا تَجِبُ إِلَّا فِي السّائِمَةِ منها) والسّائِمَةُ ؛ الرّاعِيةُ ، وقد سامَتْ تَسُومُ سَوْمًا : إذا رَعَتْ ، وأَسَمْتُها إذا رَعَيْتُها ، ومنه قَوْلُه تعالى : ﴿ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ (١) . وذكر السّائِمَةَ هنها احْتِرازًا مِن المَعْلُوفَةِ والعَوامِلِ ؛ فإنَّه لا زكاةَ فيها عندَ أكثر أهل العلم . وحُكِي عن مالك ، أنَّ فيها الزكاة ؛ لعُمُوم قَوْلِه عليه السلام : ﴿ فِي كُلِّ خَمْسٍ مالك ، أنَّ فيها الزكاة ؛ لعُمُوم قَوْلِه عليه السلام : ﴿ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ ﴾ . قال أحمد : ليس في العوامِل زكاة . وأهلُ المَدِينَة يَرَوْنَ فيها الصَّدَقَة ، وليس عندهم في هذا أصْل . ولَنا ، قولُه عَلَيْكُ في حَدِيثِ بَهْزِ ابن حَكِيم : ﴿ فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ﴾ (١) . قَيَّدَه . ابن حَكِيم : ﴿ فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فِي أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ﴾ (١) . قَيَّدَه .

الإنصاف

بابُ زكاةِ بهيمَةِ الأُنْعامِ

قوله : ولا تَجِبُ إِلَّا في السَّائِمَةِ منها . هذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وقطع به كثيرٌ منهم . وقيل : تجِبُ في المَعْلُوفَةِ أَيضًا . قال ابنُ تَميمٍ : ونصَر ابنُ عَقِيلٍ وُجوبَ الزَّكاةِ في المَعْلُوفَةِ في مَوْضِعٍ مِن ﴿ فُنُونِهِ ﴾ . انتهى . وذكر ابنُ

⁽١) سورة النحل ١٠ .

الشرح الكبر بالسَّائِمَةِ ، فدَلَّ على أنَّه لا زكاةً في غيرها ، وحَدِيثُهم مُطْلَقٌ ، فيُحْمَلُ على المُقَيَّدِ. وعن عَمْرِو بن شُعَيْبِ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، عن النبيِّ عَلَيْكِ : « لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ صَدَقَةً » . رَواه الدَّارَقُطْنِيُّ (١) . ولأنَّ وَصْفَ النَّماء مُعْتَبَرٌ في الزكاةِ ، والمَعْلُوفَةُ يَسْتَغْرِقُ عَلَفُها نَماءَها ، ولأنَّها تُعَدُّ للانْتِفاعِ دُونَ النَّماءِ ، أَشْبَهَتْ ثِيابَ البِذْلَةِ ، إِلَّا أَن تَكُونَ للتِّجارَةِ ، فيَجبُ فيها زكاةُ التِّجارَةِ ، على ما يَأْتِي إِن شاء اللَّهُ .

٨٤٨ – مسألة : (وهي التي تَرْعَى في أَكْثَرِ الحَوْلِ) متى كانت سَائِمَةً فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ وَجَبَتْ فيها الزكاةُ . وهذا مَذْهَبُ أبي حنيفةَ . وقال الشافعيُّ : يُعْتَبَرُ السَّوْمُ في جَمِيع ِ الحَوْلِ ؛ لأنَّه شَرْطٌ في الزكاةِ ، أَشْبَهَ

الإنصاف ۚ عَقِيلٍ ، في « عُمَدِ الأَدِلَّةِ ﴾ ، و « الْفُنُونِ ﴾ تَخْريجًا بُوجوبِ الزَّكاةِ فيما أُعِدُّ للإِجارَةِ مِنَ العَقَارِ والحَيَوانِ وغيرِه في القِيمَةِ . وقال في « الرِّعايَةِ » : فلو كان نتاجُ النُّصابِ المُباعِ له في الحَوْلِ رَضِيعًا غيرَ سائمٍ في بقيَّةِ حَوْل أُمَّهاتِه ، فَوَجْهَان . انتهى . وأَطْلَقَهما ابنُ تَميم ٍ . وأَطْلَق بعضُهم احْتِمالَيْن . قال في « الفُروع ِ » : وقيل : تجِبُ فيما أُعِدُّ للعَمَلِ ، كالإِبلِ التي تُكْرَى . وهو أَظْهَرُ . ونصُّه لا . انتهي

قوله : وهي التي تَرْعَى في أَكْثَرِ الحَوْلِ . هذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وقطَع به كثيرٌ منهم ، ونصَّ عليه في رِوايَةِ صالحٍ وغيرِه . وقيل :

⁽١) في : باب ليس في العوامل صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ١٠٣/٢ . كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما يسقط الصدقة عن الماشية ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١١٦/٤ .

المِلْكَ وكَمَالَ النِّصَابِ ، ولأَنَّ العَلَفَ مُسْقِطٌ ، والسَّوْمُ مُوجِبٌ ، فإذا اجْتَمَعا غَلَب الإِسْقاطُ ، كما لو كان فيها سائِمَةٌ ومَعْلُوفَةٌ . ولَنا ، عُمُومُ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ على وُجُوبِ الزكاةِ في الماشِيَةِ ، واسْمُ السَّوْمِ لا يَزُولُ بالعَلَفِ اليَسِيرِ ، فلم يَمْنَعْ دُخُولَها في الأَخْبارِ ، ولأَنَّه لا يَمْنَعُ خِفَّةَ بالعَلَفِ اليَسِيرِ ، فلم يَمْنَعْ دُخُولَها في الأَخْبارِ ، ولأَنَّه لا يَمْنَعُ خِفَّةَ المَوْونَةِ ، أَشْبَهَ السَّائِمَة في جَميع ِ الحَوْلِ يُفْضِي إلى إسْقاطِ الزكاةِ بالكُلِّيةِ ، التَّحَرُّزُ عنه ، فاعْتِبارُه في جَمِيع ِ الحَوْلِ يُفْضِي إلى إسْقاطِ الزكاةِ بالكُلِّيةِ ، التَّعْرُزُ عنه ، فاعْتِبارُه في جَمِيع ِ الحَوْلِ يُفْضِي إلى إسْقاطِ الزكاةِ بالكُلِّيةِ ،

الإنصاف

يُعْتَبَرُ أَنْ تَرْعَى الحَوْلَ كلّه . زادَ بعضُ الأصحابِ ، ولا أَثَرَ لَعَلَفِ يَوْم أَو يَوْمَيْن . [١٩٩/١ و] وظاهِرُ كلام ِ القاضى ، في « أَحْكَامِه » ، عَدَمُ اشْتِراطِ أَكْثَرِ الحَوْلِ . قالَه ابنُ تَميم .

تنبيه: يُسْتَثْنَى مِن ذلك العَوامِلُ ، ولو كانتْ سائِمةً . نصَّ عليه فى رِوايَةِ جَمَاعَةٍ . وقالَه المَجْدُ ، وابنُ حَمْدانَ ، وصاحِبُ « الحَاوِى » ، والزَّرْكَشِى . وقدَّمه فى « الفُروعِ » وغيرُهم . قال فى « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » : ولا زَكَاةَ فى عَوامِلِ وقدَّمه فى « الفُروعِ » وغيرُهم . قال فى « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » : ولا زَكاةَ فى عَوامِلِ أَكْثَرِ السَّنَةِ بحالٍ ولو بأُجْرَةٍ . وقيل : تجبُ فى المُؤَجَّرَةِ السَّائمةِ . قال فى « الرِّعايَةِ » : ولا تجبُ فى الرَّبائبِ فى الأُموعِ » : وهو أَظْهَرُ . وقال فى « الرِّعايَةِ » : ولا تجبُ فى الرَّبائبِ فى الأصحِ ، وإنْ كانت سائمةً . انتهى .

فوائد ؛ إحْداها ، لا يُعْتَبَرُ للسَّوْمِ والعَلَفِ نِيَّةً . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . نَصَرَه المُصَنِّفُ . ورَجَّحه أبو المَعالِي . قال ابنُ تَميمٍ ، وصاحِبُ « الفائقِ » ، و « حَواشِي ابنِ مُفْلِحٍ » : لا يُعْتبرُ في السَّوْمِ والعَلَفِ نِيَّةٌ في أَصحِّ الوَجْهَيْن . وقيل : تُعْتَبرُ النِّيَّةُ لهما . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : وهو أَصحُّ . وهو ظاهِرُ كلامِ الخِرَقِيِّ . وَأَطْلَقَهما في « الفُروعِ » ، و « الرِّعايتيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » ، و « الخَاوِيَيْن » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » ، فلو اعْتَلَفَتْ بنَفْسِها ، أو عَلَفَها غاصِبٌ ، فلا زَكاةَ على الأوَّلِ ؟

لاسِيَّما عندَ مَن يَسُوعُ له الفِرارُ مِن الزكاةِ ، فإنَّه متى أرادَ إسْقاطَ الزكاةِ عَلَفَها يَوْمًا فَأَسْقَطَها ، ولأنَّ هذا وَصْفٌ مُعْتَبَرٌ في رَفْعِ الكُلْفَةِ ، فاعْتَبِرَ فيه الأكْثَرُ ، كالسَّقْي بغيرِ كُلْفَةٍ في الزُّرُوعِ والثِّمارِ . قولُهم : السَّوْمُ شَرْطٌ . مَمْنُوعٌ ، بل العَلَفُ في نِصْفِ الحَوْلِ فما زاد مانِعٌ ، كاأنَّ السَّقْي بكُلْفَةٍ كذلك مانِعٌ مِن وُجُوبِ العُشْرِ ، ولَيْن سَلَّمْنا أَنَّه شَرْطٌ ، فيَجُوزُ أن يَكُونَ الشَّرْطُ وُجُودُه في أكثر الحَوْلِ ، كالسَّقْي بغيرِ كُلْفَةٍ ، شَرْطٌ أن يَكُونَ الشَّرْطُ وجُودُه في أكثر الحَوْلِ ، كالسَّقْي بغيرِ كُلْفَةٍ ، شَرْطٌ في وُجُوبِ العُشْرِ ، ويُكْتَفِي فيه بالوُجُودِ في الأَكْثَرِ ، ويُفارِقُ ما إذا كان بعضُ النِّصابِ مَعْلُوفًا ؛ لأنَّ النِّصابَ سَبَبُ الوُجُوبِ ، فلا بُدَّ مِن وُجُودِ الشَّرْطِ في جَمِيعِه ، والحَوْلُ والسَّوْمُ (') شَرْطُ الوُجُوبِ ، فجاز أن يُعْتَبَرَ الشَّرْطُ في جَمِيعِه ، والحَوْلُ والسَّوْمُ (') شَرْطُ الوُجُوبِ ، فجاز أن يُعْتَبَرَ الشَّرْطُ في أَكْثَرِه .

الإنصاف

لَفَقْدِ السَّوْمِ المُشْتَرَطِ . وعلى الثَّانِي ، تجِبُ ، كا لو غصَب حبًّا وزَرَعَه في أَرْضِ ربِّه ، فإنَّ فيه الزَّكَاةَ على مالِكِه ، كا لو نبَت بلا زَرْع ي . وفِعْلُ الغاصِب مُحَرَّمٌ ، كا لو غصَب أَثْمَانًا فَضَاعفَها ، ولعدَم المُؤْنَة ، كا لو ضَلَّتْ فأكلَتِ المُباح . قال المَحْدُد : وطَرْدُه ما لو سلَّمَها إلى راع يُسِيمُها فعَلَفَها . وعَكْسُهما ؛ لو تَبرَّعَ حاكِمٌ ، ووصَّى بعلَف ماشِية يَتِيم ، أو صَديقٌ بذلك بإذْنِ صَديقِه ، لفقد قَصْد حاكِمٌ ، ووصَّى بعلَف ماشِية يَتِيم ، أو صَديقٌ بذلك بإذْنِ صَديقِه ، لفقد قَصْد الإسامَة ممَّن يُعْتَبرُ وُجودُه منه . وقيل : تجِبُ إذا عَلَفَها غاصِبٌ . اختارَه غيرُ واحد وفي مأْخَذِه وَجُهان ؛ تحريمُ علَف الغاصِب ، أو انْتِفاءُ المُؤْنَة عن رَبِّها . وأطْلَقَهما في « الفُروع ي » ، و « ابن تَميم ي » و « ابن حَمْدانَ » . قلت : وأطْلَقَهما في « الفُروع ي » ، و « ابن تَميم » ، و « ابن حَمْدانَ » . قلت : الصَّوابُ الثَّانِي . واحْتارَه الآمدى . والأوَّلُ اختارَه القاضي ، ورَدَّه المُصَنِّفُ الصَّوابُ الثَّانِي . واختارَه الآمدى . والأوَّلُ اختارَه القاضي ، ورَدَّه المُصَنِّف

⁽١) سقط من : الأصل .

وغيرُه . ولو أسامَتْ بنَفْسِها ، أو أُسامَها غاصِبٌ ، وجَبَتِ الزَّكاةُ على الأوَّلِ لا الثَّانِي ؛ لأنَّ ربُّها لم يَرْضَ بإسامَتِها ، فقد فُقِدَ قصْدُ الإسامَةِ المُشْترَطُ . زادَ صاحِبُ « المُعْنِي » ، و « المُحَرَّرِ » ، كا لو سامَتْ مِن غيرِ أَنْ يُسِيمَها . قال في « الفُروع ِ » : فجعَلاه أَصْلًا . وكذا قطَع به أبو المَعالى . وقيلَ : يجبُ إِنْ أَسامَها الغاصِبُ ، لتَحَقُّق الشَّرْطِ ، كما لو كَمُلَ النِّصابُ بيَدِ الغاصِبِ . وإنْ لم يعْتَدُّ بِسَوْمٍ الغاصبِ ، ففي اعْتِبارِ كُوْنِ سَوْمِ المالك أَكْثَرَ السَّنَةِ وَجُهان . وَأَطْلَقَهُما فَيَ « الفُروع ِ » ، و « ابن ِ تميم ٍ » ، وابنُ حَمْدانَ ، في « الكُبْرَى » ؛ أحدُهما ، عدَمُ اعْتِبارِ ذلك . وهو ظاهِرُ كلامِ المُصَنِّفِ ، في « المُغْنِي » ، و الشَّارِحِ ، وابنِ رَزينِ . وقال الأصحابُ : يسْتَوِى غصْبُ النِّصابِ وضَياعُه كلَّ الحَوْلِ أَو بعضَه . وقيل : إِنْ كَانِ السَّوْمُ عندَ الغاصبِ أَكْثَرَ ، فالرِّوايتَانِ ، وإِنْ كَانِ عندَ ربِّها أَكْثَرَ ، وجَبَتْ ، وإنْ كانتْ سائمةً عندَهما ، وجبَتِ الزَّكاةُ ، على رِوايَةِ وُجوبِ الزَّكاةِ في المَغْصُوبِ ، وإلَّا فلا . الثَّانيةُ ، يُشْترَطُ في السَّوْم أَنْ تَرْعَى، المُباحَ ، فلو اشْتَرَى ما تَرْعاه ، أو جَمَع لها ما تأْكُلُ ، فلا زَكاةً فيها . قالَه الأصحابُ . الثَّالثةُ ، هل السَّوْمُ شرْطٌ ، أو عَدَمُ السَّوْم مانِعٌ ؟ فيه وَجْهان . وأَطْلَقَهما في « الفُروعِ » ، و « ابنِ تَميمٍ » ، و « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » ، و « الفائقِ » . فعلى الأوَّلِ ، لا يصِحُّ التَّعجيلُ قبلَ الشُّروعِ ، ويصِحُّ على الثَّانِي . قلتُ : قطَع المُصَنِّفُ في ﴿ المُغْنِي ﴾ ، والشَّارِجُ ، وغيرُهما ، بأنَّ السَّوْمَ شرْطٌ . قلتُ : منَع ابنُ نَصْرِ اللهِ فِي ﴿ حَواشِي الفُروعِ ۗ ﴾ مِن تحَقُّقِ هذا الخِلافِ ، وقال : كلُّ ما كان وُجودُه شرْطًا ، كان عدَمُه مانِعًا ، كما أنَّ كلُّ مانع ِ فعدَمُه شرْطٌ . و لم يُفرِّقْ أحدٌ بينَهما ، بل نصُّوا على أنَّ المانِعَ عَكْسُ الشُّرْطِ . وأطالَ الكلامَ على ذلك . وقال في « الفُروعِ » ، في الخُلْطَةِ ، في أَوَّلِ الفَصْلِ الثَّانِي : التَّعَلَّقُ بالعَيْنِ لا يَمْنَعُ

النه وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، الْإِبلُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى ا تَبْلُغَ خَمْسًا فَتَجِبَ فِيهَا شَاةٌ ،.....

الشرح الكبير

٨٤٩ – مسألة : (وهي ثَلاثَةُ أَنْواعٍ ؛ أَحَدُها ، الإبلُ ، فلا زَكاةَ فيها حتى تَبْلُغَ خَمْسًا فتَجبَ فيها شاةٌ) بَدَأُ بذِكْرِ الإِبل ؛ لأنَّها أَهَمُّ ، لكَوْنِها أَعْظَمَ النَّعَم قِيمَةً وأجْسامًا ، وأَكْثَرَ أَمْوال العَرَب ، ووُجُوبُ الزكاةِ فيها ممّا أَجْمَعَ عليه عُلَماءُ الإِسْلام ، وصَحَّتْ فيه السُّنَّةُ عن النبيِّ عَلِيلًا ،

الإنصاف انْعِقادَ الحَوْل باتَّفاقِنا . الرَّابعةُ ، لو غصَب ربُّ السَّائمةِ عَلَفًا ، فعَلَفَها وقطَع السُّوْمَ ، ففي انْقِطاعِه شَرْعًا وَجْهان . قطَع في « المُغْنِي »(١) بسُقوطِ الزَّكاةِ . قلتُ : وَهُو ظَاهِرُ كَلامِ كثيرٍ مِنَ الأصحاب . وكذا لو قطَع ماشِيتَه عن السَّوْم ؟ لْقَصْدِ قطْع ِ الطُّريقِ بها ونحوه ، أو نَوَى قُنْيَةَ عَبيدِ التِّجارَةِ لذلك ، أو نَوَى بثِياب الحَريرِ التي للتِّجارَةِ لُبْسَها . وأَطْلَقَهما في ذلك كلُّه في « الفُروعِ ِ » ، و « الرِّعايَةِ » ، و « ابن ِ تَميم ٍ » . قلتُ : الصُّوابُ أنَّه لا ينْقَطِعُ بذلك . وقال في « الرَّوْضَةِ » : إنْ أسامَها بعضَ الحَوْلِ ، ثم نَوَاها لعَمَلِ أو حَمْل . فلا زَكاة ، [١٩٩/١ ظ] كَسُقُوطِ زَكَاةِ التِّجارَةِ بنِيَّةِ القُنْيَةِ . قال في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ : كذا قال . وهي مُحْتَمِلَةٌ ، وبينَهما فَرْقٌ . وجزَم جماعةٌ بأنَّ مَن نَوَى بسائمةٍ عمَلًا ، لم تَصِرْ له قُنْيَةً . انتهى . الخامِسَةُ ، تجبُ الزَّكاةُ فيما تَوَلَّدَ بينَ سائمةٍ ومعْلُوفَةٍ . قالَه الأُصحابُ ، وقطَعوا به . وقال في « الرُّعايَةِ » : وتجبُ على الأَظْهَرِ فيما وُلِدَ بينَ سائمة ومعْلُوفَة .

تنبيه : ظاهرُ قوله : أَحَدُها ، الإِبلُ ، فلا زَكاةَ فيها حتى تَبْلُغَ خَمْسًا ، فَتَجبَ

⁽١) انظر : المغنى ٤/ ٢٧٤ .

النه المنادة ومن أحْسَنِ ما رُوِى فيها ، ما روَى البخارى ﴿ المِسْنادة ، عَنَا اللهُ عنه اللهُ اللهُ عَلَيْكُ ، فَمَن سُئِلَها اللهِ فَرَض رسولُ اللهِ عَلِيلِهُ ، والتي أمر الله بها رَسُولَه عَلِيلِهُ ، فَمَن سُئِلَها مِن المسلمين على وَجْهِها فَلْيُعْطِها ، ومَن سُئِل فَوْقَها فلا يُعْطِ : ﴿ فِي أَرْبَعِ مِن المسلمين على وَجْهِها فَلْيُعْطِها ، ومَن سُئِل فَوْقَها فلا يُعْطِ : ﴿ فِي أَرْبَعِ وَعِشْرِين فَما دُونَها مِن الإبلِ فِي كُلِّ خَمْسِ شاةٌ ، فإذا بَلَغَتْ خَمْسا وَعَشْرِين إلى خَمْسِ و ثَلاثِين ، ففيها بِنْتُ مَخاض أَنْثَى ، فإذا بَلَغَتْ سِتَّا وأَرْبَعِين وَعَشْرِين إلى خَمْسٍ و أَرْبَعِين ، ففيها بِنْتُ لَبُونٍ أَنْثَى ، فإذا بَلَغَتْ سِتَّا وأَرْبَعِين وَمَنْ اللهُ يَسْعِين ، ففيها بِنْتَ اللهِ سَتِّين ، ففيها جَدَعَةٌ ، فإذا بَلَغَتْ سِتَّا وسَبْعِين إلى تِسْعِين ، ففيها بِنْتَا وسَبْعِين إلى تِسْعِين ، ففيها بِنْتَا وسَبْعِين إلى تِسْعِين ، ففيها بِنْتَا وسَبْعِين إلى تَسْعِين ، ففيها جِنَّة ، فإذا بَلَغَتْ سِتَّا وسَبْعِين إلى تِسْعِين ، ففيها جِنَّة ، فإذا بَلَغَتْ سِتَّا وسَبْعِين إلى تِسْعِين ، ففيها جِقَتَانِ طَرُوقَتَا لَو طَرُوقَتَانِ طَرُونَ اللهُ اللهُ اللهُ الْمِنْ اللهُ الْمَالَقِي اللهُ اللهُ

الإنصاف

فيها شَاةً . أنَّ القِيمَةَ لا تُجْزِئُ . وهو صحيحٌ ، وهو المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقال أبو بَكْرٍ : تُجْزِئُه عشَرَةُ دَراهِمَ ؛ لأَنَّها بدَلُ شاةِ الجُبْرانِ . أَطْلَقَه بعضُ الأُصحابِ . وذكر بعضُهم ، لا تُجْزِئُه مع وُجودِ الشَّاةِ ، وإلَّا فوَجْهان ؛

⁽١) أخرجه البخارى ، فى : باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ، وباب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، وباب من بلغت عنده صدقة بنت بخاض وليست عنده ، وباب زكاة الغنم ، وباب لا تؤخذ فى الصدقة هرمة ... ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب فى الزكاة وأن لا يفرق بين مجتمع ... ، من كتاب الحيل . صحيح البخارى ٢ / ١٤٥ ، ١٤٥ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ٢٩ ،

كا أخرجه أبو داود، في: باب في زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ٣٥٨/١-٣٦٠. والنسائي، في: باب زكاة الإبل ، وباب زكاة الغنم ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ . وابن ماجه ، في : باب إذا أخذ المصدق سنّا دون سن أو فوق سن ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١١ ، ١٢ .

الشرح الكبير الجَمَلِ ، فإذا زادَتْ على عِشْرين ومائةً ، ففِي كلِّ أَرْبَعِين بنْتُ لَبُونِ ، وفى كلِّ خَمْسِين حِقَّةٌ ، ومَن لم يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِن الإِبل ، فليس عليه فيها صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ '' يَشَاءَ رَبُّها' ، فإذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِن الإِبلِ ، ففيها شاةٌ » . وتَمامُ الحَدِيثِ نَذْكُرُه إن شاء اللهُ في أَبُوابِه . وقولُ الصِّدِّيق : التي فَرَض رسولُ اللهِ عَلِيلَةُ : يَعْنِي : قَدَّرَ . ومنه فَرَض الحاكِمُ للمرأةِ : بمَعْنَى قَدَّرَ' ۗ التَّقْديرَ . وقولُ المُصَنِّفِ : ولا شيءَ فيها حتى تَبْلُغَ خَمْسًا . مُجْمَعٌ عليه ، وقد دَلّ عليه قَوْلُه في هذا الحَدِيثِ : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الإِبل ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ » . وقَوْلُه عليه السلامُ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ (") صَدَقَةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا فَفِيهَا شَاةٌ ﴾(١) . وهذا مُجْمَعٌ عليه أيضًا ، وقد دَلَّ عليه الحَدِيثُ المَذْكُورُ أيضًا ، وإنَّما أَوْجَبَ الشَّارِ عُ فيما دُونَ خَمْسٍ وعِشْرِين مِن الإبل الشَّاةَ ؟ لأَنُّها لا تَحْتَمِلُ المُواساةَ مِن جنْسِها ؛ لأنَّ واحِدَةً منها كَثِيرٌ ، وإيجابُ شِقْصِ منها يَضُرُّ بالمالكِ والفَقِيرِ ، والإسْقاطُ غيرُ مُمْكِن ٍ ، فعَدَلَ إلى إيجابِ الشَّاةِ جَمْعًا بينَ الحُقُوقِ ، فصارَتْ أَصْلًا في الوُجُوبِ لا يَجُوزُ إخراجُ الإبل مَكانَها .

منهم ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ .

⁽۱ - ۱) في م : « يشاري بها » .

⁽٢) سقط من : م .

⁽٣) الذود : بفتح الذال وسكون الواو الجمع من الإبل .

⁽٤) هذا بعض الحديث المتقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ بلفظ : « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » .

فصل : ولا يُجْزِئُ في الغَنَمِ المُخْرَجَةِ في الزكاةِ إِلَّا الجَذَعُ مِن الضَّأْنِ ، وهو ما لَه سِتَّةُ أَشْهُرٍ فما زاد ، والثَّنِيُّ مِن المَعْزِ ، وهو ما لَه سَنَةٌ ، وكذلك شاةُ الجُبْرانِ ، وأَيُّهما أُخْرَجَ أَجْزأُه ، ولا يُعْتَبَرُ كَوْنُها مِن جِنْسِ غَنَمِه ، ولا جِنْسِ غَنَمِ البَلَدِ ؛ لأنَّ الشَّاةَ مُطْلَقَةٌ في الخَبَرِ الذي ثَبَت به وُجُوبُها ، وليس غَنَمُه ولا غَنَمُ البَلَدِ سَبَبًا لُوجُوبِها ، فلم يَتَقَيَّدْ بذلك ، كالشَّاةِ الواجِبَةِ فِي الفِدْيَةِ ، وتَكُونُ أَنْثَى ، ولا يُجْزِئُ الذُّكَرُ ، كَالشَّاةِ الواجِبَةِ في نِصابِ الغَنَمِ . ويَحْتَمِلُ أَن تُجْزِئُه ؛ لأنَّ النبيُّ عَلَيْكُ أَطْلَقَ الشَّاةَ ، ومُطْلَقُ الشَّاةِ يَتَناوَلُ الذَّكَرَ والأُنثَى ، وقِياسًا على الأُضْحِيَةِ ، فَإِنَ لَمْ يَكُنْ لِهُ غَنَمٌ ، لَزِمَه شِراءُ شاةٍ . وقال أبو بكر : يُخْرِجُ عَشَرَةَ دَراهِمَ ، قِياسًا على شاةِ الجُبْرانِ . ولَنا ، أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ : نَصَّ على الشَّاةِ ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِنَصِّه ، ولأنَّ هذا إخْراجُ قِيمَةٍ فلم يَجُزْ ، كالشَّاةِ الْوَاجِبَةِ في نِصابِها ، وشاةُ الجُبْرانِ مُخْتَصَّةٌ بالبَدَلِ بالدّراهِم ، بدَلِيلِ أَنَّها لا تَجُوزُ بَدَلًا عن الشَّاةِ الواجِبَةِ في سائِمَةِ الغَنَم ، ولأنَّ شاةَ الجُبْرانِ يَجُوزُ إبْدالُها بالدَّراهِم ِ مع وُجُودِها ، بخِلافِ هذه .

فصل : وتَكُونُ الشَّاةُ المُخْرَجَةُ كحالِ الإِبلِ فَى الجَوْدَةِ والرَّدَاءَةِ والتَّوَسُّطِ ، فَيُخْرِجُ عن السِّمانِ سَمِينَةً ، وعن الهُزالِ هَزِيلَةً ، وعن الكِرامِ كَرِيمَةً ، وعن الكِرامِ كَرِيمَةً ، وعن اللَّعَامِ لَئِيمَةً ، فإن كانتْ مِراضًا أُخْرَجَ شاةً صَحِيحَةً على

الإتصاف

فَائِدَةَ : يُشْتَرَطُ فِي الشَّاةِ المُخْرَجَةِ عِنِ الإِبلِ ، أَنْ تَكُونَ بَصِفَتِهَا ؛ فَفَى كُرَامُ سَمَانٍ كُرِيمَةٌ سَمِينَةٌ ، والعكْسُ بالعَكْسِ . وإنْ كانتِ الإِبلُ مَعِيبَةً ، فقيلَ : يُخْرِجُ شَاةً كَشَاةِ الصِّحاحِ ؛ لأَنَّ الواجِبَ مِن غيرِ جِنْسِ المَالِ ، فلم يُؤَثَّرُ فيها عَيْبُه ، شاةً كَشَاةِ الصِّحاحِ ؛ لأَنَّ الواجِبَ مِن غيرِ جِنْسِ المَالِ ، فلم يُؤثَّرُ فيها عَيْبُه ،

الشرح الكبير قَدْرِ قِيمَةِ المالِ. فيُقالُ: لو كانَتِ الإِبلُ صِحاحًا كانتْ قِيمَتُها مائةً ، وقِيمَةُ الشَّاةِ خَمْسَةً ، فيَنْقُصُ [١٤٠/٢ و] مِن قِيمَتِها قَدْرُ ما نَقَصَتِ الإبِلُ ، فإن نَقَصَتِ الإِبِلُ خُمْسَ قِيمَتِها وَجَبِ شاةٌ قِيمَتُها أَرْبَعَةٌ ، وقِيلَ : تُجْزِئُه شاةٌ تُجْزِئُ فِي الأَضْحِيَةِ ، مِن غيرِ نَظَرٍ إلى القِيمَةِ ، وعلى القَوْلَيْنِ لا يُجْزِئُه مَرِيضَةٌ ؛ لأَنَّ المُخْرَجَ مِن غيرِ جِنْسِها ، وليس كلَّه مِراضًا ، فتُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الصِّحاحِ ، والمِراضُ لا يُجْزِئُ فيها إلَّا صَحِيحَةً .

• ٨٥ – مسألة : (فإن أُخْرَجَ بَعِيرًا لَم يُجْزِئُه) يَعْنِي إِذَا أُخْرَجَ بَعِيرًا عن الشَّاةِ الواجِبَةِ في الإِبلِ لِم يُجْزِئُه ، سواءٌ كانت قِيمَتُه أَكْثَرَ مِن قِيمَةِ الشَّاةِ أُو لَمْ يَكُنْ ، حُكِيَ ذلك عن مالكِ ، ودَاودَ . وقال الشافعيُّ ،

الإنصاف كشَاةِ الفِدْيَةِ والأُضْحِيَةِ . وقيلَ : تُجْزِئُه شاةٌ صحيحَةٌ قِيمَتُها على قَدْرِ قِيمَةِ (١) المالِ ، تنْقُصُ قِيمَتُها على قَدْرِ نَقْصِ الإِبلِ ، كالمُخْرَجَةِ عن ِالغَنَم ِ . قلتُ : وهو الصُّوابُ للمُواساةِ . ثم رأيْتُ المُصَنِّفَ ، في « المُغنيي » قدَّمه . وكذلك الشَّارِحُ ، وابنُ رَزِين ِ ، في « شَرْحِه » ، وهو ظاهِرُ ما قدَّمه في « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » . وعليهما لا يُجْزِئُه شاةٌ مَعِيبَةٌ ؛ لأنَّ الواجِبَ ليس مِن جِنْسِ المالِ . وقيل : تُجْزِئُه شاةٌ بُجْزِئُ في الْأَضْحِيَةِ . ذَكَرَه القاضي . وأَطْلَقَهُنَّ في « الفُروع ِ » ، والمَجْدُ في « شَرْحِه » .

قوله : فإنْ أُخْرَجَ بعِيرًا لم يُجزئُه . هذا المذهبُ المنْصُوصُ عنِ الإِمامِ أَحمدَ ، وعليه جمهورُ أصحابِه . وقيلَ : يُجْزِئُه إِنْ كَانْتْ قِيمَتُه قِيمَةَ شَاةٍ وسَطٍ فأَكْثَرَ ، بِناءً

⁽١) زيادة من : ش .

وأصحابُ الرَّأْي : يُجْزِئُ البَعِيرُ عن العِشْرِين فِما دُونَها . ويَتَخَرَّجُ لِنَا مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ المُخْرَجُ ممّا يُجْزِئُ عن خَمْس وعِشْرِين ؛ لأَنَّه يُجْزِئُ عن خَمْس وعِشْرِين ؛ لأَنَّه يُجْزِئُ عن خَمْس وعِشْرِين ، والعِشْرُون داخِلَةٌ فيها ، ولأَنَّ ما أَجْزَأَ عن الكَثِيرِ أَجْزَأَ عمّا دُونَ سِتِّ وسَبْعِين . وِلَنَا ، أَنَّه أُخْرَجَ غَيرَ عمّا دُونَ سِتِّ وسَبْعِين . وِلَنَا ، أَنَّه أُخْرَجَ غَيرَ المَنْصُوصِ عليه مِن غيرِ جِنْسِه ، فلم يُجْزِئُه ، كا لو أُخْرَجَ البَعِيرَ عن المَنْصُوصِ عليه مِن غيرِ جِنْسِه ، فلم يُجْزِئُه ، كا لو أُخْرَجَ البَعِيرَ عن أَرْبَعِين شَاةً ، ولأَنَّها فَرِيضَةً وجَبَتْ فيها شاةً فلم يُجْزِئُ عنها البَعِيرُ ، ويُفارِقُ ابْنَتَى لَبُونٍ عن الجَذَعَةِ ؛ لأَنَّهُما مِن الجِنْسِ . كنصابِ الغَنَمِ ، ويُفارِقُ ابْنَتَى لَبُونٍ عن الجَذَعَةِ ؛ لأَنَّهُما مِن الجِنْسِ .

الإنصاف

على إخْراجِ القِيمَةِ . وقيلَ : يُجْزِئُه إِنْ أَجْزَأُ عن حَمْسِ وَعِشْرِين ، وإلَّا فلا . فعلى القَوْلِ بالإِجْزاءِ ، هل الواجِبُ كلَّه أو خُمْسِه ؟ حكى القاضى أبو يَعْلَى الصَّغِيرُ وَجْهَيْن ؛ فعلى النَّانِي ، يُجْزِئُ عن العِشْرِين بَعِيرٌ ، وعلى الأوَّلِ ، لا يُجْزِئُ عنها إلَّا أَرْبَعَةُ أَبْعِرَةٍ . قلتُ : الأوْلَى أَنَّ الواجِبَ كلَّه ، وأنَّه يُجْزِئُ عن العِشْرِين بِعِيرًا (() على الأوَّلِ أيضًا . قال في « القواعِدِ الأصُولِيَّةِ » : قلتُ : ويَنْبَنِي عليها لو اقْتَضَى على الأوَّلِ أيضًا . قال في « القواعِدِ الأصُولِيَّةِ » : قلتُ : ويَنْبَنِي عليها لو اقْتَضَى الحَالُ الرُّجوعَ ، فهل يرْجِعُ بكُلِّه أو خُمْسُهُ ؟ فإنْ قُلْنا : الجميعُ واجِبٌ . رجَع . وممَّا وإنْ قُلْنا : الواجِبُ الخُمُسُ ، والزَّائِدُ تطَوَّعٌ . رجَع بالواجِبِ لا التَّطَوُّع . وممَّا يَنْبَنِي عليه أيضًا ، النَّيَّةُ ؛ فإنْ جَعَلْنا الجميعَ فرْضًا ، نوَى الجميعَ فَرْضًا يُزومًا ، وإنْ قُلْنا : الواجِبُ الْخُمْسُ . كفَاه الاقْتِصارُ عليه في النَّيَّةِ . انتهى . ويأْتِي نظيرُ ذلك في أواخِرِ بابِ الفِدْيَةِ ، عندَ قَوْلِه : وكلُّ دَم ذكَوْناه يُجْزِئُ فيه شاةٌ أو نظيرُ ذلك في أواخِرِ بابِ الفِدْيَةِ ، عندَ قَوْلِه : وكلُّ دَم ذكَوْناه يُجْزِئُ فيه شاةٌ أو سُبْعُ بَدَنَةٍ . وفي الهَدْي والأضاحِي ، عندَ قَوْلِه : وإذا نذر هَدْيًا مُطْلَقًا .

فوائد ؛ منها ، لو أُخْرَجَ بقَرَةً ، لم تُجْزِئُه ، قُولًا واحِدًا . وإِنْ أُخْرَجَ نِصْفَىْ

⁽١) زيادة من : ش .

المَنْ وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي الْعِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بنْتُ مَخَاضٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ ، فَإِنْ عَدِمَهَا أَجْزَأُهُ ابْنُ لَبُونٍ ، وَهُوَ

الشرح الكبير

٨٥١ – مسألة : (وفِي العَشْرِ شاتان ، وفي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلاثُ شِياهٍ ، وفِي العِشْرِين أَرْبَعُ شِياهٍ) وهذا كلَّه مُجْمَعٌ عليه ، وثابِتٌ بسُنَّةٍ رسول الله عَلِيلَةِ التي رَوَيْناها وغيرِها .

٨٥٢ – مسألة : (فإذا بَلَغَتْ خَمْسًا وعِشْرِين ففيها بِنْتُ مَخاضٍ ، وهي التي لَها سَنَةٌ) متى بَلَغَتِ الإِبلُ خَمْسًا وعِشْرَين ، ففيها بنْتُ مَخاضِ ، لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ، إِلَّا أَنَّه يُحْكَى عن عليٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، في خَمْسٍ وعِشْرِين خَمْسُ شِياهٍ . قال ابنُ المُنْذِرِ : ولا يَصِحُّ ذلك عنه . وحَكَاه إِجْمَاعًا . وابْنَةُ المَخاضِ ؛ التي لها سَنَةٌ ، وقد دَخَلَتْ في الثَّانِيَةِ ، سُمِّيَتْ بذلك ؛ لأنَّ أُمُّها قد حَمَلَتْ ، والماخِضُ الحامِلُ ، وليس كَوْنُ أُمِّها مَاخِضًا شَرْطًا ، وإنَّمَا ذُكِرَ تَعْرِيفًا لها بغالِبِ حَالِها ، كَتَعْرِيفِهِ الرَّبِيبَةَ بالحِجْر . وكذلك بنْتُ اللَّبُونِ وبنْتُ المَخاضِ أَدْنَى سِنِّ تُوْخَذُ في الزكاةِ ، ولا تُجِبُ إِلَّا في خَمْسٍ وعِشْرِين إلى خَمْسٍ وثَلاثِين خاصَّةً ؛ لِما ذَكَرْنا

٨٥٣ - مسألة : (فإن عَدِمَها أَجْزَأُه ابْنُ لَبُونٍ ، وهو الذي له

الإنصاف شاتَيْن ، لم يُجْزِئُه أيضًا . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وقيلَ : يُجْزِئُ . ومنها ، قُولُه ، في بِنْتِ المَخاض : فإنْ عَدِمَها أَجْزَأُه ابْنُ لَبُونٍ . العَدَمُ إِمَّا لكُونِها ليست في مالِه ، أو كانت في مالِه ولكِنَّهَا مَعِيبَةً .

سَنتان ، فإن عَدِمه لَزِمه بِنْتُ مَخاض) إذا لم يَكُنْ في إيلِه بِنْتُ مَخاض أَجْزَأَه ابنُ لَبُونٍ ، ولا يُجْزِئُه مع وُجُودِها ؛ لأنَّ في حَدِيثِ أَنَس : « فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ ، بَلَغَتْ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ ، فَفِيهَا ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ » . رَواه أبو داود (١٠ . فَإِنْ اشْتَرَى ابْنَةَ مَخاض وأَخْرَجَها جاز ؛ لأنَّها الأصْلُ ، وإن أراد إخراجَ ابن لَبُونٍ بعدَ شِرائِها لم يَجُزْ ؛ لأنَّه صار في إبلِه ابن لَبُونٍ وأرادَ الشِّراءَ ، لَزِمَه شِراءُ ابن بِنْتُ مَخاض ، وإن لم يَكُنْ في إبلِه ابن لَبُونٍ وأرادَ الشِّراءَ ، لَزِمَه شِراءُ ابن بَنْتُ مَخاض ، وإن لم يَكُنْ في إبلِه ابن لَبُونٍ وأرادَ الشِّراءَ ، لَزِمَه شِراءُ ابن بَنْتُ مَخاض ، وهذا قولُ مالكِ . وقال الشافعيُ : يُجْزِئُه شِراءُ ابن لَبُونٍ ؛ لظاهِرِ الخَبَرِ . ولَنا ، أنَّهما اسْتَوَيا في العَدَم ، فلَزِمَتْه ابْنَةُ مَخاض ،

الإنصاف

تنبيه : ظاهر قوله : فإن عَدِمَها أَجْزَأُه ابنُ لَبُونٍ . أَنَّ خُنتُى لَبُونٍ لا يُجْزِئُ . وهو أَحَدُ القَوْلَيْن ، وهو ظاهِرُ كلام جماعَة . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، الإِجْزاءُ . جزَم به في « الفائق » وغيرِه . قال في « الفُروع ِ » : هو الأَشْهَرُ . قال في « الرِّعايَة ِ » : ويُجْزِئُ الخُنثَى المُشْكِلُ في الأَقْيَسِ . قال في « تَجْريدِ العِنايَة ِ » : هذا الأَظْهَرُ . ومنها ، يجوزُ إِخْراجُ الحِقَّةِ والجَذَعَةِ والثَّنِيِّ عن بِنْتِ المَخاضِ إِذَا عَدِمَها ، على المذهبِ ، بل هي أُولَى لزِيادَةِ السِّنِ ، ولو وجَد ابنَ لَبُونٍ . وأمَّا بِنْتُ اللَّبُونِ ، فجزَم المَجْدُ في « شَرْحِه » ، وابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ ، بالجَوازِ مع وُجودِ ابنِ لَبُونٍ ، وله جُبْرانٌ . وهو ظاهِرُ كلام غيرِهم ، على ما يأتِي . وقال في وُجودِ ابنِ لَبُونٍ ، وله جُبْرانٌ . وهو ظاهِرُ كلام غيرِهم ، على ما يأتِي . وقال في « الفُروع يَ » : وفي بِنْتِ لَبُونٍ وَجْهان ؛ لاسْتِغْنائِه بابنِ اللَّبُونِ عن الجُبْرانِ .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٥ ٣٩ .

الشرح الكبير كما لو اسْتَوَيا في الوُّجُودِ ، والحَدِيثُ مَحْمُولٌ على حالٍ وُجُودِه ؛ لأنَّ ذلك للرِّفْق به ، إغْناءً له عن الشِّراء ، ومع عَدَمِه لا يَسْتَغْنِي عن الشِّراء . على أَنَّ في بَعْض أَلْفاظِ الحَدِيثِ : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا ، وعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ ، فإنَّه يُقْبَلُ مِنْهُ ، وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ » . فشَرَطَ في قَبُولِه وُجُودَه وعَدَمَها ، وهذا في حديثِ أبي بكر ، وفي بعض الألَّفاظِ أيضًا : ﴿ وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بنتِ مَخَاضٍ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنُ لَبُونٍ » . وهذا تَقْييدٌ يَتَعَيَّنُ حَمْلُ المُطْلَقِ عليه . وإن لم يَجِدْ إلَّا ابنةَ مَخاضٍ مَعِيبَةً ، فله الانْتِقالُ إلى ابن لَبُونٍ ؛ لقوْلِه في الخَبَر : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةَ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا » . ولأنَّ وُجُودَها كَعَدَمِها ، لكَوْنِها لا يَجُوزُ إخراجُها ، فأشْبَهَ الذي لا يَجدُ إلَّا ماءً لا يَجُوزُ الوُضُوءُ به في انْتِقالِه إلى البَدَلِ ، وإن وَجَد ابْنَةَ مَخاضٍ أَعْلَى مِن صِفَةِ الواجِبِ ، لم يُجْزِئُه ابنُ لَبُونٍ ؛ لُوُجُودِ بنْتِ مَخاضِ على وَجْهها ، [١٤٥/٢ ط] ويُخَيَّرُ بينَ إخراجِها وبينَ شِراءِ بِنْتِ مَخاضٍ على صِفَةِ الواجِبِ . وقال أبو بكرٍ : يَجِبُ عليه إخراجُها بِناءً على قَوْلِه : إنَّه يُخْرِجُ عن المِراضِ صَحِيحَةً . حكاهُ عنه ابنُ عَقِيلٍ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّ الزكاةَ وَجَبَتْ على وَجْهِ المُساواةِ ، وكانتْ مِن جنْس المُخْرَجِ عنه ، كَزَكاةِ الحُبُوبِ .

وجزَم صاحِبُ « المُحَرَّرِ » بالجَوازِ ؛ لأنَّ الشَّارِعَ لم يَشْتَرِطْ لأَحَدِهما عَدَمَ الإَجْزَاءِ . انتهى . ومنها ، لو كان في مالِه بِنْتُ مَخَاضٍ أَعْلَى مِنَ الواجِبِ ، لم يُجْزِئُه ابنُ لَبُونٍ . جزَم به الأصحابُ ، لكنْ لا يَلْزَمُه إخراجُها . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . بل يُخَيَّرُ بينَ إخراجِها وبينَ شِراءِ بِنْتِ مَخاصٍ لصِفَةِ الواجِبِ . قال في

فصل: ولا يُجْبَرُ نَقْصُ الذَّكُورِيَّةِ بزيادَةِ سِنِّ في غيرِ هذا المَوْضِعِ ، فلا يُجْزِئُه أَن يُخْرِجَ عن بِنْتِ لَبُونٍ حِقًا ، ولا عن الحِقَّةِ جَذَعًا ، مع وُجُودِهما ولا عَدَمِهما . وقال القاضى ، وابنُ عَقِيل : يَجُوزُ ذلك عندَ العَدَمِ ، كابنِ لَبُونٍ عن بِنْتِ مَخاض . ولَنا ، أنَّه لا نَصَّ فيهما ، ولا يَصِحُّ العَدَمِ ، كابنِ لَبُونٍ عن بِنْتِ مَخاض ! لأنَّ زِيادَةَ سِنِّ ابن لَبُونٍ على قِياسُهما على ابن لَبُونٍ مَكانَ بِنْتِ مَخاض ! لأنَّ زِيادَةَ سِنِّ ابن لَبُونٍ على بِنْتِ مَخاض يَمْتَنِعُ بها مِن صِغارِ السِّباعِ ، ويَرْعَى الشَّجَرَ بنَفْسِه ، ويَرِدُ المَاءَ ، ولا يُوجَدُ هذا في الحِقِّ مع بِنْتِ لَبُونٍ ؛ لأَنْهما يَشْتَرِ كان في هذا ، المَاءَ ، ولا يُوجَدُ هذا في الحِقِّ مع بِنْتِ لَبُونٍ ؛ لأَنْهما يَشْتَرِ كان في هذا ، فلم يَثْقَ إلَّا مُجَرَّدُ زِيادَةِ السِّنِ ، فلم يُقابِلِ الأَنُوثِيَّةَ ، ولأَنَّ تَخْصِيصَهُ في المَّدِيثِ بالذِّكْرِ دُونَ غيرِه يَدُلُّ على اخْتِصاصِه بالحُكْم ، بدَلِيلِ الخِطابِ. الحَديثِ بالذِّكْرِ دُونَ غيرِه يَدُلُّ على اخْتِصاصِه بالحُكْم ، بدَلِيلِ الخِطابِ.

لإنصاف

« الفُروعِ » : هذا الأشْهَرُ . وجزَم به المَجْدُ في « شَرْحِه » . وقيل : يَلْزَمُه إِخْرَاجُهَا . وأَطْلَقَهما ابنُ تَميم . ومنها ، لا يجْبُرُ فَقْدَ الْأُنوثِيَّة [٢٠٠/١ و] بزيادَة السِّنِ في غيرِ بِنْتِ مَخَاضٍ . على الصَّحِيحِ مِنَ المذهب . فلا يُخْرِجُ عن بِنْتِ لَبونٍ حقًّا إذا لم تكُنْ في مالِه ، ولا عن الحِقَّة جَذَعًا . قالَه القاضي ، وابنُ عَقِيلٍ ، وقدَّمه في « المُغْنِي » ، و « الشَّرْحِ » ، و « شَرْحِ ابن رَزِينِ » ، و وضروه ، والمَحْدُ في « المُغْنِي » ، و ابنُ تَميم . قال في « الفائقِ » : لا يُجْبَرُ نَقْصُ الذُكُورِيَّة بزيادَة سِنِّ ، في أصحِّ الوَجْهَيْن . وقيلَ : يُجْبَرُ . ذكر ابنُ عَقِيلٍ ، في مَوْضِع مِن « الفُصُولِ » ، جواز الجَدَع عنِ الحِقَّة ، وعن بِنْتِ لَبونٍ. قال في « المُغْنِي »، و « الشَّرْحِ » : اختارَه القاضي وابنُ عَقِيلٍ . وأطلَقَهما في « الفُروع » ، و « الشَّرْحِ » ، و « ألسَّرْح » ، و «مُخْتَصَرِ ابنِ تَميم » .

قوله : فإنْ عَدِمَه أيضًا لَزِمَه بِنْتُ مَخاضٍ . هذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ ؛ لقوْلِه في خَبَرِ أبى بَكْرٍ الصَّحيحِ : فمَن لم يكُنْ عندَه بِنْتُ مَخاضٍ

المنه وَفِي سِتٌّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي سِتٌّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ ، وَهِمَ الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ ، وَفِي سِتٌّ وَسَبْعِينَ ابْنَتَا لَبُونٍ ، وَفِي إحْدَى وَتِسْعِينَ حِقْتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ،

الشرح الكبير

٨٥٤ – مسألة : ﴿ وَفَي سِتُّ وَثَلاثِين بنْتُ لَبُونٍ ، وَفَي سِتُّ وَأَرْبَعِين حِقَّةً ، وهي التي لها ثَلاثُ سِنِين ، وفي إحْدَى وسِتِّين جَذَعَةٌ ، وهي التي لهَا أَرْبَعُ سِنِين ، وفي سِتِّ وسَبْعِين ابْنَتا لَبُونٍ ، وفي إحْدَى وتِسْعِين حِقَّتانِ إِلَى مَائَةٍ وَعِشْرِينَ ﴾ وهذا كلُّه مُجْمَعٌ عليه ، والخَبَرُ الذي رَوَيْناه يَدُلُّ عليه ، وبنْتُ اللَّبُونِ ؛ التي تَمَّتْ لها سَنتان ودَخَلَتْ في الثَّالِثَةِ ، سُمِّيتْ بذلك (الأنّ أمُّها قد وَضَعَتْ ، فهي ذاتُ لَبَن ٍ ، و الحِقَّةُ ؛ التي لها ثَلاثُ سِنِين ودَخَلَتْ في الرّابِعَةِ ، سُمِّيَتْ بذلك ١٠ لأنَّها قد اسْتَحَقَّتْ أَن يَطْرُقَها

الإنصاف على وَجْهِها ، وعندَه ابنُ لَبونٍ ، فإنَّه يُقْبَلُ منه . ذكَره ابنُ حامِدٍ ، وتَبعَه الأصحابُ . قالَه في ﴿ الفُروعِ ﴿ . وقيلَ : يُجْزِئُه ابنُ لَبُونٍ إِذَا حَصَّلُه . اخْتَارَه أَبُو المَعالِي . قال في « تَجْريدِ العِنايَةِ » : فإنْ عَدِمَ ابنَ لَبونٍ حصَّل أَصْلًا لا بدَلًا ، في الأظْهَر.

تنبيه : ظاهرُ قوله : وفي سِتِّ وثَلاثِينَ بنْتُ لَبونٍ . عَدَمُ إِجْزَاءِ ابن لبونٍ إذا عَدِمَها ، ولو جَبَره . وهو صحِيحٌ ، وهو المذهبُ ، وعليه جمهورُ الأصحاب . وقيلَ : يُجْزِئُ . وقيل : يجْزِئُ ، ويَجْبُرُه .

فوائد ؛ الأُولَى ، تَجْزِئُ الثَّنيَّةُ عن الجَذَعةِ بلا جُبْرانٍ ، بلا نِزاعٍ . قال أبو

⁽١ - ١) سقط من : الأصل .

الْفَحْلُ ، واسْتَحَقَّتْ أَن يُحْمَلَ عليها وتُرْكَبَ ، والجَذَعَةُ ؛ التي لها أَرْبَعُ السرح الكبير سِنِين ودَخَلَتْ في الخامِسَةِ ، وقِيلَ لها ذلك ؛ لأنَّها تَجْذَعُ إذا سَقَطَتْ سِنُّها ، وهي أعْلَى سنِّ يَجبُ في الزكاةِ ، وإن رَضِيَ رَبُّ المال أن يُخْر جَ مَكَانَهَا ثَنِيَّةً جَاز ، وهي التي لها خَمْسُ سِنِين و دَخَلَتْ في السَّادِسَةِ ، سُمِّيتْ بذلك ؛ لأنُّها قد أَلْقَتْ ثَنِيَّتُها ، وهذا المَذْكُورُ في الأسْنانِ ، ذَكَرَه أبو عُبَيْدٍ(') حِكايَةً عن الأصْمَعِيِّ ، وأبي زَيْدٍ الأَنْصاريِّ(') ، وأبي زيادٍ الكِلابِيِّ"، وغيرهم .

الإنصاف

المَعالى : ولا تَجْزَى مِنَّ فوقَ التَّنِيَّةِ . وأَطْلَقَ المُصَنِّفُ وغيرُه مِنَ الأصحاب ، الإَجْزاءَ فِي مَسْأَلَةِ الجُبْرانِ . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : وهو أَظْهِرُ . وقيل : تَجْزِئُ حِقَّتان ، أو ابنَتَا لَبونٍ عن الجَذَعَةِ ، وابنَتَا لَبونٍ عن الحِقَّةِ . جزَم به المُصَنِّفُ . قال بعضُ الأصحابِ: وينْتقِضُ ببِنْتِ مَخَاضٍ عن عِشْرين ، وبثلاثِ بَنَاتِ مَخَاضٍ عن الجَذَعةِ . النَّانيةُ ، الأسنانُ المَذْكورَةُ في الإبلِ ، في كلام المُصَنِّف وغيرِه مِنَ الفُقَهاءِ ، هو قوْلُ أَهْلِ اللَّغَةِ . وهو الصَّحيحُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ ، وأَكْثَرُهم قطَع به . وذكر ابنُ أبِي مُوسى ، أنَّ بنْتَ المَخاض عُمُرُها سَنَتان ، وبنْتَ اللَّبُونِ لِهَا ثَلاثُ سِنِين ، والحِقَّةَ أَرْبَعُ سِنِين ، والجَذَعَةَ خَمْسُ سِنِين كامِلَةٌ . وحمَلَه المَجْدُ في « شَرْحِه » على بعض السَّنةِ . قال في « الفُروعِ » : فكيفَ يَحْمِلُه على بعض ِ السَّنَةِ ، مع قوْلِه : كامِلَةً ؟ انتهى . وقيلَ : لبِنْتِ المَخاضِ نِصْفُ سنَةٍ ،

⁽١) في : غريب الحديث ٣٠/٧ - ٧٢ .

⁽٢) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري أبو زيد ، الإمام العلامة النحوي حجة العرب وصاحب التصانيف . توفى سنة خمس عشرة ومائتين . إنباه الرواة للقفطي ٣٠/٢ .

⁽٣) يزيد بن عبد الله بن الحر الكلابي أبو زياد ، الإمام اللغوى الشاعر الفصيح ، صنف كتبًا جليلة . توفي نحو سنة مائتين . إنباه الرواة ١٢١/٤ . الفهرست لابن النديم ٤٤ .

فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ .

الشرح الكبير

 ٨٥٥ – مسألة : (فإذا زادَتْ) على عِشْرين ومِائةٍ (واحِدَةً ففيها ثَلاثُ بَناتِ لَبُونٍ ، ثم في كلِّ أَرْبَعِين بِنْتُ لَبُونٍ ، و في كلِّ خَمْسِين حِقَّةٌ) إِذَا زَادَتِ الإِبِلُ على عِشْرِين ومائمة واحِدَةً ففيها ثَلاثُ بَناتِ لَبُونٍ ، كَاذُكِرَ ، في أَظْهَر الرِّوايَتَيْن . وهذا مَذْهَبُ الأَوْزاعِيِّ ، والشافعيِّ ، وإسْحاقَ . وفيه روايَةً ثانِيَةً ، لا يَتَغَيَّرُ الفَرْضُ إلى ثَلاثِين ومائَةٍ ، فيَكُونُ فيها حِقَّةً وبنْتا لَبُونٍ . وهذا مَذْهَبُ محمدِ بن إسْحاقَ ، وأبى عُبَيْدٍ . وإحْدَى الرِّوايَتَيْن عن مالكٍ ؛ لأنَّ الفَرْضَ لا يَتَغَيَّرُ بزِيادَةِ الواحِدَةِ ؛ بدَلِيلِ سائِرِ الفَرُوضِ ِ.

الإنصاف ولبنْتِ اللَّبُونِ سَنَةٌ ، وللحِقَّةِ سنتان ، وللجَذَعَةِ ثلاثُ سِنِين . وقيلَ : للجَذَعَةِ سِتَّ سِنِين . وقيلَ : سِنُّ بِنْتِ المَخاضِ مُدَّةُ الحَمْلِ . وعن أحمدَ ، بنْتُ المَخاضِ التي تَتَمَخَّضُ بغيْرِها . الثَّالثةُ ، سُمِّيَتْ بنْتَ مَخاض ؛ لأَنَّ أُمَّها قد حَمَلَتْ غالِبًا . وليس بشَرْطٍ . والمَخاضُ ؛ الحامِلُ . وسُمِّيَتْ بنْتَ لَبونٍ ؛ لأنَّ أُمُّهَا وضَعَتْ وهي ذاتُ لَبَنٍ . وسُمِّيَتْ حِقَّةً ؛ لأَنُّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ تُرْكَبَ ، ويُحْمَلَ عليها ، ويَطْرُقَها الفَحْلُ . وسُمِّيَتْ جَذَعَةً ؛ لأَنَّها تَجْذَعُ إذا سَقَطَتْ سِنُّها . والثَّنِيَّةُ ، يأْتِي مِقْدارُ سِنِّها في باب الأُضْحِيَةِ .

قوله: إلى عِشْرِينِ ومائَة ، فإذا زَادَتْ واحدَةً فَفِيها ثَلاثُ بَناتِ لَبونِ . الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، وعليه الجمهورُ ، وقطَع به كثيرٌ منهم ، أنَّ الفَرْضَ يتَغَيَّرُ بزيادَةِ واحدَةٍ على عِشْرين ومِائَةٍ . وعنه ، لا يتَغَيَّرُ الفَرْضُ حتى تَبْلُغَ ثلاثِين ومِائَةً ، فيكون فيها َ حِقَّةٌ وبِنْتَا لَبُونٍ . اخْتَارَه أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ العَزيزِ في كتابِ « الخِلافِ » ، وأبو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ . فعليها ، وُجوبُ الحِقَّتَيْن إلى تِسْعَةٍ وعِشْرين ومِائَةٍ . وعنه ، في إحْدَى

ولنا ، قولُ النبيِّ عَلِيْكُ : ﴿ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ؛ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِبِنْتُ لَبُونٍ ﴾ (١) . والواحِدةُ زِيادةٌ ، وقد جاء مُصَرَّحًا به في حديثِ الصَّدَقاتِ الذي كَتَبَه رسولُ اللهِ عَلِيْكُ ، وكان عندَ آلِ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ . وَوَاهُ أَبُو دَاوِدَ ، والتَّرْمَذِيُ (١) ، وقال : هو حَدِيثٌ حَسَنٌ . وقال ابنُ عبدِ البَّرِّ : هو أَحْسَنُ شيء رُوِيَ في أحادِيثِ الصَّدَقاتِ . فإنَّ فيه : ﴿ فَإِذَا كَانَتْ البَرِّ : هو أَحْسَنُ شيء رُوِيَ في أحادِيثِ الصَّدَقاتِ . فإنَّ فيه : ﴿ فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً ، فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ﴾ . وهذا صَريحٌ لا يَجُوزُ العُدُولُ عنه ، ولأنَّ سائِرَ ما جَعَلَه النبيُّ عَلَيْكُ غايَةً للفَرْضِ ، إذا زاد عليه واحِدة ، قُلْنا : هذا ما تَغَيَّرَ بالواحِدة وَحُدَها ، بل تَغَيَّرَ بها مع ما قَبْلَها ، الواحِدة ، قُلْنا : هذا ما تَغَيَّرَ بالواحِدة وَحُدَها ، بل تَغَيَّرَ بها مع ما قَبْلَها ، والنَّخِعِيُّ ، والتَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة : إذا زادَتِ الإِبلُ على عِشْرِين ومِائَة والنَّخِينَ ومِائَةٍ ، فَيكُونُ فيها حِقَّتانِ وبِنْتُ مَخاصٍ ، إلى خَمْسِين ومائَة ، إلى خَمْسِين ومائَة ، في كلِ خَمْسٍ شاةٌ ، إلى خَمْسِين ومائَة ، وأرْبَعِين ومِائَة ، في كلِ خَمْسٍ ، إلى خَمْسِين ومائَة ، إلى خَمْسِين ومائَة ، في كل خَمْسٍ ، إلى خَمْسِين ومائَة ، إلى المَالَّمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ والْمَالِي الْمَالَمُ والنَّهُ ، إلى المَالَمُ واللَّهُ المَالَمُ والْمَلْعُ ، إلى المَالَمُ عَلْمُ المَالَمُ الْمَالَمُ الْمِلْمِ الْمَالَمُ الْمَالَمُ الْمَالَمُ الْمَالَمُ الْمَالَمُ الْمَالَمُ الْمَالَمُ الْمَالَمُ الْمَالِ

الإنصاف

وعِشْرِين ومائَةً حِقَّتان ، وبِنْتُ مَخَاضِ إلى أَرْبَعِين ومِائَةً . قال القاضى : وذلك سَهْوٌ مِن ناقِلِه . ونَقَل حَرْبٌ ، أَنَّه رَجَع عن ذلك . قالَه ابنُ تَميم في بعضِ النُّسَخِ . فعلى المذهبِ ، هل الواحِدَةُ عَفْوٌ ، وإنْ تَغَيَّرَ الفَرْضُ بها ،أو يتَعَلَّقُ بها

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ٣٦١/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى زكاة الإبل والغنم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣٦٠/١ - ١٠٩ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب صدّقة الإبل ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٧٣/١ ، ٥٧٤ ، والدارمى ، فى : باب فى زكاة الإبل، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ٣٨١/١ - ٣٨٣ . والإمام أحمد ، فى المسند ١٠٥٢ .

الشرح الكبير ففيها ثَلاثُ حِقاقٍ ، وتُسْتَأْنُفُ الفَريضَةُ في كلِّ خَمْسِ شاةٌ ؛ لِما رُوِيَ أنَّ النبيُّ عَلِيْكُ كُتَب لعَمْرِو بن حَزْم كِتابًا ، ذَكَر فيه الصَّدَقاتِ والدِّيَاتِ(') ، وذَكَر فيه مِثْلَ هذا . ولَنا ، أنَّ في حَدِيثَى الصَّدَقاتِ الذي كَتَبَهُ أَبُو بِكُرِ لأَنُسِ ، والذي كان عندَ آلِ عُمَرَ بن الخَطَّابِ مِثْلَ مَذْهَبنا ، وهما صَحِيحان . وأمَّا كِتابُ عَمْرِو بن حَزْم ۚ ، فقد اخْتُلِفَ في صِفَتِه ، فَرَواه الأَثْرَمُ في « سُنَنِه » مِثْلَ مَذْهَبنا . والأُخْذُ بذلك أَوْلَى ، لمُوافَقَتِه الأحاديثَ الصَّحِيحَةَ مع مُوافَقَتِه القِياسَ ، فإنَّ المالَ إذا وَجَب فيه مِن جنسِه لم يَجِبْ مِن غير جنْسِه ، كُسائِر بَهيمَةِ الأَنْعامِ ، وإنَّما وَجَبَتْ في الابتِداءِ مِن غير جنْسِه ؟ لأنَّه ما احْتَمَلَ المُواساةَ مِن جنْسِه ، فعَدَلْنا إلى غير الجنْس ضَرُورَةً ، وقد زال بكَثْرَةِ المال وزيادَتِه ؛ ولأنَّه عِنْدَهم يَنْتَقِلُ مِن بِنْتِ مَخاضٍ إلى حِقَّةٍ ، بزِيادَةِ خَمْسٍ مِن الإِبلِ ، وهي زِيادَةً يَسِيرَةً لا تَقْتَضِي الانْتِقالَ إلى حِقّة ما إنّا لم نُنْتَقِلْ في مَحَلِّ الوفاق مِن بنْتِ مَخاص إلى حِقّة ما إِلَّا بزيادَةِ إِحْدَى وعِشْرِين . فإن زادَتْ على عِشْرِين ومِائَةٍ جُزْءًا مِن بَعِيرٍ ، لم يَتَغَيَّرِ الفَرْضُ إِجْماعًا ؛ لأنَّ في بعضِ الرِّواياتِ : ﴿ فَإِذَا زَادَتْ

الإنصاف الوُجوبُ ؟ فيه وَجْهان . ذكَرَهما ابنُ عَقِيلٍ في « عُمَدِ الأَدِلَّةِ » ، وتابعَه ابنُ تَميمٍ ، وصاحِبُ ﴿ الفُروعِ ﴾ ، وأَطْلَقَهما . قلتُ : الصَّوابُ أنَّ الوُجوبَ يتَعلَّقُ بها ، وكذا في غير هذه المُسْأَلَةِ . وهو ظاهِرُ كلام كثيرٍ مِنَ الأصحاب .

⁽١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الصدقات ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤/٤ ، ٥ . وأخرجه مختصرًا كل من : المدارمي ، في : باب زكاة الغنم ، وباب زكاة الإبل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ٣٨١/١ ، ٣٨٣ . والدارقطني ، في : باب زكاة الإبل والغنم ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ١١٧/٢ .

فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ اتَّفَقَ الْفَرْضَانِ ، فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَرْبَعَ حِقَاقٍ ، وَإِنْ شَاءَ خَمْسَ بَنَاتِ لَبُونٍ ، وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ يُخْرَجُ الْحِقَاقَ .

وَاحِدَةً » . وهذا يُقَيِّدُ مُطْلَقَ الزِّيادَةِ في الرِّوايَةِ الْأُخْرَى ؛ ولأنَّ سائِرَ الشرح الكبير الفُرُوضِ لِا يَتَغَيَّرُ بزِيادَةِ جُزْءِ ، كذا هذا . وعلى كِلْتا الرِّوايَتَيْن ، متى بَلَغَتْ مِائَةً و ثَلاثِين ففيها حِقَّةً وبنْتا لَبُونٍ ، وفي مِائةٍ وأَرْبَعِين حِقَّتان وبنْتُ لَبُونٍ ، وفي مِائةٍ وخَمْسِين ثَلاثَ حِقاقٍ ، وفي مِائةٍ وسِتِّين أَرْبَعُ بَناتِ لَبُونٍ ، ثم كُلُّما زَادَتْ على ذلك عَشْرًا أَبْدِلَتْ بنْتُ لَبُونٍ بحِقَّةٍ ، ففي مِائةٍ وسَبْعِين حِقَّةٌ وثَلاثُ بَناتِ لَبُونٍ ، وفي مِائةٍ وثَمانِين حِقَّتان وابْنَتا لَبُونٍ ، وفي مِائةٍ وتِسْعِين ثَلاثُ حِقاقٍ وبنْتُ لَبُونٍ .

> ٨٥٦ – مسألة : (فإذا بَلَغَتْ مِائتَيْن اتَّفَقَ الفَرْضانِ ، فإن شاء أُخرَ جَ أَرْبَعَ حِقاقٍ ، وإن شاء خَمْسَ بَناتِ لَبُونٍ ، والمَنْصُوصُ أَنَّه يُخْرِجُ الحِقاقَ)إذا بَلَغَتْ إِبِلُه مِائتَيْن اجْتَمَعَ الفَرْضان ؛ لأنَّ فيها أَرْبَعَ خَمْسِيناتٍ ،

فَائِدَةً : لَا يَتَغَيَّرُ الواجِبُ بزِيادَةِ بعضِ بعيرٍ ، وَلَا بَقَرَةٍ وَلِا شَاةٍ . بلا نِزاعٍ الإنصاف أُغْلَمُه في المذهب .

> قوله : فإذا بلَغَتْ مائتَيْن اتَّفق الفرْضان ، فإن شاءَ أخرجَ أرْبِعَ حِقاقٍ ، وإنْ شاءَ أُخْرِجَ خَمْسَ بَنَاتِ لَبُونٍ . هذا عليه أكثرُ الأصحابِ ؛ منهم أبو بَكْرٍ ، وابنُ حامِدٍ ، والقاضي . قال في كتاب « الرِّوايتَيْن » : هذا الأشْبَهُ . واخْتارَه المُصَنِّفُ . قال الآمِدِيُّ : هذا ظاهِرُ المذهبِ . ويَحْتَمِلُه كلامُ أحمدَ في رِوايَةِ صالحٍ ، وابن مَنْصورٍ . وهو ظاهِرُ كلام ِ الخِرَقِيِّ . قال ابنُ تَميم ي: اخْتارَه الأكثرُ . وقال : وهو الأَظْهَرُ . قال في « الفُروع ِ » : اخْتَارَه أَبُو بَكْرٍ ، وابنُ حَامِدٍ ، وجماعةٌ . قال

الشرح الكبير ﴿ وَخَمْسَ أَرْبَعِيناتٍ ، فَيَجِبُ عليه أَرْبَعُ حِقاقٍ أَو خَمْسُ بَناتِ لَبُونٍ ، أَيّ الفَرْضَيْن شاء أُخْرَجَ ؛ لوُجُودِ المُقْتَضَى لكلِّ واحِدٍ منهما ، وإن كان أَحَدُهُما أَفْضَلَ مِن الآخَرِ . ومَنْصُوصُ أَحْمَدَ ، رَحِمَه اللهُ ، أنَّه يُخْرِجُ الحِقاقَ . وذلك مَحْمُولٌ على أنَّ عليه أرْبَعَ حِقاقٍ بصِفَةِ التَّخْيير ، اللَّهُمُّ إِلَّا أَن يَكُونَ المُخْرِجُ ولِيَّ يَتِيمٍ أَو مَجْنُونٍ ، فليس له أَن يُخْرِجَ مِن مالِه إِلَّا أَدْنَى الفَرْضَيْنِ . وقال الشافعيُّ : الخِيَرَةَ إلى السّاعِي ، ومُقْتَضَى قَوْلِه أَنَّ رَبُّ المَالِ إِذَا أُخْرَجَ لَزِ مَه إِخْرِ اجُ أَعْلَى الفَرْضَيْنِ ، واحْتَجَّ بقَوْلِ الله تِعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ (١) . ولأنَّه وُجدَ سَبَبُ الفَرْضَيْنِ ، فكانتِ الخِيَرَةُ إلى المُسْتَحِقِّ أو نائِبه ، كقَتْلِ العَمْدِ المُوجِبِ للقِصاصِ أو الدِّيَةِ . وَلَنا ، قُولُ النبيِّ عَلِيلَةٍ في كتاب الصَّدَقاتِ الذي كان عندَ آل عُمَرَ بن الخَطَّاب : ﴿ فَإِذَا كَانَتْ مِائتَيْن ، فَفِيهَا أَرْبَعُ حِقَاقٍ ، أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، أَىَّ الشَّيْئَيْنِ وَجَدْتَ أَخَذْتَ »(١) . وهذا نَصٌّ لا يُعَرَّجُ معه على ما يُحْالِفُه . ولأنَّها زَكاةٌ ثَبَت فيها الخِيارُ ، فكان ذلك لرَبِّ المالِ ،

الإنصاف المَجْدُ في « شَرْحِه » : وقد نصَّ أحمدُ [٢٠٠/١ ط] على نَظِيرِه في زَكَاةِ البَقَر . وجزَم به في « الإِفَاداتِ » ، و « المُنوِّرِ » ، و « الوَجيزِ » . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « مُخْتَصَر ابن تَميم »، و « تَجْريدِ العِنايَةِ » . والمَنْصوصُ ، أَنَّه يُخْرِجُ الحِقاقَ . وقالَه القاضي في « شَرْحِه » ، و « مُقْنِعِه » . واخْتارَه ابنُ عَقِيلٍ . وقدَّمه في « الهِدايَةِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الخُلاصَةِ » ،

⁽١) سورة البقرة ٢٦٧.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٧ .

كَالْخِيْرَةِ فِى الْجُبْرِانِ بِينَ الشِّياهِ وِالدَّراهِم ، وبينَ النُّزُولِ وِالصُّعُودِ ، وِالآيَةُ لا تَتَناوَلُ ما نحن فيه ؛ لأَنَّه إِنَّما يَأْخُذُ الفَرْضَ بَصِفَةِ المَالِ ، بدَلِيلِ أَنَّه يَأْخُذُ الفَرْضَ بَصِفَةِ المَالِ ، بدَلِيلِ أَنَّه يَأْخُذُ الفَرْضَ بَصِفَةِ المَالِ ، بدَلِيلِ أَنَّه يَأْخُذُ مِن الكِرامِ كَرِيمَةً ، ومِن غيرِها مِن الوَسَطِ ، فلا يَكُونُ خَبِيثًا ، ولأَنَّ اللَّهُ وَجَدُ إلَّا سَبَبُ وُجُوبِه وَجَب الأَدْنَى ليس بخبيثٍ ، وكذلك لو لم يَكُنْ يُوجَدُ إلَّا سَبَبُ وُجُوبِه وَجَب إِخْراجُه ، وقِياسُنا أَوْلَى مِن قِياسِهِم ؛ لأَنَّ قِياسَ الزكاةِ على مِثْلِها أَوْلَى مِن قِياسِهِم ؛ لأَنَّ قِياسَ الزكاةِ على مِثْلِها أَوْلَى مِن إِخْراجُه قِياسِها ١ ١٤٦/٢ على الدِّياتِ . فإن كان أحَدُ الفَرْضَيْن في مالِه دُونَ الآخَرِ ؛ فهو مُخَيَّرٌ بينَ إِخْراجِه وشِراءِ الآخَرِ ، ولا يَتَعَيَّنُ عليه إِخْراجُ المَوْجُودِ ؛ لأَنَّ الزكاةَ لا تَجِبُ مِن عَيْنِ المالِ . وقال القاضى : يَتَعَيَّنُ عليه المُوْجُودِ ؛ لأَنَّ الزكاةَ لا تَجِبُ مِن عَيْنِ المالِ . وقال القاضى : يَتَعَيَّنُ عليه إِخْراجُ المَوْجُودِ ، وهو بَعِيدٌ ؛ لِما ذَكَرُنا ، إلَّا أَن يَكُونَ أَراد إِذَا عَجَز عن إِنْ مَا الآخَرِ . . وهو بَعِيدٌ ؛ لِما ذَكَرُنا ، إلَّا أَن يَكُونَ أَراد إِذَا عَجَز عن شِراء الآخَرِ . . . وهو بَعِيدٌ ؛ لِما ذَكَرُنا ، إلَّا أَن يَكُونَ أَراد إِذَا عَجَز عن شِراء الآخَرِ .

الإنصاف

و « الهَادِى » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » . واسْتَثْنَى فى « الوَجيز » ، و « الزَّرْكَشِى » وغيرِهما ، مالَ اليَتِيمِ والمَجْنُونِ ، فإنَّه يَتعَيَّنُ إِخْراجُ الأَدُونِ المُجْزِئُ منهما . وقدَّم القاضى فى « الأَحْكامِ السُّلطانِيَّةِ » ، أنَّ السَّاعِى يأْخُذُ أَفْضَلَهما إذا وُجِدا فى مالِه . وقال القاضى ، وابنُ عَقِيلٍ وغيرُهما : يتعيَّنُ ما وُجِدَ عندَه منهما . قال فى « الفُروع ِ » : ومُرادُهم ، واللهُ أُعلمُ ، أنَّ السَّاعِى ليس له تَكْلِيفُ المَالِكِ سِوَاه . وفى كلام غيرٍ واحدٍ ما يدُلُّ على هذا . قال : ولم أجِد تَصْرِيحًا بِخِلافِه ، وإلَّا فالقَوْلُ به مُطْلَقًا ، بعيدٌ عندَ غيرٍ واحدٍ ، ولا وَجْهَ له . تَصْرِيحًا بِخِلافِه ، وإلَّا فالقَوْلُ به مُطْلَقًا ، بعيدٌ عندَ غيرٍ واحدٍ ، ولا وَجْهَ له .

تنبيه: منْصُوصُ أَحمدَ على التَّعْيينِ . على الصَّحيحِ مِنَ المَدهب. فتَجِبُ الحِقاقُ عَيْنًا مُطْلَقًا . جزَم به في « المُحَرَّرِ » ، وغيرِه . وقدَّمه في « الفُروعِ » . وأوَّله المُصَنِّفُ وغيرُه على صِفَةِ التَّخْييرِ . وتقدَّم قوْلُ القاضى ، وابنِ عَقِيلٍ وغيرِهما ، أنَّه يتَعَيَّنُ ما وُجِدَ عندَه منهما .

فصل: فإن أراد إخراجَ الفَرْضِ مِن نَوْعَيْن ، نَظَرْنا ؟ فإن لَم نَحْتَجْ إِلَى تَشْقِيصٍ ، كَزَكَاةِ النَّلاثِمائَةِ يُخْرِجُ عنها حِقَّتَيْن و خَمْسَ بَناتِ لَبُونٍ ، جاز . وهذا مَذْهَبُ الشافعيِّ . وإنِ احْتاجَ إِلَى تَشْقِيصٍ ، كَزَكَاةِ المَائَتَيْن ، جاز . وهذا مُذْهَبُ الشافعيِّ . وإنِ احْتاجَ إِلَى تَشْقِيصٍ ، كَزَكَاةِ المَائَتَيْن ، لَم يَجُوْ ؛ لأَنَّه لا يُمْكِنُ مِن غيرِ تَشْقِيصٍ . وقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَن يَجُوزَ ، وهذا على قِياسٍ قولِ أصحابِنا في جَوازِ عِتْقِ نِصْف عَبْدَيْن في الكَفّارَةِ . وهذا غيرُ صَحِيحٍ ، فإنَّ الشَّرْعَ لَم يَرِدْ بالتَّشْقِيصِ في زَكَاةِ السّائِمَةِ إِلَّا مِن على صَحِيحٍ ، ولذلك جَعَل لِما أَوْقاصًا ، دفْعًا للتَّشْقِيصِ عن الواجِبِ فيها ، عَجُوزُ القَوْلُ بِجَوازِهِ مع إِمْكَانِ العُدُولِ عنه إلى فَريضَةٍ كَامِلَةٍ . وإن وَجَد وعَدَل فيما دُونَ خَمْسِ وعِشْرِين مِن الإِبِلِ عن الجِنْسِ إِلَى الغَنَمِ ، فلا يَجُوزُ القَوْلُ بِجَوازِه مع إِمْكَانِ العُدُولِ عنه إِلى فَريضَةٍ كَامِلَةٍ . وإن وَجَد أَحَدَ الفَرْضَيْن كَامِلًا ، والآخرَ ناقِصًا لا يُمْكِنُه إِخْراجُه ، إلَّا بِجُبْرانِ معه ، وَمُلَ أَن يَجِدَ في المَائِتَيْن خَمْسَ بَناتِ لَبُونٍ وثَلاثَ حِقاقٍ ، تَعَيَّنَ أَخْذُ الفَرِيضَةِ الكَامِلَة ؟ لأَنَّ الجُبْرانَ بَدَلُ لا يَجُوزُ مع المُبْدَلِ . وإن كان كلُّ واحِد يَحْتاجُ إِلَى جُبْرانٍ ، مثلَ أَن يَجِدَ أَرْبَعَ بَناتِ لَبُونٍ وثَلاثَ حِقاقٍ ، فهو مُخَيَّ يَحْتاجُ إِلَى جُبْرانٍ ، مثلَ أَن يَجِدَ أَرْبَعَ بَناتِ لَبُونٍ وثَلاثَ حِقاقٍ ، فهو مُخَيَّ يَحْتاجُ إِلَى جُبْرانٍ ، مثلَ أَن يَجِدَ أَرْبَعَ بَناتِ لَبُونٍ وثَلاثَ حِقاقٍ ، فهو مُخَيَّ

الإنصاف

فائدتان ؛ إحداهما ، لو كانتْ إِبلُه أَرْبَعَمِائَةً ، فعلى المَنْصُوص ، لا يجْزِئُ غيرُ الحِقاق ، وعلى قوْلِ الأصحاب ، يخيَّرُ بينَ إِجْراج ثَمانِ حِقاق ، أو عَشْر بَنَاتِ لَبونٍ ، فإنْ أَخْرَج أَرْبَعَ حِقاق و خَمْسَ بَناتِ لَبونٍ ، جازَ . قال فى « الفُروع ِ » : لَبونٍ ، فإنْ أَخْرَ وَقَالَ فَى « الفُروع ِ » : هذا المَعْروفُ ، وجزَم به الأئمَّةُ . ثم قال : فإطلاق وَجْهَيْن سَهْوٌ . قال فى . « القاعِدَةِ الحاديّةِ بعدَ المِائَةِ » : جازَ بغيرِ خِلافٍ . قلتُ : ذَكَر الوَجْهَيْن ابنُ تَميم . أمَّا لو أَخْرَ ج مع التَّشْقيص ، كَحِقَّتَيْن وبِنْتَى لَبونٍ ونِصْف عِن مِائتَيْن ، لم يَجُزْ على الصَّحيح مِنَ المذهب . قدَّمه فى « الفُروع ِ » ، وابنُ رَزِين فى لم يَجُزْ على الأصح . وفيه وَجْه ، لا يجوزُ مُطْلَقًا .

أيُّهما شاء أخْرَجَ (مع الجُبْران ، إن شاء أخْرَجَ) بَناتَ اللَّبُونِ وحِقَّةً وأخَذ الجُبْران ، وإن شاء أخْرَجَ الحِقاق وبِنْتَ اللَّبُونِ مع جُبْرانِها . فإن قال : خُذُوا مِنِّى حِقَّةً وثَلاثَ بَناتِ لَبُونٍ مع الجُبْرانِ . لم يَجُزْ ؛ لأنَّه (لا يُعْدَلُ) عن الفَرْضِ مع وُجُودِه إلى الجُبْرانِ . ويَحْتَمِلُ الجَوازُ ؛ لكَوْنِه لا بُدَّ مِن الجُبْرانِ ، وإن لَم يَجِدُ إلَّا حِقَّةً وأرْبَعَ بَناتِ لَبُونٍ أَدّاها وأخَذ الجُبْرانَ ، الجُبْرانِ ، في أَصَحِّ الوَجْهَيْن . الجُبْرانِ ، في أَصَحِّ الوَجْهَيْن . ولا كان الفَرْضان مَعْدُومَيْن ، أو ولا صحابِ الشافعيِّ وَجُهان كهذين . وإن كان الفَرْضان مَعْدُومَيْن ، أو ولأصحابِ الشافعيِّ وَجُهان كهذين . وإن كان الفَرْضان مَعْدُومَيْن ، أو وأخَذ ثَمانِي شِياهِ أو ثَمانِين دِرْهَمًا ، وإن شاء دَفَع حَمْسَ بَناتِ مَخاضٍ ومعها عَشْرُ شِياهٍ أو ثَمانِين دِرْهَمًا ، وإن شاء دَفَع حَمْسَ بَناتِ مَخاضٍ ومعها عَشْرُ شِياهٍ أو مِائَةُ دِرْهَمٍ . وإن أَحَبَّ أن يَنْتَقِلَ عن الحِقاق إلى بَناتِ اللَّبُونِ إلى الجَذَع بِ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّ الحِقاق وبَناتِ اللَّبُونِ إلى الجَدَع بِ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّ الحِقاق وبَناتِ اللَّبُونِ الى الفَرْ إلى الجَدَع بِ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّ الحِقاق بجُبْرانٍ ، ولا اللَّهِ وَقِقَ بِ بَعْبُرانٍ ، ولا يَضَعَدُ إلى الجَقاق بجُبْرانٍ ، ولا يَنْ بَناتِ اللَّبُونِ بَجُبْرانٍ ، فلا يَصْعَدُ إلى الجِقاق بجُبْرانٍ ، ولا يَنْ بَناتِ اللَّهُ وَنِ بَجُبْرانٍ ، فلا يَصْعَدُ إلى الجَقاق بجُبْرانٍ ، ولا يَنْ بَناتِ اللَّهُ وَا بَنَاتِ اللَّهُ وَا بَنَاتِ اللَّهُ وَا الْمَالِ ، فلا يَصْعَدُ إلى الجَقاق بجُبْرانٍ ، ولا يَنْ بناتِ اللَّهُ وَا الْمَالِ ، فلا يَصْعَدُ إلى الجَقاق بجُبْرانٍ ، ولا يَنْ المِنْ الْمَالِ ، فلا يَصْعَدُ إلى الجَقاق بجُبْرانٍ ، ولا يَنْ المِنْ المِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمُ الْمِنْ الْمِنْ الْمُؤْنِ الْمِنْ الْمُؤْنِ الْمَنْ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمِنْ الْمَالِ الْمَالِ الْمُؤْنُ الْمِنْ الْمُؤْنِ الْمَالِ الْمَالِ الْمُؤْنُ الْمِنْ الْمَالِ الْمَالِ الْمَنْ الْمُؤْنِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمُؤْنِ الْمِلْمِالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ الْمَالِ

٨٥٧ – مسألة : (وليس فيما بينَ الفَرِيضَتَيْن شَيءٌ) ما بينَ

انتهى . قال فى « الفُروع ِ » : وفيه تخْريجُ مَن عَتَق نِصْفَىْ عَبْدٍ فى الكَفَّارَةِ . قال : الإنصاف وهو ضَعيفٌ . الثَّانيةُ ، أفادَنَا المُصَنِّفُ ، رَحِمَه اللهُ ، بقَوْلِه : وليس فيما بينَ الفَريضَتَيْن شيءٌ . أنَّ الزَّكاةَ تتعَلَّقُ بالنِّصابِ ، لا بما زادَ مِنَ الأَوْقاصِ . وهو

⁽۱ – ۱) سقط من : م .

⁽٢ - ٢) في الأصل: « يعدل » بدون « لا » .

الله و مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ سِنٌّ فَعَدِمَهَا ، أُخْرَجَ سِنًّا أَسْفَلَ مِنْهَا [٤٤٤] وَمَعَهَا شَاتَانِ أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا ،

الفَريضَتَيْن يُسَمَّى الأَوْقاصَ ، ولا شيءَ فيها ؛ لعَفْوِ الشَّارِعِ عنها . قال الأَثْرَامُ: قُلْتُ لأبي عبد الله : الأوقاصُ كما بينَ الثَّلاثِين إلى الأرْبَعِين في البَقَر وما أَشْبَهَ هذا ؟ قال : نعم ، والشَّنَقُ ما دُونَ الفَريضَةِ . قُلْتُ له : كأنَّه مَا دُونَ الثَّلاثِينِ مِنِ البَقَرِ ؟ قال : نعم . وقال الشُّعْبِيُّ : الشُّنَقُ ما بينَ الفَرِيضَتَيْنِ أَيضًا . قال أصحابُنا : والزكاةُ تَتَعَلَّقُ بالنِّصابِ دُونَ الوَقْص . ومَعْناه : أَنَّه إذا كان عندَه ثَلاثُون مِن الإبل ، فالزكاةُ تَتَعَلَّقُ بخَمْسِ وعِشْرِين دُونَ الخَمْسَةِ الزَّائِدَةِ . فعلى هذا لو وَجَبَتِ الزكاةُ فيها ، وتَلِفَتِ الخَمْسَةُ قبلَ التَّمَكُّن ِ مِن أَدائِها ، وقلنا : إنَّ تَلَفَ المالِ قبلَ التَّمَكُّن يُسْقِطُ الزكاةَ . لم يَسْقُطْ هَلْهُنا منها شيءٌ ؛ لأنَّ التَّالِفَ لم تَتَعَلَّق الزكاةُ به ، وإن تَلِف منها عَشْرٌ سَقَط مِن الزكاةِ نُحمْسُها ؛ لأنَّ الاعْتِبارَ بتَلَفِ جُزْءِ مِن النُّصابِ ، وإنَّما تَلِف مِن النِّصابِ خُمْسُه . وأمَّا مَن قال : لا تَأْثِيرَ لتَلَفِ النُّصاب في إسْقاطِ الزكاةِ فلا فائدةً في الخِلافِ عندَه في هذه المَسْأَلَةِ [١٤٧/٢ و] فيما أعلم .

٨٥٨ –مسألة : ﴿ وَمَن وَجَبَتْ عَلَيْهُ سِنٌّ فَعَدِمُهَا ، أُخْرَجَ سِنًّا أَسْفَلَ

قُوله : ومَن وَجَبتْ عليه سِنٌّ فعَدِمَها ، أُخْرَج سِنًّا أَسْفلَ منها ، ومعها شاتان

الإنصاف صحيحٌ ، وهو المذهبُ ، وعليه الجمهورُ . وقيلَ : تجبُ في وَقْصِها أيضًا . اخْتارَه الشِّيرازِيُّ . وتقدُّم ذلك مُسْتَوْفَي بفَوائدِه عندَ قوْلِ المُصَنِّفِ : وتجِبُ فيما زادَ على النّصاب بالحِساب إلّا في السَّائمَة .

منها ومعها شاتان أو عِشْرُون دِرْهَمًا ، وإن شاء أُخْرَجَ أَعْلَى منها ، وأَخَذ مِثْلَ ذلك مِن السّاعِي) هذا هو المَدْهَبُ ، إلَّا أَنَّه لا يَجُوزُ أَن يُخْرِجَ أَدْنَى مِن ابْنَةِ مَخاضٍ ؛ لأَنَّها أَدْنَى سِنِّ تَجِبُ فى الزكاةِ ، ولا يُخْرِجَ أَعْلَى مِن ابْنَةِ مَخاضٍ ؛ لأَنَّها أَدْنَى سِنِّ تَجِبُ فى الزكاةِ ، ولا يُخْرِجَ أَعْلَى مِن الجَذَعَةِ ، إلَّا أَن يَرْضَى رَبُ المالِ بإِخْراجِها بغيرِ جُبْرانٍ ، فيُقْبَلُ منه . والاَخْتِيارُ فى الصَّعُودِ والنُّزُولِ ، والشِّياهِ والدَّراهِم ، إلى رَبِّ المالِ . وجذا قال النَّخَعِيُّ ، والشافعيُّ ، وابنُ المُنْذِرِ . واخْتَلَفَ فيه عن إسْحاق . وقال قال النَّخْعِيُّ ، والشافعيُّ ، وابنُ المُنْذِرِ . واخْتَلَفَ فيه عن إسْحاق . وقال الثَّوْرِيُّ : يُخْرِجُ شاتَيْن أو عَشَرَة دَراهِمَ ؛ لأنَّ الشّاة مُقَوَّمَةٌ فى الشَّرْعِ بغضَمَ مَا وَجَب عليه ، أو دُونَ السِّنِ الواجِبَةِ ، وقال أصحابُ الرَّأْي : يَدُفعُ قِيمَةَ ما وَجَب عليه ، أو دُونَ السِّنِ الواجِبَةِ ، وفَضْلَ ما بينَهما دَراهِمَ . ولَنا ، أنَّ فى حَدِيثِ الصَّدَقاتِ الذى كَتَبه وفَضْلَ ما بينَهما دَراهِمَ . ولَنا ، أنَّ فى حَدِيثِ الصَّدَقاتِ الذى كَتَبه

لإنصاف

أو عشرون دِرْهَمًا ، وإن شاءَ أُخْرَجَ سِنَّا أَعْلَى منها ، وأَخَذ مثلَ ذلك . وهذا بلا نِزاعٍ بشَرْطِه ، ويُعْتَبَرُ فيما عدَل إليه ، أَنْ يكونَ في مِلْكِه ؛ فلو عَدِمَها لَزِمَه تَحْصَيلُ الأَصْلِ . على الصَّحيح مِنَ المذهبِ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ ، وقطعوا به . وقال أبو المَعالِى : لا يُعْتَبَرُ كُونُ ذلك في مِلْكِه . كما تقدَّم في بِنْتِ المَخاضِ إذا عَدِمَها وعدمَ ابنَ اللَّبونِ .

تنبيه : ظاهِرُ كلام المُصَنِّف ، وكلام كثير مِنَ الأصحاب ، أنَّه لو أُخْرَج شاةً وعَشَرَةَ دَراهِمَ ، أنَّه لا يُجْزِئُه . وهو أَحَدُ الوَجْهَيْن . وهو احْتِمالٌ في « الكافِي » ، و « المُغْنِي » ، و « الشَّرْح ِ » ، ومالا إليه . وقدَّمه ابنُ تَميم . وقيلَ : يُجْزِئُه . وهو الصَّحيحُ . اخْتارَه القاضي . وقال المَجْدُ في ابنُ تَميم . وهو أُقْيَسُ بالمذهب . قال ابنُ أبي المَجْدِ في « مُصَنَّفِه » : أَجْزَأُه في

الشرح الكبير أبو بكر ، لأنَس ، أنَّه قال : « ومَن بَلَغَتْ عِنْدَه مِن الإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ ، وليست عندَه جَذَعَةٌ ، وعندَه حِقَّةٌ ، فإنَّها تُقْبَلُ منه الحِقَّةُ ، ويَجْعَلُ معها شاتين ، إنِ اسْتَيْسَرَتا له ، أو عِشْرين دِرْهَمًا ، ومَن بَلَغَتْ عندَه صَدَقَةُ الحِثَّةِ ، وليست عندَه ، وعندَه الجَذَعَةُ ، فإنَّها تُقْبَلُ منه الجَذَعَةُ ، ويُعْطِيه المُصَدِّقُ عِشْرين دِرْهَمًا أو شاتَيْن ، ومَن بَلَغَتْ عندَه صَدَقَةُ الحِقَّةِ ، وليست عندَه إلَّا ابْنَةُ لَبُونِ ، فإنَّهَا تُقْبَلُ منه بنْتُ لَبُونِ ، ويُعْطِي شاتَيْن ، أو عِشْرِين دِرْهَمًا ، ومَن بَلَغَتْ صَدَقَتُه بنْتَ لَبُونٍ ، وليست عندَه ، وعندَه بِنْتُ مَخاضِ ، فإنَّها تُقْبَلُ منه بنْتُ مَخاض ، ويُعْطِي معها عِشْرِين دِرْهَمًا ، أو شاتَيْن »(١) . وهذا نَصُّ ثابتٌ صحيحٌ ، فلا يُلْتَفَتَ إلى ما سِواه . إذا ثَبَت هذا ، فإنَّه لا يَجُوزُ العُدُولُ إلى هذا الجُبْرانِ مع وُجُودِ الأَصْلِ ؛ لأنَّه مَشْرُوطٌ في الخَبَرِ بعَدَمِ الأَصْلِ . فإن أراد أن يُخْرِجَ فِي الجُبْرِانِ شَاةً ، وعَشَرَةَ دَرَاهِمَ ، فقال القاضي : يَجُوزُ ، كَمَا قُلْنَا في الكَفَّارَةِ ، له إخراجُها مِن جِنْسَيْن ، ولأنَّ الشَّاةَ مَقامُ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ ، فإذا اختار إخراجَها وعَشَرَةً جاز . ويَحْتَمِلُ المَنْعَ ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْكُ خَيَّرَ بينَ شاتَيْن أو عِشْرِين دِرْهَمًا ، وهذا قِسْمٌ ثالِثٌ ، فتَجْوِيزُه يُخالِفُ الخَبَرَ . واللهُ أعلمُ .

الأَظْهَرِ . وجزَم به في « الإِفَاداتِ » . وصحَّحَه في « تَصْحَيْحِ المُحَرَّرِ » . وقدَّمه في « الكافِي » ، وابنُ رَزِينٍ في « شَرْحِه » . وأَطْلَقَهما في « المُذْهَب » ، و « التَّلْخـيصِ » ، و « المُحَـرَّرِ » ، و « شَـرْحِرِ الهِدايَـةِ » لـــه ،

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ .

فَإِنْ عَدِمَ السِّنَّ الَّتِي تَلِيهَا انْتَقَلَ إِلَى الْأُخْرَى، وَجَبَرَهَا بِأَرْبَعِ شِيَاهٍ، أَوْ الفنع أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِلَى سِنِّ تَلِى الْوَاجِبَ،

٨٥٩ – مسألة : (فإن عَدِم السِّنَّ التي تَلِيها انْتَقَلَ إِلَى الْأَخْرَى ، الشرح الكبير وَجَبَرَها بأرْبَع ِ شِياهٍ ، أو أرْبَعِين دِرْهَمًا . وقال أبو الخَطَّابِ : لا يَنْتَقِلُ وَجَبَرَها بأرْبَع ِ شِياهٍ ، أو أرْبَعِين دِرْهَمًا . وقال أبو الخَطَّابِ : لا يَنْتَقِلُ إِلَى السِّنِّ تَلِي الواجِبَ) وذلك كمَن وجَبَتْ عليه جَذَعَةٌ فِعْدِمَها وَعَدِم الجَدَعَةَ وبِنْتَ اللَّبُونِ ، فَيَجُوزُ الحَقِقَ) أو وجَبَتْ عليه حِقَّةٌ فعَدِمَها وعَدِم الجَذَعَةَ وبِنْتَ اللَّبُونِ ، فَيَجُوزُ التَقِلَ إِلَى السِّنِّ الثالِثِ مع الجُبْرانِ ، فَيُخْرِجُ فِي الصُّورَةِ الأُولَى الْبَنَةَ لَبُونٍ ومعها أَرْبَع شِياهٍ أو أَرْبَعِين دِرْهَمًا ، ويُخْرِجُ الْبَنَةَ مَخاصٍ في الثَّانِيَةِ ، وهو ومعها أَرْبَع شِياهٍ أو أَرْبَعِين دِرْهَمًا ، ويُخْرِجُ الْبَنَة مَخاصٍ في الثَّانِيَةِ ، وهو ويُخْرِجُ المَنْ أَلْمَا أَلْهِ . وهو ويُخْرِجُ معها مِثْلَ ذلك . ذكرَه القاضي . وذكر أنَّ أحمد أَوْمًا إليه . وهو مذهبَ مَذْهَبُ الشافعيّ . وقال أبو الخَطّابِ : لا يَنْتَقِلُ إلَّا إلى سِنِّ تَلِي الواجِبَ ، مَذْهَبُ الشافعيّ . وقال أبو الخَطّابِ : لا يَنْتَقِلُ إلَّا إلى سِنِّ تَلِي الواجِبَ ، مَذْهَبُ الشافعيّ . وقال أبو الخَطّابِ : لا يَنْتَقِلُ إلَّا إلى سِنِّ تَلِي الواجِبَ ، مَذْهَبُ الشافعيّ . وقال أبو الخَطّابِ : لا يَنْتَقِلُ إلَّا إلى سِنِّ تَلِي النَّي النَّونِ ، أَنْ النَّصَّ إنَّه وَرَد بالعُدُولِ إِلَى سِنِّ واحِدَةٍ ، فَيَجِبُ الاقْتِصارُ عَلَي المَوْضِع ِ الذي وَرَد عَلَي هُ عَلَي المَوْضِع ِ الذي وَرَد الشِّياهِ (١) عن الإبلِ على المَوْضِع ِ الذي وَرَد

و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « النَّظْم ِ » ، و « الفُــروع ِ » ، الإنصاف و « الفَائقِ » ، و « القَواعِدِ الفِقْهِيَّةِ » . .

قوله: فإنْ عَدِمَ السِّنَّ التي تَلِيها ، انْتَقل إلى الأُخْرى ، وجبَرَها بأرْبَع ِ شِياهٍ ، أو أَرْبَعَين دِرْهَمًا . وهو المُذهبُ . اختارَه القاضي في « المُجَرَّدِ » . قال المَجْدُ في « شَرْخِه » : هو أَقْيَسُ بالمذهَبِ . قال ابنُ أبي المَجْدِ : وأَوْمَأ إليه الإمامُ أَحمدُ . وقال النَّاظِمُ : هذا الأَقْوَى . وجزَم به في « الوَجيزِ » ، وابنُ عَبْدُوسٍ في وقال النَّاظِمُ : هذا الأَقْوَى . وجزَم به في « الوَجيزِ » ، وابنُ عَبْدُوسٍ في

⁽١) في م: (الشاة) .

الشرح الكبر به النَّصُّ . وهذا قولُ ابن المُنْذِر . وَوَجْهُ الأُوَّلُ أَنَّه قد جَوَّزَ الانْتِقالَ إلى السِّنِّ التي تَلِيه مع الجُبْرانِ ، وجَوَّز العُدُولَ عنها أيضًا إذا عَدِم مع الجُبْرانِ إِذَا كَانَ هُوَ الْفَرْضَ ، وَهُلُهُنَا لُو كَانَ مَوْجُودًا أُجْزَأَ ، فإذَا عَدِم جَازِ الْعُدُولُ إلى ما يَلِيه مع الجُبْرانِ ، والنَّصُّ إذا عُقِل عُدِّي وَعُمِلَ بِمَعْناه ، وعلى مُقْتَضَى هذا القول يَجُوزُ العُدُولُ عن الجَذَعَةِ إلى بنْتِ مَخاضٍ مع سِتِّ شِياهٍ ، أو [١٤٧/٢ ط] سِتِّين دِرْهَمًا ، ومِن بنْتِ مَخاضِ إلى الجَذِّعَةِ ، ويَأْخَذُ سِتٌ شِياهٍ ، أو سِتِّين دِرْهَمًا . وإن أراد أن يُخْر جَ عن الأرْبَع ِ شِياهٍ شَاتَيْن وعِشْرين دِرْهَمًا ، جاز ؛ لأنَّهما جُبْرانان ، فهما كالكَفَّارَتَيْن . وكذلك في الجُبْرانِ الذي يُخْرِجُه عن فَرْضِ المِائتَيْنِ مِن الإِبلِ ، إذا أُخْرَجَ عن خَمْس بَناتِ لَبُونٍ خَمْسَ بَناتِ مَخاض ، أو مكانَ أَرْبَع ِ حِقاقٍ أَرْبَعَ بَناتِ لَبُونٍ ، جاز أن يُخْر جَ بعضَ الجُبْرانِ دَراهِمَ ، وبعضَه شِياهًا . ومتى وَجَد سِنًّا تَلِي الواجبَ لم يَجُز العُدُولُ إلى سِنٍّ لا تَلِيه ؛ لأنَّ الانْتِقالَ عن السِّنِّ التي تَلِيه إلى السِّنِّ الأُخْرَى بَدَلَّ لا يَجُوزُ مع إمْكانِ الأصْلِ . فلو عَدِم الحِقَّةَ وابْنَةَ اللَّبُونِ ، ووَجَد الجَذَعَةَ وابْنَةَ المَخاضُ ، وكان الواجبُ الحِقَّةَ ، لم يَجُز العُدُولُ إلى بنْتِ المَخاضِ ، وإن كان الواجِبُ ابْنَةَ لَبُونٍ ، لم يَجُزُ إِخْراجُ الجَذَعَةِ .

الإنصاف « تَذْكِرَتِه » ، و « المُنَوِّر » ، وابنُ رَزِينٍ في « شَرْحِه » ، و « مُنْتَخَبِ الْأَدَمِيِّ » . وقدَّمه في « الفَائقِ » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « الشَّرْحِ ِ » . ومَالَ إليه المُصَنِّفُ في ﴿ المُغْنِي ﴾ . وقال أبو الخَطَّابِ : لا يُتْقِلُ إِلَّا إلى سِنٍّ تَلِي الواجِبَ . وانْحتارَه ابنُ عَقِيل . قال في « النِّهايَةِ » : هو ظاهِرُ المذهب . وهو ظاهِرُ ما جزَم

فصل: فإن كان النّصابُ كلّه مِراضًا ، وفَرِيضَتُه مَعْدُومَةً ، فله أن يَعْدِلَ إلى السِّنِّ السُّفْلَى مع دَفْعِ الجُبْرانِ ، وليس له أن يَصْعَدَ مع أُخْدِ الجُبْرانِ ؛ لأنَّ الجُبْرانَ أكثَرُ مِن الفَصْلِ الذي بينَ الفَرْضَيْن وقد يَكُونُ الجُبْرانُ خَيْرًا مِن الأصْلِ ، فإنَّ قِيمَةَ الصَّحِيحَيْن أَكْثَرُ مِن قِيمَةِ المَرِيضَيْن ، وكذلك قِيمَةُ ما بينَهما ، وإذا كان كذلك لم يَجُزْ في الصُّعُودِ ، المَرِيضَيْن ، وكذلك قِيمَةُ ما بينَهما ، وإذا كان كذلك لم يَجُزْ في الصُّعُودِ ، وجاز في النُّزُولِ ؛ لأنَّه مُتَطَوِّعٌ بالزّائِدِ ، ورَبُّ المالِ يُقْبَلُ منه الفَصْلُ ، ولا يَجُوزُ لِلسَّاعِي أَن يُعْطِى الفَصْلَ مِن المِساكِين لذلك . فإن كان المُخْرِجُ وَلِيًّا ليَتِيمٍ ، لم يَجُزْ له النَّزُولُ أيضًا ؛ لأنَّه لا يَجُوزُ أن يُعْطِى الفَصْلَ مِن مالِ اليَتِيمِ ، فيتَعَيَّنُ شِراءُ الفَرْضِ مِن غيرِ المالِ .

به فى « الحُلاصَةِ » . وقدَّمه فى « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الرِّعايَةِ الصَّعْرَى » ، الإنصاف و « الحاوِيَيْن » . وأطْلَقَهما فى « المُنْهَبِ »، و « الكافى »، و « التَّلْخيصِ » ، و « الرِّعاية الكُبْرَى » ، و « الفُروعِ » . فعلى المذهبِ ، يجوزُ الانْتِقالُ إلى جُبْرانٍ ثالثٍ إذا عدِمَ النَّانِيَ ، كما لو وجَبَتْ عليه جَذَعَةٌ وعَدِمَ الحِقَّةَ وبنْتَ اللَّبونِ ، فله الانْتِقالُ إلى بِنْتِ مَخاضٍ ، أو وجَبَتْ عليه بِنْتُ مَخاضٍ ، وعَدِمَ بنْتُ مَخاضٍ ، وعَدِمَ بنْتَ لَبونٍ ، وابنَ لَبونٍ ، والحِقَّةَ ، فله الانْتِقالُ إلى الجَذَعةِ . قالَه المُصَنِّفُ ، *

فوائد ؛ إحْداها ، حَيْثُ جَوَّزْنا الجُبْرانَ ، فالخِيَرةُ فيه لرَبِّ المالِ مُطْلَقًا . على الصَّحيح مِنَ المذهب ، وعليه أكثرُ الأصحاب . وجزَم به فى « المُغْنِى » ، و « الكافِى » ، و « الشَّرْح » ، و « المُسْتَوْعِب » ، و « ابن رَزِين » . وقدَّمه فى « الفُروع » ، و « ابن تَميم » ، وغيْرِهما . إلَّا وَلَيُ اليَتِيم والمَجْنُونِ ،

والشَّارِحُ ، والمَجْدُ في ﴿ شُرْحِه ﴾ ، وغيرُهم .

• ٨٦ - مسألة : ﴿ وَلَا مَدْخَلَ لِلجُبْرَانِ فِي غِيرِ الْإِبِلِ ۗ ﴾ وذلك لأنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَد فيها ، وليس غيرُها في مَعْناها ؛ لأنَّها أَكْثُرُ قِيمَةً ، ولأنَّ الغَنَمَ لَا تَخْتَلِفُ فَرِيضَتُها باخْتِلافِ سِنِّها ، وما بينَ الفَرِيضَتَيْن في البَقَرِ يُخالِفُ ما بينَ الفُّرِيضَتَيْن في الإِبِلِ ، فامْتَنَعَ القِياسُ . فمَن عَدِم فَريضَةَ البَقَرِ أو الغَنَمِ ووَجَد دُونَها ، لم يَجُزْ له إخراجُها ، وإن وَجَد أعلى منها فأحَبُّ أن يَدْفَعَها مُتَطَوِّعًا بغيرِ جُبْرانٍ ، قُبِلَتْ منه ، وإن لم يَفْعَلْ كُلِّفَ شِراءَها مِن غير مالِه .

الإنصاف فإنَّه يتَعَيَّنُ عليه إخْراجُ الأَدْوَنِ المُجْزِئَ ، فيُعايَى بها . وقال القاضي : الخِيَرَةُ فيه لمَن أَعْطَى ، سواءٌ كان رَبُّ المال أو الآخِذَ . واخْتارَه المَجْدُ في « شَرْحِه » . ووجَّه في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ تخْريجًا بتَخْييرِ السَّاعي . الثَّانيةُ ، حيْثُ تعَدَّد الجُبْرانُ ، جَازَ إِخْرَاجُ جُبْرَانٍ غَنَمًا ، وجُبْرَانٍ دَرَاهِمَ ، فَيَجُوزُ إِخْرَاجُ شَاتَيْنَ أَوْ عِشْرِين دِرْهمًا . وهذا الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . جزَم به في « المُغْنِي » ، و « الشُّرْحِ » ، وغيرِهما . وقدَّمه في « الفُروعِ ِ » وغيرِه . وقيلَ : لا يجوزُ . قال المُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ: وكذا الحُكْمُ في الجُبْر انِ الذي يُخْرِجُه عن فَرْضِ المِائتَيْن مِنَ الإِبلِ إِذَا أُخْرَجَ عن جَمْس بَناتِ لَبونٍ خَمْسَ بَناتِ مَخاض ، أو مَكانَ أَرْبَع ِ حِقَاقٍ أَرْبَعَ بَناتِ لَبُونٍ . وقالَه غيرُهما . وهو داخِلٌ في كلام صاحِبِ«الفُروعِ» وغيرِه . وأمَّا الجُبْرانُ الواحِدُ ، ففيه الخِلافُ المُتَقَدِّمُ . الثَّالثةُ ، إذا عَدِمَ السِّنَّ الواجِبَ عليه ، والنِّصابُ مَعِيبٌ ، فلَه دَفْعُ السِّنِّ السُّفْلَى مع الجُبْرانِ ، وليس له دَفْعُ ما فوقَها مع أُخْذِ الجُبْرانِ ؟ لأنَّ الجُبْرانَ قدَّرَه الشَّارِعُ وَفْقَ مِا بِينَ الصَّحِيحَيْن ، وما بينَ المَعِيبَيْن أقَلَّ منه ، فإذا دفَعَه المالِكُ ، جازَ ؛ لتَطَوُّعِه بالزَّائدِ ، بخِلافِ السَّاعِي ، وبخِلافِ وَلِيِّ اليَتِيمِ والمَجْنُونِ ؛ فإنَّه لا يجوزُ له إخْراجٌ إِلَّا الأَدْوَنَ ، وهو أَقَلَّ الواجِبِ ، كما لا

فَصْلُ : النَّوْعُ الثَّانِي ، الْبَقَرُ ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّي تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ ، اللّهِ فَيَجِبُ فِيهَا حَتَّي تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ ، اللّهِ فَيَجِبُ فِيهَا تَبِيعًا وْ تَبِيعَةٌ ؛ وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ ؛ وَهِيَ النِّتِينَ تَبِيعَانِ ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ ، وَهِي السِّتِّينَ تَبِيعَانِ ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ .

فصل: قال ، رَضِيَ اللهُ عنه: (النَّوْعُ النَّانِي ، البَقَرُ ، ولَا شَيءَ فيها الشرح الكبر حتى تَبْلُغَ ثَلاثِين ، فيَجِبُ فيها تَبِيعٌ أُو تَبِيعَةٌ ؛ وهي التي لها سَنَةٌ ، وفي الأَرْبَغِين مُسِنَّةٌ ؛ وهي التي لها سَنَتان ، وفي السِّتِين تَبِيعان ، ثم في كلِّ ثَلاثِين تَبِيعٌ ، وفي كلِّ أَرْبَعِين مُسِنَّةٌ) صدقة البَقَرِ ثابِتَةٌ بالسُّنَّة والإِجْماع ؛ أما السُّنَّة فرَوى أبو ذرِّ ، رَضِي اللهُ عنه ، عن النبيِّ عَيْقِلَةٍ ، أَنَّه قال : « مَا مِنْ صاحِب إبلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَم لَا يُؤَدِّى زَكاتَها ، إلَّا جَاءَتْ يَوْمَ القِيَامَةِ صاحِب إبلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَم لَا يُؤَدِّى زَكاتَها ، إلَّا جَاءَتْ يَوْمَ القِيَامَة أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وأَسْمَنَهُ ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِها وَتَطَوُّهُ بأَخْفَافِها ، كُلَّمَا نَفِدَتْ أَخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ » . مُتَّفَقٌ عليه (١) .

يجوزُ له أَنْ يَتَبَرَّعَ ، كما تقدَّم قرِيبًا . الرَّابعةُ ، لو أُخْرَج سِنَّا أَعْلَى مِنَ الواجِبِ ، فهل الإنصاف كلَّه فَرْضٌ ، أو بعضُه تَطَوُّعٌ ؟ قال أبو الخَطَّابِ : كلَّه فَرْضٌ . وهو مُخالِفٌ للقاعِدَةِ . وقال القاضى : بعضُه تطَوعٌ . قال ابنُ رَجَبٍ : وهو الصَّوابُ ؛ لأنَّ الشَّارِعَ أَعْطاه جُبْرانًا عَنِ الزِّيادَةِ .

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، قوله في زَكاةِ البَقَرِ : فيَجِبُ فيها تَبِيعٌ أُو تَبِيعَةٌ . التَّبِيعُ ؛ ما عُمُرُه سَنةٌ و دخَل في الثَّانِيَةِ . على الصَّحيحِ مِنَ المُذهب ، وعليه أكثرُ الأصحابِ .

⁽١) أخرجه البخارى ، في : باب زكاة البقر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ٢/ ١٤٨ . ومسلم ، في : باب تغليظ عقوبة من لا يؤدى الزكاة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢/ ٦٨٦ ، ١٨٧ . كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء عن رسول الله عليه في منع الزكاة من التشديد ، من أبواب الزكاة . عارضة =

الشرح الكبير وعن مُعاذٍ ، قال : بَعَثَنِي النبيُّ عَلَيْكُ إلى اليَمَن ، وأَمَرَنِي أَن آخُذَ مِن كلِّ حالِم دِينارًا أو عَدْلَه مَعافِرَ (١) ، وأَمَرَنِي أَن آخُذَ مِن كُلِّ أَرْبَعِين مُسِنَّةً ، ومِن كلِّ ثَلاثِين بَقَرَةً تَبيعًا حَوْلِيًّا . رَواه الإمامُ أَحمدُ (١) ، وهذا لَفْظُه ، وأبو داودَ ، والتَّرْمَذِيُّ ، والنَّسائِيُّ ، وابنُ ماجه ، و لم يَذْكُر التُّرْمذِيُّ : ﴿ حَوْليًّا ﴾ . وقال : حديثٌ حسنٌ . وعندَ النَّسائِيِّ ، قال : أَمَرَنِي رسولُ اللهِ عَلَيْكُ حينَ بَعَثَنِي إلى اليَمَن أن لا آخُذَ مِن البَقَر شيئًا حتى تَبْلُغَ ثَلاثِين فإذا بَلَغَتْ ثَلاثِين ، ففيها عِجْلٌ تابعٌ ، جَذَعٌ أُو جَذَعَةٌ ، حتى تَبْلُغَ أَرْبَعِين ، فإذا بَلَغَتْ أَرْبَعِين ، فَفِيها (٣) بَقَرَةٌ مُسِنَّةٌ . ورَوَى الإمامُ أحمدُ (٢) ،

الإنصاف قال في « الفُروع ِ » : ذكره الأكثر . وقال في « الأحْكام السُّلْطانِيَّة ِ » : هي التي لها نِصْفُ سَبَنَةٍ . وقال ابنُ أبي مُوسَى : سَنَتان . وقيل : ما يَتْبَعُ أُمَّه إلى المَرْعَى . وقيل : مَا انْعَطَفَ شَعَرُه . وقيل : مَا حَاذَى قَرْنُه أَذْنَه . نصَّ عليه . وقدَّمه ابنُ

⁼ الأحوذي ٣/ ٩٥ . والنسائي ، في : باب التغليظ في حبس الزكاة ، وباب مانع زكاة الغنم ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٨ ، ٢٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في منع الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٦٩٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٦٩ ، ١٦٩ .

⁽١) المعافر ، بالعين المهملة ، بوزن مساجد ، هو موضع باليمن أو حيم من همدان باليمن تنسب إليهم الثياب

⁽٢) في : المسند ٥/ ٢٣٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٧ . وأبو داود ، في : باب زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦٣/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في زكاة البقر ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذي ٣/٥١١ . والنسائي ، في : باب زكاة البقر ، من كتاب الزكاة . المجتبي ١٧/٥ ، ١٨ . وابن ماجه ، في : باب صدقة البقر ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٧٦/١ ، ٧٧٥ .

⁽٣) زيادة من المجتبي .

⁽٤) في : المسند ٥/٢٤٠ . وذكره أبو عبيد ، في كتابه (الأموال ٣٨٣ .

بإسْنادِهِ ، عن يحيى بن الحَكَم ، أنَّ مُعاذًا قال : بَعَثَنِي رسولُ الله عَلَيْكُم أَصَدِّقُ أَهْلَ اليَمَن ، وأَمَرَنِي أَن آخُذَ مِن البَقَرِ مِن كُلِّ ثَلاثِين تَبِيعًا ، ومن كُلِّ أَرْبَعِين مُسِنَّةً . [١٤٨/٢ و] قال : فعَرَضُوا عليَّ أن آخُذَ ممّا بينَ الأرْبَعِين والخَمْسِين ، وبينَ السِّتِين والسَّبْعِين ، وما بينَ الثَّمانِين والتِّسْعِين ، فأبَيْتُ ذلك ، وقُلْتُ لهم : حتى أَسْأَلَ رسولَ الله عَلَيْكُ عن ذلك . فقَدِمْتُ ، فأخْبَرْتُ النبيَّ عَلِيلًا ، فأمَرَنِي أن آخُذَ مِن كلِّ ثلاثِين تِبَيعًا ، ومِن كُلِّ(') أَرْبَعِين مُسِنَّةً ، ومِن السِّنِّين تَبيعَيْن ، ومِن السَّبْعِين مُسِنَّةً وتَبِيعًا ، ومِن الثَّمانِين مُسِنَّتَيْن ، ومِن التِّسْعِين ثلاثَةَ أَتْباعٍ ، ومِن المِائَةِ مُسِنَّةً وتَبيعَيْن ، ومِن العَشَرَةِ ومائَةٍ مُسِنَّتَيْن وتَبيعًا ، ومِن العِشْرِين ومائَةٍ ثَلاثَ مُسِنَّاتٍ أَو أَرْبَعَةَ أَتْباعٍ ، وأَمَرَنِي رسولُ الله عَيْلِيُّكُم ، أَن لا آخُذَ فيما بينَ ذلك شيئًا ('إلَّا أن') تَبْلُغَ مُسِنَّةً أو جَذَعًا . يَعْنِي تَبِيعًا . وزَعَم أنّ الأُوْقاصَ لا فَريضَةَ فيها . ولا نَعْلَمُ خِلافًا في وُجُوبِ الزكاةِ في البَقَرِ . قال أَبُو عُبَيْدٍ : لا أَعْلَمُ النَّاسَ يَخْتَلِفُون فيه اليَوْمَ . ولا تَجِبُ في البَقَرِ زَكاةً حتى تَبْلُغَ ثَلاثِين في قولِ جُمْهُورِ العلماءِ . وحُكِيَ عن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ ،

تَميم ٍ . والتَّبيعُ ، جَذَعُ البَقَرِ . الثَّانيةُ ، يُجْزِئُ إِخْراجُ مُسِنٍّ عن تَبِيع ٍ وتَبِيعَةٍ . قالَه الإنصاف في « الفُروع ِ » وغيره .

> قوله : وفي أَرْبَعين مُسِنَّةٌ ؛ وهي التي لها سَنَتَان . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . أَعْنِي ، أَنَّ المُسِنَّةَ هي التي لها سَنَتان . وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقال القاضي ، في

⁽١) سقط من : م .

⁽۲ – ۲) في م : (حتى) .

الشرح الكبير والزُّهْرِيِّ أنُّهما قالا: في كلِّ خَمْسِ شاةٌ ؛ لأنَّها عُدِلَت بالإبل في الهَدْي والأُضْحِيَةِ ، كذلك في الزكاةِ . ولَنا ، ما تَقَدَّمَ مِن الخَبَرِ ، ولأنَّ نُصُبَ الزكاةِ إِنَّما تَثْبُتُ بالنَّصِّ والتَّوْقِيفِ ، وليس فيما ذَكراه نَصٌّ ولا تَوْقِيفٌ ، فلا يَثْبُتُ ، وقِياسُهم مُنْتَقِضٌ بِخَمْسِ وثَلاثِين مِن الغَنَمِ ، فإنَّها تَعْدِلُ خَمْسًا مِن الإِبِلِ في الهَدْي ، ولا زَكاةَ فيها ، وإنَّما تَجِبُ الزكاةُ فيها إذا كانت سائِمَةً . وحُكِيَ عن مالكٍ في العوامِل والمَعْلُوفَةِ زَكاةٌ ، كَقُوْلِه في الإِبِلِ ؛ لَعُمُومِ الخَبَرِ . وَلَنا ، مَا رَوَى عَمْرُو بِنُ شَعَيْبِ ، عِن أَبِيه ، عن جَدِّه ، عن النبيِّ عَيْقِ قال : « لَيْسَ فِي الْعَوَامِل صَدَقَةٌ » . رَواه الدَّارَقُطْنِيُّ(١) . وعن عليِّ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قال الرَّاوِي : أَحْسَبُه عن النبيِّ عَلِيْكُ فِي صَدَقَةِ البَقَرِ ، قال : ﴿ وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ شَيْءٌ ﴾ . رَواه أبو داود (٢) . وهذا مُقَيَّدٌ يُحْمَلُ عليه المُطْلَقُ ؛ ولأنَّه قولُ عليٌّ ، ومُعاذٍ ، وجابِرٍ ، ولأنَّ صِفَةَ النَّماء مُعْتَبَرَةً في الزكاةِ ، وإنَّما تُوجَدُ في السَّائِمَةِ .

« الأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ » : هي التي لها سنَةٌ . وقيلَ : هي التي لها ثَلاثُ سِنِين . وقيل : هي التي لها أرْبَعُ سِنِين . وقيل : هي التي يَلِدُ مِثْلُها . وقيل : هي التي بَلَغَتْ سِنَّ أُمِّها حينَ وَضَعَتْها . وقيل : هي التي أَلْقَتْ سِنًّا . نصَّ عليه . وجزَم به في « الفُروع ِ » ، ولها سَنَتان .

فوائل ؛ منها ، المُسِنَّةُ ؛ هي ثَنِيَّةُ البَقَر . ومنها ، يجوزُ إخْراجُ أَعْلَى مِنَ المُسِنَّةِ سِنًّا عنها . ومنها ، لا يُجْزِيُّ إخْراجُ مُسِنٌّ عن مُسِنَّةٍ . على الصَّحيح مِنَ المذهب .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٠ .

⁽٢) في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦٢/١ .

فصل : والواجبُ فيها في كلِّ ثلاثِين تَبيعٌ أو تَبيعَةٌ ، وهو الذي له سَنَةٌ ودَخَل في الثَّانِيَةِ ، وقِيلَ له ذلك لأنَّه يَتْبَعُ أُمَّه . وفي كلِّ أَرْبَعِين مُسِنَّةٌ ، وهي التي لها سَنتان ، وهي الثَّنيَّةُ . ولا فَرْضَ في البَقَر غَيْرُهما . وفي السِّتِّين تَبِيعانِ كَمَا ذَكُر في أَوَّل المَسْأَلَةِ . وهذا قولُ جُمْهُور العلماءِ ؛ منهم الشُّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، والحسنُ ، ومالكٌ ، واللَّيْثُ ، والتَّوْرِئُ ، والشافعيُّ ، وإسْحاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأبو يُوسُفَ ، ومحمدٌ . وقال أبو حنيفةً ، في رِوايَةٍ عنه : فيما زاد على الأرْبَعِين بحِسابه ، في كلِّ بَقَرَةٍ رُبعُ عُشْرِ مُسِنَّةٍ ، فِرارًا مِن جَعْلِ الوَقْصِ تِسْعَةَ عَشَرَ ، فإنَّه مُخَالِفٌ لجَمِيع ِ أَوْ قاصِها ، فإنَّها عَشَرَةٌ عَشَرَةٌ . ولَنا ، حَدِيثُ مُعاذٍ المذْكُورُ ، وهو صَريحٌ في مَحَلِّ النِّزاعِ ، ولأنَّ البَقَرَ أَحَدُ بَهِيمَةِ الأَنْعام ، فلم يَجِبْ في زَكاتِها كَسْرٌ ، كسائِر الأُنْواعِ ، ولا يَنْتَقِلُ مِن فَرْضِها فيها بغيرِ وَقْصٍ ، كسائِرِ الفُرُوضِ ، و كما بينَ الثَّلاثِين والأَرْبَعِين ، ومُخالَفَةُ قَوْلِهم للأَصُولِ أَشَدُّ مِن الوُّجُوهِ التي ذَكَرْناها ، وعلى أنَّ أوْقاصَ الإِبِلِ والغَنَمِ مُخْتَلِفَةٌ ، فجاز الاختِلافُ هَلْهُنا . فإن رَضِي رَبُّ المال بإعْطاء المُسِنَّةِ عن التَّبيعِ ، والتَّبيعَيْن عن المُسِنَّةِ ، أو أكْبَرَ منها سِنًّا عنها ، جاز . واللهُ أعلمُ .

قدَّمه في « الفُروع ِ » وغيرِه . وقيل : يُجْزِئُ . وجزَم به بعضُهم . فعلَيْه ، يُجْزِئُ الإنصاف إخْراجُ ثَلاثِين تَبِيعٌ ، وفى كلِّ الإنصاف أَرْبَوِين مُسِنَّةٌ . بلا نِزاع ٍ . لكنْ لو اجْتَمَعَ الفَرْضان ، كمِائَةٍ وعِشْرِين ، فحُكْمُها حُكْمُ الإِبلِ إذا اجْتَمَعَ الفَرْضان ، على ما تقدَّم . لكنْ نصَّ الإمامُ أحمدُ هنا على التَّخْيير . وقدَّمه في « الرِّعايَةِ » . وقال في « مُخْتَصَرِ ابن ِ تَميم ٍ » ، و « تَجْريدِ

المقنع

وَلَا يُجْزِئُ الذَّكُرُ فِي الزَّكَاةِ فِي غَيْرِ هَذَا ، إِلَّا ابْنُ لَبُونِ مَكَانَ بِنْتِ مَخَاضٍ إِذَا عَدِمَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النِّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا، فَيُجْزِئُ الذَّكُرُ فِي الْغَنَمِ، وَجْهًا وَاحِدًا، وَفِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

الشرح الكبير

٨٩١ - مسألة : (ولا يُجْزِئُ الذَّكُرُ فِي الزَكَاةِ فِي غيرِ هذا ، إلَّا ابنُ لَبُونِ مَكَانَ بِنْتِ مَخاضٍ إِذَا عَدِمَها ، إلَّا أَن يَكُونَ النِّصابُ كلَّه ذُكُورًا ، فَيُجْزِئُ الذَّكُرُ فِي الغَنَمِ ، وَجْهًا واحِدًا ، وفي البَقَرِ والإِبلِ في أَحَدِ الوَجْهَيْن) الذَّكُرُ لا يُخْرَجُ في الزكاةِ أَصْلًا إلَّا في البَقَرِ ، فأمّا ابنُ لَبُونٍ مَكَانَ بِنْتِ مَخاصَ فليس بأصْل ، ولهذا لا يُجْزِئُ مع وُجُودِها ، وإنّما يُجْزِئُ الذَّكُرُ في البَقَرِ عن الثَّلاثِين ، ولما تكرَّرَ منها ، كالسِّين والتِسْعِين ، فيها تبيعٌ يُحْزِئُ الذَّكُرُ في البَقَرِ عن الثَّلاثِين وغيرِها ، كالسَّبْعِين ، فيها تبيعٌ ومُسَيَّةٌ . وإن شاء أَخْرَجَ مكانَ الذُّكُورِ إِنانًا ؛ لُورُودِ النَّصِّ بهما ، فأمّا الأرْبَعُون وما تكرَّرَ منها ، كالشَّمانِين ، فلا يُجْزِئُ في فَرْضِها إلَّا الإِناثُ ، الأرْبَعُون وما تكرَّرَ منها ، كالثَّمانِين ، فلا يُجْزِئُ في فَرْضِها إلَّا الإِناثُ ، لِنَصِّ الشَّارِعِ عليها ، إلَّا أَن يُخْرِجَ عن المُسِنَّةِ تَبِيعَيْنِ ، فيجُوزُ . فإذا لِنَصِّ الشَّارِعِ عليها ، إلَّا أَن يُخْرِجَ عن المُسِنَّة تَبِيعَيْنِ ، فيجُوزُ . فإذا لنَصِّ الشَّارِعِ عليها ، إلَّا أَن يُخْرِجَ عن المُسِنَّة تَبِيعَيْنِ ، فيجُوزُ . فإذا وأَنْ بَعْتَ مائةً وعِشْرِين خُيِّرَ المالِكُ بِينَ إِخْراجِ ثَلاثِ مُسِنَاتٍ ، أَو أَرْبَعَة فِي مَا أَنْ أَن يُخْرِجَ على ما نَطَق به الخَبَرُ . هذا التَّفْصِيلُ فيما إذا كان في بَقَرِه إناثٌ .

الإنصاف

قوله : ولا يُجْزِئُ الذَّكرُ في الزَّكاةِ في غيرِ هذا ، إلَّا ابنُ لَبُونٍ مَكانَ بنْتِ

العِنايَةِ »: فإنِ اجْتَمَعَ مِائَةٌ وعِشْرُون ، فهل يَتَعَيَّنُ فيها ثَلاثُ مُسِنَّاتٍ ، أو يُخَيَّرُ بينَها وبينَ أَرْبِعَةِ أَبْعِقةٍ ؟ وَجْهان . وقال القاضي ، في « أَحْكَامِه » : يأْخُذُ العامِلُ الأَفْضَلَ . وقيل : المُسِنَّاتِ .

فصل : وإذا كان في ماشِيَتِه إناتٌ لم يَجُزْ إخْراجُ الذُّكَرِ ، وجْهًا واحِدًا ، إِلَّا فِي المَوْضِعَيْنِ المَذْكُورَيْنِ . وقال أبو حنيفةَ : يَجُوزُ إِخْراجُ الذُّكَرِ مِن الغَنَمِ الْإِناثِ ؛ لقَوْلِ رسولِ اللهِ عَلَيْكَ : ﴿ فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ ﴾(١) . وَلَفْظُ الشَّاةِ يَقَعُ على الذَّكَرِ والأَنْثَى ، ولأنَّ الشَّاةَ إِذا أُمِرَ بها مُطْلَقًا ، أَجْزَأ فيها الذَّكَرُ والْأَنْثَى ، كالأُضْحِيَةِ . ولَنا ، أنَّه حَيوانٌ تَجِبُ الزكاةُ في عَيْنِه ، فكانتِ الْأَنُوثِيَّةُ مُعْتَبَرَةً في فَرْضِه ، كالإِبلِ ، والمُطْلَقُ يَتَقَيَّدُ بالقِياسِ على سائِر النُّصُب ، والأُضْحِيَةُ غيرُ مُعْتَبَرَةٍ بالمالِ ، بخِلافِ مَسْأَلَتِنا .

فصل : فإن كانت ماشِيَّتُه كلُّها ذُكُورًا ، أَجْزَأُ الذُّكُرُ في الغَنَم ، وَجْهًا واحِدًا ، ولأنَّ الزكاةَ مُواساةٌ ، فلا يُكَلَّفُ المُواساةَ مِن غير مالِه ، ويَجُوزُ إِخْرَاجُه فِي البَقَرِ فِي أَصَحِّ الوَجْهَيْنِ لذلك . وفيه وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّه لا يَجُوزُ ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيلًا نَصَّ على المُسِنَّاتِ في الأرْبَعِيناتِ ، فيَجِبُ اتِّباعُ مَوْرِدِه ، فيُكَلَّفُ شِراءَها إذا عَدِمَها ، كما لو لم يَكُنْ في ماشِيَتِه إلا مَعِيبًا . والصَّحِيحُ الأُوَّلُ ؛ لأنَّا قد جَوَّزْنا الذَّكرَ في الغَنَمِ ، مع أنَّه لا مَدْخَلَ له في زَكاتِها مع وُجُودِ الإناثِ ، فالبَقَرُ التي للذُّكرِ فيها مَدْخَلُ أُوْلَى . وفي الإِبلِ وَجُهانَ ؟

الإنصاف

قُولُه : إِلَّا أَنْ يَكُونَ النِّصَابُ كُلُّه ذُكُورًا ، فَيُجْزِئُ الذَّكُرُ فِي الغَنَمِ ، وَجْهًا واحِدًا . [٢٠١/١ ظ] وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، وقطَع به كثيرٌ مِنَ الأُصحابِ ،

مَخاصَ إِذَا عَدِمَهَا . كَمَا تَقَدُّم . وهذا الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، إلَّا مَا اسْتَثْنَى ، على ما يأْتِي قريبًا ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقيل : يُجْزِئُ ذَكُرُ الغَنَمِ عنِ الْإِبلِ والغَنَم أيضًا .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٦ .

الشرح الكبير أُوْجَهُهما ما ذَكَرْنا . وْالفَرْقُ بينَ النُّصُب الثَّلاثَةِ ، أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ نَصَّ على الْأُنْتَى في فَرائِضِ الإبل والبَقَرِ ، وأطْلَقَ الشَّاةَ الواجِبَةَ ، وقال في الإبل : « مَنْ لَمْ يَجِدْ بِنْتَ مَخَاضِ ، أُخْرَجَ ابْنَ لَبُونٍ ذَكَرًا »(١) . ومِن حيث المَعْنَى أَنَّ الإِبلَ يَتَغَيَّرُ فَرْضُها بزيادَةِ السِّنِّ ، فإذا جَوَّزْنا إِخْراجَ الذَّكَر أَفْضَى إِلَى التَّسْوِيَةِ بِينَ الفَرْضَيْنِ ؛ لأَنَّه يُخْرِجُ ابنَ لَبُونٍ عن خَمْسِ وعِشْرين للخَبَر ، وعن سِتِّ وثَلاثِين ، وهذا المَعْنَى يَخْتَصُّ الإبلَ . فعلى هذا يُخْرجُ أَنْنَى ناقِصَةً بقَدْر قِيمَةِ الذَّكَر . فإن قِيلَ : فالبَقَرُ أيضًا يَأْخُذُ منها تَبيعًا عن تُلاثِين ، وتَبِيعًا عن أرْبَعِين إذا كانت كلُّها أَتْبِعَةً ، وقُلْنا بأخْذِ الصَّغِيرَةِ مِن

الإنصاف كالمُصَنِّفِ. وقيلَ: لا يُجْزِئُ . فعليه ، يُجْزِئُ أَنْثَى بِقِيمَةِ الذَّكَرِ ، فيُقَوَّمُ النِّصابُ

مِنَ الْأَناثَى ، وتُقَوَّمُ فريضَتُه ، ويُقَوَّمُ نِصابُ الذُّكُورِ ، وتُؤْخَذُ أُنثَى بقِسْطِه . قوله : وفي الإِبلِ والبَقَرِ في أحدِ الوَجْهَينِ . يغنِي ، يُجْزِئُ إِخْراجُ الذُّكَرِ إِذَا كان النِّصابُ كلُّه ذُكُورًا ، في الإبل والبَقَرِ ، في أَحَدِ الوَّجْهَيْنِ . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ. صحَّحَه في «النَّظْمِي»، و «المُغْنِيي»، و «الشَّـرْحِي»، و « الرِّعايَتَيْن » . وجزَم به في « الوَجيزِ » ، و « العُمْدَةِ » ، وغيرِهما . وقدَّمه في « الفُروعِ ِ » ، و « الفائقِ » ، و « شَرْح ِ ابنِ رَزِينٍ » ، وغيرِهم . والوَجْهُ الثَّانِي ، لا يُجْزِئُ فيهما إلَّا أُنتَى ، فتُقَدَّمُ كَما تُقَدَّمُ في نِصابِ ذُكورِ الغَنَمِ على الوَّجْهِ

الثَّانِي . وأَطْلَقَهُما في « الهدايَةِ » ، و « المُسْتَوْعِب » ، و « التَّلْخيص » ،

و « الحاوِيَيْن » . وقيلَ : يُجْزِئُ عَنِ البَقَرِ لا عَنِ الإِبلِ ؛ لِقَلَّا يُجْزِئُ ابنُ لَبُونٍ عَن

خَمْسٍ وعِشْرِين وعن سِتْ وثَلاثِين ، فيَتَساوى الفَرْضان . وقيل : يُجْزِئُ ابنُ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ من حديث أنس.

وَيُوْخَذُ مِنَ الصِّغَارِ صَغِيرَةٌ ، وَمِنَ الْمِرَاضِ مَرِيضَةٌ . وَقَالَ أَبُو اللَّهَ اللَّهِ اللَّهَ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ . بَكْرٍ : لَا يُؤْخَذُ إِلَّا كَبِيرَةٌ صَحِيحَةٌ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ .

الصِّغارِ . قلنا : هذا يَلْزَمُ مِثْلُه في إِخْراجِ الأَنْثَى ، فلا فَرْقَ . ومَن جَوَّزَ الشرح الكبر إخْراجَ الذَّكَرِ في الكلِّ ، قال : يَأْخُذُ ابْنَ لَبُونٍ مِن خَمْسٍ وعِشْرِين ، قِيمَتُه دُونَ قِيمَةِ ابنِ لَبُونٍ يَأْخُذُه مِن سِتَّةٍ وثَلاثِينَ ، ويَكُونُ بينهما في القِيمَةِ كا بينَهما في العَدَدِ ، ويَكُونُ الفَرْضُ بصِفَةِ المالِ ، وإذا اعْتَبَرْنا القِيمَةَ لم يُرَدَّ إلى التَّسْوِيَةِ ، كما قُلْنَا في الغَنَمِ . ويَحْتَمِلُ أَن يُخْرِجَ ابنَ مَخاصٍ عن خَمْسَةٍ وعِشْرِين مِن الإِبلِ ، فيَقُومَ الذَّكَرُ مَقامَ الأَنْثَى التي في سِنِّه ، كَسائِرِ

٨٦٢ – مسألة: (ويُؤْخَذُ مِن الصَّغارِ صَغِيرَةٌ ، ومِن المِراضِ مَرِيضَةٌ () . وقال أبو بكر : لا يُؤْخَذُ إلَّا كَبِيرَةٌ صَحِيحَةٌ على قَدْرِ المالِ) متى كان حالُ نصابٍ كلَّه صِغارًا جاز أُخْذُ الصَّغِيرَةِ ، في الصَّحِيحِ مِن

الإنصاف

مَخاضٍ عن خَمْسٍ وعِشْرِين ، فيقُومُ الذَّكُرُ مَقامَ الأَنْفَى التى فى سِنّهِ كَسَائر النّصُبِ . وحَكَاه ابنُ تَميم عن القاضى ، وأنّه أصحُّ . وقال : قال القاضى : يُخْرِجُ عن سِتُ وثَلاثِين ابنَ لَبُونٍ زَائِدَ القِيمَةِ على ابن مَخاضِ بقَدْرِ ما بينَ النّصابَيْن . وقال فى « المُذْهَبِ » : فإنْ كانت كلّها ذُكورًا ، أَجْزَأُ إِخْراجُ الذَّكرِ في البَقرِ ، قُولًا واحِدًا ، وفي الإبلِ والغَنَم وَجُهان . كذا وجَدْتُه في نُسْخَتِين ؟ القَطْعَ بالإِجْزاءِ في البَقرِ ، وإطْلاق الخِلافِ في الإبلِ والغَنَم ، ولم أرَ هذه الطَّريقة لغيرِه ، فلعلَّه تَصْحِيفٌ مِنَ الكاتِب .

قُوله: ويؤُخَذُ مِنَ الصُّغارِ صَغْيَرَةٌ ، ومِنَ المِرَاضِ مَرِيضَةٌ . هذا الصَّحيحُ مِنَ

النُّصُب َ.

⁽۱) في م: ﴿ مريض ﴾ .

المَذْهَبِ . وإنَّما يُتَصَوَّرُ ذلك بأن تُبدَّلَ كِبارٌ بصِغارٍ في أثناءِ الحَوْلِ ، أو يَكُونَ عندَه نِصابٌ مِن الكِبارِ ، فتَوالَدَ نِصابًا مِن الصِّغارِ ، ثم تَمُوتَ الأُمَّهاتُ ، ويَحُولَ الحَوْلُ على الصِّغارِ . وقال أبو بكر : لا يُؤخذُ إلَّا كَبِيرةٌ تُخْزِئُ في الأُضْحِيةِ . وهو قولُ مالكِ ؛ لقولِ النبيِّ عَيْقَةٍ : ﴿ إِنَّما حَقَّنَا وَيَ الجَذَعَةِ أَوِ النَّبِيَّةِ ﴾ (١) . ولأنَّ زِيادَةَ السِّنِ ١ ١٤٩/٢ و] في المالِ لا يَزِيدُ فِي الجَذَعَةِ أَوِ النَّبِيَّةِ ﴾ (١) . ولأنَّ زِيادَةَ السِّنِ ١ ١٤٩/٢ و] في المالِ لا يَزِيدُ بها الواجِبُ ، كذلك نقصانه لا يَنْقُصُ به . ولنا ، قولُ الصِّدِيقِ ، رَضِي اللهُ عنه : والله لو مَنعُونِي عَناقًا كانُوا يُؤدُونَ العَناقَ ، ولأنَّه مالَ تَجِبُ فيه الزكاةُ اللهُ عنه : ولله اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ الرَّفُقُ المَالكِ في المَوْضِعَيْن ، كا ("أَنَّ ما") دُونَ رَيادَةُ السِّنِ ، فليس يَمْتَنِعُ الرَّفْقُ بالمالكِ في المَوْضِعَيْن ، كا ("أَنَّ ما") دُونَ النِّصابِ عَفْقٌ ، وما فَوْقَه عَفْقٌ ، والحديثُ مَحْمُولٌ على مالٍ فيه كبارٌ ، النِّصابِ عَفْقٌ ، وما فَوْقَه عَفْقٌ ، والحديثُ مَحْمُولٌ على مالٍ فيه كبارٌ ،

الإنصاف

المذهب ، وعليه أكثرُ الأصحاب ، ونصَّ عليه في الصَّغِيرَةِ . وقال أبو بَكْر : لا يُؤْخَذُ إلَّا كَبِيرَةٌ صَحِيحَةٌ ، على قَدْرِ المالِ . وحكاه عن أحمدَ . قال القاضى : أَوْمَأَ إليه في روايَةِ ابن مَنْصُورٍ . وذكره في « الانتِصَارِ » ، و « الواضِح ِ » روايَةً . قال الحَدُوانِيُ : وهو ظاهِرُ كلام ِ الخِرَقِيِّ ، كشاةِ الإبلِ . وفرَّق بينَهما . فعلى المَحْدُوانِيُ : وهو ظاهِرُ كلام ِ الخِرَقِيِّ ، كشاةِ الإبلِ . وفرَّق بينَهما . فعلى المذهبِ ، يُتَصَوَّرُ أَخْذُ الصَّغيرَةِ إذا أَبْدَلَ الكِبارَ بصِغارٍ ، أو ماتَتِ الأُمَّاتُ وبَقِيَتِ

⁽١) لم يرد مرفوعًا بهذا اللفظ .

وقريب منه ما يورده المصنف في صفحة ٤٤٣ من حديث سعر بن ديسم ، من رواية الطبراني في الكبير ٢٠٢/٧ . وفيه أن هذا من كلام المصدق وليس النبي عليه . وانظر نصب الراية ٣٥٤/٢ . وتلخيص الحبير ١٥٥/٢ .

⁽٢) تقدم تخريجه في ٣١/٣ .

⁽٣ - ٣) سقط من : الأصل .

وظاهِرُ مَا ذَكَرَهُ شَيخُنا هَهُنا ، وقولُ الأصحابِ أَنَّ الحُكْمَ فَى الفُصْلانِ السِرِ الكَّوَالُمُعُولِ ، كَالْحُكْمِ فَى السِّخالِ ؛ لِمَا ذَكَرْنا فَى الغَنَمِ ، وَيَكُونُ التَّعْدِيلُ بِالقِيمَةِ مَكَانَ زِيادَةِ السِّنِ ، كَا قُلْنا فَى إِخْراجِ الذَّكْرِ مِن الذَّكُورِ ، قال شيخُنا (۱) : ويَحْتَمِلُ أَن لا يَجُوزَ إِخْراجُ الفُصْلانِ والعُجُولِ ، وهو قولُ الشَّنويَةِ بِينَ الفُرُوضِ ، فَيُخْرِجَ ابْنَةَ مَخاضٍ الشَافعيِّ ؛ لِقلَّا يُفْضِي إلى التَّسُويَةِ بِينَ الفُرُوضِ ، فَيُخْرِجَ ابْنَةَ مَخاضٍ عن خَمْسٍ وعِشْرِين ، وسِتِّ وثَلاثِين وسِتِّ وأَرْبَعِين ، وإحْدَى وسِتِّين ، ويُخْرِجَ ابْنَتَى اللَّبُونِ عن سِتِّ وسَبْعِين ، وإحْدَى وتِسْعِين ، ومائة وعِشْرِين ، ويُفْضِى إلى (۱) الانتِقَالِ مِن بنْتِ اللَّبُونِ الواحِدَةِ مِن إحْدَى وَيُمْدِي

الصِّغارُ . وذلك على الرِّوايَةِ المَشْهورَةِ ؛ أنَّ الحَوْلَ ينْعَقِدُ على الصِّغارِ مُنْفَرِدًا ، كما الإنصاف تقدُّم .

وسِتِّين إلى ابْنَتَىْ لَبُونٍ في سِتِّ وسَبْعِين ، مع تَقارُبِ الوَقْصِ بينَهما ،

تنبيه: شَمِلَ كلامُ المُصَنِّفِ: ويُوْخَدُ مِنَ الصِّغارِ صغِيرةً. الفُصْلانَ مِنَ الإِبلِ ، والعَجاجِيلَ مِنَ البَقَرِ ؛ فيُؤْخَدُ منها كالسِّخالِ. وهو أحَدُ الوُجوهِ ، وهو ظاهِرُ كلامِ كثيرٍ مِنَ الأصحابِ . وقدَّمه « ابن تَميمٍ » ، و « الفائقِ » ، و « الرِّعايَةِ الكُبْرِي » ، و « الحاوِي الكَبِيرِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « شَرْحِ ابن رَزِين » ، و غيرِهم . فلا أثرَ للسِّنِ ، ويُعْتَبَرُ العَدَدُ ، فيُؤْخَدُ مِن خَمْسِ وعِشْرِين إلى إحْدَى وسِتِّين واحِدَةً منها ، ثمَّ في سِتِّ وسَبْعِين ثِنتان ، وكذا في إحْدَى وتِسْعِين ، ويُؤْخَدُ فِي ثَلاثِينَ عِجْلًا إلى تِسْعٍ وخَمْسِين واحِدٌ ، ويُؤْخَدُ في سِتِّين إلى يَسْعٍ وتَمانِين اثنان ، وفي التَّسْعِين ثَلاثُ منها . فيُعانِي بذلك على هذا سِتِّين إلى تِسْعٍ وثَمانِين اثنان ، وفي التَّسْعِين ثَلاثُ منها . فيُعانِي بذلك على هذا

⁽١) في : المغنى ٤٨/٤ .

⁽٢) سقط من : م .

الشرح الكبير وبينَهما في الأصْل أَرْبَعون ، والخَبَرُ وَزَد في السِّخال ، فيَمْتَنِعُ قِياسُ الفُصْلانِ والعُجُول عليها ؛ لِما ذَكَرْنا مِن الفَرْقِ .

الوَجْهِ ، والتَّعْدِيلُ على هذا الوَجْهِ بالقِيمَةِ مَكَانَ زِيادَةِ السِّنِّ ، كما سَبَق في إخراجِ الذَّكر مِنَ الذُّكُور ، فلا يُؤدِّي إلى تَسْويَةِ النُّصُبِ التي غايرَ الشَّرْعُ بالأحْكامِ فيها باخْتِلافِها . والوَجْهُ الثَّاني ، لا يجوزُ إخْراجُ الفُصْلانِ والعَجاجيلِ . وهو احْتِمالٌ في « المُغْنِي » . وقوَّاه ومالَ إليه . واخْتارَه المَجْدُ في « شَرْحِه » . وهذا المذهبُ على ما اصْطَلَحْناه ؟ فَيُقَوَّمُ النِّصابُ مِنَ الكِبار ، ويُقَوَّمُ فَرْضُه ، ثم يقَوَّمُ الصِّغارُ ، ويُؤْخَذُ عنها كبيرةٌ بالقِسْطِ ؛ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى تَسْوِيَةِ النُّصُبِ فِي سَنِّ المُخْرَجِ والوَجْهُ الثَّالِثُ ، وقالَه أبو الخَطَّابِ في ﴿ الانْتِضَارِ ﴾ ، يُضَعِّفُ سِنَّ المُخْرَجِ في الإِبلِ ، فيُخْرِجُ عن خَمْسِ وعِشْرِين واحدَةً منها ، ويخْرِجُ عن سِتِّ وثَلاثِين واحدَةً منها ، كَسِنٍّ واحدَةٍ منْهُنَّ مرَّتَيْن ، وفي سِتٍّ وأَرْبَعِين مِثْلُ واحدَةِ ثلاثَ مرَّاتٍ ، وفي إحْدَى وسِتِّين مِثْلُها أَرْبَعَ مرَّاتٍ . والعُجولُ على هذا . وأَطْلَقَهُنَّ المَجْدُ في « شَرْحِه » . والوَجْهُ الرَّابِعُ ، واخْتارَه أيضًا أبو الخَطَّابِ في « الانْتِصارِ » : يُضَعِّفُ ذلك في الإبل خاصَّةً . والوجْهُ الخامِسُ ، وقالَه السَّامَرِّئُ في « المُسْتَوْعِب » ، يخْر جُ عن خَمْس وعِشْرين فَصِيلًا واحدًا منها ، وعن سِتُّ و ثَلاثِين فَصِيلًا و احدًا منها ومعه شاتَان أو عشرُون درْهَمًا ، وعن ستٌّ وأرْبَعين واحدًا منها ، ومعه الجُبْرانُ مُضاعفًا ، فيكونُ أَرْبَعُ شِيَاهٍ أَو أَرْبَعُون دِرْهمًا ، أو شاتَان مع عِشْرِين دِرْهَمًا . وعن إحدى وسِتِّين واحدًا منها ، ومعه الجُبْرانُ مُضاعَفًا مرَّتَيْن ، فيكونُ سِتَّ شِيَاهٍ أو سِتِّين دِرْهَمًا . ويخْرِجُ عن ثَلاثِين عِجْلًا [٢٠٢/١ و] واحدًا منها ، وعن أرْبَعِين واحِدًا وثُلُثَ قِيمَةِ آخَرَ . انتهى . وأطْلَقَهُنَّ في « الفُروعِ » . وقيل : يُؤْخَذُ مِنَ الصِّغارِ مِن غيرِ اعْتِبارِ سِنٍّ . وقيل : يُعْتَبَرُ بغَنَمِه دُونَ غَنَم غيرِه .

فصل : وكذلك إذا كان النَّصَابُ كلَّه مِراضًا ، فالصَّحِيحُ مِن المَذْهَب جَوازُ إِخْراجِ الفَرْضِ منه ، ويَكُونُ وَسَطًا في القِيمَةِ ، ولا اعْتِبارَ بقِلَّةِ العَيْبِ وكَثْرَتِه ؛ لأنَّ القِيمَةَ تَأْتِي على ذلك . وهو قولَ الشافعيِّ ، وأبي يُوسُفَ ، ومحمدٍ . وقال مالكُ : إن كانت كلُّها جَرْباءَ أُخْرَجَ جَرْباءَ ، وإن كانت هَتْماءَ كُلُّفَ شِراءَ صَحِيحَةٍ . وقال أبو بكر : لا يُجْزِئُ إِلَّا صَحِيحَةٌ ؛ لأنَّ أحمدَ قال : لا يُؤْخَذُ إِلَّا ما يَجُوزُ في الأضاحِي ، وللنَّهْي عن أُخْذِ ذاتِ العَوارِ ، فعلى هذا يُكَلَّفُ شِراءَ صَحِيحَةٍ بقَدْر قِيمَةِ المَريضَةِ . وَلَنَا ، قُولُ النبيِّ عَلِيْكُ : ﴿ إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ﴾(') . وقال : « إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسأَلُّكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ » . رَواه أبو داودَ (١) . ولأنَّ مَبْنَى الزكاةِ على المُواسَاةِ ، وتَكْلِيفُ الصَّحِيحَةِ عن المِراض إخْلالٌ بالمُواساةِ ، ولهذا يَأْخُذُ مِن الرَّدِيءِ مِن الحَيَوانِ والثِّمارِ مِن جِنْسِه ، ومِن اللَّهَامِ والهُزالِ مِن المَواشِي مِن جِنْسِه ، كذا هذا . وأمَّا الحَدِيثَ فَيُحْمَلَ على ما إذا كان فيه صَحِيحٌ ، فإنَّ الغَالِبَ الصَّحَّةُ . وإن كان في النِّصاب بعضُ الفَريضَةِ صَحِيحًا ، أُخْرَجَ الصَّحِيحَة ، وتَمَّمَ الفَريضَةَ مِن المِراضِ على قَدْرِ المالِ ، ولا فَرْقَ في هذا بينَ الإبلِ والبَقَرِ والغَنَم . والحُكْمُ في الهَرِمَةِ والمَعِيبَةِ كالحُكْم في المَريضَةِ سَواءٌ ؛ لأَنَّها في مَعْناها . واللهُ أعلمُ .

فائدة : لو كان عندَه أقلُّ مِن خَمْس وعِشْرِين مِنَ الإِبل ِصِغارًا ، وجَبَتْ عليه الإنصاف

⁽١) تقدم تخريجه في ٩٩/٢ ، وفي صفحة ٢٩١ . من حديث معاذ .

⁽٢) في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦٥/١ .

المقنع

فَإِنِ اجْتَمَعَ صِغَارٌ وَكِبَارٌ ، وَصِحَاحٌ وَمِرَاضٌ ، وَذُكُورٌ وَإِنَاتٌ ، لَمْ يُؤْخَذْ إِلَّا أَنْثَى صَحِيحَةٌ كَبِيرَةٌ عَلَى قَدْرِ [١٥٠] قِيمَةِ الْمَالَيْنِ.

الشرح الكبير

٨٦٣ - مسألة : (فإنِ اجْتَمَعَ كِبارٌ وصِغارٌ ، وصِحاحٌ ومِراضٌ ، وذُكُورٌ وإناثٌ ، لم يُؤْخَذْ إِلَّا أَنْثَى كَبيرَةٌ صَحِيحَةٌ على قَدْرِ قِيمَةِ المَالَيْنِ) متى كان عندَه نِصابٌ ، فنَتَجَتْ منه سِخالٌ في أثْناء الحَوْل ، وجَبَتِ الزكاةُ فى الجَمِيع ِ ، فى قولِ أَكْثَرِ أهلِ العلم ِ ، وكأنَّ حَوْلَ السِّخالِ حَوْلُ أَصْلِها . وحُكِيَ عن الحسن ، والنَّخَعِيِّ : لا زَكاةَ في السِّخال حتى يَحُولَ عليها الحَوْلُ ؛ لقولِه عليه السلامُ : ﴿ لَا زَكَاةَ فِي مَالِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ »(١) . وَلَنا ، قُولُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، لساعِيه : اعْتَدَّ عليهم بالسَّخْلَةِ ، يَرُوحُ بها الرَّاعِي على يَدَيْه ، ولا تَأْخُذْها منهم(٢) . وهو مَذْهَبُ عليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، ولا يُعْرَفُ لهما مُخالِفٌ في الصَّحابَةِ ، فكان إِجْمَاعًا . والخَبَرُ مَخْصُوصٌ بمال التِّجَارَةِ ، فإنَّه يُضَمُّ إليه نَمَاؤُه بالاتِّفاقِ ،

الإنصاف في كلِّ خَمْس شأةٌ كالكِبَار .

قوله : فإنِ اجْتَمَعَ صِغَارٌ وكِبارٌ ، وصِحَاحٌ ومِرَاضٌ ، وذكورٌ وإناثٌ ، لم يُؤْخَذْ إِلَّا أَنْتَى صَحِيحَةً كَبِيرَةً ، على قَدْرِ قِيمَةِ المالَيْنِ . وهذا المذهبُ ، وعليه الأُصحابُ . فعلى هذا ، لو كان قِيمَةُ المال المُخْرَجِ ، إذا كان المالُ المُزَكَّى كلُّه كِبَارًا صِحاحًا ، عِشْرِين ، وقِيمَتُه بالعَكْسِ عَشَرَةٌ ، وجبَتْ كبيرةٌ صحيحة قِيمَتُها خَمْسَةَ عشَرَ مع تَساوِى العَدَدْين . ولو كان الثُّلُثُ أعْلَى ، والثُّلُثان أَدْنَى ، فشاةٌ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٧ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٤.

فَيُقَاسُ عَلَيه . وَالْحُكْمُ فَى فُصْلانِ الْإِبِلِ ، وَعَجَاجِيلِ البَقَرِ ، كَالْحُكْمِ فَى السِّخْلَةَ لا تُؤْخَذُ فَى الزَكَاةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ أَى السِّخْلَةَ لا تُؤْخَذُ فَى الزَكَاةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ [١٤٩/٢ عَ] قُولِ عُمَرَ ، ولِمَا ذَكَرْنَا فِى المَسَالَةِ التِي قَبْلَهَا .

فصل: وإن كان في النّصابِ ذُكُورٌ وإناتٌ ، لم يُؤْخَذُ إلّا أَنْنَى . وقد ذَكَرْنا ذلك . وإن كان فيه صِحاحٌ ومِراضٌ ، أخْرَجَ صَحِيحةً قِيمتُها على قَدْرِ قِيمَةِ المَالَيْن ، ولا يَجُوزُ إِخْراجُ المَريضَةِ ؛ لقولِه تعالى : ﴿ وَلَا يَشَمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تَنفِقُونَ ﴾ (اللّهُ ولا يَحُوزُ إِخْراجُ المَريضَة ؛ لقولِه تعالى : ﴿ وَلَا يُخْرَجُ فِي تَيَمّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تَنفِقُونَ ﴾ (الله ولا يَحُورُ عَلىه السلامُ : ﴿ وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ، وَلَا تَيْسٌ ، إلّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ ﴾ (الله وإن كان النّصابُ كلّه مِراضًا إلّا مِقْدارَ الفَرْضِ ، فهو مُخَيَّرٌ بينَ إخْراجِه ، وبينَ شِراءِ فَريضَةٍ قَلِيلَةِ القِيمَةِ فَيُخْرِجُها ، ولو كانتِ الصَّحِيحَةُ غيرَ الفَريضَةِ بَعَدَدِ الفَريضَةِ ، مثلَ مَن وَجَب عليه ابْنَتَا لَبُونٍ ، وعندَه الْفَريضَة ، مثلَ مَن وَجَب عليه ابْنَتَا لَبُونٍ ، وعندَه وبَدَه وبَتَ عليه حِقَّتان وعندَه ابْنَتَا لَبُونٍ صَحِيحَتَيْن ، فيُخْرِجُهما . وإن الجُبرانِ ، وبينَ شِراءِ حِقَّتَيْن صَحِيحَتَيْن على قَدْرِ قِيمَةِ المَالِ . وإن كان الجُبرانِ ، وبينَ شِراءِ حِقَّتَيْن صَحِيحَتَيْن على قَدْرِ قِيمَةِ المَالِ . وإن كان الجُبرانِ ، وبينَ شِراءِ حِقَّتَيْن صَحِيحَتَيْن على قَدْرِ قِيمَةِ المَالِ . وإن كان الجُبرانِ ، وبينَ شِراءِ حِقَّتَيْن صَحِيحَتَيْن على قَدْرِ قِيمَةِ المَالِ . وإن كان

قِيمَتُها ثَلاثَةَ عشَرَ وتُلُثُ . وبالعَكْسِ ، شاةٌ قِيمَتُها سِتَّةَ عشَرَ وتُلُثَان . وعندَ ابنِ الإنصاف عَقِيلٍ ، مَن لَزِمَه رأْسان فيما نِصْفُه صحيحٌ ومَعِيبٌ ، أُخْرَجَ صحِيحةً ومَعِيبَةً ، كِنصَابٍ صحيحٍ مُفْرَدٍ . وهذا القوْلُ مِنَ المُفْرَداتِ .

⁽١) سورة البقرة ٢٦٧ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ من حديث أنس.

⁽٣) الحوار ، بالضم وقد يكسر : ولد الناقة ساعة تضعه أو إلى أن يفصل عن أمه .

المَنع وَإِنْ كَانَ نَوْعَيْنِ ؟ كَالْبَخَاتِيِّ وَالْعِرَابِ ، وَالْبَقَرِ وَالْجَوَامِيسِ، وَالْضَّأْنِ وَالْمَعْزِ ،

الشرح الكبر عندَه جَذَعَتان صَحِيحَتان ، فله إخراجُهما مع أُخذِ الجُبْرانِ . وإن كان عليه حِقَّتان ، ونِصْفُ مالِه صَحِيحٌ ، ونِصْفُه مَريضٌ ، فقال ابنُ عَقِيلٍ : له إخراجُ حِقّةٍ صَحِيحَةٍ وحِقّةٍ مَريضَةٍ ؛ لأنَّ النّصْفَ الذي يَجبُ فيه إحْدَى الحِقَّتَيْنِ مَرِيضٌ كلَّه . والصَّحِيحُ في المَذْهَبِ خِلافُ ذلك ؛ لأنَّ في مالِه صَحِيحًا ومَرِيضًا ، فلم يَمْلِكْ إخْراجَ مَرِيضَةٍ ، كما لو كان نِصابًا واحِدًا ، و لم يَتَعَيَّن النَّصْفُ الذي وَجَبَتْ فيه الحِقَّةُ في المِراض ، وكذلك لو كان لشَريكَيْن ، لم يَتَعَيَّنْ حَقُّ أَحَدِهما في المِراض دُونَ الآخر . وإن كان النِّصابُ كلُّه صَحِيحًا ، لم يَجُزْ إِخْراجُ المَعِيبَةِ وإن كَثُرَتْ قِيمَتُها ، للنَّهْي عن أخْذِها ، ولِما فيه مِن الإضْرارِ بالفُقَراءِ ، ولهذا يُسْتَحَقُّ رَدُّها فى البَيْع ِ وإن كَثُرتْ قِيمَتُها .

٨٦٤ – مسألة : (وإن كان نَوْعَيْن ؛ كالبَخاتِيِّ والعِرابِ(') ،

فائدة : لو كان ماله مِائةً وإحْدَى وعِشْرين شاةً ، والجميعُ مَعيبٌ إلَّا واحدَةً ، أو كَان عندَه مِائَةٌ وإحْدَى وعِشْرون شاةً كبيرةً ، والجميعُ سِخَالٌ إِلَّا واحدةً كبيرةً ، فإنَّه يُجْزِئُه عن ِ الأَوَّلِ صحيحَةٌ ومَعِيبَةٌ ، وعن ِ الثَّانِي شاةٌ كبيرةٌ وسَخْلَةٌ ، إنْ وجَبَتِ الزَّكَاةُ في سِخالِ مُفْرَدَةٍ ، وإلَّا وجَبَتْ كبيرةٌ بالقِسْطِ . وهو مَعْنَى قوْلِهم : وإنْ كان الصَّحيحُ غيرَ واجبٍ ، لَزِمَه إخْراجُ الواجِبِ صَغِيحًا بقَدْرِ المالِ .

قوله : وإنْ كان نَوْعَين ، كالبَخاتِيِّ والعِرَابِ ، والبَقَرِ والجَوَاميس ، والضَّأْنِ

⁽١) البخاتي : الإبل الخراسانية . والعراب : الإبل العربية الخالصة .

والبَقَرِ والجَوامِيسِ ، والضَّأْنِ والمَعْزِ ، أو كان فيه كِرامٌ ولِعَامٌ ، وسِمانٌ ومَهازِيلُ ، أُخِذَتِ الفَرِيضَةُ مِن أَحَدِهما على قَدْرِ قِيمَةِ المَالَيْن) لا نَعْلَمُ خِلافًا بِينَ أَهلِ العلمِ في ضَمِّ أَنُواعِ الأَجْناسِ بَعْضِها إلى بَعْضٍ ، في إيجابِ الزكاةِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ مَن نَحْفَظُ عنه مِن أهلِ العلمِ على ضَمِّ الضَّأْنِ إلى المَعْزِ . إذا ثَبَت هذا فإنَّه يُخْرِجُ الزكاةَ مِن أَيِّ الأَنُواعِ أَحَبٌ ، سَواءٌ دَعَتِ الحَاجَةُ إلى ذلك ، بأن يَكُونَ الواجِبُ واحِدًا ، و(١) لا يَكُونَ الواجِبُ واحِدًا ، و(١) لا يَكُونَ في فَرِيضَةٌ كَامِلَةٌ ، وقال عِكْرِمَةُ ، ومالكٌ ، وإسحاقُ : يُخْرِجُ مِن النَّوْعَيْن فيهِ فَرِيضَةٌ كَامِلَةٌ ، وقال عِكْرِمَةُ ، ومالكٌ ، وإسحاقُ : يُخْرِجُ مِن أَيُّهِما شاء ، وقال الشافعيُّ : القِياسُ أن العَدَدَيْنِ ، فإنِ اسْتَوَيا أَخْرَجَ مِن أَيِّهِما شاء ، وقال الشافعيُّ : القِياسُ أن يُؤخَدَ مِن كلِّ نَوْعٍ ما يَخُصُّه . احْتارَه ابنُ المُنْذِرِ ؛ لأَنَّها أَنُواعَ تَجِبُ فيها الزكاةُ ، فتَجِبُ زكاةُ كلِّ نَوْعٍ ما يَخُصُّه . احْتارَه ابنُ المُنْذِرِ ؛ لأَنَّها أَنُواعَ تَجِبُ فيها الزكاةُ ، فتَجِبُ زكاةُ كلِّ نَوْعٍ منه ، كأَنُواعِ الشَّمَرةِ والحُبُوبِ . فيها الزكاةُ ، فتَجِبُ زكاةُ كلِّ نَوْعٍ منه ، كأَنُواعِ الشَّمَرةِ والحُبُوبِ . فيها الزكاةُ ، فتَجِبُ زكاةُ كلِّ نَوْعٍ منه ، كأَنُواعِ الشَّمَةِ والحُبُوبِ .

الإنصاف

والمَعْزِ ، أو كان فيه كرامٌ ولِمَامٌ ، وَسِمانٌ ومَهَازِيلُ ، أُخِذَتِ الفَرِيضَةُ مِن أَحَدِهما على قَدْرِ قِيمَةِ المالَين . اعلمْ أنَّه إذا كان النِّصابُ مِن نَوْعَيْن ، كما مثَّل المُصنِّف ، أَوَّلًا ، فقطَع بأنَّه تُوْخَذُ الفَرِيضَةُ مِن أَحَدِهما على قَدْرِ قِيمَةِ المالَيْن . وهذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وجزَم به في « الوَجيزِ » ، و « المُعْنِي » ، و « الشَّرْحِ » ، وغيرِهم . وقدَّمه في « الفُروعِ » وغيرِه . وقيلَ : يُخَيَّرُ السَّاعِي . واختارَه أبو بَكْر . ونقل حَنْبَلٌ في ضأْنٍ ومَعْزِ ، يُخَيَّرُ السَّاعِي ؛ لاتِّحادِ الواجِبِ . و لم يَعْتَبِرْ أبو بَكْرٍ ونقل حَنْبَلٌ في ضأْنٍ ومَعْزِ ، يُخَيَّرُ السَّاعِي ؛ لاتِّحادِ الواجِبِ . و لم يَعْتَبِرْ أبو بَكْرٍ

⁽١) في م : ﴿ أُو ﴾ .

ولَنا ، أنَّهما نَوْعا جِنْسِ مِن الماشِيَةِ ، فجاز الإخْراجُ مِن أيِّهما شاء ، كما لو اسْتَوَى العَدَدانِ ، وكالسِّمانِ والمَهازِيلِ ، وما ذَكَرَه الشافعيُّ يُفْضِي إلى تَشْقِيصِ الفَرْضِ ، وقد عَدَل إلى غَيْرِ الجِنْسِ فيما دُونَ خَمْسٍ وعِشْرِين مِن الإِبلِ مِن أَجْلِ ذلك ، فالعُدُولُ إِلَى النَّوْعِ أُولَى . إِذَا تُبَت ذلك ، فإنه يُخْرِجُ مِن أَحَدِ النَّوْعَيْنِ ما قِيمَتُه كَقِيمَةِ المُخْرَجِ مِن النَّوْعَيْنِ ، فإذا كان النَّوْعان سَواءً ، وقِيمَةُ المُخْرَجِ مِن أَحَدهما اثْنَىْ عَشَرَ ، وقِيمَةُ المُخْرَجِ مِن الآخر خَمْسةَ عَشَرَ ، أُخْرَجَ مِن أَحَدِهما ما قِيمَتُه ثَلاثَةَ عَشَرَ ، وإن كان الثُّلُثُ مَعْزًا ، والثُّلُثان ضَأَنًا ، أخْرَجَ ما قِيمَتُه أَرْبَعَةَ عَشَرَ ، وإن كان بالعَكْس ، أُخْرَجَ ما قِيمَتُه ثلاثةَ عَشَرَ . وإن كان في إبلِه عَشْرٌ بَخاتِيٌّ ، وعَشْرٌ مَهْريَّةٌ ١٧ ، وعَشْرٌ عِرابيَّةٌ ، وقِيمَةُ ابْنَةِ المَخاضِ البُخْتِيَّةِ ثَلاثُون [١٥٠/٢ و] والمَهْرِيَّةِ أَرْبَعَةٌ وعِشْرُون ، والعِرابِيَّةِ اثْنَا عَشَرَ ، أُخْرَجَ ابْنَةَ مَخاضٍ قِيمَتُها ثُلُثُ قِيمَةِ بِنْتِ مَخاضٍ بُخْتِيَّةٍ ، وهو عَشَرَةٌ ، وثُلُثُ قِيمَةِ مَهْريَّةٍ ثَمانِيَةٌ ، وثُلُثُ قِيمَةِ عِرابيَّةٍ أَرْبَعَةٌ ، فصار الجَمِيعُ اثْنَيْن وعِشْرِين . وكذلك الحُكْمُ في أنُّواعِ البَقَرِ ، وفي السِّمانِ مع المَهازِيلِ ، والكَرائِمِ مع اللُّئام .

الإنصاف

القِيمَةَ فى النَّوْعَيْن . قال المَجْدُ : وهو ظاهِرُ ما نقل حَنْبَلْ . وقال فى « الفُروعِ » : ويتَوَجَّهُ ، فى حِنْثِ مَن حلَف لا يأْكُلُ لَحْمَ بَقَرِ يأْكُلِه لَحْمَ جامُوسٍ ، الخِلافُ لنا هنا فى تَعارُض الحقيقَةِ اللَّغويَّةِ والعُرْفيَّةِ ، أَيُّهما يُقَدَّمُ ؟ وأمَّا إذا كان النِّصابُ فيه

⁽١) نسبة إلى مهرة بن حيدان ، بطن من بطون قضاعة من القحطانية ، كانوا يقيمون باليمن تنسب إليهم الإبل المهرية . معجم قبائل العرب ١١٥١/٣ .

فصل : والأولى أن يُخْرِجَ عن ماشِيَتِه مِن نَوْعِها ؛ فَيُخْرِجُ عن البَخاتِيّ بُخْتِيَّةً ، وعن العِرابِ عِرابِيَّةً ، وعن الكِرامِ كَرِيمَةً ، فإن أُخْرَجَ عن الكِرامِ هَزِيلَةً بقِيمَةِ السَّمِينَةِ جاز . ذَكَرَه أبو بكر . وحُكِى عن القاضى أنَّه لا يَجُوزُ . والصَّحِيحُ الأوَّلُ ؛ لأنَّ القِيمَةَ مع اتَّحادِ الجِنْسِ هي المَقْصُودَةُ ، فإن أَخْرَجَ عن النِّصابِ مِن غيرِ نَوْعِه ممَّاليسِ في مالِه منه شيءٌ ففيه وَجُهان ؛ أَحَدُهما ، يُجْزِئُ ؛ لأنَّه أُخْرَجَ عنه مِن جِنْسِه ، فجازَ كما لوْ أُخْرَجَ مِن أَحَدِ النَّوْعَيْنِ عنهما . اخْتاره أبو بكر . والثانِي ، لا يُجْزِئُ ؛ لأنَّه أُخْرَجَ مِن غيرِ الجِنْسِ ، وفارَقَ ما إذا أُخْرَجَ مِن أَحَدِ مَنْ أَحَدِ نَوْعَيْ مالِه ؛ لأنَّه جاز فِرارًا مِن تَشْقِيصِ الفَرْضِ ، بخِلافِ مَنْ أَتَد أَعْلَمُ .

الإنصاف

كِرامٌ ولئامٌ ، وسِمانٌ ومَهازِيلُ ، فجزَم المُصَنِّفُ هنا بأنَّه تُوْخَذُ الفَريضَةُ مِن أَحَدِهما على قَدْرِ قِيمَةِ المَالَيْن . وهو اخْتِيارُه . وذكره أبو بَكْرٍ ، فى هزِيلَةٍ بقِيمَةِ سَمينَةٍ . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّه يجِبُ فى ذلك الوسَطُ . نصَّ عليه ، بقَدْرِ قِيمَةِ المالَيْن . جزَم به فى « الرِّعايَةِ الصَّغْرَى » ، و « الحاوِيَيْن » . وقدَّمه فى « الفُروعِ » ، و « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » .

فوائله ؛ إحداها ، لو أخْرَجَ عن ِ النَّصابِ مِن غيرِ نَوْعِه ما ليس في مالِه منه ، جازَ ، إنْ لم تنْقُصْ قِيمَةُ المُخْرَجِ عن ِ النَّوْعِ الواجبِ . على الصَّحيحِ مِنَ المَدهبِ . وعلى قوْلِ أَبِى بَكْرٍ ، يجوزُ ولو نَقَصَتْ . وقيلَ : لا يُجْزِئُ هنا مُطْلَقًا ، كغيرِ الجِنْسِ ، وجازَ مِن أَحَدِ نَوْعَيْ مالِه ، لتَشْقيصِ الفَرْض . وقيلَ : يُجْزِئُ ثَنِيَّةٌ مِنَ الضَّانِ عن المَعْزِ ، وَجْهًا واحِدًا . الثَّانِيةُ ، لا تُصَمَّمُ الظِّباءُ ، إذا قُلنا : تجِبُ الزَّكاةُ فيها ، إلى الغَنَمِ في تكْميلِ النِّصابِ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . واحْتارَ في الرَّكاةُ فيها ، إلى الغَنَمِ في تكْميلِ النِّصابِ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . واحْتارَ في

المقنع

فَصْلُ : النَّوْعُ الثَّالِثُ ، الْغَنَمُ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ ، فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ .

الشرح الكبير

فصل : قال رَضِي اللهُ عنه : (النَّوْعُ الثَّالِثُ) في (الغَنَمِ) .

مسألة: (ولاشيء فيها حتى تَبْلُغُ أَرْبَعِين ، فَتَجِبُ فيها شاةً ، إلى مِائَةٍ وعِشْرِين ، فإذا زادَت واحِدَةً ففيها 'شاتان إلى مِائَتَيْن ، فإذا زادَت واحِدَةً ففيها 'شاتان إلى مِائَتَيْن ، فإذا زادَت واحِدَةً ففيها' ثَلاثُ شِياهٍ ، ثُمَّ فِي كلِّ مائَةِ شَاةٍ شَاةٌ) الأصْلُ في وُجُوبِ صَدَقَةِ الغَنَمِ السُّنَّةُ والإِجْماعُ ؛ أمّا السُّنَّةُ فما روَى أنسٌ ، في كتابِ الصَّدَقاتِ الذي كَتَبَه له أبو بكرٍ ، رَضِي الله عنه (") ، أنَّه قال : (في صَدَقَةِ الغَنَمِ في سائِمَتِها ، إذا كانَتْ أَرْبَعِين إلى عِشْرِين ومائةٍ شاةٌ ، فإذا زادَتْ على مائتَيْن ، ففيها شاتان ، فإذا زادَتْ على مائتَيْن ، ففيها شاتان ، فإذا زادَتْ على مائتَيْن ، فايدًا ثلاثِمائةٍ ففي كلِّ مائةٍ شَاةٌ ، فإذا إلى ثلاثِمائةً ففي كلِّ مائةً شاةٌ ،

الإنصاف

[«] الرِّعايَةِ الكُبْرَى » ، أَنَّها تُضَمُّ ، وحُكِيَ وَجْةً ، وحُكِيَ روايةٌ أيضًا . الثَّالثةُ ، يُضَمُّ ما تولَّدَ بينَ وَحْشِيٍّ وأهْلِيٍّ ، إِنْ وجَبَتْ .

قُوله في زَكَاةِ الغَنَمِ . إِلَى مَائَتَيْن ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً ، فَفَيهَا ثَلاثُ شِياهٍ . هذا بلا نِزاعٍ .

قوله : ثم فى كُلِّ مائَةِ شَاةٍ شَاةٌ . فيكونُ في أَرْبَعِمائَةِ شَاةٍ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، وفى خَمْسِمائةٍ خَمْسُ شِيَاهٍ . وعلى هذا فقِسْ . وهذا المذهبُ بلارَيْبِ . نصَّ عليه ،

٠ (١ – ١)سقط من : م .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ .

وإذا كَانَتْ سَائِمَةُ الرجل ناقِصَةً مِن أَرْبَعِين شَاةً واحِدَةً فليس فيها صَدَقَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، وَلَا يُخْرِجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةً ، وَلَا ذَاتَ عَوَارِ ، ولا تَيْسًا ، إِلَّا ما شاء المُصَدِّقُ » وأخبارٌ سِوَى هذا . وأجْمَعَ المُسْلِمُون على وُجُوبِ الزِكَاةِ فيها ، وهذا المَذْكُورُ هَلْهُنا مُجْمَعٌ عليه ، حَكَاه ابنُ المُنْذِرِ ، إِلَّا أَنَّه حُكِيَ عن مُعاذٍ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أَنَّ الفَرْضَ لا يَتَغَيَّرُ بعدَ المِائَةِ وإحْدَى وعِشْرِين ، حتى تَبْلُغَ مِائتَيْن واثْنَيْن وأرْبَعِين ، ليَكُونَ مِثْلَىٰ (١) مَائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِين . وَرَوَاهُ سَعِيدٌ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ مُغِيرَةً ، عن الشُّعْبِيِّ ، عن مُعاذٍ ، أنَّه كان إذا بَلَغَتِ الشِّياهُ مائتَيْن لم يُغَيِّرُها ، حتى تَبْلُغَ أَرْبَعِين ومائتَيْن ، فيَأْخُذَ منها ثَلاثَ شِياهٍ ، فإذا بَلَغَتْ ثَلاثَمائَةٍ ، لم يُغَيِّرُها ، حتى تَبْلُغَ أَرْبَعِين وثَلاثَمائَةٍ ، فَيَأْخُذَ منها أَرْبَعًا . ولا يَثْبُتُ عنه . والحديثُ الذي رَوَيْناهُ دَلِيلٌ على خِلافِ ما رُوِيَ عنه ، والإِجماعُ على خِلافِ هذا القول دَلِيلٌ على فَسادِهِ ، وما رَواه سَعِيدٌ مُنْقَطِعٌ ؛ فإنَّ الشُّعْبِيُّ لَم يَلْقَ مُعاذًا . وظاهِرُ المَذْهَبِ أَنَّ فَرْضَ الغَنَم لا يَتَغَيَّرُ بعدَ مائتَيْن وواحِدَةٍ ، حتى يَبْلُغَ أَرْبَعَمِائَةٍ ، فَيَجِبُ في كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ، ويَكُونُ مَا بِينَ مَائِتَيْن وواحِدَةٍ إِلَى أَرْبَعِمائةٍ وَقُصًا ، وذلك مائةٌ وتِسْعَةٌ وتِسْعُون . وهذا قولُ أَكْثَر العلماءِ . وعن أحمدَ رِوايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّها إذا زادَتْ على ثَلاثِمائَةٍ واحِدَةً ،

لإنصاف

وعليه أكثرُ الأصحابِ . قال الزَّرْكَشِيُّ : اخْتارَه القاضى ، وجمْهورُ الأصحابِ . وعنه ، فى ثَلَاثِمائةٍ وواحِدَةٍ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، ثم فى كلِّ مائة ِ شاةٍ شاةٌ ، فيكونُ فى خَمْسِمائة ِ شاةٍ شاةٍ خَمْسُ شِياهٍ ، فالوَقْصُ مِن ثَلاثِمائةٍ وواحدةٍ إلى خَمْسِمائةٍ .

⁽١) في ۾ : « مثل » .

الشرح الكبر ففيها أرْبَعُ شِياهٍ ، ثم لا يَتَغَيَّرُ الفَرْضُ حتى تَبْلُغَ خَمْسَمائَةٍ ، فيَكُونُ في كلِّ مائَةٍ شاةٌ ، ويَكُونُ الوَقْصُ الكَبيرُ ما بينَ ثَلاثِمائةٍ وواحِدَةٍ إلى خَمْسِمائةٍ . اخْتَارَهُ أَبُو بِكُرٍ . وهو قولُ النَّخَعِيِّ ، والحسن [١٥٠/٢ ط] بن ِ صالِحٍ ؛ لأنَّ النبيُّ عَلَيْكُ جَعَلِ الثَّلاثَمائةِ حَدًّا للوَقْص ، وغايَةً ، فيَجِبُ أَن يَتَعَقَّبُه تَغَيُّرُ النِّصابِ ، كالمائتَيْن . ولَنا ، أنَّ قولَ النبيِّ عَلَيْكُ : « فَإِذَا زَادَتْ ، فَفِي كُلِّ مائَةٍ شَاةٌ » . يَقْتَضِي أَلَّا يَجِبَ فيما دُونَ المائةِ شيءٌ ، وفي كِتاب الصَّدَقاتِ الذي كان عندَ آلِ عُمَرَ بن الخَطَّابِ: فإذا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمائةٍ وَاحِدَةً ، فَلَيْس فِيهَا شَيءٌ ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعَمائةِ شَاةٍ ، ففِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ (١٠ . وهذا صَرِيحٌ لا يَجُوزُ خِلافُه، وتَحْدِيدُ النِّصابِ لاسْتِقْرارِ الفَريضَةِ، لا لِلْغَايَةِ . ٨٦٦ – مسألة : ﴿ وَيُؤْخَذُ مِن المَعْزِ الثَّنِيُّ ، ومِن الضَّأْنِ الجَذَعُ ﴾

الإنصاف وعنه ، أنَّ المِائةَ زائدَةٌ ؛ ففي أَرْبَعِمائةٍ وواحدَةٍ خَمْسُ شِياهٍ ، وفي خَمْسِمائةٍ و واحِدَةِ سِتُّ شِياهِ . وعلى هذا أَبدًا .

فائدتان ؛ إحْدَاهما ، مِنَ الأصحاب مَن ذكر هذه الرِّوايَةَ الأخيرةَ ، وقال : اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وأَنَّ التِي قَبْلَهَا سَهْوٌ ؛ منهم المَجْدُ في ﴿ شَرْحِه ﴾ . وذكر بعضُهم الرِّوايَةَ الثَّانيةَ ، وقال : اخْتارَهَا أبو بَكْرٍ . و لم يَذْكُرِ [٢٠٢/١ خ] الثَّالثةَ ، وهو مَعْنَى ما في « المُغْنِي »(٢) . وذكرَهما بعضُ المُتأُخِّرين ؛ منهم ابنُ حَمْدانَ ، وابنُ تَميم ِ . الثَّانيةُ ، قوله : ويُؤْخَذُ مِنَ المَعْزِ الثَّنِيُّ ، ومِنَ الضَّأْنِ الجَذَعُ . فالثَّنِيّ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٧ .

⁽٢) انظر : المغنى ٤/ ٣٩ .

لا يُجْزِئُ في صَدَقَةِ الغَنَمِ إِلَّا الجَدَعُ مِن الضَّانِ ، وهو ما لَه سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، والنَّنِيُّ مِن المَعْزِ ، وهو مالَه سَنَةٌ ، فإن تَطَوَّعَ المالكُ بأعْلَى منهما في السِّنِ ، جاز ؛ لِما نَذْكُرُه . فإن كان الفَرْضُ في النِّصابِ أَخَذَه السَّاعِي ، وإن كان فَوْقَ الفَرْضِ خُيِّر المالِكُ بينَ دَفْعِ واحِدةٍ منه ، وبينَ شِراءِ الفَرْضِ فَيُخْرِجُه . وبه قال الشافعيُ . وقال أبو حنيفة ، في إحْدَى الرِّوايَتَيْن عنه : لا يُجْزِئُ إلَّا النَّنِيَّةُ منهما جَمِيعًا ؛ لأَنَّهما نَوْعا جِنْسٍ ، فكان الفَرْضُ منهما واحِدًا ، كالإبل والبَقر . وقال مالكُ : تُجْزِئُ الجَدْعَةُ منهما ؛ لذلك ، ولقول النبيِّ عَلِيلًا والبَقر . وقولُ (سَعْر بن دَيْسَمَ) : أتانِي رجلان على بَعِير ، وقولُ (سَعْر بن دَيْسَمَ) : أتانِي رجلان على بَعِير ، فقالا : إنّا رسولا رسولِ اللهِ إليك ، لتُؤدِّى صَدَقَةَ غَنَمِكَ . قلتُ : فأَى شيءٍ تَأْخُذانِ ؟ قالا : عَناقٌ ، جَذَعَةٌ أو ثَنِيَّةٌ . أخرَجَه أبو داودَ () . ولَنا ، على ملك على مالكِ ، ما رَوَى شُويْدُ بنُ غَفَلَة ، قال : أتانا مُصَدِّقُ النبيِّ عَلِيلًا . ولَنا ، على مالكِ ، ما رَوَى شُويْدُ بنُ غَفَلَة ، قال : أتانا مُصَدِّقُ النبيِّ عَلِيلًا . ولَنا ، على مالكِ ، ما رَوَى شُويْدُ بنُ غَفَلَة ، قال : أتانا مُصَدِّقُ النبيِّ عَلَيْهُ . وقولُ النبيِّ عَلَيْهُ . عَلَا النا مُصَدِّقُ النبيً عَلَاهُ . ولَنَا ، على مالكِ ، ما رَوَى شُويْدُ بنُ غَفَلَة ، قال : أتانا مُصَدِّقُ النبيً عَلَيْهُ ، قال الشافِعُ ، ما رَوَى شُويْدُ بنُ غَفَلَة ، قال : أتانا مُصَدِّقُ النبيً عَلَيْهُ .

مِنَ المَعْزِ ؛ مالَه سَنَةٌ . والجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ ؛ مالَه نِصْفُ سنَةٍ . على الصَّحيحِ مِنَ الإنصاف المذهبِ ، وعليه الأكثرُ . وقيل : الجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ ؛ مالَه ثَمَانِ شُهورٍ . اخْتارَه ابنُ أبى مُوسَى ، في « الإِرْشَادِ » . ويأتِي ذلك في أوَّلِ بابِ الهَدْيِ والأَضاحِي .

⁽١) تقدم إيراد المصنف للحديث بهذا السياق في صفحة ٤٣٠ . وأحلناه هناك على حديث سعر بن ديسم الآتي من رواية الطبراني في الكبير ٢٠٢٧ .

⁽۲ - ۲)في م : « سعد بن دليم » .

⁽٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٤ ، ٣٦٥ . والنسائي ، في : باب إعطاء السيد المال بغير اختيار المصدق ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٢٣ . كما أخرجه البيهقي ، في : باب لا يأخذ الساعي فوق ما يجب ... ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى

ع اعرب البيهلي على . باب عاليات على المسند ٣ / ١٤٤ ، ٤١٥ .

الشرح الكبير وقال: أُمْرِنا أَن نَأْخُذَ الجَذَعَةَ مِن الضَّأْنِ ، والثَّنِيَّةَ مِن المَعْزِ (١) . وهذا صَرِيحٌ ، وفيه بَيانٌ للمُطْلَقِ في الحَدِيثَيْنِ قبلَه ، ولأنَّ جَذَعَةَ الضَّأْنِ تُجْزِئُ فِي الْأَضْحِيَةِ ، بَخِلافِ جَذَعَةِ المَعْزِ ؛ بَدَلِيلِ قُولِ النَّبِيُّ عَلَيْكُ لأَبِي بُرْدَةَ ابن ِنِيَارٍ (١) ، في جَذَعَةِ المَعْزِ : ﴿ تُجْزِئُ عَنْكَ ، وَلَا تُجْزِئُ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ »(٣) .

.٨٦٧ – مسألة : (ولا يُؤْخَذُ) في الصَّدَقَةِ (تَيْسٌ ، ولا هَرِمَةٌ ، ولا ذاتُ عَوارٍ ؛ وهي المَعِيبَةُ ﴾ هذه الثَّلاثُ لا تُؤْخَذُ لدَناعَتِها ، ولقول

ولا يُؤخَذُ تَيْسٌ ولا هَرِمَةٌ . أمَّا التَّيْسُ ، فَتارَةً يكونُ تَيْسَ الضِّرابِ ، وهو اللَّهُ على الضّرابِ ، وهو فَحْلُه ، وتارةً يكونُ غيرَه ؛ فإنْ كان فَحْلَ الضِّرابِ ، فلا يُؤْخَذُ ؛ لخبَرِه ، إلَّا أَنْ يشاءَ ربُّه . وهذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب . وقدَّمه في ﴿ الْفُروعِ ﴾ وغيرِه . قال المَجْدُ : اخْتَارَه أَبُو بَكْرٍ ، والقاضي . وكذا ذكَرَه ابنُ عَقِيلٍ ،

⁽١) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١/ ٣٦٤ . والنسائي ، فى : باب الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥/ ٢١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٣١٥ . كما أخرجه الدارقطني ، في : باب تفسير الخليطين ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢/ ١٠٤ . والبيهقي ، في : باب لا يؤخذ كرائم أموال الناس ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤/ ١٠١ .

⁽٣) أخرجه البخارى ، في : باب قول النبي عَلِيُّكُ لأبي بردة ... ، وباب الذبح بعد الصلاة ، وباب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ١٣١/٧ –١٣٣ . ومسلم ، في : باب وقتها [أي الأضحية] ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٢/٣ ، ١٥٥٣ . وأبو داود ، في : باب ما يجوز في الضحايا من السن ،من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٧/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الذبح بعد الصلاة ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذي ٣٠٦/٦ . والنسائي ، في : باب ذبح الضحية قبل الإمام ، من كتاب الضحايا . المجتبي ١٩٦/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٢/٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ .

اللهِ تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ (١) . ولأنَّ في حَدِيثِ أَنَس : ﴿ وَلَا يُخْرَٰجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ، ولا تَيْسٌ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ المُصَدِّقُ »(١) . وقد قِيلَ : لا يُؤْخَذُ تَيْسُ الغَنَم لفَضِيلَتِه . وكان أبو عُبَيْدٍ يَرْوى هذا الحَدِيثَ: « إِلَّا مَا شَاءَ المُصَدَّقُ »("). بفَتْح ِ الدَّال يَعْنِي صاحِبَ المال. فعلى هذا يَكُونُ الاسْتِثْناءُ في الحَدِيثِ راجعًا إلى التَّيْس وَحْدَه . وذَكر الخَطّابيُّ أَنَّ جَمِيعَ الرُّواةِ يُخالِفُونَه في هذا ، فَيَرْوُونَه : « المُصَدِّقُ » . بكَسْر الدّال . أي العامِلُ . وقال : التَّيْسُ لا يُؤْخَذُ ؛ لنَقْصِه ، وفسادِ لَحْمِه . وعلى هذا لا يَأْخُذُ المُصَدِّقُ ، وهو السَّاعِي ، أَحَدَ هذه الثَّلاثة ، إلَّا أن يَرَى ذلك ، بأن يَكُونَ جَمِيعُ المال مِن جِنْسِه ، فَيَكُونُ له أَن يَأْخُذَ مِن جِنْسِ المَالِ ، فَيَأْخُذُ هَرِمَةً مِن الهَرماتِ ، ومَعِيبَةً مِن المَعِيباتِ ، وتَيْسًا مِن الثُّيُوسِ . وقال مالكٌ ،

وغيرُه . فلو بذَلَه المالِكُ ، لَزِمَ قَبُولُه ، حيثُ يُقْبَلُ الذَّكَرُ . وقيلَ : لا يُؤْخَذُ ؛ ۖ الإنصاف لْنَقْصِه وفَسادِ لَحْمِه . وإنْ كان التَّيْسُ غيرَ فَحْلِ الضِّرابِ ، فلا يؤُخَذُ ؛ لنَقْصِه و فَسادِ لَحْمِه .

> قوله : ولا ذَاتُ عَوَارٍ ؛ وهي المعِيبَةُ . لا يُجْزِئُ إِخْراجُ المَعِيبَةِ ، وهي التي لا يُضَحَّى بها . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب ، وعليه جماهيرُ الأصحاب ، وقطَع به كثيرٌ منهم ، ونصَّ عليه . وقال الأُزَجِىُّ فى « نِهايَتِه » ، وأَوْمَأَ إليه المُصَنِّفُ : لاَبُدَّ أَنْ

⁽١) سورة البقرة ٢٦٧ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ .

⁽٣) في : الأموال ٣٩٩١ .

⁽٤) في : معالم السنن ٢/ ٢٦ .

وَلَا الرُّبِّي ؛ وَهِيَ الَّتِي تُرَبِّي وَلَدَهَا ، وَلَا الْحَامِلُ ، وَلَا كَرَائِمُ الْمَال ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهُ .

الشرح الكبير

والشافعيُّ : إن رَأَى السّاعِي أنَّ أُخْذَ هذه الثَّلاثِ خَيْرٌ له ، وأَنْفَعُ للفُقَراء ، فله أُخْذُها ؛ لظاهِر الاسْتِثْناء . ووَجْهُ الأُوَّل ما ذَكَرْنا . ولأنَّ في أُخْذِ المَعِيبَةِ عن الصِّحاحِ إضْرارًا بالفُقَراء ، ولذلك يَسْتَحِقُّ رَدُّها في البَيْعِ ِ ، وَلَأَنَّهَا مِن شِرارِ المالِ ، وقد قال عليه السلامُ : « إِنَّ اللَّهَ لم يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، و لم يَأْمُرْكُمْ بشَرِّهِ »^(١) .

٨٦٨ – مسألة : (ولا الرُّبَّى ؛ وهي التي تُرَبِّي وَلَدَها ، ولا الماخِصُ ، [١٥١/٢ و] ولا كَرائِمُ المال ، إلَّا أن يَشاءَ رَبُّه) الرُّبَّى ؛ قَريبَةُ العَهْدِ بالولادَةِ ، تقولُ العَرَبُ : في رِبابِهَا . كما تَقُولُ : في نِفاسِها . قال الشاعرُ:

* حَنِينَ أُمِّ الْبَوِّ في ربابهَا *(٢)

الإنصاف يكونَ العَيْبُ يُرَدُّ به في البَيْع ِ . ونُقِلَ عن ِ الإمام أحمدَ ، لا تؤْخَذُ عَوْراءُ ولا عَرْجاءُ و لا ناقِصَةُ الخَلْقِ . و اخْتارَ المَجْدُ الإجْزاءَ إِنْ رآهِ السَّاعِي أَنْفُعَ للفَقَراء لزيادَةِ صِفَةٍ فيه ، وأنَّه أَقْيَسُ بالمذهبِ ؛ لأنَّ مِن أَصْلِنا ، إخْراجَ المُكَسَّرةِ عن ِ الصِّحاجِ ، ورَدىء الحَبِّ عن جيِّدِه ، إذا زادَ قَدْرُ ما بينَهما مِنَ الفَصْلِ . على ما يأتِي .

فائدة : قوله : ولا الرُّبَّى ؛ وهي التي تُرَبِّي ولَدَها ، ولا الحَامِلُ . وهذا بلا

⁽١) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦٥/١ .

⁽٢) أنشده منتجع بن نبهان . وهو في اللسان (ر ب ب) ١ / ٤٠٤ ، وتاج العروس ١ / ٢٦٣ . والبوّ : ولد الناقة . أو جلده بعد موته يُحشى تبنا ويقرب من أمه لتعطف عليه فتدر اللبن .

قال أحمدُ : والماخِصُ التي قد حان ولادُها ، فإن لم يَقْرُبْ ولادُها ، فهي خَلِفَةٌ . وهذه الثَّلاثَةُ لا تُؤْخَذُ لحقِّ رَبِّ المال ، ولا تُؤْخَذُ أيضًا الأَكُولَةُ ؛ لذلك . قال عُمَرُ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، لساعِيه : لا تَأْخُذِ الرُّبّي و لا الماخض ، و لا الأكُولَة . وقال النبيُّ عَلَيْكُ لمُعاذِ حينَ بَعَثُه إلى اليَمَن : « إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ » . مُتَّفَقُّ عليه (١) . ولا فَحْل الغَنَم . فإن تَطَوَّعَ رَبُّ المال بإ ْ إِجها جاز أَخْذُها ، وله تُوابُ الفَصْل ؛ لأنَّ الحَقَّ له فجاز برِضاه ، كما لو دَفَع فَرْضَيْن مكانَ فَرْضِ . وإذا تَقَرَّرَ أَنَّه لا يَجُوزُ أَخْذُ الرَّدِيءِ لأَجْلِ الفُقَراءِ ، ولا كَرائِم المال مِن أَجْل أَرْبابه ، ثَبَت أَنَّ الحَقَّ في الوَسَطِ مِن المالِ. قال الزُّهْرِيُّ: إذا جاء المُصَدِّقُ قَسَّمَ الشِّياهَ ثَلاثًا ؟ ثُلُثٌ خِيارٌ ، وثُلُثٌ أوْساطٌ ، وثُلُثٌ شِرارٌ ، وأَخَذَ مِن الوَسَطِ . ورُوى نَحْوُ ذلكِ عن عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه (١) . والأحادِيثُ تَدُلُّ على نَحْو هذا ، فروَى أبو داود والنَّسائِيُّ ، بإسنادِهِما عن "سَعْر بن دَيْسَمَ" قال :

نِزاعٍ . قال المَجْدُ : ولو كان المالُ كذلك ؛ لما فيه مِن مُجاوَزَةِ الأَشْياءِ المَحْدُودَةِ (ْ ْ) . وَمِثْلُ ذلك طَرُوقَةُ الفَحْل . قلتُ : لو قيلَ بالجَواز إذا كان النِّصابُ كذلك ، لكان قويًّا في النَّظَر . وهو مُوافِقٌ لقواعدِ المذهب .

⁽١) تقدم تخريجه في ٩٩/٢ ، وفي صفحة ٢٩١ . من حديث معاذ .

⁽٧) روى الخبرين ، البيهقي ، في : باب لا يؤخذ كرائم الناس ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٠٢ /٠٤ . وعبد الرزاق ، في : باب ما يعدُّ وكيف تؤخذ الصدقة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ١٣ ، ١٥ ، ١٥ . وروى خبر الزهري ، ابن أبي شيبة ، في : باب في المصدق ما يصنع بالغنم ، من كتاب الزكاة . المصنف

⁽٣ - ٣)في م : (سعد بن دليم) .

⁽٤) في ط: (المحمودة) .

الشرح الكبير كنتُ فى غَنَم لى ، فجاءَنِى رجلان على بَعِيرٍ ، فقالا : إنَّا رسولًا رسولِ اللهِ عَلِيْكُ إليك لتُؤَدِّيَ إلينا صَدَقَةً غَنَمِك . قلتُ : وما عليَّ فيها ؟ قالا : شاةً . فأعْمَدُ إلى شَاةٍ قد عَرَفْتُ مَكانَهَا مُمْتَلِئَةً مَخْضًا وشَحْمًا ، فأخْرَجْتُها إليهما . قالا : هذه شافِعٌ ، وقد نَهَى رسولُ اللهِ عَلَيْكُ أَن نَأْخُذَ شاةً شَافِعًا(') . والشَّافِعُ : الحَامِلُ ؛ سُمِّيَتْ بذلك لأنَّ وَلَدَها قد شَفَعَها . و المَخْضُ : اللَّبَنُ . ورَوَى أبو داودَ بإِسْنادِه عن النبيِّ عَلَيْ أَنَّه قال : ﴿ ثَلَاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ فَقَدْ طَعِمَ طَعْمَ الإيمَانِ ؟ مَنْ عَبَدَ اللهَ وَحْدَهُ ، وَأَنَّهُ لَا إِلهَ إِلَّا هُوَ ، وَأَعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ ، رَافِدَةً عَلَيْهِ كُلُّ عَام ، وَلَمْ يُعْطِ الهَر مَةَ ، وَلَا الدَّرنَةَ ، وَلَا المَريضَةَ ، وَلَا الشَّرَطَ اللَّبِيمَةَ ، ولَكِنْ مِنْ وَسَطِ أَمُو الِكُمْ ، فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ ﴾ (١) . رَافِدَةً ؛ مُعِينَةً ؛ والدَّرِنَةُ ؛ الجَرْباءُ ، والشَّرَطُ ؛ رُذالَةُ المال .

٨٦٩ – مسألة : (ولا يَجُوزُ إخْراجُ القِيمَةِ . وعنه ، يَجُوزُ) ظاهِرُ المَذْهَب أنَّه لا يَجُوزُ إِخْراجُ القِيمَةِ في شيءِ مِن الزَّكُواتِ . وبه قال مالكٌ ،

الإنصاف

قوله : ولا يَجُوزُ إِخْرَاجُ القِيمَةِ . هذا المذهبُ مُطْلَقًا . أُعْنِي ، سواءٌ كان ثَمَّ حاجَةً أم لا ، لمَصْلَحَةِ أُوَّلا ، الفِطْرَةُ وغيرُها . وعليه أكثرُ الأصحاب . وجزَم به ف « الوَجيزِ » وغِيرِه . وقدَّمه في « الفُروعِ » وغيرِه . وعنه ، تُجْزِئُ القِيمَةُ مُطْلَقًا . وعنه ، تُجْزِئُ في غيرِ الفِطْرَةِ . وعنه ، تُجْزِئُ للحاجَةِ ، مِن تَعَذَّرِ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٣.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤٦ .

والشافعيُّ . وقال النَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفةَ : يَجُوزُ . ورُوِيَ ذلك عن عُمَرَ ابن عبد العزيز ، والحسن . وعن أحمدَ مثلُ قَوْلِهم فيما عدا زكاة الفِطْر . فأمّا زكاة الفِطْر فقد نَصَّ على أنَّه لا يَجُوزُ . قال أبو داود : قِيلَ لأحمد : وأنا أعطِي دَراهِمَ . يَعْنِي في صَدَقَةِ الفِطْر ، قال : أخافُ أن لا يُجْزِئَه وأنا أعطِي دَراهِمَ . يَعْنِي في صَدَقَةِ الفِطْر ، قال : أخافُ أن لا يُجْزِئَه خِلافُ سُنَّة رسولِ اللهِ عَلَيْ . وقال أبو طالِب : قال أحمد : لا يُعْطِي قِيمَتَه . قِيلَ له : قَوْمٌ يَقُولُون : عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيز كان يأخُذُ بالقِيمَةِ . قال : يَدَعُون قولَ رسولِ اللهِ عَمَرُ بنُ عبدِ العَزِيز كان يأخُذُ بالقِيمَةِ . قال : يَدَعُون قولَ رسولِ اللهِ عَلَيْ ، ويَقُولُون قالَ فَلانٌ ! قال ابنُ عُمَر : فَرَض رسولُ اللهِ عَلَيْ عن أحمد في غير زكاةِ الفِطْرِ جَوازُ إخراجِ القِيمَةِ . قال أبو داود : وسُئِلَ أحمدُ عن رجل باع ثَمَرةَ نَخْلِه . قال : القيمَة على الذي باعَه . قِيلَ له : فَيُخْرِجُ تَمْرًا ، أو ثَمَنه ؟ قال : إن شاء أخرَجَ مِن النَّمَن . ووَجْهُ ذلك قولُ مُعاذٍ لأهْلِ اليَمَن ِ : ائْتُونِي بخَمِيس ِ (") أو لَبِيس ٍ (أ) آخُذُه منكم ، فإنَّه أيْسَرُ عليكم ، اليَمَن ِ : ائْتُونِي بخَمِيس ِ (") أو لَبِيس ٍ (أ) آخُذُه منكم ، فإنَّه أيْسَرُ عليكم ، اليَمَن ِ : ائْتُونِي بخَمِيس ِ (") أو لَبِيس ٍ (أ) آخُذُه منكم ، فإنَّه أيْسَرُ عليكم ،

الإنصاف

الفَرْضِ ونحوه . نقلَها جماعَةٌ ؛ منهم القاضى فى « التَّعْلِيقِ » . وصحَّحَها جماعَةٌ ؛ منهم ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ . واخْتارَه الشَّيْخُ تَقِىُّ الدُّينِ . وقيلَ : ولمَصْلَحَةٍ أيضًا . واخْتارَه الشَّيْخُ تَقِىُّ الدِّينِ أيضًا . وذكر بعضُهم روايَةً ، تُجْزِئُ للحاجَةِ .

⁽١) يشير إلى حديث ابن عمر في زكاة الفطر ، ويأتى في موضعه في أول باب زكاة الفطر إن شاء الله تعالى .

⁽٢) سورة النساء ٩٥ .

⁽٣) الثوب الخميس: الذي طوله خمسة أذرع ، يعنى الصغير من الثياب. منسوب لملك باليمن يقال له الخمس ؛ لأنه أول من عمله.

⁽٤) اللبيس: الثوب قد كثر لبسه فأخلق.

الشرح الكبر وأنَّفَعُ للمُهاجرين بالمَدِينَةِ (١) . ورَوَى سَعِيدٌ ، بإسْنادِه ، قال : لَمَّا قَدِم مُعاذَّ إلى اليَمَن ، قال : ائْتُونِي بعَرْض ثِيابِ آخُذُه مِنكم مكانَ الذَّرَةِ والشُّعِيرِ ، فإنَّه أَهْوَنُ عليكم ، وخَيْرٌ للمُهاجِرِين بالمَدينَةِ . ولأنَّ [١٥١/٢ ط] المَقْصُودَ دَفْعُ حاجَةِ الفُقَراء ، ولا يَخْتَلِفُ ذلك باخْتِلافِ صُوَرِ الأَمْوالِ إِذَا حَصَلَتِ القِيمَةُ . ولَنا ، قولُ ابن عُمَرَ : فَرَض رسولُ اللهِ ِ عَلِيْكُ صَدَقَةَ الفِطْرِ صاعًا مِن تَمْرٍ ، أو صاعًا مِن شَعِيرٍ . فإذَا عَدَل عن ذلك فقد تَرَك المَفْرُوضَ . وقال النبيُّ عَلِيْكُم : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ »(١) ، « وفِي مِائَتَيْ دِرْهَم خَمْسَةُ دَرَاهِمَ »(١) . وهو واردٌ بَيانًا لَقَوْلِه تَعَالَى : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَاوَةَ ﴾ (١٠) . فَتَكُونُ الشَّاةُ المَذْكُورَةُ هي المَأْمُورُ بها ، والأَمْرُ للوُجُوبِ . وفي كِتابِ أبي بكرٍ ، رَضِيَ اللهُ عنه (٠٠) :

الإنصاف وقال ابنُ البَنَّا في « شَرْح المُحَرَّر »: إذا كانتِ الزَّكاةُ جُزْءًا لا يمْكِنُ قَسْمَتُه ، جازَ صَرْفُ ثَمَنِه إلى الفُقَراءِ . قال : وكذا كلُّ ما يحتاجُ إلى بَيْعِه ، مثلَ أنْ يكونَ بعِيرًا لا يقْدِرُ على المَشْي . وعنه ، تُجْزئُ عن ما يُضَمُّ دُونَ غيره . وعنه ، تُجْزئُ القِيمَةُ ، وهي الثَّمَنُ لمُشْتَرِى ثَمَرَتِه التي لا تَصِيرُ تَمْرًا وزَبِيبًا مِنَ السَّاعِي قبلَ جِدَادِه . والمذهبُ ، لا يصبحُ شِراؤُه ، فلا تُجْزِئ القِيمَةُ على مَا يأْتِي .

فائدة : لو باعَ النِّصابَ قبلَ إخراجِ زَكاتِه ، وقُلْنا بالصِّحَّةِ ، على ما تقدَّم في

⁽١) أخرجه الدارقطني ، في : باب ليس في الخضروات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٠٠ . والبيهقي ، في : باب من أجاز أخذ القم في الزكوات ، من كتاب الزكاة . السنن الكبري ٤ / ١١٣ . (٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٦ .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٣ .

⁽٤) سورة البقرة ٤٣.

⁽٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥.

هذه فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ التي فَرضَها رسولُ اللهِ عَيْضَةُ . وفَسَرَها بالشّاةِ والبَعِيرِ . والفَرِيضَةُ واجِبَةٌ ، والواجِبُ لا يَجُوزُ تَرْكُه . وقَوْلُه عليه السلامُ : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ ، فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ » . يَمْنَعُ إِخْراجَ السلامُ : « فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ ، ويَدُلُّ على أَنَّه أَرادَ البَعِيرَ دُونَ المالِيَّةِ ؛ ابْنَةِ اللَّهُونِ مِع وُجُودِ ابْنَةِ المَخاضِ ، ويَدُلُّ على أَنَّه أَرادَ البَعِيرَ دُونَ المالِيَّةِ ؛ فإنَّ خَمْسًا وعِشْرِين مِن الإبلِ لا تَخْلُو مِن مالِيَّة بِنْتِ مَخاضٍ ، وإخراجُ القَيْمَة يُخالِفُ ذلك ، ويُفْضِي إلى إخراجِ الفَرِيضَةِ مكانَ الأُخْرَى مِن عَيْرِ جُبْرانٍ ، وهو خِلافُ النَّصِّ . وقد رُوِيَ أَنَّ النبيَّ عَيْنِهِ قال لمُعاذٍ حينَ عَيْرِ جُبْرانٍ ، وهو خِلافُ النَّصِّ . وقد رُوِيَ أَنَّ النبيَّ عَيْنِهِ قال لمُعاذٍ حينَ بَعَثَهُ إلى اليَمَن : « خُذِ الْحَبُّ مِنَ الْحَبِّ ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ ، وَالْبَعِيرَ مِنَ الْإِبلِ ، وَالْبَقَرَ مِنَ الْبَعَرِ مِنَ الْحَبُّ ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ ، وَالْبَعِيرَ مِنَ الْإِبلِ ، وَالْبَقَرَ مِنَ الْبَعَرِ مِنَ الْوَدِ ، وابنُ ماجه (١) . ولأنَّ الزكاةَ الإِبلِ ، وَالْبَقَرَ مِنَ الْبَقَرِ » . رَواه أبو داودَ ، وابنُ ماجه (١) . ولأنَّ الزكاةَ الزكاةَ الرَاكَةَ مَنَ الْبَعَرَ مِنَ الْبَعَرِ مِنَ الْبَعَرَ مِنَ الْبَعَرَ مِنَ الْبَعَرِ مِنَ الْبَعَلَ مِنَ الْبَعَادِ ، وابنُ ماجه (١) . ولأنَّ الزكاة

الإنصاف

أَوَاخِرِ كَتَابِ الزَّكَاةِ ، فعنه ، له أَنْ يخْرِجَ عُشْرَ ثَمَنِه . نصَّ عليه . وأَنْ يُخْرِجَ مِن جِنْسِ النِّصَابِ . ونَقَلَ صَالِحٌ ، وابنُ مَنْصُورٍ ، وإنْ باعَ تَمْرَه أو زَرْعَه ، وقد بلَغ ، ففى ثَمَنِه العُشْرُ أو نِصْفُه . ونقَل أبو طالب ، يتَصَدَّقُ بعُشْرِ الثَّمَنِ . قال القاضى : أَطْلَقَ القَوْلَ هنا ، أَنَّ الزَّكَاةَ فِي الثَّمَنِ . وخَبَرُه فِي رِوايَةٍ أَبِي دَاوُدَ . انتهى . وعنه أَطْلَقَ القَوْلَ هنا ، أَنَّ الزَّكَاةَ فِي الثَّمَنِ . قلتُ : وهو الصَّوابُ . وهو ظاهِرُ رَوَايَةٌ ثَانِيَةٌ ، لا يجوزُ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ الثَّمَنِ . قلتُ : وهو الصَّوابُ . وهو ظاهِرُ كلام كثيرٍ مِنَ الأصحابِ وصحَّحَه المَجْدُ في « شَرْحِه » . وأَطْلَقَهُما في كلام كثيرٍ مِنَ الأصحابِ وصحَّحَه المَحْدُ في « شَرْحِه » . وألل القاضى : الرِّوايَتَان بِناءً على رِوايَتَيْ إِخْراجِ القِيمَةِ . وقال هذا المَعْنَى قبلَه أبو إسْحقَ وغيرُه ، وقالَه بعدَه على رِوايَتَيْ إِخْراجِ القِيمَةِ . وقال هذا المَعْنَى قبلَه أبو إسْحقَ وغيرُه ، وقالَه بعدَه آخَرُون . وقال أبو حَفْص البَرْمَكِيُّ : إذا باعَ فالزَّكَاةُ فِي الثَّمَنِ ، وإنْ لم يَبغُ فالزَّكَاة في الثَّمَنِ ، وإنْ لم يَبغُ فالزَّكَاة فيه . وذكر ابنُ أبي مُوسَى الرِّوايَتَيْن في إخْراجِ ثَمَنِ الزَّكَاةِ بعدَ البَيْعِ ، إذا تَعَذَّر فيه . وذكر ابنُ أبي مُوسَى الرِّوايَتَيْن في إخْراجِ ثَمَنِ الزَّكَاةِ بعدَ البَيْعِ ، إذا تَعَذَّر

 ⁽١) أخرجه أبو داود ، فى : باب صدقة الزرع ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٧٠ . وابن ماجه ،
 فى : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٠ .

الشرح الكبر وجَبَتْ لدَفْع ِ حاجَة ِ الفَقِيرِ ﴿ وشُكْرًا لِنِعْمَةِ المالِ ، والحاجاتُ مُتَنَوِّعَةٌ ، فَيَنْبَغِي أَن يَتَنَوَّ عَ الواجِبُ ؟ ليَصِلَ إلى الفَقِيرِ '' مِن كُلِّ نَوْ عٍ ما تَنْدَفِعُ به حَاجَتُه ، و يَحْصُلُ شُكْرُ النِّعْمَةِ بِالمُواسَاةِ مِن جِنْسِ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، ولأنَّه عَدَل عن الجنْسِ المَنْصُوصِ عليه ، فهو كما لو عَدَلْ عنه إلى مَنافِع ِ دارِ أُو عَبْدٍ أُو ثَوْبِ ، وحَدِيثُ مُعاذٍ ، الذي رَوَوْه في الجِزْيَةِ ، بدَلِيلِ أنَّ النبيُّ عَلَيْكُ أَمَرَه بتَفْرِيقِ الصَّدَقَةِ في فُقَرائِهِم ، و لم يَأْمُرْه بِحَمْلِها . وفي حَدِيثِه هذا: فإنَّه أَنْفُعُ للمُّهاجِرِين بالمَدينَةِ.

• ٨٧ – مسألة : ﴿ وَإِنْ أَخْرَجَ سِنًّا أَعْلَى مِنِ الْفَرْضِ مِن جَنْسِه ، جاز) وذلك مثلُ أن يُخْرِجَ بِنْتَ لَبُونٍ عن بِنْتِ مَخاضٍ ، أو عن الجَذَعَةِ ابْنَتَىْ لَبُونٍ أُو حِقّْتَيْن ، فإنَّ ذلك جائِزٌ ، لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ؛ لأنَّه زاد على الواجِبِ مِن جِنْسِهِ ما يُجْزِئُ عنه مع غيرِه ، فكان مُجْزِئًا عنه على انْفِرادِه ، كما لو كانتِ الزِّيادَةُ في العَدَدِ . وقد رَوَى الإمامُ أَحمدُ ، وأبو داودَ(`` ،

المِثْلُ . وعن أبى بَكْرٍ ، إنْ لم يقْدِرْ على تَمْرٍ وَزَبِيبٍ ، ووجَدَه رُطَبًا ، أُخْرَجَه . وزادَ بقَدْرِ ما بينَهما . ذكَرَه الآمِدِئُ ، وصاحِبُ « الفُروعِ » وغيرُهما عنه .

قوله : وإِنْ أُخْرَجَ سِنًّا أَعْلَى مِنَ الفَرْضِ مِن جِنْسِه ، جازَ . هذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب ، وقطّع به كثيرٌ منهم . وتقدُّم جوازُ إخراج ِ المُسِنِّ [٢٠٣/١ و]

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٥ / ١٤٢. وأبو داود، في: باب فيزكاة السائمة، من كتاب الركاة. سنن أبي داود ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

بإِسْنادِهُما عِن أَبَيِّ بنِ كَعْبِ قال : بَعَثَنِي رسولُ اللهِ عَلِيِّكُ مُصَدِّقًا ، فَمَرَرْتُ برجل ، فلَمَّا جَمَع لي مالَه لم أجدْ عليه فيه إلَّا بنْتَ مَخاض . فقلتُ له(') : أَدُّ بِنْتَ مَخاضٍ ، فإنَّها صَدَقَتُكَ . فقال : ذاك ما لا لَبَنَ فيه ولا ظَهْرٌ ، ولكنْ هذه نَاقَةً فَتِيَّةً عَظِيمَةٌ سَمِينَةٌ ، فخُذُوها . فقلتُ : ما أنا بآخِذٍ مَا لَمْ أَوْمَرْ بِهِ ، وهذا رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُ مِنْكُ قَرِيبٌ ، فإن أَحْبَبْتَ أَن تَأْتِيَهُ فتَعْرِضَ عليه ما عَرَضْتَ عليَّ فافْعَلْ ، فإن قَبلَه منك قَبلْتُه ، وإن رَدُّه عليك رَدَدْتُه . قال : فا نِنِّي فاعِلٌ . فخَرَجَ معي ، وخَرَج بالنَّاقَةِ التي عَرَض عليٌّ ، حتى قَدِمْنا على رسول اللهِ عَيْضَةٍ فقال له : يا نَبيَّ الله ِ ، أَتَانِي رَسُولُكَ لِيَأْخُذَ مِنِّي صَدَقَةَ مالِي ، وايْمُ الله ِ ، ما قام في مالِي رسولُ الله ولا رَسُولُه قَطُّ قَبْلَه ، فَجَمَعْتُ له مالِي ، فزَعَمَ أنَّ ما عَلَىَّ فيه بنْتُ مَخاضٍ ، وذاك ما لا لَبَنَ فيه ولا ظَهْرَ ، وقد عَرَضْتُ عليه ناقَةً فَتِيَّةً سَمِينَةً عَظِيمَةً لَيَأْخُذَها فأبَى . وقال : ها هي ذُهِ ، قد جئتُكَ بها يا رسولَ الله ِ، خُذْها . فقالِ له رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُم : ﴿ ذَاكَ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْكَ ، فَإِنْ تَطَوَّعْتَ بِخَيْرٍ آَجَرَكَ اللهُ فِيهِ ، وقَبْلْنَاهُ مِنْكَ » . قال : فها هي [١٥٢/٢ و] ذِهْ يا رسولَ الله ِ، قد جُمُّتُكَ بها . قال : فأمَرَ رسولُ الله عَلَيْكُ بِقَبْضِها ، ودَعا له في ماله بالبَرَكة .

عِن التَّبِيعِ والتَّبِيعَةِ ، وإخْراجِ الثَّنِيَّةِ عَنِ الجَذَعَةِ . وذكَر ابنُ عَقِيلٍ في « عُمَدِ الإنصاف الأَدِلَّةِ » وَجْهًا بعدَمِ الجَوازِ . قال الحَلْوانِيُّ في « التَّبْصِرَةِ » : إِنْ شَاءَ رَبُّ المالِ أُخْرَجَ الأَّكُولَةَ ، وهي السَّمِينَةُ ، وللسَّاعِي قَبُولُها . وعنه ، لا ؛ لأَنَّها قِيمَةٌ . قال

⁽١) سقط من : م .

لمقنع

فَصْلٌ فِي الْخُلْطَةِ: وَإِذَا اخْتَلَطَ نَفْسَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ فِي نِصَابٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ حَوْلًا ، لَمْ يَثْبُتْ لَهُمَا حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِه ، فَحُكْمُهُمَا فِي الزَّكَاةِ حُكْمُ الْوَاحِدِ ، سَوَاءٌ كَانَتْ خُلْطَةَ بَعْضِه ، فَحُكْمُهُمَا فِي الزَّكَاةِ حُكْمُ الْوَاحِدِ ، سَوَاءٌ كَانَتْ خُلْطَة أَعْيَانٍ ؟ بِأَنْ يَكُونَ مُشَاعًا بَيْنَهُمَا ، أَوْ خُلْطَة أَوْصَافٍ ؟ بِأَنْ يَكُونَ مَلْكَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا [ه الله عَلَيْ الله عَلَيْلًا ، فَخَلَطَاهُ وَاشْتَرَكَا فِي مَالُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا [ه المَا مُتَمَيِّزًا ، فَخَلَطَاهُ وَاشْتَرَكَا فِي الْمُرَاحِ وَالْمَسْرَحِ وَالْمَشْرَبِ وَالْمَحْلَبِ وَالرَّاعِي وَالْفَحْلِ .

الشرح الكبير

(فصلٌ في الخُلْطَةِ)

٨٧١ – مسألة : (وإذا اخْتَلَطَ نَفْسان أو أَكْثَرُ مِن أَهلِ الزَكَاةِ فَ نِصابٍ مِن المَاشِيَةِ حَوْلًا ، لَم يَثْبُتْ لهما حُكْمُ الانْفِرادِ فى بَعْضِه ، فَحُكْمُهما فِي الزَكَاةِ حُكْمُ الواحِدِ ، سَواءٌ كانت خُلْطَة أَعْيانٍ ؛ بأن يَكُونَ مُشاعًا بينَهما ، أو خُلْطَة أَوْصافٍ ؛ بأن يَكُونَ مالُ كلِّ واحِدٍ منهما مُتَمَيِّزًا ، فَخَلَطاه واشْتَرَكا في المُراحِ والمَسْرَحِ والمَشْرَبِ والرَّاعِي والفَحْلِ) الخُلْطَة في السَّائِمَة تَجْعَلُ المَالَيْن كالمالِ الواحِدِ إذا وُجِدَتْ فيها الشُّرُوطُ المَكْ المَلْ الواحِدِ إذا وُجِدَتْ فيها الشُّرُوطُ . المَدْ كُورَةُ ، فتَجِبُ فيها الزكاةُ إذا بَلَغ المَجْمُوعُ نِصابًا . فإذا كان لكلّ

الإنصاف

في « الفُروع ِ » : كذا قال . وهو غريبٌ بعيدٌ . قلتُ : يُنَزَّه الإِمامُ أَحمدُ أَنْ يقولَ مِثْلَ ذلك .

فائدتان ؛ إحْداهما ، قوله : وإذا اخْتَلَطَ نَفْسَان أَو أَكْثَرُ مِن أَهْلِ الزَّكَاةِ في نِصابِ مِنَ الماشِيَةِ حَوْلًا ، لم يَثْبُتْ لهما حُكْمُ الانْفِرادِ في بعضِه ، فَحُكْمُهما في الزَّكاةِ حُكْمُ الواحِدِ . وهذا بلا نِزاعٍ ، سواءٌ أثَّرَتِ الخُلْطَةُ في إيجابِ الزَّكاةِ أَو النَّكاةِ عَدْمِه ؛ فلو كان لأرْبَعِين مِن أَهْلِ الزَّكاةِ السَّقاطِها ، أَو أَثَّرَتْ في تغييرِ الفَرْضِ أَو عدَمِه ؛ فلو كان لأرْبَعِين مِن أَهْلِ الزَّكاةِ

واحِدٍ منهما عِشْرُون ، فعليهما شاةٌ ، وإن زاد المالان على النُّصاب ، لم يَتَغَيَّر الفَرْضُ حتى يَبْلُغا فَريضَةً ثانِيَةً ، مثلَ أَن يَكُونَ لكلِّ واحِدٍ منهما سِتُّون شاةً ، فلا يَجِبُ عليهما إلَّا شاةٌ ، و سَواءٌ كانت خُلْطَةَ أَعْيانِ ؛ بأن تَكُونَ الماشِيَةُ مُشْتَرَكَةً بينَهما ، لكلِّ واحِدٍ منهما نَصِيبٌ مُشاعٌ ، مثلَ أن يَرِثا نِصابًا أو يَشْتَرياه ، فيبثقِياه بحالِه ، أو خُلْطَةَ أَوْصافٍ ؛ وهي أن يَكُونَ مالُ كلِّ واجِدٍ منهما مُتَمَيِّزًا ، فخَلَطاه ، واشْتَرَكا في الأوْصافِ التي ذَكَرْناها . وسَواءٌ تَساوَيا في الشُّر كَةِ ، أو اخْتَلَفَا ، مثلَ أن يَكُونَ لرجل ِ شاةٌ ، ولآخَرَ تِسْعَةٌ و ثَلاثُون ، أو يَكُونَ لأَرْبَعِين رَجُلًا أَرْبَعُون شاةً ، لكلِّ واحِدٍ منهم شاةً . نَصَّ عليهما أحمدُ . وهذا قولُ عَطاء ، والأوْزاعِيِّ ، واللَّيْثِ ، والشافعيِّ ، وإسْحاقَ . وقال مالكُ : إنَّما تُؤَثِّرُ الخُلْطَةُ إذا كان لكلِّ واحِدٍ مِن الشَّرَكاء نِصابٌ . وحُكِيَ ذلك عن الثُّورِيِّ ، وأبي ثَوْرٍ . وإخْتارَه ابنُ المُنْذِرِ . وقال أبو حنيفةَ : لا أثَرَ لها بحالِ ؛ لأنَّ مِلْكَ كلِّ واحِدٍ دُونَ النَّصابِ ، فلم يَجِبْ عليه زكاة ، كما لو انْفَرَد . (اوله ، فيما إذا اخْتَلَطا في نِصابَيْن ا) أَنَّ كُلُّ وَاحِدٍ منهما يَمْلِكُ أَرْبَعِينَ مِنِ الغَنَمِ ، فَوَجَبَتْ عليه شاةٌ ؛ لَقَوْلِه عليه الصلاةُ والسلامُ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ »^(٢) . ولَنا ، ما رَوَى

أَرْبَعُونَ شَاةً مُخْتَلِطَةً ، لَزِمَهم شَاةً ، ومع انْفِرَادِهم لا يَلْزَمُهم شيءٌ . ولو كان لئَلَاثَةِ ﴿ الإنصاف أَنْفُسٍ مِائَةٌ وعِشْرون شاةً ، لَزِمَهم شاةٌ واحدَةٌ ، ومع انْفِرَادِهم ثلاثُ شِيَاهٍ ،

⁽١ – ١) فى الأصل : « وله على ملك » . وفى م : « وعلى قول مالك » . والمثبت هو الصواب . انظر المغنى ٥٢/٤ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٦ .

السرح الكبر البخاريُّ في حَدِيثِ أنس (١): ﴿ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، ولا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْن ، فإنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا (١) بِالسُّويَّةِ » . ولا يَجِيءُ التَّراجُعُ إِلَّا على قَوْلِنا في خُلْطَةِ الأَوْصافِ . وقَوْلُه : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » . إِنَّمَا يَكُونُ هذا إذا كان لجَماعَةٍ ، فإنَّ الواحِدَ يَضُمُّ بَعْضَ مالِه إلى بَعْضِ وإن كان في أماكِنَ ، وهكذا قَوْله : « لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ » . ولأنَّ للخُلْطَةِ تَأْثِيرًا في تَخْفِيفِ المُؤْنَةِ ، فجاز أن تُؤَثِّر في الزكاةِ ، كالسَّوْمِ ، وقِياسُهم مع مُخالَفَةِ النَّصِّ غيرُ مُسْمُوعٍ .

فصل : ويُعْتَبَرُ للخُلْطَةِ شُرُوطٌ أَرْبَعَةٌ ؛ أَوَّلُها ، أَن يَكُونَ الخَلِيطان مِن أهل الزكاةِ ، فإن كان أَحَدُهما ذِمِّيًّا ، أو مُكاتبًا لم يُعْتَدُّ بِخُلْطَتِه ؛ لأنَّه لا زكاةً في مالِه ، فلم يَكْمُل النِّصابُ به . الثَّانِي ، أن يَخْتَلِطا في نِصاب ؟ إِمَّا في خَمْسٍ مِن الإِبِلِ ، أو ثَلاثِين مِن البَقَرِ ، أو أَرْبَعِين مِن الغَنَمِ ، فإنِ اخْتَلَطا فيما دُونَ النِّصابِ لم تَؤَثُّرِ الخُلْطَةُ ، سواءٌ كان لهما مالٌ سِواه أو لم يَكُنْ ؛ لأنَّ المُجْتَمِعَ دُونَ النِّصابِ ، فلم تَجِبِ الزكاةُ فيه . الثَّالِثُ ، أَن يَخْتَلِطا في جَمِيع ِ الحَوْلِ ، فإنِ اخْتَلَطُوا في بعضِه لم يُؤَثِّرِ اخْتِلاطَهم .

الإنصاف. ويُوزَّعُ الواجِبُ على قَدْرِ المالِ مع الوَقْصِ ؛ فسِتَّةُ أَبْعِرَةٍ مُخْتَلِطَةٍ مع تِسْعَةٍ ، يَلْزَمُ ربُّ السُّتَّةِ شاةٌ وخُمُسُ شاةٍ . ويلْزَمُ ربُّ التِّسْعَةِ شاةٌ وأَرْبَعَةُ أخْماسِ شاةٍ . الثَّانيةُ ، قوله : سَواءٌ كانت خُلْطَةَ أَعْيَانٍ ؛ بأنْ تكونَ مُشاعًا بينَهما . تُتَصَوَّرُ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥.

⁽٢) سقط من: الأصل.

وبه قال الشافعي في القول الجَدِيدِ . وقال مالكُ : لا يُعْتَبَرُ اخْتِلاطُهم في أَوَّلِ الحَوْلِ ؛ لقولِ النبيِّ عَيِّلِكُ : ﴿ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُخْتَمِعٍ » . يَعْنِي في وَقْتِ الزكاةِ . ولَنا ، أنَّ هذا مالُ ثَبَت له حُكْمُ الانْفِرادِ في بعض الحَوْلِ ، ولأنَّ الخُلْطَةَ مَعْنَى في بعض الحَوْلِ ، ولأنَّ الخُلْطَةَ مَعْنَى يَتَعَلَّقُ به إيجابُ الزكاةِ ، فاعْتُبِرَتْ في جَمِيعِ الحَوْلِ ، كالنِّصابِ . الرَّابِعُ ، يَتَعَلَّقُ به إيجابُ الزكاةِ ، فاعْتُبِرَتْ في جَمِيعِ الحَوْلِ ، كالنِّصابِ . الرَّابِعُ ، أن يَكُونَ اخْتِلاطُهم في السّائِمَةِ . وسَنَذْكُرُ ذلك ، إن شاء اللهُ تعالى .

المَذْكُورَةِ ، وهي سِتَّةٌ ؛ المُراحُ ، وهو الذي تَرُوحُ إليه الماشِيَةُ ، قال اللهُ المَذْكُورَةِ ، وهي سِتَّةٌ ؛ المُراحُ ، وهو الذي تَرُوحُ إليه الماشِيَةُ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ (١) . والمَسْرَحُ ، وهو

الإِشاعَةُ بالإِرْثِ والهِبَةِ والشِّراءِ أو غيرِه .

الإنصاف

قوله: أو خُلْطَةَ أوصافٍ ؛ بأنْ يكونَ مالُ كُلِّ واحِدٍ مُتَمَيِّزًا . فلو اسْتَأْجَرَه لَيَرْعَى غَنَمَه بشاةٍ منها ، فحالَ الحَوْلُ ولم يُفْرِدْها ، فهما خَلِيطان ، وإنْ أَفْرَدَها فَنَقَص النِّصابُ ، فلا زكاةَ .

قوله: فَخَلَطاه واشْتَركا فى المُراحِ والمَسْرَحِ والمَشْرَبِ والمحْلَبِ والرَّاعِى والفَحْلِ . وهكذا جزَم به فى « الهدايّةِ » ، و « الكَافِى » ، و « النَّظْمِ » ، و « التَّسْهيلِ » ، و « إِدْرَاكِ الغايّةِ » . واعلمْ أنَّ للأصحابِ فى ضَبْطِ ما يُشْتَرطُ فى صِحَّةِ الخَلْطِ طُرُقًا ؛ أَحَدُها هذا . الطَّرِيقُ الثّاني ، اشْتِراطُ المَرْعَى ، والمَحْلُ ، والمَحْلُ لا غيرُ . وهي والمَسْرَحِ ، والمَبِيتِ ؛ وهو المُراحُ والمَحْلُبُ ، والفَحْلُ لا غيرُ . وهي

⁽١) سورة النحل ٦ .

الشرح الكبير المَرْعَى الذي تَرْعَى فيه الماشِيَةُ ، والمَحْلَبُ ، المكانُ الذي تُحْلَبُ فيه المَاشِيَةُ ، وليس المُرادُ منه خَلْطَ اللَّبَن في إناءِ واحِدٍ ؛ لأنَّ هذا ليس بِمَرْفَق (١) ، بل مَشَقَّةٌ ، لِما فيه مِن الحاجَةِ إلى قَسْمِ اللَّبَنِ . والفَحْلُ ، وهو أن لا يَكُونَ فُحُولَةُ أحدِ المالَيْن لا تَطْرُقُ غيرَه . والرّاعِي ، وهو أن لا يَكُونَ لكلِّ مالِ راعٍ ، يَنْفَرِدُ برِعايَتِه دُونَ الآخَرِ . والأَصْلُ في هذه الشُّرُوطِ مَا رَوَى سَعَدُ بنُ أَبِي وَقَّاصِ ، قال : سَمَعَتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُهُ يقولُ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ ، وَالْخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَا فِي الْحَوْضِ وَالْفَحْلِ والرَّاعِي » . رَواه الدَّارَقُطْنِيُّ (٢) . ورُويَ « المَرْعَى » . وبنَحْو هذا قال الشافعيُّ . وقال

الإنصاف المذهبُ . قدَّمه في « الفُروعِ » . وجزَم بها الخِرَقِيُّ ، والمَجْدُ في « مُحَرَّرِه » ، وابنُ عَبْدُوسٍ في « تَذْكِرَتِه » ، فزادُوا على المُصَنِّفِ المَرْعَى ، وأسقَطوا الرَّاعِيَ والمشْرَبَ . الطُّريقُ التَّالثُ ، اشْتِراطُ المُراحِ ؛ وهو المأْوَى والمَرْعَى والرَّاعِي ، والمَشْرِب ؛ وهو مَوْضِعُ الشُّرْبِ وآنِيَتُه ، والمَحْلَبِ ؛ وهو مَوْضِعُ الحَلْبِ وَآنِيَتُه ، والمَسْرَحِ ؛ وهو مُجْتَمَعُها لتذهبَ ، والفَحْل . قدَّمه في « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيْيْن » ، و « ابن ِ تَميم ٍ » . فزَادُوا على المُصَنِّفِ ، المَرْعَى ، وآنِيَةَ الشُّربِ ، وآنِيَةَ المَحْلبِ . الطُّريقُ الرَّابعُ ، اشْتِراطُ المَسْرَحِ ، والمَرْعَى ، والمَشْرِبِ ، والمُرَاحِ ، والمَحْلَبِ ، والفَحْل . وبه جزَم في « التَّلْخيص » ، و « البُلْغَةِ » . فأسقَط الرَّاعِيَ . الطُّريقُ الخامِسُ ، اشْتِراطُ الرَّاعِي ، والمَرْعَي ، ومَوْضِع ِ شُرْبِها وحَلْبِها وآنِيَتِها وفَحْلِها ومَسْرحِها . وبه جزَم في « الوَجيز » .

⁽١) في م: « بموافق » .

⁽٢) في : باب تفسير الخليطين ... ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٠٤ .

المقنع

الشرح الكبير

بَعْضُ أصحاب مالك : لا يُعْتَبَرُ إِلَّا شَرْطان ؛ الرّاعِي والمَرْعَي ؛ لَقُوْلِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكَ : « لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِع ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّق » . والاجْتِماعُ يَحْصُلُ بذلك ، ويُسَمَّى خُلْطَةً ، فاكْتُفِى به . ولَنا ، قَوْلُه : « وَالْخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَا فِي الْحَوْضِ وَالرَّاعِي وَالْفَحْلِ » . وحَكَى ابنُ أِي موسى ، عن أحمد أنَّه لا يُعْتَبَرُ إِلَّا الحَوْضُ والرّاعِي والمُراحُ . وهو

الإنصاف

فأسقط المُراح ، وزادَ الآنية والمَرْعَى . الطَّريقُ السَّادِسُ ، اشتِراطُ الرَّاعِي ، والمَسْرَحِ ، والمَبيتِ ، والمَحْلَبِ ، والفَحْل . قدَّمَهَا في « الفائقِ » . فأَسْقَطَ المَشْرَبَ . الطَّريقُ السَّابِعُ ، اشْتِراطُ الرَّاعِي ، والفَحْل ، والمَسْرحِ ، والمُراحِ . وجزَم بها في « الفُصُول » . وقدَّمها في « المُسْتَوْعِب » . فأسقَط المَحْلَبَ والمَشْرَبَ . الطَّريقُ الثَّامِنُ ، اشْتِراطُ الفَحْل ، والرَّاعِي ، والمَرْعَي ، وَالْمَأْوَى ؛ وهو المَبيتُ ، والمَحْلَبُ . وبه جزَم فی « المُذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذُّهب » . فزاد المَرْعَى ، وأسقَط المَشْرَبَ والمَسْرَحَ . الطَّريقُ التَّاسِعُ ، اشْتِراطُ المَبيتِ ، والمَسْرَحِ ، والمَحْلَبِ ، وآنِيَتِه ، والمَشْرَبِ ، والرَّاعِي ، والمَرْعَي ، والفَحْل . قدَّمها ابنُ أبي المَجْدِ في « مُصَنَّفِه » . فزادَ المَرْعَى ، وآنِيَةَ المَحْلَب . الطُّريقُ العاشِرُ ، اشْتِراطُ المُراحِ ، والمَسْرحِ ، والمَبيتِ ، والفَحْلِ . وبه قطَع في « الإيضَاحِ » . فجَمَع بينَ المُراحِ والمَبيتِ . وأسقَط المَشْرَبَ ، والمَحْلَبَ ، والرَّاعِيِّ . الطِّريقُ الحادِي عَشَرَ ، اشْتِراطُ المُراحِ ، والمَسْرَحِ ، والفَحْل ، والمَرْعَى . وهي طريقَةُ الآمِدِيِّ . فزادَ المَرْعَي ، وأسقَط المَشْرَبَ ، والمَحْلَبَ ، والرَّاعِيِّ . الطَّريقُ الثَّاني عشر ، اشْتِراطُ الفَحْل ، والرَّاعِي ، والمَحْلَبِ فقط . وهي طريقَةُ ابنِ الزَّاغُونِيِّ في ﴿ الواضِحِ ِ ﴾ . فأَسْقَطَ المَشْرَبَ ، والمُراحَ ، والمَسْرَحَ . الطُّريقُ الثَّالِثَ عشَر ، اشْتِراطُ المَرْعَى ، والمَسْرَحِ ،

الشرح الكبير بَعِيدٌ ؛ لأنَّه تَرَك ذِكْرَ الفَحْلِ وهو مَذْكُورٌ في الحَديثِ . فإن قِيلَ : فلِمَ اعْتَبَرْتُمْ زِيادَةً على هذا ؟ قُلنا : هذا تَنْبيةٌ على بَقِيَّةِ الشَّرائِطِ ، وإلْغاءٌ لِما ذَكَرُوه ، ولأنَّ لكلِّ واحِدٍ مِن هذه الأوْصافِ تأثِيرًا ، فاعْتُبرَ كالمَرْعَى .

الإنصاف والمَشْربِ، والرَّاعِي . وبها قطَع ابنُ عَقِيلٍ في « تَذْكِرَتِه » . الطَّريقُ الرَّابعَ عَشَرَ ، اشْتِراطُ المُراحِ ، والمَسْرحِ ، والمَحْلَبِ ، والمَبِيتِ ، والفَحْلِ . وبها قطَع في ا « المُبْهِجِ ِ » ، فجمعَ بينَ المُراحِ والمَبِيتِ ، كما فَعَل في « الإيضاحِ » ، إلَّا أنَّه زادَ عليه المَحْلَبَ ، وأَسْقَطَ المَشْرَبَ والرَّاعِيَ . الطَّريقُ الخامِسَ عشَرَ ، اشْتِراطُ الرَّاعِي فقط . وهي طريقَةَ بعض [٢٠٣/١ ظ] الأصحاب . ذكَرَه القاضي في « شَرْحِ ِ المُذْهَبِ » عنه . وعن أحمدَ نحوُه . الطَّريقُ السَّادِسَ عشَرَ ، اشْتِراطُ المُراحِ ، والمَسْرَحِ ، والفَحْلِ ، والمَشْرَبِ . وبها قطَع ابنُ البَنَّا في « الخِصَالِ » ، و « العُقُودِ » . الطَّريقُ السَّابِعَ عشرَ ، اشْتِراطُ الرَّاعِي ، والمَرْعَى ، والفَحْلِ ، والمَشْربِ . وبها قطَع في « الخُلاصَةِ » . فزادَ المَرْعَى ، وأَسْقَط المَسْرَحَ. الطُّريقُ النَّامِنَ عَشَرَ، اشْتِراطُ المَسْرَحِ، والمَرْعَى، والمَحْلَبِ ، والمَشْرَبِ ، والمَقِيلِ ، والفَحْلِ . وبها قَطَع في ﴿ الْإِفَادَاتِ ﴾ . فزادَ المَقِيلَ والمَرْعَى ، وأسقَط الرَّاعِيَ والمُراحَ . الطَّريقُ التَّاسِعَ عَشَرَ ، اشْتِراطُ المَرْعَى ، والفَحْل ، والمَبيتِ ، والمَحْلَبِ ، والمَشْرَب . وبها قطع في « العُمْدَةِ » . الطّريقُ العِشْرُون ، اشْتِراطُ المَرْعَى ، والمَسْرَحِي، والمَشْرَب ، والمَبِيتِ ، والمَحْلَبِ ، والفَحْلِ . وبها جَزَم في « المُنَوِّرِ » . فزادَ المَرْعَي ، وأسقَط الرَّاعِيَ . الطَّريقُ الحادِي والعِشْرُون ، اشْتِراطُ المُراحِ ، والمَسْرحِ ، والمَشْرِبِ ، والرَّاعِي والفَحْلِ . وبها قطَع في ﴿ المُنْتَخَبِ ﴾ . فأسقَط المَحْلَبَ . الطُّريقُ الثَّانى والعِشْرُون ، اشْتِراطُ الرَّاعِي ، والمَبِيتِ فقط . وهو رِوايَةٌ عن ِ الإِمامِ ِ أحمدَ ، ذكَرَها القاضى في « شَرْحِه » . الطَّريقُ النَّالثُ والعِشْرُون ، اشْتِراطُ

ولا تُعْتَبَرُ نِيَّةُ الخُلْطَةِ . وحُكِيَ عن القاضي أَنَّه اشْتَرَطَها . ولَنا ، قولُه عليه السلامُ : « وَالْخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَا فِي الْحَوضِ وَالرَّاعِي والْفَحْلِ » . ولأنَّ النِّيَّةَ لا تُوَّثِّرُ في الخُلْطَةِ ، فلا تُوَّثِّرُ في حُكْمِها ، ولأنَّ المَقْصُودَ مِن الخُلْطَةِ

الحَوْضِ ِ ، والرَّاعِي ، والمُراحِ فقط . وهو أيضًا رِوايةٌ عن ِ الإِمامِ أَحمدَ . فهذه الإنصاف ثلاثَةٌ وعِشْرُون طريقَةً ، لكنْ قد ترْجِعُ إلى أقلَّ منها باعْتِبارِ ما تُفَسَّرُ به الأَلْفاظُ على

رَجَى بَيْكَ . **فَائِدَة** : المُراحُ ، بضمّ الميم ؛ مكانُ مَبِيتِها . وهو المأْوَى ، فالمَبِيتُ هو المُراحُ . فَسَرُوا كُلُّ واحدٍ منهما بالآخرِ . وهذا الصَّحيحُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقيلَ : المُراحُ ؛ رَواحُها منه جُمْلَةً إِلَى المَبِيتِ . ذَكَرَه في ﴿ الرِّعايَةِ الكُبْرَى » . وجمَع في « المُبْهج ِ » ، و « الإيضاح ِ » بين المُراح ِ والمَبِيتِ ، كما تقدُّم . فعندَه أنُّهما مُتَغايرَان . وأمَّا المَسْرَحُ ؛ فهو المكانُ الذي تَرْعَى فيه الماشِيةُ . الْحَتَارَه المُصَنِّفُ ، والمَجْدُ ، وابنُ حامِدٍ . وقال : إنَّما ذكر الإمامُ أحمدُ المَسْرَحَ ؛ ليكونَ فيه راعٍ واحدٌ . قدَّمه في « المُطْلِع ِ » . فعليه ، يَلْزَمُ مِن ِ اتَّحادِهِ اتَّحادُ المَرْعَى ، ولذلك قال المُصَنِّفُ ، والمَجْدُ ، وابنُ حامِدٍ : المَسْرَحُ والمَرْعَى شيءٌ واحدٌ . وقيلَ : المَسْرَحُ مَكانُ اجْتِماعِها لتَذْهَبَ إِلَى المَرْعَى . جزَم به في « الفُصُولِ » ، و « التَّلْخِيصِ ِ » ، و « الرِّعايَةِ الصُّغْرَى » ، و « الحاوِيَيْن » . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « ابن ِ نَميم ٍ » ، و « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » . قال الزَّرْكَشِيُّ: وهو أَوْلَى ؛ دَفْعًا لَلتَّكْرارِ . وهو الصَّحيحُ . وفسَّره في « المُسْتَوْعِبِ » بمَوْضِع ِ رَعْيِها وشُرْبِها . وفسَّرَه المَجْدُ في « شَرْحِه » بمَوْضِع ِ الرَّعْي ، مع أنَّه جمَع بينَهما في « المُحَرَّرِ » ، مُتابِعَةً للخِرَقِيِّ . وقال : يَحْتَمِلُ أَنَّ الخِرَقِيَّ أَرادَ بالمَرْعَى الرَّعْيَ ، الذي هو المصْدَرُ لا المَكانُ . ويَحْتَمِلُ أَنَّه أرادَ بالمَسْرِحِ المَصْدَرَ ، الذي هو السُّروحُ لا المَكانُ ؛ لأنَّا قد بيُّنَا أَنَّهما واحدٌ ،

الشرح الكسر مِن الارْتِفاقِ يَحْصُلُ بدُونِها ، فلم يُعْتَبَرْ وُجُودُها معه ، كما لا تُعْتَبَرُ نِيَّةً السَّوْم في السَّائِمَةِ ، ولا نِيَّةُ السَّقْي في الزُّرُوعِ والثِّمارِ .

الإنصاف بمَعْنَى المَكانِ . فإذا حَمَلْنا أَحَدَهما على المَصْدَرِ ، زالَ التَّكْرارُ . وحصَل به اتّحادُ الرَّاعِي والمَشْرَبِ . انتهى . وقال المُصَنِّفُ في ﴿ المُغْنِي ﴾(١) : يَحْتَمِلُ أَنَّ الخِرَقِيَّ أرادَ بالمَرْعَى الرَّاعِيَ ؟ ليكونَ مُوافِقًا لقَوْل أحمدَ ، ولكوْنِ المَرْعَى هو المَسْرَحُ . انتهى . وأمَّا المَشْرَبُ ؛ فهو مَكَانُ الشُّرْبِ فقط . وهو الصَّحيحُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب . وقيلَ : موْضِعُ الشَّرْب ، وما يحْتاجُ إليه مِن حَوْض ِ ونحوه . وبه قطَع ابنُ تميم ٍ ، و « الرِّعايتيْن » ، و « الحاوِيَيْن » . وأمَّا المَحْلَبُ ؛ فهو موْضِعُ الْحَلْبِ . على الصَّحيحِ ، وعليه الأكثرُ . وقيلَ : مَوْضِعُ الْحَلْبِ وآنِيَتُه . وبه جزَم ابنُ تَميم ، وصاحِبُ « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، وغيرُهم .

تنبيه : لا يُشْتَرَطُ خَلْطُ اللَّبَن . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ ، وقطَع به كثيرٌ منهم ، بل مَنَعُوا مِن خَلْطِه وحرَّمُوه . وقالوا : هو ربًا . وقيلَ : يُشْتَرَطُ خَلْطُه . وقالَه القاضي في « شَرْحِه الصَّغير » . وأمَّا الرَّاعِي ، فَمَعْرُوفٌ . ومَعْنَى الاشْتِراكِ فيه ، أنْ لا يَرْعَى أَحَدَ المالَيْن دونَ الآخَرِ . وكذا لو كان راعِيان فأكثرُ . قال في « الرِّعايَةِ » : ولا يَرْعَى غيرَ مال الشَّركةِ . وأمَّا الفَحْلُ ، فمَعْروفٌ . ومَعْنَى الاشْتِراكِ فيه ، أَنْ لا تكونَ فُحُولَةُ أَحَدِ المَالَيْنِ لا يطْرُقُ المالَ الآخَرَ . قال في « الرِّعايَةِ » : ولا يَنْزُو على غيرِ مالِ الشَّرِكَةِ . وأمَّا المَرْعَى ؛ فهو موْضِعُ الرَّعْي ووَقْتُه . قالَه في « الرِّعايَةِ » . وتقدُّم كلامُ المُصَنِّفِ والمَجْدِ وغيرهما ، أنَّ المَرْعَى هو المَسْرَحُ .

تنبيه : ظاهِرُ كلام المُصنِّفِ ، أنَّه لا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ الخُلْطَةِ . فإنْ كانتْ خُلْطَةَ

⁽١) انظر : المغنى ٤/ ٥٣ .

فَإِنِ اخْتَلَ شَرْطٌ مِنْهَا ، أَوْ ثَبَتَ لَهُمَا حُكْمُ الْانْفِرَادِ فِي بَعْضِ اللَّهُ الْمُنْفَرِدَيْنِ فِيهِ . النَّحَوْلِ ، زَكَّيَا زَكَاةَ الْمُنْفَرِدَيْنِ فِيهِ .

الشرح الكبير

٨٧٢ – مسألة : (فإنِ اخْتَلَّ شَرْطٌ منها ، أُو ثَبَت لهما حُكْمُ الأنْفِرادِ فَ بَعضِ الْحَوْلِ ، زَكَّيا زَكَاةَ المُنْفَرِ دَيْن فيه) متى اخْتَلَّ شَرْطٌ مِن شُرُوطِ الْخُلْطَةِ اللَّذُكُورَةِ بَطَل حُكْمُها لفواتِ شَرْطِها ، وصار وُجُودُها كعَدَمِها ، في زَكِّى كلُّ واحِدٍ مالَه إِن بَلَغ نِصابًا ، وإلَّا فلا . وكذلك إِن ثَبَت لهما حُكْمُ

الإنصاف

أعْيانِ ، لم تُشْتَرَط لها النِيَّةُ إِجْماعًا ، وإِنْ كَانتْ خُلْطَةَ أَوْصَافِ ، ففيها وَجْهان . وأَطْلُقُهما في « المُدْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « التَّلْخيصِ » ، و « البُلغَةِ » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « ابن تميم » ، و « الرِّعايتيْسن » ، و « الفائقِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » ؛ أحدُهما ، لا تُشْترَطُ . وهو ظاهرُ كلامِ و « الفَّمَصَنِّفِ [٢٠٤/١ و] هنا . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهب . صحَّحه في « الكافِي » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « النَّظْم » ، و « أَمَوْحِ المَجْدِ » . وقدَّمه في « الهُلاَيةِ » ، و « المُسْتَوْجِ » ، و « المُعْنِي » ، و « الشَّرْح المَجْدِ » . وقال عن و « الحَلويين » ، و « إَدْرَاكِ الغايَة » ، و « أَمْن رابن رَزِين » . وقال عن و « المُجَرَّدِ » ، و المَحْدُ ، وجزَم به في « المُبْهِجِ » ، و « الإيضاح » ، والحَدُوانِيُّ وغيرُهم . وتَظْهَرُ فائلَةُ الخِلافِ ، لو وقعَتِ الخُلْطَةُ اتّفاقًا ، أو فعَله والحَدُوانِيُّ وغيرُهم . وتَظْهَرُ فائلَةُ الخِلافِ ، لو وقعَتِ الخُلْطَةُ اتّفاقًا ، أو فعَله الرَّاعِي ، وتأخرَتِ النَّيَّةُ عن المِلْكِ . وقيلَ : لا يضُرُّ تأخِيرُها عنه بزَمَن يسير ، وتَقْديمِها على المِلْكِ ، بزَمَن يسير .

فائدة : قوله : فإنِ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنها ، أو ثَبَت لهما حُكْمُ الانْفرادِ في بعضِ الحَوْلِ ، زَكَّيا زَكاةَ المُنْفَرِدَيْن فيه . فيَضُمُّ مَن كان مِن أَهْلِ الزَّكاةِ مالَه بعضَه إلى

الأنفراد في بعض الحَوْلِ ، كرجُلَيْن لهما ثَمانُون شاةً بينَهما نِصْفَيْن ، وكانا مُنْفَرِدَيْن ، فاخْتَلَطا في أثناء الحَوْلِ ، فعلى كلِّ واحِد منهما عندَ تَمام حَوْلِه شاة ، وفيما بعدَ ذلك مِن السِّنِين يُزكِّيان زَكاة الخُلْطَة . فإنِ اتَّفَقَ حَوْلاهما أخْرَجا شاة عندَ تَمام الحَوْلِ على كلِّ واحِد نِصْفُها ، وإنِ اخْتَلَفَ ، فعلى الأوَّلِ منهما عندَ تَمام الحَوْلِ على كلِّ واحِد نِصْفُها ، وإنِ اخْتَلَف ، فعلى الأوَّلِ منهما عندَ تَمام حُوْلِه نِصْفُ شاة ، فإذا تَمَّ حَوْلُ الثّانِي ، فإن كان الأوَّلُ أخر جَها مِن غير المالِ ، فعلى الثّانِي نِصْفُ شاة أيضًا ، وإن أخر جَها مِن النّصاب ، فعلى الثّانِي أَرْبَعُون جُزْءًا ، مِن تِسْعَة وسَبْعِين جُزءًا ونِصْف مِن شاة .

الإنصاف

بعض ويُزَكِّيه ، إِنْ بَلَغ نِصابًا ، وإلَّا فلا . وقال أبو الخَطَّابِ في « الانْتِصارِ » : إِنْ تُصُوِّرَ يَضَمِّ حَوْلٍ إِلَى آخَرَ نَفْعٌ ، فكَمَسْأَلَتِنا . يعْنِي مَسْأَلَةَ الخُلْطةِ ، قال في « الفُروعِ » : كذا قال .

فَائدة : قوله : أو ثبت لهما حُكمُ الأنفرادِ في بعض الحَوْلِ ، زَكَيا زَكاةَ المُنْفِرِدَيْن فيه . مِثالُ ذلك ؛ لو حلَطا في أثناءِ الحَوْلِ نِصابَيْن ثَمانِين شاةً ، زكَّى كلُّ واحدٍ ، إذا تمَّ حوْله الأوَّل ، زكاة أنفرادٍ ، وفيما بعدَ الحَوْلِ الأوَّل ، زكاة خُلطةٍ ، فإنِ اتَّفْقَ حَوْلَهُ هما ، أَخْرَجَا شاةً عندَ تمام الحَوْلِ ، على كلِّ واحدٍ نِصْفُها ، وإنِ اخْتلَفَ ، فعلَى الأوَّلِ نِصْفُ شاةٍ عندَ تمام حوْله . فإنْ أخْرَجَها مِن غيرِ المالِ ، فعلَى الثَّانِي نِصْفُ شاةٍ أيضًا ، إذا تمَّ حَوْله . وإنْ أَخْرَجَها مِن المالِ ، فقد تمَّ حوْلُ فعلَى الثَّانِي نِصْفُ شاةٍ أيضًا ، إذا تمَّ حَوْله . وإنْ أَخْرَجَها مِن المالِ ، فقد تمَّ حوْلُ الثَّانِي على تِسْعَةٍ وسَبْعِين شاةً ونِصْف جُزْءِ مِن شاةٍ به منها أَرْبَعُون شاةً ، فيكُونُ ثَمانين جُزْءًا مِن مِائَةٍ جُزْءٍ ، وتِسْعَةً وخَمْسين جزْءًا مِن شاةٍ ، فُنضَعِفُها ، فتكونُ ثَمانين جُزْءًا مِن مِائَةٍ جُزْءٍ ، وتِسْعَةً وخَمْسين جزْءًا مِن شاةٍ ، ثُمَّ كُلَّما تمَّ حوْلُ أَحَدِهما ، لَزِمَه مِن رَكَةٍ الجَميع ِ بَقَدْرِ مالِه فيه .

وَإِنْ ثَبَتَ لِأَحَدِهِمَا حُكْمُ الِانْفِرَادِ وَحْدَهُ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْمُنْفَرِدِ ، اللهَ وَطَلَى الآخَرِ زَكَاةُ الْمُنْفَرِدِ ، اللهَ وَطَلَى الآخَرِ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، ثُمَّ يُزَكِّيَانِ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ الْحَوْلِ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ ، كُلَّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا ، فَعَلَيْهِ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنْهَا .

الشرح الكبير

مسألة: (وإن ثَبَت لأَحَدِهما حُكْمُ الأنْفِرادِ وَحْدَه ، فعليه وَكَاهُ المُنْفَرِدِ ، وعلى الثّانِي زَكاةُ الحُلْطَةِ ، ثم يُزَكِّيان فيما بَعْدَ ذلكَ الحَوْلِ زَكاةَ الخُلْطَةِ ، ثم يُزكِّيان فيما بَعْدَ ذلكَ الحَوْلِ زكاةَ الخُلْطَةِ ، كُلَّما تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِما ، فعليه بقَدْرِ مالِه منها) يُتَصَوَّرُ بُرُوتُ حُكْمِ الأَنْفِرادِ لأَحَدِهما ، بأن يَمْلِكَ رجلان نِصابَيْن فيخْلِطاهما ، ثُبُوتُ حُكْمِ الأَنْفِرادِ لأَحَدِهما ، بأن يَمْلِكَ رجلان نِصابَيْن فيخْلِطاهما ، ثم يَبِيعَ أَحَدُهما نَصِيبَه أَجْنَبِيًّا ، أو يَكُونَ لأَحَدِهما نِصابٌ ، وللآخرِ دُونَ النِّصابِ ، فيخْتَلِطان في أثناءِ الحَوْلِ ، فإذا تَمَّ حَوْلُ الأَوَّلِ فعليه شاةً ، فإذا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي فعليه رَكاةُ الخُلْطَةِ ، على التَّفْصِيلِ المَذْكُورِ . ويُزكِّيان فيما بعدَ ذلك الحَوْلِ ، ويَزكَيان أَلَّهُ الخُلْطَةِ ، كلَّما تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهما فعليه بعدَ ذلك الحَوْلِ ، ١٥٣/٢ و] زَكاةَ الخُلْطَةِ ، كلَّما تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهما فعليه بعدَ ذلك الحَوْلِ المَوْلِ المُؤلِّيةِ ، كلَّما تَمَّ حَوْلُ أَلْدَالُكُولُ المَوْلِ المَوْلِ المَوْلِ المَوْلِ المَوْلِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المَدْولِ المَوْلِ المَوْلِ المَوْلِ المُؤلِّيةِ المَوْلِيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المَدُولِ المَوْلِيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المَوْلِيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المَوْلِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المِؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةَ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةِ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةُ المُؤلِّيةُ المُؤلِ

الإنصاف

فائدة: قوله: فإنْ ثبَتَ لأَحَدِهما حُكْمُ الْأَنْهِرَادِ وحدَه ، فعليه زَكَاةُ المُنْفَردِ ، وعلى الآخرِ زَكَاةُ الخُلْطة . مِثالُه ، إنْ مَلَكا نِصابَيْن فَخَلَطاهُما ، ثم يَبِيعُ أحدُهما وعلى الآخرِ زَكَاةُ الخُلْطة . مِثالُه ، إنْ مَلَكا نِصابَيْن فَخَلَطاهُما ، ثم يَبِيعُ أحدُهما نَصِيبَه أَجْنَبِيًا ، فقد ملَك المُشْتَرِى أَرْبَعِين ، لم يثبُت لها حُكْمُ الأنفوادِ ، فإذا تمَّ حوْلُ الثَّانِي ، لَزِمَه زَكَاةُ أَنْفِرادٍ ، شاة ، فإذا تمَّ حوْلُ الثَّانِي ، لَزِمَه زَكَاةُ خُلْطة ، نِصْفُ شاة م ، إنْ كان الأوَّلُ أَخْرَجَ الشَّاةَ مِن غيرِ المالِ ، وإنْ أَخْرَجَها منه ، لَزمَ الثَّانِي نَصْفُ شاة مِن تِسْعة وسَبْعين جُزْءًا مِن شاة م وهذا المذهب ، وعليه جماهيرُ الأصحاب ، وقطع به كثيرٌ منهم . وقيلَ : يُزكِّي الثَّانِي عن حَوْلِه الأوَّلِ زكاةَ انْفِرادٍ ؛ لأَنَّ خَلِيطَه لم يُنْتَفِعْ فيه بالخُلْطَة .

قوله: ثُمَّ يُزَكِّيان فيما بعدَ ذلك الحَوْلِ زَكاةَ الخُلْطَةِ ، كُلَّما تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهما ، فعليه بقَدْرِ مالِه منها . بلا نِزاع ٍ أَعْلَمُه .

الشرح الكبير بقَدْرِ مالِه منه ، فإذا كان المالُ جَنِمِيعًا ثَمانِين شاةً ، وأُخْرَجَ الأُوَّلُ منها شاةً عن الأرْبَعِين ، فإذا تَمَّ حَوْلُ الثّانِي فعليه أرْبَعُون جُزْءًا ، مِن تِسْعَةٍ وسَبْعِين جُزْءًا ، فإن أُخْرَجَ الشَّاةَ كلُّها مِن مِلْكِه وحال الحَوْلُ الثَّانِي ، فعلي الأُوَّلِ نِصْفُ شَاةٍ ، زَكَاةَ الخُلْطَةِ ، فإن أُخْرَجَه وَحْدَه ، فعلى الثَّانِي تِسْعَةً و ثَلاثُون جُزْءًا مِن سَبْعَةٍ وسَبْعِين جُزْءًا ونِصْفِ جُزءِ مِن شاةٍ ، وإِن تَوالَدَتْ شيئًا خُسِبِ معها .

فصل : وإن كان بينَهما ثَمانُون شاةً مُخْتَلِطَةً ، مَضَى عليها بعض -الحَوْلِ ، فتَبايَعاها ، بأن باعَ كلُّ واحِدٍ منهما غَنَمَه ضاحِبَه مُخْتَلِطَةً ، وبَقِيا على الخَلْطَةِ ، لم يَنْقَطِعْ حَوْلَهما ، و لم تَزُلْ خُلْطَتُهما . وكذلك لو باعَ بعضَ غَنَمِه ببعض غَنَمِه مِن غيرٍ إِفْرادٍ (١) ، قَلَّ المَبيعُ أَو كَثُر . فأمَّا إِن أَفْرَ داها ثم تبايعاها ثم خَلَطاها وتَطاوَلَ زَمَنُ الانْفِرادِ ، بَطَل حُكْمُ الخُلْطَةِ .

فائدة : لو كان بينَهما نِصابُ خُلْطةٍ ، ثَمانُون شاةً ، فباعَ كلٌّ منهما غَنَمَه بغَنَمٍ صاحِبِه ، واسْتَداما الخُلْطَةَ ، لم ينْقَطِعْ حوْلُهما ، و لم يَزُلْ خَلْطُهما فى ظاهرٍ المذهب ، فإنَّ إبدالَ النِّصاب بجنْسِه لا يقْطُعُ الحَوْلَ . وكذا لو تَبايَعا البعضَ بالبعض ِ ، قلَّ أو كَثُرَ . وَتَبْقَى الخُلْطَةُ في غيرِ المَبِيعِ إِنْ كان نِصابًا ، فيُزَكِّي بشَاةٍ زكاةَ انْفِرادٍ عليهما لتَمَام ِ حوْلِه . وإذا حالَ حَوْلُ المَبِيع ِ ، وهو أَرْبَعُون ، ففيه الزَّكَاةُ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . قدَّمه في « المُغْنِي » ، و « الشُّرْح ِ » ، و ﴿ شَرْحِ ِ ابنِ رَزِينٍ ﴾ ، و ﴿ ابنِ تَميمٍ ﴾ ، وصحَّحَه . وقيلَ : لا زكاةَ فيه . اختارَه في « المُجَرَّدِ » . وقدَّمه في « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » . وأطْلَقَهما في

 ⁽١) في الأصل: « انفراد » .

وإن خَلَطاها عَقِيبَ البَيْعِ ، ففيه وَجْهان ؛ أَحَدُهما ، لا يَنْقَطِعُ ؛ لأنَّ هذا زَمَنٌ يَسِيرٌ فَعُفِي عنه . والقَّانِي ، يَنْقَطِعُ ؛ لوُجُودِ الاَنْفِرادِ في بعضِ الحَوْلِ . وإن أَفْرَدَ كلُّ واحِدِ منهما نِصْفَ نِصابِ وتَبايَعاه ، لم يَنْقَطِعْ حُكْمُ الخُلْطَة ؛ لأنَّ مِلْكَ الإِنْسانِ يُضَمَّ بعضُه إلى بَعْض ، فكأنَّ النَّمانِين مُخْتَلِطَة الخُلْطَة ؛ لأنَّ مِن النَّصْف . وإن تَبايَعا أَكْثَرَ مِن النَّصْف مُنْفَرِدًا ، بَطَل حُكْمُ الخُلْطَة ؛ لأنَّ مِن شَرْطِها كُوْنَها في نِصاب ، فمتى بقيتُ فيما دُونَ النِّضابِ صارا مُنْفَرِدَيْن . وقال القاضي : تَبْطُلُ الخُلْطَة في جَمِيعِ هذه المَسائِل في المَبِيعِ ، ويَصِيرُ مُنْفَرِدًا . وهذا مَذْهَبُ الشَافعيّ ؛ لأنَّ عندَه أنَّ المَبِيعِ بجَنْسِه يَنْقَطِعُ حُكْمُ الحَوْلِ فيه ، فتنْقَطِعُ الخُلْطَة بانْقِطاع ِ الحَوْلِ لا يَنْقَطِعُ الخُلْطَة ؛ لأنَّ الزكاة إنَّما تَجِبُ في المُشتَرَى بينائِه على حَوْلِ المَبِيعِ ، فيَجِبُ أن يَبْنِي عليه في الصِّفةِ التي المُشتَرَى بينائِه على حَوْلِ المَبِيعِ ، فيَجِبُ أن يَبْنِي عليه في الصِّفةِ التي المُشتَرَى بينائِه على حَوْلِ المَبِيعِ ، فيَجِبُ أن يَبْنِي عليه في الصِّفةِ التي كان عليها ، فأمّا إن كان مال كلّ واحِدٍ منهما مُنْفَرِدًا ، فَخَلطاه ثم تَبايَعاه ، كان عليها ، فأمّا إن كان مال كلّ واحِدٍ منهما مُنْفَرِدًا ، فَخَلطاه ثم تَبايَعاه ،

(الفُروعِ) . فعلَى المذهبِ ، هى زكاة خُلْطَةٍ . على الصَّحيحِ . قدَّمه فى الإنصاف (المُغْنِى) ، و (السَّرْحِ) ، و (شَرْحِ ابنِ رَزِينِ) ، و (ابنِ تَميمِ) ، وصحَّحَه . وقيلَ : زكاة انْفِرادٍ . وأطْلَقَهما فى (الفُروعِ) . فأمَّا إِنْ أَفْرداها ، ثم تَبايَعَاها ، ثم خَلَطاها ، فإنْ طالَ زَمَنُ الانْفِرادِ ، بطَلَ حُكْمُ الخُلْطَةِ . وكذا إِنْ لم يَطُلْ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وهو ظاهِرُ ما صحَّحَه المَجْدُ ، يَطُلْ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . وهو ظاهِرُ ما صحَّحَه المَجْدُ ، و (الرِّعايتَيْن) ، و (الحاوِيَيْن) فى مَكانٍ . وقيلَ : لا يؤثِّرُ الانْفِرادُ اليَسيرُ . وأطْلَقَهما المَجْدُ فى (شَرْحِه) ، و (ابن تَميم) ، و (الرِّعايَةِ الكُبْرَى) ، و (الفُروع) ، وإنْ أَفْردا بعضَ النِّصابِ وتَبايَعَاه ، وكان الباقِي على الخُلْطَةِ

المَنع وَلَوْ مَلَكَ رَجُلٌ نِصَابًا شَهْرًا، ثُمَّ بَاعَ نِصْفَهُ مُشَاعًا، أَوْ أَعْلَمَ عَلَى بَعْضِيهِ وَ بَاعَهُ مُخْتَلِطًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ، وَيَسْتَأْنِفَانِهِ مِنْ حِينِ الْبَيْعِ .

الشرح الكبر فعليهما في الحَوْلِ الأُوَّلِ زِكَاةُ الأنْفِرادِ ؛ لأنَّ الزكاةَ تَجِبُ فيه ببِنائِه على أُوَّلِ الحَوْلِ ، وهو مُنْفَرِدٌ فيه ، ولو كان لرجل ٍ نِصابٌ مُنْفَرِدًا ، فباعَه بنِصابٍ مُخْتَلِطٍ ، زَكَّى كُلُّ واحِدٍ منهما زكاةَ الانْفِرادِ ؛ لأنَّ الزكاةَ في الثَّانِي تَجِبُ بيِنائِه على الأوَّل ، فهما كالمالِ الواحِدِ الذي حَصَلِ الانْفِرادُ في أَحَدِ طَرَفَيْه . فإن كان لكلِّ واحِدٍ منهما أرْبَعُون مُخْتَلِطَةً مع مالِ آخَر ، فتَبايَعاها ، وبَقِيَتْ مُخْتَلِطَةً ، لم يَبْطُلْ حُكْمُ الخُلْطَةِ ، وإنِ اشْتَرَى أَحَدُهما بِالْأَرْبَعِينِ المُخْتَلِطَةِ أَرْبَعِينِ مُنْفَرِدَةً ، وخَلَطَها في الحالِ ، احْتَمَلَ أَن يُزَكّي زكاةَ الْخُلْطَةِ ؛ لأنَّه يَبْنِي حَوْلَها على حَوْل مُخْتَلِطَةٍ ، وزَمَنُ الانْفِرادِ يَسِيرٌ فَعُفِيَ عَنْهُ ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يُزَكِّي زَكَاةَ المُنْفَرِدِ ، لُوُّجُودِ الْأَنْفِرادِ فِي بعض الحَوْل .

٨٧٤ - مسألة : (ولو مَلَك رجلٌ نِصابًا شَهْرًا ، ثم باع نِصْفَه مُشاعًا ، أو أعْلَمَ على بعضِه و باعَه مُخْتَلِطًا ، فقال أبو بكر : يَنْقَطِعُ الحَوْلُ ، ويَسْتَأْنِفانِه مِن حينِ البَيْعِ) لأنَّ النَّصْفَ المُشْتَرَى قد انْقَطَعَ الحَوْلُ فيه،

الإنصاف نِصابًا ، بَقِيَ حُكْمُ الخُلْطَةِ فيه ، وهل ينْقَطِعُ في المَبِيعِ ؟ فيه الخِلافُ في ضَمٌّ مالِ الرَّجُلِ المُنْفَرِدِ إلى مالِه المُخْتَلِطِ ، وإنْ بَقِيَ دونَ نِصابٍ ، بَطَلَتْ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : تَبْطُلُ الخُلْطَةُ في هذه المسائلِ ، بِناءً على انْقِطاع ِ الحُولِ بَبَيْع ِ النَّصابِ بجِنْسِه . وفي كلام القاضي كالأوَّل والثَّانِي .

قوله : ولو ملَك نِصابًا شَهْرًا ، ثم باعَ نِصْفَه مُشاعًا ، أو أَعْلَمَ على بعضِه وباعَه

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: لَا يَنْقَطِعُ حَوْلُ الْبَائِعِ ، وَعَلَيْهِ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ زَكَاةُ اللَّهِ عِصَّتِهِ .

لشرح الكبير

فَكَأَنَّه لَم يَجْرِ (ا) في حَوْلِ إلزكاةِ أَصْلًا ، فَلَزِمَ انْقِطاعُ الْحَوْلِ في الآخرِ (وقال ابنُ حامِدٍ : لا يَنْقَطِعُ حَوْلُ البائِعِ ، وعليه عندَ تَمام حَوْلِه زَكاةً حِصَّتِه) لأَنَّ حُدُوثَ الخُلْطَة لا يَمْنَعُ ابْتِداءَ الْحَوْلِ ، فلا يَمْنَعُ اسْتِدامَتَه ، ولأَنَّه لو خالَطَ غيرَه في جَمِيعِ الْحَوْلِ وجَبَتِ الزكاةُ ، فإذا خالَطَ في بعضِه وَلاَنَّه لو خالَطَ غيرَه ، كان أوْلَى بالإيجابِ ، وإنَّما بَطَل حَوْلُ المَبِيعَةِ لا بُتِقالِ المِلْكِ فيها ، وإلَّا فهذه العِشْرُون لم تَزَلْ مُخالِطَةً لمالٍ جارٍ في حَوْلِ الزَّاقِة . وهكذا الحُكْمُ فيما إذا كانتِ الأرْبَعُون لرَجُلَيْن ، فباعَ أَحَدُهما نَصِيبَه أَجْنَبِيًّا ، فعلى هذا إذا تَمَّ حَوْلُ الأَوَّلِ فعليه نِصْفُ [٢/٥٣/١ ط] شاةٍ . فصِيبَه أَجْنَبِيًّا ، فعلى هذا إذا تَمَّ حَوْلُ الأَوَّلِ فعليه نِصْفُ [٢/٥٣/١ ط] شاةٍ .

الإنصاف

مُخْتَلِطًا ، فقالَ أبو بَكْرٍ : يَنْقَطِعُ الحَوْلُ ويَسْتأَنِفانِه [٢٠٤/١ ظ] مِن حينِ البَيْع . وجزَم به في « الوَجيزِ » ، و « الإفاداتِ » . وصحَّحَه في « تَصحيح المُحَرَّدِ » . وقدَّمه في « الرِّعايتَيْن » ، و « النَّظْمِ » ، و « الحاوِى الصَّغيرِ » ، و « إِدْراكِ الغايَةِ » . وقال ابنُ حامِدٍ : لا ينْقَطِعُ حوْلُ البائِع . وعليه عندَ تمام حوْلِه زكاةُ حصَّتِه . قدَّمه في « الخُلاصَةِ » . وجزَم به ابنُ عَبْدُوسٍ في « تَذْكِرَتِه » . وطليقهما في « المُخلَقهما في « الخُلاصَةِ » ، و « المُشتوْعِبِ » ، و « المُنْقَبِ » ، و « المُشتوْعِبِ » ، و « المُخيى » ، و « البَّلغة » ، و « ابنِ و « المُخيى » ، و « المُشتوْعِبِ » ، و « الفائق » ، و « المُحَرَّدِ » ، و « أله المَخير » ، و « الفائق » ، و « المُحَرَّدِ » ، و « أله المَحْدِ » ، و « الخاوى و « الخاوى » و « الخاوى » ، و « الفائق » ، و « أله المُحْدِ » ، و « الخاوى » ، و « الخاوى » ، و « الفائق » ، و « أله المُحْدِ » ، و « الخاوى » ، و « الخاوى » ، و « الفائق » ، و « أله المُحْدِ » ، و « الفائق » ، و « أله المُحْدِ » ، و « الخاوى » ، و « الخاوى » ، و « الفائق » ، و « أله المُحْدِ » ، و « الفائق » ، و « أله المُحْدِ » ، و « أله المُحْدِ » ، و « الفائق » ، و « أله المُحْدِ » و أله المُحْدِ » أله المُحْدِ » أله المُحْدِ » ألمُحْدِ » ألمُحْدُ » ألمُحْدُ المُحْدِ » ألمُدُودُ المُحْدِ » ألمُدُودُ المُحْدِ المُحْدِ المُحْدِ » ألمُدُودُ المُحْدِ المُحْدِ المُحْدِ المُحْد

⁽١) في الأصل : (يحز ١ .

فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْمَالِ انْقَطَعَ حَوْلُ الْمُشْتَرِي ؛ لِنُقْصَانِ النِّصَابِ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَقُلَّنَا : الزَّكَاةُ فِي الْعَيْنِ . فَكَذَلِكَ . وَإِنْ قُلْنَا : فِي الذِّمَّةِ . فَعَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامٍ حَوْلِهِ زَكَاةً نَصِيبِهِ .

الشرح الكبير

 ٨٧٥ – مسألة : (فإن أُخْرَجَها مِن المالِ انْقَطَعَ حَوْلُ المُشْتَرِى ؟ لنُقْصان النِّصابِ) في بعض الحَوْلِ ، إِلَّا أَن يَكُونَ الفَقِيرُ مُخالِطًا لهما بالنِّصْفِ الذي صار له ، فلا يَنقُصُ النِّصابُ إذًا ، ويُخْرِجُ الثَّانِي نِصْفَ شاةٍ أيضًا ، على قولِ ابن ِ حامِدٍ .

٨٧٦ –مسألة : ﴿ وَإِنْ أُخْرَجُهَا مِنْ غَيْرِهُ ، وَقُلْنَا : الزَّكَاةُ فِي الغَيْنِ ِ . فَكَذَلُكَ . وإِن قُلنا : في الذِّمَّةِ . فعليه عندَ تَمام حَوْلِه زَكَاةُ حِصَّتِه) إذا أُخْرَجَ البائِعُ الزكاةَ مِن غيرِ المالِ في هذه المَسْأَلَةِ ، وقُلنا : الزكاةُ تَتَعَلَّقُ بالعَيْنِ . فقال القاضي : يَجِبُ نِصْفُ شاةٍ أَيضًا ؛ لأَنَّ تَعَلَّقَ الزكاةِ

الإنصاف الكَبِيرِ » ، وابنُ مُنجَّى فى « شَرْحِه »

قوله : فإنْ أُخْرَجُها مِنَ المالِ ، انْقَطَعَ حوْلُ المُشْتَرِى ؛ لنُقْصانِ النِّصابِ . وهذا الصَّحيحُ على قوْلِ ابن حامِدٍ . وقالَه الأئمَّةُ الأرْبعَةُ . وذكرَه المَجْدُ إجْماعًا . وهو مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَم يَسْتَدِم الفقيرُ الخُلْطَةَ بِنِصْفِه . فإنِ اسْتَدامَها لَم ينْقَطعْ حوْلُ المُشْتَرِى . وقيل : إنْ زكَّى البائعُ منه إلى فَقيرٍ ، زكَّى المُشْتَرِى . وقيل : يسْقُطُ كَأُخْذِ السَّاعِي منه . قال في « الفُروعِ ِ » : وهذا القوْلُ الثَّانِي ، واللهُ أعلمُ ، على قۇل أبى بَكْر .

قوله : وإنْ أَخْرَجَها مِن غيرِه ، وقُلْنا : الزَّكاةُ في العَيْنِ ، فكذلك . يعْنِي ، يْنَقَطِعُ حُولُ المُشْتَرِي لنُقْصانِ النِّصابِ . وهذا احْتِيارُ المُصَنِّفِ هنا ، وفي

بالعَيْنِ ، لا بِمَعْنَى أَنَّ الفُقَراءَ يَمْلِكُون جُزْءًا مِن النِّصابِ ، بل بِمَعْنَى أَنَّ تَعَلَّقَ حَقِّهم بِه كَتَعَلَّقِ أَرْشِ الجِنايَةِ بِالجَانِى ، فلم يَمْنَعْ وُجُوبَ الزكاةِ والصَّحِيحُ أَنَّه لا شيءَ على المُشْتَرِى ، ذَكَرَه شيخُنا() . وهو قولُ أَبى الخَطَّابِ ؛ لأَنَّ تَعَلَّقُ الزكاةِ بِالعَيْنِ نَقَصِ النِّصابَ ، فمنَعَ وُجُوبَ الزكاةِ على المُشْتَرِى ، ولأَنَّ فائِدَةَ قَوْلِنا : الزكاةُ تَتَعَلَّقُ بِالعَيْنِ . إِنَّما تَظْهَرُ فى على المُشْتَرِى ، ولأَنَّ فائِدَةَ قَوْلِنا : الزكاةُ تَتَعَلَّقُ بِالعَيْنِ . وإن قُلنا : الزكاةُ مَنْعِ الرَكاةِ ، وقد ذكرَه القاضى فى غيرِ هذا المَوْضِع . وإن قُلنا : الزكاةُ تَتَعَلَّقُ بِالذَّمَةِ . لم يَمْنَعْ وُجُوبَ الزكاةِ على المُشْتَرِى ؛ لأَنَّ النِّصابَ لم يَنْقُصْ . وعلى قِياسِ هذا ، لو كان لرَجُلَيْن نِصابُ خُلْطَةٍ ، فباعَ أَحَدُهما يَنْقُصْ . وعلى قِياسِ هذا ، لو كان لرَجُلَيْن نِصابُ خُلْطَةٍ ، فباعَ أَحَدُهما خَلِيطَه فى بعضِ الحَوْلِ ، فهى عَكْسُ المَسْأَلَةِ الأُولَى فى الصُّورَةِ ، ومِثْلُها فى المَعْنَى ؛ لأَنَّه كان فى الأَولِ خَلِيطَ نَفْسِه ، ثم صار خَلِيطَ أَجْنَبِيِّ ، وهم أَن النَّ عَلِيطَ أَجْنَبِيٍّ ، ثم صار خَلِيطَ أَجْنَبِيِّ ، ثم صار خَلِيطَ أَجْنَبِيً ، ومِثْلُه لو كان رَجُلان مُتُوارِثانِ ، كان خَلِيطَ أَجْنَبِيً ، ثم صار خَلِيطَ أَجْنَبِيً ، ثم صار خَلِيطَ أَجْنَبِيً ، ثم صار خَلِيطَ أَجْنَبِي ، ثم صار خَلِيطَ أَجْنَبِي ، ثم صار خَلِيطَ أَجْنَبِي ، ثم صار خَلِيطَ أَجْلِكُ أَنْهُ كَان فَى الأَوْلِ خَلِيطَ نَفْسِه . ومِثْلُه لو كان رَجُلان مُتُوارِثانِ ،

الإنصاف

« المُعْنِى » ، و « الكافِى » . واختارَه أبو المَعالى ، والشَّارِحُ . وذكرَه المُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ عن أبى الخَطَّابِ . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : هذا مُخَالِفً لم المُصَنَّفًا يُخالِفُه . انتهى . لما ذكرَه أبو الخَطَّابِ في كِتابِه « الهِدايَةِ » ، ولا نعْرِفُ له مُصَنَّفًا يُخالِفُه . انتهى . والصَّحيحُ مِنَ المُذهبِ ، أنَّ المُشْتَرِى يُزكِّى بنِصْفِ شاةٍ إذا تمَّ حوْلُه . قال المَجْدُ : لأنَّ التَّعلُقَ بالعَيْن لا يمْنَعُ انْعِقادَ الحوْلِ بالاتّفاقِ . قدَّمه في « الفُروعِ » ، وقال : جزم به الأكثرُ ؛ منهم أبو الخَطَّابِ في « هِدايَتِه » . قلت : وهو الصَّوابُ بلاشَكُّ . وذكر ابنُ مُنجَّى في « شَرْحِه » كلامَ المُصَنِّفِ ، وقال : إنَّه خَطَأٌ في النَّقُلِ والمَعْنَى . وبيَّنَ ذلك .

⁽١) في : المغنى ٩/٤ .

الشرح الكبير فهما نِصابُ خُلْطَةٍ ، فماتَ أَحَدُهما في بعض الحَوْلِ ، فوَرِثَه صاحِبُه ، فعلى قِياسِ قولِ أبي بكر ، لا يَجِبُ عليه شيءٌ حتى يَتِمُّ الحَوْلُ على المالَيْنِ مِن حين مِلْكِه لهما ، إلَّا أن يَكُونَ أَحَدُهما بمُفْرَدِه يَبْلُغُ نِصابًا . وعلى قِياس قول ابن حامِدٍ تَجبُ الزكاةُ في النِّصْفِ الذي كان له خاصَّةً ، إذا تَمَّ حَوْلُه .

الإنصاف

فوائد ؟ منها ، إذا لم يَلْزَم المُشْتَرى زكاةُ الخُلْطة ، فإنْ كان له غَنَمٌ سائمةٌ ، ضمُّها إلى حِصَّتِه في الخُلْطَةِ ، وزكَّى الجَميعَ زَكاةَ انْفِرادٍ ، وإلَّا فلا شيءَ عليه . ومنها ، حُكْمُ البائع ِ ، بعدَ حوْلِه الأوَّل مادامَ نِصابُ الخُلْطةِ ناقِصًا ، كذلك . ومنها ، إنْ كان البائِعُ اسْتَدَانَ ما أُخْرَجَه ، ولا مالَ له يُجْعَلُ في مُقابَلَةِ دَيْنِه إلَّا مالَ الخُلْطَةِ ، أو لم يُخْرِجِ البائعُ الرَّكاةَ حتى تَمَّ حوْلُ المُشْتَرِى ، فإنْ قُلْنا: الدَّيْنُ لا يمْنَعُ وُجوبَ الزَّكاةِ ، أو قُلْنا : يمْنَعُ ، لكنْ للبائع ِ مالٌ يجْعَلُه في مُقابَلَةِ دَيْنِ الزَّكاةِ ، زكَّى المُشْتَرى حِصَّتَه زكاةَ الخُلْطَةِ ، نِصْفَ شاةِ ، وإلَّا فلا زكاةَ عليه . قالَه في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ ، وقدُّمه . وقال ابنُ تَميم في المُسْأَلَةِ الأُولَى : وإنْ أُخْرَجَ مِن غيره ، فوَجْهان ؛ أحدُهما ، لا زَكاةَ عليه ، ويسْتأُنِفانِ (١) الحوْلَ مِن حين الإخراج ِ. ذَكَرَه القاضي في « شَرْحِ المُذْهَبِ » ، بِناءً على تَعَلُّقِ الزَّكاةِ بالعَيْنِ . والثَّاني ، عليه الزَّكاةُ . وبه قطَع بعضُ أصحابنا . ولا يَمْنَعُ التَّعلُّقُ بالعَيْنِ وُجوبَها ما لم يَحُلْ حُوْلُها قَبَلَ إِخْرَاجِها ، ولا انْعِقادَ الحُوْلِ الثَّانِي في حقِّ البائع ِ ، حتى يمْضِيَ قبلَ الإِخْراجِ ، فلا تَجِبُ الزَّكاةُ له . وإنْ لم يكُنْ أُخْرَجَ حتى حالَ حوْلُ المُشْتَرى ، فهي مِن صُوَرِ تَكْرار الحوْل قبلَ إِخْراجِ الزَّكاةِ . انتهى . واقْتَصَرَ في مسْأَلَةِ تعَلُّق الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ ، أَنَّه لا يَمْنَعُ التَّعَلُّقُ بِالْعَيْنِ انْعِقادَ الحُوْلِ الثَّانِي قبلَ الإِخْراجِ . وقال : قطُّع به بعضُ أصحابنا ، كما تقدُّم . واللهُ أعلمُ .

⁽١) في ١: ﴿ يستأنف ﴾ .

وَإِنْ أَفْرَدَ بَعْضَهُ وَبَاعَهُ ثُمَّ اخْتَلَطَا ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ . وَقَالَ الْقَاضِي : الْمَحْتَمِلُ أَلَّا يَنْقَطِعَ إِذَا كَانَ زَمَنًا يَسِيرًا . وَإِنْ مَلَكَ نِصَابَيْنِ ١٦؛ وَ يَخْتَمِلُ أَلَّا يَنْقَطِعَ إِذَا كَانَ زَمَنًا يَسِيرًا . وَإِنْ مَلَكَ نِصَابَيْنِ ١٦؛ وَ شَهُرًا ثُمَّ بَاعَ أَحَدَهُمَا مُشَاعًا ، فَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ يَثْبُتُ لِلْبَائِعِ حُكْمُ الِانْفِرَادِ ، وَعَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامٍ حَوْلِهِ زَكَاةُ الْمُنْفَرِدِ ، لِلْبَائِعِ حُكْمُ الِانْفِرَادِ ، وَعَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامٍ حَوْلِهِ زَكَاةُ الْمُنْفَرِدِ ، وَعَلَيْهِ زَكَاةُ خَلِيطٍ . فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْمُشْتَرِي ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ خَلِيطٍ ، وَجْهًا وَاحِدًا .

٨٧٧ – مَسَالَة : (وإن أَفْرَدَ بعضَه وباعَه ثم اخْتَلَطا ، انْقَطَعَ الحَوْلُ) الشرح الكبر ذَكَرَه ابنُ حامِدٍ ؛ لثُبُوتِ حُكْمِ الانْفِرادِ فى البعضِ (وقال القاضى : يَحْتَمِلُ) أَن يكونَ كما لو باعَها مُخْتَلِطَةً (إذا كان زَمَنًا يَسِيرًا) لأَنَّ اليَسِيرَ مَعْفُوُّ عنه .

۸۷۸ – مسألة : (وإن مَلَك نِصابَيْن شَهْرًا ، ثم باع أَحَدَهُما مُشاعًا ، فعلى قِياس قَوْلِ أَبِي بَكْر ، يَثْبُتُ للبائِع حُكْمُ الانْفِرادِ ، وعليه عندَ تَمام حَوْلِه زَكَاةُ المُنْفَرِدِ ؛ لثُبُوتِ حُكْم الانْفِرادِ له . (وعلى قِياسِ عندَ تَمام حَوْلِه زَكَاةُ المُنْفَرِدِ ؛ لثُبُوتِ حُكْم الانْفِرادِ له . (وعلى قِياسِ قولِ ابن حامِد ، عليه زكاةُ خليطٍ) لأنَّه لم يَزَلْ مُخالِطًا في جَمِيع الحَوْلِ (فإذا تَمَّ حَوْلُ المُشْتَرِي ، فعليه زكاةُ خليطٍ ، وجْهًا واحِدًا) لكَوْنِه لم

قوله : وإنْ أفردَ بعضَه وباعَه ، ثم الْحتلَطا ، انْقَطَعَ الحَوْلُ . هذا المذهبُ مُطْلَقًا ، الإنصاف وعليه أكثرُ الأصحابِ . وجزَم به فى « الوَجيزِ » وغيرِه . وقدَّمه فى « الفُروعِ » وغيرِه . وقال القاضى : يَحْتَمِلُ أَنْ لا ينْقطِعَ إذا كان زَمَنًا يسِيرًا .

قوله : وإنْ ملَك نِصابَيْن شَهْرًا ، ثم باعَ أَحَدَهما مُشاعًا ، فعلى قياسِ قَوْلِ أَبى بَكْرٍ ، يَثْبُتُ للبِائع ِ حُكْمُ الانْفِرَادِ ، وعليه عندَ تَمام ِ حولِه زَكاةً مُنْفَرِدٍ ، وعلى

وَإِذَا مَلَكَ نِصَابًا شَهْرًا ، ثُمَّ مَلَكَ آخَرَ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرْضُ ، مِثْلَ أَنْ يَمْلِكَ أَرْبَعِينَ فِي صَفَرٍ ،.....

الشرح الكبير يَثْبُتْ له حُكْمُ الأنْفِرادِ أَصْلًا .

٨٧٩ – مسألة : (ولو مَلَك) رَجُلٌ (نِصابًا شَهْرًا ، ثم مَلَك آخَرَ
 لا يَتَغَيَّرُ به الفَرْضُ ؛ مثلَ أن يَمْلِكَ أرْبَعِين شاةً فى المُحَرَّم ِ ، وأرْبَعِين فى

الإنصاف

قياس قول ابن حامِد ، عليه زكاة خليط . وقد عُلِمَ الصَّحيحُ منهما فيما تقدَّم ، لكنَّ صَاحِبَ الفُروعِ وغيرَه قطَعوا بأنَّ المُسْأَلَةَ مُفَرَّعةٌ على قوْلِ أَبى بَكْرٍ ، وابن حامِد . وقال فى « الفُروعِ » : وذكر ابنُ تَميم ، أنَّ الشَّيْخَ حرَّج المُسْأَلَةَ على وَجْهَيْن ، وأنَّ الأَوْلَى وُجوبُ شاةٍ . قال فى « الفُروعِ » : كذا قال ، وهذا التَّخْريجُ لا يَخْتصُّ بالشَّيْخ ِ . انتهى .

فائدتان ؛ إحداهما ، لو كان المالُ سِتِّين في هذه المُسْأَلَةِ ، والمَبِيعُ ثُلُنُها ، زكَّى البائِعُ ثُلُقَى شاةٍ عن الأرْبَعين الباقِيَةِ ، على قوْلِ ابن حامِدٍ ، وزكَّى شاةً على قوْلِ أبى بَكْرٍ . الثَّانيةُ ، لو مَلَكُ أَحَدُ الخَليطَيْن ، فى نِصابٍ فأَكثرَ ، حِصَّة الآخرِ منه بشِراءِ أو إرْثٍ ، أو غيره ، فاسْتَدَامَ الخُلْطة ، فهى مِثْلُ مسْأَلَةِ أَبى بَكْرٍ ، وابن حامِدٍ فى المَعْنَى ، لا فى الصُّورَةِ ؛ لأنَّه هناك كان خليط نفيه ، فصارَ هنا خليط أَجْنَبِي المَعْنَى ، لا فى الصُّورَةِ ؛ لأنَّه هناك كان خليط نفيه ، فصارَ هنا خليط أَجْنَبِي إلى مَكْرٍ ، لا زكاة حتى يَتِمَّ حوْلُ الماليُن مِن كَمالِ مِلْكَيْهِما ، إلَّا أَنْ يكونَ أحدُهما نِصابًا ، فيُزَكِّيه زَكاة انفرادٍ . وعلى قوْلِ ابن حامِدٍ ، يُزَكِّى مِلْكَه الأوَّلَ لتَمام حوْلِه زَكاة خُلْطة مَ وذكر ابنُ عَقِيلٍ ، فيما ورثه الأبن ، فيما ورثه ويُزكِّيه .

قوله : وإذا مَلك نِصابًا شَهْرًا ، ثم ملَك آخَرَ لا يَتَغَيَّرُ به الفَرْضُ ، مِثْلَ إِنْ ملَك

فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْأَوَّلِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الثَّانِي ، فِي اللَّهُ عَلَيْهِ زِكَاةُ خُلْطَةٍ ؛ كَالْأَجْنَبِيِّ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَفِي الآخرِ ، عَلَيْهِ لِلثَّانِي زَكَاةُ خُلْطَةٍ ؛ كَالْأَجْنَبِيِّ فِي الَّتِي قَبْلَهَا .

الشرح الكبير

صَفَرٍ ، فعليه زكاةُ الأوَّلِ عندَ تَمام حَوْلِه) شاةٌ ؛ لأَنَّه مَلَك نِصابًا حَوْلًا ، فإذا تَمَّ حَوْلُ (الثّانِي) فعلى وَجْهَيْن ؛ أَحَدُهما (لا زكاةَ فيه) لأَنَّ الجَمِيعَ مِلْكُ واحِدٍ فلم يَزِدْ فَرْضُه على شاةٍ ، كما لو اتَّفَقَتْ أَحُوالُه . والثّانِي ، فيه مِلْكُ واحِدٍ فلم يَزِدْ فَرْضُه على شاةٍ ، كما لو اتَّفَقَتْ أَحُوالُه . والثّانِي ، وهو (زكاةُ خَلِيطٍ) لأَنَّ الأَوَّلَ اسْتَقَلَّ بشاةٍ ، فتَجِبُ الزكاةُ في الثّانِي ، وهو نصْفُ شاةٍ ؛ لا خُتِلاطِها بالأرْبَعِين الأُولَى (كالأَجْنَبِيِّ في) المَسْأَلَةِ (التي قبلَها) .

الإنصاف

أَرْبَعِينَ شَاةً فِي المُحَرَّمِ وَأَرْبَعِينَ فِي صَفَرٍ ، فعليه زَكَاةُ الأُوَّلِ عِندَ تَمامٍ حولِه ، ولا شيء عليه في النَّاني ، في أَحَدِ الوجْهَيْنَ . صحَّحَه في « التَّصْحيح » . وقدّمه في « المُحَرَّرِ » ، و « الرِّعايتيْنَ » ، و « الحاوِييْن » ، و « الفائق » . وهذا الوَجْهُ وَجُهُ الضَّمِّ . وفي الآخرِ ، عليه للثَّانِي زَكَاةُ خُلْطَةٍ ، كَالأَجْنَبِيِّ فِي التي قبلَها . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : وهو أصحُّ . على ما يأتِي في التَّفْريع . وأطلقهما في « الشَّوْمِ » . وقيل : يَلْزَمُه شاة . ذكرَه أبو الخطَّاب . وأطلقهما في « الفائق » . وضعَّفَه المُصَنِّفُ ، والمَجْدُ ، والشَّارِ عُ . وهو وَجْهُ الأنفِرادِ . وأطلقهنَ في « المُستَوْعِب » ، و « التَّلْخيص » ، و « البُلْغَة » ، و « ابن تَميم » ، و « الفُروع » ، و « القواعِدِ الفَقْهِيَّة » . وقال في أوَّلِ الفائدةِ الثَّالثة : إذا اسْتَفَادَ واللَّرْرَكُويَّا مِن جنْسِ النِّصابِ في أثْنَاءِ الحَوْلِ ، فإنَّه يَنْفَرِدُ بِحَوْلِ عِندَنا ، ولكنْ هل مِثْمَّه إلى النِّصابِ في العَدَدِ ، أو يخْلِطُه به ويُزكِّيه زكاة خُلْطَة ، أو يُفْرِدُه بالزَّكاةِ كَا أَفْردَه بالحَوْلِ ؟ فيه ثَلائة أَوْجُه إلى وصحَّح المَجْدُ في « شَرْحِه » الوَجْهَ الثَّانِي ، كَا أَفْردَه بالحَوْلِ ؟ فيه ثَلائة أَوْجُه إلى وصحَّح المَجْدُ في « شَرْحِه » الوَجْهَ الثَّانِي ، كَا أَفْردَه بالحَوْلِ ؟ فيه ثَلائة أَوْجُه إلى وصحَّح المَجْدُ في « شَرْحِه » الوَجْهَ الثَّانِي ، كَا أَفْردَه بالحَوْلِ ؟ فيه ثَلائة أَوْجُه إلى وصحَّح المَجْدُ في « شَرْحِه » الوَجْهَ الثَّانِي ،

فصل: فإن كان مَلَك أَرْبَعِين أُخْرَى في رَبِيعٍ ، ففيها وجْهان ؛ أَحَدُهما ، لا زكاة فيها . والثانى ، فيها ('ثُلُثُ شاةٍ ') ؛ لأنَّه مَلكَها مُخْتَلِطَة بالشَّمانِين المُتَقَدِّمَة . وذَكر أبو الخَطّابِ وَجْهَا ثالِثًا ، أنَّه يَجِبُ في الثّانِي شاةٌ ، وكذلك في الثّالِثِ ؛ لأنَّه نِصابٌ كامِلٌ وجَبَتِ [٢/١٥٥ ، و] الزكاة فيه بنَفْسِه ، أشْبَهَ ما لو انْفَرَدَ . وهذا ضَعِيفٌ ؛ لأنَّه لو كان مالِكُ الثّانِي والثّالِثِ أَجْنَبِيَّيْن ، ملكاهُما مُخْتَلِطَيْن ، لم يَجِبْ عليهما إلَّا زكاة خُلْطَةٍ ،

الإنضاف

وزعم أنَّ المُصنَّف ضعَفه ، وإنَّما ضعَف الثَّالثَ . فعلَى الوَجْهِ الأُوَّلِ ، هلِ الزِّيادَةُ كَنِصابٍ مُنْفردٍ ؟ وهو قُولُ أَبِي الخَطَّابِ في « انتِصارِه » ، والمَجْدِ ، أَو الكُلُّ نِصابٌ واحِدٌ ؟ وهو ظاهِرُ كلامِ القاضي ، وابن عَقِيل ، والمُصنِّف في « المُغنِي » ، والشَّارِحِ . قال في « الفَوائدِ » : وهو الأَظْهَرُ . فيه وَجْهان ؛ فعلَى النَّاني ، إذا تَمَّ حُولُ المُسْتَفَادِ ، وجَب إخْراجُ بَقِيَّةِ المَجْموعِ بكُلِّ حالٍ . وعلى الأَوَّلِ ؛ إذا تَمَّ حُولُ المُسْتَفَادِ ، وجَب فيه ما بَقِيَ مِن فَرْضِ الجُميعِ ، بعدَ إسْقاطِ الأَوَّلِ ؛ إذا تَمَّ حَوْلُ المُسْتَفَادِ ، وجَب فيه ما بَقِيَ مِن فَرْضِ الجُميعِ ، بعدَ إسْقاطِ ما أَخْرَجَ عن الأَوَّلِ منه ، إلَّا أَنْ يَزِيدَ بَقِيَّةُ الفَرْضِ على فَرْضِ المُسْتَفادِ بانْفِرادِه ، أو يكونَ مِن غيرِ جنسِ الأَوَّلِ ، فإنَّه يتَعَذَّرُ هنا وَجْهُ الضَّمِّ ، ويَتَعَيَّنُ أَو يكونَ مِن غيرِ جنسِ الأَوَّلِ ، فإنَّه يتَعَذَّرُ هنا وَجْهُ الضَّمِّ ، ويَتَعَيَّنُ والتَّفارِيعُ الأَخْوَةِ ، ويَلْغُو وَجْهُ الأَنْورادِ . صرَّح بذلك المَجْدُ في « شَرْحِه » . والتَّفارِيعُ الآتِيةُ بعدَ ذلك مَبْنِيَّةً على هذه الأَوْجُهِ الثَّلاثةِ .

فائدتان ؛ إحداهما ، لو مَلَك أَرْبَعين شاةً أُخرى في رَبيع ِ الأَوَّلِ ، في مَسْأَلَتنا ، فعلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ ، لا شيءَ عليه سِوَى الشَّاةِ الأُولَى (٢) . وعلى الثَّانِي ، عليه زَكاةُ خُلْطة ٍ ؛ ثُلثُ شاة ٍ ؛ لأَنَّها ثُلثُ الجميع ِ . وعلى الثَّالثِ ، عليه شاة ، وفيما بعدَ الحَوْلِ الأَوَّلِ ، في كلِّ ثُلثُ شاة ٍ ؛ لتَمام حَوْلِها على الثَّالثِ أيضًا . الثَّانيةُ ، لو ملَك

 ⁽١ – ١) في الأصل : « ثلاث شياه » .

⁽٢) في الأصل : ﴿ للأولى ﴾ .

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرْضُ ؛ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مِائَةَ شَاةٍ ، فَعَلَيْهِ اللَّهَ وَ زَكَاتُهُ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا .

فإذا كاناً لمالِكِ الأُوَّلِ كان أُوْلَى ؛ لأنَّ ضَمَّ بعض ِ مِلْكِه إلى بعض ٍ أُوْلَى السرح الكبير مِن ضَمِّ مِلْكِ الخَلِيطِ إلى خَلِيطِه .

• ٨٨ - مسألة : (وإن كان الثّانِي يَتَغَيَّرُ به الفَرْضُ ؛ مِثلَ أن يَمْلِكَ مائَةَ شَاةٍ ، فعليه زَكَاتُه إِذَا تَمَّ حَوْلُه ، وجْهًا واحِدًا) كما لو اتَّفَقَتْ أَحْوالُه . والواجِبُ فيه شاةٌ على الوَجْهِ الأوَّلِ والتّالِثِ ؛ لأَنَّه لو مَلكَها دُفْعَةً واحِدَةً لم يَجِبُ عليه شاةٌ وثَلاثَةُ لَمْ يَجِبُ عليه شاةٌ وثَلاثَةُ أَسْباعِ شاةٍ ؛ لأَنَّه لو مَلك المَالَيْن دُفْعَةً واحِدَةً ، كان عليه فيهما شاتان ،

الإنصاف

خَمْسَةَ أَبْعِرَةٍ ، بعد خَمْسةٍ وعِشْرِين ، فعلَى الأَوَّلِ ، لا شيءَ عليه سِوَى بِنْتِ مَخاضِ الأُولَى (') . وعلى التَّالِي ، عليه سُدْسُ بِنْتِ مَخَاضٍ . وعلى التَّالَثِ ، عليه شاة . وفيما بعدَ الحَوْلِ الأَوَّلِ ، في الأُولى ، خَمْسةُ أَسْدَاسٍ بِنْتِ مَخاضٍ ؛ لتَمامِ حَوْلِها ، وسُدْسٌ على الخَمْسِ الباقِيَةِ ؛ لتَمامٍ حَوْلِها . ولو ملَك مع ذلك سِتًا في رَبِيعِ الأَوَّلِ ، ففي الخَمْسِ الباقِيَةِ ؛ لتَمامٍ حَوْلِها . ولو ملَك مع ذلك سِتًا في رَبِيعِ الأَوَّلِ ، ففي الخَمْسِ الباقِيةِ والعِشْرِينِ الأُولى بِنْتُ مَخَاضٍ . وفي الأُخرى عَشَرَةً ؛ لتَمامٍ حَوْلِها ، رُبْعُ بِنْتِ لَبُونٍ ونِصْفُ تُسْعِها . وعلى الثَّانِي ، في الخَمْسِ ، لتَمامٍ حوْلِها ، سُدْسُ بِنْتِ مَخَاضٍ . وفي السِّتُ ، لتَمامٍ حوْلِها ، سُدْسُ بِنْتِ مَخَاضٍ . وفي السِّتُ ، لتَمامٍ حوْلِها ، سُدْسُ بِنْتِ مَخَاضٍ . وفي السِّتُ ، لتَمامٍ حوْلِها ، سُدْسُ بِنْتِ مَخَاضٍ . وفي السِّتُ ، لتَمامٍ حوْلِها ، سُدْسُ بِنْتِ مَخَاضٍ . وفي السِّتُ شاةً ؛ لتَمامٍ حوْلِها .

قوله: وإنْ كان الثَّانِي يَتَغَيَّرُ به الفَرْضُ؛ مثْلَ أَنْ يكونَ مِائَةَ شَاةٍ ، فعليه زَكاتُه إذا تَمَّ حوْلُها ، وَجْهًا واحِدًا . وهو المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وجزَم به ف « الوَجيزِ » وغيرِه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » وغيرِه . وقيلَ : يَلْزَمُه للثَّاني شاةً ،

⁽١) في الأصل : ﴿ للأولى ﴾ .

الشرح الكبير حِصَّةُ المائةِ منها خَمْسَةُ أَسْباعِهما ، وهو شأةٌ وثَلاثَةُ أسباعٍ ، فإن كان مَلَكَ مَائَةً أُخْرَى فِي رَبِيعٍ ، فعلى الوَجْهِ الأُوَّلِ والثَّالِثِ ، عليه فِيها شاةٌ . وعلى الوَجْهِ الثَّانِي ، عليه شاةٌ وَرُبْعٌ ؛ لأنَّه لو مَلَك المائتَيْن وأرْبَعِين دَفْعَةً واحِدَةً كان عليه فيها ثَلاثُ شِياهٍ ، حِصَّةُ المائةِ الثَّانِيَةِ مِنهُنَّ رُبْعُهُنَّ وسُدْسُهُنَّ ، وذلك شاةٌ ورُبْعٌ . ولو كان المالِكُ للأمْوالِ الثَّلاثَةِ ثَلاثَةَ أَشْخاص ، ومِلَك الثّانِي والثّالِثُ سائِمَتَهما مُخْتَلِطَةً ، لكان الواجبُ على الثَّانِي والثَّالِثِ كالواجِبِ على المالِكِ في الوَّجْهِ الثَّانِي ، لا غيرُ .

الإنصاف وثلاثَةُ أَسْباع ِ شاةٍ ؛ لأنَّ في الكُلِّ شاتَيْن ، والمِائَةُ خَمْسَةُ أَسْباع ِ الكُلِّ . وهذا القوْلُ مَبْنِيٌّ على القَوْلِ الثَّانِي في المْسألَةِ التي قبلَها مِن أَصْلِ المُصَنِّفِ ، وهو أنَّ عليه زَكَاةً خُلْطَةٍ . وقال ابنُ تَميم : قال بعضُ أصحابنا : إنْ كان الثَّانِي يبْلغُ نِصابًا ، وجَبَتْ فيه زَكاةُ انْفِرادٍ في وَجْهٍ ، وخُلْطَةٍ في وَجْهٍ ، ولا يُضَمُّ إلى الأوَّل فيما يجِبُ فيها ، وَجْهًا واحدًا ، إذا كان الضُّمُّ يُوجِبُ تغَيُّرَ الزَّكاةِ أُو نَوْعِها ، مِثْلَ أَنْ مَلَكَ ثَلاثين مِنَ البَقَرِ بعدَ خَمْسِين ، فيَجبُ إمَّا تَبيعٌ ، أو ثلاثَةُ أَرْباعٍ مُسِنَّةٍ ، ولا تجِبُ المُسِنَّةُ على الوَجْهِ الأُوَّلِ في التي قبلَها ، بل يجِبُ ضَمُّ الثَّانِي إلى الأُوَّلِ ، ويُخْرِجُ إذا حالَ الحُوْلُ الثَّانِي ما بَقِيَ مِن زكاةِ الجميع ِ ، فتَجِبُ هنا المُسِنَّةُ . قال ابنُ تَميم : وهذا أَحْسَنُ .

فائدة : لو ملَك مِائَةً أُخْرَى في رَبيعٍ ، ففيها شاةٌ . وِعلى الوَجْهِ [٢٠٥/١ ظ] الثَّانِي ، وهو وَجْهُ الخُلْطَةِ ، عليه شاةٌ ورُبْعُ شاةٍ ؛ لأنَّ في الكُلِّ ثلاثَ شِيَاهٍ ، والمِائَةَ رُبُعُ الكلِّ وسُدسُه ، فحِصَّتُها مِن فَرْضِه ، رُبْعُه وسُدْسُه .

فوائل ؛ لو ملَك إحْدَى وثَمانِين شاةً ، بعدَ أَرْبَعِين ، ففيها شاةٌ . على الصَّحيح مِنَ المذهبِ . وعلى الوَجْهِ الثَّانِي ، عليه شاةٌ وإحدى وأرْبَعون جُزْءًا مِن شاةٍ ؛ `

فصل : وإن مَلَك عِشْرِين مِن الإبل في المُحَرَّم وخَمْسًا في صَفَر ، فعليه في العِشْرِين إذا تَمَّ حَوْلُها أَرْبَعُ شِياهٍ ، وفي الخَمْس عندَ تَمام حَوْلِها خُمْسُ بنتِ(١) مَخاض على الوَجْهَيْنِ الأُوَّلَيْنِ . وعلى الوَّجْهِ الثَّالِثِ ، عليه شاةٌ . وإن مَلَك في المُحَرُّم خَمْسًا وعِشْرِين ، وخَمْسًا في صَفَرٍ ، فعليه في الأوَّل عندَ تَمام حَوْلِه بنْتُ مَخاص ، ولا شيءَ عليه في الخَمْس ، على الوَجْهِ(١) الأوَّل . وعلى الثّانِي ، عليه سُدْسُ بِنْتِ مَخاضٍ ، وعلى الثَّالِثِ ، عليه شاةً . فإن مَلَك مع ذلك سِتًّا في رَبِيعٍ ، فعليه في الأوَّلِ عندَ تَمام حَوْلِه بنْتَ مَخاضٍ ، ولا شيءَ عليه في الخَمْس ، على الوَجْهِ الأُوَّلِ حتى يَنِمَّ حَوْلَ السِّتِّ ، فيَجِبُ فيهما رُبْعُ بنْتِ لَبُونٍ ونِصْفُ تُسْعِها . وفي

كَخَليطٍ . وفي مِائَةٍ وعِشْرين ، بعدَ مِائَةٍ وعِشْرين ، شاتَان ، أو شاةٌ ونِصْفٌ ، أو الإنصاف شاةً ، على الأقوال الثَّلاثَةِ . وفي خَمْسَةِ أَبْعِرَةِ ، بعدَ عِشْرين بعيرًا ، شاةً . على الصَّحيح ("). الثَّالِثُ ، زادَ المُصَنِّفُ ، وعلى الأوَّل أيضًا . انتهى (١) . وعلى الثَّانِي ، خَمْسُ بَناتِ مَخَاضِ . زادَ ابنُ تَميم ، وعلى الأوَّل أيضًا . وفي ثَلاثين مِنَ البَقَر ، بعدَ خَمْسين ، تَبيعٌ على الثَّالِثِ ، وثلاثَةُ أَرْباعٍ مُسِنَّةٍ على الثَّانِي . قال في « الفَوائدِ » : وهو أَظْهَرُ . وعندَ المَجْدِ ، لا يجيءُ الوَجْهُ الأُوَّلُ في هاتَيْن المَسْأَلْتَيْن ؟ لأنَّه يُفْضِي في الأولى إلى إيجابِ ما يَبْقَى مِن بِنْتِ مَخَاضٍ بعدَ إسْقاطِ أَرْبَع ِ شِيَاهٍ ، وهي مِن غيرِ الجِنْسِ . ويُفْضِي في الثَّانيةِ إلى إيجابِ فَرْض نِصابِ فما

⁽١) في م : « بنات » .

⁽٢) سقط من : م .

⁽٣) زيادة من : ش .

⁽٤) في الأصل ، ا: « اثنين » .

المنع وَإِنْ كَانَ الثَّانِي يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرْضُ وَلَا يَبْلُغُ نِصَابًا ، مِثْلَ أَنْ يَمْلِكَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ فِي الْمُحَرَّمِ وَعَشْرًا فِي صَفَرٍ ، فَعَلَيْهِ فِي الْعَشْرِ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا رُبْعُ مُسِنَّةٍ .

الشرح الكبير الوَجْهِ الثَّانِي ، عليه في الخَمْسِ سُدْسُ بنْتِ مَخاضِ إذا تَمَّ حَوْلُها ، وفي السِّتُّ سُدْسُ بنْتِ لَبُونٍ . وفي الوَّجْهِ النَّالِثِ ، عليه في الخَمْسِ والسِّتّ عندَ تَمام حَوْلِ كُلِّ واحِدٍ منهما شاةً .

٨٨١ – مسألة: (وإذا كان الثَّانِي يَتَغَيَّرُ به الفَرْضُ ولا يَبْلُغُ نِصابًا ، مثلَ أَن يَمْلِكَ ثَلاثِين مِن البَقَر في المُحَرَّم وعَشْرًا في صَفَر ، فعليه في) الثَّلاثِين إذا تَمَّ حَوْلُها تَبِيعٌ ، وفي ﴿ العَشْرِ إِذَا تَمَّ حَوْلُها رُبْعُ مُسِنَّةٍ ﴾ على الوَّجْهَيْنِ الأُوَّلَيْنِ ؟ لأنَّ الفَريضَةَ المُوجِبَةَ للمُسِنَّةِ قد كَمُلَتْ ، وقد أُخْرَجَ زكاةَ الثَّلاثِين ، فوَجَبَ في العَشْرِ بقِسْطِها مِن المُسِنَّةِ ، وهو رُبْعُها . وعلى الوَجْهِ الثَّالِثِ ، يَقْتَضِي أَن لا يَجِب عليه في العَشْرِ شيءٌ ، كما لو مَلَكُها مُنْفَردَةً .

الإنصاف دُونَه ، فلهذا قال : الوَجْهُ الثَّانِي أُصحُّ ؛ لعدَم ِ اطِّرادِ الأُوَّلِ . وضعَّف الثَّالِثَ ، وضعُّفه في « المُغْنِي » أيضًا .

قوله : وإنْ كان الثَّانِي يَتغيَّرُ به الفَرْضُ ولا يَبْلغُ نِصابًا ، مِثْلَ أَنْ يَمْلِكَ ثَلاثين مِنَ البَقَر في المُحَرَّم وعَشْرًا في صَفَر ، فعليه في العَشْر إذا تَمَّ حَوْلُها رُبعُ مُسِنَّةٍ . هذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » ، وصاحِبُ « الفائق » : قولًا واحدًا . قال في « الفوائد » : وعليه الأصحابُ . قال ابنُ تَميْم ي: قطَع به بعضُ أصحابِنا . وجزَم به في ﴿ الوَجيزِ ﴾ وغيره . وقدَّمه في ٨٨٢ – مسألة: (وإن مَلَك ما لا يُغَيِّرُ الفَرْضَ ، كَخَمْسٍ ، فلا الشرح الكبر شَىءَ فيها) على الوَجْهِ الأُوَّلِ ، كما لو مَلَك الجَمِيعَ دَفْعَةً واحِدَةً . وعلى الوَجْهِ (الثّانِي ، عليه سُبْعُ تَبِيعٍ إذا تَمَّ حَوْلُها) كما لو كان المالِكُ لها أَجْنَبِيًّا ، ولا شَيءَ عليه فيها في الوَجْهِ الثّالِثِ .

٨٨٣ - مسألة : (وإذا كان لرجل سِتُّون شاةً ، كلَّ عِشْرِين منها مُخْتَلِطَةٌ بعِشْرِين لآخَرَ ، فعلى الجَمِيع ِ شاةٌ ؛ نِصْفُها على صاحِب السِّتِّين ،

الإنصاف

« الفُروع ِ » وغيرِه . وقيلَ : على الوَجْهِ الثَّالِثِ ، لا شيءَ عليه هنا .

قوله: وإنْ ملَك ما لا يُغَيِّرُ الفَرْضَ ، كخَمْس ، فلا شَيْءَ فيها فى أحلهِ الوَجْهَيْن . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وصحَّحه فى « التَّصْحيح ِ » وغيرِه . وجزَم به فى « الوَجيزِ » وغيرِه . وقدَّمه فى « الفُروع ِ » وغيرِه . وفى النَّانِي ، عليه سُبعُ تَبِيع ٍ إذا تَمَّ حَوْلُها .

فائدة : مثلُ ذلك لو ملَك عِشْرين شاةً بعدَ أَرْبَعِين بقَرَةً ، أو ملَك عَشْرًا مِنَ البَقَرِ بعدَ أَرْبَعِين بقَرَةً ، أو ملَك عَشْرًا مِنَ البَقَرِ بعدَ أَرْبَعِين بقَرَةً . فعلى المذهب ، لا شيءَ عليه . وعلى الثَّانِي ، عليه ثُلثُ شاةٍ في الأُولَى . الأُولَى ، أو خُمسُ مُسِنَّةٍ في الثَّانِيةِ . وأطْلَقَهما في « المُحَرَّرِ » في الأُولَى .

قوله : وإذا كان لرَجُل سِتُون شاةً ، كُلَّ عِشْرين منها مُخْتَلِطةٌ مع عِشْرين لرَجُل آخَرَ ، فعلى الجَميع ِ شاةً ؛ نِصْفُها على صاحبِ السَّتِّين ، ونصْفُها على

الشرح الكبير ونِصْفُها على الخُلَطاءِ ، على كلِّ واحِدٍ سُدْسُ شاةٍ) كما لو كانت لشَخْصُ واحِدٍ . ولو كان رجلان ، لكلِّ واحِدٍ منهما سِتُّون ، فَخَالَطَ كلُّ واحِدٍ منهما صاحِبَه بعِشرِين [١٥٤/٢ ط] فقط ، وَجَب عليهما شاةً بينَهما نِصْفَيْن

خُلطائِه ، على كُلِّ واحِدٍ سُدسُ شاةٍ . اعلمْ أنَّه إذا كانتِ السِّتُّون مُخْتَلِطةً ؛ كلُّ عِشْرِين منها مع عِشْرِين لآخَرَ ، فإنْ كانت مُتَفَرِّقةً ، وبينَهم مسافَةُ قَصْرٍ ، فالواجِبُ عليهم ثلاثُ شِياهٍ ؛ على ربِّ السِّئين شاةٌ ونِصْفٌ ، وعلى كلِّ خَليطٍ نِصْفُ شاةٍ ، إِذَا قُلْنَا : إِنَّ البُّعْدَ يُؤَثِّر في سائمَةِ الإنْسانِ . على ما يأتِي قريبًا . وإِنْ قُلْنَا : لا يُؤثّر . أو كانت قرِيبَةً ، وهو مُرادُ المُصَنِّفِ هنا ، فالصَّحيحُ مِنَ المذهب ، كما قال المُصَنِّفُ، على الجميع ِ شاةٌ ؛ نِصْفُها على صاحبِ السِّتِّين ، ونِصْفُها على خُلَطائِه ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وجزَم به في « الوَجيزِ » وغيرِه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » وغيره . وقال : هذا قوْلُ الأصحابِ . وقيلَ : على الجميع شاتَان ورُبعٌ ؛ على ربِّ السِّتِّين ثلاثَةُ أَرْباعِ شاةٍ ؛ لأنَّها مُخالِطَةٌ لعِشْرِين خُلْطَةَ وَصْفٍ ، ولأَرْبَعِين بجهَةِ المِلْكِ ، وحِصَّةُ العِشْرين مِن زَكاةِ الثَّمانِين رُبعُ شاةٍ . وعلى كلِّ خليطٍ نِصْفُ شاةٍ ؛ لأنَّه مُخالِطٌ لعِشْرين فقط . اخْتارَه المَجْدُ في « مُحَرَّرِه » . وقال الآمِدِئُ بهذا الوَجْهِ ، إِلَّا أَنَّه قال : يَلْزَمُ كلُّ خَلِيطٍ رُبعُ شاةٍ ؛ لأنَّ المالَ الواحدَ يُضَمُّ . وعندَ ابن عَقِيل ، في الجميع ِ ثلاثُ شِياهٍ ؛ على ربِّ السِّتِّين شاةٌ ونِصْفٌ ، جَعْلًا للخُلْطَةِ قاطِعَةً بعضَ مِلْكِه عن بعض ، بحيثُ لو كان له مِلْكٌ آخَرُ مُنْفَرِدٌ ، اعْتُبِرَ فى تَزْكِيَتِه وحدَه ، وعلى كلِّ خَليطٍ نِصْفُ شاةٍ ؛ لأنَّه لم يُخالِطْ سِوَى عِشْرِين . والتَّفارِيعُ الآتيةُ مَبْنِيَّةٌ على هذه الأوْجُهِ .

فائدتان ؛ إحداهما ، لو لم يُخالِطُ ربُّ السِّتِّين منها إِلَّا بعِشْرين لآخَرَ ، فعلى

وَإِنْ كَانَتْ كُلَّ عَشْرٍ مِنْهَا مُخْتَلِطَةً بِعَشْرٍ لِآخَرَ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَلَا شَيْءَ اللَّهَ عَلَى خُلَطَائِهِ ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِطُوا فِي نِصَابٍ . وَإِذَا كَانَتْ مَاشِيَةُ اللَّهِ خُلَطَائِهِ ؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِطُوا فِي نِصَابٍ . وَإِذَا كَانَتْ مَاشِيَةُ اللَّهُ خُلَمَ عَلَى خُلَمُ خُتَمِعَةٍ . اللَّهُ خُلِمُ مُتَفِي كَالْمُ جُتَمِعَةٍ .

لذلك (فإن كان) له سِتُّون (كلُّ عَشْرٍ منها مُخْتَلِطَةً بِعَشْرٍ لآخَرَ ، فعليه الشرح الكبير شاةٌ ولا شيءَ على خُلَطائِه ؛ لأنَّهم (١) لم يَخْتَلِطُوا في نِصابٍ) كذلك قال أصحابنا .

. ٨٨٤ - مسألة : (وإذا كانت ماشِيَةُ الرجلِ مُتَفَرِّقَةً في بَلَدَيْن لا تُقْصَرُ

الأُوَّلِ ، في الجميعِ شاةٌ ؛ على ربِّ السِّيِّين ثلاثةُ أَرْباعِها ، وعلى ربِّ العِشْرِين الإنصاف رُبعُها . وعلى النَّانِي ، على ربِّ السِّيِّين في الأَرْبَعِين المُنْفَرِدةِ ثُلثا شاةٍ ، ضمَّا لهل بقيَّةِ مالِه ، وهو الأَرْبَعون المُنْفَرِدةُ ، مِلْكِه ، وفي العِشْرين المَنْفَرِدةُ ، وإلى عِشْرين الآخرِ ؛ لمُخَالَطَتِها بعضه وصْفًا وبعضه مِلْكًا ، وعلى ربِّ العِشْرين نِصْفُ شاةٍ . وذكره في ١ ٢٠٦/١ و على الرَّابِعِ ، في الأَرْبَعين المُخْتَلِطةِ شاةٌ بينَهما ويتوَجَّهُ على النَّالثِ كَالأَوَّلِ هنا ، وعلى الرَّابِعِ ، في الأَرْبَعين المُخْتَلِطةِ شاةٌ بينَهما نِصْفُان ، وفي الأَرْبَعين المُنْفَرِدةِ شاةٌ على رَبِّها . الثَّانيةُ ، لو كان خَمْسةٌ وعِشْرون بَعِيرًا ، كلَّ خَمْسةً منها خُلْطةٌ بخَمْسةٍ لآخرَ ، فعلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ ؛ عليه نِصْفُ حِقَّةً ، وعلى كلِّ خَليطٍ عُشْرُها . وعلى الوَجْهِ الثَّاني ، عليه خَمْسةُ أَسْداسِ بِنْتِ مَخاضٍ ، وعلى كلِّ خَليطٍ سُدسُ بِنْتِ مَخاضٍ . وعلى الوَجْهِ الثَّالثِ ، عليه خَمْسةُ أَسْداسِ بِنْتِ مَخاضٍ ، وعلى كلِّ خَليطٍ سُدسُ بِنْتِ مَخاضٍ . وعلى الوَجْهِ الثَّالثِ ، عليه خَمْسةُ أَسْداسِ بِنْتِ مَخاضٍ ، وعلى كلِّ خَليطٍ سُدسُ بِنْتِ مَخاضٍ . وعلى الوَجْهِ الثَّالثِ ، عليه خَمْسةُ أَسْداسِ بِنْتِ مَخاضٍ ، وعلى كلِّ خَليطٍ سُدسُ بِنْتِ مَخاضٍ . وعلى الوَجْهِ الرَّابِعِ ، عليه خَمْسةُ أَسْداسٍ بِنْتِ مَخاضٍ ، وعلى كلِّ خَليطٍ سُدسُ بِنْتِ مَخاضٍ . وعلى الوَجْهِ الرَّابِعِ ، عليه خَمْسةُ أَسْداسٍ ، عليه خَمْسُ شِياهٍ ، وعلى كلِّ خَليطٍ سُدسُ بِنْتِ مَخاضٍ . وعلى الوَجْهِ الرَّابِعِ ، عليه خَمْسُ شِياهٍ ، وعلى كلِّ خَليطٍ شَاةٌ .

قوله : وإذا كانتْ ماشِيَةُ الرَّجُلِ مُتَفَرِّقةً في بَلَدَيْنِ لا تُقْصَرُ بينهما الصَّلاةُ ، فهي

⁽١) سقط من : م .

الله وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ . وَالْمَنْصُوصُ أَنَّ لِكُلِّ مَالٍ جُكْمَ نَفْسِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَا لِرَجُلَيْن .

الشرح الكبير بينَهما الصلاةُ ، فهي كالمُجْتَمِعَةِ) يَضُمُّ بعضَها إلى بعضٍ ، ويُزَكِّيها كَالْمُخْتَلِطَةِ . لَا نَعْلَمُ في ذلك خِلافًا ﴿ وَإِنْ كَانَ بِينَهِمَا مُسَافَةُ القَصْرِ ، فكذلك) في إحْدَى الرِّوايَتَيْن عن أحمدَ . اخْتَارَهَا أَبُو الخَطَّابِ . وهو قولُ سائِرِ العُلماءِ . وهو الصَّحِيحُ إن شاء اللهُ تعالى ؛ لقَوْلِه عليه السلامُ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً ﴾(١) . ولأنَّه مِلْكٌ واحِدٌ ، أَشْبَهَ ما لو كان في بُلْدانٍ مُتَقَارِبَةٍ ، وكغيرِ السَّائِمَةِ . فعلى هذا يُخْرِجُ الفَرْضَ في أَحَدِ البَلَدَيْن ؛ لأَنَّه مَوْضِعُ حَاجَةٍ . والرِّوايَةُ الثَّانِيَةُ ﴿ أَنَّ لَكُلِّ مَالٍ حُكْمَ نَفْسِه ﴾ يُعْتَبَرُ على حِدَتِه ، إن كان نِصابًا ففيه الزكاةُ ، وإلَّا فلا . نَصَّ عليه أحمدُ . قال ابنُ المُنْذِرِ : لا أَعْلَمُ هذا القولَ عن غيرِ أَحمدَ . واحْتَجَّ بظاهِرِ قَوْلِه عليه

الإنصاف كالمُجْتَمِعَةِ . إجْماعًا . وإنْ كان بينهما مَسافَةُ القَصْر فكذلك عند أبي الخَطَّاب . وهو رِوَايَةٌ عن أحمدَ ، واخْتارَها المُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ ، وصاحِبُ « الفائقِ » . والمنْصوصُ في رِوايَةِ الأَثْرَمِ وغيرِه ، أنَّ لكُلِّ مالٍ حُكْمَ نفْسِه كما لو كانا لرَجُلَيْن . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ، والمَشْهورُ عنِ الإِمامِ أحمدَ . وجزَم به في « الوَجيزِ » . وقدُّمه في « الفُروعِ ِ » ، و « الفائقِ » ، و « الرِّعايتَيْنِ » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « ابن ِ تَميم ٍ » وغيرِ هم . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . فعلى ما اخْتارَه أبو الخَطَّابِ ، والمُصَنِّفُ ، يكْفِي إخْراجُ شاةٍ ببَلدِ أَحَدَي المَالَيْن ؛ لأنَّه حاجَةٌ . وقيلَ : يُخْرِجُ مِن كُلِّ بِلَدٍ بِالقِسْطِ .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٦.

السلامُ: « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ السرح الكبر الصَّدَقَةِ » (1) . وهذا مُتَفَرِّقٌ فلا يُجْمَعُ ، ولأَنَّه (الممّا أثَّرَ اجْتِماعُ) مالَيْن لِرجُلَيْن في كَوْنِهما كالمالِ الواحِدِ ، يَجِبُ أَن يُؤَثِّرَ افْتِراقُ مالِ الرجلِ الواحِدِ ، يَجِبُ أَن يُؤَثِّرَ افْتِراقُ مالِ الرجلِ الواحِدِ ، حتى يَجْعَلَه كالمالَيْن . والحديثُ مَحْمُولٌ على المُجْتَمِعَةِ ، ولا الواحِدِ ، حتى يَجْعَلَه كالمالَيْن . والحديثُ مَحْمُولٌ على المُجْتَمِعَةِ ، ولا أَنْ الخُلْطَةَ لا تُؤَثِّهُ فيها ، كذلك

الواحِدِ ، حتى يَجْعَلَه كَالمَالَيْن . والحديثُ مَحْمُولٌ على المُجْتَمِعَةِ ، ولا يَصِحُ القِياسُ على غيرِ السّائِمَةِ ؛ لأنَّ الخُلْطَة لا تُؤَثِّرُ فِيها ، كذلك الافتراقُ ، والبُلْدانُ المُتقارِبَةُ بمَنْزِلَةِ البَلَدِ الواحِدِ . والصَّحِيحُ الأَوَّلُ على الافتراقُ ، والبُلْدانُ المُتقارِبَةُ بمَنْزِلَةِ البَلَدِ الواحِدِ . والصَّحِيحُ الأَوَّلُ على ما بَيَّنَا ، وكلامُ أحمدَ مَحْمُولٌ على أنَّ السّاعِي لا يَأْخُذُها ، فأمّا رَبُّ المالِ فيُخْرِجُ إذا بَلَغ مالُه نِصابًا ، فإنَّه قد رُوى عنه ، في مَن له مائةُ شاةٍ في بُلْدانٍ مُتفَرِّقٍ ، مُتفرِقًةٍ : لا يَأْخُذُ المُصَدِّقُ (") منها شيئًا ؛ لأنَّه لا يُجْمَعُ بينَ مُتفرِقٍ ، وصاحِبُها إذا ضَبَط ذلك وعَرَفَه أُخْرَجَ هو بنَفْسِه ، يَضَعُها في الفُقَراءِ . كذلك رَواه المَيْمُونِيُّ وحَنْبُلُ عنه .

٨٨٥ - مسألة : (ولا تُؤَثِّرُ الخُلْطَةُ في غيرِ السَّائِمَةِ . وعنه ، أنَّها

الإنصاف

تنبيه: ظاهِرُ كلامِ المُصَنِّفِ وغيرِه، أنَّ سائرَ الأَمْوالِ لا يُؤثِّرُ فيها تَفَرُّقُ البُلْدانِ ، قَوْلًا واحِدًا . وهو صحيحٌ ، وعليه الأصحابُ ، وحَكاه في « الفُروع ِ » البُلْدانِ ، قَوْلًا واحِدًا . وهو صحيحٌ ، وعليه الأصحابُ ، وحَكاه في « الفُروع ِ » وغيرِه إجْماعًا . وجعَل أبو بَكْرٍ في سائرِ الأَمْوالِ روايتَيْن كالماشِيَةِ . قالَه ابنُ تَميم ي . قوله : ولا تُؤثِّرُ الخُلْطَةُ في غيرِ السَّائمة ِ . هذا الصَّحيحُ والمَشْهورُ في المذهبِ ،

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ من حديث أنس.

⁽٢ – ٢) في م : « ولأنه لا أثر لاجتماع » .

⁽٣) في م : « المتصدق » .

تُؤَثِّرُ ﴾ لا تُؤثِّرُ الخُلْطَةُ في غير السَّائِمَةِ ؛ كالذَّهَب والفِضَّةِ والزُّرُوعِ والثِّمارِ وعُرُوضِ التِّجارَةِ ، ويَكُونُ حُكْمُهم حُكْمَ المُنْفَردِين . وهذا قُولُ أَكْثَرِ أَهْلِ العلمِ . وعن أَحمدَ ، أنَّ شَركَةَ الأَعْيَانِ تُؤَثِّرُ في غير الماشِيَةِ ، فإذا كان(١) بينَهم نِصابٌ يَشْتَركُون فيه ، فعليهم الزكاةُ . وهذا قولُ إسحاقَ ، والأَوْزاعِيِّ ، في الحَبِّ والثَّمَرِ ، قِيَاسًا على خُلْطَةِ الماشِيَةِ . والمَذْهَبُ الأَوَّلُ . قال أحمدُ : الأَوْزاعِيُّ يَقُولُ فِي الزَّرْعِ إِذَا كَانُوا شُرَكَاءَ يَخْرُجُ لهم خَمْسَةُ أَوْسُقِ فيه الزكاةُ . قاسَه على الغَنَم ، ولا يُعْجِبُنِي قولُ الأوْزاعِيِّ . فأمَّا خُلْطَةُ الأوْصافِ ، فلا مَدْخَلَ لها في غيرِ المَاشِيَةِ بحالٍ ؟ لأَنَّ الاخْتِلاطَ لا يَحْصُلُ . وخَرَّجَ القاضي وَجْهًا ، أَنَّها تُؤَثِّرُ ؛ لأَنَّ المُؤْنَةَ تَخِفُّ إِذَا كَانَ المُلْقِحُ(٢) واحِدًا ، والنَّاطُورُ(٣) ، والجَرِينُ(٤) ، وكذلك أَمْوالُ التِّجارَةِ ؛ الدُّكَّانُ ، والمَخْزَنُ ، والمِيزانُ ، والبائِعُ ، فأشْبَهَ الْمَاشِيَةَ . وَمَذَّهَبُ الشَّافِعِيِّ عَلَى نَحْوِ مَذْهَبِنَا . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لَقَوْلِ

الإنصاف وعليه جماهيرُ الأصحاب، ونصَّ عليه. وعنه، تُوِّثِّرُ خُلْطَةُ الأغيانِ. اخْتارَها الآجُرِّيُّ . وصحَّحَها ابنُ عَقِيلٍ . قال أبو الخَطَّابِ في « خِلافِه الصَّغيرِ » : هذا أُقْيَسُ . وخصَّ القاضي في « شَرْحِه الصَّغيرِ » ، هذه الرِّوايَةَ بالذَّهَبِ والفِضَّةِ . فعلى هذه الرِّوايَةِ ، تُؤَثِّرُ خُلْطَةُ الأعْيانِ بلا نِزاعٍ ، وكذا الأوْصافُ أيضًا . وهو تَخْرِيجُ وَجْهِ لِلقَاضَى ، وحَكَاهُ ابنُ عَبْدُوسِ المُتَقَدُّمُ وَجْهًا . قال الزَّرْكَشِيُّ : وهو

⁽١) سقط من : الأصل .

⁽٢) أى الفحل الذي يلقحها .

⁽٣) الناطور : حافظ الزرع .

⁽٤) الجرين : الجرن ، وهو الموضع الذي يداس فيه الطعام وتجفف فيه الثمار .

النبي عَلَيْكُ : « وَالْخَلِيطَانِ مَا اشْتَرَكَا فِي الْحَوْضِ وَالْفَحْلِ وَالرَّاعِي »(١) . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَا لَم يُوجَدْ فيه ذلك لا يَكُونُ خُلْطَةً مُؤَثِّرةً ، وَقُولُ النبي عَلِيلَةُ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » . إِنَّما يَكُونُ وقولُ النبي عَلِيلَةِ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » . إِنَّما يَكُونُ فَى المَاشِيَةِ ؛ لأَنَّ الزكاةَ يَقِلُّ جَمْعُها تارَةً ، ويَكُثُرُ أُخْرَى ، وسائِرُ الأَمُوالِ يَجِبُ فيما زاد على النِّصاب بحسابه ، فلا أثرَ لَجَمْعِها ، ولأَنَّ خُلْطَةَ الماشِيَةِ تُوَثِّرُ ضَرَرًا مَحْضًا تَوَقِّرُ في النَّقْعِ تَارَةً ، وفي الضَّرَرِ أُخْرَى ، وفي غيرِ الماشِيَةِ تُوَثِّرُ ضَرَرًا مَحْضًا برَبِّ المالِ ، فلا يَصِعُ القِياسُ . فعلى هذا [٢/١٥٥ و] إذا كان لَجَماعَةٍ وَقْفَ ، أو حائِطٌ مُشْتَرَكُ بينَهم فيه ثَمَرة أو زَرْعٌ ، فلا زَكاةَ عليهم ، إلَّا وَقْفَ ، وَعلى الرِّوايَةِ أَنْ يَحِمُّلُ في يَدِ بعضِهم نِصابٌ فَتَجِبُ عليه الزكاةُ . وعلى الرِّوايَةِ الأَخْرَى ، إذا كان الجارِجُ نِصابًا ، ففيه الزكاةُ ، فإن كان الوَقْفُ نِصابًا الْأُخْرَى ، إذا كان الوَقْفُ نِصابًا ، ففيه الزكاةُ ، فإن كان الوَقْفُ نِصابًا مِن السَّائِمَةِ المَوْقُوفَةِ . فَيُنْبَغِي أَن الزكاةُ ، وقُلنا : إنَّ الزكاة تَجِبُ في السَّائِمَةِ المَوْقُوفَةِ . فَيُنْبَغِي أَن تَجِبُ عليهم الزكاةُ ؛ لاشْتِراكِهم في مِلْكِ نِصابٍ تُؤَثِّرُ الخُلْطَةُ فيه . تَجِبَ عليهم الزكاةُ ؛ لاشْتِراكِهم في مِلْكِ نِصابٍ تُؤَثِّرُ الخُلْطَةُ فيه .

ظَاهِرُ كَلامِ الأَكْثَرِينِ ؛ لِإِطْلاقِهِم الرِّوايَةَ . وقيل : لا تُوَثِّرُ خُلْطَةُ الأَوْصافِ على الإنصاف هذه الرِّوايَةِ ، وإنْ أَثَرَتْ خُلْطَةُ الأَعْيانِ . وهو الصَّحيحُ . اختاره المُصَنِّفُ ، والشَّارحُ ، وابنُ حَمْدانَ ، وغيرُهم . وأَطْلَقَهُما الزَّرْكَشِيُّ . قال القاضى في « الخِلافِ » : نقَل حَنْبلٌ ، تُصَمُّ كالمَواشِي ؟ فقال : إذا كانا رَجُلَيْن لهما مِنَ المَالِ ما تجِبُ فيه الزَّكاةُ مِنَ الذَّهَبِ والوَرِقِ ، فعليهما الزَّكاةُ بالحِصَص . فيعْتَبَرُ على هذا الوَجْهِ اتِّحادُ المُؤنِ ومَرافِقِ الْمِلْكِ ، فيُشْتَرَطُ اشْتراكُهما فيما يتعَلَّقُ بإصْلاحِ مالِ الشَّرِكَةِ ، فإنْ كانتْ في الزَّرْعِ والثَّمَرِ ، فلابُدَّ مِن الاشْتِراكِ في المَاءِ والجَرِينِ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٥٨ .

المقنع وَيَجُوزُ لِلسَّاعِي أَخْذُ الْفَرْضِ مِنْ مَالِ أَيِّ الْخَلِيطَيْنِ شَاءَ ، مَعَ الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا .

الشرح الكبير

٨٨٦ - مسألة : (ويَجُوزُ للسّاعِي أَخْذُ الفَرْضِ مِن مال أَيِّ الخَلِيطَيْن شاء) هذا ظاهِرُ كلام أحمد ، وسَواءٌ دَعَتِ الحاجَةُ إلى ذلك ، بأن تَكُونَ الفَريضَةُ عَيْنًا واحِدَةً لا يمكنُ أَخْذُها مِن المَالَيْن ، ونَحْوَ ذلك ، أو لم تَدْعُ الحاجَةُ إلى ذلك ، بأن يَجِدَ فَرْضَ كلِّ واحِدٍ مِن المالَيْن فيه . قال أحمدُ: إنَّما يَجِيءُ المُصَدِّقُ فيَجِدُ الماشِيةَ فيُصَدِّقُها، ليس يَجِيءُ فيقولُ: أَىُّ شَيْءٍ لَكَ ؟ وأَىُّ شِيءٍ لَكَ ؟ قال الهَيْتَمُ بنُ خارِجَةَ لأَبِي عبدِ اللهِ : أَنَا رَأَيْتُ مِسْكِينًا كَانِت له في غَنَمِ شاتان ، فجاء المُصَدِّقُ فأُخَذَ إِحْداهما . وَوَجْهُ ذَلِكَ قُولُ النِّبِيِّ ، عَلِيْكُ : ﴿ مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ ۚ ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ »(') . يَعْنِي إذا أَخَذَ مِن مال أَحَدِهما . ولأنَّ المالَيْن قد صارا كالمالِ الواحِدِ في وُجُوبِ الزكاةِ ، فكذلك في إخراجِها .

الإنصاف ﴿ وَالْبَيْدَرِ (٢) وَالْعُمَّالِ ، مِنَ النَّاطُورِ وَالْحَصَادِ ، وَالدَّوَابِّ وَنَحْوِه . وإنْ كانتْ في التِّجارَةِ، فلابُدَّ مِنَ الاشْتِراكِ في الدُّكَّانِ، والميزَانِ، والمَخْزِنِ، ونحوِه ممَّا يُرْتَفَقُ به قوله : ويَجوزُ للسَّاعِي أَخْذُ الفَرْضِ مِن مالِ أيِّ الخَليطَيْنِ شاء ، مع الحاجَةِ وعدَمِها . يعْنِي ، في خُلْطَةِ الأوْصافِ . والحاجَةُ ، أَنْ يكونَ مالُ أَحَدِهما صِغارًا ، ومالُ الآخَر كِبارًا ، أو يكونَ مالُ كلِّ واحدٍ منهما أرْبَعين أو ستِّين ونحوَ ذلك . وعدَمُ الحاجَةِ واضِحٌ . وهذا ممَّا لا نِزاعَ فيه في المذهب ، ونصَّ عليه . لكنْ قال في

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ . من حديث أنس .

⁽٢) الجرين والبيدر بمعنّى ، وهو الجرن .

وَيَرْجِعُ الْمَأْنُحُوذُ مِنْهُ عَلَى خَلِيطِهِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الْقِيمَةِ . فَإِنِ اخْتَلَفَا اللهَ فِي الْقِيمَةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِ ، إِذَا عُدِمَتِ الْبَيِّنَةُ . وَإِذَا أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الْفَرْضِ ظُلْمًا، لَمْ يَرْجِعْ بِالزِّيَادَةِ عَلَى خَلِيطِهِ،

الشرح الكبير

مسألة: (ويَرْجِعُ المَأْخُوذُ منه على خَلِيطِه بحِصَّتِه مِن القِيمَةِ) لِما ذَكَرْنا مِن النَّصِّ والمَعْنَى. فإذا كان لأَحَدِهما ثُلثُ المالِ ، وللآخَرِ ثُلثاه ، فأخذَ الفَرْضَ مِن مالِ صاحِبِ الثُلثِ ، رَجَعَ بثُلثَى قِيمَةِ المُخْرَجِ على شَرِيكِه ، وإن أَخذَه مِن الآخَرِ ، رَجَع بالثُلثِ على شَرِيكِه .

٨٨٨ – مسألة : (فإنِ اخْتَلَفا فى القِيمَة ، فالقولُ قولُ المَرْجُوعِ على الله على الله

٨٨٩ – مسألة : ﴿ وَإِذَا أُخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِن الْفَرْضِ ظُلْمًا ، لم

الإنصاف

(الفُروع) : وظاهِرُه ولو بعد قِسْمَة في خُلْطَة أَعْيَانٍ مع بَقَاءِ نَصِيبَيْن ، وقد وجَبَتِ الزَّكَاةُ . وقالَه المَجْدُ في (شَرْحِه) . وقدَّمه ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ . وقال القاضي في (المُجَرَّدِ) : لا يأْخُذُ إلَّا إذا كان نَصيبُ أَحَدِهما مَفْقُودًا ، فله أَخْذُ الزَّكَاةِ مِنَ النَّصيبِ المؤجُودِ ، ويرْجِعُ على صاحِبِه بالقِسْطِ . قال في الفُروع) : ولا وَجْهَ لِمَا قالَه القاضي إلَّا عدمُ الحاجَة . فيتَوجَّهُ منه ، اعْتِبارُ الحَاجَة لِأَخْذِ السَّاعِي .

قوله: فإن اخْتَلَفا فى القِيمةِ ، فالقَوْلُ قَوْلُ المَرْجُوعِ عليه . يعْنِى ، مع يَمِينِه إذا احْتَمَلَ صِدْقُه ؛ لأنَّه مُنْكِرٌ غارِمٌ . وهذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وقال الشَّيْخُ تَقِىُّ الدِّينِ : يَتَوَجَّهُ أَنَّ القَوْلَ قَوْلُ المُعْطِى ؛ لأَنَّه كالأمينِ .

قوله: وإذا أُخَذ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الفَرْضِ ظُلْمًا ، لم يَرْجِعْ بالزِّيادَةِ على خَليطِه .

الشرح الكبير يَرْجِعْ بِالزِّيادةِ على خَلِيطِه) إذا أُخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِن الفَرْضِ بغير تَأْويلِ، مثلَ أَن يَأْخُذَ مكانَ الشَّاةِ شاتَيْن ، أو جَذَعَةً مكانَ حِقَّةٍ ، لم يَكُنْ للمَأْخُوذِ منه الرُّجُوعُ إِلَّا بِقَدْرِ الواجِبِ ؛ لأنَّ شَرِيكَه لم يَظْلِمْه ، فلم يَكُنْ له الرُّجُوعُ عليه(١) ، كغيره . ولأنَّه ظُلْمٌ اخْتَصَّ به السَّاعِي ، فلم يَرْجِعْ به على غيرِه ، كما لو غَصَبَه على غيرٍ وَجْهِ الزكاةِ .

 ٨٩ - مسألة : (وإن أُخَذَه بقَوْل بَعْضِ العُلماءِرَجَع عليه) وذلك مثلُ أَن يَأْخُذَ الصَّحِيحَةَ عن المِراضِ ، والكَبِيرَةَ عن الصِّغارِ ؛ لأنَّ ذلك إلى اجْتِهادِ الإِمامِ ، فإذا أدَّاه اجْتِهادُه إلى أخْذِه ، وَجَب دَفْعُه ، وصار بِمَنْزِلَةِ الفَرْضِ الواجِبِ ، والسَّاعِي نائِبُ الإِمامِ ، فِعْلَه كَفِعْلِ الإِمامِ .

الإنصاف وهذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ ، إلَّا أنَّ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ قال : الأَظْهَرُ أنَّه يرْجِعُ . فعلى المذهبِ ، لو أَخَذ عن أَرْبَعين مُخْتَلِطةً شاتَيْن مِن مالِ أَحَدِهما ، أو أَخَذ [٢٠٦/١ ظ] عن ثَلاثين بعِيرًا جَذَعَةً ، رجَع على خَليطِه في الْأُولَى بقِيمَةِ نِصْفِ شاةٍ ، وفي الثَّانيةِ بقِيمَةِ نِصْفِ بِنْتِ مَخاضٍ .

قوله : وإنْ أَخَذَه بقَوْلِ بعضِ العُلَماءِ رجَع عليه . كَأَخْذِه صَحيحَةً عن مِراضٍ ، أو كبيرةً عن صِغارٍ ، أو قِيمَةَ الواجِبِ ونحوِه . وهذا المذهبُ ، وعليهْ جماهيرُ الأصبحابِ ، وقطَع به أكثرُهم . وقال أبو المَعالِي : إنْ أُخَذ القِيمَةَ ، وجازَ أَخْذُهَا ، رَجَع بنِصْفِها ، إِنْ قُلْنَا : القِيمَةُ أَصْلٌ . وإِنْ قُلْنَا : بِدَلٌ . فَيَرْجِعُ بنِصْفِ قِيمَةِ شَاةٍ ، وإنْ لم تَجُزِ القِيمَةُ فلا رُجوعَ . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : كذا قال . وقال

⁽١) في م: « فيه ».

المقنع

وكذلك إذا أُخَذَ القِيمَةَ ، يَرْجِعُ على شَرِيكِه بما يَخُصُّه منها ؛ لِما ذَكَرْنا . الشرح الكبر واللهُ أعلمُ .

ابنُ تَميم : إنْ أَخَذ السَّاعِي فوقَ الواجِبِ بتَأْويل ٍ ، أو أَخَذ القِيمَةَ ، أَجْزَأَتْ في الإنصاف الأَظْهَر ، ورجَعَ عليه بذلك .

فائدتان ؛ إحداهما ، قال في « الفروع » : وإطلاق الأصحاب يَقْتَضِي الإجْزاء ، ولو اعْتَقَدَ المأْحودُ منه عَدَمَ الإجْزاء . وصوَّب فيه الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الإجْزاء ، وجَعَلَه في مَوْضِع آخَر كالصَّلاةِ خلف تاركِ شَرْطًا عندَ المأْموم . الإجْزاء ، وجَعَلَه في مَوْضِع آخَر كالصَّلاةِ خلف تاركِ شَرْطًا عندَ المأْموم . النَّانية ، يُجْزِئُ إخْراجُ بعض الخُلطَاء بإذْنِ باقيهم ، وبغير إذْنِهم ، غَيْبة وحضورًا . قالَه ابنُ حامِد ، واقْتَصَرَ عليه في « الفائق » ، و « ابن تَميم » . وحضورًا . قاله ابنُ حامِد ، واقْتَصَرَ عليه في « الفائق » ، و « ابن تَميم » . وقدَّمه في « الرِّعايَة » : قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : عَقْدُ الخُلطة جعل كلَّ واحد منهما كالآذِنِ لخليطِه في الإخراج عنه . واختارَ صاحِبُ « الرِّعايَة » ، عَدَمَ الإِجْزاء ؛ لعدَم نِيَّتِه . قلتُ : وهو الصَّوابُ . وتقدَّم في زَكاة حِصَّة المُضارِب مِنَ الرِّبح ، أَنَّه لا يُجوزُ إخراجُ الزَّكاةِ من مالِ المُضارَبَةِ بلا إذْنٍ . نصَّ عليه ؛ لأَنَّه وقال في « الفُروع » : فدَلَّ أَنَه يجوزُ لولا المانعُ . وقال أيضًا : ولعل كلامَهم في إذْنِ كلِّ شريكٍ للآخِر في إخراج رَكاتِه ، يُوافِقُ ما اختارَه في « الرِّعايَة » . في إذْنِ كلِّ شريكٍ للآخِر في إخراج رَكاتِه ، يُوافِقُ ما اختارَه في « الرِّعايَة » . انتهى . ويُشْبهُ هذا أنَّ عَقْدَ الشَّرِ كَة يُفِيدُ التَّصَرُّف بلا إذْنِ صَريح . على الأصح . انتهى . ويُشْبهُ هذا أنَّ عَقْدَ الشَّرِ كَة يُفِيدُ التَّصَرُّف بلا إذْنِ صَريح . على الأصح . انتهى .



بابُ زكاةِ الخارج ِ مِن الأَرْضِ

والأَصْلُ فيها الكِتابُ ، والسُّنَّةُ ، والإجْماعُ ؛ أمَّا الكِتابُ فَقَوْلُه تعالى : ﴿ يَاٰ يُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾(١) . والزكاةُ تُسَمَّى نَفَقَةً ، بدَلِيلِ قَوْلِه تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللهِ ﴾(٢) . وقال تعالى : ﴿ وَءَاتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾("). قال ابنُ عباسِ : حَقَّه الزكاةُ المَفْرُوضَةُ . وقال مَرَّةً : العُشْرُ ونِصْفُ العُشْرِ . ومِن السُّنَّةِ قولُ النبيِّ صَالِلَهِ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عليه (١٠ . وعن ابن عُمَرَ ، عن النبيِّ عَلِيلَةٍ أنَّه قال : ﴿ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ أَوْ كَانَ عَشَرِيًّا ﴿) العُشْرُ ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ العُشْرِ » . أُخْرَجَه البخاريُّ ، وأبو داودَ(١). [٢/٥٥/٤] وعن جابِر ، أنَّه سَمِع النبيُّ ، عَلَيْكُ يقولُ : ﴿ فِيمَا

بابُ زكاةِ الخارج ِ مِنَ الأرْضِ الإنصاف

⁽١) سورة البقرة ٢٦٧ .

⁽٢) سورة التوبة ٣٤ .

٣) سورة الأنعام ١٤١ .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ في حديث : « ليس فيما دون خمس أواق صُدقة » .

⁽٥) العثرى : الزرع لا يسقيه إلا ماء المطر .

⁽٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٢ .

المقنع

[٧٤٧] تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْحُبُوبِ كُلِّهَا ، وَفِي كُلِّ ثَمَر يُكَالُ وَيُدَّخُرُ ؛ كَالتَّمْرِ ، وَالزَّبِيبِ ، وَاللَّوْزِ ، وَالْفُسْتُقِ ، وَالْبُنْدُقِ . وَلَا تُجِبُ فِي سَائِرِ الثَّمَرِ ، وَلَا فِي الْخَضَرِ ، وَالْبُقُولِ ، وَالزَّهْرِ .

الشرح الكبير سَقَتِ الْأَنهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّانِيَةِ (١) نِصْفُ الْعُشْرِ ». رَواه مسلمٌ ، وأبو داودُ(١) . وأجْمَعَ أهلُ العلم ِ على وُجُوبِ الزكاةِ في الحِنْطَةِ ، والشُّعِيرِ ، والتُّمْرِ ، و الزَّبِيبِ . حَكَاهُ ابنُ المُنْذِرِ ، وابنُ عبدِ البَرِّ . ٨٩١ - مسألة : (تَجِبُ الزكاةُ في الحُبُوبِ كلِّها، وفي كلِّ ثَمَرٍ يُكالُ ويُدَّخَرُ ؛ كَالتَّمْرِ ، وَالزَّبِيبِ ، واللَّوْزِ ، والفُسْتُقِ ، والبُنْدُقِ . ولا تَجِبُ فى سائِرِ الثَّمَرِ ، ولا فى الخُضَرِ ، والزَّهْرِ ، والبُقُولِ) وجُمْلَةُ ذلك أنَّ الزكاةَ تَجِبُ فيما اجْتَمَعَ فيه الكَيْلُ والادِّخارُ مِن الثَّمَرِ والحُبُوبِ ، ممَّا يُنْبِتُه الآدَمِيُّون ، سَواءٌ كان قُوتًا ؛ كالحِنْطَةِ ، والشَّعِيرِ ، والسُّلَّتِ (٢٠) ،

قوله : تَجِبُ الزَّكَاةُ في الحُبُوبِ كُلِّها ، وفي كُلِّ ثَمَرٍ يُكَالُ ويُدَّخَرُ . هذا المذهبُ عندَ جماعَةٍ مِنَ الأصحابِ؛ منهم المُصَنِّفُ، والشَّارِحُ. قال في « اَلفُروع ِ » : والمذهبُ عندَ جماعَة ٍ ، تجِبُ في كلِّ مَكيلٍ مُدَّخرٍ مِن حبٍّ وثَمَرٍ . انتهى . فَيَجِبُ ، على هذا ، في كلِّ مَكيلٍ يُدَّخِرُ مِنَ الحُبوبِ والثِّمارِ ، ممَّا يُقْتِاتُ

⁽١) السانية : البعير يسنى عليه ، أي يستقى عليه من البير .

⁽٢) أخرجه مسلم ، في : باب ما فيه العشر أو نصف العشر ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٧٥/٢ . وأبو داود ، في : باب صدقة الزرع ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٧٠/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب ما يوجب العشر ، وما يوجب نصف العشر ، من كتاب الزكاة . المجتبي ٣١/٥ . والإمام أحمد ، في : المسند

⁽٣) السلت: قيل ضرب من الشعير ليس له قشر، وقيل ضرب منه رقيق القشر صغار الحب.

والأُرْزِ، والذَّرَةِ، والدُّخْنِ^(۱)، أو مِن القِطْنِيّاتِ^(۱)، كالبَاقِلَّا، الشرح الكبير والعَدَسِ، والماشِ^(۱)، والحِمَّصِ، أو مِن الأبازِيرِ؛ كالكُسْفَرَةِ^(۱)، والحِمَّصِ، أو مِن الأبازِيرِ؛ كالكُسْفَرَةِ^(۱)، والكَمُّونِ، والكَمُّونِ، والخِيارِ، والكَمُّونِ، والعَثّاءِ، والخِيارِ، والكَمُّونِ، والكَمُّونِ، والقِرْطِمِ^(۱)، أو حَبِّ الفُجْلِ، والقِرْطِمِ^(۱)، والتَّرْمُسِ، والسَّمْسِمِ، وسائِرِ الحُبُوبِ. وتَجِبُ أيضًا فيما جَمَعِ هذه والتُرْمُسِ، والسَّمْسِمِ، وسائِرِ الحُبُوبِ. وتَجِبُ أيضًا فيما جَمَعِ هذه الأَوْصافَ مِن الشَّمارِ؛ كالتَّمْرِ، والزَّبِيبِ، والقِشْمِشِ (۱)، واللَّوْزِ، والفُسْتَقِ، والبُنْدُقِ،

الإنصاف

به وغيره . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . فَيَدْخُلُ فَى كَلَامِهِ البُرُّ ، والْعَلَسُ ، والشَّعِيرُ ، والسُّلْتُ ، والأُرْزُ ، والذَّرَةُ ، والدُّحْنُ ، والفُولُ ، والْعَدَسُ ، والحِمَّصُ ، واللَّوْبْيَا ، والجُلُبَّانُ (^) ، والماشُ ، والتُّرْمُسُ ، والسِّمْسِمُ ، والخَشْخَاشُ (^) ، ونحوه . ويدْخلُ فَى كَلَامِهِ أَيضًا ، بذْرُ البُقولِ ، كَبَدْرِ الهُنْدَبَا ، والكُرْفُسِ وغيرِهما . ويدْخلُ بذُرُ الرَّياحِين بأُسْرِها ، وأبازِيرُ القُدورِ ، كالكُسْفَرةِ ، والكَمُّونِ ، والكَرَاوْيَا ، والشَّمَرِ ، والأَنسونِ ، والقِنَّبِ ، وهو الشَّهدانِجُ ، والخَرْدَلُ .

⁽١) الدخن : نبات عشبي ، حبه صغير كحب السمسم .

⁽٢) القطنية ، بالكسر ، حكاه ابن قتيبة بالتخفيف وأبو حنيفة بالتشديد : الحبوب التي تدُّخر .

⁽٣) الماش : حب ، ذكر الفيروزابادي أنه معروف معتدل ، يتطبب به .

⁽٤) كذا ذكره المؤلف بالفاء ، وهو بالياء .

⁽o) الرشاد : بقلة سنوية ، لها حب حريف يسمى حب الرشاد .

⁽٦) القرطم: حب العصفر.

ر.) القشمش : هو الكشمش ، وهو زبيب صغير لا نوى له . الجامع لمفردات الأدوية ٢١/٤ ، ٧٢ . (٧) القشمش : هو الكشمش ، وهو زبيب صغير لا نوى له . الجامع لمفردات الأدوية ٢١/٤ ، ٧٢ .

⁽٨) الجلبان : من القطاني .

^{· (}٩) الخشخاش : نبت ثمرته حمراء ، وهو ضربان؛ أبيض وأسود ، واحدته خشخاشة .

ولا زكاةً في سائِرِ الفَواكِهِ ، مِن الخَوْخِرِ ، والرُّمَّانِ ، والإجَّاصِ (١) ، والكُمُّثْرَى ، والتُّفَّاحِ ، والمِشْمِش (١) ، والتِّينِ ، والْجَوْزِ ، ونَحْوِه . ولا في الخُصَر ؛ كالقِثَّاءِ ، والخِيار ، والباذِنْجانِ ، واللَّفْتِ ، والجَزَرِ . وبهذا قال عَطاءٌ في الحُبُوبِ كلُّها ، ونَحْوُه قولُ أبي يُوسُعفَ ومحمدٍ . وقال أبو عبدِ اللهُ ابنُ حامدٍ : لا شيءَ في الأبازِيرِ ، ولا البُزُورِ ، ولا حَبِّ البُقُولِ . ولَعَلَّه لا يُوجِبُ الزكاةَ إِلَّا فيما كان قُوتًا أو أَدْمًا (") ؛ لأنَّ ما عَدَاه لا نَصَّ فيه ، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوصِ عليه ، فيَبْقَى على النَّفْي الأَصْلِيِّ . وقال مالكٌ ، والشافعيُّ : لا زكاةَ في ثَمَرٍ ، إلَّا التَّمْرَ والزَّبيبَ ، ولا في حَبٍّ ، إِلَّا مَا كَانَ قُوتًا في حَالَةِ الاخْتِيارِ لذلك ، إِلَّا في الزَّيْتُونِ ، على اخْتِلافٍ . وحُكِيَ عن أَحمدَ: لازكاةَ إِلَّا فِي الحِنْطَةِ ، والشَّعِيرِ ، والتَّمْرِ ، والزَّبِيبِ .

الإنصاف ويدْخُلُ بذْرُ الكَتَّانِ ، والقِرْطِمِ ، والقِثَّاءِ ، والخِيَارِ ، والبِطِّيخِ ، وحبُّ الرَّشادِ ، إ والفُجْلِ . ويخْرُجُ مِن قَوْلِه : في الحُبوبِ كلِّها ، وفي كلِّ ثَمَرٍ . الصَّعْتَرُ ، والْأَشْنَانُ ، والوَرَقُ المُقْصُودُ ، كَوَرَقِ السِّدْرِ وِالخَطْمِيِّ ، والآسِ ، ونحوه . ويأْتِي أيضًا قريبًا ما يخرجُ مِن كلامِه . ويدْخُلُ في قوْلِه : في كلِّ ثَمَر يُكالُ ، ويُدَّخَرُ . مَا مِثْلُه مِنَ التَّمْرِ ، والزَّبيبِ ، واللَّوْزِ ، والفُسْتُقِ ، والبُّنْدُقرِ ، وغيرِه . وحكَى ابنُ المُنْذِرِ روايةً ، أنَّه لا زَكاةَ إِلَّا فِي التَّمْرِ ، والزَّبِيبِ ، والبُرِّ ، والشُّعِيرِ . وقدَّمه ابنُ رَزِينٍ في « مُخْتَصَرِه » ، وناظِمُها . والذي قدَّمه في « الفُروعِ ِ » ،

⁽١) الإجاص : يطلق في سورية وفلسطين وسيناء على الكمثري وشجرها ، وكان يطلق في مصر على البرقوق

وثمره . (٢) المشمش ، مثلث المِيمَيْن .

⁽٣) الأدم: ما يستمرأ به الخبز .

وهذا قولُ ابنِ عُمَرَ ، وموسى بنِ طَلْحَة (۱) ، والحسن ، وابنِ سِيرِينَ ، والشَّعْبِيِّ ، وابنِ أَبِي لَيْلَى ، وابنِ المُبارَكِ . والشَّلْتُ ؛ وهو نَوْعٌ مِن الشَّعِيرِ . ووافقَهُم إبراهيمُ ، وزاد الذَّرةَ . ووافقَهم ابنُ عباسٍ ، وزاد الزَّيْتُونَ ؛ لأنَّ ما عَدَا هذا لا نَصَّ فيه ولا إجْماعَ ، ولا هو في مَعْنَى الزَّيْتُونَ ؛ لأنَّ ما عَدَا هذا لا نَصَّ فيه ولا إجْماعَ ، وقد روى عمرُ و المَنْصُوصِ ولا المُجْمَعِ عليه ، فينقى على الأصْلِ . وقد روى عمرُ و ابنُ شُعَيْبٍ ، عن أبيه ، عن عبدِ الله بن عمرو . أنَّه قال : إنَّما سَنَّ رسولُ الله عَيْلِيةِ في الحِنْطَةِ والشَّعِيرِ ، والتَّمْرِ والزَّبِيبِ . وعن أبي بُرْدَةَ ، عن عبدِ الله عَيْلِيّة بَعْتَهُما إلى اليَمَن يُعلِّمان النَّاسَ عن أبي موسى ، ومُعاذٍ ، أنَّ رسولَ الله عَيْلِيّة بَعْتَهُما إلى اليَمَن يُعلِّمان النَّاسَ والشَّعِيرِ ، والتَّمْرِ ، والزَّبِيبِ . رَواهُنَّ الدَّارَقُطْنِيُّ (۲) . ولأنَّ غيرَ هذه والشَّعِيرِ ، والتَّمْرِ ، والزَّبِيبِ . رَواهُنَّ الدَّارَقُطْنِيُّ (۲) . ولأنَّ غيرَ هذه الأرْبَعَة لا يُساوِيها في غَلَبةِ الاقْتِياتِ بها وكَثْرَةِ نَفْعِها ووُجُودِها ، فلا يَصِحُ وياسُه عليها . وقال أبو حنيفة : في كلِّ ما يُقْصَدُ بزراعَتِه نَماءُ الأرْض ، وقال أبو حنيفة : في كلِّ ما يُقْصَدُ بزراعَتِه نَماءُ الأرْض ،

الإنصاف

وقال : اختارَه جماعَةٌ ، وجزَم به آخرون ، أنَّ الزَّكاةَ تجِبُ فى كلِّ مَكيلِ مُدَّخر . ونقَله أبو طالِب . ونقَل صالِحٌ ، وعبدُ الله ، ما كان يُكالُ ويُدَّخرُ ، وفيه نَفْعُ الفقِيرِ ، ففيه العُشْرُ ، وما كان مِثْلَ القِثَّاءِ ، والخِيَارِ ، والبَصَلِ ، والرَّياحِينِ ، والرُّمَّانِ ، فليس فيه زكاةٌ إِلَّا أَنْ يُباعَ ، ويَحُولَ الحُوْلُ على ثَمَنِه . فهذا القوْلُ أعمُّ مِنَ والرُّمَّانِ ، فليس فيه زكاةٌ إِلَّا أَنْ يُباعَ ، ويَحُولَ الحَوْلُ على ثَمَنِه . فهذا القوْلُ أعمُّ مِن

⁽۱) موسى بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي ، تابعي ثقة ، توفى سنة ثلاث ومائة . تهذيب التهذيب ۱۰ / ۳۵۰ ، ۳۵۱ .

⁽٢) الأول ، فى : باب ما يجب فيه الزكاة من الحب ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطنى ٩٤/٢ . كما أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٠/١ .

والثانى ، فى : باب ليس فى الخضراوات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطنى ٩٨/٢ . كما أخرجه البيهقى ، فى : باب الصدقة فيما يزرعه الآدميون ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٢٨/٤ ، ١٢٩ .

الشرح الكبير إلَّا الحَطَبَ ، والقَصَبَ ، والحَشِيشَ ؛ لقَوْلِه عليه السلامُ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ »(١) . وهو عامٌّ . ولأنَّ هذا يُقْصَدُ بزراعَتِه نَماءُ الأرْض ، أَشْبَهَ الْحُبُوبَ . وَلَنَا ، عُمُومُ قُولِه عليه السلامُ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ » . وقولِه لمُعاذٍ : « خُذِ الْحَبُّ مِنَ الْحَبِّ »(١) . خَرَج منه ما لا يُكالُ ، وما ليس بحَبٍّ ، بمَفْهُوم قولِه عليه السلامُ : ﴿ لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا ثَمرِ (") صَدَقَةٌ ، حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقِ » . رَواه مسلمٌ والنَّسائِيُّ '' . وعن عليٌّ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّ النبيَّ عَلِيْكُمْ قال : « لَيْسَ فِي الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ » . وعن عائشةَ ، أنَّ رسولَ الله ِعَلِيْتُكُهُ [١٥٦/٢ و] قال : « لَيْسَ فِيمَا أُنْبَتَتِ الأَرْضُ مِنَ الْخَضِر صَدَقَةٌ » . رَواهما الدَّارَقُطْنِيُّ (°). وقال موسى بنُ طَلْحَةَ : جاء الأثَرُ عن رسولِ اللهِ عَلَيْكُ في خَمْسَةِ أَشْيَاءَ ؛ الشُّعِير ، والحِنْطَةِ ، والسُّلْتِ ، والزَّبيبِ ، والتَّمْرِ ، وما

الإنصاف القَوْل الذي قالَه المُصَنِّفُ، فيَدْخُلُ فيه ما تقدَّم ذِكْرُه في القَوْل الذي قالَه المُصَنِّفُ ، ويدْخُلُ فيه أيضًا ، الصَّعْتَرُ والْأَشْنَانُ وحَبُّه ، ونحُوه . ويدْخُلُ أيضًا ،

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٢ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥١ .

⁽٣) كذا في النسخ . وفي مصادر التخريج : « تمر » . إلا الإمام أحمد ، فعنده الروايتان .

⁽٤) أخرجه مسلم ، في : أول كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٤ ، ٦٧٥ . والنسائي ، في : باب زكاة التمر ، وباب زكاة الحبوب ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٢٩ ، ٣٠ .

كَمَا أُحرِجه الدارمي ، في : باب ما لا يجب فيه الصدقة من الحبوب والورق والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٥٩ ، ٧٧ ، ٩٨ .

⁽٥) في : باب ليس في الخضراوات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٥ ، ٩٦ .

المقنع

الشرح الكبير

سِوَى ذلك ممّا أُخْرَجَتِ الأَرْضُ فلا عُشْرَ فِيه'' . وروَى الأَثْرَمُ ، بإسْنادِهِ ، أَنَّ عامِلَ عُمَرَ كَتَب إليه في كُرُومٍ ، فيها مِن الفِرْسِكِ '' والرُّمّانِ ما هو أَكْثَرُ غَلَّةً مِن الكُرُومِ أَضْعافًا ، فكَتَبَ إليه عمرُ : ليس عليها عُشْرٌ ، هي مِن العِضاهِ '' .

فصل: ولا تَجِبُ فِيما لِيس بِحَبِّ ولا ثَمَرٍ ، سَواةٌ وُجِد فيه الكَيْلُ والاَّمْنانِ والخَطْمِيِّ (') والأَشْنانِ والخَطْمِيِّ (') والأَشْنانِ والصَّعْتَرِ (') و الآسِ (') و نَحْوِه ؛ لأَنَّه ليس بمَنْصُوصٍ عليه ، ولا في مَعْنَاه ، ولأَنَّ قُولُه عليه السلامُ : « لَيْسَ فِي حَبِّ وَلَا ثَمَرٍ صَدَقَةٌ ، حَتَّى يَبُلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ » . يَدُلُّ على أَنَّ الزكاة لا تَجِبُ في غَيْرِهما . قال

الإنصاف

كُلُّ وَرَقٍ مَقْصُودٍ ، كَوَرَقِ السِّدْرِ ، والخَطْمِيِّ ، والآس ، والجِنَّاءِ ، والوَرْسِ () ، والخِبَيْراءِ () ، والغُبَيْراءِ () ، والغُبَيْراءِ () ، والغُبيْراءِ () ، والغُبْراءِ () ، والغُبْراءِ () ، والغُبْراءِ () ، والغُبْراءِ () ، والغُبْرا

⁽١) رواه أبو عبيد ، في : باب فيما تجب فيه الصدقة مما تخرج الأرض . الأموال ٤٦٩ .

⁽٢) الفرسك : الخوخ أو ضرب منه أجرد أحمر ، أو ما ينفلق عن نواه .

⁽٣) العضاه : جمع العضاهة ، وهي الخمط أو كل ذات شوك .

⁽٤) الخطمى : نبات يدق ورقه يابسا ويجعل غسلا للرأس فينقيه .

 ⁽٥) الصعتر : هو السعتر بالسين ، وهو نبت إذا فرش في موضع طرد الهوام .

⁽٦) الآس : شجر دائم الخضرة عطرى ، وتجفف ثماره فتكون من التوابل .

⁽٧) الورس: نبت يستعمل لصبغ الحرير باللون الأحمر.

⁽٨) النيل : نبات ذو ساق صلب وشعب دقاق وورق صغار مرصفة من جانبيه .

⁽٩) الغبيراء : نبات سمى بذلك لغبرة ورقه .

⁽١٠) العصفر : نبات صيفي ، يستعمل زهره تابلا ، ويستخرج منه صبغ أحمر يصبغ به الحرير ونحوه .

الشرح الكبير ابنُ عَقِيلٍ : ولأنَّه لا زكاةً في ثُمَرِ السِّندْرِ ، فَوَرَقُه أَوْلَى . ولأنَّ الزكاةَ لا تَجِبُ في الحَبِّ المُباحِ ، ففي الوَرَقِ أَوْلَى . وقال أبو الخَطَّاب : تَجِبُ الزكاةُ في الصَّعْتَر والأَشْنانِ ؛ لأنَّه مَكِيلٌ مُدَّخَرٌ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لِما ذَكَرْنا ، ولأنّه ليس بمَنْصُوص ِ ، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوص . ولا تَجِبُ في الزَّهْرِ ، كالزَّعْفَرانِ ، والعُصْفُر ، والقُطْن ؛ لأنَّه ليس بحَبِّ ولا ثَمَرٍ ، ولا مَكِيلٍ ، فلم تَجبْ فيه الزكاةُ ، كالخَصْراواتِ . قال أحمدُ : ليس في القَطْنِ شيءٌ . وقال : ليس في الزَّعْفَرانِ زكاةٌ . وهذا ظاهِرُ كلام الخِرَقِيِّ ، واخْتِيَارُ أَبِي بِكْرٍ . ورُوِيَ عن عليٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه : ليس في الفاكِهَةِ والبَقْلِ والتَّوابِلِ والزَّعْفَرانِ زكاةٌ .

الإنصاف الـذَّهَبِ»، و « المُسْتَوْعِبِ »، و « الخُلاصَةِ »، و « المُحَــرَّرِ »، و « الوَجيزِ » ، و « الإِفاداتِ » ، وغيرِهم . قال الزَّرْكَشِيُّ : وهو اخْتِيارُ العامَّةِ . وشمِلَه كلامُ الخِرَقِيِّ . وأطْلَقَ ابنُ تَميم ، وصاحِبُ « الرِّعايَةِ » ، و « الحاوِى » ، و « الفائقِ » ، وغيرِهم ، الخِلافَ فى الْأَشْنَانِ ، والغُبَيْراء · والصَّعْتَرِ ، والكَتَّانِ ، والحِنَّاءِ ، والوَرَقِ المقْصودِ . قال في « الفُروعِ ِ » : وفي الحِنَّاءِ الخِلافُ . ولم يُوجِبْ في « المُذْهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، وغيرهما في ورَقِ السِّدْرِ والخَطْمِيِّ [٢٠٧/١] الزُّكاةَ ، وزادَ في ﴿ المُسْتَوْعِبِ ﴾ الحِنَّاءَ . تنبيه : دخل في عُموم ِ قولِه : ولا تَجِبُ في سَائرِ الثَّمَرِ . التُّفَّاحُ ، والإجَّاصُ ، والمِشْمِشُ ، والخَوْخُ ، والكُمَّثْرَى ، والسَّفَرْجِلُ ، والرُّمَّانُ ، والنَّبقُ (') ، والزُّعْرُورُ (٢) ، والمَوْزُ ، والتُّوتُ ونحوُه . ودخل في الخُضَرِ ، البِطِّيخُ ، والقِثَّاءُ ،

⁽١) النبق : ثمر السُّدْر .

⁽۲) الزعرور : ثمر شجرة ، يكون أحمر وقد يكون أصفر ، له نوى صلب مستدير .

وَعَنْهُ ، أَنَّهَا تَجِبُ فِي الزَّيْتُونِ ، وَالْقُطْنِ ، وَالزَّعْفَرَانِ ، إِذَا بَلَغَا اللَّهَ اللَّهِ ا بالْوَزْنِ نِصَابًا .

(وعنه ، أنَّها تَجِبُ فى الزَّيْتُونِ ، والقُطْنِ ، والزَّعْفرانِ ، إذا بَلَغا الشرح الكبير بالوَزْنِ نِصابًا) ورُوِىَ عن أحمدَ رِوايةٌ أُخْرَى ، أنَّ فى القُطْنِ والزَّعْفَرانِ .

والخِيَارُ ، والباذِنْجَانُ ، واللَّفْتُ ، وهو السَّلجمُ ، والسِّلْقُ ، والكرنبُ ، وهو الإنصاف القُنْبِيطُ ، والبَصَلُ ، والنُّومُ ، والكُرَّاتُ ، والبتُ ، والجَزَرُ ، والفُجْلُ ونحوه . ودخل في البُقولِ ، الهِنْدَبَا ، والكُرْفُسُ ، والنَّعْناعُ ، والرَّشادُ ، والبَقْلَةُ الحَمْقَاءُ ، والقَرَظُرُ ، والكُسْفَرَةُ الخَصْراءُ ، والجَرْجِيرُ ونحوه . ويأْتِي حكمُ ما يَجْتَنِيه مِنَ المُباحِ .

فائلة: لا تجِبُ أيضًا في الرَّيْحانِ ، والمِسْكِ ، والوَرْدِ ، والبَرَمِ (") ، والبِنَفْسجِ ، واللَّيْنَوفرِ ، والبَاسَمِينِ ، والنَّرْجِسِ ، والمَرْدَكُوشِ (") ، والمَنْتُورِ (") ، ولا في طَلْع ِ الفَّحَالِ (") ، ولا في سَعَفِ النَّخْلِ والخُوصِ ، ولا في تِينِ البَرِّ وغيرِه ، ولا في الوَرَق ، ولا في لَبَنِ المَاشِيَةِ ، وصُوفِها ، ووَبَرِها ، ولا في القَصَبِ الفارِسِيِّ ، والحَريرِ ، ودُودِ القَرِّ ، ونحو ذلك .

تنبيه : دَخَل في كلام المُصَنِّف ، الزَّيْتُونُ ، والقُطْنُ ، والزَّعْفَرانُ . أمَّا الزَّيْتُونُ ، وهو المذهبُ . اخْتارَه المُصَنِّفُ ، الزَّيْتُونُ ، فقد تَقَدَّم عَدَمُ الوُجوبِ فيه . وهو المذهبُ . اخْتارَه المُصَنِّفُ ،

⁽١) القرظ : شجر يدبغ به .

⁽٢) البرم: ثمر الأراك.

⁽٣) كذا بالأصول ، وفي معجم أسماء النبات ، والمعجم الوسيط : « المردقوش » . وهو بقل عشبي عطرى زراعي من الفصيلة الشفوية . معجم أسماء النبات ١٣٠ ، المعجم الوسيط ٢ / ٨٩٦ .

⁽٤) المنثور : جنس زهر من الفصيلة الصليبية ذو رائحة ذكية. .

⁽٥) الفحال : ذَكَرُ النخل .

الشرح الكبير زكاةً . وخَرَّجَ أبو الخَطّاب في العُصْفُر والوَرْسِ وَجْهًا ، قِياسًا على الزَّعْفَرانِ . وقال القاضي : الوَرْسُ عندِي بمَنْزِلَةِ الزَّعْفرانِ ، يُخَرَّجُ على رِوايَتَيْن ؛ لاجْتِماع ِ الكَيْل ِ والادِّخارِ فيه ، أَشْبَهَ الحُبُوبَ . والأَوَّلُ أَوْلَى ، وهذا مُخالِفٌ لأُصُولِ أحمدَ ؛ فإنَّ المَرْوِئَّ عنه رِوايَتان ؛ إحْداهما ، أَنَّه لا زِكَاةَ إِلَّا فِي الأَرْبَعَةِ . والثانيةُ ، أنَّها تَجبُ فِي الحِنْطَةِ والشَّعِيرِ والتَّمْرِ والزَّبيب و الذُّرَةِ والسُّلْتِ والأُرْزِ والعَدَسِ ، وكلِّ شيءٍ يقُومُ مقامَ هذه جتى يُدَّخَرَ ، ويَجْرِيَ فيه القَفِيزُ ، مثل ِاللَّوبيا والحِمَّص ِ والسَّماسِم ِ ^(۱) والقِطْنِيَّاتِ ، ففيه الزكاةُ . وهذا لا يَجْرِي فيه القَفِيزُ ، ولا هو في مَعْنَى ما سَمَّاه . وإذا قُلْنا بو جُوب الزكاة في القُطْن ، احْتَمَلَ أَن تَجِبَ في الكَتَّانِ والقِنَّبِ(٢) ؛ لأنَّه في مَعْنَى القُطْن . ولا تَجِبُ الزكاةُ في التُّبْنِ وقُشُورِ الحَبِّ ، كَمَا لا تَجِبُ في كَرَب (٢) النَّخْل وخُوصِه .

الإنصاف والشَّارحُ ، والخِرَقِيُّ ، وأبو بَكْرٍ ، والقاضي في ﴿ التَّعْلَيْقِ ﴾ . قالَه الزَّرْكَشِيُّ ، وقدَّمه ابنُ رَزِين ٍ في « شَرْحِه » ، و « الكافِي » ، و « الهادِي » . والرِّوايةُ الثَّانيةُ ، تجبُ فيه . صحَّحَه ابنُ عَقِيلٍ في « الفُصُولِ » ، والشِّيرَازِيُّ في « المُبْهِجِ ِ » ، وأبو المَعالِي في « الخُلاصَةِ » . واخْتارَها القاضي ، والمَجْدُ . وقِدَّمُه ابْنُ تَميمٍ ، وجزَم به في « الإيضاحِ » ، و « التَّذْكِرَةِ » لابنِ عَقِيلٍ . وأَطْلَقَهما في « الهِدايَةِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « المُذَّهَب » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، . و « التَّلْخيصِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيّين » ،

⁽١) سقط من : الأصل .

⁽٢) القِنَّبُ: نوع من الكتان.

⁽٣) الكُرَبُ : أصول السعف الغلاظ العراض .

فصل: واختَلَفَتِ الرِّوايَةُ فِي الزَّيْتُونِ عِن أَحْمَدَ ، فقال فِي رُوايَةِ ابْنِه صَالِحٍ : فِيه الْعُشْرُ إِذَا بَلَغ ، يَعْنِي خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ، وإِن عُصِر قُوِّمَ ثَمَنُه ؟ كَانَّ الزَّيْتَ له بَقَاءٌ . وهذا قولُ الزُّهْرِئِ ، والأَوْزاعِيِّ ، ومالكِ ، واللَّيْثِ ، والتَّوْرِيِّ ، وأَبِي تَوْرٍ ، وأصحابِ الرَّأْيِ ، وأحَدُ قَوْلَي الشَّافِعيِّ . ورُوِي والتَّوْرِيِّ ، وأصحابِ الرَّأْي ، وأحَدُ قَوْلَي الشَّافِعيِّ . ورُوِي عن ابن عباس ؟ لقولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَءَاتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ في سِياق قولِه تعالى : ﴿ وَ ٱلزَّيْتُونَ وَ ٱلرُّمَّانَ ﴾ (اللهُ يكنُ ادِّحارُ عَلَيْهِ مَا اللهِ يَعْلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ وَ وَ الرَّيْتُونَ وَ ٱلرُّمَّانَ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ وَالرَّبِيبَ (اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْ الْوَلِيْ وَ الرَّمَةُ اللهُ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ الله

الإنصاف

و « الفُروع » ، و « الفائق » ، و « تَجْريدِ العِنايَةِ » ، و « الزَّرْكَشِيّ » . وأمَّا القُطْنُ ، فقدَّم المُصنَّفُ ، أَنَّها لا تَجِبُ فيه . وهو إحْدَى الرِّوايتَيْن ، والمذهبُ منهما . واختارَه أبو بَكْرٍ ، والقاضى فى « التَّعْليق » . وهو ظاهرُ كلام الخِرَقِيِّ ، واختارَه المُصنِّفُ ، والشَّارِحُ . وقدَّمه ابنُ رَزِين فى « شَرْحِه » ، و « الكافِي » ، و « المُغنِي » ، و « الهادِي » . والرِّوايةُ الثَّانيةُ ، تجبُ فيه . اختارَها ابنُ عَقِيل . وصَحَّمها فى « المُبْهِج » ، و « الخُلاصَة » . وقدَّمها ابنُ تَمِيم . وجزَم به فى « الإفاداتِ » . وأطلقهما فى « الهدايّة » ، و « المُذْهَبِ » ، و « المُشتَوْعِب » ، و « التَّلخيص » ، و « المُحرَّر » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « المُستَوْعِب » ، و « الفُروع » ، و « الفُرع » ، و « الفَائق » ، و « الرِّعايتِيْن » ، و « الغَالَة » ، و « الفَائق » ، و « المُشتح » ، و « المُستَد » ، و « الفَائق » ، و « المُنتَ بُ ، فَانَّها لا تَجِبُ ، فا إنَّها تَجِبُ فى جَبِّه ، على القَوْلِ بانَّها لا تَجِبُ ، فا إنَّها تَجِبُ فى جَبِّه ، على الصَّعيح . جزَم وأَطْلَقَهما . فعلى القَوْلِ بانَّها لا تَجِبُ ، فا إنَّها تَجِبُ فى جَبِّه ، على الصَّعيح . جزَم

⁽١) سورة الأنعام ١٤١ . وما روى عن ابن عباس أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب فى الزيتون فيه الزكاة أم لا ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤١ .

⁽٢) سقط من :م .

ابنُ بخْتانَ ، وهو اخْتِيارُ أبى بكر ، وظاهِرُ كلام الخِرَقِيِّ ، وهذا قولُ ابن أبى لَيْلَى ، والحسن بن صالِح ، وأبى عُبَيْد ، وأَحَدُ قَوْلَى الشافعيِّ ؛ لأَنّه لا يُدَّخَرُ يابِسًا ، فهو كَالْخَصْرَاواتِ ، ولأَنّه لم يُرَدْ بها الزكاة أَ ؛ لأَنّها مَكِيَّة ، والزكاة إنّما فُرضَتْ بالمَدينَة ، ولهذا ذُكِر الرُّمّانُ ولا عُشْرَ فيه . وقال والزكاة إنّما فُرضَتْ بالمَدينَة ، ولهذا ذُكِر الرُّمّانُ ولا عُشْرَ فيه . وقال والزكاة إنّما النّخَعِيُّ ، وأبو جَعْفَر (١٠) : هذه الآية مَنْسُوخَة . على أنّها مَحْمُولَة على ما يَتَأتَّى حَصادُه ؛ بدَلِيل أَنّ الرُّمّانَ مَذْكُورٌ بعدَه ، ولا زَكاة فيه .

فصل: ونِصابُهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ. نَصَّ عليه أَحمدُ ، في رِوايَةِ صالِحٍ. فأمّا نِصابُ الزَّعْفَرانِ وَالقُطْنِ و ما أَلْحِقَ بهما مِن المَوْزُوناتِ ، فهو أَلْفٌ وسِتُّمائة رَطْلِ بالعِراقِيِّ ؛ لأَنَّه ليس بمَكِيلٍ ، فيَقُومُ وَزْنُه مَقامَ كَيْلِه .

الإنصاف

يه جماعةً ، منهم المُصَنِّفُ . وقدَّم ابنُ تَميم ٍ ، عَدَمَ الوُجوبِ ، وأَطْلَقَ بعضُهم وَجْهَيْنَ .

فائدة : الكتّانُ كالقُطْنِ فيما تقدَّم . ذكرَه القاضى . وكذا القِنَّبُ . ذكرَه في الفُروع ِ » . وذكر المُصَنِّفُ والشَّارِحُ ، إِنْ وَجَبَتْ في القُطْنِ ، ففيهما احْتِمالان . وأمَّا الزَّعْفَرانُ ، فقدَّم المُصَنِّفُ أَنَّها لا تجبُ فيه . وهو المذهبُ . اخْتارَه المُصَنِّفُ ، والمَّجْدُ ، والشَّارِحُ . قال في « الفُروع ِ » : ولعلَّه اخْتِيارُ الأَحْتَرِ ، قال الزَّرْكَشِئُ : اخْتارَه أبو بَكْر ، والقاضى في « التَّعْليقِ » . وقدَّمه في المُعْنِي » ، و « الهَادِي » ، و « الشَّرْحِ ابنِ رزين ٍ » ، و « الوَّانِيةُ ، تَجِبُ . اخْتارَها ابنُ عَقِيلٍ . وصحَّجَها في رزين ٍ » . والرِّوايةُ الثَّانِيةُ ، تَجِبُ . اخْتارَها ابنُ عَقِيلٍ . وصحَّجَها في

⁽۱) هو ابن جرير . انظر تفسيره ١٦٨/١٢ – ١٧٠ .

ذَكَرَه القاضي ، في « المُجَرَّدِ » . وحُكِيَ عنه : إذا بَلَغَتْ قِيمَتُه نِصابًا مِن الشرح الكبير أَدْنَى ما تُخْرِجُه الأرْضُ ممّا فيه الزكاةُ ، ففيه الزكاةُ . وهذا قولُ أبي يُوسُفَ فى الزَّعْفَرانِ ؛ لأنَّه لا يمكنُ اعْتِبارُه بنَفْسِه ، فاعْتُبِرَ بغيرِه ، كالعُرُوضِ تَقَوَّمُ بأَدْنَى النِّصابَيْنِ مِنِ الأَثْمانِ . وقال أصحابُ الشافعيِّ في الزَّعْفرانِ : تَجبُ الزكاةُ في قَلِيلِه و كَثِيرِه . وحَكاه القاضي في ﴿ المُجَرَّدِ ﴾ قَوْلًا في المَذْهَب . قال شيخُنا(١) ، رَحِمَه اللهُ : ولا أَعْلَمُ لهذيْنِ القَوْلَيْنِ دَلِيلًا ، ولا أَصْلًا يُعْتَمَدُ عليه ، ويَرُدُّهُما قولُ النبيِّ عَلِيْكُ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةٍ أُوْسُقِ صَدَقَةٌ ﴾(١) . ولأنَّ إيجابَ الزكاةِ في قَلِيلِه وكَثِيرِه مُخالِفٌ لجَمِيع ِ

الإنصاف

« النُّبْهج ِ » ، و « الخُلاصَة ِ » . وقدَّمها ابنُ تَميم ِ . وجزَم به في « الإِفاداتِ » . وأَطْلَقَهُما في « الهِدايَةِ » ، و « المُذْهَب » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخيصِ ِ » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيْيْن » ، و « الفُروعِ ِ » ، و « الفائقِ » ، و « تَجْريدِ العِنايَةِ » ، وغيرهم . وتقدُّم حُكْمُ الحِنَّاء .

فوائله ؛ إحداها ، قال القاضى : الوَرْسُ عندي بمَنْزِلَةِ الزَّعْفَرَانِ ، يُخَرَّ جُ على رِوايتَيْن . قال في ﴿ الهِدايَةِ ﴾ : ويُخَرَّجُ الوَرْسُ والعُصْفُرُ على وَجْهَيْن ، قِياسًا على الزَّعْفَرانِ . قال في « الفُروعِ » ، و « المُسْتَوْعِب » : ويُخَرَّبُ على الزَّعْفَرانِ العُصْفُرُ والوَرْسُ والنِّيلُ . [٢٠٧/١ ط] قال الحَلْوانِيُّ : والفُوَّةُ(٣) . وصحَّح في « الخُلاصَةِ » الوُجوبَ في الزَّعْفَرانِ . وأَطْلَقَ الوَجْهَيْنِ في العُصْفُرِ والوَرْسِ . وأَطْلَقَ الخِلافَ في العُصْفُرِ والوَرْسِ والنِّيلِ في « الرِّعايتَيْنِ » ، و « الحاويَيْنِ » .

⁽١) في : المغنى ٤ /١٦٣ ، ١٦٤ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ .

⁽٣) عشب مادته تستعمل في صبغ الحرير والصوف.

أمُوالِ الزكاةِ ، واعْتِبارُه بغيرِه مُخالِفٌ لَجَمِيعِ مَا يَجِبُ فيه العُشْرُ ، واعْتِبارُه بأقلِّ ما تَجِبُ الزكاةُ فيه قِيمَةً لا نَظِيرَ له أَصْلًا ، ولا يَصِحُّ قِياسُه على العُرُوضِ ؛ لأَنَّها لا تَجِبُ الزكاةُ في عَيْنِها ، وإنَّما تَجِبُ في قِيمَتِها فيُؤدَّى مِن القِيمَةِ التي اعْتُبِرَتْ بها ، والقِيمَةُ تُرَدُّ إليها كلُّ الأَمُوالِ فيُؤدَّى مِن القِيمَةِ التي اعْتُبِرَتْ بها ، والقِيمَةُ تُرَدُّ إليها كلُّ الأَمُوالِ المُتَقَوِّماتِ ، فلا يَلْزَمُ مِن الرَّدِّ إليها الرَّدُ إلى ما لم يُرَدَّ إليه شيءٌ أَصْلًا ولا تُخرَجُ الزكاةُ مِن جِنْسِه ، فاعْتُبِرَ بنَفْسِه ، تَخْرَجُ الزكاةُ مِن جِنْسِه ، فاعْتُبِرَ بنَفْسِه ، كالحُبُوب .

الانصاف

النّانيةُ ، لا زَكاة في الجَوْزِ . على الصّحيح مِنَ المذهبِ . نصّ عليه . قال في « الفُروع ِ » : لا تجبُ فيه في الأشهرِ . وجزَم به في « الإرشادِ » ، و « المُستوعب » ، و « المُستوعب » ، و « المُستوعب » ، و « الفُروع ِ » ، و « الإفاداتِ » ، و « الزّرْكَشِيّ » ، وغيرهم . وقدّمه في « الفُروع ِ » ، و « الفائقِ » . وكذا لا تَجِبُ في التّين ، والمِسْمِس ، والتّوت ، وقصَب السّكر . على الصّحيح مِنَ المذهب . قال الآمِدي » ، و صاحبُ « الفائقِ » : لا السّكر . على الصّحيح مِنَ المذهب . وجزَم به في « المُبهج » ، و « الإيضاح ِ » ، و « الإيضاح ِ » ، في « المُبهج » ، و « الإيضاح ِ » ، في « المُبهج » ، و « الإيضاح ِ » ، في « المُبهج في ذلك كلّه . واختارَه الشّيخ تَقِي الدّين في « الفُروع ِ » في الكُلّ . وقيلَ : تَجِبُ في ذلك كلّه . واختارَه الشّيخ تَقِي الدّين في النّين ِ . وقال في « الفُروع ِ » : الأَظْهَرُ الوُجوبُ في العُنّابِ . قال : فالتّين وقصَب السّكر والجوز ، الخِلاف . النّائية ، تَجِبُ الزّكاة في العُنّاب . على الصّحيح . قال في « الفُروع ِ » : وهذا أظْهَرُ . وجزَم به القاضي في « الأَحكم المُستوعب » ، و « الكافي » . وقيلَ : لازكاة فيه . قدّمه في السّطانِيَّة ِ » ، و « المُستوعب » ، و « الكافي » . وقيلَ : لازكاة فيه . قدّمه في السّطانِيَّة و » ، و « المُستوعب » ، و « الكافي » . وقيلَ : لازكاة فيه . قدّمه في السّطانِيَّة و » ، و « المُستوعب » ، و « الكافي » . وقيلَ : لازكاة فيه . قدّمه في السّطانِيَّة و » ، و « المُستوعب » ، و « الكافي » . وقيلَ : لازكاة فيه . قدّمه في السّطانِيَّة و » ، و « المُستوعب » ، و « الكافي » . وقيلَ : لازكاة فيه . قدّمه في السّمة و المُهم المُستوعب » ، و « الكافي » . وقيلَ : لازكاة فيه . قدّمه في السّمة و المُستوعب » ، و « الكافي » . وقيلَ : لازكاة فيه . قدّمه في المُستوعب » ، و « الكافي » . وقيلَ : لازكاة فيه . قدّمه في المُستوعب » ، و « الكافي » . وقيلَ : لازكاق أيف المُستوعب » . و « الكافي » . وقيلَ : لازكاق أيف » . و « المُستوعب » . و « الكافي » . و « الكافي » . و « المُستوعب » . و « الكافي » . و « المُستوعب المُستوعب الكافي » . و « الكافي » . و « المُستوعب المُستوعب المُستو

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا زَكَاةَ فِي حَبِّ الْبُقُولِ ؛ كَحَبِّ الرَّشَادِ ، اللَّهُ وَالْأَبَازِيرِ ؛ كَالْكُسْفَرَةِ ، وَالْكَمُّونِ ، وَبْزِرِ الْقِثَّاءِ ، وَالْخِيَارِ ، وَنَحْوِهِ . وَيُعْتَبُرُ لِوُجُوبِهِا شَرْطَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَبْلُغَ نِصَابًا ، قَدْرُهُ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ فِي الْحُبُوبِ ، وَالْجَفَافِ فِي الثِّمَارِ ، خَمْسَةُ ء. أوسنق .

٨٩٢ – مسألة : (وقال ابنُ حامِدٍ : لا زكاةَ في حَبِّ البُقُول ؛ كَحَبِّ الرَّشادِ ، والأبازِيرِ ؛ كالكُسْفَرةِ ، والكَمُّونِ ، وبزْر القِتَّاء ، والخِيارِ ، ونَحْوه) لِما ذَكَرْنا .

> ٨٩٣ – مسألة : (ويُعْتَبَرُ لوُجُوبها شَرْطان ؛ أَحَدُهما ، أن تَبْلُغَ نِصابًا ، قَدْرُه بعدَ التَّصْفِيَةِ في الحُبُوبِ ، والجَفافِ في الثِّمار ، خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ﴾ لا تَجِبُ الزكاةُ في شيءِ مِن الزُّرُوعِ والثِّمارِ حتى تَبْلُغَ خَمْسَةَ

« الفُروع ِ » ، و « ابنِ تَميم ِ » . وأطْلَقَهما في « الحاوِيَيْن » ، و « الرِّعايتَيْن » ، الإنصاف و « الفائقِ » . ويأتِي بعدَ الكلامِ على العَسَلِ ، هل تَجِبُ الزَّكاةُ فيما ينْزِلُ مِنَ السَّماءِ مِنَ المَنِّ ونحوه أم لا ؟

> وقال ابنُ حامِدٍ : لا زَكاةَ في حبِّ البُقول ، كَحَبِّ الرَّشادِ ، والأبازير ؛ كالكُسْفَرَةِ ، والكَمُّونِ ، وبِذْرِ القِثَّاءِ ، والخِيَارِ ، ونحوِه . ويدْخُلُ في كلام ِ ابن ِ حامِدٍ : حَبُّ الفُجْلِ ، والقِرْطِم ِ ، وغيرهما ، وبِذْرُ الرَّياحِينِ ؛ لأَنَّها ليْستْ بقُوتٍ ، ولا أُدْمٍ . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : ويدْخُلُ في هذا : بِذْرُ اليَقْطِينِ . وذكرَه ف « المُسْتَوْعِب » في المُقْتَاتِ . قال : والأوَّلُ أَوْلَى ، ويأتِي في كلام المُصَنِّفِ ، ما يَجْتَنِيه مِنَ المُباخِ ، وما يَكْتَسِبُه اللَّقَّاطُ ونحوُ ذلك .

قوله : ويُعْتَبَرُ لُوجُوبِها شَرْطان ؛ أحدُهما ، أَنْ تَبْلُغَ نِصابًا بعدَ التَّصْفِيةِ في

الشرح الكبير ۚ أَوْسُقِ . هذا قولُ أَكْثَرِ أهلِ العلم ِ ؛ منهم ابنُ عُمَرَ ، وجابِرٌ ، وأبو أمامَةَ ابنُ سَهْلٍ ، وعُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ ، والحسنُ ، وعطاءٌ ، ومَكْحُولٌ ، والنَّخَعِيُّ ، ومالكٌ ، وأهلُ الِمَدِينَةِ ، والثَّوْرِئُ ، والأَوْزاعِيُّ ، والشافعيُّ ، وأبو يُوسُفَ ، ومحمدٌ . ولا نَعْلَمُ أَحَدًا خالَفَ فيه ، إلَّا مُجاهِدًا ، وأبا حنيفةَ ، ومَن تابَعَه ، قالوا : تَجبُ الزكاةُ في قَلِيل ذلك وكَثِيرِه ؛ لعُمُوم ِ قولِه عليه السلامُ : ﴿ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ ﴾(١) . ولأنَّه لا يُعْتَبَرُ له حَوْلٌ ، فلا يُعْتَبَرُ له نِصابٌ ، كالرِّكاز . ولَنا ، قولُ النبيِّ عَلِيْكُ : ﴿ لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقِ صَدَٰقَةٌ ﴾ . وهذا خاصٌّ يَجِبُ تَقْدِيمُه على ما رَوَوْه ، كَمَا خَصَّصْنا قَوْلُه : ﴿ فِي سَائِمَةِ الْإِبلِ الزَّكَاةُ »(١) . بقولِه : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَّقَةٌ » . وقولَه : « فِي الرِّقَّةِ(٣) رُبْعُ الْعُشْر »(١) . بقولِه : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أُوَاقٍ صَدَقَةٌ »(°) . ولأنَّه مالُّ تَجبُ فيه الصدقةُ(١) ، فلم تَجبُ في يَسِيره ،

الإنصاف الحُبُوبِ ، والجفافِ في الثِّمارِ . هذا الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا المذهبُ عندَ أبي محمدٍ ، وصاحب « التَّلْخيصِ » ، وابن ِ عَقِيل ٍ . وجزَم به في « الوَجيزِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » . وقدَّمه في « الفُروعِ ِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « الفائقِ » ، و « ابنِ تَميم ٍ » ، و « الخَلاصَةِ » . قال

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٢.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٨٩ من حديث بهز بن حكيم .

⁽٣) الرُّقَّة : هي الدراهم المضروبة .

⁽٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٩٥ من حديث أنس.

⁽٥) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ .

⁽٦) في م : ﴿ الزَّكَاةِ ﴾ .

كسائرِ الأُمْوالِ الرَّكُويَّةِ ، وإنَّما لم يُعْتَبَرِ الحَوْلُ ؛ لأَنَّه يَكْمُلُ نَماؤُه باسْتِحْصادِه لا بَبَقائِه ، واعْتُبِرَ الحَوْلُ في غَيْرِه ؛ لأَنَّه مَظِنَّةٌ لِكمالِ النَّماءِ في سائِرِ الأُمُوالِ ، والنِّصابُ اعْتُبِرَ ليَبْلُغَ حَدًّا يَحْتَمِلُ المُواساةَ منه ، فلهذا اعْتُبِرَ فيه . يُحَقِّقُه أَنَّ الصَّدَقَة إنَّما تَجِبُ على الأغْنِياء لِما ذَكَرْنا فيما تَقَدَّم ، ولا يَحْصُلُ الغِني بدُونِ النِّصاب ، فهو كسائِر الأَمْوال الرَّكُويَّة .

فصل : وتُعتَبَرُ الخَمْسَةُ الأوسُقِ بعدَ التَّصْفِيَةِ فِي الحُبُوبِ ، والجَفافِ فِي الثِّمارِ ، فلو كان له عَشْرَةُ أَوْسُقِ عِنَبًا ٢ / ١٥٧ و] ، لا يَجِيءُ منها خَمْسَةُ أَوْسُقٍ زَبِيبًا ، لم يَجِبْ عليه شيءٌ ؛ لأنَّه حالُ وُجُوبِ الإِخْراجِ منه ، فاعْتُبِرَ النِّصابُ بحالِه حِينَئِذٍ .

لإنصاف

القاضى فى « التَّعْليقِ » ، وأبو الخَطَّابِ فى « الهِدايَةِ » ، وابنُ الْجَوْزِيِّ فى « المُدْهَبِ » ، و ابنُ الْجَوْزِيِّ فى « المُدْهَبِ » : هذا أصحُّ الرِّوايتَيْن . قال القاضى فى « الرِّوايتَيْن » : هذا الأَشْبَهُ بالمذهبِ . وعنه ، أنَّه يُعْتَبَرُ نِصابُ ثَمَرَةِ النَّخْلِ وَ الرَّوايتَيْن » : هذا الأَشْبَهُ بالمذهبِ . وعنه ، أنَّه يُعْتَبَرُ نِصابُ ثَمَرَةِ النَّخْلِ وَ الكَرْمِ رُطَبًا . اخْتارَه أبو بَكْرِ الخَلَّالُ ، وأبو بَكْرٍ عبدُ العَزيزِ فى « خِلافِه » ، والكَرْمِ رُطَبًا . اخْتارَه أبو بَكْرٍ الخَلَّالُ ، وأبو بَكْرٍ عبدُ العَزيزِ فى « خِلافِه » ، والقاضى ، وأصحابُه . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذه الرِّوايةُ أنَصُّ عنه . وهى مِنَ المُفْرَدات .

المُفْرَداتِ . وقوله : ثم يُؤْخَذُ عُشْرُه يابِسًا . يعْنِي ، على الرِّوايَةِ الثَّانيةِ . وقولُه : عُشْرُه . يعْنِي ، على الرِّوايَةِ الثَّانيةِ . وقولُه : عُشْرُه . وهو يعْنِي ، عُشْرَ الرُّطَبِ . فظاهِرُه ، أنَّه يأخُذُ منه إذا يَبِسَ بمِقْدارِ عُشْرِ رُطَبِه . وهو إحْدَى الرِّوايتَيْن . وقدَّمه ابنُ تَميم ، وقال : نصَّ عليه . واختارَه أبو بَكْر . نَقَل الأَثْرَمُ ، أنَّه قيلَ لأَحمد : خَرَص عليه مِائَةَ وَسَقِ رُطَبًا ، يُعْطِيه عَشَرَةً أوْسُقٍ تَمْرًا ؟ الأَثْرَمُ ، أنَّه قيلَ لأَحمد : خَرَص عليه مِائَةَ وَسَقِ رُطَبًا ، يُعْطِيه عَشَرَة أوْسُقٍ تَمْرًا ؟ قال : نعم ، على ظاهرِ الحديثِ . والرِّوايةُ الثَّانيةُ ، أنَّه لا يأُخُذُ إلَّا عُشْرَ يابِسِه . وهو الصَّحيحُ مِنَ المُدهبِ . صحَّحَه المُصَنِّفُ والشَّارِحُ ، ورَدَّ الأَوَّلَ . وقدَّمه في الفُروع ِ » .

المنه وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا ، وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍوَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَلْفًا وَسِتَّمِائَةِ رَطْل .

الشرح الكبير

٤ ٨٩ – مسألة : ﴿ وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا ، وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالِ و ثُلُثٌ بالعِراقِيِّ ، فيَكُونُ ذلك أَلْفًا وسِتَّمائةِ رَطْل) . الوَسْقُ سِتُّون صاعًا بغَيْرٍ خِلافٍ . حَكَاهُ ابنُ المُنْذِرِ . وروَى الأَثْرَمُ ، بإسْنادِه ، عن سَلَمَةَ ابن صَخْرٍ ، عن النبيِّ عَلِيلَةٍ قال : « الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا » . وروَى أبو سعيدٍ ، وجابِرٌ نَحْوَه . رَواه ابنُ ماجه(١) . والصّاعُ خَمْسَةُ أَرْطالِ وثُلُثُّ بالعِراقِيِّ ، وفيه خِلافٌ بينَ العلماء ، وقد ذَكَرْنا في كِتاب الطهارةِ ذلك وبَيَّنَّاه' ٢) ، فيكونُ النِّصابُ أَلْفًا وسِتَّمائةِ رَطْل بالعِراقِيِّ ، كَمَا ذَكَر . والرَّطْلُ العِراقِيُّ مائةٌ وثَمانِيَةٌ وعِشْرُون دِرْهَمًا وأربَعَةُ أَسْباعِ دِرْهَم ، ووَزْنُه بالمَثاقِيل تِسْعُون ، ثم زِيدَ في الرَّطْل مِثْقالٌ واحِدٌ ، وهو دِرْهَمَّ ُوثَلاَثَةُ أَسْباعِ دِرْهَم ِ " ، فصار إحْدى وتِسْعِين مِثْقالًا ، كَمَل وَزْنُه بالدَّراهِم مائةً وتَلاثِين دِرْهَمًا ، والاعْتِبارُ به قبلَ الزِّيادَةِ ، فيَكُونُ الصَّاعُ بالرَّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ الذيوَزْنُه سِتُّمائة ِ دِرْهَم ِ رَطْلًا وسُبْعًا ، وتكونُ خَمْسَةُ الأَوْسُقِ ثَلاثَمِائَةٍ واثْنَيْن وأَرْبَعِين رَطلًا وسِتَّةَ أَسْباع ِ رَطْلٍ . والنِّصابُ مُعْتَبَرٌ

الإنصاف

⁽١) في : باب الوسق ستون صاعا ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٦/١ ، ٥٨٧ .

وحديث أبي سعيد أخرجه أبو داود ، في : باب ما تجب فيه الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٥٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩/٣ ، ٨٣ .

وأخرجه البيهقي عن ابن عمر . السنن الكبرى ١٢١/٤ .

⁽٧) انظر ما تقدم في الجزء الثاني صفحة ١٤٣ .

⁽٣) سقط من : م .

بالكَيْل ؛ لأنَّ الأوْسَاقَ مَكِيلَةٌ ، وإنَّمَا نُقِلَتْ إلى الوَزْنِ لتُضْبَطَ وتُحْفَظَ وتُنْقَلَ ؛ لَعَدَم إِمْكَانِ ضَبْطِ الكَيْل ، ولذلك تَعَلَّقَ وُجُوبُ الزكاةِ بالمَكِيلاتِ دُونَ المَوْزُوناتِ ، والمَكِيلاتُ تَخْتَلِفُ في الوَزْنِ ؛ فمنها الثَّقِيلُ ، كالحِنْطَةِ والعَدَس ، ومنها الخَفِيفُ ، كالشُّعِير والذُّرَةِ ، ومنها المُتَوَسِّطُ . وقد نَصَّ أحمدُ على أنَّ الصّاعَ خَمْسَةُ أرْطالٍ وثُلُثٌ مِن الحِنْطَةِ . -رَواه عنه جماعَةً. وقال حَنْبَلٌ: قال أحمدُ: أَخَذْتُ الصّاعَ مِن أَبِي النَّضْر ('). وقال أبو النَّصْر : أَخَذْتُه مِن ابن أبى ذِئْب . وقال : هذا صائح النبيِّ عَلِيْكُ الذي يُعْرَفُ بالمَدِينَةِ . قال أبو عبدِ الله ِ: فأخَذْنا العَدَسَ ، فعَيَّرْنا به ، وهو أَصْلَحُ ما يُكالُ به ؛ لأنَّه لا يَتَجافَى عن مَواضِعِه ، فكِلْنا به ثم وَزَنَّاه ، فإذا هو خَمْسَةُ أَرْطال وثُلُثُّ . قال : هذا أَصْلَحُ ما وَقَفْنا عليه ، وما بُيِّنَ لنا مِن صاع ِ النبيِّ عَيِّلِيَّةٍ . فمتى بَلَغ القَمْحُ أَلْفًا وسِتَّمائة ِ رَطْل ِ أُو نَحْوَه مِن العَدَسِ ، ففيه الزكاةُ ؛ لأنَّهم قَدَّرُوا الصَّاعَ بالثَّقِيلِ ، فأمَّا الخَفِيفُ فَتَجِبُ الزكاةَ فيه إذا قارَبَ هذا وإن لم يَبْلُغُه . ومتى شَكَّ في وُجُوب الزكاةِ فيه ، و لم يَجِدْ مِكْيالًا يُقَدِّرُ به ، فالاحْتِياطُ الإِخْراجُ . فإن لم يُخْرجْ فلا حَرَجَ ؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ وُجُوبِ الزَّكاةِ ، فلا تَجِبُ بالشَّكِّ .

فصل : قال القاضى : النِّصابُ مُعْتَبَرٌ تَحْدِيدًا ، فمبى نَقَص شيئًا لم تَجِبِ الزكاةُ ؛ لقولِ النبيِّ عَلِيْكُ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ

الإنصاف

⁽۱) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثى البغدادى الحافظ ، شيخ الإمام أحمد ، المتوفى سنة خمس أو سبع ومائتين . تهذيب التهذيب ۱۹/۱۱ ، ۱۹

المَنع إِلَّا الْأُرْزَ وَالْعَلَسَ ؛ نَوْ عُ مِنَ الْحِنْطَةِ يُدَّخَرُ فِي قِشْرِهِ ، فَإِنَّ نِصَابَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ قِشْرِهِ عَشَرَةً أَوْسُقِ.

الشرح الكبير صَدَقَةٌ "(') . إلَّا أن يكونَ نَقْصًا يَسِيرًا يَدْخُلُ في المَكَاييل ، كالأُوقِيَّةِ ونَجْوِها ، فلا عِبْرَةَ به ؛ لأنَّ مثلَ ذلك يجوزُ أن يَدْخُلَ في المَكاِييل ، فلا يَنْضَبِطُ ، فهو كَنَقْص الحَوْل ساعَةً أو ساعَتَيْن .

• ٨٩٥ – مسألة ؛ قال : ﴿ إِلَّا الْأُرْزَ وَالْعَلَسَ ؛ نَوْعٌ مِن الحِنْطَةِ يُدُّخُرُ في قِشْرِه ، فإنَّ نِصابَ كلِّ واحِدٍ منهما مع قِشْرِه عَشَرَةُ أَوْسُقِ ﴾ العَلَسُ : نَوْعٌ مِن الحِنْطَةِ يُدَّخَرُ في قِشْره ، زَعَم أَهلُه أَنَّه يُخْرَجُ على النُّصْفِ ، وأنَّه إذا أُخْرِجَ مِن قِشْره لا يَبْقَى بَقاءَ غيره . فاعْتُبرَ نِصابُه في قِشْرِه للضَّرَرِ في إخراجِه ، فإذا بَلَغ بقِشْرِه عَشَرَةُ أَوْسُقِ ، ففيه العُشْرُ ؟

قُولُه : إِلَّا الْأَرْزَ والعَلَسَ ؛ نَوْعٌ مِنَ الحِنْطَةِ يُدَّخَرُ في قِشْرِه ، فإنَّ نصابَ كلِّ واحِدٍ منهما مع قِشْرِه عَشَرَةُ أَوْسُقِ . مُرادُ المُصَنِّفِ وغيرِه مِنَ الأصحابِ ممَّن أَطْلَقَ ، بأنَّ نِصابَ كلِّ واحدٍ مِنَ الأَرْزِ والعَلَس ، عَشَرَةُ أَوْسُقِ في قِشْرِه ، إذا كان ببَلَدٍ قد خَبرَه أَهْلُه ، وعَرَفُوا أنَّه يَخْرُجُ منه مُصَفَّى النَّصْفُ . فأمَّا ما يخرجُ دُونَ النُّصْفِ ، كغالِبِ أَرْزِ حَرَّانَ ، أو يخْرُجُ فوقَ النَّصْفِ ، كَجَيِّدِ الأَرْزِ الشَّمالِيِّ ، فإنَّ نِصابَه يكونُ بقِشْرِه ما يكونُ قَدْرُ الخارجِ منه خَمْسَةَ أُوْسُقٍ . فَيُرْجَعُ في ذلك إلى أَهْلِ الخِبْرَةِ . قالَه المَجْدُ في « شَرْحِه » . وجزَم به في « الوَجيزِ » ، و « المُنَوِّرِ » ، وغيرِهما . قال فى « الفُروعِ ِ » : فنِصَابُهما فى قِشْرِهما عَشَرَةُ أُوْسُقِ ، وإنْ صُفِّيَا ، فخَمْسَةُ أَوْسُقِ ، ويخْتَلِفُ ذلك بخِفَّةٍ وثِقَل ِ . وهو واضِحٌ .

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ .

لأَنَّ فيه خَمسَةَ أَوْسُقٍ حَبًّا ، وإِن شَكَكْنا في بُلُوغِه نِصابًا ، خُيِّرَ صاحِبُه بِينَ إِخْراجِ عُشْرِه ، وبِينَ إِخْراجِه مِن قِشْرِه ، كقولِنا في مَغْشُوشِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ . ولا يَجُوزُ تَقْدِيرُ غيرِه مِن الحِنْطَةِ في قِشْرِه ، ولا إِخْراجُه قبلَ تَصْفِيَتِه [٢/١٥٧ ط] ؛ لأَنَّ العادَةَ لم تَجْرِ به ، ولا تَدْعُوا الحاجَةُ إليه ، ولا نَعْلَمُ قَدْرَ ما يَخْرُ جُ منه .

فصل: ونِصابُ الأُرْزِ كنِصابِ العَلَسِ ، كذلك ذَكَره أبو الحَطّابِ ؛ لأنَّه يُدَّخُرُ مع قِشْرِه ، وإذا خَرَجَ مِن قِشْرِه لا يَبْقَى بقاءَ ما فى القِشْرِ ، فهو كالعَلَسِ فيما ذَكَرْنا سَواءٌ . وقال بَعْضُ أصحابِنا : لا يُعْتَبُرُ نِصابُه بذلك ، إلَّا أن يقولَ ثِقاتٌ مِن أَهْلِ الخِبْرَةِ : إنَّه يَخْرُجُ على النِّصْفِ . فيكونُ كالعَلَسِ ، فعلى هذا متى لم يُوجَدْ على النِّصْفِ . فيكونُ كالعَلَسِ ، فعلى هذا متى لم يُوجَدْ

الإنصاف

فلو شَكَّ فى بُلُوغِ النِّصابِ خُيِّرَ بينَ أَنْ يحْتاطَ ويُخْرِجَ عُشْرَه قبلَ قَشْرِه ، وبينَ قَشْرِه واغْتِبارِه بنَفْسِه ، كَمَغْشُوشِ النَّقْدَيْن ، على ما يأْتِي . وقيلَ : يُرْجَعُ في نِصابِ الأَّرْزِ إلى أَهْلِ الخِبْرَةِ . ذكرَه في « الفُروعِ » وغيرِه .

فائدتان ؛ إحْداهما ، لو صُفِّى الأُرْزُ والعَلَسُ ، فنِصَابُ كُلِّ مِنهما خَمْسَةُ أُوسُقٍ ، بلا نِزاعٍ . الثَّانيةُ ، قال المَجْدُ في « شَرْحِه » ، وتَبِعَه في « الفُروعِ » وغيرِهما : الوَسَقُ والصَّاعُ كَيْلان ، لا صِنْجَتَان ، نُقِلَ إلى الوَزْنِ ليُحْفَظَ ويُنْقَلَ ، وَخيرِهما : الوَسَقُ والصَّاعُ كَيْلان ، لا صِنْجَتَان ، نُقِلَ إلى الوَزْنِ ليُحْفَظُ ويُنْقَلَ ، وَكذا المُدُّ . واعلمْ أنَّ المَكِيلَ يخْتِلِفُ في الوَزْنِ ؛ فمنه الثَّقيلُ ، كالأُرْزِ والتَّمْرِ الصَّيْحانِيِّ ، والمُتَوسُّطُ ، كالحِنْطَةِ والعَدَس ، والخَفِيفُ ، كالشَّعيرِ والذَّرةِ . وأكثرُ التَّمْرِ أَخَفُ مِنَ الجِنْطَةِ ، على الوَجْهِ الذي يُكالُ شَرْعًا ؛ لأنَّ ذلك على وأكثرُ التَّمْرِ أَخَفُ مِنَ الأَثْمَةِ ، على أنَّ المِمْ أَحمدُ وغيرُه مِنَ الأَثْمَةِ ، على أنَّ

الشرح الكبير ثِقاتٌ يُخْبُرُون بهذا ، أو شَكَكْنا في بُلُوغِه نِصابًا ، خُيِّر رَبُّه بينَ تَصْفِيَتِه وبينَ الإِخْراجِ ؛ ليُعْلَمَ قَدْرُه ، كَمَعْشُوش الأَثْمانِ .

الإنصاف الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطالِ وتُلُثِ بالحِنْطَةِ ، أَيْ بالرَّزِينِ منها ؛ لأنَّه الذي يُساوِي العَدَسَ في وَزْنِه . فَتَجِبُ الزَّكاةُ في الخَفِيفِ إذا قارَبَ هذا الوَزْنَ ، وإنْ لم يَبْلُغُه ؟ لأنَّه في الكَيْلِ كالرَّزينِ . ومَن اتَّخَذَ مَكِيلًا يَسَعُ خَمْسَةَ أَرْطال وثُلُثًا مِن جيِّدِ الحِنْطَةِ ، ثم كالَ به ما شاءَ ، عَرَف ما بلَغَ حَدَّ الوُجوبِ مِن غيرِه . نصَّ أحمدُ على ذلك . وقالَه القاضي وغيرُه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « ابن تَميم » . وقال : إنَّه الأصحُّ . وحكَى القاضِي عن ابن حامِدٍ ، يُعْتَبَرُ أَبْعَدُ الأَمْرَيْنِ فِي الْكَيْلِ أَوِ الوَزْنِ . وذكر ابنُ عَقيلِ وغيرُه ، أنَّ الاعْتِبارَ بالوَزْنِ . قال في « الفائق » : وهو ضَعِيفٌ . وقال في « الرِّعايتَيْن » : والوَسَقُ سِتُّونَ صاعًا ، والصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدادٍ ، والمُدُّ رَطْلٌ وثُلُثٌ بالعِرَاقِيِّ بُرًّا . وقيلَ : بل عَدَسًا . وقلتُ : بل ماءً . انتهى . وكذا قال في « الفائق » . لكنْ حكِّي القوْلَ في العَدَسِ رِوايَةً . وقال في « الإِفاداتِ » : مِن بُرِّ ، أو عَدَس ، أو ماء . وقال في « الحاويَيْن » : بُرًّا . ثم مثَّلَ كَيْلَه مِن غيره . نصَّ عليه . وقيل : بلوَزْنَه . ومثَّلَ ابنُ تَميم بالحِنْطَة فقط . قال في « التَّلْخيص ِ » : ولا تَعْوِيلَ على هذا الوَزْنِ إلَّا في البُرِّ . ثم مثَّلَ مَكيلَ ذلك مِن جميع ِ الحُبوب . وتقدَّم ، هل نِصابُ الزُّروع ِ والثِّمارِ تَقْرِيبٌ أُو تَحْديدٌ ؟ في كتابِ الزَّكاةِ ، عندَ قَوْلِه : الثَّالِثُ مِلْكُ نِصاب .

فوائد ؛ الأولَى ، ظاهرُ كلام المُصَنِّف ، أنَّ نِصابَ الزَّيتُونِ كغيره ، وهو خَمْسَةُ أَوْسُقٍ . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ ، ونقَلَه صالِحٌ . وقال ابنُ الزَّاغُونِيِّ : نِصابُه سِتُّونَ صَاعًا . قال ابنُ تَميم : ونَقَلَه صالِحٌ عن أَبِيهِ ، ولعَلَّه سَهْوٌ . قال في « الرِّعايَةِ » : وهو سَهْوٌ . وقال أبو الخَطَّابِ في الإنصاف

« الهدايَةِ » ، وتَبعَه في « المُذْهَب » : لا نصَّ فيها عن أحمدَ . ثم ذكرَ عن القاضِي ، يتَوجَّهُ أَنْ يُجْعَلَ نِصابُه ما يبْلُغُ قِيمَتُه قِيمَةَ خَمْسَةِ أَوْسُقِ مِن أَدْنَى ما تُخْرِجُ الأَرْضُ ممَّا تجبُ فيه الزَّكاةُ . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : والظَّاهِرُ أَنَّ أَبا الخَطَّابِ سَهَا على شَيْخِه بذِكْرِ الزَّيْتُونِ مع القُطْنِ والزَّعْفَرَانِ ، كما سَهَا على أحمدَ بأنَّه لم ينُصَّ فيه بشيءٍ ، وإنَّما ذكَر القاضي اعْتِبارَ النُّصابِ بالقِيمَةِ في القُطْنِ والزَّعْفَرَانِ ، وليس الزَّيْتُونُ في ذلك . هكذا ذكَرَه في ﴿ خِلافِه ﴾ . و لم نَجِدْ في شيءِ مِن كُتُبِه اعْتِبارَ نِصابِه بالقِيمَةِ . وقد ذكر في « المُجَرَّدِ » اعْتِبارَه بالأُوْسُقِ كما قدَّمْنا . انْتَهَى كلامُ المَجْدِ . وقال الشِّيرَازِيُّ في « الإيضاحِ » ، وتَبِعَه في « الفائقِ » وغيرِه : هل يُعْتَبَرُ بالزَّيْتِ أو بالزَّيْتُونِ ؟ فيه روايتَان . فإنِ اعْتُبِرَ بالزَّيْتِ ، فنِصابُه خَمْسَةُ أَفْراقٍ . قال في « الفُروعِ » : كذا قال . وهو غريثٌ . الثَّانيةُ ، يجوزُ له أَنْ يُخْرِ جَ مِنَ الزَّيْتُونِ ، وإنْ أُخْرَجَ مِنَ الزَّيْتِ كانَ أَفْضَلَ ولا يَتَعَيَّنُ . هذا الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . قال في « الفُروعِ » : هذا المَشْهورُ . وجزَم به في « الفائقِ » وغيرِه . وقيلَ : يُخْرِجُ زَيْتُونًا حَتْمًا ، كَالزَّيْتُونِ الذي لا زَيْتَ فيه ؛ لوُجوبِها فيه ، وكدِبْسِ (١) عن تَمْرٍ . وقيلَ : يُخْرِجُ زَيْتًا . قالَه ابنُ تَميم ٍ وغيرُه . قال أبو المَعالِي ، عن ِ الأُوَّلِ : ويُخْرِجُ عُشْرَ كُسْبِه (٢) . قال في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ : ولعَلَّه مُرادُ • غيرِه ؛ لأنَّه منه ، بخِلافِ التِّين . وقال في « المُسْتَوْعِب » : هل يُخْرَجُ مِنَ الزَّيْتُونِ أَو مِن دُهْنِه ؟ فيه وَجْهان . قال فى « الفُروعِ ِ » : فَيَحْتَمِلُ أَنَّ مُرادَه ، أَنَّ الخِلافَ في الوُجوب، ويدُلُّ عليه سِياقُ كلامِه، ويَحْتَمِلُ في الأَفْضَلِيَّةِ، وظاهِرُه ، لا يَلْزَمُ إِخْراجُ غير الدُّهْن ، وإلَّا فلو أُخْرَجُه والكُسْبَ ، لم يَكُنْ للوَجْهِ

⁽١) الدبس : عسل التمر ، وعسل النحل .

⁽٢) الكسب: عصارة الدهن.

الإنصاف

الآخَرِ وَجْهٌ ؛ لأنَّ الكُسْبَ يصِيرُ وَقُودًا كالتِّبنِ ، وقد يُنْبَذُ ويُرْمَى رَغْبَةً عنه . انْتَهَى كلامُه . الثَّالثةُ ، يُخْرِجُ زَكاةَ السِّمْسِمِ منه كغيرِه . قالَه الأصحابُ . قال في « الفُروع ِ » : وظاهِرُه لا يُجْزِئُ شَيْرَجُ (١) وكُسْبٌ لعَيْبِهما (٢) ؛ لفَسادِهما بالادِّخارِ ، كَإِخْراجِ الدَّقِيقِ والنُّخالَةِ ، بخِلافِ الزَّيْتِ وكُسْبِه . وهو واضِحٌ . انتهى . قال ابنُ تَميم ِ : ولا يُخْرِ جُ مِن دُهْنِ السِّمْسِم ، وَجْهًا واحِدًا . وقال في ـ « الرِّعايَةِ » : ولا يُجْزِئُ شَيْرَجٌ عن سِمْسِمْ . قال في « الفُروعِ » : وظاهِرُه كما سَبَق مِن قَوْلِ أَبِي المَعالِي ، وأنَّه لو أخْرَجَ الشَّيْرَجَ والكُسْبَ ، أَجْزَأ . الرَّابعَةُ ، ظاهِرُ كلام ِ المُصَنِّفِ أيضًا ، أنَّ نِصابَ القُطْنِ والزَّعْفَرانِ وغيرِهما ممَّا لأيُكالُ ، كالوَرْس ونحوه ، أَلْفٌ وسِتُمابَةِ رَطْلٍ . وهوِ أَحَدُ الوَجْهَيْن . اخْتارَه القاضِي في « المُجَرَّدِ » ، والمُصَنِّفُ . وجزَم به في « الإفاداتِ » . وقدَّمه ابنُ تَميمٍ ، [٢٠٨/١ ع و الشَّارِحُ ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الفائقِ » ، و « شَرْح ِ ابنِ رَزِينٍ ﴾ ، وغيرِه . وهو الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ . والوَجْهُ الثَّانِي ، نِصابُ ذلك أنْ تُبْلُغَ قِيمَتُه قِيمَةَ أَدْنَى نَباتٍ يُزَكِّي . وهو احْتِمالٌ للقاضِي في « التَّعْليق » . واحْتارَه أبو الخَطَّابِ في « الهداية آ » ، والمَجْدُ ، والقاضِي في « الخِلافِ » . وقدَّمه في « الحاويَيْن » ، وجزَم به في « الخَلاصَةِ » . وظاهِرُ « الفُروعِ » ، الإطْلاقُ . وأَطْلَقَهما في « المُذْهَب » . زادَ القاضِي في « الخِلافِ » ، إلَّا العُصْفُرَ ، فإنَّه تَبَعّ للقِرْطِمِ ؛ لأنَّه أَصْلُه ، فاعْتُبِرَ به ، فإنْ بلَغ القِرْطِمُ خَمْسَةَ أَوْسُقِ ، زُكِّي وتَبعَه العُصْفُرُ ، وإلَّا فلا . وقيلَ : يُزَكِّي قليلُ ما لا يُكالُ وكثِيرُه . ومِنَ الأصحاب مَن خصَّ ذلك بالزَّعْفَرانِ . قال في « الفُروع ِ » : ولا فَرْقَ . وقيل : نِصابُ الزَّعْفَرانِ

⁽١) الشيرج: دهن السمسم.

⁽۲) فى الفروع: « لعينهما » . الفروع ٢/ ٤١١ .

وَعَنْهُ، أَنَّهُ يُعْتَبُرُ نِصَابُ ثَمَرَةِ النَّخْلِ وَالْكَرْمِ رُطَبًا، ثُمَّ يُؤْخَذُ عُشْرُهُ يَابِسًا، القنع وَتُضَمَّ تُمْرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ .

الشرح الكبير

مسألة: (وعنه، أنَّه يُعْتَبُرُ نِصابُ ثَمَرَةِ النَّخْلِ والكَرْمِ رُطَبًا، ويُوْخَذُ عُشْرُه يابِسًا) روَى الأَثْرَمُ عن أحمد، أنَّه يُعْتَبُرُ نِصابُ النَّخْلِ والكَرْمِ عِنَبًا ورُطَبًا، ويُؤْخَذُ منه مِثْلُ عُشْرِ الرُّطَبِ تَمرًا. اخْتارَه أبو بكرٍ. قال شيخُنا('): وهذا مَحْمُولٌ على أنَّه أراد، يُؤْخَذُ عُشْرُ ما يَجِيءُ منه مِن التَّمْرِ ، إذا بَلَغ رُطَبُها خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ؛ لأَنَّ إيجابَ قَدْرِ عُشْرِ الرُّطَبِ مِن التَّمْرِ إيجابٌ لأَكْثَرَ مِن العُشْرِ ، وذلك يُخالِفُ النَّصَّ والإجماعَ ، فلا يَجُوزُ حَمْلُ كَلامِ مِن العُشْرِ ، وذلك يُخالِفُ النَّصَّ والإجماعَ ، فلا يَجُوزُ حَمْلُ كَلامِ الإِمامِ عليه . وظاهِرُ ما حَكَى عنه الأَثْرَمُ ، أنّه يُؤْخَذُ مِقْدارُ عُشْرِ الرُّطَب مِن التَّمْ والإِمامِ عليه مائةُ وَسَقٍ رُطَبًا ، يَعْطِيه عَشَرَةَ أَوْسُقٍ تَمْرًا ؟ قال : نعم ، على ظاهِرِ الجديثِ . والصَّحِيحُ الأَوْلُ ؛ لِما ذَكَرْنا .

ف مسألة : (وتُضَمُّ ثَمَرَةُ العامِ الواحِدِ بَعْضُها إلى بَعْضٍ في تَكْمِيلِ النِّصابِ) تُضَمُّ ثَمَرَةُ العامِ الواحِدِ بَعْضُها إلى بَعْضٍ ، سَواءٌ اتَّفَقَ

الإنصاف

والوَرْسِ والعُصْفُرِ ، خَمْسَةُ أَمْناءٍ ، جَمْعُ مَنَـا ، وهو رَطْلان ، وهو المَنُّ ، وَجَمْعُهُ أَمْنانٌ .

قولِه : وتُضَمُّ ثَمَرَةُ العام ِ الواحدِ بعضُها إلى بعض ٍ فى تَكْميل ِ النِّصابِ . وكذا

⁽١) في : المغنى ٤ / ١٦٢ .

⁽٢) سقط من : م .

المَنع فَإِنْ كَانَ لَهُ نَخْلُ يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ حَمْلَيْنِ [٤٤٧] ، ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُضَمُّ .

الشرح الكبر وَقْتُ إطْلاعِها وإدْراكِها أو اخْتَلَفَا ، فلو أَنَّ الثَّمَرَةَ جُدَّتْ ، ثم أَطْلَعَتْ أُخْرَى وجُدَّتْ ، ضُمَّ إحْداهُما إلى الأُخْرَى . وكذلك زَرْعُ العام الواحِدِ يُضَمُّ بَعْضُه إلى بَعْض في تَكْمِيل النِّصاب ، كما قُلْنا في النَّمَرَةِ ، سواءٌ اتَّفَقَ زَرْعُه وإِدْرَاكُه أَو اخْتَلَفَ . ويُضَمُّ الصَّيْفِيُّ إلى الرَّبيعِيِّ . ولو حُصِدَتِ الدُّخنُ(١) والذَّرَةُ ثم نَبَتَتْ أَصُولُها ، ضُمَّ أَحَدُهما إلى الآخر ؛ لأنَّ الجَمِيعَ زَرْ ءُ عام واحدٍ ، فَضُمَّ بَعْضُه إلى بَعْض ِ ، كما لو تَقارَبَ زَرْعُه وإدْراكُه . ٨٩٨ - مسألة : (فإن كان له نَخْلٌ يَحْمِلُ في السَّنَةِ حَمْلَيْن ، ضُمَّ

الإنصاف زَرْعُ العام الواحدِ ، وهذا المذهبُ في ذلك كلِّه ، وعليه الأصحابُ . وحُكِيَ عن ابن حامِدٍ ، لا يُضَمُّ صَيْفِيٌّ إلى شِتْوِيِّ إذا زُرعَ مَرَّتَيْن في عام . وقال القاضِي في « المُجَرَّدِ » : والنَّخْلُ التِّهامِيُّ يتَقَدَّمُ لشِدَّةِ الحَرِّ . فلو أَطْلَعَ وجُدَّ ، ثم أَطْلَعَ النَّجْدِيُّ ، ثم لم يُجَدَّ حتى أَطْلَعَ التِّهامِيُّ ، ضُمَّ النَّجْدِيُّ إلى التِّهامِيِّ الأوَّل ، لا الثَّانِي ؛ لأنَّ عادةَ النَّخْلِ يَحْمِلُ كلَّ عام مرَّةً ، فيكونُ التِّهامِيُّ الثَّانِي ثَمَرَةَ عام ثَانٍ . قال : وليس المُرادُ بالعام هنا اثْنَىْ عشَرَ شَهْرًا ، بل وَقْت اسْتِغْلالِ المُغِلِّ مِنَ العام عُرْفًا ، وأَكْثَرُه عادةً نحوُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بقَدْرِ فَصْلَيْن ، ولهذا أَجْمَعْنا أنَّ مَن ِ اسْتَغَلَّ حِنْطَةً أو رُطَبًا آخِرَ تَمُوزٍ مِن عام ، ثم عادَ فاسْتَغَلُّ مِثْلَه في العام المُقْبِل أوَّلَ تَمُوزٍ ، أَو حُزَيْران ، لم يُضَمَّا ، مع أَنَّ بيْنَهما دُونَ اثْنَىْ عَشَرَ شَهْرًا . انتهى . ومَعْناه كلامُ ابنِ تَمِيمٍ.

قوله : فإنْ كان له نَخْلُ يَحْمِلُ في السَّنَةِ حَمْلَيْن ، ضُمَّ أَحَدُهما إلى الآخر . هذا

⁽١) نبات عشبي حبه صغير أملس كحب السمسم .

الإنصاف

أَحَدُهُمَا إِلَى الآخَرِ . وقال القاضى : لا يُضَمُّ) وهو قولُ الشافعيِّ ؛ لأنَّه الشرح الكبير حَمْلُ يَنْفَصِلُ عَن الأَوَّلِ ، فكان حُكْمُه حُكْمَ حَمْلِ ('') عام آخَرَ ، كَحَمْلِ العامَيْن . وإن كان له نَخْلُ يَحْمِلُ مَرَّةً ، ونَخْلُ يَحْمِلُ حَمْلَيْن ، ضَمَمْنا الحَمْلَ الأَوَّلَ إِلَى الحَمْلِ المُنْفَرِدِ ، ولم يَجِبْ في التّانِي شيءٌ ، إلّا أن يَبْلُغَ بمُفْرَدِه نِصابًا . والصَّحِيحُ الأَوَّلُ . اخْتارَه أبو الخَطّابِ ، وابنُ عَقِيلٍ ؛ لأَنَّها ثَمَرَةُ عام واجِدٍ ، فَضُمَّ بَعْضُها إلى بَعْضٍ ، كزَرْعِ العام الواحِدِ ، وكالذَّرةِ التي تَنْبُتُ مَرَّتَيْن ، ولأنَّ الحَمْلَ الثّانِي يُضَمُّ إلى العام الواحِدِ ، وكالذَّرةِ التي تَنْبُتُ مَرَّتَيْن ، ولأَنَّ الحَمْلَ الثّانِي يُضَمُّ إلى

٨٩٩ – مسألة : (ولا يُضَمُّ جنْسٌ إلى آخَرَ فِي تَكْمِيلِ النِّصابِ .

الحَمْلِ المُنْفَرِدِ لو لم يكنْ حَمْلٌ أُوَّلُ ، فكذلك إذا كان ؛ لأنَّ وُجُودَ

الحَمْلِ الأُوَّلِ لا يَصْلُحُ أَن يكونَ مانِعًا ، بدَلِيل حَمْلِ الذَّرَةِ الأُوَّلِ ، وبها

الصَّحيحُ مِنَ المذهب ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ . وقدَّمه في « الفُروعِ » . وقال : قالَه الأصحابُ . وقال القاضِي : لا يُضَمُّ ؛ لنُدْرَتِه ، مع تَنَافِي أَصْلِه ، فهو كَثَمَرَةِ عام آخَرَ ، بخِلافِ الزَّرْعِ . فعلى هذا ، لو كان له نَخْلٌ يَحْمِلُ بعضُه في السَّنةِ حمْلًا ، وبعضُه حمْلَيْن ، ضَمَّ ما يَحْمِلُ حمْلًا إلى أيّهما بلَغ معه ، وإن كان السَّنةِ حمْلًا ، وبعضُه حمْلَيْن ، ضَمَّ ما يَحْمِلُ حمْلًا إلى أيّهما بلَغ معه ، وإن كان بينهما فإلى أقرَبِهما إليه . وأطْلَقَهما ابنُ تَميم . قال أيضًا : وفي ضَمِّ حمْل نَخْل إلى حمْل نَخْل آخَر ، في عام واحد ، وجهان . قال في « الفُروع » : كذا قال . قوله : ولا يُضَمُّ جنْسٌ إلى آخَر في تَكْميل النِّصابِ . هذا إحْدَى الرِّواياتِ .

يَبْطُلُ مَا ذَكَرُوه مِن الآنْفِصال .

⁽١) سقط من النسخ . وانظر المغنى ٢٠٧/٤ .

المنع ۗ وَعَنْهُ ، أَنَّ الْحُبُوبَ يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْض . وَعَنْهُ ، تُضَمُّ الْحِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ ، وَالْقِطْنِيَّاتُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْض .

الشرح الكبير وعنه ، أنَّ الحُبُوبَ يُضَمُّ بَعْضُها إلى بَعْضٍ . وعنه ، تُضَمُّ الحِنْطَةُ إلى الشُّعِير ، والقِطْنِيَّاتُ بَعْضُها إلى بَعْض) القِطْنِيَّاتُ ، بكَسْر القافِ('): جَمْعُ قِطْنِيَّةٍ ، ويُجْمَعُ أيضًا قَطانِيّ . قال أبو عُبَيْدٍ (١) : هي صُنُوفُ الحُبُوب، مِن العَدَس، والحِمُّص، والأُرْز، والجُلِّبانِ، والجُلْجُلانِ . وهو السِّمْسِمُ . وزاد غيرُه : الدُّخْنَ ، واللُّوبِيا ، والفُولَ ، والماشَ . وسُمِّيَتْ قِطْنِيَّةً ، فِعْلِيَّةً ، مِن قَطَن يَقْطُنُ فِي البَيْتِ ، أَى يَمْكُثُ فيه . وجُمْلَةُ ذلك أنَّه لا خِلافَ بينَ أهلِ العلمِ في غيرِ [١٥٨/٢ و] الحُبُوبِ والأَثْمَانِ ، أَنَّه لا يُضَمُّ جِنْسٌ إلى جِنْسٍ آخَرَ في تَكْمِيلِ النِّصابِ .

الإنصاف اخْتارَها المُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ ، وصاحِبُ « الْفائقِ » . وصحَّحَه في « إِدْراكِ الغَايَةِ » . وقدَّمه في « النَّظْمِ » ، و « مُخْتَصَرِ ابنِ تَميمٍ » . وهو المذهبُ على ما اصْطَلْحناه في الخُطْبَةِ . وعنه ، أنَّ الحُبوبَ يُضَمُّ بعضُها إلى بعض . رَوَاها صالِحٌ ، وأبو الحارثِ ، والمَيْمُونِيُّ . وصحَّحَها القاضي وغيرُه . واخْتارَها أبو بَكْرٍ . قالَه المُصَنِّفُ . قال إسْحاقُ ابنُ هانِئُ : رجَع أبو عبدِ اللهِ عن عدَم ِ الضَّمِّ ، وقال : يُضَمُّ . وهو أَحْوَطُ . قال القاضي : وظاهِرُه الرُّجوعُ عن مَنْع ِ الضَّمِّ . وقدَّمه في « المُحَرَّرِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاويَيْن » ، و « شَرْحِ ِ ابن رَزِينٍ » ، و « نِهايَتِه » . وجزَم به في « المُنَوِّرِ » . وعنه ، تُضَمُّ الحِنْطَةُ إلى الشُّعِيرِ ، والقِطْنِيَّاتُ بعضُها إلى بعض ِ. اخْتارَها الخِرَقِيُّ ، وأبو بَكْرٍ ،

⁽١) وتضم القاف أيضا .

⁽٢) في : الأموال ٤٧١ ، ٤٧٢ .

فالماشِيةُ ثَلاثَةُ أَجْناسِ ؟ الإِبلُ ، والبَقَرُ ، والغَنَمُ ، لا يُضَمُّ جِنْسٌ إلى الرَّبيبِ ، وكذلك النِّمارُ ، لا يُضَمُّ جِنْسٌ إلى آخَرَ ، فلا يُضَمُّ التَّمْرُ إلى الرَّبيبِ ، ولا إلى الخبوب ولا إلى غيرِه مِن النِّمارِ . ولا تُضَمُّ الأَثْمانُ إلى السّائِمةِ ، ولا إلى الحُبُوبِ والنِّمارِ . ولا خِلافَ بينَهم فيما عَلِمْنا (١) أَنَّ أَنُواعَ الأَجْناسِ يُضَمُّ بعضُها إلى بغضها إلى بغض في إكْمالِ النِّصابِ . ولا نَعْلَمُ بينَهم خِلافًا في أَنَّ العُرُوضَ والأَثْمانَ يُضَمُّ كلَّ واحِدٍ منهما إلى الآخرِ ، إلَّا أَنَّ الشافعيَّ لا يَضُمُّها إلَّا إلى جِنْسِ ما اشْتُرِيَتْ به ؛ لأَنَّ نِصابَها عندَه مُعْتَبرٌ بذلك . فأمّا الحُبُوبُ فاخْتَلَفُوا في ضَمِّ بَعْضِها إلى بَعْضٍ ، وفي ضَمِّ أَحَدِ النَّقْدَيْنِ إلى الآخرِ ، فرُويَ عن أحمد في الحُبُوبُ ثلاثُ رواياتٍ ؛ إحداهنَّ ، لا يُضَمُّ جِنْسٌ منها إلى غيرِه ، ومُحدَ في الحُبُوبُ ثلاثُ رواياتٍ ؛ إحداهنَّ ، لا يُضَمُّ جِنْسٌ منها إلى غيرِه ، ويعْتَبرُ النِصابُ في كلِّ جِنْسٍ مُنْفَرِدًا . وهذا قولُ عَطاءٍ ، ومَكْحُولٍ ، وأبي ثَيْرُ النِصابُ في كلِّ جِنْسٍ مُنْفَرِدًا . وهذا قولُ عَطاءٍ ، ومَكْحُولٍ ، وأبي أَبِي لَيْلَى ، والأَوْزاعِيِّ ، والنَّوْرِيِّ ، والحسن بن صالِحٍ ، وأبي أَبْنَاسٌ ، فاعْتُبِرَ النِصابُ في كلِّ واحِدٍ مُنْفَرِدًا ، كالنصابِ ، والمَواشِي . وأمناسٌ ، والمَواشِي . والمَواشِي . وأمناسٌ ، فاعْتُبِرَ النِصابُ في كلِّ واحِدٍ مُنْفَرِدًا ، كالنِصابِ ، والمَواشِي .

والشَّرِيفُ ، وأبو الخَطَّابِ ، فى « خِلَافَيْهِما » . قال فى « المُبْهِجِ » : يُضَمُّ الإنصاف ذلك ، فى أُصحِّ الرِّوايتَيْن . قال القاضى : وهو الأَظْهَرُ . نقلَه ابنُ رَزِين عنه . وجزَم به فى « الإيضَاحِ » ، و « الإفادَاتِ » ، و « الوَجيزِ » . وصحَّحه القاضى فى « المُجَرَّدِ » . قاله المَجْدُ فى « شَرْحِه » . وهى مِنَ المُفْرَداتِ . وظاهِرُ « الفُروعِ » ، إطْلاقُ الخِلافِ . وأَطْلَقَهُنَّ فى « الهِدايَةِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « المُشْتَوْعِبِ » ، و « المُشْتو بِي

⁽١) في م : (ذكرنا من) .

الشرح الكسر والثَّانِيَةُ ، أنَّ الحُبُوبَ كُلُّها يُضَمُّ بَعْضُها إلى بَعْضٍ في تَكْمِيلِ النِّصابِ . اخْتارَها أبو بكر . وهذا قولُ عِكْرِمَةَ ، وحَكاه ابنُ المُنْذِرِ عن طاؤس ِ ؟ لأَنَّ النبيُّ عَلِيْكُ قال : ﴿ لَا زَكَاةَ فِي حَبِّ وَلَا ثَمَرٍ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةً أَوْسُقِ »('). فَمَفْهُومُه وُجُوبُ الزكاةِ فيه إذا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُق. ولأَنُّها تَتَّفِقُ فِي النِّصابِ وقَدْرِ المُخْرَجِ ِ ، فَوَجَبَ ضَمُّ بَعْضِها إِلَى بَعْضِ ِ ، كأُنْواعِ الجِنْسِ . وهذا الدَّلِيلُ مُنْتَقِضٌ بالثِّمارِ . والثَّالِثَةُ ، أنَّ الحِنْطَةَ تُضَمُّ إلى الشُّعِير ، وتُضَمُّ القِطْنِيَّاتُ بَعْضُها إلى بَعْضِ . حَكَاهَا الخِرَقِيُّ . ونَقَلَها أبو الحارثِ عنه . قال القاضي : وهذا هو الصَّحِيحُ . وهو مَذْهَبُ مالكِ ، واللَّيْثِ ، إِلَّا أَنَّه زاد ، فقال : الذَّرَةُ ، والدُّخنُ ، والأَرْزُ ، والقَمْحُ ، والشَّعِيرُ ، صِنْفٌ واحِدٌ ؛ لأنَّ هذا كلَّه مُقْتاتٌ ، فضُمَّ بَعْضُه إلى بَعْض ، كَأْنُواعِ الحِنْطَةِ . وقال الحسنُ ، والزُّهْرِئُ : تُضَمُّ الحِنْطَةُ إلى الشُّعِيرِ ؛ لْأَنُّها تَتَّفِقُ فِي الاَقْتِياتِ والمَنْبِتِ والحَصادِ والمَنافِعِ ، فَوَجَبَ ضَمُّها ،

الإنصاف العِنايَةِ » . فعليها ، تُضَمُّ الأَبَازِيرُ بعضُها إلى بعض ٍ ، وحَبُّ البُقولِ ؛ لتَقارُبِ المَقْصودِ . وكذا يُضَمُّ كُلُّ ما تَقارَبَ ، ومع الشَّكِّ لا ضَمَّ . قال ابنُ تَميم ي: وعنه ، يُضَمُّ ما تَقارَبَ في المَنْبتِ والمَحْصَدِ . وحكَى ابنُ تَميم أيضًا رِوايَةً ، تُضَمُّ الحِنْطَةُ إلى الشُّعيرِ . قال في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ : ولعَلُّه على رِوايَةِ أَنَّه جنْسٌ . وحرَّج ابنُ عَقِيلٍ ، ضَمَّ التَّمْرِ إلى الزَّبِيبِ ، على الخِلافِ في الحُبوبِ . قال المَجْدُ : ولا يصِحُّ ؛ لتَصْريح ِ أحمدَ بالتَّفْرِقَةِ بينَهما وبينَ الحُبوبِ ، على قولِه بالضَّمِّ في رِوايةِ صالحٍ ، وحَنْبَل . وقال ابنُ تَميم ، بعدَ كلام ِ ابنِ عَقِيل : وقالَه

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٩٨.

كَا يُضَمُّ العَلَسُ إِلَى الحِنْطَةِ . والأُولَى أَصَحُّ ، إِن شَاء اللهُ ؛ لأَنَّها أَجْناسٌ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فيها ، فلم يُضَمَّ بَعْضُها إِلَى بَعْضٍ ، كالشَّمَارِ . ولا يَصِحُّ القِياسُ على العَلَسِ مع الحِنْطَةِ ؛ لأَنَّه نَوْعٌ منها . وإذا انْقَطَعَ القِياسُ ، لم يَجُزْ إيجابُ الزكاةِ بالتَّحَكُم ، ولا بوَصْفٍ غيرِ مُعْتَبَرٍ ، ثم هو باطِلِّ بالثِّمارِ ، فإنَّها تَتَّفِقُ فيما ذَكَرُوه ، ولا يُضَمُّ بَعْضُها إلى بَعْضٍ . ولا خِلاف فيما نَعْلَمُه ، في ضَمِّ الحِنْطَةِ إلى العَلَسِ ؛ لأَنَّه نَوْعٌ منها . وعلى قِياسِه السُّلْتُ إلى الشَّعِير .

فصل: ولا تَفْرِيعَ عَلَى الرِّوايَتَيْن الأُولَيَيْن ؛ لُوضُوحِهما. فأمّا الثّالِثَةُ ، وهي ضَمُّ الحِنْطَةِ إلى الشَّعِيرِ ، والقِطْنِيّاتِ بَعْضِها إلى بَعْضِ ، فإنَّ الذَّرةَ تُضَمُّ إلى الدُّحْنِ ؛ لتقارُبِهما في المَقْصِدِ ، فإنَّهما يُتَّخَذان خُبْزًا وأُدْمًا ، وقد ذُكِرا() مِن جُمْلَةِ القِطْنِيّاتِ ، فيُصَمّان إليها. والبُزُورُ لا تُضَمُّ إلى القِطْنِيّاتِ ، 'والأبازِيرُ يُضَمُّ بعضُها إلى بَعْض ؛ لتقارُبِهما في المَقْصِدِ ، القِطْنِيّاتِ ، ولا إلى الأبازِيرِ ، كالقِطْنِيّاتِ ، ولا إلى الأبازِيرِ ،

الإنصاف

أبو الخَطَّاب ، وتوَقَّفَ عليه في روايَةِ صالح.

[٢٠٩/١ و] فائدة : القِطْنِيَّاتُ حُبوبٌ كثيرةٌ ؛ منها الحِمَّصُ ، والعَدَسُ ، والمَاشُ ، والجُلُبَّانُ ، واللَّوبْيَا ، والدُّحْنُ ، والأَرْزُ ، والباقِلَّا ، ونحوُها ، ممَّا يُطْلَقُ عليها هذا الاسْمُ .

تنبيه : ظاهِرُ قُولِه : ولا يُضَمُّ جِنْسٌ إلى آخَرَ . أنَّه يُضمُّ أنْواعُ الجِنْسِ بعضُها

⁽١) في م: « ذكر ».

⁽٢ - ٢) سقط من : م .

الشرح الكبير ويَنْبَغِي أَن يُضَمَّ بَعْضُها إلى بَعْض ، وكلُّ ما تَقارَبَ مِن الحُبُوبِ ضُمَّ بَعْضُه إِلَى بَعْضِ ، وَإِلَّا فلا ، وما شَكَكْنا فيه لا يُضَمُّ ؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الوُجُوبِ ، فلا يَجبُ بالشَّكِّ .

فصل : ومتى قُلْنا بالضَّمِّ ، فإنَّ الزكاةَ تُؤْخَذُ من كلِّ جنْس على قَدْر مَا يَخُصُّهُ . وَلَا يُؤْخَذُ مِن جِنْسٍ عَن غيرِه ، [١٥٨/٢ ط] فَإِنَّنَا إِذَا قُلْنَا فِي أَنُواَعِ الجِنْسِ : يُؤْخَذُ مِن كُلِّ نَوْعٍ ما يَخُصُّه ، ففي الأجناس مع تَقارُب مَقاصِدِها أَوْلَى .

الإنصاف إلى بعض في تكْميلِ النِّصابِ . وهو صحيحٌ ؛ فالسُّلْتُ نوْعٌ مِنَ الشُّعير . جزَم به جماعَةً مِنَ الأُصحابِ ؛ منهم المُصَنِّفُ ، والمَجْدُ . وقدَّمه ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ ؛ لأنَّه أَشْبَهُ الحُبوبِ بالشَّعيرِ في صُورَتِه . وقال في « المُسْتَوْعِبِ » : السُّلْتُ لَوْنُه لَوْنُ الحِنْطَةِ ، وطبْعُه طَبْعُ الشُّعيرِ في البُرودَةِ . قال في ﴿ الفَروعِ ﴾ : وظاهِرُه أنَّه مُسْتَقِلٌّ بَنَفْسِه ، أو هل يُعْمَلُ بلَوْنِه أو بطَبْعِه ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن . انتهى . وقال في ﴿ التَّرْغِيبِ ﴾ : السُّلْتُ يُكَمَّلُ بالشُّعيرِ . وقيل : لا . يغنِي ، أنَّه أَصْلّ بَنُفْسِه . قالَه بعضُ الأصحاب . قال ابنُ تَميم ي: وفيه وَجْهٌ ، السُّلْتُ أَصْلٌ بَنَفْسِه . وأَطْلَقَ في « النَّظْم ِ » ، و « الفائقِ » ، في ضَمِّ السُّلْتِ إلى الشَّعِيرِ ، وَجْهَيْنِ . وتَقَدُّم أَنَّ العَلَسَ نَوْعٌ مِنَ الحِنْطَةِ فَيُضَمُّ إليها . وهو صحيحٌ ، وهو المذهبُ . وقيل : لا يُضَمُّ . وأَطْلَقَهما في « الفائق » . وقال في « الرِّعايَةِ » : وقيلَ : في ضَمِّ العَلَسِ إلى البُرِّ وَجْهان . وقال أيضًا : والحارُوسُ(١) نَوْعٌ مِنَ الدُّخْنِ يُضَمُّ . وقال أيضًا : وفي ضَمِّ الدُّخْنِ إلى الذَّرَةِ وَجْهان . ويأتِي ضَمُّ الذَّهَبِ إلى الفِضَّةِ ، في بابِ زَكاة الأُثْمان .

⁽١) كذا في النسخ بالحاء ، وبالراء قبل الواو ، ولعلها ﴿ الجاوَرْسِ ﴾ وهو الذرة .

الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ النِّصَابُ مَمْلُوكًا لَهُ وَقْتَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَلَا اللَّسَاءِ تَجِبُ فِيمَا يَحْتَنِيهِ تَجِبُ فِيمَا يَحْتَنِيهِ مَنَ الْمُبَاحِ ؛ كَالْبُطْمِ ، وَالزَّعْبَلِ ، وَبِزْرِ قَطُونَا وَنَحْوِهِ ،

(الثانِی (') ، أن يكونَ النِّصابُ مَمْلُوكًا لَه وَقْتَ وُجُوبِ الزكاةِ ، فلا الشرح الكبير زكاةً فيما يَكْتَسِبُه اللَّقَّاطُ ولا فيما يأْخُذُه) أُجْرَةً (بحصادِه) نَصَّ عليه أحمدُ ، وقال : هو بمَنْزِلَةِ المُباحاتِ ، ليس فيه صَدَقَةٌ ، فهو كما لو اتَّهَبَه . (و) كذلك (ما يَنْبُتُ مِن المُباحِ) الذي لا يُمْلَكُ إلَّا بأُخذِه

(كالبُطْمِ) (٢) والعَفْصِ (٣) (والزَّعْبَلِ) وهو شَعِيرُ الجَبَلِ (وبِزْرِ وَبِزْرِ وَبِزْرِ وَبِرْرِ وَالنَّعْبَلِ) وهو شَعِيرُ الجَبْلِ (وبِزْرِ وَالنَّعْبَلِ) وهو شَعِيرُ الجَبْلِ (وبِزْرِ وَالنَّعْبَلِ)

قَطُونا)^(۱) وحَبِّ الثُّمام ِ^(۱) ، وبِزْرِ البَقْلَةِ ، وحَبِّ الأَشْنانِ إِذَا أَدْرَكَ

الإنصاف

فائدة : قوله : ولا تَجِبُ فيما يَكْتَسِبُه اللَّقَاطُ ، أو يَأْخُذُه أُجْرَةً بحَصَادِه . بلا نزاع . وكذا ما يَمْلِكُه بعدَ بُدُوِّ صَلاحِه ؛ بشِراء أو إرْثٍ أو غيرِه . على الصَّحيح مِنَ المَدهب ، وعليه أكثرُ الأصحاب . وقال ابنُ أبى مُوسَى : تجِبُ الزَّكاةُ يوْمَ الحَصادِ والْجِدَادِ ، فتَجِبُ الزَّكاةُ على المُشْتَرِى ؛ لتَعَلَّقِ الوُجوبِ وهو فى مِلْكِه ، ويأْتِي ذلك أيضًا عندَ قولِ المُصَنِّف : وإذا اشْتَدَّ الحَبُّ وبَدَا صَلاحُ الثَّمَرَةِ .

قوله: ولا فيما يَجْتَنِيه مِنَ المُبَاحِ - أَى لا تَجِبُ - كَالبُطْمِ وَالزَّعْبَلِ - وَهُو شَعِيرُ الجَبَلِ - وَهُو شَعِيرُ الجَبَلِ - وَبِزْرِ قَطُونَا وَنحوه . كالعفص ِ وَالأَشْنَانِ ، وَالسِّمَاقِ وَالكَلاَ ، سَواءٌ أَخذَه مِن مَواتٍ ، أَو نَبَتْ فَ أَرْضِه ، وقُلْنا : لا يَمْلِكُه إِلَّا بِأَخْذِهِ . فأخذَه .

⁽١) أى الشرط الثانى لوجوبها ، وقد سبق ذكر الأول في المسألة ٨٩٣ .

⁽٢) البطم : شجرة الحبة الخضراء ، من الفصيلة الفستقية ، وثمرتها تؤكل في بلاد الشام. .

⁽٣) العفص : شجر البلوط .

⁽٤) بـزر قطونا : بذور نبات عشبي حولي من فصيلة لسان الحمل ، يطبب به .

⁽٥) الثمام : من الفصيلة النجيلية ، يرتفع ، وفروعه مزدحمة متجمعة .

الشرح الكبير حَصَلَتْ فيه مُزوزَةٌ(١) ومُلُوحَةٌ ، وأَشْباهِ هذا . ذَكَرَه ابنُ حامِدٍ ؛ لأَنَّه إِنَّمَا يُمْلَكُ بِحِيازَتِه وأَخْذِه ، والزكاةُ إِنَّمَا تَجِبُ فِيه إِذَا بَدَا صَلاحُه ، و في تلك الحالِ لم يَكُنْ مَمْلُوكًا له ، فلا يَتَعَلَّقُ به الوُجُوبُ ، كالذي يَلْتَقِطُه اللَّقَّاطُ ، وكالمُوهَب له . وقال أبو الخَطَّاب : فيه الزكاةُ ؛ لاجْتِماع ِ الكَيْلِ والادِّخارِ فيه . والصَّحِيحُ الأُوَّلُ ؛ لِما ذَكَرْنا (وقال القاضي : فيه الزكاةُ إذا نَبَت في أَرْضِه) يَعْنِي في المُباحِرِ ، ولَعَلَّه بَنَي هذا على أنَّ ما يَنْبُتُ فِي أَرْضِه مِن الكَلَأُ يَمْلِكُه . والصَّحِيحُ خِلافُه . فأمَّا ما يَنْبُتُ في أَرْضِه ممّا يَزْرَعُه الآدَمِيُّون ، كمن سَقَط في أَرْضِه حَبٌّ مِن الحِنْطَةِ أو الشَّعِير ، فَيُنْبُتُ ، فَفِيهِ الزِكَاةُ ؛ لأَنَّهِ يَمْلِكُه . ولو اشْتَرَى زَرْعًا بعدَ بُدُوِّ الصَّلاحِ فيه ، أو ثَمَرَةً قد بَدا صَلاحُها ، أو مَلكَها بجِهَةٍ مِن جِهاتِ المِلْكِ ، لم تَجِبْ فيه الزكاةُ ، وسَنَذْكُرُ ذلك ، إن شاء اللهُ تعالى .

الإنصاف وهذا المذهبُ. اخْتارَه ابنُ حامِدٍ ، والمُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ ، والمَجْدُ في « شَرْحِه » . وقالوا : هذا الصَّحيحُ . وردُّوا غيرَه . وقدَّمه ابنُ رَزِينٍ في « شَرْحِه » ، واخْتارَه . وجزَم به في « الإِفَاداتِ » فيما يَجْتَنِيه مِنَ المُباحِ . وقيلَ : تجِبُ فيه . جزَم به في « الهِدايَةِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَب » ، و « الخُلاصَةِ. » ، وغيرِهم . وقال في « المُذْهَبِ » : المذهبُ تجبُ في ذلك . قال القاضي في « الخِلَافِ » ، و « الأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ » : قياسُ قُوْلِ أَحْمَدَ ، وُجوبُ الزَّكَاةِ فيه ؛ لأنَّه أَوْجَبَهِا في العَسَلِ ، فيُكْتَفَى بمِلْكِه وَقْتَ الأَخْذِ كالعَسَلِ . انتهي . وهو

⁽١) في الأصل : ﴿ مرورة ﴾ .

الشرح الكبير

فصل: قَال ، رَضِى اللهُ عنه: (ويَجِبُ العُشْرُ فيما سُقِى بَغَيْرِ مُؤْنَةٍ ؛ كَالغَيْثِ ، والسُّيُوحِ (') ، وما يَشْرَبُ بِعُرُوقِه ، ونِصْفُ العُشْرِ فيما سُقِى بِكُلْفَةٍ ؛ كَالدَّوالِي والنَّواضِحِ) وهذا قولُ مالكِ ، والثَّوْرِئِ ، والشافعيِّ ، وأصحابِ الرَّأْي . ولا نَعْلَمُ فيه خِلافًا ؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سُقِى بِالنَّضْحِ

الإنصاف

ظاهِرُ كلامِ الخِرَقِيِّ . قال في « الرِّعايَةِ » : أَشْهَرُ الوَجْهَيْنِ الوُجوبُ . وقدَّمه في « المُسْتَوْعِبِ » ، و « التَلْخِيصِ » ، و « الفائقِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » . وجزَم به في « الإِفَاداتِ » فيما يَنْبُتُ في أَرْضِه . وأَطْلَقَهما في « الفُروعِ » ، و « ابن تميم » ، و « الرِّعايتيْن » ، و « الحاوييْن » .

فائدة : لو نبَت ما يَزْرَعُه الآدَمِيُّ ، كمَن سقَط له حَبُّ حِنْطَةٍ في أَرْضِه ، أو أَرْضِه ، أو أَرْضٍ مُباحَةً ، وجَب عليه زَكاتُه ؛ لأنَّه ملكَه وَقْتَ الوُجوبِ . وكذا إِنْ قُلْنا : يَمْلِكُ ما يَنْبُتُ في أَرْضِه مِنَ المُتَقَدِّم ِ ذِكْرُه . قالَه في « الرِّعايَةِ » ، وهو ظاهرُ كلام غيره .

قوله: ويَجِبُ العُشْرُ فيما سُقِىَ بغيرِ مُؤْنَةٍ ؛ كالغَيْثِ والسُّيوحِ ، وما يَشْرَبُ بعُروقِه ، ونِصْفُ العُشْرِ فيما سُقِىَ بكُلْفَةٍ ؛ كالدَّوالِي والنَّوَاضحِ . وكذا ما سُقِىَ

⁽١) السيوح : جمع سَيْح ، وهو الماء الظاهر الجارى على وجه الأرض .

الشرح الكبير نِصْفُ الْعُشْر » . رَواه البخاريُ (١). قال أبو عُبَيْدٍ (١): العَثَريُ ما تَسْقِيه السَّماءُ ، وتُسَمِّيه العامَّةُ : العَذْيَ (") . وقال القاضي : هو الماءُ المُسْتَنْقَعُ في برْكَةٍ أُو نَحْوها ، يَصُبُّ إليه ماءُ المَطَر في سَواقٍ تُشَقُّ له ، فإذا اجْتَمَعَ سُقِيَ منه ، واشْتِقاقُه مِن العاثُورِ ، وهي السّاقِيَةُ التي يَجْرِي فيها الماءُ ؛ لأنَّه يَعْثُرُ بها مَن يَمُرُّ بها . والنَّواضِحُ ؛ الإبلُ يُسْتَقَى عليها لشُرْب الأرْض ، وهي السُّوانِي أيضًا . وعن مُعاذٍ ، قال : بَعَثَني رسولُ اللهِ عَلَيْكُمُ ، فأمَرَني أَن آخُذَ ممّا سَقَتِ السَّماءُ ، أو سُقِيَ بَعْلًا ، العُشْرَ ، وما سُقِيَ بدالِيَةِ ، نِصْفَ العُشْرِ (ْ) . قال أبو عُبَيْدٍ (ْ) : البَعْلُ ما يَشْرَبُ بعُرُوقِه مِن غَيْر سَقْى ِ . وفي الجُمْلَةِ كلُّ ما سُقِيَ بكُلْفَةٍ أو مُؤْنَةٍ ؛ مِن دالِيَةٍ أو سانِيَةٍ أو دُولابِ أُو ناعُورَةٍ أُو نَحْوِ ذلك ، ففيه نِصْفُ العُشْرِ ، وماسُقِيَ بغيرِ مُؤْنَةٍ ،

بِالنَّاعُورَةِ أَوِ السَّانِيَةِ ، وما يحْتاجُ في تَرْقِيَةِ الماءِ إلى الأَرْضِ إلى آلةٍ مِن غَرْفٍ أو غيرِه . وقال جماعةٌ مِنَ الأصحابِ ؛ منهم المُصَنِّفُ ، والمَجْدُ ، والشَّارِحُ : لا يُؤَثِّرُ حَفْرُ الْأَنْهَارِ والسَّواقِي لِقِلَّةِ المُؤْنَةِ ؛ لأَنَّه مِن جُمْلَةِ إِحْيَاءِ الأرْض ، ولا يَتَكَرَّرُ كلُّ عام ٍ . وكذا مَن يُحوِّلُ الماءَ في السُّواقِي ؛ لأنَّه كحَرْثِ الأَرْضِ . وقال الشَّيْخُ

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٢.

⁽٢) في : كتاب الأموال ٤٧٨ .

⁽٣) في الأصل: « العدى » .

⁽٤) أخرجه النسائي ، في : باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣١ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الزروع والثار ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٣٣ .

⁽٥) في : كتاب الأموال ٤٧٨ .

ففيه العُشْرُ ؛ لِما ذَكَرْنا مِن النَّصِّ ، ولأنَّ للكُلْفَة تَأْثِيرًا في إِسْقاطِ الزكاةِ بالكُلِّيَةِ في المَعْلُوفَة ، ففي تَخْفِيفِها أَوْلَى . ولا يُوَثِّرُ حَفْرُ الأَنْهارِ والسَّواقِي في نُقْصانِ الزكاةِ ؛ لأنَّ المُؤْنَة تَقِلُّ فِيه ، لكَوْنِها من جُمْلَة إِحْياءِ الأَرْضِ ولا يَتَكَرَّرُ كلَّ عام ، وكذلك احْتِياجُها إلى مَن يَسْقِيها ، ويُحَوِّلُ الماءُ في نواحِها ؛ لأنَّ (') ذلك لابُدَّ منه في السَّقْي بكُلْفَة أيضًا ، فهو زيادة على المُؤْنَة ، فجرى مَجْرَى حَرْثِ الأَرْضِ وتَسْمِيتِها (') . وإن كان الماءُ يَجْرِي مِن النَّهْرِ في ساقِية إلى الأَرْضِ ، ويَسْتَقِرُ في مكانٍ قَرِيبٍ ، مِن المُسْقِطة لِنصْف العُشْرِ ، ولأَنَّ مِقْدارَ الكُلْفَة و مكانٍ قويبٍ ، مِن الكُلْفَة لِيصِلُ إليها إلَّا بغَرْف أو دُولابٍ ، فهو مِن الكُلْفَة وبُعْدَه لا يُعْشِر ، ولأَنَّ مِقْدارَ الكُلْفَة و ١٩٥١ ، ووَرْبَ الماء المُسْقِطة لِنصْف العُشْرِ ، ولأَنَّ مِقْدارَ الكُلْفَة و ١٩٥١ ، ووَرْبَ الماء وبُعْدَه لا يُعْتَبَرُ ، والضّابِطُ لذلك الاحْتِياجُ في تَرْقِيَةِ الماءِ إلى الأَرْضِ إلى المُ وتَدَوْد ذلك ، وقد وُجِد .

الإنصاف

تَقِىُّ الدِّينِ : وما يُدِيرُ الماءَ ، مِنَ النَّواعِيرِ ونحوِها ، ممَّا يُصْنَعُ مِنَ العام إلى العام ، أو فى أثْنَاءِ العام ، ولا يحتاجُ إلى دُولَابِ تُديرُه الدَّوابُ ، يجِبُ فِيه العُشْرُ ؛ لأَنَّ مُؤْنَتَه خَفِيفَةٌ ، فَهى كَحَرْثِ الأَرْض ، وإصْلاحِ طُرُقِ الماءِ .

فائدتان ؛ إحداهما ، لو اشْتَرى ماءَ بِرْكَةٍ أُو حَفِيرةٍ ، وسقَى به سَيْحًا ، وجَب عليه العُشْرُ ، في ظاهر كلام الأصحاب . قالَه المَجْدُ . وقال : ويَحْتَمِلُ وُجوبُ

⁽١) في م : « ولأن » ;

⁽٢) في النسخ : « تسحيتها » . والتسميت هنا تهيئة الأرض وتسويتها ، أو جعل طرق فيها . وانظر المغنى

⁽٣) فى م : « وجهتها » .

⁽٤ – ٤) سقط من : م .

المَنع فَإِنْ سُقِيَ نِصْفَ السَّنَةِ بِهَذَا ، وَنِصْفَهَا بِهَذَا ، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْر . وَإِنْ سُقِيَ بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ اعْتُبِرَ أَكْثُرُهُمَا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُؤْخَذُ بِالْقِسْطِ . وَإِنْ جُهِلَ الْمِقْدَارُ ، وَجَبَ الْعُشْرُ ، . .

الشرح الكبير

• • ٩ - مسألة : (فإن سُقِيَ نِصْفَ السَّنَةِ بَهذا ، ونِصْفَها بَهذا ، ففيه ثَلاثَةُ أَرْباعِ العُشْرِ) وهذا قولُ مالكِ ، والشافعيِّ ، وأصحابِ الرَّأْى ، ولا نَعْلَمُ فيه مُخالِفًا ؛ لأنَّ كلُّ واحِدٍ منهما لو وُجِد في جَمِيع ِ السَّنَةِ لأَوْجَبَ مُقْتَضاه ، فإذا وُجد في نِصْفِها أَوْجَبَ نِصْفَه (وإن سُقِي بأَحَدِهِما أَكْثَرَ مِن الآخَر اعْتُبرَ أَكْثَرُهما . نَصَّ عليه) أَحمدُ . وهو قولُ عَطاءِ ، والثَّوْرِيِّ ، وأبي حنيفةَ ، وأحَدُ قَوْلَي ِ الشافعيِّ ؛ لأنَّ اعْتِبارَ مِقْدارِ السَّقْى وعَدَدِ مَرَّاتِه وقَدْر ما يُشْرَبُ في كلِّ سَقْيَةٍ يَشُقُّ ، فاعْتُبرَ الأَكْثَرُ ، كَالسُّوْمِ فِي المَاشِيَةِ . ﴿ وَقَالَ ابنُ حَامِدٍ : يُؤْخَذُ بِالقِسْطِ ﴾ وهو القولُ الثَّانِي للشافعيِّ ؛ لأنَّ ما وَجَب فيه بالقِسْطِ عندَ التَّماثُل ، وَجَب عند التَّفاضُلِ ، كَفِطْرَةِ العَبْدِ المُشْتَرَكِ (وإن جُهِل المِقْدارُ ، وَجَب العُشْرُ)

الإنصاف فِصْفِ العُشْرِ ؟ [٢٠٩/١ ظ] لأنَّه سقَى بمُؤْنَةٍ . وأَطْلَقَ ابنُ تَميم فيه وَجْهَيْن . الثَّانيةُ ، لو جمَع الماءَ وسقَى به ، وجَب العُشْرُ . قال في « الفُروعِ » : ويتَوجُّهُ تخْريجٌ منه في الصُّورَتَيْن ، وإطْلاقُ غير واحدٍ يَقْتَضِيه ؛ كعمَل العَيْن . ذكَرَه غيرُ واحدٍ . وذكر ابنُ تَميم وغيرُه ، إنْ كانتِ العَيْنُ أَو القَناةُ يكْثُرُ نُضوبُ الماء عنها ، ويحْتَاجُ إلى حَفْرٍ مُتَوَالٍ ، فذلك مُؤْنَةً ، فيَجِبُ نِصْفُ العُشْرِ فقط .

قوله : وإنْ سُقِيَ بأَحَدِهما أَكْثَرَ مِنَ الآخَرِ ، اعْتُبِرَ أَكْثَرُهما . نَصَّ عليه . وهو المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحاب . وقالَ ابنُ حَامِدٍ : يُؤخَذُ بالقِسْطِ .

احْتِياطًا . نَصَّ عليه أَحمدُ ، في رِوايَةِ عبدِ اللهِ ؛ لأنَّ الأَصْلَ وُجُوبُ العُشْرِ ، وإنَّما الْيَسْقُطُ بُوجُودِ الكُلْفَةِ ، فما لم يَتَحَقَّقِ المُسْقِطُ يَبْقَى على الأَصْلِ ، ولأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الكُلْفَةِ في الأَكْثَرِ ، فلا يَثْبُتُ وُجُودُها مع الأَصْلِ ، وإنِ احْتَلَفَ رَبُّ المالِ والسّاعِي في أيِّهما سُقِيَ به أَكْثَرَ ، فالقولُ الشَّكُ فيه ، وإنِ احْتَلَفَ رَبُّ المالِ والسّاعِي في أيِّهما سُقِيَ به أَكْثَرَ ، فالقولُ قولُ رَبِّ المالِ بغيرِ يَمِينٍ ، فإنَّ النّاسَ لا يُسْتَحْلَفُون على صَدَقاتِهم .

فصل : وإذا كان لرجل حائطان ، يَسْقِى أَحَدَهما بِمُؤْنَة ، والآخَرَ بغيرِها ،ضَمُّ غَلَّةَ أَحَدِهما إلى الآخَرِ فى تَكْمِيلِ النِّصابِ ، وأُخْرَجَ مِن الذى

الإنصاف

قوله: فإنْ جُهِلَ المِقْدَارُ وجَب العُشْرُ. يعْنِي ، إذا جَهِلَ مِقْدارَ السَّقْيِ فلم يَعْلَمْ ، هل سقَى سَيْحًا أكثَرَ ، أو الذي بمُؤْنَةٍ أكثَرَ ؟ وهذا المذهبُ ، نصَّ عليه في روايَة عبد الله ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقال ابنُ حامِدٍ : يُخرِجُ حتى يَعْلَمَ براءَة ذَمَّتِهِ .

تنبيه: قوله: وإنْ سُقِىَ بأَحَدِهما أكثرَ. الاغْتِبارُ بالأَكْثَرِ ، النَّفْعُ للزَّرْعِ والنَّمُوِّ ، على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . نصَّ عليه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » . وقيلَ : الاغْتِبارُ بالأَكْثَرِ مُدَّةً . وأَطْلَقَهُنَّ « ابنِ الاغْتِبارُ بالأَكْثَرِ مُدَّةً . وأَطْلَقَهُنَّ « ابنِ تَميم ٍ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِييْن » ، و « الفائقِ » ، و « تُجْرِيدِ العِنايَةِ » .

فائدتان ؛ إحداهما ، مَن له بُسْتانان أو أَرْضٌ ، سقَى أَحَدَ البُسْتانَيْن بكُلْفَةٍ والآخَرَ بغيرِها ، ضَمَّ أَحَدَهما إلى الآخَرِ والآخَرِ بغيرِها ، ضَمَّ أَحَدَهما إلى الآخَرِ في تَكْميلِ النِّصابِ ، وأخذَ مِن كلِّ واحدٍ بحْسَبِه . الثَّانيةُ ، لو اخْتَلَفَ السَّاعِي

⁽١ - ١) فى الأصل : « تسقط بوجوب » .

الشرح الكبر سُقِيَ بغَيْرِ مُؤْنَةٍ عُشْرَه ، ومِن الآخر نِصْفَ عُشْره ، كَمَا يَضُمُّ أَحَدَ النَّوْعَيْن إلى الآخُرِ ، ويُخْرِجُ مِن كلِّ منهما ما وَجَب فيه .

١ • ٩ - مسألة : (وإذا اشْتَدَّ الحَبُّ ، وبَدا الصَّلاحُ في الثَّمَرِ ، وَ جَبَتِ الزَكَاةُ ﴾ لأنَّه حِينَئِذٍ يُقْصَدُ للأكْل والاقْتِياتِ به ، فأشْبَهَ اليابِسَ ، وقبلَه لا يُقْصَدُ لذلك ، فهو كالرُّطَبَةِ . وقال ابنُ أبي موسى : تَجبُ زكاةً الَحَبِّ يَوْمَ حَصادِه ؛ لقَوْلِه عَزَّ وجَلَّ : ﴿ وَءَاتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾(١) . وفائِدَةُ الخِلافِ أنَّه لو تَصَرَّفَ في الثَّمَرَةِ أو الحَبِّ قبلَ

الإنصاف ورَبُّ الأرْضِ فيما سقَى به ، فالقَوْلُ قَوْلُ ربِّ الأَرْضِ مِن غيرِ يَمِينٍ ، على الصَّحيح مِنَ المذهب، وقطَع به الأكثرُ. وقال القاضي في « الأحْكَام السُّلْطانِيَّةِ ﴾ : للسَّاعِي اسْتِحْلافُه ، لكنْ إنْ نكَل ، لم يَلْزَمْه إلَّا ما اعْتَرَفَ به . وقال بعضُ الأصحاب : تُعتَبَرُ البَيِّنَةُ فيما يظْهَرُ . قال في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ : وهو مُرادُ غيرِه . وذكر ابنُ تَميم هذا وَجْهًا . قال في « الفُروع ِ » : كذا قال .

قوله : وإذا اشْتَدَّ الحَبُّ وبَدَا صَلَاحُ الثَّمَرَةِ ، وجَبَتِ الزَّكَاةُ . وهذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ ، وأَكْثَرُهم قطَع به . وقال ابنُ أبي مُوسَى : تجِبُ الزَّكاةُ يوْمَ الحَصادِ والجِدادِ ؛ للآيَةِ . فيُزَكِّيه المُشْتَرِي ؛ لتعَلُّقِ الوُجوبِ في مِلْكِه . وتقدُّم ذلك قريبًا.

فائدة : لو باعَه ربُّه وشرَط الزَّكاةَ على المُشْتَرى ، قال في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ : فَإِطْلاقُ كَلامِهِم ، خُصُوصًا الشَّيْخَ ، يَعْنِي به المُصَنِّفَ ، لا يَصِحُّ . وقال المَجْدُ ، وقطَع به ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ : قِياسُ المذهبِ ، يصِحُّ ؛ للعِلْمِ بها .

⁽١) سورة الأنعام ١٤١ .

فَإِنْ قَطَعَهَا قَبْلَهُ ، فَلَا [١٤٨] زَكَاةَ فِيهَا ، إِلَّا أَنْ يَقْطَعَهَا فِرَارًا مِنَ الفنع الزَّكَاةِ فَتَلْزَمَهُ ، وَلَا يَسْتَقِرُّ الْوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي الْجَرِينِ ، . . .

الوُجُوبِ لا شيءَ عليه ، كما لو أكلَ السّائِمةَ أو باعَها قبلَ الحَوْلِ ، وإن الشرح الكبير تَصَرَّفَ فيها بعدَ الوُجُوبِ لم تَسْقُطِ الزكاةُ ، كما لو فَعَل ذلك في السّائِمةِ فإن قَطَعَها قبلَ ذلك في السّائِمةِ فإن قَطَعَها قبلَ ذلك في السّائِمة (إلَّا أن يَقْطَعَها فِرارًا مِن الزكاةِ فتَلْزَمَه) لأَنَّه فَوَّتَ الواجِبَ بعدَ انْعِقادِ سَبَيه ، أَشْبَهَ ما لوطَلَّقَ امْرَأَتَه في مَرَضٍ مَوْتِه .

٩٠٢ - مسألة : (ولا يَسْتَقِرُ الوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِها في الجَرِينِ)

فَكَأَنَّه اسْتَثْنَى قَدْرَهَا وَوَكَّلَه فى إِخْراجِه ، حتى لو لم يُخْرِجْها المُشْتَرِى وتَعَذَّرَ الإنصاف الرُّجوعُ عليه ، أَلْزَمَ بها البائِعَ .

قوله: فإنْ قطَعَها قبلَه فلا زَكَاةَ فيها ، إِلَّا أَنْ يَقْطَعَها فِرارًا مِنَ الزَّكاةِ ، فتَلْزَمَه. تقدَّم الكلامُ على ذلك ، والخِلافُ فيه في أَوَاخِر كتاب الزَّكاةِ ، فَلْيُعَاوَدْ .

فائدة : قال فى « الفُروع ِ » : ظاهِرُ كلامِهم ، أو صَرِيحُ بعضِهم ، أنَّ صلاحَ الثَّمَرَةِ هنا حُكْمُه حُكْمُ صلاحِ الثَّمَرَةِ المُدْكُورَةِ فى بابِ بَيْع ِ الأَصولِ والثِّمارِ ، الثَّمَرَةِ هنا حُكْمُه حُكْمُ صلاحِ الثَّمَرَةِ المُدْكُورَةِ فى بابِ بَيْع ِ الأَصولِ والثِّمارِ ، على ما يأتِي . قال ابنُ تَميم : صلاحُ الفُسْتُقِ والبُنْدُق ِ ونحوِه إذا انْعَقَدَ لُبُّه ، وصلاحُ الزَّيْتُ فيه فبأَنْ يجْرِى فى دُهْنِه ، وإنْ كان ممّا لا زَيْتَ فيه فبأَنْ يصلُحَ للكَبْسِ . وقال فى « الرِّعايَةِ » : ويجبُ إذا اشْتَدَّ الحَبُّ ، أو بدَا اشْتِدادُه ، وبدَا صلاحُ الثَّمَرَةِ بحُمْرَةٍ أو صُهْرَةٍ ، وانْعَقَدَ لُبُّ اللَّوْزِ والبُنْدُق والفُسْتُق والفُسْتُق والمَّسْتُونِ فيه ، أو بدَا صلاحُه ، وطابَ والجَوْزِ ، إنْ قُلْنا : يُزَكَّى . وجرَى دُهْنُ الزَّيْتُونِ فيه ، أو بدَا صلاحُه ، وطابَ أَكُلُه ، أو صَلَحَ للكَبْسِ إِنْ لم يكُنْ له زَيْتٌ . وقيلَ : صلاحُ الحِنْطَةِ إذا أَفْرَكَتْ ، والعِنبِ إذا انْعَقَدَ وحَمُضَ . وقيلَ : وتمَوَّهُ وطابَ أَكُلُه . انتهى .

قوله : ولا يَسْتَقِرُّ الوُجُوبُ إِلَّا بجَعْلِها فِي الجَرِينِ . وهذا المذهبُ ، وعليه

المَنع فَإِنْ تَلِفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ تَعَدِّ مِنْهُ ، سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، سَوَاءٌ كَانَتْ قَدْ نُحرصَتْ أَوْ لَمْ تُخْرَصْ .

الشرح الكبر وبجَعْلِ الزُّرْعِ فِي البِّيْدَرِ ﴿ فَإِنْ تَلِفَتْ قَبْلَهُ بَغِيرٍ تَعَدُّ مِنْهُ ، سَقَطَتِ الزكاةُ ، سَواءٌ كانت خُرِصَتْ أو لم تُخْرَصْ) إذا خُرِصَ وتُرك في رُءُوسِ النَّخْلِ ، فعليهم حِفْظُه ، فإن أَصَابَتْه جائِحَةٌ فلا شيءَ عليه إذا كان قبلَ الجَدادِ . نَصَّ عليه أَحْمَدُ ، وحَكاه ابنُ المُنْذِرِ إجْماعًا . ولأنَّه قبلَ الجَدادِ في حُكْم مَا لَمْ تَشْبُتْ عَلَيْهِ الْيَدُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لُو اشْتَرَى ثَمَرَةً فَتَلِفَتْ بَجَائِحَةٍ ، رَجَع بها على البائِع ِ ، وإن تُلِف بعضُ الثُّمَرَةِ ، فقال القاضي : إن كان الباقِي نِصابًا ففيه الزكاةُ ، وإلَّا فلا . وهذا القولُ يُوافِقُ قولَ مَن قال : إنَّه لا تَجبُ الزكاةُ فيه إِلَّا يَوْمَ حَصادِه ؛ لأنَّ وُجُودَ النِّصابِ شَرْطٌ في الوُجُوبِ ، فمتى لَمْ يُوجَدْ وَقْتَ الوُجُوبِ لَمْ يَجَبْ . وأَمَّا مَن قال : إِنَّ الوُجُوبَ يَثْبُتُ إِذَا بَدَا الصَّلاحُ واشْتَدَّ الحَبُّ . فَقِياسُ قولِه : إن تَلِف البَعْضُ . إن كان قبلَ الوُجُوبِ ، فهو كما قال القاضي ، وإن كان بعدَه ، وَجَب في الباقِي بقَدْره ،

الإنصاف الأصحابُ . وعنه ، لا يَسْتَقِرُّ الوُجوبُ إِلَّا بِتَمَكُّنِه مِنَ الأَداء ، كما سَبَق في أثناء كتابِ الزَّكاةِ ؛ للزُّومِ الإِخْراجِ إِذَنْ .

فائدة : الجَرِينُ يكونُ بمِصْرَ والعِرَاقِ . والبَيْدَرُ ، والأَنْدَرُ يكونُ بالشَّرْق والشَّامِ . والمِرْبَدُ يكونُ بالحِجَازِ . وهو المؤضِعُ الذي تُجْمَعُ فيه الثَّمَرَةُ ليَتَكَاملَ جَفَافُهَا . والجوجانُ يكونُ بالبَصْرَةِ ، وهو مؤضِعُ تَشْمِيسِها وَتَيْبِيسِها . ذكرَه في « الرِّعايَةِ » وغيرِها ، ويُسَمَّى بلُغَةِ آجَرِين المسطاح ، وبلُغَةِ آخَرِين الطبابة . قوله : فإنْ تَلِفَتْ قبلَه بغيرِ تَعَدُّ مِنه ، سَقَطَتِ الزَّكاةُ ، سَواءٌ كانتْ قد خُر صَتْ

سَواةٌ كان نِصابًا أو لم يَكُنْ ؛ لأنَّ المُسْقِطَ [١٥٩/٢ ط] اخْتَصَّ بالبَعْضِ ، فاخْتَصَّ السُّقُوطُ به ، كما لو تَلِف بعضُ نِصابِ السَّائِمَةِ بعدَ وُجُوبِ الزكاةِ فيها . وهذا فيما إذا تَلِفَتْ بغيرِ تَفْرِيطِه ولا عُدُوانِه . فأمّا إن أَتْلَفَها ، أو تَلِفَتْ بتَفْرِ يَظِه بعدَ الوُجُوبِ ، لم تَسْقُطُ عنه الزكاةُ ، وإن كان قبلَ الوُجُوبِ سَقَطَتْ ، إلَّا أن يَقْصِدَ بذلك الفِرارَ مِن الزكاةِ ، فيَضْمَنُها ، ولا تَسْقُطُ عنه ؛ لِما ذكرْنا .

الإنصاف

أو لم تُخْرَصٌ . إذا تَلِفَتْ بغيرِ تعَدِّ ، في عِبارَةِ جماعةٍ مِنَ الأصحابِ ، منهم المَحْدُ . ونصَّ عليه أحمدُ ، قبلَ الحَصَادِ [١٠٠١ه و] والجِدَادِ . وقدَّمه في « الفُروع ي » وذكرَه ابنُ المُنْذِرِ إِجْماعًا . وفي عِبارةِ جماعةٍ أيضًا ، قبلَ أَنْ تَصِيرَ في الجَرِينِ والبَيْدَرِ ؛ كالمُصَنِّفِ ، وابنِ تَميم وغيرِهما ، سَقَطَتِ الزَّكَاةُ . على الصَّحيحِ مِنَ المَدهبِ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وقطع به كثيرٌ منهم . قال ابنُ تَميم : قطع به أكثرُ أصحابِنا . قال في « القواعِدِ الفِقْهِيَّةِ » : سَقَطَتِ اتّفاقًا . وقيلَ : لا تَسْقُطُ . أكثرُ أصحابِنا . قال في « القواعِدِ الفِقْهِيَّةِ » : سَقَطَتِ اتّفاقًا . وقيلَ : لا تَسْقُطُ . قال ابنُ تَميم : وذكرَ ابنُ عَقِيلٍ في « عُمدِ الأدِلَّةِ » رِوايةً ؛ أَنَّ الزَّكَاةَ لا تَسْقُطُ عنه . وقالَه غيرُه . انتهى . قال في « القواعِدِ » : وأَظُنُ في « المُغنِي » أَنَّه قال : قِياسُ مَن عَم وقالَه عَيرُه . انتهى . قال في « القُروع ع » : وأَظُنُ في « المُغنِي » أَنَّه قال : قِياسُ مَن جَعَل وَقْتَ الوُجوبِ بُدُوَّ الصَّلاحِ ، واشْتِدادَ الحَبِّ ، أَنَّه كنقْصِ نِصَابِ بعدَ الوُجوبِ قبلَ التَّمَكُن ِ . انتهى . وتقدَّم ذلك في آخِرِ كتابِ الزَّكاةِ .

فائدة : لو بَقِىَ بعدَ التَّلَفِ نِصابٌ ، وجَبتِ الزَّكَاةُ فيه ، وإلَّا فلا . على الصَّحيحِ مِن المذهبِ . وقدَّمه في « الفُروعِ » ، والمَجْدُ في « شَرْحِه » . وذكر ابنُ تَميم ، وصاحِبُ « الفائقِ » ، فيما إذا لم يَبْقَ نِصَابٌ ، وَجْهَيْنِ . قال ابنُ تَميم : اخْتارَ الشَّيْخُ ، يعْنِي به المُصَنِّفَ ، الوُجوبَ فيما بَقِيَ بقِسْطِه . قال : وهو تَميم : اخْتارَ الشَّيْخُ ، يعْنِي به المُصَنِّفَ ، الوُجوبَ فيما بَقِيَ بقِسْطِه . قال : وهو

٩٠٣ – مسألة : (ومتى ادَّعَى)رَبُّ المالِ (تَلَفَها)مِنغيرِ تَفْرِيطِه (قُبِلَ قُولُه مِن غيرِ يَمِين ﴾ سَواءٌ كان ذلك قَبْلَ الخَرْصِ أَو بَعْدَه ، ويُقْبَلُ قُولُه أَيضًا في قَدْرِها ، وكذلك في سائِر الدَّعاوَى . قال أحمدُ : لا يُسْتَحْلَفُ النَّاسُ على صَدَقاتِهم . وذلك لأنَّه حَقُّ لله ِتعالى ، فلا يُسْتَحْلَفُ فِيه ، كالصلاة والحَدِّ .

فصل : وإن أَحْرَزَ الثَّمَرَةَ في الجَرين ، أو الحَبُّ في البَيْدَر ، اسْتَقَرَّ وُجُوبُ الزكاةِ عليه ، عندَ مَن لم يَرَ التَّمَكُّنَ مِن الأداء شَرْطًا في اسْتِقْرار الوُجُوبِ . فإن تَلِف بعدَ ذلك ، لم تَسْقُطِ الزكاةُ عنه ، وعليه ضَمانُها ، كَمَا لُو تَلِفُ نِصَابُ الأَثْمَانِ بِعَدَ الْحَوْلِ . وعلى قولِنا ، في الرِّوايَةِ الْأُخْرَى : التَّمَكُّنُ مِن الأداء مُعْتَبَرُّ . لا يَسْتَقِرُّ الوُجُوبُ فيها حتى تَجِفُّ الثَّمَرَةُ ، ويُصَفَّى الحَبُّ ، ويَتَمَكَّنَ مِن الأداء ، فلا يُؤدِّى ، وإن تَلِف قبلَ ذلك فلا شيءَ عليه ، على ما ذَكَرْنا مِن قبلُ .

الإنصاف أصحُّ ، كما لو تَلِفَ بعضُ النُّصابِ مِن غيرِ الزَّرْعِ والثَّمَرَةِ ، بعدَ وُجوبِ الزَّكاةِ ، قبلَ تَمَكُّنِه مِنَ الإِخْراجِ . قال في « الرِّعايَةِ » : أَظْهَرُهما يُزَكِّي ما بَقِيَ بقِسْطِه .

تنبيه : ظاهِرُ قولِه : وإنِ ادَّعَى تَلَفَها قُبلَ قولُه بغير يَمين . ولو اتُّهمَ في ذلك . وهو صَحيحٌ ، وهو المذهبُ ، نصَّ عليه . قال في ﴿ الرِّعايَةِ ﴾ : وهو أظْهَرُ . وقدَّمه ف « الفروع ِ » ، و « ابن ِ تَميم ٍ » . وجزَم به المَجْدُ في « شَرْحِه َ » ، ونصَرَه ، وكذا صاحِبُ « الهدايةِ » ، و « المُذْهَب » ، و « المُستَوْعِب » ، و « الخُلاصَةِ » ، وغيرُهم . وقيلَ : يُقْبَلُ قُولُه بيَمِينِه . قدَّمه في « الرِّعايَةِ » ،

فصل : ويَصِحُ تَصَرُّفُ المَالِكِ فِي النِّصابِ قبلَ الخَرْصِ وبعدَه ، بالبَيْعِ والهِبَةِ وغيرهما . فإن باعَه أو وَهَبَه بعدَ بُدُوٌّ صَلاحِه ، فصَدَقَتُه على البائِع ِ والواهِبِ . وبهذا قال الحسنُ ، ومالكٌ ، والثُّوريُّ ، والأوْزاعِيُّ . وهو قولُ اللَّيْثِ ، إِلَّا أَن يَشْتَرِطُها على المُبْتاعِ ، لأنَّها كانت واجبَةً عليه قبلَ البَيْع ِ فَبَقِيَ الوُّجُوبُ على ما كان عليه ، وعليه إخراجُ الزكاةِ مِن جنس المَبِيعِ ِ . وعنه ، أنَّه مُخَيَّرٌ بينَ ذلك وبينَ أن يُخْرِجَ مِنِ الثَّمَنِ ، بِناءً على جَوازِ إِخْرَاجِ القِيمَةِ فِي الزَّكَاةِ . والصَّحِيحُ الأُوَّلُ ، ولأنَّ عليه القِيامَ بِالثُّمَرَةِ حتى يُؤَدِّي الواجبَ فيها ثَمَرًا ، فلا يَسْقُطُ ذلك عنه بَيْعِها . ويَتَخَرَّ جُأُن تَجِبَ الزكاةُ على المُشْتَرى ، عندَ مَن قال : إِنَّ الزكاةَ إِنَّما تَجِبُ يَوْمَ الحَصادِ ؛ لأنَّ الوُجُوبَ إِنَّما تَعَلَّقَ بها في مِلْكِه ، فكانت عليه . ولو اشْتَرَى ثَمَرَةً قبلَ بُدُوِّ صَلاحِها ، ثم بَدا صَلاحُها في يَدِه على وَجْهٍ صَحِيحٍ ، كَمَنِ اشْتَرَى شَجَرَةً مُثْمِرَةً واشْتَرَطَ ثَمَرَتَها ، أُو وُهِبَتْ له ثَمَرَةٌ قبلَ بُدُوٍّ صَلاحِها ، فَبَدا صَلاحُها في يَدِه ، أو وَصَّى له بالثَّمَرَةِ فَقَبلَها بعدَ مَوْتِ المُوصِي ، ثم بَدا صَلاحُها ، فالصَّدَقَةُ عليه في هذه الصُّور ؛ لأنَّ سَبَبَ الوُجُوبِ وُجد في مِلْكِه ، فهو كما لو مَلَك عَبْدًا أو وُلِد له وَلَدٌ آخِرَ يَوْمِ مِن رَمَضانَ ، وجَبَتْ عليه فِطْرَتُه .

و « الحاوِيَيْن » . وهو مِنَ المُفْرَداتِ ، ويُصَدَّقُ فى دَعْوَى غَلَطٍ مُمْكِن مِنَ الإنصاف الحَارِصِ . قال فى « التَّلْخِيصِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « ابنِ تميم » وغيرِهم : كالسُّدُس ونحوه ، ولا يُقْبَلُ فى الثُّلُثِ والنِّصْف ِ . وقيلَ : إنِ ادَّعَى غَلَطًا مُحْتَمَلًا ، قُبِلَ بلا يَمِين ٍ ، وإلَّا فلا . قال فى « الفُروع ِ » : فإنْ ادَّعَى غَلَطًا مُحْتَمَلًا ، قُبِلَ بلا يَمِين ٍ ، وإلَّا فلا . قال فى « الفُروع ِ » : فإنْ

فصل : وإذا اشْتَرَى الثَّمَرَةَ قبلَ بُدُوِّ صَلاحِها ، فتَرَكَها حتى بَدا صَلاحُها مِن غير شَرْطِ القَطْعِ ، فالبَيْعُ باطِلٌ ، وزَكاتُها على البائِع ِ ، وإن شَرَط القَطْعَ بَطَل البَيْعُ أيضًا ، ويكونُ كما لو لم يَشْتَرطِ القَطْعَ . وعنه ، أَنَّه صَحِيحٌ ويَشْتَرِكان في الزِّيادَةِ . فعلي هذا يكونُ على المُشْتَرِي زكاةً حِصَّتِه منها إن بَلَغَتْ نِصابًا ، فإن لم يَكُن المُشْتَرى مِن أهل (١) الزكاة ، فلا صَدَقَةَ فيها ، فإن عاد البائِعُ فاشْتَراها بعدَ بُدُوِّ الصَّلاحِ ، فلا زكاةَ فيها ، إِلَّا أَن يَكُونَ قَصَد بَبَيْعِها الفِرارَ مِن الزكاةِ ، فلا تَسْقَطَ .

 ١٠٥ - مسألة : (ويَجبُ إخْراجُ زكاةِ الحَبِّ مُصَفَّى والنَّمَر ('') يابِسًا ﴾ لأنَّه أوانُ الكَمالِ ، وحالُ الادِّخار . والمُؤْنَةُ التي تَلْزَمُ النَّمَرَةَ

الإنصاف فَحُشَ ، فقِيلَ : يُرَدُّ قُولُه . وقيلَ : ضَمانًا كانتْ أَو أَمانةً ، يُرَدُّ في الفاحِش فقط . وظاهِرُ كلامِهم ، لو ادَّعَى كَذِبَ الخارِصِ عَمْدًا ، لم يُقْبَلْ . وجزَم به في « التَّلْخِيصِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » . ولو قال : ما حصَل في يَدِي غيرُ كذا . قُبِلَ ، قولًا واحِدًا .

فَائِدَةً : لا تُسْمَعُ دَعُواهُ في جائحَةٍ ظاهرةٍ تظْهَرُ عادَةً إِلَّا بَبِّنَةٍ ، ثم يُصَدَّقُ في التَّلَفِ . جزَم به المَجْدُ وغيرُه . وقدَّمه في « الفُروعِ » وغيرِه . وقيلَ : يُصَدَّقُ مُطْلَقًا . وجزَم به في ﴿ الرِّعايَةِ ﴾ ، وقدَّمه ابنُ تَميمٍ .

قوله : ويَجِبُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الحَبِّ مُصَفِّى ، والثَّمَر يابسًا . هذا المذهبُ

⁽١) سقط من : م .

⁽٢) في الأصل: ﴿ وَالْتُمْرِ ﴾ .

المقنع .

الشرح الكبير

[١٦٠/٢ و] إلى حين الإِخْراج على رَبِّ المالِ ؛ لأنَّ الثَّمرَةَ كالمَاشِيَةِ ، ومُوْنَةُ الماشِيَةِ وحِفْظُها ورَعْيُها على رَبِّها إلى حين الإِخْراج ، كذلك هذا . فإن أَخذَ السّاعِي الزكاةَ قبلَ التَّجْفِيفِ فقد أساء ويَرُدُّه إِن كَان رَطْبًا بحالِه ، وإِن تَلِف رَدَّ مِثْلَه ، وإِن جَفَّفَه وكان قَدْرَ الزكاةِ ، فقد اسْتَوْفَى (١) الواجِبَ ، وإِن كان دُونَه أَخذَ الباقِي ، وإِن كان زائِدًا رَدَّ الفَضْلَ . وإِن كان المُخْرِ جُرَبُّ المال ، لم يُجْزِئُه ، ولَزِمَه إخراجُ الفَرْض بعدَ التَّجْفِيفِ ؛ لأَنَّه أَخْرَجَ غيرَ الفَرْض ، فلم يُجْزِئُه ، كما لو أَخْرَجَ الصَّغِيرَةَ مِن الماشِيةِ عن الكِبار .

الإنصاف

مُطْلَقًا ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ . قال في « الفُروع ِ » : وأَطْلَقَ ابنُ تَميم ، عنِ ابنِ بَطَّة ، له أَنْ يُخْرِجَ رُطَبًا وعِنبًا . قال : وسِياقُ كلامِه إنَّما هو فيما إذا اغتَبَرْنا نِصَابَه كذلك . وقال في « الرَّعَايَةِ » : وقيل : يُجْزِئُ رُطَبُه . وقيل : فيما لا يُثْمَرُ ولا يُزَبَّبُ . قال في « الفُروع ِ » : كذا قال . ثم قال : وهذا وأمثالُه لا عِبْرَةَ به ، وإنَّما يُؤْخَذُ منها بما انْفَرَدَ به بالتَّصْرِيح ِ ، وكذا يُقيِّدُ (١) في مَوْضِع ِ الإطلاق ِ ، ويُطلِقُ في مَوْضِع ِ التَّفْرِفَةُ بينَهما ويُطلِقُ في مَوْضِع ِ التَّقْيِيدِ (٣) ، ويُسَوِّى بينَ شَيْئَيْنِ المَعْروفُ التَّفْرِفَةُ بينَهما وعَكْسُه . قال : فلهذا وأمثالِه حصَل الخَوْفُ وعدَمُ الاعْتِمادِ . فعلى المذهب ، لو وعَكْسُه . قال : فلهذا وأمثالِه حصَل الخَوْفُ وعدَمُ الاعْتِمادِ . فعلى المذهب ، لو عكْسُه وأَخْرَجَ سُنْبُلًا رطبًا وعِنَبًا ، لم يُجْزِئُه ، ووقع نَفْلًا ، ولو كان الآخِذُ خلَهُ السَّعِي ؛ فإنْ جَفَّفَه وجاءَ قَدْرَ الواجِبِ ، أَجْزَأُ ، وإلَّا أَعْطَى إنْ زادَ ، أو أَخذ إنْ نقص ، وإنْ كان بحالِه رَدَّه ، وإنْ تَلِفَ رَدَّ مِثْلَه . على الصَّحِيح ِ مِنَ المذهب ، وعليه نقص ، وإنْ كان بحالِه رَدَّه ، وإنْ تَلِفَ رَدَّ مِثْلَه . على الصَّحِيح ِ مِنَ المذهب ، وعليه نقص ، وإنْ كان بحالِه رَدَّه ، وإنْ تَلِفَ رَدَّ مِثْلَه . على الصَّحِيح ِ مِنَ المذهب ، وعليه نقص ، وإنْ كان بحالِه رَدَّه ، وإنْ تَلِفَ رَدَّ مِثْلَه . على الصَّحِيح ِ مِنَ المذهب ، وعليه

⁽١) في الأصل : « استوى » .

⁽٢) في الأصول : « يقدم » ، والمثبت من الفزوع ٢/ ٤٢٣ .

⁽٣) في الأصول : « التقديم » ؛ والمثبت من الفروع ٢/ ٤٢٣ .

المنع فَإِنِ احْتِيجَ إِلَى قَطْعِهِ قَبْلَ كَمَالِهِ لِضَعْفِ الْأَصْلِ وَنَحْوهِ، أَوْ كَانَ رُطَبًا لَا يِجِيءُمِنْهُ تَمْرٌ، أَوْ عِنبًا لَا يَجِيءُمِنْهُ زَبِيبٌ، أَخْرَجَ مِنْه عِنبًا وَرُطَبًا.

الشرح الكبير

٠٠٥ - مسألة : (فإنِ احْتِيجَ إلى قَطْع ِ الثَّمَرَةِ قبلَ كَمالِها) وبعد بُدُوِّ الصَّلاحِ ، للخَوْفِ مِن العَطَشِ ، أو (لضَعْفِ الأصْلِ) جاز قَطْعُها ؛ لأنَّ حَقَّ الفُقَراءِ إنَّما يَجِبُ على طَرِيقِ المُواساةِ ، فلا يُكَلُّفُ الإنسانُ ما يُهْلِكُ أَصْلَ مالِه . ولأنَّ حِفْظَ الأَصْلِ أَحَظُّ للفُقَراء مِن حِفْظِ الثَّمَرَةِ ؛ لأَنَّ حَقُّهم يَتَكَرَّرُ بِحِفْظِها في كلِّ سَنَةٍ ، فهم شُرَكاءُرَبِّ النَّخْلِ. ثم إِن كَان يَكْفِي تَخْفِيفُ الثَّمَرَةِ دُونَ قَطْع ِ جَمِيعِها ، خَفَّفَها ، وإِن لم يَكْفِ إِلَّا قَطْعُ الجَمِيعِ ، جاز . وكذلك إن قَطَع بَعْضَ الثَّمَرَةِ لتَحْسِينِ الباقِي ، وكذلك (إن كان عِنبًا لا يَجِيءُ منه زَبِيبٌ) كالخَمْرِيِّ (أو رُطَبًا لا يَجِيءُ منه تَمْرٌ) كَالْبَرْنِيِّ ، والهِلْباثِ ، فإنَّه يُخْرِجُ (منه عِنَبًا ورُطَبًا) للحاجَةِ ،

الإنصاف الأصحابُ . قالَه المَجْدُ . وقال : وعندِي لا يَضْمَنُه ، إِنْ أَخَذَه منه باخْتِيَارِه و لم يَتَعَدُّ . واخْتارَه ابنُ تَميم ِ أيضًا ، وقدُّم ، يَضْمَنُه بقِيمَتِه . قال : وفيه وَجْهٌ بمِثْلِه . قال في « الفُروع ِ » : كذا قال .

قوله : فإنِ احْتِيج إلى قَطْعِه قبلَ كَمْالِه ؛ لضَعْفِ الأَصْل ونحوه – كخَوْفِ العَطَشِ ، أو لتَحْسِين بقِيَّتِه - أو كان رُطبًا لا يَجيءُ منه تَمْرٌ ، أو عِنبًا لا يَجيءُ منه زَبِيْبٌ – زادَ في « الكَافِي » : أو يَجِيءُ منه زَبِيبٌ رَدِيءٌ . انتهي . قلتُ : وعلى قِيَاسِه إذا جاءَ منه تَمْرٌ رَدِيءٌ - أُخْرَجَ منه رُطَبًا وعِنَبًا . يعْنِي ، جازَ قَطْعُه ، وإخْراجُ زَكَاتِه منه . قال في « المُغْنِي »(١) ، و « الشَّرْحِ ِ » : وإنْ كان يكْفِي التَّخْفيفُ ،

⁽١) انظر : المغنى ٤/ ١٨٠ .

الإنصاف

ولأنَّ الزكاةَ مُواسَاةٌ ، فلم تَجِبْ عليه مِن غيرِ ما عندَه كرَدِيءِ الجِنْسِ ِ .

لم يَجُزْ قَطْعُ الكُلِّ . قال في « الفُروع ِ » : وفي كلام ِ بعضِهم إطْلاقٌ . فقدَّم المُصَنِّفُ هنا جَوازَ إِخْراجِ الرُّطَبِ والعِنَبِ ، والحَالَةُ هذه ، فله أنْ يُخْرَجَ مِن هذا رُطبًا وعِنبًا مُشاعًا ، أو مَقْسُومًا بعدَ الجِدَادِ ، أو قبلَه بالخَرْصِ ، فيُخَيِّرُ السَّاعِي بينَ قَسْمِه مع ربِّ المالِ قبلَ الجِدَادِ بالخُرْصِ ، ويأْخُذُ نَصِيبَهم شَجَراتٍ مُفْرَدَةً ، وبعدَ الجدَادِ بالكَيْلِ . وهذا الذي قدَّمه المُصنِّفُ هنا ، اخْتارَه القاضي وجماعةٌ مِنَ الأصحاب . قالَه في ﴿ الفُروعِ ِ ﴾ . وصحَّحَه ابنُ تَميم ٍ ، وابنُ حَمْدَانَ وغيرُهما . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « المُحَرَّر » ، و « الفائق » ، و « النَّظْم » ، و « تَجْريدِ العِنايَةِ » . فأوَّلُ كلام القاضي الذي ذكرَه المُصنِّفُ ، وهو تَخْيِيرُ السَّاعِي ، مُوافِقٌ لِمَا قدَّمه المُصنِّفُ ، وباقِي كلامِه مُخالفٌ [٢١٠/١ ظ] للنَّصِّ ، والمَنْصُوصُ ، أنَّه لا يُحْرِجُ إِلَّا يابِسًا. اخْتارَه أبو بَكْرٍ في ﴿ الْخِلَافِ ﴾. وجزَم به في ﴿ الْإِفَاداتِ ﴾، و « الوَجيزِ »، و « المُنَوِّرِ » . وقدَّمه في « الهدايَةِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « التَّلْخِيصِ » ، و « الرِّعايتَيْنِ » ، و « الحاوِيَيْـن » ، و « ابنِ تَميم ٍ » . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . قلتُ : هذا المذهبُ ؛ لأنَّه المنْصُوصُ . واخْتَارَه أَكثرُ الأصحاب . وأطْلَقَهما في « المُذْهَب » . وعنه ، يجوزُ إخْراجُ القِيمَةِ هنا ، وإنْ مَنَعْنا مِن إخْراجِها في غيرِ هذا المَوْضِعِ .

تنبيه : أفادَنا المُصنَنِّفُ ، رَحِمَه اللهُ تعالى ، وُجوبَ الزَّكاةِ فى ذلك مُطْلَقًا . وهو المُذهبُ ، وعليه الأصحابُ قاطِبَةً ، والأَثمَّةُ الأَرْبِعَةُ . قال فى « الفُروعِ » : ويتوَجَّهُ احْتِمالٌ ، يُعْتَبَرُ بَنفْسِه ؛ لأَنَّه مِنَ الخُضرِ ، وهو قوْلُ محمدِ بنِ الْحَسنِ ، واحْتِمالٌ فيما لا يتمرُ ولا يَصِيرُ زَبِيبًا . وهو رِوايَةٌ عن مالِكٍ . انتهى .

فوائد ؛ الأُولَى ، لا تجِبُ فيه الزَّكاةُ حتى يَبْلُغَ حدَّا يكونُ منه خَمْسَةُ أَوْسُقِ تَمْرًا أُو رَبِيبًا . على الصَّحيحِ كغيرِه . اختارَه ابنُ عَقِيلِ وغيرُه . وجزَم به

الإنصاف المُصنِّفُ ، والشَّارِحُ ، وابنُ رَزِينِ في « شَرْحِه » ، وغيرُهم . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : هذا أُصحُّ . وقيلَ : يُعْتَبَرُ نِصابُه رُطَبًا وعِنَبًا . قال في « الفُروعِ » : الْحتارَه غيرُ واحدٍ ؛ لأنَّه نِهايَتُه ، بخِلافِ غيره . وأَطْلَقَهما في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ . وهما وَجْهَانِ عَنْدَ الْأَكْثَرِ ، ورِوَايَتَانِ في « المُسْتَوْعِبِ » . فعلى ما اخْتَارَه القاضي ، وجماعةٌ ، وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، والمُصنِّفُ ، وغيرُهما في أصْل المسْأَلَةِ ، لو أَتْلَفَ ربُّ المالِ نَصِيبَ الفُقَراء ، ضَمِنَ القِيمَةَ كالأَجْنَبِيِّ . ذكَرَه القاضي . وجزَم به في « الكافِي » . وعلى المنصُوص ، يجبُ في ذِمَّتِه تَمْرًا أو زَبيبًا . ولو أَتْلَفَ ربُّ المالِ جميعَ الثَّمَرةِ ، فعليه قِيمَةُ الواجب ، على قوْل القاضي ومَن تابَعَه ، كما لو أَتْلَفَها أَجْنَبِيٌّ . وعلى المَنْصُوصِ ، يَضْمَنُ الواجِبَ في ذِمَّتِه تَمْرًا أو زَبِيبًا ، كغيرِهما إذا أَتْلَفَه ، فلو لم يَجِدِ التَّمْرَ أو الزَّبِيبَ في المَسْأَلَتَيْن ، يَقِيَ الواجبُ في ذِمَّتِه يُخْرجُه إذا قَدَرَ . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . وقيلَ : يُخْرِجُ قِيمَتَه في الحالِ . وهما رِوايَتَانِ في « الإرْشادِ » ، ووَجْهانِ فى غيرِه . وهما مَبْنِيَّانِ على جَوازِ إخْراجِ القِيمَةِ عندَ إعْوازِ الفَرْضِ ، كما تقدُّم في كَلام المُصنِّفِ . وذكر هذا البِناءَ المَجْدُ ، وصاحِبُ « الفُروع ِ » ، وغيرُهما ، وهي طرِيقَةٌ ثَانِيَةٌ في « الفُروع ِ » وغيرِه . الثَّانيةُ ، لو أَخْرَجَ قِيمَةَ الواجِبِ هنا ، ومَنَعْنا مِن إِخْراجِ القِيمَةِ ، لم يَجُزْ ذلكِ في إحْدَى الرِّوايتَيْن كغيرِه . قدَّمه ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدَانَ ، وصاحِبُ « الحاويْين » . وعنه ، يجوزُ ، دَفْعًا لمَشَقَّةِ إخْراجِه رُطَّبًا بعَيْنِه ، فإنَّه عندَ أَخْذِه قد لا يَحْضُرُه السَّاعِي والفَقيرُ، ويَخْشَى فَسادَه بالتَّأْخِيرِ، ولذلك أَجَزْنا للسَّاعِي بَيْعَه، وللمُخْرجِرِ شِراءَه مِن غير كَراهَةٍ . قالَه المَجْدُ . وأَطْلَقَهما هو وصاحِبُ « الفُروعِ » . الثَّالثةُ ، لا يجوزُ قطْعُ ذلك إلَّا بإِذْنِ السَّاعِي إِنْ كان ، وإلَّا جازَ . الرَّابعةُ ، لو قطَعَه قبلَ الوُجوبِ لأَكْلِه حِصْرِمًا، أو خِلَالًا، أو لبَيْعِه، أو تَحْفِيفِه عَن النَّحْل، أو

وَقَالَ الْقَاضِى : يُخَيَّرُ السَّاعِى بَيْنَ قَسْمِهِ مَعَ رَبِّ الْمَالِ قَبْلَ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهُ الْ الْجُذَاذِ وَبَعْدَهُ ، وَبَيْنَ بَيْعِهِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ . وَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ لَا يُخْرِجُ إِلَّا يَابِسًا ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ شِرَاءُ زَكَاتِهِ .

(وقال القاضى : يُخَيَّرُ السَّاعِي) إذا أراد ذلك رَبُّ المالِ ، بينَ أَن يُقاسِمَ الشرح الكبر رَبَّ المالِ (قبلَ الجِدَادِ) بالخَرْصِ ، ويَأْخُذَ نَصِيبَهم نَخَلاتٍ مُنْفَرِدَةً ، يَأْخُذُ ثَمَرَتَها ، وبينَ أَن يَجُدَّها ، ويُقاسِمَه إيَّاها بالكَيْلِ ، ('ويَقْسِمَ الثَّمَرَةَ') في الفُقَراءِ (وبينَ بَيْعِها) مِن رَبِّ المالِ (ومِن غيرِه) قبلَ الجَدادِ وبعدَه ، ويَقْسِمَ ثَمَنَها (والمَنْصُوصُ أَنَّه لا يُخْرِجُ إلَّا يابِسًا ، وأَنَّه لا يجوزُ) له (شِراءُ زَكاتِه) اخْتارَه أبو بكرٍ ؛ لأنَّ اليابِسَ حالُ الكَمالِ

لتَحْسِينِ الباقِي، أو لمَصْلَحَةٍ ما، لم تَجِبِ الزَّكاةُ، وإنْ قَصَدَ به الفِرارَ، وجَبَتِ الزَّكاةُ.

الإنصاف

في تلك الحالِ . والدَّلِيلُ على أنَّه لا يَجُوزُ له شِراءُ زَكَاتِه حَدِيثُ عُمَرَ حينَ

تنبيه: قولُه فى تَتِمَّةِ كلامِ القاضى: يُخَيَّرُ السَّاعِى بينَ بَيْعِه منه أو مِن غيرِه . والمنصوصُ أنَّه لا يَجُوزُ له شِراءُ زكاتِه . اعلمْ أنَّ الصَّحيحَ مِنَ المذهبِ ، لا يجوزُ للإِنْسانِ شِراءُ زكاتِه مُطْلَقًا . وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، ونصَّ عليه ، وقدَّمه فى للإِنْسانِ شِراءُ زكاتِه مُطْلَقًا . وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، ونصَّ عليه ، وقدَّمه فى « الفُروعِ » . وقال : هو أشهرُ . قال المَجْدُ فى « شَرْحِه » : صرَّح جماعةٌ مِن أصحابِنا ، وأهْلُ الظَّاهِرِ أنَّ البَيْعَ باطِلٌ . احْتَجَّ الإمامُ أحمدُ بقوْلِه عليه أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلام : « لا تَشْتَرِه ولا تَعُدْ فى صَدَقَتِك » . وعلَّلُوه بأنَّه وَسِيلَةٌ إلى اسْتِرْ جاعِ شيء منها ؛ لأنَّه يُسامِحُه رَغْبَةً أو رَهْبَةً. وعنه ، يُكْرَهُ شِراؤُها. اختارَه القاضى وغيرُه.

⁽١ - ١) سقط من : الأصل .

الشرح الكبير اسْتَأْذَنَ النبيُّ عَلِيلًا في شِراء الفَرَس الذي حَمَل عليه فِقال: ﴿ لَا تَشْتَرِهِ وَلَا تَعُدْ َفِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ بَاعَكَهُ بدِرْهَم »`` . فإن قِيلَ : فهَلَّا قُلْتُمُ : لا زَكَاةَ فِي الْعِنَبِ وَالرُّطَبِ الذِي لَا يَجِيءُ مَنْهُ زَبِيبٌ ، ``وَلَا تَمْرٌ'` ؛ لكُوْنِهُ

الإنصاف وقدَّمه في « الرِّعايتَيْن » ، و « النَّظْم ِ » ، والمَجْدُ في « شَرْحِه » ، و « الفائقي » . وقال ف ﴿ الوَجِيزِ ﴾ : ولا يَشْتَرِيها لغيرِ ضَرْورَةٍ . وقدَّمه في ﴿ الرِّعايَةِ ﴾ في هذا الباب . وعنه ، يُباحُ شِراؤُها كما لو وَرِثَها . نصَّ عليه . وأطْلَقَهُنَّ في ﴿ الحَاوِيَيْنِ ﴾ .

فوائد ؛ منها ، لو رجَعَتِ الزَّكاةُ إلى الدَّافِعِ بإرْثٍ ، أُبِيحَتْ له عندَ الأئمَّةِ الأَرْبَعَةِ . قال في « الفُروع ِ » : وعلَّله جماعةٌ بأنَّه بغير فِعْلِه . قال : فيُؤْخَذُ منه أنَّ كلُّ شيءِ حصَل بفِعْلِه، كالبَيْعِ، ونُصوصُ أحمدَ إنَّما هي في الشِّراءِ. وصرَّح في روايَةٍ عليِّ بنِ سَعِيدٍ ، أنَّ الهِبَةَ كالمِيراثِ . ونقَل حَنْبَلُّ ، ما أرادَ أنْ يَشْتَرِيَه فَلا ، إذا كان

⁽١) أخرجه البخارى ، في : باب هل يشتري صدقته ... ، من كِتاب الزكاة ، وفي : باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ، وباب إذا حمل رجل على فرس فهو كالعمري والصدقة ، من كتاب الهبة ، وفي : باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت ، من كتاب الوصايا ، وفي . باب الجعائل والحملان في السبيل ، وباب إذا حمل على فرس فرآها تباع ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ٢ / ١٥٧ ، ٣ / ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٤ / ٦٥ ، ٦٤ ، ٧١ . ومسلم ، في : باب كراهية شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه ، من كتاب الهبات . صحيح مسلم ٣ / ١٢٤٠ ، ١٢٤٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل بيتاع صدقته ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية العود في الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذي ٣ / ١٧٤ . والنسائي ، في : باب شراء الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٨٢ . وابن ماجه ، في : باب الرجوع في الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٩٩ . والإمام مالك ، في : باب اشتراء الصدقة والعود فيها ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند . 1. 7 . 00 . 72 . 7 / 7 . 02 . 2 . . 77 . 70 / 1 (٢ - ٢) سقط من : م .

لا يُدَّخُونُ ، فهو كالخَضْراواتِ . قُلْنا : بل يُدَّخُو في الجُمْلَةِ ، وإنَّما لم يُدَّخُو هُلُهُنا ؟ لأنَّ أَخْذَه رُطَبًا أَنْفَعُ ، فلم تَسْقُطْ منه الزكاةُ بذلك . ولا تَجِبُ فيه الزكاةُ حتى يَبْلُغَ حَدًّا يكونُ منه خَمْسَةُ أَوْسُقِ تَمْرًا أَو زَبِيبًا ، إلَّا على الرِّوايَةِ الأُخْرَى . فإن أَتْلَفَ رَبُّ المالِ هذه الثَّمَرة ، فقال القاضى : عليه الرِّوايَةِ الأُخْرَى . فإن أَتْلَفَ رَبُّ المالِ هذه الثَّمَرة ، فقال القاضى : عليه قيمتُها ، كما لو أَتْلَفَها غيرُه . وعلى قول أبى بكر : يَجِبُ عليه العُشْرُ تَمْرًا أو زَبِيبًا ، كما في غيرِ هذه الثَّمَرة . قال : فإن لم يَجِد التَّمْرَ ، ففيه وَجُهان ؟ أَخَدُهُما ، تُؤْخَذُمنه قِيمَتُه . والثّانِي ، يَبْقَى في ذِمَّتِهِ إلى أَن يَجِدَه ، فيا تَيى به .

الإنصاف

شيءٌ جَعَلَه للهِ ، فلا يُرْجِعُ فيه . واحْتَجَّ المَجْدُ للقولِ بصِحَّةِ الشِّراءِ ، بأنَّه يَصِحُّ أَنْ يأْخُذَها مِن دَيْنِه ، ويأْخُذَها بِهِبَةٍ وَوَصِيَّةٍ ، فَبِعِوضِ (١) أُولَى . ومنها ، قال فى « الفُروع » : ظاهِرُ كلام الإمام أحمد ، أنَّه سُواءٌ اشْتَراها ممَّن أخذَها [٢١١/١] منه ، أو مِن غيرِه . قال : وهو ظاهِرُ الخَبَرِ . ونقله أبو داؤد فى فَرس خميل (٢) . وهو الذى قدَّمه فى « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » ؛ فإنَّه قال : ويُكْرَهُ شِراءُ زَكاتِه ، وصَدَقَتِه . وقيل : ممَّن أخذَها منه . انتهى . قلتُ : وظاهِرُ مَن علل بأنَّه يُسامِحُه ، أنَّ مَخْصُوصٌ بِمَن أَخذَها . وقال فى « الفُروع ِ » أيضًا : وكذا ظاهِرُ كلامِهم ، أنَّ النَّهى يَخْتَصُّ بِعَيْنِ الزَّكاةِ ، ونقل حَنْبُل ، وما أرادَ أَنْ يَشْتَرِيَه به ، أو شيئًا مِن نِتاجِه فلا ") . ومنها ، الصَّدَقَةُ كالزَّكاةِ فيما تقدَّم مِنَ الأَحْكام ِ ، لا أعلمُ فيه خِلافًا .

⁽١) في ا : « فيعوض منها » .

⁽٢) في ١: « حميد ».

⁽٣) سقط من: ١.

المنع وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْعَثَ الْإِمَامُ سَاعِيًا إِذَا بَدَا صَلَاحُ الثَّمَرِ ، فَيَخْرُصَهُ عَلَيْهِمْ ؛ لِيَتَصَرَّفُوا فِيهِ .

الشرح الكبير

٩٠٦ - مسألة : (ويَنْبَغِي أَن يَبْعَثَ الإِمامُ ساعِيًا إِذَا بَدَا الصَّلاحُ في الثَّمَرِ ، فَيَخْرُصُه عليهم ؛ ليَتَصَرَّفُوا فيه) فَيَعْرِفَ بذلك قَدْرَ الزكاقِ، ويُعَرِّفُ المالكَ ذلك . وممَّن كان يَرَى الخَرْصَ ؛ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ، وسَهْلَ بنُ أَبِي حَثْمَةَ (١) ، ومَرْوانُ (١) ، والقاسمُ بنُ محمدٍ ، والحسنُ ، وعَطاءٌ ، والزُّهْرِيُّ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وأكْثَرُ أهلِ العلم . وحُكِيَ عن الشُّعْبِيِّ ، أَنَّ الخَرْصَ يِدْعَةٌ . وقال أهلُ الرَّأْي : الخَرْصُ ظَنُّ وتَخْمِينٌ ، لا يَلْزَمُ بِهِ جُكُمٌ ، وإنَّما كان تَخْوِيفًا للأكَرَةِ(٣) مِن الخِيانَةِ . ولَنا ، ما رَوَى عَتَّابُ بنُ أُسِيدٍ ، أنَّ النبيَّ عَلِيلًا كان يَبْعَثُ على النَّاس من يَخْرُصُ عليهم كُرُومَهم وثِمارَهُم . رَوَاه أبو داودَ ، وابنُ ماجه ، والتُّرْمِذيُّ (ْ) .

الإنصاف

قوله : ويَنْبَغَى أَنْ يَبْعَثَ الإمامُ ساعِيًا إذا بَدَا صَلاحُ الثُّمَر ، فَيَخْرُصَه عليهم ؛ لَيَتَضَرُّ فُوا فيه . بَعْثُ الإِمامِ ساعِيًا للخَرْصِ مُسْتَحَبُّ مُطْلَقًا ، وعليه جماهيرُ الأصحاب ، وقطَع به أكثُرُهم . وذكر أبو المَعالى ابنُ مُنجَّى ، أنَّ نَحْلَ البَصْرَةِ لا َ

⁽١) سهل بن أبى حثمة بن عبد الله الأنصاري الأوسى ، ولد سنة ثلاث من الهجرة وتوفي النبي عَلَيْكُ وله ثمان سنين ، وحفظ عن النبي عَلِيلَهُ ، وتوفى في أيام معاوية . أسد الغابة ٤٦٨/٢ .

⁽٢) مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموى ، ولد على عهد رسول الله ﷺ ، و لم يره ، وكان واليا في أيام معاوية ومن بعده من الأمويين ، واغتيل بعد ذلك . أسد الغابة ٥ / ١٤٥ .

⁽٣) الأكرة: الحُرّاث.

⁽٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في خرص العنب ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٧١/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الخرص ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذي ١٤٣/٣ ، ١٤٣ . وابن ماجه ، في : باب خرص النخل والعنب ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٢/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب شراء الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٨٢/٥ .

وفي لَفْظٍ ، قال : أَمَرَ رسولُ الله عَلَيْكُ أَن يُخْرَصَ [١٦٠/٢ ط] العِنَبُ كما يُخْرَصُ النَّخْلُ وتُؤْخَذَ زَكَاتُه زَبِيبًا ، كَما تُؤْخَذُ زَكَاةُ النَّخْلَ تَمْرًا . وقالت عائشةُ ، وهي تَذْكُرُ شَأْنَ خَيْبَرَ : كان النبيُّ عَلَيْكُ يَبْعَثُ عبدَ اللهِ بنَ رَواحَةَ إِلَى يَهُودَ ، فَيَخْرُصُ عليهم النَّخْلَ حينَ يَطِيبُ قبلَ أَن يُؤْكَلَ منه . رَواه أبو داودَ(') . وقَوْلُهم : هو ظنُّ . قُلنا : بل هو اجْتِهادٌ في مَعْرِفَةِ قَدْرِ الثَّمَر بالخَرْص ، الذي هو نَوْعٌ مِن المَقادِير ، فهو كَتَقُويم المُتْلَفاتِ . وَوْقْتَ الخَرْصِ حَينَ يَبْدُو الصَّلاحُ ؛ لحديثِ عائشةَ ، ولأنَّ فائِدَةَ الخَرْصِ مَعْرِفَةُ قَدْرِ الزكاةِ ، وإطْلَاقُ أَرْبابِ الثِّمارِ في التَّصَرُّفِ فيها ، وإنَّما تَدْعُو الحاجَةُ إلى ذلك حينَ يَبْدُو الصَّلاحُ .

يُخْرَصُ . وقال : أَجْمَعَ عليه الصَّحَابَةُ ، وفُقهاءُ الأَمْصارِ . وعلَّلَ ذلك بالمَشَّقةِ وغيرها . قال في « الفُروع ِ » : كذا قال .

تنبيه : قوله : يَنْبَغِي . يعْنِي ، يُسْتَحَبُّ .

فوائد ؛ الأُولَى ، لا يُخْرَصُ غيرُ النَّخْلِ والكَرْم . على الصَّحيح مِنَ المذهبِ ، وعليه الجُمْهورُ . وقال ابنُ الجَوْزِيِّ : يُخْرَصُ غيرُ الزَّيْتُونِ . قال في « الفَروعِ » : كذا قال . ولا فَرْقَ . الثَّانيةُ ، يُعْتَبُرُ كُوْنُ الخارِصِ مُسْلِمًا أُمِينًا خَبِيرًا . بلا نِزاعٍ . ويُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَّهَم . و لم يذْكُرُه جماعَةٌ مِنَ الأصحابِ ؟ منهم ابنُ تَميم ، وابنُ حَمْدانَ ، وصاحِبُ « الحاوِي » . وقيل : عَدْلٌ . ولا يُعْتَبَرُ كُوْنُه حُرًّا . على

⁽١) فى : باب متى يخرص التمر ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب فى الخرص ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود 1 / 777 / 7 / 777 .

كم أخرجه الدارقطني ، في : باب في قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٣٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٦٣ .

فصل : ويُجْزِئُ خارِصٌ واحِدٌ ؛ لأنَّ النبيُّ عَلِيُّكُ كَانَ يَبْعَثُ ابنَ رَواحَةَ يَخْرُصُ ، و لم يُذْكَرْ معه غيرُه ، ولأنَّ الخارِصَ يَفْعَلُ ما يُؤَدِّيه إليه اجْتِهادُه ، فهو كالحاكِم (١) والقائِف ، ويُعْتَبَرُ فيه أن يكونَ أمِينًا كالحاكِم (١) . ٧ • ٩ – مسألة : ﴿ فَإِنْ كَانَ أَنُواعًا ، خَرَصَ كُلُّ نَوْعٍ وَحْدَهِ ﴾ لأنَّ الأَنْواعَ تَخْتَلِفُ ؛ فمنها ما يَكْثُرُ رُطَبُه ويَقِلُّ تَمْرُه' ٢) ، ومنها بالعَكْس ،

الإنصاف الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . قدَّمه في « الفُروع ِ » وغيرِه . وقيلَ : يُشْتَرَطُ . قال في « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » : حُرٌّ في الأَشْهَرِ . وجزَم به في « الفائقِ » . الثَّالثةُ ، يَكْفِي خارِصٌ واحِدٌ . بلا نِزاعٍ بينَ الأصحابِ ، ووَجَّهَ في ﴿ الْفُروعِ ۗ ﴾ تَخْرِيجًا بأنَّه لا يَكْفِي إِلَّا اثْنَانَ ، كَالْقَائِفِ عَنْدَ مَن يقولُ به . الرَّابِعَةُ ، أُجْرَةُ الخَرْصِ على ربِّ النَّحْلِ والكَرْمِ . جزَم به في « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، وغيرِهم . وقال في « الفُروعِ » : ويتَوَجَّهُ فيه ما يأتِي في حَصَادٍ . الخامِسَةُ ، كَرِهَ الإِمامُ أَحمَدُ الحَصَادَ والجِدَادَ لِيْلًا . السَّادِسَةُ ، يَلْزَمُ خَرْصُ كُلِّ نَوْعٍ وحدَهُ ؛ لاخْتِلافِ الأَنْواعِ وَقْتَ الجَفَافِ ، ثم يُعَرَّفُ المَالِكُ قَدْرَ الزَّكَاةِ ، ويُخَيِّرُ بينَ أَنْ يَتَصَرَّفَ بما شاءَ ، ويَضْمَنَ قَدْرَهَا ، وبينَ حِفْظِها إلى وَقْتِ الجَفافِ ، فإنْ لم يَضْمَنِ الزَّكاةَ وتصَرَّفَ ، صحَّ تَصَرُّفُه . قال في « الرِّعايَةِ »: وكُرِهَ . وقيل : يُباحُ . وحكَى ابنُ تَميم عنِ القاضي ، أنَّه لا يُباحُ التَّصَرُّفُ ، كَتَصَرُّفِه قبلَ الخَرْصِ . وأنَّه قال في مَوْضِع ٓ آخَرَ : له ذلك كَالُوضَمِنَهَا . وعليهما ، يصِعُ تَصَرُّفُه . وإنْ أَتْلَفَهَا المَالِكُ بعدَ الخَرْصِ ، أو تَلِفَتْ بتَفْريطِه ، ضَمِنَ زَكاتُها بخُرْصِها تَمْرًا . على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ ؛ لأنَّه يَلْزَمُه

⁽١) في م: (كالحكم) .

⁽۲) في م: « ثمره » . ·

وهكذا العِنَبُ ، ولأنّه يَحْتاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِ كُلِّ نَوْعٍ حتى يُخْرِجَ عُشْرَه . • • • • • • • مسألة : (وإن كان نَوْعًا وَاحِدًا ، فله خَرْصُ كُلِّ شَجَرَةٍ وَحْدَها) فَيُطِيفُ بها (وله خَرْصُ الجَمِيعِ دَفْعَةً واحِدَةً) دَفْعًا للمَشَقَّةِ ، ويَنظُرُ كُم يَجِيءُ منه تَمْرًا أو زَبِيبًا ، ثم يُعَرِّفُ المالِكَ قَدْرَ الزكاةِ ، ويُخيِّرُه بينَ أَن يَضْمَنَ قَدْرَ الزكاةِ ، ويَتَصَرَّفَ فيها بما شاء مِن أكل أو غيرِه ، وبينَ حِفْظِها إلى وَقْتِ الجِدَادِ والجَفافِ ، فإن حَفِظَها وجَفَّفَها فعليه زكاة ولمَوْجُودِ لا غَيرُ ، سَواءٌ احْتارَ الضَّمانَ أو الحِفْظ ، وسَواءٌ كانت أكثر ممّا خَرَصَه الخارِصُ أو أقلَّ . وبهذا قال الشافعيُّ . وقال مالكُّ : يَلْزَمُه ما قال الخارِصُ ، زاد أو نَقَص ، إذا كانتِ الزكاةُ مُتَقارِبَةً . وعن أحمدَ نَحْوُ ذلك ، فإنَّه قال : إذا خَرَص الخارِصُ ، فإذا فيه فَضْلٌ كَثِيرٌ ، مثلُ ذلك ، فإنَّه قال : إذا خَرَص الخارِصُ ، فإذا فيه فَضْلٌ كَثِيرٌ ، مثلُ

الإنصاف

تُجْفِيفُ هذا الرُّطَبِ بِخِلافِ الأَجْنَبِيِّ . وعنه ، رُطَبًا كَالأَجْنَبِيِّ ، فإنَّه يَضْمَنُهُ بِمِثْلِه رُطَبًا يَوْمَ التَّلَفِ . وقيل : بقِيمَتِه رُطَبًا . قال في « الفُروع ِ » : قدَّمه غيرُ واحدٍ . وتقدَّم قرِيبًا ، إذا أَتْلَفَ رَبُّ المَالِ نَصِيبَ الفُقَراءِ أو جميعَ المَالِ ، فيما إذا كان لا يَجِيءُ منه تَمْرٌ ولا زَبِيبٌ ، أو تَلِفَتْ بغيرِ تَفْرِيطٍ . السَّابِعَةُ ، لو حَفِظَهَا إلى وَقْتِ الإِخْرَاجِ ، منه تَمْرٌ ولا زَبِيبٌ ، أو تَلِفَتْ بغيرِ تَفْرِيطٍ . السَّابِعَةُ ، لو حَفِظَهَا إلى وَقْتِ الإِخْرَاجِ ، وَكَى المُوجودَ فقط ، سواءً وافَقَ قَوْلَ الخارِصِ أولا ، وسواءً اختارَ حِفْظَهَا ضَمانًا بأنْ يتَصَرَّفَ ، أو أَمانَةً ؛ لأَنَّها أَمانَةٌ كالوَدِيعَةِ ، وإنَّما يعْمَلُ بالاجْتِهادِ مع عدَم تَبَيْنِ الطَّاهِرَ الإصابَةُ . وعنه ، يَلْزَمُه ما قالَ الخارِصُ ، مع تَفَاوُتِ قَدْرٍ يَسِيرٍ المَّعْفِقُ في مِثْلِه . وقال في « الرِّعائِةِ » : لا يغْرَمُ ما لم يُفَرِّطُ ولو نُحرِصَتْ . وعنه ، يُذَمِّم . انتهى . انتهى .

الشرح الكبر الضُّعْفِ ، تَصَدَّقَ بالفَضْل ؛ لأنَّه يَخْرُصُ بالسُّويَّةِ ؛ لأنَّ الحُكْمَ انْتَقَلَ إلى ما قال السَّاعِي ، بدَلِيل وُجُوبِ ما قال عندَ تَلَفِ المال . ولَنا ، أنَّ الزكاةَ أَمَانَةٌ ، فلا تَصِيرُ مَضْمُونَةً بالشُّرْطِ ، كالوَدِيعَةِ ، ولا نُسَلِّمُ أَنَّ الحُكْمَ انْتَقَلَ إلى ما قال السَّاعِي ، وإنَّما يُعْمَلُ بقَوْلِه إذا تَصَرَّفَ في الثَّمَرَةِ ولم يَعْلَمْ قَدْرَها ؟ لأنَّ الظَّاهِرَ إصابَتُه . قال أحمد : إذا تَجافَى السُّلْطانُ عن شيء مِن العُشْر ، يُخْرِجُه فَيُؤَدِّيه . وقال : إذا حَطُّ مِن الخَرْص عن الأرْض ، يَتَصَدَّقُ بقَدْر مَا نَقَصُوه مِن الخَرْصِ ، وإن أَخَذَ منهم أَكْثَرَ مِن الواجبِ عليهم ، فقال أَحْمَدُ : يُحْتَسَبُ لهُم مِن الزكاةِ لسَنَةٍ أُخْرَى . ونَقَل عنه أبو داودَ : لا يُحْتَسَبُ بِالزِّيادَةِ ؟ لأنَّ هذا غَصْبٌ . اخْتارَه أبو بكر . قال شيخُنا(١) : ويَحْتَمِلَ الجَمْعُ بينَ الرِّوايَتَيْن ، فيُحْتَسَبُ إِذَا نَوَى صَاحِبُه بِهِ التَّعْجِيلَ ، ولا يُحْتَسَبُ إِذَا لَمْ يَنُو .

فصل: وإذا ادَّعَى رَبُّ المال غَلَطَ الخارص ، وكان ما ادَّعاه مُحْتَمِلًا ، قُبِلِ قَوْلُه بغير يَمِينِ ، وإن لم يَكُنْ مُحْتَمِلًا ، مثلَ أنِ ادَّعَى غَلَطَ النَّصْفِ ونَحْوِه ، لم يُقْبَلْ ؛ لأنَّه لا يَحْتَمِلُه ، فيُعْلَمُ كَذِبُهُ . وإن قال : لم يَحْصُلْ في يَدِي إِلَّا كَذَا . قُبِل قُولُه ؛ لأنَّه قد يَتْلَفُ بَعْضُه بآفَةِ لا نَعْلَمُها ١٠٠٠ .

فصل : فإن أَتْلَفَ رَبُّ المالِ الثَّمَرَةَ ، أو تَلِفَتْ بتَفْرِ يطِه بعدَ خَرْصِها ، فعليه ضَمانَ نَصِيبِ الفَقَرَاءِ بالخَرْصِ ، وإن أَتَّلْفَها أَجْنَبِيٌّ ، فعليه قِيمَةُ ما

⁽١) في : المغنى ٤/٧٧ .

⁽٢) في الأصل: « يعلمها » .

أَتْلَفَ . والفَرْقُ بينَهما أَنَّ رَبَّ المَالِ وَجَب عليه تَجْفِيفُ هذا الرُّطَبِ بخِلافِ الأَجْنَبِيِّ ، ولهذا قُلنا في مَن أَتْلَفَ أَضْحِيتَه (') المُعَيَّنة : فعليه أَضْحِية مَن مَكَانَها . وإن تَلِفَتْ بِجائِحة مِن مَكَانَها . وإن تَلِفَتْ بِجائِحة مِن مَكَانَها . وإن السَّماء ، سَقَط عنهم الخَرْصُ . نَصَّ عليه ؛ لأَنَّها تَلِفَتْ قبلَ اسْتِقْرارِ زَكَاتِها ، وإنِ ادَّعَى تَلَفَها ، قبِل قولُه بغير يَمِين ، وقد ذكر ناه .

٩٠٩ – مسألة: (ويَجِبُ أَن يَتْرُكَ فِي الخَرْصِ لَرَبِّ المَالِ الثُّلُثَ أَو الرُّبْعَ) تَوْسِعَةً على رَبِّ المَالِ ؛ لأَنَّه يَحْتاجُ إلى الأَكْلِ هو وأَضْيافُه، ويُطْعِمُ جِيرانَه وأَهْلَه، ويَأْكُلُ منها المَارَّةُ، ويكونُ فِي الشَّمَرةِ السّاقِطَةُ، ويَطْعِمُ جِيرانَه وأَهْلَه، ويَأْكُلُ منها المَارَّةُ، ويكونُ في الشَّمَرةِ السّاقِطَةُ، ويَنْتابُها الطَّيْرُ، فلو اسْتَوْفَى الكُلَّ منهم أَضَرَّ بهم. وبهذا قال إسحاقُ، وأبو عُبَيْدٍ. والمَرْجِعُ في تَقْدِيرِ المَتْرُوكِ إلى اجْتِهادِ السّاعِي، فإن رَأَى الأَكلَة كَثِيرًا تَرَك الرُّبْعَ ؛ لِما روَى سَهْلُ بنُ أَبِي حَثْمَةَ ، أَنَّ رسولَ كَثِيرًا تَرَك الثَّلُثَ ، وإلَّا تَرَك الرُّبْعَ ؛ لِما روَى سَهْلُ بنُ أَبِي حَثْمَةَ ، أَنَّ رسولَ

الإنصاف

قوله: ويَجِبُ أَنْ يَتُرُكَ فِي الحَرْصِ لِرَبِّ المَالِ الثُلُثَ أَو الرُّبْعَ. بحَسَبِ اجْتِهادِ السَّاعِي ، بحَسَبِ الْمُتَعِيحِ مِنَ السَّاعِي ، بحَسَبِ المَصْلَحَةِ ، فيَجِبُ على السَّاعِي فِعْلُ ذلك . على الصَّحيح مِنَ المَدْهبِ ، وعليه أَكْثُرُ الأصحابِ . وقال القاضي في « شَرْحِ المُذْهَبِ » : التَّلْثُ كَثِيرٌ ، لا يَتُرُكُ وقال الآمِدِيُّ، وابنُ عَقِيلٍ: يَتُرُكُ قَدْرَ أُكْلِهم وهَدِيَّتِهم بالمَعْروفِ ، كثِيرٌ ، لا يَتُركُ . وقال النَّ تَميم : وهو أصحُّ . قال في « الرِّعايَةِ » : وقيل : هو أصحُّ . الله تَحْدِيدٍ . قال ابنُ حامِد : إنَّما يُتَرَكُ في الخَرْصِ إذا زادَتِ الثَّمَرَةُ على النَّصابِ ، فلو التَّهي . وقال ابنُ حامِد : إنَّما يُتَركُ في الخَرْصِ إذا زادَتِ الثَّمَرَةُ على النَّصابِ ، فلو كانتُ نِصابًا فقط ، لم يُتَركُ شيءٌ .

⁽١) في م : « ضحيته » .

الشرح الكبير اللهِ عَلِيلَةَ كان يقولُ: ﴿ إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثُّلُثَ ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا النُّلُثَ فَدَعُوا الرُّبعَ » . رَواه أبو داودَ ، والنَّسائِيُّ ، والتُّرْمِذيُّ (١) . وروَى أَبُو عُبَيْدٍ (١٠) ، بإسْنادِهِ ، عن مَكْحُول ، قال : كان رسولُ اللهِ عَلَيْكُ إذا بَعَث الخَرَّاصَ قال : « خَفُّفُوا على النَّاسِ ، فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرِيَّةَ وِالْوَاطِئَةَ وَالْأَكَلَةَ » . قال أبو عُبَيْدٍ : الواطِئَةُ ؛ السّابلَةُ ، سُمُّوا بذلك لوَطْئِهم بلادَ الثِّمار مُجْتازين . والأَكَلَةُ : أَرْبابُ الثِّمارِ وأَهْلُوهم ، ومَن لَصِق بهم . ومنه حديثُ سَهْل ِ في مالِ سعدِ بن أبي سَعْدٍ ، حينَ قال : لولا أنِّي وَجَدْتَ فيه أَرْبَعِين عَرِيشًا لخَرَصْتُه تِسْعَمائةِ (٣) وَسَقِ ، فكانت تلك العُرُشُ لهو لاءِ الأَكَلَةِ(١٠) . والعَرِيَّةُ ؟ النَّخْلَةُ أو النَّخَلاتُ يَهَبُ إِنْسانًا ثَمَرَتَها . فجاء عن

الإنصاف

تنبيهان ؛ أحدُهما، هذا القَدْرُ المَثْرُوكُ للأَكْلِ لا يكْمُلُ به النِّصابُ. على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . نصَّ عليه . وقدَّمه في ﴿ الفُروع ِ ﴾ ، و ﴿ ابن تَميمِ ﴾ ، و « الرِّعايَةِ » ، وغيرهم . واختارَ المَجْدُ ، أنَّه يُحْتَسَبُ به مِنَ النِّصاب ، فيَكْمُلُ به ، ثم يأْخُذُ زكاةَ الباقِي سِوَاه . الثَّاني ، لو لم يأْكُلْ ربُّ المالِ المَثْروكَ له بلا خَرْصٍ، أَخَذَ زَكَاتُه . على الصَّحيح ِ [٢١١/١ ظ] . جزَم به المَجْدُ في ﴿ شَرْحِه ﴾ ، وابنُ

⁽١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الخرص ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٧٢/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الخرص ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذي ٣ / ١٤١ . والنسائي ، في : باب كم يترك الخارص ، من كتاب الزكاة . المجتبي ٣٢/٥ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب في الخرص ، من كتاب البيوع .سنن الدارمي ٢٧٢/٢ : والإمام أحمد ، في : المسند ٣، ٢/٤ ، ٢/٤ ، ٣ . (٢) في : الأموال ٤٨٧ .

كما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما ذكر في خرص النخل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٩٥ .

⁽٣) فى النسخ : « بسبعمائة » . والمثبت من الأموال . وانظر المغنى ١٧٨/٤ .

⁽٤) رواه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٨٧ ، ٤٨٨ .

للقنع

النبيِّ عَلِيْكُ أَنَّه قال : « لَيْسَ فِي الْعَرَايَا صَدَقَةٌ »(') . والحُكْمُ في العِنَبِ الشرح الكبير كالحُكْم في العِنَبِ الشرح الكبير كالحُكْم في الرُّطَبِ سَواءٌ ؛ لأنَّه في مَعْناه .

• ٩ ١ - مسألة : (فإن لم يَفْعَلْ ، فلرَبِّ المالِ الأَكْلُ بقَدْرِ ذلك ، ولا يُحْتَسَبُ عليه) نَصَّ عليه أحمد ؛ لأنَّه حَقَّ لهم ، فإن لم يُخْرِجِ الإمامُ خارِصًا ، فاحْتاجَ رَبُّ المالِ إلى التَّصَرُّفِ في الثَّمَرَةِ فأَخْرَجَ خارِصًا ، جاز أن يَأْخُذَ بقَدْرِ ذلك . ذَكَرَه القاضى . فإن خَرَصِ هو وأخذ بقَدْرِ ذلك ، خاز ، ويَحْتاطُ أن لا يَأْخُذُ أَكْثَرَ ممّاله أَخْذُه ، ثم إن بَلغ الباقيي نِصابًا زكاه ، وإلَّا فلا .

الإنصاف

تَميم ، وابنُ رَجَب في « القاعِدَةِ الحادِيَةِ والسَّبْعِين » ، وغيرُهم . وقدَّمه في « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » . وقال صاحِبُ « الفُروع ِ » : دَلَّ النَّصُّ الذي في المسْأَلَةِ قبلَها على أنَّ ربَّ المَالِ لو لم يأكُلُ شيئًا ، لم يُزَكِّه (١) ، كما هو ظاهِرُ كلام جماعَةٍ ، وأظُنُّ بعضَهم جزَم به أو قدَّمه ، وذكره في « الرِّعايَةِ » احْتِمالًا له . انتهى .

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : فإنْ لم يفْعَلْ ، فلرَبِّ المالِ الأَكْلُ بقَدْرِ ذلك ، ولا يُحْتَسَبُ عليه . نصَّ عليه . وكذا إذا لم يَبْعَثِ الإمامُ ساعِيًا ، فعلى ربِّ المالِ مِنَ الخَرْصِ ما يفْعَلُه السَّاعِي ، ليَعْرِفَ قَدْرَ الواجِبِ قبلَ التَّصَرُّفِ ؛ لأنَّه مُسْتَخْلَفٌ فيه ، ولو ترك السَّاعِي شيئًا مِنَ الواجِبِ ، أَخْرَجَه المالِكُ . نصَّ عليه . الثَّانيةُ ،

⁽١) أخرجه الدارقطني ، في : باب ليس في الخضراوات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٥ . والبنهقي ، في : باب من قال يترك لرب الحائط قدر ما يأكل ...، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٢٤ ، ٢٥ . ١٢٥ .

⁽۲) كذا بالأصول . وفي الفروع : « يتركه » . انظر : الفروع ٢/ ٤٣٣ .

فصل: ويُخْرَصُ النَّخْلُ والكَرْمُ ؛ لِما ذَكَرْنا مِن الأَثْرِ فيهما ، ولا يُخْرَصُ الزَّرْعُ في سُنْبُلِه . وبهذا قال عطاء ، والزُّهْرِئ ، ومالك ؛ لأنَّ الشَّرْعَ لم يَرِ دْ بالخَرْصِ فيه ، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوصِ عليه ؛ لأنَّ ثَمَرَةَ النَّخْلِ والكَرْمِ تُوْكُلُ رُطَبًا ، فيُخْرَصُ على أهْلِه للتَّوْسِعَةِ عليهم ، ليُخلِّى النَّخْلِ والكَرْمِ والنَّخْلِ ظاهِرة بينَهم وبينَ الأَكلَةِ والتَّصَرُّفِ فيه ، ولأنَّ ثَمَرَة الكَرْمِ والنَّخْلِ ظاهِرة مُمْجَتَمِعَة ، فخرْصُها أَسْهَلُ مِن خَرْصِ غيرِها ، وما عَداهما لا يُخْرَصُ ، وإنَّما على أهْلِه فيه الأمانَةُ إذا صار مُصَفَّى يابِسًا ، ولا بَأْسَ أن يَأْكُلُوا منه ما جَرَتِ العادَةُ بأكْلِه ، ولا يُحْتَسَبُ عليهم . وقد سُئِل أَحمدُ عمّا يَأْكُلُه ما جَرَتِ العادَةُ بأكْلِه ، ولا يُحْتَسَبُ عليهم . وقد سُئِل أَحمدُ عمّا يَأْكُلُه أَرْبابُ النَّمَارِ مِن أَرْبابُ النَّمَارِ مِن الفَرِيكِ ؟ قال : لا بَأْسَ به أن يَأْكُلُه أَرْبابُ النِّمارِ مِن أَرْبابُ النَّمارِ مِن الفَرِيكِ ؟ قال : لا بَأْسَ به أن يَأْكُلُه أَرْبابُ النِّمارِ مِن أَلْهَارِ مِن الفَرِيكَ ؟ قال : لا بَأْسَ به أن يَأْكُلُه أَرْبابُ النِّمارِ مِن أَلْهَارِ مِن أَلْهَارِهم . وإذا صُفِّى الحَبُّ أَخْرَجَ زكاة المَوْجُودِ كلِّه ، ولم يُتْرَكُ منه ولم المَدَّرُ وَالْهَ وَلَمْ الْهَارِهُ مِن الفَرْبَ أَنْهَا المَوْجُودِ كلّه ، ولم يُتْرَكُ منه منه وإذا صُفْحَى الحَبُ أَخْرَجَ زكاة المَوْجُودِ كلّه ، ولم يُتْرَكُ منه منه ولا يُسْرَقَلُ منه منه وإذا صُفْحَرَ المَعْدَة عَرَيْهِ فَلَهُ عَرَبَ المَالِهُ عَلَدُ عَلَهُ عَلَيْ المَالِهُ المَوْجُودِ كلّه ، ولم يُتْرَكُ منه منه المُعْرَبِهُ ولم يُتْرَكُ منه منه والمُنْ المَالِهُ المُؤْمُودِ كلّه ، ولم يُتْرَكُ منه منه المُعْرَبِي المَالِقُ المَالِمُ المُعْرَامِ المُؤْمِودِ المُنْ المَالِقُ المَالِقُ المَالِمُ المَلْمُ المَالِمُ المُؤْمِودِ المُعْرَامِ المُؤْمِودِ المُعْرَامِ المَالِمُ المَالِمُ المَالْمُ المَالْمُ المَالِمُ المَلْمُ المُعْم

تقدَّم أنَّه لا يُخْرَصُ إلَّا النَّحْلُ والكَرْمُ ، فلا تُحْرَصُ الحُبوبُ إِجْماعًا ، لكنْ للْمالِكِ الْأَكُلُ منها هو وعِيالُه ، بحَسَبِ العادَق ، كالفَرِيكِ وما يَحْتاجُه ، ولا يُحْتَسَبُ به عليه ، ولا يُهْدِى . نصَّ على ذلك كلّه . وحرَّج القاضى فى جَوازِ الأكْلِ منها وَجْهَيْن ؛ مِنَ الأَكْلِ مِنَ الزَّرْعِ الذى ليس له حائطً. وقال القاضى فى « الجِلافِ »: وَجْهَيْن ؛ مِنَ الأَكْلِ مِنَ الزَّرْعِ الذى ليس له حائطً. وقال القاضى فى « الجِلافِ »: أَسْقَطَ أَحمدُ عن أَرْبابِ الزَّرْعِ الزَّكَاة فى مِقْدارِ ما يأكُلُونَ ، كما أَسْقَطَ فى النِّمارِ . قال : وذكره فى روايَة المَيْمُونِيّ، وجَعَلَ الحُكْمَ فيهما سَواءً. وقال فى « المُجَرَّدِ »، قال : وذكره فى روايَة المَيْمُونِيّ، وجَعَلَ الحُكْمَ فيهما سَواءً. وقال فى « المُجَرَّدِ »، الآمِدِى ظاهِرَ كلامِه ، كالمُشْتَرَكِ مِنَ الزَّرْعِ . نصَّ عليه ؛ لأنَّه القِيَاسُ . والحَبُّ ليس فى مَعْنَى الشَّمَرةِ . وحكى روايَة ، أنَّه لا يُزكِّى ما يُهْدِيهِ أيضًا . وقدَّم بعضُ الأصحابِ ، أنَّه يزكِّى ما يُهْدِيهِ أيضًا . وقدَّم الأَثَمَّةُ الأصحابِ ، أنَّه يزكِّى ما يُهْدِيهِ أيضًا . وجزَم الأثمَّةُ الأصحابِ ، أنَّه يزكِّى ما يُهْدِيهِ أيضًا . وجزَم الأثمَّة الأصحابِ ، أنَّه يزكِّى ما يُهْدِيه مِنَ الثَّمَرةِ . قال فى « الفُروعِ » : وجزَم الأثمَّة الأصحابِ ، أنَّه يزكِّى ما يُهْدِيه أيضًا . وجزَم الأثمَّة ويَنْ النَّمَرةِ . قال فى « الفُروعِ » : وجزَم الأثمَّة المَيْهُ المُعْمَة ويَنْ النَّهُ مِنْ النَّهُ الْمُعْرِيهِ أَنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْرِيةِ وَتَعْمَ الْمُعْمَةِ الْمَنْ الْمُعْرِيةِ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْرِيةِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُؤْمِ المُنْ المُنْ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ السُعْمَ الْمُؤْمِ الْمُومِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ

الإنصاف

شىء ؛ لأنَّه إنَّما تُرِك لهم فى الثَّمَرِ شىءٌ ، لكُوْنِ النَّفُوسِ تَتُوقُ إِلَى أَكْلِها الشرح الكبر رَطْبَةً ، والعادَةُ جَارِيَةٌ به ، وفى الزَّرْعِ إِنَّما يُوْكُلُ منه شيءٌ يسيرٌ ، لا وَقْعَ له . ولا يُخْرَصُ الزَّيْتُونُ ، ولا غيرُ النَّخْلِ والكَرْم ؛ لأنَّ حَبَّه مُتَفَرِّقٌ فى شَجَرِه ، مَسْتُورٌ بوَرَقِه ، ولا حاجَةَ بأهْلِه إلى أَكْلِه ، بخِلافِ النَّخْلِ والكَرْم . وبهذا قال مالكَ . وقال الزُّهْرِيُّ ، والأوْزاعِيُّ ، واللَّيْثُ : يُخْرَصُ قِياسًا على الرُّطَبِ والعِنَبِ . ولَنا ، ما ذَكَرْنا مِن المَعْنَى ، ولأَنَّه

أ ا ا ا ا ا ا ا الله على حِدَتِه ، فإن شَوْع على حِدَتِه ، فإن شَقَّ ذلك أَخَذَ مِن الوَسَطِ) وجُمْلَةُ ذلك ، أَنَّه إذا كان المالُ الزَّكوئُ نَوْعًا

لا نُصَّ فيه ، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوصِ .

الإنصاف

بخِلافِه . وحكَى ابنُ تَميم ، أنَّ القاضىَ قال فى « تَعْلِيقهِ » : مَا يَأْكُلُه مِنَ الثَّمَرَةِ بِالمَعْروفِ لا يُحْسَبُ عليه ، وما يُطْعِمُه جارَه وصَدِيقَه يُحْسَبُ عليه . نصَّ عليه . وذكر أبو الفَرَج ، لا زَكاةَ فيما يأكُلُه مِن زَرْع وَثَمْر . وفيما يُطْعِمُه رِوَايَتَان . وحكى القاضى فى « شَرْح ِ المُذْهَبِ » ، فى جَوازِ أكْلِه مِن زَرْعِه ، وَجْهَيْن .

قوله: ويُؤْخَذُ العُشْرُ مِن كُلِّ نَوْعٍ على حِدَتِه. هذا الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ، وعليه أكثرُ الأصحابِ، مِنهم المُصنِّفُ، وذلك بشَرْطِ أَنْ لا يَشُقَّ. على ما يأْتِي. وقال ابنُ عَقِيلٍ: يُؤْخَذُ مِن أَحَدِهما بالقِيمَةِ، كالضَّأْنِ مِنَ المَعْزِ.

قوله: فإنْ شَقَّ ذلك - يعْنِي ، لكَثْرَةِ الأَنْواعِ واخْتِلافِها - أَخَذَ مِنَ الوسَطِ. هذا أَحَدُ الوَجْهَيْن. اخْتارَه الأكثرُ. قالَه في « الفُروعِ ». وجزَم به في « الهِدايّة »،

الشرح الكبير واحِدًا أُخَذَ منه ، جَيِّدًا كان أو رَدِيعًا ؛ [١٦١/٢ ظ] لأنَّ حَقَّ الفُقَراء يَجبُ على طُريقِ المُواساةِ ، فهم بمَنْزِلَةِ الشُّرَكاءِ . ولا نَعْلَمُ في هذا خِلافًا . وإن كَانَ أُنُّواعًا ، أَخَذَ مِن كُلِّ نَوْعٍ مَا يَخُصُّه . وهذا قولُ أَكْثَر العُلَماء . وقال مالكٌ ، والشافعيُّ : يُؤْخَذُ مِن الوَسَطِ . وكذلك ذَكَرَه شيخُنا هـٰهُنا وأبو الخَطَّابِ ، إذا شَقَّ عليه إخْراجُ زَكاةِ كلِّ نَوْعٍ منه ، دَفْعًا للحَرَجِ والمَشَقَّةِ ، وقِياسًا على السَّائِمَةِ . والأوَّلُ أَوْلَى ؛ لأنَّ الفُقَراءَ بمَنْزِلَةٍ الشَّرَكاء ، فيَنْبَغِي أَن يَتساوَوْا في كلِّ نَوْعٍ ، ولا مَشَقَّةَ في ذلك ، بخِلافِ الْمَاشِيَةِ ، فَإِنَّ إِخْرَاجَ زَكَاةِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا يُفْضِي إِلَى التَّشْقِيصِ ، وفيه مَشَقَّةً ، بخِلافِ الثِّمار . ولا يَجُوزُ إِخْراجُ الرَّدِيء ؛ لقولِه تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾(١) . قال أبو أمامَةَ بنُ (٢) سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ ، في هذه الآيَةِ : هو الجُعْرُورُ " ، ولَوْنُ حُبَيْقِ " ، فَنَهَى

الإنصاف و « المُذْهَبِ »، و « المُستَوْعِبِ »، و « الخُلاصةِ »، و « المُحَرَّر »، و « النَّظْم »، و « الوَجيز »، وغيرهم . وقدَّمه في « الرِّعايتَيْن »، و « الحاويَيْن »، و « مُخْتَصَر ابن تَميم ﴾ ، وغيرهم . وقيلَ : يُخْرِجُ مِن كُلِّ نَوْعٍ ، وإنْ شُتَّق . قدَّمه في ﴿ المُغْنِي ﴾، و « الكافِي » ، و « الشُّرح ِ » ، وصحَّحَاه . وقدَّمه في « الفُروع ِ » . وهو المذهَبُ على ما اصْطَلَحْناه . وقيلَ : يأْخُذُ مِنَ الأَكْثَر .

⁽١) سورة البقرة ٢٦٧.

⁽٢) سقط من : م . وهو أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري ، ولد قبل وفاة النبي ﷺ بعامين ، وكان من أكابر الأنصار وعلمائهم . توفي سنة مائة . تهذيب التهذيب ٢٦٣/١ – ٢٦٥ .

⁽٣) ضرب من التمر صغار لا ينتفع به .

⁽٤) في م : « الحبيق » . وهو نوع من التمر ردىء .

رسولُ اللهِ عَلَيْكُ أَن يُؤْخَذَ فِي الصَّدَقَةِ . رَواهِ النَّسائِيُّ ، وأبو عُبَيْدِ (() . قال : وهما ضَرْبانِ مِن التَّمْرِ ؛ أَحَدُهما ، إنَّما يَصِيرُ قِشْرًا على نَوى . والآخَرُ ، إذا أَتْمَرَ (() صار حَشَفًا . ولا يَجُوزُ أَخْذُ الجَيِّدِ عن الرَّدِيءِ ؛ لقولِ رسولِ اللهِ عَلَيْكَ: «إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ »("). فأمّا إن تَطَوَّعَ رَبُّ المالِ لقولِ رسولِ اللهِ عَلَيْكَ: «إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ »("). فأمّا إن تَطَوَّعَ رَبُّ المالِ بإِخْراجِ الجَيِّدِ عن الرَّدِيءِ، جاز، وله أَجْرُ ذلك، على ما ذَكْرنا في الماشِيةِ.

فصل : وأمّا الزَّيْتُونُ ، فإن كان ممّا لازَيْتَ فيه ، فإنَّه يُخْرِجُ منه عُشْرَه حَبًّا إذا بَلَغ نِصابًا ، لأَنَّه حالُ كَمالِه وادِّخارِه ، وإن كان له زَيْتٌ أُخْرَجَ منه زَيْتًا ، إذا بَلَغ الحَبُ نِصابًا . وهذا قولُ الزُّهْرِيِّ ، والأوْزاعِيِّ ، ومالكِ ، واللَّيْثِ . قالُوا : يُخْرَصُ الزَّيْتُونُ ، ويُؤْخَذُ منه زَيْتًا صافِيًا . وقال مالكُ : إذا بَلَغ حَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَخَذَ العُشْرَ مِن زَيْتِه بعدَ أَن يُعْصَر : وقال مالكُ : إذا بَلَغ حَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَخَذَ العُشْرَ مِن زَيْتِه بعدَ أَن يُعْصَر : وقال الثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة : يُخْرِجُ مِن حَبِّهِ كسائِرِ الثِّمارِ . ولأَنَّه الحالةُ التي يُعْتَبُرُ فيها الأوْساقُ ، فكان إخراجُه فيها كسائِر الثِّمارِ . وهذا جائِزٌ ، وإخراجُ الزَّيْتِ أُولَى وأَفْضَلُ ؛ لأَنَّه يَكْفِى الفُقَراءَ مُؤْنَتَه ، ولأَنَّه حالُ كَمالِه وادِّخارِه . ، أَشْبَهَ الرُّطَبَ إذا يَبسَ . واللهُ أعلمُ .

فوائد ؛ إحداها ، لو أُخْرَجَ الوَسَطَ عن جَيِّدٍ ورَدِيءٍ بقَدْرِ قِيمَتَي الواجِبِ منهما الإنصاف

⁽١) أخرجه النسائي ، في : باب قوله عز وجل : ﴿ وَلا تَيْمُمُوا الْحَبِيثُ مَنْهُ تَنْفَقُونَ ﴾ ، من كتاب الزكاة . المجتبي ٥ / ٣٢ . وأبو عبيد ، في : الأموال ٥٠٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود / ٣٧٢ .

⁽٢) في م: « أثمر ».

⁽٣) تقدم تخريجه في ٩٩/٢ ، في حديث بعث معاذ إلى اليمن .

٩١٢ – مسألة : (ويَجبُ العُشْرُ على المُسْتَأْجِر دُونَ المَالِكِ) وبهذا قال مالكٌ ، والثُّورِيُّ ، وشُرَيْكٌ ، وابنُ المُبارَكِ ، والشافعيُّ ، وابنُ المُنْذِرِ. وقال أبو حنيفةَ: هو على مالِكِ الأرْض ؛ لأنَّه مِن مُؤْنَتِها ، أَشْبَهَ الخَزاجَ . ولَنا ، أنَّه واجِبٌ في الزَّرْعِ ، فكان على مالِكِه كزكاةِ القِيمَةِ فيما إذا أَعَدُّه للتِّجارَةِ ، وكعُشْر زَرْعِه في مِلْكِه . ولا يَصِحُّ قَوْلُهم : إنَّه مِن مُؤْنَةِ الأَرْضِ . لأَنَّه لو كان مِن مُؤْنَتِها لوَجَبَ فيها وإن لم تُزْرَعْ ، ('ولَوَجَبَ') على الذِّمِّيِّ ، كالخَراجِ ، ولتَقَدَّرَ بقَدْرِ الأَرْضِ لا بقَدْرِ الزُّرْعِ ، ولوَجَبَ صَرْفُه إلى مَصارِفِ الفَّيْءِ . فإنِ اسْتَعارَ أَرْضًا فزَرَعَها ، فالزكاةُ على صاحِب الزَّرْعِ ؛ لأنَّه مالِكُه . وإن غَصَبَها فزَرَعَها وأخذَ

الإنصاف ، أو أُخْرَجَ الرَّدِيءَ عنِ الجَيِّدِ بِالقِيمَةِ ، لم يُجْزِئُه ، على الصَّحيح ِ مِنَ المذهب. قال ابنُ تَميم : لا يُجْزِئُ ف أَصِّ الوَجْهَيْنِ . وقدَّمه في ﴿ الفروع ِ ﴾ . وفيه وَجْهٌ ؛ يُجْزِئُ . قال المَجْدُ : قِيَاسُ المذهب جَوازُه . وقال أبو الخَطَّاب في ﴿ الانْتِصَارِ ﴾ : يَحْتَمِلُ . في الماشِيَةِ كُمَسْأَلَةِ الأَثْمَانِ . على ما يأْتِي هناك . الثَّانيةُ ، لا يجوزُ إخراجُ جنْسِ عن آخَرَ ؛ لأنَّه قِيمَةٌ ، ولا مشَقَّةَ ، ولو قُلْنا بالضَّمِّ . وهذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وقال ابنُ عَقِيلِ : يجوزُ إنْ قُلْنَا بالضَّمِّ ، وإلَّا فلا . الثَّالِئَةُ ، قوله : ويَجِبُ العُشْرُ على المَسْتَأْجِر دون المالِكِ . بلا خِلافٍ أَعْلَمُه ، بخِلافِ الخَراجِ ، فإنَّه على المالِكِ . على الصَّحِيحِ مِنَ المذهبِ . وعنه ، على المُسْتَأْجِرِ أيضًا . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . ويأْتِي ذلك في كلام ِ المُصنِّفِ ، في بابِ حُكْم ِ الأرَّضِين المَغْنُومَةِ.

⁽١ - ١)في الأصل : « ولو وجب » .

الزَّرْعَ ، فالعُشْرُ عليه ؛ لأَنَّه نَبَت على مِلْكِه (') . وإِن أَخَذَه مالِكُها قبل اشْتِدادِ حَبِّه ، فالعُشْرُ عليه . وإِن أَخذَه بعده ، احْتَمَلَ أَن يَجِبَ عليه أيضًا ؛ لأَنَّ أَخذَه مِن تلك الحالِ . ويَحْتَمِلُ لأَنَّ أَخذَه مِن تلك الحالِ . ويَحْتَمِلُ الْنَّ تَكُونَ زَكَاتُه على الغاصِبِ ؛ لأَنَّه كان مِلْكًا له حينَ وُجُوبِ عُشْرِه ، وهو حينَ اشْتِدادِ الحَبِّ . وإِن زارَعَ رَجُلًا مُزارَعَةً فاسِدَةً ، فالعُشْرُ على مَن يَجِبُ الزَّرْعُ له . وإِن كانت صَحِيحةً ، فعلى كلِّ واحِدٍ منهما عُشْرُ ووَسَّتِه ، إِن بَلَغَتْ نِصَابًا ، أو كان له مِن الزَّرْعِ ما يَبْلُغُ بضَمِّه إليه نِصابًا ، وإلَّا فلا . وإن بَلَغَتْ حِصَّةُ أَحَدِهما نِصابًا دُونَ الآخرِ ، فعلى مَن بَلَغَتْ حِصَّتُه النِّصابُ (') العُشْرُ دُونَ صاحِبهِ ، إلَّا إذا قُلنا : الخُلْطَةُ تُؤَثِّرُ في غيرِ وإلَّا فلا . وإن بَلغَتْ حِصَّةُ أَحَدِهما نِصابًا ، ويُخْرِجُ كلُّ واحِدٍ منهما عُشْرَ نَصِيبِه ، إلَّا أَن يكونَ أَحَدُهما ممَّن لا عُشْرَ عليه ، كالمُكاتَبِ ؛ فلا عُشْرَ نَصِيبِه ، إلَّا أَن يكونَ أَحَدُهما ممَّن لا عُشْرَ عليه ، كالمُكاتَبِ ؛ فلا يُؤْرُمُ شَرِيكَه شيءٌ إلَّا أَن يكونَ أَحَدُهما ممَّن لا عُشْرَ عليه ، كالمُكاتَبِ ؛ فلا يَثْرُمُ شَرِيكَه شيءٌ إلَّا أَن يكونَ أَحَدُهما ممَّن لا عُشْرَ عليه ، كالمُكاتَبِ ؛ فلا يَنْزُمُ شَرِيكَه شيءٌ إلَّا أَن يكونَ أَحَدُهما ممَّن لا عُشْرَ عليه ، كالمُكاتَبِ ؛ فلا يَرْزُمُ شَرِيكَه شيءٌ إلَّا أَن يكونَ أَحَدُهما مَنْ لا عُشْرُ والخَراجُ في كلُّ أَرْضٍ عليه عن كلُّ أَرْضٍ عليه عن كلُّ أَرْض

الإنصاف

وكذلك المُسْتَعِيرُ لا يَلْزَمُه خَراجٌ . على الصَّحيح ِ مِنَ المَدهبِ . وحُكِى عنه ، يَلْزَمُه . وقيل : يَلْزَمُ المُسْتَعِيرَ دُونَ المُسْتَأْجِرِ . الرَّابِعَةُ ، قوله : ويَجْتَمِعُ العُشْرُ والخَراجُ في كُلِّ أَرْضٍ فَتِحَتْ عَنْوَةً . وكذا كُلُّ أَرْضٍ خَراجِيَّةٍ . نصَّ عليه . فالخَراجُ في رَقَبَتِها ، والعُشْرُ في غَلَّتِها . الخامِسَةُ ، لا زَكاةً في قَدْرِ الخَراجِ ، إذا لم

⁽١) في م: « مالكه ».

⁽٢) سقط من : النسخ . وانظر المغنى ٢٠٢/٤ .

الشرح الكبير [١٦٢/٢ و] فُتِحَتْ عَنْوَةً) الأَرْضُ أَرْضَانِ ؛ صُلْحٌ ، وعَنْوَةٌ . فأمّا الصُّلْحُ فهو كلُّ أَرْضِ صُولِحَ أهلُها عليها لتَكُونَ مِلْكًا لهم ، ويُؤَدُّون عليها خَراجًا ،، فهذه الأرْضُ مِلْكُ لأرْبابها ، وهذا الخَراجُ كالجزْيَةِ ، متى أَسْلَمُوا سَقَط عنهم ، ولهم بَيْعُها وهِبَتُها ورَهْنُها ، وكذلك كلُّ أَرْضِ أَسْلَمَ عليها أهلُها ، كَأَرْضِ الْمَدِينَةِ وشِبْهِها ، ليس عليها خَراجٌ ولا شيءٌ ، إِلَّا الزَّكَاةَ ، فهي واجِبَةً على كلِّ مسلم . ولا خِلافَ في وُجُوبِ العُشْرِ في الخارج ِ مِن هذه الأرْضِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ كلُّ مَن نَحْفَظُ عنه مِن أهلِ العلمِ ، على أنَّ على كلِّ أرْضِ أَسْلَمَ عليها أهلُها قبلَ قَهْرِهم ، عليها الزكاةُ فيما زَرَعُوا فيها . وأمَّا العَنْوَةُ فالمُرادُ بها ما فُتِح عَنْوَةً ، ووُقِف على المسلمين ، وضُرب عليه خَراجٌ مَعْلُومٌ ، فإنَّه يُؤَدِّي الخَراجَ عن رَقَبَةِ الأرْضِ ، وعليه العُشْرُ عن غَلَّتِها إذا كانت لمسلم ، وكذلك الحُكْمُ في كلِّ أَرْض خَراجيَّة ِ . وهذا قولُ عُمَرَ بن عبدِ العزيزِ ، والزُّهْرِيِّ ، ويحيى الأنْصارِيِّ ، ورَبِيعَةَ ، والأوْزاعِيِّ(') ، ومالكٍ ، والثُّورِيِّ ، والشافعيِّ ، وابنِ المُبـارَكِ ، وإسحاقَ ، وأبي عُبَيْدٍ . وقال أصحابُ الرَّأَى : لا عُشْرَ في الأرْض الخراجيَّةِ ؛ لقولِه عليه السلامُ : ﴿ لَا يَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَاجُ فِي أَرْضِ

الإنصاف يكُنْ له مالٌ آخَرُ يقابلُه . قال المَجْدُ في « شَرْحِه » : على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . قال في ﴿ المُسْتَوعِبِ ﴾ : لأنَّه كَدَيْنِ آدَمِيٌّ . وكذا ذكر المُصَنَّفُ وغيرُه ، أنَّه أصحُّ الرُّواياتِ ، وأنَّه الْحَتِيَارُ الخِرَقِيِّ ؛ لأنَّه مِن مُؤْنَةِ الأرْضِ ، فهو كَنَفَقَةِ زَرْعِه . وسَبَقَ

⁽١) سقط من: الأصل.

مُسْلِم "(') . ولأنَّهما حَقّان سَبَباهُما مُتنافِيان ، فلم يَجْتَمِعا ، كَزَكَاةِ الشرح الكبير السَّوْمِ والتِّجارَةِ ، وكالعُشْرِ وزكاةِ القِيمَةِ . وبَيانُ تنافِيهما أنَّ الحَرااَجَ وَجَبَ عُقُوبَةً ؛ لأَنَّه جِزْيَةً للأَرْضِ ، والزكاةُ وَجَبَتْ طَهُورًا وشُكْرًا . ولَنا ، قولُه تعالى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ ('') . وقولُ النبي عَلَيْكُ : ﴿ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ ﴾ ('') . وغيرُه مِن عُمُوماتِ الأُخبارِ . عقولُ اللهُ تعالى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ . قال ابنُ المُبارَكِ : يقولُ اللهُ تعالى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ . يَجُوزُ وُجُوبُ كلِّ واحِدٍ منهما على المسلم فجاز اجْتِماعُهما ، كالكَفّارَةِ والقِيمَةِ في الصَّيْدِ الحَرَمِيِّ المَمْلُوكِ ، وحَدِيثُهم يَرْوِيه يحيى بنُ عَنْبَسَةَ ، والقِيمَةِ في الصَّيْدِ الحَرَمِيِّ المَمْلُوكِ ، وحَدِيثُهم يَرْوِيه يحيى بنُ عَنْبَسَةَ ، والقِيمَةِ في الصَّيْدِ الحَرَمِيِّ المَمْلُوكِ ، وحَدِيثُهم يَرْوِيه يحيى بنُ عَنْبَسَةَ ، وقولُهم : إنَّ سَبَيْهِما أَنْ مَنَافِيان . غيرُ صَحِيحٍ ؛ فإنَّ الخَراجَ أَجْرَةُ وقولُهم : إنَّ سَبَيْهِما أَنْ مَنَافِيان . غيرُ صَحِيحٍ ؛ فإنَّ الخَراجَ أَدْضًا الأَرْضِ ، والعُشْرَ زَكَاهُ الزَّرْعِ ، ولا يَتَنافِيان ، كما لو اسْتَأْجَرَ أَرْضًا الأَرْضِ ، والعُشْرَ زَكَاهُ الزَّرْعِ ، ولا يَتَنافِيان ، كما لو اسْتَأْجَرَ أَرْضًا المُزاحِ أَرْضًا المُولِودِ ، ولا يَتَنافِيان ، كما لو اسْتَأْجَرَ أَرْضًا

في كتابِ الزَّكاةِ الرِّواياتُ . السَّادِسَةُ ، إذا لم يكُنْ له سِوَى غَلَّةِ الأَرْضِ ، وفيها مالا الإنصاف

فزَرَعَها . وقولُهم : الخَراجُ عُقُوبَةٌ . قلْنا : لو كان عُقُوبَةً لَما وَجَب على

مسلم ، كالجِزْيَة ِ. وإن كانَتِ الأرْضُ لكافِر فليس عليه فيها سِوَى

الخَراجِ . قال أحمدُ : ليس في أرْضِ أهلِ الذِّمَّةِ صَدَقَةٌ ، إنَّما قال اللهُ

⁽١) أخرجه ابن عدى في الكامل ٢٧١٠/٧ . وابن الجوزى ، في : الموضوعات ١٥١/٢ .

⁽٢) سورة البقرة ٢٦٧ .

⁽٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٢ .

⁽٤) في م : « سببها » .

⁽ المقنع والشرح والإنصاف ٣٦/٦)

الشرح الكبير تعالى : ﴿ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾(١) . فأَيُّ طُهْرَةٍ للمُشْرِكِينَ ؟ . فصل : فإن كان في غَلَّةِ الأرْض ما لاعُشْرَ فيه ، كالثِّمار التي لا زكاةً فيها ، والخَضْراواتِ ، وفيها زَرْعٌ فيه الزكاةُ ، جُعِل ما لا زكاةَ فيه في مُقابَلَةِ الخَراجِ ، وزُكِّي ما فيه الزكاةُ ، إذا كان ما لا زَكاةَ فيه وافيًا بالخَراجِ . وإن لم يكنْ لها غَلَّةٌ إِلَّا ما تَجِبُ فيه الزكاةُ ، أَدِّيَ الخَراجُ مِن غَلَّتِها ، وَزُكِّيَ ما بَقِيَ ، في أَصَحِّ الرِّواياتِ . اخْتارَها الخِرَقِيُّ . وهذا قولَ عُمَرَ بن عبدِ . العزيز . قال أبو عُبَيْدٍ (٢) ، عن إبراهيمَ بن أبي عَبْلَةَ : كَتَب عُمَرُ بنُ عبد العزيز إلى عامِلِه على فِلَسْطِينَ ، في مَن كانت في يَدِه أَرْضٌ بجزْيَتِها مِن المسلمين ، أن يَقْبضَ منها جزْيَتَها ، ثم يُؤْخَذَ منها زَكاةُ ما بَقِيَ بعدَ الجزْيَةِ . وذلك لأنَّ الخَراجَ مِن مُؤْنَةِ الأرْضِ ، فَيَمْنَعُ وُجُوبَ الزكاةِ في قَدْره ؛ لقول ابن عباس ِ: يَحْسِبُ ما أَنْفَقَ على زَرْعِه دُونَ ما أَنْفَقَ على أَهْلِه . وفيه روايَةٌ ثانِيَةٌ ، أنَّ الدَّيْنَ كلُّه يَمْنَعُ وُجُوبَ الزكاةِ في الأمْوالِ الظَّاهِرَةِ . فعلى هذه الرِّوايَةِ يَحْسِبُ كلَّ دَيْنِ عليه ، ثم يُخْرِ جُ العُشْرَ ممَّا بَقِيَ إِن بَلَغ نِصابًا . يُرْوَى نَحْوُ ذلك عن ابن عُمَرَ ؛ لأَنَّه دَيْنٌ فَمَنَعَ وُجُوبَ العُشْر ، كَالْخُرَاجِ ِ ، وَمَا أَنْفَقُهُ عَلَى زَرْعِهُ . وَفَيْهُ رِوَايَةٌ ثَالِئَةٌ ، أَنَّ الدَّيْنَ لا يَمْنَعُ

الإنصاف زَكَاةَ فيه ، كالخُضَرِ ، جَعَلَ الخَراجَ في مُقابِلَتِه ؛ لأنَّه أَحْوَطُ [٢١٢/١] للفُقَراء . السَّابِعَةُ ، لا ينْقُصُ النِّصابُ بمُؤْنَةِ الحَصَادِ والدِّياسِ (٣) وغيرِهما منه ؛ لسَبْقِ

⁽١) سورة التوبة ١٠٣ .

⁽٢) في : الأموال ٨٨ .

⁽٣) الدياس: الدراس.

وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ شِرَاءُ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ ، وَلَا عُشْرَ عَلَيْهِمْ · اللَّهَ اللَّهَ وَعَنْلُهُ ، عَلَيْهِمْ · اللَّهَ وَعَنْلُهُ ، عَلَيْهِمْ عُشْرَانِ ، يَسْقُطُ أَحَدُهُمَا بِالْإِسْلَامِ .

الشرح الكبير

وُجُوبَ الزكاةِ في الأَمْوالِ الظَّاهِرَةِ مُطْلَقًا ، سَواءٌ اسْتَدانَه لنَفَقَة زَرْعِه ، أو لنَفَقَة ِ أَرْعِه ، أو لنَفَقَة ِ أهلِه ، فيَحْتَمِلُ [١٦٢/٢ ط] على هذه أن يُزَكِّى الجَمِيعَ . وقد ذَكَرْنا ذلك في باب الزكاةِ .

٩١٤ - مسألة: (ويَجُوزُ لأهْلِ الذِّمَّةِ شِراءُ الأرْضِ العُشْرِيَّةِ ،
 ولا عُشْرَ عليهم . وعنه ، عليهم عُشْران ، يَسْقُطُ أَحَدُهما بالإسلامِ)
 وجُمْلَةُ ذلك ، أنَّه يُكْرَه (١) للمسلم ِ بَيْعُ أَرْضِه مِن الذِّمِّيِّ وإجارَتُها منه ؟

الوُجوبِ ذلك . وقال في « الرِّعايَةِ » : ويَحْتَمِلُ ضِدُه ، كالحَراجِ . ويأْتِي في الإنصاف مُوْنَةِ المَعْدِنِ ما يُشابِهُ ذلك . النَّامِنَةُ ، تَلْزَمُ الزَّكَاةُ في المُزَارَعَةِ مَن حُكِمَ بأَنَّ الزَّرْعَ الله ، وإنْ صَحَّتْ فَبَلَغَ نَصِيبُ أَحَدِهما نِصابًا ، زَكَّاه ، وإلَّا فروايَتَا الخُلْطَةِ في غيرِ السَّائمَةِ ، على ما تقدَّم . التَّاسِعَةُ ، متى حصد غاصِبُ الأَرْضِ زَرْعَه اسْتَقَرَّ مِلْكُه ، على ما يأتِي في أوَّلِ الغَصْبِ ، وَزَكَّاه ، وإنْ تَمَلَّكَه رَبُّ الأَرْضِ قَبلَ اشْتِدادِ الحَبِّ ، على ما يأتِي في أوَّلِ الغَصْبِ ، وَزَكَّاه ، وإنْ تَمَلَّكَه رَبُّ الأَرْضِ قَبلَ اشْتِدادِ الحَبِّ ، وَرَكَّاه ، وإنْ تَمَلَّكَه رَبُّ الأَرْضِ قَبلَ اشْتِدادِ الحَبِّ ، وَيَلَّ المَّتَلَ إلى أوَّلِ زَرْعِه ، فكأنَّه أَخَذَه إذَنْ . وَيَلَّ النَّرْعَ النَّالِ أَوَّلِ زَرْعِه ، فكأنَّه أَخَذَه إذَنْ . وقيلَ : يُزَكِّيه الغاصِبُ ؛ لأَنَّه مَلَكَه وَقْتَ الوُجوبِ . ويأْتِي قَوْلٌ ، أَنَّ الزَّرْعَ للقاصِبُ فيُزَكِّيه . العاشِرَةُ ، لا زَكاةَ في المُعَشَّراتِ بعدَ أَداءِ العُشْرِ ، ولو بَقِيَتْ للغاصِبِ فَيُزَكِّيه . العاشِرَةُ ، لا زَكاةَ في المُعَشَّراتِ بعدَ أَداءِ العُشْرِ ، ولو بَقِيَتْ المُعَنْ للتِّجارَةِ .

قوله : ويَجُوزُ لأَهْلِ الذِّمَّةِ شِراءُ الأَرْضِ العُشْرِيَّةِ . هذا الصَّحيحُ مِنَ المذهبِ والرِّوايتَيْن . وقدَّمه في « الرَّعايتَيْن » ، و الرِّوايتَيْن . وقدَّمه في « الرِّعايتَيْن » ،

⁽١) في م: « لم يكره ».

الشرح الكبير لإفضائِه إلى إسقَّاطِ عُشْرِ الخارِجِ منها . قال محمدُ بنُ موسى : سألتُ أبا عبدِ اللهِ عِن المسلمِ يُؤاجِرُ أَرْضَ الخَراجِ مِن الذِّمِّيِّ ؟ قال : لا يُؤاجِرُ مِن الذُّمِّيِّ ، إنَّما عليه الجزْيَةُ ، وهذا ضَرَرٌ . وقال في مَوْضِع ٍ آخَرَ : لأنَّهم لا يُؤَدُّون الرَّكاةُ . فإن آجَرَها مِن الذِّمِّيِّ ، أو باع أرْضَه التي لا خَراجَ عليها لذِمِّيٌّ ، صَحَّ البَيْعُ والإجارَةُ . وهو مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ ، والشافعيِّ ، وأبي عُبَيْدٍ . وليس عليهم فيها عُشْرٌ ولا خَراجٌ . قال حَرْبٌ : سألتُ أحمدَ عن الذِّمِّيِّ يَشْتَرِي أَرْضَ العُشْرِ ؟ قال : لا أَعْلَمُ عليه(١) شيئًا ، وأهلُ المَدِينَةِ يَقُولُون في هذا قَوْلًا حَسَنًا ، يَقُولُون : لا يُتْرَكُ الذِّمِّيُّ يَشْتَرِي أَرْضَ العُشْرِ . وأهلُ البَصْرَةِ يَقُولُون قَوْلًا عَجَبًا ، يَقُولُون : يُضاعَفُ عليهم .

الإنصاف و « الحاوِيَيْن »، و « الشُّرُ ح ِ »، و « إِدْرَاكِ الغايَةِ »، و « الخُلاصَةِ »، و « المُغْنِي »، و « الكَافِي » . ونصَرَه المَجْدُ في « شُرْحِه » . وعنه ، لا يجوزُ لهم شِراؤُها . الْحْتَارَهَا أَبُو بَكْرِ الخَلَّالُ ، وصاحِبُه أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ العَزِيزِ . وقدَّمه ابنُ تَميمٍ ، و «المُسْتَوْعِب»، و «الفائق». وأطْلَقَهما في «الفُروع ِ»، و «الهدايَةِ»، و «المُذْهَب». فعلَى الرُّوايَةِ الْأُولَى ، اقْتَصَرَ بعضُ الأصحابِ على الجَوازِ ، كالمُصَنُّفِ هنا . وبعضُهم قال: يجوزُ، ويُكْرَهُ. منهم المُصَنِّفُ في « الكافِي ». وقال في « الرِّعايتَيْن »، و « الحاويَيْن » : يجوزُ . وعنه ، يُكْرَهُ . وعنه ، يَحْرُمُ . وعلى الرِّوايَة الثَّانيةِ ، لو خَالَفَ وَاشْتَرَى صَحَّ . قال في ﴿ الفُروعِ ﴾ : جزَم به الأصحابُ ، وهو كما قال . وكلامُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ في « اقْتِضاءِ الصِّراطِ المُسْتَقِيمِ » ، يُعْطِي أنَّ على المَنْعِ ، لا يصِحُّ شِراؤُه . قالَه في ﴿ الْفُروعِ ِ ﴾ .

⁽١) سقط من: النسخ. والمثبت كما في المغنى ٢٠٢/٤.

وقد رُوِى عن أحمد ، أنَّهم يُمْنَعُون مِن شِرائِها . اخْتارَها الخَلَّالُ . وهو قولُ مالكِ وصاحِبِه . فإنِ اشْتَرَوْها ضُوعِفَ عليهم العُشْرُ ، فأُخِذَ منهم الخُمْسُ ، كما لو اتَجَرُوا بأمُوالِهم إلى غير بَلَدِهم ، يُؤْخَذُ منهم نِصْفُ الخُمْسُ . وهذا قولُ أهلِ البَصْرَةِ ، وأبى يُوسُفَ . ويُرْوَى ذلك عن العُشْرِ . وهذا قولُ أهلِ البَصْرةِ ، وأبى يُوسُفَ . ويُرْوَى ذلك عن الحسن ، وعُبَيْدِ اللهِ بن الحسن العَنْبَرِيِّ (۱) . وقال محمدُ بنُ الحسن : العُشْرُ بحالِه . وقال أبو حنيفة : تَصِيرُ أرْضَ خَراجٍ . ولَنا ، أنَّ هذه أرْضٌ لا خَراجَ عليها ، فلا يَلْزَمُ فيها (۱) الخَراجُ بَبَيْعِها ، كما لو باعها مُسْلِمًا ، لا خَراجَ عليها ، فلا يَلْزَمُ فيها (۱) الخَراجُ بَبَيْعِها ، كما لو باعها مُسْلِمًا ،

الإنصاف

تنبيه: مَحَلُّ الخِلافِ، في غيرِ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، فأمَّا نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، فأمَّا نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، فلا يُمْنَعون مِن شِراءِ الأَرْضِ العُشْرِيَّةِ والخَراجِيَّةِ، لا أَعْلَمُ فيه خِلافًا. ونَقَله ابنُ القاسِمِ، عن أَحمدَ، وعليهم عُشْران كالماشِيَةِ.

فائدة : يجوزُ لأهْلِ الذَّمَّةِ شِراءُ الأرْضِ الخَراجِيَّةِ. على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ، وقطَع به كثيرٌ منهم . وأَلْحَقَهَا ابنُ البَّنَّا بالأرْضِ العُشْرِيَّةِ.

قوله: ولا عُشْرَ عليهم. هذا مَبْنِيٌّ على ما جزَم به ، مِن أَنَّهم يجوزُ لهم شِراءُ الأَرْضِ العُشْرِيَّةِ. وهذا الصَّحيحُ على هذا التَّفْريعِ ، وعليه أكثرُ الأصحاب. وذكر القاضى فى « شَرْحِه الصَّغِيرِ » ، أنَّ إحْدَى الرِّوايتَيْن وُجوبُ نِصْفِ العُشْرِ على الدِّمِّيّةِ . النَّعْلِبِيِّ ، سواءً اتَّجَرَ بذلك أو لم يَتَّجِرْ به ، مِن مالِه وثَمَرَتِه وماشِيَتِهِ . وقولُ المُصنِّفِ: وعنه، عليهم عُشْران، يسْقُطُ أَحَدُهما بالإسْلام . قال فى «الفُروعِ»:

 ⁽١) هو عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبرى القاضى ، من فقهاء التابعين بالبضرة . توفى سنة ثمان وستين
 ومائة . طبقات الفقهاء للشيرازى ٩١ ، تهذيب التهذيب ٧/٧ – ٩ .

⁽٢) في م : « فيه » .

الشرح الكبير ولأنَّها مالُ مسلم يَجبُ الحَقُّ فيها للفُقَراء ، فلم يُمْنَعْ مِن بَيْعِه للذِّمِّيِّ ، كَالسَّائِمَةِ . وإذا مَلَكَها الذِّمِّيُّ فلا عُشْرَ عليه فيما يَخْرُجُ منها ؛ لأنَّه زَكاةٌ ، فلا يَجبُ(١) على الذِّمِّيِّ ، كزكاةِ السَّائِمَةِ ، وما ذَكَرُوه يَنْتَقِضُ بزكاةِ السَّائِمَةِ ، ومَا ذَكَرُوه مِن تَضْعِيفِ العُشْرِ تَحَكُّمٌ لا نَصَّ فيه ولا قِياسَ .

الإنصاف ذكر شيخُنا في « اقْتِضاء الصِّراطِ المُسْتَقِيم » ، على هذا ، هل عليهم عُشْران ، أم لا شيءَ عليهم ؟ على رِوايتَيْن . قال: وهذا غَرِيبٌ . ولعَلَّه أَخذَه مِن لَفْظِ « المُقْنِع ِ ». انتهى . يعْنِي ، أَنَّ نَقْلَ هذه الرُّوايَةِ ، على القَوْلِ بَجَوازِ الشراءِ غَرِيبٌ . فأمًّا على رِوايَةِ مَنْعِهم مِنَ الشِّراء، لو حالَّفُوا واشْتَرُوا، لصَحَّ الشِّراءُ بلا نِزاع عندَ الأصحاب، كما تقدُّم ، وعليهم عُشْران . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وجزَم به في « الشُّرْحِ ِ » وغيرِه . وقدَّمه في « الفُروعِ ِ » وغيرِه . وصحَّحَه في « الرِّعايَةِ الصُّعْرَى » وغيرِه . قال في « الإِفَاداتِ » : وإنِ اشْتَرَى ذِمِّيٌّ عُشْريَّةً ، فعليه فيها عُشْران . وعنه ، لا شيءَ عليهم . قال في ﴿ الفُّرُوعِ ِ ﴾ : قدَّمه بعضُهم . وعنه ، عليهم عُشْرٌ واحِدٌ . ذكرَها القاضي في « الخِلَافِ » ، كما كان قبلَ شِرائِهم . قدَّمها في « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » . وقال في « الفُروع ِ » : ولا وَجْهَ له . انتهي . وقال في ﴿ الْفَائِقِ ﴾ : يُمْنَعُ الذُّمِّيُّ مِن شِراءِ أَرْضٍ عُشْرِيَّةٍ . وعنه ، لا . وعنه ، يَحْرُمُ ، ويصِحُّ . ولا شيءَ عليه في الخارِجِ . الْحتارَه الشَّيُّخُ . وعنه ، يَلْزَمُه عُشْران . الْحَتَارَهُ شَيْخُنَا . وعنه ، عُشْرٌ واحدٌ . ذكرَه القاضي في ﴿ التَّعْلَيقِ ﴾ .

فوائد ؛ منها ، حيثُ قُلْنا : عليهم عُشْران . فإنَّ أحدَهما يسْقُطُ بالإسْلام عندَ الأصحابِ . وذكر ابنُ عَقِيلِ رِوايَةً ، لا يسْقُطُ أَحَدُهما بالإسْلام . ومنها ، حُكْمُ

⁽١) في م: « تجب ».

(فصل : وفي العَسَلِ العُشْرُ ، سَواءٌ أُخَذَه مِن مَواتٍ أُو مِن مِلْكِه .

ما مَلَكَه الذِّمِّيُّ بالإِحْياءِ، حُكْمُ شِراءِ الأرْضِ العُشْرِيَّةِ ، على ما تقدُّم . ويأتِي حُكْمُ الإنصاف إِحْيَاءِ الذِّمِّيِّ ، وما يجبُ عليه ، في باب إحْيَاءِ المَواتِ . ومنها ، حيْثُ أُخِذَ منهم عُشْرٌ أو عُشْران ، فإنَّ حُكْمَ مَصْرِفِه حُكْمُ ما يُؤْخَذُ مِن نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ ، على ما يَأْتِي . ومنها ، الأَرْضُ الخَراجِيَّةُ ؛ هي ما فُتِحَ عَنْوَةً و لم يُقَسَّمْ ، وما جَلَا عنها أَهْلُهَا خَوْفًا ، وما [٢١٢/١ ط] صُولِحُوا عليه ، على أنَّها لَنا ، ونُقِرُّها معهم بالخَراجِ. والأرْضُ العُشْرِيَّةُ ، عندَ الإمامِ أحمدَ وأصحابِه ؛ هي ما أَسْلَمَ أَهْلُها عليها . نَقَله حَرْبٌ ؛ كالمَدِينَةِ ونحوِها ، وما أحْياهُ المُسْلِمون واخْتَطُّوه . نَقَلَه أبو الصَّقْر ؛ كَالْبَصْرَةِ ، وما صُولِحَ أَهْلُه على أنَّه لهم بخَراجٍ يُضْرَبُ عليهم . نقَلَه ابنُ مَنْصُورٍ ؟ كَأَرْضِ اليَمَٰنِ ، وَمَا فُتِحَ عَنْوَةً وَقُسِّم ؛ كَتِصْفِ خَيْبَرَ ، وكذا مَا أَقْطَعَهَ الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُون مِنَ السُّوادِ إِقْطَاعَ تَمْلِيكٍ ، على الرِّوايتَيْن . و لم يذْكُرْ جماعةٌ هذا القِسْمَ مِن أَرْضِ العُشْرِ ، منهم المُصَنِّفُ . قال في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ : والمُرادُ أنَّ العُشْرِيَّةَ لا . يجوزُ أَنْ يُوضَعَ عليها خَراجٌ ، كما ذكرَه القاضي وغيرُه ، وأنَّ العُشْرَ والخَراجَ يَجْتَمِعانِ في الأرْضِ الخَراجِيَّةِ، فلهذا لا تَنَافِيَ بينَ قُولِه في ﴿ المُغْنِي ﴾، و ﴿ الرِّعايَةِ ﴾: الأَرْضُ العُشْرِيَّةُ هي التي لا خَراجَ عليها . وقوْلِ غيرِه : ما يَجِبُ فيه العُشْرُ خَراجِيَّةً أو غيرَ خَراجِيَّةٍ . وجعَلَهما أبو البَرَكاتِ ابنُ مُنَجَّى في ﴿ شَرْحِه ﴾ قَوْلَيْن ، وإنَّ قَوْلَ

> قوله : وفي العَسَلِ العُشْرُ ، سَوَاءٌ أَخَذَه مِن مَواتٍ أَو مِن مِلْكِه . هذا المذهبُ ، رِوايةً واحِدَةً، وعليه الأصحابُ. وهو مِن مُفْرَداتِ المذهبِ. وذكر في «الفُروعِ. » أُدِلَّةَ المسْأَلَةِ . وقال : مَن تأمَّلَ هذا وغيرَه ، ظهَر له ضَعْفُ المسألَّةِ ، وأنَّه يَتُوجُّهُ

الشرح الكبير ونِصابُه عَشَرَةُ أَفْراقٍ ، كلُّ فَرَقٍ سِتُّون رَطْلًا) قال الأَثْرَمُ : سُئِل أَبو عبدِ الله ِ: أنت تَذْهَبُ إلى أنَّ في العَسَل زكاةً ؟ قال : نعم ، أَذْهَبُ إلى أَنَّ فِي العَسَلِ زِكَاةً ، العُشْرَ ، قد أُخَذَ عُمَرُ منهم الزكاة . قلت : ذلك على أَنَّهُم تَطَوَّعُوا به ؟ قال : لا بل أُخَذَه (') منهم . ويُرْوَى ذلك عن عُمَرَ بن عبدِ العزيزِ ، ومَكْحُولِ ، والزُّهْرِيِّ ، والأَوْزاعِيِّ ، وإسحاقَ . وقال

الإنصاف لأحمدَ رِوايةٌ أُخْرَى ؛ أنَّه لا زَكَاةَ فيه ، بِناءً على قَوْلِ الصَّحابِيِّ . قال : وسَبق قوْلُ القاضى ، في الثَّمَرِ يَأْخُذُه مِنَ المُباحِ : يُزَكِّيه في قِيَاسٍ قَوْلِ أَحْمَدَ في العَسَلِ . فقد سَوَّى بينَهما عندَ أَحمدَ ، فدَلَّ أنَّ على القَوْلِ الآخِرِ ، لا زَكاةَ في العَسَلِ مِنَ المُباحِر عندَ أَحمدَ ، وقدِ اعْتَرَفَ المَجْدُ أَنَّه القِياسُ ، لوْ لَا الأَثْرُ ، فيُقالُ : قد تَبَيَّنَ الكلامُ في الْأَثْرِ . ثُمَّ إذا تَساوَيا في المَعْنَى ، تَساوَيَا في الحُكْم ِ وتَرْكِ القِيَاسِ ، كما تعَدَّى في العَرَايَا إلى بَقِيَّةِ الثِّمارِ وغيرِ ذلك ، على الخِلافِ فيه . انتهى . ففي كلام صاحِب · « الفُروع ِ » إيماءٌ إلى عدَم ِ الوُجوبِ ، وما هو ببَعِيدٍ .

قوله : ونِصابُه عَشَرَةُ أَفْراقٍ . هذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . ووَجَّهَ في « الفُروعِ » تَخْرِيجًا ؛ أنَّ نِصابَه خَمْسَةُ أَفْرَاقٍ كالزَّيْتِ . قال : لأنَّه أَعْلَى ما يُقَدَّرُ به فيه ، فاعْتُبَرَ خَمْسَةُ أَمْثَالِه كالوَسْق .

قوله : كُلُّ فَرَقٍ سِتُّون رَطْلًا . هذا قوْلُ ابن حامِدٍ ، والقاضي في « المُجَرَّدِ ». وجزَم به في « التَّسْهِيلِ » ، و « المُبْهِجِ ِ » . وقدَّمه في « التَّلْخِيصِ » . والصَّحيحُ مِنَ المذهبِ ، أنَّ الفَرَقَ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا عِرَاقِيَّةً . نصَّ عليه ، وجزَم به في ﴿ الوَجِيزِ ﴾ .

⁽١) في م : « أخذ » .

مالك ، والشافعي ، وابن أبي لَيْلَى ، والحسن بن صالِح ، وابن المُنْذِر : لا زكاة فيه ؛ لأنّه مائِعٌ خارِجٌ مِن حَيَوانٍ ، أَشْبَهُ اللَّبَنَ . قال ابن المُنْذِر : ليس في وُجُوبِ الصَّدَقَةِ في العَسَلِ حَدِيثٌ يَثْبُتُ ولا إجْماعٌ ، فلا زكاة فيه . وقال أبو حنيفة : إن كان في أرْضِ العُشْرِ ففيه الزكاة ، وإلّا فلا زكاة فيه . ووَجْهُ الأوَّلِ ما روَى عَمْرُو بنُ شُعَيْبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّهِ ، أنَّ فيه . رسولَ الله عَيْنِهِ كان يُؤْخَذُ (١) في زمانِه مِن قِرَبِ العَسَلِ ، مِن كلِّ عَشْرِ رسولَ الله عَيْنِهِ مِن أو سَلِها . رواه أبو عُبَيْدٍ ، والأثرَّمُ ، وابنُ ماجه (١) . وعن سُلَيْمانَ بن موسى ، أنَّ أبا سَيّارَةَ المُتَعِيَّ (١) ، قال : قلتُ يا رسولَ الله : وقل ابن ماجه (١) . وروى الأثرَمُ ، عن ابن أبي ذُباب (١٠) ، وروى الأثرَمُ ، عن ابن أبي ذُباب (١٠) ، وروى الله عنه ، أمرَه في العَسَلِ بالعُشْرِ . عن أبيه ، عن جَدِّهِ ، أنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أمرَه في العَسَلِ بالعُشْرِ . عن أبيه ، عن جَدِّهِ ، أنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أمرَه في العَسَلِ بالعُشْرِ . عن أبيه ، عن جَدِّهِ ، أنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أمرَه في العَسَلِ بالعُشْرِ . عن أبيه ، عن جَدِّهِ ، أنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أمرَه في العَسَلِ بالعُشْرِ . عن أبيه ، عن جَدِّهِ ، أنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أمرَه في العَسَلِ بالعُشْرِ .

الإنصاف

وهو ظاهِرُ كلام ِ القاضى في « الأَحْكام ِ السُّلْطانِيَّةِ » . واخْتارَه المَجْدُ وغيرُه ،

⁽١) في م : ﴿ يَأْخَذُ ﴾ .

 ⁽٢) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٩٧ . وابن ماجه ، في : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن
 ابن ماجه ١/ ٥٨٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١/ ٣٧١ .

⁽٣) نسبة إلى متع ، بطن من فهم ، فيما يظن السمعانى ؛ وهو أبو سيارة عامر بن هلال . اللباب ٣/ ٩٤ . وضبط ابن حجر « متع » بضم الم وفتح المثناة الفوقية ، وذكر الاختلاف في اسمه . الإصابة ٧/ ١٩٦ .

⁽٤) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٩٧ . وابن ماجه ، في : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١/ ٨٤٥ .

كم أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ٢٣٦ .

 ⁽٥) فى النسخ : « ذبابة » . والتصويب من ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن سعد بن أبى ذباب ،
 فى تهذيب التهذيب ٥/ ٢٩٢ .

الشرح الكبير أمَّا اللَّبَنُ ، فإنَّ الزكاةَ وَجَبَتْ في أَصْلِه ، وهو السَّائِمَةُ ، بخِلافِ العَسَل . وقولُ أَبِي حَنيفةً يَنْبَنِي عَلَى أَنَّ العُشْرَ والخَراجَ لا يَجْتَمِعان ، وقد ذَكَرْناه . ونِصابُه عَشَرَةُ أَفْراقٍ . وهذا قولُ الزُّهْرِيِّ . وقال أبو يُوسُفَ ، ومحمدٌ : خَمْسَةُ أَوْسَاقٍ ؛ لقول النبيِّ عَلَيْكُ : « لَيْسَ فِيمَا [١٦٣/٢ و] دُونَ خَمْسَةِ أُوْسُقِ صَدَقَةٌ ﴾'' . وقال أبو حنيفةَ : تَجبُ في قَلِيلِه وكَثِيره ، بناءً على أَصْلِه فِي الحُبُوبِ وِالثِّمارِ . وَوَجْهُ الأَوَّلِ مَا رُويَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْه ، أَنَّ ناسًا سَأَلُوه ، فقالُوا : إنَّ رسولَ اللهِ عَلِيلَةٍ قَطَع لنا وادِيًا باليَمَن ، فيه خَلَايا مِن نَحْلِ ، وإنَّا نَجِدُ ناسًا يَسْرِقُونَها . فقال عُمَرُ : إن أَدَّيْتُم صَدَقَتَها ، مِن كلِّ عَشَرَةِ أَفْراقٍ فَرَقًا ، حَمَيْناها لكم . رَواه الجُوزَجانِيُّ().. وهذا تَقْدِيرٌ مِن عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، فيَجبُ المَصِيرُ إليه . إذا ثُبَت هذا ، فقد اخْتَلَفَ المَذْهَبُ في قَدْرِ الفَرَقِ ، فرُويَ عن أحمد

الإنصاف وَجَزَم به في « المُنَوِّرِ » ، و « المُنتَخَب » . وقدَّمه في « الفُروع ِ » ، و « ابن تَميم ﴾ ، و « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاويَيْن » ، و « الفائق » . وقيلَ : سِتَّةٌ وثَلاثُونَ رَطُّلًا. قالَه القاضي في « الخِلَافِ » . وأَطْلَقَهُنَّ في « المُحَرَّرِ » . وقيلَ : مِائَةٌ وعِشْرون . ونَفَاهُ الْمَجْدُ . وحكَى ابنُ تَميم قُولًا ، أنَّهُ مِائَةُ رَطْلٍ . قال : وعن أحمدَ نحوُه . وقيلَ : نِصابُه أَلْفُ رَطْلِ عِرَاقِيَّةٍ . وهو احْتِمالٌ في « المُغْنِي » . وقدَّمه في « الكَافِي » . نَقَل أَبُو داؤُدَ ، مِن كُلِّ عَشْرٍ قِرَبٍ قِرْبَةً .

فَائِدَةً: الفَرَقُ بفَتْحِ الرَّاءِ. وقيلَ: بفَتْحِها وسُكونِها، مِكْيالٌ مَعْروفٌ بالمَدِينَةِ.

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠.

⁽٢) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب صدقة العسل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٦٣ .

مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا بِالعِراقِيِّ ('). فَإِنَّهُ قَالَ ، في رُوايَةٍ أبي داود : قال الزُّهْرِيُّ : في عَشَرَةِ أَفْراقٍ فَرَقٌ ، والفَرَقُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا ، فيكونُ نِصابُه مائةً وسِتِّين رَطْلًا بالعِراقِيِّ . وقال ابنُ حامِدٍ : الفَرْقُ سِتُّون رَطْلًا ، فيكونُ النِّصابُ سِتَّمائةِ رَطْل . وكذلك ذَكِرَه القاضي في « المُجَرَّدِ » ، فإنَّه يُرْوَى عن الخَلِيل بنِ أَحمدَ (٢) ، قال : الفَرْقُ ، بإسْكَانِ الرَّاءِ ؛ مِكْيالٌ ضَخْمٌ مِن مَكَايِيلِ أَهْلِ الْعِراقِ . وحُكِيَ عَن القاضي ، أنَّ الفَرْقَ سِتَّةٌ وثَلاثُون رَطْلًا . وقِيلَ : هو مائةٌ وعِشْرُون رَطْلًا . قال شيخُنا(٢) : ويَحْتَمِلُ أن يكونَ نِصابُه أَلْفَ رَطْل ؟ لحديثِ عَمْر و بن شُعَيْبِ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، أنَّه كان يُـؤْخَذُ^(؛) مِن كلِّ عَشْرٍ قِرَبٍ قِرْبَةٌ مِن أَوْسَطِها . والقِرْبَةُ مائةُ رَطْلِ بالعِراقِيِّ ، بدَلِيلِ قِرَبِ القَلْتَيْنِ . ووَجْهُ الأُوَّل قولُ عُمَرَ : مِن كُلِّ عَشَرَةِ أَفْرَاقٍ فَرَقًا . والفَرَقُ بتَحْرِيكِ الرَّاءِ ؟ سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا . قال أبو عُبَيْدٍ^(°) : لا خِلافَ بينَ النّاس أعْلَمُه ، فى أنّ

ذكَرَه ابنُ قُتَيْبَةَ وَثَعْلَبٌ والمَجَوْهَرِئُ ، وغيرُهم . ويَدُلُ عليه حديثُ كَعْبِ ، وهو الإنصاف مُرادُ الفُقَهاء . وأمَّا الفَرْقُ ، بالسُّكُونِ ، فمِكْيالٌ ضَخْمٌ مِن مَكايِيلِ أَهْلِ العِرَاقِ . قَالَهُ الخَلِيْلُ . قَالَ ابنُ قُتَيْبَةً وغيرُه : يَسَعُ مِائَةً وعِشْرِينَ رَطْلًا . قال المَجْدُ : ولا

⁽١) سقط من : م .

⁽٢) الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن ، الإمام ، صاحب العربية ، ومنشئ علم العروض ، أحد الأعلام الكبار ، وصاحب كتاب « العين » . توفي سنة بضع وستين ومائة . سير أعلام النبلاء . ET1 - ET9/V

⁽٣) في : المغنى ١٨٤/٤ .

⁽٤) في م: (يأخذ) .

⁽٥) في : الأموال ٥٢٠ .

الشرح الكبير الفَرَقَ ثَلاثَةُ آصُع ٍ . وقال النبيُّ عَلِيلِتُهِ لكَعْب بن عُجْرَةَ : « أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقًا مِنْ طَعَام ﴾(١) . فقد بَيَّنَ أَنَّه ثَلَاثَةُ آصُعٍ . وقالت عائشةُ : كُنتُ أَغْتَسِلُ أَنا ورسولُ اللهِ عَلَيْكُ مِن إِنَاءِ ، هو الفَرَقُ(١) . هذا المَشْهُورُ ، فيَنْصَرفُ الإطْلاقُ إليه . والفَرْقُ الذي هو مِكْيالٌ ضَخْمٌ لا يَصِحُّ حَمْلُه عليه ؛ لوُجُوهٍ ؛ أحدُها أنَّه غيرُ مَشْهُورٍ في كلامِهم ، فلا يُحْمَلُ عليه المُطْلَقُ مِن كلامِهم . قال ثَعْلَبٌ : قُلْ فَرَقٌ ولا تَقُلْ فَرْقٌ . الثاني أنَّ عُمَرَ قال : مِن كُلِّ عَشَرَةِ أَفْراقٍ فَرَقًا . والأَفْراقُ جَمْعُ فَرَقٍ ، بفَتْحِ الرَّاءِ ، وجَمْعُ الفَرْقِ ، بإسْكانِ الرّاء ، فُرُوقٌ ؛ لأنَّ ما كان على وَزْنِ فَعْلَ

الإنصاف قائِلَ به هنا . قال في « الفُروع ِ » : وحكَى بعضُهم قَوْلًا . وتقدُّم ذلك . فائدة : لا زَكاةَ فيما يَنْزِلُ مِنَ السَّماءِ على الشَّجَرِ ؛ كالمَنِّ ، والتَّرَنْجُبِين (٣) ، والشِّيرخَشْكِ('') ، ونحوها . ومنه اللَّاذِنُ ، وهو طَلُّ ونَدَّى يَنْزِلُ على نَبْتٍ تأْكُلُه

⁽١) أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مَنْكُمْ مُرْيَضًا أُو بِهُ أَذِّي ﴾ ، وباب قوله تعالى : ﴿ أَو صَدَقَةً ... ﴾ ، وباب النسك شأةً ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازى ، وفى : باب قول المريض إنى وجع ... ، من كتاب المرضى ، وفى أول كتاب كفارات الأيمان . صحيح البخاري ١٢/٣ ، ١٦ ، ١٤ ، ١٦٤ ، ١/٥٥٧ ، ١٧٩/٨ . ومسلم ، في : باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ... ، من كتاب الحج . صخيح مسلم ٨٥٩/٢ - ٨٦٢ . وأبو داود ، في : باب الفدية ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٠/١ ، ٤٣١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ، ما عليه ، من أبواب الحج ، وفي : باب تفسير سورة البقرة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذي ١٧٧/٤ ، ١٧٧/١ ، ٩٨ . والنسائي ، في : باب في المحرم يؤديه القمل في رأسه ، من كتاب المناسك . المجتبي ١٥٣/٥ ، ١٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤١/٢ – ٢٤٤ .

۲) تقدم تخریجه فی ۲/ ۱٤۸ .

⁽٣) الترنجبين : يسقط بخراسان يشبه المن .

⁽٤) الشيرخشك : معرب عن شيركش ، بمعنى المن .

ساكِنَ العَيْنِ غيرَ مُعْتَلِّ ، فَجَمْعُه في القِلَّةِ أَفْعُلٍ ، وفي الكَثْرَةِ فِعالٌ أو فَعُولٌ . والثالَثُ ، أنَّ الفَرْقَ الذي هو ضَخْمٌ مِن مَكَايِيلِ أهلِ العِراقِ ، لا يُحْمَلُ عليه كَلامُ عُمَرَ ، وإنَّما يُحْمَلُ كلامُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، على مَكَايِيلِ أهلِ الحِجازِ ؛ لأنَّه بها ومِن أهْلِها ، ويُؤَكِّدُ ذلك تَفْسِيرُ الزُّهْرِيِّ له في نِصَابِ العَسَلِ بما قُلنا ، والإمامُ أحمدُ ذكرَه في مَعْرِضِ الاحتِجاجِ به ، فيَدُلُ عَلى أنَّه ذَهَب إليه . والله أعلمُ .

الإنصاف

المِعْزَى، فَتَعْلَقُ^(۱) تلك الرُّطوبَةُ بها فَيُوْخَذُ. قدَّمه ابنُ تَميمٍ، و «الفائقِ». قال فى «الفُروعِ»: وهو ظاهِرُ كلامِ جماعةٍ ؛ لعدَمِ النَّصِّ. وجزَم به المُصَنِّفُ فى «المُعْنِى»، والمَحْدُ فى «شَرْحِه»، والشَّارِحُ فى مَسْأَلَةِ عدَمِ الوُجوبِ فيما يخرُّجُ مِنَ البَحْرِ. وقيلَ: تجِبُ فيه كالعَسَلِ. اخْتارَه ابنُ عَقِيلَ وغيرُه. قالِ بعضُهم: وهو ظاهِرُ كلام الإمام أحمدَ. وجزَم به فى «المُنتَوِ»، و «المُنتَخبِ»، و «تَدْكِرَةِ ابنِ عَقِيلٍ». وقدَّم فى «الرِّعايَةِ الصَّغْرَى»، و «الحاوِيَيْن». واقتصر فى إ ١٩٣١ و] «المُسْتَوْعِبِ» على كلام ابنِ عَقِيلٍ. قال فى «الرِّعايَة الصَّغْرَى»، وظاهِرُ الرِّعايَة الصَّغْرَى»، و «المُنتَخبِ»، وظاهِرُ الفُروعِ»، الإطلاقُ. وأطلقَهما فى «تَجْرِيدِ العِنَايَةِ». فعلَى الوُجوبِ، نِصابُه «الفُروعِ»، الإطلاقُ. وأطلقَهما فى «تَجْرِيدِ العِنَايَةِ». فعلَى الوُجوبِ، نِصابُه النُعَوِابِ العَسَلِ. صرَّحَ به جماعةً ؛ منهم صاحِبُ «المُنتَوِي»، و «المُنتَخبِ»، قال المُنتَخبِ». قال المُنتَخبِ ». قال المُنتَخبِ». قال المُنتَخبِ ». قال المُنتَخبُ المُنتَخبُ » المُنتَخبُ » المُنتَخبُ المُنتَخبُ المُنتَخبُ المُنتَخبُ المُنتَخبُ المُنتَخبُ » المُنتَخبُ المُنتَخبُ المُنتَخبُ المُنتَخبُ المُنتَخبُ المُنتَخبُ المُنتَفِي المُنتِ المِنتَخبِ المِنتَخبُ المُنتَخبُ المُنتَفِي المُنتِ المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَخبُ المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المِنتِ المِنتِ المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المِنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المِنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المُنتَفِي المِنتَفِي المُنتَفِي المُن

⁽١) في الأصل ، ط : ﴿ فتتعلق ﴾ .

المقنع

فَصْلَ فِي الْمَعْدِنِ : وَمَنِ اسْتَخْرَجَ مِنْ مَعْدِنٍ نِصَابًا مِنَ الْأَثْمَانِ ، أَوْ مَا قِيمَتُهُ نِصَابٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ ، وَالصَّفْرِ ، وَالزِّئْبِقِ ، وَالْأَثْمَانِ ، وَالنِّفْطِ ، وَالْكُحْلِ ، وَالزِّرْنِيخِ ، وَسَائِرِ مَا يُسَمَّى وَالْقَارِ ، وَالنِّقْطِ ، وَالْكُحْلِ ، وَالزِّرْنِيخِ ، وَسَائِرِ مَا يُسَمَّى مَعْدِنًا ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ فِي الْحَالِ ، رُبْعُ الْعُشْرِ مِنْ قِيمَتِهِ ، أَوْ مِنْ عَيْنِهَا ، إِنْ كَانَتْ أَثْمَانًا ، سَوَاءٌ اسْتَخْرَجَهُ فِي دَفْعَةٍ أَوْ دَفَعَاتٍ لَمْ عَيْنِهَا ، إِنْ كَانَتْ أَثْمَانًا ، سَوَاءٌ اسْتَخْرَجَهُ فِي دَفْعَةٍ أَوْ دَفَعَاتٍ لَمْ يَتْرُكِ الْعَمَلَ بَيْنَهَا تَرْكَ إِهْمَالِ .

الشرح الكبير

(فصل فى المَعْدِنِ) : ٩١٥ - مسألة: (ومَن اسْتَخْرَجَ مِن مَعْدِنٍ نِصابًا مِن الأَثْمانِ ، أو ما قِيمَتُه نِصابٌ مِن الجَواهِرِ ، والقارِ ، والصُّفْرِ ، والزِّنْبَقِ ، والكُحْلِ ، والزِّرْنِيخِ ، وسائِرِ ما يُسمَّى مَعْدِنًا ، ففيه الزكاةُ فى الحالِ ، رُبْعُ العُشْرِ مِن قِيمَتِه ، أو مِن عَيْنِها ، إن كانت أَثْمانًا ، سَواءً اسْتَخْرَجَه فى دفْعَةٍ أو دفعاتٍ لم يَتُرُكِ العَمَلَ بينَها تُرْكَ إِهْمالٍ) الكلامُ فى هذه المَسْأَلَةِ فى فُصُولِ أربعةٍ ؛

الإنصاف

قوله: ومَنِ اسْتَخْرَجَ مِن مَعْدَنٍ نِصابًا مِنَ الأَثْمَانِ ، ففيه الزَّكَاةُ . الصَّحيحُ مِنَ المَدْهِ ، وعليه الأصحابُ ، أَنَّه يُشْتَرَطُ في وُجوبِ الزَّكَاةِ في المَعْدِنِ ، اسْتِخْرَاجُ نِصابٍ . وعنه ، لا يُشْتَرَطُ . فيَجِبُ في قليله وكثيرِه . وخصَّ هذه الرِّوايةَ في « الفُروعِ » بالأَثْمَانِ ؛ فقال : قال الأصحابُ : مَن أُخْرَجَ نِصابَ نَقْدٍ . وعنه ، أو دُونَه . وظاهِرُ كلام « ابنِ تَميم » ، و « الفائقِ » وغيرِهما ، عُمومُ الرِّوايَةِ في الأَثْمَانِ وغيرِها، فقال ابنُ تَميم : وعنه، تجِبُ الزَّكَاةُ في قليلِ المَعْدِنِ وكثيرِه (١٠) . ذكرَها ابنُ شِهَابٍ في « عُيونِه » . وقال في « الفائقِ » : وعنه ، لا يُشْتَرَطُ للمَعْدِنِ

⁽١) في ط : ﴿ وَكُثِيرِهَا ﴾ .

أَحَدُها ، في صِفَةِ المَعْدِنِ الذي تَتَعَلَّقُ بِهِ الزِكَاةُ ، وهو كُلُّ ما خَرَجِ مِنَ الْأَرْضِ مِمّا خُلِق فِيها مِن غيرِها ممّاله قِيمَةٌ ، كالذي ذُكِر هـ هُنا ونَحْوِه مِن البِلَّوْرِ ، والعَقِيقِ ، والحَدِيدِ ، والسَّبَجِ ('' ، والحَلِيثِ ، والسَّبَجِ ('' ، والحَلِيثِ ، والكَّرِيتِ ، ونَحْوِ ذلك . وقال الشافعيُ ، ومالكُ : لا وَلَمُعْرَةِ ('' ، والكِبْرِيتِ ، ونَحْوِ ذلك . وقال الشافعيُ ، ومالكُ : لا تَتَعَلَّقُ الزكاةُ إلَّا بالذَّهَبِ والفِضَّةِ ؛ لقولِ النبيِّ عَلِيلِّةٍ : « لَا زَكَاةً فِي حَجَرٍ » ('' ، ولأنَّه مالٌ مُقَوَّمٌ مُسْتَفَادٌ مِن الأَرْضِ ، أَشْبَهُ الطّينَ الأَحْمَر . وقال أبو حنيفة ، في إحْدَى الرِّوايَتَيْنِ : تَتَعَلَّقُ الزكاةُ بكلِّ ما يَنْطَبِعُ ، كالرَّصاصِ والحَدِيدِ والنُّحاسِ ، دُونَ [١٦٣/٢ ط] غيرِه . ولنا ، عُمُومُ قولِه تعالى : ﴿ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (') . ولأنَّه مَعْدِنٌ ، وولِه تعالى : ﴿ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (') . ولأنَّه مَعْدِنٌ ،

الإنصاف

نِصَابٌ . ذكَرها ابنُ شِهَابِ .

تنبيه: قوْلُه: ومَنِ اسْتَخْرَجَ مِن مَعْدِنٍ نِصابًا ، ففيه الزَّكَاةُ . مُرادُه ، إذا كان مِن أَهْلِ الزَّكَاةِ . فأمَّا إِنْ كَان ذِمِّيًّا أُو مُكَاتَبًا ، فلا شيءَ عليه ، ولا يُمْنَعُ منه الذِّمِّيُ . على الصَّحيحِ مِنَ المَدهبِ . وقيلَ : يُمْنَعُ مِن مَعْدِنٍ بدَارِنا . وجزَم به جماعةٌ ؛ منهم الصَّحيحِ مِنَ المُدهبِ . وقيلَ : يُمْنَعُ مِن مَعْدِنٍ بدَارِنا . وجزَم به جماعةٌ ؛ منهم صاحبُ « الرِّعايةِ الصَّغْرَى » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « المُنوِّر » . وقدَّمه في « الرِّعايةِ

⁽١) السبج : خرز أسود ، الواحدة سبجة كقصب وقصبة .

 ⁽٢) الزاج الأبيض: كبيتات الخارصين. والزاج الأزرق: كبيتات النحاس. والزاج الأخضر: كبيتات الحديد.

⁽٣) المُغْرَة : مسحوق أكسيد الحديد ، ويوجد في الطبيعة مختلطا بالطُّفال ، وقد يكون أصفر أو أحمر بُنيًّا ، ويستعمل في أعمال الطلاء . (المعجم الوسيط م غ ر) .

⁽٤) أخرجه البيهقى ، فى : باب ما لا زكاة فيه من الجواهر غير الذهب والفضة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٤٦/٤ .

⁽٥) سورة البقرة ٢٦٧ .

الشرح الكبير فَتَعَلَّقَتِ الزكاةُ به ، كالأَثْمانِ ، ولأنَّه مالٌ لو غَنِمَه خَمَّسَه ، فإذا أُخْرَجَه مِن مَعْدِنٍ وَجَبَتْ زَكَاتُه ، كَالذَّهَب . فأمَّا الطِّينُ فليس بمَعْدِنٍ ؛ لأنَّه تُرابٌ ، والمَعْدِنُ ؛ ما كان في الأرْضِ مِن غيرِ جِنْسِها .

الْفَصْلُ الثاني ، في قَدْرِ الواجِبِ فيه ، وصِفَتِه . وقَدْرُ الواجِبِ فيه رُبْعُ العُشْر . وهو زكاةٌ . وهذا قولُ عُمَرَ بنِ عبدِ العزِيزِ ، ومالكٍ . وقال أبو حنيفةَ : الواجِبُ فيه الخُمْسُ ، وهو فَيْءٌ . وانحتارَه أبو عُبَيْدٍ (١) . وقال الشافعيُّ : هو زكاةٌ . واخْتُلِفَ عنه في قَدْرِه كالمَذْهِبَيْن . واحْتَجَّ مَن أَوْجَبَ الخُمْسَ بقولِه عليه الصلاةُ والسلامُ : ﴿ مَا لَمْ يَكُنْ فِي طَرِيقٍ مَأْتِيٌّ ، وَلَا فِي قَرْيَةٍ عَامِرَةٍ ، فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . رَواه النَّسائِيُّ ، والجُوزْجانِيُّ ، وفي حَدِيثٍ عن النبيِّ عَلِيْكُ أَنَّه قال : ﴿ وَفِي الرِّكَارَ

الإنصاف الكُبْرَى ». فعليه ، يَمْلِكُه آخِذُه قبلَ مَنْعِه (٣) مَجَّانًا . على الصَّحيح ، وعليه الأكثر. وقال في « التُّلْخيص » : ذلك كإحْيائِه المَواتَ ، وإنْ أَخْرَجَه عَبْدٌ لمَوْلاه ، زكَّاه سَيِّدُه ، وإنْ كان لنَفْسِه ، انْبَنَى على مِلْكِ العَبْدِ ، على ما تقدُّم في أوَّلِ كتابِ الزَّكاةِ. فائدة : إذا كان المَعْدِنُ بِدَارِ الحَرْبِ ، و لم يُقْدَرْ على إخْرَاجِه إلَّا بقَوْمٍ لهم مَنَعَةً ، فغَنيمَةً (أَنُحُمُّسُ بعدَ رُبْعِ العُشْرِ .

⁽١) انظر: الأموال ٣٤٠ ، ٣٤١ .

⁽٢) أخرجه النسائي ، في : باب المعدن ، من كتاب الزكاة . المجتبي ٣٣/٥ . كم أخرجه أبو داود ، في : كتاب اللقطة . سنن أبي داود ٣٩٧/١ . والإمام أحمد بلفظ آخر ، في : المسند ١٨٠/٢ ، ١٨٦ . ٢٠٣ .

⁽٣) فى الأصل ، ١: « بيعه » .

⁽٤) في ا: « فقيمته ».

الْخُمْسُ » ، قِيلَ : يا رسولَ اللهِ ، ما الرِّكازُ ؟ قال : « الذَّهَبُ والْفِضَّةُ الْمَخْلُوقَانِ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ ١٠٠٠ . وعن أبي هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسولُ الله عَلَيْكَ : « الرِّكَازُ هُوَ الذَّهَبُ الذِي يَنْبُتُ مَعَ الْأَرْضِ »(١) . وفي حديثِ علي ما علي السلام ، أنَّه قال : « وَفِي السُّيُوبِ الْخُمْسُ »(٢) . قال : والسُّيُوبُ عُرُوقُ الذَّهَبِ والفِضَّةِ التي تَحْتُ الأَرْضِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ^٣ ، بَاسْنَادِهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُ أَقْطَعَ بِلالَ بِنَ الحَارِثِ المُزَنِيُّ مَعَادِنَ القَبَلِيَّةِ (١) مِن ناحِيَةِ الفُرْعِ (٥) ، قال : فتلك المَعادِنُ لا يُؤْخَذُ منها إلَّا الزكاةُ(٦) إلى اليَوْم . وقد أَسْنَدَه

قوله : أو ما قِيمَتُه نِصَابٌ، ففيه الزَّكاةُ. وهذا المذهبُ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ، الإنصاب

⁽١) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال المعدن ركاز فيه الخمس ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى . 107 / 2

⁽٢) ذكر ابن منظور ، في اللسان (س ي ب) ١ / ٤٧٧ أن ذلك كان في كتاب النبي عَلَيْكُ لوائل بن حجر . ووائل بن حجر من أقيال اليمن ، وفد على النبي ﷺ ، وكتب له كتابا ، ومات في خلافة معاوية . أسد الغابة ٥ / ٥٩٥ ، ٤٣٦ ، الإصابة ٦ / ٩٩٥ ، ٥٩٧ .

⁽٣) في: الأموال ٣٣٨.

كم أخرجه أبو داود ، في : باب في إقطاع الأرضين ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٥٤ . والإمام مالك ، في : باب الزكاة في المعادن ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٤٩ ، ٢٤٩ . والبيهقي ، في : باب زكاة المعدن ومن قال المعدن ليس بركاز ، من محتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٥٢ .

⁽٤) في الأصل: « القبلة ».

⁽٥) الفرع : موضع بين نخلة والمدينة .

⁽٦) في النسخ : « الركاز » . والمثبت من مصادر التخريج .

الشرح الكبير كَثِيرُ بنُ عبدِ الله بن عَمْرِ و بن عَوْفٍ (١) المُزَنِيُّ ، عن أبيه ، عن جَدِّه (٢) . ورَواه الدَّراوَرْدِئُ ، عن رَبيعَةَ عن ِ " الحَارِثِ بن ِ بِلالٍ ، عن بِلالِ بن ِ الحارثِ ، أنَّ النبيُّ عَلِيلًا أَخَذَ منه زَكاةَ المَعادِنِ القَبَلِيَّةِ . قال أبو عُبَيْدٍ (ٰ) : القَبَلِيَّةُ بلادٌ مَعْرُوفَةٌ بالحِجاز . ولأنَّها زَكاةُ أَثْمانٍ فكانت رُبْعَ العُشْر ، كسائِر الأَثْمانِ ، أو تَتَعَلَّقُ بالقِيمَةِ ، أَشْبَهَتْ زكاةَ التِّجارَةِ . وحَدِيثُهم الأُوَّلُ لا يَتَناوَلُ مَحَلَّ النِّزاعِ ۖ ؛ لأنَّ النبيَّ عَيْضَةٍ إِنَّما ذَكَر ذلك في جَواب سُؤالِه عن اللَّقَطَةِ ، وهذا ليس بلُقَطَةٍ ، فلا يَتَناوَلُه النَّصُّ ، وحديثَ أَبَى هُرَيْرَةَ يَرْوِيه عبدُ اللهِ بنُ سعيدٍ ، وهو ضَعِيفٌ . و سائِرُ أحادِيثِهم لا نَعْرِفُ صِحَّتَها ، ولا هي مَذْكُورَةٌ في المَسانِيدِ .

الفَصْلُ الثَّالِثُ ، في نِصاب المَعْدِنِ . وهو عِشْرُون مِثْقالًا مِن الذَّهَب ، أو مائتا دِرْهَم مِن الفِضَّةِ ، أو قِيمَةُ ذلك مِن غيرهما . وهذا مَذْهَبُ

وأَكْثُرُهم قطَع به . والْحتارَ الآجُرِّيُّ وُجوبَ الزَّكاةِ في قليلِ ذلك وكثيرِه . وتَقَدَّم الرُّوايَةُ التي نقلَها ابنُ شِهَابٍ .

تنبيه : شَنَمِلَ قُولُه : مِنَ الجَوْهَرِ والصُّفْرِ والزُّئْبَقِ والقَارِ والنَّفْطِ والكُحْلِ

٥٧٨

⁽١) في م : ﴿ عُونَ ﴾ .

⁽٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في إقطاع الأرضين ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود

٢ / ١٥٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٠٦ .

⁽٣) في الأصل: ﴿ ابن ﴾ .

⁽٤) في : الأموال ٣٣٨ .

الشافعيِّ . وقال أبو حنيفةَ : يَجبُ الخُمْسُ في قَلِيلِه وكَثِيره ، بنَاءً على أنَّه رَكَازٌ ؛ لَعُمُومُ الأَحَادِيثِ التي احْتَجُوا بها ، ولأنَّه لا يُشْتَرَطُ له حَوْلٌ ، فلم يُشْتَرَطْ له نِصابٌ ، كالرِّكاز . ولنا ، قولُه عليه السلامُ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْس أَوَاقٍ صَدَقَةٌ »(١) . وقولُه عليه السلامُ : « لَيْسَ فِي الذَّهَب شَيْءٌ حَتَّى يَبْلُغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا »(١) . ولأنَّها زكاةٌ تَتَعَلَّقُ بالأثْمانِ أو بالقِيمَةِ ، فاعْتُبرَ لها النِّصابُ ، كالأَثْمانِ والعُرُوض . وقد بَيَّنَّا أنَّ هذا ليس برِكَازٍ ، وأنَّه مُفارِقٌ للرِّكَازِ مِن حيثُ إنَّ الرِّكَازَ مالُ كَافِرٍ مَظْهُورٌ عليه في الإسلام ، فهو كالغنيمَة . وهذا وَجَب مُواساةً وشُكْرًا لنِعْمَة ِ الغِنَى ، فَاعْتُبِرَ لَهُ النِّصَابُ كَسَائِرِ الزَّكُواتِ . وإنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرْ لَهُ الْحَوْلُ ؟ لَحُصُولِه دُفْعَةً واحِدَةً ، فأشْبَهَ الزُّرُوعَ والثِّمارَ ، ولأنَّ النَّماءَ يَتَكَامَلُ فيه بالوُجُودِ والأُخْذِ ، فهو كالزَّرْ عِ . إذا ثَبَت هذا ، فإنَّه يُشْتَرَطُ إِخْراجُ النِّصابِ دُفْعَةً واحِدَةً أَو دُفَعاتٍ لا يُتْرَكُ العَمَلُ بَيْنَهُنَّ تَرْكَ إِهْمَالِ ، فإن أُخْرَجَ دُونَ النُّصاب ، ثم تَرَك العَمَلَ مُهْمِلًا له ، ثم أخْرَجَ دُونَ النِّصاب ، فلا زكاةً فيهما وإن بَلَغا بمَجْمُوعِهما نِصابًا ؛ لفَواتِ الشُّرْطِ. وإن بَلَغ أَحَدُهما نِصابًا

والزُّرْنِيخِ وسائرٍ مَا يُسَمَّى مَعْدِنًا . المَعْدِنَ المُنْطِبِعَ وغيرَ المُنْطِبِعِ ، فغيرُ المنطَبِعِ ؛ كالياقُوتِ ، والعَقِيقِ ، والبَّنَفْشِ ، والزُّبَرْجَدِ ، والفَّيْرُوزجِ ، والبَّلُوْرِ ، والمُوميا ، والنُّوْرَةِ ، والمَغْرَةِ ، والكُحْلِ ، والزِّرنِيخِ ، والقَارِ ، والنُّفْطِ ، والسُّبَجِ ، والكِبْرِيتِ ، والزُّفْتِ ، والزُّجَاجِ ، واليشم ، والزَّاجِ ،

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ .

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣١٠ .

الشرح الكبير دُونَ الآخَر ، زَكَّى النِّصابَ وَحْدَه ، [١٦٤/٢ و] ويَجبُ فيما زاد على النُّصابِ بحِسابه ، كالأثْمانِ والخارجِ مِن الأرْضِ . فأمَّا تَرْكُ العَمَلِ لَيْلًا ، وللاسْتِراحَةِ ، أو لعُذْرِ مِن مَرَضٍ ، أو لإصْلاحِ الأداةِ ، أو إباقِ عَبْدٍ ، ونَحْوِه ، فلا يَقْطَعُ حُكْمَ العَمَلِ ، وحُكْمُه حُكْمُ المُتَّصِل ؛ لأنَّ العادَةَ كذلك . وكذلك إن كان مُشْتَغِلًا بالعَمَل ، فخَرَجَ بينَ المَعْدِنَيْن تُرابٌ ، لا شيءَ فيه .

فصل : وإنِ اشْتَمَلَ المَعْدِنُ على أَجْناسِ ، كَمَعْدِنٍ فيه الذَّهَبُ والفِضَّةُ ، فذَكَرَ القاضي أنَّه لا يُضَمُّ أَحَدُهما إلى الآخر في تَكْمِيلِ النِّصابِ ؟ لأَنُّهَا أَجْنَاسٌ ، فلا يُضَمُّ أَحَدُهما إلى غيرِه ، كغيرِ المَعْدِنِ . قال شيخُنا(') : والصُّوابُ ، إن شاء اللهُ ، أنَّه إن كان المَعْدِنُ يَشْتَمِلُ على ذَهَبِ وَفِضَّةٍ ، ففي ضَمِّ أَحَدِهِما إلى الآخَرِ وَجْهان مَبْنِيَّان على الرِّوايَتُيْن في ضَمِّ أَحَدِهما إلى الآخرِ في غيرِ المَعْدِنِ ، وإن كان فيه أجناسٌ مِن غيرِ (١) الذَّهَبِ والفِضَّةِ ، ضُمَّ بَعْضُها إلى بَعْضٍ ؛ لأنَّ الواجِبَ في قِيمَتِها ،

الإنصاف ونحوه . وهو صحيحٌ ، وهو المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . ونقَل مُهَنَّا ، لم أَسْمَعْ في مَعْدِنِ القَارِ والنَّفْطِ والكُحْلِ والزِّرْنِيخِ شيئًا . قال ابنُ تَميم ي: وظاهِرُه التَّوقُّفُ في غير المُنْطَبِع ِ. قلتُ : ذكر في «الهدايّة ِ»، و «المُذْهَب »، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الرِّعايَةِ » ، و « الفُروعِ » وغيرِهم ، الزُّجاجَ مِنَ المَعْدِنِ . وفيه نَظَرٌ ؟ لأنَّه مَصْنُوعٌ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُوجَدَ بعضُ ذلك مِن غير صُنْعٍ

⁽١) في : المغنى ٢٤٣/٤ .

⁽٢) سقط من : م .

فأَشْبَهَتْ عُرُوضَ التِّجارَةِ . وإن كان فيها أَحَدُ النَّقْدَيْن ، وجِنْسٌ آخَرُ ، ضُمَّ أَحَدُهما إلى الآثُمانِ . وإنِ اسْتَخْرَجَ نِصابًا ضُمَّ أَحَدُهما إلى الآثُمانِ . وإنِ اسْتَخْرَجَ نِصابًا مِن مَعْدِنَيْن ، وَجَبَتِ الزكاةُ فيه ، كالزَّرْعِ في مَكانَيْن .

الفَصْلُ الرَّابِعُ ، في وَقْتِ الوُجُوبِ . وَتَجِبُ الزَكَاةُ فيه حينَ يَتَنَاوَلُه ويَكُمُلُ نِصابُه ، ولا يُعْتَبَرُ له حَوْلٌ . وهذا قولُ مالكِ ، والشافعيِّ ، وأصحابِ الرَّأْي . وقال إسحاقُ ، وابنُ المُنْذِرِ : يُعْتَبَرُ له الحَوْلُ ؛ لعُمُومِ قولِه عليه السلامُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »(١) .

الإنصاف

فائدة : ذكر الأصحابُ مِنَ المَعَادِنِ ، المِلْحَ . وجزَم فى « الرِّعايَةِ » وغيرِها بأنَّ الرُّحامَ والبِرامَ ونحوَهما مَعْدِنٌ . وهو مَعْنَى كلام ِ جماعةٍ مِنَ الأصحابِ . ومالَ إليه فى « الفُروعِ » .

فائدة أُخْرَى: قال ابنُ الجَوْزِيِّ، في « التَّبْضِرَةِ » في مَجْلِسِ ذِكْرِ الأَرْضِ: وقد أُحْصِيَتِ المَعَادِنُ ، فوَجَدُوها سَبْعَمائةِ مَعْدِنٍ .

قوله: ففيه الزَّكاةُ في الحَالِ؛ رُبعُ العُشْرِ. هذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وقطع به كثيرٌ منهم . وهو مِنَ المُفْرَداتِ . وقال ابنُ هُبَيْرَةَ ، في « الإِفْصَاحِ » : قال مالِكُ والشَّافِعِيُّ وأحمدُ : في المَعْدِنِ الخُمسُ ، يُصْرَفُ مَصْرفَ الفَيْء .

قوله: مِن قِيمَتِه. يعْنِي ، إذا كان مِن غيرِ الأَثْمانِ. وهذا المذهبُ ، وعليه أكثرُ الأَصحابِ. وقال أبو الفَرجِ ابنُ أبى الفَهمِ شَيْخُ ابنِ تَميمٍ: يُخْرِجُ مِن عَيْنِه، كالأَثْمانِ. تنبيه: قوله: أو مِن عَيْنِها ، إنْ كانت أَثْمانًا . ليس هذا مِن كلام المُصَنِّفِ ،

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٧ .

الشرح الكبير ولَنا ، أنَّه مُسْتَفادٌ مِن الأرْضِ ، فلا يُعْتَبَرُ في وُجُوبِ حَقِّهِ حولٌ (١) ، كَالزُّرْعِ وَالثِّمَارِ وَالرِّكَازِ ، وَلأَنَّ الحَولَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ في غير هذا ؛ ليَكْمُلُ النَّماءُ ، وهذا يَتَكامَلُ نماؤُه دُفْعَةً واحِدَةً ، فلم يُعْتَبَرْ له حولٌ كالزَّرْعِ ، والخَبَرُ مَخْصُوصٌ بالزَّرْ عِ والثَّمَرِ ، فنَقِيسُ عليه مَحَلَّ النِّزاعِ ِ .

١١٦ - مسألة : (ولا يَجُوزُ إخراجُها إذا كانت أَثْمانًا إلَّا بعدَ السَّبْكِ

الإنصاف وإنَّما زادَه بعضُ مَن أجازَ له المُصَنِّفُ الإصْلَاحَ . قالَه ابنُ مُنَجَّى . وقال : إنَّما اقْتَصَرَ المُصَنِّفُ على قوْلِه : مِن قِيمَتِه . إمَّا لأنَّ الواجِبَ في الأَثْمانِ مِن جِنْسِه ظاهِرٌ ، وإمَّا على سَبِيلِ التَّعْلِيبِ ؛ لأنَّه ذكر الأثمانَ وأجناسًا كثيرةً ، فغَلَّبَ الأَكْثَرَ . انتهى . قلتُ : الأُوَّلُ أُوْلَى ، فالقِيمَةُ إِنَّما تكونُ في غير الأَثْمانِ .

فائدة : قوله : سَوَاءٌ اسْتَخْرَجَه في دَفْعَةٍ أُو دَفَعاتٍ ، لم [٢١٣/١ ظ] يَتْرُكِ العَمَلَ بينهما تَرْكَ إِهْمالٍ . مِثالُه ، لو تَرَكَه لمَرَضٍ ، أو سَفَرٍ ، أو لإِصْلاحِ آلَةٍ ، أو اسْتِراحَةٍ ليْلًا أو نَهارًا ، أو اشْتِغالِه بتُراب خَرَجَ بينَ النِّيلَيْن ، أو هَرَبَ عَبيدُه أو أَجِيرُه ، أو نحو ذلك ممَّا جَرَتْ به العادَةُ . قال في « الرِّعايَةِ » : أو سَفَر يَسِير . انتهى . فلا أثَرَ لتَرْكِ ذلك ، وهو في حُكْم اسْتِمْراره في العَمَل . قال الأصحابُ : إِنْ أَهْمَلُه وتَرَكَه ، فلِكُلِّ مَرَّةٍ حُكْمٌ . ('قال ابنُ مُنَجَّى : وَجْهُ الإهْمالِ إِنْ لَم يكُنْ عُذْرٌ ، وإلَّا فَمَعْدنٌ ٢ .

قوله : ولا يَجُوزُ إِحْرَاجُها إِذا كانت أَثْمانًا إِلَّا بعدَ السَّبْكِ والتَّصفِيةِ . وذلك لأنَّ وَقْتَ الإِخْراجِ منها بعدَ السَّبْكِ والتَّصْفِيَةِ ، ووَقْتَ وُجوبِها إذا أُحْرِزَ . على

⁽١) في م: « حوله ».

⁽٢ - ٢) زيادة من : ش .

والتَّصْفِيَة) كالحَبِّ والثَّمَرَة ، فإن أُخْرَجَ رُبْعَ عُشْرِ تُرابِه قبلَ تَصْفِيته ، وَجَب رَدُّه إِن كان باقِيًا ، أو قِيمتُه إِن كان تالِفًا ، والقولُ في قَدْرِ المَقْبُوضِ قولُ الآخِذِ ؛ لأَنَّه غارِمٌ ، فإن صَفّاه الآخِدُ فكان قَدْرَ الزكاة ، أَجْزَأ ، وإن زادرَدَّ الزيادَة ، إلَّا أَن يَسْمَحَ له المُخْرِجُ ، وإِن نَقَص فعلى المُخْرِجِ ، وإن زادرَدَّ الزيادَة ، إلَّا أَن يَسْمَحَ له المُخْرِجُ ، وإِن نَقَص فعلى المُخْرِجِ ، ولا وما أَنْفَقَه الآخِدُ على تَصْفِيتِه فهو مِن مالِه ، لا يَرْجِعُ به على المالِكِ ، ولا يَحْتَسِبُ المالِكُ ما أَنْفَقَه على المَعْدِنِ في اسْتِخْراجِه ، ولا في أَن تَصْفِيتِه مِن المَعْدِنِ في اسْتِخْراجِه ، ولا في أَن تَصْفِيتِه مِن المَعْدِنِ ؛ لأَنَّ الواجِبَ فيه زكاة ، فلا يُحْتَسَبُ بمُؤْنَة اسْتِخْراجِه وتَصْفِيتِه ، كالحُبُوبِ . فإن كان ذلك دَيْنًا عليه احْتَسَبُ به ، على الصَّحِيحِ مِن المَدْهُب ، كا يَحْتَسِبُ بما أَنْفَقَ على الزَّرْعِ . وقال أبو حنيفة : لا تَلْزَمُه مِن المُذْهَب ، كا يَحْتَسِبُ بما أَنْفَقَ على الزَّرْعِ . وقال أبو حنيفة : لا تَلْزَمُه المُؤْنَةُ مِن حَقِّه . وشَبَّهَ ه بالغنِيمَة ، وبَناه على أَصْلِه في أَنَّه رِ كازٌ . وقد مَضَى الكلامُ في ذلك .

الإنصاف

الصَّحيح مِنَ المَدهبِ . جزَم به في « المُسْتَوْعِبِ » ، و « ابنِ تَميم ، وغيرِهما . وقدَّمه في « الفُروع ِ » . وجزَم المُصَنِّفُ في « الكافِي » ، والمَجْدُ في « شَرْحِه » ، أنَّ وَقْتَ وُجوبِها بظُهورِه ، كالثَّمَرَةِ بصَلاحِها . قال في « الفُروع ِ » : ولعَلَّ مُرادَ الأُوَّلِين ، اسْتِقْرارُ الوُجوبِ .

فُوائد ؛ الأُولَى ، لا يُحْتَسَبُ بِمُؤْنَةِ السَّبْكِ وَالتَّصْفِيَةِ . على الصَّحيح ِ مِنَ المَلْدهبِ ، كَمُؤْنَةِ اسْتِخْراجِه ، وعليه أكثرُ الأصحابِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يُحْسَبُ النِّصابُ بعدَها . الثَّانِيةُ ، إِنْ كَانَ عليه دَيْنٌ بسَبَبِ ذلك احْتَسَبَ به . على الصَّحيح ِ مِنَ المَدهبِ . قال في « الفُروع ِ » : احْتَسَبَ به في ظاهرِ المذهبِ . وجزَم به

⁽١) سقط من : م .

١١٧ - مسألة : (ولا زكاة فيما يُخْرَجُ مِن البَحْرِ ؟ ('مِن العَنْبَرِ') واللُّؤْلُو والمَرْجانِ ونَحْوهِ) في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ . وهو اخْتِيارُ أبي بكرٍ ، وظاهِرُ قولِ الخِرَقِيِّ . رُويَ نَحْوُ ذلك عن ابن عباس . وبه قال عُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ ، وعَطاءٌ ، ومالكٌ ، والنُّورَىُ ، وابنُ أبي لَيْلَبي ، والحسنُ بنُ صالِحٍ ، والشافعيُّ ، وأبو حنيفةَ ، ومحمدٌ ، وأبو ثَوْرٍ . والرِّوايَةُ الأُخْرَى

الإنصاف المُصَنِّفُ في « المُعْنِي » ، والمَجْدُ في « شَرْحِه » . قال الشَّارِ حُ : احْتَسَبَ به على الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ ، كما يحتَسِبُ بما أنفق على الزَّرْع ِ ، على ما تقدُّم في كتاب الزَّكَاةِ . وأَطْلَقَ في « الكافِي » وغيرِه ، أنَّه لا يُحْتَسَبُ ؛ كَمُؤْنَةِ الحَصَادِ والزِّراعَةِ . الثَّالثةُ ، لا يُضَمُّ جِنْسٌ مِنَ المَعْدِنِ إلى جِنْسٍ آخَرَ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهب . اخْتارَه القاضي وغيرُه . وقدَّمه في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ . وقيلَ : يُضَمُّ . اخْتارَه بعضُ الأصحاب . قال ابنُ تَميم : وهو أَحْسَنُ . وقيلَ : يُضَمُّ إذا كانتْ مُتقاربةً ؟ كَفَارٍ وَنِفْطٍ ، وحَدِيدٍ ونُحاسِ . وجزَم به في « الإِفَاداتِ » . وقال المُصَنِّفُ : والصُّوابُ ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ، إِنْ كَانَ فِي الْمَعْدِنِ أَجْنَاسٌ مِن غيرِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ ، ضُمَّ بعضُها إلى بعض ٍ ؛ لأنَّ الواجِبَ في قِيمَتِها ، فأشْبَهَتِ العُروضَ . الرَّابعةُ ، في ضَمِّ أَحَدِ النَّقْدَيْنِ إِلَى الآخَرِ الرِّوايَتَانِ الاثْنَتانِ ، نقْلًا ومَذْهَبًا . قالَه المُصَنِّفُ والشَّارِحُ. الخامِسَةُ ، لو أُخْرَجَ نِصابًا مِن نَوْعٍ واحدٍ مِن مَعادِنَ مُتَفَرِّقَةٍ ، ضُمَّ بعضُه إلى بعض كِالزَّرْعِ مِن مَكَانَيْن ، وإنْ أُخْرَجَ اثنان نِصابًا فقط ، فإخراجُهما للزَّكاةِ مَبْنِيٌ على خُلْطَةِ غير السَّائمةِ ، على ما تقدَّم .

قوله : ولا زَكاةَ فيما يُخْرَجُ مِنَ البَحْرِ ؛ مِنَ اللُّؤُلُو والمَرْجَانِ والعَنْبَر ونحوه .

⁽۱ – ۱) سقط من : م .

(فيه الزكاة) لأنّه خارِجٌ مِن مَعْدِنِ ، أَشْبَهُ الخَارِجَ مِن مَعْدِنِ البَرِّ . وَيُرْوَى عَن عُمَرَ بن عبد العزيزِ ، أَنّه أَخَذَ مِن العَنْبَرِ الخُمْسَ (') . وهو قولُ الحسنِ ، والزُّهْرِيِّ . وزاد الزُّهْرِيُّ في اللَّوْلُو يُخْرَجُ مِن البَحْرِ . ولَنا ، الحسنِ ، قال : ليس في العَنْبَرِ شيءٌ ، إنّما هو شيءٌ أَلْقاه البَحْرُ . وَاللهُ وَعَن جابِرِ نَحُوهُ . رَواهما أبو عُبَيْدٍ (') . ولأنّه قد كان يُخْرَجُ على عهدِ رسولِ اللهِ عَلَيْ وَخُلفائِه ، فلم يَأْتِ فيه سُنّةٌ عنه ولا عنهم مِن وَجْهٍ يَصِحُ ، ولأنّ الأصْلَ عَدَمُ الوُجُوبِ فيه ، ولا يَصِحُ قِياسُه على مَعْدِنِ البَرِّ ؛ لأنّ ولأنّ الأصْلَ عَدَمُ الوُجُوبِ فيه ، ولا يَصِحُ قِياسُه على مَعْدِنِ البَرِّ ؛ لأنّ

هذا المذهبُ مُطْلَقًا . نصَّ عليه ، وجزَم به فى « الوَجيزِ » وغيرِه . وقدَّمه ابنُ الإنصاف تَميمٍ ، والنَّاظِمُ ، و « الفُروعِ » . وقال : اخْتارَه الخِرَقِيُّ ، وأبو بَكْرٍ . واخْتارَه أيضًا المُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ ، وغيرُهم . قال فى « تَجْريدِ العِنايَةِ » : لا زَكاةَ فيه فى

الأَظْهَرِ . قال ابنُ مُنجَى فى « شَرْحِه » : هذا المذهبُ . وعنه ، فيه الزَّكاةُ . قال فى « الفُروع ِ » : نصَرَه القاضى ، وأصحابُه . قال ناظِمُ « المُفْرَداتِ » : هو

المَنْصورُ في الخِلَافِ. قال في « الرِّعايَتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » : زَكَّاه على الأُصحِّ . وجزَم به في « المُبْهجِ ِ » ، و « تَذْكِرَةِ ابن عَقِيلٍ » ، و « ابن

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب مِن قال ليس في العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤٣ . وعبد الرزاق ، في : باب العنبر ، من سكتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٦٥ ، ٦٥ . (٢) في الأموال ٣٤٥ ، ٣٤٦ . ٣٤٩ .

وأخرج الأول البخارى تعليقا ، فى : باب ما يستخرج من البحر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ٢ / ١٥٦ ، وابن أبى شيبة ، فى : باب من قال ليس فى العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤٢ ، ١٤٣ . وعبد الرزاق ، فى : باب العنبر ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٦٥ .

وأخرج الثانى ابن أبى شيبة ، في : باب من قال ليس في العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف / ١٤٣ .

الشرح الكبير العَنْبَرَ إِنَّمَا يُلْقِيهِ البَحْرُ ، فيُوجَدُ على الأرْضِ [١٦٤/٢ ط] فيُؤْخَذُ مِن غيرِ تَعَبٍ ، فهو كالمُباحاتِ المَأْخُوذَةِ مِن البَرِّ ، كالمَنِّ وغيرِه . فأمَّا السَّمَكُ فلا شيءَ عليه بحالِ في قولِ أهل العلم كَافَّةً ، إلَّا شيءٌ رُوِيَ عن عُمَرَ بن عبدِ العزِيزِ . رَواه عنه أبو عُبَيْدٍ (١) . وقال : ليس النَّاسُ على هذا ، ولا نَعْلَمُ أَحَدًا قال به . وعن أحمدَ ، أنَّ فيه الزكاةَ كالعَنْبَرِ . والصَّحِيحُ أنَّ هذا لا شيءَ فيه ؛ لأنَّه صَيْدٌ ، فلم تَجِبْ فيه زكاةً ، كَصَيْدِ البَرِّ ، ولأنَّه لا نَصَّ فيه ولا إجْماعَ ، ولا يَصِحُّ قِياسُه على ما فيه الزكاةُ ، فلا وَجْهَ لإيجابها .

الإنصاف عَبْدُوسٍ » ، و « الإِفَاداتِ » . وقدَّمه في « الخُلاصَةِ » ، و « المُحَرَّر » ، وناظِمُ « المُفْرَداتِ » ، وهو منها . وأطْلَقَهما فى « الهِدايَةِ » ، و « خِصَالِ ابنِ البُّنَّا » ، و « المُذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الهَادِي » ، و « التَّلْخيصِ » ، و « الفائقِ » ، و « البُلْغَةِ » . وأطْلَقَهما في « الكافِي » ، في غير الحَيوالل . وقيل : يجبُ في غير الحَيوال . جزَم به بعضهم ، كَصَيْدِ البَرِّ . وقدَّمه في « الكافِي » . ونصُّ أحمدَ ، التَّسْوِيَةَ بينَ ما يَخْرُجُ مِنَ البَحْر .

فائدة : مثَّلَ في « الهدايَّةِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الهَادِي » ، و « المُحَرَّرِ » ، و « الإِفَاداتِ » ، وغيرِهم ، بالمِسْكِ والسَّمَكِ . فعلى هذا ، يكونُ المِسْكُ بَحْرِيًّا . وذكر أبو يَعْلَى الصَّغِيرُ ، أنَّه يَرَى فيه الزَّكاةَ . قال في ﴿ الفُروعِ ، ؛ كذا قال . ثم قال : وكذا ذكرَه القاضي في « الخِلَافِ » . يُؤيِّدُه مِن كلام أحمد ، أنَّ في « الخِلافِ » ، بعدَ ذِكْرِ الرِّوايتين ،

⁽١) في : الأموال ٣٤٧ .

فَصْلٌ : وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ، أَىَّ نَوْعٍ كَانَ مِنَ الْمَالِ ، قَلَّ الله الله عَلَّ الله عَلَّ الله عَلَّ الله عَلَّ الله عَلَى الل

(فصل : وفى الرِّكازِالخُمْسُ ، أَىَّ نَوْع ِ كَانَ مِنَ المَالِ ، قَلَّ أُو الشرح الكبير كَثُرُ (') ؛ لأهلِ الفَيْءِ . وعنه ، أنَّه زكاةً ، وباقِيه لواجدِهِ) الواجِبُ فى الرِّكازِ الخُمْسُ ؛ لِما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عن رسولِ اللهِ عَلَيْ أَنَّه قال : « وَفِى الرِّكازِ الْخُمْسُ » . مُتَّفَقٌ عليه (') . وقال ابنُ المُنْذِر : لا نَعْلَمُ أَحَدًا الرِّكازِ الْخُمْسُ » . مُتَّفَقٌ عليه (') . وقال ابنُ المُنْذِر : لا نَعْلَمُ أَحَدًا

قال: وكذلك السَّمَكُ والمِسْكُ. نصَّ عليه في روايَةِ المَيْمُونِيِّ ، فقال: كان الإنصاف الحسنُ يقولُ: في المِسْكِ إذا أصابَه صاحِبُه ، الزَّكاةُ . شَبَّهه بالسَّمَكِ إذا اصْطادَه وصارَ في يَدِه مِائتَا دِرْهَم ، وما أشْبَهه . فظاهِرُ كلامِهم على هذا ، لا زَكاة فيه . ولعلَّه أَوْلَى . انتهى كلامُ صاحِبِ « الفُروع ِ » . وفصَل القاضى في « الجَامِع ِ الصَّغير ِ » ، [٢١٤/١ و] و « النَّاظِم ِ » ، بينَ ما يُخْرِجُه البَحْرُ ، وبينَ المِسْكِ . كا قالَه القاضى في « الخِلَافِ » . وقال في « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » : ومَن أُخْرَجَ مِن البَحْرِ كذا وكذا ، أو أَخذَ ممَّا قذَفَه البَحْرُ مِن عَنْبَرُ وعُودٍ وسَمَكِ . وقيل : ومِسْكٍ وغيرِ ذلك . انتهى . وقطع في بابِ زكاةِ الزُّروعِ والشِّمارِ ، أنَّه لا زَكاةَ في المِسْكِ . كا تقدَّم في بابِ إزالَةِ النَّجَاسَةِ ، أنَّ المِسْكَ سُرَّةُ الغَزَالِ . على وعير ذلك . انتهى . وقال ابنُ عقيل : دمُ الغِزْلانِ . وقيل : مِن دابَّةٍ في البَحْرِ لها أَنْيابٌ . الصَّحيح ِ . وقال ابنُ عَقِيل : دمُ الغِزْلانِ . وقيل : مِن دابَّةٍ في البَحْرِ لها أَنْيابٌ . الصَّحيح ِ . وقال المِسْكِ مِنَ الأصحابِ مَبْنِيٌ على هذا القوْلِ أو هم قائِلُون به .

قوله : وفي الرِّكازِ الخُمْسُ ، أيَّ نَوْعٍ كان مِنَ المَالِ ، قَلَّ أُو كَثُرَ . هذا

⁽١) في م : « أكثر » .

⁽٢) أخرجه البخارى ، فى : باب من حفر بئرا فى ملكه لم يضمن ، من كتاب المساقاة ، وفى : بأب فى الركاز =

الشرح الكبير خالَفَ هذا الحديثَ ، إلَّا الحسنَ ، فإنَّه فَرَّقَ بينَ ما يُوجَدُ في أَرْضِ الحَرْب وأَرْضِ العَرَبِ ، فقال : فيما يُوجَدُ في أَرْضِ الحَرْبِ الخُمْسُ ، وفيما يُوجَدُ في أرْضِ العَرَبِ الزكاةُ .

فصل : والرِّكازُ الذي فيه الخُمْسُ كلُّ ما كان مالًا على اخْتِلافِ أَنُواعِه ؛ مِن الذُّهَبِ ، والفِضَّةِ ، والحَدِيدِ ، والرَّصاص ، والصُّفْر ، والآنِيَةِ ، وغيرِ ذلك . وهو قولَ إسحاقَ ، وأبي عُبَيْدٍ ، وابنِ المُنْذرِ ،

الإنصاف المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وَوَجَّهَ في ﴿ الفُروعِ ﴿ ﴾ تخْريجًا ، لا يجِبُ في قَليلِه إِذَا قُلْنا : إِنَّ المُخْرَجَ زَكاةٌ .

فائدة : يجوزُ إخْراجُ الخُمسِ منه ومِن غيرِه . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ . وقال القاضى في مَوْضِع ٍ : يتَعَيَّنُ أَنْ يُخْرِجَ منه . فعلى

= الخمس ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب المعدن جبار والبئر جبار ، وباب العجماء جبار ، من كتاب الديات . صحيح البخاري ٣ / ١٤٥ / ٢ / ١٦٠ ، ٩ / ١٥ ، ١٦ . ومسلم ، في : باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣ / ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الركاز وما فيه ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة ، وفي : باب العجماء والمعدن والبئر جبار ، من كتاب الديات . سنن أبي داود ٢ / ١٦١ ، ٥٠٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن العجماء جرحها جبار ... ، من أبواب الزكاة ، وفي : باب ما جاء في العجماء حرحها جبار ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذي ٣ / ١٣٨ ، ٦ / ١٤٥ . والنسائي ، في : باب المعدن ، من كتاب الزكاة . المجتبي ٥ / ٣٣ . وابن ماجه ، في : باب من أصاب ركازا ، من كتاب اللقطة ، وفي : باب الجبار ، من كتاب الديات . سنن ابن ماجه ٢/ ٨٣٩ ، ٨٩١ . والدارمي ، في : باب في الركاز ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب العجماء جرحها جبار ، من كتاب الديات . سنن الدارمي ١/ ٣٩٣ ، ٢/ ١٩٦ . والإمام مالك ، في : باب زكاة الركاز ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب جامع العقل ، من كتاب العقول . الموطأ ١ / ٢٤٩ ، ٢ / ٨٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١٤ ، ٢ / ٢٢٨ ، ٣٣٩ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، · ٤٩٣ · ٤٨٢ · ٤٧٥ · ٤٦٧ · ٤٥٦ · ٤٥٤ · ٤١٥ · ٤١١ · ٤٠٦ · ٣٨٦ · ٣٨٢ · ٣١٩ . 417 , 417 / 0 , 408 , 441 / 4 , 0 . 7 , 541 , 544 , 540

وأصحاب الرَّأْي ، والشافعي في قول ، وأحدُ الرِّوايَتَيْن عن مالكِ . وقال الشافعي في الآخر : لا يَجِبُ إلَّا في الأَثْمانِ . ولنا ، عُمُومُ قولِه عليه الشافعي في الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . ولأَنَّه مالٌ مَظْهُورٌ عليه من مال الكُفّارِ ، فوجَبَ فيه الخُمْسُ على اختِلافِ أَنُواعِه ، كالغَنِيمَة . إذا ثَبَت الكُفّارِ ، فوجَبَ فيه الخُمْسُ على اختِلافِ أَنُواعِه ، كالغَنِيمَة . إذا ثَبَت هذا ، فإنَّ الخُمْسَ يَجِبُ في كَثِيرِه وقليله . وهذا قولُ مالكِ ، وإسحاق ، وأصحاب الرَّأْي ، والشافعي في القديم . وقال في الجَديد : يُعْتَبَرُ فيه النِّصابُ ؛ لأَنَّه مُسْتَخْرَجٌ مِن الأَرْض ، يَجِبُ فيه حَقٌ ، أَشْبَهَ المَعْدِنَ والزَّرْعُ . ولنا ، الحديث المذكورُ ، ولأَنَّه مالٌ مَخْمُوسٌ ، فلا يُعْتَبَرُ له والنَّصابُ ، كالغَنِيمَة ، والمَعْدِنُ والزَّرْعُ يَحْتَاجُ إلى كُلْفَة ، فاعْتُبِرَ فيه النِّصابُ ، كالغَنِيمَة ، والمَعْدِنُ والزَّرْعُ يَحْتَاجُ إلى كُلْفَة ، فاعْتُبِرَ فيه النِّصابُ ، كالغَنِيمَة ، والمَعْدِنُ والزَّرْعُ يَحْتَاجُ إلى كُلْفَة ، فاعْتُبِرَ فيه النِّصابُ ، كالغَنِيمَة ، والمَعْدِنُ والزَّرْعُ يَحْتَاجُ إلى كُلْفَة ، فاعْتُبِرَ فيه النِّصابُ تَخْفِيفًا ، بخِلافِ الرِّكازِ .

فصل: وقد اخْتَلَفَتِ الرِّوايَةُ عن أحمد ، رَحِمَه اللهُ ، في مَصْرِفِ خُمْسِ الرِّكازِ ، فرُوِيَ عنه ، أنَّه لأهلِ الفَيْءِ . نَقَلَها عنه محمدُ بنُ الحَكَمِ .

هذا ، لا يجوزُ بَيْعُه قبلَ إخراج ِ خُمسِه . قالَه في « الفُروع ِ » ، و « الرِّعايتَيْن » ، الإنصاف و « الحاويَيْن » ، وغيرهم .

قوله: لأهْلِ الفَيْءِ. هذا المذهبُ. اختارَه ابنُ أبى مُوسَى ، والقاضى فى « التَّعْلِيقِ » ، و « الجَامِع » ، و ابنُ عَقِيلٍ ، و الشِّيرَازِيُّ ، و المُصنِّفُ ، و الشَّيرَازِيُّ ، و المُصنِّفُ ، و الشَّيرَازِيُّ ، و المُصنِّفُ ، و الشَّارِحُ ، و ابنُ مُنتَجَى فى « شَرْحِه » ، و قال : هو المذهبُ . و جزم به ابنُ عَبْدُوسِ فى « تَذْكِرَتِه » ، و « المُنتَخَبِ » . وقدَّمه فى « الهِدايَةِ » ، و « الخُلاصَةِ » ، و « الكافِى » ، و « النَّظْمِ » ، و « الرِّعايتَيْسن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « إدْراكِ العَايَةِ » ، و « تَجْرِيدِ العِنايَةِ » . وصحَّحَه المَجْدُ

الشرح الكبير وبه قال أبو حنيفةً ، والمُزَنِيُّ ؛ لِما روَى أبو عُبَيْدٍ (١) ، بإسنادِه ، عن الشُّعْبِيِّ ، أَنَّ رِجلًا وَجَد أَلْفَ دِينارٍ مَدْفُونَةً (١) خارجًا مِن المَدِينَةِ ، فأتى بها عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، فأخذَ منها الخُمْسَ مائتَيْ دينار ، ودَفَع إلى الرجل بَقِيَّتُها وجَعَل عُمَرُ يَقْسِمُ المائتَين بينَ مَن حَضَرَه مِن المسلمين ، إلى أن فَضَل منها فَضْلَةٌ ، فقال : أين صاحِبُ الدَّنانِير ؟ فقام إليه ، فقال عُمَرُ : خُدْها فهي لك . ولو كان زَكاةً لخَصٌّ به أهلَ الزكاةِ ، و لم يَرُدُّه على واجدِه . ولأنَّه يَجبُ على الذِّمِّيِّ ، والزكاةُ لا تَجبُ عليه ، ولأنَّه مالٌ مَخْمُوسٌ زالت عنه يَدُ الكُفَّار ، أَشْبَهَ خُمْسَ الغَنِيمَةِ . وهذه الرِّوايَةُ أَقْيَسُ في المَذْهَبِ . ورُوِيَ عنه ، أنَّ مَصْرِفَه مَصْرِفُ الصَّدَقاتِ .

الإنصاف في « شَرْحِه » . وعنه ، أنَّه زَكاةٌ . جزَم به الخِرَقِيُّ ، وصاحِبُ « المُنَوِّرِ » . وقدَّمه في « مَسْبُوكِ الذَّهَب » ، و « البُلْغَةِ » ، و « المُحَرَّر » ، و « ابن تَميم »، و « الفائق »، و « شَرْح ِ ابن رَزين » . وأَطْلَقَهما في « الفُروع ِ » ، و « المُذْهَبِ » ، و « الإِفْصَاحِ ِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخيص » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » . وقال في « الإفاداتِ » : لأهْل الزَّكاةِ أو الفَيْءِ . فعلي المذهب ، يجبُ أن يُخَمِّسَ كلُّ أَحَدٍ وجَد ذلك ، مِن مُسْلِم أو ذِمِّيٌّ ، ويجوزُ لمَن وجدَه تَفْر قَتُه بنَفْسِه ، كما إذا قُلْنا : إنَّه زَكاةٌ . نصَّ عليه . وجزَم به في ﴿ الكافِي ﴾ وغيره . وقالَه القاضي وغيرُه . وقدَّمه في « الفُروعِ » ، و « الرِّعايَةِ الكُبْرَى » ، و « المُغْنِي » ، و « الشَّرْح ِ » ، و « شَرْح ِ ابنِ رَزِين ٍ » ، وغيرِهم . وعنه ،

⁽١) في: الأموال ٣٤٢.

⁽٢) سقط من : م .

نص عليه أحمد ، في رواية حنبل ، فقال : يُعْطِى الخُمْسَ مِن الرِّكازِ على مكانِه ، وإن تَصَدَّقَ به على المساكين أَجْزَأه . واختاره الخِرَقِيُّ . وهذا قولُ الشافعيُّ ؛ لِما روى الإمامُ أحمدُ (۱) ، بإسناده عن عبد الله بن بِشْرِ الخَنْعَمِيِّ ، عن رجل مِن قَوْمِه يُقالُ له : ابنُ حُمَمة ، قال : سَقَطْتُ على الخَنْعَمِيِّ ، عن رجل مِن قَوْمِه يُقالُ له : ابنُ حُمَمة ، قال : سَقَطْتُ على جَرَّةٍ مِن دَيْرٍ قَدِيمٍ بالكُوفَةِ ، عندَ جَبّائةِ بِشْرٍ ، فيها أَرْبَعَةُ آلافِ دِرْهَمٍ ، فذَهَبُ بُشْ على على ، عليه السلام ، فقال : اقسِمُها خَمْسَة أخماسٍ فذَهَبُ أَخْماسٍ ، فلمّا أَدْبَرْتُ فقسَمْتُها ، فأخذ منها على خُمْسًا ، وأعطاني أَرْبَعَة أخماسٍ ، فلمّا أَدْبَرْتُ دَعانِي ، فقال : في جيرانِك فقراءُ ومَساكِينُ ؟ قلت : نعم . قال : فخذها فقسِمْها بينَهم . والمَساكِينُ مَصْرِفُ الصَّدَقاتِ ؛ ولأنّه حَقُّ يَجِبُ في الخارِجِ مِن الأَرْضِ ، فأَشْبَهَ صَدَقَةَ المَعْدِنِ .

الإنصاف

لا يجوزُ . وهو تخريجٌ في « المُغنِي » . قدَّمه المَجْدُ في « شَرْحِه » وغيرِه ، كخُمس الغنِيمةِ والفَيْءِ . وأطْلَقَهُما ابنُ تَميم . فعلى الأوَّلِ ، يُعْتَبَرُ في إخراجِه النَّيَّةُ . وأختارَ ابنُ حامِدٍ ، يُؤْخَدُ الرِّكازُ كلَّه مِنَ الذَّمِّيِّ لَبَيْتِ المَالِ ، ولا خُمسَ عليه . وعلى القوْلِ بأنَّه زَكاةٌ ، لا تجبُ على مَن ليس مِن أهْلِها ، لكنْ إنْ وجَدَه عبْدُه ، فهو لسَيِّدِه ككَسْبِه ، ويَمْلِكُه المُكاتَبُ ، وكذا الصَّبِيُّ ، والمَجْنونُ ، ويُحْرِجُه عنهما وَلِيُّهما . وصحَّحَ بعضُ الأصحابِ ، على القَوْلِ بأنَّه زَكاةٌ ، وُجوبَه ويُخْرِجُه عنهما وَلِيُّهما . وصحَّحَ بعضُ الأصحابِ ، على القَوْلِ بأنَّه زَكاةٌ ، وُجوبَه على كلِّ واجدٍ . وهو تخريجٌ في « التَّلْخيصِ » . نقلَه عنه الزَّرْكَشِيُّ . ولم أرَه في النَّسْخَةِ التي عندِي . وجزَم به في « المُعْنِي » ، و « الشَّرْحِ ، » وصحَحَاه . وجعَلَا الأَوَّلَ تَخْرِيجًا لهما . وقدَّمه ابنُ رَذِينٍ ،

⁽۱) الحديث لم نجده فى المسند . وأخرجه البيهقى ، فى : باب ما روى عن على رضى الله عنه فى الركاز ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى.١٥٦/٤ ، ١٥٧ .

الإنصاف

فصل : 1 ١٦٥/٢ و] ويَجُوزُ لواجِدِ الرِّكازِ أَن يَتَوَلَّى تَفْرِقَةَ الخُمْسِ بنَفْسِه . وبه قال أصحابُ الرَّأْي ، وابنُ المُنْذِرِ ؛ لِما ذَكَرْنا مِن حديثِ عليٌّ . ولأنَّه أدَّى الحَقُّ إلى مُسْتَحِقُّه ، فبَرِئَ منه ، كما لو فَرَّقَ الزكاةَ . ويَتَخَرَّجُ أَن لا يَجوزَ ؛ لأنَّهِ فَيءٌ ، فلم يَمْلِكْ تَفْرِقَتُه بِنَفْسِه كِخُمْس الغَنِيمَةِ . وبهذا قال أبو ثَوْرٍ . وإن فَعَل ضَمَّنَه الإمامُ . قال القاضي : ليس للإِمام ِ رَدُّ خَمْس ِ الرِّكازِ على واجِدِه ؛ لأنَّه حَقُّ مالِ فلم يَجُزْ رَدُّه على مَن وَجَب عليه ، كالزكاةِ ، وخُمْس الغَنِيمَةِ . وقال ابنُ عَقِيلِ : يَجُوزُ ؛ لْأَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، رَدَّ بَعْضَه على واجِدِه ، ولأنَّه فَيْءٌ ، فجاز رَدُّه أُو رَدُّ بَعْضِه على واجِدِه ، كخراجِ الأرْضِ . وهذا قولَ أبي حنيفةَ . فصل : ويَجِبُ الخُمْسُ على مَن وَجَد الرِّكازَ ، مِن مسلمٍ ، وذِمِّيٌّ ، وحُرٍّ ، وعَبْدٍ ، ومُكاتَبِ ، وكَبِيرٍ ، وصَغِيرٍ ، وعاقِلٍ ، ومَجْنُونٍ ، إلَّا أَنَّ الواجدَ له إذا كان عَبْدًا فهو لسَيِّدِه ؛ لأنَّه كَسْبُ مال ، أَشْبَهَ الاحْتِشاشَ ، والمُكاتَبُ يَمْلِكُه ، وعليه خُمْسُه ؛ لأنَّه بِمَنْزِلَةِ كَسْبِه ، والصَّبِيُّ والمَجْنُونُ يَمْلِكَانُه ، ويُخْرِجُ عنهما وَلِيُّهما . وهذا قولُ أَكْثَر أهل العلم .

فوائد ؛ الأُولَى ، يجوزُ للإمام ردُّ سائزِ الزَّكُواتِ على مَن أُخِذَتْ منه إنْ كان مِن أَهْلِها . على الصَّحيح . اختارَه القاضى وغيرُه . وقدَّمه المَجْدُ في « شَرْحِه » ، ونصَرَه ، وصاحِبُ « الحاوِيَيْن » ، و « الرِّعايتَيْن » . قلتُ : وهو الصَّوابُ . وضرَم به في « التَّلْخيص » ، و « البُلْغَةِ » ؛ لأنَّه أخذَها بسبَب مُتَجدِّدٍ ، كارْثِها وجزَم به في « التَّلْخيص » ، و « البُلْغَةِ » ؛ لأنَّه لم يَثرأُ منها . نصَّ عليه . وعنه ، أو قبْضِها مِن دَيْن ، بخِلافِ مالو تَرَكَها له ؛ لأنَّه لم يَبْرأُ منها . نصَّ عليه . وعنه ، لا يجوزُ في روايَة . لا يجوزُ . اختارَه أبو بَكْرٍ ، وذكرَه المذْهبَ . قال ابنُ تَميم : يجوزُ في روايَة .

قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ مَن أَحْفَظُ عنه مِن أهلِ العلمِ على أنَّ على الذِّمِّ فَى الرِّكازِ يَجِدُه الخُمْسَ . قاله مالكُ ، وأهلُ المَدِينَةِ ، والتَّوْرِئُ ، والأَوْزاعِيُّ ، وأهلُ العراقِ مِن أصحابِ الرَّأي وغيرُهم : وقال الشافعيُ : لا يَجِبُ الخُمْسُ إلَّا على مَن تَجِبُ عليه الزكاةُ ؛ لأَنَّه زكاةٌ . وحُكِى عنه في الصَّبِيِّ والمرأةِ ، أنَّهما لا يَمْلِكانِ الرِّكازَ . وقال التَّوْرِئُ ، والأوْزاعِيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ : إذا وَجَدَه عَبْدٌ يُرْضَخُ له منه ، ولا يُعْطاه كله . ولنا ، عُمُومُ وأبو عُبيه السلامُ : « وَفِي الرِّكازِ الْخُمْسُ » (() . فإنَّه يَدُلُّ بعُمُومِه على وَجُوبِ الخُمْسِ في كلِّ رِكازٍ ، وبمَفْهُومِه على أنَّ بَاقِيَه لواجِدِه كائِنًا مَن وَجَدَه ، ولاَنَّه الخُمْسُ على مَن وَجَدَه ، وباقِيه لواجِدِه ، كائِنيمَة ، ولأَنَّه اكْتِسابُ مالٍ ، فكان لواجِدِه إن كان وباقِيه لواجِدِه ، كائنيمة ، ولأَنَّه اكْتِسابُ مالٍ ، فكان لواجِدِه إن كان حُرَّا ، ولسَيِّدِه إن كان عَبْدًا ، كالاحْتِشاشِ والاصْطِيادِ . ويَتَخَرَّ جُ لَنا أن كيجِبَ الخُمْسُ إلَّا على مَن تَجِبُ عليه الزكاةُ ، بِناءً على أنَّه زكاةٌ . والأَوَّلُ أَصَحُ . والأَوْلُ أَصَحُ . والمُؤْلِ أَصَحُ الله المُعْمِ اللهُ المَالِ المَالَقُورُ عليه ، والمَالَعُورِ عليه المُؤَلِّ والمَالِكُورُ عليه ، ولمَنْ أَعْلَا أَن المَالَعُورِ عليه الرَّكُةُ ، بِناءً على أنَّه زكاةً . والأَوْلُ أَصَحُ . المُحَرِّ بُناءً على أنَّه زكاةً . والأَوْلُ أَصَحُ . والأَوْلُ أَصَحُ . ويَتَخَرَّ جُ لَنا أن

وأَطْلَقَهُما فَى ﴿ الفَروعِ ﴾ ، و ﴿ الفائقِ ﴾ . وقال القاضى ، فى مَوْضِعٍ مِنَ الإنصاف ﴿ المُجَرَّدِ ﴾ : لا يجوزُ ذلك . ذكرَه فى الرِّكازِ والعُشْرِ . وحكَى أبو بَكْرِ ذلك عن أحمدَ فى زكاةِ الفِطْرِ . وكذا الحُكْمُ فى صَرْفِ الخُمسِ إلى وَاجدِه ، إذا قُلْنا : إنَّه زَكَاةٌ ، فَيَقْبِضُه منه ، ثم يرُدُّه إليه . وأطْلَقَهما فى ﴿ الفُروعِ ﴾ ، و ﴿ الرِّعايَةِ الكُبْرَى ﴾ . وقيلَ : يجوزُ رَدُّ خُمُسِ الرِّكازِ فقط . جزَم به ابنُ تَميم . وأمَّا إذا قُلْنا : خُمسُ الرِّكازِ فقط . جزَم به ابنُ تَميم . وأمَّا إذا قُلْنا : خُمسُ الرِّكازِ فقط . خوَم به ابنُ تَميم . وأمَّا إذا الصَّحيح ِ مِنَ المذهبِ . قال فى ﴿ الرِّعايتَيْنِ ﴾ : فى الأَقْيَسِ . وجزَم به فى

⁽١) تقدم تخريجه في صفحة ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

فصل: وباقِي الرِّكازِ لواجِدِه ؛ لِما ذَكَرْنا ، ولأنَّ عُمَرَ وعَلِيًّا ، رَضِيَ اللهُ عنهما ، دَفَعا باقِيَ الرِّكاز بعدَ الخُمْس إلى واجدِه . ولأنَّه مالُ كافِر مَظْهُورٌ عليه ، فكان لواجِدِه بعدَ الخُمْسِ ، كالغَنِيمَةِ ، وقد ذَكَرْنا الخلافَ فيه .

٩١٨ – مسألة ؛ قال : (إن وَجَدَه في مَواتٍ أو أَرْضِ لا يَعْلَمُ

الإنصاف « الحاوِيَيْن » . وقدُّمه ابنُ تَميم ٍ ، و « الفُروع ِ » . وعنه ، لا يجوزُ ذلك . اختارَه أَبُو بَكْرٍ . الثَّانيةُ ، يجوزُ للإمامِ رَدُّ نُحمْسِ الفَيْءِ والغَنِيمَةِ . على الصَّحيحِ مِنَ المذهب . اختارَه القاضي في « الخِلَافِ » ، وابنُ عَقِيلٍ . قال في « الفُروعِ » : له ذلك في الأصحِّ . وصحَّحَه المَجْدُ في « شَرْحِه » . وقيلَ : ليس له ذلك . واخْتارَه القاضي في « المُجَرَّدِ » . وأطْلَقَهما في « الرِّعايَةِ » ، و « مُخْتَصَر ابن تَميم ٣ . وذكر بعضُهم الغَنِيمَةَ أَصْلًا للمَنْع ِ فِي الفَيْء ، وذكر الخَراجَ أَصْلًا للجَوازِ فيه . الثَّالثةُ ، المُرادُ بمَصْرِفِ الفَيْءِ هنا ، مَصْرِفُ الفَيْءِ المُطْلَقُ للمَصَالِح ِ كلُّها ، [٢١٤/١ ظ] فلا يَخْتَصُّ بمَصْر فِ خُمس الْغَنِيمَة .

تنبيهان ؛ أحدُهما ، قوله : وباقِيه لواجِدِه . مُرادُه ، إنْ لم يكُنْ أَجِيرًا في طَلَبِ الرِّكَازِ ، أو اسْتَأْجَرَه لحَفْرِ بِعْرٍ يُوجَدُ فيه الرِّكَازُ . ذكَرَه الزَّرْكَشِيُّ وغيرُه ؛ فإنَّه ليس له إِلَّا الْأُجْرَةُ . الثَّاني ، قوله : وباقِيه لواجدهِ ، إنْ وجَده في مَوَاتٍ ، أو أرْضٍ لا يَعْلَمُ مالِكَها . وكذا إنْ وجَدَه في مِلْكِه الذي مَلَكَه بالإحْياءِ ، أو في شارعٍ أو طريق غير مَسْلُوكٍ ، أو قَرْيَةٍ خَرَابِ ، أو مَسْجِدٍ ، وكذا لو وجَده على وَجْهِ الأرْضِ ، بلا نِزاع ٍ فى ذلك .

قوله : وإنْ عَلِمَ مَالِكُها ، أو كانتْ مُنْتَقِلَةً إليه بهِبَةٍ ، أو بَيْعٍ ، أو غير ذلك ،

أَوْ كَانَتْ مُنْتَقِلَةً إِلَيْهِ ، فَهُوَ لَهُ أَيْضًا . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ لِمَالِكِهَا ، أَوْ لِمَنِ اللّع انْتَقَلَتْ عَنْهُ ، إِنِ اعْتَرَفَ بهِ ، وَإِلّا فَهُوَ لِأَوَّلِ مَالِكٍ . وَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضِ حَرْبِيٍّ مَلَكَهُ ، إِلّا أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَيْهِ إِلّا بِجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَيْكُونُ غَنِيمَةً .

الشرح الكبير

مالِكَها ، وإن عَلِم مالِكَها ، أو كانت مُنْتَقِلَةً إليه ، فهو له أيضًا . وعنه ، وأنَّه لمالِكِها ، أو لمَن انْتَقَلَتْ عنه ، إن اعْتَرَفَ به ، وإلَّا فهو لأوَّلِ مالكِ . أنَّه لمالِكِها ، أو لمَن انْتَقَلَتْ عنه ، إلَّا أن لا يَقْدِرَ عليه إلَّا بجَماعَةٍ مِن وإن وَجَدَه في أَرْضِ حَرْبِيٍّ مَلَكَه ، إلَّا أن لا يَقْدِرَ عليه إلَّا بجَماعَةٍ مِن المسلمين ، فيكُونُ غَنِيمَةً) وجُمْلَةُ ذلك ، أنَّ مَوْضِعَ الرِّكازِ لا يَخْلُو مِن أَرْبَعَةٍ أقسام ؛ أحدُها ، أن يَجِدَه في مَواتٍ ، أو أرْضِ لا يَعْلَمُ لها مالِكًا ، كالأرْضِ التي يُوجَدُ فيها آثارُ المُلكِ ، مِن الأَبْنِيَةِ القَدِيمَةِ ، والتُتُلُولِ ، كالأَرْضِ التي يُوجَدُ فيها آثارُ المُلكِ ، مِن الأَبْنِيةِ القَدِيمَةِ ، والتُتُلُولِ ، وجُدْرانِ الجاهِلِيَّةِ ، وقُبُورِهم . فهذا فيه الخُمْسُ بغيرِ خِلافٍ فيه ، إلَّا ما ذَكَرْنا . ولو وَجَدَه في هذه الأَرْضِ على وَجْهِها ، أو في طَرِيقٍ غيرِ مَن المُدينِ عَنْ عَدْ ولكَ عَمْ و اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللَّقَطَةِ ، عَن أَبِيه ، عن جَدِّه ، قال : سُئِل رسولُ اللهِ عَنْ اللهُ عَن اللَّقَطَةِ ، فا الشَّعَيْبِ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، قال : سُئِل رسولُ اللهِ عَنْ اللهُ عَن اللَّقَطَةِ ،

فهو له أيضًا . هذا المشهورُ في المذهبِ ، والرِّوايَتَيْنِ ، سواءً ادَّعاه وَاحِدٌ أُو لا . قال الإنصاف في « الفُروعِ » : هذا أشْهَرُ . قال الزَّرْكَشِيُّ : هذا أنصُّ الرِّوايتَيْن . واخْتارَه القاضى في « التَّعْلِيقِ » . وجزَم به في « الوَجيزِ » . وقدَّمه في « الرِّعايتَيْن » ، و « الحاوِيَيْن » ، و « الخلاصَةِ » ، و « شَرْحِ ابنِ رَميم » ، و « الخلاصَةِ » ، و « شَرْحِ ابنِ رَزِين » . وصحَّحَه المُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ . وعنه ، أنَّه لمالِكِها ، أو لمَن انْتَقَلَتْ عنه إنِّ اعْتَرَفَ به ، وإلَّا فهو لأوَّلِ مالِكٍ . يعْنِي ، على هذه الرِّوايَةِ ، إذا لم يَعْتَرَفْ

فقال : « ' مَا لَمْ يَكُنْ ' فِي طَرِيقِ مَأْتِيٌّ ، أَوْ فِي قَرْيَةٍ عَامِرَةٍ ، فَفِيهِ وَفِي الرِّكازِ الْخُمْسُ » . رَواهِ النَّسائِيُّ .

القسمُ الثانِي ، أَن يَجدَه في مِلْكِه المُنْتَقِلِ إليه ، فهو له في إحْدَى الرِّوايَتَيْن ؛ لأنَّه مالُ كافِر مَظْهُورٌ عليه في الإسلام ، فكان لمَن ظَهَر عليه ، كالغَنائِم ِ ، ولأنَّ الرِّكازَ لا يُمْلَكُ بمِلْكِ الأرْض ؛ لأنَّه مُودَعٌ فيها ، وإنَّما يُمْلَكُ بالظُّهُورِ عليه ، وهذا قد ظَهَر عليه ، فوَجَبَ أن يَمْلِكُه . والرِّوايَةُ الثَّانِيَةُ ، هو للمالِكِ قبلَه إنِ اعْتَرَفَ به ، وإن لم يَعْتَرِفْ به فهو للذي قَبْلُه كذلك إلى أوَّلِ مالِكٍ . وهذا مَذْهَبُ [١٦٥/٢ ط] الشافعيِّ ؟ لأنَّه كانت يَدُه على الدَّارِ ، فكانت على ما فيها ، وإنِ انْتَقَلَتِ الدَّارُ بالمِيراثِ ، حُكِم

الإنصاف به مَن انْتَقَلَتْ عنه ، فهو لمَن قَبْلُه ، إنِ اعْتَرَفَ به ، وإنْ لم يَعْتَرِفْ به ، فهو لمَن قَبْلَه كذلك ، إلى أوَّلِ مالكٍ ، فيكونُ له ، سواةٌ اعْتَرَفَ أولا ، ثم لوَرَثَتِه إنْ ماتَ ، فإنْ لم يكُنْ له وَرَثَةٌ ، فلِبَيْتِ المالِ . وأَطْلَقَهما في « الهِدايَةِ » ، و « المُذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « المُسْتَوْعِبِ » ، و « الفائقِ » . وعنه رِوايَةٌ ثَالثةٌ ، يكونُ للمَالِكِ قَبْلَه إِنِ اعْتَرَفَ ، فإنْ لم يَعْتَرِفْ به ، أو لم يُعْرَفِ الأُوَّلُ ، فهو لواجِدِهِ . على الصَّحيحِ . وقيل : لبَيْتِ المال . فعلَى المذهب ، إنِ ادَّعاه المالِكُ قَبْلُه بلا بَيُّنَةٍ ولا وَصْفٍ ، فهو له مع يَمِينِه . جزَم به أبو الخَطَّاب ، والمُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ، وغيرُهم. وقدَّمه في «الرِّعايتَيْنِ»، و «الحاويَيْسنِ»، و ﴿ الفُروعِ ﴾ ، وغيرِهم . وعنه ، لوَاجِدِهِ . وأَطْلَقَ بعضُهم وَجْهَيْن . فإنِ ادَّعاه بَصِفَةٍ وحلَفَ ، فهو له . وعلى الرُّوايَةِ الثَّانيَّةِ ، إنِ ادَّعاه واجِدُه ، فهو له . جزَم به

⁽۱ – ۱) في النسخ : « ما كان » . والمثبت من سنن النسائي ٣٣/٥ . وقد تقدم تخريج الحديث في صفحة ٥٧٦ .

بائّه ميراتٌ ، فإنِ اتَّفَق الوَرَثَةُ على أنّه لم يكنْ لمَوْروثِهم (١) ، فهو لأوَّل مالكِ ، فهو كالمالِ الضّائِع الذي لا يُعْرَفُ له مالِكِ ، فإن لم يُعْرَفُ أوَّلُ مالكِ ، فهو كالمالِ الضّائِع الذي لا يُعْرَفُ له مالِكٌ . والأوَّلُ أصَحُ ، إن شاء الله ؛ لأنَّ الرِّكازَ لا يُمْلَكُ بمِلْكِ الدّارِ ؛ لأَنّه ليس مِن أَجْزائِها ، وإنَّما هو مُودَعٌ فيها ، فهو كالمُباحاتِ مِن الحَطَبِ والحَشِيشِ والصَّيْدِ يَجِدُه في أَرْضِ غيرِه ، فيَأْخُذُه ، لكنْ إنِ ادَّعَى المالكُ الذي انْتَقَلَ عنه المِلْكُ (٢) أنَّه له ، فالقولُ قولُه (٣) ؛ لأنَّ يَدَه كانت عليه ، بكوْنِها (١) على مَحله ، وإن لم يَدَّعِه ، فهو لواجِدِه . وإنِ اخْتَلَفَ الوَرثَةُ ، فادَّعَى بعضُهم أنَّه لمَوْروثِهم (١) وأنْكَرَ البَعْضُ ، فحُكْمُ مَن أَنْكَرَ في نَصِيبِه فَدُكُمُ المُلاكِ المُعْتَرِفُ ، وحُكْمُ المُدَّعِين حُكْمُ المالِكِ المُعْتَرِفُ . وحُكْمُ المُدَّعِين حُكْمُ المالِكِ المُعْتَرِفُ .

الإنصاف

بعضُ الأصحابِ . قال في « الفُروعِ » : وظاهِرُ كلام ِ جماعةٍ لا يكونُ له . وعلى الرِّوايَةِ الثَّالثةِ ، إِنِ انْتَقَلَ إليه المِلْكُ إِرْثًا ، فهو مِيراتٌ ، فإنْ أَنْكَرَ الوَرَثَةُ أَنَّه لَمُورُوثِهم ، فهو لمَن قبْلَه ، على ما سَبَقَ ، وإنْ أَنْكَرَ واحِدٌ ، سَقَطَ حَقَّه فقط .

فوائله ؛ منها ، متى دفع إلى مُدَّعِيه بعدَ إِخْراجِ خُمسِه ، غَرِمَ واجِدُه بدَلَه ، إِنْ كَانَ إِخْراجِ خُمسِه ، غَرِمَه الإِمامُ ، لكنْ هل هو كانَ إِخْراجُه باخْتِيارِه ، وإِنْ كَانَ الإِمامُ أَخَذَه منه قَهْرًا ، غَرِمَه الإِمامُ ، لكنْ هل هو مِن مَالِه ، أو مِن بَيْتِ المالِ ؟ فيه الخِلافُ . قالَه في « الفُروعِ » . قدَّم في « الرِّعايتيْن » ، وهو ظاهِرُ ما جزَم به في « الحاوِيَيْن » ، أَنّه مِن مالِ الإِمام . وذكر أبو الممعالِي ، أنّه إذا خَمَّسَ رِكازًا ، فادُّعِيَ ببيّنةٍ ، هل لوَاجِدِه الرُّجوعُ ، كزَكاةٍ

⁽١) في م : « لمورثهم » .

⁽٢) في م: « المالك ».

⁽٣) في هامش الأصل : « يعني بيمينه » .

⁽٤) في م : « بكونه » .

القسمُ الثَّالثُ ، أن يَجدُه في مِلْكِ آدَمِيٌّ مَعْصُومٍ ، مسلم أو ذِمِّيٌّ ، فعن أحمدَ ما يَدُلُّ على أنَّه لصاحِب الدَّار ، فإنَّه قال ، في مَن اسْتَأْجَرَ حَفَّارًا ليَحْفِرَ له في دارِهِ فأصاب كَنْزًا عادِيًّا(١) ، فهو لصاحِب الدَّار . وهذا قولُ أبى حنيفةَ ، ومحمدِ بنِ الحسن . ونُقِل عن أحمدَ ما يَدُلُّ على أنَّه لواجدِه ؛ لأنَّه قال ، في مَسْأَلَة مِن اسْتَأْجَرَ أجيرًا ليَحْفِرَ له في داره ، فأصَابَ في الدَّار كَنْزًا: فهو للأجِيرِ . نَقَل عنه ذلك محمدُ بنُ يحيى الكَحّالُ(١) . قال القاضي : هو الصَّحِيحُ . وهذا يَدُلُّ على (٣) أنَّ الرِّكازَ لواجدِه . وهو قولُ الْحِسنِ بنِ صَالِحٍ ، وأَبِي ثَوْرٍ . واسْتَحْسَنَه أَبُو يُوسُفَ . وذلك لأنَّ الكَنْزَ لا يُمْلَكُ بِمِلْكِ الدَّار ، على ما ذَكَرْنا في القِسْم الذي قبلَه ، لكُنْ إنِ ادَّعاه المَالِكُ ، فالقولُ قولُه ؛ لأنَّ يَدَه عليه بكَوْنِها على مَحَلَّه . وإن لم يَدَّعِه ، فهو لواجدِهِ . وقال الشافعيُّ : هو لمالِكِ الدَّارِ إِنِ اعْتَرَفَ به ، وإلَّا فهو لأُوَّلِ مالكٍ . ويُخَرَّجُ لَنا مِثْلُ ذلك ، على ما(٣) ذَكَرْنا في القِسْمِ الثانِي .

الإنصاف مُعَجَّلَةٍ ؟ ومنها ، مِثْلُ ذلك في الحُكْم ، لو وُجِدَ الرِّكازُ في مِلْكِ آدَمِيٌّ مَعْصُوم ، فيكونُ لوَاجِدِه . على الصَّحيحِ مِنَ المذهب عندَ الأَكْثَر ، فإنِ ادَّعاه صاحِبُ المِلْكِ ، ففي دَفْعِه إليه بقَوْلِه المخِلافُ المُتَقَدِّمُ . وعنه ، هو لصاحب المِلْكِ . قال الزَّرْكَشِيُّ ﴿ وَقَطَع صَاحِبُ ﴿ التَّلْخَيْصِ ﴾ ، تَبَعًا لأبي الخَطَّابِ في ﴿ الهِدَايَةِ ﴾ ،

⁽١) عاديا: أي قديما ، من عهد عاد ونحوه .

⁽٢) أبو جعفر محمد بن يحيى الكحال المتطبب البغدادي ، كان من كبار أصحاب الإمام أحمد ، وكان يقدمه ويكرمه ، وكانت عنده عن أبي عبدالله مسائل كثيرة حسان مشبعة . من رجال القرن الثالث . طبقات الحنابلة ١/٣٢٨ .

⁽٣) سقط من : م .

وإنِ اسْتَأْجَرَ حَفَّارًا لَيَحْفِرَ له طَلَبًا لكَنْزِيجِدُه ، فَوَجَدَه ، فهو للمُسْتَأْجِرِ ؛ لأنَّه اسْتَأْجَرَه لذلك ، أَشْبَهَ ما لو اسْتَأْجَرَه ليَحْتَشَّ له أو ليَصْطادَ ، فإنَّ الحاصِلَ مِن ذلك للمُسْتَأْجِرِ دُونَ الأَجِيرِ . وإنِ اسْتَأْجَرَه لأَمْرِ غيرِ طَلَبِ الرَّكاز ، فالواجدُ له هو الأجيرُ . وهكذا قال الأوْزاعِيُّ .

فعمل : وإنِ اكْتَرَى دارًا ، فَوَجَدَ فيها رِكَازًا ، فهو لَواجِدِه ، فى أَحَدِ الوَجْهَيْن ، وفى الآخِر ، هو للمالِكِ ، بِناءً على الرِّوايَتَيْن ، فى مَن وَجَد رِكَازًا فى مِلْكِ انْتَقَلَ إليه . وإنِ اخْتَلَفا ، فقال كلَّ واحِدٍ منهما : هذا كان لى . فعلى وَجْهَيْن أَيضًا ؛ أَحَدُهما ، القولُ قولُ المالِكِ ؛ لأنَّ الدِّفْنَ تابعً

الإنصاف

أَنّه لَمَالِكِ الأَرْضِ . وعنه ، إِنِ اعْتَرَفَ به ، وإلّا فعلَى ما سَبَقَ . ومنها ، لو وَجَدَ لَقَطَةً في مِلْكِ آدَمِى معصُوم ، فواجِدُها أحق بها . على الصَّحيح . قدَّمه ابنُ تميم ، وصاحِبُ « الفائق » ، و « الرّعايتيْن » ، و « الحاوِيّن » ، والمَحْدُ في « شَرْحِه » . وقال : نصَّ عليه في روايَة الأَثْرَم ، وهو الذي نَصَرَه القاضي في « خِلافِه » ، وكذلك ذكرَه في « المُجَرَّد » في اللَّقَطَة ، ولم يذكُو فيه خِلافًا . انتهى . وعنه ، هي لصاحِبِ المِلْكِ بدَعُواه بلا صِفَة ؛ لأَنّها تَبَعٌ للمِلْكِ . حكَاها القاضي ، والمَجْدُ في « مُحَرَّره » وغيرُهما . وقدَّمه ابنُ رَزِين في « شَرْحِه » . القاضي ، والمَجْدُ في « مُحَرَّر » ، و « الفُروع » . وكذا حُكْمُ المُسْتَأْجِر إذا وجَد في اللَّقَطَة . على الصَّحيح . وعنه ، صاحِبُ المِلْكِ أحقُ اللَّالَةِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا أَنَّ القَوْلُ وَهُ وَلَا اللَّهُ فِي » و « الشَّرْح » ، وكذا في « التَّلْخيص » ، و « مُخْتَصَر ابن تَميم » ، و « السَّرْح » ، فو « السَّرْح » ، وقدَّم ابنُ رَزِين في « التَّلْخيص » ، وكذا في « المَعْنِي » ، و « الشَّر ح » ، وقدًّم ابنُ رَزِين في « السَّرْح » ، وكذا في « المُعْنِي » ، و « السَّرْح » ، وقدًّم ابنُ رَزِين في « شَرْحِه » ، أنَّ القَوْلُ قَوْلُ المُكْرِي . قلتُ : الصَّوابُ أنَّ وقدًّم ابنُ رَزِين في « شَرْحِه » ، أنَّ القَوْلُ قَوْلُ المُكْرِي . قلتُ : الصَّوابُ أنَّ وقدَّم ابنُ رَزِين في « شَرْحِه » ، أنَّ القَوْلُ قَوْلُ المُكْرِي . قلتُ : الصَّوابُ أنَّ

الشرح الكبير للأرْض . والثانِي القولُ قولُ المُكْتَرى ؛ لأنَّ هذا مُودَعٌ في الأرْض ، وليس منها ، فكان القولُ قولَ مَن يَدُه عليها ، كالقَمّاش .

الإنصَافِ القَوْلَ قَوْلُ المُسْتَأْجِرِ . وعليهما ، مَن وصَفه ('حلَف وأَخَذه') . نصَّ عليه في رِوايَةِ الفَصْلِ . وكذا لو عادَتِ الدَّارُ إلى المُكْرِى ، وقال : دَفَنْتُه قبلَ الإجارَةِ . وقال المُكْتَرِى : أنا وَجَدْتُه . عندَ صاحبِ « التَّلْخيصِ » . وتَبِعَه ابنُ تَميمٍ ، [٢١٥/١ و] وابنُ حَمْدانَ ، و « الفُروعِ ِ » . قلتُ : الصَّوابُ أنَّ القَوْلَ قَوْلُ المُسْتَأْجِرِ . ومنها ، لو وَجَدَه مَنِ اسْتُؤْجِرَ لحَفْرِ شيءٍ أَو هَدْمِه ، فعلَى ما سَبَق مِنَ الخِلافِ ، على الصَّحيحِ . جزَم به المُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ ، وغيرُهما . وقيلَ : هو لمَنِ اسْتَأْجَرَه . جزَم به القاضي في مَوْضِعٍ . وأَطْلَقَهما في ﴿ الفُروعِ ۗ ﴾ ، و « مُخْتَصَرِ ابنِ تَميمٍ . وذكر القاضي في مَوْضِعٍ آخَرَ ، أنَّه لوَاجِدِهِ ، في أُصحِّ الرِّوايتَيْن . قال ابنُ رَزِين ي : هو للأُجيرِ . نصَّ عليه . والثَّانيةُ ، للمالِكِ . وقدُّمْ في « الرِّعايتَيْن » ، و « َالحَّاوِيَيْن » ، أَنَّه لُقَطَةٌ ، ثم قالًا : وعنه ، رِكازٌ يأْخُذُهُ وَاجِدُه . وعنه ، رَبُّ الأَرْضِ . ومنها ، لو دخل دارَ غيرِه بغيرِ إِذْنِه،، فَحَفَر لنَفْسِه ، فقال القاضي في « الخِلَافِ » : لا يمتَنِعُ أَنْ يكونَ له ؛ كالطَّائرِ والظُّبي . انتهى . ومنها ، مُعِيرٌ ومُسْتَعِيرٌ كَمُكْرٍ ومُكْتَرٍ . قدَّمه في « الفُروعِ ِ » . وجزَم في « الرِّعايتَيْن » ، وتَبِعَه في « الحاوِيَيْن » ، أنَّهما كبائع ٍ مع مُشْتَرٍ ، يُقَدُّمُ قَوْلُ صاحِب اليَدِ . قال في « الفُروع ِ » : كذا قال . وذكر القاضي الرِّوايتين السَّابِقَتَيْن ، إِنْ كَان لُقَطَةً . نقَل الأَثْرَمُ ، لا يُدْفَعُ إلى البائع ِ بلا صِفَةٍ . وجزَم به في « المُجَرَّدِ » . ونَصَرَه في « الخِلافِ » . وعنه ، بلَّي ؛ لسَّبْقِ يَدِهِ . قال : وبهذا قال جماعةً .

⁽١ - ١) في الأصل ، ١ : « صفة واحدة » .

القسمُ الرابعُ ، أن يَجِدَه فى أَرْضِ الحَرْبِ ، فإن لَم يَقْدِرْ عليه إلَّا بَجَماعَةٍ مِن (١) المسلمين ، فهو غَنِيمَةٌ لهم ، وإن قَدَر عليه بنَفْسِه فهو لواجِدِه ، حُكْمُه حُكْمُ ما لو وَجَده فى مَواتٍ مِن أَرْضِ المسلمين . وقال أبو حنيفة ، والشافعيُ : إن عَرَف مالِكَ الأَرْضِ وكان حَرْبِيًّا ، فهو غَنِيمَةٌ أبو حنيفة ، والشافعيُ : إن عَرَف مالِكَ الأَرْضِ وكان حَرْبِيًّا ، فهو غَنِيمَةٌ أيضًا ؛ لأنَّه فى جِرْزِ مالِكٍ مُعَيَّن ، أَشْبَهَ ما لو أَخَذَه مِن بَيْتٍ أو خِزانَةٍ . ولَنا ، أنَّه ليس لمَوْضِعِه مالِكَ مُحْتَرَمٌ ، أَشْبَهَ ما لو لم يُعْرَفُ مالِكُه . ويُخَرَّجُ لنا مِثْلُ قولِهم، بِناءً على قولِنا: إنَّ الرِّكازَ فى دارِ الإسلامِ يكونُ لمالكِ الأَرْضِ .

الإنصاف

قوله: وإنْ وجَده فى أَرْضِ حَرْبِيِّ مَلَكَه . يعْنِى ، أَنَّه رِكَازٌ . وهذا المذهبُ ، مِن حَيْثُ الجُمْلَةُ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وهو مِنَ المُفْرَداتِ ، ونصَّ عليه . وقيلَ : هو غَنِيمَةٌ . خرَّجَه المَجْدُ فى « شَرْحِه » مِن قَوْلِنا : الرِّكازُ فى دارِ الإسلامِ للمالِكِ . وخرَّجه المُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ ، ممَّا إذا وجَدَه فى بَيْتٍ أو خَرَابَةٍ (٣) .

قوله: إِلَّا أَنْ لا يَقْدِرَ عَليه إِلَّا بجماعةٍ مِنَ المُسْلِمين – يعْنِي ، لهم مَنَعَةٌ – فيكونُ غَنِيمَةً . وهذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ ، وقطَعوا به .

فائدة : قال المَجْدُ في « شَرْحِه » ، وغيره ، في المَدْفُونِ في دارِ الحَرْبِ : هو كسائرِ مالِهم المُأْخُوذِ منهم ، وإنْ كانتْ عليه علامَةُ الإِسْلامِ . قال المُصَنِّفُ في « المُغْنِي » (٢) : إنْ وُجِدَ بدَارِهم لُقَطَةٌ مِن مَتَاعِنا ، فكَدارِنا . ومِن مَتاعِهم غَنِيمَةٌ ، ومع الاحْتِمالِ تُعَرَّفُ حَوْلًا بدَارِنا ، ثم تُجْعَلُ في الغَنِيمَةِ . نصَّ عليه احْتِياطًا . وقال ابنُ الجَوْزِيِّ في « المُذْهَبِ » في اللَّقَطَةِ ، في دَفِينِ مَواتٍ عليه احْتِياطًا . وقال ابنُ الجَوْزِيِّ في « المُذْهَبِ » في اللَّقَطَةِ ، في دَفِينِ مَواتٍ عليه

⁽١) سقط من : م .

⁽٢) انظر : المغنى ٤/ ٢٣٥ .

⁽٣) كذا في : ١ ، ط . وهي غير منقوطة في الأصل . وفي المغنى والشرح : ١ خزانة ، .

المنع وَالرِّكَازُ مَاوُجِدَ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ ، عَلَيْهِ عَلَامَتُهُمْ . فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ أَوْ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ عَلَامَةٌ ، فَهُوَ لُقَطَةٌ .

الشرح الكبير

٩١٩ – مسألة : (والرِّكازُ ما وُجد مِن دِفْنِ الجاهِلِيَّةِ ، عليه علامَتُهم . فإن كان عليه عَلامَةُ المسلمين أو لم تَكُنْ عليه عَلامَةٌ ، فهو لُقَطَةً) الدِّفْنُ ، بكَسْر الدَّال ؛ المَدْفُونُ . والرِّكازُ ؛ هو المدْفُونُ في الأرْض . واشْتِقاقُه مِن رَكَز يَرْكِزُ (١) : إذا أَخْفَى . يقالُ : رَكَز الرُّمْحَ ، إِذَا غَرَزِ أَسْفَلُه فِي الأَرْضِ . ومنه الرِّكْزُ ، وهو الصَّوْتُ الخَفِيُّ ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ أَوْ تَسْمَعُ لِهُمْ رِكْزًا ﴾(٢) . والرِّكازُ الذي يَتَعَلَّقُ به وُجُوبُ الخُمْسِ مَا كَانَ مِن دِفْنِ الجَاهِلِيَّةِ . هذا قولُ الحسنِ ، والشَّعْبِيِّ ، ومالكِ ، والشافعيِّ ، وأبي ثَوْرِ ، ويُعْتَبَرُ ذلك بأن يُرَى [١٦٦/٢ و] عليه عَلامتُهم ، كأسْماءِ مُلُوكِهم ، وصُوَرِهم ، وصُلْبهم ، وصُور أَصْنامِهم ، ونَحْو ذلك ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أنَّه لهم ، فإن كان عليه عَلامَةَ الإسلام ِ ، أو اسْمُ النبيِّ عَلَيْكُ ، أو أَحَدٍ مِن خُلَفاء المسلمين ، أو وُلاتِهم ، أو آيَةٌ مِن القُرْآنِ ،

الإنصاف علامَةُ الإِسْلامِ : لُقَطَةٌ ، وإلَّا رِكازٌ . قال في « الفُروع ِ » : ولم يُفَرِّقْ بينَ دارٍ وَدَارٍ . وَنَقَلَ إِسْحَاقُ ، إذا لم يكُنْ سِكَّةٌ للمُسْلِمِين ، فالخُمسُ . وكذا جزَم في « عُيونِ المَسائلِ » ، مالا علامَة عليه رِكازٌ . وأَلْحَقَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بالمَدْفونِ حُكْمًا ، المُوجُودَ ظاهِرًا بخَرَابِ جاهِلِيٌّ ، أو طريق غير مَسْلُوكٍ .

قوله : والرَّكازُ ما وُجِدَ مِن دِفْنِ الجَاهِلِيَّةِ ، عليه عَلاَمَتُهم . بلا نِزاعٍ . وكذا

⁽١) كذا ضبطه ، وتضم عينه في المضارع أيضا .

⁽٢) سورة مريم ٩٨.

ونَحْوُ ذلك ، فهو لُقَطَةٌ ؛ لأنَّه مِلْكُ مسلم لم يُعْلَمْ زَوالُه عنه . وإن كان على بَعْضِه عَلامَةُ الإسلام ، وعلى بَعْضِه عَلامَةُ الكُفْرِ ، فكذلك . نَصَّ عليه أحمدُ ، في رِوايَةِ ابنِ مَنْصُورٍ ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أنَّه صار إلى مسلم ، ولم يُعْلَمْ زَوالُه عن مِلْكِه ، فأشْبَهَ ما على جَمِيعِه عَلامَةُ المسلمين . وكذلك إِن لَمْ يَكُنْ عَلَيْهُ عَلَامَةٌ فَهُو لُقَطَةٌ ، تَغْلِيبًا لَحُكْمُ الْإِسلام ، إِلَّا أَن يَجِدَه في مِلْكِ انْتَقَلَ إليه ، فيَدَّعِيَه المالِكُ قبلَه ، بلا بَيِّنَةٍ ولا صِفَةٍ ، فهل يُدْفَعُ إليه ؟ فيه روايَتانِ ، ذَكَرهما ابنُ تَيْمِيَةً (١) في كِتابِ « المُحَرَّرِ » ؛ إحْداهما ، لا يُدْفَعُ إليه ، كَاللُّقَطَةِ . والثَّانِيَةُ ، يُدْفَعُ إليه ؛ لأنَّه تَبَعَّ للمِلْكِ . فإن كان على بَعْضِه عَلامَةُ الكُفَّارِ ، وليس على بَعْضِه عَلامَةٌ ، فيَنْبَغِي أن يكونَ ركازًا ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أنَّه مِلْكُ الكُفَّارِ .

لو كان عليه علامَةُ مَن تقدُّم مِنَ الكُفَّار في الجُمْلَةِ ، في دار الإسلام ، أو عُهدَ عليه ، أو على بعضِه علامَةُ كُفْرٍ فقط . نصَّ عليه .

قوله : فإنْ كانتْ عليه عَلامَةُ المُسْلِمين ، أو لم تَكُنْ عليه عَلامَةٌ ، فهو لُقَطَةٌ . إذا كان عليه علامَةُ المُسْلِمِين ، فهو لُقَطَةٌ ، وكذا إنْ كان على بعضِه علامَةُ المُسْلِمِين ، وإنْ لم يكُنْ عليه علامة ، فالمذهبُ أيضًا أنَّه لُقَطَة . وعليه الأصحاب . ونَقَل أَبُو طَالَبٍ فِي إِنَاءِ نَقْدٍ ، إِنْ كَانَ يُشْبِهُ مَتَاعَ العَجَمِ ، فَهُو كَنْزٌ ، ومَا كَانَ مِثْلَ العِرْقِ فَمَعْدِنَّ ، وإلَّا فَلُقَطَةً .

⁽١) هو الشيخ مجد الدين بن عبد السلام ابن تيمية صاحب (المحرر) انظر ما تقدم في الجزء الأول صفحة ١٨ .



فهرس الجزء السادس من الشرح الكبير والإنصاف

الصفحة

كتاب الجنائز

	فائدة : الجنائز ، بفتح الجيم ، جمع جنازة	
	a.	٥
٧٢١ - مسألة:	و (تستحب عيادة المريض ، وتذكيره التوبة	
	والوصية)	17-7
	فوائد تتعلق بعيادة المريض .	$1\lambda - Y$
	فصل: ويستحب أن يرغُّبُه في التوبة من	
	المعاصي ،	17
	تنبيه : ظاهر قوله : وتذكيره التوبة والوصية .	
	أنه سواء كان مرضه مخوفا أو لا .	١٢
٧٢٢ - مسألة:	﴿ وَإِذَا نَزَلَ بَهُ ، تَعَاهِدُ بِلُّ حَلَقَهُ بَمَاءً أُو	
	شراب ،)	۱۳
٧٢٣ – مسألة:	(و) يستحب أن (يلقّنه قول : لا إله إلا	
	الله . مرة)	٤، ١٣
	فائدة : قال أبو المعالى : يكره تلقين الورثة	
	للمحتضر بلا عذر .	۱۳
	تنبيه : قوله : ولقنه قول : لا إله إلا الله لأن	
	إقراره بها إقرار بالأخرى .	١٤
٧٧٤ - مسألة:	(ولا يزيد على ثلاث)	0,18
٧٢٥ - مسألة:	(ويقرأ عنده سورة يس)	10
٧٢٦ - مسألة:	(ويوجهه إلى القبلة)	٧،١٦

الصفحة		
	تنبيه : ظاهر قوله : وإذا نزل به ، فعل كذا	
١٧	ويوجهه. أنه لا يوجهه قبل النزول به	
	فائدة : استحب المصنف ، والشارح ، تطهير	
١٧	ثيابه قبيل موته .	e
Y 1 A	(فَإِذَا مَاتَ أَغْمَضَ عَيْنِهُ، وَشَدَ لَحْيِيهُ،…)	٧٢٧ - مسألة:
	تنبيه : قوله : فإذا مات أغمض عينيه . هذا	
١٨	صحیح ؛	4
۲۱، ۲۰	(ویسارع فی قضاء دینه ₎	٧٢٨ – مسألة:
	تنبيه : قوله : ويسارع في قضاء دينه . وكذا	
۲.	قال الأصحاب .	ء.
7 1	(و) يسارع في (تفريق وصيته)	
	(و) يستحب المسارعة في (تجهيزه إذا	۲۳۰ – مسألة:
17 - 37	تيقن موته)	
	تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر كلام المصنف ، أن	
7 £	ذلك يعتبر في كل ميت،	
	الثانى ، قوله : إذا تيقن موته . راجِعٌ	
7 £	إلى المسارعة في تجهيزه فقط،	
	فوائد ؛ الأولى ، قال الآجرى في من مات	
	عشية : يكره تركه في بيت	
7 5	وحده،	
7	G . " "	
	الثالثة ، إذا مات له أقارب في دفعة	•
7	واحدة بدأ بالأخوف فالأخوف ،	
١٧	•	
	فصل في غسل الميت	
	(غسل الميت و دفنه و تكفينه و الصلاة عليه ،	٧٣١ - مسألة:
7 A - 7 0	فرض كفاية)	

الصفحة		
07 - Y7	فوائد تتعلق بغسل الميت .	
49 - 49	(وأحق الناس به وصِيُّه ،)	٧٣٢ - مسألة:
79	تنبيه : أفادنا المصنف صحة الوصية بالغسل .	
	فائدة : حيث قلنا : يغسل الوصــى .	
	فالصحيح من المذهب ، أنه يشترط أن	
79	يكون عدلا ،	
	فصل : فإن لم يكن له وصى فالعصبات أولى	
٣.	الناس به ،	
٣.	تنبيه : محل هذا كله فى الأحرار .	
٣١	فصل : وأحق الناس بالصلاة عليه وصيه .	•
	تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله ، صحة	
٣٣	الوصية بالصلاة عليه .	
	فصل: وأحق الناس بالصلاة بعد ذلك	
72	العصبات ،	
	فصل: وإن اجتمع زوج المرأة وعصباتها ،	
	فأكثر الروليات عن أحمد تقديم	
4 5	العصبات .	
TV - TE	فوائد تتعلق بوصية الميت بمن يصلى عليه .	
	فصل : فِإن اجتمع أخ من أبوين ، وأخ من	
40	أ ب ،	
٣٧	فصل : ومن قدمه الولى فهو بمنزلته ؛	
	فصل: وإن كان القريب عبدا ، فالحر البعيد	
٣٧	أولى منه ؟	
٣٧	تنبيه : محل هذا الخلاف في الأحرار .	
٤٠ – ٣٨	("6.6	
	فصل: فإن اجتمع جنائز، فتشاح	
٣٩	أولياؤهم قُدِّم أولاهم بالإمامة	

الصفحة	•	
٤١،٤.	(وأحق الناس بغسل المرأة) وصيها ، …	
٤٨ - ٤١	(ولكل واحد من الزوجين غسل صاحبه)	- مسألة:
	فائدة : قال أبو المعالى : ولو وُطِئت بشبهة بعد	
	موته ، أو قبُّلت ابنه لشهوة ، لم	
٤٢	تغسله ؛	
	فصل : والمشهور عن أحمد جواز غسل الرجل	
٤٣	زوجته .	
٤٣	تنبيه : أثبت الرواية الثانية أبو الخطاب	
	فصل : فإن طلق امرأته طلاقا بائنا … لم يجز	
. £ £	لواحد منهما غسل الآخر .	
	فصل : وِحُكم أم الولد حكم الزوجة فيما	
٤٥	ذكرنا .	
	تنبيه : حمل المصنف ومن تابعه كلام الخرق	
. 50	على التنزيه .	
	فائدتان ؛ إحداهما ، أم الولد مع السيد وهو	
	· معها ، كالسيد مع أمته	
٤٥	وهی معه ،	
	الثانية ، حيث جاز الغسل ، جاز	
	النظر لكل منهما غير	
٤٥	العورة	
, =	فائدة : ترك التغسيل من الزوج والزوجة	
٤٦	والسيد أولى من فعله .	
٤٧	فصل: فإن كانت الزوجة ذمية ، فليس لها	
۷ ۷	غسل زوجها ؛ تنبيه : ظاهر قوله : وكذلك السيد مع سريته .	
	سبيه . طاهر قوله . و عدلك السيد مع سرينه . أنه لا يغسل أمته المزوجة ولا المعتدة من	
	اله د يعسل المنه المروجة و د المعتدة من	

زوج .

الصفحة فائدة : للسيد غسل مكاتبته مطلقا ، ... فصل: وليس لغير من ذكرنا من الرجال غسل أحد من النساء ، . . . ٠٤٨ ٧٣٥ – مسألة: ﴿ وَلِلْرَجْلِ وَالْمِرَاةُ غَسَلُ مِنْ لَهُ دُونَ سَبِّعٍ سنين ، . .) 07- 29 فصل: ويصح أن يغسل المحرم الحلال، والحلال المحرم ؛ ... 0 4 تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه يجوز لهما غسل من له أكثر من سبع سنين ، قولًا و احدًا . 0 4 ٧٣٦ – مسألة: (وإذا مات رجل بين نسوة،... يُمِّمَ...) ٥٣ ، ٥٠ ، فائدة: يجوز أن يلي الخنشي الرجال و النساء ، . . . ٥٣ ٧٣٧ - مسألة: (ولا يغسل مسلم كافرا، ولا يدفنه،...) ٥٥،٥٥ تنبيه: محل الخلاف المتقدم، إذا كان الكافر قرابة أو زوجة أو أم ولد . ه ه ٧٣٨ - مسألة: (وإذا أخذ في غسله ، ستر عورته و جرده ...) 70 - A0 فائدة : يستحب أن يبدأ في الغسل بمن يخاف عليه ، ... ٥٦ فصل: ويستحب تجريد الميت عند غسله ما ٥٧ سوي عورته . (ويستر الميت عن العيون ، ولا يحضره إلا

الصفحة		
	(ثم يرفع رأسه برفق إلى قريب من	. ۲ ۷ ۷ - مسألة:
77 (71	الجلوس ،)٠	
	تنبيه : مراد المصنف وغيره ممن أطلق ، غير	
٦١	الحامل ،	
	فصل: فإن كانت امرأة حاملًا لم يعصر	
٦٢	بطنها ؛	
٦٣ ، ٦٢	(ثم يلف على يده خرقة ، فينجيه)	٧٤١ – مسألة:
	تنبيه : قوله : ولا يحل مس عورته يعني ،	
77	إذا كان الميت كبيرًا .	
75,74	(ثم ینوی غسله ، ویسمی)	٧٤٧ – مسألة:
	فائدة : لا يعتبر نفس فعل الغسل في أصح	
٦٤	الوجهين .	
	قال : (ويدخل إصبعيه مبلولتين بالماء بين	٧٤٣ - مسألة؛
77 (70	شفتیه،)	
٦٦	فائدة : فعل ذلك مستحب لا واجب .	
٦٦	فائدة : يستحب أن يكون ذلك بخرقة .	
	(ثم يضرب السدر ، فيغسل برغوته رأسه	m1 ^e
	ر م يسرب السدر ، فينسل برحونه راسه	\$ \$ ٧ - مسالة:
77 - 77	ولحيته وسائر بدنه ،)	۷ ٤ ۲ - مساله:
۷۲ – ٦٦ ٧٠	•	¥ \$ V — مساله:
	ولحيته وسائر بدنه ،)	۷2 - مساله:
	ولحيته وسائر بدنه ،) فصل : والواجب غسلة واحدة ؛	¥ \$ V - مساله:
	ولحيته وسائر بدنه ،) فصل : والواجب غسلة واحدة ؛ فصل : والحائض والجنب إذا ماتا كغيرهما في	۷ ٤ د - مساله:
٧.	ولحيته وسائر بدنه ،) فصل : والواجب غسلة واحدة ؛ فصل : والحائض والجنب إذا ماتا كغيرهما فى الغسل ، فائدة : يقوم الخطمى ونحوه مقام السدر .	۷2 - مساله:
v. v.	ولحيته وسائر بدنه ،) فصل : والواجب غسلة واحدة ؛ فصل : والحائض والجنب إذا ماتا كغيرهما في الغسل ،	۷2 عساله:
v. v.	ولحيته وسائر بدنه ،) فصل : والواجب غسلة واحدة ؛ فصل : والحائض والجنب إذا ماتا كغيرهما فى الغسل ، فائدة : يقوم الخطمى ونحوه مقام السدر . فائدة : يقلبه على جنبه مع غسل شِقَيْه .	٧٤٤ – مساله:
Y · Y · Y · Y · Y · Y · Y · Y · Y · Y ·	ولحيته وسائر بدنه ،) فصل : والواجب غسلة واحدة ؛ فصل : والحائض والجنب إذا ماتا كغيرهما فى الغسل ، فائدة : يقوم الخطمي ونحوه مقام السدر . فائدة : يقلبه على جنبه مع غسل شِقَّيه . فصل : وقال بعض أصحابنا : يتخذ الغاسل	¥ \$ 4 - مساله:

الصفحة	•	
	(فاإن لم ينق بالثلاث ، أو خرج منه شيء ،	٧٤٥ - مسألة:
٧٦ - ٧٣	غسله إلى خمس ،)	
	فصل: فإن خرج من الميت نجاسة بعد	
٧٤	الثلاث ،	
٧٥	فائدة : لو لمسته أنثى لشهوة ، غُسِّلَ	
	فائدتان؛ إحداهما، قال في « مجمع	·
	البحرين»: لفظ المصنف	
	وإطلاقه يعم الخارج الناقض	
٧٦	من غير السبيلين ،	
٧٦	الثانية ، يجب الغسل بموته .	•
YY		
	﴿ وَالمَّاءُ الْحَارُ ، وَالْحَلَالُ ، وَالْأَشْنَانُ ،	٧٤٧ - مسألة:
۸۷ ، ۸۸	يستعملِ إن احتيج إليه)	
٧٨	فائدة : لا بأس بغسله في الحمَّام .	
۸۳ – ۸۷	﴿ ويقص شاربه ، ويقلم أظفاره ، …)	٧٤٨ – مسألة:
٧٨	فائدة : قوله : ويقص شاربه . بلا نزاع .	
	فصل: فأما قص الأظفار إذا طالت ففيها	
- ٧٩	روايتان ؛	
٧٩	فصل : فأما العانة ففيها وجهان ؛	
NY - V9	فوائد تتعلق بما يؤخذ وما لا يؤخذ من الميت .	
٨١	فصل : فآما الختان فلا يشرع ؛	
٨٢	فصل : وإن جبر عظمه بعظم فجبر ،	
٨٢	فصل: ومن كان مشنَّجًا ، أو به حدب ،	
	فصل: فأما تسريح رأسه ولحيته فكرهه	•
٨٢	أحمد ،	
	تنبيه : محل ما تقدم من ذلك كله ، في غير	
۸۳	المُحْرِم ،	
	711	

الصفحة	•	
	(ويضفر شعر المرأة ثلاثة قرون ، ويسدل	٧٤٩ – مسألة:
۸٤،۸۳	من ورائها)	
٨٤	(ثم ينشفه بثوب) رُوِّ رَ	٧٥٠ – مسألة:
٨٤	فائدة : لا يتنجس ما نُشِّفَ به .	
•	(فارن خرج منه شيء بعد السبع حشاه	٧٥١ – مسألة:
۸٥،٠٨٤	بال قطن ،)	
٨٥	(ثم يغسل المحل ويوضأ)	٧٥٢ - مسألة:
	تنبیه: قال ابن منجی فی «شرحه»: لم یتعرض	
	المصنف إلى أنه يُلْجِـمُ المحلَّ	
٨٥	بالقطن ،	_
	(فَارِن خرج منه شيء بعد وضعه في	٧٥٣ - مسألة:
٨٦	أكفانه ،)	
۸۹ – ۸۷	(ويغسل المحرم بماء وسدر ،)	٧٥٤ - مسألة:
	فصل: واختُلِف عن أحمد في تغطيـة	
٨٨	وجهه ،	
	تنبيه: مفهوم قوله: ولا يخمر رأسه. أنه يغطى	
٠ ٨٨	سائر بدنه ،	
	فوائد ؛ إحداها ، يجنَّب المُحْرِمِ الميت ما يجنب	
٨٩	في حياته	•
	الثانية ، قال في « الفروع » : بقية	
٩.	كفنه كحلال .	
	الثالثة ، لا تمنع المعتدة إذا ماتت من	
٩.	الطبب	
٩٠	تنبيه : هذا كله في أحكام المُحْرِم ،	
98-9.	(والشهيد لا يغسل ، إلا أن يكون جنبا)	٧٥٥ - مسالة:
9 7		
	فوائد؛ إحداها، حكم من طهرت من الحيض	
9 7	. والنفاس حكم الجنب ،	

الثانية ، لو كان على الشهيد نجاسة غير	
الدم تغسل . ٩٣	
الثالثة ، صرّح المجد بوجوب بقاء دم	
الشهيد .	
(وينزع عنه السلاح والجلود ،) ۹۳ – ۹۰	٥٠ - مسألة:
(ولا يَصلَّى عليه ، في أصح الروايتين) ٩٥ – ٩٧	۷۵۷ – مسألة:
فصل : والبالغ وغيره سوآء في ترك غسله	
والصلاة عليه ، إذا كان شهيدًا . ٩٧	
تنبيه : محل الخلاف في الشهيد الذي لا	
يغسل	
فائدة جليلة : قيل : سمى شهيدًا لأنه حيٌّ . ٩٧	
(وإن سقط من دابته غُسِّلَ وضُلَى عليه) ١٠٤-٩٨	٧٥٨ – مسألة:
فصل : وكذلك إن حمل ، فأكل ، ٩٩	
تنبيه ً : قوله : وإن وجد ميتا ولا أثر به . هكذا	
عبارة أكثر الأصحاب . ٩٩	
فصل : فإن كان الشهيد قد عاد عليه سلاحه	
فقتله ، فهو كالمقتول بأيدى العدو. ١٠٢	
تنبيه : قوله : أو طال بقاؤٍه . قال في	
«الفروع » : والمراد عِرفًا .	
فصل: ومن قتل من أهل العدل في	
المعركة ،	
﴿ وَمَنَ قَتُلَ مُظْلُومًا ، فَهُلُ يُلْحَقُ بِالشَّهِيدُ ؟	٧٥٩ - مسألة:
على روايتين) على روايتين)	
تنبيه : قد يقال : دخل في كلامه، إذا قتل	
الباغى العادل ،	•
فصل : فأما الشهيد بغير قتل ، كالمطعون	
فانٍهم يغسلون ، ويصلي عليهم . 💎 ١٠٦	

الصفحة		
	فوائد ؟ إحداهما ، قيل : إنما لم يغسل الشهيد	
1.7		
	الثانية ، قال في « الفروع » : الشهيد	
	غير شهيد المعركة بضعة	
1.7	عشر،	٠.
	﴿ وَإِذَا وَلَدَ السَّقَطَ لَأَكْثُرُ مِنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ،	۷۹۰ – مسالة:
111-1.4	غسل وصلی علیہ)	
	تنبيه : مفهوم قوله : وإذا ولد السقط أنه	
	لو ولد لدون أربعة أشهر ، أنه لا يغسل	
۱۰۸	ولا يصلي عليه .	
١١.	فصل: ويستحب أن يسمَّى السقط ؛	
111611.	فوائد تتعلق بالسقط .	
1176111	(ومن تعذر غسله يمم ₎	٧٦١ – مسألة:
117,117	(وعلى الغاسل ستر مأ رآه إن لم يكن حسنًا)	£
	فصل في الكفن	
	(ويجب كفن الميت في ماله ، مقدما على	٧٦٣ - مسألة:
117-118	الدين وغيره)	
117-110	فوائد تتعلق بكفن الميت .	
	(فإن لم يكن له مال ، فعلى من تلزمه	٧٦٤ – مسألة:
171-117	نفقته ،)	
	فائدة: لا يكفن ذمي من بيت المال للعدم	
۱۱۸	كمر تد	
	فائدة : لو وجد ثوب واحد ، ووجد جماعة	
· 11A	من الأموات ،	
,	فائدة : يقدم الكفن على دين الرهن وأرش	
۱۱۸	الجناية ونحوهما .	
119	فصل : ويستحب تحسين الكفن ؛	

الصفحة		
١٢.	فصل : والمستحب أن يكفن في جديد ،	
	﴿ وَيُستحب تَكَفِّينَ الرَّجَلِّ فِي ثَلَاثُ لَفَائَفَ	٧٦٥ – مسألة:
171-371	بيض ،)	
177	فائدة : يكره زيادة الرجل على ثلاثة أثواب .	
174	فصل : ويستحب تجمير الأكفان ،	
371-571	(ثم يوضع عليها مستلقيا ،)	٧٦٦ - مسألة:
	فائدة : الحنوط والطيب مستحب ، ولا بأس	
178	بالمسك فيه .	
170.	فائدتان ؛ إحداهما ، لا يوضع فى عينيه كافور .	
	الثانية ، يكره الورس والزعفران في	
170	الحنوط .	
771-271	(ثم يرد طرف اللفافة العليا على شقه الأيمن،)	٧٦٧ – مسألة:
	فصل: وتكره الزيادة في الكفن على ثلاثة	
١٢٧	أثواب ؛	
179617	﴿ وَإِنْ كُفُنِ فَى قَمِيصَ وَمُئْزِرٍ وَلَفَافَةً ، جَازَ ﴾	٧٦٨ – مسألة:
	فصل : قال أبو داود : قلت لأحمد : يتخذ الرجل	
١٢٨	كفنه يصلى فيه أياما فرآه حسنا .	
111	فصل : ويجوز التكفين فى ثوبين ؛	
	فائدتان ؛ إحداهما ، يكون القميص بكمين	
179	ودخاريص .	
1 7 9	الثانية ، الإزار ؛ القميص .	_
177-179	(وتكفن المرأة فى خمسة أثواب ؛)	٧٦٩ - مسألة:
171	فصل : قال أحمد : يكفن الصبي في خرقة ،	
	فصل: قال المروذى: سألت أبا عبد الله: في كم	
121	تكفن الجارية إذا لم تبلغ ؟	•
	ناعره ک ال فی الماری الماری کا	

ثلاثة .

181.

الصفحة		
	فصل : قال أحمد : لا يعجبني أن تكفن في	
١٣٢	شيء من الحرير .	
	فصل: وإنَّ أُحَّب أهل الميت أن يروه لم	
144	يمنعوا ؛	m g ² ,
145,144	(والواجب من ذلك ثوب يستر جميعه)	• ۷۷ – مساله:
	فصل: فإن لم يجد ثوبًا يستر جميعه ، ستر	
188	رأسه ،	
	فصل في الصلاة على الميت	
177,170	فوائد تتعلق بالصلاة على الميت .	
	فائدتان ؛ إحداهما ، يستحب أن لا تنقص	
١٣٦	الصفوف عن ثلاثة .	
	الثانية ، لم يصلُّ على النبي عَلِيْتُ	
. 177		_
	(السنة أن يقوم الإِمام عند رأس الرجل ،	٧٧١ - مسألة:
189-188	ممدطالا أقرب	
1 { { } { } { } - 1 } T 9	ووسط المراه) (ويقدم إلى الإمام أفضلهم ،)	٧٧٢ - مساكة:
	فصل: فإن كانوا أنواعًا، قُـدُم	
١٤٠	الرجال ،	
1 2 7 - 1 2 .	فوائد تتعلق بمن يُقَدُّم إلي الإمام .	
	فصل : ولا نعلم خلافًا فى تقديم الخنثى على	
1 2 7	المرأة ؛	
	فصل: وإذا اجتمع رجل وامرأة ،	
	جعل رأس الرجل حذاء وسط	
154	المرأة ،	
	فائدتان ؛ إحداهما ، لو اجتمع رجال موتى	
	فقط ، یسوی بین	
1 2 2	ر ءو سهم ،	

	الثانية ، إذا اجتمع موتى ، قدم من	
	الأولياء للصلاة عليهم	
1	أولاهم بالإمامة .	
1 8 9 - 1 8 0	ر ثم یکبر أربع تکبیرات ؛)	۷۷۳ – مسألة:
. 157	فصل: وقراءة الفاتحة واجبة في صلاة الجنازة.	
	تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يزيد على	
١٤٦	الفاتحة .	
١٤٧	فائدتان ؛ إحداهما ، يتعوذ قبل قراءة الفاتحة .	
١٤٧	الثانية ، لا يستفتح .	
	فصل: ويكبر الثانية، ويصلي على النبي	
١٤٨	مالله عليه المسالة	
104-159	(ويدعو في) التكبيرة (الثالثة)	٤٧٧ - مسألة:
	تنبيه : قوله : ويدعو في الثالثة . يعني ،	
1 2 9	يستحب أن يدعو بما ورد ؛	
	(وإن كان صبيا) جعل مكان الاستغفار	٥٧٧ - مسألة:
108-104	له	
	فوائد ؛ إحداها ، إن لم يعرف إسلام والديه ،	
108	دعا لمواليه .	
	الثانية ، نقل حنبل وغيره ، أنه يشير في	
108	الدعاء بإصبعيه .	
	الثالثة ، يقول في الصلاة على الخنثي	
100	المشكل :	
001-100		٧٧٦ - مسألة:
	تُنبيه : ظاهر كلّام المصنف ، أنه لا يدعو	
100	بشيء بعد الرابعة .	
107	فصل : والتسليم واجب فيها ؛	
	فائدة : الصحيح من المذهب ، أنه لا يتشهد	
101	بعد الرابعة	

		٠
الصفحة		
	فصل : وروى عن مجاهد ، أنه قال : إذا	
	صليت فلا تبرح مصلاك حتي تُرْفَعَ .	
	فائدة : قال في « الفروع » : أن الإِّمام	
109	يجهر بالتسليم ،	
17109	(ويرفع يديه مع كُلُّ تكبيرة)	٧٧٧ - مسالة:
171-17.	(والواجب من ذلك، التكبيرات، و…)	۷۷۸ – مسالة:
	فصل: ويستحب أن يُصَفُّ في الصلاة على	
177	الجنازة ثلاثة صفوف ؛	
	فائدة : قال في « الفروع » ، ولعل ظاهر	
177	ذلك ، تعيُّن القراءة في الأولى ، …	
	فصل: ويستحب تسوية الصف في صلاة	
١٦٣	الجنازة .	•
1701178	فوائد تتعلق بما يشترط لصلاة الجنازة .	
177-170	(وإن كَبُّر الإمام خمسًا كُبِّر بتكبيرُه)	٧٧٩ - مساكة:
179	1 6	
179	فصل : والأفضل أن لا يزيد على أربع ؛	
	فوائد ؛ إحــداها ، لا يتابع الإمام إذا زاد على	
179	أربع ،	
	الثانية ، قال المجد في « شرحه » ، …	
١٧.	هل يدعو بعد الزيادة ؟	
	الثالثة ، لو كبر ، فجيء بجنازة ثانية ،	
1 1 1	أو أكثر ،	
۱۷۰	فصل : ولا يجوز النقص من أربع .	
	فصل : قال أحمد : يكبر على الجنازة فيجيئون	
	£	

فوائد تتعلق بعدد التكبيرات في صلاة الجنازة ، وهل يتابَعُ الإمام على الزيادة فيها أم لا ؟ ١٧٣،١٧٢

بأخرى ، يكبر إلى سبع ، ...

•		tı
45	سف	-11
$\overline{}$		_

	ومن فاته شيء من التكبير ، قضاه على	٠ ٧٨ - مسألة:
140-142	صفته)	
177-170	﴿ فَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يُقَضَّهُ ، فَعَلَى رَوَّايَتِينَ ﴾	٧٨١ – مسألة:
	فائدة : يكره لمن صلى عليها أن يعيد الصلاة مرة	,
١.٧٦	ثانية .	
١٧٧	 فصل : إذا أدرك الإمام بين تكبيرتين ،	
	(ومن فاتته الصلاة على الجنازة ، صلى على	٧٨٧ – مسألة:
1 1 7 - 1 7 7	ر و ق القبر إلى شهر)	,
	فصل: ولا يصلُّى على القبر بعد شهر،	
1 7 9	ويصلَّى قبله .	
117-179	فوائد تتعلق بالصلاة على القبر .	
	فصل: ومن صلى عليها مرة ، فلا تسن له إعادة	
١٨١	الصلاة عليها .	
	فصل: ويصلَّى على القبر، وتعاد عليه الصلاة	
١٨٢	جماعة و فرادى .	
110-117	﴿ وَيُصَلِّى عَلَى الْغَائَبِ بِالنِّيةِ ،)	٧٨٣ – مسألة
	تنبيه: ظاهر كلام المصنف، صحة الصلاة	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
١٨٣	على الغائب عن البلد	•
	فصل: فإن كان الميت في أحد جانبي	
. 115	البلد ،	
	فصل: وتتوقَّت الصلاة على الغائب	
١٨٤	بشهر ،	
;	بسهر ، كمدة على الغائب ، كمدة	
١٨٤	عائدة . مناه جواز الصلاة على القبر . جواز الصلاة على القبر .	
(بنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أن الخلاف	
	سبيه . طاهر عارم المست البلد صغيرة أو	
١٨٤	جار ، شورو عنگ مبعد مه ير مر كبيرة .	

الصفحة		
	فائدتان ؛ إحداهما ، لو حضر الغائب	
	استحب أن يصلًى عليه	
١٨٥	ثانيا .	
	الثانية ، لا يصلَّى مطلقا على	
	المُفْتَرَسِ المأكول في بطن	
١٨٥	السبع ، (ولا يصلى الإمام على الغالِّ ، ولا من قتل	ع.
	(ولا يصلى الإمام على الغالُ ، ولا من قتل	٤٨٧ – مسالة:
197-110	نفسه) تنبيهان ؛ الأول ، مفهوم كلام المصنف ، أنه	
	تنبيهان ؛ الاول ، مفهوم كلام المصنف ، أنه	
	يصلي على غير الغال ومن قتل	
7.7.1	نفسه ،	
	الثانى ، المراد هنا بالإمام ، إمام	
7.7.1	القرية .	
	فصل: قال أحمد: لا أشهد الجهمية ولا	
۱۸۸	الرافضة ،	
	فصل∵ ولا يصٍلَّى على أطفال المشركين ؛ …	
۱۹۰	فصل : ويصِّلِّي على سائر المسلمين ٍ ؛	
١٩.٠	فائدة : إِذَا قُتِلَ البَاغِي ، غُسِّلَ وصُلِّيَ عليه ٍ.	٠.
	﴿ وَإِنْ وُجِدَ بِعَضُ الْمِيتُ ، غُسُّلَ وصُلِّي	٥٨٧ - مسالة:
198-197	عليه)	
	فصل : وإن وجد الجزء بعد دفن الميت غسل	
198	- U	
	فائدتان ؛ إحداهما ، إذا صلي على البعض ، ثم	
198	3	
	الثانية ، ما بان من حي ، لم	
198	,	
	(وإن اختلط من يصلي عليه بمن لا يصلي	٧٨٦ - مسالة:
190	عليه ،)	

الصفحة		
	فصل : وإن وجد ميت ، فلم يعلم أمسلم هو	
190	أم كافر ؟	
191-197	(ولا بأسُ بالصلاة على الميت في المسجد)	٧٨٧ – مسألة:
	فصل: فأما الصلاة على الجنازة في المقبرة ،	
197	ففيها روايتان ؟	
197	تنبيه : محل الخلاف ، إذا أمن تلويثه ،	
191	(وإن لم يحضره إلا النساء صلين عليه)	٧٨٨ - مسألة:
191	فائدة : له بصلاة الجنازة قيراط .	
	فائدة : يكره أخذ الأجرة للحمل والحفر	
۱۹۸	والغسل ونحوه .	
	فصل في حمل الميت ودفنه	
199	(يستحب التربيع في حمله)	٧٨٩ - مسألة:
	قَال : (وهو أن يضع قائمة السرير اليسرى	
199	المقدَّمة على كتفه اليمني)	
۲۰۱،۲۰	(وإن حمل بين العمودين فحسن)	٧٩١ - مسألة:
۲.۱	فَائدة : يستحب ستر نعش المرأة .	
7.5-7.1	(ويستحب الإسراع بها)	٧٩٧ – مسألة:
۲.۳	فصل : واتباعُ الجنائز سنة ؛	
۲.۳	فائدة : يراعى بالإسراع الحاجة .	
	(و) يستحب أن (يكون المشاة أمامها ،	٧٩٣ - مسألة:
111-7.0	والركبان خلفها)	
۲.۷	فصل: ويكره الركوب في اتباع الجنائز ؟	,
	فائدتان ؛ إحداهما ، يكره الركوب لمن تبعها	
۲.٧	بلا عذر .	
	الثانية ، في راكب السفينــة	
۲.٧	وحمان ؟	

الصفحة فصل: ويكره رفع الصوت عند الجنائز ؟ ... ٢٠٨ فصل: ويكره اتباع الميت بنار. فصل: ويكره اتباع النساء الجنائز ؟ ... فصل: فإن كان مع الجنازة منكر يراه أو 117 يسمعه ، ... ۷۹۶ – مسألة: (ولا يجلس من تبعها حتى توضع) 717,717 تنبيه : قوله : حتى توضع . يعنى ، بالأرض للدفن . 717 ٧٩٥ – مسألة: ﴿ وَإِنْ جَاءَتَ وَهُو جَالُسُ لَمْ يَقُمُ لِهَا ﴾ 712,717 فوائد تتعلق باتباع الجنازة . 710,712 ٧٩٦ – مسألة: ﴿ وَيُدْخَلُ قَبْرَهُ مِنْ عَنْدُ رَجْلِ القَبْرِ ، إِنْ كَانَ أسهل عليهم) 719-710 فوائد تتعلق بإدخال الميت القبر . 711-710 فصل: قال أحمد: يعمق الـقبر إلى 711 ٧٩٧ - مسألة؛ قال: (ولا يُسَجَّى القبرُ، إلا أن يكون لامرأة) ٢١٩ ٧٩٨ – مسألة: ﴿ ويلحد له لحدا ، وينصب عليه اللبن نصبا) 77.719 ٧٩٩ – مسألة: ﴿ وَلَا يَدْخُلُ الْقَبْرُ خَشْبًا ، وَلَا شَيَّا مُسْتُهُ النار 771,77. تنبيه : مراده بقوله : ولا يدخله خشبا . إذا لم يكن ضرورة ، ... 77. فائدتان ؛ إحـداهما ، يكـره الدفــن في تابوت ، ... 177 الثانية ، لا توقيت في من يدخله القبر ،... 177 ٨٠٠ – مسألة: (ويقول الذي يدخله : بسم الله ، وعلى ملة

177-777

رسول الله

الصفحة فصل: وإذا مات في سفينة في البحر ، ... ٠ . ١ - مسألة: (ويضعه في لحده على جنبه الأيمن ، مستقبل 770-774 القبلة) فوائد تتعلق بكيفية الدفن ووقته ومكانه . 377,077 (ويحشو التراب في القبر ثلاث ٨٠٢ - مسألة: 777,770 حثیات ، ...) فائدة : يكره زيادة ترابه . 777 (ويرفع القبر عن الأرض قدر شبر مُسَنَّمًا) ٢٢٦-٢٢٨ ٨٠٣ - مسألة: فائدة : لا بأس بتعليمه بحجر أو خشبة ونحوهما . 777 فصل : وتسنيم القبر أفضل من تسطيحه . 777 777-177 (و يرش عليه الماء) ٤ . ٨ - مسألة: فصل : ولا بأس بتعليم القبر بحجر أو خشبة ، 771 يعرفه بها . فصا: فأما التلقين بعد الدفن ... فلم نسمع 779 فيه عن أحمد شيئاً ، ... فائدة: يستحب تلقين الميت بعد دفنه ... 779 147,741 ٥٠٥ – مسألة: (ولا بأس بتطيينه) ٨٠٦ - مسألة: (ويكره تجصيصه ، والبناء عليه ، ...) ٢٤١-٢٣٢ فصل: ولا يجوز اتخاذ السرج على 740 القبور ؛ ... 240 فائدة: لا يجوز التخلي عليه. فصل: ويستحب خلع النعال لمن دخل 747 المقابر ؛ ... فائدة : يكره الحديث عند القبور ، والمشى 777 بالنعل، ...

فصل: والدفن في مقابر المسلمين أعجب إلى

الصفحة

Y & A

أبي عبد الله من الدفن في البيوت ؟ ... ٢٣٨ فصل : ويستحب الدفن في المقبرة التي يكثر فيها الصالحون ؛ ... 747 فصل: وجمع الأقارب في الدفن حسن ؟ ... ٢٣٩ فصل: ويستحب دفن الشهيد حيث قتل. ٢٣٩ فصل: وإذا تنازع اثنان من الورثة ، ... فصل: وإن تيقن أن الميت قد بلي وصار رمیما ، جاز نبش قبره ، ودفن غیره 137 ٨٠٧ – مسألة: ﴿ وَلَا يَدَفَنَ فِيهِ اثْنَانَ إِلَّا لَضَرُورَةً ، ...) ٢٤٣–٢٤٣ فصل : فإن مات له أقارب بدأ بمن يخاف تغيره ، . . . 724 فوائد تتعلق بدفن جمع من الموتى . 755,757 ٨٠٨ – مسألة: (وإن وقع في القبر ماله قيمة ، نبش وأخذ) ٢٤٥،٢٤٤ تنبيه : مراده بقوله : ماله قيمة . يعني ، في العادة والعرف . 7 20 ٨٠٩ - مسألة: (وإن كُفِّن بثوب غصب ، أو بلع مال غيره ...) 707-720 فائدة : حيث تعذر الغرم نُبش ، قولًا واحدًا . ٢٤٦ تنبيه : مفهوم قوله : أو بلع مال غيره . أنه لو بلع مال نفسه ، أنه لا ينبش . فائدة : لو بلع مال غيره بإذنه ، أُخِذَ إذا بلي الميت ، . . . 7 2 7 فائدة : لو مات وله أنف ذهب ،

يقلع ، ...

الصفحة		
	فصل: وإن دفن من غير غسل نُبِشَ ،	,
7 2 9	وغُسِّلُ ،	
	فصل: وإن دفن قبل الصلاة عليه ، … ينبش	
7 2 9	ويصلي عليه .	
7 £ 9	فوائد تتعلق بدفن الشهيد .	-
70.	فصل : وإن دفن بغير كفن فقيه وجهان ؛	
	فصل : ولا يجوز الدفن في الساعات التي نهي	
70.	النبي عَلِيلُهُ عن الدفن فيها	
707,707	(وإن ماتت حامل لم يشق بطنها ،)	٨١٠ – مسألة:
	فائدة : لو خرج بعض الحمل حيا ، شق بطنها	
405	حتى يكمل خروجه .	
	(وإن ماتت ذمية حامل من مسلم دفنت	٨١١ - مسألة:
700,702	وحدها)	
	فائدتان ؛ إحداهما ، لا يصلي على هذا	
700	الجنين ؛	
	الثانية ، يصلي على المسلمة	
700	الحامل ،	
•	(ولا تكره القراءة على القبر ، في أصح	٨١٢ - مسألة:
704-700	الروايتين)	
	(وأى قربة فعلها وجعل ثوابها للميت	٨١٣ - مسألة:
777-707	السلم ، نفعه ذلك)	
	فائدة : نقل المروذى ، إذا دخلتم المقابر فاقرءوا	
Y 0 A	آية الكرسي	
	تنبیه : قوله : وأی قربة فعلها وكذا لو	
709	أهدى بعضه ،	
•	تنبيه : شمل قوله : وأى قربة فعلها . الدعاء	
771	تبييه . س توقه . روى ترب عمله والاستغفار ،	
, • 1	• المستدر •	

770

(المقنع والشرح والإنصاف ٢/٠٤)

الصفحة		
	فائدتان ؛ إحداهما ، قال المجد : يستحب إهداء.	
777	القرب للنبي عَلَيْكُم .	
	الثانية ، الحي في كل ما تقدم	
777	كالميت	
	(ويستحب أن يصلح لأهل اليت	١١٤ - مسألة:
777-777	طعام ،)	
377	فصل : ويستحب للرجال زيارة القبور	
773777	فوائد تتعلق بزيارة القبور .	e
	(ويقول إذا زارها ، أو مر بها) ما روى	٥١٥ – مساكة:
779,77	مسلم	
	فائدة : إذا سلم على الحي ، يخير بين التعريف	
۲٧.	والتنكير .	£
777-77.	(ويستحب تعزية أهل الميت)	٨١٦ - مسالة:
۲٧.	فائدة : يكره يتكرار التعزية .	
	تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر كلام المصنف	
	وغيره ، أن التعزية ليست	
771	٠ محدودة بحد .	
	الثاني ، قوله : ويستحب تعزية أهل	
777	الميت .	•
7 7 7	فصل : (ويكره الجلوس لها) .	
	فائدة: لا بأس بالجلوس بقرب دار	
777	الميت ؛	
775,777	(ويقول في تعزية المسلم بالمسلم :)	٨١٧ – مسالة:
	(و) يقول (في تعزية الكافر	٨١٨ – مسألة:
37777	بالمسلم:)	-
Y V 7	فصان فأمالا ديمنااه بيني	

```
الصفحة
```

تنبيه : يحتمل أن يكون مراد المصنف بتعزية 777 الكافر عسلم ... فوائد ؛ إحداها ، قال في الفروع : هل يرد المعزى شيئًا أم لا ؟ ٢٧٦ الثانية ، معنى التعزية ، التسلية ، . . . ٢٧٦ الثالثة ، لا يكره أخذه بيد من عزاه . ٢٧٦ ٨١٩ - مسألة: (ويجوز البكاء على الميت، ...) ٢٧٩-٢٧٩ فائدة : يكره للمصاب تغيير حاله ؟ ... ٨٢ - مسألة: (ولا يجوز الندب ، ولا النياحة ، ...) ٢٨٩-٢٨٩ فصل: وينبغى للمصاب أن يستعين 717 فصل : وقد صح عن النبي عَلِيْكُ ، أنه قال : « إن الميت يعذب في قبره بما يناح **Y A £** فوائد؛ منها، ... جاءت الأخبـــار ... بتعذيب الميت بالنياحة والبكاء عليه ، ... 445 ومنها ، ما هيَّج المصيبة ؛ ... فمن النياحة . **7 A V** ومنها ، يكره الذبح عند القبر ، وأكل ذلك . **Y A Y** 717 فصل: ويكره النعي، ... كتاب الزكاة فائدة : الزكاة في اللغة ، النماء . 791

صفحة

۸۲۱ – مسألة: (تجب الزكاة فى أربعة أصناف مـن المال ؛ ...) ۸۲۲ – مسألة: (وقال أصحابنا : تجب فى المتولد بين

الوحشي والأهلي) ٢٩٧-٢٩٥

۲۹۸،۲۹۷ – مسألة: (وفي بقر الوحش روايتان) دولتان) فوائد ؟ منها ، حكم الغنم الوحشية حكم البقر

الوحشية ، . . . ٢٩٧

ومنها ، لا تجب الزكاة في الطباء . ٢٩٧ ومنها ، تجب الزكاة في مال الصبي

٨٧٤ – مسألة: (**ولا تجب إلا بشروط خمسة** ؛ ...) ٢٩٨ – ٣٠١ – ٣٠٠ تنبيه : دخل في قوله : ولا تجب إلا بشروط

خمسة ؛ ... المعتق بعضه ، ... خمسة ؛ ... المعتق بعضه ، ...

۳۰۸ — مسألة: (فإن ملَّك السيد عبده مالًا ، ...)
تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله ، أن العبد إذا
ملكه سيده مالًا ، أن في ملكه

خلافًا ؛ ...

فصل : ومن بعضه حر عليه زكاة ماله ؟ ... ٣٠٤ فائدة : تجب الزكاة على المعتق بعضه بقدر ما

قائده . عجب انز قاه على المعتق بعضه بقدر ما يملكه .

فائدة : لهذا الخلاف فوائد عديدة ، أكثرها متفرقة في الكتاب . متفرقة في الكتاب .

تنبيه : هل الخلاف في ملك العبد بالتمليك ،

محتص بتملیك سیده أم لا ؟ ۳۰۸ ملك نصاب ، ...) ۳۰۸ مسألة: (الثالث ، ملك نصاب ، ...)

فائدتان ؛ إحداهما ، الصحيح ، أن نصاب

الزرع والثمر تحديد . ٣١١

الصفحة		
	الثانية ، لا اعتبار بنقص داخل	•
711	الكيل ،	
712-717	(وتجب فيما زاد على النصاب بالحساب،)	٨٢٧ – مسألة:
	فائدة : قال في الفروع : في تعلق الوجوب	
718	بالزائد على نصاب السرقة احتمالان .	
718	الشـرط (الرابـع ، تمام الملك ،)	٨٢٨ – مسألة:
31777	(ولا) تجب (في السائمة الموقوفة ،)	٨٢٩ - مسألة:
	فائدة : لو وقف أرضًا أو شَجرا على معين ،	
, 310	وجبت الزكاة مطلقًا في الغلة .	, ·
	فوائد ؛ منها ، لو أوصى بدراهم في وجوه	
۲۱۳	البر ، فاتجر بها الوصى	
	ومنها ، المال الموصى به يزكيه من حال	
٣١٦	_	
	ومنها ، لو وصَّى بنفع نصاب سائمة ،	٠
717		
	فصل: فأما حصة المضارب من الربح قبل	
711	القسمة ، فلا تجب فيها الزكاة .	
	فائدة : يلزم رب المالَ زكاة رأس ماله مع	
- " "1"	حصته من الربح ،	
	فائدة : لو أداها رب المال من غير مال	
719	المضاربة ، فرأس المال باق ،	
	فصل : وإن دفع إلى رِجُّل أَلفًا مضاربة ،	
	فحال الحول وقد ربح ألفين ، فعلى	
. 77.	رب المال زُكاة ألفين .	
775-771	ر ومن كان له دين على مليء)	• ٨٣ - مسألة:
	تُنبيه : قوله : على مليء . من شرطه أن يكون	
471	 باذلا .	

```
الصفحة
     فائدة: الحوالة به والإبراء منه ، كالقبض . ٣٢١
                             فوائد تتعلق بزكاة الدين .
777,777
            تنبيه: شمل قول المصنف: من صداق أو
                          غيره . القرض ، ...
      474
            فائدة : لو وهبت المرأة صداقها لزوجها ، لم
                          تسقط عنها الزكاة .
      440
٨٣١ – مسألة: ﴿ وَفِي الدِّينِ عَلَى غَيْرِ المُّلَّىءَ ، ... روايتانَ ﴾ ٣٢٥–٣٣٦
            فصل: وظاهر كلام أحمد، أنه لا فرق بين الحال
                                والمؤجل؛ ...
     . TTV
      فصل : ولو أجر داره سنين بأربعين دينارًا ، ... ٣٢٧
      فصل: ولو اشترى شيئا بعشرين دينارًا ، ... ٢٢٨
           فصل: والغنيمة يملك الغانمون أربعة أخماسها
                         بانقضاء الحرب، ...
      277
            فصل: وقد ذكرنا أن حكم المال المغصوب حكم
                         الدين على المعسر ، ...
      449
           تنبيه : قوله : المجحود . يعني ، سواء كان مجحودًا
                            باطنا أو ظاهرًا ، ...
      ٣٣.
                        فوائد تتعلق بالزكاة على المجحود.
***-**.
            فصل: إذا ضلت واحدة من النصاب ... فنقص
                                النصاب ، ...
      441
      فصل: وإن أسرَ المالك لم تسقط الزكاة عنه ، ... ٣٣٢
                فصل: وإن ارتد قبل مضى الحول، ...
      444
               فصل: وحكم الصداق حكم الدين ؟ ...
      ۳۳۳.
      فصل: وإن قبضت صداقها قبل الدخول ، ... ٣٣٤
                      فصل: فإن كان الصداق دينا ، ...
      200
            (قال الخرق : واللقطة إذا جاء ربها زكاها
                                   للحول ... )
227,222
```

الصفحة		
	فصل: وزكاتها بعد الحول الأول على	
441	الملتقط ،	
۳۳۸،۳۳۷	فوائد تتعلق بزكاة اللقطة .	
	(ولا زكاة في مال من عليه دين ينقص	٨٣٣ – مسألة:
~ £ V - ~ ~ X	النصاب ،)	
	فصل: فأما الأموال الظاهرة ، ففيها	
٣٤.	روايتان ؛	
757-757	فوائد تتعلق بزكاة الأموال الظاهرة والباطنة .	
	فصل: وإنما يمنع الدين الزكاة إذا كان يستغرق	
454	النصابُ أو ينقصه	
7075	(والكفارة كالدين في أحد الوجهين)	۸۳۶ – مسألة:
	فائدتان ؛ إحداهما ، النذر المطلق ودين الحج	
. ٣٤٨	ونحوه كالكفارة ،	
	الثانية ، لو قال : لله علىَّ أن أتصدق	
•	بهذا . أو هو صدقة . فحال	
459	الحول ، فلا زكاة فيه .	
	فصل: وإذا قلنا: لا يمنع الدين وجوب الزكاة	
729	في الأموال الظاهرة .	
	فصل : وإذا جنى العبد المعد للتجارة جناية ،	
70.	تعلق أرشها برقبته ،	
	الشرط (الخامس ، مضى الحول شرط ،	۸۳٥ – مسألة:
707-70.	إلا في الحارج من الأرض)	
	(فَإِذَا استَفَادُ مَالًا ، فَلَا زَكَاةً فَيهُ حَتَى يُتُمَّ	٨٣٦ - مسألة:
T01-707	عليه الحول ،)	
	فائدة: يضم المستفاد إلى نصاب بيده من	
404	جنسه أو في حكمه ،	,
	﴿ وَإِنْ مَلَكَ نَصَابًا صَغَارًا ، انعقد عليه الجول	۸۳۷ – مسألة:
409,404	من حين ملكه)	

الصفحة		
	(ومتى نقص النصاب في بعض الحول ،	۸۳۸ - مسألة:
۳٦١،٣٦.	انقطع الحول)	
	فصل: ومتى باع النصاب في أثناء	
۲٦١	الحول ،	٠
	فائدتان ؛ إحداهما ، لا ينقطع الحول بإبدال	
771	نصاب ذهب بفضة،	
:	الثانية ، لا ينقطع الحول فى أموال	
777	الصيارفة ؟	
	تنبيه: حيث قلنا: لا ينقطع الحول.	
	فالصحيح ، أنه يخرج مما ملكه عند	
777	وجوب الزكاة .	#• ⁵
777-77	(إلا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة)	٨٣٩ - مسالة:
	فصل: وإذا قلنا: لا تسقط الزكاة . وحال	
	الحول ، أخرج الزكاة من جنس المال	
٣٦٣	المبيع ،	
٣٦٣	فصل: وإذا باع النصاب فانقطع الحول،	
	فصل: وإن كان البيع بالخيار، انقطع	
٤٦٣	الحول	
	فصل: فإن كان البيع فاسدًا ، لم ينقطع به	
٣٦٦	الحول ،	
	فصل: ويجوز التصرف في النصاب الذي	
٣٦٦	وجبت فيه الزكاة	
~ = ./	فائدتان ؛ إحداهما ، يزكى من جنس المبيع	
1 (7	لذلك الحول فقط ،	
₩ ≒ ⟨✓	الثانية ، لو ادعى أنه لم يقصد بما فعل الفرار من الزكاة ،	•
777	القرار من الأفاه)	

ć	(وإن أبدله بنصاب من جنسه بني على	٠ ٨٤٠ – مسألة:
~ V·- ~ 7\	حوله ،)	
	فصل: قال أحمد بن سعيد: سألت أحمد عن	
	الرجل يكون عنده غنم سائمة ،	
779	فيبيعها بضعفها مِن الغنم ،	
	تنبيه : اعلم أن بعض الأصحاب عبّر في هذه	
419	المسألة بالبيع ،	·
	فائدة : لو زاد بالآستبدال ، تبع الأصول في	
٣٧٠	الحول أيضًا .	
	فائدة : لو أبدله بغير جنسه ، ثـم رُدُّ	
٣٧.	استأنف الحول .	*
	(وإذا تم الحول وجبت الزكاة في عين	٨٤١ – مسالة:
۳ ۷٥- ۳ ۷۱	المال)	
	تنبيه : للخلاف في وجوب الزكاة في العين أو	
٣٧٢	الذمة فوائد جمة .	
475	تنبيه : محل هذه الفائدة ، في غير ما زكاته الغنم	
1 7 2	من الإبل ، فوائد ؛ إحداها ، متى أفنت الزكاة المال ،	
* V \$	سقطت بعد ذلك .	•
1 7 2	الثانية ، تعلق الزكاة بالعين مانع من	
	النائية ، تعلق الركاة في الحول الثاني وجوب الزكاة في الحول الثاني	
440	• •	
	الثالثة ، إذا قلنا : تجب الزكاة في	
	العين . فقال تتعلق به	
	كتعلق أرش جناية الرقيق	
TV0	برقبته ،	
۲۷۷٬۳۷٦	﴿ وَلَا يُعْتَبُرُ فَى وَجُوبُهَا إِمْكَانَ الْأَدَاءَ ﴾	٨٤٢ – مسألة:

۱۹۹۳ - مسألة: (وهي التي ترعي في أكثر الحول) ١٩٩٣ - ٣٩٣ - ٣٩٣ - ٢٩٩٣ التي ترعي في أكثر الحول) ١٩٩٠ - ٣٩٣ - ٣٩١ التنبية . ١٩٩٠ - ٣٩٤ - ٣٩٤ السائمة . ١٩٩٠ - ٣٩٤ - ٣٩٨ - مسألة: (وهي ثلاثة أنواع ؛ ...) ١٩٩٣ - ٨٤٩ تنبيه : ظاهر قوله : أحدها ، الإبل ، ... أن

القيمة لا تجزى . تجزى القيمة لا تحريب القيمة لا تح

الصفحة	•	
	فصل: ولا يجزئ في الغنم المخرجة في الزكاة إلا	
897	الجذع من الضأن ،	
898	فصل: وتكون الشاة المخرجة كحال الإبل	
	فائدة : يشترط في الشاة المخرجة عن الإبل ، أن	
898	تكون بصفتها ؛	
29,297	(فَإِنْ أَخْرَجَ بَعِيرًا لَمْ يَجْزَئُهُ ﴾	٨٥٠ – مسألة:
	فوائد ؛ منها ، لو أخرج بقرة ، لم تجزئه ، قولا	
499	واحدًا .	
	ومنها ، قوله فى بنت المخاض :	•
•	العدم إما لكونها ليست في	
	ماله ، أو كانت في ماله ولكنها	
٤٠٠	معيبة	. بغ
٤٠٠	(وفي العشر شاتان ،)	
	(فَإِذَا بَلَغَت خَمْسًا وعشرين فَفَيْهَا بَنْتَ	٨٥٢ – مسالة:
٤٠٠	غاض ،)	
٤٠٣-٤٠٠	(فان عدَّمها أجزأه ابن لبون ، ٍ)	٨٥٣ – مسالة:
	تنبيه : ظاهر قوله : فإن عدمها أن خنثى	
٤٠١	لبون لا يجزئ .	
	فصل: ولا يجبر نقص الذكورية بزيادة سن في	
٤٠٣	غير هذا الموضع ،	ئات. م
٤٠٥،٤٠٤	(وفی ست وثلاثین بنت لبون ،)	: a) Lua — NO 8,
	تنبيه : ظاهر قوله : وفى ست وثلاثين بنت	
٤٠٤	لبون . عدم إجزاء ابن لبون إذا عدمها ،	
ζ•ζ	ولو جبره . فوائد ؛ الأولى ، تجزئ الثنية عن الجذعة بلا	·
٤٠٤	9	
٤٠٤	جبران ، بار نزاع . الثانية ، الأسنان المذكورة في	
	اللاثية ، الأسلال المد توري ي	

الصفحة	,	
٤٠٥	الإِبل هو قول أهل اللغة .	
	الثالثة ، سميت بنت مخاض ؛ لأن أمها	
٤٠٦	قد حملت غالبًا .	
	(فإذا زادت) على عشرين ومائة	. ٨٥٥ - مسألة: ر
	(واحمدة ، فسفيها شلاث بنسات	
٤٠٩-٤٠٦	لبون ،)	
	فائدة: لا يتغير الواجب بزيادة بعض	
٤ • ٩	بغير ،	
٤١٣-٤٠٩	(فإذا بلغت مائتين اتفق الفرضان ،)	٨٥٦ - مسألة:
٤١١	تنبيه : منصوص أحمد على التعيين .	•
	فصل: فإن أراد إخراج الفرض من	
٤١٢	نوعين ،	
	فائدتـان ؛ إحـداهما ، لـو كانت إبلــه	
*	أربعمائة ، لا	
7 1 3	يجزىء غير الحقاق .	
	الثانية ، أفادنا المصنف أن الزكاة	
	تتعلق بالنصاب ، لا بما زاد	
٤١٣	من الأوقاص .	
212,217	(وليس فيما بين الفريضتين شيء)	٨٥٧ - مسألة:
113-513	ر ومن وجبت عليه سن فعدمها ، …)	٨٥٨ - مسألة:
	تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لو	
٤١٥	أخرج شاة وعشرة دراهم ، لا يجزئه .	•
	(فإن عدم السن التي تليها انتقل إلى	٩ ٥٨ - مسألة:
113-613	الأخرى ،)	
٤١٩	فصل : فإن كان النصاب كله مِرَاضًا ، …	
271-219	فوائد تتعلق بالجبران .	٤
270-27.	(ولا مدخل للجبران في غير الإبل)	۸۹۰ – مسالة:

الضفحة		•
	فصل : قال ، رضى الله عنه : النوع الثاني ،	
173	البقر ،	
	فائدتان ؛ إحداهما ، التبيع ؛ ما عمره سنة	
٤٢١	ودخل في الثانية .	
	الثانية ، يجزىء إخراج مسن عن تبيع	
. 274	وتبيعة .	
373-573	فوائيد تتعلق بزكاة البقر .	
	فصل : والواجب فيها في كل ثلاثين تبيع أو	
570	تبيعة ،	
	(ولا يجزئ الذكر في الزكاة في غير	٨٦١ - مسألة:
579-577	هذا ،)	
	فصل : وإذا كان في ماشيته إناث لم يجز إخراج	
277	الذكر ،	
	فصل: فإن كانت ماشيته كلها ذكورًا ، أجزأ	
£ 7 V	الذكر في الغنم ،	
277-279		٨٦٢ – مسألة:
	تنبيه : شمل كلام المصنف : ويؤخذ من	
	الصغار صغيرة . الفصلان من	
271	الإبل ،	•
	فصل: أوكذلك إذا كان النصاب كله	
٤٣٣	مراضًا ،	
	فائدة : لو كان عنده أقل من خمس وعشرين من	
	الإبل صغارًا ، وجبت عليه في كل	
٤٣٤	خمس شاة كالكبار .	
373-573	(فان اجتمع كبار وصغار ،)	٨٦٣ - مسألة:
	فُصل : وإن كان في النصاب ذكور وإناث ، لم	·
540	يؤخذ إلا أنشى .	

	فائدة : لو كان ماله مائة وإحدى وعشرين	
٤٣٦	شاة ، والجميع معيب إلا واحدة ،	
	(وإن كان نوعين ؛ كالبخاتي	٨٦٤ – مسألة:
24247	والعراب ،)	
	فصل: والأولى أن يخرج عن ماشيته من	
१८५	نوعها ؛	
	فوائد ؛ إحداها ، لو أخرج عن النصاب من	
	غير نوعه ما ليس في ماله	
289	منه ، جاز ،	,
	الثانية ، لا تضم الظباء ، إلى الغنم	
٤٣٩	في تكميل النصاب .	•
	الثالثة ، يضم ما تولد بين وحشى	
٤٤.	وأهليٰ ، إن وجبت .	
	فصل: قال رضى الله عنه: (النوع الثالث)	
٤٤.	في (الغنم) .	
٤٤٢-٤٤.	(ولا شيء فيها حتى تبلغ أربعين ،)	٨٦٥ – مسألة:
	رُ ويؤخذ من المعز الثني ، ومن الضأن	_
£ £ £ - £ £ Y	الجذع)	
•	فائدتان ؛ إحداهما ، من الأصحاب من ذكر	
	هذه الرواية الأخيرة ،	
. 887	وقال : اختارها أبو بكر .	
	الثانية ، قوله : ويؤخذ من المعز	
	الثنبي فالثنبي من المعز ؟	
2 2 7	ماله سنة	
	(ولا يؤخذ) في الصدقة (تيس ، ولا	٨٦٧ – مسألة:
£ £ 7 – £ £ £	هرمة ،)	
٤٨-٤٤٦	(ولا الربي ؛ وهي التي تربي ولدها ،)	٨٦٨ - مسألة:

الصفحة	•	
	فائدة : قوله : ولا الربى ؛ وهذا بلا	
११८	نزاع .	
£07-££A	(ولا يجوز آخراج القيمة . وعنه ، يجوز)	٨٦٩ - مسألة:
	فائدة : لو باع النصاب قبل إخراج زكاته	
٤٥٠	له أن يخرج عشر ثمنه .	
	﴿ وَإِنْ أَخْرِجَ سَنَا أَعَلَى مَنَ الْفُرْضُ مَنَ	• ۸۷ – مسألة:
204,504	جنسه ، جاز ً)	
	فصل في الخلطة	
	(وإذا اختلط نفسان أو أكثر من أهل	٨٧١ - مسألة:
303-773	الزكاة)	
	فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : وإذا اختلط نفسان	
	أو أكثر من أهل الزكاة	
१०१	وهذا بلا نزاع .	
	الثانية ، قوله : سواء كانت خلطة	
	أعيان ؛ بأن تكون مشاعًا	
	بينهما . تُتَصَوَّر الإِشاعة	
१०२	بالإرث	
१०२	فصل : ويعتبر للخلطة شِروط أربعة ؛	
	فصل : ويعتبر لخلطة الأوصاف اشتراكهم في	
	الأوصاف المذكورة، وهــى	
٤٥٧	ستة ؛	
٤٦١	فائدة : المراح ، بضم الميم ؛ مكان مبيتها .	
277	تنبيه : لا يشترط خلط اللبن .	
	تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا تشترط نية	•
277	الخلطة .	
444.44	حفادت الحسادة مأيدا	עעג וודי

```
فائدة : قوله : فإن اختل شرط منها ، ...
           فيضم من كان من أهل الزكاة ماله
            بعضه إلى بعض ويزكيه.، ...
     278
           فائدة : قوله : أو ثبت لهما حكم الانفراد في
           بعض الحول ، ... مثال ذلك ، لو
           خلطا في أثناء الحول نصابين ثمانين
     272
           ٨٧٣ - مسألة: (وإن ثبت لأحدهما حكم الانفراد
                               وحده ، ... )
271-270
           فائدة: قوله: فإن ثبت لأحدهما حكم
           الانفراد وحده ، ... مثاله ، إن ملكا
                    نصابين فخلطاهما ، ...
     270
          فصل: وإن كان بينهما ثمانون شاة مختلطة ...
     لم ينقطع حولهما ، و لم تزُل خلطتهما . ٤٦٦
           فائدة : لو كان بينهما نصاب خلطة ثمانون
           شاة ، ... لم ينقطع حولهما ، و لم يزل
                               خلطهما ...
     277
                                                   ۸۷۶ - مسألة:
           ( ولو ملك رجل نصابًا شهرًا ، ثم باع نصفه
                            مشاعًا ، ... )
£79,£7A
           ( فإن أخرجها من المال انقطع حول
                                                   ٨٧٥ - مسألة:
                  المشترى ؛ لنقصان النصاب )
     ٤٧٠
                    ( وإن أخرجها من غيره ، ... )
                                                   ٨٧٦ – مسألة:
٤٧٢-٤٧.
                           فوائد تتعلق بزكاة الخلطة .
     EVY
                                                    ٨٧٧ - مسألة:
           ﴿ وَإِنْ أَفُودُ بِعَضِهِ وَبَاعِهِ ثُمَّ اخْتَلَطًا ، انقطع
    . E V T
                                      الحول)
           ٨٧٨ – مسألة: ﴿ وَإِنْ مَلَكَ نَصَابِينَ شَهْرًا ، ثُمَّ بَاعٍ أَحَدُهُمَا
                                مشاعًا ، ... )
£ 7 £ 6 £ 7 T
```

الصفحة

فائدتان ؛ إحداهما ، لو كان المال ستين في هذه المسألة ، والمبيع ثلثها ، زكى البائع ثلثي شاة ... ٤٧٤ الثانية ، لو ملك أحد الخليطين ، في نصاب فأكثر، حصة الآخر ... 2 V 2 ٨٧٩ – مسألة: ﴿ وَلُو مَلَكُ ﴾ رجل ﴿ نَصَابًا شَهَرًا ، ثُمَّ مَلَكَ آخر لا يتغير به الفرض ؛ ...) **{ Y Y - { Y {** فصل: فإن كان ملك أربعين أخرى في ربيع ، ففيها وجهان ؛ ... 173 فائدتان ؛ إحداهما ، لو ملك أربعين شاة أخرى في ربيع الأول،... ٤٧٦ الثانية ، لو ملك خمسة أبعرة ، بعد خمسة وعشرين ، ... ٤٧٦ ٨٨ – مسألة: (وإن كان الثانى يتغير به الفرض ؛ ... فعليه £ 1 . - £ 7 Y **زکاته ...**) فائدة : لو ملك مائة أخرى في ربيع ، ففيها . £ ٧٨ فوائد تتعلق بالأنصبة وما يجبُ فيها من الزكاة . ٤٧٨-٤٧٨ فصل: وإن ملك عشرين من الإبل في المحرم، وخمسًا في صفر ، ... £ V 9 ٨٨١ - مسألة: (وإذا كان الثاني يتغير به الفرض ولا يبلغ نصابًا ، ...) ٤٨٠ ٨٨٢ – مسألة: (وإن ملك ما لا يغير الفرض ، كخمس ، 113 فلا شيء فيها) فائدة : مثل ذلك لو ملك عشرين شاة بعد 113 أربعين بقرة ، ... (المقنع والشرح والإنصاف ٢١/٦)

الصفحة

۸۸۳ – مسألة: (وإذا كان لرجل ستون شاة ، كل عشرين منها مختلطة بعشرين لآخر ، فعلي الجميع شاة ؛ ...)

فائدتان ؛ إحداهما ، لو لم يخالط رب الستين منها إلا بعشريــن

لآخر، ... آکم

الثانية ، لو كان خمسة وعشرون بعيرًا ، كل خمسة منها خلطة

بخمسة لآخر، ... ٢٨٣

٨٨٤ – مسألة: (وإذا كانت ماشية الرجل متفرقة فى بلدين لا تقصر بينهما الصلاة ، فهى كالمجتمعة) ٤٨٥-٤٨٥
 تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره ، أن سائر

الأموال لا يؤثر فيها تفرق البلدان ، قولًا واحدًا .

۸۸۵ - مسألة: (ولا تؤثر الحلطة في غير السائمة ...) ١٨٥-٤٨٧ - ٨٨٦ - مسألة: (ويجوز للساعي أخذ الفرض من مال أي الحليطين شاء)

۸۸۷ – مسألة: ﴿ ويرجع المأخوذ منه على خليطه بحصته من القيمة ﴾

٨٨٨ – مسألة: ﴿ وَإِن اخْتَلْفًا فِي القَيْمَةِ ، فَالْقُولُ قُولُ
 المرجوع عليه إذا عُدِمَت البينة)

٨٨٩ - مسألة: (وإذا أخذ الساعي أكثر من الفرض ظلما ، ...)

• ٨٩ - مسألة: (وإن أخذه بقول بعض العلماء رجع عليه) ٤٩١،٤٩٠ فائدتان ؛ إحداهما ، قال في « الفروع » :

وإطلاق الأصحاب يقتضى

الإجزاء ، . . . ٤٩١

	,
الصفحة	
	الثانية ، يجزى إخراج بعض الخلطاء
	بارِذن باقيهم وبغير إذنهم ،
1,83	· غيبة وحضورًا .
	باب زكاة الحارج من الأرض
•• 7- १ 9 १	(تجب الزكاة في الحبوب كلها ،)
१९९	فصل: ولا تجب فيما ليس بحب ولا ثمر،
	تنبيه : دخل في عموم قوله : ولا تجب في سائر
	الثمر . التفاح ،
	فائدة : لا تجب أيضًا في الريحان ،
0.1	والمسك ،

٨٩٨ - مسألة

تنبيه: دخل في كلام المصنف، الزيتون، . والقطن ، والزعفران . 0.1 فصل: واختلفت الرواية في الزيتون عن أحمد ، ... 0.4 0.5 فصل: ونصابه خمسة أوسق. فائدة : الكتان كالقطن فيما تقدم . 0.5 فوائد ؛ إحداها ، قال القاضى : الورس عندى بمنزلة الزعفران ، ... 0:0 الثانية ، لا زكاة في الجوز . 0.7 الثالثة ، تجب الزكاة في العناب . 0.7 ٨٩٢ – مسألة: ﴿ وقال ابن حامد : لا زكاة في حب البقول ؛ ...) ۸۹۳ – مسألة: ﴿ وَيُعْتَبِّرُ لُوجُوبُهَا شَرْطَانٌ ؛ ... ﴾ 0.9-0.7

فصل : وتعتبر الخمسة الأوسق بعد التصفية في 0.9 الحبوب ، ...

الصفحة		
.10-710	(والوسق ستون صاعًا ،)	٨٩٤ - مسألة:
	فصل: قال القاضى: النصاب معتبر	
011	تحدیدًا ،	
710-710	قال : (إلا الأرز وِالعلس ؛)	٨٩٥ - مسألة؛
017	فصل: ونصاب الأرز كنصاب العلس،	
•	فائدتان ؛ إحداهما ، لو صفى الأرز والعلس ،	
	فنصاب كل منهما خمسة	
017	أوسق ، بلا نزاع .	
	الثانية ، قال المجد في «شرحه»	-
017	الوسق والصاع كيلان،	
014-018	فوائد تتعلق بزكاة الزيتون وغيره .	£
	(وعنه ، أنه يعتبر نصاب ثمرة النخل والكرم	٨٩٦ - مسألة:
017	رطبًا ،)	4
	(وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في	٨٩٧ - مسألة:
011011	تكميل النصاب)	٠ ء .
	(فَإِنْ كُلِّ لَهُ نَعْلَ يَحْمَلُ فَى السَّنَّةُ حَمَّلَيْنَ ، ضم	٨٩٨ - مسألة:
0191011	أحدهما إلى الآخر ﴿	
	(ولا يضم جنس إلى آخر في تكميل	٨٩٩ - مسألة:
019-019	النصاب)	
	فصل: ولا تفريع على الروايتين الأوليين ؛	
٥٢٣	لوضوحهما .	
٥٢٣	فائدة : القطنيات حبوب كثيرة ؛	
	تنبيه : ظِاهر قوله : ولا يضم جنس إلى آخر .	
٥٢٣	أنه يضم أنواع الجنس	
	فصل : ومتى قلنا بالضّم ، فإن الزكاة تؤخذ	
072	من كل جنس على قدر ما يخصه .	

فائدة: قوله: ولا تجب فيما يكتسبه اللقاط ، ... بلا نزاع . 0 7 0 فصل : قال ، رضى الله عنه : (ويجب العشر فيما سقى بغير مؤنة ؟ ...) OYV فائدة : لو نبت ما يزرعه الآدمي ، ... وجب OYV عليه زكاته ؟ ... فائدتان ؛ إحداهما ، لو اشترى ماء بركة أو حفيرة، وسقى به سيحًا، وجب عليه العشر ، ... ٢٩٥ الثانية ، لو جمع الماء وسقى به ، و جب العشر . • • • - مسألة: (فإن سقى نصف السنة بهذا ، ونصفها بهذا 047-04. ففيه ثلاثة أرباع العشر) فصل: وإذا كان لرجل حائطان ، يسقى أحدهما بمؤنة ، والآخر بغيرها ، ... ٥٣١ تنبيه: قوله: وإن سقى بأحدهما أكثر. الاعتبار بالأكثر ، النفع للزرع والنمو . ٣١٥ فائدتان ؛ إحداهما ، من له بستانان أو أرض ، سقى أحد البستانين بكلفة والآخر بغيرها ، ... ٥٣١ الثانية ، لو اختلف الساعى ورب الأرض فيما سقى به، فالقول قول رب الأرض من غير 041 ٩٠ - مسألة: (وإذا اشتد الحب ، وبدا الصلاح في الثمر ، وجبت الزكاة) 077,077 فائدة: لو باعه ربه وشرط الزكاة على

الصفحة المشترى ، ... لا يصح . ۲۳٥ فائدة : قال في « الفروع » : ... صلاح الثمرة هنا حكمه حكم صلاح الثمرة المذكورة في باب بيع الأصول والثمار ، . . . 044 ٩٠٢ – مسألة: ﴿ وَلَا يَسْتَقُرُ الْوَجُوبِ إِلَّا يَجْعَلُهَا فِي الْجُرِينَ ﴾ ٥٣٥–٥٣٥ فائدة: الجرين يكون بمصر والعراق. 045 فائدة : لو بقى بعد التلف نصاب ، وجبت الزكاة فيه ، وإلا فلا . ٩٠٣ – مسألة: (ومتى ادعى) رب المال (تلفها) من غير تفريطه (قبل قوله من غير عبن) 770-170 فصل: وإن أحرز الثمرة في الجرين، ... استقر وجوب الزكاة عليه ، ... تنبيه : ظاهر قوله : وإن أدعى تلفها قبل قوله بغير يمين . ولو اتهم في ذلك . 077 فصل: ويصح تصرف المالك في النصاب قبل الخرص وبعده ، ... ٥٣٧ فصل: وإذا اشترى الثمرة قبل بدو صلاحها ، ... فالبيع باطل ، ... ٥٣٨ فائدة : لا تسمع دعواه في جائحة ظاهرة تظهر عادة إلا ببينة ، ... ۸۳٥ ٩٠٤ – مسألة: ﴿ وَيَجِبُ إِخْرَاجِ زَكَاةَ الحِبُ مَصْفَى وَالثَّمْرُ یابسًا) 240,640 ٩٠٥
 افإن احتيج إلى قطع الثمرة قبل كالها ...) ١٥٥٥٥٠ تنبيه : أفادنا المصنف ، رحمه الله تعالى ، و جوب الزكاة في ذلك مطلقًا . 0 2 1

024-051

فوائد تتعلق بزكاة التمر والزبيب .

	سبيه . فوله . يحير الساحي بين بيعه منه ٠٠٠	
027	لا يجوز للإنسان شراءزكاته مطلقًا .	
	فوائد ؛ منها ، لو رجعت الزكاة إلى الدافع	
	بإرث ، أبيحت له عند الأئمة	
٥٤٤	الأربعة .	
	ومنها ، قال فى الفروع : ظاهر كلام	
	الإمام أحمد ، أنَّه سواء اشتراها	
0 2 0	مُن أُخذه منه ، أو من غيره .	
	ومنها ، الصدقة كالزكاة فيما تقدم من	
0 2 0	الأحكام ،	_
	(وينبغي أن يبعث الإمام سناعيًا إذا بدا	٩٠٦ - مسألة:
	الصلاح في الثمر ، فيخرصه عليهم ؛	
730-130	ليتصرفوا فيه)	
0 2 7	تنبيه : قوله : ينبغي . يعني ، يستحب .	
0 5 9 - 0 5 V	فوائد تتعلق بخرص النخل والكرم .	
٥٤٨	فصل : ويجزى ^ء خارص واحد ؛	4
0 2 9 1 0 2 A	(فَإِنْ كَانَ أَنُواعًا ، خرص كُلُّ نُوعٌ وحده)	٩٠٧ – مسألة:
	﴿ وَإِنْ كَانَ نُوعًا وَاحَدًا ، فَلَهُ خُوصَ كُلُّ	۹۰۸ – مسألة:
001-059	شجرة وحدها)	
٠.	فصل: وإذا ادعى رب المالِ غلط الخارص	. •
	وكان ما ادعاهِ محتملًا قَبِلَ قوله بغير	
00.	يمين ،	
	فصل : فإن أتلف رب المال الثمرة فعليه	
٥٥.	ضمان نصيب الفقراء بالخرص ،	
	(ويجب أن يترك في الخرص لرب المال الثلث	٩٠٩ - مسألة:
004-001	أو الرِّبع)	
•	تنبيهان ؛ أحدهما ، هذا القدر المتروك للأكل لا	
007	يكمل به النصاب .	

الصفحة		
	الثانى ، لو لم يأكل رب المال المتروك	
007	له بلا حرص ، أخذ زكاته .	•
	(فاإن لم يفعل ، فلرب المال الأكل بقدر	٩١٠ – مسألة:
000-004	ذلك ، ولا يحتسب عليه)	
٠.	فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : فإن لم يفعل نص	
٥٥٣	عليه .	
	الثانية ، تقدم أنه لا يخرص إلا النخل	
	والكرم ، فلا تخرص الحبوب	
٥٥٣	إجماعًا ،	
००६	فصل : ويخرص النخل والكرم ؛	
00V-000	(ويخرج العشر من كل نوع على حدته ،)	٩١١ - مسألة:
	فصل : وأما الزيتون ، فإن كان مما لا زيت فيه ،	
	فإنه يخرج منه عشره حبا إذا بلغ	
٥٥٧	نصابًا ،	
v00-77	فوائد تتعلق بزكاة الأنواع المختلفة .	
009,000	﴿ وَيَجِبِ العَشْرِ عَلَى المُسْتَأْجِرِ دُونَ المَالَكُ ﴾	٩١٢ - مسألة:
	(ويجتمع العشر والخراج في كل أرض فتحت	٩١٣ - مسألة:
074-009	عنوة)	
	فصل : فَإِن كَانَ فِي غَلَةَ الأَرْضُ مَا لَا عَشْر	
• .	فيه ، جعل ما لا زكاة فيه في مقابلة	•
977	الخراج ،	
	(ويجوز لأُهل الذمة شراء الأرض العشرية ،	٩١٤ - مسألة:
770-770	ولاً عشر عليهم)	
	تنبيه : محل الخلاف ، في غير نصارى بني	
070	تغلب ،	
	فائدة : يجوز لأهل الذمة شراء الأرض	
070	الخراجية .	•

الصفحة فوائد تتعلق بما يجب على أهل الذمة. 0776077 077 فصل: وفي العسل العشر، ... فائدة : الفرق بفتح الراء ... مكيال معروف ٥٧. ىالمدىنة . فائدة : لا زكاة فيما ينزل من السماء على OVY الشجر ؛ ... فصل في المعدن (ومن استخرج من معدن نصابًا من الأثمان ، ... ففيه الزكاة في الحال ...) ٥٧٤-٥٨٢ تنبيه : قوله : ومن استخرج من معدن نصابًا ، ففيه الزكاة . مراده ، إذا كان من أهل الزكاة . فائدة : إذا كان المعدن بدار الحرب ... فغنيمة 770 تخمَّس بعد ربع العشر . تنبيه: شمّل قوله: من الجوهر والصفر، ... المعدن المنطبع وغير المنطبع ، ... OVA فصل: وإن اشتمل المعدن على أجناس ... لا يضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب ؛ ... ٥٨. فائدة : ذكر الأصحاب من المعادن ، الملح . 110 فائدة أحرى: قال ابس الجوزى، في « التبصرة » ... وقد أخصيت، المعادن، فو جدو هاسبعمائة معدن. ١٨٥

- مسالة:

تنبيه : قوله : أو من عينها ، إن كانت أثمانًا . ليس

140

هذا من كلام المصنف ، ...

الصفحة		
	فائدة : قوله : سواء استخرجه في دفعة أو	
	دفعات ، مثاله لو ترکه لمرض ،	
٥٨٢	أو سفر ،	
	(ولا يجوز إخراجها إذا كانت أثمانا إلا بعد	٩ - مسألة:
۲۸۵٬۵۲۲	السبك والتصفية)	
710131	فوائد تتعلق بزكاة المعادن .	
94-014	(ولا زكاة فيما يخرج من البحر ؛)	٩ - مسألة:
•	فائدة : مثّل في « الهداية » ، بالمسك	
۲۸٥	والسمك .	
0 X Y	فَصُلُ : وفي الركاز الخمس ،	
	فصل: والركاز الذي فيه الخمس كل ما كان مالًا	
۰۸۸	على اختلاف أنواعه ؛	
٥٨٨	فائدة : يجوز إخراج الخمس منه ومن غيره .	
	فصل : وقد اختلفت الرواية عن أحمد ، رحمه	
019	الله ، في مصرف خمس الركاز ،	
	فصل: ويجوز لواجد الركاز أن يتولى تفرقة	
097	الخمس بنفسه .	
	فصل: ويجب الخمس على من وجد الركاز، من	
097	و الله مسلم و ذمي ،	
	فوائد ؛ الأولى ، يجوز للإِمام رد سائر الزكوات	
	على من أخذت منه إن كان من	
097	أهلها .	
	الثانية ، يجوز للإِمام رد خمس الفيء	
098	والغنيمة .	T
	الثالثة ، المراد بمصرف الفيء هنا ،	
	مصرف الفيء المطلق للمصالح	
०९६	کلها ،	
०१६	فَصَلُ : وباق الركاز لواجده ؛	

تنبيهان ؛ أحدهما ، قوله : وباقيه لواجده . مراده، إن لم يكن أجيرًا في طلب الركاز ، ... ۹٤ الثاني ، قوله : وباقيه لواجده ، ... و كذا إن و جده في ملكه الذي ملكه بالإحياء ، ... ٩٤٥ - مسألة؛ قال : (إن وجده في موات أو أرض لا يعلم مالكها ، ...) 7.1-092 7 . . - 097 فوائد تتعلق بالركاز واللقطة. فصل: وإن اكترى دارًا ، فوجد فيها ركازًا ، فهو 099 لواجده ، ... فائدة: قال المجد في «شرحه »، وغيره، في المدفون في دار الحرب : هو كسائر مالهم المأخوذ منهم ، ... 7.1 - مسألة: ﴿ وَالرَّكَازُ مَا وُجِدَ مَنْ دَفْنِ الْجَاهِلِيةَ ، عَلَيْهِ علامتهم ...) 7.4.7.7

> آخر الجزء السادس ويليه الجزء السابع ، وأوله : باب زكاة الأثمان والحَمْدُ للهِ حَقَّ حَمْدِه

رقم الإيداع ١٩٩٥/٢٨٦٢ م 1.S.B.N : 977 – 256 – 119 – 5

هجر

الطباعقوالنشروالتوزيعوالاعلان المكتب: ٤ ش ترعة الزمر – المهندسين – جيزة

🛣 ۳٤٥٢٥٧٩ – فاكس ٣٤٥١٧٥٦ المالية تا ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

1607977 2 - 42

ئى ئەر بىلە ئىلىرى ئەر بىلە